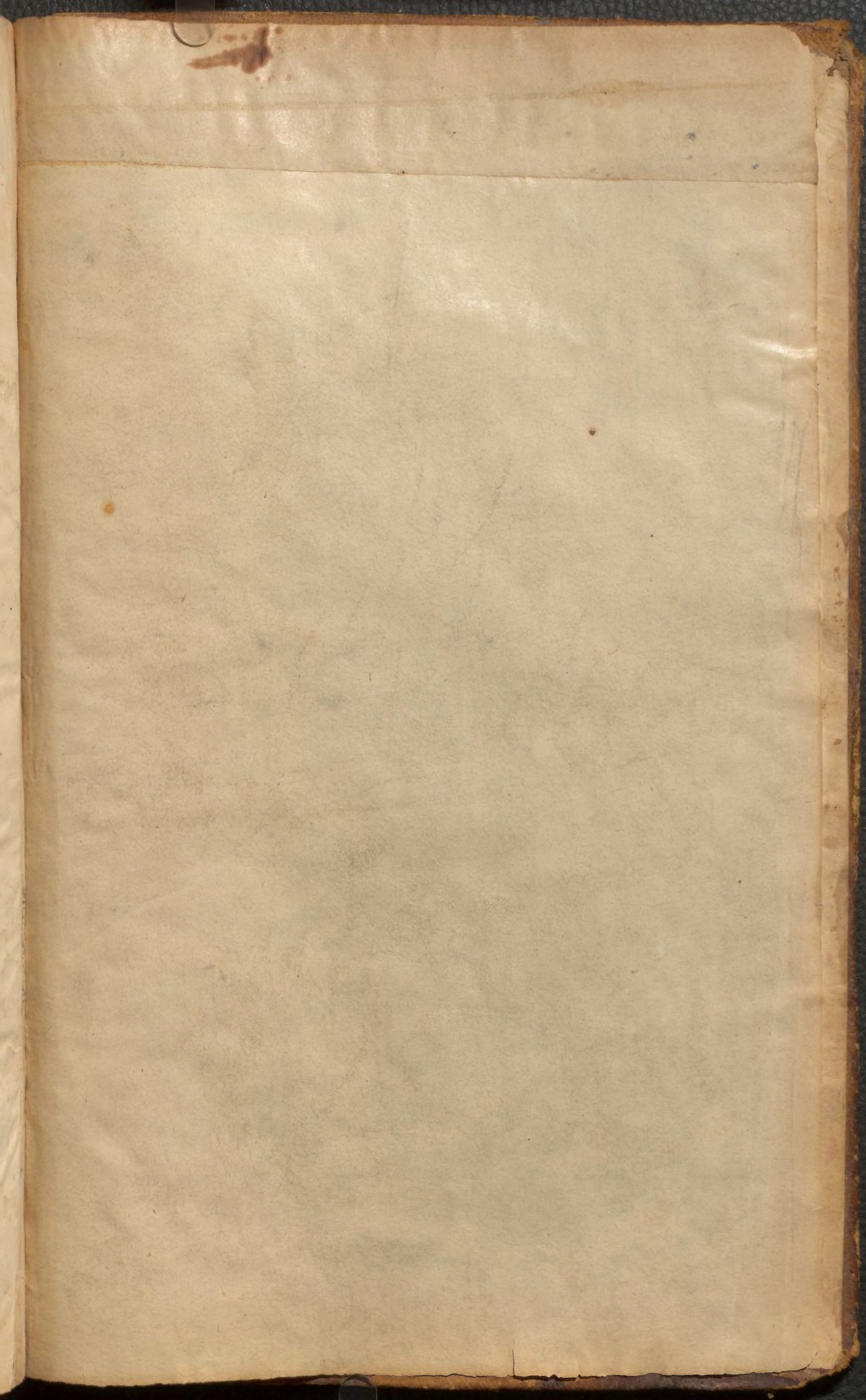
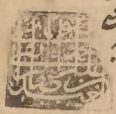


بسم الله الرحمن الرحيم
في انقل هذا الكتاب الى
مكتبة الادب في
الادب في



کتاب

مردمان
خدمت و عبادت و تسبیح و تحمید
و ذکر و توبه و انابه


4

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
جمهوری اسلامی ایران

Amili, al-Shaikh al-Thani
al-ellawali

CB21

A5164m

12

من المسالك هذا الجلد الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وآله وعلى آله
الطيبين الطاهرين القسم الثالث في الأيقاعات وهي أحد عشر كتابا
الطلاق والنظر في الأركان والإقسام واللواحق وأركانها أربعة الأول بلوغ قولها
كتاب الطلاق لغيره حل قيد ويطلق على الأرسال والنزل بقى نافذ طالق أى مرسله نزع حيث شاء و
طلقت القوم إذا تركهم وشعرأزاله فيد النكاح بصيغة طالق وشبهها ويقال طلق الرجل امرأته تطلقا
فطلقت هي تطلق طلاقا ففى طالق وطالفة وعز الخفض أنه يقال طلقنا بالضم وفى ديوان الأديب لغيره
قول لم فلا اعتبار بعبارة الصبي قبل بلوغه عشر أو فم بلغ عشر أعافلا وطلق للسنة
رواية بالجواز فيها ضعف الرواية التي أشاد بها رواها ابن فضال عن أبي بكر عن أبي عبد الله عليه السلام
قال يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين وضعفها بالرجلين المذكورين فاتها فطمان ومع ذلك على مجموعها الشك
وجامع من المنقذين وقد روى في معناها ابن أبي عمير في الحسن مرسل عن أبي عبد الله قال يجوز طلاق الصبي إذا بلغ
عشر سنين وروى ابن بكير جواز طلاقه غير مقيد بالعشر أيضا عنه عليه السلام قال يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل
ووصيته وصدقته وإن لم يحتمل وفي معناها موقوفة جماعة قال سئل عن طلاق الغلام لم يحتمل وصدقته قال
إذا طلق للسنة ووضع الصدقة في موضعها وحققها فلا بأس وهو جائز وعمل بمجموعها التحديد فلم يقيد بالشرط ولم
يعتبر المصنف خلافا بل أقصر على نقل القول والأصح عدم تحتمل مطلقا للضعف السند وخالفه للأصول الشرعية

هذا الجلد الثاني من المسالك
الطلاق والنظر في الأركان والإقسام
واللواحق وأركانها أربعة الأول بلوغ
قولها كتاب الطلاق لغيره حل قيد
ويطلق على الأرسال والنزل بقى نافذ
طلاق أى مرسله نزع حيث شاء و
طلقت القوم إذا تركهم وشعرأزاله
فيد النكاح بصيغة طالق وشبهها
ويقال طلق الرجل امرأته تطلقا
فطلقت هي تطلق طلاقا ففى طالق
وطالفة وعز الخفض أنه يقال طلقنا
بالضم وفى ديوان الأديب لغيره
قول لم فلا اعتبار بعبارة الصبي
قبل بلوغه عشر أو فم بلغ عشر
أعافلا وطلق للسنة رواية بالجواز
فيها ضعف الرواية التي أشاد بها
رواها ابن فضال عن أبي بكر عن أبي
عبد الله عليه السلام قال يجوز طلاق
الصبي إذا بلغ عشر سنين وضعفها
بالرجلين المذكورين فاتها فطمان
ومع ذلك على مجموعها الشك وجامع
من المنقذين وقد روى في معناها
ابن أبي عمير في الحسن مرسل عن أبي
عبد الله قال يجوز طلاق الصبي إذا
بلغ عشر سنين وروى ابن بكير جواز
طلاقه غير مقيد بالعشر أيضا عنه
عليه السلام قال يجوز طلاق الغلام
إذا كان قد عقل ووصيته وصدقته
وإن لم يحتمل وفي معناها موقوفة
جماعة قال سئل عن طلاق الغلام لم
يحتمل وصدقته قال إذا طلق للسنة
وضعقها فلا بأس وهو جائز وعمل
بمجموعها التحديد فلم يقيد بالشرط
ولم يعتبر المصنف خلافا بل أقصر على
نقل القول والأصح عدم تحتمل
مطلقا للضعف السند وخالفه للأصول
الشرعية

وأكثر الأثر أنه قد روى أبو الصباح الكندي بطريق قريب إلى الصفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس طلاق الصبي بشئ وروى
 أبو بصير عنه قال لا يجوز طلاق الصبي ولا السكران وهذا مذهب ابن ادریس والناظرين فوق لم ولو طلق ولي لم يصح
 اختصاص الطلاق بمالك البضع وتوقع زوال حجره غالبا أشار بالتعليل الاول الى الرواية عنه عليه السلام
 قال الطلاق بيد من اخذ بالنكاح والبناء منحصرا في خبره وهو يقتضي انحصار وقوع الطلاق في العتق الزوج المسق للوصف و
 بقوله ويوقع زوال حجره الى بيان الفرق بينه وبين المجنون حيث يجوز للولي ان يطلق عنه مع المصلحة بخلاف الصبي لان الصبي حجر
 اسدي توقع زواله بالبلوغ بخلاف المجنون فانه لا امله وقيد بالغلبة لجواز بلوغه فاسد العقل فيجوز طلاقه عنه مع المصلحة
 كما سيجي فوق لم ولو بلغ فاسد العقل طلق وليه مع مراعاة الغبطة ومنع منه فومر هو من هو بعيد
 المشهور بين الاصحاب المتقدمين منهم والناظرين ومنهم الشيخ في ية وابن الجيند وابن بابويه وابناع الشيخ والناظرين
 جواز طلاق الولي عن المجنون المطبق مع الغبطة لان مصلحة المجنون منوطة بالولي عنه لتعذر راسئادها اليه وعدم
 توقع زوال عذره فلوله بحبل للولي هذا الضرف لم تضمن المجنون بتقدير استغنائه عن الزوجة وكون مصلحة في
 مفادتها والضرر منه بالانز والرواية بخلاف الطفل لان نكاحه منوط بالمصلحة وعذره متوقع الزوال ولا يصح
 ابي خالد القفاط قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل الاحق الذاهب العقل يجوز طلاق وليه عليه قال لا لا يطلق
 هو قلت لا يؤمن ان هو طلاق ان يقول غدا لم اطلق او لا يحسن ان يطلق قال ما اري له الا بمنزلة السلطان وروى
 الصدوق عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن طلاق المعنوه الزايل العقل يجوز قال لا وعنه بصير عنه
 عليه السلام سئل عن المعنوه يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت الاحق الذاهب العقل فقال نعم ثم قال ابن بابويه يعني
 اذا طلق عنه وليه فاما ان يطلق هو فلا ماداه صفوان بن يحيى الجال عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل
 رايه مشر وبكره اخرى يجوز طلاق وليه عنه فقال ما له هو لا يطلق قلت لا يعرف حد الطلاق ولا يؤمن عليه ان طلق اليوم ان
 يقول غدا لم اطلق فقال ما اراه الا بمنزلة الامام يعني الولي وفي الاجماع هذه الاخبار نظر لان جعل الولي بمنزلة الاما
 او السلطان لا يدل على جواز طلاقه عنه ولا ان متن الحديث لا يخرج من قصور لان السائل وصف الزوج بكونه ذاهب العقل
 ثم يقول له الامام ما له لا يطلق مع الاجماع على ان المجنون ليس له مباشرة الطلاق ولا اهلية الضرف ثم تعطل السائل عند
 طلاقه بكونه منكر الطلاق او لا يعرف حدوده ثم يجيبه بكون الولي بمنزلة السلطان وكل هذا يضعف الاجماع بها و
 الدليل الاول من غير الاخبار بخبره لا يصلح حجر في ذلك لامع تحق الضرف لم يكن الاجماع بحجر الاضرار لا بحجر ما ادعوا
 من الجواز مع الغبطة وايضا منه الاخبار ليس فيها يقيد باسراط طلاقه بالمصلحة والغبطة للمجنون ومن ثم ذهب ابن
 ادریس الى عدم الجواز وقوله الشيخ في فحجنا باجماع الفرقة وبالصالة بقاء العقد وصحة بقوله الطلاق لم اخذ
 بالنكاح والزوج هو الذي له ذلك دون غيره وزاد ابن ادریس الاجماع بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى
 تنكح زوجا غيره فاصناف الطلاق الى الزوج فمن جعله لغيره يحتاج الى دليل وذكر حديث الشاق ثم اورد على
 نفسه ان هذا والى عليه وناظر في مصالحه فله فعل ما يشاء ما هو راجع الى مصالحه واجاب بالمعاوضة بالصبي
 فانه لا يطلق عليه وليه مع كونه ناظر في مصالحه وبان الطلاق شرط مفارقتها المطلق الذي هو الزوج وهو
 مفقود في المجنون ولقد تمالي عليه مه في الخ وزاد في تضعيف كلامه بما لا يحتمله وبان في نكاحه عليه مع
 سبق الشيخ الى ذلك ودعواه الاجماع عليه مع مخالفته هو نفسه وذلك في ية وكنا في الاخبار والعجب
 هنا ان الشيخ فخر الدين ادعى في شرحه الاجماع على جواز طلاق الولي عن المجنون المطبق مع دعوى الشيخ الاجماع
 على عدمه وموافقه ابن ادریس له والحق ان الاجماعين ممنوعان وتكلف الاستناد في مثل ذلك على معلومة
 نسب الخالف في الحكم مشترك بين معظم الاحكام الشرعية ومع هذا كله فاعتمادنا على العمل بالمشهور من الجواز و
 الجواب عن حجة المانع بمنع الاجماع وكصالة مقطوعة بالطلاق الصادر من الولي المراع للصحة او الدافع للضرر
 النافذ نظرا فيما فيه مصلحة من غير الطلاق واستثنائه ليس بحجيد والخبر مع تسليم مسند لا ينافي ذلك لان
 طلاق الولي كطلاقه كما يجوز طلاق الوكيل والاجماع اذ لم يوجب احدا يرفع الطلاق مباشرة لاجل ذلك وينبغي ان
 يجعل دلالة على عدم جواز طلاق الفضولي ونحوه والاكلام في دلالة الآية كالحج واستثنايته المطلق يعتبر في

مباشرة كالوكيل ويجعل نيته كنية الزوج فكلما الثاني العقل فلا يقع طلاق المجنون ولا السكران
 ولا من زال عقله بالغايه او شرب مرقد لعدم القصد ولا يطلق الولي عن السكران لان زوال العقل
 غالب فهو كالنائم ويطلق عن المجنون ولو لم يكن له ولي يطلق عنه السلطان او من نصبه
 للنظر في ذلك لا خلاف في عدم صحة طلاق من ذكر مباشرة ويدل عليه مع الاجماع انه شرط بالقصد ولا ضد له ولا
 ويدل عليه مع ذلك اخبار كثيرة منها رواية الجبل قال سئلنا يا عبد الله عليه السلام عن طلاق السكران وعثقه قال
 لا يجوز وسئل زكريا بن آدم الرضا عليه السلام عن طلاق السكران والصبي والمجنون والمغلوب على عقله ومن لم يترجح
 بعد فقال لا يجوز وعينه ما والمراد بالسكران من بلغ بقاء السكر حد يرفع قصده وقد قال بعض الفضلاء في حقه
 اذا اختلط كلامه المنظوم وانكشف سره المكشوف والمقصود ان يصير مثل المجنون الذي لا ينظم اموره اما مادام في ابتداء
 نشاطه فهو كالعاقل واذا سقط كالمغشي عليه فهو كالنائم والخم عليه ولا استثناء اذا بلغ هذا الحد ولا يصح طلاق الولي
 عنه كما لا يصح عن الصبي والنائم والغشي عليه لا شتر الجميع في ان لهم امدا يرتفع بخلاف المجنون والمراد به المطبق كما
 استفيد من ادله الجواز فلو كان يعجزه ادوار البحر الطلاق عنه حاله الدوران فرب عطفه اقرب من الصبي المنع الطلاق
 عنه واطلاق المصنف وجماعة المجنون منزل عليه ولو ارادوا العزم منعت الحكم فيه والمراد بقوله لو لم يكن له ولي الولي
 الخاص كالاب والجد والا فالسلطان وليه على العموم وكذا من نصبه من الثالث الاختيار فلا يصح
 طلاق المكره ولا يتحقق الاكراه مالم يحصل امور ثلثة كون المكره قادرا على فعل ما
 توعد به وعلبة الظن انه يفعل ذلك مع امتناع المكره وان يكون ما توعد به
 مضرًا بالمكره في خاصته نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان ذلك
 الضرر قتلا او جرحا او شتما او ضربا وبخلاف بحسب منازل المكرهين في احتمال
 الاكراه ولا يتحقق الاكراه مع الضرر واليسير ^{اختلاف} الضرر فان القولية المحول عليها بالاكراه باطله
 عندنا وعند اكثر العلماء سواء في ذلك الطلاق والنكاح والبيع وسائر المعاملات وغيرها والاصل فيه وراه
 الاجماع قوله صلى الله عليه واله لا طلاق في اغلاق فنه علماء العرب بالاكراه وقوله صلى الله عليه واله
 رفع عن امة الخطا والنسيان وما استنكر هو عليه والمراد رفع احكامه وروى زرارة في الحسن عن ابي
 جعفر عليه السلام قال سئل عن طلاق المكره وعثقه فقال لا ليس طلاقه بطلاق ولا عثقه بعثق وروى عبد
 الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لو ان رجلا مسلما يقسم لبيكوا سلطان فقهره حتى
 تخوف على نفسه ان يعنى او يطلق ففعل له بغير علمه شيئا وفجرت عادة الفقهاء بذكر حد الاكراه في هذا
 المحل مع الاحتجاج اليه فيما قبله من العقود وغيرها وقد اشار المصنف الى امور يتحقق معها الاكراه ويظهر من جملة ما
 حده بجملة ذلك امور ثلثة كون المكره غالبا قادرا على ما يهدده به بولائه او تغلب وكون المكره مغلوبا عاجزا عن
 الدفع بقرار او مقاومة واستغاثة بالغير وان لم يعلم او يغلب طنه انه لو اذعن مما يطلب منه وقع به المكره وان يكون
 ما يوعد به مضرًا بالمكره في خاصته نفسه او من يجري مجرى نفسه من ابيه وولده وغيرهما من قبل ارجح او ضربا شديدا
 او جرحا او شتما او اهانة واستحقاق اذا كان المطلوب منه وجبا نقص ذلك منه وبخلاف الضرب والشتم وما يجري
 مجرىهما من الاهانة باختلاف طبقات الناس واحوالهم اما التعزيف بالقتل والقطع فلا يخلف ولم يذكر
 المصنف من وجوه الاكراه التوعد باخذ المال والاصح تحققة به واختلاف باختلاف حال الناس في اليأس
 وضده كالاحسين فان منهم من يضرب بحاله اخذ عشرة دراهم ومنهم من لا يضرب اخذ مائة ومن العلماء من جعل
 المال من قبيل الاول فلا يخلف الحال فيه باختلاف الناس ويجعل الكثير منه والقليل محققا للاكراه
 وما ذكرناه اظهر واعيان الجامعة لذلك كله انه حمل القادر على فعل او توعد بما يكون مضرًا بالحوال العامة

رجاء ان يقع به لولم يفعل مطلوبه وعجز عن دفعه وخبر البحث بامور الاول يستثنى من الحكم بطلان المكره ما اذا كان الاكره محققا
 فانه صحيح كاكراه الحربي على الاسلام والمزنا على ما يصح لما كان للاكره عليه معنى له موارد كثيرة ذكرناها فيما سلف من هذا الكتاب العبد
 الجامعة لها مع السابقة ان يق ما لا يلزمه في حال الطواعية يصح منه ان لا يكون مكرها ولا يلزمه في حال الطواعية يصح مع الاكره عليه ولا يصح
 الحكم باسلام الكافر مع اكرهه عليه من غرض من جهة المعنى وان كان الحكم به ثابتا من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بعد لان كسقي الشهادة فارقا
 في الاعراب عما في الضمير من ان الافراد والظواهر حال المحول عليه بالسيف فانه كاذب لكن لعل الحكم فيه ان مع الايقان ظاهر او محتمل
 والاطلاع على نهيهم بوجوب الضد بقى القلبي تدبر فيكون الافراد للشك في الضد الثاني اما يمنع وقوع الطلاق
 بالاكره اذا لم يظهر ما يدل على اختياره اما اذا ظهر بان خالف المكره وانى بعينه فاحمله عليه حكم بوقوع الطلاق لان مخالفة له بشعرا
 فيما ان به وذكرنا ذلك صورا منها ما يظهر منها في الاختيار ومنها ما يلبس امر فيها ان يدره على طاعة واحدة فيطلقون ثلثا فانه
 يشعر غيبه واشاع صدره للطلاق فيقع الجميع لا اثنتان مع احتمال ان يصير الاول حكم عليها بالاكره ولعدم المعارض فيلغو
 ويقع ما بعدهما ووجه وقوع الجميع ان يقع الاخير بين قرينة اختياره في الاول ولو اوقع الثلث بصيغة واحدة فان كان يتقدم عدل
 صحته ما زاد على الواحدة بذلك فهو كما لو اوقع واحدة خاصة بل اولي لان التلفظ بالثلاث على هذا الوجه مختلف في انه يسد مسد
 ام لا كما يستقيم فقد انى بالمحتمل عليه على ادنى مراتبه وان كان يتقدم مع الثلث بهذا اللفظ كالمخالف وقع عليه الثلث لانه على
 الاختيار ولا يعمل هنا الغاء واحدة كما احتمل في السابق المترتب لان هذا اللفظ واحد مخالف للمكره عليه ابتداء فوقع صحيحا بخلاف الثلث
 المترتبة فان الاول منها عين المكره عليه ومنها ما لو انعكس بان اكرهه على ثلث طلاقات فيطلق واحدة فيقبل يقع الواحدة لانها
 غير ما اكرهه عليه والاقوى هنا عدم الوقوع لان الواحدة بعض ما اكرهه عليه ولا نه قد يصدر دفع مكرهه باجابهة الى بعض مطلق
 ولا يقصد بايقاع الواحدة ومنها لو اكرهه على طلاق زوجة فطلق زوجتين فان وقع ذلك بلفظ واحد كما قاله طائفة من جنك زبيب
 فقال لها ولغاطرة اثنا طائفتان وقع عليها لان ذلك خلاف المكره عليه وقد عدل عنه الى غيره فلا مانع من صحته وان قال زبيب
 طالق وفاطمة طالق طلعت فاطمة ولم يطلق زبيب لانها مكره عليها بخلاف الاخرى ومنهم من لم يفصل بين العبادتين واطلق
 الحكم بوقوع الطلاق عليها والفرق بين مكرهها لو اكرهه على طلاق زوجتين فطلق واحدة عكس السابقة قبل يقع والوجه عدم الوقوع
 كما قلناه فيما لو اكرهه على طلاقات فطلق واحدة ومنها لو اكرهه على طلاقات فطلق واحدة ومنها لو اكرهه على طلاق واحدة معينة
 فطلق غيرها ولا يشبه هنا في الوقوع لان ذلك مبني لما اكرهه عليه ومنها لو اكرهه على طلاق واحدة معينة فطلق واحدة
 بعينها قبل يقع الطلاق لان محتمل ان يقعها ولا نه لما عدل عن الابهام الى الغيبين فقد زاد ما اكرهه عليه لان الاكره على طلاق
 احديهما لا على طلاق هذه وطلاق هذه طلاق احدهما مع زيادة وقد تفرق في الاصطلاح الامر بالكل ليس امرين معينين ويحتمل
 قوت باعدم الوقوع لان متعلق الاكره وان كان كلياً لكن ينادى في ضمن طلاق كل واحدة بعينها وبطلاق واحدة غير معينة فكل
 واحد من الافراد داخل في المكره عليه مدلول عليه بالضمين نعم لو صح لم يحل على طلاق واحدة معينة بان يقول احديكما طالق
 مثلاً فعدل عنه الى طلاق معينة فلا يشبه هنا في وقوع الطلاق على الغيبة لانه غير المكره عليه جزئيا ومنها لو اكرهه على ان يطلق
 بكناية من الكنايات فطلق باللفظ او بالعكس عند القائل بصحة او عدل من صرح ما مورده الى صريح اخر فانه يقع الطلاق خصوصاً
 في الاول لانه قد حمله على طلاق فاسد فعدل الى الصحيح وعند مجوزة عدل الى غير الصيغة المكره عليها الثالث لا يعتبر في الحكم بطلان
 طلاق المكره التوبة وان كان يحسنها عندنا لان المقضي لعدم وقوعه هو الاكره الموجب لعدل المقصد فلا يختلف الحال بين التوبة
 وعدمها ولكن ينبغي التوبة للقادر عليها بان ينوي بطلاق فاطمة المكره عليها غير زوجة من يشاد كما في الاسم او بنفى طلاقها من
 الوثائق او بعلقة في نفسه بشرط ولو كان جاهلاً بها او اصابه دهشة عند الاكره كسل السيف مثلاً عند اجتماع الرابع لو قصد المكره ايقاع
 الطلاق ففي وقوعه وجهان ان الاكره اسقط اثر اللفظ ومجرد النية لا يعمل من حصول اللفظ والفسد وهذا هو الاصح الخامس لو قال
 طلق زوجتي والامتنك وغير ذلك مما يتحقق به الاكره فطلق فوقع الطلاق وجبها احتمل الوقوع لانه باطل في الاذن ووجه المنع
 ان الاكره يسقط اللفظ فصار كما قال المجنون طلقها فطلق والفرق بينهما ان عبارة المجنون مسكوتة اصلاً بخلاف عبارة المكره فانها
 مسكوتة لعارض مختلف الفصد فاذا كان الامر قاصداً لم يقدح اكرهه المامور السادس لو اكرهه الوكيل على الطلاق دون الموكل ففي
 صحة وجهان ايضاً من تحقق اختيار الموكل للنصرف من سبب عبادة المباشرة السابع لو توعد بفعل مستقبل كقول ان لم تفعل لا
 او اضربك غذا ففعله اكرهه انظر من حصول الخوف بايقاع الضرر ومن سببه منه الآن والتخلص من الضرر يحصل بايقاعه عند
 خوف وقوعه في الحال وهو اقوى نعم لو كان يحصل الاكره في الاجل على انه لم يفعل لان اوقع به المكره في الاجل وان فعله
 ذلك الوقت ورجع وقوع الشرع به اجتهاد كونه اكرهه الشمول الحذر لا يحصل الاكره بان يقول طلق امرئك والامتنك ففعله
 او كثر او تركت اصلوه ونحوها وبان يقول ولي لا تفعل اصل من هو عليه طلق امرئك والا فاصف منك فان ذلك حقه فلا

المالك

عنه ثم عازر وابنة عجين
ابو عبد الله الكندي
عازر بن عازر وابنة عجين
عن الامام الكندي

مكتبة

ولو كان حاضرا وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حيزها فهو بمنزلة الغائب

وفي رواية ان بصيرت الرجل يطلق امرأته وهو غائب فاعلم انه يوم طلعت كانت طامثا فالجوز والمراد من هذه الرواية انه لم يكن عالما بالحيز حال الطلاق ثم علم لعطف العلم على الطلاق بالغام المقتضى للتعقيب فلا خلاف في هذه الصورة ايضاً الثالثة الصورة بحالها في انه طلق بعد المدة المعقولة ولكن ظهر بعد ذلك كونها باقية في طهر الواقعة فلم ينفصل منه الحيض ولا الى طهر وهو صحيح ايضاً كما لسابقة لعين ما ذكر فيا وهو وقوعه على الوجه المعبر شرعا وان الطلاق اذا حكم بحدته في حالة الحيض بالضر والاجماع فلان يحكم بحدته في حالة الطهر اولى لما عرفت من ان شرط الطلاق في غيب الغائب امران وقوعه في طهر كون الطهر غير طهر الواقعة فاذا انقضت وقوعه في حالة الطهر فالتحلف شرط واحد وهو كون الطهر غير طهر الواقعة فاذا كان تخلف الشرطين في الغائب غير مانع فتخلف احدهما اولى بعدم المنع وربما قيل هنا بعدم الوقوع لا شفاء شرط الصحة وهو استبراء الرحم خريج منه حالة الحيض للرواية فيبقى الباقي والمنع من وجود الشرط وان الاذن في الطلاق اسنادا الى الظن لا يقتضي الحكم بالصحة اذا ظهر بطلان الظن وجوابه ان الشرط المعبر استبراء الرحم للغائب انما هو مراعاة المدة المعقولة وهو حاصل وموضع النص القوي وهو حالة الحيض مبذبة عليه ظهور النكاح غير معلوم المانع وقد تخلف فيها هو اولى بالحكم او مساو في المنع وكون الحكم في انقضاء المدة المقررة هو استبراء الرحم غير لازم لانها مستبينة لا منصوبة فلا يلزم اطرافها وانما النص اعتبارا لانقضاء المدة المعقولة واستنبط معها الاكفاء بغير الاشغال من طهر الى اخر كما انها صحت في الرواية ان يطلقها امرأته المدة المعقولة ويستمر الاشياء فلا يعلم كونها حايضا حال الطلاق او طاهر طهر الواقعة او غيره وهذا يصح الطلاق قولاً واحداً لوجود المعقولة واستبراء المدة المعقولة مع باقي الشرط واشفاء المانع اذا لم يشر المانع الاشياء الحال وهو غير صالح للمانع وقد استحالها من طهر الواقعة الى اخر شرط في صحة الطلاق مخصوص بالحاضر واما الشرط في الغائب فهو مضي المدة المعقولة مع عدم العلم بكوفها ايضا حال الطلاق او باقية في طهر الواقعة فمضى العلم بذلك حصل الشرط الحامس ان يطلقها قبل مضي المدة المعقولة ولكن ظهر بعد الطلاق وقوعه في طهر لم يوقها فيه وفي صحة الطلاق ح وجها من خصوصية الصحة في نفس الامر وظهور الحال ومن عدم اجتماع الشرطين المعبر في الطلاق حال ايقاع المعقولة لطلانه ويمكن ان يحمل ظهور اجتماع الشرطين بعد ذلك كاشفاء من صحة خصوصية جعله بطلان الطلاق من دون مراعاة الشرط لفساده الى طلاق صحيح ثم ظهر اجتماع الشرطين والاطهر الصحة السادسة ان يطلقها قبل الاستبراء وبين عدم الاشغال او يستمر الاشياء فيطهر الطلاق عند كل من انقضاء المدة لوجود المعقولة لطلانه وهو عدم الزرع في المدة المعقولة وعدم انكشاف نحره خصوصاً يقتضي الصحة بخلاف السابق السابعة لو طلقها بعد انقضاء المدة المعقولة ولكن اتفق له مخير يجوز الاعتماد عليه شرعا ما بانها حايضا بسبب تغير عادتها ففي صحة الطلاق ح وجها آخر هو عدم العلم وكذا الواجب ببقائها في طهر الواقعة او بكونها حايضا ايضا اخر بعد الطهر المعبر في صحة الحيض لا بشرط البيع في المعقولة لطلانه وصحة طلاقه غايبا مشروط بعدم الظن بصحة المانع الثامنة لو كان خروج الزوج في طهر اخر غير الواقعة صح طلاقها من غير تبصر ما لم يعلم كونها حايضا ولا يشترط هذا العلم او الظن بعدم الحيض بخلاف ما سبق وانفرد ان شرط الصحة هنا موجود وهو استبراء الرحم بالاشغال من طهر الى اخر واما الحيض بعد ذلك مانع من صحة الطلاق ولا يشترط في الحكم بصحة الفصل العلم بالشفاء مانع بل يكفي عدم العلم بوجودها بخلاف السابق فان شرط صحة الطلاق مضي المدة المعقولة المشتملة على العلم بانقضاءها من طهر الى اخر الجمل بالشرط يقتضي الجمل بشرط التاسعة التقاسم هنا كالحيز في المنع والاكفاء بطهرها مع فلو غابا وهي جملة مضي مده يعلم بحسب حال الحمل وضعها وطهرها من التقاسم جاز طلاقها كما لو اشغلت من الحيض وبكفي في الحكم بالتقاسم عند العادتها وان كان عدمه ممكنا كما قلناه في الحيض مثله ولو كان حاضرا ويطهرها قبل الوضع فانه يكفي في تقاسمها في الاستبراء العادتها لو طهرها حاضرا غابا طلق قبل مضي مده قلنا فيها غالباً تنقضي فساد الطلاق ولا دنيا وانقضاء تقاسمها ففي صحة الوجه الماضي الحكم فيها واحد واعلم ان المراد بالعلم في هذه المواضع كلها معناه العام وهو الاعتقاد الراجح الشامل للظن المستند الى عادتها في الحيض والطهر والحمل وبينه عليه اطلاتهم العلم ثم ظهور خلافه كما قال الله اما لو انقضت من عتبه ما يعلم انقضاءها من طهر الى اخر ثم طلق صح ولو انقضت في الحيض والمراد بقوله ولو اتفقت في الحيض ما يشتمل الحيض المتعقب للطهر الذي جامعها فيه وغيره وبينه بقوله على انه لم يكن معلوما حال الطلاق واما انفق ذلك في الواقع وان انكشف بعد الطلاق وقوله وكذا اخرج في طهر لم يقرها فيه جاز طلاقها مطلقا اي سواء مضت مده يعلم انقضاءها من ذلك الطهر الى اخر لكن بشرط ان لا يعلم انها حايضا كانت عليه لان الحيض مانع مطلقا على تقدير وقوعه في نفس الامر ولم يظهر في حق الغائب كافتلانه فقوله لم يقل على ما ذكرناه لا على ما يشتمل كونها حايضا مع العلم به وقوله لو زاد الامد المذكور يرد به ما لو كان عادتها ان تحيض في كل اربعة اشهر مده فانه على ما اختاره من ان المعبر في صحة طلاق الغائب العلم بانقضاءها من طهر الى اخر بغير صحة طلاقها في هذه الصورة مضي الاربعة اشهر كما يعبر مضي المدة القليلة لو كانت تحيض فيها وذلك ازيد مما ورد في النص من اعتبار مضي ثلثة اشهر وبقي في هذه المسئلة مباحث شريفة حردناها في موضع اخر بسالة منفردة من اراد استقصاء البحث فيها فليراجعها قوله ولو كان انقضاء المدة بالنسبة الى الحيض والغيب وحكمها اربعة ففي حكم الغائب الحاضر الذي لا يمكن معرفته حالها في حكم الحاضر الغائب الذي يطلق على حالها بورد الاخبار عليه ثم نريد عليه في وقت الحاجة ويدل على حكمه من هو بمنزلة الغائب صحيحة

لا يخفى

ان ينع

في صحة

ام

فروغیہ

وقال هذا طالق او طالق
 هذه قال الشيخ في بيان الطلاق
 من شرطه ان يكون طلقا لا مطلقا
 من شرطه ان يكون طلقا لا مطلقا
 من شرطه ان يكون طلقا لا مطلقا
 من شرطه ان يكون طلقا لا مطلقا

فلا يندرك بالفعل وبخالف على الجارية المبيعة بشرط الخيار فان ملك اليه من قبل بحد بالطلاق ابتداء فجاز ان يندرك بالفعل وبخالف
 الوجهان على ان الطلاق يقع عند اللفظ او عند التعيين فعلى الاول الوطى تعيين لا على الثاني لان الفعل لا يصلح موقفا ان جعلنا الوطى
 تعيينا للطلاق في الاخرى فلا موطوءة ولا اطلاقا بالتعيين فان عين الطلاق في الموطوءة وجب له ان قلنا بوقوع الطلاق عند
 اللفظ وان قلنا بوقوعه عند التعيين ففي وجوب المهر وجهان من انهما لم تكن مطلقا وقتها ومن حصوله صلاحية النكاح ومن ثم
 حرم الوطى قبل التعيين هذا ما يتعلق بحكمه حال الحيقة واما لو طرأ الموت قبل البت او التعيين ليقين حال الميراث ان قلنا بوقوع
 الطلاق عند اللفظ ولا اشكال لاستحالة وقوعه بعد الموت ولو ماتت احدهما لم يتعين الطلاق للاخرى في توقفه من تركه كل واحد
 منها او تركه الميتة منها ميراث زوج الى ان يبين او يعين فاذا بين او عين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق بائنا سواء قلنا ان
 الطلاق عند اللفظ او التعيين لان الايقاع سابق وان كان الوقوع مع احتمال على القول بوقوعه بالتعيين لموتها وبى زوجة
 واما الاخرى فيرث منها ثم ان كان قد نوى معينة وبين فوق الوتره التي اردتها للطلاق ولا ارث لك فلم تخلف فان حلف
 فذاك وان نكل حلفوا وحرم ميراثها اليه باليمين المدونة وان لم ينو معينة وعين لم يتوجه عليه الوتره الاخرى دعوى لان التعيين
 يتعلق باختياره ويتفرع على النزاع في الاولى انه اذا حلفه وشره الاخرى التي عينها للنكاح اخذوا جميع المهر ان كان بعد الدخول
 وان كان قبله اخذوا نصفه وفي النصف الاخر وجهان من اعترافهم به واشتباؤه بكونها مطلقة قبل الدخول برغم لو كذبته وشره
 التي عينها للطلاق وغرضهم استنفار جميع المهر اذا كان قبل الدخول فلم تخلفهم ومقررون لم يارث لا يدعيه ففقيه فافهم
 الحالة الثانية ان يفوت الزوج قبل البيان او التعيين ففي قيام الوارث مقامه وجهان احدهما نعم كما يحلفه في سائر الحقوق كالود
 بالعبء حق الشفعة وغيرها وكما يقوم مقامه في استحقاق النسب الثاني المنع لان حقوق النكاح لا يورث ولا ناسقاط وارث
 فلا يترتب الوارث منه كفى النسب باللعان والاولى الفرق بين البيان والتعيين فيقبل في الاول مع دعوى العلم بالحال دون الثاني
 لان البت اخبار وقد يعرف الوارث قبل الموت والتعيين اخبار وشبهة فلا يحلفه الوارث فيه كالاو اسلم الكافر على اكثر من اربع
 ومات قبل الاختيار فان لم يدع الوارث العلم فالأقوى الفرقة والفرق بين الطلاق في المنوبة واشتباؤها فينوجه الفرقة للام
 بخلاف الثاني لعدم وقوع الطلاق قبل التعيين على واحدة سواء جعلنا وقوعه بعد اللفظ او بالتعيين فلا وجه للفرقة او لا
 اشكال وفي عدم حكم بالفرقة في الثانية اجبه وهو بعيد وما يتفرع على ذلك انه لو لم يقبل بقيامه مقامه او قل لا علم ولم يقبل بالفرقة
 وقف ميراث زوجته بينهما حتى يصطحا او يصطحا وشره ما بعد موتها فان ماتت قبل موت الزوج وقف من تركتها ميراث زوج
 فان توسط موت موتها وقف من تركتها الاولى ميراث زوج حتى يحصل الاصطلاح وان قلنا يقوم مقامه فان مات الزوج قبلها
 فتعين الوارث كغنيته وان مات الزوجان ثم مات الزوج فاذا بين الوارث احدهما فلوتره الاخرى تخلفه انه لا يعلم ان مورث
 طلق مورثهم وان توسط موت موتها وبين الوارث الطلاق في الاولى حرمنا على قوله ولم يحلفه لانه يقر على نفسه وبضربها وان
 بين الطلاق في الاخرى فلوارث الاولى تخلفه لانه يروم الشك في تركتها فيحلف انه لا يعلم ان مورثه طلقها ولو ارثت الثانية
 تخلفه لانه يروم حرمانه من ميراث الزوج فيحلف على البت ان مورثه طلقها لان بين الاثبات يكون على البت قوله ولو قال هذه
 المسئلة متفرقة على اشراط تعيين المطلقة وعدة فان استضاءه بطل هنا وسقط البحث وان جوزناه قال الشيخ يتخير في تعيين
 من شاء منهما كما لو قال احديكما طالق لا شراهما في ايقاع الطلاق على واحدة منهما مبته وفيه نظر لان الثانية لم يقع بها طلاق في
 الشرعية ومجرد عطفا على الاول غير كاف في تشريكهما معا في الصيغة وسيأتي استكمال المص في نظير المسئلة لذلك وبوجه على هذا
 انه ان عين الاولى للطلاق طلقت وان عين الثانية لم تطلق لما ذكرنا سابقا مادكره بغير اشكال لو قال هذه طالق او هذه طالق
 فانه يتجه التحيز في تعيين ايها شاء على القول بعدم اشراط التعيين ولو قال هذه طالق اذا قال هذه طالق وهذه وهذه ولم
 يشترط التعيين وكفي في صحة خلاف المعطوف بنامية الصيغة في المعطوف عليها نظر الى تشاركها في الحكم فلا يجزى اما ان يقصد
 بالثالثة العطف على الثانية او على الاولى وان بعدا وعلى المطلقة المبته ومي احديهما او سركلام سر باغير قصد واحدتها
 ففي الاول يتخير بين الاولى والاخرتين بمعنى كون ما قبل او قسما وابعاد فشا فان اخذت الاولى بطل في الاخرتين وان اخذت
 الثاني وقع عليها وبطل في الاولى خاصة وفي الثاني بالعكس بمعنى انه تصير الاولى والثالثة قسما والثانية قسما فان اخذت الاولى
 للطلاق طلقت الثانية قسما وان اخذت الثانية طلقت خاصة وهذا القسم وان كان ضعيفا من حيث العربة للبعد بين المعطوف
 المعطوف عليه والفضل لانه مع قصد بصر في الثالث وهو ان يقصد عطف الثالثة على المطلقة منها فيطلق الثانية قطعا ويتخير
 معها احد الاخرتين اما الاولى والثانية وهذا هو الذي اقصر على نقله المص وان اطلق ولم يقصد واحدتها والظاهر انه مسئلة
 الكتاب لا اشكال في اتباع القصد في الشيخ يكون الثالثة معطوفة على احدهما اعني المطلقة لانه عدل من لفظ الشك الى العطف
 فلا يشارك الثالثة في الشك ويكون معطوفة على المبته وقبل يكون معطوفة على الثانية لفرها وهو اختيار ابن ادريس والراجح من

التعيين

[illegible]

ولا يقع الطلاق بالكناية من الحاضر وهو فاد على المثلث نعم لو عجز عن النطق فكيف نأوي به الطلاق وصح قبل يقع بالكناية إذا كان غائبا عن الزوجة وليس بمعتد ولو قال خلية أو بريرة أو جملك عارضا على عارضا أو الحق بأهلك أو بامر أو حرلم أو بنية أو بنية لم يكر شيئا نوى الطلاق أو لم ينو م

بها في الجملة ولو نفذ النطق كلف الاشارة به كالآخرين كايضا جميع العهود وعبارات العبادات والافادير والدعاوى حتى لو اشار بالطلاق أو البيع أو غيرها صح ولم يتطل الصلوة على الأصح وبعبارة في صحة اشارة ان يكون مقصد من مخاطبه ويعرف اشارة ان لم يتفق فيها على العزم ويعتبر فيهم الشاهدين لها لقيام مقام النطق ولو عرف الآخر الكناية كانت كناية من جملة الاشارة بل اقوى لانها اضبط واول على المراد ولا يعتبر صحة الاشارة اليها بل يكفي ان يفهم انه نوى به الطلاق وقد مر ان اورد على الاشارة حيث يمكن لما ذكرناه من قوتها وقوتها رواية أبي نصر قال سئل الرضاء عن الرجل يكون عند المرأة فقصت فلا يتكلم قال آخر قلت نعم قال فيعلم منه بغض لامرته وكرهية لها فقلت نعم يجوز له ان يطلق عنه وليه قال لا ولكن يكسب ويشهد على ذلك قلت نعم اصلحك الله لا يكسب لا يسمع كيف يطلقها قال بالذي يعرف من فعله مثل ما ذكرت من كراهية لها وبغضها واعتبر جماعة من اصحاب منهم الصدوقان في الفاء الفاعل الفاعل على المنة يرى انها قد حرمت عليه لرواية السكوني عن الصادق قال طلاق الآخر ان ياخذ مقصدها ويضعها على راسها ثم ينفذها وكذا دوى ابو بصير عن الصادق ومنهم من خير بين الاشارة وبين الفاء الفاعل ومنهم من جمع بينهما والحق الاكفاء بالاشارة المعهنة والفاء الفاعل مع انها مع ذلك من جملتها وضعف سند الرواية يمنع من جعلها اصلا مع افادة الفاء الفاعل اداة الطلاق يدخل في افراد الاشارة ويكون الرواية شاهدا قوله ولا يقع اتفق الاصحاب على عدم وقوع الطلاق بالكناية الحاضر القادر على اللفظ واختلفوا في وقوعه من الغائب فذهب اكثر ومنهم الشيخ في وقف مدعيه لاجتماع الى عدم ايقنه عللا بالاصل واستصحاب حكم الزوجة الى ان يثبت المنزل وبان الاستبانتاوي فيها الحاضر الغائب ومن ثم استويا في وقوعه باللفظ وبجسنة زواره قال قلت لابي جعفر رجل كسب بطلاق امراته او بغير علمه ثم نكحها فالحق بالطلاق لا اعترف حتى يتكلم به وذهب الشيخ في بقاءه الى وقوعه من الغائب لصحة البيعة في حرمه النكاح قال سئل ابا عبد الله عن رجل قال لرجل اكتب يا فلان الى امراني بطلاقها او اكتب الى عبدك بقبولها يكون ذلك طلاقا وعقدا قال لا يكون طلاقا ولا عقدا حتى يتفق به لسانا ويخطه بيده وبغير الطلاق او العلق ويكون ذلك منه بالاهله والشهور ويكون غائبا عن اهله واجبه بحكمه على حالته الاضطراب ويكون لفظه او التفصيل لا للتحيز وفيه نظر لان الرواية صحيحة في ان المطلق يقدر على اللفظ لانه قال اكتب يا فلان امراني بطلاقها فلا وجه محله على حاله الاضطراب لان من قدر على هذا فقد قدر على قوله طالق ولا يمكن العذر بقصد شرط آخر لان الشرايط معتبرة في الكناية كاللفظ ومع ذلك ففي هذه الرواية ترجيح على السابقة بصحة سندها وبانها مقيدة بالنية والعينه تلك مطلقة عنها فيكون من وقع الطلاق لعدم النية بالكناية او لعدم العلم بالنية او بجهل بحال المصونة جعل على امر مع شوب المرجح لاضروته الى الجمع واما ما قيل من ان العينة والحصولا ما يشرهما في السببية فهو مصادرة محض لان الخصم يدعي الفرق ويحج عليه بالجمع الصحيح وهو الفادق بين الكناية واللفظ المشترك في السببية بين الغائب والحاضر فكيف يدعي عدم نية العينة والحضور وبذلك انقطع الأصل الذي ادعوه ويثبت سببية الطلاق اما دعوى ترجيح الاولى بموافقة الأصل والشهر في العمل ففيه ان الصحيح مقدم على المطلق والجمع بينهما واجب فلا يقدح في ان الطلاق المدعى وقوعه بالكناية يدخل في عموم الطلاق والا في العينة واما الشهر فالحال في الترجيح وعدم معلوم وما يوجب الصحة ان المقصود بالعبارة الدالة على النقص الكناية احد الخطاين كالكلام والافسان يعبر عن نفسه بالكناية كما يعبر بالعارة فهو مخصص من اللفظ واقرب الاحتمال ومن ثم منع من وقوع الطلاق بها الحاضر وحضور شاهدين من ان الكتاب وهل يشترط نية حال الكناية ام يكفي وقوعها بعد ما يقع حين يراها بها ونحوها والاول لا يخفى من قوة لان ابتداءها هو انما هو مقام اللفظ لا استدلالها وانما يعلم النية باقراره ولو شك فيها فالاصل عدم وقوعه فيكون الكناية كالكناية ومن ثم ردها الاصحاب مطلقا او اللعانة مع انهم يقضوها في مواضع كما مر في الفرق في الغائب من المجهول بمسافة الفصد عدم مع احتمال شموله للغائب عن المجلس بعموم النص الاقوى اعتبار العينة عا ولا يمكن الكناية للكلام المعنى في صحة الطلاق كقولك فلانة طالق او يكسب لها ان طالق ولو علمت بغير طلاقه اذا قرأت كتابي فان طالق فكسب طالق اللفظ قوله ولو قال هذه الكلمات كلها كنايةات عن الطلاق وليست صريحة في الاحتمال المأله ولغيره فانه يجهل ان يكون خلية من شيء اخر غير النكاح او بريرة كانت الى اخره لا لفاظ فلذلك لم يقع بها الطلاق عند اصحابنا خلافا للامة اجمع حيث حكم ابو قرة فيها مع نية واليه اشار بقوله نوى الطلاق اوله بنوه اذ لا خلاف في انه لو لم ينو بها الطلاق لم يقع بخلاف اللفظ الصحيح وهذه النية امر اخر غير الفصد الذي يقدم اعتباره في الصيغة الصريحة لان المراد بالنية هنا قصد ايقاع الطلاق وهناك قصد لفظه لغناه وتحقيق الفرق انه لما كان المعنى في اللفظ الصحيح مقدا الكسبي بقصد اللفظ للمعنى بكون المثلث قابلا للفصد ان لم يصح بالفسد ولهذا حكم عليه به بجرم سماع لفظه واما اخره فواشترط الفصد عن مثل السابق والناهم اذ الوقفا لفظا صريحا فانه لا يفتد به لعدم الفصد الى ما لو لم يخلاف الكناية فان الفاظها لما كانت مشتركة بين الفصم منها وهو الطلاق ونحوه لم يجل عليه بجرم قصد الى المعنى لا شراكه بل لا بد من الفصد الى بعض معانيه وهو الطلاق مثلا وهذا الفصد خلاف الاصل لانه تخصيص اللفظ المشترك بالحد معا

فلا بد من

ولو جبرها ونقص الطلاق فان اختارته او سكنت ولو لحظت فلا حكم له وان اختارت نفسها في الحال قبل يقع الفرقة
بأية وقيل يقع رجعية وقيل لا حكم له وعليه الأكثر

وتوم ان خلاف الاجماع قد تكلمنا عليه غير مرة قوله ولو جبرها اتفق علماء الاسلام من عد الاصحاب على جواز تنويع الزوج امر الطلاق الى
المرته وتخييرها في نفسها فاو بية الطلاق ووقوع الطلاق لو اختارت نفسها وكون ذلك بمنزلة توكيلها في الطلاق وجعل التخيير كتابه عنه او
توكيلها لنفسها والاصل فيه ان النفي اخير سنة بين الغام بعد وبين مفاوذة المنزل قوله نعم يا ايها النبي قل لا اوجك الخ والتي بعدها
واما الاصحاب فاختلفوا فذهب جماعة منهم ابن الجبني وابن الجبني والسيد المرتضى وذاقني بابويه الى وقوعه ايضا اذا اختارت نفسها
بعد تخييرها على الفور مع اجتماع شرط الطلاق من الاستبراء وسامع الشاهدين ذلك وغيره وذهب الاكثر منهم الشيخ والمناخرون
الى عدم وقوعه بذلك ويقطعون من النص المروى في ان لم يكن مبيلا الى الاول لانه نسب الحكم بعدم صحة الاكثر سائلا عليه ووجه الخلاف في
الروايات الدالة على القولين لان اكثرها واحتمالها ما دل على الوقوع او رد الشيخ في بيانه استخبارا اكثرها من الموثق فيها الحسن
او الصحيح ذكره انه ذكر طرفا من الاخبار الدالة على الوقوع به فنها صححه حبان قال سمعت ابا جعفر يقول التخيير بين منسأ عنها من غير طلاق
ولا ميراث بينهم لان العصة قد بانث منها ساعة كارتك منها ومن الزوج وهو ثقة محمد بن مسلم ورواه عن احمد بن ميمون قال لا خيار
الا على طهر من غير جراح يشهد ورواية زرارة عن ابي جعفر قال قلت له رجل خير امرأته فقال انما خيارها ما دام في مجلسها فاذا انفرا
فلا خيار لهما الحديث ووجه المانع اربع روايات بعضها ضعيف السند وبعضها من الموثق منها رواية العيص بن القاسم عن الصادق قال سئل
عن رجل خير امرأته فاخارت نفسها بانث منه قال لا انما هذا شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وآله من ذلك ففعل ولو اخترت انفسك لطلق وهو
قوله الله تعالى قل لا اوجك ان كنتن تردن الحيوة الدنيا وزينتها فعالين امعكن واسركن سرحا جيلا ورواية محمد بن مسلم قال
قلت لابي عبد الله اني سمعت اباك يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله خير نساة فاخرن الله ورسوله فم عيكن على طلاق ولو اخترت انفسك
فقال ان هذا حديث كان برويه ابي عن عائشة ومالك بن النضر انما هذا شيء خص الله به رسوله واجاب المانعون عن الاخبار الدالة
على الوقوع بما لها على اليقينة ولو نظروا الى انها اكثر واوضح سندوا وظهر لانه كان اجود ووجه الاول واضح والثاني ان فيها الصحيح او
الحسن والموثق وليس فيها ضعف بخلاف اخبار المانع فان فيها الضعيف والمرسل والمجهول واما الثالث فلان نفي البدونة في الاول اعم
من نفي الوقوع لجواز وقوعه رجعي فلا دالة على منع اد احدث اخبار الوقوع على كونه رجعي لا ينافي على تقدير ان يكون مكافئة
فكيف حالها ما دامت واما احكامه في المخرج الاخبار الوقوع على ما اذا طلق بعد التخيير فيعبر به لان ذلك يقتضي كون تخييرها وكال
معها لا يشترط فيه وقوعه في المجلس لا على الفور خلاف ما اختلفوا عليه تلك الاخبار وهذا واضح اذا نظرنا ذلك فاعلم ان الثانيين بوقوعه
اختلفوا في انه هل يقع طلاقا رجعي او باينة فقال ابن ابي عمير يقع رجعي او باينة رواه زرارة السابقة عن ابي جعفر وفي اخرها قلت اصلحك الله
فان طلق نفسها فلا تأمل ان يتفرق من مجلسها فانه لا يكون اكثر من واحد وهو اخبر رجعا قبل ان يتفرق عنها فخذ خبر رسول الله
نساة فاخرن فكان ذلك طلاقا فقلت له لو اخترت انفسك لم قال ما ظنك برسول الله لو اخترت انفسك كان ميسكن وقيل
يكون باينة لرواية زرارة عن ابي جعفر قال اذا اختارت نفسها فهي تطلقه بالنية حاطة من الخطاب ورواية يزيد الكاظمي عن ابي اقر
قال لا يرث الخيرة من زوجها شيئا في عدتها لان العدة قد انقطعت فيما بينها وبين زوجها من ساعها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما
وفصل ابن الجبني فقال ان كان التخيير بعوض كان باينة كالطلاق به والا كان رجعا وفيه جمع بين الاخبار ويمكن الجمع بينهما الجواب
على تخيير من لا عدة لها كمن دخل بها واليا سنة والرجعي على ما لها عدة رجعية لان التخيير جائز للجمع على القول به وبقي هذا المورد
عليها البحث الاول مقتضى النصوص فمضى المجوزين ان الطلاق يحصل بقولها اخترت نفسي واخرت الفراق والطلاق او نحو ذلك مما
يدل على ارادته في الاكفاء بقولها اخترت مجر باقصد الطلاق وجمها من انه كناية تقع بالنية ومن كونه اعم من اختيار الفراق بخلاف قولها
اخترت نفسي ونحوه فان فيه اشعاو بالفراق وان احتمل غيره فكان كناية تقع بالنية فان قلنا بوقوع صدق في دعواها ارادة الفراق
فان كنهيا الزوج لا في ذلك لا يعلم الا من قبلها ولو قال اخترت الفراق فكاختيار نفسها لانها لا يصح الا بدوافع الامم فادق ومبطل عدم
وقوعه بذلك لان الزوج من جملة الاوزاج ويصلح الا الواحد فهو كالتصريح بالنية فانه كناية بمنزلة وانما ينفذ مع النية والعرف
كونها حادثة هنا واللفظ في ارادة الفراق الثاني مقتضى الرواية اشراط وقوع الاختيار من المرته في المجلس ومضمونها ان ياتي
عقيل فقال والسيار عند الرسول ان يخير الرجل امرأته ويجعل امرها اليها في ان يختار نفسها او يختارها بشهادة شاهدين في قبل
عندها فان اختارت نفسها في المجلس فهي تطلقه واحدة ومقتضى اطلافة لافرق بين طول المجلس وقصره ولا بين كلام الجبني
التخيير والاختيار وعدمه ويشكل بانه ان جعل بمنزلة عقد التملك لم يكن العبرة بالمجلس بل بالمعاذفة وان جعل بمنزلة التوكيل لم يكن
المجلس ايضا معبرا بل بجور مع الزاني ولكن مقتضى الرواية انه حكم بارساء والمجلس فيه اش ويمكن ان يجعل المجلس كناية عن افعال قولها بخير
فيعتبر الاصال لير في المجلس كناية عنه وهذا صريح ابن الجبني فوقه واذا اراد الرجل ان يخير امرأته اعترضها شرا وكان على طهر من غير جراح في مثل
الحال التي اراد ان يطلقها فانه يطلعها فانه يطلعها ثم خيرها في ما قد خيرتك وقد جعلت امر ايك ويجب ان يكون في مجلسها فان اختارت نفسها
من غير ان يطلعها فانه يطلعها من قولها فعل كان تمكنها الا يفعله صحيح اختيارها وان اختارت بعد فعلها ذلك لم يكن اختيارها سائيا

ولو قيل هل طلفت فلانة فقال نعم فقد وقع الطلاق ولو قيل هل فارقت او خلت او لبست قال نعم لم يكن شيئا وشيئا
في الصيغة يخرج بها عن الشرط والصفة في قول مشهور ولم افسه على مخالف

وهذا مبني على انه بمنزلة التليك فيعتبر فيه اتصال الايجاب بالقبول ويمكن الجمع بين الجملتين في الاصل المعبر عما لا يفي به الفصل
القليل والنفرد السعال وتقدم في النكاح ان الفصل بما يكون من متعلقات العقد لا يفتح وانه في كراهة الكفر القبول في المجلس فيكون هذا
كأن الثالث موضع الخلاف ما لو جعل التحريم على الوجه المذكور عليه بلفظه بان يريد منها ان يخرج بلفظ او ما ادى معناه اما لو كان مراده
من التحريم توكيدها في الطلاق وان شئت كان ذلك جازا بغير خلاف عند من جوزوا كراهة الزيادة ولم يشترط المفارقة بين الايجاب والقبول
القبول كغيره من الوكالات وكان فرضها ان يقع بلفظ الطلاق المعهود وما اداه والعمامة لم يفرق بين قوله لخاري نفسك انه تليك
للطلاق او توكيل فيه وانه ينادى باختيارها الفرق بلفظ الطلاق ولفظ الاختيار وما ادى معناه بناء على ان جميع ذلك كناية عن
الطلاق او طلاق صحيح وانه يقع بالمرتب الرابع بشرط في هذا التحريم ما يشترط في الطلاق من استبصار المرأة وسماع شاهدين نطقها او
غير ذلك وهل يكفي سماعها نطقا خاصة او بغير سماعها نطقا معاظ الرواية والفتوى الاول وان الفرق يقع بجميع الامر من فيعتب
سماعها من الشاهدين وينزل حيز منزلة الخلع حيث يقع البذل من جانبها والطلاق من جانبها وان اختلفا في كون الطلاق ههنا من
جانبها او بجمل الاكتفاء بسمع اختيارها لان الفرق انما حصل به ولهذا لو ردت او اختارت لم يقع فيكون ذلك بمنزلة الوكالة فيه
الحامس يجوز له الرجوع في التحريم ما لم يتخير طه وهو الظاهر من روايته زرارة انما اتيها ما اداها في مجلس جواز فسخه لكل منهما في المجلس
فيه قبل القبول جاز وان كان توكيلا فكذلك بغير توكيل ومقتضى قوله ان اتيها ما اداها في المجلس جواز فسخه لكل منهما في المجلس
وان وقع التحريم من كل منهما وهو يشك من جانبها متى اذ لا خيار لها في الطلاق مطر ومن جانبها لو كان باينا الا ان الامر في اسهل
لامكان تخصيصه بالرجوع هذا يؤيد كون المجلس كناية عن زمان الايجاب القبول اعني تحريمها واختيارها فاذا انقضت ذلك
انقضت المجلس الذي هو عبارة عنها فليس لها الاختيار وهو واضح السادس قال ابن الحنفية لو جعل الاختيار الى وقت بعينه واختار
قبله جاز اختيارها وان اختارت بعده لم يخرج هذا القول يشكل على اطلاقه باسقاط اتصال اختيارها بقوله فلا يناسب توقيفه
من يدعي ذلك الا ان يكلفه توقيفه مدة يسيرة لا ينافيه بحيث يمكن فيه فرض وقوع اختيارها او بغيره خارج الوقت المحدد ومع
الاتصال فالراجح من تكلف ثم من جعله توكيلا جوز توقيفه مدة غصوبة ومنع من اختيارها بعد ما كان توكيلا في الطلاق في وقت
وجوز من اخي جواها الى آخر المدة بخلاف ما اذا جعل توكيلا قوله ولو قيل المراد ان يقع انشاء كناية عليه سابقا وهذا صريح الشيخ
في رواية السند ورواية السكوني عن الصمغ عن ابيه عن علي في الرجل ياتي طلفت امراتك فيقول نعم فقال قد طلقها
ولان قوله نعم صريح في إعادة السؤال على سبيل الانشاء والصريح صريح وكان نعم في الجواب تابع للفظ السؤال فاذا كان صريحا كان
الجواب صريحا السؤال صريح فيه ولهذا اذا قيل لزيد في وقتك مائة فقال نعم كان اقرارا وحكم عليه بها وبشكل بضعف السند
فلانه لا يلزم من تضمن نعم مقتضى السؤال ان يكون بمنزلة لفظه ولان الاصل ثم على ما مر انه لو قال طلفت فلانة لا يقع عند الجماعة
فكذلك ما دل عليه ولا نكاح ولا بيع ولا عقد ولا غيره من ذلك والرواية ضعيفة فالقول بالبيع في الجمع اوضح وان جوزنا وقوعه بقوله طلفت فلا
من ثم لم يخرج بالبيع والنكاح وغيرهما بذلك والرواية ضعيفة فالقول بالبيع في الجمع اوضح وان جوزنا وقوعه بقوله طلفت فلا
الفرق بين المنفرد والمفرد في صيغة العقود والايقاعات واجبة العمالة وغيره للمنع برواية البرنطي في جامعته عن محمد بن سنان عن
محمد بن مسلم عن الباقر في رجل قال لامرأته انت حرام او باينة او بينة او بينة فوهذا البرنطي انما الطلاق ان يقول لها في قلبه
عندما قبل ان يجامعها انت طالق وتشهد على ذلك رجلين عدلين وهذه الرواية اوضح دلالة على تخصيص ان طالق من بين الصيغ
المشترعة في وقوعها ومعها من غيرها ما تقدم في رواية محمد بن مسلم ايها او يقول لها اعتد ولو صح كذا في الجود في الدلالة
على نفق تلك الاقوال مع ان راوي الخبر هو محمد بن مسلم روى الزيادة وهي قوله واعتد واعلم ان حيث لا نكح بوقوع الطلاق في انشاء
لا توقفة اقرارا اذا علمنا انه لم يقع منه غير اتمامه الشك فيكون اقرارا لا اقرارا في ذلك خارج عن موضع النزاع واطلق ابن ابي
كونه اقرارا بطلان شرعه وقدمه بقصد الاقرار فيقبل منه ويدين بدينه ولا اشكال مع الفصل انما الكلام مع الجمل بحاله والوجه
ما قلناه من الحكم بكونه اقرارا الامع العلم بانشاء سابق ويرجع وذلك الى انما المبيعة لكونه بربا لانشاء او الاقرار وحجت
يحكم عليه بالاقرار بان لا يصح انشاء ولو يدل دليل على نفق الامر لو ادعى انشاء بذلك فالاجود في قوله قوله ولو قيل
وذلك لان نعم عاينها ان تقيده جعل ما ذكر في لفظ السؤال انشاء وذلك غير كاف في انشاء الطلاق لو صرح به لانه كناية عن الطلاق
ولم يقل بوقوعه فكيف مع الايمان بلفظ يدل عليه خاصة ويأتي عند الغافل بوقوعه بالكناية مطر مع اليقظة ههنا مع نيته لو
اقتناهم مقام طلفت قوله ويشترط به بقوله على قول مشهور على ضعف مستنده فانه ليس عليه نص وانما اوردوا عليه ادلة ظاهرة
كقولهم ان النكاح امر ثابت متحقق فلا يزدل الا بسبب متحقق ووقوعه مع الشرط مشكوك فيه وقوله ان مع عدم الشرط الجماعي لا يدل
على صحة الشرط ونحو ذلك فان هذا كله يندفع بعموم الدلالة على ثبوت حكم الطلاق حيث يقع اعم من كونه مفردا او معلقا على شرط وقوله
لم افسه على مخالف يخرج به عن دعوى الجمع عليه فان عدم الوقوع على المخالف لا يكفي في تحقق الجمع الذي يصير من حيث دخل

تفصيل ما قاله في هذا الموضع من قوله للبدعة وقوله فلنا مع اشتراكهما في البدعة ان البدعة في الثلث لا حقة للبدعة لا لكل واحد من افرادها ومن ثم حكمنا بعدم وقوع الثلث البدعية واجزا الواحدة لانهما ليست بدعة واحدة لانها في الثلث فان الحكم هنا على طلاق واحدة موصوفة بالمطل فليبق الصلح محل والعامة لما حكمه اربعة الطلاق البدعي مع الامة لم يكن هذه الضميمة عندهم منافية للصحة فيقع صحها معقدا بها فان كانت المنة على حاله يكون خلافا بدعي كما لو كانت حايضا وقع الطلاق في الحال والاك توقوف على اضافتها بما ولا يصير الغلبت عندهم وينبغي تعييد البطلان عندنا يكون المطلق عالما بما حكم فلوله يمكن عالما بطلان الطلاق البدعي لم يطل مط بل ينظر ان اراد به المنع وقع في الحال وان اراد العلق على وصف البدعة بطل مط لان العلق يشترط في الحكم بطلان العلم به بخلاف وصف البدعة قوله اذا كانت طالق وجه البطلان الذي حكم به الشيخ في النظر الى صورة الشرط فان الاحكام لما حكموا بطلان الطلاق العلق على الشرط مثل ذلك كل ما كان مشتقا عليه ولا شئ منه فان قوله ان كان الطلاق يقع بك شرط طاعة وعفا فيدخل في العموم ورده المنة بان الغلبة على الشرط ما يبطل من حيث اشتراطه على الشرط مط بل من حيث عدم تجديده وابقاؤه في الحال ولا ينبغي لانيافيه مطلق الشرط بل الشرط الذي لا يعلم وقوعه حال الطلاق فاذا علم انها حال الطلاق جامعة لشرطها صحتها من الخلو من الحيض وكونها في طهر لم يضر بان يفقد علم بصلاحيتهما لوقوع الطلاق بها فاذا علقه على وقوعه بها فقد علقه على امر يعلم حصول الطلاق فلا ينافي ذلك بتجديده بخلاف ما لو جعل حالها وكذا العول في كل شرط يعلم وقوعه حاله كقوله ان كان يوم الجمعة فانت طالق وهو عام بانه الجمعة فان الطلاق يقع لان الشرط في قوة الوصف فكانه قال انت طالق في هذا الوقت الذي يقع فيه الطلاق بك وقوله ان كان اليوم الجمعة في قوة انت طالق في هذا اليوم الذي يقع الطلاق وذلك غير مناف له قوله لو قال وجب عدم قبح الضاميم انها غير مناف لان وصف الطلاق الصحيح بالعدل والكمال والحسن والقبول امر اعتباري فقد يعبر بالطلاق كونه الفراق مصلحة قائمة لسر خلفها وعشرتها ونحوه فيصفه بصفاء الكمال من العدل والحسن وغيره بالنسبة الى حاله وقد يصفه بصفات القبح بالنسبة اليها وقد يصفه بتجديد لشرائط الغيبة فيعلم على وجهها بالاحكامية او بعدم اخذ شئ منها او لعدم منافرتها او منافرة اهلها او بواسطة ثمانية شرائط فيصفه بالاحسينية ويمكن ذلك ان يصفه بالاجتهية من حيث انه لم يتوقف شبهة او بها مع ذلك لا ولا غير ذلك من الاعتبارات التي لا تنافي في صحة قيم الطلاق بقوله انت طالق ولا يصير الضاميم والعامة نزولا او صا الحس على طلاق السنة واوصا الشيخ على طلاق البدعة وجعلوا كما قال انت طالق السنة او البدعة فيقع فيها لكن بشرط كونها صالحة لذلك الطلاق وقت ايقاعه والا كان معلقا على حصول الوصف لو فسد بخلاف ذلك قبل واقا قوله ملائكة او ملائكة الدنيا والبيت والصحرا فان ذلك كله يقع على وجه المبالغة والتجوز في تفهيم شأنه وان كان الطلاق ايسر مجسم بشغل المكاتب ويعملوه فلا يكون منافيا وقد يصدق وهذا الاخير المناقاة لانه وصف الطلاق بوصف لا يمكن حصول الطلاق لانه لا يقبله فيكون وصفا منافيا لصحة كقوله طلاقا او بدعي او يصفه بالفرق بين الوصف المطلق والوصف الجامع له عرفا على وجه المبالغة غايته ان يجازي ذلك غير فادح في اصله قوله ولو قال انت طالق لرضا فلان فظاهر الغليل مضاه ان علة خلافة كونه رضا فلان مع ذلك لا يحتمل ان يكون شرطا اي ان رضي فان قصد الاول وقع الطلاق لانه غير غايته ان يبايع عليه رضا فلان فلا يصدق الضميمة او لا بد من باع عليه من رضا فلان وغيره وصيغة البوايع غير منافية له وان قصد الغليل لم يقع بناء على بطلان العلق على الشرط في اشكال فيها مع الفصل اما ان يعلم ما قصد ففي جملة على ايها وجهها من ظهوره في الفرض فيها عليه من الشك في وقوعه لشرطه لاشكال الضيقة الامر بفرق الاول اظهره ولو قال انت طالق الدار فانت طالق في كل مرة من ان لم يصح لانه مخرج في الغليل على شرط وان فتحها صح لانه يكون تعييدا لتعديده للام وان قصدته حتى ما بعد في مئة مئة هو الدخول والمعنى فلك الدار كما في قوله ان كان في دار مال وبنين ولا فرق بين كونه في ذلك صادقا وكادبا هذا اذا عرف الفرق بين الامر بفرق وقوله ولو لم يفرق ففي جملة على ايها وجهها والا هنا الغليل لان الطلاق لانه لا يفرق بين ان وان ولو كان عارفا فاشبهه فصدق فالامر متكافيان قوله ولو قال انت طالق من دليل الكتاب السنة ان المنة محل النكاح والطلاق قالتم فاذا طلقتم النساء وان طلقتمهن والطلاقان مترتبين فيتم في صحة الطلاق تعليقه بحمله فلو قال فانت طالق لم يقع لانه خصص الطلاق بغير حمله فيمنع الصرف اليه وللعامة في ذلك خلاف فهم من وافقنا على ذلك ومنهم من جعله كتابة فيقع مبرع بينه ووجهه بان النكاح يقرب بالزوجين جميعا ومن يفرق النكاح يفرق في اضافة الطلاق اليه من ما لا كانه زوج وبان الزوج محل النكاح كالزوج وانما مقتضى علقه في حتمها وبضعف ما به لو كان كذلك لم يفسد اضافة الطلاق اليه لانه كاضافة الطلاق اليها وما بها لا يستغنى من بطلان زوجها ومنافعة شئها وانما المستغنى الزوج قوله لو قال انت وجب عدم الوقوع ما اشاء اليه المص من ان الطلاق لا يقع الا اذا كان قائما فاذا قصد بعضه سواء كان معينا كصف طاعة او ممتنا كخرجه من ماله لم يقع لانه لم يقصد الطلاق في حق اقل ما يقع ويحصل بها اليقين في مخالفة ذلك العامة حكموا بوقوعه لجميع الاخير ويكون المراد واحدة اما بالقاء الضميمة او بطلان السرية الى الباقي ويضعف الاول بان الضميمة انما تليق اذا لم تكن منافية لاداءه البعض منافي للحمل على الكل والسرية تحكم قوله ولو قال انت وجه الغيل كونه العلق مثل ذلك بحمله لا تعاقب حرف الكسب والفاء والاشارة والرجوع الى الفصل

الرواية واضحة الاسناد والآلة على الكفاءة بشهادة المسلم في الطلاق ولا بد ان قوله بعد ان تعرف من خير ابياني في ذلك لان الخبر قد عبر
 من المؤمن وغيره وهو نكرة في شيئا الاثبات لا يقتضي العموم فلا ينافيه مع معرفة الخبر منه بالذي اظهره من الشهادتين والصلوة والصيا
 وغيرهما من اركان الاسلام ان يعلم منه ما يخالف الاعتقاد الصحيح لصدق معرفة الخبر منه مع في الخبر مع تقديمه باسناد شهادة عدلين ثم
 الكفاءة بما ذكر نفسه على ان العدالة هي الاسلام فاذا اضيف الى ذلك ان لا يظهر الفسق كان اولى اذا انفردت فالتعبد بشهادة شاهد
 خارجين عن المطلق ثم ان كان الزوج فواضح وان كان وكيفية الاكفاء به عن احدهما وجها من تحقق اثنين خارجين عن المطلق
 ومن ان المكيل فاتب عن الزوج فهو يحكم المطلق فلا بد من اثنين خارجين عنها وفيه ان احدهما عن الزوج والمكيل خارج لان اللفظ
 لا يفهم باثنين فاما اعتبار عتبت شهادة الاخر فيقع على الشهود من اعتبار عدالة الشاهدين بمعية ملكة التقوى والمروءة وان اعتبر
 شوبها ظاهر الا في نفس الامر لانه لا يطلع عليه الا الله والشاهد فلو اختلف في حق غيرهما لم التكليف بما لا يطاق وح فلا يفتح
 فسقهما في نفس الامر في صحة الطلاق مع ظهور عدلها ولا يشترط حكم الحاكم بل ظهورها عند المطلق ومن يترتب على الطلاق حكما
 وهل يفتح فسقها في نفس الامر بالنسبة اليها حتى لا يصح لاحدهما ان يتزوج ايام لا نظر الى حصول شرط الطلاق وهو العدالة ظاهرا
 وجهان وكذا لو علم الزوج بقسقتها مع ظهور عدلها ففي الحكم بوقوع الطلاق بالنسبة اليه حتى يسقط عنه حقوق الزوجية وينتج
 اخنها والحامسة الوجهان والحكم ببحثها فيما لا يج من قوة قوله ولو شهد لما كان سماع الشاهدين شرطا في صحة الطلاق كغيره من
 الشروط المعينة فيه كان المعنى اجتماعها في السماع على الانشاء الواحد فلو تعدد الانشاء وسمع كل واحد شاهد لم يقع لفقد شرط
 الصحة في كل منهما واو في بعد الوقوع ما لو سمع الانشاء شاهد واحد ثم اقر به عند اخر لم يسمع الانشاء شاهد ثم اشهد على الا
 لان الاقرار اجماعا ووقع سابقا فاذ لم يصح السابق لفقد شرط لم يصح الاقرار هذا اذا علم اسناد الاقرار به الى ما وقع منه بغير
 اشهاد اما لو طلق الاقرار به سماع وصحة الشهادة عليه وحكم بوقوعه صحيحا لان الطلاق منزل على الصحيح سواء شهد على اقراره الوا
 شاهدان او شهدا على اقراره في وقتين لان صحة الاقرار لا يشترط فيها الاشهاد وانما المعنى ثبوت شرعا وهو يحصل مع تعدد شهاد
 كل واحد على واحد من الاقرارين لان مؤداهما واحد كما لو اقر بعين من الحقوق وبديل على شرط سماع الشاهدين انشاء الطلاق
 الواحد حسنة احمد بن علي فصر قال سئل با الحسن عن رجل طلق امراته على طهر من غير جراح او اشهد اليوم رجلا ثم مكث خمسة ايام
 ثم اشهد اخر فقال انما امران يشهدا جميعا ولا ينافي ذلك مادواه محمد بن اسماعيل بن بروج في الصحيح عن الرضاء قال سئل عن
 تعزيب الشاهد بن في الطلاق قال نعم ويعتد من اول الشاهدين وقال لا يجوز حتى يشهدا جميعا لان هذا محمول على تفرقهما في ادا
 الشهادة لاني تحلها جميعا وبوبه قوله ويعتد من اول الشاهدين لانه يكون قد وقع بهما فاذا شهدا اولها وبوف كان الاخر شاهدا
 به كك وان نأخر في الاداء وقوله لا يجوز حتى يشهدا جميعا يجوز ان يرد به ما ذكرناه الى ان الشرط تحلها الشهادة جميعا اي جميعتين
 في وقت واحد فيكون ذلك اسندا ركا لما يشوم من خلافه في اول الكلام وهذا هو الطان يرد به ما لا يثبت حتى يشهدا جميعا بوقوعه
 منه لان الطلاق لا يثبت الا بشاهدين قوله ولا يقبل قد تقدم ما يدل من الاخبار على ان شهادة النساء لا يقبل في الطلاق وانما
 تعتبر شهادة عدلين ذكرين ويدل عليه اية قوله تع واشهدوا ذوي عدل منكم فانه يدل على اعتبار ذكوريته لانه حقيقة في ذكور
 الاثبات بالبيعة على خلاف الاصل والاخبار قد ثبت المراد من الآية وتحقق ذلك الحلقا فحكم النساء في الشهادة قوله ولو طلق
 المراد ان ان في اللفظ المعبر في الطلاق فاصدا به انشاء فلو قصد الاجاد لم يقع وان في اللفظ المعبر في الانشاء كقوله اسندا
 فلا شرط ان قاصدا لاشهاد الانشاء والمبايعة بين العبادتين الفصد ويمكن علم الشاهدين به باخباره عنه وبالقابر الدالة
 على احدهما والاصل في هذه المسئلة صحيحة احمد بن محمد قال سئل عن الطلاق فقال على طهر وكان علمه يقول لا طلاق الا بالشهو
 قني له رجل فان طلقها ولم يشهد ثم اشهد بعد ذلك بايام فمى يعتد قال من اليوم الذي اشهد فيه على الطلاق والمصم قيد الرواية
 بقوله ان في اللفظ المعبر في الانشاء وهو في حسن لان الرواية قاصرة عن افادة الحكم قط قوله ولفظ المشورة في كلام الا
 وغيرهم انضمام الطلاق الى السني والبدعي والمراد بالبدعي المحرم ايقاعه حسنة الى البدعة وهي ثقب السنن النبوية والسنن
 ما يجوز بالمعنى الاعم بنسبته الى السنن النبوية وبعبارة بالشرعي سواء كان مع ذلك واجبا كطلاق المولى والمطهر فانه
 يوم بعد المدة بان يفي او يطلق فالطلاق واجب مجتبرا او محجوبا كالطلاق مع الشقاق وعدم رجاء الوفاق واذ لم يكن عقيقة
 بخلاف منها اقصاد الفرائض ام مكررها كالطلاق عند النيام الاختلاف وسلامة الحال وروى انه قال بعض المباحث الى الله في
 الطلاق وعنه قال بما امرت سالك زوجها الطلاق من غير باس لم يزوج راجحة الجنة وللخير استبأ ثلثة احوالها الحيض مع الدخ
 وحضور الزوج او حكمه وكون المنة حايلا وفي معناه النقاس وثانيها عدم استبائها بطهر اخر غير ما سبها فيه وهذا من سببان للخير
 عند جميع العلماء وقال لها طلاقا ازيد من واحدة بغير رجعة تحلله بين الطلقات اعم من ايقاعها بلفظ واحد او مرتبة ورجع
 هذا النوع بمذاهبنا ووافقنا ابو حنيفة ومالك في بدعية الجمع بين الطلقات بلفظ واحد وانفق الجمع على صحة طلاق البدعة

مع الام

ثم راجعها اليه متى شاء قل ان يخفى ويشهد على رجعتها وبواضها ويكون معه الى ان تحضر الحصة الثالثة فاذا خرجت من حيزها طلقها
 الثالثة بغير جراح وبشهادته على ذلك فقد بان منه ولا تخفى الحق حتى تنكح زوجها غيره قوله ولو طلقها لان شرط طلاق العدة الواقعة بعد الرجعة
 لا يشترط فيكون طلاق سنة بالمعنى الاثم قوله وكل مرة هذا هو العرف والمذهب ذلك عليه الادلة من الكتاب السنة قال ثم فان طلقها
 في الثالثة فلا تخفى الحق حتى تنكح زوجها غيره وهو شامل باطلا لطلاق العدة وغيره وفي بعض الاخبار ان طلاق السنة بالمعنى الاخص لا يخرج
 في الثالثة وهو شاذ والمراد بقوله راجعها او تركها اي تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها بالعقد الجديد ثم طلقها قوله اذا طلقها هذا
 هو الطلاق المعبر عنه بطلاق السنة بالمعنى الاخص وهو يشارك طلاق العدة في تحريم الثالثة الى ان تنكح زوجها غيره ويقارقه في ان هذا
 لا يخرج موبداً له اما الثاني فهو محل وفاق ولا يوجد ما ينافي واما الاول فيدل عليه عموم قوله ثم فان طلقها فلا تخفى الحق حتى تنكح زوجها
 غيره وخصوص رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال سئل عن طلاق السنة قال طلاق السنة اذا اراد ان يطلق الرجل امرأته ثم يدعيها ان كان
 قد دخل بها حتى تحيض ثم ظهر فاذا طلقها واحدة بشهادة شاهدين ثم تركها حتى تغتسل ثلثة فروع فاذا مضى ثلثة فروع فقد بان منه
 بواحدة وكان زوجها طليقاً من الخطاب ان شئت تزوجته وان شئت لم تفعل فان تزوجها بعد ذلك كانت عدته على ثنتين باقيتين
 وقد مضت الواحدة فان هو طلقها واحدة اخرى على طهر بشهادة شاهدين ثم تركها حتى يحيض اقرأها من قبل ان يراجعها فقد بان
 باثنتين ومكنت امرها وحلت للزوج وكان زوجها طليقاً من الخطاب ان شئت تزوجته وان شئت لم تفعل فان هو تزوجها
 تزوجاً جديداً بامر جديد كانت معه على واحدة باقية وقد مضت ثلثتان فان اراد ان يطلقها طلاقاً لا يخل له حتى تنكح زوجها غيره تركها
 حتى اذا حاضت وطهرت استشهد على طلاقها واحدة ثم لا يخل له حتى تنكح زوجها غيره وسبق بقوله ولا يهدم عدتها حتى تنكحها في الثالثة على
 ما روي في شواذ الاخبار عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول الطلاق الذي يحبه الله والذي يطلق الفقيه و
 هو العدل بين المنة والرجل ان يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين واردة من الغلب ثم تركها حتى تنكح ثلثة فروع فاذا رآه
 الدم في اول قطر من الثلثة يعني اخر العدة لان الاثر من طهرها فقد بان منه وبها ملك بنفسها فان شئت تزوجته وحلت له بلاء
 زوج فان فعل هذا بها مرة هدم ما قبله وحلت بلزوج وان راجعها قبل ان تمك ثلثتها ثم طلقها ثلاث مرات براجعها وبطلعتا لم
 يخل له الا بزوج وهذا الرواية مع شذوذها وادها عبد الله بن بكير وهو فطحى المذهب لا يعتد على روايته خصوصاً مع مخالفتها لغيرها
 بل للفرق ان اكثرهم ومع ذلك فيها فادح آخر وهو ان عبد الله كان يفتي بمصونها وراجع في امرها فقال هذا امر الله من الرأى قال
 الشيخ ومن هذا ما يجوز ان يكون اسند ذلك الى زرارة نصرة لمذهب الذي كان افتى به وانه لما راي اصحابه لا يقبلون ما يقول عرابه
 اسند الى من رواه عن ابي جعفر وليس عبد الله بن بكير معصوماً لا يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحق الاعتقاد
 لمذهب الغلبة ما هو معروف من مذهبه الغلب في ذلك اعظم من استناده في ان يفتي بحسنه لشيء الى بعض اصحاب الائمة واذا كان الامر على ما قلنا
 لم يضر منه الرواية ما ذكره غيرها والعجب مع هذا المدح العظيم من الشيخ في عبد الله بن بكير انه قال في كتاب الرجل ان العدة الجمعة
 على الصحيح ما يصح عنه وافقوا الى يافقه والثقة وذكره غيره من علماء الرجال كلف هذا الخبر ما يصح عن عبد الله بن بكير لان الشيخ في ريب
 رواه من محمد بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن زرارة والجميع ثقة وكيف كان فهو بالأعراض عنه حتى قلنا
 ذكرناه من شذوذه ومخالفته للقرآن بل لسائر علماء الاسلام واعلم ان تعريف المنة وغيره بطلاق السنة بالمعنى الاخص يقتضي
 اختصاصه بذاة العدة وانه يشمل مداة العدة البائنة والرجعية وفي كثير من الاخبار كالذي سلفناه ما يدل على اختصاصه بالعدة
 الرجعية ثم لا يراجع فيها والوجه حقوق احكامه لكل طلاق لا بلغة رجعة سواء كان ذلك لعدم العدة ام لكونها بائنة ام لكونها رجعية
 ولم يرجع فانه لا تحرم به في الناسخ موبداً لاختصاص ذلك الحكم بطلاق العدة ويصدق عدم الرجعة في جميع ما ذكرناه وبقي للطلاق
 اقسام اخر خارجة عن الامر بن باي الكلام منها انما ثم قوله العدة فاذا فارقتها واعتدت جازله راجعها ليريد به تزويجها بعقد جديد
 واطلق عليه اسم الرجعة من حيث العدة لانه يرجع الى النكاح الذي كان فعله سابقاً وان لم يكن ذلك من رجعة اصطلاحاً قبله اذا طلق
 انفق العلماء على جواز طلاق الحامل مرة بشرطها الوجود المقضي واشتاء المانع من كغيرها واختلفوا في جواز طلاقها ثانياً
 بسبب اختلاف الروايات في ذلك فذهب اصدقان الى المنع الا بعد مضى ثلثة اشهر سواء في ذلك طلاق العدة وغيره وذهب
 ابن الجنيدي الى المنع من طلاق العدة لا بعد شهر ولم يضر غير الشهر والشيخ اطلق جواز الطلاق للعدة ومنع من طلاقها ثانياً للسنة
 وان ادريس المنة وفاق لما خرج من جوزه بهما مط كغيرها واما الاخبار ففي كثير منها ان طلاق الحامل واحدة من غير فرق بين
 طلاق العدة وغيره وفي بعضها التي عازاد على واحدة كل في بعض اخر القصر بجزاؤه ثلثة اشهر لم يضر من كونه مع تحلل
 الوطى وعدمه وفي اربع يجوز ان يردده مصرحاً بتحلل الوطى المقتد لكونه طلاق عده وفي خامس التي عن الثاني بعد الوطى الى ان يرضى
 شهر قد اختلفوا في طريق الجمع بينهما فان الجنيدي خصص اخبار الجواز بطلاق العدة نظر الى تصريح بعضها به وخص ذلك البعض بوضع
 الطلاق بعد شهر رجعياً بئنه وبين الرواية التي دللت على المنع قبله ولم يضر بطلاق السنة الا ان مفهوم اختصاص الجواز بطلاق

أما لو طلع لم يحضر الطلاق إلا في طرف ثان إذا كانت المطلقة ممن بشرط فيها الاستبراء الرابعة لو شك المطلق في إيفاء
الطلاق لم يلزمه الطلاق لرفع الشك وكان النكاح باقيا

رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن عبد الله بن مسعود أنه لا يطلعا ثانيا حتى يميتا ودلا لهما على اعتبار طهر آخر لا لغيره كما ذكرنا
حيث أن سببا بوجوب توقف الطلاق على طهر آخر وجعلها في مقابلة تلك الروايات الدالة على عدم اعتبار المسأولى مع أن ما في الرواية
في الشرح وغيره لا يذكرها هناك مع أنها أقوى دلالة على ذلك المذهب وذكرها أحد الروايتين هناك وفي الحقيقة هي تصلح للدلالة
الطريقين كما ذكرناه وفي قول المصنف بعد نقل الروايتين في المسئلة لكن الأولى ما تقر به الطلفات على الإطهار وقوله في المسئلة الثانية
أن وقوع الطلاق هو الأصح إشارة إلى الفرق بين الروايتين هنا وفي السابقة وهو كذا لأن الدال على صحة في السابقة صحيحان وعلى
العدم رواية إلى بصير وهي ضعيفة سنداً وولادة أما الأول فلان في طريقها عبد الكريم وهو مشرك بين الضعيف والثقة وكل أبو بصير كما
حققناه سابقاً وإن كان المشهور خلافه وأما الثاني فلان دلالتها ظاهرة في أن المراجعة تفتقر على الجماع لا الطلاق واشترط المراجعة
بالجماع منفي بالاجماع مع أنها معارضة بصحح عبد الحميد الطائي عن أبي جعفر قال سئل عن المراجعة بغير جماع تكون رجعة قال نعم ومثلها
صححه محمد بن مسلم عنه وأما خبر عبد الرحمن بن الحجاج فهو وإن كان صحيحاً إلا أنهم لم ينعروا له في تلك المسئلة وإنما ذكرناه ونحن مع ذلك
فلا يعارض الصحيحين ويمكن الجمع بينهما بما ذكرناه وبأن هذا الخبر إن دل على أنه عن الطلاق قبل الميسر فهو لا ينعى البطلان في
غير العبادات فلا يعارض فكذلك كان القول بجواز الطلاق من دون الوطء أصح وأما الثانية فالأمر فيها بالعكس لأن الخبر الدال على الجواز ليس
من الصحيح لكنه من الوثوق والصحيح أرجح منه فكان العمل بمقتضاه أولى لكنه ليس بمتيقن لأنه لا يدل على البطلان كما ذكرناه ويمكن عمله على الكراهة
بمعارضة ما تقدم له في المسئلة الأولى وإذا حمل لأجلها على شيء سقطت دلالة على الثانية وبقي موثقة أصح من غيرها لا معارضة لها وبوب
عموم ما دل على جواز تطليق الزوج من الكتاب السنة فان المراجعة في مجلس الطلاق زوجة قطعاً مع ذلك فلا قبل بالبيع من الطلاق
في المسائلين سوى ابن أبي عمير في الأولى صريحاً وفي الثانية لزوماً وهو غير فاضح في الإجماع على الجانب الآخر على قواعد الاحتياط كما علم من
مره وأما موثقة الشيخ في المنع من طلاق العدة فغير قاطع المحالفة لأن في الطلاق المنع الذي جوزه في المجلس الواحد يخلل الرجعة لا
يقول أحد أنه طلاق عده ثم شبه لا مورا الأول أن ما ذكره المصنف من قوله بعد نقل الروايتين والأولى الجوز من قول مدي عده يجوز بعد
الطلاق في الطهر الأول على أقوى الروايتين لما عرفت من أن رواية الجواز ليست أقوى من رواية المنع لأنها صحيحة وتلك موثقة بعد من قسم
الضعيف زاده ولده في الشرح اشكالاً لا بقوله وإنما كانت الأولى أقوى من حيث السند من حيث اعتناؤها بعوم القرآن والأخبار الصحيحة
فإن السند فيها أضعف قطعاً لا أقوى وأما الدلالة فقد ذكرنا ما فيها الثاني الأولوية المذكورة من حيث دلالة الأخبار الصحيحة على جواز
الطلاق بعد الطهر من غير جماع كما ذكرناه بخلاف تعدد الطلاق في الطهر الواحد ومع ذلك ففيها دلالة على جواز الطلاق ثانياً في الطهر
الأول لأن الأول يمنع من نفقته وقال في الخبرين وجه الأولوية ارتفاع الخلاف فيه ولا يخفى ما فيه لأن الخلاف لا يرتفع بذلك
عرفت من أن ابن أبي عمير لا يجوز الطلاق إلا بعد الواقعة وليس الخلاف هنا إلا معه وأما الشيخ فلا يمنع من أصل الطلاق المنع
فعرفت على الإطهار ما لا يمنع من نوع خاص منها كما عرفت فلا بأس بالخلاف في المسائلين على وجه يحقق صحة الإجماع ابن أبي عمير لا يخرج
من خلافه إلا بالجماع بعد الرجعة ثم الطلاق في طهر آخر وبهذا يظهر أن الأولوية المحضة إنما هي تقرير الطلفات على الإطهار مع مراعاة الجماع
بعد الرجعة كما حكاه الباقون من قبله الثالث حيث يجوز الطلاق ثانياً في عدة من غير دفع يكون الطلقة رجعية أبداً كما لا ولي أن كان
وأما بعد الرجعة السابقة من غير ميسر لأن الرجعة ترفع أثر الطلاق السابق ويصير الزوجة مدخولاً بها كما كانت قبل الطلاق كما دللت
عليه الأخبار السابقة حيث يجوز طلاقاً ثانياً والثالث مع تقرير الطلفات على الإطهار والأخبار التي دللت على اعتبار الوقوع ليست متنافية
لذلك لأنها جعلت الوقوع معتبراً في الطلاق الثاني لا في جواز الرجعة بعده وعدمها وإن كان جواز الرجعة مترتباً على صحة الطلاق إلا
أن ذلك أمر آخر غير الحكم بكون الطلاق بائناً أو رجعياً وإنما يرفع حكم الدخول السابق بانقضاء العدة في الرجعي أو بالطلاق البائن
فإذا جاز العقد عليها بعد ذلك اعتبر الدخول بعد في جعل الطلاق المنع في رجعية أو فرض كون الطلاق رجعياً بعرض وكانت بائناً
أن يرجع في البذل لم يزل حكم الرجعية الذي منه كونه مدخولاً بها إلى أن ينقض العدة فلورجعت في البذل فرجع في الطلاق عاد حكمها
السابق فصار مدخولاً بها وهذا لا خلاف فيه ولكنه محل نزاع قوله أما لو طلع فذكرنا أن البراءة فيها الاستبراء الصغيرة
لا تمنع الحيض والياسة والحامل هذا الحكم منفي في اليأس إذا أعد لها فبقية الوصف يخرج الحامل والصغيرة ويمكن فرضه في اليأس بان
يتجدد اليأس بعد الرجوع والوطء فيقسط اعتبار الطهر الثاني فيها أي لعدم إمكانه قوله لو شك إذا شك الرجل في طلاق امرأته حكم
بوقوع الطلاق لأن الأصل عدمه وبقائه النكاح كما أنه يستصح أصل الخرم عند الشك في النكاح وأصل الطهارة عند الشك في الحدث
بالعكس ولو شك في عده بعد علمه بإصله أخذ بالأقل واستصح حكم الأصل في الزيادة كما يستصح عند الطلاق خلافه لما لك حيث ذهب
إلى الأخذ بالأكثر كما إذا تحققت اليأس في ثوب ولم يعرف مدتها فانه يأخذ بالأكثر فيصل جميع ما يقع فيه الاشتباه ولو في جميع الثوب
وإذا اختلف بين الأمرين فانه ليس للجائسة قدر معلوم حتى يستصح أصل عدمه فيما عداه وقد سبق في الجائسة فيجب استحسانها إلى أن يتيقن الطهارة
بجواز ما هنا فان قدر الطلاق من واحدة أو اثنتين معلوم فيستصح أصل العدة فاعدها ووزان الجائسة في مسئلتنا أن يتحققها في طرف

كان طلاقا باينا او رجعييا فابين
 البين وكما بعد العدة وتسمى
 عاد العدة في العدة الرجعية ولا
 يكون طلاقا باينا او رجعييا فابين
 البين وكما بعد العدة وتسمى
 عاد العدة في العدة الرجعية ولا
 يكون طلاقا باينا او رجعييا فابين
 البين وكما بعد العدة وتسمى
 عاد العدة في العدة الرجعية ولا

من الشك ويشك في صحتها فافترق فلا يحل غسل الموضع المشكوك فيه ولو دأب الشك بين طلاق امرأتين من نسائه وجب اجتنابهما
 الى ان يثبت كونهما احديهما قطعاً واشتباهاً محضاً حتى لو اشتبهت في الاربع وجب اجتنابهن ويكون مسئلة الطلاق هنا كما قاله
 في الاول على وزن الخامسة وليس كماله ما لو دأب الاشياء بين زوجتي رجلين فان اراد اطلاقها ولم يوفقها الا واحد ثم اشتبهت المطلقة
 وبدا لها في طلاق الاخرى فانما لا تحكم بطلاق واحدة منها بخلاف ما لو اخذ الشخص وفقدت النكحة والفرق ان الشخص الواحد
 يمكن حمله على مقتضى الالتباس وربط بعض امره ببعض الرجلان يمنع الجمع بينهما في نكحة الخطاب معلوم ان احدهما لو انفرد بما قال له
 يحكم بوقوع طلاقه بتسجيل ان ينقض حكمه بمقاله فيصدق من غيره وهذا كما تضمننا متحدث بين اثنين ثم قام كل واحد منهما الى الصلوة
 لم يكن للاخر ان ينقض عليه ولو ان الواحد صلى صلاتين وتيقن الحدوث في احدهما ثم التفت عليه يوم يقضيه الصلواتين ان اختلفا
 عدا او الا فالعدل المطلق بينهما فاعلم انه اذا كان الشخص واحداً لم يمنع نكحة الخطاب عليه بمواحدة يتعلق بواقعتين ولعلم انه على تقدير
 عدم الحكم بالطلاق مع الشك في العينة او العدة لا ينبغي طريق الزوج والاخذ بالاحياط في ذلك فينتهي مع وقوع الشك في اصل
 الطلاق وهو رجعي والعدة باقية ان يراجعها ليكون على تعيين من الحل وان طاب نفساً بالاعراض عنها طلقها لم يحصل الحل لغيره
 ولو كان الشك في العدة بين اثنين وثلاث ينبغي ان لا ينكحها حتى يثبت زوجا غيره وان كان الشك في ان وقع الشك ولم يقع شيئاً
 طلقها تلك التحل لغيره يقيناً او واقعاً واحدة ثم لا يرجع فيها الى غير ذلك من صور الشك قوله اذا طلق الاصل في هذه المسئلة رواية
 سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عن رجل طلق امرأته وهو غايب لم يشهد على طلاقها ثم قدم واقام مع المهر ثم اقبلها
 بطلاقها ثم ان المهر اذعت الحمل فقال الرجل قد طلقك واشهد على طلاقك قال يلزم الولد لا يقبل قوله ويؤيد ما ذكره
 من انه يفعل مكره بلفظه فلا شمع وبان نصنا المسلم بيني على العدة فان ادعى بعد ذلك ما يخالفه فلا يزول ما ثبت سابقاً
 ويشكل الاخير بان تصرفه انما يحل على المشرع حيث لا يثبت بما ينافيه وهذا لو وجدناه مجامع امرته واشتبهت حالها بالجماع عليه بالزنا
 فاذا افرأته زان يحكم عليه بمقتضاه وانما نكح في غلبه بغيبه فانما يتبع كونه هو الذي اقامها فلو قامت الشهادة حسنة وورثت
 بما ينافي فعله قبلت وحكم بالبنوة ويقع في الحان الولد بما اباها ما قام علم من اعتبار العلم بالحال وعدمه وهذا اكل اذا كان
 الطلاق بايناً او رجعياً وانقضت العدة والا قبل وحسب من الثلث فيكون المهر رجعة قوله اذا طلق الغائب وجوب الترتيب
 اشهر ذكره الشيخ في نهج المستند حسنة حماد بن عثمان قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل له اربع نساء طلق واحدة منهن وهو
 غايب عنهن متى يجوز له ان يتزوج قال بعد ثلثة اشهر وفيها اعلان فساد الخبر وفساد الحل وعلم مدلول الرواية اقصر ابن ادریس
 فلم يعد الحكم الى التزوج باخت المطلقة محتجاً بان ذلك قياس لا يجوز عندنا وكذا التعليل المستند ووجه في تزويجه بالاخذ ان يصير
 الى ان ينقض عدها بحسب ما يعلم من عادتها واداء العلم هنا ما سبق نظيره في العلم باشتغالها من طهر الى آخر عرسها وادائها وهو الظن الغائب
 عليه في الغيبة لا فرق بين الامر بين وكذا محرم الخامسة كذا محرم الاخ في العدة وكما اوجبنا الصبر ثلثة اشهر في الخامسة استظهارا وكذا
 يجب في الاخ في العدة وبان العلم بانقضاء العدة بوجوب جواز تزويج الخامسة كما يجوز تزويج الاخ وانما يجب التبرع مع الاشياء ولا بين ادریس
 يقول انه لم يلزم بحكم الخامسة الا من حيث الاجماع الذي يفهم في المسئلة نظايرها فلا يمكن مخالفة ويرجع في غير الجمع عليه الحكم الذي
 ولما لم يذكر الشيخ الاخ في العدة الرواية اقصر ابن ادریس على موافقه في موضع الوفاق خاصة فلا يصح ما ذكره من اشتراكها في الوجوب
 فانه يمنع الاشتراك لان ما ذكره من حكم الخامسة امر متغير على الاستظهار لا على الدليل القطعي فلا يلزم مثلها باسبها وانما ابراه
 عليه بانه مع العلم بانقضاء العدة لا فرق بين الامر بين فليس شيء لان هذا الذي اعنيه انما هو العلم بالخبر الا انه وهو لا بدع الاشياء
 والحكم بالاستظهار في موضع الضرر ويؤيد ما ذكره ابن ادریس من جواز الرجوع الى ما يعلم من العادة صححه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال
 اذا طلق الرجل امرأته وهو غايب فليشهد عند ذلك فاذا مضى ثلثة اشهر فقد انقضت عدها وهذا شامل للاخ في العدة وغيرها واعني
 ثلثة اشهر متى على الغائب من ان كل شهر يحصل فيه خمسة للمهر فينقض العدة بثلثة اشهر غالباً وهو كالنظر الغائب باديها ولو فرض
 اشتباه عادتها كانت الثلثة شهراً لمن وقعها وهي المسترابة فالجمع بينهما في الرواية والسابقة يحصل بالاقتضار بالسابقة على
 ما عرفت عليه خاصة والحمل في غيره بما دل عليه الثانية مع ان هذا اصح سند من الاول اما القول بالثبوت سنة فهو خارج عن الامر بين و
 قياس على عده المسترابة وسواء ما فيها وبهذا القول على ما في عدم مقتضيه عليه وبالسنة على في الخ وبر مقتضيه عليها والا فالاكثر الاكفا
 بالسنة وعدم الفرق بين تزويج الخامسة والاخذ في موضوع الاشياء ما اذا كان الطلاق رجعياً فلو كان بايناً جاز تزويجها ما كما عرفت
 في النكاح قوله يجوز للمريض طلاق المريض كطلاق الصحيح في الوقوع ولكن تزويجه بكرهه مضم وأخصاص كراهة طلاق الصحيح بموارد مخصوصة
 كما سبق ووجه الكراهة انما هي في كثير من الاجناد بل طلاق عدم جواز دوى وزاره في الحسن عن احمد بن مائة قال ليس للمريض ان يطلق وله
 ان يتزوج وروى محمد بن زهارة عن ابي عبد الله قال سئلت عن المريض الذي يطلق امرأته في تلك الحال قال لا ومثله وروى عبد
 الله بن زهارة عنه ووجه علمها على الكراهة الجمع بينهما وبين ما دل عليه قوله في اخبار كثيرة يان بعضها ان كان الطلاق رجعياً نواها

وقد اختلفوا في ما اذا كان المطلق في المهر
 من المهر او من المهر والمهر
 وقد اختلفوا في ما اذا كان المطلق في المهر
 من المهر او من المهر والمهر
 وقد اختلفوا في ما اذا كان المطلق في المهر
 من المهر او من المهر والمهر

اما الحكم في الباقين فمبني على ما لو طلق الامه هذه من السائل المفترضة على ان المقتضى البهر هل هو الطلاق في المهر او هو مهر
 التهمة بالضرر من الارث فيلزم ان لا يثبت لارث هنا لاشفاء التهمة لان الامه والكاتب لا يرث وقت الطلاق وعلى الاول ترث
 لوجود المقتضى وهو الطلاق في المهر واشفاء المانع لا يبرهنه الا كونها غير وارثين حال الطلاق وهو لا يصح للمنفقة لان
 المنع استحقاق الارث حال الحكم به والمفروض انما هو حرمة ماله وفل لا يرث وان اشقت التهمة لما اشار اليه المصنف من انه طلقها في حال
 لم يكن لها اهلية الارث والمفروض كون الطلاق باينا فلم يصادف في ثلث الارث اهليتها له للمنفقة ولا وقت الطلاق لوجود المانع
 وهو الرق او الكفر واستند عليه في الدرس ان المهر بان النكاح الحقيقي لم يوجب لهما الميراث فكيف لطلاق وفيه نظر لان النكاح لا
 يوجب الميراث بل هو موجب له ولو كان الكفر والرق مانعا من الارث اذ الاسلام والحرم شرط فيه ونكاح الحكم عن السبب لوجود
 مانع او فقد شرط لا يفتح في سببه فاذا افاد المانع او وجد الشرط على السبب كما حققت في الاصول والارث هنا ملك والا فربما
 الارث مع زوال المانع في العدة الرجعية وفي الباقين مع زوال المانع قبل العدة خاصة واعلم ان ميل المصنف هنا الى ثبوت الارث يرجع
 الى جعل الطلاق بمجرد سبب في الارث كما اخبره او خلافه ما رجحنا في كتابنا وهذا عجيب منه فقل ما اذا ادعت لما كان ارث المطلق
 باينا على خلاف الاصل وموافقا على شرط وهو وقوع طلاقها في مرض موت الزوج فلا بد في الحكم بثبوتها من العلم بسببه والا فلا
 عدم ادعاءه انفق موت الوارث على كونها مطلقة قبل موت الزوج وادعت وقوع الطلاق في مرض موتها وانكر الوارث فقد
 حصل الشك في وجود السبب المقتضى للارث مع الاتفاق على انشائها بالمفوضة الموجبة لاشفاءه فيقدم قول الوارث بقسائه
 الاحتمالين يعني وقوع الطلاق في المرض وعدمه لا يرجح من نظره لانه امان ان يعلم له مرضا في وقت لا يعلم ذلك بان احتمال موته فحاشا في
 الاول لاصل استمرار الرجعية الى حين المرض والطلاق حادث فالاصل عدم بقائه وذلك يقتضي ترجيح وقوعه في المرض باصله
 ومع الوارث احالة عدم ارث الباقية في حال الحيوة الامع العلم بسببه وهنا الاحتمالان غير متساويين وفي ترجيح قول الوارث
 نظر لما ذكر من معارضة الامكنين فاذا انتفاضا مع اصل في المرح بالاصل الاخر واما الثاني وهو ان لا يعلم له مرضا في وقت
 قول الوارث واخر ان لا يمتنع لاصله ومع ذلك فالاحتمالان غير متساويين ايضا فيجوز ملاحظ ذلك قوله لو طلق اربعا وجر
 التقيد بالدخول بالجدد ان ما سياتي ان التهمة من ان نكاح المرضي مشروط بالدخول فلو مات قبله فلا ارث للزوجة وحاشا
 دخل بالاربع ورثته بالزوجة المفوضة له وورث الطلقات ايضا لكون طلاقها في المرض يقتضي لثبوت الارث وان خرب
 عن الرجعية وما كان سببا لارث في الجميع الرجعية اشتركت فيهما وهو الرجوع او الثمن بالسوية كاشراك الزوجين الاربع فيه
 ولا يرث ما زاد عن الاربع بالزوجة الا هنا فقله فيما يترك لافرق بين وقوع الطلقات الثلث في نكاح واحد واكثر ولا بين
 كونه قبل الدخول وبعبارة الاصل فيه قوله نعم فان طلقها فلا دخل من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد المطلقة الثالثة وروي ان
 امرأة دفاعة انطلى جانت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند دفاعة فطلقني فقلت طلاقا فزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير
 واما معه مثل هذا فيكون في نفسه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ترى يد بن ان ترجع الى دفاعة لانه قد تزوج من عبيته ويذوق من عسبائك
 والجميع بالثالث مشروطا بكون الزوجة حرة كما مر وسبب التهمة عليه حكمه بغير الامه بالثنتين واما اطلاق الحكم بقية الآية الدالة
 على التحريم بالثالث وحمل على الغالب الفرض الاشراف والمعنى بعضا يحكم بالحره هنا والمراد بوقوع الثلث على الوجه المشروط وهو
 حجية اذ لا يشترط التحريم بها في الثالثة سوى ذلك بخلاف تحريمها في النافعة فانه مشروط بما روي على الصحة وهو كونها عتقة كما
 تقرر ويجوز ان يراد بالوجه المشروط ما يشتمل على قيد يكونها غير عتقة كما اخرج اليه في قيد الآية لانه حكم بكون غاية التحريم على المطلق
 ثلثا ان تنكح زوجا غيره الشامل للثالث وغيرها ومع كون الطلاق عتقا لا يقيت التحريم في النافعة التي هي تلك بالنسبة الى
 زوال حكم ما قبلها بالحلل من كراه غير المطلق لاستمرار التحريم حتى تنكح زوجا غيره في العدة على هذا اذا وقعت الثلث على الوجه المشروط
 وهو كونها حرة او غير عتقة بالنسبة الى الثلث لثالث حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيره وفي القسم الثاني وهو كونها عتقة
 لا ينعى التحريم به للتحريم بها مؤبدا وهذا الاعتبار اكثر فايده من ان يكون ظا الاحتمالين لانفق على ان الصغير الذي لم
 يقارب البلوغ ولا يشتمل على الجماع لا يجلل واختلاف في المراهق وهو الغارب للبلوغ يحكم ببلوغه بغير السن وهو ابن عشر
 سنين فصاعدا هل يجلل ام لا فذهب الشيخ في كتابي الفروع وابن الجيند الى الاكتفاء بالعموم قوله نعم حتى تنكح زوجا غيره الصادق
 بالصغير والكبير منه واكثر الناظرين الى المنع لان الصغير لا اعتبار بافضاله لرفع القلم عنه ولقول النبي صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق حتى يزوج
 عسيانك ونذوق عسبائه والعسيلة لذه الجماع على ما فسر به اهل اللغة وقبل الانزال وكلها لا يتحقق في غير البالغ ولقول
 الرضا حين سئل عن رجل طلق امراته الطلاق الذي لا يجلل حتى تنكح زوجا غيره فزوجها غلاما لم يحكمه قال لا حتى يبلغ وفيه نظر لان
 وضع القلم عن الصغير لا ينافي اعتداد المكلف بفعله وترتب الاثر عليه كما يجب عليها العمل بوجبه حصوله في اطلاق الآية
 والمراد منه لذه الجماع وكل المرتبة فلذلك يفتنوا له الخبر والرواية الاخرى في طريقها من جهة جهالة فلا يصلح دليلا ويمكن مع ذلك

ومن الطلاق
 من المهر او من المهر والمهر
 وقد اختلفوا في ما اذا كان المطلق في المهر
 من المهر او من المهر والمهر

الاول

الاركانه في حقه قلوه ان وصح على امره محمد بن عبد الله ما طار الى القبر ان كان في حقه الله تعالى

الملك في الجمع فيم ازاله

[illegible]

اشاور

[illegible]

صفيق
الثاني لا الاول فالجميع
لا حرم والوقت من ان
يخفف من ضمنه
الآن
هو ان

في المسائل والوجوب لا في ما اختلف من تقديم قول الزوج من لان المفروض انقضاء العدة قبل التزاع والاصل عدم تقدم الرجعة
 في وقت العدة ولا يقدح فيه كونها بعد غير صحيحة لان العدة المنقضية عليها ما صحته نكاح بالرجوع واما اجتماع شرط المقضية لقول الزوج
 فامر خارج عن التزاع والفرق بينه وبين تنازعهما في الصفة والفساد لا يخرج من اشكال وفي الثانية تقديم شرط ما مع كون العدة ما يرجع اليها
 وقوله فيها اذا كانت بالاشهر لما ذكرناه هذا كله اذا كان الاختلاف قبل ان يخرج بعض الزوجين ان يقع التزاع بعد ما يكون غير فاذ انكح
 ثم جاء الاول وادعى الرجعة سواء عذرهما في النكاح كجهلها بالرجعة ثم ما الى الحيضة والاشهر نظر ان اقام عليها بغيره فهو رجعة الاول
 سواء دخل بها الثاني ام لم يدخل ويحتمل كل من الشئ على الثاني ان يدخلها وان لم يكن بغيره ولو اراد الخفيف منه ودعا على كل منهما
 فان ادعى عليها فاقتر له بالرجعة لم يقبل اقتردها على الثاني وفي غيره لا الاول من المثل لغرض البضع عليه قولان تقدم البحث فيها في
 النكاح وان انكرت قبل محالفة فيه وجها من جهتين على انها هل تغيرت لو اقترت ام لا فان لم يتقبل بالعرف فلا وجه للتحلف لان العرف من المثل
 على الاخر ولا فائدة فيه فان قلنا بالتحليف فخلفت سقطت عرى الزوج وان نكلت حلفت وعرضا من المثل ولا يحكم بطلان النكاح الثاني
 وان جعلنا اليقين المردود كالبينة لانها اما ان يكون ذلك في حيز المدايعين خاصة وربما احتيل بطلان النكاح على هذا التقدير
 لذلك وهو ضعيف فاذا انقضت الخصومة معها بقيت على الزوج الثاني ثم ان انكرت صدق بيمينه لان العدة قد انقضت والنكاح وقع
 صحيحا في الاصل عدم الرجعة وان نكل ردت اليه على المدعي فان حلف حكم بالرفع النكاح الثاني ولا يصير للمرأة الاول بيمينه
 ثم ان قلنا ان اليقين المردود كالبينة فكانه لم يكن بينها وبين الثاني نكاح فلا يثبت عليها الا مهر المثل مع الدخول وان قلنا انها كما
 كالافراد فاقترده عليها غير مقبول ولها كل المهر ان كان بعد الدخول ونقضه ان كان قبله والا فموت المهر كالمهر وان جعلنا
 هاهنا كالبينة لما ذكرناه من انها انما يكون كالبينة في حيز المدايعين خاصة فاذا انقضت الخصومة بينها فله الدعوى على المهر ان لم يكن
 سبق لها ثم ينظر ان يقع النكاح الثاني فان حلف فالحكم كما ذكرنا اذ ابداه وان لم يبق بان او الثاني لا الاول بالرجعة ونكل تحلف
 الاول فان اقترت المهر سلب اليقين المردود باليمين فان نكلت حلفت المدعي سلب له رهها على الثاني من المثل جري وحل
 نعم والا فلا شيء عليه كواقترت بالرجعة وكل موضع قلنا لا ثم المرأة الى الاول نحو الثاني وذلك عند اقرارها او نكاحها وبين الاول فاذا

زال حق الثاني بموت او غيره سلبت الاول كواقترت بحرية غيره ثم اشترطه فانه يحكم عليه بحرية قوله ولو ادعى القول بعدم
 تكليفه اليقين للشيخ فوط وجوه ما اشار اليه من ان الرجعة تقيد باستباحة البضع وهو حق يقع بالزوجين فقط فمع تضادها على
 معها اشترط عالم بغيره من المهر المولى ولا يقصر الى اليقين على الزوج للمرأة مصادقها ولا للمولى لعدم اعتباره رضاها والمهر مردود في ذلك النكاحا
 الى ان حق المولى انما يقطر من الزوجية لا مع زوالها وهو الا ان يدعى عود حقه الزوج ينكره فوجه اليقين وبهذا يظهر منع تعلل
 الحق بالزوجين فقط فان ذلك انما هو في زمن الزوجية اذ قبلها الحق منحصرا في المولى وكذا بعد ها والتزاع هنا في ذلك فالقول
 باليمين اجري بل يجب تقديم قول المولى ليقامه في ذلك مقام الزوجية وقولها مقدم على الوجه المقدم فلا اقل من توجه اليقين على الزوج قوله
 يجوز التوصل هذا باب واسع في جميع ابواب الفقه والغرض من التوصل الى تحصيل استبانت بيمينها بالحكم الشرعية وتلك الاستبانت قد
 تكون محلا لوقوع حرمة والغرض من تعليم الفقه الاستبانت باليمين اما المحرقة فيذكرونها بالغرض ليعلم حكمها على تقدير وقوعها
 في ذلك الحيل على استقار الرأى والشبهة وهي المذكورة في بابها وكذا الحيل على التخصيص الرضا عن اللحم ونحو ذلك وما ذكره هنا من الحيل
 المحللة ما اذا حلف المرء من تزويج زوجها بامرته معينة فحلف وله على العقد عليها قبله او شرائه فاشترطها كك وبطونها تمت الحيلة
 ولو زانها وقلنا ان التزويج امر سابقا حرمت ايم على ابيه وتمت الحيلة المحرقة ومن قبل الحيلة المحرقة ما لو كرهت المرء زوجها
 اراوت انقضاء العدة بينهما فان ردت انفسه النكاح وبانت منه ان كان قبل الدخول وان كان بعده وقت البينونة على انقضاء
 العدة قبل رجوعه فان اصررت الى انقضاء ما بانته منه فاذا رجعت بعد ذلك الى الاسلام قبل وتمت الحيلة قوله ولو ادعى التوبة
 في الصورتين شرط في الانكار والحلف مع في الحلف كذا والمراد بالتوبة ان يقبل بعد تولد الملقط الى امر غير ما يدل عليه ظاهره بان
 يقول ما استغفرت منك ويقصد فيها في مكان مخصوص او زمان غير الذي كانت الاستبانت فيه او نوعا من المال غير الذي دفع او غير
 ذلك وكلك ينوي اذ احلف وانما جاز ذلك لكان الصفة خيرة يري من الدين في نفس الامر وغير ما يطالبه الله مع الاعساف قوله والنية
 يمين المدعي اذا كان محققا فانكر المدعي عليه فحلف موريا ما يخرج جبر الكذب لم ينفعه ذلك بل وقتس اليقين على ما يري المدعي
 ويرتب على المنكر الوعيد الذي ورد فيمن حلف بالله كاذبا جازا ما اذا كان مظلوما كالمساكين السابقين فان التوبة تقصر في
 عن ظاهره ويرفع عنه الائم والكذب كذا القول في غير وقت اليقين من المحاذرة الواقعة بينهما في الصورتين فان التوبة ينفع المظ
 دون الظالم قوله ولو اكرهه سكتا في كتاب الايمان ان المكره لا ينفذ بيمينه فاذا اكرهه على الحلف لا يفعل شيئا له فله جاز له فعله
 وان لم يورث والطالب من المثال ان يحلف على ذلك لا على وجه الاكراه فيكره ما ذكره ونحوه من الخصصا الدينية والمكانية فيخرج به
 ح عن البحث وهو الائم في مخالفة مقتضى اليقين قوله ولو اجبر الكلام في هذا المثال كالمساكين فان طلاق المكره لا يقع وان لم يورث وقد انفق

في المسائل والوجوب لا في ما اختلف من تقديم قول الزوج من لان المفروض انقضاء العدة قبل التزاع والاصل عدم تقدم الرجعة
 في وقت العدة ولا يقدح فيه كونها بعد غير صحيحة لان العدة المنقضية عليها ما صحته نكاح بالرجوع واما اجتماع شرط المقضية لقول الزوج
 فامر خارج عن التزاع والفرق بينه وبين تنازعهما في الصفة والفساد لا يخرج من اشكال وفي الثانية تقديم شرط ما مع كون العدة ما يرجع اليها
 وقوله فيها اذا كانت بالاشهر لما ذكرناه هذا كله اذا كان الاختلاف قبل ان يخرج بعض الزوجين ان يقع التزاع بعد ما يكون غير فاذ انكح
 ثم جاء الاول وادعى الرجعة سواء عذرهما في النكاح كجهلها بالرجعة ثم ما الى الحيضة والاشهر نظر ان اقام عليها بغيره فهو رجعة الاول
 سواء دخل بها الثاني ام لم يدخل ويحتمل كل من الشئ على الثاني ان يدخلها وان لم يكن بغيره ولو اراد الخفيف منه ودعا على كل منهما
 فان ادعى عليها فاقتر له بالرجعة لم يقبل اقتردها على الثاني وفي غيره لا الاول من المثل لغرض البضع عليه قولان تقدم البحث فيها في
 النكاح وان انكرت قبل محالفة فيه وجها من جهتين على انها هل تغيرت لو اقترت ام لا فان لم يتقبل بالعرف فلا وجه للتحلف لان العرف من المثل
 على الاخر ولا فائدة فيه فان قلنا بالتحليف فخلفت سقطت عرى الزوج وان نكلت حلفت وعرضا من المثل ولا يحكم بطلان النكاح الثاني
 وان جعلنا اليقين المردود كالبينة لانها اما ان يكون ذلك في حيز المدايعين خاصة وربما احتيل بطلان النكاح على هذا التقدير
 لذلك وهو ضعيف فاذا انقضت الخصومة معها بقيت على الزوج الثاني ثم ان انكرت صدق بيمينه لان العدة قد انقضت والنكاح وقع
 صحيحا في الاصل عدم الرجعة وان نكل ردت اليه على المدعي فان حلف حكم بالرفع النكاح الثاني ولا يصير للمرأة الاول بيمينه
 ثم ان قلنا ان اليقين المردود كالبينة فكانه لم يكن بينها وبين الثاني نكاح فلا يثبت عليها الا مهر المثل مع الدخول وان قلنا انها كما
 كالافراد فاقترده عليها غير مقبول ولها كل المهر ان كان بعد الدخول ونقضه ان كان قبله والا فموت المهر كالمهر وان جعلنا
 هاهنا كالبينة لما ذكرناه من انها انما يكون كالبينة في حيز المدايعين خاصة فاذا انقضت الخصومة بينها فله الدعوى على المهر ان لم يكن
 سبق لها ثم ينظر ان يقع النكاح الثاني فان حلف فالحكم كما ذكرنا اذ ابداه وان لم يبق بان او الثاني لا الاول بالرجعة ونكل تحلف
 الاول فان اقترت المهر سلب اليقين المردود باليمين فان نكلت حلفت المدعي سلب له رهها على الثاني من المثل جري وحل
 نعم والا فلا شيء عليه كواقترت بالرجعة وكل موضع قلنا لا ثم المرأة الى الاول نحو الثاني وذلك عند اقرارها او نكاحها وبين الاول فاذا

العدة المثلثة في كنهه ونبه له في برهانه سند الحكم بعدم وقوعه وان لم ينو شيئا كما ذكرناه قوله ولو اكره الاشكال في هذا المثال
 كالتأني في زيادة ان الحلف على المأني هو غير معتقد عندنا سواء جعل موصلة او نافية واعلم انه على تقدير الافتقار الى العدول عن
 جعل ما نافية الى جعلها موصلة انما ينطأ فائدة لمن لا يعرف العربية او مع عدم ظهور الاعراب في متعلق اليقين فان كان مقصودا اما لو
 ظهر فيه الاعراب كان المحلوف من غيرهم فذلك لم يظهر التورية لان متعلق اليقين مع النفي منصوب ومع جعلها موصولة من غير خبره
 مثلا لو انه بفعل شئ بالامس وحلف على اليقين فمافعلت بالامس شيئا كانت ما نافية ولو اراد جعلها موصولة فالعبارة الصحيحة
 ان يقول مافعلت شئ فاما مبتدأ بمعنى الذي وفعلت فعلها وعابدها محذوف وهو خبر المفعول شئ وخبر عن الموصول المبتدأ فلا يظهر
 العدول لامع جعل من حمله على الحلف لاجل الحال ولو اراد التورية لكونه خبرا عن الفعل فمافعلت قد وقع منه وانكره لمصلحة وهو معدود
 في الانكار فالتورية لاجل الخبر لاجل اليقين قوله ولو اضطر هذا ايضا من ضرورة التورية بان ياتي باللفظ المشرك ويقصد مقتضا
 غير ما يراه منه في تلك المحادثة فانه يخرج بذلك عن الكذب وان لم يكن مبنيا ويستفاد من تفسيره بالاضطرار ومن الامثلة المشابهة
 ان التورية لا تقع من غير ضرورة لان اطلاق اللفظ محمول على الحقيقة سائغ والقصص مخصص هذا هو الاظهر لكن ينبغي قصره على وجه الصلح كما روى
 التورية مطلقا ما لم يكن ظاهرا لان العدل عن الحقيقة سائغ والقصص مخصص هذا هو الاظهر لكن ينبغي قصره على وجه الصلح كما روى
 عن بعض السلف الصالح انه كان اذا ناداه احدا ولا يريد الاجتماع به يقول الجارية قولي ما اطلبه في المسجد كان اخرجه اذيرة في الارض
 ويضع فيها اصبع الجارية ويقول لها قولي ليس هنا واقصرك داخل الدائرة قوله وكذا لو حلف هذا من اقسام التورية بصرف اللفظ
 المشرك الى بعض معانيه التي هي خلاف الظاهر في تلك المحادثة وهو قصص بطريق الحقيقة وان كانت مرجحة بحسب الاستعمال حتى يلزم
 فرض بلوغها حد المجاز من حيث مبادي الذهب الى غيرها كازفصها صادف الكذب لان استعمال المجاز امر سائغ وان كان اطلاق
 اللفظ لاجل عكسه عند المحققين فان الحقيقة هنا هو النية في بيته وبين الله ثم التمسك من الكذب حيث لا يكون ظاهرا في
 الدعوى عليه بذلك لا ينفك التورية كما مر قوله ولو اتهم المراد ان التمسك بالفعل حلف انه يصدق من اتممه به في ذلك ويصدق
 الامر بينهما بان اتممه بما سرقه مثلا لحلف التمسك بالسرقة ليصدق في حال هذه السرقة فيقول سرق وما سرق في ي من اليقين لانه
 صادق في احد الخبرين هذا يتم اذا لم يقصد التمسك والتمسك في ذلك بل بالصدق في ذكر احد ما خاصه والظاهر اطلاق
 اللفظ هو ارادة الغيب فلا يحكم صدقه في احد الاخبار بل الامع قصده ذلك قوله ولو حلف المراد ان حلف لغيره بعد وجوب
 الرماة قبل كسرها والافلو اطلاق امكن البكرها وعادها بها من التجات ولم يقصر الى الجملة وهكذا عبر به جماعة من الفضلاء لا كما
 اطلق الصواب ويمكن مع الاطلاق ان يتم المثال بالاخبار بذلك ان كان له طريق اخر الى التمسك وقد يتعين الطريق للذكر مع الاطلاق
 لصيق الوقت الذي عيسته للاخبار فطريق التمسك ان يندى من غير تيقن ان التجات التي في الرماة لا يفيض عنه ويذكر الاعداد بعد
 على الولاء بان يقول فيها ما نية مائة وواحدة مائة واثنان وهكذا الى ان يندى الى العدد الذي يتيقن انه لا يزيد عليه فيكون
 خبرا عن ذلك العدد ومثله ما لو حلف لغيره عن عدد ما وهذا البيت من الجوز او يكون قد اكل ثماثا لا يعلم قدره وحلف لغيره
 بعد ما اكل ونحو ذلك وفي هذا الغرض مناقشتان احدهما مثل ما تقدم في السابق وهو ان هذا انما يحكمه الاقتصار عليه حيث لا
 يقصد التمسك والتفريق اما لو قصد التمسك بهذا المقدار من الاخبار لانه يحصل به التمسك بل يحتمل قريا ان لا يكون الاطلاق مقصدا
 عليه انهم الامع قصده بالخصوص لانه خلاف الظاهر والمبادي الى التمسك الثانية انه قد يحق في الامور ان الخبر لا يشترط في تحققة الصدق
 بل لو اخبر خبرا كاذبا بصدق عليه الخبر لانه المراد من الحقيقة التمسك بالصدق والكذب على هذا لا يقصر في البر من يمينه في تعداد ما
 ذكر بل يكفي بذكر احدى عدد سواء صدق الخبر به سواء كان مطابقا للواقع ام لا اللهم الا ان يقصد الخبر الطابق او يكون الاطلاق
 مشاورا اليقين فاذكروه ويمكن تمثيل هذه الفروض في التعليقات التي تترتب عليها الاحكام الشرعية كالاطلاق عند العاقر و
 الطهارة عند ما بل في ذلك اظهر من اليقين لان انعقاد اليقين بذلك مشروط بكونه واجبا ومتساويا الطرفين وقد لا يتفق في هذه
 الامثلة ذلك فلا يتعد اليقين ومثاله في التعليقات ان يقول الرجل لزوجته ان لم يصدق في حال هذه السرقة وان لم يخبر بعد
 حبان هذه الرماة قبل كسرها فانت على كذا اتي ونحو ذلك فطريق تخلصها من الطهارة اخباره بما ذكر من الطريق واسار بقوله
 بذلك وامثاله سائغ الى ان فروع الباب لا يخصص في ذلك والاضابط يحصل الجملة الخرج من الكذب والمحملة للظن وفروع الباب
 كثير فلهذا بعضنا للتمسك منها لوقال لها ان اكلت هذه الرماة فانت على كذا اتي فطريق التمسك على تقدير ان لا يترك
 اكلها ان يتيقن منها جنة فضا عدا فيصعد عدم اكلها ومثله لوقال ان اكلت هذه الرغيف فابقيت منه بقبضة تحبس ولو ابقيت
 قاتا يدين مدركه وقع لصدق اكله نظر الا عرف ويحتمل مثله في ابقاء جنة واحدة من الرماة الا ان العرف فيها غير مضبوط اذ
 يصدق قول من فعل ذلك ما اكلت الرماة بخلاف الغنائ المذكور ومنها ما لوقال لها وصى صاعدا في السلم ان نزلت فانت على
 كذا اتي وان صدقت فانت على كذا اتي فالحيلة في التمسك بالظن ان امكنا وما يحل فيصعد بها او ينزل وينبغي ان يكون الخبر

امرها وادان

[illegible]

الحيض ويجمع على اقراء كقفل واقفال والاشهر علم الفرق بين الضم والفتح وان يقع على الحيض والطمهر جميعا بالاشراك اللفظي والمعنى
 والمراد في قوله له لظاهرة بثني جشم في الصلوة ايام اقراءك الاول كان الطهر هو المراد في قوله لا ين عمود قد طلق المراد في
 الحيض انما السنن تستقبل بها الطهر ثم يطهرها في كل فرة وطفلة وفي قول الاعشى مودته غاوي في الحيض منعه لما ضاع منها من قرة ضاعها
 والكنانة واجهة الى العروة المذكورة في البيت السابق وهو قوله وفي كل علم انت خاسم عرفة تشد قضا عزم عنك والذي يصح في
 غيبة الزمان طهر المرء اما الحيض فيسئوى فيه حال الحيض والغيبه ويقاير ان كانت المرء في معي اذا حاضت واقرا ان اذا حاضت وقد
 قيل ان اللغتين ما خوذ من قولهم قرأت الطعام في الشدق وقرأت الماء في الخوض اذا جمعه وقد يحذف الحرف ويقول قرأت الماء ونا
 الطهر يجمع الدم في الرحم وزمان الحيض يجمع شيئا منه ويرسل شيئا الى ان يدفع الكلى فيحصل منه الجمع فيها وقبل الاصل فيه انهم يقال
 ما قرأت فلا تخرجنا اي لم يجمع رحمها على ولد ومنه سمي قران قرنا لان ضم السور والايات وهو مقارب للجمع افهوزان يقرن به جمع
 السور والايات وقيل اصله الوقت الذي ياتي فيه الشيء بقا قرأت حاجتك اذا دنت واقرا في الرجاء اذا هبت لوقتها واقرا في المرء
 اذا دنت وقت حيضها او طهرها ثم في كيفية وقوع الامة عليها او جرحها ان حقيقة في الطهر يحاز في الحيض فان الطهر هو الذي يجمع
 الدم في الرحم ويحتمل وقد قيل انه ما خوذ من قولهم قرأت الجرم اذا فخر طهرها وايام الطهر هو الذي يتاخر فيه ما خرج الدم والثاني
 عكسه لان المرء لا يتقن من ذوات الاقراء الا اذا حاضت وثالثا انه مشترك بينهما كما سائر الاسماء المشتركة وهو الاشهر والحامل
 على احد الاولين ان الجاز خبير بالاشراك ويرجع الاخير نصر اهل اللغة على ثبوت الاشراك ولا رجحان للجواز عليه بعد ثبوت ان
 جعلناه ما خوذ من الاشتغال والوقت او الجمع فالاشراك معنوي وان جعلناه مقولا عليه ما لا باعتبار ذلك وان كل واحد باعتبار
 غير الآخر فلفظي اذا فسر ذلك فقولنا نقول العمل على ان اقراء العدة احد الامرين واحتمل في ايها المراد من الآية فلا يثبت جملة من
 الفقهاء واكثر احوالنا الى انه الطهر لقوله ثلثة فرة فثبت الهاء في العدد وهو مختص بالذكر والطمهر مذكورون الحيض لقوله ثلثة
 فطلعت من عدته اي في زمان عدته والدم بمعنى في قوله ثلثة فوضع الموازين لقص اليوم القيمة في حقه وحذف لفظ الزمان لان
 العدة تستعمل مصدر او المصدر يعبر بها عن الزمان بقا انك حقوق النجم اي زمان طلوعه واشترافه وفعل كذا مقدم للحجج اي زمان
 قدومه واذا كان المصنف فطلعت في زمان عدته كانت الاية اذا في الطلاق في زمان العدة ومعلوم ان الطلاق في الحيض محرم
 اجماعا فيصرف الاذن الى زمان الطهر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قبل عدته وقبل الشيء اوله والطلاق الماذون فيه هو الطلاق
 في الطهر فيكون ذلك اول العدة وفي الحديث السوي السابق فيه بد ومن طريق الخاصة رواية زرارة ومحمد بن مسلم والحسن البصري
 قال انقر ما بين الحيضين وقال الاقراء في الاطهار وغيرها من الاخبار الكثيرة وفي الروايات التي ذكرها المصنف انها اشهر الروايات وذلك
 واراد بها الجنس وقيل انه الحيض لقوله ثلثة فرة والاي يفسر من الحيض من شأنه ان اوتيت فعدته ثلثة اشهر ففعلها عما يثبت منه الى بدل
 والبدل غير المبدل ولما كان الياس من الحيض في قوله ثلثة فرة لقوله ثلثة فرة في الرواية السابقة وعلى الصلوة ايام اقراءك والمراد به
 الحيض ومن طريق الخاصة رواية الحلبي عن عبد الله قال عدة التي تحيض ثلثة اشهر وهي ثلثة حيض ورواية اخرى بصيرة قال التي تحيض
 ويستقيم حيضها ثلثة اقراء وهي ثلثة حيض ورواية عبد الله بن ميمون عن عبد الله بن عيسى قال قال علي اذا طلق الرجل
 امرأته فبواحق بينهما لم تقبل من الثالثة وغيرها من الروايات الكثيرة والاول اشهر بين الاصحاب والشيخ حمل هذه على القيمة وهو
 بعيد لان العامة يمتثلون في ذلك فلا وجه لقيمة قوم دون قوم وجميع المفيد بينهما ابوجه الطهر ما ذكره الشيخ وهو انه اذا طهرها
 في آخر طهرها اعتدلت بالحيض وان طهرها في اوله اعتدلت بالاقرء في الشهر والاشهر والشيخ في ثلثة فرة كما قلنا هو الاول
 في تنقيح العبارة بتوقف على امور الاول هذه العدة بالاقرء ثالثة المطلقة والفسوخ نكاحا بسبب ثلثة اشهر او قبله والموطوعة بثلاثة
 كان على المصنف القيمة على ذلك فانه اقتصر على اعتداده بما ذكره لم يذكر سببه وان تعرض في بعض المسائل المطلقة فان ذلك غير كاف
 ايضا فالامر غير مختص بالطلاق ولكن اشهرنا ما سبق الى انه ربما عاون البحث بعد الطلاق والخوف بالاقية والاستبصار في الشك
 جعلنا اعادة للطلاق والفتح وكان ينبغي تقديمه في اول هذا الفصل واحالة الباقي عليه ومع ذلك فادكره غير حاجي الى ان
 ان جعلنا الفرة والحيض بالمعنى ما يحكم بعده شرعا من العادة للعدا حيث ينقطع عليها او يتجاوز العدة الذي ينقطع
 عليه او يتجاوز العدة وفي حكمه النفاس في مدة قرء كالحيض ويمكن فرضه فيما لو طهرها بعد الوضع وقيل ان تدرجاً بخصب النفاس في
 وان جعلناه الطهر فالمراد به المدة التي بين حيضتين او حيض نفاس ونفاسين ويمكن فرضه في نفاس حمل لا يسنه وضعه في العدة
 كما حد التومين اذا طهرها قبل النفاس من الاول ولما يعبر به في غير الطهر الاول وفيما لا يبلغ المدة ثلثة اشهر كما سمي الثالث
 المراد به مستقيمة الحيض معادته وقتا وعددا وان استحضت بعد ذلك فانها ترجع في الحيض الى عادتها المستقرة ويجعل ما سواها
 طهرا في حكمها معادته وقتا خاصة لانها بحسب اوله مستقيمة العادة ولما انشأ بالصفة في آخره وجبت كان الفرة هو الطهر
 فاعبر الدخول في حيض متيقن ان لم ينقض الطهر الثالث وهو يحصل في معادته اوله يحصل في معادته عددا خاصة فكالمصنف

الكسندر مرقس
 لا يجوز ولا ينعقدان بشئ منهن
 التي لم يمتدحوا فيهما
 اذا كانت حرة
 والقهر في الدخول
 من من يحض
 في الشهر
 الطلاق
 كان قد بقي من الطهر
 واختلافها

في الطهر العتيق ولو صادف الحيض جزء من خمسة الطلاق اشقي الامران وحكم بطلانه لوقوع بعضه في الحيض وللشيخ في طه هذا المقام عبارة موهمة
 وعلينا ان نشان واجبة ولا طائل من تحت الجمع قوله لو اختلفا اذا ادعت بقاء جزء من الطهر بعد الطلاق فقد ادعت قصر العدة وانكاره
 لذلك طه الطول المرجع فيها والمذهب ان القول قولها في ذلك وان كان معصاة لبقاء العدة واستحقاق حكم الزوجية لان المرجع في
 الطهر والحيض انما هما سلف من الآيات والرواية وهما مقدمتان على دليل الاستحسان ويبقى الكلام في النقطة لبقية ما يدعيه من مدة العدة وهي
 تنكره كما اسلفناه في نظيره فان كان قد دفعها اليها فليس له ان يشترعها الا عتذر بعدم استحسانه وان لم يكن دفعها له لم يكن له المطالبة به بل
 ويجوز ان اخذها منها في الاول لما تقدم من ان شرط استحقاق المطلقه وجبها النقطة بقائها على الطاعة كالزوجة وادعائها البيوت
 لا يتحقق التمكن من طهرها فلا تسحق نفقة على القولين فله المطالبة بها فلا يكون كمال المال الذي لا يدعيه احد لان مالها هناك معترف
 ويمكن الفرق بين عدم التمكن المستند الى دعوى البيوت وبينه على تقدير الاعتراف ببقاء العدة بالنسبة اليه لانها بمنزلة ما ليس فاشترا
 في الاول بخلاف الثاني والاجود الاول قوله التي لا تحيض لافرق بين لا تحيض وهي في سن الحيض بين كون انقطاعه لطبيعة او لغرض
 من حمل ورضاع ومرض وغيره فاعندنا فاعندنا بشئ منهن قوله تع واللاتي يئسن من الحيض من نساكن ان اربتم فعدتهن ثلثة اشهر
 واللاتي لم يحضن اي فعدتهن ثلثة اشهر وشمل ايضا من بلغت الشبع وان لم يكن مثلها تحيض عادة لان سن الحيض هو الشبع كما مر في بابها و
 ان لم تحض فيه عادة ويدل عليه مع عموم الآية رواية الحنفية في الحسن عن عبد الله قال عدته المنة التي لا تحيض والمستحاضة التي لا
 تظهر ثلثة اشهر وفي معناه غيرهما في معنى الطلاق والغرض من الشبهة وبالحكمة ما عد الوفاة وما في معناه من انواع الفراق والاث الاقراء
 قوله وفي اليانسة اختلف الاصحاب في الصبيبة التي لم تبلغ التمتع واليانسة اذا طلق بعد الدخول وان كان قد فعل محرما في الاول او
 فتح نكاحا كان او وطئت بشبهة هل عليها عدة ام لا مذهب الاكثر ومنه الشافعي والظاهر والشافعي والحنفي والحنابلة والمالكي والسيدي المرتضى
 ابن زهره عليها العدة والروايات مختلفة فيها واشهرها بينهم ما دل على انفاسها فنها حسنة ذرارة عن الصادق في الصبيبة التي لا تحيض
 مثلها والتي قد يئسن من الحيض قال ابن زهره عليها عدة وان دخل بها وموت بعد الحمل والحاج عن الصادق قال ثلثة اشهر وجوز على كل حال ان
 لم تحض ومثلها لا تحيض قال قات ومأخذها قال اذا انزلها من سنين والى لم يدخل بها والتي قد يئسن من الحيض ومثلها لا
 تحيض قلت ومأخذها قال اذا كان لها حمل من سنة وصحته حاد من عمن قال ثلثة اشهر باعدها الله عن الذي يئسن من الحيض ولا التي لا تحيض
 ومثلها قال ليس عليها عدة وحسنة محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول في التي يئسن من الحيض يطهرها زوجها قال ثلثة اشهر منه ولا عد
 عليها وحسنة محمد بن مسلم ابي عن ابي جعفر قال التي لا يحل مثلها لعدة عليها وبوبه من جهة الاخبار واشفاء الحكمة الباعثة على
 الاعتداف فيها وهو استعمال فراغ الرحم من الحمل كما ينبت عليه روايته محمد بن مسلم السابغة واشفاءها عن غير الدخول بها وهما في معناه
 آتية المرتضى لا يفرق بينهما واللاتي يئسن من الحيض من نساكن ان اربتم فعدتهن ثلثة اشهر واللاتي لا يئسن
 الحيض واللاتي لم يبلغن عدتهن الا شهر على كل حال ثم اورد على نفسه بان في الآية شرط وهو قوله تع ان اربتم وهو مشف عنها واجاب بان
 الشرط لا يمنع احكاما لانه غير مطابق لما يشترطونه وانما يكون فاضا لهم لو قال نعم ان كان مثلن تحيض في الاثبات وفي الآية لا يبين
 الحيض ان كان مثلن تحيض واذا لم يقل نعم ذلك بل قال ان اربتم وهو غير الشرط الذي شرطه اصحابنا فلا منعه لهم به ولا يجز قوله نعم ان
 اربتم من ان يراد به ما قاله جمهور المصنفين من اهل العلم بالنوازل من انه تم اراد بان كنتم مراتب في عدة هؤلاء النساء وغيره عاين بميلها
 ووجه النص في هذا النوازل ما روي في نسب نزول الآية ان ابي من كعب قال يارسول الله ان عددا من عددا النساء لم يذكر في الكتاب
 الصغار والكبار واولات الاحمال فانزل الله تع واللاتي يئسن من قوله واولات الاحمال اجلهن ان يضرعن حملهن وكان هذا الالفاظ
 المراد بالاوليات ما ذكره لا الارتياب بانها اليانسة او غير آتية لانه قد قطع في الآية على اليانسة من الحيض والمشكوك في حالها والمراد
 في انما تحيض او لا تحيض لا يكون آتية ويدل ايض على ان المراد بالاوليات في العدة وميلها قوله تع ان اربتم فان المرجع في وقوع الحيض منها
 او ارتفاعها اليها وهي المصدقة على ما تحبهم ومعرفة الرجال به مبيضة على اخبار النساء فاذا اخبر بان حيضا قد ارتفع قطع عليه
 لا معنى للارتياب مع ذلك حيث ان المرجع فيه اليهن فلو كانت الرتبة في الآية منصرفا الى اليانسة لم يكن لها حق ان يقول ان اربتم
 لان المرجع اليهن فيه فلا قال ان اربتم علم انه يريد بالاوليات في العدة واجيب بان الرتبة المشترطة عائدة الى اليانسة من الحيض وعدم الحيض
 والقطع في علمه بان اليانسة لا يستلزم اشفاء الرتبة عند الانقضاء لعدم الغرض وسبب النزول لا يجب ان يكون عاما في الجميع فجاز ان يقع
 السؤال عن الصغار والكبار واللاتي لم يحضن او ليس مع ان مثلن تحيض فانه لا يمكن المحالة في عدتهن على الاخر فوجب السؤال وصرف
 الرتبة الى العدة والعلم بتقديرها غير مناسب لان الاحكام الشرعية قبل ورود الشرع بها غير معلوم فلا يكون التعليم في هذه الصورة مقصودا
 بالبرية دون غيرها لعدم الاولوية ثم لو كان المراد ما ذكره لقائل ان حملهن ولم يقل ان اربتم لان نسب النزول كما ذكر بوجه لك فاقا قائلنا
 لم يشك في عدتهن وانما جعل حكمه وانما ان النصير مذكر الكون الخطاب مع الرجال لقوله تع واللاتي يئسن من الحيض من نساكن ان اربتم فان النساء
 برحمن في قوله فاحكامهن الى رجالهن او الى العلماء فكان الخطاب لهم لا للنساء لانهن ما اخذن الحكم مسلمات والحق انما لا يمتنع للامرين و

انما حالها انما لها
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان
 انما وان كان

والاستناد اليها في الحكم غير بين وان كانت الدلالة على مذهب المرتضى اوضح والاعتناء في الحكم المشهور على الروايات الكثيرة المغيرة الاستناد وجوب الجمع بينهما وبين الآية بتعين المصير الى ما ذكره في الجواب وان كان خلاف الظاهر اعاده للجمع وأما الرواية الواردة بوجوب العدة عليها فموافقة لمذهب المرتضى فهي رواية ابو بصير قال عدة التي تبلغ الحيض ثلثة اشهر والتي قد فسدت عن الحيض ثلثة اشهر وهي موقوفة ضعيفة السند بجاعة من روايتها فلا تصح معارضة الاخبار المقتدرة وقد اخطأ من نسب الى المسند الى الامام وانما الاستناد الى الآية نعم هذه الرواية موافقة لمذهب الامام فلا تدرج في حجة قوله وحدا الياس التحديد بالحيضين مطر قول الشيخ فيه وجاعة منهم المضرة والسند رواية عبد الرحمن بن الحجاج الساقفة عن ابي عبد الله قال قلت وما حد هايع اليامسة قال اذا كان لها خمسون سنة ورواه ابيه احمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال المنة التي يئس من الحيض من حد ها خمسون سنة والقول بالتفصيل لمن بابويه وبتبعه عليه المناخرين بعد المنة ومثله صحيح ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال اذا بلغت المنة خمسين سنة لم تحرم الا ان تكون امينة من قريش والمدة في باب الحيض من هذا الكتاب قول اخر وهو ان عدة ستون سنة قط واخبره مرفوعة في المنتهى هو في رواية عبد الرحمن بن الحجاج ابصر عن ابي عبد الله قال قلت متى تكون التي يئس من الحيض ومثلها لا يحض قال اذا بلغت ستين سنة فقد يئس من الحيض ومثلها لا يحض وفسد الرواية ضعف والتفصيل جامع بينهما الا في البنية فاما لم تقف على رواية نزل على الجاهل بالهرشية لكن حكما مشتهرا بين الاصحاب وروى مشهورا اصله ويمكن ترجيح رواية الستين باستصحاب حكم الحيض الى ان يحصل الانقضاء وعلى عدة من رواية الخمسين باصله عدم سقوط الواجب من العبادات وغيرها من الاحكام في غير موضع اليقين وهو الحيض المتيق والخبر التفصيل بالحيضين قطوع غير القرشية لصحة روايته وارسالها مقبول من ابي عمير والمراد بها المنتهية بالاب الى قريش وهو المصنف في كتابه وهو الجدل الثاني عشر للشيخ على اصح الاقوال سمي بذلك لجمعه القبايل والنقرش للجمع وقيل سمي باسم دابة في البحر عظيمة لا تندر شيئا الا انث عليه سمي قريشا لسدتها وشوكها وقل من يضبط نسبه الا ان اليما غير لها شيئين فمع اشتباه نسب المنة لاصل عدم كونها من قريش قوله ولو كان اعلم ان الاصل في عدة الحامل الاقراء لقوله والمطلقات يترقبن بالنفس ثلثة قفرء وسرط اعتدادهما بالاشهر فعداها كما يدين عليه قوله والدة يئس من الحيض الى قوله والدة لم يحض ولا يشترط في اعتدادهما بالاشهر بناء على الحيض عندنا بل متى انقطع عنها ثلثة اشهر فصاعدا اعتدت بالاشهر كما ثبت في ذلك الموضع والمرضى لقول الباذر في حسنة وزارة امران ايماسبق بانث المطلقة المستبرئة في الحيض ان مرتب لها ثلثة اشهر بغير لبس فيها مابث منه وان مرتب بها ثلث حيض ليس بين الحيضين ثلثة اشهر بانث بالحيض والمراد من قول المصنف وهذه راي الشهور والحيض ان مع سبق الاشهر بغير حصر اصله بعد بالاشهر ومع مضي ثلثة اطهار قبل مضي ثلثة اشهر خالفه الحيض تعتد بالاطهار اما لو فرض رويتها في الثلثة الاشهر حضا ولو مرة واحدة لم تعتد بالاشهر بل بالاطهار وان تكرر لها ذلك بان كانت تحيض في كل ثلثة اشهر مرة ولو فرض ان حيضها انما يكون فيما زاد على ثلثة اشهر ولو ساعة وطلعت في اول اطهر فمضت الثلثة من غير ان ترى الدم فيها اعتدت بالاشهر الى هذا اشار في الرواية بقوله ان مرتب ثلثة اشهر بغير لبس فيها مابث منه وقوله وان مرتب بها ثلث حيض ليس بين الحيضين ثلثة اشهر بانث بالحيض قال ابن ابي عمير قال جعل تقصير المنة في ما ورد في خبر وزارة ان مرتب لها ثلثة اشهر الا يوما فاحضت ثم مرها ثلثة اشهر الا يوما فاحضت فعدت بالحيض على هذا الوجه ولا تعتد بالاشهر وان مرتب بها ثلثة اشهر بغير لم تحض فيها فعدت بانث وبشكل على هذا ما لو كانت عادية ان تحيض في كل اربعين شهرا مثلا مرة فانه على تقدير طهارتها في اول اطهر او ما فاق به بحيث يتقوا منه ثلثة اشهر بعد الطلاق ينقص عدتها بالاشهر كما تقر لكن لو فرض طهارتها في وقت لا يتقوا من اطهر ثلثة اشهر تام كان اللزوم من ذلك اعتدادهما بالاقرء فربما صارت عدتها سنة واكثر على تقدير وقوع الطلاق في وقت ييم بعد ثلثة اشهر ايضا والاجتزاء بالثلثة بل على تقدير سلامتها بختلاف المدة باختلاف وقت الطلاق الواقع بمجر الاختيار مع كون المنة من ذوات الاعا المستقرة في الحيض ويقوى الاشكال لو كانت لا ترى الدم الا في كل سنة او ازيد مرة فان عدتها بالاشهر على المعروف في النص والقوى ومع هذا فيلزم ما ذكره هناك من القاعدة انه لو طهرها في وقت لا يسلم بعد الطلاق لها ثلثة اشهر ظهر ان تعتد بالاقرء وان طال فهاها وهذا بعيد ومناف لما قالوه من ان اطول عدة تضر عدة المستبرئة وهي سنة او يزيد ثلثة اشهر كما سيجيء ولقول لا اكتفاء بثلثة اشهر امامط او ايضا كما هنا لو خليت من الحيض ابتداء كان حسنا وقد ذكر المصنف في كتابه ان من كانت لا تحيض الا في كل خمسة اشهر او ستة اشهر عدتها بالاشهر والطلاق وزاد في برأئها مائة كانت لا تحيض في كل ثلثة اشهر فصاعدا اعتد بالاشهر ولا تعتد بعروض الحيض في اشهرها كما فرضناه وروى محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله قال في النجاسة في كل ثلثة اشهر مرة او في سنة او في سبعة والنجاسة والنجاسة تبلغ الحيض والتي تحيض مرة وترتفع مرة والتي لا تطهر في الولد والتي قد ارتفع حيضا وزعمت انها لم تئس والتي ترى الصفرة من حيض ليس يتيقن فذكر ان عدة هؤلاء كل ثلثة اشهر وهي ثوبه ما ذكرناه قوله اما لو ان هذه المسئلة شعبة من السابقة ومنع عن علي القائل لكن ورد لها في النص حكم خاص فلذلك افردها عن غيرها وحاصلها انها اذا ابتدأت العدة بالاشهر فانت اشهر الثالث فصاعدا طلت العدة بالاشهر لفقدها شرطها وهو خلوها من الدم ولكن تحب الماخو قرا منها يمينه الحيض ولا تترك العدة هناك الاقرء والاشهر خصوصا لان القرض

من طرأ بانها على اقترانها كاستي والاصل في ان الواجب لا يؤدى ببعض الاصل وبعض البطلان الاصل في الشرطية بعد والاصل في
شرعي ولم يرد هنا فقهاء بطلان ما مضى من الاشهر واستيفاء العدة بالاقرار ان امكن فاذا فلت ذلك فان كل ما تلت اقراره ولو في اربعين
ثلاثة اشهر اعتدت بها وان فرض بعد ذلك انقطاع الدم عنها بالحضة الثانية والثالثة فقد استوفى بالحمل وقد حكى المصنف فيها قولين
احد ما هو الذي اخبره وقيل ان ادريس الاكثر انها تصير مدة تقام برأيه زوجها من الحمل وهو ستة اشهر من حين الطلاق لانه
اقصى الحمل عند اكثرهم ثم ان ظهر منها حمل اعتدت برؤيه وان لم يظهر حمل علم برأيه الرحم ظاهر واعتدت بثلاثة اشهر بعد ما كانت بمدة
الثلاثة الاخرى لانها من لا تحيض والاصل في هذا القول رواية سورة بركي سئل ابو عبد الله عن رجل طلق امرأته فظلمت على
طهر من غير جراح بشهر ووطئت السنة وهي من تحيض من ثلثة اشهر فلم تحيض الا حضة واحدة ثم ارتفعت حيضها حتى مضت ثلثة اشهر
اخرى ولم تدره ارفع حيضها قال ان كانت مثابة مستقيمة الطمث لم تطش في كل ثلثة اشهر الا حضة ثم ارتفع حيضها فلا تدرى ما فيها
فانها ترضي ستة اشهر من يوم طلقها ثم تعتد بعد ذلك ثلثة اشهر ثم ترضي اربع اشهر وهذه الرواية مع اشهر الحمل بمضوفا على
للاصل في اعتداد الحمل بثلاثة اشهر من حين الطلاق فانه لا يطابق شيئا من الاقوال المتقدمة في أقصى الحمل لان مدته معتبرة من اخر
يقع بها الا من حين الطلاق فلو فرض انه كان مغفرا لها لا يزيد من ثلثة اشهر تجاوزت مدته اقصى الحمل على جميع الاقوال وقد يكون ان
من شهر قبل الطلاق بالثقة والعشر وايضا فاعتدادها بثلاثة اشهر بعد العلم ببرأيتها من الحمل غير مطابق لما سلف من الأصول لانه مع
طهر الحيض قبل تمام الثلثة ان اعتدت العدة بالاقرار وان طالت كل تقيضه الضابط السابق لم يتم الاكفاء بجمع ذلك وان اعتبر
خلو ثلثة اشهر ببعض بعد الفناء فالعشر بعد العلم بمغفرتها من الحمل حصوا الثلثة كلت لوقبل العلم لان عده الطلاق لا يعتبر فيها الفصل
اليها يخصها بل او مضت المدة ومعنى غير علمه بالطلاق كفت فكيف هنا وهذا بطرف مائيل من انما لم يكن بالقسم العلم
بعد الحمل لانها لم تكن للاعتداد بل للاعتبار بكونها حاملا ام لا وايضا ليس في الرواية ما يميل على انه لمكان الحمل بل في التقييد بالثقة
ما يشعر به وفي تقييدها بكونها من حين الطلاق ما يقتضي خلافه ثم على تقدير جريته على احتمال الحمل والوطء في اشهر المدة عده
الحمل قبل بلوغ التسعة ينبغي الاكفاء من حين العلم بالاعداد وثلاثة اشهر على اعتبارها بعد التسعة الوجبة للعلم بانقاء الحمل و
يمكن قصر الرواية على مورد هام من قبالة الاحتمال الى اكمال التسعة فمع العلم بانقاءها فكلما ترجع الى القاعدة السابقة مع انه يمكن ان
لا يعد اشهر الحمل بمضوفا على القول بكونه مغلظة ما يرد عليها وفرض الاشهر ولكن هنا يكفى بالثلاثة بعد التسعة مط
لان اقصى الحمل لا يزيد على التسعة عندنا ان لم عدله بمضوفا ووجه اشفاء اعتبار الشايع بعد العلم ان الحكم جاء على خلاف الاصل كما
قلناه في فقهنا على مورد القول الثاني كالمسئلة لانها اقصى ما قيل في مدة الحمل فلا يرد في الرواية بدونه ثم ان ظهر حمل اعتدت
بوضع والا اعتدت بعد ثلثة اشهر وستند هذا القول رواية عمار الشافعي قال سئل ابو عبد الله عن رجل طلق امرأته فظلمت على
في حيض في كل شهرين او ثلثة اشهر حضة واحدة كيف يطالعها زوجها فقال امرأته شديدة هذه تطلق طلاق السنة فظلمت واحدة
على طهر من غير جراح بشهر ثم فتره حتى تحيض ثلث حيض متى حاضها فقد انقضت عدتها قلت له فان انقضت سنة ولم تحض منها ثلث
حيض قال ترضي بها بعد السنة ثلثة اشهر ثم انقضت عدتها قلت له فان ما ثلث او ما ثلث زوجها فاقبها ما ثلث وشهر صاحبه ما بينه
وبين خمسة عشر شهرا وهذه الرواية كما ترى ليس فيها تعارض لكن المختص هو الدم الثالث بل تضمنت انما الرخص في السنة ثلث حيض ثم
من ان يكون حاضتها بمائة او مرتين فذلك نسب المصنف من الشايع طالع احتباس الدم الثالث الى الحكم لانه لا دليل عليه واجبا
عنه فخر الدين ربه بان الرواية مطلقة لغيرها ما ينافيه والادلة غير هاتئة ما عدا هذا التاويل في تزل عليه ولان الحكم القول
من غير دليل وابطال دلالة امر معين وعدم الوقوف على غيره لا يوجب الحكم بالبطلان فان عدم وجدان واحد لا يدل على عدمه ونظر
لان الحكم انما نشأ من اطلاق الرواية الشاملة لاحتباس الحيضة الثانية والثالثة فتر بطلانها على بعض ما دلل عليه بجماع الى دليل
موجب له وقد تقدم في الخبر الاول ان المتر اذا ارتفع حيضها بعد ان حاضت في الثلثة مرة فانها ترضي ستة اشهر ثم تعتد بثلاثة
وفي الروايات السابقة وغيرها ما يدل على انه لا يرد في العدة بالافرام وان طالت او بالاشهر على ما بيناه فوقت هذا فان الروايات
مخالفة لاطلاق تلك الروايات في دفع الشيخ في الاستصحاب بينهما ما لا يعتمد على الحكم المشتمل على الترضي ستة اشهر ثم الاعتداد بثلاثة
لان التسعة اشهر اقصى الحمل فيعلم انها ليست حاملا ثم تعتد بعد ذلك بعد ما وصفت ثلثة اشهر وحمل خبر عمار على الفصل بان تعدد
الى خمسة عشر شهرا وتلك الاجابة مثل خبر محمد بن مسلم على انها تعتد بثلاثة اشهر اذا مرضت فيهما الدم اصلا وبهذا يظهر ان الادلة
لا توجب الحصر فبما ذكره الشيخ في خبر عمار وبطهر من الشايع في ترضي بل المختصين على معنى اخر يحمل الخبر الثاني على احتباس الحيضة الثانية فخص
الى التسعة والثاني على احتباس الثالثة فخص الى الستة ثم تعتد بثلاثة اشهر فيها وهذا التفسير بل مع ما فيه من الجمع بينهما يوافق
ظاهره لان قال في الخبر الاول انها لم تطش في الثلثة اشهر الا مرة ثم ارتفع حيضها وهو صحيح في احتباس الثانية ووجب الترضي ستة
اشهر لم وقال في الثاني انه انقضت سنة ولم تحض منها ثلث حيض وهذا وان كان شاملا لتنفى الثانية والثالثة الا ان طريق الجمع

[illegible]

طمطم واما الثابت الاشكال في قوله لو فانه كما نقى قوله لو حملت من نال اخرته سواء حملت منه ثم ان فرض اشقائه عن الحمل
 لكونه غايته على وجه لا ينفك عنه فظلمه اعتمد من الطلاق بان كانت عقد بدلول الزنا فان لم يكن جامع الحمل جرض عند الاشهر
 وان فلما يجوز جرضه او وقع عند نال اخرته وبانت بفضاءها وان لم تضع جانها الزوج ح وان كانت حاملا واطلاقا عند اداها
 مع الحمل بالاشهر مبيى على الغالب على ان الجمال لا يحض لها ولو لم تحمل من الزنا اعتمد للطلاق بالافراء واعني الزنا ساطع على العقد
 وكذا القول فيما لو زنت هي خالصة من بطلان حمل فحوله الزوج قبل الوضع ولو لم تحمل فظ الغنوى ان الحكم كان في قرب من ارباب
 عليها مع عدم الحمل العدة ولا بأس بعد من اخلاط الميثاق وتوالت الاثبات اما الموطوءة بان فيه فعلها العدة منه سواء حملت ام لا
 وسواء خلق الولد بدم لا ثم ان فرض طلاق الزوج لها اجمع عليها عدتان ولا تداخلان عند نالها احضان مقصودان كاد مبيى
 كالتبيين فتداخلهما على خلاف الاصل اما ان يقدم وطى اثمها وان حملت فعدت عده الحمل سواء كان الطلاق مفقدا او
 متاخرا لان عده الحمل لا يقبل للتأخير ثم ان كان المتقدم وطى اثمها وهو مسئلة الكتاب عندنا بالوضع من الوطى ثم استأنف عده
 الطلاق بعد الوضع بالافراء والاشهر حسبا فيقوم ثم ان تأخر الفاس عن الوضع ولو لم يخطه حسبا فعدت العدة الثانية وان كان
 كان ابتداء العدة بعد وان كان المتقدم الطلاق انقضت عده الوطى بالوضع وعاد نال بقية عده الطلاق بعد الوضع لو لم يخطه
 وطى اثمها وكان المتقدم هو الطلاق تمت عده بقية عدها وقوتها فانما تستند الى عقد جازم وسبب وقوعه فاذا فرضت منها استند
 راعى عن الثاني للزوج مراجعتها في عدته ان كان الطلاق بجعيا فان اجبها انقضت عده شرعا في عده الوطى بالاشهر ولو لم يخطه
 العدة عن الاستمتاع بها الى ان ينقضه وهل له تجديد نكاحها ان كان الطلاق باينا منه جها احدى اثمها كما يجوز رجعة لانها في عده شرعا
 يتكهن بانقطاع عده وتصح عده الثاني لانه نكاح لا ينعقبه حل ويخالف الرجعة فانها امساك بحكم الدوام ولا يشرط ان يستغيب حلها
 انما اذا استاء نكاح المحرم والعنة لا يجوز واذا عرض الاخرم والعدة في الدوام لم يرفع النكاح ويصعق بان لا يلزم من عدم
 تنقيد الحل لغرض العدة بطلان العقد كما يفوق ذلك في العقد على الحايض الصبيغ التي لا يباح وطؤها ولو كان المتقدم هو الوطى
 بالاشهر فان قلنا ان عده من حين الوطى وكان بعد الشرع فيها ان قلنا انها من حين اتمامها بالاشهر فحق الاستمرار على عده
 الوطى ثم الاعتماد بها للطلاق بعدها تنقذها للسابق وتقدم عده الطلاق ثم تعود الى بقية عده الشبهة لقوله سيدك لان
 وجها ابودها الاول وان كان قبل الشرع في عده الشبهة فعدت عده الطلاق لقولها كما اوافقنا ثم قلنا بتقدم عده الوطى
 فلان رجوع الرجعة في الطلاق الرجعي الاستغناء بعده وهل الرجعة قبل ذلك وجهان ابودها المنع فلا يجوز له تجديد نكاحها
 في عده الشبهة اذا كان الطلاق باينا لانها في عده الغير ان قلنا تقدم عده الطلاق فيشرع فيها كما ظلمنا فاذا استتمت دنيا الرجعة
 عده الشبهة للزوج الرجعة في عدته ان كان الطلاق رجعيا وهل له تجديد النكاح اذا كان باينا الوجه السابقان قوله اذا
 انقضى زاولا ثم لم يزلها وحلفها زوجها ثم اخلفا فقال الزوج طلقك بعد الولادة فانك في العدة وفي الرجعة وقال المهر بك
 طلقك قبل الولادة وانقضت عدتك بالوضع او بالعكس فقال طلقك قبل الولادة وفلا نقضت عدتك فلا نفقة لك على وقال
 بل بعد هذا فالعدا باينة وفي النفقة نظر ان انقضا على وقت الولادة كيوم البعثة وقال طلقك يوم السبت فقالت بل يوم الخميس
 فهو المصدق بيمينه لان الطلاق بيد فيصدق في وقت كما يصدق في اصله وان اصل عدم الطلاق يوم الخميس ان انعكس وقت
 قوله ارض للعلة الاولى وان عارضتها الثانية وان افقعا على وقت الطلاق كيوم البعثة واخلفا في وقت الولادة فقال ولدت يوم الخميس
 وقالت بل يوم السبت فهي المصدق بيمينها لان القول في اصل الولادة قولها فلك في وقتها وان اصل عدم الولادة
 يوم الخميس لو انعكس هكذا اطلق الشيخ وجاعة والمض استشكل في حكم المستلزمين على الاطلاق وبحصل الاشكال ان مجرد كون
 الفعل من المدعي مع معارضة الاصل غير كاف في تقديم قوله لان الاصل فاعده يرجع اليها في الاحكام الشرعية بخلاف تقديم قوله
 مدعي الفعلا مع فاللازم تقديم قوله من مدعي الفعلا من الطلاق والوضع سواء كان المدعي هو الفاعل ام غير فيقدم قوله
 في الاول دون عكسه او قول المرأة في الثانية دون عكسها هذا هو الوجه لو لم ينقضا على الوقف بل ادعى احد ما تقدم الولادة
 والاخر العكس ببيان الاصل في عدم تقدم كانهما ينفك على تقديم قوله المدعي متأخر الطلاق فناء ساقط النكاح فيه ثم قوله بيمينه
 ومعها على تقدير رد دعوى فانه اصل البقاء حقوق الرجعة من النفقة وشبهها ولو ادعت تقدم الطلاق فقال الاول في ينفق
 منه بذلك بل اما ان يخلف بيمينها حازمة على ان الطلاق لا يقدم او بكل تخلف هو يجبل الزوج بقوله ادرى منك ارفع من عليه
 اليقين فان غاد كلامه لا وجعل نكاحا لا ينفك ولو لم يفعل ذلك لم يعجز المدعي عليه في الدعوى كما عاز الدفيع بهذا الطريق واذا
 حملت المرأة فلا عدة عليها ولا رجعة للزوج وان نكحت فعليه العدة لا للنكاح بل لان الاصل بقاء النكاح واثاره فيعمل بهذا
 الاصل فالمدعي ارفع وان جزم للزوج بتقديم الولادة وقالت هي لا ادرى فله الرجعة ولا يضرع منها يقول بالادري الوروج
 ان لا يراجعا وكذا الحكم لو لا لاجبعا لاندر في السابق منها وليس لها ان تنكح حتى ينفق ثلثة افراء فوكه لو امرت

الفصل في طه الطلاق للشيخ في طه لان قول المرتبة مقبول في انقضاء العدة بما يمكن صدقة كالمركم بانقضائها يعقضي انشاء الولد اذ لو
 كان لاحقا لما انقضت العدة قبل وضعه مضافا الى امكان تحديه بها لان التقدم مضي قبل الحمل حين الطلاق واصالة عدم التقدم
 فلا يقبل منها دعوى ما ينافي افرازها السابق ولان افرازها بانقضاء العدة صحيح ظاهر فلا يبطل بامر محتمل وجه ما اخاره المصنف من الخاتمة
 ما لم يتجاوز اقصى الحمل انما لو كانت فراشا والولد يمكن ان يكون منه ولا معارض له فيها وبه لان الفرض انما لم يزوج بحيث يمكن الحاشية
 بالثاني فيكون للاول كماله فيتم بانقضاء العدة فانه يلحق به اجماعا فكذلك ان افرازها لا يرفع الحاشية الثابت للفرش المشترك بين الابن
 والولد والاطالة محيى الولد المدة المذكورة منذ طلاقها يشمل ما لو كانت العدة رجعية وبائية وهو احد القولين في المسئلة وفي القول
 الآخر يفرق بين العدين فيختص بوقتها الطلاق بالباينة واما الرجعية فتحتسب المدة من حين انقضاء العدة لان العدة رجعية بمنزلة
 الرجعية ومن ثم بقي الثابت وغيره من احكامها فيفرش معها والاول اخيارا والشيخ في وطه في عدد والثاني اخيارا في بر وجه
 الاول ان الطلاق هو المزيل فيجوز وطهها بغية الرجعة فتكون كالباينة في النكاح واعلم ان اطلاق المصنف وعجزه احتساب المدة من حين النكاح
 الطلاق يستلزم كون اقصى الحمل اكثر من افضاه لتقدم العلوق على الطلاق لان المعنى كونه في الفرس وهو مقدم على الطلاق
 وايضا فان الطلاق لا يصح الا في وقت من اوقات الحمل مقدار ما يتصل من الطهر الذي افاضها فيه الى غير ما يقوم مقامه من المدة وقد
 يوجب زيادة الاقصى بكثير فينبغي ان يتقن المعبر هو اوقات مكان العلوق في زمن الفرس قبل الطلاق وهذا هو المراد ولكن
 اطلاقه في زمانه اهل وحيث يلحق به الولد يحكم ببقاء عدتها الى حين وضعه وان كان قد حكم بالبينونة طاهر فلو كانت العدة رجعية
 فله الرجعة من الحمل كذلك لان محرق الولد به ثم على تقدير ولادته لا يزيد من اقصى الحمل انما ينبغي عنه حيث لا يدعى ما يوجب الحاشية
 فلو كان الطلاق رجعيا فادعت ان الزوج راجعها او انه جلد نكاحا او انه وطئها بالشبهة وانما ولدت على الفرس الجرد نظر اصدفها
 الزوج الرجم موجب اقراره فعليه المهر في الخديعة والنفقة والسكنى في الرجعة والخديعة ويلحق الولد في الفرس وان انكر استحداث فرس
 فهو المصدق بميمنه وعليها البينة واذا نكل حلفت وثبت النسب الا ان يتبعه باللعان فان لم يحلف او نكل فحل بجلد الولد اذ ان
 بلغ فيه وجهان اوجهان ذلك ان فرض علمه وان بعد وان سلم الفرس الجرد ولكن انكر ولادتها وادعى انها النطفة او استناده
 صدق بميمنه وعليها البينة على الولادة فان نكل حلفت ويثبت الولادة والنسب بالفرس الا ان يفيقه باللعان وينقض العدة بغير
 وان حلف الرجل على التقوى لم يثبت ما ادعاه لانها تزعم ان الولد منه فكان كالوفاي الرجل حلفا باللعان فانه وان اشبه الولد
 العدة بوضعه لزمها انتمه وان ادعت على الوارث بعد موت الزوج ان الزوج كان قد راجعها او جلد نكاحا فان كان واحدا
 فالحكم كما لو ادعت على الزوج الا ان الوارث يحلف على نفي العلم والا انه اذا ثبت النسب لم يكن له نفيه باللعان وان كان اثنان وادعت
 عليها فاصدقها او كذبها وحلفا او كذبا فالحكم كما وان صدق احدهما وكذب الآخر وحلف ثبت المهر والنفقة بنسبة حصه المصدة ولا
 يثبت النسب الا ان يكون المصدة عديلا الفصل الخامس في عدة الوفاة قوله تعالى الحرف اذا مات زوج المرأة فعدة الوفاة بالفرس
 والجماع قالتم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وكانت العدة في ابتداء الاسلام سنة على
 ما قالتم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجه من اموالهم ما كانا في عدة الوفاة الكبيرة والصغيرة
 وذوات الاقارب وغيرها والدخول بها وغيرها الدائم والمستمتع بها اخذ بعموم الآية الشاملة لذلك كله وانما خصص الله تعالى عدة الحمل
 بها بفرقة الطلاق فقال وان طلقتن منهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن عدة فقدوهن وان عدة الوفاة لو شرط فيها الدخول لم
 يؤمن ان ينكح الدخول حراما على الزوج ولهم من ثمنها ما في عدها فيفرض الامر في الخلط المياها وفي المطلقة صاحب الحق حتى يتزوج فلا يتجاوز
 على الانكار وابنه ففرقة الموت لا اختيار فيها فامرت بالنفخ والطهار الحزن لفرق الزوج ولذلك وجبة الاحداث وفرقة الطلاق يتعلق
 باختيار المطلق وقد جفاها بالطلاق فلم يكن عليها اظهار النفع والحزن وابنه فامتنع الاعظم في عدة الطلاق تعرف برأيه الرجم ولذلك
 اعتمدت بالافواه وفي عدة الوفاة المصاعف الاعظم حفظ حق الزوج ورعاية حرمة النكاح ولذلك اعتمدت بالشهور التي لا يفوى دلائلها
 على البرائة واما ما روي في شواذ اخبارنا من عدم وجوب العدة على غير المدخول فنوع ضعف سند معارض بما هو اجدد سند او
 اوفق لظاهر القرآن والجماع المسلمين اذ انقر ذلك فيما مباحث الاول الحكم باعتبارها بالمدة المذكورة مختص بالزوجة الحرة الحائض ولو
 كانت امه او حاملا فعندها على وجه اخر ياتي وعموم الآية وان كان متناولا لهما الا انه محصى بدليل من خارج سنن البيهقي
 الثاني عشر المعتبرة في العدة هي عشر ليلي مع ايلها وان كانت ايام غير داخلية في لفظ العشرة الحرة عن الناء على المشهور في اللغة
 ودخولها معها ثابت بالاجماع وقد قال بعض اهل العربية ان دلالة الهاء على الذكر والنساء على المؤن حيث يكون الذكر ومفسرا
 في عشرة ايام وعشر ليلي ومنه قوله تعالى سمعها عليهم سبع ليل وثمانية ايام اما مع اطلاق العدة وعدم النفي فلا بد على ذلك
 وجاز شاول المذكور الموت كما روي من قوله من صام رمضان وابتغى له ثوابا من شوال فكانا صام الدهر الثالث بعتر منه مدة
 العدة بالهلال اما يمكن فان مات الزوج في خلال شهره ليلي وكان الباقي منه اكثر من عشرة ايام فيعد ما بقي ونحوه ثلثة اشهر

حين النكاح

ينبغي

في عدة الوفاة

لا يملك بالاهل ويكمل ما بقى من شهر الوفاة ثلثين من الشهر الواقع بعد الثلثة ويضم اليها عشرة ايام فاذا اشبه الى الوقت الذي مات فيه
 الزوج وبعوم مات فعند انقضاء العدة وان كان الباقي اقل من عشرة ايام عدّه بحسب اربعة اشهر بالاهل عقيبها ويكمل الباقي عشرة
 من الشهر السادس وان كان الباقي عشرة بلا زيادة ولا نقصا اعتدت بها وضم اليها اربعة اشهر بالاهل وفي عدد المنكر ثلثين
 الا كفء ما يكال ما فات منه خاصة ما تقدم في نظائره من الخلاف وان انطبق الموت على اول الحلال حسب اربعة اشهر بالاهل و
 ضمن اليها عشرة ايام من الشهر الخامس فلو كانت محبوسة لا تعرف الحلال ولا الحرام من خبرها من بعد بقوله اعتدت بالايام وبى ما
 وثلثين يوما قوله ولو كانت ما تقدم من اعتداد المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر ايام حكم الحالج اجاعا واما اذا كانت حامل
 فعند ان ان عدتها اربعة اشهر وعشر ايام في ذلك بعد اجماع اصحابنا عليه السلام بين عمومهم في
 قوله ثم والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر ايام وقوله ولا تلاحقن اجلاهن ان يضعن
 حملهن فقد دخلت الحمل تحت عامين فامساها للامم بها يحصل باعتمادها باجدا الاجلين مع ان طال الازمة ولا تلاحقن اجلاهن
 في المطلقات فلا معارض لعموم الاخرى وبقي فيها امر مع مضيها من غير ان تضع لو انقضت عدتها للوفاة مع انها لا تنقض في المطلقات
 بدون الوضع لزم ان تكون عدة الوفاة اضعف من عدة الطلاق والامر بالعكس كما يظهر من زيادة مدتها حيث يعتبر المدة ومن شدته
 امرها وكثرة لوازمها فيكون مراعاة الوضع على تقدير تأخره عن اربعة اشهر وعشر ايام منه في الطلاق الثابت بالاجماع وبديل
 عليه بالمحصن الروايات الواردة بذلك عن اهل البيت كرواية زرارة عن ابي جعفر قال عدة المتوفى عنها زوجها اخر الاجلين
 لان عليها ان تحذر اربعة اشهر وعشر ايام وليس عليها في الطلاق ان تحذر وحشة الحليم عن عبد الله انه قال في المتوفى عنها زوجها
 تنقض عدتها اخر الاجلين وحالها في ذلك العامة فجعلوا عدها وضع الحمل كالطلاق ولو بعد خمسة من مائة وجعلوا اربعة اشهر
 عامة في المطلقة والمتوفى عنها ومحصنة الازمة الاخرى ورووا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسيعة الاسلية وذو لدن بعد وفات زوجها نصف شهر
 حلت فانكم من شئت وقد عرفت ما في الازمة والرواية لم تثبت في اولها المتوفى الحذر فقال من الحد وهو لغة المنع بواحد المنة تحذر
 احدا او حدث تحذر حداد اي نعت نفسها من الزوجين والاصل في وجوب الحداد على المتوفى عدة الوفاة وانه الاجماع قول النبي لا تحذر
 المنة فوق تلك الازمة زوج فاتها اربعة اشهر وعشر ايام فليس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب لا تكحل ولا تمسح بها الا اذا طهرت بماء
 من فوط او طفاور وعن ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تكحل ولا تمسح ولا تحضر ولا تكحل
 والعصب ضرب من بريد اليمن وبقي هو سمع غيره قبل ان يسمع والبس الثوب المشق ليس بدهن ماله وبقي من ماله واصلها الارض بنحو
 مطر اي شئ يسير وادخل في الهاء لانه نوى القطعة وقوله من فوط او طفاور قد مر في هذا على الشك والحصر ويرى من فوط او طفاور
 وبما نوعان من الجحر والمغسل لا تمسح به الا اذا طهرت من الجحر تمسح به منها القطع والواجب الكثرة والمشفة المصبوغة بالمشق بكسر
 الميم وهو المعروف بغيرها وتوسمها المغرة وبقي الطهر الاخر من طريق الخاصة صحيحة ابن عوف عن ابي عبد الله قال سئل عن المتوفى
 عنها زوجها قال لا تكحل للزينة ولا نظيف لا تلبس ثوبا مصبوغا ولا ثياب عن يديها وتقصي الحقوق وتبسط بفسلة وتنج وان كانت
 في عتقها اذا تفردت ذلك فالمرء من الحداد ليس ما فيه زينة في الثوب واستعماله في البس كلبس الثوب الاخر والاخص وهو هاهنا
 الالوان التي تزين بها عفا دون الاسود والازرق الذي لا يتجدد عادة الا لمصلحة او دفع وسخ الا ان يعاد للزينة بحسب الامكان و
 الوقت ومثله النقوش والقاش الحلي بلؤلؤ ومصوغ من ذهب فضة وموهبها وعيها ما يعاد الخضر والمطيب في الثوب البديل
 لو بالادهان والحناب بالحناء ومخرها يظهر من البدن كالراس واليدين والرجلين وبالسواد في الحاجبين والاسفنج في الوجه الاكل
 بالامد وما فيه زينة لغرض ضرورة ومما فكل لا يلا ومعهما اولا وباس يجمل فاس بمرته وقطع مود سادته ونحوها ويجعل اثاره هو
 مناع البيت من الفرائش والستور وغيرها لان الاحداد في البدن لا في الفرائش والمكان وكذا يجوز التطيف بالفضل وقلم الظفر وارالة
 الوسخ والامشاط والحمام والاستعداد لان جميع ذلك ليس من الزينة المعتادة وكذا لا بأس بترتيب اودها وحدها بقية في المقام
 امور الاول الحكم مخض بالزينة فلا يتعد الى غيرها ما قرب اليك وبناؤه ولا الى امانته وان كن موطوءا وامهات اولاد الاصيل
 لان الاحداد اظهر من الزينة على الزوج وما فات من عصمة النكاح وهو مفقود فيمن ذكر الثاني لا فرق في الزينة بين الكبيرة والصغيرة
 والمسنة والكافرة والمذنبين بها وعبرها العموم الادلة والتكليف في الصغيرة متعلق بالولي فعليه ان يحجبها ما يحجب به الكبيرة
 من الامور المعيرة في الحداد ومثلها المجنونة وهل يفرق فيمن بين الحرمة والامة قال الشيخ في عدم الادلة والاخرى ما اخذ
 المضم من عدم وجوبه على الامة لصحة زيارته عن الباقر ان الحرمة والامة كلنا ما اذا ماتت زوجها سواء في العدة الا ان الحرمة تحذر
 الامة لا تحذر وهو خير الشيخ ايضا في غير الثالث الحكم مخض بالعدة للوفاة فالمطلقة لاحداد عليها اما الرجعية فلبقاء احكام
 الزوجية فيها وتوقع الرجعة بل الاولى لها الزوجين بما يتوقع به رجعة الزوج في رجعتها وبوبده رواية زرارة عن ابي عبد الله
 قال المطلقة تكحل وتختضب وتزين بلباس ما شاءت من الثياب لان الله تعالى يقول لعن الله المحدث بعد ذلك امرها انك

الموت بعد الطلاق...
ثم ما كان...
كان له...
بمع في نفسه...
الرابع لو ترك...
بين المعصية...
اجلته فلا جناح...
الحداد من الزمان...
ايام لقوله...
به على كراهية...
في النصوص...
فاسد او وطئ...
زوجه ولا يترتب...
لحرقه وطئ...
وايهما في اللفظ...
كما يحتمل ان...
فان كن من ذوات...
باعتدا الاجلين...
وتم ثلثة من اخرها...
الافراة تحسب...
الوفاة من قرين...
ايام الطلاق...
بوقوعه من وقت...
الاجلين اي...
لانا نرفع على...
مؤسسه او واحدة...
من حين الطلاق...
بمع يقتد من...
من عينها في...
مع التعيين...
هذا القيد...
من تمام الافراة...
كلها بعد الموت...
ينقطع خبره...
الى حاكم بلده...
امرها الى الحاكم...
كونه فيها...
للزواج فظا...
مات في حكم...
لكانت عدة...
اذ لم يوجد...
لذلك لا اخبار...
ما سكت عنه...

عليها وان جاء من غير زوجة
 فلا يزوج من غير زوجة
 ولا يزوج من غير زوجة
 ولا يزوج من غير زوجة

عنه بغيره صبر وان لم يصر عنه بغيره حتى يمضي اربع سنين واما في الزوج المفقود فيقال له هل للمفقود مال فان كان له مال انفق
 عليها حتى تعلم حوته من موته وان لم يكن له مال انفق عليها فان فعل فلا يسيل لها الى ان تخرج من النكاح عليها اجبره الوالي على ان يطلق
 قتلته في استيفاء العدة وهي طاهر ويصير طلاق الوالي طلاق الزوج فان جاء زوجها قبل ان تنقضي عدها من يوم طلعا الوالي فبدا
 لان برأها في امره وهي عنده على تعلقين وان انفقت العدة قبل ان ينجي ويخرج فذلك لا زوج ولا يسيل للرجل عليها وركب
 الكلي في الحسن عن الجلي عن الصادق انه سئل عن المفقود فقال المفقود اذا مضى اربع سنين بعث الوالي او يكسب الى الناحية التي هو
 غائب فيها فان لم يوجد له فيها اثر امر الوالي ان ينفق عليها فانما انفق عليها في امره قال فقلت لها يقول ان يريد ما زبدها انما قال ليس
 لها ذلك الا كانه فان لم ينفق عليها ولي امره ان يطلقها وكان ذلك عليها طلاقا لان الموت لم يثبت والاحتمال بقاء الزوجية لا يميل
 شرع من موت او طلاق والموت لم يثبت بذلك الا فيشهد به احد فيقع الطلاق وجاز في هذا الصبر والرجوع مضى الى النكاح وظاهر
 من هذه الاخبار ان العدة عدة الطلاق الا ان الفاعلين بالطلاق صرحوا بان العدة عدة وفاة ولا يخرج من اشكال ورواية سماعه
 الدالة عليها موقوفة ضعيف السند وتظهر الفائدة في مقدار العدة وفي الحداد والنفقة اذا انفقت في وقتها فذلك فينفق المصلحة بامور الالة
 لا في المفقودين من النفق فعدة في خوف البلذ او في السر في القبال وما اذا انكسرت مفعله ولم يعلم حاله الشبهة لئلا يترك
 وحصول المصلحة فلا يترك ذلك الفاعل على موته بدون البحث لان يضم اليها اخبار من ينام قوة العلم بوفاته فيجوز فباح من غير ان يترتب
 برأيه المذكورة ولا فرق بين ان يحكم الحاكم بموته وعده بل ان ثبت ذلك عندنا جازها في الزوجية ولم يخرجها ان يزوجها الا
 ان يثبت عنده ذلك ايضا ولو حكم الحاكم بها كفي في حق الزوجين بغير اشكال الثاني لو فقد في بلد غريب او حجة مخصوصة بحيث
 الفاعل على عدم اشغاله منها الى غيرها كفي البحث عنه في تلك البلاد او تلك الجهة فان لم يظهر خبره بترتيب اربع سنين من غير بحث
 فاذا مضى فعلها ما يقرب من الطلاق او الامر بالاعتداد ثم تزوجت ان شئت وكذا لو كان فعده في جهين او ثلث او بلاء فان كانت
 اقصر على البحث عنه فما حصل في الاشياء الثالث يخرج الحاكم بين ارسال الرسول الى الجهة التي يثبت البحث عنه فيها وبين البحث في الحاكم
 تلك الجهة لبحث عنه فيها كما ذكر في الرواية وبغير في الرسول العادة لئلا يترك الخبر حيث لا يظهر ولا يشترط العدة لان ذلك من باب الخبر
 لا الشهادة والاشهر ان لا يشهد على النكاح مثل هذا البحث لا يكون حصرا للنفق حتى يقر انه يجوز للشهادة وانما هو استعمال ونقص
 عنه من يمكن معرفته عادة ولا يستعمل في كل الرابع لو تعدد البحث عنه من الحاكم اما لعدده او لقصوده فيعين عليها الصبر الى ان يحكم
 بموته شرعا او يظهر حاله بوجه من الوجوه لاصالة بقاء الزوجية وعليه يحمل ما روي عن النبي ص امرته المفقودة امرته حتى ياتيها يقين
 بموته او طلاقه وعن علي انه قال هذه امره انكث فلتصبر ومن العامة من اوجب لك طمعه على اهل بيتين الروايتين الحاكم الحكم بحسن
 بالزوجة فلا يمتد الى بئر ولا عقوبام ولده وقوا فما خالف لاصل على مودته فيوقف ميراثه وما يثبت على مودته من عقوبام الولد والميراث
 والوصية وغيرها الى ان يمضي مده لا يبعث شبهة اليها عاده وسيان في البحث فيه والفرق بين الزوجين وغيرهما مع ما اشهر من ان
 الزوج مبنية على الحياء واما النص الدال على الاختصاص في الضرر الخاص على المرتبة بالصدور وغيرها من الوارث وغيره وان
 للميراث الخروج من النكاح بالحبس العدة لقوات الاستماع وبالاغتصاب بالنفقة على قول لقوات المال فلان تخرج ههنا وقد اجتمع الخبر
 اول وان يدعى على عدم الحكم بموته لها الوصية ببقية الزوجية فرفها على تقدير عده ليدفع الضرر خاصة فيفقيد بمودته السادس
 ان المقتل بالطلاق يتوقف اعتدادهما على امر الحاكم لها فلا يثبت بما مضى قبل حكمه عدا بقاء الزوجية ان يثبت الميراث
 ولا يثبت قبل امره كما لا يمتد بما مضى من المدة قبل دفع امرها اليه كدته العدة ويحتمل الاكتفاء بمضيها اتم خبرها عدا ما اعتد بعد
 اربع سنين في ولا شعار الحال بالقوات ودلالة عليها السابع لو انفق عليها الوالي او الحاكم من ماله ثم يبين تقدم موته على من
 الاتفاق او بعضه فلا ضمان عليها ولا على المنفق المدمر شرعا ولا في المحبوسة لاجله وقد كانت زوجته طاهرة والحكم مبني على الظن
 قوله ولو جاء اذا حضر المفقود بعد الحكم بعفائه طاهر فلا يزوج اما ان يكون حضوره بعد ان اعتدت وتزوجت بغيره او بعد العدة و
 قبل التزوج او في اثناء العدة في الاول لا يسيل له عليها اجماعا للحكم شرعا يبينونها منه وتعلق حق الزوج الثاني بها حكم الشارع
 فلا يزال وفي الاخير هو اجماع الدلالة الاخبار السابقة عليه ولا حكم ما عداها كان مبنيا على الظن وقه في بين خلافه
 بظهور جوده فيفض الحكم ولا في المفسر من هذه الفرق فالأثر عنها وتكليفها من نكاح غيره فاذا حضر الزوج زال الضرر وكانا في
 بها واقفا اذا كان حضوره بعد انقضاء العدة وقبل التزوج ففي اوليته بها اقوال شهرها ما اختاره المصنف انه لا يسيل له عليها و
 في الخبر الصحيح السابق فيخرج به وكذا في روايته سماعه قال منها بعد ما انفقها فان قدم زوجها بعد انقضاء عدتها فليس له عليها
 رجعة وان قدم وحدها اربعة اشهر وعشر فمواتك يرجعها وكان الشارع حكم بالبينونة بانقضاء العدة فعود ساطعة
 الزوج يحتاج الى دليل وهذا قال الشيخ وطه واسباعه واكثر المتأخرين المشقة بين وهو قوي والقول الثاني انه لو جاء كالرجاء
 في العدة وذهب اليه الشيخ في برف وقواه من الذين من المتأخرين وآدعي الشيخ انه به رواية وتنبه المصنف على ذلك ولم ينفق عليها بعد

ففتح
 الاول
 بعد العقد
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

التبع الثام وكذا قال جماعة من سلفنا وبكنا الاستدلال بانها معذرة في الظاهر وقد ظهر بطلان الحكم بها واختاروه في الحق قولنا ثالثا
 مفصلا بان العدة ان كانت بعد طلاق الولي فلا سبيل للزوج عليها وان كانت بامر الحاكم من غير طلاق كان املاكها والعقدان
 الاول طلاق شرعي يعقبه العدة وقد خرجت فلا سبيل للزوج في الرجعة عليها بعد ما وعده ذلك الروايات واما الثاني فطلاق امرها
 بالاعتداء كان مبيحا على الظن بوفائه وقد ظهر بطلانه فلا اثر لملك العدة والرجعة باقية لبطلان الحكم بالوفاء وفيه ان ذلك
 لو لم لا يقتضي اوليته وان نكحت غيره بعد العدة لاشترائها في المقتضى وما ذكره فيه من الفرق بان الشك قد حكم به ظاهرا ولم يلق في
 العقد الاول بخلاف ما لو كان قبل الزوج يضعف بان حكم الشك بالنكاح حكم بالعدة مبيحا على الظاهر وقد ظهر خلافه وعدم الثبوت في
 العقد الاول مع ما لم يبق مع بقاء الاشياء او ما هو اقوى منه كالحكم بطلاق امرأته فهو او استنادا الى قولها حيث يقبل فترجعت
 باذنه ثم ظهر في الادعى فان النكاح الثاني ينقض وان كان الشك قد قطع الفاتحة من النكاح عن الاول ثم يبيح له من الاول فليكن
 المصالح الحكم على معنى الزوج تبع في الرواية ولا فرق بين نجيبه وعديمه في ذلك انما المصالح وجوبه في الحالة المبيحة عنها لان الحكم
 باعتمادها للوفاء دليل على الثبوت الشك في حاله وان قد مات فاذن من خلاف ذلك لا ينفك عن الحكم على ما عليه
 نظر الا ان الرواية وان حكمه ذلك لانه الضرع عنها وهو لا يؤول لظهور وجوبه في بلاد بعيدة خصوصا مع دلائل القرآن على عدم نجيبه
 او عدم قدرته عليه والحكم باارتفاع الزوجية فلا يؤول لا بدليل وبسر في الاخبار ما يدل على حكمه مع عدم مجيبه بالبينونة في حق
 على ما قد ثبت له من الحكم الثاني ظاهر الاخبار انه لو عاد ورجع في العدة لا يعود حكم الرجعة الا بالرجعة لانه قال في الخبر الصحيح هذا
 لان رجوعها في امرها وهو مناسب للحكم بفسخ الطلاق فانه لا يؤول الا بالرجعة وخبرها مع عدم تضمن الطلاق يدل على ذلك
 ايضا حيث قال فلو ملك برجعتها ويحتمل عود الزوجية اليه قبل التبين بطلان الطلاق والاعتداء بظهور وجوبه لانه ما ثبت بان
 الظاهر من موته وكلام الاصحاب موافق لهذا الاحتمال لانهم يعمرون بان احق بها املاكها كما علمت مع قبول الثاني
 بما يوافق الاول قوله لو نكحت لما كان حكم الشك لها بالاعتداء والبينونة فيها فاطع للنكاح الثاني باعتبار ما حكم به ثابثا
 تبين بعد ذلك موته لا وسواء كان تبين موته قبل امته او فيها او بعدها استصحابا لما قد ثبت بحكم الشرع والخرج عن ذلك
 من الحكم بكونه اخرها او ظهر في العدة بناء بدليل خارج في حق غير على الاصل وبما قيل بطلان العدة لظهور موته فيها او
 قبل الزوج بناء على انه لو طهر كان احق بها لان الحكم بالعدة والبينونة كان مبيحا على الظاهر ومقتضى حكم الحاكم الاجتهاد وحسن
 شئبه خطاؤه فعليه ما يجدي عدة الوفاة بعد بلوغها الخبر فيها بل يحتمل وجوب امته فابا وان نكحت لما ذكره سقوط خبر الاول
 منها لو حضر وقد نكحت لا ينفك الاعتداء منه وان هذا قول لبعض الشافعية والمذهب هو الاول والمصنف به بما ذكره من الحكم
 على خلافه قوله لا نفقة على الزاني وبه عدم النفقة ان العدة عدة وفاة وهي لا تسقط النفقة والافقار حكم الحاكم بالفسخ كما علم
 به المصنف لا بوجوب طهرها لان حكمه فيما يحتمل بالطلاق الرجوع مع بقاءها ولو علم باوادة فرفقه لا لمحقها الرجوع انفسها بما يوافق
 ظهر في العدة والمصنف تردد في الحكم بما ذكرناه ومن انها في حكم الرجعة ما دام في العدة فيحق لها النفقة لو حضر قبل انقضاءها فلو لا
 انها زوجة لما صح له ذلك لا بقصد جديد وخصوصا على القول بان الولي يطلعها لان الظاهر ان الطلاق الرجعي لا يظهر من الروايات
 انه يرجعها اذا حضر والطلاق الرجعي لا يسقط النفقة ولا منها بموجب عليه في هذه الحالة فناسب وجوب نفقة امهال العدة او
 كان حضوره بعد انقضاء العدة فاولى بهدم الوجوب للحكم بالبينونة ويحتمل وجوب قضاء نفقة من العدة وان انقضت لان
 نفقة الزوجية تنقض وقد ظهر الزوج في زمانها فلم تكن عدة وفاة حقيقة ولو قلنا بان احق بها بعد العدة احتمل وجوب النفقة بعد
 العدة ايضا لما ذكره الاقوى عدم وجوبها من قبل لو طهرت لما كانت هذه الاحكام مشروطة بوقوعها على الزوجية والطلاق
 رجعي او قهرا الغائب عليها ثم حضر نظرا ان كانت وقت ايعاها في زمان العدة وقبض لانها في حكم الرجعة ومن ثم كان
 املاكها لو حضر فيها فان وقعت بعدها شئ بطلانها الوقوع على الاجنبية وهذا يتم في غير الطلاق اما فيه فان قلنا بان الحاكم
 ملها بالاعتداء بغير طلاق انما الحكم في اية وقوعه بالزوجية في نفس الامر وان قلنا انه يطلعها اشكل صحة الطلاق بدونه الرجعة
 لانه لا يقع عندنا ذلك وان كان الطلاق رجعي خصوصا على ما يظهر من الاخبار ان عودها اليه مع حضوره في العدة يتوقف على
 الرجعة ولو قلنا بعودها اليه بدونها وتبين بطلان الطلاق بحضوره كما تبين بطلان الاعتداء لونه وقرع الطلاق بما كما
 يقع الظاهر ومثله الاية قوله ان انت اذا تزوجت بعد الاعتداء وانت بولدي زمان يمكن ان يكون من انك في محضر النفقة
 ولم يدع الولد فولد الثاني لانه متى اربع سنين يتحقق برأيه الرحم من النفقة وان ادعاه مسئ عن جده فان قال انه ولد في كان
 زوجتي ولدتني على فريش تبين بطلان هذه الجملة لان الولد لا يقع في الرحم هذه المدة وان قال قدمت عليها في خلال هذه المدة وان
 وكان ما يقول مكنيا قال الشيخ ارفع بينه وبين الثاني فيه لانه فرش لها وان كان فرش الولد فذلك كالوطء افرجته وانت
 بولد يمكن الحاقه بها فانه يقع بينهما اية علمه سابق عن قوله والاشعي والخيار انفس من الحكم به الثاني علمه لانه فرش له الان

[illegible]

حقيقة وفراش الاول قد زال والولد للفرش ومثله القول في المسئلة البقي عليها وقد تقدمت قولنا لا يبرها انما مات المفقود او وروى
بعد الحكم بالفرض فاما ان يكون موته في أثناء العدة او بعدها فقبل التزويج او بعده ففي الاخير لا توارث بينهما قطعا لانقطاع عصمة النكاح
واسا لما عرفت من ان لو حضر وقد تزوجت لأسبيل عليها وكذا لو كان ذلك بعد العدة بناء على انقضاء سبيلها عنها ببينونها بانقضاء
العدة وعلى القول بانها لو حضر كان اخيها يجهل بثبوت التوارث لظهور كونه موجودا في ذلك الحال المقضي لبقاء الزوجية في نفس الامر
وكونه اخيها على تقدير ظهوره دليل على ان الحكم باليمنية مبني على الظاهر واستمرج الاستثناء لا مع ظهور الحال والا فري عدم الارث وان قلنا
بذلك لان النكاح بانقطاع العدة بنيها بانقضاء العدة وحكمه يكونا على ما على تقدير حضوره لدليل خارج لا يقتضي الحكم في غير ذلك
بقي على اصل النفي الحاصل بانقضاء العدة الموجب لرفع التوارث شرعا ولما لو مات احد ما وصى في العدة ففي ثبوت الارث قوله ان احدا
العدم لان العدة عده الوفاة وهو يقتضي نفي الارث والا فري حالها والمض من ثبوت بقاء حكم الزوجية بما قد علم ولا في العدة في
حكم الرجعية كما قد عرفت وسيقطع التوارث بين الزوجين وجعلها عده وفاة مبني على الظاهر وعلى وجه الاحتياط والامحاجع الطلاق فاذا
تبين خلاف الظاهر رجح حكم الطلاق الرجعي والزوجية من راس قوله الفصل السادس في عده الاماء الاستبراء لغة طلب البرائة وشرعا الذي
بالمرأة مدة بسبب ملك اليمن حدنا واولا البرائة الرجم او تعبدنا هذا هو الاصل فيه والافتد يجب الاستبراء بغير ذلك كان وطحا امه
عبره بشبهه ونخص هذا الاسم لان التزويج مقيد بما يدل على البرائة من غير تكرر وتعدد في خلاف التزويج الواجب بسبب النكاح فانه
ما خذ من العدة لما يقع فيه من تعدد الاقرار والتشهور ونخص بلم العدة والاصل في الاستبراء ما روي انه قال في سببا او طاس لا
توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ويخالف العدة حيث اعترضه بعض المصنفين في ما ظهر لان الاقرار يتكرر بالعدة فيعرف بمقتل الحيض
برائة الرجم وهما لا ينكران فمقتل الحيض واما المحقق في الولد بالحرمة في الاعتقاد من موته مولاها او اعتقدها دون غيرها من الاماء لان
استبراء ام الولد قضاء حق السيد فاشبهه العدة التي يوصى بها من الزوج ولان الاستبراء فيها لا سببا في النكاح كالحرة وعند حدوث الملك
بجل الوطء بغير فيه ما يستعقب الحمل وهو الحيض قوله عده الامه عده الامه على المصنف من عده الحرة جريا على الاصول المقررة من
ان كل عدد يورث في مال بالنقصان يكون الرقي على النصف عليه الحرة كما حدد وروى عن النكوحات والقيم والامه لا ينقص فكل
كالطلاق ويحرم عدم بعضه ان الفرم مفسرا بالانقضاء وبالطهر بين الدمين والامثال البر شيا ينقص الطهر بين الدمين انما يظهر
نقصه اذا طهر كله بعد الدماء فلا بد من الاشارة الى ان يعود الدم وهذا خلاف الاعتقاد بالامه فانها تقبل النصف فتعده نصف
عدة الحرة وهو شر ونصف والاصل فيه بعد الاجماع عليه ما روي عن النصف انه قال يطلق العدة طلقتين وتعده الامه بقرتين وروى
وزاره في الحسن عن الجعفر قال سئل عن حرمته امه او عبيد تحت حرمته طلاقها او عدها فقال السنن في النساء في الطلاق فان
كانت حرة فطلاقها ثلاث وعدها ثلثة افرء وان كان حرمته امه فطلاقها ثلثين وعدها ثلثين وان كان حرمته امه فطلاقها ثلثين وعدها ثلثين
فيها الامه بين كونها تحت حرم او عبيد وكلت افرء بين الفرم والمديرة والمكاشة وام الولد اذا زوجها مولاها فطلق الزوج ولو وطئت امه
ينكح فاسدا وبشبهة اعتدت بقرتين كافي في الطلاق عن النكاح الصحيح والمبعضة كالحرة عندنا فثقلنا بجانب الحرة ولو كانت الامه حرة
اعتدت من الطلاق وما في معناه بوجه كالحرة اذا افرء ذلك فافل ما ينقص من عدة الامه ذات الافراء ثلثة عشر يوما وتحضان بان
ياتيها الدم بعد طلاقها بلحظ ثم تحيض ثلثا ثم ظهر عشرين مري الدم الثلاثين لحظة وهذه اللحظة والنزاع على انقضاء العدة بنام الطهر
حقيقة ثلثة عشر يوما ولحظة والاخيرة دائر على انقضاءها لا جرمها كاتر في الحرة وعية انقضاء عدتها بافل من ذلك كاذ الطلقة
بعد الوضع وقبل ديتها دم النفاس لحظة ثم رائة لحظة وانقطع وطهرت عشر اوجابها دم الحيض فنقص عدتها برؤية وذلك عشر ايام
وتحضان ولو اغتبر اللحظة الدائرة فاذ لحظة اخرى واعلم ان الكلام في الشهر حيث تعد به كاسبق في الحرة فان قاون الطلاق لطلا
اكف لشهر هلالى تم ام نقص واكلمة بخمسة عشر يوما وان طلقها في أثناء الشهر فعدتها خمسة واربعون يوما وقد اختلف عباراتهم
في ذلك فمنهم من عبر بشهر ونصف كالصوم منهم من عبر بخمسة واربعين يوما واطلق والمعه ما ذكرناه من التفصيل قوله ولو اغتقت
اذا اعتقت الامه ثم طلقت فان وقع الطلاق بعد انقضاء العدة فليها الاعتداد بعد الحرة مطلقا لانها صارت حرة قبل الحكم عليها
بالمعدة وان وقع الطلاق في أثناء العدة فان كانت رجعية اكلت عدة الحرة لان الرجعية بمنزلة الزوجة فكانة طلقها وصح حرم وان
كانت باينة اكلت عدة الامه لانها صارت اجنبية قبل الطلاق وطهرت الحرة بعد الحكم عليها بحد الاماء فلا يتغير الواجب واعلم ان
الروايات في ذلك مختلفة ففي نسخة جميل عن الجعفر انه في امه كانت تحت رجل فطلقها ثم اغتقت قال تعد عدة الحرة وفي رواية
محمد بن مسلم عن الجعفر قال اذا طلق الرجل المملوكة فاعتد بها من عدة المملوكة والجمع بينهما محال
كانه الاول على الرجعي والثاني على البائن لما نسب الحكم وحد من اطراح بعضها ولوجود التفصيل وروايتي في باب الخراز عن مريم عن الجعفر
عنه الله في امه تحت رجل فطلقها ثم اغتقت فعدت عدة الحرة بغير جرم فليها طلقها ثم اغتقت فعدت عدة الحرة بغير جرم فليها طلقها
ان ينقص عدتها اعتدت عدة الحرة من اليوم الذي طلقها ولمسها الرجعة قبل انقضاء العدة وان طلقها فليها طلقها واحدة بعد واحدة

الحق

لو كان الطلاق بائنا اتمت عدة الطلاق خاصة كالحرة اذا طلقت بائنا ثم مات في العدة لانقطاع العصمة بينهما وهو واضح قوله ولو
مات هذا الحكم ذكره الشيخ وابناعه ومنهم من بعده وتوجيهه انها بعد التقاطع مأمورة باكمال عدة الوفاة وقد صارت حرة فلا تكون خاصة
بحكم الامة فيجب عليها اكمال عدة الحرة نظر الى حالها حين الخطاب لا ينظر الى ابتداء الخطاب بالعدة فانها كل يوم خاطبة بحكمها وهو مقرر في التعليق
لجانب الحرة قوله ولو كان مستندا لحكم رواية داود الرقي عن ابيهم في الامة المدة فاما ما رواه عن ابيها من اربعة اشهر وعشرين يوما
سيدها اذا كان سيدها يطأها قبله فالرجل يفتق مملوكه قبل موته بساعة او يوم ثم يموت فقال هذه تعدى ثلث حبس او ثلثة فروع من يوم
استمسك سيدها وروى الحلبي في الحسن عنه قال قلت له يكون الرجل تحته السيرة فيقتله فقال لا يصح له ان يتكلم حتى يتفق على ما تلتزم به
ان توفي عنها مولاها فعدتها اربعة اشهر وعشرين يوما من يوم في الامة من الايام الاولى فلان من جعل عتقها بعد موته لا يصدق عليها انها حرة
والعدة مختصة بها كما يدل عليه الامة واما الثاني فلان المعتقة غير مملوكة فلا يلزمها عدة المطلقة والعدة امر شرعي يحتاج في اثباته الى دليل
شرعي وهو مشقة جوابه انه منسحب على اصله واما اعطاء احوال الاحباب فقد عرفت المستند ودور الرقي وان كان فيه كلام الا ان توثيقه ارجح
كالحق في حقه فالرواية صحيحة وهي مشقة على الحكمين والآخرى مؤيدة للثاني ودلالة على حكم ذات الشهور كذا في الاولى على حكم ذات الايام
وقد تقدم في الاخبار السابقة ما يدل على الحكم الثاني ايضا ويؤيدها معا انها لا يمكن ان تزوج في الحال لوجوب مراعاة جانب المايين للحرة
والامة فلا لها من مدة وليس لها من حق بلعنها حكم الاستبراء واما ما حرمه والحقت بالمرء وعدت في الامر ما ذكر قوله وكل من قد تقدم
البحث في هذه المسئلة مستوفى في النكاح والبيع ومن يقتصر على الاستبراء وهو لا يقتصر عليه ولا يتحقق الا في ذلك وفي اخضاها بالبيع او عموما لكل
ملك زابل او حادث فلا وجه للاعادة في الافاضة قوله ولو كان اما بطلان النكاح فلا ينافي ما صارت مملوكة ومن تشبها بملك اليه فيبطل
العقد لان البضع لا يشباع بسببين لان التفصيل في الامة يقطع الاشهر وقد تقدم البحث فيه ايضا في النكاح واما عدم وجوب استبراء اوها
فلان المقصود منه مراعاة حق المايين الزابل والحادث وهما الواحد وتبين ذلك على خلاف بعض العامة حيث اوجب الاستبراء لئلا يمتنع الحل و
يعدر الملك لتمييز الولد في النكاح عن الولد بملك اليه لانه في النكاح ينعقد مملوكا ثم يفتق بالملك وفي ملك اليه ينعقد حرا وهذا
الاصل عندنا ومطابق لبطلان الملك غير موجب له قوله ولو ابتاع لما كان الغنم من الاستبراء شركا وفيها في المدة المعتقة ليعمل الفرق
بين المايين ليرتفع الحال بين استبراء الملك لها وغيره ومن ثم لا يوجب الاستبراء باسرها وكان ثقة قبل واستبراء المملوك من هذا القبيل و
يشترط علم الولد او كون المملوك ثقة ليعقل خبره كغيره من المخرين به قوله واذا كانت هناك اسما بل تعلق ببطلان الملك ومقترب عليه حكم
الاستبراء الاول لو كانت جارية حرة حث عليه وطورها لان الكفاية تقتضي نفقاها عن ملكه وان كان من قبله لا يسوا جعلها باعنا للمملوك من نفسه
ام عتقا بشرط فاذا اخذت الكتابة لعجزها لم يلزمها الاستبراء لما ذكرناه من ان الغرض الفرق بين المايين المخرين وما زاد هذا لانه
لا يجل لها الذي يوجب بغيره من الكتابة كاشية او المفروض عدم وجوبها طاهلا لغيره ولغير العامة هنا قول بوجوب استبراء المايين لانه زال ملك
الاستبراء بها وصارت الى حاله ولو طمها الاستبراء المهر ثم عاد الملك فاشبهه ما اذا باعها ثم اشترها والفرق بين الامرين واضح
لانها بالبيع ينال الاستبراء بخلاف الكفاية ومطلق بطلان الملك لا يوجب الاستبراء الثاني اذا حرم على السيد بائنا او ارثاها ثم
اسلم او اسلمت لم يجب الاستبراء لما ذكرناه من الوجه في السابق من عدم تعدد الماء الموجب للاستبراء خلافا لبعض الشافعية حيث اوجب
بناء على زوال ملكه بالردة ثم عوده اليه بالاسلام وعليه الاستبراء والاصل هنا كلسابق ولا بد من يقينه ان رثاده يكون عن ملة ليهضو
عود ملكها اليه بعودها الى الاسلام فلو كان عن فطره اشغل ملكها الى الوارث وباقي عودها اليه على تقدير قبول توبته ما يعتد به
نفذ الملك عنه ثم عوده اليه من اشترط عدم وطئ غيره ولو باجاء الثقة الثالث لو زوج المولى امته ثم طلقها الرجوع بعد الدخول لم يخل للمولى
الا بعد الاحتذاء للفرق بين المايين المحترمين وان كان الملك بالنسبة الى المولى لم يتبدل لكن هنا يكتفي العدة عن الاستبراء لم يحصو المهر
منها وزباده فيدخل الاقل تحت الاكثر ولو طلقها الزوج قبل الدخول حلت للمولى من غير استبراء خلافا لبعض العامة حيث اوجب له زوال ملك
الاستبراء ثم عوده وكان كزوال الملك وعوده الرابع لا يشترط في صحة الاستبراء كون الامة محملة للمولى لولا استبراء بل يكفي بغيره وان
كانت محترمة عليه بسبب الغرض المقصود منه وهو الفرق بين المايين وان زال ذلك السبب المحرم للوجود حال الاستبراء لم يخل للمولى
بالاستبراء السابق ونظر الفاندة في الاستبراء في موضع اخر فثبت بها حصة ثم اسلمت لم يجب استبراء ثان واعتدت بما وقع في
حال كرها لخص الغرض المقصود منه وكذا الاستبراء هو محرم عليه بسبب الاحرام فاحل خلافا لبعض الشافعية حيث اوجب الاستبراء ثانيا
فحجا بان الاستبراء لا سببا للاستمتاع واما تعده منه بما يستعقب حل الاستمتاع وله يحصل هنا قوله لا يجوز المطلقة رجعية متخلى
السكنى كما تستحق النفقة من العدة لقوله تع اسكنوهن من حيث سكنن وقالتم ولا يخرج من الا ان ياتين بخاصة مقبلة
والمراد بيوث ان واجهن واصنافهن مملاتة السكنى واما متخلى السكنى اذا استحققت النفقة فلو كانت صغيرة او امه غير مسلمة طول المدة
او ناسرا من الزوجية او في اثناء العدة فلا سكنى لها كما لا تنقذ لها ولو عادت الى الماعة في العدة عادت حق السكنى وكما يحرم على غيرها اجماعا
من الممكن بحججها من المخرج اية وان نفقا عليه لانه لا يملك على غيره من كل منها فلو انفقنا على المخرج منها الحاكم منه لان فيه حقا

لو كان الطلاق بائنا اتمت عدة الطلاق خاصة كالحرة اذا طلقت بائنا ثم مات في العدة لانقطاع العصمة بينهما وهو واضح قوله ولو
مات هذا الحكم ذكره الشيخ وابناعه ومنهم من بعده وتوجيهه انها بعد التقاطع مأمورة باكمال عدة الوفاة وقد صارت حرة فلا تكون خاصة
بحكم الامة فيجب عليها اكمال عدة الحرة نظر الى حالها حين الخطاب لا ينظر الى ابتداء الخطاب بالعدة فانها كل يوم خاطبة بحكمها وهو مقرر في التعليق
لجانب الحرة قوله ولو كان مستندا لحكم رواية داود الرقي عن ابيهم في الامة المدة فاما ما رواه عن ابيها من اربعة اشهر وعشرين يوما
سيدها اذا كان سيدها يطأها قبله فالرجل يفتق مملوكه قبل موته بساعة او يوم ثم يموت فقال هذه تعدى ثلث حبس او ثلثة فروع من يوم
استمسك سيدها وروى الحلبي في الحسن عنه قال قلت له يكون الرجل تحته السيرة فيقتله فقال لا يصح له ان يتكلم حتى يتفق على ما تلتزم به
ان توفي عنها مولاها فعدتها اربعة اشهر وعشرين يوما من يوم في الامة من الايام الاولى فلان من جعل عتقها بعد موته لا يصدق عليها انها حرة
والعدة مختصة بها كما يدل عليه الامة واما الثاني فلان المعتقة غير مملوكة فلا يلزمها عدة المطلقة والعدة امر شرعي يحتاج في اثباته الى دليل
شرعي وهو مشقة جوابه انه منسحب على اصله واما اعطاء احوال الاحباب فقد عرفت المستند ودور الرقي وان كان فيه كلام الا ان توثيقه ارجح
كالحق في حقه فالرواية صحيحة وهي مشقة على الحكمين والآخرى مؤيدة للثاني ودلالة على حكم ذات الشهور كذا في الاولى على حكم ذات الايام
وقد تقدم في الاخبار السابقة ما يدل على الحكم الثاني ايضا ويؤيدها معا انها لا يمكن ان تزوج في الحال لوجوب مراعاة جانب المايين للحرة
والامة فلا لها من مدة وليس لها من حق بلعنها حكم الاستبراء واما ما حرمه والحقت بالمرء وعدت في الامر ما ذكر قوله وكل من قد تقدم
البحث في هذه المسئلة مستوفى في النكاح والبيع ومن يقتصر على الاستبراء وهو لا يقتصر عليه ولا يتحقق الا في ذلك وفي اخضاها بالبيع او عموما لكل
ملك زابل او حادث فلا وجه للاعادة في الافاضة قوله ولو كان اما بطلان النكاح فلا ينافي ما صارت مملوكة ومن تشبها بملك اليه فيبطل
العقد لان البضع لا يشباع بسببين لان التفصيل في الامة يقطع الاشهر وقد تقدم البحث فيه ايضا في النكاح واما عدم وجوب استبراء اوها
فلان المقصود منه مراعاة حق المايين الزابل والحادث وهما الواحد وتبين ذلك على خلاف بعض العامة حيث اوجب الاستبراء لئلا يمتنع الحل و
يعدر الملك لتمييز الولد في النكاح عن الولد بملك اليه لانه في النكاح ينعقد مملوكا ثم يفتق بالملك وفي ملك اليه ينعقد حرا وهذا
الاصل عندنا ومطابق لبطلان الملك غير موجب له قوله ولو ابتاع لما كان الغنم من الاستبراء شركا وفيها في المدة المعتقة ليعمل الفرق
بين المايين ليرتفع الحال بين استبراء الملك لها وغيره ومن ثم لا يوجب الاستبراء باسرها وكان ثقة قبل واستبراء المملوك من هذا القبيل و
يشترط علم الولد او كون المملوك ثقة ليعقل خبره كغيره من المخرين به قوله واذا كانت هناك اسما بل تعلق ببطلان الملك ومقترب عليه حكم
الاستبراء الاول لو كانت جارية حرة حث عليه وطورها لان الكفاية تقتضي نفقاها عن ملكه وان كان من قبله لا يسوا جعلها باعنا للمملوك من نفسه
ام عتقا بشرط فاذا اخذت الكتابة لعجزها لم يلزمها الاستبراء لما ذكرناه من ان الغرض الفرق بين المايين المخرين وما زاد هذا لانه
لا يجل لها الذي يوجب بغيره من الكتابة كاشية او المفروض عدم وجوبها طاهلا لغيره ولغير العامة هنا قول بوجوب استبراء المايين لانه زال ملك
الاستبراء بها وصارت الى حاله ولو طمها الاستبراء المهر ثم عاد الملك فاشبهه ما اذا باعها ثم اشترها والفرق بين الامرين واضح
لانها بالبيع ينال الاستبراء بخلاف الكفاية ومطلق بطلان الملك لا يوجب الاستبراء الثاني اذا حرم على السيد بائنا او ارثاها ثم
اسلم او اسلمت لم يجب الاستبراء لما ذكرناه من الوجه في السابق من عدم تعدد الماء الموجب للاستبراء خلافا لبعض الشافعية حيث اوجب
بناء على زوال ملكه بالردة ثم عوده اليه بالاسلام وعليه الاستبراء والاصل هنا كلسابق ولا بد من يقينه ان رثاده يكون عن ملة ليهضو
عود ملكها اليه بعودها الى الاسلام فلو كان عن فطره اشغل ملكها الى الوارث وباقي عودها اليه على تقدير قبول توبته ما يعتد به
نفذ الملك عنه ثم عوده اليه من اشترط عدم وطئ غيره ولو باجاء الثقة الثالث لو زوج المولى امته ثم طلقها الرجوع بعد الدخول لم يخل للمولى
الا بعد الاحتذاء للفرق بين المايين المحترمين وان كان الملك بالنسبة الى المولى لم يتبدل لكن هنا يكتفي العدة عن الاستبراء لم يحصو المهر
منها وزباده فيدخل الاقل تحت الاكثر ولو طلقها الزوج قبل الدخول حلت للمولى من غير استبراء خلافا لبعض العامة حيث اوجب له زوال ملك
الاستبراء ثم عوده وكان كزوال الملك وعوده الرابع لا يشترط في صحة الاستبراء كون الامة محملة للمولى لولا استبراء بل يكفي بغيره وان
كانت محترمة عليه بسبب الغرض المقصود منه وهو الفرق بين المايين وان زال ذلك السبب المحرم للوجود حال الاستبراء لم يخل للمولى
بالاستبراء السابق ونظر الفاندة في الاستبراء في موضع اخر فثبت بها حصة ثم اسلمت لم يجب استبراء ثان واعتدت بما وقع في
حال كرها لخص الغرض المقصود منه وكذا الاستبراء هو محرم عليه بسبب الاحرام فاحل خلافا لبعض الشافعية حيث اوجب الاستبراء ثانيا
فحجا بان الاستبراء لا سببا للاستمتاع واما تعده منه بما يستعقب حل الاستمتاع وله يحصل هنا قوله لا يجوز المطلقة رجعية متخلى
السكنى كما تستحق النفقة من العدة لقوله تع اسكنوهن من حيث سكنن وقالتم ولا يخرج من الا ان ياتين بخاصة مقبلة
والمراد بيوث ان واجهن واصنافهن مملاتة السكنى واما متخلى السكنى اذا استحققت النفقة فلو كانت صغيرة او امه غير مسلمة طول المدة
او ناسرا من الزوجية او في اثناء العدة فلا سكنى لها كما لا تنقذ لها ولو عادت الى الماعة في العدة عادت حق السكنى وكما يحرم على غيرها اجماعا
من الممكن بحججها من المخرج اية وان نفقا عليه لانه لا يملك على غيره من كل منها فلو انفقنا على المخرج منها الحاكم منه لان فيه حقا

قد ربي قد يصيرها الميراث يكون المنفعة في زمانة فاعلم بالعلوم كاجور وابعية الجول للعلوم في البيع حيث يكون المحل نافعاً لهذا
يجري على قول من لا يصح بيع الجول مع والمض منهم كانه عليه في بابه فلذا اطلقها واما الثاني فيمكن مساوئته للاول في احتمال الجواز
لان العدة بالاشهر قد تنوع الحيض في اشائها فليقل لها كاسبق فتكون تعدد عدتها بالاشهر غير معلوم وهذا الاحتمال لا يرد عند
لان الصغيرة والبالغة لاعدته عليها ومنه في سن الحيض بان بلغت التسع ولم يكن يائسة يمكن في كل وقت حيضها وان لم يكن غالباً ومع
ذلك فيمكن طرقالوثة في اثناء العدة فيقبل ويرجع المنفعة الى ملك الزوج ان كانت هي الميثة والى ورثته ان كان الميث هو فلاقول في مرجع
المنفعة عن ملكه مدة العدة وبهذا يفرق بين بيع العين الموهبة مدة معلومة وبين بيع هذه الدار لان منافع العين الموهبة ملك للمساخر
الاخرى انه لو مات كانت لورثته بخلاف العدة فانها لا تملك منفعة الدار وهذا لو ماتت كانت منافعها بقية للمدة للزوج ويمكن ان
يلزم هنا عود المنفعة الى الزوج دون المشتري ويكون المنفعة من العدة مستثناة عن المشتري مع وبقي الاشكال الاول ولو قلنا ببيع
البيع لذات الاشهر فاضت في اثنائها واشتكت عدتها الى الافراء فان انقضت عدتها بما في مقدار الاشهر او اقل فلا اعتراض للمشتري
وكان البحث في بقية الاشهر هل ينقل منفعتها الى المشتري او الى البائع كالومات في اثنائها والاطهر اشتغالها الى البائع لانها كانت مستثناة
لمدة معلومة ولو انقضت العدة بالافراء اكثر من الاشهر قد من الزوجة بالباقي لسبق جهتها في تحييز المشتري في الفسخ والافضاء حرج
من فراق بعض حق وكان كبعض الصفقة ومن قدومه على ذلك فانه كما يمكن بقاء اسحقها طاول المدة باسمرارها على عدم الحيض يحتمل
نقصانها عنها وزيادته بالغير الطاري وتصح البيع للبناء على الغالب او على اصله لعدم التعيين ولا بوجبه والا فوالفرق بين من يعلم
بالحكم وغيره فتخير الثاني دون الاول لان خيار بعض الصفقة مشروط بطول ذي الخيار بايقض البعض وبما استثنى من عدم حرج بيع
المسكن حيث لا يتغير ما يبيع على المطلق لاستحقاقها جميع المنفعة من حين الشراء وان كان بعضه بالشرء وبعضه بالزوجة فان ذلك
لا يفتح كاولواع ما يملك وما لا يملك مع الجمل بقطر ما مع فيه البيع خالصة وقد تقدم البحث في نظير المسئلة في كتاب السكنى اذ البيع
مدة معلومة ويجوز ان يكون في الفول في ذلك فليراجع ثم قوله لو طلقها اذ اطلقها وهي في مسكن مملوك للزوج ثم اطلق وحجر
عليه فان كان المسكن هو المسمى في الدين فلا اعتراض عليها بوجبه بل تبقى فيه الى انقضاء العدة ثم يرجع منفعة الى الزوج وان كان
فاضاً لاعدته بحسب بيع في الدين يفي لها فيه حتى السكنى معقداً على الغراء ولتقدم جهتها في العين عليهم لان حرم لم يتعلق باعيان امره
الا بعد الحجر وكذا نومات وعليه ديون يقدم به على الورثة لان جهتها يتعلق بعين المسكن كحق المكثري والموطن وبل في حوزة بيع الحكم
رقبه لاجل الدين عام من المفضل في بيع المطلق له والفول بقدر ما على الغراء هو المشهور بين الاصحاب وغيره لم ينقل فيه احد خلافاً
ولكن المصنف فعل عن بعضهم انها ضرب مع الغراء باجرة المثل ووجهه ان جهتها في السكنى تابع للزوجة السابقة ولهذا كان مشروطاً
بشرطها من بقائها على الطاعة والتمكين وغيره من الشروط فلا يكون جهتها ازيد من حق الزوجة والزوجة اما استحقاق السكنى يومياً
فيوماً وعلى تقدير الحجر عاياه لاستحقاق السكنى الا بوم السنة خاصة فاذا بقي من استحقاقها في السكنى شيء ضربت به مع الورثة كالدين
لانها متعلق بدم الزوجة وان اخضر بركة المسكن الخاص وجوابه ان حق الزوجة في الاسكان والمنفعة في مقابلة الاستمتاع فكان
مبهداً لا يتجزد وبخلاف حق المطلقة فانه ثابت بالطلاق لمجوع العدة لاق مقابلة شيء وان كان مشروطاً بشرط نطفة الزوجة
ومن ثم وجب لها في البائن على بعض الوجوه هذا كله اذ تقدم الطلاق على الحجر اما لو حجج عليه او لام طلقها صار بباجرة المثل مع الغراء
ولا زمة لها عليه ولم يلبس ذلك كدبر بحيث بعد الحجر لا يزاح صاحب الغراء لان جهتها وان كان خادها فهو مستند الى سبب مفقود
وهو النكاح وايضا فان حق ثبت لها بالطلاق ومن غير اختيارها فاشبه ما اذا نكحت المفسر ولا على النساء فانه بزام الغراء قوله
لو طلقها في ما سبق حكمه ما اذا كان المسكن ملكاً للزوج او موطناً له فيمكن لغيره بعاية او اجرة صار ببالاجرة سواء كان
الطلاق قبل الحجر ام بعده لان جهتها هناك من غير متعلق بعين بخلاف ما اذا كان المسكن له فانها استحققت بخصوصه فقدم به وهذا القدر
يتم مع كون المسكن باعارة مع او باجرة المثل من غير عقد ما لو كان قد اسناجره مدة معينة واسكنها فيه لم يظهر الفرق بينه وبين
ما يملك رقبته وما يملك من نقد بها هنا باطل المدة او غيره مشترك والايح من الفرق الذي ذكره من كون السكنى في ذمة لا يتعلق
بعين مخصوصة انحصاراً بما لو لم يكن المسكن موهباً مده معينة لانه لو كان ملك وطلقها فيه اخضت به ولم يحجز احداً منه لعدم
اذا تفر ذلك في وقت الحاجة الى المضاربة بالخصنة فان كانت ممن تعدد بالاشهر فالعقد الذي يضارب به معلوم ولا يجرى تمام
الثلاثة اشهر وان كانت ممن تعدد بالافراء او بوضع الحمل نظر ان لم يكن لها عدة في الافراء او في مدة الحمل لعلت باليقين تصاد
باجرة اقل مده يمكن انقضاء الافراء فيها وقد تقدم ما يعلم به الاقل والحامل تضارب باجرة ما بقي من اقل مده الحمل او من ستة اشهر
من يوم العلوق لان استحقاق الزيادة مشكوك فيه وان كان لها عدة غالبية فالاشهر حكمها كالمثل ولو قبل هنا بحوار الضرب
بمقدار العدة الغالبة ومع ما يق من ثلاثة اشهر لذات الافراء وشمعة اشهر للحامل كان وبها لان الأصل والظاهر استمرار عدتها والفرق
بين ما عرفت في حيث بنينا المضاربة على الاحد بالاقل او بغالب العدة ولم يبين الامر في بيع المسكن على ذلك بل قطع بالطلاق اذا

[illegible]

اخرى لوطي الشبهة بعد الفراغ من الثانية والروايات اللذان اشار الى نفاذها احديهما روايت محمد بن مسلم قال قلت امرئ الجلي بنوفي عنها
 زوجها فقص ويزوج قبل ان تعقد اربعة اشهر وعشر اهل ان كان الذي تزوجها دخل بها فارق بينهما ولم يخل الا بالابد واعندت لما يقضيها
 من عدة الاول واستقبلت عدة اخرى من الاخر ثلثة فزوجه وان لم يكن دخل بها فارق بينهما وامتنع في عدتها وهو خاطب من الخطاب هذه
 تؤيد الحكم بعدم النفاذ وان كانت موقوفة والرواية الاخرى الدالة على تدخل العدتين والاكتفاء بواحدة فانه بعد لوطي الاول
 رواها وزاوة في الصحيح عن ابي جعفر في امرته تزوجت قبل ان تنقض عدتها قال يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منها جميعا وروى زياد
 ايضا عن ابي جعفر في امرته ففقدت زوجها او نفي اليها فزوجت ثم لم يزل زوجها بعد تلك فطلعتا قال ينفق منها جميعا ثلثة اشهر عدة واحدة
 وليس للآخر ان تزوجها ابدا وروى ابو العباس عن ابي عبد الله في امرته تزوج وعندها قال يفرق بينهما ويعد عدة واحدة منها جميعا
 وهذه الروايات كلها تدل على تدخل العدتين ويوافق اسناد اخر السابقة لكن على اكثر الاحباب على عدم النفاذ فمن ثم جعلها المفسرون
 اشهر الروايتين والشيخ راجع بين الروايات فجعل هذه على عدم دخول الثاني اذ ليس فيها تصريح بان دخل بخلاف الاولى فانها صريحة
 حكمه بغير ما على الثاني مؤيدا لا يدل على دخوله ايضا فيكون اسناد الخبر الميم الى علمه بالحال فانه بوجوب التيميم وان لم يدخل وفيه نظر لان قوله
 بعد منها جميعا يدل على الدخول اذ لو لم يكن عدتها من الاول خاصة وقد تقدم البحث في هذه المسئلة وباب التيميم من كتاب النكاح
 وتقدمت الاشارة اليها في هذا الكتاب في اخرى فليراجع عنها فيما قبله ولو حملت ما تقدم من تقديم عدة الاول حكم ما اذا لم يخل
 الحكم اذا حملت فدفعت عدة الحمل منه سابقا كان ام لاحقا فان عدة الحمل لا يقبل التاخير عن كان الحمل من الاول ثم وطئت بالشبهة فاذا وضعت
 انقضت العدة الاولى وبعد بالاقرء للثاني انزلت في وقتها وان كان الحمل للثاني ويعلم بوضعه لما زاد عن اكثر الحمل من
 الاول ولما بينه وبين الاقل من وطئ الثاني اعندت بوضعه للثاني واكملت عدة الاول بعد ذلك ثم ان كانت الاولى بالاشهر فافترج
 ان كانت بالاقرء وعرض وطئ الثاني في اثناء الفتر لم يجلس قوا بل يتكلم بعد الوضع الى ان يبشئ النفس ان تاخر من الولادة ولو
 اضل فاسقط اعتبار ما سبق من الطهر واحتساب بعد النفس وان طال زمانه كما تمنا قد ابتدأت العدة بالاقرء فلا ترجع الى الاشهر ولو
 فرض مضى ثلثة بعد النفس ظهر اسباب الرضا عنه ثم لو فرض بلوغها بعد الولادة من الياس امت عدة الاولى بالاشهر كما سبق بظهوره ولو
 فرض اشقاء الحمل عنها بان ولدته اكثر من عدة الحمل من وطئ الاول ولا يلزم من ستة اشهر من وطئ الثاني ولم يعبر عن الحمل بالعدتين و
 اكملت الاول بعد الوضع بالاقرء والاشهر على حينها واعندت بعد ذلك لخبر كات ولو احمل ان يكون منها ما او ولدته فيما بين اقل الحمل و
 اقضاء بالنسبة اليها انقضت احد العدتين بوضعه على كل حال واعتد بعد ذلك للاخر ثم ان الخي بالاول اسناقت عدة كاملة للثاني
 بعد الوضع وان الخي بالثاني اكملت عدة الاول كما لو كان الحمل للثاني ابنته ولكن اذا احمل كونه منها بمن يلحق منها فاولان احديهما
 ان يفرق بينهما فيكونا فاشرا لكل منهما وفي كل مكان حمل فاشكل امره والفرقة لكل امرش شكل لا فرق في ذلك بين ان يتد احياه وعدمه
 وهذا القول للشيخ والثاني وهو الذي اخبره الاكثر للثاني لانها فاشرا له بالفعل والاول فاشرا قد انقضت وصاحب الفرائض الثالث
 بالفعل حال الحمل الاولى لغو لمرم الولد للفرش وهذا قوي ثم يبين لامر الاول قول المفسر لو تزوجت في العدة لا يشمل عدة الطلاق والوقت
 وغيرها حتى عدة لوطي الشبهة فتقع عدتان لها والحكم في الجميع صحيح لكن مع الحمل لا يتم قوله لها بعد بوضعه الاول وعدة الوفاة لما عرفت
 من ان المعبر فيها بعد الاجلين فيحتاج مع ذلك الى تاويل كون الوضع سببا ناقضا في الانقضاء او على تقدير كونه بعد الاجلين او يحتاج
 معه الى اعتبار تمام الامر بوضف من النظر الثاني يفهم من قوله ولم تقطع عدة الاول ان زمن زوجية الثاني ظاهره او وطئ محسوب
 عدة الاول وان كانت فاشرا للثاني ولا يخرج من اشكال لان الفرائض ثباتي للاعداد المعبر لمرم الرحم خصوصا زمن لوطي بالفعل ولو قبل
 بان مدته كونه فاشرا للثاني وهو من جنس العقد في جنس العلم بالحال لا بغيره عدة الاول كان زوجها ولو فرض كون وطئ الشبهة بغير
 فاستثنى من العقد على هذا الوجه زمن لوطي فينقض على العدة السابقة كما عرفت في ذلك الامر بظهور كونه فاشرا للثاني مع جملة وان كان
 العقد فاسدا من تعليل الحاق الولد به بل يرجح على الاول بكونه فاشرا بالفعل ثم لو قبل بانها لا يتغير فاشرا الا بالوطئ خاصة وان وقع
 عقد لفساده شرعا لغيره ايضا فانما يفرق فاشرا منه كما ذكره في جرمه عدلا به عدم قطع العدة منه فغير واضح الثالث حيث تكون عدة الاول زوجية
 في عدة سواء انقضت لم تقطع فلو خللها الحمل الثاني فله الرجعة في زمان اكملها بعد الحمل لا زمان الحمل لانها لا ليست في عدة رجعية
 وعلى تقدير اشائها وتاخر عدة وطئ الشبهة يجوز له الرجوع ولا يمنع من عدة الشبهة بل يجعلها لانها لا يشترع فيها من حين رجوعه لقطع العدة
 الاولى التي كانت هي المانعة من اعتدادها للثاني وقد تقدم تحقيق ذلك فليراجع الرابع قد يكون احدى العدتين بالاقرء والاخرى
 بالاشهر كما لو طاعتها الاول ومضى عليها فزان مثلام وطئت بالشبهة ولم يخل فانما تكمل الاولى بالاقرء فلو فرض انقطاع دهرها في زمن الثاني
 ثلثة اشهر غيرت بالاشهر فلو فرض بلوغها في زمن الياس بعد الحكم عليها بالاعداد من الثاني وقبل الفراغ من عدة الاول بان ينفقها
 منها قرأ اكملت عدة الاول بشره واعندت للثاني بثلاثة اشهر وان كانت يائسة في جميع وقتها سبق وجوبها قبل الياس كما سبق وجوب اكمال
 الاولى قبل ولا ياتي عندنا اعداد اليائسة بجميع العدة في زمن الياس لانها ولو اعتبرنا زمن اسفار الثاني طافها عدة الاول

فحينئذ يظفر بالهمزة
 لكانت بكسر الهمزة
 ان كانت بكسر الهمزة
 المروى في التمام وهو
 اذا ظفر بالياء في التمام
 بالهمزة في التمام وهو
 العديان في التمام وهو
 حايلا في التمام وهو

60

كتاب الفقه الاماميه الزيديه
مختصر في الفقه الزيديه
نقد عليه من قبل الامام
كنز ابن عبد الله الزيد

وشيخ الصدوق واكثر المناخرين والمنقذين هو الاول وبذل عليه من الروايات صحيحة محمد بن اسحق بن ربيع قال سئل ابا الحسن الرضا
 عن المرتبة لثاوي زوجها وتخلع منه بشهادة شاهدين على طهر من غير خراج هل ينبت منه بذلك او يبيها بغيرها فقال لا ينبت
 منه وان شئت ان يرد اليها ما اخذ منها فتكون مرتبة فقلت ان قد روي انها لا ينبت منه حتى يبيها بطلاق قال ليس كذلك
 خلع فقلت تبين منه فقال نعم وصححه الحلبي عن الصم قال خلعها طلاقا وحسنه الحلبي ايضا عنه الى ان قال وكان الخلع تطليقة وحسنه
 محمد بن مسلم عنه وفيه وكانت تطليقة بغير طلاق يبيها وكانت بائنا بذلك عنهما من الاخبار وقال الشيخ لا يقع بغيره ونقله عن
 جماعة من المنقذين واتبع على ذلك برواية في طريقها ابن فضال وابراهيم بن الحسن بن بكير عن الكاظم قال الخلع بغيرها
 الطلاق ما دام في عده ولا يخفى ان الراوي الاول فطحي والآخران ضعيفان فكيف يعارض الاخبار الصحيحة الكثيرة وقيل
 فابدل من يجوز ابتاعها الطلاق ما دام في العدة لا يقولون به لانهم يعتبرون ابتاعه بغير فصل فابدل عليه لا يقولون به وما
 تقولون به لا يدل عليه وايضا ليس فيها ان ابتاعها بالطلاق متغير بحيث يقع بدونه لا عينا وجاز ان ابتاعه به على وجه الاكينة فينبه
 على ذلك قوله في عدة اخبار ولو كان الامر ليلا لم يكن الطلاق لا للعدة فان ذلك يحمل على الاكينة للاجماع على جواز الطلاق
 بغير العدة والشيخ حمل تلك الاخبار على المغيرة وبشده عليه قوله ولو كان الامر ليلا وهذا الحمل انما يجرى لو وجد لها معارض بطل
 للاعتماد وهو مشف من ذلك الجانب كما علمت ومن العجب ان تطرح تلك الاخبار الكثيرة الصحيحة الدالة لاجل هذا الضعيف الذي
 لا يدل على المطر والعجب منه موافقة الشهيد في التمتع مع جلالة واطلاعه على نقل الاحاديث وسير الدلالة مضافا الى ذهاب محقق الاخبار
 الميراثية لأمور الاول جعل المصصة الخلع خلعك الخ من غير ان يذكر ما يدل على طلبها ذلك او قبولها بقض ان الخلع مخصص لفظا
 ولا مدخل لفظا في حقيقته وان كان مشروطا به فيكون الخلع من باب الايقاعات حيث يتم صيغته بواحد وصرح في غيره
 فتوبها او سبق سؤالها ذلك انه يشترط الظا بغيرها وعدم تحلل زمان معتد به كما يعتبر ذلك بين الايجابات القبول وهذا هو الوجه
 وح فيلحق باب العقود الا ان ما يعتبر جانبها لا ينحصر في لفظ بل مادل على طلبه الا بانه تبعض معلوم ولا وقوعه بلفظ الماضي ما في
 معناه بل لو وقع بصيغة الامر لفظها الخلعتي بكذا او طلقتي بكذا او عودك لك كفي ولعل مثل ذلك هو الموجب لجعل المصصة الخلع عبارة
 عن قول الزوج ذلك لانه هو اللفظ الذي يعتبر امرعا بما يعتبر في الفاظ العقود والايقاعات ولا يخفى ما فيه ولعل السر في الفرق بين
 الصيغتين منه ومنها انه من جانبها لازم فلا بد له من صيغة خاصة لتظهر من العقود والايقاعات اللازمة ومن جانبها جائز لان
 الواقع من جانبها هو بطل المال ويحوزها الرجوع فيه فلحقه من طرفها حكم العقود الجائزة من عدم افتقارها الى لفظ مخصوص وما يبرز
 للزوم من جانبها من الجواز بعد رجوعها فحكمها من غير وقت ايقاع الصيغة فلا يعتبر ما كان لا رماح الثاني قد علم ما فرناه
 ان حقيقة الخلع هو قول الزوج ذلك لانه هو الموجب لبيوتها وهو مع سؤال المرتبة او قولها كاسيا يحققه لان السيد لا يتم الا بهما
 فيكون مركبا منها ويمكن مع ذلك ان يجعل سؤالها شرطيا في صحتها وما هيته مضمرة في لفظ الزوج لانه هو الخالع للباسا حقيقة واما جعل
 الخلع هو بطل المرتبة لزوجها اما لا بد من لفظها كما عرفه في جرحه في غاية الرداء كما لا يخفى وعلى تقدير جعله مركبا من اللفظين يعرف بان
 ان المقتد النكاح بعوض مضمرة لان جهة الزوج مستند الى كراهة المرتبة للزوج دونها فالابانة المذكورة لا يتحقق الا باللفظ منها ويمكن
 بكون وجه جعل المصصة الخلع هو قول الزوج ذلك ما في الاخبار السابقة وغيرها ان طلاق والطلاق مخصص في لفظ الزوج وان توقف
 على امر من جهتها يجعل شرطيا في لفظها لانه هو الخالع لزوجها وهو الخالع للباسا حقيقة واما جعل
 بضم العين وهو الموجود في نسخ نيب الصواب اثبات الاف كانه خبر ليس فيكون منصوبا واما تكلفها شيخنا الشهيد شرح الارشاد
 من كون اسم ليس ضمرا لسان فلا يناسب التركيب لا بدفع الفضا اذا لا يصلح الباقي للجزئية مضمرة ولا حجة وذكر انه بخط بعض الافاضل
 مضبوطا اذا خلع بفتح الخاء واللام والعين مجمله فعلا ما خليا واستحسنه وليس بشيء ايضا لان المسؤول عن الخلع وان هل ينبت بطلاق
 ام لا فيبقى المقتدر ليس ذلك الخلع الذي يتبع بالطلاق اذا خلع وهو تركب روي ونقل عن بعض نسخ بيان فيها خلعها بالالف على
 القانون العربي وهو الصواب ومثل هذا السهو وقع في باب كثير في نسخة الاصل فلا وجه لمثل هذا الا لتمام والتكليف قوله ولا يقع
 اما يقع هذه الالفاظ لانها ليست صريحة فيه وانما هي كناية عنه ويحل يقع عندها بالكنايات كالطلاق تمسك بالزوجية الى ان
 يرد دليل يثبت به زوالها شرعا وخالف في ذلك العامة فاوقعه جميع ذلك وجعلوها كدائيات بتوقف على اليقظة وبعضه جعل
 اللفظين الاولين صريحين فيه لورود الاول في قوله ثم فلا جناح عليه ما في افادت به وكان الثانية اشده لانه على حقيقته من
 لفظ الخلع بناء على انه فسخ لطلاق وعلى تقدير كونه طلاقا فهو كناية قطعاً ويضيق الاول ان مجرد ورود في القسرا اعم من كونه صريحا
 ولا نه لم يتركه ولا شاع في لسان حملة الشرع فلم يلج بالصريح ومثله ورود الاسماء في الرجعة والتميز في الطلاق وفك الرقبة في
 العتق فانها اطلاقا خفية لا تظهر في تلك المعاني الا باضمار الغرض قوله وتبقي في هذا الخلاف منفع على الخلاف الثاني
 فاننا اعتبرنا ابتاعه في الطلاق فالمعبر في رفع النكاح هو الطلاق وضايف الخلع اليه قليلة الفائدة لان تملك المال يحصل بالطلاق

لعدم دلالتها على المعاوضة وضعا وان قصد ان لا بد من التعبير باللفظ الدال على المعنى كغيره من المعاوضات وعلى هذا فقوله لم يلزمها الا لفت
وان تبرعت بعد ذلك بضامتها يتم في الامرين على تقدير عدم قبولها ذلك كما هو ظاهر العبارة لانه لم يذكر ما يدل على قبولها لذلك وتبرعها بالمال
امر اخر غير القبول المعبر عنه ففرق بين ان لا يقع قبول اصلا او يقع من غير ان يقع لفظ الزوج ولو فرض انها قبلت صح في الاولى دون الثانية وا
الشيخ في ط فرق بين الصبارتين تحكم في الثانية بما ذكره المصنف معللا بما ذكره وحكم في الاولى بجهنمه مع قبولها وهو حسن وقم تبع المعنى في
العبارتين واجل الحكم في الامرين مع انه قال في عهد قبل ذكر ذلك ولو قال خالفك على كذا فلا بد من القبول ان لم يسبق السؤال وذلك
يدل على صحة البذل في الاولى هنا اذ لم يحتمل القبول في الاخرين قوله على كذا او يكذب بل البناء اتقيد في تحقيق المعاوضة فانها هنا بناء
العرض والوجه في عدم الصحة في الاولى من المذكور ثانيا ما ذكرناه من عدم وقوع القبول العتبر من جانب المرأة وان وقع منها لفظ
الضمان فانه لا يقد قبول بل ايتا نال بلفظ فاسد هنا حيث انه ضمان مالم يحجب وبهذا يندفع ما اورده شيخنا الشهيد في بعض حواشيه على
عدم استكمال الجمع بين عبارتيه حيث ان الاولى على صحة الجمع اذ ابتداء الزوج بقوله خلعتك على كذا ولحقه القبول وذلك الثانية
لوع على عدم الصحة حيث قال ان ابتداء افعال انت طالق باللفظ الطلاق رجعا ولم يلزمها الا لفت وان تبرعت بعد ذلك بضامتها قال الا ان
براد بالتالي التراجي فالاشكال اقل ولا يخفى عليك انه ليس في عبارته الثانية ما يدل على وقوع القبول منها لا على الفور ولا على التراخي
وانما ذكرتها بدفع الالف وبضامتها وهو امر مباح للقبول نعم قد يترجم من عدم حكمه بجهنم البذل في المستثنى كون الوجه فيه عدم
تقدم طلبها على ايقاع الصيغة ويجعل تقدم شرطها على كل حال نظر الى ان الطلاق المعلن بالشرط عليه بخلاف ما اذا تقدم طلبها فان الواقع
التعليق من حيث ان وقوع الطلاق يترتب على قول المالك وبذلك كايترتب الطلاق المعلن بالشرط عليه بخلاف ما اذا تقدم طلبها فان الواقع
ح يصير معاوضة مخترعة شبيهة بالجمالة لا بها تبذل المال في مقابلة ما يستقبل به فاذا فعل وقع موقعه وحصل الغرض من غير تعليق وجوابه الى الصيغة الاولى و
كان في الجمالة تبذل الجاهل المال في مقابلة ما يستقبل به فاذا فعل وقع موقعه وحصل الغرض من غير تعليق وجوابه الى الصيغة الاولى و
ان اشتملت على شائبة التعليق لكن لفظها حال عنه ومجرد المعنى انما هو مقتضى المعاوضة فلا يفتح كما يفتح في كل معاوضة فان كل من ابتداء
البيع فقال بعنتك بكذا معناه انك ان اعطيتني العوض لم تكنك العوض وذلك يفتح في صحة البيع بخلاف ما اوضح بالشرط المذكور
مقر العقد وبالجمله فهذا الشرط المعلوم من اللفظ هو مقتضى الخلع والطلاق بالعوض غير مصرح به فلا يفتح مجال في المسئلة الثانية
الاول قول المصنف ولو تبرعت بعد ذلك بضامتها يقع فيه الشيخ في ط والطلاق الصانع على التزامها على ذلك يجوز لان حقيقة الضمان التزم
ما في ذمة الغير وهذا الالف غير ثابت في ذمة احد ولو ثبت لثبت في ذمتها فلا يفسد التزامها لولها المراه من الضمان هنا غايته وهو التزم
على لها في الذمة في الجملة وذلك لا يصح اذ شرع الا انه ضمان مالم يحجب المانع من صحة الضمان المراه به ضمان شخص ما لا يخفى على الجاهل في ذمته
لك المضمون والضمان هنا هو المضمون بل المراه التزامها لا يقد قوله ذلك على الوجه الذي فصلناه لا بوجوب لزومها لالان ضمانها كالبس
في الاستسما الشغل للذمة بما يترتبها ولو فرض دفعها اليه على هذا الوجه كان ابتداء عطية يعبر عنه ضمانا ولو لم ينع في العطية
ويظهر من ط ان المراه بضامتها في هذه الصورة قبولها وجعلها ضامنا من حيث اشتماله على الرضا بالتزام المال وعبر في المسئلة الاولى و
قوله انت طالق على الف بانها اذا صحت وقع الطلاق وعلمه بان ضمانها وقع جوابا لكلامه وتوجيه عدم صحة الضمان على هذا في الصيغة
الثانية انما لا يشغل على جعل الالف عوضا بل جعلها كراما مستانفا كما مر فاذا قبلتها على هذا الوجه كان قبول ما ليس بالارز ولا مرابط
بالطلاق الذي شرع جعله بعوض فكان قبولها لذلك التزاما مالم يحجب وان وقع مقارنا بخلاف ضمانها في الاولى ينع قبولها فانها
دالة على جعل الالف عوضا وشرطا في الطلاق فاذا اذ ان عطف هذا الوجه ثم الثاني قد عرفت من تعبد المستثنى ان المانع من صحة
العبارة الاولى وهي قوله انت طالق بالالف اما عدم تقدم سؤالها او عدم القبول بعده وان المانع من صحة الثانية وهي قوله وعليك
عدم تقدم سؤالها لكونها غير صالحة بنقضاء المعاوضة وبغيره على ذلك ما لو قال الرجل بعد قولها قصده في الثاني العوض وادى بقوله
ولي عليك الف ما ينعينه القابل بقوله طلقك على الف فانه لا يصح لان ذلك خلاف مدلول اللفظ فلا ينفك قصده في لزوم العوض ولو
وافقه المرأة فوجبها من ان اللفظ لا يصلح للالتزام فلا يثبت مصادفها على قصده ومن ان الحق عليها وان يبدلي عليك الف عوضا عنه
ذلك والاجود الاول ويترفع على الوجهين ما لو انكرت فانها تخلف على العلم بقصده ذلك على الثاني دون الاول لانها لو اقرت لم يثبت
ولو ادعى انه كان جوابا لاستدعائها وقولها طلقك بالالف فان وافقه لزمها الالف لا من حيث قوله وعليك الف بل بسبق الاستدعاء
فانه لو اقرض معه على قوله انت طالق لزمها الالف وان انكرت فالقول قولها وان حلفت فلا شيء عليها ووقع الطلاق بايها لا غرض
بذلك انما اضاف اليه دعواه عليها العوض الثالث لو قال انت طالق على ان عليك الف فان كان قد سبق منها التماسه بذلك
وقع لانه ادعى الالتزام بالعوض من الثاني وان لم يسبق التماسه قبلت فحق الحاقه بالاولى او الثانية وجها من توفيق ظميرها في اداء
العوض ومن كونها صيغة شرط في الطلاق بمعنى كونه ملحقا لطلقاتها على شرط وهو ان يكون عليها الف على وجه المعاوضة والا فمضى الاول
لما ذكرناه فلو اقرضه العوض فيكون الشرط ان يكون عليها الف اذ التزم منها عوضا عن الطلاق فاذا قبلت وقع الطلاق ولم يلزم العوض و

على شرطه وان كان
عليه ان يقرضه
على شرطه وان كان
عليه ان يقرضه

لكونه فضاء او ذهابا او ثوب قطن او كنان وصفه ان اختلف اوصافه واختلفت قيمته باختلافها وفدده كغيره من موصوفه بصفة
التي تختلف بها الثمن ويجوز ان كان حاضرا اعتبر ضبطه اما بالوصف والعدد او بالمشاهدة وان لم يعلم مقدار وزنه او كبله
او وزنه لا غفارة لك في المهر فيكتب به فيما ناسبه في المعنى وعلى هذا فلو بذلت له مالها في قيمته من المهر والاعم منه ومن غيره ولم
يعلم قدره لم يصح لان هذا من الغياب الذي يعتبر معرفة مقداره ولو احضرت له منعة مشاهدة لها وبذلها الصحيح وان لم يعلم مقدار
قيمتها او حظ بيع العلم بالعدد او الوصف والمشاهدة فالمعتبر فيه علمها معا فلا يكفي معرفة احداهما دون الاخر لان المعاملة في
من الطرفين المتأخرين اذ بذلك له مائة دينار او مائة درهم صحيح وانصرف الى الوجود في نقد البذل لك الوقت ان اخذ ولو تعدد
كان هناك نقد غالب حمل عليه لان المعاملات منزل على النقد الغالب الخلع فيما يرجع الى المال كسائر المعاملات ولا فرق في الغالب
بين كونه ناقص الوزن عن الدرهم الشرعي وزياده ولا بين كونه مغشوشا او خالصا ولو تعدد ولم يكن فيها غالب جيب الثعبين
وبطل مع الاطلاق كغيره من المعاوضات لا يستحقه المخرج من غير مرجح ولو كان هناك غالب او نذر مخد فمينا غير صحيح لان المرجح
في ذلك انها كما لو بذلت غير النقد الثالث لو خالها على الف المطلق ولم يذكر المراد منها جنسا او وصفا ولا قصده في البينة لم يصح
للمحال والاشتراك المانع من الحمل على بعضها دون بعض وان قصدت بها معا جنسا ووصفا كما نذر دينار او قفصا على قصد هاهنا
ولزمها ما قصده وان لم يخر ذلك في غير المعاوضات كالبيع لان المقصود ان يكون العوض معلوما عند المتعاقدين فاذا اختلفا
على شيء بالبينة كما لو توافقا بالظن في ما هو الذي اختاره المصنف ومنه وقبلها الشيخ في حقه وهو الذي يقضيه قوله ولا قصد ابطال الخلع
فان مفهومه صحة مع قصده وسكتا في مسائل النزاع ما يثبت عليه ايضا وبمقتضى فساد الخلع باهمال ذكر الجنس والوصف وان قصده
كما لا يصح ذلك في غيره من عقود المعاوضات وعلى المشهور فلو قالك بذلك لك مالي في ذمتك او ما عتقد او ما اعطيتك من الاستبناؤ
نحو ذلك مع علمها بقدره ووصف صحيح ولو وقع البيع على مثل ذلك لم يصح بل لا بد فيه من التلخيص بما يعتبر به من الجنس والوصف
القدر وهذا من الامور المحتملة في هذا الباب من الغرر دون غيره من المعاوضات المختصة وقد سبق في باب المهر ما يثبت على كميته
قوله ولو كانت قد تضمنت ان شرط القدر ان يكون ما لا يملك للمتره لانه عوض عن حق البضغ فلا بد من صلاحينه للمعاوضة فلو بذلت
له خمر او خنزيرا فان كان علما بالحال فساد الخلع لان العوض جزء ما يثبت عندنا فلا يتحقق بدون العوض وهو متفق هنا فانه لا يصح
يقع طلاقا رجعيما لاشتماله على الامر بين الطلاق والعوض فان بطل احد ما سبق الاخر كما لو اختلفت احدي الشرطين كسابق ورده
الصحة بان مع الاضطرار على الخلع لا يتحقق صحة الطلاق مع فساد العوض لان الخلع الذي يقوم مقام الطلاق وهو الطلاق ليس الا
اللفظ الدال على ثبوت العوض فبدونه لا يكون خلعاً فلا يتحقق رفع الزوجية بايما ولا رجعيما وانما يتم اذا ابتعد بالطلاق ليكونا
امر بشتاين كذا لا يلزم من فساد احدهما فساد الاخر فيفسد الخلع لقوات العوض ببقاء الطلاق المنقوله رجعيما بطلان العوض
الموجب كونه بايما وهذا أقوى وان كان جاهلا بعدم ما يثبت كالوطن خلافاً بين خمر وعبد اظهر جرحاً فسد حكم المص بصفحة كالمو
هر هاد ذلك فظهر لك ان تراصها على العقد من الجزئ المعين الذي يظنان كونه مضمولا يقضي الرضا بالكل المطبق عليه لان
الجزئ مسنن لم فالرضا يستلزم الرضا بالكل فاذا فاق الجزئ لما نفع صلاحينه للملك بقى الكل ولا نفع اقرب الى العقود عليه
ولم ينقلوا هنا قولاً في فساد ولا وجوب قيمته عند مستحله كاذكروه في المهر مع ان الاختلاف قائم فيه اما الاول فلعقد شرط صحة
وهو كونه مملوكا والجمل به لا يقضي الصحة كالوتبة فسد شرط في بعض اركان العقد ولما الثاني فلان قيمة الشيء اقرب اليه عند تعدد
ولان المقصود من البين ما يثبت فغ نذر هياض الى القيمة لانه لا مثله في شرع الاسلام فكا ركعتي المثل في الشيء حيث يجب فانه ينقل
الى قيمته ولو ظهر مستحقا الغير فالحكم في مع العلم والجمل كفضل قوله ولو خالغ لافرق في ذلك بين كونه موجودا في بطنها بالفعل وعد
كالو خالها على ما يحمله في المستقبل لاشتركا في الجملة المانعة وزياده الثاني بكونه معدوما واختلف في ذلك بعض العامة يجوز
الخلع في الموصفين واغفر الجملة في الاول وجعل الثاني كالوصية والاول محتمل لانه هذا العقد من العزم بما يغاوب ذلك اما
الثاني فلا اذ لا عوضا ولا وثوق بالجمد بخلاف الوجود فان له ما يثبت يقبل المعاوضة ولو بالتبعية وعقد بجمل العزم ومثلهما
لو خالها على ما في كفا فانه لا يصح عند ناسوا علم ان في كفا شيئا مضمولا وجمل مقداره او عينه او لم يعلم ومراجان الاول صحيح
هنا مع العلم بوجود شيء في كفا يصح للعوض او ظهور وجوده فيه فان لم يظهر فيه شيء ففي وجوب مهر المثل كالو ظهر فساد العوض او
وتوقع الطلاق رجعيما ولو رجع ذلك تدرام لان القبض في الكف ثلثة اصابع وبقي مائة درهم والصححة تجزئ بقدره من النقد الغالب
وجزا بعد هذا الاخير قوله لا يصح الاصل في العقد البذل وفي هذا الباب ان يكون من المهر لتسبب اليها في قوله ثم فلا جناح
عليها فيما اقتربت به وبذل او كيلها في معنى بذلها لانه يبدل عن مالها باذنها وهذا يبدل من مالها باذنها يرجع عليها بما يبدل به بعد
ذلك فمضى من الوكيل الذي يبدل العوض عن الموكل من مالها باذنها يرجع به عليه فدفعه له منزلة افراضه لها وان كان بصورة الصا
واقا بد من المهر عنها بان يقول الزوج طلق امرئتك بمانته من مال بحيث يكون عوضا للخلع ففي صحته فلو ان اظهرها بين الاصحاب

وكان البذلة من يصفه في ذمته بادبها فهو المنفرد على وجهه من اهل البيت ع
والعزيمه وبيت الكرم ان الكرم يبدل من عاها بادبها ع ع

وهو الذي خذله الصواب وغيرهما من الأصحاب لعدم فلا يملك الزوج البذل ولا يقع الطلاق ان لم يبلغ به ان الخلع من غفول المعاصاة فلا
 يجوز لزوم العوض لغيرها صاحب العوض كالمبيع لو قال بعثتك كذا بامانة في مفرلان لانه تعالى اصناف الفدية البهائية الابنة المفقدة والحقوق
 بذكر الوكيل الضامن بادناتها في المبيع على أصل المبيع ولا صالة بقاء المباح الى ان تبطل الفول بالحق الفول بالحق لا يعلم فالبذل من الاصحاب
 لكنه من هجوع من خالفنا من الفقهاء الامم من هجوعهم ومنه القولين على ان الخلع فداء او معاوضة وعلى ان طلاقا وبيع على الاول فيصح من
 الاجنب يجوز الا فتد آمنه بذلك ما لم يطلعه كما يجمع التزم المال ليعتق عنه وقد يتعلق به غرض مال كان ظالميا بالاشياء وتعد به
 ان الدين بالحق وكان يثنى العشرة ويبيع الحقوق او اذا تخلع تخليصا وعلى تقدير كونه طلاقا فالطلاق لا يستقبل بالزوج في جازان فالا
 على نال كما اذا قال الومتاع في البحر وعلى القول بان معاوضه فقد تقدم ما يدل على منعه كذا على القول بان منعه قال الفقيه من غير
 لا ينفذه به الرجل فلا يصح طلبه منه برجح جانب الفدا الابدال لانه عليه ان مع يوم خطبها اختصاصا بالمال لكن مفهوم الخطاب لا يوجب
 وموضع الخلاف ما اذا قصد الخلع بالمال المبدول لغيره عليه جواز الخلع من وقوع الفراق باينا الا ان يرجع المبادل ووقع المفسر
 متاخر كغيره من غفول المعاصاة اما لو وقع ذلك من الاجنب على وجه الجملة فلا اشكال في صحته لانه عمل محل ببقاء مبر غرض صحيح العقل
 فيصح الجملة عليه ولا يلحقه حاكم الخلع لا يشتر فورته الجواب لا يقع باينا مخرجه العوض بخلاف قطع الاجنب فانه خلع الزوج في الاثنا
 والاحكام فلا يرجع في البذل ما دام في العدة فلا يرجع ان يرجع في الطلاق للزوج به ههنا رجوع البذل لانها لا يملك بخلاف ما لو كان
 المبادل يملكها او الضامن لم عنها قال من الرجوع فيها ما يبدوها وينفزع على جوارحه ايضا من الاجنب ما لو قال الزوج هي طالق الباق في منك
 فقبل لانه يلزم كالمخرج بخلاف ما لو قال هي طالق وعليك الف على تقدير كونه وكلا من جازنا الرخصة فيجوز بان يخلع استقلاله
 بين ان يكتنه نابيا عنها فان صرح بالاستقلال فذاك وان صرح بالوكالة فالزوج يطالب الزوجه بالمال وان لم يصح نوى وكالة
 كان الخلع لها لكن يتعلق العهد بظاهرها فطالب العوض ثم هو يرجع على الرخصة وعلى هذا فيجوز ان يملك الاجنب الرخصة حتى يخلع عنه
 وجه فقيمة الرخصة بين ان يخلع استقلاله او بالوكالة كما لو كان هو وكلا قول الزوجين لا يوجب على كل واحد منهما ان يملك
 قالت على ان لم يقبل وقول الاجنب لها سلى زوجك يطفلك على كذا يحمل الامر بان لم يقبل على ان يملك توكلوا فلو اختلفت كان المال عليها
 وان قال على ان كان توكل فان اضافت اليه او توفت ثلث على الاجنبه ولو قال اجنبي لاجنبه مثل فلا تطلق زوجته بكذا القوله للزوجه
 سلى زوجك فيفري بين ان يقول على او لا يقول ولو اختلف الاجنبى واصناف العقد اليه ما مضمون ما بالوكالة ثم بان انه كاذب لم يقع
 على القولين لانه مرتبط بالمال وهو لم يلزمه في نفسه وكذب في اضافة الا لانه لم يوافقا شيئا اذا كان الخطأ بهما فلم يقبل قوله اما
 هذه من شعوب الاجنبه لكنه يخص عنه يكون البذل من الما بغيره انما اقيس بالاجنبه مرجح للمبيع او بشا بالوكيل مرجح جعله ذلك
 من ماله او ما ينفزع الاشكال او يحتمل الصحة لان الفدية من ماله فالحجج عن وضع الخلع غايته ما في الباب انما اذا لم يرد ذلك بل من الضام
 نظرا الى انما ذلك ويحمل عدمه لان مرجعه المبيع حيث لا يغير بذلك ما لهما وان ضمانه لذلك ضمان مالم يحج في مواضع ليس بحاجة
 كالومتاعك في البرد على ضمانه حد من عرف السفيه وفقد من الحاجة هذا الى مثل ذلك عدم الصحة لا من قوة قوله كان تضمن
 الرخص في مرض الموت مقصورا على ثلث ما له حيث يكون متبرعا به فكان مهر المثل هو عوض البضع شرعا لقيمة المثل في القوماء ومنه
 لو تصرف فيه منصرفا على وجه تضمنه كوطا الشهادة والمكره بوجه عليه مهر المثل فبذلك لا بد من الطلاق يتعد نفوذها من الأصل غير
 المثل لان الغايد اليها البضع فيغير فقيته شرعا كما لو اشترى شيئا بغيره مثله فان بذلك اكثر من ذلك كان مقداره مهر المثل من البضع
 والراي من الثلث لان الغايد اليها بغيره متحول بالنسبة الى الورثة والى على الرخص انما هو نحو الورثة وهو قوله وجهه للصرف بقوله
 ان الجميع يكون من الأصل وان زاد على الثلث هو قول نادر غير موجه الاقوى العمل على المثل وعده فلو كان مهر مثلها اذ يقرب شيئا
 فبذلك ثمة مستوعب صح لان رج سنون ريعون في مقابلته مهر المثل عشرة من الحباة هي ثلث باقى التركة ويرجع الى الورثة البع
 صنفه فنفذ فيه الحباة هذا اذا تبر من مرضها ولو تبرت لزم الجميع كما في الميزات واما مرض الزوج فلا يورث في الخلع بل يصح خلع
 مرض الموت وان كان بدون مهر المثل لان البضع لا يورث الوارث وان لم يجر خلع فلا وجه للاعتناء بالثالث لانه لو طلقها بغير عوض
 مرض الموت لا يقر به البضع من الثلث لانه لو طلقها بغير عوض في مرض الموت لا يقر به البضع من الثلث فلذا اذا انفرد عن مهر المثل
 قوله عوض الخلع كما يجوز ان يكون غنيا يجوز ان يكون منقرا ويشرط ان يكون في المنفعة معلوم مستقيمة للشرط المذكورة في الا
 فاذا خلع زوجينه على رضاع ولد له معلوم جاز وكذا الوخا فاعلم على ضمانه سواء كان الولد منها ام من غيرها والكل في
 يلزمها واستبراء احدهما الاخر اذا من كالكلام في الاجازة وكذا يجوز جعل نفقة عوضا مضافة الى الرضاع كما وجعلها بعدة
 او منفردة فيعتبر يغني ما ينفق عليه كل يوم من الادام والطعام وما يسو به وكل فصل ورسنة وبضبط المونة في حلة السنة
 وبوصف الاوصاف المشروط في السلم ثم الزوج في الطعام والشراب بخلاف ان يسوى بنفسه ويشترط في الولد ومن
 ان يامر بها بالصرف انما لم يولد انما الى استيفاء العين والمنفعة فذلك وان خرج زهيدا او فسد من الفدية رضى

ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان
 ولو كان فقهنا فان يعبر به على ما كان

في الزوج الطلاق والكسوة لما بقى يرجع باجرة مثل الرضاع والحضانة فيها وامتناع الولد من الارتضاع والنفقة الذي كالموت وحش
 يرجع باجرة الرضاع او بقية النفقة او مثلها قبل تبطل الاستحقاق او يكون مقبلا كما كان في وجهان احدهما الثاني لان الواجب كان حكمه
 كان وجه الاول ان النديج كان بحسب حاله الصبر وقد ذلت قوله ولو تلف اما عدم البطلان بثلث العين فلا صالة الصحة وطول
 البيع بذلك خرج بقصر خاص فيبقى الباقي على اصل الصحة واما ما هنا من البطلان والقيمة فلعن قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدي يديها
 العين ولم تؤدها الى الكفا فيكون ضامنا لها بما لها ان كانت مثلية او قيمتها يوم التلف ان كانت قيمته ولا فرق في ذلك بين تلفه
 باختيارها ام بآفة من الله سبحانه او بالاداء اجبه لكن في الثالث تجوز الرجوع بين الرجوع عليها وعلى الاجبى فان رجع عليها رجعت على
 الاجبى ان تلفه على وجه مضمون قوله ولو خالها وذلك لان الموصوف امر كل لا يحصر فادفعته وانما ينادى به الامر الكلي الثاني
 في الذمة على قدر مطابقته له فاذا ظهر بخلافه فله وده والمطالبة بما وصفه لا تحق ويقيم من قوله فله وده ان الرضا به وهو
 مع كونه موافقا في الجند فافضل في الوصف ليكون الغاية متممها بجمع او مع كونه عالمة بحالها كانت جاهلة به وهو زايد عن
 الموصوف ولو من جهته ومعارفه لم يملكه لقبول يدون رضاها لا غير الحق فبوقت بعينه عوضا عن تراضيها به قوله ولو كان
 اذا كان العوض معينا فظهر معينا فله الارش لانه نقص حدث قبل القبض وكان مضموها كما مضى الجمل وذكر المص وعبره ان له وده
 والمطالبة بمثلها ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا لان فوات الجرح الموجب للعيب والوصف كبعض الصفة فيغير به وده واخذ
 عوضه وبين ابقائه مع ارضه وهذا بخلاف البيع فانه مع وده لا يرجع العوض بل يحجب انفساخ البيع والفرق ان الطلاق المرتب على
 العوض قد وقع قبل الرد والاصل فيه الزوم وليس هو كغيره من عقود المعاوضات القابلة للتفاسخ مط بل يقف فخره على امور خارجة
 بعد بل خاص لا مط فلا وسيلة الا الى تحصيل المط من العوض بما ذكره ومثله ما لو خالها على عبد معين على ان من جنس خاص فان
 من غير ذلك الغاية الوصف الموجب للعيب على تقدير كونه ناقصا واما الجرح هو كونه عبدا فله وده وكذا لو خالها على ثوب على ان يفي
 اللون فظهر اسم لا شتره الجرح في اصل الجرح والاختلاف في الاوصاف الموجبة لاختلاف القيمة فيغير به الارش او المثل اما لو بذلت له
 شيئا فظهر من خلاف الجنس المعين كالوخالها على ان الثوب ابراهيم فظهر قطنا او كذا فالم يثبت الارش لثوب الخفيفة باسرها بل القيمة
 ما عينه لانها اقرب الى حقيقة ولا يبطل الخلع لوجود العوض فيه في الجمل وليس للزوج امساك الثوب الخالف لجنس ما عينه كالمعقدت على
 عين فبانت غيرها لان اختلاف الاجناس كاختلاف الاعيان مع احتمال البطلان هنا لثبوت عدم وجود العوض الذي عينه بخلاف ما لو
 فانت صفة خاصة ولكنهم نظروا الى وجود المايمة للبذل في الجمل وفوات الجنس بحسب القيمة كما يحجبها فوات الوصف فالنظر في هذه المطا
 بحال ان لم يكن اجماعه اذ لا نص فيها وانما هي احكام اجتهاده ولو قبل فوات الوصف بتغيره اخذ به الارش كما رخصنا قوله ولو وضعت
 وجه البطلان ان المعين في البذل الصحيح كونه في مقابلة الطلاق الواقع على الفور فاذا جعلته في مقابلة الواقع مط فكانها قد جعلته في
 مقابلة طلاق باطل فيبطل البذل وعلة الشيخ في بانه سلف في طلاق وبانه عوض على مجرول وفي لكل نظر لان هذه الصيغة كما بناوك
 الطلاق الباطل مع الترخي شاولك الفورتي بعد هذه الصيغة فلا يلزم من بطلان الترخي لاثباتها على الباطل وبخبر بطلان
 مدلولها اجمع وكذا القول في كونه سلفا في طلاق لان الشبهة تشمل الواضحة في الحال واما كونه عوضا على مجرول فظاهر من قوله لو قبل
 بان اللفظ بتم بقوله مع دفع الالف طلق بها ويكون قولها متى شئت ما من الفورية الغيرة في الجواب فيكون البطلان مستندا الى
 تحلل كلام لا يتعلو بالعقد امكن الان منع مثل هذا الج من نظرم على تقدير بطلان البذل ان كان الواقع خلتا بطل من رأس وان
 كان طلاقا وقع رجعا من حيث خلقه من البذل وباني فيه ما تقدم من الاشكال على تغيير كونه بائنا بغير هذا الاعتبار وجه المطلق
 بالحال قوله ولو خالها ان خالها اثنين فصاعدا على عوض معين فالظاهر عندنا الصحة لان العوض هو المجموع معلوم ومقابلته جملته معلوم
 ولا عبرة بجملته ما يخص كل واحد على تقدير القبض لان ذلك امر متجدد وراء الصفة الواضحة في العقد كما لا يفتح في الصحة بيع جملته
 من الامتعة بمن معلوم وان جوزه ظهور بعضها مستحفا فلو فرض عوض ذلك الج اخرج الى القبض لا يفتح في صحة البيع الباقى وهل يقبض
 في الخلع عارضا او على مهر المثل وجهما اختار الشيخ والمص والاكثرون الاول لان البذل ذكر في مقابلتها ووجه توقيعه على مهرها لها
 ان ذلك هو المحوط في قيمة البضع حيث يفتقر الى تقويمه من ثم اعترض في خلع المريضة مهر مثلها كما اذا باع عبدا صفقة واحدة فان الثمن
 يوزع على قيمة العبد بجناس الى التوزيع فان اسنوت المهر واستوبن فيه فان تفاوتن وتفاوتن في الخ من الوجهين وله وجه
 واعرب القاضي ابن البراج حيث جعل العوض مقسوما عليها على قدر عاثر فيها من المهر وعلة يجوز به في اختياره المثل كما اطلق المقلد
 الارش انه تفاوت ما بين قيمة العين وقيمة ومعية وارادوا استتار من الثمن لانفس التفاوت حذرا من منع العوض المعوض لو
 بل الزيادة عليها هذا اذا قلنا طلقا بائنا وخالها فاعقل الم بها ومثله ما لو باعها بدينار فكذلك فبطلت اما ان قلنا طلقا بائنا
 بالف فطو واحد خاصة كان له النصف بئنا على فقهنا ان مال بينهما بالسوية وعلى القول الاخر يلزم ما حصتها من المسمى اذ اوج على

ولو نكحها فافاقا طلقها
 في شئت ارجع البذل ولو
 ما كان رجعا والافاقا
 طلقا

ولو خالها اثنين فباعها
 مع وكذا كانت يديها
 ولو كانتا طلقا بالالف
 واحدة كان النصف ولو
 عتق بطلان الامر كان
 وقبيل لا عوض له انما
 الجواب عن الاستدراك
 المقضي

ليريق واجابهم به مستفيضه منها حسنة الجلي عن النبي عبد الله قال لا تغل خلعا حتى يقول لزوجها والله لا ابرك فمما ولا الجع لك امر ولا
اغسل لك من جنابة ولا وحين فراشت وقد نزل عليك بغير اذنك وقد كان الناس من خصون فيادون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها
محل لها اخذتها وكانت عنده على ظليقتين وفي معناها اخبار كثيرة وفي حديث جميله عن عبد الله اذ رجعت ثابت بن قيس التي كانت

عليها وبنا العبد الشقي زك
عالمنا فضع من القابض وان
امنع من شدة

ان رجعت في البذل رجعت في الطلاق فان ذلك امر ثابت مترتب على صحة الخلع مشروطا لم يشترط وكذا قولها على ان الرجوع فيه والعقد
وعقد ذلك وقد يشك الحكم في كل منها من حيث انها لا يشترط المذكور على تحمل كلام بين الايجاب والقبول في الاول على تقدير تأخر القبول
وتحمله بين الاستدعاء واليجاب في الثاني على تقدير تقدم الاستدعاء وقد تقدم اعتبار الغورية بينهما الا ان يدعى اعتقاد مثل ذلك
اما لثبوتها او لكونه من مقتضيات العقد ولما ذكره ولو اوجب الفصل بين المقص بالذات من المقتضى وهذا الاخير هو الوجه
كذا القول في تحمل الكلام الواقع من هذا القيل بين الايجاب والقبول وقد قدمنا الاشارة الى مثله في النكاح قولنا لما قال هذه جملة
من امثلة الشرط المقتضى للطلاق عند الاصحاب ضابطه ان يكون امرا مؤقعا بعد الصيغة علق عليه يمكن وجوده وعدمه وان امكن
وجوده بعد ما يعبر فصل كما في قوله ان شئت فقلت شئت مقارنا للايجاب وان ضمن في العاقبات ضمنها كان وكذا في تعليق
عطاها بجميع تلك الادوات والفرق بينهما وبين قوله خالعك بالغ من غير ان يتقدم سؤالها مع كونه في المعنى مشروطا بقولها الذي هو
جميع الضمان على ما مر سابقا ان الصيغة في نفسها جازمة وان توقفت على شرط اخر كوقف الايجاب للجانب على القبول وذلك لا يقتضيه
جعل في نفس اللفظ معلقا عليه حتى لو قال في البيع بكذا فقبل صح وان كانت محتملة في نفسه موقوفة على القبول بخلاف ما لو قال بكذا
بكذا ان قلت فقال قلت لوجود التعليق المتأخر للجزء بالصيغة وفي هذه المغالقة امر آخر زائد على تعليقها على القبول وهو ان المشتبه المعلق
عليها قد يقع مقارنا وقد يقع منأخره فيكون قد علق اللفظ على امر قد يقع مقابفا وقد يقع في جميع التي تليقه على امر بطل من حيث هو وكل
كان بالنظر الى بعض افراده موافقا وفي التعليق على الاعطاء بلع اخر وهو انه غير مشروط بكونه عوضا في الخلع بل حتى حصل الاعطاء المملك كفي
في فادى الشرط وان لم يكن على وجه العوض بل على قصد عدمه والمال المعلق عليه جهة الخلع هو المحلول عوضا ومن ثم صححو قوله خالعك
بالفردون وعليك الفسخ وعوه وفي الحقيقة هذه الاحكام كلها راجعة الى صور الشرط والمربطة بالالفاظ والافعالية من حيث واثبات الاحكام
بمثل هذه الاعتبارات لا يخرج من تكلف دعي البحث في تعليق الاستدعاء على الشرط وقد تقدم القول بجواز وفي بر لو قال ان طلقني واحدة
فلك على الف فظلمها لا قرب ثبوت العقد يترتب تعليق محض الا ان بقى بان الاستدعاء يتوسع فيه ومن ثم لم يثبت بلفظ بخلاف الخلع
الواقع من التزوج وفي الحقيقة كل لفظ يتقدم منها فهو معلق على اخر ومن ثم قلنا ان مع تأخير القبول من جانبها يكون في الخلع شائبة الشرط الا
انهم اعتدوا في نفس الخلع الذي هو عبارة عن اللفظ الواقع من التزوج تجزئة عن صورة الشرط بخلاف اللفظ الواقع منها ولو جعلنا الخلع عبارة
عن اسد المالك منها اشكال الفرق وعلى ما ذكره في تعريف الخلع في بر من ان عبارة عن بذل المرأة المال للزوج فذاته لفظها يعقوى الاشكال
خصوصا في حكم الذي حكاه عنه قوله لو ادعيا يحتجوا انهم عليها بشيء اياها ان لم يذللها بالاحتمال او يلحق جانبها من حيث يتم
ويحتمل ان يقصر في حقوقها الواجبة لها من الفهم النقية فافدت منه ذلك على الاقوى الا ان يظهر لها ان ذلك البذل لها فيكون انما
اصدق تعريفه عليه وقد تقدم البحث في ذلك في باب الشقاق من النكاح ولو جعلها على انك بفعل ما لا يجوز عليه كعادتها او ترك ما لا يجب
فعله لم يعد ذلك اكراما اجماعا حيث يحقق اكرامه على البذل فان كان الواقع خلعاً بطل وان قلنا انه طلاق فلا يكون رجعياً لان ما فيه
لا يتحقق بدون صحة البذل عندنا وان كان طلاقاً بعوض وقع رجعياً من حيث فساد البذل ولو كان بابنا من حيثية اخرى بانته منه من غير
عوض وكان المقتضى من جانبه قوله لو ادعيا اما بطلان الخلع فلا تقدم من اشراط صحته بكرهتها فتدون الكراهية يقع باطلا لفقد شرط
والينام اخلاقتها كناية عن عدم الكراهية والافانها امر نفسي يمكن مجامعتها للقيام الاخلاق ظاهر بان تكلم الكراهية وتحسن معه الخلق ولكن
ما كان ذلك على خلاف الغالب لم يعتبره اذ ما يضر من الانسان يظهر على فلتات لسانه وصفحات وجهه ولو عرض علم ظهور كراهيتها مع وقوع
في نفس الامر لوجب الحكم بفساده لان العبر بظهور الشرط لا بصحة في نفس الامر واما بالنسبة اليها بما يدينها بين الله ثم يفتعل وقوعها
حكم المطلقة بالنسبة اليها وان كانت بالنسبة اليه زوجة لكن الاقوى فسادها مع ما نفرد من دلالة النصوص على ان المعبر بظواهرها الكرا
بالقول هذا بالنسبة الى الخلع واما الطلاق بعوض فمقتضى كلام المصنف والمجاعة كونه كالاشراك في المعنى بل عده في طحنا صريحاً حيث شبه الى
واقع يصير الطلاق الى واقع يغيره وجعل الاول طلاقاً وخلعاً وجعل الخلف في الثاني هل هو طلاق ام لا وهذا ان كان اجماعاً فهو
الحجة في حكمه والا فلا يخرج من اشكال لان النصوص انما دللت على توقف الخلع على الكراهية وظلال الطلاق بعوض انه مغاير له وان شاركه
في بعض الاحكام قوله لادعيا الاصل في هذه المسئلة قوله لم ولا تفضلوهن لانهن يهبن بعض ما يمتوهن الا ان ياتن بفاحشة مثبتة
وقضية الاستدعاء وجاز عضلات مع انبائهن بفاحشة مثبتة ليعتدبن انفسهن واصل الفصل المتيقن والمعتق يقول اردنا امر افضل
عنه اي معيضة وصيقت على واعضل الامر اذا في فله الهوي وغيره والمراد هنا مضارة الزوجة المذكورة وسوء العشرة معها الميضي
الى الافئدة منه بما لها واختلف في الفاحشة المستثناة بسببها فيقول هو الزنا وقبل ما يوجب الحد ثم وقيل كل عصية وكون الحكم على خلاف
الاصل ينبغي معه الاقتصار على محل الوفاق وهو الاول لانه ثابت على جميع الاقوال وهذا الفصل لا فساد في معنى الاكراه عليه كما تقدم
فلذلك كان حكمها على خلاف الاصل وقيل ان هذه الآية منسوخة بقوله تم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وانه
كان قبل نزول الحد وللرجل ان يفضل الزانية ليعقوب نفسه فاعلنا لحد ورحم اخذ المال بالاكرام وبصحت بعد النافاة بين

[illegible]

الأمم

الرابعة اذ صح الخلع فلا رجعة له ولها الرجوع في العدة مالم يمتنع في العدة ومع رجوعها يرجع انشاء والا لزم المهر

الامر بن والاصل عدم النسخ والاكثر على عدمه وعلى الاول فليست بقيد جواز الفصل بديل فدر رجوع كذا ما وصل اليها طالع والاكتر عدمه لا طلاقهم الجواز الى ان تنفك عن نفسها لا طلاق الاية ولعدم هذا خلعها وهو غير مفيد ورجع المشيد في بعض تحقيقاته فليست بما وصل اليها منه من روي غير حذر من الضر العظيم اسناد الى قوله بحيلة بنت عبد الله بن ابي قرق قال واذا لا حقيقة فقط وفي بعض الفاظ الرواية ما الزيادة فلا ولكن حد يقته وحمل كلام الاصحاب على غير صورة الفصل وعلى ما اذا بذلت الزيادة من قبل نفسها وفي الاحتجاج من الجانبين معانظر لان الاستثناء في الاية وقع من افعال الاذواج لبعض النواهي لا للجميعة والاستثناء اخرج ما لو لا دخل في اللفظ والجميع غير اخل فيه فطلاق الاستثناء لا يفيد فلا حاجة فيها للفرق بين واما الخبر فلا دلالة فيه على موضع النزاع لان المرئى المذكور ليس من هذا الباب ولا عضها زوجها ولما كان بوقد لورضيت عنه ولما لم يخل هذا على اصل قاعدة الخلع كما اشترت الاية سابقا وقيدته بالحد يقته لكون الزوج طلقها والجارز الزيادة اجماعا واما حمله كلام الاصحاب بجواز اخذ الزيادة في غير صورة الفصل فبغيره انهم اطلقوا جواز اخذ الفدية مع الفصل الشامل لاخذ هذا الزائد مع انك قد عرفت ان القيد بقدر ما اخذت منه لا دليل عليه من الاية وهو لا من الخبر لخروجه عن محل النزاع وليس لك من باب الخلع ولا المبالاة لبحث عن يقينه بذلك شبهة واما ما حدث اخر ارفس لكنه غير مفيد بكون البذل بمقدار ما وصل اليها بل لا يحصل بغير الاضرار وعدمه والظاهر الاضمار في تقدير الفصل على بعض ما وصل اليها طالع على اظهر الاية ووفقا فيما خالف الاصل على عمل اليقين ولعل ان القول الذي حكاه المصنف من كون الاية مشقة متبع فيه الشيخ في ط وهو قول بعض العامة واما اصحابنا فلا يعرفون ذلك لهم ولم يقله احد من اصحابنا عنهم ولكن الشيخ يحكي في اقوالهم ويختار منها ما يرجح عنده وقد نقل القول بكونها مشقة بقوله وقيل وهو ضعيف الشدة قوله اذ صح متى صح الخلع فهو فرق بآية سواء جعلناه طلاقا او فحلا لانها بذلك المال لتلك البضعة فيكون للزوج ولاية الرجوع اليه كما ان الزوج اذا بذل المال صداقا لمالك البضعة لا يكون المرئى ولاية الرجوع الى البضعة بغير سبب عارض بوجبه كالبيع قد صح به في اخبار كثيرة منها يصح ان يبيع قال تبين منه وان شئت برأها ما اخذ منها وتكون امرئته فقلت وحى الله على الذين هنا اعني كونه نائبا وجواز رجوعها في البذل فخرج هوى في الطلاق والمراء بقوله وتكون امرئته ان طلاقها يصير رجعتا والرجعية بمنزلة الزوجة للاجماع على انها لا يصير امرئته بمجرد رجوعها ويؤيده رواية الى عباس عن ابي عبد الله قال المصلحة ان رجعت في شيء من الصلح يقول لا رجعت في بيعك هذه صريحة في ميراثها بعد رجوعها رجعية وظاهر الخبرين ملازم الحكمين فلو كانت العدة بآية كما لو كانت اللفظ ثالثة لم يخرج لها الرجوع في البذل لعدم امكان رجوعها في البضعة ويؤيده ان الخلع عقد معاوضة كاسلف الاصل في عقود المعاوضة ان يرجع احدها في عوضه مع عدم رجوع الآخر سواء كان ذلك معوضا اليها ام الى احدنا لانه على تقدير خصاصة باحد ما يرب على رجوعه في عوضه رجوع العوض الآخر الى صاحبه فلو جاز رجوعها هنا من دون ان يجوز رجوعه كان ذلك على خلاف الاصول المأثورة وايضا فالدليل على رجوعها هو الخبران المتقدمان وهما لان على امكان رجوعه في البضعة الى مثل هذا نظر ابن حمزة فاشترط في جواز رجوعها ثراخيصها معا عليه بناء انه عقد معاوضة فيعتبر في فسخه رضاهما ونفي عن قوله في الخ الباس والوجه اشراط امكان رجوعه في صحته رجوعها وان لم يعتبر رضاه لا دليل على جواز رجوعها مطلقا ودعوى الشهيد في الشرح الاتفاق على ان البذل غير لازم من جهتها في زمان العدة ان لم فهو مفيد بذلك لان جواز رجوعها مع عدم جواز رجوعه موضع الخلاف فكيف يدعى الاجماع عليه وظاهر الشيخ وصريحه في التلزام بين صحة رجوعها وجواز رجوعه وتفرغ على ذلك ما لورجعت لم يعلم حتى انقضت العدة فيحمل صحة رجوعها على القولين اما على القول بعدم التلزام بين الرجوعين نظر واما على الآخر فلان الشرط بثبوت رجوعه شرعا ثم ان يرجع ام لا ومتى كانت العدة رجعية كان رجوعه جائزا سواء علم ام لم يعلم كما لو طلق رجعتا ولم يعلم بجواز الرجوع فيها فترك الى ان انقضت العدة فان ذلك لا يخرج عن كونها رجعية ولا ان رجعتا اشترط في جواز رجوعه والشرط لا يتوقف وجوده على وجود الشرط بالفعل والادار ووجه الاشراط انه لو صح رجوعها من غير علم لزم الاضرار بالعود عليه بالبذل مع فوات البضعة وهو منفي بقوله لا ضرر ولا ضرار ولا معاوضة يعتبر فيها علم المتعاوضين كسائر المعاوضات وفي الاستدلال من الجانبين نظر اما الاول فلان ظ الخبرين الدالين على جواز رجوعها كون الزوج عالما به خصوصا الثاني والدوران ما يلزم لو توقف رجوعها على رجوعه بالفعل اما اذا توقف على جوازها بالقوة فيمكن من الرجوع بعد رجوعها فلا لان مرجع الشرط الى كون العدة رجعية والزواج عالما بالحال وهذا لا يفتح تقدمة في الوجود على صحة رجوعها ويجوز ان يجعلها رجوعه مقترنين بالزمان فيكون دور رجعية وهو غير محال واما الضر فيندفع بانه قادر على دفعه بالرجعة في الاوقات المحتملة الى اخر ما العدة ويتقدم بطلانها لا يمنع رجوعه في اوقات احتمالها فان طلق العدة وسبق رجوعها مع الاغنام ان الضر اذا حصل قبل من يتوجه عليه لا يندفع وهو هنا كل حيث دخل على جواز رجوعها على هذا الوجه واما حديث معاوضة فلا يندفع اذ ليس على قاعدة واحدة يجب اطرادها ولا لانه لو اضرار عدم الرجوع بعد رجوعها وقت المعاوضة خالين من العوض الاخر فانه قد يندفع في ذلك حيث ترجع المرئى في العوض يصير العدة رجعية سواء رجع ام لا وله ان يترتب عليها احكام الرجعية كما هو جواب المتأخرين والاسكان

[illegible]

فان لم يحصل لم يصح الطلقات لكونها باينة بثبوتها على رجوعها ثم رجوعه ليصح الطلاق المنعقد وان حصل لم يتحقق استحقاقه الا لانه
 رجوعها في البذل برفع استحقاقه فلا يكمل له الا في الثالثة ولو قيل بان البذل في مقابلة الثالثة خاصة ليس من ثبوتها على رجوعها لم
 تحصل الفورية بين طلبها وجوابه صلا وقد اختلفوا في الجواب فمنهم من اعترض الفورية في الطلاق الاول خاصة وجعل الباقي من ثمة المقصود
 بغير رجوعها في البذل بين الطلقات لتوقف ما طلبته عليه والتمتع توقف ملكه للالف على الثالثة لان ما حصل ما طلبته فاستحق
 ما بذله فيكون الاوليان شرطا في استحقاق البذل على الثالثة لانه من شرطها ذلك اذ ناله وتوكل في الرجوع عنها
 في البذل لاستلزام وقوع الثلث على هذا الوجه لتحلل الرجوع فاذا بذل عليه العوض فبذلك ثبت في فعل ما ثبتت عليه صحتها فاذا اطلق
 واحدة جاز له الرجوع منها في البذل ليصير رجعية ثم يرجع ويطلق ثم يرجع في البذل كل ثم يرجع وهو يطلق وكل واحد من هذين الجوانب
 فاسد اما الاول فلان رجوعها يمنع من ملكه للعوض المفروض في مقابلة طلقة الرجوع في عوضها فلا يمكن الجمع بين كون الالف مبذولة
 في مقابلة الثلث ثم ثبوتها في مقابلة الاخيرة لان ثبوتها في مقابلة الاخيرة خاصة يقتضي كون الاوليين رجعيين فلا يقتضي رجوعها
 في العوض رابعة فان مقتضى لفظها كون العوض في مقابلة المجموع لا الثالثة خاصة واما الثاني فلان جريح لفظها انها مبهمة للالف
 في مقابلة طلقة طلاقها اما قبل ما يتوقف عليه من رجوعها فلا يلزم من عدم صحة طلاقه رجوعها اذ ناله في الرجعة يجوز ان يوقع
 هو الطلاق ثم يتوقف على رجوعها بنفسها في العوض رابعة فالحدود واللام من السابق من جعل البذل في مقابلة الجميع وسقوطها ما قبل
 الرجوع في ذلك هنا والخوف الجواب عنها ان يقول ان البذل لما وقع في مقابلة المجموع من حيث هو مجموع لا في مقابلة كل واحدة من
 الثلث على وجه التوزيع ولا في مقابلة الثالثة خاصة ولا يتحقق استحقاق العوض الا بان تمام الطلقات الثلث فالاوليان يفتقرا
 رجعتين محضا فلا رجوع فيها من غير ان يتحلل رجوعها في العوض فاذا تمت الثلث استحق العوض بتمامها لا في مقابلة الثالثة
 كما قيل بل في مقابلة المجموع من حيث هو مجموع وصار ثبوتها باينة بوجوب كونها في مقابلة عوض وكونها ثالثة والاوليان رجعتان
 لعدم بذل عوض في مقابلة ثمة من حيث انهما مفردتان بل من حيث انهما جزء من المجموع وذلك لا يقتضي استحقاق شيء في مقابلة ثمة
 فارتفع الاشكال الثاني واما الاول فبترفع بقورية الطلاق الاول لا مسند عاها وانما بالباقي مع تحلل الرجعتين على الفور
 لان مجموع ذلك واحد عطف واحد فيكون ترتيبا له على اسند عاها وان بعد الجزاء الاخير كما لا يفتح بعد الجزء الاخير من
 صيغة الطلاق الواحد عن اسند عاها وهما مشركان هنا في الوحدة من حيث اتخاذ المطر وكون البذل في مقابلة وان افترقا بعد
 احدهما في نفسه فان ذلك امر اخر وهذا البحث كله انما ينافي على القول بجواز اجتماع الطلقات الثلث في الظاهر الواحد ولو اجتمعا
 فنزعهما على الاظهار ليقطع النزاع وفي حكمه ما لو فرق الطلقتين على الاوقات جعل بينهما راجعا عنهما يعبر في عقد الخلع فلا
 يستحق شيئا وان حصلت البيئونة كما لا يستحق شيئا لو بذل له في مقابلة طلقة واحدة فاقبها من اخيرة غير الاسند عاء بما يقبح
 فيه فهذا اما يتعلق بحكم المسئلة على تقدير بقائه ثلث طلقات على وفق مذهبها فاما اذا اطلق واحدة خاصة قبل استحقاق مقابلة ثمة
 شيئا من الالف فالمرجع من ط انه يستحق ثلث الا لانه لا جعل الا في مقابلة واحدة يقتضي نفقة على احاد ذلك العدد
 قد حصل ثلثه فيكون له ثلث الا لانه في موضعين اخرين انه لا يستحق شيئا وهو الذي يبرهنا عليه في رد المص في الحكم الاول لان
 البذل في مقابلة المجموع من حيث هو كما حققناه سابقا والمجموع حاله هو البيئونة لا تحصل لكل واحد من احاده فلا يستحق شيئا و
 هذا هو الاقوى وعليها يفرع ما لو طلق اثنتين فيستحق الثلثين على الاول دون الثاني ولكن لم يذكر حكم هذا القسم في المسئلة
 بحث يتعلق بتحقيق محل النزاع فيما ادعى الشيخ فيه انه طلاق بشرط وبيان شرطه ونحوه ان المصنف نقل عن الشيخ انها اذا قالت
 طلقني ثلثا بالشرط فطلقها لا يصح لانه طلاق بشرط وتبعه على هذا الفعل قلبيته من غير الذي رايانه من كلام الشيخ خلاف ذلك وانه
 فعل البطلان معللا بالشرط في كلام اخر يخالف ما نقله المصنف في اللفظ والمعنى وهو انه جعل مورد الشرط ما لو قالت طلقني على ذلك
 الفا وهذا اللفظ هو الحمل للشرط دون ما عبر به المصنفان الباء صريحة في العوض ونحوه عبارة الشيخ في ذلك ثم سبى وجه الشرط
 فيما ذكره في موضع من ط اذا قالت لزوجها طلقني ثلثا بالشرط فمما لعلها طلقني ثلثا بالشرط فمما لعلها طلقني ثلثا بالشرط فمما لعلها طلقني ثلثا بالشرط
 لا يصح لان الطلاق الثلث لا يقع عندنا بلفظ واحد ولا يجب ان يقول ههنا ان يقع واحدة لانها انما بذلت العوض في الثلث فاذا لم
 يصح الثلث وجب ان يبطل من اصله ثم قال اذا قالت له طلقني ثلثا على انك على الفا فطلقها صح الخلع ولم يرها الا لانه انقطع
 الرجعة وعندنا لا يصح لما قلنا ولا طلاق بشرط قال في موضع اخر ان قالت له طلقني ثلثا بالشرط فطلقها فلا فاعلمنا الا لانه ان
 طلقها واحدة او اثنتين فعلمنا بالحق وعندنا انه لا يصح الطلاق اصلا وقد مضى وان قالت له طلقني ثلثا على الا لانه الحكم فيه كما
 لو قالت بالشرط فمما لعلها طلقني ثلثا على الف وان طلقها فلان ثلث وقع الطلاق ولم يجب عليها ما سمي وفصل بينها
 بان قال لزوجها طلقني بالبدل والبدل يقتضي ان يقطع على البذل كما لو باع ثلثا عبيدا بالشرط فاذ قال على الف على الطلاق
 بشرط الا لانه فاذا لم يوقع الثلث لم يوجب الشرط فله يستحق شيئا فله انما يقع العوض بفعله من عبادته ومحصلها ان التعليل

ملحق
 صيغة الطلاق الواحد عن اسند عاها وهما مشركان هنا في الوحدة من حيث اتخاذ المطر وكون البذل في مقابلة وان افترقا بعد
 احدهما في نفسه فان ذلك امر اخر وهذا البحث كله انما ينافي على القول بجواز اجتماع الطلقات الثلث في الظاهر الواحد ولو اجتمعا
 فنزعهما على الاظهار ليقطع النزاع وفي حكمه ما لو فرق الطلقتين على الاوقات جعل بينهما راجعا عنهما يعبر في عقد الخلع فلا
 يستحق شيئا وان حصلت البيئونة كما لا يستحق شيئا لو بذل له في مقابلة طلقة واحدة فاقبها من اخيرة غير الاسند عاء بما يقبح
 فيه فهذا اما يتعلق بحكم المسئلة على تقدير بقائه ثلث طلقات على وفق مذهبها فاما اذا اطلق واحدة خاصة قبل استحقاق مقابلة ثمة

البيان بالشرائط انما هو على تقدير قولها على ان لا يتغير قولها بالان الباء للعوض والبدل لا للشرط بغيره ان كان مقتضى كلامه لا لغير
لفظة على مجردة عن ان للعوض اي ولكن نفل عن بعضهم ان الشرط فظهر ان ما نفل عنه المصير طابق لواقعته وقد يتبين ذلك من في عد
فنفذ فيها عن الشيخ انما لو كانت طلق على ان لك على الفايض لانه طلاق بشرط ثم قال والوجه انه طلاق وفي مقابل عوض فلا يعد
شرطا وهذا هو الصواب ومقتضى النزاع ان في قولها على ان بغير الشرط اولها استعمال في الشرط لغيره في القدر ان في قوله ثم قال فليس
مؤسسه هل يتعلق على ان تعلم مما علمت وشدا والاستعمال الحقيقي وهذا اخذ الشيخ واجيب مع كونه ما يفاد ذكر للشرط ايض بل للغير
والمراد على ان يجعل تعوض عن اتيانك لك تعليمه وادعى منه قوله ثم هل يجعل لك شرطا على ان يجعل بيتا ويهدم سدا وقوله ثم اني
اريد ان انك احدي ابنتي هاتين على ان تاجرني ثمانى حج جعلها عوض البضع وكثر استعمالها في ذلك دليل الحقيقة والآخر محمول
عليه جذا من الاشتراك او محمول على الجواز لانه خير منه ولان اهل اللغة عدوا وادوات الشرط ولم يذكر اى الية بها ومثله القول في
على مجردة عن ان وهذا القول هو الاصح وقد ظهر من ذلك ايضا ان موضعهم الشرط هو ما لو كانت على او على ان لا ما اذا انت بالباء لانها
للعوض بغير اشكال واعلم انه لا فرق على قول الشيخ بين تعلق قولها بثلث طلفات او بواحدة وان كان قد ذكر في التمثيل الناس
الثلث لان مقتضى الشرط دخول ما ادعاه من اداة وهو على ان لا دخوله في الثلث على هذا فلو كانت طلفتي واحدة على انك على
الفاظ لهما واحدة جرى الخلاف في صحة وفساد من حيث الشرط وان كان صحيحا حيث لو كانت قد اسكتنا في اول الكتاب ما يبعد
ان شايبة الشرط في ايجابه الخلق انما يظهر مع نادر قولها اماع تقدم فيه شايبة الجملة لا الشرط الامع الايمان بالشرط الصحيح
وهو نافع في هذا البحث قوله ولو كانت اذا كان قد طلفها طلفتين وبقي معه على طلفه واحدة ثم يتبين منه فاعلى طلفتي
ثلثنا بالف فلفها واحدة بالف ففي اصل استحفاة عليها ومقداره او احدها الة ثلث الالف لانها جعلت الالف في مقابلته قد
فيكون موزعا على احاده لما تقدم من انه مع تقدم اسد عاها يكون في المعاضة شايبة الجملة وذلك هو مقتضاها كما لو كان
يملك الثلث فطلق واحدة وثانيها التفصيل بان كانت عالمة بانه لم يوفى الا واحدة استحق تمام الالف لانها اذا علمت الحال لا بد
الالف الا في مقابلة تلك الواحدة ويكون غرضها تحقيق الحرمة الكبرى وتبقى بقولها طلفتين ثلثا كل في الثلث وان لم تعلم فله الثلث
لانها لم تبدل الالف الا في مقابلة الثلث فوجب بوزع وهذا اخيرا للشيخ وط واثانها انه يستحق الالف مط لاها انما القسث
الثلث بالف ولم يحصل بل هو لا يملكها فلا يمكنه ايقاعها عقيب طلبها والتوزيع قد عرف ضعف واقضاء الجملة ذلك وكونها
مع العلم بالحال فاصدة للواحدة ممنوع اي لو فرض قصد هذا ذلك فلا اشكال في لزوم الالف في مقابلة الواحدة الا ان ذلك خارج
عن موضع النزاع وهذا الاخير هو الاقوى الامع فرض قصد ما نكبل الثلث ولو سلمت الثلث على هذا الوجه وهو يملك
طلفتين فلفها واحدة فله ثلث الالف على الاول وكذا على الثاني مع جهلها ومع علمها بالصف بوزعيا للالف على الطلفتين
ولا شئ على الرابع والثالث منف هنا وان طلفها طلفتين ففي الاول يستحق ثلثي الالف وعلى الثاني كان مع جهلها وتام
الالف مع علمها وعلى الثالث يستحقها الالف مط وعلى الرابع لا يستحق شيئا وهو الاقوى واعلم ان موضع النزاع ما اذا طلفها
في صورتين بنيت ان الطلقة او الطلقتين في مقابلة الالف او صرح بذلك ولم يوشى اما لو نوى لها اقل منها فلا اشكال في
عدم استحقاق تمام الالف الاعلى الاحتمال الذي باين في المسئلة الثالثة قوله لو كانت اذا كانت طلفتين واحدة فلفها ثلثا
فلا يخفى اما ان يوقها من سلة او لا ومثله مرجعين ففي الاول يستحق الالف مط بناء على صحة واحدة بقوله ثلث طالق والعا قوله ثلثا
فكانه لو يطلق الا واحدة وفوق الثلث ولم يفرق الاصحاب هنا بين الجاهل بحكم الثلث على هذا الوجه وانه لا يقع الا واحدة وبين العالم ولو
قبل بالفرق وتخصيص الحكم المذكور بالعالم كان وجهما وبقي الكلام في الجاهل الذي يجوز وقوع الثلث فان قصد الالف في مقابلة الاول
فلك ان قصد ما في مقابلة غيرها او مقابلة الجميع توجه عدم لزوم الالف لانه بقصد تملكها في مقابلة الطلاق الصحيح بل على تملكها على
غير امر لم يملكها طلفها ثلثا او قصد ما في مقابلة الاولى وان طلفها ثلثا فعند تابعه الاولى خاصة ثم ان قصد كون الالف في مقابلتها
استحقاقا وفي الباقي وان قصد كونها في مقابلة الثانية او الثالثة وقعت الاولى رجعية فلو علمها عن العوض لم يستحق شيئا من الالف كجهلها
في مقابلة عميل باطل وعند من صح وقوع الجميع تكون السابقة على التي نوى العوض في مقابلتها رجعية والمقابلة بالعوض باين فان كان
الثانية لغت الثالثة لا من حيث عدم الرجعية بل لان الطلاق لا يقع بالباين وان نواه في مقابلة الثانية فاوليان رجعتان والثالثة باينة
ومنهم من وافق على عدم استحقاق الالف حتى لم يبقها في مقابلة الاولى بناء على ان الخلع لا يقع بالرجعية وان قصد كونها في مقابلة الكل
فالشيخ في طو وقع الاولى بثلث الالف بناء على التوزيع على ما نواه وبطل الثانية والثالثة واستشكل الصداق من حيث انه قد وقع
ما الثلثة وهو المطلق الصحيح فينبغي ان يستحق ما بذلته في مقابلتها وان نوى كونها في مقابلة الجميع لان الخلع ليس معاوضة محضة حتى
يطلب باختلاف الإيجاب والقبول في العوض كما لو قال بعك هذه العبد الثلثة بالف فقال قلت واحدا معاينتها بالالف فانه لا يبيع قولها
واحدا وفيه ان وان لم يكن معاوضة محضة لكنه لما قصد كون الالف في مقابلة الجميع فقد نوى فعل الاول بثلث الالف فلا يستحق الجميع

هذا الاستدعاء يشبه الجعالة كما بيناه سابقا مع بذل الجاعل عوضا ميعنا قبل العمل بنية الشئ او بنية الاول لا يستحق الجميع فكذا
هنا هم هذا بنية اذ الميوس شيئا فانح يكون قد فعل ما التمس فيستحق ما بذله ويجعل جوابه يقول ان طالق او لا مطابقا للمقتضا
اما مع نيته جعله في مقابلته الكل في المسئلة وجها اخر يقابل ما استوجبه المص وهو عدم استحقاقه شيئا لعدم مطابقة الجواب للسؤال
فان بذلها الالف في مقابلته وجوها يجعلها مقابلته ثلث كموطها طلق واحدة بالث فقال انت طالق ثلثا ثم مرة واحدة بالث
انت طالق بالث فقبلت بثلثا والوجه هنا ما اختاره الشيخ لانه زاد خيرا ولانه زاد على ايقاعه بغير عوض قالوا في تقديره على
ايقاعه ببعض العوض المبدول وعلم ان الحكم يوزع الالف وثبوت ثلثها في مقابلته الاول كما في عدم الحكم في السائل السابقة للفرق
بين الامر بين فان التوزيع الذي استضعفه فيما لو ان بعض التمس فانه لا يوافق غيره بخلاف ما هنا فانه قد انى بملتها و
انما نوى به عوضا اقل ما بذل فلذلك جعلنا الاول بمقتضى التوزيع على مقصده لان ذلك في قوة الشئ ان اريد عن الثلث وليس كل
ما فعل ما التمس يستحق عليها ما بذلته فانه لو نوى الشئ بالطلاق المتضمن بغير عوض على وجه الجواب المطابق لم يستحق شيئا فكذا هنا
بالنية الى بعض العوض قوله اذا قال ابو الزوجة في اخلاها وطلأها بعوض كالايجب فان اخلع بمال نفسه جاء فيه الخلاف انما
في الشئ ولا فرق بين ان تكون صغيرة او كبيرة وان اخلع بمالها وصح بالاستقلال فهو كما لا خلاف في المال المصوب والطلاق به
وان اخلعها بالصدوق اقل طلأها وانت برئ من صدأها فطلأها طلق رجيا ولم يبر من صدأها وان وقع خلعا بطل ان لم
يتبع بالطلاق والادع رجيا اي لا نهان كانت وشيئا لم يملك ابوها النصف في مالها بغير اذنها وان كان يلى عليها بغيره او سفر
او جنون لم يصح ايضاً لانه انما يملك النصف فيها في غبطة وحظ ولا حظ لها وهذا لو كان لها دين فاسقطه وكلا سائر الزوج من
الصدوق فلا ضمان على ابها لانه لم يضمن على نفسه شيئا ويقع الطلاق رجيا لانه لم يسلم له العوض ولا فرق في ذلك بين امرائه من
جميع صدأها ومن بضعه وان جوزنا الكوع بضعه لان العفو امر غير جعله عوضا عن الطلاق وايضا فان العفو عن البعض
مشروط بوقوعه بعد الطلاق كما يشعر به البراءة هنا يكون بنفس الطلاق فلا يقع قوله اذا وكلت عهد الخلع مما يجوز لو كان
يؤد من طرف كل واحد من الزوج والزوجة كما يجوز التوكيل في البيع والنكاح وغيرهما لان غرض الشارع لا يتعلق بايقاع من الزوج
مباشرة ثم اما ان يقدر الموكل قدر او يطلق فان قدر واقتصر الوكيل عليه ولو زاد وكيل الزوج فقد زاد خيرا وكذا ان نقص وكيلها
عنه وان اطلق الموكل في كل الزوج ان يخالف به المثل واكثر ويعتبر كونه نقدا بنقد البلد فان خالف في القدر فنقصه او جعله
موجلا او غير النقذ بطل البذل وبقية الخلع والطلاق وعلى وكيل الزوجة ان يخالف به او بانقص منه نقدا بنقد البلد فان نقص او
جعله موجلا فقد زاد خيرا الا ان يتعلق عرضها وان خالف فجعلها بزيادة عن مهر المثل بطل وبقية الخلع ان لم يتبعه الزوج بالطلاق
او كان طلاقا بعوض والاضع وقع رجيا والفرق بين الطلاق الواقع من الزوج مع مخالفة وكيل الزوجة ومن وكيل الزوج مع مخالفة
حيث صح الاول رجعا دون الثاني ان الطلاق من الزوج وقع من مالك الطلاق وله ان يطلق بعوض وعجزه فان صح العوض كان بائنا
والا فهو رجعي من هذا الوجه بخلاف طلاق وكيل الزوج حيث يخالف ما فيه له او دل عليه الطلاق شرعا لانه ح طلاق غير اذن وفيه
لان تصرف الوكيل مقصور على الاذن فاذا خالف وقع بغير الاذن فكان باطلا واعلم ان قول المص في البذل وكيلها زيادة عن مهر المثل
بطل البذل ووقع الطلاق رجعا مع انه فرض في الخلع لا في الطلاق بعوض مبن على ما لو اتبعه بالطلاق او اراد بالخلع ما يشمل الطلاق
بعوض لما تقدم في جواز اطلاق الخلع عليه ايم ولا فلو كان قد اقتصر على الخلع بالزائد كما يقتضيه العبارة لوجب ان يقع باطلا ولا يكون
الطلاق رجيا وان جعلنا الخلع طلاقا لان فساد الخلع يستلزم عدم نائه في الطلاق بخلاف ما لو اتبع به او كان طلاقا بعوض
فانه لا يلزم من فساد العوض فساد الطلاق على اصح القولين وبما قيل هنا ايضا الطلاق ايم بناء على ان العوض لم يسلم له وانما
قصده بالعوض لا بجرح او اما قوله في مخالفة وكيل الزوج باقل من مهر المثل بطل الخلع ولو طلق لم يقع فبإذنه في حجة وبقية الخلع
قوله اذا انعقا اذا انعقا على وقوع الطلاق بعوض مبدول من جانبها ولكن اختلفا في حجه مع انفاها على قدره وانما يتبع
على جنس مخصوص تلفظا وانما وقع الاختلاف فيما عينه منه فقال هو ما ندرم فقال بل ما ندرم مثالا فقد قال المص وقيل
الشئ والاكثر ان القول قول المرته لانها منكته لما يدعيه والاصل عدم استحقاقه اياه وهو مدع ضلعة البينة وعليها اليقين فخلع
بمناجاة معتد ينفع ما يدعي اثبات ما يدعي فينتهي مدعاه وليس له اخذ ما يدعيه لا غير ان يعلم استحقاقه اياه ثم لو اخذ على
وجه انفاضه لجره جوازه وبشكل هذا القول من راس ان كانا مدعي مدعيه والاخرين كما يدعيه غير هذا فاعلم ان الخلع في
تطابق من عوض البيع والاحارة وغيرها وانما يتبع قول المص في الخلع على ما قلناه في الاخر الزيادة عليه وانكرها الا
ليكون منكرا لزيادة منكرا بكل وجه ومدعيها لا يخالفه في دعوى له في الجماع ودعوى النصفه والانكار من
كل مني الما يدعيه الاخر منقوض فلا يقبل بانها بائنا وفيه تطابق بين المدعي والنصف والافتتاح وثبت من المثل الا ان يزدعي
مدعي الزوج كانه حصة ولا خلاف في ذلك

مع غائرها مثل ثم لفظ الدعيون بالخالف خصوصاً اذا كان الواجب منه منابر المايد على الزوج حتى لا يدخل في ضمنه عوا
لو انعكس الفرض بان انقضاء الجنس واختلافه في قدره كما قال الخا بندي لث الف درهم فضاك بل مائة درهم فم قولها هنا قطعاً لان الما
قد يقع في ثبوتها وانما يختلفان في الرأية وحيث ذكر فيقدم قولها في نفيه قوله واثبتا المراد منها انقضاء عقد الزوج على
عدم ذكر الجنس لفظاً وعلى أنها اراد اجزاء معينا انقضت ارادتها عليه ولكن الان اختلاف في ذلك الجنس الذي اراد محالته العقد بان
قال له طلق عيانه طفلها بها ثم قال اردنا بها مائة دينار فقالت بل مائة درهم فقال انقضت وطاعة القول قولها ايضاً لان العقد صحيح
في نفسه حيث انقضاء على ارادة جنس معين والارادة كافية في صحته وان لم ينلفطها وجب فخرج الاختلاف في الارادة الى الاختلاف
في الجنس المعين فخرج اليها كالتابع وان الاختلاف في ارادتها ولا يطلع عليها الا من قبلها ويشكل الاول بما ذكر في الاول من ان
الاختلاف في الجنس لا يقتضي تقديم قولها بل الخالف الثاني بان الاختلاف يرجع الى تعيين ما انقضاء عليه من الارادة لا الى ارادتها
وحدها وارادة كل منها لا يطالع عليها الا من قبله فلو قبل بالخالف هنا ايضاً لان كلامها منكر لما يدعيه الآخران وجهاً وقال الشيخ في
ط بطل الخلع هنا مع موافقته على تقديم قولها في السابق والفرق غير واضح وليس البطلان على قوله معلل بعدم ذكر الجنس لفظاً
صح في ط بعدم اشتراط ذكر لفظ بل يكفي انقضاء ارادته فقال فيه اذا كثرت القدر دون الجنس والقدر فثابت خالفه في الثاني فقال
ما لم فان انقضاء الارادة وانها اراد الدرهم او الدينار ثم لم يزل الف من غالب نقد البلد فيجب ان يوجه البطلان في هذه المسئلة
جهة اخرى ولعله صير هذه البذلح مجكولاً وهو يقتضي الفساد عندنا لكن فيها من الجولية المانعة هي الواقعة حالة العقد وهما متفقان
على عدمها وانما حصلت الجواز بتنازعها في المراد كما لو حصلت مع ثبات ما يافينا به باللفظ فانه لا يقتضي البطلان عندنا ولو
على انها لم يرد بها جنساً من الاجناس حالة العقد بطل الخلع عندنا اتفاقاً ولو كان اختلافها في صل الارادة مع اتفاقها على عدم ذكر
الجنس فقال احداً اردنا جنساً معيناً وقال الاخران لم يرد بها طلقاً رجع النزاع الى دعوى الصفة والفساد ومقتضى القاعدة المشهورة
تقديم مدعى الصفة مع يمينه واختار في تقديم قول المرته هنا سواء كانت دعواها الارادة ام عدمها وهو يتبع مع دعوىها التعيين
آما مع دعوىها الاطلاق فيشكل لانها تدعى بطلان البذل وان كان اصل عدم التعيين موافقاً لقولها قوله لو قال هذه المسئلة
بيان اختلافها فيمن عليه العوض والبحث فيها يقع في مواضع الاول لو قال خالفك على الف وفي ذلك فثابت بل الف في ذمة
زيد بقدر الف الف وقوله الشيخ في ط ان القول قولها مع يمينها ان لم يكن له بينه لاصالة المرته من ضمنها من العوض لان مرجع الدعوى الى
انه بدعي شغل ذمها ويعرف بكون الطلاق ما يباين في نكر الاول فيقبل قولها فيه ويسقط عنها العوض بيمينها ولا يلزم زيدا بحجج
بل يوقف على اعترافه بذلك لان الزوج لا يدعي عليه وبين من مجرد دعواه لاستئصاله الاقرار بالبينونة على التقديرين وعلى هذا
القول عمل المناظرين وقال ابن البراج بل القول قوله وعليها البينة لان الاصل في مال الخلع ان يكون في ذمة الزوجة والطلاق
مطلقاً غير متعين والتحقيق ان نقول دعوىها وقوع الخلع منها على الف وفي ذمة زيدا ابتداء من غير ان يكون لها عند
زيد الف فان ارادت المنة الاطلاق اما ان يوافق الزوج على ان يها في ذمة زيدا لها ولا على تقدير عدم موافقته اما ان يكون
زيد مقر لها بالالف او لان كان الزوج موافقاً لها على ثبوت الف وفي ذمة زيدا او زيد مقرها بنفي قول قولها على ان العقد على
ذمة في ذمة الغير هل يجوز ام لا وكلامهم هنا قد يؤخذ بجوازه لكن لم يبينوا عليه في العقد بشرطها وجوازها والبيع محل واماً
هنا فلا يبعد الجواز للوسع وهذا العقد بما لا يتوسع به في المعاوضة المحضة فان جواز ذلك فالقول قولها لانقضاءها على طلع
على التقديرين وهو مع ذلك بدعي شغل ذمها بالعوض ومجرد الخلع نعم منه والاصل برائة ذمة مائة وان لم يجر ذلك ولم يكن زيد
مقر بالحق ولم يعقب الزوج بينونهما في ذمة فالنزع يرجع الى صحة الخلع وفساده لا بد دعوىها يقتضي فساداً حيث لم يسلم فيه
العوض وهو بدعي صحيح ومقتضى القاعدة المستمرة تقديم قوله وان ارادت بكونها في ذمة زيدا المعنى الثاني وهو انها خالعة
بعوض لا يثبت في ذمة بل في ذمة زيدا فان كان ذلك مع دعوىها لولا كانه عند في الخلع ووافقه في جواز خلع الاجنبية
المتبع وان لم يدع ذلك ولم يوافق فدعوىها يرجع الى فساد الخلع وهو بدعي صحيح فيكون قوله مقدماً وقد ظهر بذلك ان تقديم
قولها في هذه الصورة مطلق غير حديد والظاهر ان موضوع المسئلة اذا وقع الخلع يدعي في ذمة زيدا ليس تصور بناء الصحة على
التقديرين وربما يعارض على هذا التقدير الاصل والظاهر ان الاصل برائة ذمة مائة وان لم يجر ذلك ولم يكن زيد
على كل حال من هذه الصورة مفترضة في انقضاءها على وقوع العقد بينهما لا بينه وبين الاجنبية لان الاجنبية في الصورة الثانية
الثاني ان يدعي انه خالعه بالمنة اي في ذمة مائة فانكرت وقوع العقد معها ثم قالت بل خالعت فلان الاجنبية والمال عليه وقد
اطلق المتبع الشيخ تقديم قولها اي في نفي العوض لاصالة المرته من ضمنها مائة ولا شيء للزوج على الاجنبية لا عثرته بان الخلع لم يجر
معه ويجعل البينونة بقول الزوج ولا يقول انه اقر بعقد انكرته المرته وصحتها بيمينها فيلغو ويستقر النكاح كما لو قال بعثت
هذه النعير بكدا وانكر صاحبها وقبلنا قوله بيمينه فان العنبر يمتنع للفر ذلك لان الخلع مائة وثلاث العقود عليه وهو النضر

اما انما يكون بهجته في قولها في قوله من اجل هذا فانه لا يكون له في قوله من اجل هذا

[illegible]

كتاب النكاح
 والنظر في النكاح
 رتبة الأول في النكاح
 رتبة الثاني في النكاح
 رتبة الثالث في النكاح
 رتبة الرابع في النكاح
 رتبة الخامس في النكاح
 رتبة السادس في النكاح
 رتبة السابع في النكاح
 رتبة الثامن في النكاح
 رتبة التاسع في النكاح
 رتبة العاشر في النكاح
 رتبة الحادي عشر في النكاح
 رتبة الثاني عشر في النكاح
 رتبة الثالث عشر في النكاح
 رتبة الرابع عشر في النكاح
 رتبة الخامس عشر في النكاح
 رتبة السادس عشر في النكاح
 رتبة السابع عشر في النكاح
 رتبة الثامن عشر في النكاح
 رتبة التاسع عشر في النكاح
 رتبة العشرون في النكاح
 رتبة الحادي والعشرون في النكاح
 رتبة الثاني والعشرون في النكاح
 رتبة الثالث والعشرون في النكاح
 رتبة الرابع والعشرون في النكاح
 رتبة الخامس والعشرون في النكاح
 رتبة السادس والعشرون في النكاح
 رتبة السابع والعشرون في النكاح
 رتبة الثامن والعشرون في النكاح
 رتبة التاسع والعشرون في النكاح
 رتبة الثلاثين في النكاح

المشقة تعد في الكلام وتكمل بالاجل لها والرواية فاصحة عن افادة الحكم بالقطع ومعارضة الصحيحة الي بصير السابقة وفيها ولا اجل
 لزومها ان ياخذ منها الا المرفادون الثالث للفرق في الخلع لا يوقف على الطلاق في اصح القولين كما عرفت وفي المباداة بنوقص على
 النلفظ بالطلاق اجماعا على ما ادعاه الصم هنا وفي كنهه مع ان الصم نسب القول بذلك في محضه الى قول مشهور مؤيد لعدم
 الاجماع وهو مناخر في هذا الكتاب وهو المناسب لتحقق الصم فانه لا يعتبر في الاجماع مثل هذه الشهرة كما ثبت عليه في العبر ونهى عن الاغتر
 بذلك والشيخ في باب بعد ان ذكر روايات تدل على عدم اشتراط ابتاعها بالطلاق كرواية زرارة ومحمد بن مسلم عن عبد الله بن
 المبارة تظليقها بين ورواية حرمان قال سمعت ابا جعفر قال المباداة تبين من شرائها من غير طلاق ورواية جميل بن دراج عن ابي عبد
 الله قال المباداة يكون من غير ان يتبعها طلاق قال ان اشتراط ابتاع الطلاقها قول جميع اصحابنا المحققين من تقدم منهم وناخر و
 حمل هذه الاخبار على التقييد وكلامه ايدان بخلاف ذلك لانه نسب القول الى المحققين من الاصحاب كاليهم مطر والجملة فالاحكام
 التي رتبها الاصحاب على المباداة لا يوجب من اشكال والنص عن افادتها فاصحة مما في الادلة او السند وما ثبت في الاجماع منها فهو
 والا فلنظر في ما يظهر من اعطى النظر حق في ذلك كقول الظاهر الظاهر ما خذ من الظاهر لان صورة الاصلية ان يقول الرجل ان زوجته
 على كذا رتب ونحو الظاهر لانه موضع الركوب والمرثم ركوب الزوج وكان طلاقا في الجملة كالا بدلاء في غير الشرع كما في الخبرين بان ذلك
 ولزوم الكفاية بالعود كاشفاً وحقيقة الشرع تشبيه الزوج وزوجه ولو لم تطلعه رجعية في العدة بحججه نسباً او رضاعاً اصيل او معاً
 على ما سبها من الخلاف فيه والاصل فيه قبل الاجماع انه والذين يظاهرون من سبهاهم وروى ان اول من ظاهر في الاسلام اولى
 الهات من زوجته خولة بنت ثعلبة على اخلاق في اسمها ونسبها فانت رسول الله ص فاشكك منه فانزل الله تع قد سمع الله
 قول الذين يجادلونك في الابن قوله وهو ان يقول موضع الوفاق وعود الصم من صيغ الظاهر قوله انت على كذا رتب وفي معناها هذا وما
 شاكلها من الالفاظ الدالة على تميزها عن غيرها ككلامه باسمها ولقبها ونحو ذلك وفي معنى على غيرها من الالفاظ الصلوات كمن وعنده
 ولدي وكذا الوتر الصلة فقال انت كذا رتب كما لو قال انت طالق ولم يقل متى وقد يفرق بينه وبين الطلاق اذ يجهل صيغة الظاهر
 مجرده عن الصلة كونه امرته على غير حرمته ظاهرة عليه بخلاف الطلاق فانه لا طلاق ومضى في حقه دون جفس غيره لكن الاشهر عدم الفرق
 وفي بياض شكل الوقوع مع حذف الصلة ووجهه ما ذكرناه وبقي هذا الفاظ وضع الخلاف في وقوعها فيها ما لو شهاها بظهر احدى الحرمتين
 نسباً او رضاعاً كالام من الرضاع والاخت منها والعمة والحالة وبنت الاخ وبنت الاخت منها وفي وقوعه بذلك قولان احدهما هو
 الاشهر الوقوع لاشترائك الجميع في تحريم الظاهر كالام والصحة زرارة قال سئل ابا جعفر عن الظاهر فقال هو عن كل ذي محرم ام واخت او
 عمة او خالة ولا يكون الظاهر في بين قلت كيف قال يقول الرجل لامرته وهي طاهرة في غير جماع انت على حرام مثل ظاهري واخيه وهو
 يريد بذلك الظاهر وحسن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله الرجل يقول لامرته انت على كذا رتب عمة او خالة قال هو الظاهر
 يدل على تناولها للحرمتين من الرضاع قوله ص يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب مضافاً الى عموم قوله هو من كل ذي محرم ولا يشترط الجميع
 في المنكر وقول الزور لان حرمته الرضاع كحرمته النسب ولذا فيك يتوهم ما في جواز الحاة بها والثاني لا يقع بغير الام مط وهو قول
 الشيخ في قول ابن ادريس عن ابي عبد الله في صحة النكاح عن الصم قال قلت له الرجل يقول لامرته انت على كذا رتب او عمتي او خالتي
 فقال انما ذكر الله تيم الامهات وان هذا يحرم وقوله انما ذكر الله تيم الامهات يشعر ان الظاهر لا يكون الا بالامهات لانه لا يرد
 في الظاهر بالامهات وللاصل وضعف التشبيه لان الرضاع مكشوف فلا يبايى النسب القوة ولذلك لا يعلق به الفقهاء والمبررات والوكلاء
 وجوابه ان تخصيص الام بالذكور في الامية لا يفي عنها كما لا يدل على شيعة ونحوه بنسبه بالاجماع الصحيحة لا بالامية وعدم ذكر غير الام في الصحيح
 رواية سيف بن عبد الله على تقيده ايضاً مع انه اجاب بالخبر وكعل السائل استفاد مقصوده منه ان ليس في السؤال ما يدل على موضع حاجته
 واما ما قيل من ان الظاهر سببه التشبيه بالنسب فلا يلزم من كون التشبيه بالنسب سبباً في التحريم كون التشبيه بالرضاع
 سبباً فيه فلا دلالة في قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب عليه فيقيد ان من في الجبرام اغليمة مثلها قوله تيم ما عظميتهم
 اغر قوا ومعنى الباء كافي قوله تيم ينظرون من طرف نفسي والتقدير يحرم لاجل الرضاع او بسببه ما يحرم لاجل النسب او بسببه كلاهما
 مفيد للام لان التحريم في الظاهر بسبب النسب ثابت في الجملة اجماعاً فثبت بسبب الرضاع لانك تيم اعرف اشياء الاول التشبيه بالحمية
 للاب والام محرم ان قلنا تحريم جميع الحرمتين نسباً وان قصرناه على الام ففي تقديره الى الحرة مط وجهاً من انها ام ومن ثم حرمت بقوله
 حرمت عليكم امهاتكم والاصل في الاستعمال الحقيقي لان الجدلان لا يمتحان لانه ويشترك الام في حصول العلق وسقوط الفضا
 لزوم النفقة ومن جواز سلبها عنها يقال ليس شئ بل ام ابني وكقوله تيم ان امهاتهم الا اللات ولذنه ومضى مفيدة للحمية ولكن قد
 يدعى في هذه كونها ولد نزل بواسطة وعلى ما اخبرناه من تعدد التحريم الى غير الام يتعدى الى الحرة بطريق الولى وانما يظهر فائدة الخلاف
 على القول بعدم التعدد الثاني ظ الفاعلين بالتعد الى الحرمتين بالرضاع عدم الفرق بين من لم يزاخرته بالرضاع كجدة الرضاع التي
 اوصفت اياه وامرته واخيه من الرضاع المولودة بعد ان رضع وبين من كانت محل التحريم حرمته عليه كالبواضعه فصار امهاتاً وكاشها

حاشية

[illegible][illegible]

انصاف

والشيخ على صمد من وقوعها معاً كالسابق ولا فرق هنا بين الطلاق البين والرجعي لان طلاق المظاهر منها يصح على التقديرين وانما
من عدم صراحة الصيغة الثاني لوقالات على حرام كطهر اى قال المصنف لا يقع به الطهار وهو قول الشيخ في طسواء نواهيه لا وهذا بخلاف
مذهب الشيخ في المسئلة السابقة بل وقوع الطهار هنا اقوى لان الخلط بين السند والسند اليه مؤكد للحكم بخلاف السابقة وجمهورها
سبق من انصراف الخطاب الى الكلمة الاولى وسى قوله حرام فيلغو لانها لا يقتضى الحكم بالطهار وقوله كطهر اى بقى خاليا من السند
اليه لفظا واليه غير كافيه ومن ثم عطف المصنف الحكم على السابقين بها على اشتراكهما في العلة المقتضية لعدم الوقوع والاقوى وقوع
الطهار هنا لصحة رواه السابقين عن الباقر وقد سئل عن الطهار فقال يقول الرجل لامرأته انت على حرام مثل طهر اى وهو نص
في الباب ولان قوله حرام تاكيد لغرضه فلا ينافيه فان قوله انت كطهر اى لا يدل من الفصل الى معناه وهو يستلزم الفصل الى الحرمة
فاذا اطلق به كان اولى والحبس من نجوى الشيخ وقوعه بالكنايات وما هو ابعد من هذا مع خلوها من نص يقتضى صحته ومنع من هذه
الصيغة مع ورود النص الصحيح بها قوله ولو طاهر هذا من فروع تعليق الطهار على الشرط فان صحته اخلق طهارا احدى زوجتيه على
طهاره من الاخرى صح فان طاهر من المعلق عليها صار مظاهرها جميعا اما من احدىها فبالنجاسة والى الاخرى فهو جيب التعليق فلو
قال ان طاهر من احدىها او ايتى كطهر اى ثم طاهر من احدىها صار مظاهرها من الاخرى ايتى ولو علق طهارا زوا
على طهارا الاجنبية فان ذكر اسمها وجعل الاجنبية وصفا لم ينعقد وان خاطب الاجنبية بالطهار لان الطهار من الاجنبية غير نهي
الا ان يريد التلطف بالطهار فيصير بالتلفظ مظاهرها من زوجة ويكون ذلك في قوة تعليق طهارا زوجة بتكلمه فلا ينافي الاجنبية وكذا لو قال
ان طاهر من اجنبية من غير تعيين ولو نكح الاجنبية ثم طاهر منها قبل يقع الطهار بالزوجة الاولى وجهان من انه اذا نكحها خرجت عن كونها
اجنبية ومن ان طهارها تعلق بطهارا فلا ينافي وذكر الاجنبية في مثل ذلك التعريف ون الشرط كذا لو قال لا ادخل دار زيد هذه فباعها زيد
ثم دخلها فان في حقه وجبين نظر الى ترجيح الاسارة والوصف ولو قال ان طاهر من فلانة اجنبية او وى اجنبية فانت على كطهر اى
فسواء نكحها او طاهر عنها او خاطبها بلفظ الطهار قبل ان ينكحها لا يصح مظاهرها من زوجة التي علق طهارها لان شرط وقوع الطهار في حال
كونها اجنبية وما دام اجنبية لا ينعقد طهارها واذ النعقد لم يكن اجنبية فكان التعليق بشئ محال وهو كذا اذا قال ان بعث الخمر فانت
على كطهر اى واذ بلفظ البيع لا يقع الطهار ثم لا يلا لافاظ العقود على العقود الصحيحة الا ان يقصد الصورة ولو قال فلانة من غير وصف
بكونها اجنبية ولا حالته وكانت اجنبية مع التعليق وتوقف على طهارها صحح فان نكحها و طاهرها وقع الطهاران لحصول الشرط
نسبة هذا القول الى الشيخ يسعير به فيه غير انه حسن كذا ذكره المصنف لوجود مقتضى انشاء المانع اذ ليس الا كذا حال التعليق اجنبية
وذلك لا يصلح للمناسبة اذ لا يقع تعليق الطهار بها بوقت وجوب البين ان الشرط كالمعلم من تعريفه ما يجوز حصوله حال التعليق وعدمه
طهارا الاجنبية حال التعليق غير صحيح ومجرد الصورة غير مقصودة لانه الرض كان ذلك اشبه بالصفة المتأخرة عن التعليق والحال ذلك
لا يخرج عن اصل الشرط لان المراد بخبر وجوده بحسب ما قطع النظر عن الموانع الخارجية المقتضية لاشباح والامر هناك فان
طهارا فلا يخرج من كونه اجنبية لانها تختلف لغير شرط من شرطه وكونها اجنبية كما تختلف لغير شرط من الشرط التي يثبت ذلك الوقت
فاشترط امكن حصول الشرط حال التعليق لا دليل عليه ومفهوم الشرط تحقيق على التقديرين لغير عرفا قوله ولو طاهر بناء على هذا الحكم
اصولنا المعينة لعدم وقوع الطلاق والطهار بالكنايات واضح وبه على خلاف العامة حيث يجوز وقوع الطلاق بلفظ الطهار مع البينة
خ لو قال انت طالق كطهر اى ونوى بقوله كطهر اى الطلاق وقع عليه طلاق ان كان الاول رجعياً فوله ويصح الخصى والحبس ان
لها ما يمكنها به الجماع المتحقق باحوال المشقة او فدها فطهر اى صحيح مع كذا نكاح في معنى الصحيح وان لم يمكنها الايلاج بغير وقوع طهارا
على ان الطهار هل ينحصر بخبره بالوطى او يشمل جميع الاستمتاع وسيا الكلام فيه فان حرمتنا جميع طهارها ايتى بقاء فائدة
الطهار بالامتناع عن الاستمتاع غير الوطى وان قلنا باختصاصه بالوطى لم يقع منها طهارا لعدم فائدة هذا كذا ان الشرط الدخول بالطهار
والا لم يقع منها ما لا يتحقق منها الدخول فوله وكذا يصح اصح القولين وقوع الطهار من كل زوج مكلف مسلم كان كافر حراما
عبد العموم قوله والذين يطاهر من نكاحهم وعجزهم من العمومات الكلام هنا في موضعين الاول وقوعه من الكافر وقد منع
الشيخ في كتابي الفروع وابن السند اسنادا الى ان من يصح طهاره يصح الكفارة منه لقوله والذين يطاهر من نكاحهم ثم يعودون لما كانوا
فهم رتبة والكافر لا يصح منه الكفارة لانها عبادة يفترض اليه ولا طهار يعيد تحريمها يصح ازالته بالكفارة فلا يتحقق في حق
الكافر فلا يترتب اشر الطهار عليه واجيب منع عدم صحته بانه مطلقا بغيره وهو قادر عليه بالاسلام كتكليف المسلم بالصلوة
المستوفى على شرط الطهارة وهو غير منظر لكنه قادر على تحصيله واورد ان الذي مقرر على بنيه على الاسلام لذلك يعيد وان الخطاب
بالعبادة البدنية لا يوجب على الكافر الاصل واجيب باننا لا نخل الذي الكفر على الاسلام ولا نخله بالصوم ولكن نقول لا يمكنك من الوطى
الا هكذا فاما ان تذكره او نكح طريق الحل الثاني وقوعه من العبد وهو مذهب علمنا الجمع وخالف فيه بعض العامة نظر الى ان كراهية الطهار
الخطاب بخبر الرتبة والعبد لا يملكها واجيب بان وجوبها في الآية مشروط بوجودها وقد قال من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان

والشيخ على صمد من وقوعها معاً كالسابق ولا فرق هنا بين الطلاق البين والرجعي لان طلاق المظاهر منها يصح على التقديرين وانما
من عدم صراحة الصيغة الثاني لوقالات على حرام كطهر اى قال المصنف لا يقع به الطهار وهو قول الشيخ في طسواء نواهيه لا وهذا بخلاف
مذهب الشيخ في المسئلة السابقة بل وقوع الطهار هنا اقوى لان الخلط بين السند والسند اليه مؤكد للحكم بخلاف السابقة وجمهورها
سبق من انصراف الخطاب الى الكلمة الاولى وسى قوله حرام فيلغو لانها لا يقتضى الحكم بالطهار وقوله كطهر اى بقى خاليا من السند
اليه لفظا واليه غير كافيه ومن ثم عطف المصنف الحكم على السابقين بها على اشتراكهما في العلة المقتضية لعدم الوقوع والاقوى وقوع
الطهار هنا لصحة رواه السابقين عن الباقر وقد سئل عن الطهار فقال يقول الرجل لامرأته انت على حرام مثل طهر اى وهو نص
في الباب ولان قوله حرام تاكيد لغرضه فلا ينافيه فان قوله انت كطهر اى لا يدل من الفصل الى معناه وهو يستلزم الفصل الى الحرمة
فاذا اطلق به كان اولى والحبس من نجوى الشيخ وقوعه بالكنايات وما هو ابعد من هذا مع خلوها من نص يقتضى صحته ومنع من هذه
الصيغة مع ورود النص الصحيح بها قوله ولو طاهر هذا من فروع تعليق الطهار على الشرط فان صحته اخلق طهارا احدى زوجتيه على
طهاره من الاخرى صح فان طاهر من المعلق عليها صار مظاهرها جميعا اما من احدىها فبالنجاسة والى الاخرى فهو جيب التعليق فلو
قال ان طاهر من احدىها او ايتى كطهر اى ثم طاهر من احدىها صار مظاهرها من الاخرى ايتى ولو علق طهارا زوا
على طهارا الاجنبية فان ذكر اسمها وجعل الاجنبية وصفا لم ينعقد وان خاطب الاجنبية بالطهار لان الطهار من الاجنبية غير نهي
الا ان يريد التلطف بالطهار فيصير بالتلفظ مظاهرها من زوجة ويكون ذلك في قوة تعليق طهارا زوجة بتكلمه فلا ينافي الاجنبية وكذا لو قال
ان طاهر من اجنبية من غير تعيين ولو نكح الاجنبية ثم طاهر منها قبل يقع الطهار بالزوجة الاولى وجهان من انه اذا نكحها خرجت عن كونها
اجنبية ومن ان طهارها تعلق بطهارا فلا ينافي وذكر الاجنبية في مثل ذلك التعريف ون الشرط كذا لو قال لا ادخل دار زيد هذه فباعها زيد
ثم دخلها فان في حقه وجبين نظر الى ترجيح الاسارة والوصف ولو قال ان طاهر من فلانة اجنبية او وى اجنبية فانت على كطهر اى
فسواء نكحها او طاهر عنها او خاطبها بلفظ الطهار قبل ان ينكحها لا يصح مظاهرها من زوجة التي علق طهارها لان شرط وقوع الطهار في حال
كونها اجنبية وما دام اجنبية لا ينعقد طهارها واذ النعقد لم يكن اجنبية فكان التعليق بشئ محال وهو كذا اذا قال ان بعث الخمر فانت
على كطهر اى واذ بلفظ البيع لا يقع الطهار ثم لا يلا لافاظ العقود على العقود الصحيحة الا ان يقصد الصورة ولو قال فلانة من غير وصف
بكونها اجنبية ولا حالته وكانت اجنبية مع التعليق وتوقف على طهارها صحح فان نكحها و طاهرها وقع الطهاران لحصول الشرط
نسبة هذا القول الى الشيخ يسعير به فيه غير انه حسن كذا ذكره المصنف لوجود مقتضى انشاء المانع اذ ليس الا كذا حال التعليق اجنبية
وذلك لا يصلح للمناسبة اذ لا يقع تعليق الطهار بها بوقت وجوب البين ان الشرط كالمعلم من تعريفه ما يجوز حصوله حال التعليق وعدمه
طهارا الاجنبية حال التعليق غير صحيح ومجرد الصورة غير مقصودة لانه الرض كان ذلك اشبه بالصفة المتأخرة عن التعليق والحال ذلك
لا يخرج عن اصل الشرط لان المراد بخبر وجوده بحسب ما قطع النظر عن الموانع الخارجية المقتضية لاشباح والامر هناك فان
طهارا فلا يخرج من كونه اجنبية لانها تختلف لغير شرط من شرطه وكونها اجنبية كما تختلف لغير شرط من الشرط التي يثبت ذلك الوقت
فاشترط امكن حصول الشرط حال التعليق لا دليل عليه ومفهوم الشرط تحقيق على التقديرين لغير عرفا قوله ولو طاهر بناء على هذا الحكم
اصولنا المعينة لعدم وقوع الطلاق والطهار بالكنايات واضح وبه على خلاف العامة حيث يجوز وقوع الطلاق بلفظ الطهار مع البينة
خ لو قال انت طالق كطهر اى ونوى بقوله كطهر اى الطلاق وقع عليه طلاق ان كان الاول رجعياً فوله ويصح الخصى والحبس ان
لها ما يمكنها به الجماع المتحقق باحوال المشقة او فدها فطهر اى صحيح مع كذا نكاح في معنى الصحيح وان لم يمكنها الايلاج بغير وقوع طهارا
على ان الطهار هل ينحصر بخبره بالوطى او يشمل جميع الاستمتاع وسيا الكلام فيه فان حرمتنا جميع طهارها ايتى بقاء فائدة
الطهار بالامتناع عن الاستمتاع غير الوطى وان قلنا باختصاصه بالوطى لم يقع منها طهارا لعدم فائدة هذا كذا ان الشرط الدخول بالطهار
والا لم يقع منها ما لا يتحقق منها الدخول فوله وكذا يصح اصح القولين وقوع الطهار من كل زوج مكلف مسلم كان كافر حراما
عبد العموم قوله والذين يطاهر من نكاحهم وعجزهم من العمومات الكلام هنا في موضعين الاول وقوعه من الكافر وقد منع
الشيخ في كتابي الفروع وابن السند اسنادا الى ان من يصح طهاره يصح الكفارة منه لقوله والذين يطاهر من نكاحهم ثم يعودون لما كانوا
فهم رتبة والكافر لا يصح منه الكفارة لانها عبادة يفترض اليه ولا طهار يعيد تحريمها يصح ازالته بالكفارة فلا يتحقق في حق
الكافر فلا يترتب اشر الطهار عليه واجيب منع عدم صحته بانه مطلقا بغيره وهو قادر عليه بالاسلام كتكليف المسلم بالصلوة
المستوفى على شرط الطهارة وهو غير منظر لكنه قادر على تحصيله واورد ان الذي مقرر على بنيه على الاسلام لذلك يعيد وان الخطاب
بالعبادة البدنية لا يوجب على الكافر الاصل واجيب باننا لا نخل الذي الكفر على الاسلام ولا نخله بالصوم ولكن نقول لا يمكنك من الوطى
الا هكذا فاما ان تذكره او نكح طريق الحل الثاني وقوعه من العبد وهو مذهب علمنا الجمع وخالف فيه بعض العامة نظر الى ان كراهية الطهار
الخطاب بخبر الرتبة والعبد لا يملكها واجيب بان وجوبها في الآية مشروط بوجودها وقد قال من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان

يتأثروا بالبعد عن واحد فيلزم الصوم قوله ويشترط هذا عندنا موضع دفاق والاصل في ان الله تعالى على الظاهر على الارواح فقال والاية
 يظاهرون من خارجهم فيبقى غير على الاصل وحالف فيه بعض العامة فيحتمل بالاحتياط ان ادخله بنكاحها كما يحتمل في الطلاق
 قوله وان يكون هذا الشرط ايضا موضع دفاق بين علمائنا وهو مختص بهم ومسنده نصوصهم الصحيحة الدالة عليه كصحيفة زبارة عن ابي
 وقد سئل عن كنيسته قال يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة فيخرجها انك على حرام كطهرتي ورواية حرم عنه لا يكون ظاهرا الا على طهر
 بغير جراح بشهادة شاهدين مسلمين وقول ابي عبد الله لا يكون الظاهر الا على مثل موقع الطلاق قوله وفي شرط اختلاف الصحابة
 في اشراط الدخول بالمرثية وعدله بالقبلة الى صحة الظاهر فذهب الى المرتضى ابن ادریس وجماعة الى عدمه لعموم الآية وذهب الشيخ
 والصدوق واكثر المتأخرين الى اشراط الصحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال في غير الدخول بها لا يقع عليها ايالا ولا ظاهرا وصحيفة
 الفضيل بن يسار عن ابيهم قال لا يكون ظاهرا الا على طهر بعد جماع وهذا هو الاصح لتقديم الحاضر على العام عند الغرض ومن قدم العام
 نظر الى ان تمام الخبر الواحد ليس بمجرح كما هو اصل المرتضى ابن ادریس وان عموم الكتاب لا يقتضي مجرأ الواحد وان علمنا به قوله وهل يقع
 القول بالوقوع مذهب الاكثر لعموم الآية فان الستمتع به ازوجة والقول بعدم الوقوع لابن ادریس وجماعة نظر الى ان الشفاء لازم الظاهر
 فان من المرافعة المرتبة على الاخلال بالواجب الوطى والزامه باحد الامر بالقبلة والطلاق وهو متنع فيها واثمة منه المدفوعة قبل
 واشفاء اللازم بدل على اشفاء المزمومات وجوابه ان هذه اللازم مشروطة بوجه يمكن في جهاد ذلك فلا يلزم من شفاءها اشفاء
 جميع الاحكام التي اتمتها تحريم الاستمتاع من دون المرافعة وقد تقدم البحث في ذلك بابها من النكاح قوله وفي الموطونة اختلف
 الصحابة في وقوعه بالامانة الموطونة بملك اليمن ولو مدبر او ام ولد فذهب جماعة منهم الشيخ وابن حزم وجماعة المتأخرين الى الوقوع
 وهو اصح القولين لدخولها في عموم والذين يظاهرون من نساءهم كدخولها في قوله تعالى وانها نساءكم فخرجت بذلك الموطونة بذلك
 وخصوص صحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال وسألته عن الظاهر على الحر والامانة فقال نعم وحسنه حفص بن الخزي عن الصادق والكاظم
 في رجل كان له عشرة جوار وطاهر من جميعا فقال عليه عشرة كفارات وموثقه اسحق بن عمار عن الكاظم قال في الرجل يظاهر من جاريته فاح
 الحر والامانة في هذا سواء وقال الميبد والمريضي وابن ادریس وجماعة من المتقدمين لا يقع بها القول في الخبر السابق لا يكون ظاهرا الا على
 مثل موقع الطلاق وكان الظاهر ان كان في الجاهلية طلاقا كما سبق والطلاق لا يقع بها ولا في المفهوم من النساء في الآية الزوجة ولو ورد
 السبب فيها ولو اية حمزة بن حمران عن الصادق فيمن يظاهر من امته قال بائنا وليس عليه شيء ولا يصل وجوابه ضعف سند الاول فلا
 يعارض الصحيح وانما جعلناه في السابق شاهدا للاصل والشافع لا حجة فيه وقد نقضناهم كانوا يظاهرون من الامانة ايضا ويعتزل سيدنا
 فرأينا ان الطلاق اجماعا كاشف الجاهلية كما نبهت قول الاعشى ايا حارث بن يحيى فانما طلاقه فجميع الحمل على الزمت مع وجود ما يصلح للا
 والسبب ليس مخصصا كما حققنا في الاصول والرواية الاخيرة ضعيفة لا بد من ان نعارض الصحيح الاصل انما يتبع مع عدم وجوده بل يخرج
 عنه واعلم انه على القول بوقوعها باثني فيها الخلاف السابق في اشراط الدخول وعدمه لتناول الروايات الدالة عليه لها كاشنا وان
 الحرمة وتقوم اختصاص ذلك الخلات بالحرمة ضعيف جدا بل لا يخل قوله ومع الدخول وجه ان اطلاق الدخول يشمل الذبح كما حقق في
 باب المهر وغيره واطلاق الحكم يتناول الصغيرة وان حرم الدخول بها والكيفية المحبونة والغافلة والرتقاء على تقدير وطئها في الذبح
 والمرضية التي لا توطأ حال الطهر مع وجوده قبله لتحقيق الشرط ولو لم يشترط الدخول فدخل الجميع اوضح ويمكن بناء الحكم على ذلك
 القول بقرينة ذكر المرضية التي لا توطأ الشامل باطلافة للقبل والذبح في سائر الاوقات وان لم يدخل الرتقاء في هذا العموم غالبا
 بالنظر الى انه في مشأله اطلاق المصالحكم بصحة طهار الحصى المحبوب الذي لا يمكنه الوطى فانه لا يتم مع القول باشراط الدخول فلا
 بد في اطلاق هذه الاحكام من تكليف قوله الظاهر لا خلاف بين العلماء في تحريم الظهار لو صنف بالمكنة قوله تعالى وانهم ليقولون
 منك من القول زورا والمنكر والزور محرمان ثم اختلفوا فقال بعضهم انه يعني عنه ولا يعلق عليه في الاخرة لقوله تعالى بعد ذلك
 وان الله لعفو غفور رقيقه بالعفو وهو يستأمر في العقاب هذا القول ذكره بعض المتقدمين ولم يثبت عن الصحابة وفيه نظر لانه
 لا يلزم من وصفه بالعفو والغفران تعلمها بهذا النوع من المعصية وذكره لا يدل عليه ونحن لا نشك في انه عفو غفور
 سواء في هذا الذي انما لم يعف عنه بغيره فبقيته لا يخرج من باعث على الرجاء والطاع في عفو الله تعالى الا انه لا يلزم منه وقوعه بغيره
 وتظاير في القرآن كثيرا مثل قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطا به ولكن ما تعذر قلوبكم وكان الله غفورا رحيما مع انه يقول الله
 وجوب عفو عن هذا الذي لا يذكر قبله مع ان الوصف بصدق مع عفو عن بعض اموره دون بعض كما يصدر في غيره فلو لم اعفو
 عنه لم يكن من الامانة والحق انه كغيره من الذنوب امر عقابها راجع الى مشيئة الله تعالى وسنة المصطفى صلى الله عليه وآله الى القتل شرع بعد ظهوره
 والامر كما ذكرناه فله لا يجب للاختلاف ان الكفارة العاجية في الظاهر تعلق بالعود لقوله والذين يظاهرون من نساءهم ثم
 يعودوا لما فعلوا فيهم رقية لكون اختلاف في المراء من العود فذهب اكثر اصحابنا الى ارادة الوطى لا مجرد ما سلكه في النكاح والقول
 كناية عندنا لا ارادة مضمرة شاعرا في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله واذا قمم الى الصلوة فاعسلوا الى اذنت العذراء واورثتم

[illegible]

تصنيف
في
البيان
على
تصنيف
في
البيان

ولو وطئ قبل الكفاوة لم منه كفارتان ولو كرر المحل تكررا لكفاة مرة

[illegible]

وقوله
ابن الجوزي
الروايات
تقاربه
على عدم
معاصرة
دلالة
شبهه

297

[illegible]

الشائنة بهم الوطى على المظاهر ما لم يكفر سوا كفو العنق والصبا والاطعام ولو وطئها في خلال الصوم لم يناف
 قال شاذ من لا يبطل التتابع لو وطئها ليلا وهو غلط
 هذه الدار فانت كطهر اى وان دخلت هذه الدار فانت كطهر اى فوجد الشرطان وقع الظهار ان بعد
 الشرط والبراء ولو قال ان دخلت الدار وكنت زيدا فلا بد من وجودها معا لوقوع ولا فرق بين ان تقدم الكلام او يتاخر لان الاول
 الجمع على الصق القولين ويجوز على من قول من يجعلها للترتيب شرط ان يقدم الدخول على الكلام كالوقوع في الدار ان كنت زيدا فانت
 كطهر اى لو قدم الجزاء عليها فلا بد منها في وقوعه ويشترط تقديم المذكور اخر وهو الكلام على المذكور اول وهو الدخول لانه جعل الكلام
 شرطا للعنق الظاهر بالدخول ويسمى ذلك اعراض الشرط على الشرط والتعليق بقتل التعليق كان التجزئة بقتل بغير قوله لا ينفك
 ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يعقوبكم فلا ينفك بضمي ان اردت ان انصح لكم وقيل لا يشترط الترتيب يقع الظهار بمجرد
 كيف انفق لانه ذكر صفتين من غير عطف فلا وجه لاعتبار الترتيب لا لو علمت الظهار على ما فيها الامر فقال ان خالف اى فانت
 كطهر اى ثم قال لها لا تكلمى بذا الا يخرجى من الدار فكلته واخرجت ليقع الظهار لانها ما خالف امر وانما خالف نهيه ويجوز ان يقع
 نظر الى انه يسمي في العرف مخالفة امره وبقي في ذلك استقر العرف عليه والا فالعبرة بالمصطلح عليه ولو قال ان خالفته فانت
 كطهر اى ثم قال لها قولى ففعلت ففى وقوعه او جزمه بيمينه على ان الامر بالشئ هل هو منى عن فعله قط او صدق العام او ليس بها عن فعله
 الاول يقع الظهار بفعلها ما خالف امره دون الاخير هذا كله ان لم يبدل العرف على شئ والا على مقتضاها مقدم على القاعدة الاصولية
 التعيينات تحمل على الامور العرفية لا على القواعد الاصولية هذا اذا ضبط العرف والارجع الى الاصطلاح ولو علمت بغيرها زيد
 بغير فعلها لحياتها ميتا لان قد فلت الميت كقذف المحرم في الحكم سواء سمع المقتدوف القذف ام لا لصدق في الحالين بخلاف ما اوعى بكلامه فانه
 لا يقع الا ان يسمع كلامها ولو منع من التمتع لعارض كلفظ وذهول وصم فوجها ولو علقه بالضرب يقع بضره ميتا وفي اشراطه الا
 بوجها ان جودها العدم لانه لم يعم له وعرقا ولو قال ان قد فلت في المسجد اعلم كونه في المسجد وانه لو قال ان ضربه في المسجد غير كون
 الضرب فيه والفرق ان مرتبة الحال مشعران المقص الاشارة على من حرمه المسجد وهناك الحرمة يكون بالقذف والقفل في المسجد
 هو يحصل ان كان القاذف فيه والقفل فيه ولو علقه بالروية فقال اى فانت كطهر اى وقع بيمينه لحياتها ميتا مستيقظا و
 نائما ويكفى روية شئ من بدنه وان قل وان كان كل مستور لم يقع ولا يكفى روية في المنام ولو رآه في ماء صاف لا يجمع الروية فالصح وهو
 لان الماء المختل ينهنا كاجزله الهواء ولهذا الاصل صلوة المستر بالماء ككذلك النور ان من وراء جسم شفاف كالزجاج ولو نظرت في المرآة
 او الماء فآنته ففى وقوعه وجها من حصول الروية في الجملة وكون المرآة مثالا للشخص ولو كانت المرآة عيا فان عرضها بعد ابتاع
 الصفة لم يقع بضره وان كان ذلك لا يبعد روية حقيقة وان كانت عيا من غير ابتاعه احتل كونه ككذلك لما ذكره حمله على حضورها
 عنده لان الاعى يقول عرفا رايته اليوم فلا ناو ببريد الحضور عنده والاخرى عدم وقوعه فيها لو علقه بالمسوق اذا امت شيئا من
 حيا كان او ميتا ويشترط كون المسوس مما تحل له الحيوة فلا يقع بيمينه الشر واللفظ لا يقال لمرتها من انسان انه منه مع احتمال وفي اعتبار
 كون متها بالخرق او بغيره يابى بدنها وجها لوجودها ايان في مس الحديث للقران نعم بشرط كونه مما تحل له الحيوة من بدنها كاي شرط ذلك
 المسوس مثل ما في مس الميت على الوجه الذي يوجب الغسل لو قلنا بوقوعه معلقا على الصفة كالشرط كما هو اقوى القولين فقال
 انت كطهر اى في سهر كذا وقع عند استئلال هلاله لان سهره تحقق عند مجئ اول جزء منه كما انه لو علم بدخول الدار فحصلت في لوطا وقع
 ولم يعتبر قسطها ولو قال في سهر كذا وفى اول يوم منه وقع عند طلوع الفجر من اليوم الاول وكذا الوقال في اخر الشهر فوجها
 وقوعه في اخر جزء منه لانه المفهوم من اللفظ والثاني وقوعه في اول جزء من ليلة السادس عشر لان النصف لثاني كلة اخر الشهر الثالث
 وقوعه في اول اليوم الاخير ولو قال عند انقضاء وقع عند غروب شمس اليوم الخامس عشر وان كان الشهر ناقضا لان المفهوم من اطلاق
 النصف بمحمل وقوعه في اول اليوم الخامس عشر لانه يسمي النصف لهذا بق ليلة النصف من شعبان الى اخر العنق عليه ان فعله فاعا
 فامد او كان الغرض من التعليق عليه كعدم الحاج والساطان ومن لا يبالى بتعليقه وقع الظهار عند حصول الشرط مطم وان كان
 الغرض منه المنع كما لو قال ان دخلت دار فلان او كلته فكلته فاسية او جاهلة بالتعليق او مجنونة او مكر هذا وعلى هذا ان غاصل
 قاصدا منع منه فوقع وجها من وجود التعليق وليس التثنية او نحوه وانما للوقوع ومن عموم قوله ان الله وضع عزامة
 الخط والنسب ما لم يكره عليه والمراد وضع الواحدة او دفع الاحكام والتفصيل من وجه نظر القصد قوله بحجم اما يحرم الوط
 قبل العنق والصيام فاقان بين المسلمين لقوله تم فخر برقية من قبل ان تباشم قال من لم يجد فصيا شهرين متتابعين من قبل ان
 يتأنا واما تحريمه قبل الاطعام فيقدر عجزه عن الاولين فلاكثر تناو من الجهو عليه لان الله تم جعله بدلا عنها بقوله عقيب ذلك
 من لم يترك قطع الاطعام ستين مكيابا والبدل يحجب ما وانه البدل في الحكم والاطلاق محمول على المقيد مع اتخاذ الواقعة ولما دوى ان
 قال لرجل ظاهر من امره لا يبرها حتى يكفر فان فعل اى ينفذ رقية وعجزها من الاخبار الشاملة للحاصل الثالث وقال الجيد متا
 وبعض العامة انه اذا ابتغى من الاطعام لم يحرم الوطى قبله لان الله تم شرط في العنق والصيام ان يكون قبل العود ولو قيل في ذلك
 الاطعام وقد تقدم جوابه قوله ولو وطئها قد عرف ان الوطى موقوف على فعل الكفارة الذي لا يتم الا بالانسان بها الجحيم

كذا في نسخة
 المانح
 والى هذا

المانح

المانح

المانح
 المانح
 المانح

فقل مجرم عليه ما دون العلى كالقبلة والملازمة قبل نه لا نه مائة وفيه اشكال فبما من اختلاف القيسر المتلعت
اذا عجز الظاهر عن الكفارة او ما يقوم مقامها عدا الاستغفار قيل مجرم عليه حتى يكفر وقبل مجزئة الاستغفار وهو اكثر

في خلال الصوم سواء كان بعد ان صام شهر او من الثاني يوم الام لا تصدق عليه الوطى بل ان يكفر فلا يحصل الاثم الا بالاكل على هذا
الوجه لان الامور به هو صيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا وهذا الحكم لا يختص بالبراء بل يحتم الوطى حاصل الى ان يصوم شهرين
سواء كان في حاله مجزئة للتفرق كما لو صام شهرين او من الثاني يوم الام لا كما لو كان اقل من ذلك وسواء كان الجماع مفسدا للصوم كالمو
وتعنه ارام لا كما اذا وقع ليلا والى هذا ذهب اكثر وقال ابن ادريس لا يطل الثاني عدا عن ايقاع صوم الاخرى للساكنين من غير فاروق
هو متحقق وان وطى ليلا ولا يستأنف الكفارة لانه لم يطل من الصوم وعلى انه مائة وكفارة اخرى للوطى وبس قوله بذلك البعيد
وغاية الاستدلال بان يكون قد اثم بالوطى خلال الصوم كما يات منه لو فعله قبل الشروع في الكفارة واجابة كفارة اخرى اما وجوب
استئناف هذه فلا وقولهم ان الامور به صيا شهرين متتابعين قبل المسير لا ينفعهم لان الاستيناف واجب كون الشهرين واقعيتين
بعد الناس واذا لم يوجبه كان بعض الشهرين قبل الناس وهذا في ما هو مأمور به من الاولين سلمنا لكن بحال الفحص الاثم و
الكفارة لكن كالموقع قبل الشروع فانه اذا صام بعد فقد صدق عليه انه لم يات بالامور به قبل ان يتاسا ومع ذلك وقع مجزئا وا
الاخرى مختارا ابن ادريس وافقته في عدم التمسك من قوله وهل مجرم الى قوله من اختلاف الفصيل خلف العلماء في القدر المحرم منها
المعبر عنه بالسير هل هو الوطى ام جميع الاستمناءات المحرمة على غير الزوج كالقبلة والمسرة وشبهه وغيره فاق بعضهم بالاول لان المسير
في قوله تع من قبل ان يتاسا حقيقة في تلاق الابواب لغز والاصل عدم النقل والاشراك بعضهم بالثاني لان المسير يطلق على الوطى
في قوله تع من قبل ان تمسوهن والاصل في الاطلاق الحقيقة واجيب بانسلازمة النقل والاشراك اذا خلا في عموم معناه لغز وجا
استعماله في بعض افراد مجازا وهو اولي منها وكثيرا ما يعدل في القراءات يستعمل المصريح به الى المجاز كذا وكان مقتضى تشبيهها بما لا
كون مجزئا على حد مجزئها الى ان يكفر وهو متناول لغير الوطى من ضرورة ويشكل بان ذلك يقتضي مجزئ النظر بشبهة والانه لا يدل
عليه ولا بعض الاصحاب انه غير مجزئ لعدم الدليل عليه وانما الكلام في ايدخل في مفهوم الناس لغز من ضرورة الاستغفار وبما هنا
تخرج عن ذلك الاستغفار بالظهار فاشبه الصوم والحيف واستصحب الحل فاعاد اوضاعه هو الوطى وعلم ان مجزئ المنة شرعا فان تجزئ
بالوطى كحالة الحيف والصوم وقاد به كحالة الاحرام والاعتكاف وفان يقع فيه الاختلاف كحالة الاستبراء والظهار واستغفار المالك
بالبراءة الموهونة ومن قه العموم الاستمناء بالبعدد والمرتدة والامنة الموجهة لغير المالك بالنسبة اليه والمعتدة عن وطى منه في
صلب النكاح ولو لم يلق في النظر والمس لم يثبت الاثر بالوطى في التيمم قوله اذا عجز الظاهر ان قدر على احدى الخصال الثلث لم يجز الوطى
حتى يكفر اجماعا وهو المعبر عنه في كلام المصنف وان عجز عن الثلث فله ابدال بنوفق عليه حل الوطى قبل نه واختلفوا في ابدال فقال الشيخ
في بيان الاطعام بركة وهو صيام ثمانية عشر يوما فان عجز عنها احرى عليه وطى الى ان يكفر وقال ابن ابي برة انه مع عجز عن الطعام لا يشتر
يصدق بما يصدق وقال ابن حزم اذا عجز عن صوم شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما فان عجز فقد عجز عن كل يوم بمدين من طعام وقال
ادريس اذا عجز عن الخصال الثلث فبذلها الاستغفار ويكفي في حل الوطى ولا يجزئ عليه قضاء الكفارة بعد ذلك وان قدر عليها والشيخ
قوله اخر بذلك لكن تجزئ الكفارة بعد القدره وذهب جماعة منهم الشيخ في قوله ثالث الميعة وابن الجنيدي الى ان الخصال الثلث لا بد لها
اصلا بل مجزئ عليه وطىها الى ان يودي الواجب بها وهذا هو الذي يقتضيه نص القرآن واشتات حكم عجزه يحتاج الى دليل صالح وهو
منع وبوبه رواية سلمة بن صحواص النبي اياه بالخصل وامر مع افرازه بالجزان ياخذ من الصدقة ويكفر لو كان الاستغفار للغا
فاذا الامر به وكذا غيره من الابال ورواية ابى بصير عن الصم قال كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم او عتق او صدقة في
بنتين او نذر او غير ذلك ما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالاستغفار له كفارة ما خلا بين الظهار فانه اذا لم يجد ما يكفر به
سرم عليه ان يجامعها وقرينتها الى ان ترضى المنة ان يكون معها ولا يجامعها واجبة في الحج للاجتماع بالاستغفار بعد العجز عن
الخصال الثلث باصالة المنة والذمة واجبة الوطى واجبة الكفارة مع العجز تكفي بغير القدر فيكون مدفوعا ومارة اسحق بن
ماري الموثق عن الصم ان الظهار اذا عجز عن صاحبه الكفارة فليستغفر به ولينوا لا يعود قبل ان يوافق ثم يوافق وقد اجاز ذلك
عنه من الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوما من الايام فليكن وان صدق بكفره فاطم نفسه وعياله فانه مجزئ اذا كان
والا يجزئ ذلك فليستغفر الله ويصوم اياما وحسبه بذلك والله كفارة وجوابه ان اصل المنة واجبة الوطى انقطاعا بار
فانه حرم الوطى باجماع المسلمين واجبة الكفارة مع العجز فاقطعها بعد ذلك يحتاج الى الدليل ومن العجز عن هذا الفضل مثل
سنة الاستغفار والامانة والرواية فلا لها الاية من اضطراب لتضمن صدرها وجوب الكفارة اذا قدر عليها بعد الاستغفار واخرها
دره من ان العمل بمضمونها وقوف على قول الموثق خصوصا مع عارضة القرآن وما هو اقوى دلالة ومه كاشيخ لا يفيض مذهبه في العمل
بالرواية وفي اصول الفقه اشترط في الزاوي الايمان والعدالة وفي فروع الفقه اراا متعددة منها قبول الموثق كها بل هو ادنى
مرتبة منه والشيخ على ايجاب صوم ثمانية عشر يوما بدلا من العجز من الخصال برباينة وهب بن حفص عن ابى بصير عن الصم قال
سنة من حاله من امرته فلم يجد ما يعق ولا ما يصد ولا يقوى على الصيام قال يصوم ثمانية عشر يوما لكل عشرة مائة ثلثة ايام

[illegible]

والخيرة كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان مع وجوب صوم باحد الاستبا الموجهة للتكفير

الاصحاب رواية وفوى رواه الصدوق عن يزيد بن معاوية الجعفي عن الباقر في رجل ان اهلته في يوم يقضي من شهر رمضان قبل الزوال
 لا شيء عليه الا يوما مكان يوم وصام ثلثة ايام كفارة لما صنع قال الصدوق عقيب هذه الرواية وقد روى انه ان افطر قبل الزوال فلا
 شيء عليه وان افطر بعد الزوال فعليه الكفارة مثل ما علم من افطر يوما من شهر رمضان وهذا يدل على اختيار الاول وفي كتابه المفتح
 عكس الحال فجعل الاول رواية والثاني فوى فوق واذا قضيت صوم شهر رمضان كنت بالخيار في الافطار الى زوال الشمس فان افطر
 بعد الزوال فبيناك الكفارة مثل ما علم من افطر يوما من شهر رمضان وقد روى ان عليه اذا افطر بعد الزوال اطعم عشرين مساكين لكل
 مسكين مد من طعام فان لم يقدر عليه صام يوما بدل يوم وصام ثلثة ايام كفارة لما فعل وفي طريق الرواية الاولى الحديث بن محمد وهو
 مجهول والرواية الثانية الدالة على انها كفارة ورمضان رواه زرارة في الوثوق عن الباقر ايضا قال سئل عن رجل صام قضاء من شهر
 رمضان فاني النساء قال عليه من الكفارة ما على الذي اصاب رمضان ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان وليس في هذه الرواية
 يقيد بكون الافطار بعد الزوال كاقيد وجماعا على المعنى لا يبعد له في الحكم وفي طريقها على بن فضال وباقين سندها صحيح
 في الوثوق وروى الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم قال قلت لابي عبد الله رجل وقع على اهلته وهو يقضي شهر رمضان قال ان
 كان وقع عليها قبل صلوة العصر فلا شيء عليه يصوم يوما بدل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرين مساكين فان
 لم يمكنه صام ثلثة ايام كفارة لذلك وهذه كالأولى في الكفارة الا انها غلظت لها في الوقت وبما صحت في الباب من الروايات ولكن لم
 يعمل بضمها احد والشيخ في حل الخبر الدال على انها كفارة رمضان على من فعل ذلك استخفافا بها فاجب عليه من فرض الله تعالى فيجب عليه
 تح من الكفارة ما يجب على من افطر يوما من رمضان عقوبة له وتغليظا عليه فاما من افطر معتقدا ان الافطار اتمام صوم فليس عليه
 الا ما تقدم اطعم عشرين مساكين او صام ثلثة ايام وهذا الحل يوجب في الاخر للشيخ في المسئلة وله قول ثالث في كفارة من وهو
 قول سار و قال ابن عتيق ليس عليه شيء يدل على مذهبه رواية عمار الساباطي عن ابي عبد الله وفيها فان نوى الصوم ثم افطر
 بعد ما زالت الشمس قال فلا شيء عليه شيء الا قضاء ذلك اليوم الذي اراد ان يقضيه والشيخ حمل قوله وليس عليه شيء على انه
 ليس عليه شيء من العقاب لان من افطر في هذا اليوم لا يستحق للعقاب ان افطر بعد الزوال وبلية الكفارة وهذا اعتراف من الشيخ بعد
 تحريمه فبعد مجامعة الكفارة ولو حملوها على الاستعجال لاختلاف تفهيم الروايات واختلفت بدو وقت مبغوها وقصوها
 من حيث السند عن افادة الوجوب لان جيدا وبوبه رواية ابي بصير عن ابي عبد الله في المرأة يقضي في شهر رمضان فافطرها زوجها
 على الافطار قال لا ينبغي ان يكرها بعد الزوال ولا ينبغي ظاهرا في الكراهة وهو مناسب لما حكم به الشيخ من عدم تحريم الافطار بعد الزوال
 ولكن في طريقه سماعة وهو وافق على كل تقدير فالحكم محض بقضاء رمضان فلا يتعد الى قضاء غيره وان كان معينا على الاقوى للاصل
 قوله والخيرة وجوب كفارة شهر رمضان على النجس هو المشهور بين الاصحاب ذهب اليه الشافعي وابناهما وجملة المتأخرين ويدل عليه من
 الاخبار صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل افطر في شهر رمضان معتقدا يوما واحدا من غير عذر قال لا يفتق شهره او
 يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يقدر تصدق بالصدق والشيخ قول اخر في طائفة ما رتبته اذا كان الافطار بالجماع وابن
 ابي عمير جعلها رتبة مضى لما رواه الصدوق ان رجلا من الانصار الى النبي فقال هلكت واهلكت فقال ما اهلك قال انك
 امر في شهر رمضان وانا صائم فقال له النبي اعنوقه قال لا اجد قال صم شهرين متتابعين قال لا اطيع قال تصد على سنتين
 قال لا اطيع قال فاني النبي بعق ثمانية عشر صاعا من تمر فقال له النبي خذها فصد بها فقال له الرجل والذي بعثك بالحق ما
 بين لا يفتقها اجمع منها فقال خذها وكلها واطعم عيالك فانه كفارة لك اجاب بعدم دلالة صحيح على الترتيب جازا اطلاق الامر بحد
 افراد الواجب المحيطة كل مع ان الشيخ رواه في الصحيح عن ابي عبد الله وفيه ان رجلا الى النبي فقال هلكت يا رسول الله فقال مالك
 قال النار يا رسول الله قال وما لك قال وقعت على اهلتي قال تصد واستغفر ربك فذا بالصدق وهو دليل على عدم ترتبها على
 المخلصين الاخيرين والابن له وفي تمام هذا الحديث ان الرجل قال والذي عظم حقك ما تركت في البيت شيئا فليلد ولا
 كثيرا قال فدخل رجل من الناس بمكيل من تمر فيه عشرين صاعا يكون عشرين صاعا فقال رسول الله خذ هذا التمر فصدق
 فقال يا رسول الله على من اصدق وقد اخبرتك ان ليس في يدي قليل ولا كثير قال فخذها واطعم عيالك استغفر الله ثم قال فلما
 رجعا قال اصحابنا انه بدا بالعتق قال اعتق او صم او تصد وهذا ايضا يدل على التجبر وفيه ان الاستغفار يحجب عند العجز وهو اولى من
 جعل اطعم اهلته كفارة كما في الحديث السابق واعلم ان اطلاق المصالحكم فبما افطر بلحاذا الاستبا الموجهة للتكفير يشمل المحلل منها و
 المحرم وكل اطلاق الرواية الصحيحة والحكم به على الاطلاق هو المشهور بين الاصحاب وذهب جماعة منهم الشيخ في كتاب الاخبار والصدوق
 الى ان ذلك مختص بمن افطر على المحلل امام افطر على المحرم يعني افسد صومه به فان الواجب عليه كفارة الجمع لما رواه الصدوق عن
 عبد الواحد بن عبد وس النيشابوري عن علي بن محمد بن قتيبة عن حماد بن سليمان عن عبد السلام بن صالح الهروي قال قلت للرضاء
 بامر رسول الله قد روى عن ابيانك فيمن جامع في شهر رمضان وافطر فيه ثلث كفارات وروى عنهم ايضا كفارة واحدة فاني الخبر يحد

وان ان اهلته بعد الزوال لا شيء عليه ان يصدق
 على من افطر في كل يوم من شهر رمضان
 فبما افطر بلحاذا الاستبا الموجهة للتكفير

الافطار

وكفارة من افطر يوماً نذر صومه على اشهر الروايتين وكذا كفارة الخنث في العهد وفي النذر على الزبد والواجب
في كل واحدة عتوق رقبته او صيام شهر من شعبان او اطعام ستين مسكيناً على الاظهر

[illegible]

ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه
 ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه
 ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه
 ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه

صوما فافطره فكفارة رمضان والافكارة بين ثم بعد ذلك افق ما يكفارة بين مقل ولا يخفى ان المصير في النذر وانما
 هو لا خلاف الروايات والنصوص في الجمع بينهما والامر في العهد ليس كذلك بل اما ان يحكم فيه بالكيفية الخيرة نظر الماذكرناه من الروايات الخا
 فيه ولما ان جعل فيه كفارة بين النذر والافكارة وكذا كاليه في الاكراه ولا صالة البرية من الزايد ثم عد الى عبارة المصراع علم ان
 قوله وكذا كفارة الحث في العهد في النذر على النذر يقتضي اجاب لكفارة الخيرة في خلف العهد والنذر مقل كما في حكمه اذا كان صوما
 فافطره لكن في الافطار مجزئ في باقي افراد النذر ومطلو العهد على نذر وفعله بعد ذلك الواجب في كل واحدة عنوة وقية الى قوله على الا
 يقتضي العود الى جميع وجوب الكفارة الخيرة في جميع بعد النذر وهو تبيين ما ينقول في قوله فيه تردد اظهره كذا قوله وما يحصل اي مجمع
 فيه التخيير والترتيب فالاول في التحصيل الثالث الاول والثاني في الصيام فانه مرتبة على العجز عن الثالث السابقة والحكم في هذه الكفارة محل
 وفاق بين المسلمين من حيث انها منصوبة في القرآن قوله وكفارة المراد بالمومن هنا المسلم ومن يحكم كوله الصغير المجنون ولا فرق بين الذكر
 والانثى والمراد بالصد ويشترط كون القتل مباشرة لا تشيكا كما في رواية ثمة قوله من خلفه لا خلاف في خيرة الحلف بالبرية من الله
 او من رسوله ومن الائمة وقد روى ان الرسول سمع رجلا يقول ان ابري من دين محمد فواته رسول الله ويملك ابري من دين محمد
 فعلى دين من تكون قال فما كلمه رسول الله فخرمات وعن يونس بن طبيان قال قال يابون في الخلف بالبرية منا فانه من خلف بالبرية منا
 صادقا او كاذبا فندري منا واختلف في انه هل يجب لك كفارة ام لا فذهب الشيخان وجماعة الى وجوب كفارة طار فان عجز كفارة بين وهو
 الذي نقله المصنف وقال ابن حزم بانه كفارة النذر وقال الصدوق انه يصوم ثلثة ايام ويتصدق على عشرة ما كان والكلي ضعيف لا يرجع اليه
 صالح فلهذا لك اختيار المصنف انه بايم ولا كفارة ولكن روى محمد بن يحيى في الصحيح قال كتب محمد بن الحسن الصفار الى ابي محمد العسكري رجل حلف بالبر
 من الله ورسوله فحنت ما توتيه وكفارة فوقه يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مدينه من تمر او زبيب او غيره من الثمرات ولا بأس بالرجل ان يجمع
 لصلته ما قال المصنف في ذلك من التمتع بانه لا كفارة في شيء من ذلك لان ما ذكره الشيخان لو ثبت ما تضمنته الرواية فادرك فلا تنهض المكاتبه
 بالجمعة لما يتطرق اليها من الاحمال واعلم ان ظاهر عبارة المصنف ترتيب الكفارة على عجز النذر في ذلك من له خلف وهو الذي يقتضيه
 الحلاق الشيخ والقاضي والصدوق وجماعة والمعين صرح بترتيبها على الخلفه وكل في الخ اسناد الى الماد ان عليه المكاتبه المذكورة
 وهذا اقوى وقوفنا فيما خالف الاصل على مورد النص قوله في جن القول الاول لان البراج اسناد الرواية خالد بن سدير عن ابي عبد
 الله اذا حدثت المرأة وجهها او جزت شعرها او نفقت ففجر الشعر عنوة وقية او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
 والمتمم من في الاجاب مثل في اربعين شاه شاه وفي نفس المؤمن ما منه من الابل لانهما للسببية وانكار بعضهما فادها ذلك مردود ثم
 طريق الرواية ضعيف فان خالد بن سدير غير موثق وقد قال الصدوق ان كتابه موضوع وفي طريقه ابي محمد بن عيسى وهو ضعيف
 القول بوجوب كفارة طهرا لاسلامه وانما روي اسنده الامارواه بعض الاحباب هو مستند فلهذا قال المصنف بايم ولا
 كفارة تمسكا بالاصل واستصفا للحكم الناقل عنه وهذا هو الاقوى واعلم ان الكفارة على تقدير وجوبها مرتبة على عجزه في
 المصاب والمفهوم منه جرم جميعه والمراد من الجز العجز فلا يلحق به النصف ولا الاحراق ولا الفجر بالنس وبمقتضى قولنا الحاق الحلق ولا يلحق
 جزء في غير المصنف على الاقوى او لو ثبت دخوله من غيره وانما خصص المصنف ما فيه من اشغال الخط بقضاء الله ثم وظ الرواية وقوع
 ذلك منها مباشرة فلو ثبتت به ففي الحاقه نظر اقرب لعدم وقوفنا فيما خالف الاصل على موضع اليقين ولو فعلت ذلك لاجبة فلا شيء
 اجماعا قوله يجب لم يقبل المصنف في ذلك خلافا مع انه صد المقصد بالمواضع المختلف فيها والوجه في ذلك عدم ظهور مخالف في اكثرها مع
 ضعف السند في الجميع فان الرواية السابقة من خالد بن سدير بطريق محمد بن عيسى قال سئل ابا عبد الله عن رجل شق ثوبه على اخيه
 او على امرأته او على اخيه او على قريبه قال لا بأس بشق الجيوب نفد شق موسى بن عمران جيبه على اخيه هرون ولا بأس بالوالد على ولده
 ولا نزع على امرأته ويشق المرأة على زوجها واذا شق زوج على امرأته او والد على ولده فكفارة حث بين ولا صالة لها خيرة بكم او بغير
 من ذلك واخذت المرأة وجهها او جزت شعرها او نفقت ففجر الشعر عنوة وقية او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
 وفي خدش الوجه اذا دمت وفي النصف كفارة حث بين ولا شيء في لطم الخدود وسوا الاستغفار والتوبة ولقد شقق ولطم
 الخدود والفاطيات على فقد الحسين وعلمه مثل لطم الخدود وشق الجيوب وقد عرفت حال الرواية واعلم ان الكلام في شق
 الجميع والبعض كالكلام في الجز والمراد من الشعر هنا شعر الرأس لا منه المفهوم منه عفا المراد بحدش الوجه قطع شق من جلده وان لم يبلغ
 حد الحارصه وفي الرواية يقيد بكونه مدميا والفساوى مطلق بل صرح بعضهم بعد اعنائه وهو مطلق الى السند ولعله بعد على ما يظ
 من الاجماع لا على الفتوى مجزئة ولا يلحق بالطم من غير خدش ولا خدش غير الوجه من سائر الجسد لا يتبع الحكم الى الرجل كما ان حكم شق الثوب
 لموت الولد والزوجة مخصوص به فلا يجب على المرأة بشقه مطلق وان كان محرما على الجميع لما فيه من اذاعة الما واليد في الولد الذكر والا
 وان نزل الولد الانثى على الاقوى ولا تارة بشقه على غيرها من الاقارب وان حرم وروى جواز على الاب الاخ ولا يلحق امر
 الولد والسيره بالزوجه ثم يلحق المتمتع بها والمطلقة وحيثه والغنيمه متى الشق لمسه الثوب قوله كفارة القول بالوجوب للشيخين

ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه
 ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه
 ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه
 ولا كفارة الاصل الثاني في كفارة النذر وهو ان يذبح النذر على وجهه

[illegible]

المطابق والمقتضى بان يجب يحصل الشك فيه، ثم ما وذلك مع اتحاد السبب مع اخلاله اذ لما فاقه بين ان يقول الشارع اعقوبه فبعضه
كراهة القتل ولا يخفى الكفره وين قوله في كفارة الظهار ونحوها يخفى الكفره والقول بوجوب حمل القيد مع اختلاف السبب قد يترفع
في الاصل وهو لا يحقون القائلون بشرط الايمان ثم لا يقولون بذلك القول وإنما مشاؤنه ههنا مع قابله ورواية السبب ضعيفة
التدوير من المدعى واما المتن عن اتفاق الحديث فالظاهر وهو الذي صرح به المفسرون انه الروي من المال بطل الفقير وبما كان
المال في الكافر كمنها في المسلم والافان لما لينة للعقده مع ان مثل هذا لا يطبق عليه الا اتفاق لعنه ولا عرفه واما مشغل الذمة العنق
فيخرج منه بامثال امير الساع فاذا امر بخرم رقبته واطلق مرث الذمة بامثال الامرك ولا يرد من الخروج من عهد التكليف في
هذا وغيره الا ذلك نعم القائلون بالقياس على كفارة القتل غير حاجب مع الكفارة واستانساؤه بشرط العدالة في الشاهد
من قوله فاشهد واذوى عدل استكم مع اطلاق قوله ثم واستشهده شهيدين من رجالكم واشهدوا اذا نابتهم وغير ذلك من المطلقات و
مثل هذا لا يجزى عند اصحابنا وذهب جماعة منهم الشيخ في طواف ولا يجزى الى عدم اشتراط الايمان في كفارة القتل للاصل وعلما
بالاطلاق اذا فتر ذلك فانما بالايان هذا الاسلام وهو الاقرار بالشهادتين لا معناه الاخر وهو اعتقاد الامامية لان ذلك امر من اخر عن الايمان
لا يمكن الاطلاع عليه واما التكليف فعلق باظهار الشهادتين لا معناه الاخر وهو اعتقاد الامامية لان ذلك امر من اخر عن الايمان
في الكفارة واصطلاح خاص والاصل عدم اشتراط بعد انصراف الى غيره وبما قيل بشرط الايمان الخاص لشبهة ان الاسلام لا يتحقق منه
وبدلالة المتن عن اتفاق الحديث عليه وضعها واضح ولا فرق بين الصغير والكبير في ذلك ولا بين الذكر والانثى علما بالعموم وتحقيق
الاسلام في الصغير بالنبوة لا بوبه واحدا وما من ثم يقبل به المسلم ولا فرق في تبعته لهما بين كونهما مسلمين حين بولده وبعده ولا بين مؤ
نبلا بل يبلغ وبعبارة عن الاسلام وبعده عندنا والعامة في هذا الاختلاف والرواية التي اشياء لهما بعد اجزاء الصغير في كفارة القتل رواها
جم من يحق في الحسن عن الحسن قال سئل عن الرجل يظاهر من امرته يجوز عتق المولود في الكفارة فقال كل العتق يجوز فيه المولود الا في كفارة
القتل فان الله يقول فخر رقبته مؤمنة يعني بذلك مفرقة بلغة الحث ومثله روى الحسين بن سعيد عن جلاله عن الحسن وبضموهان
علما بالحدود وهو قول موجبه الا ان الخنزير الاول للحقوق احكام الايمان والارثا بعد بلوغه ولو لم ينفذ بلفظ الشهادتين بعد البلوغ فيكون
حقيقته له ولقوله والذين امنوا وابتغوا ذرية من باين الحقهم ذرياتهم وما النشام من علمهم من شيء امي الحقهم ذرياتهم في الايمان
فدل على انهم مؤمنون ولد خوله في الوصية للمؤمنين ولو لا الحقيقة لما دخل هذه الادلة لا ينج من شيء قوله ولا يخفى ههنا ما قيل
يعتبر اجزاء الصغير انفصاله حيا قبل الاعناق فلا يخفى على من ان افضل بعد ذلك حيا ولا يكون ذلك كاشفا عن صحة العتق ولا تمام السبب
وسواء الفصل للمادون السنة اشهر من حين العتق ام لا كذلك الحمل لا يلحق حكم الاحياء شرعا ومن لا يجزى فطرته وان كان ابواه مسلمين و
كان بحكم المسلم حتى ان الجاني عليه يضمنه كالمسلم على تقدير موته بعد انفصاله حيا ببيع اسلام الاخرى بالاشارة المفهومة كاشع عقوه
بالاشارة فاذا كان ابواه كافرين فاسلم بالاشارة المفهومة حكمه باسلامه واجزاء عتقه وفي حكمه الاعجى الذي لا يفهم لعنه وروى ان
رجلا جاء الى النبي ومعه جارية عجمية او خرسا فقال يا رسول الله عتق رقبته فلما جرى عتق هذه فقال لها النبي ايز الله فاسألت
الى السماء ثم قال لها من انا فاسألت الى ان رسول الله فقال لم اعرفها فانها مؤمنة قيل واما جعلت الاشارة الى السماء دليلا على ايمانها
لانهم كانوا عبدة الاصنام فافهم الاشارة البراءة منها لان الاله الذي في السماء ليس هو الاصنام ولا يراد بكونه فيها التخييل على حد
قوله وهو الذي في السماء الذي لا يفهم الاخرى مع اسلامه بالاشارة المفهومة الى الصلوة لانها فرع الاسلام والمغفرة شئت صله وما ذكرنا
من الادلة وقال بعض العامة لا يحكم باسلامه الا اذا صل بعد الاشارة غير صحيحة في الغرض فلو كان بالصلوة وحمل بعضهم على ما اذا لم يكن الاشارة
مفهمه ج المغفرة فاضاف بالاسلام ان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ص لان النبي كان يكفي بذلك من الاعراب ومن
يظهر الاسلام ولا يشترط النبي ما هذا الاسلام من الملل الباطلة للاصل وعدم نقله عن النبي حيث كان يقبل من الكافر الاسلام واغتر بعض
العامة ذلك ونقل اخرون فقالوا ان كان الكافر من يعترف باصل رسالة النبي ثم يقوم من اليهود يقولون انه رسول مبعوث الى العرب
خاصة فلا بد لهذه الزيادة في حقه وان كان ممن ينكر اصل الرسالة كالوثني فيكفي لاسلامه الكتمان واما يعتبر الاقرار بالشهادتين معا
في حق من ينكرهما كما حصل والوثني فلو كان موحدا لله فهو منكسر لرسالة كفى قراه بها وفي الاكتفاء بها من اليهودي والنصراني وهما
اصحابا القدم لا نهما مشركان في التوحيد كما نبه عليه بقوله بعد حكايته عن مقالته تعالى على ما يشركون واشركهم باعتقاد الهية عيسى و
الغزير وعلى تقدير اخضاع هذا الاعتقاد لبعض فرقهم لا يوثق منهم بخلافه فلا يكفي منهم بدون الشهادتين قوله ولا يحكم ما ذكره
المن من عدم الحكم باسلام الطفل المنه من غير عن ابويه الكافر في هو الشهودين الاحصاسية المتأخرين لعدم دليل صالح للحكم بالاسلام
وبشأن كفه قبل الاقرار عنها فيستحب وقول النبي ص كل مولود يولد على الفطرة واما ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه على الحكم باسلامه
على تقدير انصره لانه قد حكم عليه بالكفر قبل الاقرار ولا دليل على زوال ذلك ومجرد وكادته على الفطرة لو سلم كون المراد بها الاسلام
المحض فقد راد ذلك بتبعته الابوين وليس بالتبعية على حال وجودها خاصة بدليل انها لو ما ناعته لم يحكم باسلامه اجماعا وان

[illegible]

قال الشيخ رحمه الله تعالى في جواب سؤاله عن قول المولى في الكفارة ما يحوز عنها نبيها البقاء الملك وان امتنع بها على بعض الوجوه فان عدم جواز البيع لا يقتضي زال الملك لجواز بيعها على بعض الوجوه وفي بعض الاجاوب عن زين العابدين ام المولى يجري في الظاهر وهو شاهد وضع منه بعض الاصحاب هو مذهب بعض العامة لنفسان الرق باستحقاقها العتق لجهة الاستيلاء وهو ما فانما انما يستحق العتق بعد الموت لا حكمه وانما الثابت في جوفه المولى المنع من التصرف باجوب نقل الملك وتحويل العتق احسانا بعضه ويجعل ما ثبت في اهلها الشارع له هذا اذا اعتقنا المولى عن كفارة ما عتقها عن كفارة غيرها ما بان ينبغي العتق عن الكفارة او يجزى ما عتق عليه الكفارة للمالك بالعتق ففي الصحاح اشكال اخر من حيث نقلها عن ملك المولى قبل العتق حقيقة او ضمانا وهو منقطع وهو جبر بالجران من حيث استناده بتحويل العتق وقد تقدم الكلام في ذلك ايضا قوله ولو اعتق المامور به في الكفارة محرم بقرينة وهي حقيقة في الواحدة الكاملة فلو اعتق نصف ملكه لم يجز لعدم صدق الرقبة وقال بعض العامة يجري تنزيلا للاشخاص منزلة الاشخاص ولذا يجب الزكوة على من ملك نصف ثاين شاء ولم قول اخر ان باقي العبدان ان كان حرا جبره والا فلا والفرق انه اذا كان الباقي حرا فلا بد الاعتاق والاستقلال والحلص من الرق وهو مقم من الاعتاق وكذا القول فيما لو اعتق ثلثا من واحد وثاين من اخر قوله ولو اعتق اذا اعتق المولى نصيبين من العبد سري الى نصيب صاحبه وهل يجعل السرية بنفس اللفظ اوبداء القيمة او يوقف فاز ادعى القيمة ينسب حصص العتق من وقت اللفظ اوجه ما في انشاء وعلى الاوجه يتفرع اعتناق العبد المذكور عن الكفارة فالمشهور بين الاصحاب صحة ان ادعى عتقه عن الكفارة اما في نصيبه قط واما في الباقي فلان سبب تخلفان عتق اعناق نصيبه وقد اقرنت به فيه الكفارة ولا فرق في الاجزاء على هذا بين ان توجه العتق على جميع العبد ومن ان توجه على نصيبه حصص العتق بالسرية في الحالين ويجعل قوبا لاشراط بينة العتق لجملة الامور باعنا ان رقبة بالنية فلا يكفي نية نصيبه وان تبعه الباقي بحكم الشرع فان ذلك غير كاف في صرفه الى الكفارة هذا اذا قلنا بالسرية عند اللفظ اوبالوقت وادى القيمة فان قلنا ان العتق انما يحصل باداء القيمة ففي الاجزاء وجهان ترددها المنة من تحقق عتق الرقبة الذي هو مقم الشارع ومن منع كون المقم عنها مطر بل عن الكفارة وعتق الباقي انما حصل بسبب ذلك العوض لسبب الكفارة على تقدير الاجزاء قبل بكنة النية الاولى النصيب لشرها لم يحتاج الى تجديد النية عند الاداء وجهان احدهما واختار في انه يكفي نية عند التلقظ لان النية اقرنت بالعتق الاعيان العتق حصل على مرتبة تدريج والثاني لا بد من تجديد النية ليعتق النية بعتق نصيب الشريك كما اقرنت بعتق نصيبه ولو تولى في الحال صرف العتق في نصيبه الى الكفارة ونوى عند اداء القيمة صرف العتق في نصيب الشريك البها لانه لا يفرق النية بحال حصص العتق هذا اذا كان موصرا فاما العتق ان عتق بوجه نصيبه ولا يسي الى نصيب غيره فان ملك بعد ذلك مالا او لم يبق بعد العتق فيه لان الرق قد استغفره لشرها فلا يجوز ان يبعد استغفره لكن ان ملكه واعتقه ابتداء اجزاء ان عتق الرقبة قد حصل وان كان منفردا مع ابن الجند من اجزاء هذا العتق عن الكفارة لان عتق السرية حصل بعتق بل بالنية عليه بصدا ان يقال ما اعتق جميع العبد واما اعتق نصيبه وعتق عليه الباقي بحكم الشرع وهذا قول موجه لان الاشهر الاجزاء واعلم انه يفرق بين هذه المسئلة وبين السابقة على القول باجزاء العتق بالسرية عن الكفارة مع ازعنا ان تصف العبد بغير الخ من عتق نصف الواحد وقد حكم باجزاء ان من شرط الاجزاء ان ينوى عتق الجميع عن الكفارة كما بيناه او ينوى عتق نصيبه يطلق لشمس العتق على الباقي وينتفع ما نواه على الوجه الاخر والامر منفيان في السابقة فانه ينية عتق الصفيين من الاثنين عن كفارة واحدة قد صرح بعدم ارادة عتق الباقي من العتق الواحد عن الكفارة على تقدير السرية ونية عدم صرف الشخص الخارج عتقه للكفارة فلم يقع مجزاعها لذلك ولو كان قد نوى عتق الشفيين عن كفارتين جاءت المسئلة الثانية باسرها ووجه عتقها عن الكفارة وسري اليها على ما فصل وفي معنى عتق ما ملكه من العبد عن الكفارة مع دياره لو اعتق بعض عبد يملكه باسرها عن الكفارة فانما يسي الى الجميع ويجزى به الى ان نوى ذلك ولم ينو ما يباقي الكفارة قوله ولو اعتق وجه العبدان الرهن من من النصرف في المهرود بالاجماع فاخرج هذا النصرف من النصرف تحكم وعموم قوله الرهن والمرتهن ممنوعان من النصرف لجملة نعم ولو اجازوا المرتهن نقلا لان المنع كان حقيقا فاذا جاز ذلك المانع وصار في وقوع العتق من اهلها واستند صحة العتق للعموم فرتبة ثم فخر رقبة وان الرهن مالك لها ومعها مع دياره واحدا فتاوى العتق وهو موقوفه ولو قيل قد اختلف كلام الشيخ في هذه المسئلة اختلفا فاقحا الا انه في دفع صحة عتق الباقي عدا وجوز عتقها اذا كانت الجناية خطا استدل على ذلك باجماع الفرق وعكس في وقال الذي يقتضيه مذهبنا انه ان كان عامدا فقد العتق لان القود لا يبطل بكونه حرا وان كان خطا لا يبعد لانه يغلق برقبته السيد بالحياديين ان يعذب به او يسل بالية اختاره مذهب في دفع صحة العتق مع كون الجناية خطا وبطلان مع العتق لا مع العتق يكون الخيرة الى اولى المقتول ان شاء راقبته وان شاء استرقه وصحة عتقه سينازم ابطال ذلك اما الخطا فالحا الى المولى ان شاء افكك بالادش او القيمة على خلافه ان شاء دفعه الى اولى المقتول فاذا افكك يكون قد اختار لا فتكا لانه هذا يتم مع خياره فلو كان معه الرهين فقد عتقه لغيره او ياتى المقتول به واستقام حقه منه الاخرى صحة مع الخطا والعدم عابفا في الخطا واختار اولى المقتول العتق في العتق

وذلك ما عرفت من ان الجناية قوله ولو اعترف اذا وجب على شخص كفارة ينادى بالعق فاعترف عنه غيره بنية الكفارة فان كان ذلك بمسئله من الكفارة مع سواء شرط له عوضا لكونه اعترف عنه عن كفارة ذلك على عشرة فاني لم اشرط بان قال العاق عبدك عن كفارة ففعل ووجه الصحة في الموضوعين ان العاق كان نائب عن الامر على التقديرين وكلا لو كلف عن اعتراف فيكون الامر كانه اعترف الرقبة عن الكفارة فيدخل في عموم فخره برفقة ولا مانع من ذلك لعدم كونه مالكا لها ولكن سيان الملك ينقل اليه على وجه البيع والعق وان تتبع العاق عنه من غير سؤال فلا الشيخ في طبع العاق دون من اعترف عنه سواء كان العاق عنه حيا او ميتا ان لم يكن العاق وارثا فان كان وارثا فاعترف عنه الميت وان لم يكن من مال الميت وفرق بين الوارث والاجنبي بان الوارث المالك باداء الحقوق الواجبة على المورث وله الغير في جهات القضاء وقام مقامه في قبول قوله فيما كان يقبل قوله في تعيين الوصية البتة والمطلقة على وجهه مع تكليفه بما عليه من الصلوة والصوم بخلاف الاجنبى ولا يخفى عليك ان هذه الفرق خارجة عن موضع الفرض ولا ينفذ عموم الولاية لان الفرض كونه عموما من ثم قال الميت العاق بين الاجنبى والوارث في البيع والحوار لان البيع حاصل من كل واحد منهما لما ذكرناه من ان الفرض كونه عموما ولا يلزم من قيامه مقامه في بعض الاحكام قيامه في غيره وحيث فاما ان يمنع من الاجراء فيها نظر الى وقوع العاق عن غير مالك ولا من هو في حكمه كولو كلف المامور ولا عاق الا في ملك وصحة ميانه الثغنا الى ان المتبرع نوى العاق عن ذى الكفارة فيقع عنه لعدم قوله انما الاعمال بالنيات ولانه لو لم يقع عنه لما وقع اصلا اما عن العاق فلا يلزم منه نفسه ولا عمل الابنية واما عن الاخر فلا يلزم الفرض ولا يلزم جرحي قضاء الدين الجاني تبرعا من الاجنبى والوارث وبين احوان يقتضي توقف العاق على الملك يندفع بالملك الضمى كما قيل به مع السؤال والمضار لم يبرح احد الامرين وانما منع الفرق والوجه الاجراء عن الميت مطلقا في وقوعه عن الميت نظر وان كان الوقوع لا يقع من قوه قوله واذا قال اذا قال العاق عبدك عن كفارة ففعل وقع العاق عن الاخر بخلاف من يعتد به ولا بد من الحكم بدخوله في ملك العاق عنه لغيره لا عاق الا في ملك وقد اختلف العلماء في وقت دخوله وذكرنا فيه وجوها احدها ان الملك يحصل عقيب الفرض من لفظ الاعتراف على الاتصال وفيه انه يستلزم ناسخ العاق عن الاعتراف بقصد ما يوسطها الملك واعند رواعه بان ناسخ الاعتراف عن العاق بسبب انه اعترف عن الغير ومثله واقع في قوله اعترف عبدك عن كفارة ففعل فان عاقه في بنوق على العاق عنه ويلزم منه ناسخ العاق عن الاعتراف والمضار في هذا القول ان الحكم لان الدليل اذ على صحة هذا العاق ان سلم دلالة على ان قال الملك فليس فيه توقيف لم يخصه هذه الوقف تحم وتبين انه يحصل الملك بشروط في لفظ الاعتراف ويعتبر ان لفظ مجموع الصيغة فاجر على العاق وهو ملك الامر والكل سبب لرواى ملكه عنه بالاعتراف وهو قول المعتمد وله في غير الدين وفيه انه يستلزم صبره ملكا لا بد من تمام الصيغة ولو فرض تركه اكلها خرج عن ملكه ولم يقع العاق وثالثها انه يحصل الملك للاستدعاء بالاستدعاء ويعتبر عليه اذا تلفت المالك بالاعتراف وبر عليه ما ورد على السابق وزيادة وانما يحصل الملك والعاق معا عند تمام الاعتراف وفي هذا سادس من المذهب والسابق الا ان شرط وقوع العاق في ملك يقتضي تقدم الملك فلا يلزم وقوعها معا في وقت واحد عند تمام لفظ العاق وخامسها انه يحصل بالامر المقترن بصيغة العاق فيكون تمام الصيغة كاستماع سبق الملك عليها وعدم ايضا بما بعد الاستدعاء او قطعها او وقوع خلل فيها اذ لا بد من حصول الملك بالامر بالعاق وفيه ان الامر ان المذكور يكون شرطا في تحقق الملك ولا يتحقق الاثران الا بتمام صيغة العاق فليكن ناسخ الملك عن الاعتراف والالتزام الشرط واجل هذه الاشكالات ونحوها قال المعتمد ونعم ما قال ان الوجه الاقصر على التمسك بوجه صحة العاق عن الامر وبرائة ذمته من الكفارة ولا يجب الجرح عن وقت اشغال الملك اليه فان ذلك تحين لا يرجع الى دليل صالح قوله ومثله هذا المسئلة نشبه السابقة فاشبه وقت اشغال الملك الى الاكل ففعل ان ينقل الى ملك المادون الى الاكل يتناول به ويقل بوضع فيه في ذلك وقت بل رداد الفرض وانفق الكل على انه لا يملك بوضعه بين يديه ويتبرع على الامر الجواز الحامد لغيره على الاول لا على الثاني ولا فرق في ذلك بين الاذن صريحا كما ذكره المعتمد وبقرائز الاحوال كوضع الطعام بين يدي الصبي في الاقوى ما اخاره من ان المادون لا يملكه مطلقا في انما ينبغي الاكل بالاذن لا صلا بقاء الملك على ما ذكره وعدم حصوله من الاستبا الناقلة عنه شرعا بل هو باحة محض من غير تسليم لملكها كمنه في النوع المادون فيه لفظا او بقرينة الحال فيرجع في تلقيهم الصنفان بعضهم بعضا ووضع شيء منه بين يديه والطعام غيرهم من الشاي والقهى غيرهما الى الاذن الاستفاد من اللفظ او بقرينة ومع ذلك يحرم المصنف بغير الاكل مطلقا بالمتقين من الاباحة والتمتع على ما لا الناس بالباطل ومثله القول في اخذ شيء من المادون في الاكل لغيره او لباكل في وقت اخر قوله القيمة البينة محضه في الكفارة لانها عبادة تقع على وجوه مختلفة فلا يميز المقص منها الا بالنية لئلا ياتى الاعمال بالنيات ويصير فيها نية الفرض لمولايه وما امر الله بالعبادة الله محليين له الدين وهذا هو لفظ العاق عليه منها وسيأتي الخلاف في اشراطية المتعين ووجهه في حصول من ذلك ان المعتمد في العاق عن الكفارة تقر بالالله ومقتضى العبادة ان نية الوجوب غير معتبر فيها لانه لا يقع عن الكفارة الا واجبيا فلا تقع في العاق عنه ولو كانت الوجه لا دليل على اعتبارها في مطلق العبادة وما تقدم من ثبوت في ذلك الكفارة المختلف منها على وجه الاستحباب يحصل المراد بالغير ان اعتبارها في الامتناع كوما يميز الواجب من غير وان لم يحصل غاية كغيره من العبادات اذا تفرق ذلك فهدف العاق على العبادة بقرينة به لانه لا يصح من الكافر كتابا كان نام غيو محض بقصد نية الفرض في حقه وفيه نظر لانه ان اراد بنية العبادة منه بنية افعال الفرض طلبا

[illegible]

بالا ارمدم
فيلر
و
المس
فيلر
و

للقربى إلى الله بواسطة الثواب وما جرى مجرى ذلك سواء حصل له ما نواه أم لا منعنا من تعدد رتبة القربة من مطلق الكافر لأن من كفر
منهم بالله تعالى وكان كفره بمجد نبوة النبي ثم أوغره من الانبياء وأبيض شرايع الإسلام يمكن منه هذا النوع من القربة إنما يمنع من الكافر
المعطل الذي لا يعرف بوجود الله تعالى كالدهرى وبعض عبدة الأصنام وإن راد بها إيفاعه على وجه القربة إلى الله تعالى بحيث يستحق بها الثواب
طال بناءه بدليل على اشتراط مثل ذلك وعارضه بعبادة الخالف من المسلمين وعنفه فانه لا يستدفع الثواب عنه مع صحة عقده وفي صحة عبادته
عنه بحيث فرغ في محله وبالحجة فكلامهم في هذا الباب مختلف غير منع لانهم ناره يحكمون ببطلان عبادة الكافر مع استناد الى تعدد
نية القربة منه ومقتضى ذلك ارادة الخلف الثاني ان ذلك هو المذهب الاول وفارده يجوزون منه بعض العبادات كالعق وسبيا
وفير جماعة من الاحباب له منه مع اشتراط القربة فيه نظر الى ما ذكرناه من الوجه في الاول وقد وقع الخلاف بينهم في وقفه وصرفه و
عقفه المتبع به ونحو ذلك من التصرفات المالية الغنير بها القربة ونفقوا على عدم صحة العبادات البدنية منه نظر الى ان المال يباع في حيا
المدفوع اليه ولو بفق الرقب من الرق فيج فيه جانب الغرامات بخلاف العبادات البدنية ومن ذهب بعض العامة الى عدم اشتراط النية
في العق والاطعام واغنيها في الصيام الا ان هذا الاعتبار غير مضطرب عند الاحتكاك اشترائه وسبائه في العق زيادة بحاشا
ثم على العبادات واعلم ان قوله وميا كان الكافر حيا او ميتا لا يظهر القربة بين هذه الفرق فبانه لان الكافر المقرب بالله تعالى لا يعرف
فيه بين الذي والحي وان افترقا في الافراد بالجزئية فان ذلك امر خارج عن هذا المطر وانما نحن في النية بين ان الكفار ان يقول
سواء كان مقربا لله كالكتابي ام جاحدا له كالوثني فان ذلك هو موضع الاشكال وعمل الخلاف واما ما قاله بعضهم من ان الكافر
لا يعرف الله تعالى على الوجه الغنير ولو عرفه لا يفر جميع رسل ودين الاسلام فهو كالم بعيد عن التحقيق جدا ولا ملازمة بين الامرين كما لا ملازمة
بين معرفته المسلم لله تعالى ومعرفته من الحق من فرق الاسلام وكل خير يباله بهم في حق قوله ويعتبر ان تعدد الكفارات على واحد فاما
من يتخذ التسبب حبسا والمراد به هنا الحقيقة النوعية كما هو استعمال الفقهاء في نظائره او يتعدده وعلى تقدير تعددها فاما ان يتناول الكفارات
كفارة قتل الخطاء والطهارا ويختلف كاحدى الكفارتين مع كفارة اليقين وكفارة ومضاعف القول الاصح من انها مخيرة فان اختلف
الاسباب والسببات قال الشيخ في وجوب اليقين لقوله ما لنا الاعمال بالنيات فاله يحصل فيه النية لا يجرى وكان الاصل شغل
النية ولا يتيقن برأتها مع الاطلاق ولا يمنع الضرب اليها جميعا والبعض ترجح بل يرجح وهذا هو الذي اخذوا به والمضرب ابرار
وفي الكفر بالاطلاق مع لاصالة البرائة من اشتراط وحصول الامثال وجاز انصرف الى واحدة لا يعينها فيبقى في ذمة اخرى كمن
يشكل بانه مع اختلافها حكم كفارة الطهارا واليقين ان تحريم بعد العق بين عقوبات الاطعام كان العق نصرا الى المرتبة وهو
فقد الغرض وان تعين العق ثانيا كان منصرفا الى الخيرة وهو خلاف التقدير ابره ولا جمل هذا الاشكال فصلت في الحق ووجب اليقين
مع اختلاف الكفارات حكم لاعم انفاؤها وبرء عليه ما لو كانت احديها كفارة جمع والاخرى مرتبة فان حكمها مختلف والمحدود من دفع
ان العق ثانيا منع من غير المحدود المذكور لاستعمال الذمة بعق معتبر ثانيا على كل تقدير بل ان يجعل هذا من افراد متفق الحكم من
حيث اشتركتا في تعين العق ابتداء لكنه خلاف المفهوم من مختلف الحكم ويمكن اندفاع الاشكال بان الشيخ صرح وطحا واليقين
في الايمان فيصرف العق الى الفرض اليها كالمعتق في الابتداء وتبقى حكم الاخرى حاله فلا محذور وع يمكن دفعه ايضا بالترام تعين
العق ثانيا على تقدير كون احديها مرتبة والاخرى مخيرة ولا يلزم انصرف العق او الى الخيرة بل الى كفارة مطلقه عما في ذمته ويتق
خري مطلقه كمن متروكة بين المرتبة والمخيرة فاذا اختلفا في العق لم يحصل برائة الذمة ما هو معتاد بها لانه ليس بمجزا واذا اختلف
العق برئت ذمته على التقديرين فيقين العق لذلك لا انصرف الى الخيرة وان شارك في العق وهذا كمن عليه كفارة مشبهة من الخيرة
المرتبة فانه يعين عليه العق ليقين برائة الذمة منها وان لم يكن العق مغيبا عليه في نفس الامر بل من باب مقدمه الواجب لتوقف
لبرائة عليه وان تعددت الكفارة واتحد جنس سببها فاشتهر من الاحباب عدم وجوب اليقين بل قال الشهيد في الشرح انه لا يعرف
احد من العلماء قوله بالاشتراط اليقين والشيخ في نقل الاجماع على عدم اشتراطه لكن المضرب هنا جعل فيه اشكالا وكان وجهه
اشكال الجميع في ان كل واحد محتمل وكل عمل يفتر الى النية فكل كفارة يفتر الى النية وجواب القول بالموجب فانه انوى الكفارة
لم فقد حصل العمل اما لونه متصفا بجميع وجوه فلا يرد عليه البحث كله اذا كفر بالحق وفي معناه التكفير بالاطعام والكسوة
فما الصوم فقد قال المضرب ان لاشبه بالذمة لانه لا بد من نية التعيين وط والفرق بينه وبين الحصول ان من العبادات البدنية
والاخرى ان يجرى فيها التوكيد بخلاف المالية وبان العبادات المالية فانزع الى الغرامات فاكفى فيها باصل النية
بان العبادات البدنية مراتب متفاوتة وما ينفو عن النية المتب مختلف موقفه ووجوهه فاشتهر في صلوة الصبح مثلا من
بانه في صلوة الظهر من وجاخره لا اختلاف الوقت واعداد الركعات بخلاف العق فانه امر واحد لا اختلاف فيه فلم يوجب في الخيرة
ما طرأ على بعض الوجوه وفي قول المضرب الاشبه بالذمة لا بد من التعيين لهما لعدم تحقق الوفاق عليه وان حمل الخلاف
على تعين ذلك ان ط الشرح في اشتراك جميع خصال الكفارات في جواز الاطلاق لانه قال بعد ان فرض المسئلة في الكفارات المقتضية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

166

تفاد

مجموعه

بجواب

الحال

501

٥١٠

11

卷二

10

1

10

الحال في زعمه وان كان في نفس الامر كمن فصره الى الصورة غير جدي لعدم القرينة الموجبة لحمله على المجاز على هذا التقدير اذا تقرر ذلك فلو
قال المعتز بعد ذلك ان الحال لا يمتنع انما اردوا العوض ليكون العتق مجزا عن كفارة في اوردوه بالفعل لم ينقلب مجزا بالانذار المجزى حال الاعتنا
لم يجز بعده نعم لو قال في الابتداء عقيب لا يمتنع عن كفارة في العتق لان العتق حاصل كافتقار العوض ساظ فاشبه ما اذا قال حصل
الشفاعة هنا وجها بشفاعة العتق واجازته عن الكفارة وسقوط العوض لان العتق حاصل كافتقار العوض ساظ فاشبه ما اذا قال حصل
الظفر لنفسك ولك على كذا اضلي غير مصلوته فلا يستحق العوض قولا ان لا يكون لما كانت الكفارة عبادة وطاعة مشروطة بنية القربة كما
الشيء العتق عنها اجب محرم غير مجزى عنها لا محذور فلو نكل بعد ما وجب العتق عن الكفارة عتق عليه مترك كاستيائه ولا يقع عن الكفارة
للمعنى السبب المتأني لقصد الطاعة به وهذا يفرق بينه وبين شر القرب الذي يعق بملكه بنية الكفارة لان السبب متباح ان لم يكن
راجحا ومن عتق بعض المملوك بغيره ليس عليه العتق بل المذكور بهذا النوع اشبه لا شر كاهي وقوع النية حال الملك بخلاف شر
القرب وانما افرقا بجواز السبب بحريمه قوله ويحقق الكفارة المربة كفارة الظاهر بتوقف فرض العتق منها على عدم وجدان غير
الرقبة كانه عليه مع بقوله فحقير رقبة من قبل ان يتاسا من لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان كان في ملكه فاضل عن حاجته فاجله عتقا
وان احتاج الى خدمته لمضاه او كبره او زمانه او تخاف منه المانعة له من خدمته نفسه عادة فهو كالمعدم كان الماء المحتاج اليه للعطش كما
لمعدم في جواز التيمم وكذا لو كان من اهل المروءة ومنصبه ياتي ان يخدم نفسه وببشر الاعمال التي يستعمل فيها المائات فلا يكلف
صفه الى الكفارة والمعتق في ذلك العادة الغالبة ولو لم يملك من الوقير وملك منها او قدر على شرائها فهو واجد ويشترط ان يكون فاضلا
عن حاجته بنبه وان لم يطالب به وممكنه وشباب بدنه لا لايقه به عادة وذات ذكوبه المحتاج اليها لعادة او غير نفقة وكسوته
اللايقه بحاله ونفقة عياله الواجب النفقة ومنه كسوته وما لا بد منه من الاثاث ولم يقدر الاكثر هنا للنفقة والكسوة حد فيمكن ان
يكون المعتق كاهنه العتق ويحقق ذلك بملك ما يحصل من ثمنه او دار النفقة في كل سنة ما يقوم بكفايته ومخز ذلك ويمكن ان يربو بوابه
مؤنة المستلذ لان المؤنات يتكرر فيها ويتجدد الاعداد لها وان يربو بوابه قوت يوم ولبنة زيادة على المحتاج اليه في الوقت الحاضر من
ان سقوه والامتنع ولعدم ورود التقدير في كلامهم هنا وفي النصوص على الضم الى قوله وقيل حل العتق عن الاطعام ان لا يكون معه ما
يفضل عن قوته وقوت عياله لم يمتنع ولبنة ولم يذكر العتق عن الرقبة لما ذكرناه ويظهر من طر جميع المعنى الاول لانه قال اما ان يكون له فضل
عن كفايته عن الدوام او وفق الكفاية فان كان له فضل لم يكن من اهل الصيام لانه واحد وان كان له وفق لكفايته على الدوام لا يزيد
عليه شيئا فان فرض الصيام وفيه من قطع المعنى الثالث وهو اعتبار قوت يوم ولبنة وهذا اقوى لان الكفارة مترك الذي في نفسه فيها
ما يستثنى فيه واما الكسوة المحتاج اليها في الوقت فستثناء وان بقيت بعد ذلك مدة طويلة بغير خلاف وكذا السكن والحادم وحش
كان العتق قوت اليوم واللبنة فلو كانت مؤننه لشدة من صفة وقاية ويحصل منها كفايته بلا مزيد ولو باعها لتخصيصه بعد لا رناله
حد الساكن كلف ذلك واستثنى من ثمنه ما ذكره ولو اعتبرنا قوت السنة او الدوام لم يقع واختلف كلامه في حق ما وجب بهما وفي حد
قطع بعدم الوجوب مع انه لم يبين الماد من النفقة المستثنى له ولكن هذا يشعر باستثناء ازيد من قوت اليوم واللبنة لا فرق مع وجدا
الغن والرقبة بين بذل ما لكاله بمن الشرف فادون واذا بدنه على الاقوى لتحقيق القعدة الامع الاجحاف المفرط المؤدى الى الضرر
ولو لم يملك الرقبة ولا مشا وبذل ما له من ثمنه لا قوي عدم وجوب لقبول دفع الثمنه وفي استحباب القبول وجها اما الجواز فلا ريب فيه
كاخرى لو تكلف العتق اصلا بالاستدانة وبالوجود مع الدين غير المطالب به وبالنفقة المستثناه حيث يستثنى له فيجوز ذلك قربة
ولو كان الحادم المستثنى والسكن ان كانا معدومين استثنى له من ما يليق به منها عادة كقربة وكسوة ولا يستثنى له من غير ذلك
عن المعتاد وان كان موجودا بالفعل وهو يقدح الحاجة واللايقه له بلا كلام وان كان زائدا في القفاست بحيث يمكن الاعياض بنبه
ما يمكنه ويفضل منه ثم رقبته مع كونه غير زائد عن حاله عادة ففي وجوب بيعه والاعياض عنه بما دون وجهان من تحقق القعدة
على الرقبة مع مراعاة المستثنى فان المعتق من النوع لا الشخص فيجب البيع لتوقف الواجب عليه ومن انه عين المستثنى مع عموم النعم عن بيع
الحادم والسكن وهذا هو الاقوى خصوصا اذا كان مالوفا فان فراق الما لوف اضار بالملك كلف قد روى في حاله ما هو قنطريه لك او
دونه قوله ومع تحقيق اذا نقل فرض الرقبة الى الصوف فالواجب منه صوم شهرين متتابعين ان كان من الجاهل وان كان عبدا فاستثنى
انه على النصف مئة وذهب جماعة من الاصحاب منهم ابو الصلاح وابن ادريس وابن زهر الى انه في الظاهر كالحرام استثناء الى عموم الآية و
الاقوى المشهور لصحة حد من حرمان عن الصيام قال سئل عن المملوك اعطيه طعاما فقال نصف ما على الحر صوم شهرين وليس عليه كذا من
صدقة ولا غن والابن مخصوصه بهذا الخبر بناء على جواز تخصيص الكتاب بخير الواحد مع ان الآية ان الامر فيها مشور الى الحر بنبه
الامر بخرم الرقبة والاطعام فتكون مخصصة ابتداء ويحقق الشارع في الشهرين بصوم شهرين متتابعين ومن الثاني شيئا ولو لم يفرق
بعد ذلك لم يقدح في الشارع اجماعا ولو كان هل باثم قيل نعم لان متتابع الشهرين انما يتحقق لغو وعرفا باكلها فاذا لم يحصل فلا اقل
من الام ولا استثناء في الاجزاء معد للضرر وذهب اكثر الى عدم الامم بذلك للاصل وان كان الشارع ان صلبه بذلك فلا وجه للامم لمحقق

الثالث ان لو كان في نفس الامر كمن فصره الى الصورة غير جدي لعدم القرينة الموجبة لحمله على المجاز على هذا التقدير اذا تقرر ذلك فلو
قال المعتز بعد ذلك ان الحال لا يمتنع انما اردوا العوض ليكون العتق مجزا عن كفارة في اوردوه بالفعل لم ينقلب مجزا بالانذار المجزى حال الاعتنا
لم يجز بعده نعم لو قال في الابتداء عقيب لا يمتنع عن كفارة في العتق لان العتق حاصل كافتقار العوض ساظ فاشبه ما اذا قال حصل
الشفاعة هنا وجها بشفاعة العتق واجازته عن الكفارة وسقوط العوض لان العتق حاصل كافتقار العوض ساظ فاشبه ما اذا قال حصل
الظفر لنفسك ولك على كذا اضلي غير مصلوته فلا يستحق العوض قولا ان لا يكون لما كانت الكفارة عبادة وطاعة مشروطة بنية القربة كما
الشيء العتق عنها اجب محرم غير مجزى عنها لا محذور فلو نكل بعد ما وجب العتق عن الكفارة عتق عليه مترك كاستيائه ولا يقع عن الكفارة
للمعنى السبب المتأني لقصد الطاعة به وهذا يفرق بينه وبين شر القرب الذي يعق بملكه بنية الكفارة لان السبب متباح ان لم يكن
راجحا ومن عتق بعض المملوك بغيره ليس عليه العتق بل المذكور بهذا النوع اشبه لا شر كاهي وقوع النية حال الملك بخلاف شر
القرب وانما افرقا بجواز السبب بحريمه قوله ويحقق الكفارة المربة كفارة الظاهر بتوقف فرض العتق منها على عدم وجدان غير
الرقبة كانه عليه مع بقوله فحقير رقبة من قبل ان يتاسا من لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان كان في ملكه فاضل عن حاجته فاجله عتقا
وان احتاج الى خدمته لمضاه او كبره او زمانه او تخاف منه المانعة له من خدمته نفسه عادة فهو كالمعدم كان الماء المحتاج اليه للعطش كما
لمعدم في جواز التيمم وكذا لو كان من اهل المروءة ومنصبه ياتي ان يخدم نفسه وببشر الاعمال التي يستعمل فيها المائات فلا يكلف
صفه الى الكفارة والمعتق في ذلك العادة الغالبة ولو لم يملك من الوقير وملك منها او قدر على شرائها فهو واجد ويشترط ان يكون فاضلا
عن حاجته بنبه وان لم يطالب به وممكنه وشباب بدنه لا لايقه به عادة وذات ذكوبه المحتاج اليها لعادة او غير نفقة وكسوته
اللايقه بحاله ونفقة عياله الواجب النفقة ومنه كسوته وما لا بد منه من الاثاث ولم يقدر الاكثر هنا للنفقة والكسوة حد فيمكن ان
يكون المعتق كاهنه العتق ويحقق ذلك بملك ما يحصل من ثمنه او دار النفقة في كل سنة ما يقوم بكفايته ومخز ذلك ويمكن ان يربو بوابه
مؤنة المستلذ لان المؤنات يتكرر فيها ويتجدد الاعداد لها وان يربو بوابه قوت يوم ولبنة زيادة على المحتاج اليه في الوقت الحاضر من
ان سقوه والامتنع ولعدم ورود التقدير في كلامهم هنا وفي النصوص على الضم الى قوله وقيل حل العتق عن الاطعام ان لا يكون معه ما
يفضل عن قوته وقوت عياله لم يمتنع ولبنة ولم يذكر العتق عن الرقبة لما ذكرناه ويظهر من طر جميع المعنى الاول لانه قال اما ان يكون له فضل
عن كفايته عن الدوام او وفق الكفاية فان كان له فضل لم يكن من اهل الصيام لانه واحد وان كان له وفق لكفايته على الدوام لا يزيد
عليه شيئا فان فرض الصيام وفيه من قطع المعنى الثالث وهو اعتبار قوت يوم ولبنة وهذا اقوى لان الكفارة مترك الذي في نفسه فيها
ما يستثنى فيه واما الكسوة المحتاج اليها في الوقت فستثناء وان بقيت بعد ذلك مدة طويلة بغير خلاف وكذا السكن والحادم وحش
كان العتق قوت اليوم واللبنة فلو كانت مؤننه لشدة من صفة وقاية ويحصل منها كفايته بلا مزيد ولو باعها لتخصيصه بعد لا رناله
حد الساكن كلف ذلك واستثنى من ثمنه ما ذكره ولو اعتبرنا قوت السنة او الدوام لم يقع واختلف كلامه في حق ما وجب بهما وفي حد
قطع بعدم الوجوب مع انه لم يبين الماد من النفقة المستثنى له ولكن هذا يشعر باستثناء ازيد من قوت اليوم واللبنة لا فرق مع وجدا
الغن والرقبة بين بذل ما لكاله بمن الشرف فادون واذا بدنه على الاقوى لتحقيق القعدة الامع الاجحاف المفرط المؤدى الى الضرر
ولو لم يملك الرقبة ولا مشا وبذل ما له من ثمنه لا قوي عدم وجوب لقبول دفع الثمنه وفي استحباب القبول وجها اما الجواز فلا ريب فيه
كاخرى لو تكلف العتق اصلا بالاستدانة وبالوجود مع الدين غير المطالب به وبالنفقة المستثناه حيث يستثنى له فيجوز ذلك قربة
ولو كان الحادم المستثنى والسكن ان كانا معدومين استثنى له من ما يليق به منها عادة كقربة وكسوة ولا يستثنى له من غير ذلك
عن المعتاد وان كان موجودا بالفعل وهو يقدح الحاجة واللايقه له بلا كلام وان كان زائدا في القفاست بحيث يمكن الاعياض بنبه
ما يمكنه ويفضل منه ثم رقبته مع كونه غير زائد عن حاله عادة ففي وجوب بيعه والاعياض عنه بما دون وجهان من تحقق القعدة
على الرقبة مع مراعاة المستثنى فان المعتق من النوع لا الشخص فيجب البيع لتوقف الواجب عليه ومن انه عين المستثنى مع عموم النعم عن بيع
الحادم والسكن وهذا هو الاقوى خصوصا اذا كان مالوفا فان فراق الما لوف اضار بالملك كلف قد روى في حاله ما هو قنطريه لك او
دونه قوله ومع تحقيق اذا نقل فرض الرقبة الى الصوف فالواجب منه صوم شهرين متتابعين ان كان من الجاهل وان كان عبدا فاستثنى
انه على النصف مئة وذهب جماعة من الاصحاب منهم ابو الصلاح وابن ادريس وابن زهر الى انه في الظاهر كالحرام استثناء الى عموم الآية و
الاقوى المشهور لصحة حد من حرمان عن الصيام قال سئل عن المملوك اعطيه طعاما فقال نصف ما على الحر صوم شهرين وليس عليه كذا من
صدقة ولا غن والابن مخصوصه بهذا الخبر بناء على جواز تخصيص الكتاب بخير الواحد مع ان الآية ان الامر فيها مشور الى الحر بنبه
الامر بخرم الرقبة والاطعام فتكون مخصصة ابتداء ويحقق الشارع في الشهرين بصوم شهرين متتابعين ومن الثاني شيئا ولو لم يفرق
بعد ذلك لم يقدح في الشارع اجماعا ولو كان هل باثم قيل نعم لان متتابع الشهرين انما يتحقق لغو وعرفا باكلها فاذا لم يحصل فلا اقل
من الام ولا استثناء في الاجزاء معد للضرر وذهب اكثر الى عدم الامم بذلك للاصل وان كان الشارع ان صلبه بذلك فلا وجه للامم لمحقق

الاشكال والامم الحجة الجليّة عن الصّوم انه قال والتابع ان يصوم شهر او من الايام او شيئا منه الحديث وكثير من الخبر الشائع ونحو
صفة للشهرين والايام وتتابع الشهرين يحصل بالشروع في الثاني من اربع الاول وفيه نظر الاول الاعتماد على النص ولو كان المكلف بالصوم
عبدا فاشهره في حقه المتابعة خمسة عشر يوما فيقول في رواية وكذا الوجه على المحصوم متتابعين بنذر وشبهه في رواية الفضيل في رواية
عن ابي جعفر قال في رجل جعل على نفسه صوم شهر فنام خمسة عشر يوما ثم غرض له ان يفعله في الشهر الثاني ان يفعله في الشهر الثاني ان كان اقل خمسة
عشر يوما لم يجز له حتى يصوم شهر تاما ومثله روى موسى بن بكر عن الصّوم وفي طريقه الوائين ضعف موسى بن بكر لكن ان كان ينام في الشهر
بين الايام ومتفق عليه ومع ذلك فاما ظاهرنا في الشهر المذكور واما ما يجب كفارة على العبد فلا لكن الحق الشيخ وابناؤه والمرد
في الصوم جرم به هنا واعلم ان مع الاخلال بالمتابعة حيث يعتبر بقصوم المتابعة وحجب الاستيناء وهل يائمه بذلك فليعلم لانه
ابطال العمل وهو من عند وجهه عدم الاثم لان العباداة لم يقطر في نفسه اذ صوم كل يوم منفك عن الآخر فاذا افطعها رويكم
باعتقاده لا لجهة البطان بعد ذلك نعم الاثم من الاخلال بالمتابعة عدم الاجزاء عن الكفارة لا بطلان ما مضى راسا وبطلان ما مضى
حصول التابع على ما مضى صحيح في الجملة على الثاني دون الاول وبظهر من الشيخ في الدّين الاجماع على الاثم بالاخلال بالمتابعة وفيه
نظر قوله والعبد لما بين اشراط التابع في صوم الشهرين به على مواضع يمنع الصوم ولا يتقطع التابع ومواضع مختلف فيها فمنها
عروض الحيض النفاس وهما غير طاعين للتابع اجمالا ما طبعين لا اختيار فيها للمكلف بل وقعا للتابع لزم عدم امكان
الصوم عن الكفارة لذات الحيض العا والبار هو جرح والناخير في بلوغ سن الياس تعزير بالواجب غير موثوق بالبقاء اليه في معاهها
المرض المانع من الصوم والاعمال الشاركة للجميع في القضاة وهو عدم اختيار المكلف الاطعام خلافا لبعض العامة حيث يقطع للمرض فان
بني وبين الحيض بان المرض لا ينافي الصوم بذاته وانما خرج عنه بغيره بخلاف الحيض وجوابه منع عدم المناقاة فان المرض الذي
يقصر معه بالصوم مانع منه وان لم يقصر بنفسه فكان كالحيض وبطل على حكم الامرين صحيح رافعة عن ابي عبد الله قال سلمة عن
وجعل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهر او مرض قال يبيح عليه امر خمسة قلت امثله كان عليها صيام شهرين متتابعين فصام
وافطرت ايام خيضا قال يقضيها فقلت ان قصيدتها ثم يثبت من الحيض فلا يصحها اجزا فان ذلك مثله صحيح محمد بن مسلم عن ابي
جعفر ومنها النفاس عرض في الانشاء ولم يكن ضررا بافطع التابع انفا فالان القطع جاء من قبل المكلف فكان كالافطار
بغيره وان كان ضروريا وهو الذي يخاف تكملة على نفسه ما له او ماله معناه جاز الاطعام ولم يقطع التابع لانه بالاضطرار
اليه كالمطر في الاطعام بالمرض ونحوه ويجب تقيده بما اذا لم يعلم قبل الشروع فيه بضر الضرر في انشاء والا كان الشرع فيه مع العلم بضر
كالشرع فيه في زمان لا يسم الصوم فاجعل له التابع ومنها الواظف من التامول والموضع فان كان الخوف على النفس لم يقطع التابع لا في الليل
يمثل المرض لو اضرنا خوفا على الولد والشيخ قولان احدهما انه كل اشتر الكفاية الضرورة للسورة للاطعام وكان عذرا وهو الاقوى الثاني
انه يقطع التابع لانه لا يضر ان يضرها بخلاف المريض ولهذا فارق المريض في زوم القديرة رمضان وحكم افطارها الضرورة والولد الاطعام
منفذ الغير من المهرل ومنها المكره على الاطعام لا يقطع متابعه سواء وقع اختياره اصلا كالوجوب في خوفه ما يفطر به ام لا كما اذا اذن
بالضرب حتى افطر لاشترائها في الاطعام للسورة للاطعام فكان عذرا خلافا للشيخ حيث غرض بغيره فيجعل اليه قاطعا للتابع لان فضل
الفطر باختياره بخلاف الاول وهو م لا يشتر الامر في الاكرام عرفا فيدخل تحت عموم قوله رفع عن امته الحنك والانس او ما استكرهوا
عليه ومن المواضع المختلف في قطعها ولم يذكر المنة ما لو نسي البنية في بعض ايام الشهر الاول ولم يذكر الا بعد الزوال فان الصوم يبيح
ولكن هل يقطع التابع وجرا من ارتفاع حكم النية بالخبر انقطاع التابع حكم من حكمه فيكون مرتبة او من ان العترة وجوب
متابعين ويقتلن يوم منها لا يتحقق المتابعة ويترك البنية باجماله او موطأ طبقا بقاها كالبنية فانظر فيمنه وبالله ان كان يجب
عليه الاستعداد لها وفي الدليل من الجانبين نظر لان الحديث ارتفاع الواحدة في جميع الاحكام والقدرة على دفع النية
يدين البطان والاقوى انه عذر حيث لا تقهر قوله ولو عرض حيث كان التابع واجبا وجب غفر في زمان يسلم فيه النذر المعتبر
منه من باب مفقده الواجب فلو شرع فيه في زمان لا يسلم فيه شهر يوم كان شرع فيه في اول شعبان او بعد العشر الاول من رمضان
ونحو ذلك لم يصح وفي صحيحه موقوف حازم عن ابي عبد الله انه قال في رجل صام في شهر شعبان او در شهر رمضان قال يصوم شهر
رمضان ويسانق الصوم وان صام في الشهر المذكور في الضيق بواقعة نفسه ثم ان علم ابتداء بدم السراة لم يقعد الصوم اصلا
لعدم اجتماع الشارط المعبر فيه وان لم يعلم بذلك حتى شرع كما لو ابتداء به فاسع ذي القعدة فانفق نفصا الشهر اقطع التابع ح
لتبين عدم الشرط ويجعل على هذا ان تعذر في انقطاع التابع لان النقصا وقع بغير اختياره بعد ان حكم بصحة وعلى كل حال فقول
العلم لو عرض في اشاء الشهر الاول الى قوله بطل التابع ليس بجديد لان بطلان التابع في صحة الصوم ومتم عرض ذلك في اشاء الشهر الاول
كما مثل ما شرط معلوم فقد ابتداء ولا ينعقد الصوم ولا يثبت الحكم لبطان التابع الا ان يعل علما او اتمم السراة بغيره فيكون
وكذا قوله عرض في اشاء الشهر الثاني فان الحكم غير مقيم عليه والاشاء تعبر بغيره في المانع عن الصوم في اشاء العترة في التابع ليس في هذا حكم في العلم

الفلفل ويغيب
 في الطعام في الشتاء
 ويجب طعام العبد في
 الصيف وقل ما كان
 العبد في الصيف
 مع التبريد
 ويجب أن يكون
 الطعام في الصيف
 خفيفا
 ويجب أن يكون
 الطعام في الصيف
 خفيفا
 ويجب أن يكون
 الطعام في الصيف
 خفيفا

بالاهلة اما المحيوس الذي يصوم بالظن لو توخى شهرين فرض المانع من الصوم قبل ان يكمل شهر او يوما فلا قوي عدم انقطاع الشايح لان
عذر في حقه كما فرض الجوض وغيرها قوله وتعين اذا عجز المرثبة عن صوم الشهرين انقل عنه الى الاطعام قال ثمة من لم يستطع فاطعمه
مسكيا ويحقق العجز عنه بالمرض المانع منه او ما يحصل به مشقة شديدة وان جى رثه او بالخوف من زيادته او باطهر من نحوه ولا يلحق به
السفر ومن حاله لانه مستطع للصوم بالا فامر غالبا انه لو قد تذر عن الجواز ثم الكلام في هذه الجهة يقع في موضع اخرها في قدر
الطعام والمشور خصوصا من المتأخرين انه قد عد لكل مسكين وقد تقدم في هذا الاخر ان النبي صلى الله عليه وسلم انى يعرف من تمره خمسة عشر صاعا
فقال خذ هذا فاطعم عنك ستين مسكيا وهذا المبلغ اذا قسم على ستين كان لكل واحد منهم مائة الصاع او بقية امداد وروى عبد الله بن سنان
الصحیح عن الصادق اذا قل خطا أدى دينه ثم اعتق رقيقه فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكيا امداد ولو لم
تجد فاطعم ستين مسكيا الشامل للثمن وما تفرقه وما دونه لكن خرج ما دونه بالاجراع والاحتياط قد يكون في الاقل كما اذا اوصى بالكتان ولو سبغ الغزول
افله مدان باجاء الغزول بقطعة الاحتياط وجوابه منع الاجراع والاحتياط قد يكون في الاقل كما اذا اوصى بالكتان ولو سبغ الغزول
وبخود ذلك والمغبر من المدد الوزن لا الكيل عندنا لان المدد شرعى مركب من الطل والرطل مركب من القديم والقديم مركب من وزن الحبات
وبسمى درهم الكيل وبتركب من المدد الصاع ومن الصاع الوتر فالوزن اصل الجميع وانما عدل الى الكيل في بعض المواضع تخفيفا ويطرأ الفايده في
اعتبار الشعر بالكيل والوزن فانها تختلفان جدا بالنسبة الى مقدار البر بالكيل وثالثها المصروف اليه وهو مستوفى مسكيا ولا يجوز الصرف
مادون الستين وان راعى العدم في الدفع بان دفع الى مسكين واحد في ستين يوما خلافا لابي حنيفة حيث اجتزأ بالصرف الى واحد في ستين
يوما ولا يجوز الصرف اليه دفعة اجماعنا ان اطعام الستين مسكيا يشتمل على نصف هو المسكة وعلى عدد هو الستون فكما لا يجوز الاختلال
بالوصف كما لا يجوز الاختلال بالعدد كما ان قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فيه تعرض لوصف عدد وكما لا يجوز الاختلال بالوصف كما لا يجوز
الاختلال بالعدد حتى لا يكون شهادة واحد مرتين كشهادة اثنين ولا فرق بين كونه العدد بمجهتين في بلد واحد وبلدان كيشتمل مع امكان
الوصول اليهم فيجب السعي على اطعام المدد لتوقيف الواجب عليه فان تعذر الوصول الى المدد جازع الاقتصار على الممكن وفرق المدد عليهم
عيب الايام حتى لو لم يجد سوى واحد فرق في ستين يوما هذا هو المشهور بين اصحاب ومستند لان من ضعف والاية ظاهرة في عدم
اجزاء ما دون العدد فبقى في الزمة ان يوجد مع انه روى الحسن بن عمار في الموقوف قال سئل ابا ربه عن اطعام عشرة مساكين او
طعام ستين مسكيا اجمع ذلك لاشنان واحد يعطاه فقال لا ولكن بطل اشنانا فاكما قال نعمت والشيخ وجماعة جملوا ذلك على خلاف
الاختيار ووجود العددا مع تحذره في رواية الشافعي عن ابي عبد الله قال قال مير المؤمنين ان لم تجد في الكفاية الا الرجل والن
فلنذكر عليهم حتى يسكنوا العشرة تعظم اليوم ثم تعظم غدا ولا يخفى عليك ضعف سند هذه الرواية لكن الحكم مشهور ولا راد له وثالثها اجلس
والمغبر منه القوف الغالب من الخطأ والشعر وديمقها وخبرها واما قوله ثم في كفارة اليمين من اوسط ما تطعمون اهليكم فاما كناية عن
الغالب او محمول على الفضل او يحجز التمر والزبيب ويستحب ان يتم اليه الادم وهو ما جرت العادة باكله مع الخبز ما يباعا كزيت والدبس او
جامدا كالخبز والليم وقال المفيد يجزى اليه ويستعمل هذه سلاسل رواية ابي بصير عن ابي جعفر وقد سئل عن اوسط ما تطعمون اهليكم قال ما
تقولون به عيالكم من اوسط ذلك قلت وما اوسط ذلك قال الخبز والزيت والتمر والخبز يشبعهم به مرة واحدة ورواية ابي جعفر عليه السلام
الله قال كفارة اليمين عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم والوسط الخبز والزيت والتمر وارضه الخبز
والليم وحملنا على الاستحباب لصدا الطعام بدونه وحسنه الجميع عن ابي عبد الله في قول الله من اوسط ما تطعمون اهليكم قال هو ما يكون
الى ان قال وان شئت جعلت لهم ادم او ادماء او ادماء الخ ووسط الزيت والتمر والخبز يشبعهم به مرة واحدة ورواية ابي جعفر عليه السلام
والمدن انما هو مع تسليمه الى المستحق وذلك غير لازم بل يجزى بدنه وبين ان يطعمه الى ان يشبع لصدا الاطعام بذلك بل بما كان ادخل في
معناه وق فلا يقدر بقدره ولا يجوز اطعام المدد وتسلمهم مجتمعين يجوز منفرقين لصدا الاطعام على التقديرين ثم ان سلم المدد فلا فرق بين
الكبير والصغير وان افضل على الاطعام اشترط كونهم كبارا او مختلطين من الصغار والكبار فلا فرق في الصغار والاكل احب لاشنان منهم
اما جواز احتساب المختلطين فلهذا اطعام العدد وفي حسنة الجمل السابعة انه يكون في البيت من ياكل اكثر من المدد ومنهم من ياكل اقل من المدد
فبين ذلك بقوله ثم من اوسط ما تطعمون اهليكم وظ النص والقوى عدم الفرق بين كون الكبار بقدر الكفاية او اقل ويبدل على عدم
اجزاء الصغار منفردين رواية عياش عن ابي عبد الله قال لا يجوز اطعام الصغير كفارة اليمين ولكن صغيرين يكبر الرواية ضعيفة
لكن ضعفها من جهة الشهرة وعدم وظاهرها وان كان يقتضى عدم اجزاء الصغير قط لانها محمولة على حالة انفراد الصغار جملتها وبين
رواية ابي بصير السابقة ورواية بوش عن عبد الرحمن عن علي بن الحسن قال سئل عن رجل عليه كفارة اليمين مساكين اعطى الصغار و
الكبار سواء والرجال والنساء او يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء فقال كلهم سواء ويمكن ان يبق في هذه الرواية انها نزل
على حكم القليل ولا نزاع فاستواء الصغير والكبير فيما انما الكلام في الاطعام وهو لا يرد عليه ورواية ابي بصير النخبة لاختلاف الكبار في
البيت لا يدل على التوبة بين الصغير والكبير لان الاختلاف في الاكل يتحقق في الكبار ايضا ويقر رواية عياش لا معارضا لان لغبر لكن

[illegible]

اجتمع شرايطه بل ما ان بقى الواجب اصل الكفارة ولا يوصف خضلة على الغيبين بالوجوب وبقى محيا يقضي حال الوجوب اذا تبدل
 الحال تبدل الواجب كما انه يجب على الفادر صلوته القادرين ثم اذا عجز تبذل حصة الصلوة ولعل هذا شبه قوله اذا كان اذا كان ماله
 غائبا او حاضرا ولا يجد الرقبة في الحال وما يوقع وجودها غالبا لا ينقل فرضه في المربة الى الصيام بل يجب الصبر ان يتمكن من الكفارة
 على التراخي والوجد المتحقق في الجملة وبغير ان يموت لا يفوت بل يودي من تركه هذا في غير الظاهر اما فيه فان لم ينصر ونشرك الجماع
 والا فوجها ما ذكر ومن لزوم الضرر والمشفة المنعفين شرعا فكان ينبغي ان يكون تركه العاقلة في الاشغال الى الصوم قوه والفرقة
 وبين المريض المنصر بالصحيح حازله الاشغال الى الاطعام وان رجا البراز الله تم فال من لم يجد نصيا شرب من متاعه ولا يقبل من
 يملك الا عاجا باعنه انه غير واجد للرقبة وفال في الصيام ان لم يستطع فاطعام سنين مكينا وبقى للعاجز بالمرض الناجز انه غير متطوع
 للصوم وايض فصول المال النجاء باختياره غالبا والاختيار في مقدمات الشئ والنسيب كالاختيار في نفسه ذوال المرض لا يتعلق بالاختيار
 ولو وجد من يبيعه نسبة الى ان يحضر ماله الغائب ففي وجوب الشراء وجهان تحقق الوجداح والعض موجود في نفسه من احتمال تلف المال
 قبل وصوله فينصر بالدين واطلوك كثير وجوب الاستدراخ وبنوع يقينه بالوثوق بسلامته غالبا والافتد او جع قوله اذا عجز وعجز
 لزوم الشوق مع صد الوجدا موجب لعدم اجزائه الصوم لانه الشروع كان فادرا من شريع البدل فلو لم يقطعت النعمة بالحق لم يكن
 الصوم بلا ومتى ثبت سقوط استصحاب الخطاب تعلق بالصوم قبل الشروع في الصوم لا بعده ولا يصح محمد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 في شعبا ولم يجد ما يعفو قال ينظر حتى يصوم شهرين متتابعين فان ظاهر وهو من شرطه في نفسه فادامه واحدا ما لا فيلخص الذي
 ابتدائه وقال ابن الجنيد لو ايسر قبل صوم اكثر من شهر وجب العن الشيخ محمد بن مسلم ايض عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ثم وجد منه قال يعتق ولا يعتد بالصوم ويحمله على الافضل جعلا بينهما وبين صحيح الاخرى كذا البحث فيما لو عجز عن الصيام دخل
 الاطعام ثم قدر على الصوم فانه لا يجب العود اليه لما ذكر من التعليل وبه يذهبنا انه لا معارض من جهة النص بتحقيق الشروع في الصوم بل
 جزء من اليوم ولو لحظ في الاطعام بشرع المسلمين في الاكل ان كفرة وشليم مديان كره بالسلامة واعلم ان سقوط الحكم بالعن على
 تقدير الشروع في الصوم يصبر ماعى باكل الصوم على الوجه المأمور به فلو عجز في ثلثه ما يقطع الشايع ووجدت الهذرة على العن
 اما ما سطر السابق او ما وجد وجب العن لوجود المنفعة له وهو الغدرة عليه قبل ان يشروع في الصوم لا يبطل السابق بتركه
 من لم يصم اصله بالنسبة الى الكفارة وان لم يحكم بطلان صوم الايام السابقة بنفسها بالنسبة الى الشايع عليها ولو فقدت الغدرة على
 الاعتاق قبل الرجوع شيئا الصوم في حكم الصوم كماله ومثل هذا ما لو وجد البتم الماء بعد الشروع في الصلوة او لم يقبل بالقطع فانه لا يك
 التيمم الا ان يتردد في الماء لان فرغ من الصلوة ويمكن من استعانة الدفن فقد قبل ذلك بقي التيمم بحاله ولو فرض قطع الصلوة والرجوع
 محرم قبل فضاء الماء بطل التيمم وكلف بالطهارة المائية قوله لو ظاهر خلافه ان كفارة الظهار لا يجب الا اذا ظهر وعاد لكن
 هل هو الظهار والعود شرط او بالعود خاصة والسبب كنهها اوجه اظهرها التوسط ويخرج على ذلك ما لو كفر قبل العود وبعد الظهار فان
 جعلنا السبب هو العود لا يجوز لان الاصل في الواجب لا يقدم على فقه ولا ينافي العود لم نكر واجبة فواقع محرم عن الواجب هذا هو الذي
 نقله عنه عن الشيخ استحسنه ولا نعلم للاختلاف لا خلاف في وجوب السبب والظهار والعود شرط او جعلنا العود جزءا للسبب لا يجوز
 تقديرهما كما يجوز تقدير الزكوة على المول مع وجود بعض سببها وهو ملك المتصا وعدم تمامه بالمول وهو قول البعض الشافعية والشيعة
 وافهم على تعجيل الزكوة ووافق هنا لعدم اجزائه الكفارة وكلاهما عندنا تام قوله لا يمنع اذا اعطى الطفل من الكفارة فان كانت له
 بتعليم المدا غير شليه لوليه ان الطفل محجور عليه امواله وقضاه الامان الذي قال الشيخ في محجور وفيه في الطفل بمخا بالاخاع
 عموم قوله فاطعام سنين مكينا مع انه في ط قال لا يدفع الكفارة الا الصغير لانه لا يصح منه انقبض لكن يدفع الى وليه ليصرفها في ملك
 مثل ما لو كان له دين اصبغ فيه وان كانت بالاطعام فلا تقوى جواره بدون اذن الولي انه يصر فيه ليطيل للطفل على ماله لان الطعام
 ملك للمدفع لا ينفصل الملك الاكل الا بالاذن واد فلا يصر في ماله فكانت اجازة ان العجز من فعل الولي اطعامه
 حاصل والدافع محسن محض فينفذ عنه السبيل وعمو قوله فاطعام سنين مكينا وبجمل التبع بدون اذن الولي كالشليم لا ينفذ عموم
 ولا يشترط توقف النص في فصله الطفل على امره والكسوة ومعنى التسليم لا قضائها التملك بخلاف الاطعام وربما احتمل في الكسوة عند
 توقعها على اذن الولي لانها من ضرورات الطفل ولا يمكن الولي ملازمتها وهي ملبوسة لم تكن وفي معنى الاطعام والاصح الاول قوله لا ينصر
 لما كانت المسكة الحقيقية هنا بعدم الغدرة على مونة السنة شرط في السحق فكانت نفقة العودين والزوجة والمولك واجبة على الا
 والابن والزوجة والمولى كان المتفق عليه عينا ذلك فلا يجوز ان يعطى من الكفارة لغدرة شرط الاستحقاق في علمه هذا فلا يفرق في عدم
 جواز الصرف اليهم بين كون الدافع هو من يجب عليه النفقة وعجزه واما احضر له الحكم من تجب عليه النفقة لانه هذا هو ان عدم جواز
 دفعه اليهم منها غير مقيد ببلد النفقة لانه امره لا ينفذ على الاتفاق عليهم يصرون بالنسبة اليه بمنزلة الغنى فلا يجوز صرفها اليه
 لو منعهم من النفقة وصاروا محتاجين حكمهم بالثبته اليه لان الشايع مقدور عليهم من جهة النفس واقعة منه فليفرق الحال بين

[illegible]

عن النظر في

21

عزیز

لم يكن مولدا والذي جرى بينه وبين بعل المدة وليس لها المطالبة كما اذا انقضت من غير عيب وقيل والحكمة في تقدير المدة هذه المدة والمدة
 المطالبة اذا حلف على الامتناع اربعة اشهر فما دونها ان المدة تصير على الزوج مدة اربعة اشهر وبعد ذلك يفتى بصرها او يبق عليها الصبر
 يكفي في الزيادة عن الاربعة منها ولو لم يكن شرط كون الزيادة بحيث ينافي المطالبة في مثلها لكن اذا قصرت كانت لمبات المطالبة لانها
 اذا مضت بخل اليهين ولا مطالبة بعد انحلالها واثرونه مولدا في هذه الصورة انما يابى باذاتها والاضار بها يقطع طعها بالحلف عن الوطى
 في المدة المذكورة ولو فرض كونه نارا وكطها مدة قبل الايلاء بفعل حراما بالنسبة الى ما زاد عن اربعة اشهر من حين الوطى لانه لا يجوز ترك
 وطى الزوجة ازيد من ذلك ولا يخل بذلك اليهين لان الايلاء لا يخل بذلك الثاني ان يقيد الامتناع عن الوطى بامر مستقبلا ليقين وقته
 فينظر ان كان المعلق به امر يعلم تأخره عن اربعة اشهر كالوقال حتى يقدم فلان او حتى تمكث المساء بعيدا لا يقطع في اربعة اشهر او يستبعد
 في الاعتقادات حصوله في اربعة اشهر ان كان محتملا كالوقال حتى يخرج الدجال او باجوج وما جوج او يقطع الشمس عن الغرب فهو موطن نظر
 الى اليقين بحصول الشرط وهو معنى اربعة اشهر قبل على الغاية في الاول وغلبة الظن بوجوده في الثاني وان كان محتملا في نفسه مثله
 قوله ما بقيت فانه وان كان محتملا الموت في كل وقت ولا طعن يقتضي بقاء اربعة اشهر لان ذلك موجب لحصول الياس مدة العزم وكالوقال
 لا اجامعك ابدا فان ابدك انسان عمره ولو قال ما بقيت فلان فوجه احداهما انه كذلك لان الموت المجل كالمستبعد في الاعتقادات فبالحكم
 يخرج الدجال ونحوه والثاني هو عدمه لانه كالغلق بالارض ودخول الدار وهو ممكن على السواء في كل وقت وينبغي الفرق بين من يخل
 على الظن بقاءه وموته في المدة فادون او يتساوى الاحتمالان بحسب الغرض الخالية وان كان المعلق به ما يتحقق وجوده قبل اربعة اشهر
 كقبول البعل وجفاف الثوب تمام الشر او يخل على الظن بوجوده كحج الطر في وقت غلبة الامطار وعجى زيد من الفئرة وعادته الخضوع والجماع
 او عدم الغافلة والغالب شردها في كل شهر لم يقع الايلاء لكن يتقدم بما بشرط ولو كان المعلق به ما يستبعد حصوله في اربعة اشهر ولا
 يتحقق ولا يخل حصوله كالوقال حتى ادخل الدار واخرج عر السدا وامر ايمض فلان او يقدم وهو على مسافة قريبة فديقدم وقدا لا يقدم
 لم يحكم بكونه مولدا وان انقضت اربعة اشهر لم يوجد المعلق به بل يكون يمينا لانه لم يتحقق ضد المضادة في الايلاء واحكام الايلاء
 مسطرة به لا بمجرد اتفاق الضرر بالامتناع من الوطى كما لو امتنع من غير عيب وح ينفع اليهين لو وجد المعلق به قبل الوطى ويجب الكفارة ولو
 وطى قبل وجوده حيث يتعد اليهين وفي وجدان المعلق يخرج الدجال ونحوه يلحق بالامور المحتملة لانه يرب فلا يقع به ابراء ولا ظهر الاول
 عملا بالظن الغالب المستند الى الاعتقادات وقرب الاحوال والعيادات قوله ولو قال لما كان الايلاء موجبا للتحريم الى ان يكفر والاخر
 بالمرتبة لم يتحقق حيث يغلق على شرط يمكنه فعله ودفعه كقوله لا دطينك حتى ادخل الدار فانه يمكنه في كل وقت دخول الدار فيخلص اليهين
 لا يحصل لها الاضرار بذلك تجزئ الوطى اربعة اشهر فضاء عدمه لو كان دخوله الدار متعاضدا لعارض لا يبرأ من اربعة اشهر ولو طأ
 وقع الايلاء كما سبق وانما اطلق الحكم بناء على الغالب من عدم المانع من دخول الدار واتكا لا على ما سلفه القاعدة قوله مدة للزوج
 مهلة بعد انعقاد الايلاء لا يطلب فيها بشئ فان واقع لزمته كفارة اليهين وانحل الايلاء وان اصر فلزمته كفالة بغير دفعه الى القاضي ليفتي
 او يطلق حتى لو رفضت مهلة القاضي انقضت المدة وسي اربعة اشهر على ما نص عليه في الفتاوى وهذه المدة من الزوج كالايجل في الدين
 الموصل حر للديون ولا فرق فيها بين كون الزوجين حريين او رقيقين او بالتفرقة لغو الابن ولا نه اشهر لا مخرج من هو قلة الصبر الزوج
 وما يتعلق بالجملة والطبع لا يختلف بالمرتبة والرق كمدة الفقة والرضاع والحض وعند بعض العامة لها نصف بالرق ثم منهم من يصنعها
 برق الزوج والى خلافه انما المدة بقوله في الحرة والامنة سواء كان الزوج حرا او مملوكا ثم ان انقضت المدة لم يطلق ناقضا لها الاصل
 بقاء الزوجية ولان الله تم قال بعد النضر اربعة اشهر فان فاوا فان الله غفور رحيم وان عرفوا الطلاق فان الله سميع عليم فدل
 ذلك على بقاء الزوجية فيها بعد المدة وهو ينافي وقوع الطلاق بالفعل خلا فالبعض العامة حيث حكم بوقوعه ان فاء ورجع الى زوجته كمن
 وسقط عنه حكم الايلاء وان طلق نخرج من عنها وهل يقع الطلاق رجعا حيث لا يكون لبيونته سبب اخرا المشهور بين الاصحاب ذلك
 لوجود القصور وهو وقوعه بشرائط الرجعي استقاء المانع ان ابرأ لا كونه طلاق مول فامورا به تحيرون وهو لا يقتضي البيونته لان الطلاق
 الرجعي يحصل الغرض ايضا لا لخلال النكاح به وصيرورتها الى حال البيونته والحسنه بريدن معوبة قال سمعت ابا عبد الله يقول في الايلاء
 اذا الى الرجل لا يقرب امراته ولا يمسها ولا يجمع راسه ورأسها من فرقة ما لم يمسها الا اربعة اشهر فادامتها اربعة اشهر ووقف فاما ان
 بقي في نفسها واما ان يعم على الطلاق فليجلى عنها اذا احضرت وتطهرت من حيضها طلعها طليعة قبل ان يجامعها بشهادة عدلين ثم هو
 برحبها ما لم تمض الثلثة الاقراء وربما قيل بوقوع الطلاق باينة لصحبه فصول حارم عن ابي عبد الله قال قال المولى اد اوقف فلم يفت
 نظيعة باينة وحملت هذه الرواية فمستد وزها على من اخذوا الطلاق البائن اذ هو مخبر بين ان يطلق باينة او رجعا وحملها الشيخ على من
 كانت عنه على ظليقة واحدة فان طلاقه بعد ذلك يقع باينا وهذا وان كان خلاف الظاهر الا ان في جمعا بين الاخبار ثم على تقدير طلاقه
 رجعا ان استمر اليه فذلك وان رجع عاد الايلاء وسبب انتم حكمه وان امتنع من الامر لم يطلق عنه الحاكم لان الطلاق بيد من اخذ
 بالانسان بل بحجة يفره ويصنع عليه في الطم والمشي بان يطهر في الحبس ببقية ما لا يصير عليه فله عادة الى ان يخار احداهما وفي رواية

[illegible]

الثالث
 انما هو الذي قال
 الشيخ في جوابه
 لان المنع بسبب الاضطرار
 بسبب الاضطرار
 لثبوت من الذي هو
 المسئلة في الكثرة
 التي هي في الكثرة
 ولو هي في الكثرة
 كما كان في الكثرة
 التي هي في الكثرة
 او هي في الكثرة
 قال الشيخ في الكثرة
 انما هو في الكثرة
 انما هو في الكثرة
 انما هو في الكثرة

عن جابر

الثالثة والستة
قال في هذه المدة التي
بعد المدة التي
وفيه تترك
انما افعا كان
الحكم فيها وبين
فعله التام في
الشفقة في القيل
الفرق على الوطن
طالب الاموال مع
جس او الاكلان
كان متعبا التام
الامانة ثم
لعبت الايام من
الاشغال والحقا
ثم العاشرة
لم يكن مولانا
قلت من بين
السبعة والستة
المسافة وض
بعد المدة التي
الذين كان

النقيب ابن الحداد من الشافعية ووافقه الاكثر وامس فيه مكي في رد وهو مع ائمة على الجمع بين الشافعية كايتم على اصولها من اشرار الدخول
 في صحة الابداء قال الشهيد كما صعدت خلافا وانما فرغوه على اصلهم من عدم اشتراط ومع ذلك فاهم وجه اخر لما يمكن من الرجعة ويصدق
 في الاصابة للرجعة كما يصدق فيها الدخ الفيرق لان في الرجعة استيفاء ذلك التكاثر اية وهذا وجه قوله قال في المشهور بين الاصحاب ان
 مدة الترتيب بحسب من حين المرافعة لا من حين الابداء ذهب الشنخ والابن ادريس م في غير الخ والشهيد وغيرهم وقال ابن ابي عمير لا يعقل
 وابرج الحيد منها من حين الابداء واختاره في الخ وولده في الشرح واليه عمل المص في تزوجه ههنا وهو الاخرى كذا في لقم للذين يقولون من
 ترتب اربعة اشهر رتب الترتيب على الابداء فلا يشترط بغيره وحسنه يزيد بن معاوية عن ابيهم قال لا يكون ايلاد اذ الى الرجل ان لا يفرق اية
 لا يمتها ولا يجمع راسه ورأسها فهو في سعيه ما لم يمتص الا وبقية شهر فاذا مضت اربعة اشهر فف فاما الرقيق واما ان يمتص على الطلاق و
 روى الحلبي في الحسن وابو بصير عنه اعرج الاولون بان ضرب المدة حكم شرعي باق على العدم الاصل فيوقف ثبوته على حكم الحاكم ولا صالة
 عدم النشاط على الزوج بحسب او غيره لاجل الفنة او الطلاق الامع تحفوس به وجوابه منع احتياج المدة الى الضرب بل مقتضى الحكم الشرعي
 الثابت بالآية والرواية ترتب على مضي المدة المذكورة من حين الابداء واثبات توقفها على المرافعة يحتاج الى الدليل وهو منفي وهذا
 الدليل اخر جبري حكم العدم الاصل واصالة عدم النشاط قد انقطعت بالابداء المقض له بالآية والرواية والاجماع فتوقف على امر صار
 خلاف الاصل قوله الذي كان اما الحكم بينهم بمقتضى شرعنا فواضح لمؤ قوله ثم للذين يقولون من فاسم الشامل المسلم والكافر ولا هم مكلفون
 بفرع الاسلام وقد قال تع بحكم بين الناس بما اوتيك الله واما اجازة دم الى اهل نخلهم فلا قرأهم عليها المقض لجواز الاعراض عنهم
 في ذلك وقد قال تع وان تجاوزت فاحكم بينهم او اعرض عنهم والمراد بالاعراض عنهم قد سم الى احكامهم وقال بعض العلماء ان هذه الآية
 منسوخة بقوله تع وان احكم بينهم بما انزل الله وفيه نظر لعدم المناهضة بينهما فان الاعراض عن الحكم بينهم مما انزل الله ايض والسخ على خلاف
 الاصل فلا يثبت مثل هذا الاحتمال وهذا الحكم غير مختص بالابداء بل هو مشترك بين سائر الاحكام قوله فانه القادر قد تكرر ان المولى
 بعد المدة يطالب بالفنة او الطلاق والقضاء لان الكلام في ان الفنة تحصل وبما يان ان المولى ان كان قادرا على الوطى بان لا يكون له عنه
 مانع شرعي ولا عقل ولا حس فاعل فنة في التيبان تعيب الخسفة وفي البكر اذ هاب العدة بالوطى فهو راجع الى الاول لان تعيب الخسفة
 بمنزلة العدة فتعيب الخسفة يفيد الغرض منها فاذا الطلقة المضى ولا يحصل الفنة بما دون الفرج كالدبر وغيره وان كان عاجزا عن ذلك ففنة
 باللسان وهو ان يرجع عن الايذاء والاضرار فيقول اذا فدت فنت ولو استعمل الفنة باللسان لم يحجب محال فان الوعد به امر مشير فمرا
 زال المانع طوبى بقية القادر او الطلاق من غير استيناف مده واما فنة القادر فيمهل فيها بما جرت العادة امهاله فيه بقدر ما يشاء
 عادة فيمهل الصائم الى ان يفطر والشعاع الى ان يخف عنه ثقل الطعام فانه مانع من الغرض والمانع الى ان ياكل ما يشاء به لذلك فكما يمكن
 من ان يشيع فيفضى الى مهلة اخرى وان كان لعلته للعاس فحج يزول عليه وبالجدة ما به يحصل التنبه والاستعداد لذلك لا يشترط يوم
 ولا ليلة ايام عند قابل بما يزيل معه المانع عرفا قوله اذ الى الماكان الابداء متعلقة بالرجعة فالحريم الشنخ اليه هو تحريم ما حل بالرجعة
 فيكون دبر امها وجودا وعدما واذا زالت بطلافا وشرع او شرع زال التحريم لزال متعلقة وان عاد الحل ما جرد بدان به رجعا او
 حلت له الشرع ونحو ذلك لكن بشرط في الطلاق ان يكون بائنا والاتوقف زوال التحريم على انقضاء العدة فلوراجع منها بغير التحريم وما
 فرضه الحكمين من زوال التحريم بشرط انتم عقنها ونزولها بغيره وجه الاختصاص فيمن يزل التحريم بمجرد شرطها بطلان العقد بذلك وانما
 يستتبعها بالملك وهو حكم جديد غير الاول كاستباحها بعد اخرو قد تقدم ذلك في الظاهر واما على تقدير كون المولى عبدا فاشترط الحرة
 فتوقف حلها على الصنف واضح لا يخالع له بالعقد وهو ملوك لها وان كان التحريم فزال بالشرع لزال العقد كزال بالطلاق الما
 وان لم يفرق من زوجيها وبطلان الفائدة بما لو طهرها قبل العقد بشبهة او حراما فانه لا كفارة لزوال حكم الابداء بزوال الزوجية قوله اذ الى
 هذه مسئلة شريفة كثر اغتيا الفضلاء بجملها والخلاف فيها وفي اقتسامها وسمى مبينة على اصل هو ان المولى من يعلق بالوطى ما مائة مبينة
 كما مر فاذا كان الوطى بهذه المثابة كان موبيا اما اذا لم يتعلق المانع بالوطى لكن كان الوطى مقرا بالاحتش وهو محذور ولكن لا يجره فلا
 يكون موبيا به عندنا لانه لا يتعلق به لزوم شئ ولا يلحق به ضرر وانما تردد ذلك فاذا كان تحمة اربع شوة فقال والله لا وطيتك فا
 فالكلام في متعلق باليهين والمختتم الابداء اما الاول فمتعلق باليهين جماعة جميعا لان اليهين واحدة ومعناها سلك العموم في وطئها لا عموم
 وحصل خلفه ان لا يجمعهم في الوطى فاذا وطئهم لم يلزمه الا كفارة واحدة لان اليهين واحدة ومعناها سلك العموم في وطئها لا عموم
 وهذا فلو مات بعضهم قبل الوطى انحلت اليهين لانه تحقق امتناع الخ ولا نظر الى تصور الابلاج بعد الموت فان اسم الوطى يطلق على ما
 يقع في الحقة وفيه وجه ان الاحتش يتعلق بوطى الميتة ومن ثم ثبت العقوبة على طى الميتة والحي انما يجازى لعدم نادر والدهن البعد
 الاطلاق والعقوبة عليه لا تدل على الحقيقة بل هي على الفعل المحرم كيف كان ولو طلقت او بعضهن قبل الوطى لم يجز اليهين بل يجب
 الكفارة بالوطى بعد البتة وان كان زنا لان الاسم يشمل الحلال والحرام ويمكن فرض الحلال بالشرع والمراد ببيت الكفارة في هذه
 الحالة على تقدير طى الباقية في التكاثر مع وطئهن لتحقق الاحتش وهو الخلف على وطى الزوجية فوطى الطلقات شرعا لا يحسد في وطى الزوج

لأن الإيلاء متى فعلها من قبل المطلق بالإن يطل اليمين وأما الثاني وهو الإيلاء فقد حكم الله بأنه لا يصح في الحال بالإن
له وطى ثلث منهن فإذا وطئ من الرابعة وتفرق الوطى للواحدة والاثنين إلى الخت لا يوجب حصول الإيلاء كما مر في المسئلة وخبر
ضعف أنه يكون مولى لمن كل من حيث أن وطئ كل واحدة مقر للخت وقد منع نفسه من وطئ من باليمين بالله تعالى وكان مولى كما لو قال
لا طأ واحدة منك وهذا يمكن من وطئ كل واحدة منهن بغير خت يدل على عدم تأثيره في بطل وطئ الثلث وهو مخفى قولنا أنه غير مولى في الحال
ولهذه المسئلة صورتان الباقيات يائنان قوله ولو قال هذه الصورة الثانية صور المسئلة وهي ما إذا قال الأربع
والله لا ولي واحدة منك ولها الحال ثلثة أحدها أن يريد الامتناع من كل واحدة منهن فيكون مولى عن جميعا وليس النعيم هنا كالنعيم في
قوله وإنه لا جامع يمكن لأن اللفظ هناك تناول كل من ولا يحصل الخت لمجامع بعضهم وهما اليمين يتعلق بأحدهما وينزل على كل واحدة منهن
على البطل فيكون مولى لمن جميعا الغلو الكفارة بوطئ الزوجة واحدة منهن وطئها لأن قوله لا وطئ واحدة تنقض قوله وطئ واحدة انتهى
موجبه بزيادة أو في قولها فيكون نفقضا سائبة كغيره في قوله لا سلب العموعك السابقة ولهذا الطائفة بعد المدة فإن طلق بعضهم
بقي الإيلاء في قول الباقيات وإن وطئ بعضهم حصل الخت لأنه خالف قوله لا جامع واحدة منهن فجعل اليمين وهو يقع الإيلاء في قول الباقيات
الثانية أن يريد الامتناع عن واحدة منهن لا غير فقبل قوله لا احتمال اللفظ ويحمل عدم القبول لأن اللفظ يقع على كل واحدة على البطل وهو
مهم في إخراج بعضهم عن موجب اللفظ ويضعف ما يعرفه مع احتمال اللفظ لما ادعاه ثم لا ينجح ما إن يريد واحدة بعينها أو واحدة
غير معينة فإن أراد الأول فهو مولى عنها بالبيان كما في الطلاق وإذا عين واحدة فاضدقة الباقيات فذاك وإن ادعى غيرها عنها
وانكره المصدق بمنه فإن نكل حلف المدعيه وحكم بكونه مولى نائية فإن أقره جواب الثانية أنه عنها وأخذناه بموجب إقراره
طالباه بالفسخ أو الطلاق ولا يقبل رجوعه عن الأول وإذا وطئها في صورة أنه تعدى الكفارة وإن وطئها في صورة نكوله ويمن المدعيه له
ينفذ لأن يسهل لا يصح لأنهم الكفارة عليه ولو ادعى واحدة أو أكثر غيبي فقال ما عينك أو ما آيتك عنك وبمثله الجواب ثالثة وثالثة
بقيت الرابعة للإيلاء وإن أراد واحدة غير معينة ففي كونه مولى أو جهما مثلها طلاق البهية فإن قلنا له امر بالعتيق ويكون مولى عن أحدهما
لا على التيقين ولو عين واحدة لم يكن لغهرها المنازعة في كون المدة من وقت العتيق أو وقت اليمين إذا جعلنا مدة الإيلاء من حينه وجهما مينا
على أن الطلاق البهية إذا عينه يقع عند التيقين أو يستند إلى اللفظ فإن لم يعين ومضت أربعة أشهر فإن أو قضا الإيلاء من حينه وطالبه أمر

هذا الى اخره ولو قيل بالخلال اليهن لانها بين واحد كالوقال والله لا جامع واحدة ممكن كان وجها لا مثله اليها في العموم وان كان هذا الكد عموما ويجري الكلام فيها الوقال والله لا كلتمك واحدا من هذين الرجلين وتظاهر هذا لعله ما اورده في هذه الصورة ويمكن ان ينف عننا كقول في السابقة من انه ان قصد بقوله لا جامع كل واحدة المعنى الذي قرره ان يقاء الايلاء في حق البنات والا كان الحكم فيها الحكم فيما اذا قال والله لا جامعك فلا يحصل الخت ولا يلزم الكفاية الا بوطي الجميع ولا يكون من الحال على ما فر هنا لو جبين احدا ما نه از اوطي بعضهم كواحدة مثلا صدق ان توراة لم يطأ كل واحدة منهن كما يصدق انه لم يطأ واما على احدهن وذلك كيدل على ان معنى اللقطين واحد والثاني ان قولنا لعلنا بل طلقنا بناتي وقوله طلقنا كل واحدة من بناتي هو بيان معنى واحدا واذا اتحد معناها في طرفي الاثبات فكذلك في طرفي النفي تكون معنى قوله لا جامع معن خاص على ما ذكر الشيخ عكم الفاهر ومن تبعه من ان كلمة كل في النفي اذا دخلت في جملة بان قدم عليها انما كقولنا ما كل ما سمى ثم لم يرد وقولنا ما جاء القوم كلمة وما جاء كل القوم او تقدير بان قدمت على الفعل النفي واعلم فيها لان العامل في تسمية التقديم على المفعول كقولنا كل الذر لم لم اخذ توجه النفي الى الشيء الخاص دون اصل الفعل واذا الكلام بثبوته لبعض او تعلفه ببعض وفي هذا المقام بحث واجل لا يلبث هذا المحل قوله انه الى فنذكر ان المطلق رجعا بمنزلة الزوج فبقع بها الايلاء كايقع بالزوج ثم ان قلنا بان الله ضرب من حين

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

حيث ان وجه المنع كونه شهادة وهي مشتركة بينهما وبصور لعان الكافر فيها اذا كان الزوجان ذميين فزادها الشايد ويمكن فرض الزوجية
وزوج كافر فيها اذا اسلمت وانت بولد بلحقه شرعا فأنكره وقوله فكذلك المملوك يظهر منه انه لعانه ولو ادين وان الاشهر الصحيح وليس كذلك
بل فيه روايات بالصحة كصحته محمد بن مسلم عن احمد بن مام انه سئل عن عبد فذف امرته قال يتلأ لعان كما يتلأ عن الاخرا وحسنه جميل بن رباح
عن الصادق قال سئل عن الحر بين وبين المملوك لعان فقال نعم وبين المملوك والمرء وبين الصديق والامير وبين المسلم وبين البوذية
والنصرانية وليس فيه رواية بالمنع ولا نه قابل معلوم وان الجحد المانع من لعان الكافر صرح بعدم اشراط الحرية فيها والاخرى ان بر بدين
وكذلك القول في المملوك بخبر ذشيه الحكم بالصحة من دون ان يشترط الخلاف قوله ويصح الاخرى ان لم يكن له اشارة معصومة ولا كتابته لم يصح
فذهبه ولا لعانه ولا سائر تصرفاته فانما لتعذر الوقوف على ما يبرهن وان كان له اشارة فاشهر وحجه فذهبه ولعانه كما يقع بعده نكاحه وطلاقه
وعقبها بل اولى لان اللعان ما يدعى اليه الضرورة وليس كالشهادات حيث لا يقبل من الاخرى عند بعضهم لان المغالب اللعان معنى الانها
دون الشهادات وايضا فان الشهادة يقوم بها الناطقون فلا ضرر منه الى ان يتجملها الاخرى في اللعان مختص بالازواج فان كان الزوج احدا
لم يكن يدين من صحته منه ليا دى به هذا العرض لطلب الواجب على بعض الوجوه وعلى ما سيجي من مذهب اصحابنا من قبول شهادة الاخرى
فلا اشكال واستدل عليه الشيخ بموا الية والجماع الغفره واخبرهم وخالف ذلك ابن ادريس فقال لا اقدم على ان الاخرى المذكور يصح لعان
لان احدا من اصحابنا غير من ذكرنا ونعني به الشيخ في طرف حيث لعانه لم يورد هاهنا كتابه ولا وقف على خبر بذلك ولا اجماع عليه والظاهر
بهذا غير معلوم والتسك بالآية بعيد لا نرى خلافا انه غير قاذف لارام على الحقيقة فالنطق منه بالشهادات في حال اللعان منه ذر والاصل
برأيه الذم واللعان حكم شرعي يحتاج في اتيانه الى دليل شرعي وايضا لو رجع عن اللعان عند من جوزه له وجب عليه الحد والرسول قال
اورثوا الحدود بالشهادات ومن المعلوم ان في ايمانه واشارته بالغذف شبهة على ابدته الغذف او غيره وهو غير معلوم بقينا بخلاف ثم قال
فان قلنا يصح منه اللعان كان قوما معتقدا لا يصح منه الاقرار والايان واداء الشهادات وغير ذلك من الاحكام وهذا الكلام يدل
على اضطراب في الفتوى ومزجه فيها ومن ثم قال الغفره وربما توقف فيه متاذلح وأشار الله الى جوابه باز اشارة مقبولة فيها هو اقوى
من اللعان كالاقرار بالقتل وغيره اجماعا فليكن في اللعان كذا والمفروض ان اشارة معصومة لطلب والاستسناد عدم صحته فاستند اليه
عدم العلم باشارته في الغذف الشهادة خلاف العرض دعوى الانعاق على انه غير قاذف ولا يلزم فاسد اذا الغذف مرجعه الى الرى
فان معناه لغة الرى وهو غير مختص بلقبط بل ما يدل على الرى بالزنا في معرض التعجب يمكن ان يفرق بين الاقرار وغيره من العقود والمعاملات
من الاخرى بين اللعان من حيث انه ينبغي فيه قاذف بلقبط الشهادة واللغو والغضب في الاشارات لا ترشد الى تفصيل الصيغ وان ادت
معناها وانما يتوجب ان يصح منه ما لا يختص بصيغة فلا يمنع اقامة الاشارة منه مقام العبارة المؤدية دون ما يختص ما يظهر من اختصاص
النكاح والبيع ونحوهما من العقود الا انه يصح خاصة فليس المقص منها الاما دل على الطهر مما اذا لاض على الاختصاص فاذا اثار
الاخرى من تلك كفت ويمكن الجواب به فذعلم من الشارع الاكفاء باشارته فيما علم منه اذ عهده خاصة كنكبة الاحرام في الصلوة وقول
الفاحشة ونحوها من الاذكار والمعتقة فليكن هناك الا ان الفرق بين الاقرار والجملة فالقول بوضع اللعان من الاخرى هو الذي
وان كان الشك فيه معتدحا واعلم انه كما يمكن وقوع الغذف واللعان معاً من الاخرى يمكن وقوع الغذف منه صححا ثم يعرض له الحر قبل
اللعان ومعهز ولا الاشكال الذي عرض لابن ادريس من عدم تحقق الغذف الرى منه ويقع الكلام في اللعان خاصة وهو مختص
الشهادة او اليقين وكلاهما يقع من الاخرى لو كان يحسن الكتابة في من جملة اثاره بل ربما كانت اوضح فاذا الاعن بالكتابة واشار
بما يدل على فقد هاهنا اكل وليكتب كلمة الشهادة وكلمة اللغو والغضب ليس بها اربع مرات ولا يكلف ان يكتب اربع مرات ولو قذف
لاعن بالاشارة ثم عاد نطقه وقال لمراد اللعان باشارته قبل قوله فيما عليه حتى بلحقه النسب يلزم الحد ولا يقبل فيه حتى لا يرفع
الفرقة ولا التحريم المؤبد ولان يلاعن في الحال اسقاط الحق ونفى النسب اذا لم يصح من الزمان ما يقطع به حد الفتوى لو قال لمراد
الغذف اصلا لم يقبل قوله لان اثاره ثابت حقا لعنه قوله ولو نفى لما كان حكم الولدان يلغى بالفرش بالنصر والجماع الى ان يدل
ودليل على انتفاء عنه لم يفرق في ذلك بين ولد العاقلة والمجنونة لاشراكهما في المقصود للاحق ولما كان اللعان مشروطا بحال الملا
اشطر والمانع من جهتها فان افاق لا عنه والا فلا سبيل الى نفيه وكذا وعرض له الجنون بعد نفيه قبل اللعان قوله ولو
الموطوءة بالشمه لا تصير اشارة للوطى بحيث يلغى به الولد بمجرد بل يتوقف محو على اعترافه به او اعترافه بانه لم يطأها في ذلك الوقت
الذي يمكن الحاق الولد فيه به غير ذلك لان ذلك يستلزم كونه منه ابض وهو في قوة الاعتراف به فلغى به والا فلا قوله واذا عرفت الى
لخلال شرط الحاق الولد قد يظهر للزوج وغيره بان ولدته بعد زواجها كاملا لا من منسب اشهر فينتفى عن جرحه وان لم ينفعه ولا
يعتقر الى اللعان وقد يظهر للزوج خاصة كالولد له اشهر فصاعدا من بين الفروج وخلوته بها ولكنها لم يدخلها ما بينه وبين
بين الله في وقت يمكن الحاقه به وفي هذا القسم يحكم بلقطة ظاهره ولا ينفى عنه الا باللعان لانها فراس والولد لآخر بالفرش و
يجز عليه في هذا القسم فنيه ولعانهما لاجل ذلك حذر ان يلغى عنه من ليس منه ويترتب عليه حكم الولد في الميراث والنظر

الثالث في
الطلاق والنفقة
والنفقة هي ما يقع على الزوج من نفقة زوجته
والنفقة هي ما يقع على الزوج من نفقة زوجته
والنفقة هي ما يقع على الزوج من نفقة زوجته

ومما روي عن ذلك من الحدوث التي لا يرفع الابنية وبما قبل بعدم وجوب نفقة ولما جرحه المصريح باستلزامه كذا بدون الشكوت عن
النفي وذلك لان في تمام اللعان شهرة وفضيحة يصعب حملها على ذوي المراتب فيستعبد بحاجته ولا فرق بين ان ينفق مع ذلك انها زنت وعقد
بان جرحه من ربح آخر قبله او طي شينه وان حرم فذها في الثاني لان الغرض نفى الولد ورفع استلزامه سواء كان لاحبا بغيره في نفس
الامر لا ولو اجتمع شرط الاحاق بان ولدته في المدة التي بين اقل الحمل واكثره من حين وطئ الحق به ظاهر او حرم عليه نفقة وان استمر
به بان حرق زناها او جازا الولد في الفل في الخلق والخلق بل سائر المراتب ما به او حقق زناها لان الولد شرعا لا حق بالفرس والعرف
تزوج وقد روي ان رجلا قال للبي ان امرائي ولدت غلاما اسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما لوها قال احرقها هل فيها اذوق قال
نعم قال اني مري لك قال نزع عرق قال فلعن هذا من عرق وروي عبد الله بن مسعود عن بعض اصحابه ان ابنه ابي جعفر قال اني رجل من
الانصار رسول الله فقال هذه ابنة عمي وامرني لا اعلم الا بغيره وقد اتى بولد شديد السواد منتشر المخبر جعد فظطأ بطن منها
الانفك اعرف شبهة في اخواني ولا في اجدادى فقال لا مرة ما نقول قال لا والذي بعثك بالحق نبيا ما احدث مقعده منذ
ملكني احدا غيره قال فكنت رسول الله ساسه مليا ثم رفع بصره الى السماء ثم اقبل على الرجل فقال يا هذا انك ليس من احد الابنية وبين ادم
شعرا وشعير عرقا ضرب في النفاذ وقعا النطفة اضطربت تلك العروق فمثل الله الشبهة بها فذا من تلك العروق التي لم تدرها
اجدادك خذ البك ابنتك فقال المزة فزج عني يا رسول الله قوله في الملاعة مقضى العيانة ان السلامة منها معاشر في
صحها لعانها لم فلو كانت متصفا باحد ما خاص بها لان الشرط وهو السلامة منها حاصل وقد تقدم في باب النكاح ان
احد ما كاف في تحريمها مع الفذف في الففوى اختلاف في الموضوعين مع امكان تكلف الجمع بينهما على هذه على تلك قد تقدم المحار
في ذلك ثم ومقتضى هذه العيانة ايضا انه لا يصح لعانها للفذف ولا لنفي الولد لا تجعل السلامة منها معاشر في صحها لعانها لم
الشامل لك وفيما تقدم جعل فذها موجبا لغيرها لعان ففي الولد غير داخل فيه لان اللعان مبنيان كاتقدم الفذف في
نفي الولد واحدا بغير الآخر وقد حجة بان كالم فذها بالزنا ونفي لدها وقد تقدم كل منها عن الآخر بان يفذها بالزنا وبغير
بولدها او بنفي ولدها وبغيرها من الزنا بان جعله ولد شبها ونكاح صحيح سابق حيث يمكن والوجود في النصوص تحريمها بالفذف
بدون اللعان وانما محيد للفذف في صحيحه ابي بصير قال سئل ابو عبد الله عن رجل فذوا امراته بالزنا وبغيره شيئا او شيئا لا شمع فوق
ان كان لها بنية في شهدها عند الامام جلد الحدف ورفق بينهما ثم لا تحمل له ابدا وان لم يكن لها بنية في حرام عليه ما افام معها
ولا اثم عليها منه والوجه اختصاص الحكم بالفذف وقفا بما خالف الاصل على الوفاق ولعمري الاية الشامل للزوجة مط خرج منه
الفذف وقفا في الباقي ولا نة على تقدير علمه ما بقاء الولد عنه لو نفاه في حرم عليه بدون لعان وان اشغف الولد بذلك لم يمسأ
ولا الزوجة المحرم بها من الفذف وهو باجماع وان لم ينف عنه ولم يجعل له طريقا اليه لم يمسأ والضرر به للمنفقين شرعا في رواية
اسمعيلى بن زياد السكوني عن ابي عبد الله ان عليا قال ليس بيني وبين النساء وازواجهن ملاعة وعندها الخساء وقال انما اللعان
باللثة او يقيض نفي اللعان للآخرين لكن ما قاصروا عنه اذ لا يطعن سندها فلا تقاوم ما ثبت بعموم الآية والرواية بل الاجماع
واما بقصر فيه علم ما ذكرناه من محل الوفاق وايضا فانه اولى الى العلة بكون اللعان انما يكون باللثة المقضية لنفي اللعان الاخرين
بالاشارة وقد تقدم وحرمت ايضا كادك عليه الرواية السابقة وما قبل بانها لا تحرم لعدم فذها بما يوجب اللعان والاشارة عليها الحد
بالبنية ولا ينفق عنها بلعانها والرواية في ذلك وبني غير ما لا شاك في الكفاها في ثبات هذا الحكم ونظر عبارة الاحاق
في باب النكاح مصرحة باشرط فذها بما يوجب اللعان لولا الآية المذكورة فخرج منها ما لو افام البنية وما لو يدع المشاهدة واطلاق
هذه الرواية وبغيرها يتناول الجميع والاولى الرجوع في كل موضع يحصل فيه الاشبهة الى الحكم العام قوله وان يكون اشراط دوام العقد
في صحة اللعان بالنسبة الى نفي الولد موضع وفاق ولان ولد الممتنع بها ينفق بغير لعان اتفاقا واما اشراط مع الفذف فهو المشهور
بين الاحباب ذهب اليه اكثر المتقدمين وجميع المتأخرين حتى لم ينفق الممتنع بها في خلافه ولكن مة وقد سبق في الخلاف في النكاح المنقطع
وحجة المشهور بحجة عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا يلزم الرجل الزنا التي يتبع بها وصحة امرئ من الصادق لا يلا
الحرام ولا الذي يمتنع بها ومثله رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى وقال المفيد المرفق يقع بها لعن الآية ولا ينافي في غيرها
في الدائم لان خصوص السب لا يخصص العام واجبة بان عمومها محصور بالرواية الصحيحة بناء على ان خبر الواحد يخصص الكتاب فيحقو المقد
في الاصول وقد تقدم البحث في هذه المسئلة في النكاح قوله وفي اعتبار الكلام في هذا الشرط كالذي قبله فان الولد قبل الدخول لا
في نفوق نفقة على اللعان اجماعا بل هو مشتق عن عدم وجود شرط الاحاق فلا اشكال في اشغاف لعانها بهذا السب ما لعانها بالفذف
في نفوقه في اشراط الدخول فيه وعدمه فذهب الشيخ وابناءه وابن الجيند الى الاشراط لرواية ابي بصير عن الصادق قال لا يقع
في اللعان حتى يدخل الرجل بامرته ولا يكون لعان الا بغير الولد ولو ابرأه اخرى عنه لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرته ورواية محمد بن
ابن مصادق قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل لا عن امراته قبل ان يدخل بها قال لا يكون ملاعنا حتى يدخل بها يضرب حدا وهي امرته

في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه
في رواية اخرى عليه

ويكون

و يكون فاذا فوجئ طريق الرواية بن ضعف وهما ان يدعى الى عدم شرطه لموا الية وهو حسن الا انه جعل التفصيل بالشرط بالدخول لنفي
الولد والاخر على العقد وليس كذلك الروايات التي استدل بها شرط الدخول بضعها خارج في انه سبب العقد لا نفي الولد والاخر
تائبة للامانة ويظهر من العلم وغيره ان من الاصحاب من قال بعدم اشتراط الدخول في اللعان بسبب ان لا يجعل التفصيل قوله ثالثا وقابله غير
معلوم وهو غير موجه لما عرفت من ان الدخول شرط لمحق الولد فلا يؤثر اشتراطه على اللعان على تقدير عدمه والخروج عن الخلاف لا يفتقر
الاشراط فيها والتفصيل كما مر قوله وبنيان الزوجان اما ان يكونا حراً او مملوكين او الرعية حرة والزواج عبد او بالعكس والثالثة الاول
لا خلاف في ثبوت اللعان بينها فيها واما الخلاف في الرابع فحوزه الاكثر كالتابع وابناؤه والمفترق وتلميذاته والمناخرين وقصة المفترق
سلا. والتفصيل بصفحة في نفي الولد دون العقد لابن ادریس حجة الاولين عموم الية وخصيص الرواية كحسب جميل بل ورد على الصادق
سئل هل يكون بين الحر والمملوك لعان فقال نعم وبين المملوك والحره وبين العبد والامنة وبين المسلم واليهودية والنصرانية وحجته المانع عموم
قوله ولم يكن شهداً الا انهم شهداء احدهم اربع شهادات والمملوك ليس من اهل الشهادة وخصوصاً حجة ابن ابي ابيان الصم قال لا يلا
الحكم الامة ولا الذميمة وجوابه منع كونه شهادة بل هو بين كاسية ولو سلم ثم اشترط حراً بها معاً لا قابلية واما الخلاف في المملوك
اذا كان زوجاً حراً وقد تعلم البحث في ذلك وبمع من حجة الرواية فان ابن مسكان اشترط بين عبد الله ومحمد الاول شهدة والثاني
وليس في الرواية ما يدل على انة العقد والطلاق جماعة الحكم بحجة انظر الى شهدة من عبد ابن مسكان حتى صحت اضافته كافر زناه مراراً وقد
يعقل عنه من لا يقطن الاصل فيلزم دفعه والصدوق لا يحملها على الامة الوطء بملك اليهين قال ابن محمد بن مسلم روى عن ابي جعفر انه
سئل عن الحر يلاعن الملوكة قال نعم اذا كان موكلاً هاذوجه اياها والحد ينفى بحكم على المطلق وحملها على علم اذا لم يكن زوجة اياها
مولها فهو الرواية واجبة ان يدعى بان فذف الملوكة لا بوجوب الحد لا يتوقف نفيه على اللعان بخلاف نفي ولد هاذو اذا كانت زوجة و
بان اللعان حكم شرعي فيقتصر فيه على المتيقن والمثاني باو على الاصل وجوابه ان عموم والذين يرمون او واجهم اخرجه عن حكم الاصل
مضافاً الى النص وكما جاز اللعان لنفي الحد جاز لنفي الشرع اذ ليس في الية شرط كونه الحد وان كان السبب موجبا لان العبرة بعموم
اللفظ كما مر وقد مر ان محذور النص والاكثر اظهر واعلم ان من جملة الشروط المتخلف فيها بالنسبة الى الملاعة كونه مسلمة فقد ذهب جماعة منها الى
الجميد الى اشتراط اسلامها فلا يلاعن المسلم الكافرة وجمهورهم يظهر من حجة مشط الحرة فيها ولم يشترط الاكثر وابن ادریس على تفصيله وحجة
الجميع يظهر من حجة اشتراط الحرة وعدمه المصنبة على الخلاف في الملاعة الكافرة واهل ذم في الملاعة وكان العكس اولى لظهور الخلاف
فيها واختلاف الروايات وقد استدلنا في رواية جميل وابن مسكان اظهر ما مرناه من قوة القول بعد اشتراط اسلامها بنفي الدليل قوله
ويصح اخلف العلماء في جواز لعان الحامل اذا فذ فيها ونفي له ما قبل الوضع فذهب الاكثر الى جوازه لعموم الية ووجود المقطر واشتات
المان اذ ليس الاكثر احكاماً وهو لا يصح للملاعة لان شهادة الحامل ويمسها حال الحمل غير مناف له والحمل غير متزوج لاختلاف ما يوجب عليها
منها في غير ذلك والنية لا عين هلال ائمة وزوجه وكانت حاملاً ونفي هلال الحمل ولما ولدته جاعاً على صفات من فذها به فقا
النية لو لا الايمان لكان لي ولها شأن وروى الجلي عن ابي عبد الله في رجل اعان امرته وسعى حيلة ثم ادعى لها بعد ما ولدت وزعم
انه عنه قال بر اليه الولد ولا يجحد لانه قد مضى الثلاثين ان تم اللعان عنها فلا كلام وان نكلت منه واغرقت فوجه عليها الحد ولا يحد
الى ان تضع كغيرها من يثبت عليها الحد حاملاً وقال المفيد وسلا و ابو الصالح لا يلاعن الحامل حتى يضع حملها الرواية ابي بصير على
عبد الله قال قال امي ابو العيص يلاعن على كل حال الا ان تكون حاملاً وفيه ضعف السند وحمل على نفي ما يحجب باللعان من الحد وعلى
نقد بكونها او علان الحمل لا ينعى في اللعان حجة ضرورية فيشرطه نفي الولد والاخص الجواز قوله ولا تصير الامة لانصر فرشا بالملك
الولد في بطنه الذي ثابى به وان خلت به وخالها وامكن ان يكون منه اجماعاً بخلاف النكاح حيث يلحق الولد بمجرد الامكان لان مقص النكاح
هو الاستمتاع والولد وملك اليهين قد يقصد به ذلك وقد يقصد بالجماعة والاستخدام ولهذا لا يزوج من لا يملك له وملك اليهين
لا يحد اذا كان الامة في النكاح ذلك اكنى فيه بحجة الامكان وهل يصبر الامة فرشا بالوطى فيه قولان فمضاهم الاختلاف الروايات فان
الشيخ في طوالة ومنه وسائر النسخين الى ان الامة لا تصبر فرشا وطم واستندوا في ذلك الى صحيح عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله
ان رجلاً من الاضار اثنى ابا عبد الله فقال لا ينبت بامر عظيم اني جارية كنت طاهراً فوطيت يوماً وخرجت حائضاً فبني بعد ما
اغسلت مصاوشيت نفقة في فرجها الى المنزل لاخذها فوجدت علماً مالي على بطنها فعدت في لها من يومئذ ذلك دنه اشهر فقلت تحارة
قال فقال لي لا ينبت لك ان تقرها ولا تتبعها ولكن انفق عليها من مالك ما دون ثيابها ثم اوص لها عند موتك من مالك حتى يحبل
الله عز وجل طاهراً جوا في معناها اخبرنا ابي الحسن السند واما حيزه منها فرشا بالوطى فيدل عليه ما روى عن النبي لما
تنازع اليه سعد وعبد بن زمعة عام الفتح في ولد وليدة فمعه وكان فمعه قد مات فقال سعد يا رسول الله ان اخي كان قد عد اليه
وذكر لي انه ارمها في الجاهلية وقال عبد هو اخي وابن وليدة ابني ولد على فرشه فقال رسول الله يا عبد بن زمعة ذلك الولد لغرض
العاهر الحرة وجه الاستدلال ان ثبت لغرض اربعة والحول الذي مر عن ابن مسكان من طريق الحاشية وانه سعد بن مسكان قال سئل ابا

أما عبد الله عن رجل وقع على جارية ثم ذهب في نحيى ولم يدعها عنهما ما يقول في الولد قال ارى الايباع هذا الولد باسعيد قال وسئل
أبا الحسن فقال انتم لها فقل امانته ظاهرة فلا نقول فيهما اهلك فقلت اما شئ عظيم فلا نقول فكيف تستطع الا يترك الولد
ودوى سعيد بن زياد في الصحيح قال سئلت ابا الحسن عن الجارية يكون الرجل بطيف بها ويخرج فتعلق قال يتهما الرجل وبناتها
اهله قلت اما ظاهرة فلا قال اذا الرمة الولد ودوى سعيد الاعرج في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئلت عن رجلين وقعا على جارية
في طهر واحد لم يكون الولد قال للذي عند لقول رسول الله الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي معناها واثم الحسن الصيقل عن
والطريق الحسن صحيح وقبها الولد للذي عند الجارية وليصير في الفراش رسول الله الولد للفراش وللعاهر الحجر وهذه الآية
صريحة في ان الاثر نصير فراشا للوطى وفي معناها غير هذا وظاهر الحال انها مرجحة على السابق لصحة السند والكثر اذ انفرد ذلك
فتقول ما يثبت على كون الموطوءة فراشا وان ولد لها الذي يمكن تولده من الوطى بان قلده لستة اشهر فزاد من حين وطئها الى اقص
مدة الحمل يلحق به ولا يتوقف على اعترافه به بل لا يجوز له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى وان ظن انه ليس منه لثمة امه بالفراش لان
الله تعالى جعل الولد للفراش فاذا كان الفراش زوجا واثمة يتحقق فراشا من حين العقد وامكان وصولها اليها ثمة لها بالنسبة الى
الولد حكما ان احدهما في ظ الامر وهو ان يحكم بالحاق الولد الذي تلده بعد العقد وامكان الوصول اليها فيما بين اقل الحمل واكثره
بالزوج وان لم يعرف به ولم يعلم وطؤه لها وسواء كان من اهل الاعتراف كالبالغ العاقل ام لا كالمجنون والصبي الذي يمكن تولده منه
كابن العسر قل ان يحكم ببلوغه على ما سبق ولو علمنا الشفاء عنه بان كان غايبا عنها غيبة لا يمكن وصولها اليها سراً ولا جهر في المدة
التي يمكن تولده منه ثم ولده حكماً باثمة عنه وان لم ينفه والثالث فيما بينه وبين الله تعالى فاذا وطئها وطئاً يمكن تولده منه
ولده في وقت مكان كونه منه وجب عليه الحاقه به وان احتمل او ظن خلاف ذلك كما قلناه وان علم انشائه عنه بان ولده ولد
سنة اشهر من حين وطئها ولا كثر من اقصي الحمل وجب عليه نفيه كما قد منه وجب عليه ذلك من باب مقدمة الواجب ان امكن اقامته
البينة على ما وجبنا شفاء عنه حكم بموجبها من غير اعلان اذ اشهد بذلك على وجه منضبط بان لا منه ليدلها راجح علمت
اشفاء عما معناه لها قطعاً واما الاثمة فقد عرفت انها لا يكون فراشا بمجرد الملك قطعاً ان وطئها وحكمنا بكونها نصير فراشا
تحكم في الحق ولدها في الحاقين كما سبق لكن يفارق ولد الزوج في امرين احدهما انه لا يحكم بلحقه به الا مع ثبوت وطئها امّا
بافرازه او بالبينه بخلاف ولد الزوج فانه يكفي مكان الوطى والوجه فيه ان الاعتبار بثبوت الفراش ولما كان في الزوج
محققاً بالعقد وامكان وصولها اليها كان المعتبر بثبوت ذلك لما كانت فراشاً الاثمة لا يتحقق الا بالوطى غير ثبوت فخرج الامر
فيها الى شئ واحد وهو ثبوت الفراش لانه في الزوجية يظهر غالباً الغير الزوجي بحصول العبد العلم بامكان وصولها اليها وفي الاثمة
لا يظهر غالباً الاثمة لان الوطى من الامور الخفية فاعترافه بان لم يتحقق الاطلاع عليه بالبينه نادراً والثاني ان ولد الزوج
اذا كان محكوماً به للزوج ظاهر لا ينفق عنه الا باللعان وولد الاثمة ينفق بغير لعان والسفر اثنان الولد الذي يظهر للزوج كونه
منفيعاً عنه يلقو بالحكمة ان يجعل له الشارع طريقاً الى نفيه فيخرج عنه من ليس منه ولما نصيب له الزوجية طريقاً الى النفي باللعان
خصه بالزوجين بقوله والذين يرمون ازواجهم فلا بد من طريق لرفع الاثمة حيث يقتضي الحال نفيه فاذا لم يكن باللعان ونفى
على اصل الحاق كالموت فذكر اللعان حيث يشرع لزمن ان يكون ولداً الاثمة اقوى اتصالاً واحسن حالاً من ولد الزوجية الدائمة فتخرج
لذلك اشفاء بمجرد النفي بغير لعان فلا يثبت هناك طريقاً بقران العامة لما وافقوا على ان ولد ملك اليه لا ينفق باللعان اختلفوا في طريق
نفيان علم اشفاء فتم من سد الطريق عن نفيه نظر الى ان الولد للفراش وليس هناك طريقاً الى النفي ومنهم من جوز نفيه باللعان
للمحذور اعان يكون اقوى من ولد الزوجية ومنهم من نفيه بيمين ثم على تقدير صيرورتها فراشا بالوطى هل يثبت كماله ما دامت
ملكه او يختص الحكم بالولد الذي يمكن تولده من ذلك الوطى خاصة حتى لو انث بولد بعد اقصي الحمل من الوطى الذي ثبت ما قبل
او البينة لا يلحق به بدون الافرازه وجهان من حصول شرط الفراش وهو الوطى فنزل منزلة العقد الدائم على الحرة لان وطئ
الاثمة امام السبب للفراشية او شرط فيها وعلى التقديرين حصل الفراش به كالعقد فيثبت الحكم كما استمر حكم الفراش بالعقد
ولم يشترط بعد ذلك وطئ بلحق به الولد ومن ضعف فراشاً الاثمة ولا ذلك تلك المصحة الموجبة لاحاق الولد به على كونه مولوداً
في وقت يمكن تخلفه عن ذلك الوطى فيبقى غيره على الاصل ولا اشكال في اشفاء عنه بنفيه انما يظهر الغاية في تولده قبل بلحق به
ظاهر مجرد الوطى السابق ام يتوقف على الافرازه بنى على الوجهين والظاهر الثاني وان لم يحكم بكونها فراشا فمقتضى كلام الله تعالى
والشيخ ومنه وغيرهم انه لا يلحق ولدها به الا بافرازه به وان افروطها او ثبت بغير الافراز وهذا هو الذي يناسب الحكم بعدم
لان الاصل عدم انتسابه اليه بدون الافراز وقال في الخبر الذي في شهرته من كونها ليست فراشا انه لا يلحق ولدها به الا بافرازه به
بوطئها وامكان محو به وكان حاول بذلك الجمع بين حكم الاحكام بكونها ليست فراشا مطر وبين حكمه في باب الحاق الاولاد
بلحق ولد الاثمة بالوطى وان لم يفرقه الافراز به حيث يمكن كونه منه وان لم يوطئها غيره بدون الغير من غير نفيها بافرازه به

أما عبد الله عن رجل وقع على جارية ثم ذهب في نحيى ولم يدعها عنهما ما يقول في الولد قال ارى الايباع هذا الولد باسعيد قال وسئل
أبا الحسن فقال انتم لها فقل امانته ظاهرة فلا نقول فيهما اهلك فقلت اما شئ عظيم فلا نقول فكيف تستطع الا يترك الولد
ودوى سعيد بن زياد في الصحيح قال سئلت ابا الحسن عن الجارية يكون الرجل بطيف بها ويخرج فتعلق قال يتهما الرجل وبناتها
اهله قلت اما ظاهرة فلا قال اذا الرمة الولد ودوى سعيد الاعرج في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئلت عن رجلين وقعا على جارية
في طهر واحد لم يكون الولد قال للذي عند لقول رسول الله الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي معناها واثم الحسن الصيقل عن
والطريق الحسن صحيح وقبها الولد للذي عند الجارية وليصير في الفراش رسول الله الولد للفراش وللعاهر الحجر وهذه الآية
صريحة في ان الاثر نصير فراشا للوطى وفي معناها غير هذا وظاهر الحال انها مرجحة على السابق لصحة السند والكثر اذ انفرد ذلك
فتقول ما يثبت على كون الموطوءة فراشا وان ولد لها الذي يمكن تولده من الوطى بان قلده لستة اشهر فزاد من حين وطئها الى اقص
مدة الحمل يلحق به ولا يتوقف على اعترافه به بل لا يجوز له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى وان ظن انه ليس منه لثمة امه بالفراش لان
الله تعالى جعل الولد للفراش فاذا كان الفراش زوجا واثمة يتحقق فراشا من حين العقد وامكان وصولها اليها ثمة لها بالنسبة الى
الولد حكما ان احدهما في ظ الامر وهو ان يحكم بالحاق الولد الذي تلده بعد العقد وامكان الوصول اليها فيما بين اقل الحمل واكثره
بالزوج وان لم يعرف به ولم يعلم وطؤه لها وسواء كان من اهل الاعتراف كالبالغ العاقل ام لا كالمجنون والصبي الذي يمكن تولده منه
كابن العسر قل ان يحكم ببلوغه على ما سبق ولو علمنا الشفاء عنه بان كان غايبا عنها غيبة لا يمكن وصولها اليها سراً ولا جهر في المدة
التي يمكن تولده منه ثم ولده حكماً باثمة عنه وان لم ينفه والثالث فيما بينه وبين الله تعالى فاذا وطئها وطئاً يمكن تولده منه
ولده في وقت مكان كونه منه وجب عليه الحاقه به وان احتمل او ظن خلاف ذلك كما قلناه وان علم انشائه عنه بان ولده ولد
سنة اشهر من حين وطئها ولا كثر من اقصي الحمل وجب عليه نفيه كما قد منه وجب عليه ذلك من باب مقدمة الواجب ان امكن اقامته
البينة على ما وجبنا شفاء عنه حكم بموجبها من غير اعلان اذ اشهد بذلك على وجه منضبط بان لا منه ليدلها راجح علمت
اشفاء عما معناه لها قطعاً واما الاثمة فقد عرفت انها لا يكون فراشا بمجرد الملك قطعاً ان وطئها وحكمنا بكونها نصير فراشا
تحكم في الحق ولدها في الحاقين كما سبق لكن يفارق ولد الزوج في امرين احدهما انه لا يحكم بلحقه به الا مع ثبوت وطئها امّا
بافرازه او بالبينه بخلاف ولد الزوج فانه يكفي مكان الوطى والوجه فيه ان الاعتبار بثبوت الفراش ولما كان في الزوج
محققاً بالعقد وامكان وصولها اليها كان المعتبر بثبوت ذلك لما كانت فراشاً الاثمة لا يتحقق الا بالوطى غير ثبوت فخرج الامر
فيها الى شئ واحد وهو ثبوت الفراش لانه في الزوجية يظهر غالباً الغير الزوجي بحصول العبد العلم بامكان وصولها اليها وفي الاثمة
لا يظهر غالباً الاثمة لان الوطى من الامور الخفية فاعترافه بان لم يتحقق الاطلاع عليه بالبينه نادراً والثاني ان ولد الزوج
اذا كان محكوماً به للزوج ظاهر لا ينفق عنه الا باللعان وولد الاثمة ينفق بغير لعان والسفر اثنان الولد الذي يظهر للزوج كونه
منفيعاً عنه يلقو بالحكمة ان يجعل له الشارع طريقاً الى نفيه فيخرج عنه من ليس منه ولما نصيب له الزوجية طريقاً الى النفي باللعان
خصه بالزوجين بقوله والذين يرمون ازواجهم فلا بد من طريق لرفع الاثمة حيث يقتضي الحال نفيه فاذا لم يكن باللعان ونفى
على اصل الحاق كالموت فذكر اللعان حيث يشرع لزمن ان يكون ولداً الاثمة اقوى اتصالاً واحسن حالاً من ولد الزوجية الدائمة فتخرج
لذلك اشفاء بمجرد النفي بغير لعان فلا يثبت هناك طريقاً بقران العامة لما وافقوا على ان ولد ملك اليه لا ينفق باللعان اختلفوا في طريق
نفيان علم اشفاء فتم من سد الطريق عن نفيه نظر الى ان الولد للفراش وليس هناك طريقاً الى النفي ومنهم من جوز نفيه باللعان
للمحذور اعان يكون اقوى من ولد الزوجية ومنهم من نفيه بيمين ثم على تقدير صيرورتها فراشا بالوطى هل يثبت كماله ما دامت
ملكه او يختص الحكم بالولد الذي يمكن تولده من ذلك الوطى خاصة حتى لو انث بولد بعد اقصي الحمل من الوطى الذي ثبت ما قبل
او البينة لا يلحق به بدون الافرازه وجهان من حصول شرط الفراش وهو الوطى فنزل منزلة العقد الدائم على الحرة لان وطئ
الاثمة امام السبب للفراشية او شرط فيها وعلى التقديرين حصل الفراش به كالعقد فيثبت الحكم كما استمر حكم الفراش بالعقد
ولم يشترط بعد ذلك وطئ بلحق به الولد ومن ضعف فراشاً الاثمة ولا ذلك تلك المصحة الموجبة لاحاق الولد به على كونه مولوداً
في وقت يمكن تخلفه عن ذلك الوطى فيبقى غيره على الاصل ولا اشكال في اشفاء عنه بنفيه انما يظهر الغاية في تولده قبل بلحق به
ظاهر مجرد الوطى السابق ام يتوقف على الافرازه بنى على الوجهين والظاهر الثاني وان لم يحكم بكونها فراشا فمقتضى كلام الله تعالى
والشيخ ومنه وغيرهم انه لا يلحق ولدها به الا بافرازه به وان افروطها او ثبت بغير الافراز وهذا هو الذي يناسب الحكم بعدم
لان الاصل عدم انتسابه اليه بدون الافراز وقال في الخبر الذي في شهرته من كونها ليست فراشا انه لا يلحق ولدها به الا بافرازه به
بوطئها وامكان محو به وكان حاول بذلك الجمع بين حكم الاحكام بكونها ليست فراشا مطر وبين حكمه في باب الحاق الاولاد
بلحق ولد الاثمة بالوطى وان لم يفرقه الافراز به حيث يمكن كونه منه وان لم يوطئها غيره بدون الغير من غير نفيها بافرازه به

مستند ذلك الوطى الواقع من الولي وأقامه مقام الأثر به من غير أن يعلم بكونه واجبا وبضعف بان الحكم به مع وطبه لها من لوازم
 الفرائض كاستحقاقه لوجوبه من قبله عدمه ليق فرقة بين الفرائض وغيره اللهم الا ان يجعل الوطى الموجب للفرائض كافي في الحاق الولد بعد
 ذلك ان لم يكن استناده الى ذلك الوطى الشخصي لثبات كاهن واحد الاختلاف في المسئلة ويجعل هذا الوطى القابض مقام الأثر وهو
 الوطى الذي يمكن استناد الولد اليه ومع ذلك فيصير كالأثر لما ذكره الجميع في معنى الفرائض فانهم الجبوا على ان فائدة حقوق الولد
 مع امكانه وان لم يعرف به وعدم حقوقه من حيث ليس فرائض الا بافران والوجوب الا اكفاء بالوطى في هذا القسم ليس في محله وانما محله على
 تقدير كونها فرائض لان الوطى لا بد من العلم به لتحقيق به كون الأثر فرائضا كما قد تحقق واقاما ذكره في باب الحاق الأولاد فهو من
 على ان ذلك الحكم الذي يلزم المولى فيما بينه وبين الله تع. بمعنى انه اذا وطى الامنة وطيا يمكن الحاق الولد به يجب عليه الاعتراف به و
 استلزامه ولا يجوز له نفيه عنه بهتة انه الاعتراف تلك الرواية الشاذة وأما بالنسبة اليها فلا تخم بالحكم به ما لم يعرف بحيث جعلها
 فرائضا وهكذا القول فيما لو وطى المولى وغيره فان يحكم به للمولى من غير ان كان وطلوه يجوز ذلك بالنسبة اليها لا يحكم به الا
 باعتباره به وكذا القول في ولد المتعة فانهم حكموا بكونها ليس فرائضا مع حكمهم انهم يلحقون الولد به وورد النص بذلك كصح
 محمد بن مسلم عن علي بن عبد الله قال قلنا له اربنا ان حملت قال هو ولد وصحبه محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سال رجل الرضا وانا
 عن الرجل يتزوج المرأة متعة ويشرط عليها الا يطالبك لدها فتاتي بعدك بولد ينكر الولد فتدعي ذلك وقال محمد وكيف تجد
 اعظاما لذلك قال الرجل فان اتهمها قال لا ينبغي لك ان تنزع الامانة من الله يقول الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية
 لا ينكح الا زانا او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ولا فرق في الحكم بلحق الولد على النكاح بين من كونه فذرا عنها وعدمه فتد
 تقدم البحث فيه في حصة الرجل في حصة غيره قال الماء الرجل يضعه حيث يشاء الا ان جاء بولد ينكره وشد في انكار الولد
 قوله ولا يصح المراد بالحكم هو الامام وبمنصبه من نصبه للحكم عموما وللغان خصوصا ويشترط في منصوب ما يشترط في غيره من نصبه
 الامام للحكم بين الناس لان اللعان ضرب من الحكم بل هو من اقوى افراد كافتقاره الى معان الشهادة واليمين والحكم لا يرد به بالشا
 بعد ذلك واليمين وحكمه بنفي الولد ونحو ذلك وهذا يفرق بينه وبين الفرية بغير كمال الطلاق حيث لا يتوقف على الحاكم والمراد بالرجل
 العالي الذي يترضى الزوجا الفقيه المجتهد حال حصول الامام لكنه غير منصوب من قبله وسامعا مما بالاضافة الى النصوب فانما يحل
 بالنسبة اليه وقد اختلف في جواز اللعان نظر الى ان حكمه يتوقف على التراضي الحكم هنا لا يختص بالزوجين المتراضين بل ينطبق
 بالولادة فلا يؤثر رضاهما في حقه الا ان يكون بالغوا برضى محكم خصوصا لو اغتصبوا رضاهما بعد الحكم لان اللعان لا يقع موقفا على
 التراضي لانه لا يمتنع من زنا فاشربا والظاهر الصحة ولو لم حكم من غير ان يعتبر رضاهما بعده والقولان للشيخ في طواف وسياحة
 في كتاب القضاء اختلف هذا كله في حال حصول الامام كذا ذكرناه اما في حال الغيبة فيقتضيه حكم الفقيه الجامع لشرائط الفتوى لانه
 منصوب من قبل الامام على العموم كما يشترط غيره من الاحكام ولا يتوقف على رضاهما بعد لان ذلك مختص بقضاء الخكيم قوله وصورة
 كلمات اللعان خمس وهي ان يقول الزوج اربع مرات شهد بالله اني من الصادقين فيما رواه من الزنا وغيره هاهم يقولون
 الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواه من الزنا وغيره هاهم يقولون اني من الصادقين فيما رواه من الزنا وغيره هاهم يقولون
 في الكلمات الخمس فيقولان الولد الذي ولدته او هذا ولدان كان حاضر من الزنا وما هو مني ولو جمع بينهما كان اولي لرفع احدهما
 الا واداة بكونه ليس منه الشبهة في الخلق والخلق وتقول المرأة اربع مرات شهد بالله اني من الكاذبين فيما رواه من الزنا وغيره هاهم يقولون
 الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الصادقين فيما رواه من الزنا وما هو مني ولو جمع بينهما كان اولي لرفع احدهما
 نعت له لم يضر فيقول وهذا الولد ولد لي وكذا اللعان ويتفادلا قوله فالواجب بغير اللعان امور اثنان بالاشهاد على
 الوجه الذي ذكرناه فلو ابدل بصيغة الشهادة بغيرها كقوله شهد بالله او انشأ هذا وحلف بالله واقيم او ولي او ابدل لفظ
 الجلالة كقوله شهد بالرحمن او بالخالق ونحوه لم يقع لان خلاف المشمول شرعا وكذا لو ابدل كلمة الصدق والكذب بغيرها وان كان
 بمعناها كقوله اني صادق او من الصادقين بغير كلام التوكيد وبعض الصادقين او انما زنت او قالت المرأة كاذبا ولو كان
 او ابدل اللعن بالابغاد او الطرد او لفظ الغضب بالخط او احدا بالآخر وان كان الغضب شدة من اللعن ولذلك خص بحال
 المرثية لان جرمتها الزنا فاما اتهم من جنات الغدق منه وان كل مغضوب عليه ملعون ولا يعكس والتمس في جميع انواع النصوب
 ويأثم كل منها عند لفظه على ما اخبرنا منه وقبله الصدوق والشيخ في طرواه الصدوق قال سئل ان نطى ابا الحسن الرضا فقال له
 اصلها الله كيف الملائكة قال بقعد الامام ويجعل ظهرا الى القبلة ويجعل الرجل عن يمينه والمرثية والصبر بشاره قال وفي خبر
 آخر من يقوم الرجل بخلف اربع مرات الى ان قال ثم تقوم المرأة بخلف اربع مرات وذهب الاثر ومنهم الشيخ في نه والمفيد واتباعه ما
 اكثر المناخرين الى انها يكونان قائمين عند لفظ كل منهما الصحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال ان عباد البصرة سئل ابو عبد الله وانا
 حاضر كيف يلاعن الرجل المرأة فقال ابو عبد الله وكن قضية الرجل الذي جاء الى النبي وخبر عن اهله الى ان قال فاقصها

بقول شهيد بالله اني ان الصادقين فيها شبهة من الزنا بفلان وعدم عندنا لان اللعان بالنسبة الى اسقاط الحد فقط
بالزوجة خلافا لبعض العامة حيث سقطت عنه مع ذكره في لعانها نظر الى ان اللعان حجة في ذلك الزنا في طرف المرأة فكذلك في طرف
الرجل لان الواقعة واحدة وقد قامت فيها حجة مصدقة وجواب ان اللعان ما ثبت حجة على ذنوب الزوجة كما تضمنه الآية على
ذنوب غيرها فيجوز حكم فذمه على الاصل ولو فرض تعدد صيغة الغذف بالنسبة اليها لتعدد الحدود كما ذكر قوله اذا فذنها اذا
فذهنها بالزنا وصادق عليه قبل اللعان سقط الحد عنه لا عرفها بعدم الاحصاء ولم يحجب عليه لعدم حصول موجب له الا ان يقر
اربعا فان ولد من الوطى الذي تصادف عليه انه زنا فولا حجبها بشرا لا هنا فاش فالولد للفرس وقولها في نفسه غير
مقبول لانه اقرار في حق الغير فان تلاعنا المنع عنه ذكر جميع ذلك ذكر الشيخ في كل وجه في محل الاقول بوجه اللعان فيه فخذ
مردفيه المنة ووجهه من ثبوت نسب الولد ظاهر على ما فرناه فاذا انفاه الرجل مع عدم سبق اقراره دخل تحت عموم اللعان
لنفي الولد المحبوبة ظاهر ومن ان اللعان هنا غير منصوص لان الزوجة لا يمكنها ان تقول شهيد بالله انه لم يكذبني في نفي الولد
عنه مع تصديقها آياه على الزنا وعلى تولد الولد من الزنا فان ذلك فرض المسئلة وانما يجرى اللعان مع تصديقها له على الزنا
دون تولد الولد منه اما مع دعواها كونه من الزوج او اطلاقها فلا والا فبثبوت ثبوتها وانما في الاول قول اذا فذنها
اذا فذنها وادعى عرفها بالزنا فان نكرت فهل يثبت الزنا باقرارها بشاهدين ام لا بد من اربع قولان منهاها كون العتر
من الاقرار بآيات الزنا الموجب فامة الحد وهناك العرض فكان كالشهادة على نفس الزنا فلا بد من الاربعة وهون باب اتخاذ
طريق المسلمين لا القياس هو اختيار الشيخ في هذا الباب وفواه في المح من ان المشهور عليه افراد فاشبه ساير الاقرار وهو
اختيار الشيخ في طوف في باب الشهادات وابن ادريس يظهر من القليل لفتايم على تقدير توقف ثبوتها على الاربعة هل يكفي
الاشارة في سقوط الحد عن الفاذم لا بد من الاربعة كالسابق قال الشيخ في طابا في لانها شهادة على الزنا فلا يقبل اقل من
اربعة وقيل يكفي هنا اثنان لانها شهادة على الافراد الزنا لا عليه نفسه وهو لا يستلزم ثبوت الزنا بمجرد لان الحد سقط عنه
باقرارها مرة واحدة ولا يثبت عليها الزنا الا باقرارها اربعا فثبت الافراد بشاهدين بالنسبة الى اسقاط الحد كما يثبت بها المان
وموجب القصاص بل هنا اول لان الحد ومبينه على التحقيق هذا القوي قوله اذا فذنها فذرفت ما سبق ان احكام اللعان
لوقوفها على ما يثبت على لعان خاصة من غير ان يتوقف على لعانها وهو سقوط الحد عنه وثبوت عليها وان منه ما يثبت على لعانها معا
كالصفة المؤبدية الموجبة لنفي التوالت واشتغال نسب الولد عن الاب فاذا فرض موثقا قبل اللعان يسقط حكم ما يثبت على لعان
خاصة لعدم المانع منه فلان يلاعن بعد موثقا لنفي الحد منه من غير احتياج الى لعان الوارث ولكنه لا يفي بالميراث ولا النسب
لثبوتها على النذاع من الجانبين وقد فاته الاصل ان لا يقوم غيرها مقامها وقال الشيخ في بيان فام رجل من أهلها
فلا عنه سقط الحد عنه وسقط ارثه وتبعه على الفاضل وجاعة والمشهد روايته الى بصير الصادق قال فان رجل من
اهلها فلا عنه فلا ميراث له وان ابا احد من اوليائها ان يقوم مقامها اخذ الميراث زوجها وروايت عن جابر عن عبد بن
عن ابيه عن علي في رجل فذف امراته فخرج فجاء وقد توفيت قال فخير واحدة من ثنتين بقوله ان شئت الرمث نفسك الذي
في مقام ميراث الحد ونفي الميراث وان شئت افرزت فلا عنت ادعى قرابتها ولا ميراث لك الروايتان ضعيفتان الاولى بالاد
والثانية برجال الزيد بن والاصل ان لا يقوم غير الزوجة مقامها في اللعان وان لا يزوج ولا يرث الذي قد ثبت بالموث
واقاما قيل في رد من ان الوارث لا يمكنه القطع بنفي فعل غيره ولا يكفي بمجه على نفي العلم والاجترابا في وارث كان مع الغد
ثبوت من غير مرجح فلا يصلح للنسب لا مكان اطلاع الوارث وعلمه بانفائه الفعل حيث يكون الفعل محصورا بان يدعى عليها
انها رثت في ساعه كذا بفلان ومط وقد كان الوارث ملازما لها او للنسب اليه في تلك الساعه على وجه يعلم اشتغال الفعل كما
في نظائره من الشهادات على النفي المحصور وما كان الغرض لعان واحد من طرف الزوجة كنع بفلان وارث واحد لقيام مقام
لعانها ومع التعدد تنجز الوارث ان يذلل الجميع او يقرع بينهم مع الفشاح فمثل ذلك لا يصلح لابطال الحكم لو ثبت بنص صريح عليه
وانما الوجه في رد ضعف مسنده قوله اذا فذنها هنا ما نل جسر تكرار الغذف قبل اللعان من غير ان يتجمل الحد لا يوجب
زيادته عن حد واحد ولا لعان واحد اجماعا وان تخطل الحد ثم فذف فهل يجب الحد ثانيا اختلف كلام الشيخ فيه فاثبت في
ونفاه في ط ومبنى القولين على كل واحد من الغذف المتعدد سبب في ايجاب الحد والاصل مع تعدد الاستبان بتعدد
المسبب خرج منه ما اذا تخطل الحد فيبقى الباقي وان الحد في الغذف ثانيا يثبت مع اشتباه صد الفاذف كدنه لأمع الحكم بما
وكذبها معلوم بقولته ولو كنت عند الله لم الكاذبون ويضعف الثاني بان المعتبر في سقوط الحد ظهور كدنه لا وصفه به
بحد الذي مع تجوز صلاته في نفس الامر فلا بد من انك ما دل على ايجاب الحد من الغذف الموجب لزيادة الهلك اليوم لا عوى
اختلاف الشافعي فما اختاره الله من ثبوت الحد ثانيا اقوى هذا اذا كان الغذف الثاني متعلقا بالاول كما سببه عليه الله بقوله

والتعريف بالخلق والاعراض عن المال والشرع غايته ان يكون قد صار ملكا للملك في التوصل الى اخذه جائز بكل سبب هذا منه بل او
لانه مقتضى حكم البيع وهذا كله يتم اذ المالك مال الحرب معصومان ودخل في دار الاسلام باثمان فلا يجوز اخذه ماله بغير سبب مبيع شرعا
وقبح صحة البيع ولزوم احكامه التي من جملة اجازة مبيعها واخذارته قوله ويستوى اراد بالضلال ما يشمل المسلمين منهم
والكافرين فليس سببا كغيره ملكه وجاؤه من ملكه وكان الكلام في شره منه كالكلام في شره ولده وذو حشمة منه ولو كان الكافر
فنيا او مسلما مبدعا فلا اشكال في ملكه وقد اياح الائمة ثم شراء ذلك منهم وغيره من خرب النملك وان كان للامام او بعضه
من غير اشراط اخراج الحصص المذكورة قوله اما العتق لا بد لوقوع العتق من صيغة يدل عليه كغيره من الاحكام الموقوفة وقوله على
الصنع الخاصة وقد اتفق الاخبار على وقوعه بالخبر كان يقول حررتك وانت حر وقد استعملت هذا اللفظ فيه في قوله فخر ربيع
رقية وانفقوا اليه على عدم وقوعه بالكنايات المحتملة له ولغيره وان قصد بها كونه فكذلك رقبته وانت سائبة او لا تسيل عليك
ويجوز ذلك واختلفوا في لفظ الاعناق كما عتقتك وانت معق او عتق من الشك في كونه مبرجافيه او كناية والاصح القطع بوقوعه
للالله عليه لغة وعرفا وشرا بل استعماله فيه اكثر من الخبر كما لا يخفى على من اطلع على عبارات الفقهاء وكلام النبی والائمة وفيه
صينهم ومحاوراتهم وقد تقدم منه ما قال لامنه اعتقتك وترتجعت وقوله لا عتق الا ما اريد به وجه الله وغير ذلك مما
لا يحتاج الى تعداد لكثرة وقول المصنف بعد تدرده في وقوعه بالاعناق ولا يصح بما عدا الخبر المأثور عن التردد الى الخرم بعد
وقوعه بلفظ العتق او بغيره في اداة ما عدا الصيغتين المذكورتين وقوله صرحا كان او كناية يدل على وجود صيغة اخرى صريحة فيه
فلا يقع بها وفسر هامة بفك الرقبة واذ لا قيد الملك وفي صراحتهما فطر وان استعملت لا في معنى قوله ثم فك رقبته فان الاستعمال
اعم من الصريح بل من الحقيقة كما استعمل الطلاق بلفظ الشريح والفرق بقوله ثم او صريح باحسان او فاروقه من بمعرف ولم
يجعلوا صريحين فيه ولو سلمنا كونها صريحين في الاثر في غير تكرر في الحديث ذكر السائبة والسواب كان الرجل اذا عتق عبدان هو سائبة فلا
على الذكر والاثنى قال ابن الاثير في غير تكرر في الحديث ذكر السائبة والسواب كان الرجل اذا عتق عبدان هو سائبة فلا
عقل بينهما ولا ميراث قوله ولو قال اذا قال لامنه يا حرة او لعبد يا حرة او يا معق فان قصد الداء باسمه الموضوع قبل ذلك او
احد له ذلك الاسم فاداه به لم ينفذ قطع العتق لان اللفظ غير صريح والغرض غير حاصل وان قصد به العتق فوقع وقوله
او قولان فلهما ان حرف الاشارة الى المملوك غير معتبر بخصوصه وانما المقصود بتميزه وهو حاصل بالداء وصيغة الخبر حاله
بقوله حرا وما في معناه ومن بعد التداء عرشية الانشاء لان الاصل فيه عرفا صيغة الاخبار باللفظ الماضي والجملة الاسمية في
بعض المواد كانت حرة غاية استعمال التداء في ان يكون كناية والعق لا يقع بها عندنا وهذا الشبهة من اوقته بالكنايات من
العامة قطع بوقوعه بالتداء بقصد الوجهين قوله ولو كان اذا كان اسمها حرة او اسمها حرا او عتقا فقال انت حرة وانت حرا
عتق فان قصد الانشاء فلا شبهة في وقوعه لانه لفظية وقد انضم اليه الفصل فكان الكد وان قصد الاخبار باسمه دون الاشارة
لم يقع العتق قطعا ويقتل قوله في عدم قصد العتق ظاهر لان اللفظ مشترك بين المعين فيرجع اليه في صرف احدا كما لا يخفى
في كل مشترك ومشله ما لو كان اسمها طالق فقلت طالق وان لم يعلم قصد جميع اليه في قبل تفسيره فان اشتبه الحال بموته
او غيره ففي الحكم بعقده وجهان ان اللفظ صريح فيه والصحيح لا يحتاج الى الاخبار عن قصد كانه علم من وجه الاخبار عن الاسم ومع
قيام الاحتمال يستصحب بقاء حكم الرق وهذا الاولى ان لم يحصل قربة خارجة يرجع جانب الانشاء فان ترجمه بحسب حال اللفظ في
الامر فان انضم اليه قربة اخرى زاده قوته وكان العمل به اقوى ولو لم يكن اسمها حرة فقال انت حرة ثم قال اردت انما بعقده او بقوله
انت حر العتق او ترجم الاطلاق في قوله منه وجهان من احتمال الامر في فلا يعلم ذلك الا من جهة قبل قوله في اذانه وجه
قطع في عدم من انه خلاف الظاهر ولا اشكال هنا في الحكم بالعتق لو لم يدع ارادة خلاصته بخلاف ما لو كان اسم المملوك ذلك فانه لا
يحكم بالعتق الا مع اعتراف بقصد والفرق ظهور اللفظ في العتق هنا واحتماله للامر في على السواء هناك على ما يقرر ولو ادعى المملوك
في هذه الصور اداة العتق فله خلاف المولى على عدم قصد قوله ولا يكتفى ايضا بالشبهة المانحة ان يثبت الميراث شرعا لغيره من
الشارع هنا ووقع العتق بذلك هذا مع التدرج اما مع العجز فكيف الاشارة المقتبة كغيره من العتق والارادة والايقاعات
الحلي عن عبد الله ان اباه حدثه ان ابا عبد الله بن العاص بن ابي ذر بن ابي ذر بن رسول الله ثم ترجمها بعد على المعيرة بن فخر
انها وجدت وجهات يدا حتى اعتقل سائبا فانها الحسن والحسين ولا يات تلج الكلام بجمل اجوال والمغيرة كاره لما يقولان
فلا ناله وشبهه باسمه قلت فاجاز ذلك لما قال نعم والكاتب من جملة الاشارة بل من في احوالها وكذا يغيب الظن بالمعربة
مع الامكان ومع الخبر يقع ما في العتق مع صراحة في تلك اللغة قوله ولا بد هذا هو المشهور بين الاخبار والكلام في ذلك
كظاير في السابق وجوزوا العتق من الميراث والميراث من احوالنا معلفا على الشطو القدر وجوزوا الرجوع فيه قبل حصولها كالذي
وهو من العتق واستشهدوا عليه بالثبوت عن عتق معان وباقى الاصحاب خصوصه بمورد وبما منع من كون عتقا معلفا بل هو وصية

يعيش في العفو وال
وكل العفو والاف
الفصل الى العفو عليه
الى الله وكونه عفو
في عفو او بالغ عفو
صدور من العفو
والتزادة من العفو
لا يصح العفو

في كل ما يتعلق بالدين
 من الكفر والفسق والبدعة
 والاعتقادات والشرائع
 والاعمال الصالحة والنافعة
 والسيئات والمنكرات
 والواجبات والمكروهات
 والاحتكام الى الله تعالى
 والرسول صلى الله عليه وسلم

فقال فانه فطحي وان كان ثمة مع انه في باب الوصايا من باب او قلها على وزارة في موضع اسندها الى الباقر فكيف مع هذه
 حصيل لا يثبت حكم مخالف لاصول المذهب بل الاجماع المسلمين وفي هذا الكتاب وصلها الى الباقر وفي نكتة ثمة قال انها موقوفة
 على وزارة وفي النافع جعلها حسنة ولعله اراد غير الحسن المصطلح عليه بين اهل الحديث وهو ان يكون رواها ائمة وبنوهم من
 المدوح غير المعدل فان امرها ليس كذلك لما عرفت من حال روايتها فهي ضعيفة لا حسنة واما ما لها في الوصل والوقف فان الراوي
 اصلها نادرة وقطعها اخرى وهو علمه من علم الحديث فيقدح في اعتبارها وعلى كل حال فاطرافها يتعين ويمكن حملها وحمل ما ورد في معناها
 من جواز وقفه وصيته وصدقته على ان ابن الشرع لمكان البلوغ كما تقدم من ان الولد يلحق به في هذا الشرع لمكان البلوغ
 بالمعنى بسبب انه في وقت امكان البلوغ وجواز التصرف المطلق اوجاز تصرفه والمراد به اذا انضم اليه ما يدل على البلوغ بمعنى انه من
 حيث السن لا مانع من جهته وان توقف على امر اخر وهذا اخر من اطراح الروايات الكثيرة واعلم ان المعنى من التقرب في العنق
 ان يقصد به وجه الله او ثوابه على ما يعتد به غيره من العبادات وان لم يتلفظ بخلاف صيغة الاعتناق فان اللفظ معتبر فيها
 فكيف قوله انت حر وما في معناه قاصدا به القربة قوله وبطلان الاشهاد اسلام المعنق وعدسه اقوال احدها اشترطه
 ذهب اليه ابن ادريس والمصنف ومعه في اكثر كنية وجماعة محققين باسقاط القربة وهي متعذرة من الكافر ومن ثم اجمعوا على بطلان
 عباداته المشروطة بالنية وكان العبادة ملازمة للثواب حيث يقع صحته وهو مشروط بدخول الجنة لثوابها وذلك يمنع في
 حال الكافر ويدل على كونه عبادة مشروطة بنية القربة الروايات المتطابقة عنهم ثم من قولهم لا عنق الا ما اراد به وجه الله تعالى
 المراد في الصحيح انها اقرب المجازات الى نفي الحقيقة حيث كانت الحقيقة غير مرادة وثابتها عدم الاشتراط مطهر وهو قول الشيخ في كتاب
 الفروع محققا بان العنق فك ملك وتصرف مالي ونفع للغير والكافر اهل لذلك بل ملكه انصف من ملك المسلم فكيف اسهل
 ولباء العنق على التعليل جاز محل الخبر على نفي الكمال لقوله لا صلوة لجا والميحد الا فيه ومن ثم وقع الاتفاق على بطلان
 عبادة الكافر المحض دون عتقه ونحوه من التصرفات المالية المشتملة على العبادة وثالثها التفصيل فان كان كافر بمحمد لا اله الا
 له لم يصح لغد رقص القربة وجهه الله ثم منعه وان كان بمحمد الرسول او فرضية مع اقراء بالله ثم كالكافي صح لان قوله لا عنق
 الا ما اراد به وجهه الله يقتضي اشترط ارادة القربة الموقوفة على الاقرار بالقربة اليه وحمله على نفي الصحة او لانها اقرب الى المراد من
 نفي الكمال كذا ذكرناه ثم لا يلزم من اشترطه بالارادة المذكورة حصول المراد لان ذلك امر لا يدل عليه الخبر وكونه عبادة مطهر بل
 من هذا الوجه وهو لا يمنع وقوعه من الكافر لقر بالله تعالى وهذا فارق غيره من العبادات المحضة وهذا اقوى قوله ويعتبر التو
 باشرط اسلام المملوك المعنق لا كثر منهم الشيخ في باب المعنق والمرضى الابناء وابن ادريس والمصنف ومعه لقوله لا يقيمون
 منه تعقون هي عن قصد الجيث بالاتفاق والاصل في الجريم العتق لنفس العبادة وقوله لا عنق الا ما اراد به وجهه الله تعالى
 ورواية سيف بن عميرة قال سئل ابا عبد الله ع يجوز للمسلم ان يعنق مملوكا مشركا قال لا وفيه نظر اما الالية فاما دللت على النهي عن
 اتفاق الجيث وهو الردي من المال ببطاه الفقير على ما ذكره المفسرون ولا يلزم منه تحريم عنق الكافر لان الاتفاق لما بينه لا
 لا عقده الجيث واما كانت مائة خير من مائة العبد المسلم فهو من هذه الجنة ليس بجيث ولو سلمنا اول الكافر متعنا عموم النهي
 اتفاق الردي مطهر بل في الصدقة الواجبة للاجماع على جواز الصدقة بالردي من المال والجيد والامر بالصدقة يشق ثمرة واما الخبر
 الاول فقد تقدم ان المعنق فيه ارادة وجهه الله تعالى وهي ممكنة في حق المعنق الكافر المفسر بالله تعالى ومن المسلم اذا جاز عتقه
 واستجلا به الى الاسلام ونحو ذلك من المقاصد الجميلة التي يمكن معها ارادة وجهه الله تعالى وبوجه ما روي ان عليا ع اعنق عبدا
 نصرانيا فاسلم جبر عتقه ورواية سيف مع ضعف سندها بانها بحجة اخبر عن المدعي فلا يدل عليه والقول بصحة عتقه مطهر
 في كتاب الفروع وقواه الشهيد في الشرح للاصل ما روي من فعل علي ع وضعف دليل المشروط وهذا اقوى مع تحقق قصد
 القربة وهو غير مناف للقول بصحة عتقه مطهر لان عدم القربة ينافي عنق المسلم فضلا عن الكافر والقول بصحة مع المذ
 مع التبرع للشيخ في نفي الاستبصار جمع بين الخبرين السابقين بحمل علي ع على انه كان قد نذر عتقه لثلاثين الف دينار عن عتقه
 مط في خبره وهو جمع بعيد لا استناد به من الخبرين ضعيف سند الخبرين وقصورهما عن الدلالة على اتمام الحكم وانما يصح
 شاهدا كذا ذكرناه قوله وبصح القول بعدم صحته عنق ولد الزنا للرضي وابن ادريس بناء على كونه وهو من المحن جواز عتقه مطهر اما
 بعد بلوغه واسلامه فواضح ان اوله يقبل منه لزم تكليف الايطاق واما قبله فلانه وان لم يحكم باسلامه من حيث عدم تبينه للمسلم
 لكن لا يحكم بكفره لعدم تبينه للكافر فلم يرد من صحته عنق الكافر بطريقه او لا وحده ان ولد الزنا لا يجزى مع تسليم سنده لا
 يدل على كونه لان الحاجة الى الحقيقة مغالبة للاسلام لغيره وعرفا وروي ان ابا عبد الله ع قال لا باس بان يعنق ولد الزنا قوله ولو
 اعتنق المشركين الا صاحب ان عنق غير المالك لا يقع صحته وان اجازة المالك لقوله لا عنق الا بعد ملك الدال على نفي الصحة
 لانه اقرب المجازات الى نفي الحقيقة وروي ابن مسكان عن ابي عبد الله ع انه قال من اعنق مالا يملك فلا يجوز ولا عبادة او

في كل ما يتعلق بالدين
 من الكفر والفسق والبدعة
 والاعتقادات والشرائع
 والاعمال الصالحة والنافعة
 والسيئات والمنكرات
 والواجبات والمكروهات
 والاحتكام الى الله تعالى
 والرسول صلى الله عليه وسلم

شايبة العبادة وهي لا تقبل الفضول ولبعض العامة قول شاذ بوقوعه عن المعقوف المسمى ويقوم عليه قوله ولو قال اذ اعلى
 علامه له فساد المعقوف من وجهين وقوعه من غير المالك وتعلقه على الشرط وبستنى من ذلك ما لو جعله نذرا وما في معناه
 كلفه على اعناقهم ان ملكته يوجب عقبة عند حصول الشرط لعموم الامر بالوفاء بالندول لا يعقوب نفسه عند حصول الشرط لان المعقوف
 مشروط باثقاله الى ملكه ولو انا فوعق بغير ملكه لزم المعقوف غير ملكه كذا السندل عليه المصنف واجب بجواز الاكفاء بالملك المضمون
 كملك التريب انا ثم يعقوب هذا اذا كانت الصيغة لله على ان حرمان ملكه ونحوه اما لو كانت لله على اعناقهم فلا اشكال في انقضاء
 الى الصيغة قوله ولو جعل لافرق بين تعليقه على الشرط وبين جعله مبنيا من حيث الصيغة وانما يعقوبان بالنية فكان الغرض من
 التعليق البعث على الفعل ان كان طاعة والرجوع ان كانت معصية كقوله ان حججنا فانت حرمان زينة قصدا للبعث الاول
 والرجوع الثاني فهو مبني وان كان الغرض مجرد التعليق كان قائم زيدا ودخلت الدار وطلعت الشمس فهو شرط او صفة والمعقوف
 لا يقع قط في الجميع وقد تقدمت الاشارة الى الفرق فيما سلف قوله ولو اعققت لافرق في الشرط اكون ملوكا للمعقوف في الصيغة
 كونه ملكا لا يجنب اوله الصيغة الكبرى لو كان صغيرا يقوم ملوكه على نفسه بالبيع مع المصلحة ثم اعترضه لوجود المعقوف للصيغة
 ح وهو كونه ملوكا للمعقوف ولو كان الولد كبير المصنع عتق الاب للملوكه قط على الاصح لعموم خلاف الشيخ في غير حيث صححه استنادا
 الى رواية الحسين بن علوان عن زيد بن علي عن ابائه عن علي قال اني النبي رجل فاق يارسول الله ان ابى عمدا الى ملوك على غلبة
 كنية المضيق في رسول الله انت ومالك من هبة الله لا يملك انت منهم من كتابه ما لم يرضاء انا وما لم يرضاء الذكور
 ويجعل من يشاء عقيما جازت عناقك ابيك يتناول والدك من مالك بذلك وليس لك ان تتناول من ماله ولا بد من شيئا الا اذا
 رزقك الماروا بضعيفة برجال الربذة والاولى حملها على استحباب اجازة الولد لابيها فيما يفعل في ماله قوله ولو شرط اذا شرط على
 العبد امر استباح في نفس صيغة الاعناق مع الشرط والمعقوف لعموم المؤمنين عند شرطهم سواء كان الشرط حذو مدة معينة ام لا
 معين ام غيرا ويكون ذلك عتقا وشرطا لان عتقا مع عتقا على شرط وظا العبارة ان لا يشترط قبول الملوك لانه حكم بلزوم الوفاء
 بجزء الشرط وهو احد الاصول في المسئلة ووجهه انه ما لك له مستحقا نفعه وكسبه وله الخيرية المقتضية له عليه في ايجاب مال
 من كسبه فاذا شرط عليه خدمة او الا بعد ذلك ملكه عنه وعن منافعه واستثنى بعضها فذلك لعموم الخبر واصله الصحة وقيل
 يشترط قبوله قط على الكتابة لا قضاء التحريم بغيره المنافع فلا يصح شرطه شيئا منها الا بقبول الملوك وفصل ثالث فشرط رضاه
 ان كان الشرط مالا ونفاه ان كان خدمة والفرق ان الخدمة مستحقة للمولى بالاصل في الشرط كما استثناء بعض الملوك عن الفعل
 بخلاف شرط المال فانه غير ملوك للمولى عليه ولا يجب على الملوك تحصيله بل يدرك العمل سواء ترتب عليه مال ام لا ومنع من جواز
 الزامه بالضربة وقد تقدم الكلام فيه وهذا اقوى واذا انفردت فان اطلق عليه الشرط لزمه الوفاء به ومع الإخلال يستغفر في
 نفسه مالا كان او خدمة كالدن وان شرط عليه مع ذلك اعادته في الرق ان خالف ففي صحة العتق والشرط او بطلانها اوجه
 العنونة في اقول اخبرنا اهل الشيخ في غير وابنا عه لعموم المؤمنين عند شرطهم وخصوص رواية اسحق بن عمار عن الصادق
 قال سئل عن الرجل يعقوب ملوكه وينوجه ابنته ويشترط عليه ان هو اغارها ان يرد في الرق قال له شرطه واجاب المصنف في
 ذلك بشذوذ الرواية وضعف سندها وصافاتها اصول المذهب فيجب اطرافها واخبارها بطلانها معا لضعفها وعود من يثبت
 حجة في رواية وهو غير طائفة ولا معهود ولا جرد مثله في المكاتب المشروط لانه لا يخرج عن الرقبة وان ثبتت بالحرية فلم يعد اليها
 اذ لم يخرج عنها ومع قول السيد فان عجزت فانت رد في الرق المحض الذي ليس بكافة لا مطلق الرق والرد وان كان مسبوقا بالمعا
 لا انه باصدق بالخروج عن محض الرقبة ومعنى من مطاعها فلا يلزم من اشغالها اشغالها لان عدم الاختصاص من عدم الاعم
 اراد المقارفة بخازا تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه او اقامة للقيام السبب واخبار ابن ادریس صحة العتق وبطلان الشرط لانهما
 شيان فلا يلزم من فساد احدهما فساد الاخر وقواه فخر الدين في شرحه محققا ببناء العتق على الشرط
 بالاصح بطلانها معا لان العتق مجرد عن الشرط غير مقصود وبناء العتق على التعليل لا يدل على صحة من دون الفصد قوله ولو شرط خدمة
 بشرط خدمة زمان معين من جملة الشروط السائغة التي يصح اشتراطها على الملوك بل هي اوضح ما يشترط عليه كغيره ثم ان
 بالمدة فلا كلام وان اخل بها فلا يفسد للمالك والورثة الزامه بالخدمة في مثلها من المدة قطعا لان الزمان ليس بالخدمة فانت
 وهي ليست مثلية وكذا لا يعاد في الرق بالاخلال لما تقدم هل يثبت عليه اجرة مثل الخدمة المشروطة للمالك او رثته قال الشيخ
 في غير وابنا عه وابن الحنفية لا يصح بيع شريك قال سئل ابا عبد الله عن رجل اعاق جارية وشرط عليه بالخدمة خبيثة
 فانبت ثم مات الرجل فوجدها ورثة المم ان يتخذوها قال لا والمضيق قبله ابن ادریس الناظرين ذهبوا الى لزوم الاجرة
 لانها حق مقوم بالمال فيثبت في الذمة بقيمتها وهي اجرة المثل والرواية الصحيحة غير منافية لذلك لانه انما نفى استيفاءها وعن
 نقول به لان مدة الخدمة المينة قد فانت وهي ليست مثلية حتى يلزم الخدمة في مثلها وانما عليه اجرة مثالا لا ينافي صحة قوله

وقد نزلنا عليهم ونفي الاستخدام لا يقضي في الاجرة الثابتة لهم عوضا عما فوئ عليهم من الحق وهذا حسن قوله ومن وجب للعنف في العتق
 عن الكفارة كونه مخرجا لا يخرج عن النذير وان نوى بالكفر ولو اية ابراهيم الكرخي قال قلت لابي عبد الله ان هشام بن اوس
 سلفك انسلك عن رجل جعل له العتق ان حدث له سيد حدث فان السيد وعليه تحرير رقبة واجبة في كفارة اخرى عن الميت عتق
 العبد الذي كان السيد جعل له العتق بعد موته في تحرير الرقبة التي كانت على الميت قال لا قوله اذا انى مستند الحكم رواية محمد بن
 عبد الله بن زرار عن بعض آل عبيد الله كان مؤمنا بعد بيع اعنيته صاحبه لم يعنقه ولا جعل خدما منه من كان مؤمنا بعد
 سبع سنين ومي محمول على استحباب عتق بعد المدة للاجماع على انه لا يعنق نفسه فالرواية وان كانت مرسله الا ان دليل السنن
 بشانها قوله وبشئت الاشكال في استحباب عتق المؤمن من الما يميز من الاحسان اليه وتخليصه من نقص الرق وقد تقدم في صدر الكتاب
 ما يدل على ناكذ استحباب العتق وبكره عتق الخالف لقول الصم ما اعني الله عن عتق احدهم يعنقون اليوم يكون علينا عتق الا يجوز ان
 ان نعنتوا الاعراف وهو محمول على الكراهة كاسلف وكذا يكره عتق العاجز عن القيام بكفايته الا ان يعينه بالانفاق قال الرضا
 ان يقول حق لينعني عنه وكلت كان على فم فعل اذا اعنق الضار ومن لا يجله له وروى هشام بن سالم في الصحيح قال سئل عن
 فقال اعنق من اغنى نفسه وروى الجليل في الصحيح قال قلت لابي عبد الله في العتق من المستضعفين قال نعم وقد تقدم في صحيح
 المستضعفين فضايف الكتاب را اذ نذر عتق اول ملوك بمكة مع النذر وان كان المذروا بها كما يجوز نذر النعني
 للاصل والنصر ثم ان انفق ملك واحد ببيع او هبة او ميراث او غيرها عتق وهل يشترط العتق بملك آخر بعد وجها من ان الاول
 يقتضي امرين احدهما بثوب وهو سبقة لغيره والاخر عدى وهو عدم سبق غيره له ومن الشك في اقتضاء الامر الاول عرفا والاطهر عند
 الاشرط وان ملك جماعة دفعه نفسه اقول احدها لزوم عتق واحد منهم ويخرج بالقرعة اما لزوم العتق فلو جود شرط النذر
 فوجب الوفاة لان الاوليه موجودة لكل واحد منهم لانه بملك الجماعة صدق انه ملك واحد لا من جملة الجماعة واقا اخرج به بالقرعة
 فلا شفاء الاوليه عن احدهم وبصححة الجميع في النذر في رجل قال اول ملوك امك فمخرج فورث سبعة جميعا قال يقع بينهم وينفق
 الذي يخرج سهم وهذا قول الشيخ في بيع والصدق وجماعة وثابته انه يصح وتخير الناذر مع بقائه وقدرته عليه والا فالقرعة وهو
 قول الجب والشخ في سب والمص في النك والشهد في الشرح لرواية الحسن الصيقل انه سئل عن رجل قال اول ملوك امك فمخرج فاصاح
 سنة قال اما كان عليه على واحد فاحترق انهم شاء فيعقره وحمل القايون هذه الرواية رواية الفرغ على الاستحباب جمعا بين الاخبار
 نظر لان رواية القرعة صحيحة وهذه ضعيفة السند فان في طريقها التمهيد يسار وهو ضعيف والحسن الصيقل محمول الحال فافعل الا
 متعين لعدم الغاوض وثابته ابطالان المذروا لنفسه الصفة المعترضة فيه وهي وحدة الملوك ولا اول الملوك وقعة الالهة وعتقها
 غير مقص ولا صيانة البرائة واجب بظهور الاول بما ذكر وبالقرعة هو مخرج حكم الاصل عنه قوله لو نذر النوا من مال المولى ان
 بطن وانما عتقا معادون الملوك المتعد في السابق لان المذروا فيها وهو متعلق فاعلم فيمثل الجميع بجزان الملوك فانه في
 سب الاثبات فلا يكون عانه ولو ان المذروا في الاول كان اول ما يملكه والثاني اول ولا يملكه لا تعكس الحكم وهذا الفرق يتم مع
 ارادته بما كونه موصولة لهم فلو صدقها مصدرة كانت بمنزلة ملوك ولو اطلق في عملها على اياها وجها من اشراكها المانع من حياها
 على احدها بغير قرينة والميقر منه هو الواحد ومن احتمال ظهورها في العامة كما هو حكم الاصحاب والرواية مؤيدة وان لم يصح
 لتأسيس الحكم ولو قصد بملوك الجفرا حمل مساواة كصلاحيته للجميع كما يصح للواحد والوجه الفرق فان صلاحية الجفرا للواحد المتعد
 يمنع من حمله على المتعد بغير قرينة والميقر منه هو الواحد ويشترط في الحكم بعتقها معا على تقدير ولا ذنبا معادفة ولو كان نادرا
 اذ لو سبق خروج احد ما كان هو الاول واطلق الاكثر الحكم من غير تعبد بالدفع تبعا لاطلاق الرواية وهو حسن لو صلح لاشراك الحكم
 ها اذا اولد الاول حيا والاعتق الثاني لان الميت لا يصلح للعتق ونذر صحيحا يدل على جنونة النرا وما قبل يبطل ههنا لقول من عتقه
 ولو ولدته مستحقا للعتق كالمقعد فالوجه الاول عدم عتق الثاني ههنا صلاحية الاول للعتق غاية اجتماع سببين لغتفة قوله لو كان
 هذه المسئلة ذكرها الشيخ والجماعة بهذا الاطلاق والاصل فيها رواية سماعة قال سئل عن رجل قال ثلاثة مائة لاني اتم احرار وكان له
 اربعة فقال له رجل من الناس عتقت ما يملك قال نعم ايجب العتق للاربعة جملهم وهو الثلثة الذين اعنق فقال لما يجت العتق
 لم اعنق وفي هذا الحكم بحث وفيه على طائفة اشكال لان الحكم ان كان حيا با على ما في نفس الامر وان لم يعنقه نفسه او ابا العتق
 ظاهر فالحكم كان ولا فرق بينه وبين كون من اعنقهم بالغين حد الكثرة وعدمه فلو كان قد اعنق واحدا وعنه يملك لم يعنق سوى
 من كان اعنقه لان الاقرار ليس من الاستبابة الموجبة لانشاء العتق في الحال ولما هو اخبار عما سبق فلا يصح ان الميراث ما با خارج
 سابق عليه مستند الى سبب اقتضاه فما كان قد وقع عليه العتق انصرف اليه وبقي على اصل الرق قليلا كان او كثيرا وان كان
 جازيا على الاقرار فقتضاه الحكم بانفاق جميع ما يملكه لان ما يملك جمع مضاف وهو بغير العتق ونم يقتضيه بقدر السؤال واعيا
 فيكون اقرار الجميع والرواية قاصرة عن فادة قصر الحكم على ما في نفس الامر فاطرح الاقرار من حيث انها مقطرة السند الا ان الشيخ

من
 اعنق ما رواه
 لا يملكه لانه عتقه

لفظ المملوك الشامل للذكر والانثى ولكن الشيخ عبر بلفظ العبد وبتعبه للخص والجماعة ونادى الامر الى توقف العلامة في هذا
 من حيث ان هذا الحكم على خلاف الاصل لا دليل عليه من جهة العرف ولا اللغة وإنما استند الشرح مع ان الرواية ضعيفة السند مرسله
 واعتذر فخر الدين راعى ذلك بان المسئلة اجماعية وان الاجماع لم يقع الا على العبد فلذلك استشكل والدن حكم الامه والاجماع على
 وجوبه يكون محذور بل كثر من العلماء كابن الحيند وسلا وصدوق لم يعرضوا لها وإنما الاصل فيها الشيخ وطريقه في هذا الاستناد
 الى الروايات من غير اعان طريقتها كما هو المعلوم من عادته ولكن ابتاع ابن ادریس له حمله على شبهة الاجماع حيث انه لا يمتد اجازته
 الاحاد مط فعله بضمونها يدل على انه اجماع واعلم ان المناخر ب اختلاف في تعدى الحكم الى ذوات الصنف بالمال القديم والاولى واما
 وكل غير قديم ونحو ذلك شبهة ان القديم قد صار حقيقة شرعية في ذلك لغيره فبقصد مقتضا بتعجيل الرواية بقوله حتى عاد
 كالعرجون القديم فانه يقتضي ثبوت القديم بالمدلة المذكورة مط ومن معارضة اللغة والعرف وضع الحقيقة شرعا لضعف السند
 وقصر الاجماع المدعى على موردده ولو قصر الجميع عن شبهة اشرفه عنق اولهم قلما اخذام تعدوا واطلان المذبحان وعلى الصحة
 لوافق ملك الجميع دفعة ففي انفاق الجميع والاطلان لفظا اوصاف الوجها والا فمضى الرجوع في غير موضع الوقوف الى العرف فان
 لم يدل على اتصاف شئ من متعلق المذبح بالقدم بطل قوله من اعتق هذه المسئلة مبينة على ان المملوك هل يصح ان يملك شيئا
 حال الكونه مملوكا ام لا فالأكثر على عدم علمنا الاية وقيل يصح ان يملك علامات وايضا كثيرة والاعلم ومنها الصحيح والاولى جملة
 على اباقة تصرفه بما يادى له من فاضل الضريبة وغيره فان احدا ملكه وكان يملك مال فلولان علم به المولى ولم يكتشفه والا
 فهو للمولى الصحيح زاده عن الباقر قال سئل عن رجل اعطى عبد الله مال من المال فقال اذا كان يعلم ان له مال بعد ما لا
 فهو له وفي رواية اخرى عن زرارة عن علي بن عبد الله قال اذا كان لرجل مملوك واعطى وهو يعلم ان له مالا ولم يكن استثنى السيد الما
 حين اعطى فهو للعبد وتوقف في الخ مع حكمه بعدم ملك العبد نظر الى صحة الرواية وفي الاستدلال بها نظر لان الاولى وان كانت
 صحيحة الا انه ليس فيها ان مع استثناء المولى يكون له بل اطلق فيها انه مع علمه بالمال يكون للعبد والثانية وان ذلك على الحكم المذكور
 في القول الا ان في طريقه البرهان وحاله مشهور ولكن نقل الكثر اجماع الفصا على صحيح ما يصح عنه وان كان فليحيا فله هذا يمكن الا
 الى روايته وبطلان الاولى على ما لو لم يكتشفه حلالا لطلوع الميذم على تقدير توقف ملك المولى على استثناء المال لا فرق بين ان
 يقدم المولى على الاستثناء او يخرجه مع الاضال لان الكلام جملة واحدة لا يمتد الاباخره واشترط الشيخ تقديم الاستثناء على الحق
 لرواية البربر قال استأبنا الحسن عن رجل قال للملوك ان حرولى مالك قال لا يبدى بالحرية قبل العتق يقول مالك ان
 حريرضا المملوك ولا نه اذ اقامه الحرير العتق بقول ان حر فلا يقع الاستثناء موقفة فبقدر ان الرواية تضمنت اختيار رضا المملوك
 ولا يقولون به ونعم حصول الحرير قبل تمام الكلام لان الشرط من جملة الصيغة واعلم ان مذهب الخ اسند الرواية الى حرير واصلها صحيح
 تبعه ولد والشهد في رجماعة والموجود في الكليسي وبب والاستبصار ابو حنيفة واليهم وهو الصواب لان حريرهم وعن الكاظم
 بخلاف البربر هو ذكر يابن ادریس الاشعري فقد روى عن الصم والكاظم والرضا وهو مذهب غير مؤثر فيكون من الحسن لا
 من الصحيح فيها فلولوه خلا لفظ ومعنوى قوله اذا اعتق اذا اعتق حرير من عبدا مشاعا كالثلاث واعتق الميرج جميعا فلم ينفذ
 الا في الثلث واجتمع الى استخراج الجزء المذكور بالقرعة وفي كيفية ما طرح واحد هان يكتب اسم العبد رفاع ثم يخرج على الرق والحرية
 الثاني ان يكتب في الرق والحرية ويخرج على اسماء العبيد والمردى عن النبي من ذلك جميع كل ملك في رقعة وقد كانوا سنة
 فخر اسم ثلثة اجزاء اثنين اثنين وهو الذي فرضه المص وهو مذهب فساوهم فيه وقبل العبد للحرية اثلا تاك السنة وعلى هذا
 فله يكتب اسم كل اثنين في رقعة من غير ان يتعرض في الكتابة للحرية والرقعة ثم يبرر ويخرج فان اخرج على الحرية عتق الانسان الحرما
 اول مرة وصار الاربعة المختلفة او ثاء وان اخرج على الرقعة استرق الحرما واجتمع الى اخراج اخرى وتخرج بين الاخراج على الحرية و
 والرقعة وعلى انها اخرج حكم الخارج ويقسم في الرقعة الاخرى لآخر وان كتب في الرقعة الحرية والرقعة من غير ان يكتب اسم العبد
 بالطريق الثاني فيكتب في رقعة حرية وفي رقعتين رقعة على نسبة المط في الفلز والكثرة ثم يخرج عليهم احد الاجزاء الثلثة الذين يتروا
 سابقا فان خرجت رقعة الحرية انفصل الامران خرجت رقعة الرق استرق الخصم منها واخرجت اخرى كثر والطريق الثالث ان يكتب
 سن رفاع في الفرض المذكور اما باسماء السنة اسم كل واحد في رقعة ثم يخرج على الحرية والرقعة كما هو الى ان يستوفى المط او يكتب
 اثنين حرية وفي اربع رقعة ثم يخرج على واحد واحد الى ان يستوفى وهذا الطريق اعديل لان جميع ثنتين على حكم واحد يمنع من
 اقرارها في الحرية والرقعة ومن الممكن خروج احد ما حر او الاخر قال لكن المشهور بين الفقهاء هو الاول لوروده في الرواية والا فمضى
 جواز العمل على الجميع هذا كله اذا كان يمكن تجزيتهم اثلا تا بالعدد والقيمة كسنة فقه كل واحد مائة وكذا لو اختلفت القيمة مع امكان
 تقديلم اثلا تا بالعدد كسنة فقه ثلثة منهم سنة كل واحد مائة وثلثة ثلثة كل واحد مائة فقه كل واحد مائة فقه كل واحد مائة فقه
 ومعدلان ثلثة لو اختلفت القيمة وامكن للمعتدل بها دون العدا كانه في فقه واحد من السنة مائة وفي فقه اثنين مائة فقه

الامر من قبل الله
المؤمن بالله
في الدنيا والآخرة

بالبحر

ان يملك بعد الموت اذا كان قد احدث سبباً له وان لم يتم كالوصية بشك ختام وقع فيها بعد وفاته وهذه كل لان امره بالعنف
جزء لسبب الملك او تمام السبب والعنف شرط فصح ان يكتف به ملكه قبل موته والرواية الصحيحة مؤيدة لذلك وقد اختلف العلماء في وقت اشغال
الملك في الامر على احوال كثيرة تقدم البحث فيها في باب الكفارات فليراجع منه والمضاهة ترد في وقت الاشغال من حيث ان شرط وقوع
العنف في الملك يقتضي سبق الملك عليه فيحصل بالامر من انه لو لم يبق عنه لم يملك اجماعاً وان كان قد اضره فذل على ان الامر مجزئ لا يكفي
في الملك بل العنف موجب لملك الامر او شرط فيه فلا يكون الشرط والسبب متقدماً وان ان عدم تقدمه على العنف يقوئ الحق منه وهو وقوع
العنف في ملك وقد قال المصنف فيما تقدم الوجه الاقصر على الثمرة وهو العنف وبرائة ذمة الامر وما عداه تخيضي هذا وجه حسن قوله
العنف هذه المسئلة تخرج من جزئيات مخرجات المرض المتبع بها وقد تقدم الخلاف في كونها من الاصل او من التلث وتحقيق القولين
في الروايات وفي نسبة القول الاول الى الرواية مطر ضرب من الزود لان مجزئ الرواية لا يدل على ترجيح لجواز كون الرواية مردودة بوجه من
الوجود وهو هنا كفاً فانها ضعيفة السند كما بقينا سابقاً والمضاهة في تلك المسئلة ايضاً لم يرجح احد القولين وعذره واضح وان كان القول
الاول هو الاظهر قوله اذا اعتنق القول بتبعه العمل في العنف وغيره للشيخ وابن الحنفية لانه كالجزم منها والاكثر على انه في حكم التفضل
ولا يتبعها في العنف ولا في البيع ولا غيرها مما لم يصح ما دخله في قول المصنف اخرجت واحدة بالقرعة نية على ان كل واحدة منهما تتركز في
فكون مختلفات في القيمة اخرج التلث خاصة ولو من جزئ منها او مجزئ من غيرها فاذا ادعى على نفسه دخولاً في العنف يعتبر العنف
التلث كما عرفت تفويهاً به واعتباراً بقيمتها وعلى تقدير عدم دخوله لا بد من تفويهاً به ليجنب على الوثنية ثم ان ولد قبل موت الموقوف
قوم منفصل حين الوفاة على ما تقدم في الوصية وان بقي حلاً الى ان مات قوم حلاً وان انفصل بعد ذلك لان الزيادة بالوضع حصلت
في ملك الوارث ان انفقت قوله اذا اعتنق اذا اعتنق ثلثة اعيان في مرض الموت وهو يملك غيرهم فان احدثهم قبل موت السيد او
بعده قبل قبض الوارث اقرع بين الملب والحسين ولا يزل الملب كما عرفت وان ابقينا للوارث مثل ما فات لان الميت اعمامات بعد العنف
فهو صالح للجزء والرقبة فاذا اقرع بينهم وخرج له سهم العنف بان انه مات حراً مورثاً عنه ورق الاخر اقرع على تقدير تساويهم فيه
فوقه بتميزه لو فرضت بعد القرعة على ارثه او بيت المال وان خرج له سهم الرق لم يجز على الوثنية لانهم يلقون المال ومنفعة و
يجتنب عن الموقوف لان العنف يفي الثواب فاد القرعة بين العبد والحر كالموتى بين الاعبدان فاعنتها فخرج سهم العنف عن ثلثاه
رق ثلثه والعبد الآخر ولو خرج سهم العنف ابتداء على احد الحسين فكذلك يفتق ثلثاه وبين موت الآخر قافاً ولو كان موته بعد
قبض الوارث ففي احتسابه عليه وجباً اصحابهم حتى لو خرجت القرعة لاحد الحسين عنف كله وذلك لان الميت دخل في ايديهم وضاهم
ووجه عدم انهم لا يسيطرون على المصروف وان ثبت ايديهم الحنفية فيكون كالموتى قبل ثبوت ايديهم واطلاق المصنف عدم احتسابه
على الوثنية يقتضي ذلك ولو كانت الصورة بجاهلها ومات انسان اقرع بينهم ايضاً فان خرج سهم العنف على احد الميتين عن نصف حصته
وحصل للوثنية مثله وهو العبد الحلي وان خرج سهم الرق عليه اقرعنا بين الميت والاخر وبين الحلي فان خرج سهم الحرية على الميت الاخر اعتقنا
نصفه الاخر وان خرج سهم الرق عليه لم يجز على الوثنية اعتقنا ثلث العبد الحلي ولو كان موته الميت منهم بالقتل الموجب للقيمة ودخل
القتيل في القرعة مطر لان قيمته يقوم مقامه على تقدير قيمته فلا يفتق الوارث المال ثم ان خرج سهم العنف لاحد الحسين عنف كله و
لورثة الاخر قيمة القتل وان خرج للقتل بان انه حر قتل بغير امواله الدية لورثته هذا كله مع تساويهم فيه كما فرضناه
ولو اختلف القيمة اعتنق ثلث الجميع بالقيمة فاذا خرج لاحد وكان بقدر الثلث فذاك وان نقص اكل من الاخر وان زاد كان فاق
رقاقوله واما المشهور بين اصحاب حصوص العنف في باقي الملوك بالسرية اليه من الجزء الذي اعتنق في الجملة والاصل قول النبي
من اعتنق شقصة من بعد ولده مال قوم عليه الباقي ومن طرقت الخاصة رواية عياض بن ابراهيم عن ابيهم ان رجلاً اعتنق بعض غلام
فقال على هو خير لله شريك ورواية طلحة بن زيد عنه ان رجلاً اعتنق بعض غلام فقال هو خير لله شريك فواتم من كون
العبد المعتنق بعضه مشركاً بينه وبين غيره ومختصاً به وصححه الجليل عن ابي عبد الله في جارية كانت بين اثنين فاعتنق احدهما فقال
قال ان كان موته كلفان يضمن وان كان معتر اخدمت بالخصص ويظهر من السيد المحقق خال الدين احمد بن طائوس في كتابه ملا
يوسف علماء الامامية الميل لعدم السرية على معتنق مملوكه الى الباقي نظر الى ضعف السند مع معارضة روايات تدل على عدم
كرواية حمزة بن حمران عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل اعتنق بعض جارية ثم قومها الى قوله ولا يترجح حتى يودي ما عليها و
يعتق النصف الاخر وصححه عبد الله بن سنان عن ابيهم في امرته اعتنق ثلث خادماً ما عدا موته اعلا وثناً ان يكاتبوها
شأوا وان ابوا فال لا ولكن لها من نفسها ثلثها وللوارث ثلثها يستخرجها بحساب الذي لهنها ويكون لها من نفسها بحساب ما
اعتنق منها ورواية مالك بن عتيبة عن ابي بصير قال سئلنا باجف عن رجل اعتنق نصف جارية ثم انه كاتبها على النصف الاخر
بعده لك قال فيشرط عليها انها ان عجزت عن نحو ما يرد في الرق في نصف قيمتها وعذر السيد في ضعف سند الرواية على تقدير
ملكه للباقي واضح وما استدل به من الروايات على عدمه اوضح سند لكن السرية على الشريك قد ثبتت بالصحيح وهو يقتضي السرية

ان يملك بعد الموت اذا كان قد احدث سبباً له وان لم يتم كالوصية بشك ختام وقع فيها بعد وفاته وهذه كل لان امره بالعنف
جزء لسبب الملك او تمام السبب والعنف شرط فصح ان يكتف به ملكه قبل موته والرواية الصحيحة مؤيدة لذلك وقد اختلف العلماء في وقت اشغال
الملك في الامر على احوال كثيرة تقدم البحث فيها في باب الكفارات فليراجع منه والمضاهة ترد في وقت الاشغال من حيث ان شرط وقوع
العنف في الملك يقتضي سبق الملك عليه فيحصل بالامر من انه لو لم يبق عنه لم يملك اجماعاً وان كان قد اضره فذل على ان الامر مجزئ لا يكفي
في الملك بل العنف موجب لملك الامر او شرط فيه فلا يكون الشرط والسبب متقدماً وان ان عدم تقدمه على العنف يقوئ الحق منه وهو وقوع
العنف في ملك وقد قال المصنف فيما تقدم الوجه الاقصر على الثمرة وهو العنف وبرائة ذمة الامر وما عداه تخيضي هذا وجه حسن قوله
العنف هذه المسئلة تخرج من جزئيات مخرجات المرض المتبع بها وقد تقدم الخلاف في كونها من الاصل او من التلث وتحقيق القولين
في الروايات وفي نسبة القول الاول الى الرواية مطر ضرب من الزود لان مجزئ الرواية لا يدل على ترجيح لجواز كون الرواية مردودة بوجه من
الوجود وهو هنا كفاً فانها ضعيفة السند كما بقينا سابقاً والمضاهة في تلك المسئلة ايضاً لم يرجح احد القولين وعذره واضح وان كان القول
الاول هو الاظهر قوله اذا اعتنق القول بتبعه العمل في العنف وغيره للشيخ وابن الحنفية لانه كالجزم منها والاكثر على انه في حكم التفضل
ولا يتبعها في العنف ولا في البيع ولا غيرها مما لم يصح ما دخله في قول المصنف اخرجت واحدة بالقرعة نية على ان كل واحدة منهما تتركز في
فكون مختلفات في القيمة اخرج التلث خاصة ولو من جزئ منها او مجزئ من غيرها فاذا ادعى على نفسه دخولاً في العنف يعتبر العنف
التلث كما عرفت تفويهاً به واعتباراً بقيمتها وعلى تقدير عدم دخوله لا بد من تفويهاً به ليجنب على الوثنية ثم ان ولد قبل موت الموقوف
قوم منفصل حين الوفاة على ما تقدم في الوصية وان بقي حلاً الى ان مات قوم حلاً وان انفصل بعد ذلك لان الزيادة بالوضع حصلت
في ملك الوارث ان انفقت قوله اذا اعتنق اذا اعتنق ثلثة اعيان في مرض الموت وهو يملك غيرهم فان احدثهم قبل موت السيد او
بعده قبل قبض الوارث اقرع بين الملب والحسين ولا يزل الملب كما عرفت وان ابقينا للوارث مثل ما فات لان الميت اعمامات بعد العنف
فهو صالح للجزء والرقبة فاذا اقرع بينهم وخرج له سهم العنف بان انه مات حراً مورثاً عنه ورق الاخر اقرع على تقدير تساويهم فيه
فوقه بتميزه لو فرضت بعد القرعة على ارثه او بيت المال وان خرج له سهم الرق لم يجز على الوثنية لانهم يلقون المال ومنفعة و
يجتنب عن الموقوف لان العنف يفي الثواب فاد القرعة بين العبد والحر كالموتى بين الاعبدان فاعنتها فخرج سهم العنف عن ثلثاه
رق ثلثه والعبد الآخر ولو خرج سهم العنف ابتداء على احد الحسين فكذلك يفتق ثلثاه وبين موت الآخر قافاً ولو كان موته بعد
قبض الوارث ففي احتسابه عليه وجباً اصحابهم حتى لو خرجت القرعة لاحد الحسين عنف كله وذلك لان الميت دخل في ايديهم وضاهم
ووجه عدم انهم لا يسيطرون على المصروف وان ثبت ايديهم الحنفية فيكون كالموتى قبل ثبوت ايديهم واطلاق المصنف عدم احتسابه
على الوثنية يقتضي ذلك ولو كانت الصورة بجاهلها ومات انسان اقرع بينهم ايضاً فان خرج سهم العنف على احد الميتين عن نصف حصته
وحصل للوثنية مثله وهو العبد الحلي وان خرج سهم الرق عليه اقرعنا بين الميت والاخر وبين الحلي فان خرج سهم الحرية على الميت الاخر اعتقنا
نصفه الاخر وان خرج سهم الرق عليه لم يجز على الوثنية اعتقنا ثلث العبد الحلي ولو كان موته الميت منهم بالقتل الموجب للقيمة ودخل
القتيل في القرعة مطر لان قيمته يقوم مقامه على تقدير قيمته فلا يفتق الوارث المال ثم ان خرج سهم العنف لاحد الحسين عنف كله و
لورثة الاخر قيمة القتل وان خرج للقتل بان انه حر قتل بغير امواله الدية لورثته هذا كله مع تساويهم فيه كما فرضناه
ولو اختلف القيمة اعتنق ثلث الجميع بالقيمة فاذا خرج لاحد وكان بقدر الثلث فذاك وان نقص اكل من الاخر وان زاد كان فاق
رقاقوله واما المشهور بين اصحاب حصوص العنف في باقي الملوك بالسرية اليه من الجزء الذي اعتنق في الجملة والاصل قول النبي
من اعتنق شقصة من بعد ولده مال قوم عليه الباقي ومن طرقت الخاصة رواية عياض بن ابراهيم عن ابيهم ان رجلاً اعتنق بعض غلام
فقال على هو خير لله شريك ورواية طلحة بن زيد عنه ان رجلاً اعتنق بعض غلام فقال هو خير لله شريك فواتم من كون
العبد المعتنق بعضه مشركاً بينه وبين غيره ومختصاً به وصححه الجليل عن ابي عبد الله في جارية كانت بين اثنين فاعتنق احدهما فقال
قال ان كان موته كلفان يضمن وان كان معتر اخدمت بالخصص ويظهر من السيد المحقق خال الدين احمد بن طائوس في كتابه ملا
يوسف علماء الامامية الميل لعدم السرية على معتنق مملوكه الى الباقي نظر الى ضعف السند مع معارضة روايات تدل على عدم
كرواية حمزة بن حمران عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل اعتنق بعض جارية ثم قومها الى قوله ولا يترجح حتى يودي ما عليها و
يعتق النصف الاخر وصححه عبد الله بن سنان عن ابيهم في امرته اعتنق ثلث خادماً ما عدا موته اعلا وثناً ان يكاتبوها
شأوا وان ابوا فال لا ولكن لها من نفسها ثلثها وللوارث ثلثها يستخرجها بحساب الذي لهنها ويكون لها من نفسها بحساب ما
اعتنق منها ورواية مالك بن عتيبة عن ابي بصير قال سئلنا باجف عن رجل اعتنق نصف جارية ثم انه كاتبها على النصف الاخر
بعده لك قال فيشرط عليها انها ان عجزت عن نحو ما يرد في الرق في نصف قيمتها وعذر السيد في ضعف سند الرواية على تقدير
ملكه للباقي واضح وما استدل به من الروايات على عدمه اوضح سند لكن السرية على الشريك قد ثبتت بالصحيح وهو يقتضي السرية

فقال ان لا يملكه في الدلالة على سوق الشرع لتكامل العتق واذا كل والباقي لغبر واجتمع الى اداء المال اليه فلان يكمل
 الباقي له اولى وبقى الروايات مؤيدة وان ضعف سندها يمكن حملها على ما اذا لم يملك غيرها فحجج عليها بما زاد عن الثلث والشيخ
 حمل رواية حمزة على انه لا يملك نصفها الاخر اذ ان ذلك فسر في العتق بالعتق بالشرط بشرط ما زاد عن الثلث والشيخ
 وله مال وقول الصم ان كان موصرا كلفان يضمن والعقل باختصاص السرية بقصد الاضرار بالشرط مع المساواة مع قصد العتق
 لا يقوم عليه مطر للشيخ استناد الى حصة الجحيم عن الصم انه مسئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما فعتقه فقال ان كان
 مضارا كلفان يضمنه كله ولا يضمن العبد في المصنف الاخر ودمه ادرى بلان قصد العتق شرط في صحة العتق وقصد المداة ينافي
 واجيب بان المراد بالاضرار تقويمه على الشريك فتر واغتاف في نصيبه لله تم ومثل هذا لا ينافي العتق وانما يتامها بمحض القصد
 بالاضرار والاشهر المقوم على الموصط على بصحة الجحيم وغيره فاما الاجازة ومع الاعذار ليعتق العبد في ذلك باقية بجميع كسبه لا
 بمحضه من الحرية على الاظهر وهو كالكتابة في كونه فكذا الرقبة من الرقبة بحالة الكسب فاستقرار الملك بغير الملوك وغنى ما قابل الدفع
 منه كافي للطفة ويغفران في اشتراط سبق عتق شئ منه دونها وعدم اشتراطه بقصد ولا تقدير للعوض ولا الاجل بل بقصد المثل
 دونها قوله ولو هياها المداية على تقدير عتق غيره على وجه الاختيار لان الاجازة بخلاف الشرع والقول بنا وطال لك مطر وان كان
 نادرا هو المذهب العموم لادلة وقال بعضهم لا يفتاوا النادر استنادا الى انها معاوضة فلو تاولت لجهلك وهو ضعيف لان
 المنفعة في المدة المعاوضة مضبوطة على وجه يرفع الجمالة وخصوصا الكسب غير مقصودة ولو اغترب لزم الجمل بها مطر قوله
 لو كان اذا كان المملوك بين ثلثة مثلا واعتق اثنان منهم فبقيها فان كان مترتبا قوم على السابق نصيب الاخرين وبقي المناحل
 ان جعلنا السرية يحصل بالاغتاف وسيا البحث فيه وان اعتقنا نصيبها معا ما بان نطقا بدفعه او كلا رجلا بالاغتاف عنها فاعتق
 نصيبها معا او وكلا احدهما الاخر وعتقه على شرط واحد وان كان العتق مترتبا فوجد الشرط فان كان احدهما موصرا فعتقه عليه
 نصيب الثلث وان كانا موصرين قوم نصيب الثلث عليها بالسوية لا على قدر الملكين لان القيمة الواجبة هنا سبيل ضمان المتلفا
 ولا يفرق في الحاله بما بين فله الاستبراء وكثرها الا ان ياتي لوجرح واحد جرحا والاخر جرحا وسري فاما الجرح منها يكون الدية
 عليها بالسوية ولغير العتق والعتق على ما على عدة الاضياء كالشفعة فاذا اعتق صاحب النصف وصاحب السدس
 غرم صاحب النصف ثلث ارباع قيمة الثلث وصاحب السدس ربعها وبضعف بثبوت الفرق فان ابا الشفعة من فريد الملك و
 رافقه فيكون على قدر الملك كالنمرة والشايج بخلاف القيمة الواجبة هنا كابداه من الوجه ومع هذا الفرق بين الامرين فعتق
 ان الشفعة على السدس قوله ويعتبر القيمة ظاهرة بثبوت الحكم كسواء قلنا بانعاقه بالعق أو بالاداء والامر على الاول والامر
 على الثاني فانه وان لم ينعق بالفعل قبل الاداء لكن قد تعلق به حق العتق واستحق الشريك المطالبة بالقيمة وذلك فرع شوقها
 وان توقفت العتق بالفعل على امر آخر ومع كونه وقت الحيلولة انه يحجر على الشريك حصته وان لم ينقل عن ملكه ومنه في كسبه
 وافق المنة على اعتبار يوم العتق والاخرى تربى القيمة على وقت العتق بالفعل فان جعلناه بالاغتاف اعترفنا وكذا على القول
 بالمداة وعلى القول بالشرط الاداء يعتبر القيمة عنده وهذا هو الظاهر من كلام ط فانه نقل القول بانعاقه بالعق وخرج عليه
 فروعه عنها اعتبار القيمة وقت العتق ثم نقل القول الاخر وفي من اطلق اعتبار القيمة وقت الاداء بعد ان اخذنا وانعاقه بالاداء ولم
 يذكر اعتبارها يوم العتق وهو موافق لما ذكرناه قوله ويتحقق اختلاف وقت انعاقه بصفة الشريك مع اجتماع شروط السرية
 فقال الشيخ في وقت القيد والمضامة والشهد عند اداء القيمة لان الاداء مدخلا في القيمة ولهذا لا يعتق مع الاعاوة ولا يملك
 اعتق بالاغتاف لزم الاضرار بالشريك بتقدير هرب المعتق او تلفه بالاداء وبصحة محله فيسرع الباقية قال من كان شريكا في عبد
 او امه قليل او كثير فاعتق حصته ولم يسعه فيشترى من صاحبه فيعتق كله والمراد بشرائه منه ادائه قيمة نصيبه لعدم اعتبار الشراء
 الحقيقة اجاعا وقال الشيخ في طه مرامي الاداء فان ادى تبين العتق من حسيبه والاتبين الرق وفيه جمع بين الاداء ونحوه من
 من الاداء وقال ابن ادريس يعتق بالاغتاف اي باللفظ الغني عن العتق نصيبه لان ذلك هو مقتضى السرية ومدلول الاخبار الذي
 عليها كقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان العبد بين اثنين فاعتقه احدهما نصيبه وكان له مال فعتقه كله وبروى من حر كله وبروى
 عتق وقول علي بن ابي طالب وهو حر لرسول الله شريك وقول الصم في رواية سليمان بن خالد وغيره انه قال قد افسد على صاحبه والافساد انما
 حصل بالعتق وتوقف في كثير من كسبه وولده والشهادة في الشرح مع انه رجح فسر اعتبار الاداء بصحة التفسير وفيه نظر لان
 ابن قيس الذي يروى عن الباقر مشرك بين الثقة وغيره ولا يكون الرواية صحيحة مطر وانما صحها اضافية بالنسبة الى غيره وذلك
 غير كاف في الحكم بها حيث يعتبر الصحيح او يعارض غيره والمحقق ان الاجازة من الجانبين ليست من الصحيح والاجازة الدالة على اعتبار وقت
 العتق المراد من ذلك وخرج على الاقوال فخرج منها ما تقدم من عتق اثنين من الشراكة الثلثة مترتين فان قلنا يعتق بالاغتاف
 قوله على العتق او لا وان قلنا بالاداء ولم يرد في قوله عتقها وان قلنا بالمداة اعلمنا بقويمه عليها ايضا لان عتق الشاخص

فقال ان لا يملكه في الدلالة على سوق الشرع لتكامل العتق واذا كل والباقي لغبر واجتمع الى اداء المال اليه فلان يكمل الباقي له اولى وبقى الروايات مؤيدة وان ضعف سندها يمكن حملها على ما اذا لم يملك غيرها فحجج عليها بما زاد عن الثلث والشيخ حمل رواية حمزة على انه لا يملك نصفها الاخر اذ ان ذلك فسر في العتق بالعتق بالشرط بشرط ما زاد عن الثلث والشيخ وله مال وقول الصم ان كان موصرا كلفان يضمن والعقل باختصاص السرية بقصد الاضرار بالشرط مع المساواة مع قصد العتق لا يقوم عليه مطر للشيخ استناد الى حصة الجحيم عن الصم انه مسئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق احدهما فعتقه فقال ان كان مضارا كلفان يضمنه كله ولا يضمن العبد في المصنف الاخر ودمه ادرى بلان قصد العتق شرط في صحة العتق وقصد المداة ينافي واجيب بان المراد بالاضرار تقويمه على الشريك فتر واغتاف في نصيبه لله تم ومثل هذا لا ينافي العتق وانما يتامها بمحض القصد بالاضرار والاشهر المقوم على الموصط على بصحة الجحيم وغيره فاما الاجازة ومع الاعذار ليعتق العبد في ذلك باقية بجميع كسبه لا بمحضه من الحرية على الاظهر وهو كالكتابة في كونه فكذا الرقبة من الرقبة بحالة الكسب فاستقرار الملك بغير الملوك وغنى ما قابل الدفع منه كافي للطفة ويغفران في اشتراط سبق عتق شئ منه دونها وعدم اشتراطه بقصد ولا تقدير للعوض ولا الاجل بل بقصد المثل دونها قوله ولو هياها المداية على تقدير عتق غيره على وجه الاختيار لان الاجازة بخلاف الشرع والقول بنا وطال لك مطر وان كان نادرا هو المذهب العموم لادلة وقال بعضهم لا يفتاوا النادر استنادا الى انها معاوضة فلو تاولت لجهلك وهو ضعيف لان المنفعة في المدة المعاوضة مضبوطة على وجه يرفع الجمالة وخصوصا الكسب غير مقصودة ولو اغترب لزم الجمل بها مطر قوله لو كان اذا كان المملوك بين ثلثة مثلا واعتق اثنان منهم فبقيها فان كان مترتبا قوم على السابق نصيب الاخرين وبقي المناحل ان جعلنا السرية يحصل بالاغتاف وسيا البحث فيه وان اعتقنا نصيبها معا ما بان نطقا بدفعه او كلا رجلا بالاغتاف عنها فاعتق نصيبها معا او وكلا احدهما الاخر وعتقه على شرط واحد وان كان العتق مترتبا فوجد الشرط فان كان احدهما موصرا فعتقه عليه نصيب الثلث وان كانا موصرين قوم نصيب الثلث عليها بالسوية لا على قدر الملكين لان القيمة الواجبة هنا سبيل ضمان المتلفا ولا يفرق في الحاله بما بين فله الاستبراء وكثرها الا ان ياتي لوجرح واحد جرحا والاخر جرحا وسري فاما الجرح منها يكون الدية عليها بالسوية ولغير العتق والعتق على ما على عدة الاضياء كالشفعة فاذا اعتق صاحب النصف وصاحب السدس غرم صاحب النصف ثلث ارباع قيمة الثلث وصاحب السدس ربعها وبضعف بثبوت الفرق فان ابا الشفعة من فريد الملك ورافقه فيكون على قدر الملك كالنمرة والشايج بخلاف القيمة الواجبة هنا كابداه من الوجه ومع هذا الفرق بين الامرين فعتق ان الشفعة على السدس قوله ويعتبر القيمة ظاهرة بثبوت الحكم كسواء قلنا بانعاقه بالعق أو بالاداء والامر على الاول والامر على الثاني فانه وان لم ينعق بالفعل قبل الاداء لكن قد تعلق به حق العتق واستحق الشريك المطالبة بالقيمة وذلك فرع شوقها وان توقفت العتق بالفعل على امر آخر ومع كونه وقت الحيلولة انه يحجر على الشريك حصته وان لم ينقل عن ملكه ومنه في كسبه وافق المنة على اعتبار يوم العتق والاخرى تربى القيمة على وقت العتق بالفعل فان جعلناه بالاغتاف اعترفنا وكذا على القول بالمداة وعلى القول بالشرط الاداء يعتبر القيمة عنده وهذا هو الظاهر من كلام ط فانه نقل القول بانعاقه بالعق وخرج عليه فروعه عنها اعتبار القيمة وقت العتق ثم نقل القول الاخر وفي من اطلق اعتبار القيمة وقت الاداء بعد ان اخذنا وانعاقه بالاداء ولم يذكر اعتبارها يوم العتق وهو موافق لما ذكرناه قوله ويتحقق اختلاف وقت انعاقه بصفة الشريك مع اجتماع شروط السرية فقال الشيخ في وقت القيد والمضامة والشهد عند اداء القيمة لان الاداء مدخلا في القيمة ولهذا لا يعتق مع الاعاوة ولا يملك اعتق بالاغتاف لزم الاضرار بالشريك بتقدير هرب المعتق او تلفه بالاداء وبصحة محله فيسرع الباقية قال من كان شريكا في عبد او امه قليل او كثير فاعتق حصته ولم يسعه فيشترى من صاحبه فيعتق كله والمراد بشرائه منه ادائه قيمة نصيبه لعدم اعتبار الشراء الحقيقة اجاعا وقال الشيخ في طه مرامي الاداء فان ادى تبين العتق من حسيبه والاتبين الرق وفيه جمع بين الاداء ونحوه من من الاداء وقال ابن ادريس يعتق بالاغتاف اي باللفظ الغني عن العتق نصيبه لان ذلك هو مقتضى السرية ومدلول الاخبار الذي عليها كقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان العبد بين اثنين فاعتقه احدهما نصيبه وكان له مال فعتقه كله وبروى من حر كله وبروى عتق وقول علي بن ابي طالب وهو حر لرسول الله شريك وقول الصم في رواية سليمان بن خالد وغيره انه قال قد افسد على صاحبه والافساد انما حصل بالعتق وتوقف في كثير من كسبه وولده والشهادة في الشرح مع انه رجح فسر اعتبار الاداء بصحة التفسير وفيه نظر لان ابن قيس الذي يروى عن الباقر مشرك بين الثقة وغيره ولا يكون الرواية صحيحة مطر وانما صحها اضافية بالنسبة الى غيره وذلك غير كاف في الحكم بها حيث يعتبر الصحيح او يعارض غيره والمحقق ان الاجازة من الجانبين ليست من الصحيح والاجازة الدالة على اعتبار وقت العتق المراد من ذلك وخرج على الاقوال فخرج منها ما تقدم من عتق اثنين من الشراكة الثلثة مترتين فان قلنا يعتق بالاغتاف قوله على العتق او لا وان قلنا بالاداء ولم يرد في قوله عتقها وان قلنا بالمداة اعلمنا بقويمه عليها ايضا لان عتق الشاخص

ملكاً فوقع صحيحاً فاستوفى بالحصة الأخرى وتقويم الأول لأنه بالاداءتين انعاق نصيب الشريك قبل ان يعق فوقع عقبه
لغيره في الأول قوة ومنها اعتبار القيمة فان قلنا يعق بالانعاق اغترت من حينه قطعاً وكذا اذا قلنا بالمرعاة والكشف فان قلنا بالأداء
فوقعها من ان التلف يحصل بالأداء فلا يعقب قبله ومن ان الحجر على المالك يحصل يوم العقق وهو الذي اختاره المصنف فيما تقدم وعلمه
بالجملته وفي المسئلة وجهه ثالث ما يعتبر اقصى القيمة من يوم الانعاق الى يوم الاداء لان الانعاق سبب يدوم اثره الى التلف فيكون
بمنازعة حرجه العبد ثم يموت بعد مدة فانه يعتبر أقصى قيمة من حين جرحه الى موته وقد تقدم لهذا الضمان بمنزلة ضمان الألف ومنها
ان اعسر العتق بعد الانعاق وقبل اداء القيمة فان اثبتنا السرية بنفس الانعاق فالقيمة في ذمته وان قلنا بالآخرين لم يعقب نصيب
الشريك امام موته فلا يؤثر على الأقوال اما على التعجيل فظاً واما على التوقف فلان القيمة تؤخذ من تركته كالدين والانعاق صار
ستحقاقه حال الحيوة وقد يوجد سبب الضمان في الحيوة وبناخر الوجب عنها لكن حفر في محل عدوانا فزوى فيه بهيمة وانما
بعد موته ومنها اذا مات العبد قبل اداء القيمة فان قلنا يحصل بالانعاق مات حراماً وراثاً وتؤخذ قيمته نصيب الشريك وان
قلنا بالنسبة وقف على اداء القيمة فاذا اثبت بان ان الامر كذلك قلنا بناخر السرية الموقت لاداء فوجهاً اظهرها انها لا يقطع
لان وجوب القيمة لتحصيل العتق واليت لا يعقب والثاني المتع لانه قال استحق في الحيوة فلا يقطع بالموت وعلى هذا فثبت بالاداء
ان العتق حصل قبل موته وبهذا يظهر ضعفه ومنها اذا اعقق الشريك نصيبه قبل اخذ القيمة لم ينفذ ان اثبتنا السرية في الحال وان
اخرناها الى اداء القيمة فوجهاً احدهما انه لا ينفذ ايضاً لان العتق استحق ان يملكه بالقيمة ليعقب عليه ويكون ولائله ولا يجوز صرف
العتق عن المستحق الى غيره والثاني انه ينفذ لمصادفة الملك ولان المقصود تكميل العتق وقد حصل وانعز عن التكليف باداء القيمة
وهذا أقوى ثم ان قلنا بنفوذ الانعاق ففي نفوذ البيع والهبة ونحوها وجهاً من انه مالك ومن الحجر عليه في مثل هذه المصنفات
وانما انجز العتق لموافقته لمطاعه منه وهذا أقوى ومنها لو وطى الشريك الجارية قبل اداء القيمة فعلى القول بتعجيل السرية يكون
كوطى الحرة فيلزم حكمه في خالتي الاختيار والاجبار وان قلنا بتوقفه على الاداء وجب نصف المهر بنصفها المهر مع الاكرام وعلى القول
بالمرعاة يجتزل ذلك ايضاً لو كان حال الوطى ملوكاً وثبوت جميعه لم يعد الاداء لا نكشاف كونها حرقاً ولا حد من جهة الخصم
الشبهة بالاختلاف في ملكه وفروع الباب كثيرة ينبغي ذكرها على غيره قوله ولو وطى الحكم في ذلك متفرع عن الخلاف السابق فان
قلنا بنعق مجزاً بالانعاق كانت القيمة ديناً عليه فان ادها برئ وان هربا وعسر انظر وقت الامكان وهو واضح وان قلنا بتوقفه
على الاداء كما اختاره المصنف فنقضت بغيره ان الحكم كل بمعنى ان حق العتق لا يبطل بذلك بل يستمر الى ان يمكن الاداء لوجوب النسبة الواجب
له وهو الانعاق وان توقف على شرط اخر او على تمام السبب لا يكون كالحق العتق بطل بالتأخير وح فيبقى بالنسبة الى الشريك
ربطاً الى ان يؤدي اليه القيمة وهل يرتفع عنه الحجر بذلك يجمله حد من تعجيل ملكه عليه غير بدل ومن انه علقه بالعتق وقد
ثبت فيلزم والغايد في المتع من نقله عن الملك يبيع ونحوه في استخدامه قوله ولو اختلفا اذا اختلفا في قيمة التقص فقال العتق
قيمة مائة وقال الشريك بل مائتان فان كان المملوك حاضراً والعهد قريباً وقلنا ان المتعبر بقيمة وقت الاداء فصل الامر لجهة
القومين وان مات العبد او غاب او تقادم العهد واعتبرنا قيمته يوم العتق ففي المصدق منها بالبين قولان احدهما وهو الذي اختاره
المصنف انه العتق لانه الغارم كما اذا اختلف المالك والغاصب في قيمة الغصب بعد تلفه فان الغاصب مصدق ولا صلة للمبرأة من الرائد
الثاني ان المصدق الشريك لان العتق يملك عليه فترافى صدق المملك عليه ولا ينزع من يده الا بما يرضيه كما اذا اختلف الشفع
والمشترى في الثمن الماخوذه فان المصدق المشترى في رباعى القول على الخلاف السابق فان قلنا ان السرية تتجمل بالعتق فالصدق
العتق لا يغيره وان قلنا بناخره فالصدق الشريك لان ملكه باق فلا ينزع الا بما يقوله كما في المشترى مع الشفع فالصانع مع
حكمه بناخره الى الاداء قدم قول المعنوخلاف البناء المذكور وجهه انه المنكر حقيقة حيث ان الاصل عدم الزيادة على التقديرين
ويحسن قوله ولو ادعى انما قدم قول الشريك مع ان العيب يوجب نقص القيمة وقد يقدم قول الغارم فيها لان الاصل عدم العيب
وكون المملوك على الخلفه الاصلية ولا فرق بين دعواه العيب اصل الخلقة بان قال كان اكبر او اخص فقال الشريك بل كان بصيراً
ناظماً وبين دعواه حدوث العيب بعد السلامة بان زعم زهاب بصره او كونه ابقياً وسار قابلاً للحكم في الثاني اولى لاصالة عدم
حدوث العيب مع انفاها على عدمه في الابتداء قوله واليسار ليس المراد من الموصف هذا الباب الذي يعده من الاغنياء عرفاً
بل المراد به من تملك من المال ما يفي بتمتته نصيباً بركه وان لم يملك غيره لظا الخبر الذي تقدم من قوله وله مال قوم عليه المائة
فينصرف في هذه الجهة كلها ببيع وبصرف في الديون ما زاد عن قوت يومه له ولعائلة الواجب المفقود ودست ثوب ظا العبارة انه لا
يستثنى المسكن والخادم والاقرى استثنائها كما يستثنى في الدين لان هذا من جنسها واطلاو العبارة ايضاً يشمل ما اذا كان عليه
دين مثل ما يملكه واكثر فلا يمنع الدين السرية وهو احد القولين في المسئلة لانه مالك لما فيه فافد النصف فيحتج لو اشترى به
عبداً فاعتقه فقد فكك يجوز ان يقوم عليه وعموم الخبر السابق يشمله والشريك ايقوه العرفاء ولانه لو طالبه صا الدين وجب ايفاءه

وان كان للباقيين ما يستغرق ماله فلو كان وجود الدين المستغرق يجعله معسر الحرث مطالبة على كل واحد منهم كما يحرم مطالبة
والعق اولى لانه معنى على التغليب ووجه القول بكونه معسر الخاقه بالفقراء ولذلك جعل الزكوة وفيه منع الملاقاة فان احتقا الزكوة
لا يلزم الاعارة بل هوام والملك متحقق ويغفر من قوله ان يكون ماله كافيا لانه نصيب الشريكة لو ملك البعض لكان وهو
القول في السنة واجودها عن النسيئة وان قل لعمدة الميراث بل هو قوامنا استطعم وخصومة قوله مال قوم عليه الباقي قوله
ولو ورث المشهور من الاحبار ان من شرط السرية وقوع العق بالاختيار لان قوله من اعتق ونحوه يطمع مباشرة العق وهو المحرم
بالاختيار وكان الاصل عدم وجوب القوم الا اذا خرج الدليل ولم يدل الا بالباشرة والبرهان ذلك انه على نفى السرية فيما عداه من باب
الخطاب ولما تقدم من ان النقيوم سبيله سبيل غلبة الملتفات ولم يوجد منه في غير الاختيار منع ولا فسادا فلا خلاف بالواش
ونحو ذلك من الامتياز الصادقة بالاختيار فان فعل السبيل كعمل السبيل قال الشيخ في كبرى وان ملكه بغير اختيار كان ائوثر محجبا
بالاجماع والاختار مع انه في ذهاب القول الاول وهو المعتمد قوله ولو اوصى اعمامه عقفة على الوارث على تقدمه لعناقه له بعد
موت المورث فلان لم يعق عنه نفسه وانما اعقفه عن المورث فلا وجه للسرية عليه ولا على الميت وان كان وقت الوصية مؤثرا للاطفال
الزكوة الى الوارث بالموت فصار عند الاعتاق معسر اولا يقوم على ما يملك شيئا وقت نفوذ العق ولو وكل في عقن الشقص وهو
موسر فعقفة الوكيل بعد ذلك اعسر والشيخ قول بالية ان وصية الثلث لرواية احمد بن بابن الحسن ومال اليه في من محجبا بسبب السبيل
على الموت وفي طريق الرواية ضعف اما اذا اعقفه المريض بضميه نظرا خرج جميع العبد من الثلث قوم عليه نصيب الشريك وعقولا
تصرف المريض في ثلث ماله كصرف العبيد وان لم يخرج الاضمة عن نصيبه ولا تقويم وان خرج نصيبه وبعض نصيب الشريك قوم عليه
ذلك لعدم على الخلاف والمجمل فالمرض بالنسبة الى الثلث كالصحة في الكل وبما زاد على الثلث معسر قوله والاعتقاد لما كان المريض
الميت محجورا ان عازلا عن الثلث اعسر بيان عند نفوذ عقن الشقص في ثبوت السرية فاذا كان قد اوصى بعقن الشقص فالاعتقاد ببقية
عند الوفاة لان ذلك هو وقت خروجه عن الوارث واشغال الزكوة اليه فيعتبر وصوله الى الزكوة وان كان قد خرج عن المرض فالعبرة
بقية عند الاعتاق لانه وقت خروجه عن ملك المعسر تفوقه بقاءه في الكوارث ثم لا يعتبر وجود الضعف لاحتمال ان يتلف قبل
موت المريض بالمعسر فبقية عند قبضه اياه فلو فرض ان له يكن له مال عند العق ولكن بخلافه قبل موته فمما زاد ذلك فقد العق ولو انفس
تلف المال قبل الموت وبعد قبل قبض الوارث لم يحتج عليه ولو كان عند الموت بعد ضعفه ثم تجدد له زيادة مما بحث يقابل في
الشريك وضعها لم يكران الزيادة ملك الوارث لا شقال الزكوة اليه بالموت وهذا من ان المعسر في الزكوة اقل الامرين من حين الوفاة
حين قبض الوارث وللعلم قول بان العق النحر والوخسوا في اعتبار القيمة عند الموت ان نقصت قيمة النحر لانه لو بقي عبد المحقق
على الورثة سوى قيمته الناضبة فلم يتلف عليهم الكثر منها وامان زادت القيمة كان بمنزلة الكسب العلم بعقوته منه وقت الاعتاق
فاذا زادت قيمة المعق لم يحتج الزكوة ولا عليه واما الرق فيجسد زيادته منها فان خلف ضعف قيمة الاولى من غير ضاعدا عنق
كله وان خلف اقل او خلف شيئا صاحب نصيب الرقيمة من الزكوة فيكسر الزكوة فيكسر العق فيقل الرق فينقص الزكوة فيقل العق
ذلك ودلو كانت قيمته وقت العق مائة فصار عند الوفاة مائتين ولم يخلف سواء قلنا عنق منه شيء ولم من زيادة القيمة
شيء وللورثة شيان بازاء العق فهو في نقد مائة شيئا فيعق منه نصفه الذي هو الان يساوي مائة وقد كان يساوي
خمين وللورثة نصفه الذي يساوي مائة وهو ضعف ما عنق منه ولو بلغت قيمة ثلث مائة قلنا عنق منه شيء ولم من زيادة القيمة
وللورثة شيان ضعف ما عنق منه فيصير في نقد خمسة اشياء فثلثه وامان للورثة فيعق منه مائة ومائون وللورثة مائة من
ولو صارت قيمته مائتين وخلف السيد مائة غيره قلنا عنق منه شيء ولم من نفسه باعبار زيادة القيمة شيئا اخر ومن المولى منه
المائة شيان ضعف ما عنق منه فالجوع في نقد اربعة اشياء شيان للعبد من نفسه وشيآن للورثة منه ومن المائة فالشي خمسة
فيعق منه ثلثا واربعة ويسلم المائة والربع الاخر للورثة وعلى هذا الورض نقصان قيمة النحر عند الوفاة عنها عند الاعتاق فيقول
عنه لا يتغير الحكم لانه لم يكن غيره واعسر القيمة عند الوفاة وان كان لم يعسر اعتبر ضعف قيمة الزكوة وعلى ما ذكره المصلي لم يدرى ان الزكوة
معبرة بالوفاة فلا يحصل للوارث ضعف ما عنق لان المعق منه ثلثه فلو كانت قيمته عند الاعتاق مائة فخرجت الى خمسين فثلثه
يساوي عند الاعتاق ثلثه وثلثون وثلثا فيجسد ان يكون اضعفها عند الوفاة وهو مائة لان الباقي منه فدر ما عنق فينقص
العق عن الثلث وكلما فرض عقن كان للوارث ضعف فيكسر نصيب الوارث بقلة العق ويكسر العق بكثرة النصيب فيقول لصاحب
هكذا فيقول عنق منه شيء ثم عاد الى نصف شيء بقي العبد في نقد خمسة الاضعف شيء بيد اضعف ما عنق فيكون الخمس الا
نصف شيء فعدل شيئين فاذا جرت وقابلت مائة شيئين ونصفها فاقس عشرون واما حكمنا بمرجع شيء
الى نصف شيء بينا ان المعق خمسة لان نصف شيء خمس شيئين ونصف كان قيمة النصيب وهو خمس العبد عشر يوم الاعتاق
عنه عشرة وبقي للورثة اربعة احاسه وقيمته يوم الوارث اربعون وهو ضعف قيمة المعق منه يوم الاعتاق قوله ولا اعتق

المشهورين الاطباء ان علق الحامل لا يسيى الى الحمل وبالعكس لان السرية في الاشفاص لا في الانخاص وذهب الشيخ في وجاعة السرية
الحمل لها في العلق وان استثناءه استناد الى رواية السكوني عن الصم وعن الباقر في رجل اعطى امرأته وحدا استثنى طلقها
قال الامه حرة وما في بطنها خزان ما في بطنها منها وضعف الرواية وما افقها المذهب العائلي يمنع من العمل بمضمونها فالعمل على المشو
لاقتضاه عنها فلا ينعق الامع القصد الى عتقه كالوكان منفصلا قوله اذا دعي اذا ادعى كل واحد من الشريكين المورس على
صاحبه انك اعنت نصيبك وطالبه بالقيمة وانكر صاحبه فكل واحد منهما مصدق بيمينه فيما انكره واذا حلفا فلا مطالبة بالقيمة
ثم ان وقعنا العلق على الاداء كما اخاره المص اوقلنا بالتوقف واليتيم فالحمد رفيق كا كان وهذا هو الذي جرم به المص
تقربا على مذهبه وان قلنا بتجمل السرية عن جميع العبد اعزاف كل واحد منهما بسرية العلق الى نصيبه ولو كان المدعي احد ما
خاصة على الآخر فانكر ولا بينة فالمصدق المنكر اجمع مع يمينه فان حلف ق نصيبه وان نكل حلف المدعي اليه المردودة وان
القيمة وهل يحكم بعتق نصيب المدعي عليه وجهان من ان اليه المردودة اما كالبينة على المدعي عليه او كاتقارن وكلاهما يوجب
العلق ومن ان الدعوى انما توجهت عليه بسبب القيمة والا فلا معنى للدعوى على انسان بانه اعطى عبدا وانما ذلك من وظيفة
العبد وهذا القوي ثم ان شهد هذا المدعي مع الخربث العلق بشهادة الحسنة واما نصيب المدعي فبني عتقه على ان السرية هل
تتجلى او بتوقف على الاداء فعلى الاول ينعق اعزاف بسرية اعنفا المدعي عليه الى نصيبه سواء حلف المدعي عليه او نكل وان
قلنا بالتوقف بقي الى ان ياخذ القيمة واذا اعنق نصيبه لم يسيى الى نصيب المنكر وان كان المدعي مورا لان المدعي العلق فالبينة
ما اذا ادعى احد الشريكين على رجل انك اشترت نصيبه واعنته وانكر المدعي عليه فانه ينعق نصيب المدعي ولا يسيى لان
نصيبه علق لا باختياره بل بقتنه لقوله اعنت نصيبك فكان كالورث بعض من ينعق عليه ولو كان المدعي عليه معصرا وانكر
وحلف لم ينعق شيء من العبد فان اشترى المدعي نصيبه بركة بعد ذلك علق ما اشتراه لاقره بانه اعنته ولا يسيى الى الباقي و
لو كان المند اعين في الصوة الاولى معصرا لم ينعق ايضا لان بشرى احد ما نصيب الخربفك ينعق ما اشترى لا اعزاف فان شريك
اعنته ولا يسيى لانه لم يمش اعنفا فانك على تقدير اعنفاها يخرج العبد من ايديها ويستحق في قيمته لها لا اعزاف كل منها بابت
نصيبه على استعلاء العبد في فك بسبب عاتقه علق الآخر وعدم السرية بخلاف ما اذا كان اموسر فانه يدعى استحفا القيمة
في ذمة شريكه فلا ياخذها من الموك وبجمله تنزيلا لغذر الاداء منزلة الاعنار ولو كان احد اموسرا والآخر معصرا اعنق
نصيب المعصرا خاصة ان قلنا بتجمل السرية لا تقاها عليه اما من المورس فدعوى الباشرة واما من المعصرا فدعوى السرية ولتوضا
الاداء او جعلناه كاشفا ليعنق نصيب المعصرا نصيب المورس لا ينعق مطلقا لانكار المباشرة ودعواه علق المعصرا فيقتضى السرية لفقد
شرطها ولا يقبل شهادة المعصرا لانه يجرى الى نفسه فمعا كذ حلف بين من القيمة والعلق قوله واذا دفع هذا ايم من فروع الخلاف في
تجمل السرية وتوقها فان قلنا سيجب ان ترتب على العلق بغير فصل وكذا ان قلنا بالمراعاة مع كون الاداء كاشفا عن سبقه اما على ما ذكرنا
المنه من ان شرطه بالاداء فهو وقت الحكم بالسرية قولان احدهما وهو الذي اخاره الشيخ في انها يقع بعد اداء القيمة يقع العلق عن ملك
المورس قوله لا علق الا في ملك ابعد ملك ولان الولاء يثبت له وهو يقتضي وقوع العلق في ملك والثاني وهو الذي مال اليه المص
انها يقع معا ويكون الملك قبل تمام الدفع ضما كما في علق المامور وهذا حسن ويحتمى على القول بتجمل السرية توجه الحكم بعتقها معا
ايضا من غير فخر السرية عند ما ذكرنا وط قوله هو حر كالمس له فيه شريك قوله واذا المراد انك اذا شهد بعتق المورث له ولدك
لم يسيى عليه لانه لم يعترف بالمباشرة التي هي شرط السرية عليه وانما قيل في نصيبه لانه يستلزم الاقرار به وان كان بصورة الشهادة
لان الاقرار لا يختص بلفظ بل مادله وهو حاصل بالشهادة ولو شهد على هذا الوجه شاهدان من الورثة عدلان ثبت العلق
في حقها وحق باقي الورثة لوجود الغنضي لقبول الشهادة واشفاء المانع ولو لم يكن ما مضين مقتضى الشهادة نفذ الاقرار في
نصيبها خاصة وكذا لو كانوا زيدا من اثنين وليس للعبدان بحلف مع الواحد منهما بانه على ان العلق لا يثبت بالشاهد واليمين
على المشهور وكذا في المسائل السابقة وفي عدم بثبوت بحلف العبد مع الشاهد في هذه المسائل ووافق على عدم الصح في باب
الشهادتين قوله فاذا ملكك من ملك احد اصوارا او كاد وان نزلوا ذكورا وانما اعنقوا عليه وبزبد الرجل انه ينعق عليه محان
من النساء والاصل فيه قول النبي لا يجرى ولد والدة الا ان يجد ملوكا فيشترى بغيره فيعتقه بغير البشارة قيل وفهم من قوله وما
ينبغي للرحمن ان ينجح ولدا الى قوله الا اني الرحمن عبدا ومن قوله ثم وقالوا لخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عجا مكرمون ان الولادة
والعبودية لا ينجحهما وروى محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال لا يملك الرجل والد به ولا ولد ولا عنه ولا خاله ولا يملك اخاه
وغیره من ذوى قرابته من الرجال وعنه حمزة الثمالي قال سئل ابا عبد الله عن المرأة ما يملك من قرابتها قال كل احد الا خيمه
ابوها وامها وابنها وزوجها وغير ذلك من الاخبار والمراد بالملك المتق من المذكور بالملك المستقر والافصل الملك المتحقق
في الجميع ومن ثم ترتب عليه العلق المشروط بالملك ولا فرق بين ان يدخل القرية في ملكه قبل كالات واخيلا اربعه معاوضة كالشراء

لا دار لك في الدنيا
عليك المظلم وفي الارباب
تعمل تعب في الارباب
عليك في الارباب
من باب في الارباب

[illegible]

وینڈا

[illegible][illegible]

[illegible]

وكانت القوافل
على المذبح
ويكون كما
ولم اضع على
المحقق

على عدم اشتغال اليمين إلى المشتري إلا لكان عتقه عنه أو لشرط عليه عتقه عن البايع بل العتق بالمذبح السابق والأصح
 البيع في رقبته وبطلان المذبح قوله ولو أنكر لأنه أتم منه فلا يدل عليه ولا مكان استنادا وإنكاره إلى اليمين الذي لم يقصد
 الرجوع وقبل يكون رجوعا لاستناده ونحوه في سائر الأيمان فكان مبلغ من الرجوع المقضي لرفعته في الزمن المستقبل خاصة والأو
 اقوى الاعم قصد الرجوع به ونحوه في ذلك فان لم يعترف بالقصد لم يكن رجوعا وكذا القول في سائر الأحكام التي يجوز
 الرجوع فيها كالوكانة والوصية وإنكار البيع الجائز عند الطلاق لورود النص الصحيح بكونه رجوعا وقد تقدم تحقيقه فيه قوله ولو
 ادعى الحكم هنا كالتقدم مع زيادة الحلف من المولى هو لا يقيد الرجوع بذاته وإنما بترك الإنكار وهو لا يدل على الرجوع كما علم وبه
 بقوله لم يطل المذبح في نفس الأمر على أنه إنكاره وحلف مع عدم اليقظة يقتضي ما نفعه ظاهر أو ما في نفس الأمر من حاله ما
 لم يحصل منه ما يدل على الرجوع فلو ماتت في هذه الحالة انقضت الملوكة فيما بينه وبين الله تعالى وقد ظهر الفائدة ظاهر الواعظ
 المولى بعد الحلف بكذبه فيه فان جعلنا الإنكار رجوعا لم يعد باعترافه والابقى بحاله فيثبت ظاهر الخيت يعرف به وقد ظهر
 فائدة تبيينه لو كان الحلف لعدم اليقظة ثم وجد بعد ذلك قوله المذبح عتق المذبح معتبر من الثالث لأنه وصية متبرع بها أو غير
 يكون بحكمها ولو جعلناه عتقا فاعتق المعتق على الموت كبل المخير في مرض الموت على ما تقدم فالمناخ عنه أولى فقد تقد
 من الأخبار ما يدل عليه كحديث محمد بن مسلم هو لو ملك إلى قوله فإذا مات السيد فمحر من ثلثه هذا إذا كان معلقا بموت المولى
 متبرعا به فلو علق بموت المخدوم ومات في جنوة المولى وصحته لم يعتبر من الثالث إلا وجه له فانه كتحصيل العتق في حال الحيوة و
 الأخبار المطلقة في كونه من الثالث محمولة على الغالب من كونه معلقا بموت المولى بل فيها ما يدل عليه كقوله فإذا مات السيد
 حر من ثلثه ولو مات المخدوم في مرض موت المولى أو بعد فهو من الثالث كالمعتق على وفاة المولى لو كان واجبا بنذر أو شبهه
 فان كان في مرض الموت لم يتغير حكمه وان كان في حال الصحة فان كان المذود هو المذير فلا يظهر من الثالث أنه لا يصير
 الأصل كغيره من الواجبات المالية ومثل نذر الصدقة ونحوها بما لا بعد الوفاة وفيه تساوي بين الأرب في خروج من الأصل
 ونفذه عن ط الأصحاب والأطهر الأول ولو جوزنا تعليق العتق على الشرط فقال هو حر قبل مرض مولى يوم مثل ما خرج من الأصل و
 كذا جعلنا المخير من الأصل فعلقه على آخر جزء من حياته ولو نذر عتقه أو الصدقة بالمال أو صرفه في بعض الوجوه السابقة
 في آخر يوم من أيام صحته فمات أو في آخر يوم من حياته على القول الآخر ولا فرق في اعتبار المذبح من الثالث بين الواقع في
 مرض الموت وحال الصحة ولو تعد المذبحان أحدى الصيغة أو تعدت جهل الترتيب عتق الثالث بالفرقة كما سبق في العتق
 وإن علم السابق بدي بالاول فالاول إلى أن يشك الثالث كالوصية قوله ولو كان لما كان المذبح كالوصية اعتبار في نفوذه كونه فاضلا
 من الثالث بعد أداء الدين وما في معناه من الوصايا الواجبة والعطايا الخيرية والمتقدمة عليه لفظا ولا فرقا في الدين بين المتقدم
 منه على إيقاع صيغة المذبح والمناخ على الأصح للعموم كالوصية والقول بتقديمه على الدين مع تقدمه عليه للشيخ في استناد
 صحيح أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل فبر غلاما وعليه دين ففرا من الدين قال لا تدبره وإن كان دبره في صحته وسلامه فلا سبيل
 للدين عليه وصححه الحسين بن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عن المذبح قال إذا ذفر في ذلك فلا بأس وإن كان على مولى العبد
 دين فله ففرا من الدين فلا تدبره وإن كان دبره في صحته وسلامه فلا سبيل للدين عليه وبمضى تدبره وأوجب بحاله على
 المذبح الواجب بنذر أو شبهه فانه إذا وقع كك مع سلامة من الدين فلا سبيل للدين عليه وإن نذر ففرا من الدين لم ينقد نذر
 لأنه لم يقصد به الطاعة وهو محل بعيد قوله إذا دبر هنا ما سأل إذا دبر بعض عبده لم يبر إلى الباقي بمعنى أنه ينعق مجلا ولا بعد
 عتق الجزء المذبح لأن المذبح ليس بعتق وإنما هو وصية به وعلى تقدير كونه عتقا معلقا لم يقع بعد فلا يدخل في عموم قوله نحن
 اعتق سقنا وبعد انقضاء ما بقي للعتق موصرا لا يقال ما عتقه بالموت بخلاف ما إذا علق عتقه بغير صيغة فوجدت الصيغة
 وهو موصر وجوزناه فانه ينعق التصيب ليس في الموضع قول بالسرية هنا وقول بعض العامة كالعتق بالخير لأنه لا يوجب احتياقا
 العتق بالموت فصار كالاستيلاء الموجب لتقوم حصص الشراك وتزويج الاستحقاق أو يجوز الرجوع ومنع الملازمة على تقدير
 الاستحقاق مع عدم تحقق العتق بالفعل لعدم المقضي والفرق بين المذبح والاستيلاء والاستيلاء كالانفاق حيث إنه يمنع
 المصنف بالبيع ونحوه ولا سبيل إلى دفعه بخلاف المذبح لو دبر بعض الملوكة المشتركة بينه وبين آخر لم يبر على الشراك ولم
 يقوم عليه ضد الشراك لما تقدم من الدليل والخالف هنا كالسابق وجوابه جوابه بل هنا أولى بعدم السرية ولعوض العتق
 هنا في غير الشراك بين انقضائه وبين أن يستحق العبد وبين أن يدبره بغيره وأبعد صحة لو كان المالك واحد ودبر الجميع
 ثم رجع في بعض المذبح فانه صحيح كالتقدم كالجواز الرجوع في بعض الوصية دون بعض وحيث رجع في البعض لا يبرى باقيه المذبح
 على ما لا يبرى البعض الآخر ما تقدم من أنه ليس بعتق مطلق والخلاف والخير والجواب فيها واحد لو كان مشتركا بين اثنين فلا يبرى

ثم على الحد ما علق قبل يقوم عليه ضيق الآخر في قولنا لا اذهب اليه الشيخ في ما يحجنا بان له حجة يدعي بها وهي المذهب في الحاج الى
اخرى والوجه القوي لا نه لم يخرج عن ملكه بالذنب فيدخل في عموم من علق شفاها لا الصورة بما لها لكن دراجد الشريك خصم
على اعتقاسي عليه الى ضيق الشريك قطعا للعموم ومما فيه الملك وعدم المانع منها و الصورة بما لها لكن دراجد الشريك خصم
الذي لم يذنب لم يدرى الى ضيق شريك المذهب القوي السابغان عند الشيخ لا يدرى لان حصة المذهب لها حجة عني والاكثر وهو
الاصح على ثبوت السرية لا نه لم يخرج عن ملكه بالذنب في قوله اذ البق هذا الحكم ذكره الاصحاب ظاهرهم الاجماع عليه وفي صرح يدعي
اجماعهم عليه ايضا ومثله رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن جارته مديرة ابق من سيد هاسينام ثمانية مائة
الها وجميع ما منها للورثة قلت لا يتفق من ثلث سيدها قال لا انها ابق عاصية لله ثم وليتها وابطل الابان المذهب وفيها
رواية العلان بن رزين عن ابي عبد الله في طريق الروايتين ضعف الا انه في خبر بالشه او الاجماع وفي قوايين الاياق والارنداد
لربك الارنداد موجبا لطلان المذهب مع اشتراكها في معصية الولي وكون الثاني اقوى من حيث ان معصية الله تعظم اذ الاجماع
يقضي معصية الواسين معا والولي الاذي يحتاج الى خدمته فقول ببقض مقصوده حيث فوته عليه بخلاف معصية الله بالارنداد
فانه غني عنه ولا غلق لذلك بالولي الحاج وهو تكلف قليل مع النص الذي هو الاصل في الحكم وينقض بايامه من عند المخدوم الذي
علق نذيره على موته فانه لا يبطل بايامه كما سلف في ما مع اشتراكها في الحاجة واما الفارق النص قوله ولا يبطل ارنداد الملوكة
لا يبطل نذيره مطر وان حكم بقوله للاصل ما لم ينضم اليه الاياق بان يلحق بدار الحرب فيبطل من حيث لا باق كما تقدم خلافا لابن الجني
حيث اكفى في بطلان نذيره باحد الاربعين ارنداده او الخاف بدار الحرب واسر السليين له وكلاهما اذ لا دليل على بطلان بجم الاربعين
والخافه بالاياق قياس مع وجود الفارق كما اشار اليه سابقا من حاجة الولي وغناه الله ثم والخاف بدار الحرب لا يشترط انضمام
الاسر اليه لان الاياق على مستقلة بالطلان فكل هذا الوفاة مولا بعد ارنداده وقبل فراه الى دار الحرب او ايامه بغير محر
لوجود المقتضى العلق وان قل قبل موته مولا بطل كما لو مات حقا فانه قوله ما يكسبه المذهب في حقه مولا به من الزك
فكسبه منافع الولي سواء جعلنا المذهب حجة بالعلق ام عقلا ماله لا نه لم يحصل على التعديل في فادامات المولى علق من الثالث
او بعضه ووجد معه مال فادعى انه اكتسبه بعد الموت وادعى الوارث تقدمه فالقول قول المذهب مع يمينه لاصالة عدم العقد
ثم لا يار من تقديم قوله في نازحه الحكم بكونه ملكه بل قد يكون كذا اذا كان خارجا من الثلث وقد لا يكون كالمولود من حان
منه فلو فرض انه لم يخلف سواه وكانت قيمته ثلثين والكتب المشايخ ستين فالوارث يدعي انفاقا بجمع وان الكتب لكونه ضعف
قيمة ودعواه نازحه يقتضي ان لم ينعق منه الا ثلثه ويتبعه ثلث الكتب فان الثلثين للورثة لكن لا يحكم عليهم بصحة جزء منه الا
مقدار ما يصل اليهم من الزك بضعفه حيث لم يصادقهم على تقدم الكتب يتبعه ثلث الكتب وان الثلثين للورثة لكن لا يحكم عليهم
بصحة جزء منه المقدار ما يصل اليهم من الزك بضعفه حيث لم يصادقهم على تقدم الكتب فلم قوله فيه لم تصادقها على استحقاق
الوارث ثلث الكتب فاد وصل اليهم وهو في المال اربعون كان ذلك مع المذهب مجموع الزك وهو سبعون فيكون منه ثلثها وهو ثلثون
عشرون وثلث وذلك بعد اتساع المذهب بلحقه عشرون مركبة من الثلث الذي ثبت باعترافه في دفع الى الوارث منها ستة وثلاثون
في تمام القيمة وينبغي له الباقي لابق يلزم على هذا ان ثبت له زيادة على ما يدعيه لان دعواه التي قد حلف عليها وقدم قوله فيها انه
انفق ثلثه فاستحق ثلث الكتب ثلثون ولازم دعواه اربعة شرعا ان يجمع الكتب للورثة وليس الا رقبته لان ما يحصل من الكتب
يجب عليه ودفع في مكان باينه وهو تمامه تمام الباقي فيكف بسحق الزايد وهو بغيره لا نقول الزيادة حصلت له من قبل المذهب
المر وهو حق لله ثم ثبت منه ما يقتضيه الشرع ولا ينفق في الزك انكاره بخلاف المال وذلك لان مقتضى دعواه في المال ما كانت
استحقاق عشرون لم ترده عليها واما العلق فان الشرع يحكم بعقوبتك ما يحصل بيد الوارث من الزك ولما اعترف له من الكتب بعشر
وقيمة يساوي ثلثين فغدر حصل بايدهم سبعون فيحكم بعقوبتها مقدار ثلثها منه سواء اعترف ام انكر لان العلق حلفه ثم يحصل
له منه مقدار ثلثه وعشرين فاذا اضعف الى ما حكم له به من الكتب زاد على القيمة فكان الزايد كمال ذلك فصر على هذا في النص
الكتب عرض بضعه او خلف شيئا اخر معه لا يبلغ الضعف فلو كان كسبه مقدار قيمته كان له ثلثه بدعواه التي قدم فيها وضم ثلثه و
هو عشرون في المثال الى مجموع المذهب وقيمة ثلثون فيعقوب ثلث الحسين وهو ستة عشر وثلثان وهو خمسة الشاعرة وله ثلث كسبه
عشر ويجمع للورثة عشرون من الكتب ثلثة عشر وثلث من رقبته وذلك لضعف ما عنونه قوله اذ اجنى الخيانة على المذهب
على ان يشرى بها مولا كافيته وان كان المذهب واجبا بخلاف اذا وقف مناعا فانلف فاناد فنقول بشرى بغيره مثل وثوق
والفرقان مقص الوقتان ينفع به الوقتان عليهم ومما بقون ومقص المذهب ان ينفع به العبد ولم يبق ثم على تقدير الحاجة

[illegible]

[illegible]

عبارة انه لو هذا الامر او احدهما اليك لا استحياب وان طلبك فالرفع ان الانتخابا كدبوال الملوك وان كان عاجز اوله نفق على ما يقتضيه جميع احد القولين من الاخبار واما الذي لا عليه استحيابها مع الحقيقين وفي رواية اخرى صححه الحلي عن ابي عبد الله في قول النعمان فكأنهم ان علمهم فيه خبرا قال ان علمهم ليس ما لا يعرفه غير الدين وبوجه بعضهم بان فيه استعمال المشرق في احدية وفي الاول استعمالها وهو محال على الشهر القولين لا يه اليه بل دون القرينة ويضعف بان القرينة موجودة وفي الرواية الصحيحة وفي لغاها

الأخرى لا سيما على إثبات شرط آخر والثابت مقدم نعم يمكن إثبات أصل الاحتجاب بوجود المال المعنى لفدرة على كسبه علاماً بالرواية
الصحيحة فيناكد الاحتجاب مع وجود الوصيين نظر إلى الخبر الآخر إلا أن قول المصنف ولو عدم الامران كانت مباحة وكذا لو عدم احدائنا
ذلك ولو نفذ الشرط فعلم المقضي حيث ان الأمر مخصوص بالخبر المفهومها وباللأخر ولو انصف بالأول خاصة وهو الاماثل

[illegible]

المال فقد نرجح جانبيه في رواية الصحيح والتحقيق ان اطلاق اسم الحجر على العينين المراد به هنا جاز لان في السواهد ما استعمل في العمل الصالح والثواب فنصر المال والمرددها الامانة والقدرة على التكليف ما ليس بالعمل الصالح ولا ثوابا ولا ما لا يحقيقة وانما يكون التكليف بان المال واطلاق اسم السبب على السبب مجاز كما ان اطلاق الامانة الفانية على الاعمال الصالحة المبذورة فيها اعمال الجوارح والثواب عليه ولا في النيات مجازا بل في الاعمال الصالحة ما لا يكون له ثواب في الدنيا والآخرة وعلى القواعد هو موجود في ارادتها وارادته الثاني منها دون الاول

لا يبرأ الا بالله بخلافه وحق ما علمنا من علمها وعلى احدا ما هو عليه لعل وهو موجود في ان بها واراده انما هي سعادته
فكان العمل به متينا وحيث يفقد الشيطان او الاول يكون مباخر ولا يكره الاصل وقيل بكونه وقواه في قوله وليست اختلف العلماء
في الكفاية هل يوجب بعض العبد من نفسه او معاملة مستقلة ومنشا الخلاف وجود خواص بعض كل من الامرين وبشر كان في خصوص
الغنى بالعرض ونظر العباد في حقوق جميع احكام ما يجعل منه كالخيار ووقوعها بلفظ البيعة والغنى بالعرض والظاهر انها معاملة بين المؤمنين

[illegible]

والى الخبز ما لاء في قوله فلو باع نفسه ليضع بطلان على كونه اليست بيعا ووجه الفيزع ان الغيبة يبيع يمتنع احكامه وقد عرفت
تخلصه عن هذا العقد فلا يبيع بخلاف الشيخ فانه قطع مع اختياره انما اليست بيعا جوازا يباعها بلفظ البيع لا فادته المراد منها والاصح
ما اختاره لما تقدم من ان البيع اشغال عين مملوكة من شخص الى اخر فلا يقدر من حق اضافة الملك بين المسمى والمبيع لتوقف الا

على ثياب الصائين وهذا البركت ولأن ملكاً عبداً شوق إلى حريته وحرية موقوف على ملكه فيدرك ولا السيد كما ينبغي عهد ومن
لا يبيع ببيعاً مالا آخر قولاً واحداً وعلى القول بجمع البيع يثبت المال في ذمته ويعتد في الحال كالأمنعة على مال وقوله لا يشت مع الكتاب
خيار المجلس متفرع أيضاً عما ليس ببيعاً فينتج عن واحد من جعلها بيعاً لزمه الحق بخيار ورواها بعضهم من كلام الشيخ في طائفة
الرواة من هذا وإن جعلها هبة أو صلوة أو زكاة أو غير ذلك من هذه الأقسام المذكورة من اشتراط الخيار وغيره علمت

فقال الكاتبة مفاقر البيع من وجوه أحدها أن الكاتبة لا بدقها من أجل والبيع لا يفتقر إليه ومنها أن الكاتبة يمدد فيها جازا العبد والبيع لا يمدد فيه جاز الشرط ومنها أن البائع بشرط الفسخ الحياز والبيع لا يشترط في عقد الكاتبة ويتفقان في أن الإجل فيها الإبدان يكون معلوما ولا يصح كل واحد منها إلا بعوض معلوم والمراد بقوله أن الكاتبة لا بدقها من أجل والبيع لا يفتقر إليه أن البيع من حيث هو لا يفتقر

إلى الأجل والإفان السلم منه مفضل إليه فليكن الكفاية كلان اغترافها الأجل وبينها مناسبة ذلك من حيثان التاميق على ما يجتهد ولا يكون موجودا حالة العقد فاسم اشترط الأجل وذهب بعضهم إلى اشتراط والمكانة تلك من حيثان الملوك عاجز عن الوفاء في الحال بناء على انه لا يملك شيئا فاسم الأجل وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط فالفرق بينهما وبين البيع بذلك غير جدي وقوله

ان الكتابة بمنزلة خيار العبد منه على انما جائز من قبله ونسبها الكلام فيه واسع يشتركها في ذلك بالنسبة الى خيار المجلس حينئذ
المجلس بين المتبايعين من غير تقدير وفيما لو شرط الخيار لنفسه مدة يقطع بعدم بقاء البها فيمنه خيار الشرط واما الفرق الثالث فيمنه
على عدم كونه بايعا ومن جعله ساعدا يلزمه ذلك بلا معموه والى ثبوت ذلك بالبيع قوله ولا يصح اخلاف العلماء في شرط الاجل
والكتابة فاعنه الاكثية من الشخ وطوائف اهل الحنفية والكتبة المتأخرين لوجه احد اساناع السلف من عمل البع وبعبه فانهم لا ينفرد

في الكتاب فاعبر لا من مذهب سبغ في طوائفها وانما من مذهب السبغ في طوائفها وانما من مذهب السبغ في طوائفها وانما من مذهب السبغ في طوائفها

لا عدم استعماله له ولا يلزم من عدم ملكه في الحال على تقدير تسليمه عجزه عن الإبقاء له لا مكان ملكه عاجلا ولو بالافراض كشار من لا يملك
شيئا من الأحرار وقد بوضي له بمال لوقيل الكتابة وبموت الموصي قل عقد الكتابة أو بوجهه من عقيد العقد أو بفتح عنه مبيع فلا يتحقق
العجز وقد يرضى جريان العقد على قدر من المصلحة والمصلحة فيكفيل تسليم المصلحة عقيد الكتابة فلا يلزم بطلان الحال قطعا وأجيب عنه بأن
قبول الوصية والهبة لا بد وان ياتى عن قبول الكتابة فيكون العوض لازما قبل العدة والتكليف لا يقبل القبول والمصلحة لا يملكها
لها يأخذها ولا يأخذ مناخر عن الكتابة وقد يعوق عنه عائق والتحوان مثل هذا لا يقدح في صحة العقد ومن ثم ذهب الشيخ في قول ابن ادریس
الرجوع في حاله للأصل والعموم قوله ثم فكأنهم ان علمهم منهم خير اخصص على القول بكونها مبيعا واعتقابه بغير فائه لا يتوقفان على الإجل
وانما هي "ولان على كونها مستقلة ولو ملك شفصا من عبد بائع فكتاب ما يملكه منه حاله في صحته وبوجهها يلتقيان على الوجهين
السابقين فعلى الاول لا يصح انبا على المجرى عليه الاولون وعلى الثاني يجوز لانه قد يملك ببعضه الحر ما يورثه فلا يتحقق العجز في
الحال ويصح البيع من الحر لان الحرة مضمومة العدة وان لم يملك شيئا اخر فانه يقدر على اداء الثمن من المبيع وحيث يعتبر الاجل او
ازيد اشتراط ضبط كاجل الغيبة ولا يشترط زيادته عن اجل عند الحضور الغرض منه ولو قصر الاجل الى حد يتعدى حصول المال فيه عادة
بطل على الثاني دون الاول قوله وبكيفية لا بد لهذه المعاملة من عقد فمثل على لفظ مفيد للمعنى المراد منه كظاهر من عقود المعاملات
والفقد المنقوض على صحته ان يقول كما تبين على الفهم مثلا نوذيه في بطنه واكثر في كل شيء كذا فاذا ادبث فانت حرف يقول قبله
ولو لم يصب بفتح الحرة بالاداء ولكن نواه بقلبه ففي صحته قولان احدهما انه وهو قول الشيخ في طوالمص لان الكتابة دالة على
والعجز رغبتها فلا يجب ذكرها كغيرها من غايات العقود خصوصا وجعلنا الكتابة مبيعا للعبد من نفسه لانه نص للعقد فلا يجب
الى لفظ اخر وانما افترض الالية لان لفظ الكتابة مشترك بين المراسلة والمخرجة فاشبهت الكتابة بالشركة المعنى فافترضنا انضمام
القصد الى اللفظ وهذا قصد اخر غير القصد العتبي في سائر العقود الميز عن عقد النكاح والمساكنة كما تقدم تقرير مرارا والثالث
واليرده في نفسه وهو الظاهر من كلام ابن ادریس اشتراط المنطق بقوله فاذا ادبث فانت حرف يقول قبله
الامر بين وبين الشرعية فلا بد من ما يربط اللفظ بغير جاعل الاشارة الى الصريح وفي نظر ان مفهومها الشرع معلوم والاطلاق يزيل عليه
وتخرج في المسئلة قول ثالث وهو عدم اشتراط القصد الخاص الى اللفظ كغيره من الالفاظ الصريحة في معناها لان اعتبار القصد المذكور
في الاكفاء باللفظ الاول بوجوب عدم الاكتفاء به عند كل يسوع الكنايات ويعتبر اللفظ الصريح فان كان صريحا لم يقتصر القصد
الميز والاكفاء وان ضم اليه وقرب من هذا الخلاف ما تقدم في النذير من الاكتفاء بقوله انت مدبر وخرج القولين فيها على انها
مشتركة في معنيها اشتمار البيع والهبة وسائر العقود في معانيها فيكونان صريحا لا يقتصران في الضمنية ولا قصد تخصيصها وادعوا
خفاء معنيها عند العامة ولا يعرفها الا الخاص فكانا كذا في بعضها ففرق بين اللفظين والكيفية في النذير بلفظ دون الكتابة واما
جهة فرق وجهان احدهما ان النذير بلفظ المعنى مشهور عند كل احد والكتابة بمعناها لا يعرفها الا الخاص والثاني ان النذير كان صريحا
في الجاهلية في معناه والشرع قرره ولا يشترط في معنى اخر والكتابة يقع على العقد المعلوم وعلى الخارجين وان يقتض على العبد اكثر
كل يوم خراجا ولا يتقرب به فلا بد من التيقن باللفظ او الية ومذهبنا في الموضوعين راجع الى هذا الفرق الا ان في ما تقدم من الاجراء
ما هو في معنى الكتابة منضم الى ما يعتبر فيها من القصد وهو لا يوافق قاعدة الاحكام انما الاراد منه عدم وجوب الضمنية لفظا
ليكون صريحا وقوله والكتابة الفرق بين القسمين الاخبار الصحيحة الدالة عليها من طرقنا كصححة محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال ان الكاتب
اذا ادبث شيئا اغتفر بقدر ما ادبث الا ان يشترط ما يورثه ان يحجز فهو مردود فلم شرطهم وعند العامة انها فتمت واحده هو الشرط عند
فلا يغتفر الا بداء جميع المال لقوله الكاتب بعد ما بقي عليه درهم قوله وحده اذا عجز الكاتب عن مال الكتابة او بعضه جاز للرجوع
الفسخ في الجملة لكن ان كانت مشروطة بجمع رفا بالبحر او عن درهم من اخر المال وان كانت مطلقة وكان عجزه عن البحر الاول فكل
ان كان عن غير او عن بعضه بعد ان ادبث شيئا افاذ الفسخ عود ما بقي منه رفا واستقر غنوما ادى فاجتمع الى معرفة البحر الموعود
للفسخ في القسمين وان كان مقتضى عبارة النص والاكثر ان البحر عن بحر المشرط خاصة وقد خاضت الاحكام في ذلك فذهب الشيخ في
اتباعه الى ان حده فاجزى الى بحر اخر بمعنى تأخير ما اجل الى ان يجل اخر ويجمع ما لان على الحلول سواء كان ذلك التاخير بسبب
العجز عنه او بالمطل او بالضمنية بغير اذن المولى والاطلاق اسم العجز على هذا الشرح باعتبار قيمته لثا ركنه العجز في المعنى او بغيره
حاله البحر بعد حلول البحر عن ادائه وان لم يورث الى بحر اخر وذهب جماعة منهم الفقيه الشيخ في رويان ادریس وكثير من الناجرين الى
ان حده تأخير البحر على محله سواء بلغ التأخير في اتمامه او سواء علم من حاله العجز لا يخفى لو كان قادرا على الاداء فمطل بجاز الفسخ
اذا اخره عروق حلوله ولو قليلا وفي المسئلة اقول ارشادة اعرضنا عن ذكرها كما اعرضنا عن الفسخ على القول الاول
رواية السمعاني عن ابي عبد الله ان علماء كان يقول اذا عجز الكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينظر عاما او عامين فان قام بمكاتبته
والاردن ما وكما وجه الدلالة انه نفى رده قبل العلم وهو البحر الاخر وقوله او عامين محمول على النذير ثم يقول اذا علم من حاله العجز

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سبحانه
يكن جديته
نظير المطالبه ويرد بان
والعلم بالخير الجور لا يوضح
على المطالبه انك

فانه عزم ان العبد عنك نفسه
يصدق على العبد في يحصل له
القلب تاما ولا يصدق على الكل
عن خبره ولكن جميع اجزائه
يصح على الخبر من وفيه
على الخبر من بعضه وفيه
لاستدراك التمام

ولو اتفقا على التقابل صح وكذا لو ابراه من مال الكتابة وينتق بالابرار ولا يبطل بموت المولى والوارث المطالبة
بالمال وينتق بالاداء الى الوارث ويعتبر في الموجب البلوغ وكال عقل والاخييار وجواز التصرف هل يعتبر الاسلام فيه
والوجه عدم الاشتراط

لا يجب الوفاء به اوان الوفاء بالعقد العمل بمقتضاه من لزوم اوجوا فلا يصح الاية فلا يصح في مواضع النزاع فيه ان المامور بالوفاء به عام
لان جميع محله يدل على وجوب الوفاء بالجميع وخروج الجائز بدليل من خارج يتقيد العام بجهة في الباقي وذلك لا يوجب القول بان المامور
الا بابتداء العقود اللازمة وما حمله على التزام حكم من لزوم وجواز هو خلاف الظاهر لما يقتضي الوفاء به الاستمرار عليه العمل بمقتضى
وذلك يوجب السعي على المكاتب في وفاء مال الكتابة وادائه الى المولى حيث يمكن فليس له ان يعجز نفسه اخيارا لانه مناف للوفاء بالعقد
والعمل بمقتضاه وثابتها انها لازمة من طرف السيد جائزة من طرف العبد مطلقا وهو قول الشيخ في وجوب عليه بالاجماع الفرضية وليست
على ان المكاتب متى عجز كان ملوكه ردة في الرق ان كانت الكتابة مشروطة ولا يخفى فساد الدليل وعدم اختصاصه الى المولى وبما جاء في
عنوان المراد بالكتابة المشروطة بقرينة الدليل وفي برادى الاجماع على لزوم المصلحة وهو مبني على تخصيص قول الخلاف ويمكن الاستدلال
بجوازها في القسمين من طرف المكاتب بان الخط من الكتابة للعبد فلا يمكن السيد من استقاط ما اثبت من الحق والخاصة بالكتابة
بالجواز في حقه وهذا كان الرهن جائز من جهة الرهن لازم من جهة الرهن وبان الكتابة تضمن تعليق الحق بصفتي العبد و
التعليق يلزم من جهة التعليق والعبد لا يلزم الاثبات بالمصلحة المعلقة عليها وهذا ان الدليلان شاملان للمصلحة والمصلحة شرط ثالث
لزوم المصلحة من الطرفين والمصلحة من طرف المولى وهذا قول الشيخ في فاته بعد ان حكم خلاف قوم انهما لازمة من جهة المولى و
جائز من جهة العبد واخرين انها لازمة مطلقا والذي يقتضيه مذهبا ان الكتابة ان كانت مطلقة فهي لازمة من الطرفين وليس
لاحد الفسخ وان كانت معقودة فهي لازمة من جهة السيد وجائزة من جهة العبد فان عجز العبد عن اداء الاكساب الى هذا ذهب ابن ابي
ايم ووجه ما اشار اليه الشيخ في من جواز رده في الرق مع عجزه فدل على ان له تعجز نفسه والا لوجب عليه التمسك به ولا يعجز رده ولا
يخفى ضعفه فان جواز رده في الرق لا يدل على جواز تعجز نفسه اخيارا وانما يدل على انه مع البحر حقيقته عن اداء ما عليه يجوز
فسخها وهذا لا نزاع فيه وبالجملة فالقول بلزومها يستلزم عدم جواز تعجز نفسه ووجوب سعيه في وفاء دينه كغيره وانما جاز
بجوازها يجوز فلا يجوز الاستدلال بالجواز على الجواز ولا يلزم على اللزوم لانه المشايخ ويتفرع عليه اجابته مع الاشاع مع
وعدمه فان قلنا باللزوم اجبر عليه كما يجبر على التمسك بالابن في وفاء الدين وان قلنا بالجواز لم يجبر وقول المصنف في تبديل
الاجبار ان عقد الكتابة اقضى وجوب السعي فثبت استدلال الشيخ على الجواز بجواز تعجز نفسه فان الشيخ لا يسهل اقتضاء عقد
الكتابة لوجوب السعي وانما يسهل من يقول بلزومه من طرف المكاتب فالأقضاء وعدمه متفرع على اللزوم والجواز الجواز النجس
عدمه كان المصنف اراد بذلك الامر العام بالوفاء بالعقد اوجب السعي فاخذ المولى وجعله وليا واداءها جواز للمصلحة من الطرفين
والمصلحة من طرف المكاتب خاصة وهو قول ابن حمزة وهو قول غريب شاهد له في الاخبار ولا اعتبار ولا يثبت عن احد من اصحابنا
الا قول مع مخالفته للأصل من لزوم العقد خصوصا من طرف من لا حظ له في العقد واعلم ان المراد بالجواز من طرف المكاتب خاصة
انه لا يجب عليه السعي في مال الكتابة ولا اداؤه على تقدير وجوده معه بل ان يعجز نفسه ويمنع تحصيل حصة الحق فلم يلزم ان يفسخ
ان يصبر وليس المراد بجوازه ما هو المعمود في غيره من العقود من ان يفسخ العقد والشيخ في ط قول اخر في تفسير الجواز وهو انه لا يلزم العقد
التمسك وان قدر عليه لكن لو كان معه مال وجب عليه دفعه واجبر على اداؤه مع الاشاع من عليه دين وهو موسر ومعتز لزومها
من الطرفين انه ليس لواحد منها فسخها بنفسه كغيرها من العقود اللازمة ومع ذلك قد يجوز فسخها للمولى على تقدير عجز المكاتب عن
الاكساب وقد رده وتركه لمع عدم امكان اجبار عليه الى الحصول الحد المحذور للفسخ كما مر قوله ولو اتفقا المراد ان هذا العقد
قابل للتقابل لانه عقد معاوضة من الجانبين وان كان فيه شائبة العباد بالغة الذي لا يقبل التقابل فان العقد انما اجاء في
ضم العقد وحصل بطريق المعاوضة كبيع القريب قوله وكذا لو ابراه الابراء من مال الكتابة بمنزلة قبضه بوجوب العتق وعطف حكمه
على حكم التقابل ليس يجب بل ان التقابل بوجوب فسخ العقد والبراء بوجوب تكميله بما هو بمنزلة اداء المال لهما لما اشتركا في
ارتفاع حكم الكتابة عطف عليه لذلك قوله ولا يبطل من حكم العقد لانه ان لا يبطل بموت الممتنع فذلك يتم في طرف من
المولى مطلقا فينتقل حق الكتابة من المال والمخير وما يترتب عليه من الفسخ الى الوارث فازاد الى المالك العتق والا كان حكمه كاللورد
فيما حكم بخلاف ذلك قوله ويعتبر لاشبهه في اعتبار كالية المولى لانه تصرف الى امة الاسلام في اعباءه قول مرتب على عتق
بعض وان العتق من الكافر لا يقع والفدية من موعنهان وقد تقدم البحث فيها ثم ان كان المكاتب كافرا اية فلا كلام لان بدله
عليه بدون الكتابة وان كان مسلما ففي صحة كتابته له قولان من حيث انه يبيع على نفسه عن ملكه والكتابة كما عرف لا يوجب الاثبات
الثام عن الملك لانها من ردة بين المخرج عنه والبقاء وتام المخرج موقوف على اداء المال ومن استأجرها رفع اليد الجملة وتثبت
المكاتب بالحرية ورفع الحجر عنه في كثير من الاحوال خصوصا اذا جعلها مأمورا لازمة من جهة المولى ووبافرقة بين المصلحة والمصلحة
فاكتفى بالاولى دون الثانية لانه لا يخرج في المصلحة عن الرقبة الا باجراء جميع المال وهو معرض للخطر واختيار الواضطر ويشفرح
على هذا القول اما اذا كانت كاهنه كافرا فاسلم قبل الاداء واولى بالا كفاءه هنا لان الاستدانة اقوى من الابتداء وعلى المنع

والاكتفاء بما يحتمل هنا الجواز لذلك الاقوى تأويلها حكماء على تقدير الاكتفاء بما يحتمل احتمال شرط المولى على الغرض فباع عليه عملها
التي هي من شرط الجواز لا من شرط الاستلزام فكل السلم اختيارا قوله فلو كانت اذا كانت الذي عليه على اخره غير ثم لم يكن فان كان ذلك بعد قبض
العوض وقع الغش ولا رجوع للسيد العبد في نفس الامر بدنه باحوال الشراء ما به وان لم يقع قبل القبض لم يحكم بفسادها ولا سبيل الى
الرجوع باعين تحريره في بيع السلم فراجع الى القينة لانها اقرب ثلثي الحزم لم يفسد باي حال فبما ينتم لها الوقيضة لم يحل بيعه وانما عند
الحكم به شرعا فوجب البصر في قيمة عند مستحبه كالوجوب في التقدير على عينه في ثمنها ما وان انفق ذلك بعد قبض البعض مضى في القبض
ولم يمتد الباقي وقد سبق الكلام على نظيره في المهر وغيره وان فيه قولين بالسقوط لا بد مني بالعوض الحزم فبما عليه حكم رضاه وقد يغذر
قبضه بالاسلام بالنسبة المستعينة عليه فقط المطالبة انكم بانفسه هنا مع انه وادى قوله ويجوز القول بالمنع للشيخ في الاستسقاء ان
الكتابة شبيهة بالبيع من حيث انها معاملة على مال بماله اذ المال المكتشف تابع للمالك الاظهر الصحة مع الغبضة وهو قول الشيخ ان
المولى موضوع لعمل صالحه قد لا يحصل المال بدون الكتابة بل هو الغالب كسبه بعد العقد ليس بالامانة المولى قبل القبض وجوده
يكون للمعامله عليه وليصح مع تبرين وهو قول قائل في عبد الله ان كان بعت جاريا لا ينام لنا واشترطت عليه ان يخرجني من ربي في الرق وانا
في حل ما اخذت منها قال في ذلك شرط موضوع الجواز ما اذا كان يبيع جاريا الحاجة اليه اليه وهو المعبر عنه بالغبضة والامانة بخلافه
فاعة ما لا يقيم قوله ولو اراد المريدان كان عن فطره انفس ملكه عند لم يقبل ملكا متحدا فاذ يتصور كتابته لبيد مسلم ولا كافر
والبيد اشار بالعلمه الاولى وان كان عن عمله نصا بحكم الكافر فباع المسلم عليه فمرا ولا تقرب به عليه وان بقي غيره من املاكه واليه
اشا وبالعلمه الثانية وبغيره من الحكم بعدم صحة كتابته المسلم انه لا يكتفي في نقل المسلم عن ملك الكافر الكتاب ولا الصحة كاتبة في
موضع البيع ولو كان المملوك كافرا صح كتابته لعدم المانع منه وفي التعليل بعدم قراديد على المسلم ايماء اليه قوله ويعتبر قيل على
التعليل انه لا يلزم من عدم اهليتها للقبول عدم صحة كتابته ما لم لا للسيد عليه بالاولا فلا يقبل عنها خصوص المصلحة لها فيها او اجبت
انتم قال والذين يفتون بكتاب الصبي المجنون لا ابتاعها ولا يبيعونها لان مقتضى الكتابة وجوب البيع ولا يبيع عليه ما شق وفيه نظر لان الابتداء بشرط
في الامر بالكتابة فلا يلزم منه المنع منها مع عام الامر وعدم الابتداء فضا وجوب البيع موضوع البيع وقد تقدم سلمنا لكن الوجوب شرط
بالنكاح فجاز الحكم بعدم وجوبه على غير المكلف لذلك الدليل على وجوبها اليه من قبل انك وبما قبله اجماع فيكون هو الحق وقوله
في كتابة المسلم مبينة على ان الخبر المجهول شرط في الكتابة هو الدين وهو ما لا اولا الخاصة فظا لا يبيع كاتبة الكافر لعدم الشرط فيقبض
لعدم المشروط على الثالث يصح لوجود الشرط وبقوله من اشترا المنع وتعليل بالاية اختيارا واداره احد الاولين بل انما الشك في لوردة الخبر
الصحيح كاسلف لما ان يمنع من الالة الاية على المنع على جميع الفقهاء لان الشرط المذكور اما وقع الدارها الدار على الوجوب او الدار لا يطلق
الاذن فيما لا يلزم من توقف الامر على شرط توقف باعها عليه الدليل على شيوع امر الكتابة غير مختصة بالاية واما الاستدلال بقوله
وانتم من مال الله الذي اناكم والكافر لا يستحق الزكوة ولا المسلمة لانها مودة له منى عنها لقوله تعالى لا تجذبوا بآبائكم بالله واليوم
الآخر يوافقون من حاد الله وسوله وفيه ان الايمان من الواجب شرط بوجه المقتضى لا تحفظ له فهو راجع الى الشرط بالتحقق فكل منع في غير
الخراج بالبيع ازان يخص المسلم كل الدليل الدال على عدم جواز دفع الزكوة الى الكافر واما استلزام اعانة المودة طه وقد خصصناه
باب الوقت والصحة وان لم قبل بجواز كتابته كما يجوز عنده لا يباعه بغيره يملك فيها جانب المانية فلا يمنع من المسلم والكافر قوله واما القول
هذه المسئلة تعددت واما اعادها ليرتب فيها فروع الاجل الى بعد من غيره ومهم توجيه الدليل ان المعاملة ان وقت علم ما في العبد من الما
فهو المولى لان المعاملة عليه وارتدت على غيره فهو موقوف للصوف فلا بد من ختم اجله لا يتصرف فيها ولا يفيض الى التكليف في المودة
وفيها فطره فان قلنا بجواز ملكه امكن على المعين وان لم نقل لم يمتد من الخبر عن الرخصة الحال بطول المعاملة كما في معاملة العتق
والجمالة متنوعة لا يمكن حصولها في كل وقت يتعقد العقد ولو لا الفرق من نحوه وقد اشار لذلك في اسلف قوله وبكيفية الاكتفاء بجمل
واحد على تقدير اشتراط تاجله امد هذا الجواب كثير من العادة للاصل عدم قوته في كاتبة يوم وخالف فيه بعضهم فاشترط كونه شبيها
فصاعدا لانه المانور عن الصحابة في عدم علمه وقوله لا يباع من غيرهم انهم على مملوكه فلو لا عاقبة كاتبة على غيره مشعرا
بانه غاية التصديق ولما تقدم من ان الكتابة مأخوذة من ضم النجوم بعضها الى البعض وانما يحصل له الضم بخان والغبضة في ان الكتابة عقد
اوافق ومن تمتع النجوم وجوابه ان ذلك كله لا يبيد المحر ولا يجر في العال بدون الاجماع وهو غير رافع بل الواقع الخلاف في المسئلة
قدما واحدا واشتقاق الكتابة خارجا بناء على الغالب من الكتابة الخطية كما تقدم في تعريفها والاصل وعموم النص يدفع ذلك كله
فقال في جواب الكثير من غير قوفها على حد بعد ان يكون معلومة ما اذا جعله الى امك لا يعيش ان النما على الباقية للاصل وينقل حكم
بعدها الى الوارث وهو ثمرة في جانب المولى لانها لا يجل بموتها اما جاب الكاتب في كل مبطا لها بموتها طه فان كان مشروطا في ان يباع
بالثبوت في المطلق فيكون شرط الزايد منها في مقتضى العقد وقد اطلق الشهيد في بعض محققاته جواز الناحيل كل مطا وحكم بانفس الحكم
الوارث بعد الموت ولا يخفى في جانب الكاتب من اشكال وقد اختلفوا في جواز الناحيل في البيع كل واختلاف في كونه جوازه وهو محتمل لانه لا مانع من اشتقاق

والاكتفاء بما يحتمل هنا الجواز لذلك الاقوى تأويلها حكماء على تقدير الاكتفاء بما يحتمل احتمال شرط المولى على الغرض فباع عليه عملها
التي هي من شرط الجواز لا من شرط الاستلزام فكل السلم اختيارا قوله فلو كانت اذا كانت الذي عليه على اخره غير ثم لم يكن فان كان ذلك بعد قبض
العوض وقع الغش ولا رجوع للسيد العبد في نفس الامر بدنه باحوال الشراء ما به وان لم يقع قبل القبض لم يحكم بفسادها ولا سبيل الى
الرجوع باعين تحريره في بيع السلم فراجع الى القينة لانها اقرب ثلثي الحزم لم يفسد باي حال فبما ينتم لها الوقيضة لم يحل بيعه وانما عند
الحكم به شرعا فوجب البصر في قيمة عند مستحبه كالوجوب في التقدير على عينه في ثمنها ما وان انفق ذلك بعد قبض البعض مضى في القبض
ولم يمتد الباقي وقد سبق الكلام على نظيره في المهر وغيره وان فيه قولين بالسقوط لا بد مني بالعوض الحزم فبما عليه حكم رضاه وقد يغذر
قبضه بالاسلام بالنسبة المستعينة عليه فقط المطالبة انكم بانفسه هنا مع انه وادى قوله ويجوز القول بالمنع للشيخ في الاستسقاء ان
الكتابة شبيهة بالبيع من حيث انها معاملة على مال بماله اذ المال المكتشف تابع للمالك الاظهر الصحة مع الغبضة وهو قول الشيخ ان
المولى موضوع لعمل صالحه قد لا يحصل المال بدون الكتابة بل هو الغالب كسبه بعد العقد ليس بالامانة المولى قبل القبض وجوده
يكون للمعامله عليه وليصح مع تبرين وهو قول قائل في عبد الله ان كان بعت جاريا لا ينام لنا واشترطت عليه ان يخرجني من ربي في الرق وانا
في حل ما اخذت منها قال في ذلك شرط موضوع الجواز ما اذا كان يبيع جاريا الحاجة اليه اليه وهو المعبر عنه بالغبضة والامانة بخلافه
فاعة ما لا يقيم قوله ولو اراد المريدان كان عن فطره انفس ملكه عند لم يقبل ملكا متحدا فاذ يتصور كتابته لبيد مسلم ولا كافر
والبيد اشار بالعلمه الاولى وان كان عن عمله نصا بحكم الكافر فباع المسلم عليه فمرا ولا تقرب به عليه وان بقي غيره من املاكه واليه
اشا وبالعلمه الثانية وبغيره من الحكم بعدم صحة كتابته المسلم انه لا يكتفي في نقل المسلم عن ملك الكافر الكتاب ولا الصحة كاتبة في
موضع البيع ولو كان المملوك كافرا صح كتابته لعدم المانع منه وفي التعليل بعدم قراديد على المسلم ايماء اليه قوله ويعتبر قيل على
التعليل انه لا يلزم من عدم اهليتها للقبول عدم صحة كتابته ما لم لا للسيد عليه بالاولا فلا يقبل عنها خصوص المصلحة لها فيها او اجبت
انتم قال والذين يفتون بكتاب الصبي المجنون لا ابتاعها ولا يبيعونها لان مقتضى الكتابة وجوب البيع ولا يبيع عليه ما شق وفيه نظر لان الابتداء بشرط
في الامر بالكتابة فلا يلزم منه المنع منها مع عام الامر وعدم الابتداء فضا وجوب البيع موضوع البيع وقد تقدم سلمنا لكن الوجوب شرط
بالنكاح فجاز الحكم بعدم وجوبه على غير المكلف لذلك الدليل على وجوبها اليه من قبل انك وبما قبله اجماع فيكون هو الحق وقوله
في كتابة المسلم مبينة على ان الخبر المجهول شرط في الكتابة هو الدين وهو ما لا اولا الخاصة فظا لا يبيع كاتبة الكافر لعدم الشرط فيقبض
لعدم المشروط على الثالث يصح لوجود الشرط وبقوله من اشترا المنع وتعليل بالاية اختيارا واداره احد الاولين بل انما الشك في لوردة الخبر
الصحيح كاسلف لما ان يمنع من الالة الاية على المنع على جميع الفقهاء لان الشرط المذكور اما وقع الدارها الدار على الوجوب او الدار لا يطلق
الاذن فيما لا يلزم من توقف الامر على شرط توقف باعها عليه الدليل على شيوع امر الكتابة غير مختصة بالاية واما الاستدلال بقوله
وانتم من مال الله الذي اناكم والكافر لا يستحق الزكوة ولا المسلمة لانها مودة له منى عنها لقوله تعالى لا تجذبوا بآبائكم بالله واليوم
الآخر يوافقون من حاد الله وسوله وفيه ان الايمان من الواجب شرط بوجه المقتضى لا تحفظ له فهو راجع الى الشرط بالتحقق فكل منع في غير
الخراج بالبيع ازان يخص المسلم كل الدليل الدال على عدم جواز دفع الزكوة الى الكافر واما استلزام اعانة المودة طه وقد خصصناه
باب الوقت والصحة وان لم قبل بجواز كتابته كما يجوز عنده لا يباعه بغيره يملك فيها جانب المانية فلا يمنع من المسلم والكافر قوله واما القول
هذه المسئلة تعددت واما اعادها ليرتب فيها فروع الاجل الى بعد من غيره ومهم توجيه الدليل ان المعاملة ان وقت علم ما في العبد من الما
فهو المولى لان المعاملة عليه وارتدت على غيره فهو موقوف للصوف فلا بد من ختم اجله لا يتصرف فيها ولا يفيض الى التكليف في المودة
وفيها فطره فان قلنا بجواز ملكه امكن على المعين وان لم نقل لم يمتد من الخبر عن الرخصة الحال بطول المعاملة كما في معاملة العتق
والجمالة متنوعة لا يمكن حصولها في كل وقت يتعقد العقد ولو لا الفرق من نحوه وقد اشار لذلك في اسلف قوله وبكيفية الاكتفاء بجمل
واحد على تقدير اشتراط تاجله امد هذا الجواب كثير من العادة للاصل عدم قوته في كاتبة يوم وخالف فيه بعضهم فاشترط كونه شبيها
فصاعدا لانه المانور عن الصحابة في عدم علمه وقوله لا يباع من غيرهم انهم على مملوكه فلو لا عاقبة كاتبة على غيره مشعرا
بانه غاية التصديق ولما تقدم من ان الكتابة مأخوذة من ضم النجوم بعضها الى البعض وانما يحصل له الضم بخان والغبضة في ان الكتابة عقد
اوافق ومن تمتع النجوم وجوابه ان ذلك كله لا يبيد المحر ولا يجر في العال بدون الاجماع وهو غير رافع بل الواقع الخلاف في المسئلة
قدما واحدا واشتقاق الكتابة خارجا بناء على الغالب من الكتابة الخطية كما تقدم في تعريفها والاصل وعموم النص يدفع ذلك كله
فقال في جواب الكثير من غير قوفها على حد بعد ان يكون معلومة ما اذا جعله الى امك لا يعيش ان النما على الباقية للاصل وينقل حكم
بعدها الى الوارث وهو ثمرة في جانب المولى لانها لا يجل بموتها اما جاب الكاتب في كل مبطا لها بموتها طه فان كان مشروطا في ان يباع
بالثبوت في المطلق فيكون شرط الزايد منها في مقتضى العقد وقد اطلق الشهيد في بعض محققاته جواز الناحيل كل مطا وحكم بانفس الحكم
الوارث بعد الموت ولا يخفى في جانب الكاتب من اشكال وقد اختلفوا في جواز الناحيل في البيع كل واختلاف في كونه جوازه وهو محتمل لانه لا مانع من اشتقاق

[illegible]

حصصاً يشاء متفرقة من اذائع الاجماع وخالف في ذلك بعضهم فنع من اختلاف في الفذرع تساوياً في الملك حذراً من ان ينفع احد
 بما لا يفي الاذائع الى احد ما مثلاً الى الاخر ما يتن ثم ارتفعت الكفاية بالغرض فيحتاج الاول الى ان يرجع على الثاني بمخمين ويكون
 الثاني قد اشغق بمادة بقائها في يد من غير استحقاق وجوابه ان الاستحقاق طارد من حين الفسخ وقبله ان ملكاً للفايض من المال لم يلزم
 اشغاق احد بما لا يفي الاخر حين الفسخ فيه واما عدم جواز دفعه الى احدهما بدون اذن صاحبه وكون مادفعه لها فرع من فروع الدين
 المشتركة وقد تقدم الكلام فيه في بابها وقال ابن الجند وابن البراج يجوز ان يدفع الى احدهما دون الاخر ما له تشبهاً عليه ان يكون اداء
 الكفاية لهما جميعاً لان من عليه الحق لا يجزى منه الفضاويين ما شاء فيه من امواله فاذا دفع الى احدهما حتى فقد اختار دفع ما يفي به
 المدفوع اليه في المدفوع واختار منع الاخر منه فلا يشترط فيه كالموئدة من الاستيفاء من بعض امواله هذا كله اذا اخذ العقد لهما ولو
 قد دفعه الى كل واحد من الجواز كما قال ابن الجند واعلم ان الكفاية يكون بالنسبة الى المولين متعدده وان اخذ العقد فاذا ادنى نصيب
 باذن الاخر انعقد لكن بدون اذنه لا يتحقق العتق في احد الصيبيين ولو عجز فمخرجهما واحد وصبر الاخر صح كالموئدة قوله ولو كانت اذناً
 ثلثة اعبد في صفقة واحدة فقال كاتبكم على الفالي نجوم معينة فاذا اديتم فانه احرار فقبلوا صح الكفاية عندنا ووزع المال على
 فلو كانت قيمة احدى مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فله الاول سدس المثلث وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه والاعضا
 بالقيمة يوم الكفاية لان سلطة السيد بطل بوئدة وقال بعض العامة يوزع على عدة الرؤس قد تقدم مثله في عوض الناح والصد
 المتعدد ثم كل واحد من العبيد يؤدى ما عليه اماعاً للفاضل وعلى الثاني اداى ما عليه في ولو هو توقف عتقه على اداء
 الغير على الاظهر وان مات احد من عجز فموقوف وغير موقوف باء ما عليه ولا ينظر الى السيد على عتقهم باء جميعهم حيث قال فاذا
 اديتم فانه احرار فان الكفاية الصحيحة يغلب فيها حكم المعاوضة ولذلك اذا ابر السيد المكاتب عتق واذا مات لم ينظر الكفاية بخلاف
 العتق المعلق وقيل لا يفتق بعضهم باء ما عليه وانما يعتقون مع اداء جميع المال ووجهه قد علمنا من قوله وقال ابن البراج اذا
 كاتبنا عبيدين كتاباً واحدة فمات احدنا قبل الثاني امان ان يجازان بوئدى باقى الكفاية عنك عن صاحبك امان ان يكتب عن
 نفسك كتاباً جديدة فمات اخذنا كان لذلك وان كان المترك ما لا يفي به بقسط من الكفاية اخذ السيد من الكفاية وكان على الثاني
 ما بقي من قسط منها وكل اذا ارتد احدهما وخوفنا بالحرى ان كان ما لا يفي به فاقب جميع الكفاية فاز السيد ما يفي به من ذلك جميع الكفاية
 وكيفان معاً ويرجع ورثته على المحي بحصته وبقيته ذلك ميراث لهم وهذا يدل على توقف عتق كل منها على اداء المال وزيادة احدهما
 اخر نادره وسيأتى ان ثلث المكاتب يطل الكفاية سواء كانت مشروطة ام مطلقة لم يؤد شيئاً من المال فحسب فدر نصيبه من
 مال الكفاية ولا ينقص المال في احد ما لا يفي به عتقها معاً فيقطع عليها كالمبيع وانما بوئدى المحي قد نصيبه من مال الكفاية ويعتق
 تفرد ذلك فلو شرط عليه كماله كل منهم لصاحبه في عقد الكفاية صح على الاصح للاصل وعموم المؤمن عند شرطهم فيلزم كل واحد من
 الكفاية من وجوب احضار الغير عند الحلول واداء ما عليه الى اخره افضل وقيل لا يصح الكفاية بناء على عدم لزوم مال الكفاية من جهة
 المكاتب والشرائح من العوض فيتعبد في الجواز وكذا يجوز ان يضمن كل منهم ما في ذمة الاخر فيعتقون جميعاً لان الضمان يحول
 في ذمة كل منهم الى الاخر فيترك مثله الاداء ويقبى المال اديناه في ذمتهم لا على وجه الكفاية ولو ضمن احد من خاصة تعلق المال بذمة وعتق
 المضمون وقال في الخ اذا رضى المولى بضمائمهم كلهم فهو كالموئدة ضامن وهو غريب لما عرفت من ظهور الفرق ولو جعلنا الضمان في ذمة
 الذمة تخير الرجوع بالجميع على من شاء وفي كلام الشيخ اشعاره وذكر في المسائل الحارث بن عثمان اشترى ما لا ادا شرط رجوعه على من شاء
 منها وهو دليل على كفايته وهو مذموم العامة لكن الاصحاب على خلافه قوله ولو دفع لانه بن مؤجل فلا يجب قبوله قبل الاجل كغيره من
 الديون وجوز ان يتعاق بالناجى عن جميع ما يفي به ذمة فيجب الوفاء له بشرطه للعموم ويؤيد رواية اسحق بن عمار عن الصمغ غزيبه
 ان مكاتباً ابى علياً فوق ارضه كفايته وشرط على بنحو ما في كتابه فحسب بالمال كضريبة فسلطه ان ياخذ كل ضريبة ويجزى عتقه فابى
 على مداه فوق صدق له مال لا ناخذ المال وتضى عنه قال ما اخذ الا النجوم التي شرطت وان غرض من ذلك الى مبلته فوق
 على امتناعه بشرطه واما صحيح الحديث عن عبد الله قال في مكاتب ينفذ نصف مكاتبه ويقبى عليه نصفه فيدعو اليه فيقول
 خذوا ما بقي ضريبة واحدة قال ياخذ من ما بقى ويعتق فمخول على جواز الاحتذع الرضا في كماله في ذمة لزمه ولو ظهر منه ذلك
 لزمه بغيره على اذ احدهما من مخالفة غيره ومخالفة القواعد المقررة في نظيره وابن الجندى اوجب على المولى قوله قبل الاجل في موضع واحد
 ومنه ما اذا كان الكفاية مريضاً او صعباً او قريداً او ماله في ذمة المالك فليس له الامتناع لانه امتناع ابطال اقراره وصحته
 ووجهه في ذمة المولى على القبول حيث لا يفي به لان الاجل حق من عليه الدين فاذا اسقط سقط وهو ممل الحق مشرك بينهما
 قوله ولو عجز جواز دفع الى المكاتب من الزكاة مشرك بين القسطين لكن وجوب الفلح يخص بالطلون من سهم الرقاب مع الامكان
 فان تعدد وكان كاشط يجوز دفع كتابته واسترقاقه او ما بقى منه ان كان قد ادى شيئاً قوله والكفاية يتبدل على خلاف بعض
 العامة حيث قسمه ما لا يصح من الكفاية الى باطله وفاسده فالباطل ما اخذ بعض اربابنا بان كان السيد صديقاً او محبوا او مكرها

[illegible]

السبب المقضي له ومن سبق الحكم بعدم الرتبة فيستحب أن الواقع بالاختيار هو الكفاية ولا يقضي العتق بذاتها ولهذا الواغنة بعد ذلك
صح ولو عجز عداؤها أو لم يحكم بعقوبة بالاداء ولا اختيار للفايض فيه وعلى هذا يفرق بين الإبراء والقض لأن الإبراء صدر باختياره وهو سبب
العتق فكان باختيار السبب بخلاف السبب ببناء الحكم على أن الكفاية هل هي بيع أو عتق بعوض فعلى الأول لا يسير لأن المولى لم يعتق
وأما مملك العبد نفسه بالشر أو إداره العوض فيعتق وعلى الثاني يحمل الكفاية وعدمها بقرب ما سبق قوله من كاتب الأصل في هذه
المسئلة قوله تعالى وأنتم من مال الله الذي أنعم والمعاد بالإنسان أن يحيط عنه شيئا من النجوم أو يبذل شيئا وبأخذ في النجوم أما الثاني
فقط وأما الخط فقد روى عن السلف قوله وفعله وروى العلاء بن الفضل عن علي بن عبد الله في قوله لله ثم وأنتم من مال الله الذي
أنعم قال يضع عنه من نجومه التي لم تكن تريد أن تنفع منها ولا تزيد فوق ما في نفسك فقلت كره قال وضع أبو جعفر للملوك له الفان
سبعة آلاف والوجه في الثاني وإن كان خلاف ذلك الآية أن المقص اعانته ليعتق والأعانة في الحقيقة حقيقة وفي البذل وهو حق فانه قد
ينفق المال في جهة أخرى وهذا يظهر أن الخط أولى من الأعطاء وقد اختلف في هذا الأمر هل هو للوجود كالتبذير في أن المراد به المال
الله هو الزكاة الواجبة على المولى أمه طلق المال الذي بيده فانه من عدا الله وفي أن فيه الأمور هل هو عايد إلى قوله قبل فكما يتوهم
أن علمه فيهم خيرا وعلى المكلفين مط فاشيخ في جماعة وجوابه السيد اعانة المكاتب بالخط والإيلاء وإن لم يجب عليهم الزكاة ولا
يجب على عبده وهذا صريح على أن الأمر للوجوب أن المال أعمن من الزكاة وإن الخطاب يتعلق بالمولى وفي الخ ذهب إلى الاحتجاب مط وجعل ما
الله أعمن فلم يوجب عليه الأعانة من الزكاة ولا من غيرها والمضار اختيار وجوب الإعانة على المولى أن وجب عليه الزكاة منها والاستحسان أن لم
يجب أما الأول فلأن أداء الزكاة واجب لأشئ من أعانة المديون في وفاء دينه بولجب للأصل فيقتض هذا الأمر بما لو وجب الزكاة وكان
المكاتب من أصناف المستحقين فيكون الدفع إليه واجبا في الجملة وأما الثاني فلا فالأصل عدم الوجوب مع ما فيه من التعاون على البر
أعانة المحتاجين وتخليص النفس من ذل الرقية وحقوقها فالأقوى وجوب الإيلاء من الزكاة وإن وجب أو الخط عنه من مال الكفاية
أن لم يجب خصاص الحكم بالمولى علا بظا الأمر لطلق التعلق بالأمور من الكفاية وتجوز في الثاني بين أن يعطيه أو يحيط عنه من النجوم
شيئا يطلع عليه اسم المال ويجب على المكاتب القول أن أعطاء من جنس مال الكفاية لا من غيره على ما لا يثبت في الأصل من المراد به مال
الكفاية ولو حط عنه كان إبراء لا يعتبر فيه القول على الأقوى ولو أعانته فانه وجب كالجنس ولو عتق قبل الإيلاء فترسقوط الوجوب قولان
من فوائد محله وتعلق الخطاب بالمكاتبين وقد زال الوصف ومن كونه كالدائن واختاره في س ولودفع إليه من الزكاة وكان مشروطا
بغيره ففي وجوب إخراج الزكاة لغيره أو ردّها إلى دفعها وجها من تبين عدم الاحتفاظ وكونه طاريا على الدفع الموجب للملك حال الكو
قابله وبرائه ثم دفعه الدافع وعوده إلى المولى أحداث ملك لا يبطال لما سلف من ثم بقيت المعاملة السابقة مجاهدا وإن لم يرضها
المولى وبضعف منع كونه أحداثا بل أعانته في الرق يقتض يقتض جميع ما سبق ومن ثم عاد كسبه وأولاده مملوكا وبقاء المعاملة
بسبب الإذن الضمنية لها في عقد المكاتب فأنها يستلزم الإذن في النقص للمعاملة ونحوها والوجه وجوب صرفه على المستحقين إن كانت
منه والأعادها على دفعها ليصرفها بنفسه نعم لو كان من المندوبية يجب الإعادة قوله لو كان له إذا كانت اثنين في ضعفه أو مضعف
ثم أقر بأنه استوفى فحرم أحدنا أو أنه أقر بالاعانة عليه أمرا بائنا فان قال نسيت لم يذكر ولا يقع بينهما مادام حيّا لأن الانسافد
يذكر ما نسى وبين له ما نسى وذلك أقرب إلى الحق من القرعة ولو قبل بالقرعة مع اليأس من التذكر أو طول الزمان جدّا كان حسنا
بتحقق الإشياء وهي لكل أمر مشبهة ولو ادعى العلم على المولى فالقول قوله ونفسه لأن ذلك لا يعلم إلا من قبله وإن بين أحدا وأدعى
التذكر قبل قوله بغير يمين أن صدقه الآخر أو سكت وإن كذبه وقال استوفيت من أوبرأني فله تخليفه أيضا ويخلف هنا على اليمين
على قبل التذكر على نفي العلم حلف مدعى الدفع وعوفان ادعى كل منها ذلك ففي تخليفها معا وعنفها وجها من أن ذلك هو
الدعوى فمن أن العتق أحد ما خصه فاحدا كاذب في نفسه لكن هذا حكم على ما في نفس الأمر فلا يفتح فيما يشب بظ الحكم ولو كانت
المولى قبل التذكر تعينت القرعة لليأس منه ولكن لو ادعى أحدا أو ما على الوارث العلم حلف تخليفه كالمورث وليس له أن يستوفي منها
ولا من أحد ما قبل القرعة وإن بذل المال لأن أحد ما برئ فاحذر المالكين ظ وكذا القول في المورث ولو بذل ما لا أخرب قدر التخلف أو
الأكثر على تقدير الاختلاف ففي اعتنا فانه إذا كان جها من وصو مال الكفاية إليه بجمعه ومن أن شره أداء المكاتب جاز في كل
منها أن يكون ما ادعى مال المكاتبه ويمكن أن يجعل بذله ولو عمن غير المودى طريقا إلى صحة الاداء كالودع المتبع وهذا الجود
وأعلم أنه يظهر من قول المص ثم يقع بينهما بعد قوله ولو ادعى على المولى العلم كان القول قوله أنه يقع بينهما في جوة المولى وهو مخالف
لقوله سابقا صريح عليه رجاء التذكر إلا أن يحمل على تصريحه بأشياء الرجا وهو بعيد لا أشعار للقطب وقد صرح الشيخ والجماعة بعدم الرقة
مادام حيّا لأن التذكر مرجو ويمكن أن يحمل المولى في قوله ولو ادعى على المولى ما يميل الوارث ويكون قوله ثم يقع تخلفا بما بعد المولى
مؤكد القول استخرج بالقرعة وعلى التقديرين فالعبارة ليست جيدة قوله يجوز بيع المشهورين الأصحاب جواز بيع مال الكفاية وبغاه
بغير البيع من سائر وجوه النقل للأصل خلاف الشيخ في حيث منع منه لله عن بيع ما لم يقبض ولأن النجوم لم يسه قبحا في نفسه

مطلقا وفي الشريعة وهو مذهب جماعة من العامة ويضعف بان المتي خلط بالشفل بالبيع لا يخلو ما يقبض حتى ان العامة روي ان المتي
البقي واما فاس من عداه منهم على البيع ولما كان القياس عندنا من انما اخضر النوى بمورده وبيع جواز تخفيفه مطر لما تقدم من اختياره
واذا صح البيع لزوم المكاتب دفع المال الى المشتري فان اداه اليه عنق كالأداء الى المولى ولو لم يدفعه اجمع وكان مشروطا فخر وضع المال
رجع رقما لموله وهل يبطل البيع بمجتمعه لان الضم يوجب دفع الكاتبة ومن ثم رجع ولد رقما وتبعه كسبه والعدم لمعارضة الملك حال البيع
فلا يضر الضم الطاري على القول بعد الضم لا يجوز للمكاتب تسليم النوى الى المشتري ومطالبة بها ويحذر الضم يدفعها الى
السيد البائع وهل يحصل بتسليمها الى المشتري قبل ان لا السيد يسلط على القبض فهو كالوكل بالقبض وكذا وصحتها وهو اختيار الشيخ
ط والاكثر للتعلم لانه يقبض لنفسه حتى لو تلفت في يده لضمة بخلاف الوكيل فانه يقبض للوكل وقيل ثالث فن قال بعد البيع هل
منه وقال للمكاتب ادفعها اليه صار وكيلا وحصل العفو بقبضه وان افترض على البيع فلا لانه فاسد فلا اعتبر بما يقبضه ورد بانه وان
صرح بالاذن فانما ياذن بحكم المعاوضة لانه صنيعة والقولان الاولان للعلامة في بر في موضعين من الكتاب ثم ان قلنا بعدم
فالسيد يطالب المكاتب والمكاتب يسترد دفع المشتري فان سلمه المشتري الى البائع لم يصح لانه قبضه بغير اذن المكاتب فاشبهه بالاذن
من ماله بغير اذنه وبجمل الصحة نظر الا فيعين المكاتب اياه لمال الكاتبة بالدفع وقد تقدم اطلاق جواز تصرف المولى في مال المكاتب
يتعلق بالاستيفاء منها المولى لكن لما كان العرقيشة ذلك المطلق لم يصح هنا وان عينه المكاتب ان يعينه منه على المعاوضة كسليمه
الى المشتري قوله ويجوز لا اشكال في جواز بيع المشروط بعد العجز لان المولى يسلط على الضم فكان بيعه فيها كالأداء في جوازها واما
المدير والموصي به او مخول ذلك ما اشتمل على العقد الجائز لو تقدم الفسخ البيع فالضمة اوضح واما المطلق فقد طاف المص والجماعة عند
صحة بيعه ويجب قبضه بما اذا لم يبلغ حد يجوز للمولى دفع كتابته فلو عجز عن الاداء بعد حلول المال ولم يمكن اداءه منه من سهم الرقاب
جائز بيعه كما يجوز فسخها وقد تقدم قوله اذا دفع كافر في ذلك بين المكاتب المشروط والمطلق لان الكاتبة لا يجوز بيعه عن اصل الرقبة
وان اخرجته عنها على بعض الوجوه كما عرفت مرارا وخالف في ذلك ابن الحنفية فلو مات السيد وانتهت حق المكاتب الذي شرط عليه
الرق عند عجزه منع من الوطى وان ادعى كفا على النكاح لانها المثلث من قبضه شيئا وان عجز بطل النكاح فان كان ممن يتوهم المولى
بطل النكاح اذا حصل له اداء بعض الكاتبة هذا كلامه وما اخاره المص مذهب الشيخ والاكثر وهو الاظهر واكثر بقوله فملكته عمالوهم
يكن وادته بان يكون فائدا او كافر وهو كافران النكاح بحاله ولو كان مطر وقد ادعى بعض المال فالحكم بحاله لان ملك الرقبة
بعضه بطلان النكاح قوله اذا اختلف المراد باختلافها في المال اختلافها في قدر بان قال كاتبك على العين فقبل على
الف وبالمدة الاجل بان قال السنة فمكاتب بل الى سنين وبالنحو ما جزاء المدة التي قسط المال عليها وجعل لكل قسط اجلها
بان قال جلنا السنة التي هي الاجل المنقوض عليه ثلث نجوم كل نجم اربعة اشهر بحيث يحل في كل نجم ثلث المال فقال بل جلناها بنجم بحيث يحل
في كل نصف سنة نصف المال ونحو ذلك اما لو كان اختلافها في عدد النجوم وقد رها موحيا للاختلاف في اصل المدة كان راجعا الى
النزاع في المدة فان اتفقا على ان الاجل بخان ولكن ادعى المولى ان كل نجم شهر ادعى المكاتب انها ثلثة فهذا راجع الى الاختلاف في المدة
والحكم في الجميع واحد وهو تقديم قول السيد لاصل ان عدم الزيادة يعزف به واما وجه تقديم قوله في قدر المال فلان المكاتب يملك
العقود بغيره من المذار والمولى ينكره والاصل بقاء الرق وبهذا يحصل الفرق بين الكاتبة والبائع ان الاختلاف في مقدار الثمن او
المن فان الكاتبة ليست معاوضة حقيقية لانها معااملة على مال المولى باله والاصل ان لا يخرج عن ملكه الا برضاه كما انها اشبهت بالبيع
من شبهها ببقود المعاوضات والافوى ما اخاره المص والاكثر من تقديم قول من ينكر الزيادة في المال والمدة اتفاقا الى الاية
الشبهة لان المولى باعترافه باصل الكاتبة واستحقاقه الصق خرج عن اصله بقاء ملكه على المكاتب وعلى ما لم هو بدعي زيادة في قدر
المكاتب هو ينكرها فيكون قوله مقدما في ذلك قوله اذا دفع فذكر ان العوض في الكاتبة لا يكون الا بئنا ثم حتى الدين في
دنة الغير انما استوفاه فلم يجد على الضمة المشروطة فله رده وطلب ما استحققه ولا يرتفع العقدان كان المقبوض من غير جنس حقيقة
يملكه الا ان يتنازع حيث يجوز الاعراض ان اطلع على عيب نظران رضى به فهل يملكه بارضا او بالقبض واما فاذا ملكه بارضا
فيه رضى وان رده فهل يقول ملكه بالقبض ثم اشغل الملك بالردا ويقول اذ اردت ان يملكه فيه فقولان فلهذا قاعة كنية
حقيقا فان باب الصرف في بينه عليها مسائل قد سبق منها ان عقد الصر اذا ورد على موصوف في الدنة وجري المتنازع وتقرقا
ثم وجد احدها بالقبض عيبا ورده فان قلنا انه ملك بالقبض صح العقد وان قلنا بتبين انه لم يملك فالعقد فاسد لانها بغير
قبل المتنازع ومنها اذا سلم في جارية وقبض ما يتيه فوجد بها عيبا وردها فهل على السلم اليه استبرأها يسه على هذا الخلاف
فان قلنا انه يملك بالقبض وجب الاستبراء لانها رجعت اليه بملك جديد وان قلنا بعدم الملك فلا استبراء لبقائها على الملك
السابق فنفر ذلك فاذا وجد السيد ببعض النجوم المقبوضة اجميعا عيبا فله الخيار بين ان يرضى به وبين ان يردده ويطلب بدل
ولا فرق بين العيب اليسير الفاخر عندنا فان رضى به فالعقود نافذة كالحالة ويجعل رضاه بالمعيب كالباء عن بعض الخوف وهل يحصل

الباقى ليعرف ان لم ياذن الشريك لم يصح لعدم الاستقلال ولا تضييد الشريك ببعض فيضربه وان كان باذنه في حق غيره فلا احد
 وهو الذي جرى به المص الشريك لا يستقل في بعض المكاتب عليه وان جاز اقرار البعض بالاعتناء جاز اقراره بالعقد المقتضى الى الغنى
 لانه عدم لما تقدم من ان الشريك يمنع من الاداء والمساوق ولا يمكن حصرهم الاكتفى في اليد الاقوى لجواز ان لم ياذن بتقريب
 سلفه وجواب القول في البيع في قوله المراد المكاتب كالمعظم التصرفات فيبيع ويشترى بوجوبه وسائر ما اخذ بالشفقة
 وقبول القصة والصدق ويعد عاودا ويحط ويؤدى بعبء اصلا للمال كما يقتضيه وحكمهم لا يصح منه التصرف في بيعه او حظه او ان
 تحصيل الغنى فيما طاله ولا حق السيد غير منقطع عنه فانه قد يعجز فعول الرق هذا هو القول بالحكم في التفصيل هو قد تقدم
 منها حكم بغير وعقبة وهبة واقرضه وما تقرر من ذلك لا فرق في البيع والشراء بين وقوعه مع سيده واجبه لشرائه في القصة
 لما كان الواجب عليه في حري ما فيه العتقة ومطهر الاكتساب فعليه ان يبيع بالحال بالرغم لان اخراج المال عن اليد بعوض في الحال يبيع
 ومثله على خسر سوا ما عا مثل قيمته واكثر وسواء استوفى بالرهن او الكفيل او لا لان الكفيل قد يقاس بالرهن فان تلف نعم نحو
 ان يبيع ما يملكه مائة بمائة نقد او بمائة نسيئة ويجوز ان يشترى نسيئة ثم النقد ولا يرهن به فانه قد ينفذ ان اشترى به ثم النسيئة
 في جوازها ولا اشتغال على الترخيع ومن عدم الغبن وتفرق بين المكاتب وبين المولى حيث يبيع مال الطفل بغيره من الحاجة او الحاجة
 الظاهرة فان المراء هناك مصلحة الطفل والمولى منصوب ليطهره ومنها المط العوق والمرعى مصلحة السيد المكاتب غير منصوب ليطهر
 اليه وبما قيل بمساواة المولى في مراعاة المصلحة خصوصاً دعاء الضرر في البيع والرهن كما في وقت النهي لم يفتى في حقه المالك ومضى
 باع واشترى لم يملكه فانه حتى يشتم العوض لان دفع اليد عن المال بلا عوض كمنع عن غيره ولا يملك له السلم لان مقصده تسليم
 راس المال في المجلس وانظار المسلم فيه بما اذا كان الثمن مؤجلاً ومثله دفع المال قاضاً ولو ان ياحظه لانه وقع تكليفه له اذا كان
 المولى في معاملة المكاتب كالاجنب مع الاجنب في الاحكام فاذن المكاتب يبيع على مولاه عن غايه له وكان للمولى عليه الفهم او دين
 للمعاملة في القصاص تفصيل واختلاف لا يخص بالمولى والمكاتب فجملة القول فيه انه اذا ثبت شخص اخر يدين ولا خلاف في ذلك
 فان اخذ الحسن الصفقة بالمقاصة فمقره سواء كان نافذاً او عرضين مثليين او اخلف الجذر او الوصف ولو بالحل والناجى او خلاف
 الاجل او كانا مدينين غير ان يفتقر معه الى قبضه ماله الا قبض احدهما وكذا لو كان احدهما نقداً والاخر عسراً والنفسيل الذي
 الم لا يبيع في ط وعصمه ان الدين ان كان نافذاً قبض احدهما ودفع عن الاخر وان كانا عرضين فلا يدين قبضهما وان كان احدهما
 نقداً فقبض العرض ثم دفع عن النقد جاز دون العكس وكان الشئ يجعل المقاسمة معاملة بها احكامه من بيع الدين بالدين وبيع العرض
 قبل القبض وغيره قوله اذا اشترى لما كان نص المكاتب شرطاً بالعبث وما فيه الاكتساب لم يبيع ان يشترى من يفتقر عليه من الدين
 وغيره لا يفتقر المولى للمقاسمة من نقول المال بالعقود وبما قيل بالجواز لانه يشترى مملوكاً لا ضرر على المولى في شراؤه ولهذا كان كليه وان
 عاد المكاتب في الرق عاد المملوك المشتري كالاجنب هو ضعيف لان من المالك في شئ مع عدم جواز بيعه التمسك به غير سابق له وان
 لم يفتقر في الحال ولو وهبه او اوصى به فانه لم يفتقر على التمسك به فانه زمانه وعجزه كان يبرمه ففتنه لم يجره قبوله لا نفقته بل يبرمه
 المكاتب من حيث هو مملوكه وان لم يجره عليه نفقة القريب ان كان كسواً يقوم بكفايته نفقة جاز في قوله بل يبرمه استحبابه لانه لا ضرر عليه
 القول لم لا يفتقر عليه لان ملكه ضعيف انما يفتقر بغيره وبرقة ولا يبرمه بغيره ويكون نفقته في كسبه فان فضل من فضل كان المكاتب
 ان يستعين برفاءه الجرم لانه يبرمه المملوك ان من عرض او يجر انتف المكاتب عليه لانه من صلاح ملكه ولا يبرمه هذا كالاتفاق على اقراره
 حيث يمنع منه لانه لا يبرمه على الواساة والماء ترد في اسراق القريب انما اسرق المكاتب وجه الزد وما ذكرناه ومن تشبه بالبر بغيره
 في ملك له وهذا وجه خفيف لم يذكر في المسئلة غير احتمال الوجه القطع ببقية اعم في الاسراف والاعتناق قوله اذا جاز
 بتحقاق العتقة بقصود الارشع فبقية يفضل له ما ينتفع به وكذا لو استغنى ببقية ولكن كانت غنية شتم على منفعته تعود على
 المكاتب في ماله بكتب غير والفرق بين قريته عبداً حيث جاز فداء السيد ورن الرقبة بغيره فقص فيهما في الغنم بخلاف القريب
 فان ما يفكر به محض اندراف معجل للمال في مقابلة ما لا يفتقر بماله لانه لا يجوز له التصرف في رقبته ببيع ولا غيره بل امره كما مر
 انه ترد في جواز فكه وجه الزد وما ذكرناه ومن امكان الاستغناء ببقية كما مر على تقدير شراؤه وبالمسئلة فلا شك ان ههنا مرجع
 الى الاشكال في جواز شراؤه وعدمه فان اجرناه فداءه والا فلا قوله اذا جاز اذا جاز المكاتب على مولاه فاما ان يكون منعولاً لانه
 نفساً او ماداً ونها على التقديرين اما ان يكون عبداً او خطاً فان كانت على نفسه عبداً فالفضل للوارث فان افض بطلت الكفاية كما
 لو مات وان عفى على مال او كانت الجناية بوجوب المال تعاقب الواجب على ان كان المولى مع المكاتب في المعاملة كالاجنب مع الاجنب
 فكذلك في الجناية واما الذي يلزم المكاتب الارش بالغام يبلغ او الاقل منه ومن قيمته قولان من عموم قوله ثم لا يبيع الباقي على الاكثر
 من نفسه فلو طرد بالزيادة لم جنايته على اكثر من نفسه ومن انه كالحرف المطالبة مادامت المكاتب باقية خصوصاً بالنسبة الى المولى لان
 يمنع استحقاق المولى مطالبة بمال الجناية فلو لم يعتبر فيه مناسبه الحر لم يمكن الحكم باستحقاق المولى الارش وهو انما الله حيث اطلق الارش
 على من عصى الله في الدين

[illegible]

[illegible]

ارابعة اذا قال ضعوا عنه اوسط نجومه فان كان فيها اوسط عدد او قدر انصرف البرهان اجمع الامران كان الوتر بالجار في بعض
ايها شاء واو قيل لا يعمل القدر وهو حسن وان لم يكن له اوسط لا قدر او لا عدد اجمع بين مجنن لتحقيق الاوسط فهوخذ من
الاربعة الثاني والثالث من السنة الثالث والرابع

في الوصية وغيرها مع الافراد والامام بعض الاجزاء الى بعض المعبر المجموع والالزم عدم صحة الجميع لان اجزائه يبلغ حد الاستقلال والوصية
هنا مجموع النصف الزيادة لا بالزيادة وحدها بل لوقال ضعوا عنه اكثر ما يقع عليه ومثله فهو وصية بجميع ما عليه وزيادته لان ما يرد عن
النصف هو نصف الوصية فيكون مثله زائدا على مجموع المال فيقع فيه وبلغوا في الزيادة ومثله قال ضعوا اكثر ما عليه او ما عليه واكثر ونحو
ذلك ولو قال اكثر ما عليه ونصف وضع عنه ثلثة ارباع ما عليه وزيادته شيء لا يقع فيه ان يقول ويقبل النصف لما يتولى الاصل الاحمال الشا
وافاقتم اعتبارهم في الزيادة دون نصفها بناء على ان ما يقول يصح ان قوله نصف معتد به وان لم يقول بخلاف نصفه لا يقول فهو فاسد
ذكرناه من ان الوصية بالمجموع لا بالزيادة منفردة سواء نصها ام لا لا يجوز ان يقول ضعوا عنه ما شاء او ما شاء من مال الكفاية فان بقى منه شيئا
فلا اشكال في صحة وان شاء الجميع قال الشيخ في ط لا يصح اما في الثاني فظ لا من الشيعية فكانه قال ضعوا عنه بعض مال الكفاية واما في
الاول فلان المعنى ضعوا من كتابته ما شاء من مقدرة والافعال ضعوا عنه النجوم اذا كان هذا معتد به كان كالصورة الاخرى وفيه نظر
تقدير ما شاء من مال الكفاية بمعنى البعض غير لازم بل يجوز ان يكون معناه ما يريد وتقدر من البعض غير معين لانه كما جعل البعض بمقتضى
البقيين فيصح نفعها بالجميع نعم يمكن ان يقال ان من اشترى الكفاية من البقيين البعض لا يد له احد ما يردون القرينة كما في كل مشترك فبالعوض
معلوم على التقديرين والجميع مشترك في القيام الاحمال فيرجع الامر الى معنى البعض وان لم يجل عليه خصوص ولو دللت القرينة على ارادة
المتين او ارادة الجميع من غير اعتبار من عملها ولعلها موجودة في الصورة الاولى على اعادة ما يتناول الجميع يظهر من المص خلاف ذلك
وان ظاهر حال اللفظ يقتضي البعض فيمكن ان يريد بحال اللفظ ما ذكرناه من الافعال الى تقديره من حيث لا يتبين من معناها الا البعض
وان يريد به حال التركيب كما اشار اليه من انه لو اراد الجميع لقال ضعوا عنه النجوم وفيه نظر للفرق بين الارادتين فانه في الاول جعل المتين
اليه في ارادة البعض والجميع وهذا الفرض لا ينادى بقوله ضعوا عنه النجوم بل ان مدلوله وضع الجميع خاصة لجعل المتين في الجميع البعض
الاغراض يتفاوت في ذلك فلا يمان من ارادة التعليق التقدير على المتين ان يريد بعض متعلقات الشيء وهو الجميع كما لا يخفى قوله اذا قال
الاوسط لفظ متعلق بمراد به الشيء بين الشيئين على النوع والصفة قد يكون بالزمان كوسط النهار المتوسط بين طرفيه وبالقدر والرتبة
وتخصا كالاثنين المتوسطين بين الواحد والثلثة والمقدار هنا قد يكون في مال النجوم وقد يكون في الاجال واللفظ مشترك في هذا
الباب بين اجل مال الكفاية ونفس المال المفروض في الاجل كما يتبينه سابقا وقد تقدم في الوصايا ان اراد الوصي بلفظ يقع على شيئين عددا
سواء كان مشترك او متواليا ووجد في مال الوصي منها افراد متعددة يتخير الوارث في تعيينها ما شاء وان فيه توكلا صغيرا بالقرعة
وهذه المسئلة جارية من جزئيات تلك والمراد بالاوسط عدد في النجوم ما كان مخفوفاً بمساويين كالثاني في الثلثة والثالث في الخمسة
والرابع في السبعة وهو واحد ان كان العدد وتر او شان ان كان زوجا كالثاني والثالث في الاربعة والثالث والرابع في الستة
بالاوسط واما ما كان في جملتها ما هو اكثر منه فالمراد بالدينارين بالدينار والثلثة سواء بعدد الوسط والطرفان
ام احدى فتعد الوسط كالوكانت الاجال اربعة منها واحد دينار واخر ثلثة وان كل واحد دينارين تعدد الطرفين واحدا كما لو كان
في المثال واحد دينارين واثان دينار واثان ثلثة وقد يختلف النجوم وقد راجح تعدد الوسط هذا المعنى مختلفا كما لو كان احد
الاربعة دينار واثان دينارين والثالث ثلثة والرابع اربعة فالثاني مخفوف باقل منه وهو الاول واكثر هو الثالث والثالث
بالنسبة الى الثاني والرابع وكل واحد منها اوسط هذا المعنى فتمثل الحامها بالوسط المتعدد فيخير الوارث لوجوه المعنى في كل منها والجمال على
الاكثر لانه حقيقه والاخر اضافي وهذا قطع الشهيد في الشرح والكلام في الاوسط اجلا كالكلام في الاوسط فدر الا ان المختلف هنا
هو الاجال بان كان بعضها اشهر وبعضها شهرين وبعضها ثلثة الى اخر ما ذكر في الاوسط المقدري اذا قدر ذلك فنقول النجوم الخمسة
باوسطها اما ان يكون لها اوسط خاصة او بالعدد او بالاجل او باثنين منها فاما الاجل والعدد واحدا مع العدد او بجمع
الثلثة او لا يكون له اوسط واحد منها اما العدد اصلا او بالعدد وصوره الفروض كما يكاد ينحصر اصولها ترجع الى الثاني وما ينفع
عليها لا يستفاد منها ان يكون له اوسط بالعدد خاصة كثلثة ارباع او خمسة مثاقير المقدار والاجال ومقتضاها تقاونا لا يفرض فيه
اوسط فالأوسط في الثلثة عدد هو الثاني وفي الخمسة الثالث لا مخفوف بمساويين وانما حل على الواحد المذكور دون ما زاد كالثلثة
الوسط من الخمسة فاما البقية مخفوفة بمساويين لان الوصية في واحد فلا يصار الى التعدد مع امكان المثل المتعلق بالوصية ولو فرض
ارادته ما هو اعلم من الواحد بان يريد ما صد عليه اوسط مكم كان من باب التعدد فيخير الوارث بان يكون لها اوسط بالعدد خاصة
كالاربعة ارباع مثاقير الاجال قط الاول دينار وقط الثاني ديناران والثالث ثلثة والرابع اربعة فالثالث اوسط حقيقة بالمقدار
لانه اكثر ما دونه مكم واقل ما فوقه مكم والثاني اوسط ايضا بالمقدار لكن بالاضافة الى الثالث والاول مكم فلذلك جعلناه على الثالث
خاصة والاوسط بالاجل هنا منصف لثناوي الاجال فيها واما الاوسط بالعدد فهو جد في الثاني والثالث لكنه متعدد فلا يعمل على
الوصية كما في فليس في المثال اوسط عليه فمضى الوصية لا الثالث حج ان يكون لها اوسط بالاجل خاصة كالاربعة ارباع مثاقير المال لكن
اجل الاول منها شهر والثاني شهران والثالث ثلاثة والرابع اربعة والتقريب فيه ما ذكر في المقدور لو فرض ان كل واحد من الثالث والرابع

وكانت الكفاية معاوضة الية لانها اما بيع العبد نفسه او عنق بعضه او عوض حاصل على التقديرين وهو اصل الية الوثنية في مقابلته
فان كان بقدر قيمته او ازيد انفق التبرع والحاجه فلا شيء يعتبر من الثلث في تقدير الجواب ان الكفاية وان كانت معاوضة لانها
بحسب الصورة لا الحقيقة لان العوض المعوض كل ما من مال المولى اذ الكتاب مع المملوك وفي معاوضة على الماله فكانت في معنى التبرع
المخفى فلا اعتبر من الثلث مع عدم الاجازة بخلاف المعاوضة التي تملك على عوض يدخل في مال الملك من خارج كالباع بغير المثل
والا ان اذ ليس فيها تقويت ال وان اشتملت على تبدل الاعيان لان المعترف نظر العقلاء غالبا هو اصل الماله دون خصه العين
وهنا حاجت ما ان باع نسيت في مرض الموت بغير الثلث حيث بيع في الجميع لانه لو لم يبع له يحصل له الثمن وهما المولى يكاتب يحصل له
كسبه انفق ذلك فان كاتب في مرض الموت وقتل ان مخيرة من الثلث اغتبرت قيمة العبد من الثلث فان لم يملك شيئا سوا ذلك
يخرج في حقه المولى فان كان كاتبه على مثله قيمته عنق كله لانه بقي للورثة مثله وان كاتبه على مثله قيمته عنق مثله لانه اذا
اخذ ثمانية وقيمتها مائة فالحكمة ما شئت فيفقد التبرع في ثلث المائتين وهو ثلث المائة ولو كاتبه على مثله قيمته وقبض نصف النجوم
حصص الكفاية في نصفه وان لم يدر حق ما السيد نظر ان لم يخرج الورثة ما زاد على الثلث فثلثه مكاتب فان ادى حصص النجوم عنق
وهل يزداد في الكفاية بقدر نصف ادى هو سدس العبد اذا كانت النجوم مثل القيمة فيه وصحها كالمسئلة السابقة ووجه العدم ان
الكفاية قد بطلت في الثلثين فلا غنى وهذا هو الذي حرم به المصنف والجماعة ووجه الزيادة زيادة ما سيبدا الوارث فكان كالو
ظهر للثمن فيز او قبضت بركة في الخوة فيعقل فيها حصيد بعد الموت فانه يزداد في الكفاية لذلك قوله واما يدخل في العلق اذا
ولدت تاما وانما اصل ضعفه وعلقه لانه على الاصح اعدم المقيمين بكونها مبدء للثمن واستعدادها للصورة الانسانية بخلاف ايتها
واستعدادها للحكم الالهى وفائدة غير الخى ابطال النص المخرج عن الملك الواقع من الحمل وانقضاء العدة به الحرف والتمسك من الزوج والتمسك
ويشترط في تحقق الاستعداد كون الولد حرا حال العلق على الاظهر بل لم ينقل اليه فيه خلافا لان الاستعداد انما يثبت بتعالج المولود بالبيع
والى ذلك اشار النبي بقوله في جارية اغتصبا ولدها فلو كان مملوكا لما كون الواطي عبدا حاله الوحي والحكم او باشرط الرقية في حال كونه
حرا وجوزنا الشرط لم يصح له ولد خلافا للشيخ وابن حزمه نظر الى الوضع اللغوي وكذا الخلاف فيما اذا ولد حرا بان تزوجها في حال حرة
ولم يشترط الرقية ثم ملكها بالاصل والشك في البطلان لان الاستعداد لم يثبت في الحال فلا يثبت بعده وبغيره لانه ما روى عن النبي
في رجل تزوج الامة وبولدها ثم يما كها ولم تلد عنده بعد قال حتى امته ان شاء فاعلمها ما لم يدر ذلك حمل وان شاء اعنق قوله
ولو وطى اذا وطى امرأته المهره فحلت صارت ام ولد لوجود المقضيه وهو علوقها في ملكه واشتاء المانع اذ ليس الا كونه ام ولد
والمرحوم لم يخرجها عن ملكه وان حظر عليه التصرف فان الاستعداد بجامع الوطى المحرم بعارض حيث يكون الملك متحققا كالوطى حاله
الحبس والاحرام ومقتضى قوله دخلت في حكم امهات الاولاد يحرم سبها على المرتبة وذلك في معنى بطلان الرهن في مواعد الاقوال في
المسئلة وببر صريح المصنف في كتاب الرهن لعن النبي عن سبع امهات الاولاد وفيه قول اخر انه لا يبطل ويقدم حق المرتبة لسبقه وهذا
اقوى قوله وكذا الاسلام غير شرط في الاستعداد للعن فلولا ذلك لكانت امهات الاولاد كل من اسلمت قبله تعارض
عموم تحريم بيع ام الولد وتحريم بقاء المسلم في ملك الكافر لوجود السبيل له عليه المنفى بقوله ولن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلا فيجب ازالة السبيل عن ام الولد المسلم وقد اختلف كلام الشيخ وغيره في من يملكه فطى ببيع وهو الذي اخذاه المصنف
لان السبيل لا ينفك واستايدونه ويكون بيعها مستثنى من عموم النهي لذلك فانه محسوب بمواضع كثيرة وقيل في بيعه فيجب عند امرئ
مسلم ينوئ العيان بما جعلا بين الحقيق لان الاستعداد مانع من البيع ولا سبيل الى ابقاء السبيل فيجب بينه وبين ذلك للعامة قوله بان
انما يستعمل العنق والميلولة اضر بالملك البيع منه عند السبيل واجب لازلة فوجب استعوا هذا بوجه الكفاية
بطر قواولى انها تقطع نص المولى بخلاف الاستعداد والاصح الاول والخى فيه الله لا للملوك فلورضى ببقائه في ملك الكافر لم يجب
الشيء قوله ام الولد لا خلاف في كون ام الولد مملوكه عادم المولى جبا فالحكم المالىك من جوار اجارها وانه زوجها وتحريمها
لغيره ووجه نفيها عن ذلك من الاحكام سوا البيع وعن من رجوه النفل من ملكه الا في مواضع مخصوصة من قبيلها اذا
كان دينا على المولى ولا وجه له الا انه سواها سوا كان حيا ام ميتا على ما يقتضيه اطلاق العبارة والامرين كان وقد تقدم في المسئلة
في الشكاح والبيع فلا وجه لادعائه قوله ان امهات الامهات لا يثبت له هاهنا اعقضة الملك عنق القرينة واما ما ساهى بها
في بيعه فلهذا ما مع ترك مولاها ما لا ينفك فاستند النص والاذن حكم على خلاف اصل حيث ان الملك قد يرحى ولا يبرى ولو لم يكن
سوا اعقوضه منها واستند الباقي كما في كل من اعقوضه بعد ولد غير المولى على احد والى الله تعالى ما عاين ولدها في سواها
وهو من حق من يبيع عن المولى امهات الامهات لا يثبت له هاهنا اعقضة الملك عنق القرينة واما ما ساهى بها
في بيعه فلهذا ما مع ترك مولاها ما لا ينفك فاستند النص والاذن حكم على خلاف اصل حيث ان الملك قد يرحى ولا يبرى ولو لم يكن
سوا اعقوضه منها واستند الباقي كما في كل من اعقوضه بعد ولد غير المولى على احد والى الله تعالى ما عاين ولدها في سواها

وكانت الكفاية معاوضة الية لانها اما بيع العبد نفسه او عنق بعضه او عوض حاصل على التقديرين وهو اصل الية الوثنية في مقابلته
فان كان بقدر قيمته او ازيد انفق التبرع والحاجه فلا شيء يعتبر من الثلث في تقدير الجواب ان الكفاية وان كانت معاوضة لانها
بحسب الصورة لا الحقيقة لان العوض المعوض كل ما من مال المولى اذ الكتاب مع المملوك وفي معاوضة على الماله فكانت في معنى التبرع
المخفى فلا اعتبر من الثلث مع عدم الاجازة بخلاف المعاوضة التي تملك على عوض يدخل في مال الملك من خارج كالباع بغير المثل
والا ان اذ ليس فيها تقويت ال وان اشتملت على تبدل الاعيان لان المعترف نظر العقلاء غالبا هو اصل الماله دون خصه العين
وهنا حاجت ما ان باع نسيت في مرض الموت بغير الثلث حيث بيع في الجميع لانه لو لم يبع له يحصل له الثمن وهما المولى يكاتب يحصل له
كسبه انفق ذلك فان كاتب في مرض الموت وقتل ان مخيرة من الثلث اغتبرت قيمة العبد من الثلث فان لم يملك شيئا سوا ذلك
يخرج في حقه المولى فان كان كاتبه على مثله قيمته عنق كله لانه بقي للورثة مثله وان كاتبه على مثله قيمته عنق مثله لانه اذا
اخذ ثمانية وقيمتها مائة فالحكمة ما شئت فيفقد التبرع في ثلث المائتين وهو ثلث المائة ولو كاتبه على مثله قيمته وقبض نصف النجوم
حصص الكفاية في نصفه وان لم يدر حق ما السيد نظر ان لم يخرج الورثة ما زاد على الثلث فثلثه مكاتب فان ادى حصص النجوم عنق
وهل يزداد في الكفاية بقدر نصف ادى هو سدس العبد اذا كانت النجوم مثل القيمة فيه وصحها كالمسئلة السابقة ووجه العدم ان
الكفاية قد بطلت في الثلثين فلا غنى وهذا هو الذي حرم به المصنف والجماعة ووجه الزيادة زيادة ما سيبدا الوارث فكان كالو
ظهر للثمن فيز او قبضت بركة في الخوة فيعقل فيها حصيد بعد الموت فانه يزداد في الكفاية لذلك قوله واما يدخل في العلق اذا
ولدت تاما وانما اصل ضعفه وعلقه لانه على الاصح اعدم المقيمين بكونها مبدء للثمن واستعدادها للصورة الانسانية بخلاف ايتها
واستعدادها للحكم الالهى وفائدة غير الخى ابطال النص المخرج عن الملك الواقع من الحمل وانقضاء العدة به الحرف والتمسك من الزوج والتمسك من الزوج
ويشترط في تحقق الاستعداد كون الولد حرا حال العلق على الاظهر بل لم ينقل اليه فيه خلافا لان الاستعداد انما يثبت بتعالج المولود بالبيع
والى ذلك اشار النبي بقوله في جارية اغتصبا ولدها فلو كان مملوكا لما كون الواطي عبدا حاله الوحي والحكم او باشرط الرقية في حال كونه
حرا وجوزنا الشرط لم يصح له ولد خلافا للشيخ وابن حزمه نظر الى الوضع اللغوي وكذا الخلاف فيما اذا ولد حرا بان تزوجها في حال حرة
ولم يشترط الرقية ثم ملكها بالاصل والشك في البطلان لان الاستعداد لم يثبت في الحال فلا يثبت بعده وبغيره لانه ما روى عن النبي
في رجل تزوج الامة وبولدها ثم يما كها ولم تلد عنده بعد قال حتى امته ان شاء فاعلمها ما لم يدر ذلك حمل وان شاء اعنق قوله
ولو وطى اذا وطى امرأته المهره فحلت صارت ام ولد لوجود المقضيه وهو علوقها في ملكه واشتاء المانع اذ ليس الا كونه ام ولد
والمرحوم لم يخرجها عن ملكه وان حظر عليه التصرف فان الاستعداد بجامع الوطى المحرم بعارض حيث يكون الملك متحققا كالوطى حاله
الحبس والاحرام ومقتضى قوله دخلت في حكم امهات الاولاد يحرم سبها على المرتبة وذلك في معنى بطلان الرهن في مواعد الاقوال في
المسئلة وببر صريح المصنف في كتاب الرهن لعن النبي عن سبع امهات الاولاد وفيه قول اخر انه لا يبطل ويقدم حق المرتبة لسبقه وهذا
اقوى قوله وكذا الاسلام غير شرط في الاستعداد للعن فلولا ذلك لكانت امهات الاولاد كل من اسلمت قبله تعارض
عموم تحريم بيع ام الولد وتحريم بقاء المسلم في ملك الكافر لوجود السبيل له عليه المنفى بقوله ولن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلا فيجب ازالة السبيل عن ام الولد المسلم وقد اختلف كلام الشيخ وغيره في من يملكه فطى ببيع وهو الذي اخذاه المصنف
لان السبيل لا ينفك واستايدونه ويكون بيعها مستثنى من عموم النهي لذلك فانه محسوب بمواضع كثيرة وقيل في بيعه فيجب عند امرئ
مسلم ينوئ العيان بما جعلا بين الحقيق لان الاستعداد مانع من البيع ولا سبيل الى ابقاء السبيل فيجب بينه وبين ذلك للعامة قوله بان
انما يستعمل العنق والميلولة اضر بالملك البيع منه عند السبيل واجب لازلة فوجب استعوا هذا بوجه الكفاية
بطر قواولى انها تقطع نص المولى بخلاف الاستعداد والاصح الاول والخى فيه الله لا للملوك فلورضى ببقائه في ملك الكافر لم يجب
الشيء قوله ام الولد لا خلاف في كون ام الولد مملوكه عادم المولى جبا فالحكم المالىك من جوار اجارها وانه زوجها وتحريمها
لغيره ووجه نفيها عن ذلك من الاحكام سوا البيع وعن من رجوه النفل من ملكه الا في مواضع مخصوصة من قبيلها اذا
كان دينا على المولى ولا وجه له الا انه سواها سوا كان حيا ام ميتا على ما يقتضيه اطلاق العبارة والامرين كان وقد تقدم في المسئلة
في الشكاح والبيع فلا وجه لادعائه قوله ان امهات الامهات لا يثبت له هاهنا اعقضة الملك عنق القرينة واما ما ساهى بها
في بيعه فلهذا ما مع ترك مولاها ما لا ينفك فاستند النص والاذن حكم على خلاف اصل حيث ان الملك قد يرحى ولا يبرى ولو لم يكن
سوا اعقوضه منها واستند الباقي كما في كل من اعقوضه بعد ولد غير المولى على احد والى الله تعالى ما عاين ولدها في سواها

القول قول اذا اوصى وجه الاول ان الزكاة ينقل من حين الموت الى الوارث وان منع من المصروف فيها قبل اداء الدين والوصية فيمنع عليه
نصيبه ويجوز عليه الباقي كما مر في صحة الوصية عن الامم ما يدل عليه ثم وجه الثاني ان الارث متوقف على اداء الدين والوصية
لقولهم من بعد وصية يوصي بها او دين فلا يحكم لابنها بشئ حتى يحكم لها ما وصية فيمنع منها ان وفيت بيمينها وبكل من نصيب لها ان
نصيبها ولو لم يكن هناك وصية والمص آخر هذا الثاني وفي ذلك اختار الاول والمسئلة لا يحل من اشكال والرواية لا يحل من اضطرار
فقد تقدمت مستوفى في الوصايا قوله اذا جئت وجه تخرجه بين فداها ودفعها انها مملوكة له المولى لا يعقل عند اثم ان اخذها فداها
ففي مقداره قولان للشيخ فخط يقيدها باقل الامرين من قيمتها وارث الجناية لان الاقل ان كان هو الارش قط وان كان القيمة فهي
بذل العين فيقوم مقامها والجاني لا يحسن على اكثر من نفسه والمولى لا يعقل مملوكة فلا يلزم الزيد وفي ف يدها بارش الجناية بالغنا
ما يلزم ان ليس لها المتعلقة بربتها واربها رغبتا واغبتا لزيادة لودفعها وهذا هو الذي اخذ المص وفي الاول قوة وليس الحكم
مختصا بام الولد بل بكل مملوك والشيخ في قول ثالث ان ارش جانيها على سيدها بمنعها بالاسيلا فاشبهت الجاني ونكس
عليه رواية مسع بن عبد الملك عن الصادق الم الولد جانيها في حقوق الناس على سيدها ومضى كان من حقوق الله كالحقوق
ذلك على بدنها ويقاص منها للمالك قوله روى هذه الرواية مع ضعف سندها باشر الشيخ محمد بن قيس بن التفة والضعف و
غيرها وبان فضل المخالفة للاصل من استرقاق ولدها الحر المولود من نصر اخبره وقيل المرثية المندة خصوصاً عن مله والمخار
ذكر في من اجزاء احكام المرثية المندة عليها وبقاء ولدها على الحرية كمالا لقراره لونه الاثبات من قولك قر الشربة واقرته و
قرته اذا اقرته القدر ولم يسم ما يشرع فيه اقراراً حيث انه افتتاح اثبات بل كانه اخبار عن ثبوت وجوب سابق والاصل فيه من
الكتاب قوله كونه قوامين بالقسط شهد الله ولوعلى انفسكم فترشادة المولى على نفسه بالاقرار ومن الاخبار قوله قولوا
الحق ولوعلى انفسكم قوله في الصيغة الاقرار عبارة عن الصيغة المخصوصة فيها يقتضيه تعريفاً وكان قوله روى اللفظ لا يعنى
لما مر من غيره واللفظ بمنزلة الجنس يتناول المفيد وغيره كما ان المفيد يتناول الاخبار والانشاء وقوله المضمن للاخبار بمنزلة
الفصل يخرج به سائر العقود والايقاعات المضممة للانشاء كما يخرج باقى الانفاذ التي لا يضمن اخباراً ودخل في الحق المال عيناً و
منفعة وتوابعها من الشفعة والجنار واولوية الحج والنفوس والحدود والتغير ان الله تعالى ولا ادعى اراد بالواجب معناه اللغوي وهو
والثابت فيخرج به الاخبار عن حق مستقبل فانه ليس اقراراً وانما هو وعد وما في معناه وهذا يستغنى عما عده غيره بقوله عن حق
سابق وتناول الحق الموصل اظهر من تناول السابق لانه امر ثابت الآن وان كان استحقاق المطالبة به مستقبلاً ويمكن
ان يدعى في السابق ايتم من حيث ان الحق سابق وانما المستقبل المطالبة به وما قبل استحقاق المطالبة امر خارج عن الاقرار لانه
عبارة عن التأجيل وذكره في الاقرار بالحق ليس اقراراً وانما هو دفع لما نرم من الاخبار باصل الحق ومن ثم يقبل الاقرار بالحق لا
بالاجل كاسيما وينتقض في طرده بالشهادة فانها اخبار عن حق واجب على غير الخبر واطلاق الحق الواجب يشمل ما هو الواجب عليه
او على غيره ومن ثم زاد بعضهم في التعريف اذ لم يخبر بما اخبرتم في جواب من قال لي عليك كذا فانه وان كان مفرداً الا انه مضمّن
في الاخبار كما لمركب فهو داخل في التعريف لا يحتاج الى زيادة او ما هو في قوة الاخبار قوله كقوله الالفاظ الدالة على الاقرار بصحاح
قوله منها ما يفيد الاقرار بالدين صحاحاً منها ما يفيد الاقرار بالدين صحاحاً كقوله في ذمتي ومنها ما يفيد ظاهر كقوله على كذا ومنها ما
يفيد الاقرار بالعين صحاحاً كقوله في يد كذا ومنها ما يفيد ظاهر كقوله عندك ومنها ما هو صالح لها كقوله لذي يظهر القابضة
فيها وادعى خلاف مدلول اللفظ فانه لا يقبل وان ادعى ما يوافقه قبل فلو عجز ما يفيد الدين ثم قال هو وديعة لم يقبل واذا ادعى الثلث لم يجز
بل لم يرض الضمان بخلاف ما لو ادعى باللفظ المفيد لها كقوله عندك الف والصالح لها كقوله لذي ثم فتراد بالوديعة على الثلث في وقت
امكانه فانه يقبل سبباً الى شيء في ذلك فائدة الالفاظ وقس عليها ما استشهد بها قوله وصح لما كان الغرض من الاقرار الاخبار عما
في الذمة او في العتقة ولا يختص بلفظ معين بل ما دل على المراد لم يخصص في لغة بل يصح اقرار اهل كل لغة بلغتهم وغير لغتهم اذا عرفوا حصول
المراد منها وهو الدلالة باللفظ على المعنى الذي يجرى اشارة ولم يرد من قبل الشارع ما يفيد الاختصاص بلغة خاصة ثم ان علم ان
المترادف بمعنى اقرب لم يقبل عواذ خلافه وان احتمل الأمرين وقال لهم معنى ما قلت بل لفت فتألفت لذي يمينه لقيام الاحتمال و
اصالة عدم العلم بغير لغته وكذا القول في جميع العقود والايقاعات قوله ولو قال لما كان الاقرار اخباراً اقضى امر خارجاً عن اللفظ
وقاسوا ما بقية في النفي والاثبات ام لا ولا يلزم من ذلك ان لا يجوز تعليقه على شرط ولا صفة لان وقوع المعلق مشروط بوجود المعلق
فان عجزه ذلك ينافي مقتضى الخبر وكما في ذلك بين ان يقع باخبار المحر كقوله ان شئت بالضم وبغير اختياره كقوله ان شئت بالفتح وان لم
في زيد ووضوحاً وشهد بذلك قوله ولو قال هذا الحكم ذكره الشيخ في طبعه عليه جماعة منهم المص ووجه ما اشار اليه من ان صدقه
لا يوجب ثبوت الحق في الحال وان لم يشهد وتبين انه قد حكم بصدقه على تقدير الشهادة والشهادة لا تدخلها في تحقق الصدق وعدمه و
انه انما الصدق يقتضيه مطابقة خبره للواقع وقت الاخبار ولا يكون كذا لا على تقدير ثبوت الحق في ذمته حال الاقرار فيكون اقراراً وان لم

القول قول اذا اوصى وجه الاول ان الزكاة ينقل من حين الموت الى الوارث وان منع من المصروف فيها قبل اداء الدين والوصية فيمنع عليه نصيبه ويجوز عليه الباقي كما مر في صحة الوصية عن الامم ما يدل عليه ثم وجه الثاني ان الارث متوقف على اداء الدين والوصية لقولهم من بعد وصية يوصي بها او دين فلا يحكم لابنها بشئ حتى يحكم لها ما وصية فيمنع منها ان وفيت بيمينها وبكل من نصيب لها ان نصيبها ولو لم يكن هناك وصية والمص آخر هذا الثاني وفي ذلك اختار الاول والمسئلة لا يحل من اشكال والرواية لا يحل من اضطرار فقد تقدمت مستوفى في الوصايا قوله اذا جئت وجه تخرجه بين فداها ودفعها انها مملوكة له المولى لا يعقل عند اثم ان اخذها فداها ففي مقداره قولان للشيخ فخط يقيدها باقل الامرين من قيمتها وارث الجناية لان الاقل ان كان هو الارش قط وان كان القيمة فهي بذل العين فيقوم مقامها والجاني لا يحسن على اكثر من نفسه والمولى لا يعقل مملوكة فلا يلزم الزيد وفي ف يدها بارش الجناية بالغنا ما يلزم ان ليس لها المتعلقة بربتها واربها رغبتا واغبتا لزيادة لودفعها وهذا هو الذي اخذ المص وفي الاول قوة وليس الحكم مختصا بام الولد بل بكل مملوك والشيخ في قول ثالث ان ارش جانيها على سيدها بمنعها بالاسيلا فاشبهت الجاني ونكس عليه رواية مسع بن عبد الملك عن الصادق الم الولد جانيها في حقوق الناس على سيدها ومضى كان من حقوق الله كالحقوق ذلك على بدنها ويقاص منها للمالك قوله روى هذه الرواية مع ضعف سندها باشر الشيخ محمد بن قيس بن التفة والضعف و غيرها وبان فضل المخالفة للاصل من استرقاق ولدها الحر المولود من نصر اخبره وقيل المرثية المندة خصوصاً عن مله والمخار ذكر في من اجزاء احكام المرثية المندة عليها وبقاء ولدها على الحرية كمالا لقراره لونه الاثبات من قولك قر الشربة واقرته و قرته اذا اقرته القدر ولم يسم ما يشرع فيه اقراراً حيث انه افتتاح اثبات بل كانه اخبار عن ثبوت وجوب سابق والاصل فيه من الكتاب قوله كونه قوامين بالقسط شهد الله ولوعلى انفسكم فترشادة المولى على نفسه بالاقرار ومن الاخبار قوله قولوا الحق ولوعلى انفسكم قوله في الصيغة الاقرار عبارة عن الصيغة المخصوصة فيها يقتضيه تعريفاً وكان قوله روى اللفظ لا يعنى لما مر من غيره واللفظ بمنزلة الجنس يتناول المفيد وغيره كما ان المفيد يتناول الاخبار والانشاء وقوله المضمن للاخبار بمنزلة الفصل يخرج به سائر العقود والايقاعات المضممة للانشاء كما يخرج باقى الانفاذ التي لا يضمن اخباراً ودخل في الحق المال عيناً و منفعة وتوابعها من الشفعة والجنار واولوية الحج والنفوس والحدود والتغير ان الله تعالى ولا ادعى اراد بالواجب معناه اللغوي وهو والثابت فيخرج به الاخبار عن حق مستقبل فانه ليس اقراراً وانما هو وعد وما في معناه وهذا يستغنى عما عده غيره بقوله عن حق سابق وتناول الحق الموصل اظهر من تناول السابق لانه امر ثابت الآن وان كان استحقاق المطالبة به مستقبلاً ويمكن ان يدعى في السابق ايتم من حيث ان الحق سابق وانما المستقبل المطالبة به وما قبل استحقاق المطالبة امر خارج عن الاقرار لانه عبارة عن التأجيل وذكره في الاقرار بالحق ليس اقراراً وانما هو دفع لما نرم من الاخبار باصل الحق ومن ثم يقبل الاقرار بالحق لا بالاجل كاسيما وينتقض في طرده بالشهادة فانها اخبار عن حق واجب على غير الخبر واطلاق الحق الواجب يشمل ما هو الواجب عليه او على غيره ومن ثم زاد بعضهم في التعريف اذ لم يخبر بما اخبرتم في جواب من قال لي عليك كذا فانه وان كان مفرداً الا انه مضمّن في الاخبار كما لمركب فهو داخل في التعريف لا يحتاج الى زيادة او ما هو في قوة الاخبار قوله كقوله الالفاظ الدالة على الاقرار بصحاح قوله منها ما يفيد الاقرار بالدين صحاحاً منها ما يفيد الاقرار بالدين صحاحاً كقوله في ذمتي ومنها ما يفيد ظاهر كقوله على كذا ومنها ما يفيد الاقرار بالعين صحاحاً كقوله في يد كذا ومنها ما يفيد ظاهر كقوله عندك ومنها ما هو صالح لها كقوله لذي يظهر القابضة فيها وادعى خلاف مدلول اللفظ فانه لا يقبل وان ادعى ما يوافقه قبل فلو عجز ما يفيد الدين ثم قال هو وديعة لم يقبل واذا ادعى الثلث لم يجز بل لم يرض الضمان بخلاف ما لو ادعى باللفظ المفيد لها كقوله عندك الف والصالح لها كقوله لذي ثم فتراد بالوديعة على الثلث في وقت امكانه فانه يقبل سبباً الى شيء في ذلك فائدة الالفاظ وقس عليها ما استشهد بها قوله وصح لما كان الغرض من الاقرار الاخبار عما في الذمة او في العتقة ولا يختص بلفظ معين بل ما دل على المراد لم يخصص في لغة بل يصح اقرار اهل كل لغة بلغتهم وغير لغتهم اذا عرفوا حصول المراد منها وهو الدلالة باللفظ على المعنى الذي يجرى اشارة ولم يرد من قبل الشارع ما يفيد الاختصاص بلغة خاصة ثم ان علم ان المترادف بمعنى اقرب لم يقبل عواذ خلافه وان احتمل الأمرين وقال لهم معنى ما قلت بل لفت فتألفت لذي يمينه لقيام الاحتمال و اصالة عدم العلم بغير لغته وكذا القول في جميع العقود والايقاعات قوله ولو قال لما كان الاقرار اخباراً اقضى امر خارجاً عن اللفظ وقاسوا ما بقية في النفي والاثبات ام لا ولا يلزم من ذلك ان لا يجوز تعليقه على شرط ولا صفة لان وقوع المعلق مشروط بوجود المعلق فان عجزه ذلك ينافي مقتضى الخبر وكما في ذلك بين ان يقع باخبار المحر كقوله ان شئت بالضم وبغير اختياره كقوله ان شئت بالفتح وان لم في زيد ووضوحاً وشهد بذلك قوله ولو قال هذا الحكم ذكره الشيخ في طبعه عليه جماعة منهم المص ووجه ما اشار اليه من ان صدقه لا يوجب ثبوت الحق في الحال وان لم يشهد وتبين انه قد حكم بصدقه على تقدير الشهادة والشهادة لا تدخلها في تحقق الصدق وعدمه و انه انما الصدق يقتضيه مطابقة خبره للواقع وقت الاخبار ولا يكون كذا لا على تقدير ثبوت الحق في ذمته حال الاقرار فيكون اقراراً وان لم

لم يشهد بل وان انكار الشهادة وشبهها لوقال ان شهد بكذا فهو صادق وكذا لو لم يعين الشاهد فحق ان شهد على شاهد بكذا فهو صادق
 او شهد عليه بالفعل فوق هو صادق اما لوقال ان شهد صدقة او فهو عدل لم يكن مقررا ان الكاذب قد يصدق والشهادة مبينة على الظن فلا
 ينافي عدم مطابقتها للمنفى نفس الامر بعد التزويج وقبل في توجبه الا لا يثبت كماله بل المال ثابتا في ذمته لم يكن صادقا على تقدير الشهادة
 وينعكس بذكر الغيظ القول ان كان صادقا على تقدير الشهادة كان المال ثابتا في ذمته لكن مقدم حقا لا فزنا فانه حكم بصدقه على
 تقدير الشهادة فالنكاح في الدليل نظر من وجهين احدهما انه يحكم بصدقه وانما حكم به على تقدير الشهادة وشهادته وان كانت
 ممكنة في ذمته لكانها ثابتا يكون مستغنى عن اعناد المقر فيكون فاعل صدق على الحال عنده فلا يلزم منه الاقرار في الحال ولا على تقدير الشهادة
 وجاز ان يرد بانه لا يصدق منه الشهادة بكونه ليس في ذمته له شيء وهو في اعقاده لا يثبت هو ثابت عال شايع في العرف يقول الناس شاعورا ان
 ان شهد فلان ان له صدقة ولا يبرهن سوى انه لا يثبت بذلك القطع بانه لا يصدق لقول ذلك ان لم يكن هذا غالبا فاذا اقبل
 انه محتمل احتمالا لا يبرهن فلا يكون للقطعة حجة في الاقرار مع اصله بل منة المنة والثاني انه لا يخرج بذلك من التعليق بالعدوى مرتبة منه
 فانه اذا قلنا له على كذا ان شهد به فلان لا يكون اقرارا اتفاقا مع انه صريح في الاعتراف بالحق على تقدير الشهادة والاقرار في مثله
 النوع انما جاء من قبل الاقرار فلان لا يكون اقرارا اتفاقا مع انه صريح في الاعتراف بالحق على تقدير الشهادة والاقرار في مثله النوع
 انما جاء من قبل الاقرار فلان لا يكون اقرارا اولى واذا ذكر في توجيه الاقرار وادعى جميع التعليلات فانه يثبت الحق على تقدير
 وجود الشرط فيلزم ثبوت الان اذا لم يدخل الشرط في ثبوت نفس الامر الاخر ما قيل في الدليل والقول بعدم اللزوم في الجميع اقوى
 وهو اختيار اكثر المشايخين قوله واطلاق الفاظ الاقرار محمولة على التعليل منها عرفا فان اشغف العرف للغة وذلك يقتضيه حمل الاقرار على
 والكيل على المتعارف في البلد منها وكذا اطلاق القصد من الذهب الغضبة يحمل على تعدد البلد اما غير الدليل والدراية لقوله عند وزن
 درهم فضة او مثقال ذهب فلا يجب حمل على القصد الغالب وهو السكون بل يعبر فيها بحقيقة ما ولو من غير الغرض فيغادر القصد الغالب
 في انه يعبر بخلوصه من الغش بخلاف القصد فانه يحمل على المتعارف وان كان متعسفا لان ذلك هو المفهوم منها هذا كله مع اتخاذ الكيل و
 الوزن والقصد في البلد ومع تعدده وعلته بعضه في الاستعمال المانع تساوي المنة فلا يحمل على احدها لاختلاف النسخ من غير مرجع بل
 يرجع اليه في التعيين فيقول منه وان قدرنا ان قصده لا يقبل ان يفسر به مع الاتصال له ولو بقدر الرجوع اليه في التعيين لم يثبت ونحوه
 فالمستقر الاقوال الباقية ستكون فيه قوله واوقاتا هنا صوابا انما قاله على درهم ودرهم لانه ثمان لان العطف يقتضي بين المعطوف والمعطوف
 لا يعطف الشيء على نفسه وان جاز عطفه على ما هو معناه كمراد في تحقيق المغايرة ولو قلنا وشبهه الوقت درهم ثم درهم لان حرف عطفه
 فاقضاءها الترخي لا يندرج جواز تجدد سبب احد الدرهمين بعد الاخر وظاهرهما الاتفاق على هذا الحكم وان كان خلاف ذلك ممكنا بان يرد
 درهم اخر زبد ونحوه لبادر المعنى الاول الى الذهن فلا يلزم الى الاحتمال البعيد لوقال درهم قد تم قطع المعنى بالاولى والاولى في زوم
 الدرهمين ما ذكرناه في العطف واحتمال غيره بعيد اية وقيل يلزمه هذا درهم خاصة لاحتمال ان يرد درهم ثم درهم والاصل بل منة المنة
 من الزايد ويضعف بان المبادر الاول وغیره وان كان محتملا الا انه خلاف الظاهر ويحتاج الى اصدار وهو خلاف الأصل وان الاحتمال لو
 اثر لاشترط الاولين والاضايل بهذا القول لا يتولى به فيها ما افادته المنة هو أقوى نعم لوقال درهم ثم درهم لا يرد في الحق قول قوله يمينه لو خالفه المقر
 لرج لوقال درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او مع درهم او قبل درهم او قبل درهم او بعد درهم او بعد درهم واحدة للجميع لا يرد
 بجهل ان يكون درهم فوق درهم للمقر ومع قبله وبعد يحمل ان يرد فوق درهم الى معه او قبله او بعد واحد الحمل للفظ الامر من
 قصر على المستقر وهو الدرهم وقرج جاعته منهم ثم بين الفوقية والتحقية والمعية وبين القبلية والبعدية فواجب في الاخيرين الدرهمين
 فارتد بين الامر من فان الفوقية والتحقية ترجح المحل ولا يوجب بهما نفس الدرهم ولا بد من امر يرجع اليه للتقدم والتأخر وليس لك الا
 الموجود عليه اجابة نعم ومن وافقه على لزوم درهم في الجميع بان القبلية والبعدية كما يكونان بالزمان يكونان بالارثنة وغيرها ثم هي
 زمانيان وان نصر الدرهم لا يصف بها لكن يجوز جمعها الى غير الواجب بان يرد درهم مضروبة بتردم وما اشبهه ثم هي زمانيان واجبا
 لا الوجوب لكن يجوز ان يرد درهم قبل وجوب درهم ثم يرد واغرض في ذكره على ذلك بانه لو سمع مثل هذا الاحتمال السمع في مثل
 له عند درهم ودرهم مع اتفاقهم على لزوم درهمين وجوابه ما تقدم من ان الاحتمال في المنة بعيد خلاف الظاهر وفي هذا الاشكالية فانه
 احتمال ظا والظروف الواقعة بعد التكرار يكون صفات من غير فرق بين ظرف الزمان والمكان فالاحتمال فيها على حد سواء والقول
 بل زوم درهم في الجميع كما افادته المنة اقوى قوله وكذا لوقال لا اشكال في لزوم درهم واحد لوقال درهم في عشرة ثم يصح زيادة درهم
 واحد للمقر ولو ان العشر ظرف له كما انه لو صح زيادة الضرب لزم عشرة ولما الكلام مع الإطلاق ومقتضى عبارة المنة لزوم درهم اربعة لانه
 يجعل الان درهم ثم يرد الضرب فيشمل الواطئ ويجمد احتمال اللفظ للعينين فيحمل على التعيين منها وهو الاقل مقتضايا باصالة
 المراد من الزايد وبقي قيم اخر وهو الذي ادعى ارادة مع من فيلزمه احد عشر كما في قوله ثم ادخلوا في ثم فصار اللفظ مشترك في جميعه
 في راد احد معاينة ويقتل قوله فيه بغير تعيين ومع الشك يؤخذ بالادل لانه المستيقن في ادعى المقر ارادة بعض هذه المعاني وانكره المقر

فالمعروفه

[illegible]

والقول الثاني ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول الثالث ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول الرابع ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول الخامس ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول السادس ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول السابع ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول الثامن ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول التاسع ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة
والقول العاشر ان الميراث لا يورث الا ما كان له في وقت الوفاة

بما ليس للميراث فلا يصح بل يحكم به بقرينة كيف كان وانه اعم الجمل بالمحال واحتمال انحصار الارث في المعين فلا يخفى اما ان يكون المال الميراث
دينا او عينا فان كان دينا الزم تسليمه اليه لا غير ما به يقتضي في ذمته ذلك القدر فيؤخذ به ثم لا يحصل على غيره من الوارث ضرورة
لانه على تقدير ظهوره وورثه او مشاركته يلزم الميراث بالخاص من جهة لان المدفوع الى المقر له الاول نفس مال المقر وحق الوارث باق في
ذمته لان الدين لا يتعين الا بقضاء مال كذا وكيله وما مشفقان هنا وان كان المقر بعينه لم يؤثر المدفع اليه الا بعد شئ الحاكم عن ا
الوارث على وجه لو كان لظهر غالبا لان اقره الاول للميت مقبول فيكون لوارثه وقوله لا وارث له الا هذا اقرار في حق الغير فلا يصح
١٩ يلزم بالتسليم اليه لما فيه من الغرض بالمال المعين باعطائه من لا يتيقن كونه للمالك بخلاف الذين كان الاقرار به اقرارا على نفسه خاصة
حقه لانه على تقدير ظهوره وورثه لا يثبت من الذمة بخلاف المعين فان خصوصيتها يثبت وان بقي بدلها لم يوسم العين اليه لم يمنع منه
لعدم المنع الان فان ظهر وارث اخر فله المطالبة بحقه فان وجد الغير باق في ذمته وجب اليها وان وجدها ما لفتحة فمطالبة من شاء
منها بالبدل مثلا او قبضه وقد تقدم البحث على نظير المسئلة في كتاب الوكالة قوله ولو قال له اذا قال له على كذا اذ جاء واسر الشئ
من التعليقات على الاجل فان علم من قصد ارادة التعاقب فلا شبهة في بطلان الاقرار لما تقدم من ان الاقرار بغير الشئ لا يوجب
عن اسرافه فلا يجامع اشراط وقوعه بل هو متقبل لان الواقع لا يعلق بشرط وان قصد ان لا يجمل صح اقراره وان طلق ولم يعلم منه ارادة
احد الامرين فقامت وجاعته حمله على المعنى الثاني لانه طائفة وحمل الكلام على الوجه الصحيح ما يمكن حمله عليه ويجوز الرجوع اليه في قصد
وقوله في شرط او مع اليه ان ادعى المقر خلافه ادعى قصده لاحتمال اللفظ للمعنى وكان حمله على التاميل بعينه حكما عينا
فقد احمل على التعليق لان البطلان اخص حكم شرعي والاصل بل انه انما من التزام شئ بدون المعين او الطهور وهو موقوف على الاشتراك
اللفظيين المعينين وحصل بعضه فوق ان يثبت الشرط فقال ان رأس الشئ فليكن كذا كان اقرارا معلقا في بطل وان اخره كان اقرارا بوجوب
والفرق انه اذا بدأ بالشرط لم يكن مقرا بالحق وانما علقه بالشرط بخلاف ما اذا اخره فانه يكون قد اقر بالالف او لا فاذا قال اذا جاء
واسر الشئ احتمل ان يريد به محله او وجوب تسليمها وان يريد بالآخر فلا يجمل على الثاني حذر من تعقيب الاقرار بالمناهي بل على الاول
لعدم المناقاة ووجه المص من المحققين بانه لا فرق من حيث المعنى والعرف بين تقديم الشرط وتأخيره وان الشرط وان اخر
لفظا فهو مقدم ومعنى قوله صد الكلام اذا نفرد ذلك فيقول اذا جاءه على الصحة او قسرا واداة التاميل قبل منه الاقرار باصل الما
لكن هل يقبل منه الاقرار بالاجل فيه قولان احدهما عدم القبول لثبوت اصل المال باقراره والاجل دعوى زائدة على اصل الاقرار فلا
يسمى كافر بالمال ثم ادعى قصده لان الاجل الحلول قد عوى التاميل بخلاف الاصل فيكون قد عدى عينا والثاني القبول لان
الاقرار التزام المقر اقره دون غيره وانما الحق الموجب فلا يرد غيره ولا تفرقة قوله له الف الى شئ في قوة قوله ان موضع فيه بالتاميل
المعين فيكون ذلك كقوله له الف درهم من النقد الفدان او وصفه كذا وكان الكلام في الواقع منه مجتهدا واحدة لا يثبت الا بآخيه وانما
يحكم عليه بعد كماله كالعقبة باستثناء او وصف او شرط ولا يلو لا قول ذلك منه لادى الى انساب ارباب الاقرار بالحق الموجب واذا
كان على الانسان دين مؤجل واراد التخليص منه بالافراد فان لم يصح منه لزم الاضاربة ووجه ما كان الاجل طويلا بحيث اذا علم
عدم قبوله لا يقرب بصل الحق فامتنع من التمسك به حال الاضاربة بقوة تركه الى الاضاربة بالحق وهذا غير موافق لحكمة
الشارع ومع فالتقوى والمهاتفة على محرم الحكم بل لزم الف لم يمتنع من كسب الاصل ولا يقبض كسره الى لزمه حاشا لا اقره لانه
سببا لا كسرا واعلم ان العبارة المتقدمة للاقرار بالحق المؤجل قد يكون صريحة في التعليق كما اذا علقه بشرط لا يطابق الاجل الشرعي
كقوله اذا قدم زيد ونحوه وهذا الاشكال في فساد وقد يكون صريحة في التاميل كقوله الف مؤجل الى شهر لا اشكال في لزوم اصل
المال وانما الاشكال في قبول الاجل وقد يكون محتملة للتعليق والتاميل كقوله له الف اذا جاء واسر الشئ والخلاف في موضعين احدهما
في اصل الصحة والثاني في تقدير الصحة في ثبوت الاجل وعدمه وقوله ولو قال اذا قال ما لك البعد لولدك بعناك باك فانكر الشئ عوى
المالك تضمن امرين احدهما لزوم الشئ للشئ والثاني انعقاد العبد فاما ما تضمنه من لزوم الشئ للشئ المراد على البيع فهو محتمل
دعوى القول قول الولد في عدم الشراء لانه منكر فينفذ عند الشئ كما ينفذ عند اصل الشراء واما تضمنه الاقرار بالعبد فهو اقرار
بغير عين الذي هو محتج به لان دعواه شرا بانه لا يثبت ذلك فيؤخذ باقراره وبحكم بعن العبد من غير حشور وينفذ ولا يثبت
عن الابن لانكار الشراء عن الصراغة بانه لا يثبت بغيره بغيره موثوقا وقوله ولو قال وجهه كونه اقرارا في الاول ان ملكا منه وعصبها او
قبضه يقتضوا الاقرار له باليد ويظهر في المالك ان يثبت خلافه وان امكن كونه باليد على جهة العارية او الوكالة بخلاف قبضه
تملكه اعم من فانه لا يقتضوا الاقراران سبب المالك على يد وهو موصود منه فلا يدل على كونه مالكا بكونه وكذا ولا لا
قوله ولو قال كان اطلاق قوله كان له على كذا يقتضيه ثبوت في الزمان والمكان ولا يدل على اقراره بالاستعمال الغرض من مقتضاهم وكان
الله عليه حكما وغير ذلك من الاستعالات الكثيرة في القرآن وغيره لكنه لا يقتضي ذلك بحسب العرف لا ببيع حد الحكم بغيره يستقر
الاستعمال فيه فيحكم بالاستصحاب ولو صحح ابدل استصحابه لم يثبت كونه اقرارا باليد في اصاله البقاء وخالف في ذلك بعضه ان يثبت كونه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

في ذلك ما ذكر من مقتضى ذلك المبالغة في الكثرة وهو يقتضي بادئها ما دل عليه اللفظ الخالي عنها فلا يقبل تفسيرها بامر واحد ولا ظهر الاول بل لم يذكر غير فيه اشكال ولا احتمالا لقوله ولو قال اكثر اطلاق العبارة يدل على ان اكثرية محمولة على اكثرية المقدار ولا يحمل على اكثرية الاعتبار كما اعتبر في المسائل السابقة ووجه ان اللفظ المباد هو الكثرة العددية فيكون حقيقة فيها وهذا قطع جامع من الاضمار منهم الشهيد واخلف كلامه فنفى بـ الاشارة الى اطلاق على كثره المقدار كما ذكره الفاضل ولكن قال انه لو ادعى عدم ارادة الكثرة في المقدار بل ان الذي اكثر من العيين والحلال اكثر بقاء من الحرام قبل وله ح المفسر بما في ما يقول وفي عقد قصر على ان يفسر باكثر عدد او قدر الزم بمثله وزيادة وتردد في قول قوله ولو فسر بالبقاء والمفعلة او البركة ولم يذكر حاله الاطلاق وفي كونه قطع بانه مع الاطلاق يقبل تفسيره بأقل مقول وان كثر مال فلان قال لا يخل ان يريد بانه دين لا يتطرق اليه الهلاك وذلك غير معرض للهلاك او يريد ان مال زيد على حلال ومال فلان حرم والفايل من الحلال اكثر تركه من الكثير من الحرام قال وكان المقدار مبرم في هذا الاقرار فكذلك الجنس النوع معها ولو قال له على اكثر من مال فلان عددا فالا بهام في الجنس والنوع ولو قال من الذهب اكثر فلان فالاهام في المقدار فالا بهام في المقدار والنوع ولو قال من صحاح الذهب فالا بهام في المقدار وحده ولو قال على اكثر من فلان وقصر باكثر منه عددا وقدر الزمة اكثر منه ويرجع اليه في تفسير الزيادة ولو حجة او اقل اشئ وهذا القول هو الموافق للحكم المنفرد عليه في المسائل السابقة فان الكثرة ونظايرها اذا حملت عند الاطلاق على كثره المقدار والكثرة في نفى الزيادة باحتمال ارادة كثره الاختلاف فكذلك اكثرية ودعوى ان كثره المقدار هي المباد من اللفظ مشترك بين الموضعين ولا اقل من قبول تفسيره بما شاع من ذلك كما اطعمه الفاضل اذا فسر ذلك فصار تقدير جملة على مثله في المقدار وزيادة مع الاطلاق او تفسيره بذلك يكفي في الزيادة سماها وان لم يكن متمولة كما يدل عليه اطلاق الفاضل وغيره وصرح به في كثره حيث كفى بمحنة او اقل الحقبة الاكثرية بذلك وان اكتفينا بما قل من ذلك اعتبر فيه القول والفرق ان يكون المجموع المقربة ولا يكون الامتداد كما قلنا علم من تفسير المال وغيره بخلاف الزيادة المنقصة الى مثل مال فلان فان المقربة هو المجموع من الزيادة والمثل فلا يعتبر التناول في نفس الزيادة لانها بعض اجزاء المقربة لا يابى في اجزاء المقربة التناول ضرورة ان اجزاء لا يبدان ينتمى الى مقدار لا يقول واعتبر بعضهم التناول في الزيادة منقصة نظر الى عدم تحقق المالية فيها دون القول وضعف ما قرناه ثم على تقدير القول بلزم مثل ماله وزيادة او ادعى المقارنة بين على ما ظاهري من ماله وان حسبته مقدارا لخصوصه قبل قوله مع يمينه ان نازعه المقربة في ذلك لان المال ما يخفى ولزومه مقدار ما ادعى ارادته وزيادة يرجع اليه فيها ولا فرق في قبول قوله في ذلك بين ان يقوم البينة بمقدار ماله وعدمه لا مشترك الجميع في القسمة وهو كون المال ما يخفى غالبا من غير صاحبه من ان الاصل الزيادة منه من ما زاد ولا فرق ايضا بين قوله قبل دعواه فلا قال فلان انه يعلم بمقدار ماله وعدمه كان علمه مستند الى ما يظن له نعم لو علم كذبه في دعواه بان كان فلان مال لا زيدا ادعاه فلا اشكال في عدم القبول قوله ولو قال وجبر عدم القبول ما هو المشهور من تعريف الغصبية الاستيلاء على مال الغير عدوانا ونفس الحر ليس مالا او كان المباد من اللفظ كون المقتضى غير المقتضونه وعلى ايضا جعل للعقب مفعولين الثاني منها شيئا فيجب معايرته للاول واعترض بانه يجوز ان يكون شيئا بلا من الضمير الفعل مفعول واحد وجوابه ان المفعول الاول اذا كان حرا لم يثبت مفعول اخر ليعاونه الضمير فحققت كما ذكر في تعريفه واجيب ايضا بان شيئا نكرة فلا يكون بلا من الضمير المعرفة الا مع كون النكرة متعوتقة لقوله بالانصاف فاصية كاذبة وهذا الجواب ليس يصحح بل الحق جواز ابدال النكرة من المعرفة وبالعكس لم نصرف عليه المحققون من الحجة كانه مخبري وابتهام وغيرهما وجعلوا منه قوله لم يعلموا عن النكر الحرام فقال فيه وقوله قل هو الله احد وغير ذلك من الايات القرآنية والشواهد اللغوية ويتفرع على الغائبين ما لو كان المقول عبد فاعلم الاول ببيع الضمير كونه لا على الثاني لا قضاء مفعول الفعل الغائبة وهذا هو الذي اخذاه الشهيد من هو حسن قوله الجمع النكر احتراز بالنكرة لو كان الجمع معرفا لم يفد العموم كحق في الاصول فيما لا يحمل على الثلثة وفي نظر لان العموم غير مراد وليس له حد توقف عليه فلا وفي الحال على الثلثة بين المعرفة والنكرة لا يفرق فيبين جمع الغلة والكثرة والفرق بينها اصطلاح خاص لا يجري في الحوادث العرفية وحمل الجمع على الثلثة هو اصح القولين للاصوليين وقيل فلا شأن وعليه حمل الاقرار بالجمع عليها واستفاد من قول دعواه واخباره من الفائض بذلك او انه اول الجمع بمعنى الاجتماع وهو يتم في الاول ان كان له اهلية القول بمثل ذلك النظر والاجتهاد واخباره فلا فيجوز ان يقول له وما الثاني هو مجاز في معناه فلا يقبل منه ارادته حلالا على الاصل نعم لو اتصل تفسيره بما في ان اجرة القبول على كونه يصح كماله الواحد قوله ولو قال بثلثة الاقرار بالعدد مجرد عن التميز يشمل على ايهام الجنس والوصف فيرجع اليه في تفسيره ويقبل تفسيره بما يتولى مع صدق العدد عليه فلو فسر بثلثة الاقرار من الجنس ونحوها قبل ولو فسر بقطعة واحدة يقبل الخبرية الى ثلثة الاقرار لم يقبل وان كان ذلك اكثر من المجموع من العدد المنفصل لان المباد من ذلك الحكم المنفصل لا المنسل قوله اذا قال له اذ اقرار باعداد مختلفة وفيها يميز واحد فان كان اعدادا بمنزلة واحد كما اكرهنا في الجميع كقوله خمسة عشر درهما وان كانت متغايرة فان كان التميز متوسطا بينها لم يرجع الى ابعدها قطعا بل هو على ايهامه كقوله ثمانية درهم وعشرون وان اخرجها فالاصل يقتضي اختصاصا بمقتضى فصله خاصة لان العطف اقتضى انقطاع الحدتين عن الاخر لكن قد رتبنا هذا العرف على ذلك ايضا كما اذا قال له الف درهم وعشرة الف درهم ويمكن اخرج المثال الاول من هذا القبيل لا

الحمد لله

وهو اربع وهو انه يلزم درم وزيادة يرجع فيها اليه لان الدرهم فسر الاخير منها فيقف الاول على انها فيفسره بشي كالمقال كذا مقتصر
ولو جرد الدرهم لزم حرجه درم وشي كالمقال شي وحرجه درم وفي هذه الحالة قول اخر يلزم درم حمل الجرح على اخيه لانه نحن وضعف ما
نفسه بما ذكرناه والشئ اقصر في موازنة الاعداد على ما نقلناه عنه من الاقسام ولم يذكر الحكم مع باقي انواع الاعراب مع انها محتملة له
ما اخبره قول بعض الشافعية وهو عندم ضعيف بقوله اذا قال كما يبيع الاخر واليكم كذا يبيع الاخر واليكم ثم يطلب بالياء كما يطلب
به في الآخر فاذا قال هذا العين لانه هذين قبل وانحصر ملكها فيها وطولها بالعينين فان عين احدهما سلبت اليه لانه ذو يد فيقتض اوارة
ولو ادعاها الآخر كما نخصين بمعنى ان المقر لها يصير اليد والاخر خارج فيا في دعواه حكم دعوى الحاجج على اليد من يقول قول
الحالي مع يمينه ومطالبته الحاجج باليمين ولهذا الحاجج احلاف المقر على عدم العلم بكونها له ان ادعى عليه العلم بانها له وعلى الميت ان ادعى
عليه الغيبة وانما توجه عليه الحلف لانه لو افترقه بغير علم ثم انصر المقر على انها لمن غير ذلك وان رجع الى الاقرار له بهام منع
من الاول استحقاقه واعلم ان الثاني قيمتها او شملها ان لم يصدق الاول لانه حال بين الثاني والمقر به باقرار الاول فكان كالمختلف
لو صدق الاول دفع الى الثاني ولا عزم وهل المقر على تقدير اقراره للثاني وعدم تصديق الاول احلامه وجها من عموم اليمين على ان
انكر وانته بدفع به العزم عن نفسه وانته لو اقر لنج اقراره ومن ان المقر يمكنه بنفسه في دعواه انها للثاني باقرار الاول وانته لو نكل
الرداء لا يحلف لاثبات مال غيره وهو حسن الان يظهر اقراره ما يدفع التذنب كالحلف والاول حسن وعلى الاول يحلف على نفي العلم بانها
لثاني لانه ربما استند في ملكها الى الافراد خاصة فلا يمكنه الحلف على ذلك ولو قال المقر لها احدنا لما طوب بالبيان لا علم دفعها اليها
لاخص الحق منها وكما نخصين فيلزمها حكم المذاعين الخارجين عن العين ثم ان صدقاه على عدم العلم فالحكم كك وان كذبا او
احدا ما فعلها او للمكذب حلالة على نفي العلم واحدا ما حلف الاخر اعلم ان في دفعها اليها على هذا التقدير نظر لانه يستلزم تسليمها
لغير المال لا غرة بانها لاحد ما دون الآخر والوجه في الامر الحاكم ليلها الى ان يثبت خاصة قوله اذا قال هذا هذا الاقرار من
ضرب الالبام في الاعيان ونحوها المقرها مع تعيين المقر على عكس السابق وحكمها ان يطلب بالعينين فان عين قبل لانه ذو اليد
واقصر المقر على ما عينه فذلك والامر ليس اليه لا غرة انه ليس له احلاف المقر على ان العين الاخرى ليست للمقر فاذ احلف
من دعواه وبقيت العين المقرها بمجمل المال فبغير الحكم بين امرها من المقر وحفظها الى ان يظهر مالها او يرجع المقر عن انكار
وبين ان يتركها في بيد المفرك فان عاد المقر الى التصديق مع عدم المنافع وامكان تذكره ولو اصر المقر على عدم العينين وادعى
الجل بالجل او شيئا سمع وجبا الى الصلح في العينين يحتمل قوباع عدم اتقانها على الصلح الغيبة منها في العينين لانها لكل امرئ حصة
في امر معين عند الله مشبهة عندنا والحال هناك ولو ادرا الاستنباط بين درم ودرهم ثبت الاقل وطول الجواب عن الزايد ولو
ردد بين الف والعين مطلقين فالطامة كل مع لصل لدرم الاكثر ولزوم الاول منها على تقدير البداية بالاكتر لانه كارجح عن
الافراد فلا يكتف قوله اذا قال فلان هنا سائيل تلك متفاربة الاطراف مختلفة الحقيقة الاولى لو قال فلان على الف ثم دفع اليه
الفاو قال هذه هي التي كنت افترتها وديعة عندك فقال المقر هذه وديعة ولي عليك الف اخرى ديني وهي التي اردت
باقرارك وفيه قولان احدهما ان القول قول المقر لان كلمة على يقض الشبهة في الذمة ولهذا قال على قاعلة فلان كارضنا والودعة
لا يثبت في الذمة فلا يجوز التغيرها واحتمل او قال الشيخ ولم يذكر المغير وذهب اليه الاكثر ان القول قول المقر مع يمينه لان الودعة
يجب حفظها والتمسك بينها وبين المالك فلعله اراد بكلمة على الاخبار عن هذا الواجب بحتم اليه انه يقدى منها حتى تصارفت مضمونة عليه
فلذلك قال هي على وايضا فقد استعمل على معنى عندك وفيه ذلك قوله ولم على فثبت مصافا الى اصالة الذمة من غير ما عرفت
ولا فرق بين تفسيره لك على الاضال والانتضال والمذ كحالة الانتضال ليدل على الاخرى بطريقا الى ب لوقالك في ذمتي
الف وجاء بالف ففسر ما ذكر في الاول فقال هذه التي افترتها وقد كانت وديعة تلفت وهذه بدلتها فان لم يقبل في الصوف
الاولي ففهمنا اولي ان قبلنا قوله فوجب احدا وهو الذي قطع به المم القبول لجواز ان يراد بالف في ذمتي ان تلفت الودعة لا في
تعدت فيها او يراد كونه وديعة في الاصل وانها تلفت ووجب بدلتها في الذمة وغايتها ارادة الجواز وهو كون الشئ في الذمة ووجب
باعثان ان سبها كان في الذمة والجواز يصار اليه بالقرينة والثاني لعدم لان العين لا يثبت في الذمة والاصل في الكلام الحقيقة وقد
تقدم كثير من الدعوى الجازية في الافراد ولم يثبت لها فلا وجه لخصيص هذه وهذا لا يخفى من قوله لو قال لك ذمتي الف وهذه
هي التي افترتها وقد كانت وديعة حين الافراد لم يقبل في ذمتها لانه ما في الذمة لا يكون وديعة لان الودعة هي العين المستجاب
في حفظها وما في الذمة لا يكون عينا والفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة في السابقين واضح اما الاولى فلانه لم يصح فيها يكون
للمقر في الذمة فلا ينافي كونه وديعة لبدله واما الثانية فلانه وان صح بكونها في الذمة المتأني لكونها وديعة الا انه ادعى ان
الذي احسن بدلتها لا عينها فيرفع الثاني بنا وبها واما الثالثة فقد جمع فيها بين توصيفها بكونها في الذمة وكونها وديعة من
تاويل فلها لم يجمع والجواز ان كان مكانها بان يكون تلفت بعد الافراد الذي احسن بدلتها اطلو عليه الودعة باعتبار

وهو اربع وهو انه يلزم درم وزيادة يرجع فيها اليه لان الدرهم فسر الاخير منها فيقف الاول على انها فيفسره بشي كالمقال كذا مقتصر
ولو جرد الدرهم لزم حرجه درم وشي كالمقال شي وحرجه درم وفي هذه الحالة قول اخر يلزم درم حمل الجرح على اخيه لانه نحن وضعف ما
نفسه بما ذكرناه والشئ اقصر في موازنة الاعداد على ما نقلناه عنه من الاقسام ولم يذكر الحكم مع باقي انواع الاعراب مع انها محتملة له
ما اخبره قول بعض الشافعية وهو عندم ضعيف بقوله اذا قال كما يبيع الاخر واليكم كذا يبيع الاخر واليكم ثم يطلب بالياء كما يطلب
به في الآخر فاذا قال هذا العين لانه هذين قبل وانحصر ملكها فيها وطولها بالعينين فان عين احدهما سلبت اليه لانه ذو يد فيقتض اوارة
ولو ادعاها الآخر كما نخصين بمعنى ان المقر لها يصير اليد والاخر خارج فيا في دعواه حكم دعوى الحاجج على اليد من يقول قول
الحالي مع يمينه ومطالبته الحاجج باليمين ولهذا الحاجج احلاف المقر على عدم العلم بكونها له ان ادعى عليه العلم بانها له وعلى الميت ان ادعى
عليه الغيبة وانما توجه عليه الحلف لانه لو افترقه بغير علم ثم انصر المقر على انها لمن غير ذلك وان رجع الى الاقرار له بهام منع
من الاول استحقاقه واعلم ان الثاني قيمتها او شملها ان لم يصدق الاول لانه حال بين الثاني والمقر به باقرار الاول فكان كالمختلف
لو صدق الاول دفع الى الثاني ولا عزم وهل المقر على تقدير اقراره للثاني وعدم تصديق الاول احلامه وجها من عموم اليمين على ان
انكر وانته بدفع به العزم عن نفسه وانته لو اقر لنج اقراره ومن ان المقر يمكنه بنفسه في دعواه انها للثاني باقرار الاول وانته لو نكل
الرداء لا يحلف لاثبات مال غيره وهو حسن الان يظهر اقراره ما يدفع التذنب كالحلف والاول حسن وعلى الاول يحلف على نفي العلم بانها
لثاني لانه ربما استند في ملكها الى الافراد خاصة فلا يمكنه الحلف على ذلك ولو قال المقر لها احدنا لما طوب بالبيان لا علم دفعها اليها
لاخص الحق منها وكما نخصين فيلزمها حكم المذاعين الخارجين عن العين ثم ان صدقاه على عدم العلم فالحكم كك وان كذبا او
احدا ما فعلها او للمكذب حلالة على نفي العلم واحدا ما حلف الاخر اعلم ان في دفعها اليها على هذا التقدير نظر لانه يستلزم تسليمها
لغير المال لا غرة بانها لاحد ما دون الآخر والوجه في الامر الحاكم ليلها الى ان يثبت خاصة قوله اذا قال هذا هذا الاقرار من
ضرب الالبام في الاعيان ونحوها المقرها مع تعيين المقر على عكس السابق وحكمها ان يطلب بالعينين فان عين قبل لانه ذو اليد
واقصر المقر على ما عينه فذلك والامر ليس اليه لا غرة انه ليس له احلاف المقر على ان العين الاخرى ليست للمقر فاذ احلف
من دعواه وبقيت العين المقرها بمجمل المال فبغير الحكم بين امرها من المقر وحفظها الى ان يظهر مالها او يرجع المقر عن انكار
وبين ان يتركها في بيد المفرك فان عاد المقر الى التصديق مع عدم المنافع وامكان تذكره ولو اصر المقر على عدم العينين وادعى
الجل بالجل او شيئا سمع وجبا الى الصلح في العينين يحتمل قوباع عدم اتقانها على الصلح الغيبة منها في العينين لانها لكل امرئ حصة
في امر معين عند الله مشبهة عندنا والحال هناك ولو ادرا الاستنباط بين درم ودرهم ثبت الاقل وطول الجواب عن الزايد ولو
ردد بين الف والعين مطلقين فالطامة كل مع لصل لدرم الاكثر ولزوم الاول منها على تقدير البداية بالاكتر لانه كارجح عن
الافراد فلا يكتف قوله اذا قال فلان هنا سائيل تلك متفاربة الاطراف مختلفة الحقيقة الاولى لو قال فلان على الف ثم دفع اليه
الفاو قال هذه هي التي كنت افترتها وديعة عندك فقال المقر هذه وديعة ولي عليك الف اخرى ديني وهي التي اردت
باقرارك وفيه قولان احدهما ان القول قول المقر لان كلمة على يقض الشبهة في الذمة ولهذا قال على قاعلة فلان كارضنا والودعة
لا يثبت في الذمة فلا يجوز التغيرها واحتمل او قال الشيخ ولم يذكر المغير وذهب اليه الاكثر ان القول قول المقر مع يمينه لان الودعة
يجب حفظها والتمسك بينها وبين المالك فلعله اراد بكلمة على الاخبار عن هذا الواجب بحتم اليه انه يقدى منها حتى تصارفت مضمونة عليه
فلذلك قال هي على وايضا فقد استعمل على معنى عندك وفيه ذلك قوله ولم على فثبت مصافا الى اصالة الذمة من غير ما عرفت
ولا فرق بين تفسيره لك على الاضال والانتضال والمذ كحالة الانتضال ليدل على الاخرى بطريقا الى ب لوقالك في ذمتي
الف وجاء بالف ففسر ما ذكر في الاول فقال هذه التي افترتها وقد كانت وديعة تلفت وهذه بدلتها فان لم يقبل في الصوف
الاولي ففهمنا اولي ان قبلنا قوله فوجب احدا وهو الذي قطع به المم القبول لجواز ان يراد بالف في ذمتي ان تلفت الودعة لا في
تعدت فيها او يراد كونه وديعة في الاصل وانها تلفت ووجب بدلتها في الذمة وغايتها ارادة الجواز وهو كون الشئ في الذمة ووجب
باعثان ان سبها كان في الذمة والجواز يصار اليه بالقرينة والثاني لعدم لان العين لا يثبت في الذمة والاصل في الكلام الحقيقة وقد
تقدم كثير من الدعوى الجازية في الافراد ولم يثبت لها فلا وجه لخصيص هذه وهذا لا يخفى من قوله لو قال لك ذمتي الف وهذه
هي التي افترتها وقد كانت وديعة حين الافراد لم يقبل في ذمتها لانه ما في الذمة لا يكون وديعة لان الودعة هي العين المستجاب
في حفظها وما في الذمة لا يكون عينا والفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة في السابقين واضح اما الاولى فلانه لم يصح فيها يكون
للمقر في الذمة فلا ينافي كونه وديعة لبدله واما الثانية فلانه وان صح بكونها في الذمة المتأني لكونها وديعة الا انه ادعى ان
الذي احسن بدلتها لا عينها فيرفع الثاني بنا وبها واما الثالثة فقد جمع فيها بين توصيفها بكونها في الذمة وكونها وديعة من
تاويل فلها لم يجمع والجواز ان كان مكانها بان يكون تلفت بعد الافراد الذي احسن بدلتها اطلو عليه الودعة باعتبار

[illegible]

[illegible]

۱۵۰

وقال هذا البيت من الدار ونظيره وبعض الأصوليين عرفه بأنه الإخراج بالآب أو ما كان هو اللفظ الإخراج ليدخل فيه هذه
الاشكالية ونظائرها ومثل ما لو قال على الف لخط منها ما استثنى ونحو ذلك فيكون ذلك كله من أفراد الاستثناء ولا اشكال
في قول الإخراج على التفسيرين أما الكلام في مدركه هل هو الاستثناء أو امر آخر قوله ولو قال هذا من فروع الاستثناء من العين مع كون
المستثنى غير عين وهو صحيح أيضا للعموم ويرجع إليه في بعضهم المستثنى كارجح إليه في مهم الأفراد فافترس قبل لصاله البرائة ما زاد
عليه سواء عين أم لا لان الميت كان داخل في أحادهم حين الأفراد فان ادعى المقر له خلاف ما عينه فليس له سوا خلافه على
المتحقق هو ما عينه وفي قول بعض العامة انه لا يقبل تغييره بالميت للتمتع وهذا الاتفاق قوله اذا قال له اذا قال له الف لا درهما
فان منعنا من الاستثناء من غير الجنب او قلنا انه مجاز لا حقيقة وجب حمل اللف على الدائم لان إخراج الدرهم منها دل على كونها من
جنسه لان على هذا التفسير إخراج ما لو له دخل في اللفظ فدل على ان الدرهم كان من أفراد اللف ولا إخراج بالاستثناء وان قلنا
ان الاستثناء من غير الجنس حقيقة سواء جعلناه متواليا مشتركا كانت بقية اللف محتملة لكونها دراهم وغيرها فيرجع إليه في بعضها
لعدم دليل يدل على ارادته بعض أفراد المشترك او المتواليا لا مشترك اشراكا مغويا فاذا فترس بقية اللف أشبه كالجوز نظري قيمتها
عند الأفراد عند التفسير وضع منها الدرهم المستثنى فان بقي من قيمته بقية متمثلة لبقية اللف واليهما وان استوعب الدرهم قيمته
كان الاستثناء متوقفا فلا يدمع وهل يبطل الاستثناء مع وثب اللف من ذلك الجنس الذي عينه بطل التفسير خاصة ويكلف نفس
اللف بغيره ويقتضي اعتبار اللف الاول قوله ان مناشا ان الأفراد في نفسه صحيح وانما طرأ عليه البطلان بالتفسير الذي ذكره فيلزم وجوب
الاقتراع مع الاستثناء موقوفا لعدم المانع من نفوذه واصله صحة أفراد العقلاء على انفسهم فخرج الأمر في اللف وبطلان تفسير آخر
هل جاز من ان التفسير بيان لللف التي اقترعها ولا مبهمة ووقع الأفراد بها صحيحا فكان التفسير لها بمنزلة ما هو وان كان مناشا الا انه
في قوة المقدم لا في كنهه كمن عجز عن حقيقة ما اقترعها ولا حدث امر عديد لا يمكن حتى يثبت انه مناشا فيلزم وانما المناش الاستثناء وقد وقع
استغراقه في بطلان اللف التفسير في نفسه مناشا وهذا يظهر ان بطلان الاستثناء اظهر قوله ولو قال له اذا قال له الف درهم
لا ثوبا فدل صرح بالاستثناء المنقطع فان قلنا انه بط من صله كما هو القول لاندلج الاستثناء ولزمه اللف ثلثة واقلنا ان
ناشر على وجه الحقيقة مع الاستثناء ورجع إليه في بيان قيمة الثوب غير ان عدم الاستغراق للمستثنى منه على فاعلة الاستثناء وان
يقومها شيء صحيح والاف بطلان الاستثناء او التفسير القيمة الوجها السابقان وان قلنا ان الاستثناء المنقطع مجاز فقد جرح بطلان
المجاز فلا اشكال في صحتها هذا الوجه ورجع إليه ايضا في بيان قيمة الثوب لكن هل يعتبر فيها عدم استغراق اللف في كلام المصنف وكثير
انهم بنوه على القول بصحة الاستثناء الشامل للحقيقة والمجاز بل هو في الثاني اظهر لانه القول لا يشترط ان الاستثناء المنقطع لا يقضي
لاخراج والا فبما يجزى لكن كاصح جوابه في فقهه فالمانع من استغراقه يكون بمنزلة جملتين احدهما افراد والاخرى ثبات امر آخر
اشكال في عدم ثبوت الزيادة من غير المستثنى منه لان الزيادة محض عوى وانما الكلام في المناشى لكن مع ذلك يشكل باستثناء مع الاستغراق
لأن الأفراد بل قد ذكر بعض الأصوليين والفقهاء ان الاستثناء في المثال المذكور متصل وان المارعة قيمة الثوب فكانه استثناء
من الف درهم ورام بقدر القيمة فاعترضه عدم الاستغراق كالمصلح وهذا وجه واعلم ان جماعة من الأصوليين صرحوا باتفاق
علماء الامم على صحة الأفراد في قوله له الف درهم الاثواب وجعلوا دليلا على صحة الاستثناء المنقطع ومقتضى كلام المصنف فليس في
بناء الجواز على الخلاف المذكور وان المانع من الاستثناء المنقطع منع منه وعلى هذا لا يتم الاستثناء المذكور لانه عين المناش على علم
ايضا انه يتصور صحة الأفراد باللف يستثنى منه ثوب شرعا بل يكون المقر له على المقر له في دفع البه ثوبا قضا ولا يحاسب عليه فيكون قد
عن ذم من اللف مقدار قيمة الثوب في هذه الصورة قوله ولو كانا كما يصح الأفراد بالجو واستثناء الجو يصح الجمع بينهما
فان فترسها بجنب واحد بان ادعى كون اللف درهم والشيء عشرة منها فلا اشكال في القول لان كلامها مجمل يرجع إليه في بيان
اقرب ما يقتضيه كون الاستثناء متصلا وان فترسها بجنب اثنين بان جعل اللف جوزا والشيء درهما بنى على صحة الاستثناء المنقطع
عده فان ابطالنا صحة تفسير اللف وجاء في بطلان الاستثناء او التفسير الزجهان وان صحناه على وجه الحقيقة صحا معا واعتبر الدرهم
عدم الاستغراق وان صحناه على وجه المجاز احتمل قول تفسيره به كما يصح لوصفها بمختلفين ابتداء لان التفسير بيان للواقع ولا
لاحداث حكم كما مر وقد تقدم انه مع التصريح باوادة المفصل بقبول وجهه من عدم لان الخلاف الاول منزل على الحقيقة وانما
يرجع إليه في تفسير الجمل باوافة الحقيقة لا بما يحايلها وذه جماعة منهم الشهاب فيس ومنه القول بتفسيره بالمنقطع مع حكمه بانه مجاز
حتى حكموا بما لو قال له الف الاثواب انه لو فترس اللف بالجوز قبل ولا يخ من نظر ولو اقتصر في مسئلنا على تفسير احداهما فان ابطالنا المفصل
او جعلناه مجازا تبعه الآخر في التفسير جلا على الحقيقة ولو اخرجنا اوادة المفصل في قوله ما مر او كانا مجملين من كل وجه بان لا يرد
العدد بل قاله شي الاشياء او مالى الا ما لا يرجع إليه في تفسيرها ايم وروى عن الاستغراق والاضال على ما فترسها في المناشقة
واعترض مع ذلك في الاول زيادته عن اقل متمول ويترس منه بقية يكون متمولة وقال بعض العامة ان هذا الاستثناء مستوعب

وقال هذا البيت من الدار ونظيره وبعض الأصوليين عرفه بأنه الإخراج بالآب أو ما كان هو اللفظ الإخراج ليدخل فيه هذه
الاشكالية ونظائرها ومثل ما لو قال على الف لخط منها ما استثنى ونحو ذلك فيكون ذلك كله من أفراد الاستثناء ولا اشكال
في قول الإخراج على التفسيرين أما الكلام في مدركه هل هو الاستثناء أو امر آخر قوله ولو قال هذا من فروع الاستثناء من العين مع كون
المستثنى غير عين وهو صحيح أيضا للعموم ويرجع إليه في بعضهم المستثنى كارجح إليه في مهم الأفراد فافترس قبل لصاله البرائة ما زاد
عليه سواء عين أم لا لان الميت كان داخل في أحادهم حين الأفراد فان ادعى المقر له خلاف ما عينه فليس له سوا خلافه على
المتحقق هو ما عينه وفي قول بعض العامة انه لا يقبل تغييره بالميت للتمتع وهذا الاتفاق قوله اذا قال له اذا قال له الف لا درهما
فان منعنا من الاستثناء من غير الجنب او قلنا انه مجاز لا حقيقة وجب حمل اللف على الدائم لان إخراج الدرهم منها دل على كونها من
جنسه لان على هذا التفسير إخراج ما لو له دخل في اللفظ فدل على ان الدرهم كان من أفراد اللف ولا إخراج بالاستثناء وان قلنا
ان الاستثناء من غير الجنس حقيقة سواء جعلناه متواليا مشتركا كانت بقية اللف محتملة لكونها دراهم وغيرها فيرجع إليه في بعضها
لعدم دليل يدل على ارادته بعض أفراد المشترك او المتواليا لا مشترك اشراكا مغويا فاذا فترس بقية اللف أشبه كالجوز نظري قيمتها
عند الأفراد عند التفسير وضع منها الدرهم المستثنى فان بقي من قيمته بقية متمثلة لبقية اللف واليهما وان استوعب الدرهم قيمته
كان الاستثناء متوقفا فلا يدمع وهل يبطل الاستثناء مع وثب اللف من ذلك الجنس الذي عينه بطل التفسير خاصة ويكلف نفس
اللف بغيره ويقتضي اعتبار اللف الاول قوله ان مناشا ان الأفراد في نفسه صحيح وانما طرأ عليه البطلان بالتفسير الذي ذكره فيلزم وجوب
الاقتراع مع الاستثناء موقوفا لعدم المانع من نفوذه واصله صحة أفراد العقلاء على انفسهم فخرج الأمر في اللف وبطلان تفسير آخر
هل جاز من ان التفسير بيان لللف التي اقترعها ولا مبهمة ووقع الأفراد بها صحيحا فكان التفسير لها بمنزلة ما هو وان كان مناشا الا انه
في قوة المقدم لا في كنهه كمن عجز عن حقيقة ما اقترعها ولا حدث امر عديد لا يمكن حتى يثبت انه مناشا فيلزم وانما المناش الاستثناء وقد وقع
استغراقه في بطلان اللف التفسير في نفسه مناشا وهذا يظهر ان بطلان الاستثناء اظهر قوله ولو قال له اذا قال له الف درهم
لا ثوبا فدل صرح بالاستثناء المنقطع فان قلنا انه بط من صله كما هو القول لاندلج الاستثناء ولزمه اللف ثلثة واقلنا ان
ناشر على وجه الحقيقة مع الاستثناء ورجع إليه في بيان قيمة الثوب غير ان عدم الاستغراق للمستثنى منه على فاعلة الاستثناء وان
يقومها شيء صحيح والاف بطلان الاستثناء او التفسير القيمة الوجها السابقان وان قلنا ان الاستثناء المنقطع مجاز فقد جرح بطلان
المجاز فلا اشكال في صحتها هذا الوجه ورجع إليه ايضا في بيان قيمة الثوب لكن هل يعتبر فيها عدم استغراق اللف في كلام المصنف وكثير
انهم بنوه على القول بصحة الاستثناء الشامل للحقيقة والمجاز بل هو في الثاني اظهر لانه القول لا يشترط ان الاستثناء المنقطع لا يقضي
لاخراج والا فبما يجزى لكن كاصح جوابه في فقهه فالمانع من استغراقه يكون بمنزلة جملتين احدهما افراد والاخرى ثبات امر آخر
اشكال في عدم ثبوت الزيادة من غير المستثنى منه لان الزيادة محض عوى وانما الكلام في المناشى لكن مع ذلك يشكل باستثناء مع الاستغراق
لأن الأفراد بل قد ذكر بعض الأصوليين والفقهاء ان الاستثناء في المثال المذكور متصل وان المارعة قيمة الثوب فكانه استثناء
من الف درهم ورام بقدر القيمة فاعترضه عدم الاستغراق كالمصلح وهذا وجه واعلم ان جماعة من الأصوليين صرحوا باتفاق
علماء الامم على صحة الأفراد في قوله له الف درهم الاثواب وجعلوا دليلا على صحة الاستثناء المنقطع ومقتضى كلام المصنف فليس في
بناء الجواز على الخلاف المذكور وان المانع من الاستثناء المنقطع منع منه وعلى هذا لا يتم الاستثناء المذكور لانه عين المناش على علم
ايضا انه يتصور صحة الأفراد باللف يستثنى منه ثوب شرعا بل يكون المقر له على المقر له في دفع البه ثوبا قضا ولا يحاسب عليه فيكون قد
عن ذم من اللف مقدار قيمة الثوب في هذه الصورة قوله ولو كانا كما يصح الأفراد بالجو واستثناء الجو يصح الجمع بينهما
فان فترسها بجنب واحد بان ادعى كون اللف درهم والشيء عشرة منها فلا اشكال في القول لان كلامها مجمل يرجع إليه في بيان
اقرب ما يقتضيه كون الاستثناء متصلا وان فترسها بجنب اثنين بان جعل اللف جوزا والشيء درهما بنى على صحة الاستثناء المنقطع
عده فان ابطالنا صحة تفسير اللف وجاء في بطلان الاستثناء او التفسير الزجهان وان صحناه على وجه الحقيقة صحا معا واعتبر الدرهم
عدم الاستغراق وان صحناه على وجه المجاز احتمل قول تفسيره به كما يصح لوصفها بمختلفين ابتداء لان التفسير بيان للواقع ولا
لاحداث حكم كما مر وقد تقدم انه مع التصريح باوادة المفصل بقبول وجهه من عدم لان الخلاف الاول منزل على الحقيقة وانما
يرجع إليه في تفسير الجمل باوافة الحقيقة لا بما يحايلها وذه جماعة منهم الشهاب فيس ومنه القول بتفسيره بالمنقطع مع حكمه بانه مجاز
حتى حكموا بما لو قال له الف الاثواب انه لو فترس اللف بالجوز قبل ولا يخ من نظر ولو اقتصر في مسئلنا على تفسير احداهما فان ابطالنا المفصل
او جعلناه مجازا تبعه الآخر في التفسير جلا على الحقيقة ولو اخرجنا اوادة المفصل في قوله ما مر او كانا مجملين من كل وجه بان لا يرد
العدد بل قاله شي الاشياء او مالى الا ما لا يرجع إليه في تفسيرها ايم وروى عن الاستغراق والاضال على ما فترسها في المناشقة
واعترض مع ذلك في الاول زيادته عن اقل متمول ويترس منه بقية يكون متمولة وقال بعض العامة ان هذا الاستثناء مستوعب

مثلا

نظر الى صورة لفظ فيل الاستثناء ويجب ان يمتثل وليس بذلك كرامن المستثنى والمستثنى منه صالح للقليل والكثير فجاز كون الاد
مساويا للثاني وغير مساويا للاستثناء غير لازم ويظهر الغاية مع اتفاقها في الحكم بقبول اقل ممثول اني قولنا يحتاج الى تغيير الامر
وتتفرع عليها الجنس والاستثناء وعدمها وعلى قوله يقتصر على تغيير الاول من غير نظر الى غيره بقوله لو قال لا نه مستغرق فيثبت
الدرم وبطل الاستثناء ولو ادعى الخط واداء استثناء غيره لم يسمع منه قوله ولو قال له اخلف الاصوليون في الاستثناء الواقع
بعد جعل متعدد هذا يرجع الى الاخرى او الى الجميع اجودها عند المصعود الى الاخرى اقصارا فيما خالف الاصل على موضع الضرورة
ولان الظاهر انهم ينتقل عن الجملة حتى يتم غرض منها وينبغي تقييده بما اذا ورد اللفظ في القربة على عوده الى الجميع كما لو كان اسم الاول او حكمها
مفتم في الثانية كقوله اكرم الفقهاء واخلف عليهم الا لفظه او اكرم الفقهاء والرهاد الا المبدع فيعود الى الجميع وقيل يعود الى
الجميع مع الامع قربة فدل على اختصاصه بالاخيرة كقضاء العطف المشاكلة في الحكم وقد فرغ المص على الخلاف ما اذا قال الدرهم
ودرههم الادريما فان قلنا يرجع الاستثناء الى الجميع صح ولزم درهمه كانه في قوة قوله درهمان الادريما فلا يكون الاستثناء
مستغرقا وان قلنا يعود الى الاخرى كما اختاره المص بطل الاستثناء لاستغراقه ولزم درهمان والى ذلك ذهب جماعة من المحققين
منهم الشيخ وابن ادریس ذهب في الخ وكروا الى بطلان الاستثناء سواء قلنا يعود الى الجميع ام الى الاخرى منجها بان صحة الاستثناء
تسلم المناقض والرجوع عن الاعتراف لورود الافراد على الدرهم بلفظ يعيد النص وصية فلم يصح اخراج احد ما بعد ان نص على
شوته كما لو قال جاء زيد بالمسلم وعمرو السلم وخالد السلم لا زيدا بخلاف ما لو قال درهمان الادريما فانه قد يكون يجوز في الدرهمين فلا
يكون نقضا كما لو قال جاء المسلم الا زيدا لان لفظ الجميع التثنية صالح لما عدا بعض الافراد فجاز الاستثناء واجيب بان يجوز عن
الدرهم بدرهم صحح اصح قوله الدرهم الاضعف فانه استثنى من كل درهم نصف ونصف فادرم درهم وذلك ان دلالة لفظ الدرهم على
مساواة ليست كذلك زيد العلم على مساهمة لا يمكن ان يرد بالاسم بعض مساهم بخلاف ارادة البعض من الجميع لخص اطلاق اسم الكل
على الجزء بخلاف اشياء فلا يلزم المنقضى بل غايته يجوز في اطلاق كل من الدرهمين على بعضه بان والو العطف بمثابة التثنية
عند النكاح والاصوليون فكانه قال درهمان الادريما لان الاستثناء من العين صحح عنده مع قيام احتمال المناقض فيه مثل
هذا الدرهم الاضعف وقد اقبل بطل الاستثناء المذكور وان قلنا يعود الاستثناء الى الجملة الاخرى لان الاستثناء انما يخص
بالاخيرة اذ المستغرق واما مع فحجب عوده الى الجميع كما يجب عوده الى المستثنى منه لو كان مستغرقا للاستثناء ونظر الى القربة في
اشرا الى تقييد القول بعوده الى الاخرى بعد ما وجبه القربة في انشاء الاستثناء وخالفه قوله لا شد مخالفة للاصل من عوده الى
الجميع فحجب صورته عن الهدية وتبين ان القول بتقييد عوده الى الاخرى بالقربة اياها او ايضا قول اخر غير ما اطلقه المص كما اشرا اليه
وكيف كان فالوجه صحة الاستثناء في هذه الصورة قوله في المقر بانه بذلك على خلاف الشيخ حيث حكم بالحرر على غير العدل في التصرف
المالية المنقضة لعدم نفوذ اقران وقد عذر الجرح في باب قوله فالصحة بانه بقوله ولو كان باذن وليه على خلاف بعض العامة
حيث ذهب الى نفوذ اقران باذن الولي وهو نادى لوجوز نوصيته في المقر جوزنا اقران بها لان من ملك شيئا ملك الاول
ولان الافراد بالوصية في معنى الوصية ثانيا فينفذ قوله ولو اقر لاقر في المجنون بين كونه مطبقا او خافيا ادوارا في وقت
دوره وفي معنى الشكران سواء شرب السكر محارم الاكل او لا بل لا يجحد حيث قال ان سكره ان كان من شرب محرم اخاشره الزم
باقران كما يلزم بقضاء الصلوة وضغطه والارق بين القضاء ونسود الافراد واضح وكذا لاقر في المكروهين من ضرب حتى الجاني
الاقرار بين من هدد عليه بايقاع مكره به لا يلزم بمثل تعمله عادة من ضرب او شتم واخذ مال ونحو ذلك قوله اما المحجور لضعفه
محجور عليه في المال خاصة فلا ينفذ اقرانه وينفذ في غيره كالحل والقضاء لا ينفذ فيه واذا فلك المحجور عنه لا يلزم ما اقرته
من المال هذا يجب انما وما يحب المبلط فباذنه وبين الله ثم فيلزم الشخص ما اقره منه كما لو كان قد لزمه بيعه لخبثا رصاحب بان
انفد عليه ما يضمن من المال ولو كان قد حصل في ذك باختيار صاحبه حال المحجور لقرض قال في كرهه لا يلزمه لان المحجور منع من معاملته فضا
كالحجة والوجه الضمان ان باشر ان لا يملكه الصبي ولو كان اقرانه حال المحجور مشتملا على امره يلزمه احد دون الاخر كما سبق بلزم الحد
دون المال لوجود المنقضة للنفوذ في الاول دون الثاني ولا يقدح ببعض الافراد اذ لا ملازمة بين الحد وضمان المال فقد يجتمع
وقد يوجد ضمان المال دون الحد كما لو شهد به ارجل وامرأتان واقترنه مرة واحدة وقد ينعكس كل هذا قوله ولا يقبل خلاف
بين علمنا في عدم قبول اقران المملوك بال ولا بعينه وان كان بالغ عاقلا لانه مال لغيره فاقران على نفسه اقران على مولاة وهو
واقتران الشتم على غيره غير مسموع وخالف في ذلك بعض العامة فقبل اقران بالحد والقصاص في النفس والطرف دون المال اسنادا
الى ان علمنا قطع عبدا باقرانه ولقبول البينة عليه فالافراد ولي واجيب بمنع اسناد القطع الى اقرانه فجاز ان يكون اقران
بتصديق المولى والفرق بين البينة والافراد ما اشرا اليه من تعلق الافراد بغيره بالمنع من نفوذه بخلاف البينة ولا اشكال في
نفوذ اقرانه مع تصديق مولاة ولو اقر مال فان صدقة المولى وكان عين المال موجودا كما سبق الموجودة دفعت الى المقر وان كان

بیت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

میں نے علی اصغر علیہ السلام
عزیز و مستحق راہ الہی
کیونکہ عیار و کرم و یافہ
الشکر را

وهو الواطئ ينزل على وجهه كالحال الاربعين فيتناوله عموم مادل على لزوم الاقرار له مع كون خلافه مخالفاً لثابت لو فوج كاش
 في سائر الافاير ولو قلنا بصحة اذا اعزاه الى سبب باطل فالجواب بالبرهان اربعة وجوه اولها ان شرط الاقرار ان يكون له سبب صحيح ولا
 الملك فيما قيل بصحة كالأثر والوصية اذا اعزاه الى سبب مشروط بمتوسط جافه ليعلم الصحة بل هو مراعى كان جانب عدم الصحة ارجح على
 التقديرين ويصعب ان الاقرار يمكن في صحة امكان حقيقة وهو متحقق فقولنا ويملك حيث حكما بصحة الاقرار مع الاطلاق
 لا يجب استناده عنه ابتداء لعدم الحاجة اليه بل ينظر ولا بد فان ولد جماً استقر ملكه عليه سواء مات بعد ذلك فينتقل الى ورثة
 لم يبق لعدم اقراره في الحال في الملك على هذا التقدير وان سقط بعد الاقرار من اجتناب الى استفسار المقر لاختلاف حكم الملك المحكوم
 به سابقاً فان فسره بالارث بنظر بطلانه ورجع الى بقية الورثة لان الحكم بالصحة كان مراعى بقوله جلاً مطلقاً وان فسره بالوصية
 لم يطل فيه ولكن هنا يرجع الى ورثة الموصي للحكم بطلان الوصية من راس فكان كما لو بوضو المولى لتكليفه بالتفسير حيث ينبغي هو
 الحاكم لوصول الحق الى المستحق ولو تعدد التفسير لوث المقر ونحوه قيل بطل الاقرار لا تنفاه المقر له كما لو اقر واحد من خلف الله ثم
 لا مجال للتفرغ هنا لعدم اختصاص بقرع بينهم وبشكل يخرج عن ملكه بالاقرار على كل تقدير وانما نذكر معرفة مستحقة فيكون مالا
 يجوز للمالك بطلان ملكه بالوث قبل الوضع اما اوجب بطلان السبب لانا قلنا لا يطلان ملك غيره كالأثر وورثة الموصي
 كما يحتمل كون المقر هو المالك لم يحتمل كونه غيره ويمكن اندفاع الاشكال بان الاصل في المال المقر بان يكون ملكا للمقر وانما يرجع
 عنه باقراره للمل وملكه مراعى بكونه حياً فان كان خروجه عن ملكه مراعى فكذلك فاذا فقد شرط الملك لم يصح الاقرار لانه كان مراعى يرجع
 الى صلاطه اقراره ويحكم اذا اولد الحمل المقر حياً كما ملا فان كان له ورثة اشهر من حين الاقرار علم وجوده حالة الاقرار ولا
 شبهة في هاتين الصورتين انما الكلام في اولدته فيما بين المدينين فانه يتعارض هنا الاصل والظاهر اذا الاصل عدم تعلق العلوق
 على ازيد من الاول وعدم استحقاق المقر به والظاهر انه لا يولد للمادون ثمة اشهر او عشرة عملاً بالعادة المستمرة فان كانت الحامل
 بعد الاقرار حالية من فرائس يمكن تجدد منه حكم بوجوده لقوة الظاهر على وجوده حالة الاقرار وهذا الحكم بثبوت نسبته
 كانت فرائسه وفي قولنا المستحق حل واج مساعده اذا كان النجد حاصل ولو بان شئته فضلاً عن وجه اخر من اوجبه او غيره في نفس الامر
 ولما يتقوى الظاهر بوجوه كما قلناه وان كانت مستفزة قيل لا يستحق احبال تجدد العلوق بعد الاقرار والاصل عدم الاستحقاق و
 عدمه عند الاقرار وقيل لا يستحق وهو الذي مال اليه المنة نظر الى الغالب في غارات النساء ان لا يلدن فاما الا في ثمة اشهر فاذا اولدته
 هذه المدة من حين الاقرار كان وجوده حين الاقرار غالياً وان ولدته فيما بين الاول والاكثر فوجوده حال الاقرار ثابت بطريق
 وان لم يكن غالباً وقد تقدم هذه المسئلة نظائراً في الوصايا واعلم ان في تجديد المدة من حين الاقرار يتجوز لان حقوق الحمل ونحوها
 مشروط بالدخول والمدة يعتبر من حين الحمل كما من حين الاقرار فالمعبر في المدة المذكورة كونه من حين الوطئ المتقدم على الاقرار الى
 حين الوضع وقد تجوز وامثلة في الحكم بملكو الولد اولدته المدة المذكورة من حين الطلاق او من حين الموت ان المتبرع الوطئ المتقدم
 عليه رك قوله ولو كان اذا ثبت استحقاق الحمل لما اقر به فان اجد استحقاق الجميع ذكر كما كان ام انش لان ان كان وصية فواضح وان كان
 ارثاً فندنا انك ومن لم يقبل بالرد عليها انشبه بالنصف خاصة اذا اضافة الى حصة الارث من الاب ان كان ذكرين وانثيين
 فاز اسند الى الوصية تساويها في الان ينص على التفصيل واز اسنده الى الارث ذناً وباطناً وهذا اطلاق المنة الحكم بقضاياها لانه
 ان كان بسبب اثار فواضح وان كان بسبب مية فالاصل عدم ما يقتضيه التفصيل لان القدر المتيقن منه كونه وصية لهما وهذا
 القدر يقتضيه التوبة وبشكل مع امكان الاستدلال بطلان مطلق الاستحقاق اعم من التوبة والتفصيل والوجه الرجوع الى المقر في السبب
 فان ذكر ما يقتضيه التفصيل والتوبة عليه ولا ايجته قسمة بالتوبة وكذا لو ولد اكثر من اثنين قوله ولو وضع هذا الحكم ليس على
 اطلاقه لان جهة استحقاقها ان كانت مية للحمل كيف كان ايجته ذلك وكذا ان كان ارثاً بالولداته مع اختصاص الارث في الحمل ولو كانت
 الوصية مفضلة على وجه يكون الوصية لاحدا لا يرجع الى الاخر وان كان ارثاً بمجته لا توجب اشمالاً الى الاخر بان كانا اخوين لا ام
 لليت وليها ثالث من جهة ما فيها من حصة لها الثلث لاحد خاصة السدس ولا يكون ما اقر به للاحدهم والوجود ان يقر بغير
 اليك كان لم يكن وينظر في الحى على ما ذكر من حال جهة الاستحقاق فلا بد من الرجوع الى المقر في المنة ليعلم مقدار استحقاقه والحمل لا يولد
 من كون الميت كالمعدم على ما اشار في التعليل ان يكون مجموع ما اقر به للاخر كذا ذكرناه قوله واذا اقرت لان الوصية والنسب امران
 متغايران غير متلازمين فلا يدل احداً على الاخر كما دلالات وتبين بذلك على خلافه حيث قال ان كانت امه مشهورة
 بالجنة كان الاقرار بالولد اقراراً بجهة امه وان لم يكن مشهوراً فلا واراد بالجنة ما يقابل الفور وهذا يلزمه باقراره بالولد خاصة
 من الشك لا موقوف لان اقراره بذلك لا يستلزم تولده منه الوطئ عادة وكقوة به يقتضيه كون الوطئ شبهة وهو وجوبه من الشك قوله اذا
 اما الفضل به الاول فالمراد العقل على انفسهم حان وما الثاني فلما اشار اليه النص من انه قد حال بينه وبين ما اقر به الاول
 مع اعزاه بانه المتخفي فيغير له القيمة لغرض الوصول الى العين كالواثق عليه ما لم اقر له به هذا الذي مرصداً المقر له الاول

[illegible]

وهذا في مضاف

[illegible]

بعد الوفاة ما زاد من نصيبه لولا الافتراض على تقدير وجود المقرية فالزوج يدفع المثل لانه الفاضل من نصيبها
 لولا افتراض ما بالولد والاخ يدفع الخسر لانه الفاضل من نصيبه لولا الافتراض بالاخت وهذا قول اذ امانت هذا الحكم مشهور بين الاصحاب
 ذكر الشيخ في رغبته وادعى عليه الافتراق وحكمه مع صف المثل واضح لان اعتبار التصديق ساقط في جمل الصغير لو كان حيا فكذا المثل
 ولا يفتح التمسك بطلب المال لو كان له مال كما لا يفتح لو كان حيا موسرا والمقرية لعدم المنازع في مال له وكان امر النسب من غير التمسك
 وهذا لا يثبت بمجرد الامكان حتى لو قتل ثم استحققت فانه يقبل استحقاقه ويحكم بسقوط القصاص عنه بقوله ولا يفتح في ذلك احتمال
 المنة على خلافه الى حينه فثبت ذهب الى عدم كونه كسوة المنة في حقه ورد باعترافه بعدم قدح المنة مع حيوة ولياها وقصر المقر
 فكذا بعد موته لا يشرأفها في الغنم وكون الصغير ليس اهلا للتصديق واما على تقدير كونه كبيرا فوجهه بما اشار اليه المصنف من كون
 المثل في حكم الصغير حيث يمكن في حق المقرية فيقط اعشاره كما سقط في حق الصغير ولا يخفى من اشكال كصلا لعدم النسب وكون المقر
 يخرج الدعوى على خلاف الاصل فيقتصر فيه على موضع الوفاق وهو الصغير لا طلاق اشتراط تصديق الكبير وهو منفي هنا ولا نص في
 ولا اجتماع وتوقف ذكره لذلك عذر واضح والوجهان ايتان في استحسان الجحون بعد بلوغه عافلا سواء مات ام لا قوله اذ اولدت
 هذا مع امكان كونه منه كما هو شرط في غيره من يلحق من الاولاد ثم ان كانت فراشا للمولى وكذا في مناصرة عن ملكها بحيث يمكن علمه
 بعد الملك حكم بكون الامام ولد وان احتمل تقدمه عليه في الحكم بكونها ام ولد بمجرد الحاق الولد والحكم بالموته وجها من ظهورها
 في ملكه والاصل عدم غيره ومن امكان استيلادها بالانكاح ثم ملكها بعد ذلك وانه استولدها بنسبه او بابائه المولى فلا يكون ام
 ولد بمجرد كونه وارجع الوجها الى تعارض الاصل والظاهر في جميع الاصل هو الغالب ولا اشكال لو صرح في امره بملكوته في ملكه او بملكيتها
 كما لو قال هم في ملكي من خمس سنين وسن الولد اربع سنين ونحوه ولو قال ولدت في ملكي احتمل الامر ان من حيث ان الولادة لا ينافي علوه
 قبله بان يجعلها قبل الملك ثم ينسبها فتلحق في ملكه هذا اذا لم يكن لانه زوج والا كان لا عقاب له لانه فاش ولم يلفظ الى الدعوى المولى
 قوله ولو اذن اذا كان له امتان فصاعدا وكل واحد واحد ولد فقال ولدا احدهما ولدى وكان استحقاقها ممكن على الوجه السابق فمقتضى
 كما لو طوا احدى امرائيه واعطاه عبيده فاذا عين احدا ماثبت نسبة كان عرا ورثته في صيرورة امه ام ولد فاستوفى وكذا
 الحكم لو كان الولدان من ام واحدة فاقر واحد خاصا فاز تعدى الام وادعى الاخرى ان المستحق ولدها فاقول قول المولى منع
 وهذا يتم فيما لو كان المدعى الولد اما الام فان كان منضمنا كونها ام ولد بينها لا يثبت حقها من امه الولد الجيد واما الاثبات والادة
 ولدها فاشكل لانها يثبت بينهما حقها لغيرها وهو حره الولد ولومات المقرية القيعين قال الشيخ قام وارثه مقامه في القيعين كما يحق
 ينشئ قيعينا من غير علم سابق له بحقيقة الحال لان النسب لا يلحق بالفتى بل ان كان عالما بالحال ولو بافرا المورث قبل اجازة بذلك
 لان الحق اشغل من المورث اليه فان اشغ من القيعين لعدم علمه او لغيره اوقع ويشكل بانه افرا في حق الغير ولا دليل على قبوله ولا
 القيعين انما يعتد به اذا كان من جميع الورثة والمقرية منهم فلو اخرجت قيعينه لم الدور فلذلك ذهب الى القول باستعمال القرية
 بعد الوفاة مطلقا سواء ادعى المورث العلم ام لا لان هذا من الامور المشككة ومورد القرية بالنسبة وهذا اقوى ثم اذا خرجت القرية
 لو اذن وكان قد ذكر المقر ما يقتضي امته صارت ام بذلك من غير احتياج الى قرعة اخرى قوله لو كان له لافرق بين كون المعز
 الاكبر من الاولاد والاصغر والادس ان لم نقل بصيرورة الامه فراشا بالمولى كما هو المشهور ولا يلزم ولدها بالمولى الابا وان الم
 اقتصر على التفرع على اختياره وقد تقدم البحث فيه وعلى القول الاخر بصيرورتها فراشا بالمولى تجوز المعين ومن ولده بعد فان عين
 الاكبر اقرب ابدا حتى يتبعه الاوسط والاصغر لكونها مولودين على فراشه وان عين الاوسط واقرب تبعه الاوسط وبقي الاكبر
 وان عين الاوسط حقة وحده وكذا الحكم لو لم يعين واستخرج الولد بالقرعة وعلى هذا فالاصغر على كل حال لانه اما المقر او
 تابع لمن قبله بالفراش بخلاف الاخرين لاحتمال كون المقرية هو الاصغر فيكون رافا وعلى هذا فل يفتقر الى ادخاله في القرية وجها
 ولا منها لاجراء النسب بالحيرة والرقية وهو منفي في حقه لجواز ان يقع القرعة على غيره فيلزم استرقاقه ونحوه لا يرق ان خرجت
 بل يرق غيره ان خرجت عليه ويقتصر بالحيرة عليه وهذا حسن وربما قيل يمنع حريته كان امه وان كانت ام ولد لجوز ان يكون رقيقا
 في نفس الامر ويشكل بان اذا حكمنا بصيرورتها فراشا الحقانية اولادها فاعلم ان غير الثقات الى امكان كونهم من غيرهم او بوجه صحيح
 فلا يفتح هذا التجوز والاصحاب هموا بالتفرع على هذا القول نظرا الى الشهرة بينهم من عدم صيرورتها فراشا بالمولى قوله لا يثبت
 حصر ثبوت النسب في شهادة رجلين بالنظر الى الشهادة لا الى مطلق ما يثبت به فلا ينافي ما سمي انما من انه يثبت بالاستسقاء
 لان مشتهر هاليس من حيث الشهادة بل من حيث اخباره من يومه من الكذب في خبره وقينة اخصا الحصر بالشهادة فانفع به ثبوت بعد
 ذلك من شهادة رجل وامرأتين وشهادة رجل وبين وغير ذلك والاعتذار عن الكلام المظنون اخذوا به الجمل الافتقار الى
 الساهدين على ما اذا كان هناك منازع والاكتفاء بالشيع على عدمه ليس بمجرب اذ لا يفرق الحال فيما يثبت به بين المنازع و
 عدمه بل الوجه ما ذكرناه من عدم المناهة بين الامر وبين ثبوتها لم وجه اخصا بالشاهدين دون ما ذكرنا متعلقه ليس

[illegible]

الزوج واقراره الاول وقع خطا او غطا او الغاء الاقرار في حق المصروع امكان صحته ينافي بقول اقرار العقلاء على انفسهم الوجه انه يعرف
مطابقا لم يظهر لكلامه قابلا للاختلاف في حقه قوله ولو اقر الكلام في هذه كانتا بقية من ثبوت كلام الله وغيره على ان حق المقر له شائع في الزكاة
فيستحق في كل شيء منه او بعد ذلك شامل لمزيد ما هم لا يختلف على تقدير دخول الزوجة وخروجها كما هم احد الابوين مع الولد الذكر او
البنتين فصاعدا ومن يخالف بذلك كهم احد امع البنت وعلى ما سبق من الفرع يجب تقيده بما اذا كان المقر ولدا فلو كان احد الابوين
او مادفع الفاضل عن نصيبه على تقدير وجودها قوله وان اقر الاقرار بزوجته ثانيا كالاقرار بوارث مساو للاول ولا اشكال في حكمه
مع تصديق الاول واه امع التأكيد في غير الثانية نصف نصيب الزوجة ان الكذب نفسه او سلم النصيب الاول ابتداء على ما تقدم
وكذا الحكم فيما لو اقر ثالثة ورابعة فيغرم للتالفة ثلث نصيب الزوجة وللرابعة الربع كما كان صدق في الجميع كل ذلك مع الكذب لباقيات
اياها في الاقرار والاخذ من الصدقة بالنسبة فان اقر بخامسة فكافان بزوج ثان فان قلنا يغرم لم يجز الاقرار فيها او لا مكان الخامسة
في الميراث اذ ترفع بعد الطلاق وانقضاء العدة ودخل ومات في سنته وممكن ليسر سال الاقرار من غير ان يقف على عدم ولو كان اقرار
بالاربعة دفعة ثبت نصيب الزوجة لهم ولا غرم سواء تصادق ام لا كما لو اقر بواحدة ثم غير من دفعة وقد تقدم كقولنا لجملة هي ثلث
الجم كرها اشهر وعليه اذ صرح جماعة واخر في كرها واخر في كرها وكما هو كماله لجملة لغرضه لما يجعل للانسان على عمل شيء شر الزام
عوض معلوم على عمل الاصل فيها قبل الاجتماع قوله وان جاء به حمل يعنى وخبر الذي رقاها الصالحا بالفاخرة على قطع من الغنم وفي
بعض الروايات انه ابو سعيد الخدري والقيص ثلثون راسا من الغنم وايضا الحاضر فذكره في البها الخراف كالنضارية والاجارة قوله
اما الاجاب قد اختلف كلام الاحكام وغيرهم في الجملة اهل من قسم العقود والايقاعات والمك وجعلها من الايقاع وضما وحكما
صريح بعدم افتقارها الى القول وهو المطابق لغيرهم لما يجب جعلها من التزم عوض على عمل وبثوبه عدم تعيين العامل واذ لم يكن معينا
لا يشترط العقد قبول وعلى تقدير قبول بعض لا يخصص فيه اجماعا ومنهم من جعلها من العقود وجعل القبول الفعلي كافيا فيها كالكوالة والشفقة
هو القبول اللفظي وهو كلام الله فيما سيجئ حيث جعل عقد اجارة والاشارة ان يجوز ذلك اذ لو كان عقدا عند حقيقته لذكر في قسم العقود
لا في قسم الايقاعات ومع ذلك فلجانبا لآخر حمل لانه ذكر في قسم الايقاعات ما هو عقد قطعا كالكتابة لكونه العذر فيها انه سطر
في العقد والتدبير وهما الايقاع جزما والعادة ذكر الثلثة في محل واحد يجري على ذلك هو وغيره وتظهر الفائدة بانها فاعل العامل يعني قصد العمل
ولا قصد التبرع بعد الاجاب فاعل الاول يستحق العوض لوجود المقصود له وهو الصيغة مع العمل وعلى الثاني وان كان قد عمل لان المعبر
القبول الفعلي ليس هو مجرد الفعل بل لابد معه من انضمام الرضا والرضا فيه كاجله كانه عليه في الكوالة واستحقاق العوض
لورد من لم يسمع الصيغة بقصد العوض اذا كانت الصيغة ليشمله وهذا ان كان محتملا للامر بان انه بالاولى اشبه لان قصد العوض من
لم يسمع الاجاب لا بعد قبوله وانما فائدة قصد العوض فيه الاختصاص بالقصد التبرع فانه لا يستحق وان سمع الصيغة لكن بقي ما لو خفي
الامر من فعله لا بقصد التبرع ولا بقصد العوض والذي يناسب الكفاءة والاجاب استحفاة هذا الوجود المقصود له قوله وقسم اي قسم في
نظر العقلاء كالحياطة ورد الايق والاشارة ونحو ذلك واخر في كرها على جعله على الحد البت كقول البير حيث لا غرض فيه والذاهب الممنوع
خطير بغير غاية مقصود ونحو ذلك واراد بالحمل الجائر بالمصلحة الا انهم فيحمل المباح والمكروه حيث يكون مقصودا لا بد من اخرج
الواجب منه فلا يصح الجملة عليه كالاصح الاجارة ولو اراد بالحمل المباح لم يمتنع غير ما يصح الجملة عليه فيا في الحصر المستفاد من العيانة و
على التقديرين فيها فتصور ان كان الاول في قوله ويجوز لما كان العوض من مشروعية الجملة لتحصيل الاعمال المحمودة بالادب
والاشارة وما ورد الايق كالاصح في الجملة في العمل المبرر لما كادعت الى اضافتها في عامل المضاربة وادراكا لجملة الجملة
في القراض لتحصيل زيادة فلان جملة في الجملة لتحصيل اصل المال اولى وكما يصح الجملة على العمل المحمودة تقع على العمل المعلوم بطريق
خلافا لبعض العامة حيث خصها بالجمهور وجعل مورد المعلوم الاجارة وليس بشيء قوله اما العوض المشروط بالاجاب شرط كون العوض
معلوما في صحة الجملة لم يمتنع كاشترط ذلك في عوض الاجارة لانه لا حاجة الى احوال الجملة في جملة العمل ولا يكايد به عيب حكم العمل
في العلم بالجعل فلا يحصل مقصود العقد وفي نظر ان صحة الجملة على الجملة في احد العوضين قطعا فاضا امرها بمقتضى احوال العوض وكما
يمس الحاجة الى جملة العمل فلهذا في جملة العوض بان لا يربط بذلك شيء آخر غير جملة العمل ولا يفوت ان بان يربط بتحصيل الاثر في بعض
وعمل الزرع ببعضه نحو ذلك ولا يمتنع ان ذلك لا يربط فيه بل العادة مطروقة بالزراعة في اعمال كثيرة تجرولة بغيرها منها مجهول وانما التقيد
في صحة ذلك ولا طاقم على صحة الجملة مع عدم تعيين الجمل ولزوم اجرة المثل مع ان العمل الذي ثبت عليه اجرة مثله غير معلوم عند العقد
بل يجهل الزيادة والنقصا وقد ورد النص بخلاف جعل السلب للثالث من غير تعيين وقوله من قبل قيل لا فله سلبه وهي جملة على
عمل مجهول ولذلك ذهب بعض الاحكام الى حوزا الجملة في العوض حيث لا يمنع من التسليم كصف العبد الا ان اذ اردت ومنه سلب
المقول من غير تعيين لان ذلك معتبر في حد ذاته لا يفيض الى الشارع بخلاف جعل العوض ثوبا وادبه ونحو ذلك مما يخالف كثيرا ونفاة
اقراره فيه تقا وتا عظاما بؤدى الى الشارع والنجارب بخلاف الاول ولا دليل على فساد مثل ذلك اذا انفرد ذلك فالغالب العلم بالاعمال

هو الزوج واقراره الاول وقع خطا او غطا او الغاء الاقرار في حق المصروع امكان صحته ينافي بقول اقرار العقلاء على انفسهم الوجه انه يعرف
مطابقا لم يظهر لكلامه قابلا للاختلاف في حقه قوله ولو اقر الكلام في هذه كانتا بقية من ثبوت كلام الله وغيره على ان حق المقر له شائع في الزكاة
فيستحق في كل شيء منه او بعد ذلك شامل لمزيد ما هم لا يختلف على تقدير دخول الزوجة وخروجها كما هم احد الابوين مع الولد الذكر او
البنتين فصاعدا ومن يخالف بذلك كهم احد امع البنت وعلى ما سبق من الفرع يجب تقيده بما اذا كان المقر ولدا فلو كان احد الابوين
او مادفع الفاضل عن نصيبه على تقدير وجودها قوله وان اقر الاقرار بزوجته ثانيا كالاقرار بوارث مساو للاول ولا اشكال في حكمه
مع تصديق الاول واه امع التأكيد في غير الثانية نصف نصيب الزوجة ان الكذب نفسه او سلم النصيب الاول ابتداء على ما تقدم
وكذا الحكم فيما لو اقر ثالثة ورابعة فيغرم للتالفة ثلث نصيب الزوجة وللرابعة الربع كما كان صدق في الجميع كل ذلك مع الكذب لباقيات
اياها في الاقرار والاخذ من الصدقة بالنسبة فان اقر بخامسة فكافان بزوج ثان فان قلنا يغرم لم يجز الاقرار فيها او لا مكان الخامسة
في الميراث اذ ترفع بعد الطلاق وانقضاء العدة ودخل ومات في سنته وممكن ليسر سال الاقرار من غير ان يقف على عدم ولو كان اقرار
بالاربعة دفعة ثبت نصيب الزوجة لهم ولا غرم سواء تصادق ام لا كما لو اقر بواحدة ثم غير من دفعة وقد تقدم كقولنا لجملة هي ثلث
الجم كرها اشهر وعليه اذ صرح جماعة واخر في كرها واخر في كرها وكما هو كماله لجملة لغرضه لما يجعل للانسان على عمل شيء شر الزام
عوض معلوم على عمل الاصل فيها قبل الاجتماع قوله وان جاء به حمل يعنى وخبر الذي رقاها الصالحا بالفاخرة على قطع من الغنم وفي
بعض الروايات انه ابو سعيد الخدري والقيص ثلثون راسا من الغنم وايضا الحاضر فذكره في البها الخراف كالنضارية والاجارة قوله
اما الاجاب قد اختلف كلام الاحكام وغيرهم في الجملة اهل من قسم العقود والايقاعات والمك وجعلها من الايقاع وضما وحكما
صريح بعدم افتقارها الى القول وهو المطابق لغيرهم لما يجب جعلها من التزم عوض على عمل وبثوبه عدم تعيين العامل واذ لم يكن معينا
لا يشترط العقد قبول وعلى تقدير قبول بعض لا يخصص فيه اجماعا ومنهم من جعلها من العقود وجعل القبول الفعلي كافيا فيها كالكوالة والشفقة
هو القبول اللفظي وهو كلام الله فيما سيجئ حيث جعل عقد اجارة والاشارة ان يجوز ذلك اذ لو كان عقدا عند حقيقته لذكر في قسم العقود
لا في قسم الايقاعات ومع ذلك فلجانبا لآخر حمل لانه ذكر في قسم الايقاعات ما هو عقد قطعا كالكتابة لكونه العذر فيها انه سطر
في العقد والتدبير وهما الايقاع جزما والعادة ذكر الثلثة في محل واحد يجري على ذلك هو وغيره وتظهر الفائدة بانها فاعل العامل يعني قصد العمل
ولا قصد التبرع بعد الاجاب فاعل الاول يستحق العوض لوجود المقصود له وهو الصيغة مع العمل وعلى الثاني وان كان قد عمل لان المعبر
القبول الفعلي ليس هو مجرد الفعل بل لابد معه من انضمام الرضا والرضا فيه كاجله كانه عليه في الكوالة واستحقاق العوض
لورد من لم يسمع الصيغة بقصد العوض اذا كانت الصيغة ليشمله وهذا ان كان محتملا للامر بان انه بالاولى اشبه لان قصد العوض من
لم يسمع الاجاب لا بعد قبوله وانما فائدة قصد العوض فيه الاختصاص بالقصد التبرع فانه لا يستحق وان سمع الصيغة لكن بقي ما لو خفي
الامر من فعله لا بقصد التبرع ولا بقصد العوض والذي يناسب الكفاءة والاجاب استحفاة هذا الوجود المقصود له قوله وقسم اي قسم في
نظر العقلاء كالحياطة ورد الايق والاشارة ونحو ذلك واخر في كرها على جعله على الحد البت كقول البير حيث لا غرض فيه والذاهب الممنوع
خطير بغير غاية مقصود ونحو ذلك واراد بالحمل الجائر بالمصلحة الا انهم فيحمل المباح والمكروه حيث يكون مقصودا لا بد من اخرج
الواجب منه فلا يصح الجملة عليه كالاصح الاجارة ولو اراد بالحمل المباح لم يمتنع غير ما يصح الجملة عليه فيا في الحصر المستفاد من العيانة و
على التقديرين فيها فتصور ان كان الاول في قوله ويجوز لما كان العوض من مشروعية الجملة لتحصيل الاعمال المحمودة بالادب
والاشارة وما ورد الايق كالاصح في الجملة في العمل المبرر لما كادعت الى اضافتها في عامل المضاربة وادراكا لجملة الجملة
في القراض لتحصيل زيادة فلان جملة في الجملة لتحصيل اصل المال اولى وكما يصح الجملة على العمل المحمودة تقع على العمل المعلوم بطريق
خلافا لبعض العامة حيث خصها بالجمهور وجعل مورد المعلوم الاجارة وليس بشيء قوله اما العوض المشروط بالاجاب شرط كون العوض
معلوما في صحة الجملة لم يمتنع كاشترط ذلك في عوض الاجارة لانه لا حاجة الى احوال الجملة في جملة العمل ولا يكايد به عيب حكم العمل
في العلم بالجعل فلا يحصل مقصود العقد وفي نظر ان صحة الجملة على الجملة في احد العوضين قطعا فاضا امرها بمقتضى احوال العوض وكما
يمس الحاجة الى جملة العمل فلهذا في جملة العوض بان لا يربط بذلك شيء آخر غير جملة العمل ولا يفوت ان بان يربط بتحصيل الاثر في بعض
وعمل الزرع ببعضه نحو ذلك ولا يمتنع ان ذلك لا يربط فيه بل العادة مطروقة بالزراعة في اعمال كثيرة تجرولة بغيرها منها مجهول وانما التقيد
في صحة ذلك ولا طاقم على صحة الجملة مع عدم تعيين الجمل ولزوم اجرة المثل مع ان العمل الذي ثبت عليه اجرة مثله غير معلوم عند العقد
بل يجهل الزيادة والنقصا وقد ورد النص بخلاف جعل السلب للثالث من غير تعيين وقوله من قبل قيل لا فله سلبه وهي جملة على
عمل مجهول ولذلك ذهب بعض الاحكام الى حوزا الجملة في العوض حيث لا يمنع من التسليم كصف العبد الا ان اذ اردت ومنه سلب
المقول من غير تعيين لان ذلك معتبر في حد ذاته لا يفيض الى الشارع بخلاف جعل العوض ثوبا وادبه ونحو ذلك مما يخالف كثيرا ونفاة
اقراره فيه تقا وتا عظاما بؤدى الى الشارع والنجارب بخلاف الاول ولا دليل على فساد مثل ذلك اذا انفرد ذلك فالغالب العلم بالاعمال

فلا بد

على القول به ما يجزئ في عوض الاجارة فيكفي فيه الشاهدة عن اعتباره باحد الامور الثلاثة حيث يكفي فيها في الاجارة بطريق اولي وحيث كان العي
مجهولا ولم ينفصل بحد من العقد وثبت بالبرهان للثلاث ومثله ما لو قال ان فعك كذا فانما ارضك او اعطيت شيئا ونحو ذلك وربما

رج الفرائض

في حكم موت العامل هنا موت النعم ولو تلف الموثب في الاشياء فان كان في يد الجاحل لم يستحق شي لان الاستحقاق مشروط بمسليمه ولم يحصل وان تلف في يد البائع الموثب استحق من العوض بنسبه ماعمل والفرق بينهما وبين موت الصبي يقع مسلما بالغريم بخلاف الموثب اذا لم ينفذ العامل ثم اراد العمل بالجل قبل بضع العقد ثم ايجاب الجاحل بنحو ان الجاحل هل هو عقدا لا فعل الاول يحصل الانقضاء لان ذلك هو قضيه العقد الجاهل فلا يستحق بالعمل بعده كشيء سواء علم المالك بفسخه ام لا ويحمل عدمه لان العزم بايجاب المالك واذا نه في العمل بعوض وذلك امر لا فدره للعامل على فسخه وانما ترك العمل في مفسخ الفسخ ومشله ما لو فسخ الوكيل الوكالة ثم فعل مقضيا ويمكن الفرق بين ما لو عمل قبل علم المالك بفسخه وبعده ومثل هذا الخلاف جار في الوكالة وعلى الثاني يخرج عدم بطلانها الفسخ واذا العوض بالفعل لانها عبارة عن الايجاب الاذن في الفصل وحكمه يبدأ الاذن لا بد غير ومعه قوله يجوز للعامل الفسخ انه لا يجب عليه الوفاء بالعمل سواء شرع فيه ام لا بل يجوز له تركه متى شاء وان بقي حكم الاذن الثالث ما يترتب على جوارها بطلانها بموت كل منها فان ذلك قبل العمل فلا شيء وان كان بعد التوقيع فله للعامل بنفسه ما عمل ان كان العمل ما ينوزع على الجزاء الاجرة وان كان نحو رد الآبق وقد حصل في يد قبل الموت فكذلك وان لم يحصل فلا شيء وقد تقدم قوله ولو عقب كما يجوز فسخ المالك اصل الجاحل وانها اساسا يجوز في قودها من المكان والزمان وصفات العمل بالزيادة والنقصا والجسور الوصف قبل التلبس بالعمل وبعد قبل الكا فاذا عقب الجاحل على عمل معين باخرى زاد او نقص او غير بعض ما ذكر كما اذا كان قد قال من رد عبيدك فله ما نردم ثم قال من رده فله خسرون او فله دينار فقد فسخ الجاحل الاول وجعل يديها اخرى فان كان قبل ان يشرع في عمل الاول على بالاخيرة وسعيه على الرد من غير ان يسلم العبد كما لو كان قبل العمل لانه هنا الرد والذهب اليه من مقدمه لانه نفسه ولو كان في الاشياء كما اذا كان قد قال من خطا ثوبي او ان خضه فلك مائة فشرع في خياضه ثم قال لادن خضه فلك دينار فلان المائة بنسبه ما عمل قبل الجاحل الثانية ومن الدينار بنسبه اذا اكمل العمل ولو ترك العمل بعد جعالة الثانية فله بنسبه ما مضى ايضا لما ذكرناه من ان ذلك رجوع عن الاول وهو من جهة المالك بوجوب ذلك كما مر هذا كله اذا كان قد سمع الجاحل ان يسمع احدها خاصة فالعزم باسمه لا غير ومن اوجب الفسخ في الاشياء اجرة المثل لما مضى واجبه هنا ايضا ويقع في وجوب العوض للثانية بنسبه ما بقي اشكال من حيث انه انما جعل العوض للثانية على مجموع العمل ولم يحصل وبما راق الحكم الاول بالنسبه من جهة حصول الفسخ فيها من قبل المالك فلا يصح على العامل بخلاف الثانية فانه لم يقع فيها فسخ خصص ما علم العامل بالحال فان عمل في الخلف وقع بغير عوض مبذول من المالك في مقابلة لان الجاحل لا يقابل بالاجراء الا فيما استثنى سابقا وهذا البر منه ويمكن توجيهه بان عمل العامل بامر المالك بالعوض المعين وفدائه ولا سبيل للرجوع العوض الاول خاصة للرجوع عنه ولا الى مجموع الثاني لانه لم يعمل مجموع العمل بعد الامر ولا سبيل الى الرجوع الى اجرة المثل لان العوض معين فلم يتوالا الحكم بالتوزيع ولو كان الفسخ في الثانية بالزمان والمكان كما ان كان قد قال من رد عبيدك من الشام فله ما نردم ثم قال من رده يوم السبت فله دينار ونحو ذلك فالظن عدم المناقاة فيلزم ما عين لكل من الوصيين لمن عمل فيه وكذا لو كان الاول مطر بان قال من رده فله مائة والثاني مقيد برمان او مكان فان كان العوض الاول قبل فلامنا فاه لجزا اختصار المقيد بامر قضى الزيادة وكذا ان كان الجسور ثم انفق وكان المقيد انقصر احتمل كونه رجوعا لانه اذا رده مع القيد فقد رده مطر فلو استحق الزائد لذلك لم ان يبلغ القيد وان يجمع بينهما ليجل المطر على عيوضه المقيد وهذا الظاهر وان كان بعض فسخه كما يح من نظر بدلالة القرينة كما اذا كان المكان ايا الزمان اقر بين المقيد واطلاق الاحكام كونه الثانية رجوعا عن غير تفصيل فيمثل جميع ذلك لكنه محمول على ما لو كانت الجعالتان مطلقتين اما مع المقيد فلا بد من التفصيل قوله لا يستحق ان اصبحت اشارة في هذا ان كان العمل او عمل غيرهما من الاعمال كان كالمقرب بعلمه فلا يستحق عليه اجرة لما مضى لذلك ولا للتبليغ لوجوب عليه اما بالرد او اعلام المالك بما لها او الثانية بينه وبينها وقصلا في كرمه حسانا اذا رده من كان المال بيد قبل العمل نظر فان في رده من يده كما مر فموت كالعبد الآبق استحق العمل وان لم يكن كالدارم والدنانير فلا فلان ما لا كفرة فيه كيقابل بالعوض قوله وكذا لا فرق مع سعيه تيرابن وقع السعي بدون جعالة من المالك كما هو الظاهر من مراد العبارة وبين وقوعه بعد الجاحل لكن العامل نوى الشروع اما لكونه لم يسمع الجاحل الا لانه سمعها وقصد عدم العوض ليعبى فانه لا شيء له على التقديرين ولما العتبه مع الجاحل على بنية الاجرة او مطر على ما لهذا الضم قوله اذا بطل المالك اما ان يعين العمل ويصفه بما رفع الجاحل كقول من رد عبيدك فله دينار ويطلق العوض مع الترضي لذكره كقوله فله على اجرة او عوض او نحو ذلك او يستدعي الردم من غير ان يتعرض للاجرة ولا يستدعي ادا العمل لمطلوبه بان يرضاه لانه لا يحيط ثوبه ابتداء ففي الاول يلزم ما عين بنام العمل لا لم يقبله العامل بنية التبرع وهذا الاشكال فيه وفي الثاني يلزم اجرة المثل ما لفساد العقد او بدونه على ما مر تحقيقه الا في موضع واحد وهو ما اذا استندعي رد الآبق كك فانه يشتر برده من مصر ودينار ومن غيره اربعة على المشهور بين الاصح والمستند رواية سمع من عبد الملك اني سياتي عن الصق قال ان النبي جعل في جعل الآبق دينارا اذا اخذ في مصر وان اخذ في غير مصر فاربعة دنانير وفي طريق الرواية ضعف عظيم محمد بن الحسن بن محبوب فانه غال رضاء وعبد الله بن عبد الرحمن

قال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس
 فقال مالك في قوله لو جاء به احد من الناس

وانما اختلفا في تعيينه فكان كالاختلاف في القدر والجنس قوله وكذا لان مرجع هذا الاختلاف الى دعوى العامل شرط المالك له على هذا
 لا الابق الذي منه والمالك يترك الجمل عليه فكان القول قوله لاصالة عدم الشرط عليه وان كانا متفقين على اصله في الجزاء وهذا خالف
 السابق وقوله ما لو قال المالك شرطت العوض على ردها معافاة العامل بل على احد او على هذا الحاضر فقدم قول المالك لاصالة الجزاء
 ومنه المجموع وهل يثبت للعامل فسط من رده من المجموع يظهر من كونه ذلك في نظر لان الجمل عليه المجموع لا الابعاض مثله ما لو اتفقا على
 وقوع الجملة عليه فزاد احد ما خاصة قوله لو اختلفا البعث هنا يقع في موضعين احدهما ان يخلقا في قدر الجمل بان قال المالك يترك
 قول العامل بل ما من مع اتفاقها على الجنس الوصف في اقوال الاول ان القول قول المالك فاذا اختلف ثبت اجرة المثل وهو قول الشيخ وعلم
 اما تقدم قوله فلان الاختلاف في ضله فقدم فيه كما تقدم في اصل الجمل ولا يترك ما يدعيه العامل من الزيادة فيكون معه اصل عدم يده
 وبما رآه منه منه وانما ثبت اجرة المثل فلان يمينه على نفي ما يدعيه العامل لا على اثبات ما يدعيه فاذ الشفع ما يدعيه العامل ولم
 يثبت ما يدعيه هو ثبت اجرة المثل فلا تقا على وقوع العمل بعوض وجره المثل عوض ما لا يثبت فيه مقدار ان القول قول المالك لما
 ذكر لكن يثبت اقل الامر من اجرة المثل وما يدعيه العامل لان اجرة المثل ان كانت اقل فقد اشغف ما يدعيه العامل بعين المالك فيثبت اجرة
 المثل ما ذكر في القول الاول ان كان ما يدعيه اقل من الاجرة فلا عذر في عدم استحقاق الزيادة وبما رآه المالك منها فيكيف يثبت له
 من ههنا يظهر اطلاق القول الاول وهذا هو الذي اخاره الله والعلامة في الذكر في ترجع تقديم قوله لكن يثبت مع يمينه اقل الاء
 من اجرة المثل ومدعى العامل واكثر الامر من ههنا ومن مدعى المالك ما الاول ان فقد علم وجهها واما الاجرة فلان ما يدعيه المالك
 ان كان اكثر من اجرة المثل فهو يعرف بثبوت في ضله للعامل فيؤخذ باقراره والعامل لا يتركه فقد ثبت بانفاها وبهذا يظهر قوة
 هذا القول على الالبين لكن يبقى الاشكال فيهما من حيث توفيق ثبوت ذلك على يمين المالك فكم لا يترك مع مساواة ما يعرف به المالك
 لاجرة المثل او زيادته عليها لا يظهر للبين فائدة لانه ثابت بانفاها من غير يمين واليمين لا يثبت غير فلا فائدة فيها واما مع نقصان
 ما يدعيه عن اجرة المثل فقد يظهر فائدة يمينه واسقاط الزيادة ما يدعيه العامل فيثبت يمينه لذلك قد تقدم قول المالك لان
 الثابت بيمينه هو ما يدعيه لاجرة المثل ولا اقل وهو قول الشيخ نجيب الدين محمد بن تاج الدين وجوبه انها متفقان على وقوع
 العقد وتخصه باحد التبيين فاذا الشفع احد ما هو ما يدعيه العامل بعين المالك يثبت لاجرة نفاها على استحقاقه سواء مضافا
 الى اصله لانه منه من الزيادة عما يعرف به كما تقدم قول المستاجر في الزيادة من مال الاجارة في هذا يظهر جواب ما اوردته عليه
 الله ونسبه بسببه الى الخط من حيث ان المالك انما يخلف على نفي ما يدعيه العامل لعل اثبات ما يدعيه هو فيكيف يثبت ما يدعيه
 وجوابه انه ثبت بالانحصار المتفق عليه وكونه منكر الزيادة وقد حلف على يمينه وهذا القوي وهو خيرة الشهيد في من ههنا يظهر اطلاق
 لان كل واحد منهما مدع ومدعى عليه فلا ترجيح لاحد باخلف كل منهما على نفي ما يدعيه الاخر ولا العقد الذي يخص بالعوض الذي يترك
 المالك غير العقد الذي يخص ما يدعيه العامل فكان الاختلاف في كالاختلاف في الجنس هذا هو اختياره في عدم نظر لان العقد متفق
 عليه وانما الاختلاف في زيادة العوض ونقصانه فكان كالاختلاف في قدر الثمن في البيع وقدر الاجرة في الاجارة والعقد الذي
 قد يدعيه المالك متفق على ثبوت منه والاختلاف في الزيادة فقدم قوله منكره وقاعدة الخلف لا يجتمع على شيء بل يكون كل واحد منكر
 لجميع ما يدعيه الاخر ثم على تقدير الخلف الذي ثبت بعد ثبوتها فانه الاجرة المتقدمة من اجرة المثل والاقول واختاره في عدم ثبوت اقل
 الامر من ما ادعاه المالك على اجرة المثل ثبت الزيادة بغير سابق وبقي الاشكال في ترفيق ثبوت ما يدعيه المالك زائدا
 عن اجرة المثل او مساويا على البين كما مر الثاني ان يخلقا في جنس الجمل بان قال المالك جعلت ديني فاعال العامل بل ردها مثلا وفيه
 قولان احدهما وهو الذي قطع به الله وقوله الشيخ وجماعة تقديم قول المالك لانه القول قوله في اصله وكذا في جنسه فدره لانه تابع له و
 لانه اختلاف في ضله فيرجع اليه فيه والثاني الخلف الرجوع الى اجرة المثل لان كلامها منكر ما يدعيه الاخر وليس هنا قدر يتفقان
 عليه ويختلفان فيا زاد عليه بل مجموع ما يدعيه كل منهما يتركه الاخر في قاعدة الخلف هذا هو الاصح وعلى الاول فاذا حلف المالك
 ثبت اجرة المثل عند الشيخ واقل الامر من عند الله وافلها ما لم يترك ما ادعاه المالك عند من والا قوي تفرقا على ذلك ثبوت اجرة المثل
 فكم مع معانيها جنسا لما اختلفا في تعيينه ومع موافقتها الدعوى العامل جنسا فاقول الامرين او جرح مع موافقتها الدعوى المالك لاجرة
 بان كان النقد الغالب الذي يثبت به اجرة المثل هو الذي يدعيه المالك فيثبت الزيادة عليه عن اجرة المثل اذا كان مدعاه الزيادة
 واما اخذ كل من الدعويين باعتبار القيمة ونسبتها الى اجرة المثل واثبات الاقل والاكثر فيعيد لعدم اتقانها على ما يوجب الزامها
 بالزائد بخلاف الموافق في الجنس قوله لو اختلفا هذا يمينه على ما تقدم من انه اذا حصل يمينه الا بقل الجمل لا يستحق عليه ان رده
 لو جوبه عليه فاذا ادعاه المالك فقد انكر استحقاقه الجمل وحصل في يده قبله وان كان خلاف الاصل الا ان الاصل برائة ذمة المالك ايضا
 فلذلك قدم قوله ولو فرض تناظر الاصلين لا يبق دليل على ثبوت شيء للعامل للثبوت ونسبه وفي معنى حصوله في يده قبل الجمل حصوله
 بعده وقبل علمه وحصوله فيها من غير سعي مطلقا لا شفع العمل وجوب تسليمه وعلى ما تقدم نقله عن كونه من انه اذا حصل يمينه قبل الجمل

وقولهم عليه السلام لا يمتنع على هذا الاختلاف استحقاقه على التقديرين كتاب الإيمان في جميع بين وهو الحلف بالإسلام والقسم الفاعل
 من الأهل والأولاد من قبل الإجماع آيات الكتاب كآية لا يؤاخذكم بالله في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان الآية والسنة كما روي أنه
 كان إذا جهل في ميمته قال والذي نفس محمد بيده قوله ولا يمتنع فتم الميم من ميمته بغير اليمين إلى الأقسام ثلثة مرجعها إلى الحلف بالله أو
 القسم من أسامة الحنفية كقولها والذي أعبد أو أصله أو فلق الحجة وبر النعمة أو نفسي بيده أو قلب الفاروق هذا القسم ينعقد به اليمين
 سواء أطلق أو قصد به اليمين ثم لو قال قصدت غير لم يقبل ظاهره وإن قبل منعدهم قصد إلى أصل اليمين والقسم ثلثة هو الحلف
 بالإسماء المختصة به ثم لا يطلق على غيره كالله والرحمن ورب العالمين وما لا يوم الدين خالق الخلق والاول الذي ليس عليه شيء
 الذي لا يموت والواحد الذي ليس كمثل شيء وحكم حكم الاول وعد بعضهم الخالق والرازق من هذا القسم والاصح انه من الثالث لانها
 لا يطلقان حق غير الله تعالى وبحكمهم فكا وقال تع وأرزقهم والقسم الثالث ما يطلق في حق الله تعالى وفي حق غيره ولكن الغالب
 في حق الله تعالى وان ينعقد في حق غيره بضرب من التعبد كالرحيم والرب الخالق والرازق والتكبر الفاهر القادر وكل هذا يستعمل في
 حق غيره ثم يقر فلان رحيم القلب جبار ورازق بل ومتكبر قادر على هذا وذا فاهر لقادر وبقي من أسامة ثم رابع وهو ما يطلق في حق
 الخالق في حق غيره ثم لا ينعقد استعماله في أحد الطرفين كالشئ والوجود والحج والسميع والبصير المؤمن والكرم وما شبهها فلا يكون ميمنا وإن
 بها الحلف لانها ليسبب اشتراكها بين الخالق والخلق اطلاقا واحدا ليس لها حرة ولا عظم فلا ينعقد بها اليمين وأعترض الشهيد على هذا
 القيم بان مرجع القسم الاول إلى أسامة نزل على صفات الأفعال كخالق والرازق التي تنبئ بعد من الأسماء الدالة على صفات الذات التي
 هي دون اسم الذات وهو الله جل اسم بل هو الاسم الجامع فيكون القسم الاول وجوابه ان تخصيص هذه الموضوعات بقسم من حيث دلالتها على
 ذاتها من غير احتمال مشاكلة غيرها ومع ذلك ليس من أسامة ثم المختصة والمشتقة وانما جعلوها في المرتبة الاولى للمناسبة التسمية
 فان أسامة ثم لما انقسمت إلى اقسام كثيرة منها المخصوص والمشارك الغالب وغيره والدالة على صفته فعل وغيره من الأقسام لم يناسب
 اطلاق هذه في جملة الأقسام وان ناسبت بعضها لانها ليست بالاسماء ولا خافية عما عليها لانها احسن من كثير من الأقسام فافوت فلما وجدت
 اولها من اختصاصها وبكونها فمما لا ينقسم ما هذا شأنه يقدم في القسم على ما ينقسم اسم الله وان كان اقل على الذات منها الا ان من جملة
 اسماؤه ثم فاسبب ذكره مع باقي الاسماء فلم يكن فينا ذكره من التقييم والترتيب قصور من هذا الوجه وان كان ما اعترضه بحسنا بغير
 الا انه غير منافي لما ذكره الجماعة قوله ولو قال قدرة الله وعلم الله قدرا بهما صفة القديرة الزائدة على الذات كما يفعله الاشاعرة
 وقد برأها بنفس المقدور والمعلوم كابق في الدعاء أعف لنا غفرتنا علمك فينا وقولهم انظر والى قدرة الله اى مقدوره وقد برأها
 الله العالم القادر من حيث ان صفاته ثم امور اعتبارية ليست زائدة على ذاته فارصد الحالف بأحد الميمتين الاول لم ينعقد لا بحلف
 بغير الله وكذا ان قصد الميم الثاني بطريق اول وان قصد الثالث انعقدت لا بحلف بالله وان اطلقا لوجه الانعقاد حمل الكل
 على الميم الحق ولا نزع لخصوصا اذا كان يعتق ذلك بمحمل العدم لا شريك اللفظ فيقطع عنه وكون المسئلة اجتهادية فلا حلف في
 فيها اكابر العلماء فلا ينص إلى أحد الامرين بدون قصد وذلك بوجوب قوف اليمين وأما الحلف بجلال الله وكبريائه فيعتقد
 اليمين بوجه لا ما وان شأوك القدرة والعلم في الصفات لكن هذه ليست من الصفات التي تذهب بعضها إلى زيادتها ولما جعلها
 للذات الله المنصفه بالكبرياء والعظمة والجلال والم تزد في انعقاد الجمع ما ذكره من ان اشتراك القدرة والعلم يمنع الانعقاد
 وان قصد به الله كغيرها من اسماؤه المشتركة من غير اعلمية عليه ثم العظمة والجلال والكبرياء كل لانها تستعمل في الصفات الزائدة ومن
 اطلقت على ما يطلق عليه القدرة والعلم ويقول الانسان عابث كبرياء الله وعظمته وبغيره مثل ذلك وكان هذه الصفات ليست من اسماؤه
 الله تعالى ولا المشتركة فلا ينعقد بها اليمين كما لا ينعقد الا بالله والاشهر الاول قوله ولو قال اذا قال اقيم بيمينه واقمت او اقيم
 احلفا وحلف فان لم ينطق بالجلال لم ينعقد ميمته لعدم حلفه بالله وان نطق بها فارصد اليمين او اطلق انعقدت امام قصد
 فواضح وامام الاطلاق فلان انشاء يمين عرفا وشرا قالتم واقموا بالله جهدا ليمانهم فحلف عليه وان قال اردت الوعد الاول و
 الاخبار في الثاني فقد اطلق الميم وجماعه قوله لظهور الاحمال واصالة عدم الانعقاد وكون ذلك واجعا إلى قصد وهو علم به وحمله
 عدم القول بظاهر الظهور كونه انشاء كما لا يقبل اخباره عن قوله ان طالق ياتي اردت طلاقا فاسبقا لان اللفظ اذا كان محتملا لا
 لم يحل على اليمين مع الاطلاق بل يوقف الحكم على كون ميمته على قصد ومن عمل الاطلاق على اليمين لا يقبل منه غير ظاهر كما في نظائره قوله
 وكذا اذا قال شهد بالله وشهد بالله فالاشهر ان السابغ يكون ميمنا مع قصد واطلاقه لورد الشرع بهذه اللفظة بمعنى اليمين
 فالله تعالى قالوا شهدناك رسول الله والمراد حلفه لذلك قال على الاثر اتخذوا ليمانهم حجة وان قال اردت غير القسم كالوعد والا
 عن الماضي قبل الاحتمال كالسابق والشيخ قولان احدهما ان من راد اليمين كان ميمنا وان اطلق اوله لم يكن ميمنا والثاني في كونه لا
 يكون ميمنا مع ان لفظ الشهادة لا يميني ميمنا ولم يبرأ به عرف للغة ولا الشرع بخلاف القسم ومحمل ان يبرأ به بوجدانية الله تعالى

يبدى لا فعل كذا ولا كذا لو قال اعزم بالله او غفرت بالله لافعال كذا فانه لا يكون مينا مط لان العرب لم يجرعوا مينا ولا وجرع
به ولا مكان ان يريد الاجناد عن غيره والحلف على المغموم عليه والوعد بذلك خلافا لبعض العامة واعلم ان مقتضى قول الله وكذا
وقوله وللشيخ قولان بعد قوله في المشابه به انه يحمل على اليقين الامع دعوى اعادة الاخبار ان الحكم في الشهادة كك وان احد قولي الشيخ
مثله والذي صرح به الشيخ خلافه ان ما لا يصير شيئا مع لفظ الشهادة الامع قصد اليقين مع الاطلاق بخلاف القسم وجه الفرق ان
القسم ظاهري ويحمل على غير خلاف اما فلا يصح اليقيني الامع دعوى ارادته بخلاف الشهادة فهذا المعنى صريح غير الشيخ من اصحابه ومعه
في الخ وبر وفي عقد واقض الله على الحكم بانفسد اليقين مع الاطلاق وكما في من فالله عن الشيخ كما اطعم الله والمبركات فان الشيخ اعرب في
انفساده فيما قصد وصرح مع الاطلاق بعدم الانفساد وكذلك حكم في قوله اقمتم غير فرق بين القطين كذكرناه فان قيل الفصل
في سائر الايمان فكيف ينقصها مع الاطلاق فيكون نقيض الشيخ اجود من اطلاق من حكم بصحة مع الاطلاق فلنا القول بالرد بالفصل الذي
لغيره الفصل الى اليقين الموجب لنقصه في نفس الامر لان ذلك لا يخضع في اغنياءه واما الكلام في الفصل الذي يحكم بوقوع اللفظ
المحمول بدونه كسابق الحديث ففي الفرق بين اللفظ الصريح والكناية في الطلاق وغيره وحاصله ان اللفظ اذا كان صريحا يحكم بوقوع
علام لفظ ظاهر وان لم يعلم منه قصده الى مدلول اللفظ وان كان محملا على التواء لا يحكم به الامع تصحيح بارادة المعنى الظاهر
بحسب الظاهر وقام ايضا بينه وبين الله ثم فالمعتبر ما نواه وعلى هذا فيحكم بوقوع اليقين ممن سمع منه قوله اقمتم بالله لافعال ما لم يجز عراة
الحجرك لا يحكم علم من سمع منه اشهد بالله لافعال الامع اخبار بارادة اليقين كالقول لفظا بالكنايات بالطلاق والظهار وقتلنا بوقوع
بها وبعضها على ما سبق تخفية قوله ولو قال هو بفعل العين مرفوع على الابتداء والخبر مخذوف بمخجه البقاء والجحوق وهو قريب
المر بالمضم كنتم يستعمل في القسم لا مفتوحا وهو هذا المعنى عمل للمداني المانع من الاعتقاد كالقدرة والعلم وغيرها من الصفات لكنه
استعمل في اليقين عرفا وشرا حكما باعتقاده به قوله ولا يعتقد المشهور بين الاصحاب ان اليقين لا يعتقد الا بالله ثم واسماه المذكور
سابقا ولا يعتقد بغیره من الخلو فان العظة والايمان المشرفة كائنه والائمة والحرم والكعبة وغيرها قال لا تخلو الا بالله وفي حديث
اخرون من كان حالفا في حلف بالله اوليتم وروى محمد بن مسلم في الحسن قال قلت لابي جعفر قول الله عز وجل والليل اذا بعثت
والنجم اذا هوى وما نشئ ذلك فوق ربنا ليقوم خلقه بما شاء وليس خلقه ان يقموا الا به وسند قول ابن الجوزي بما عظم الله من اجل
الحقوق لقوله وتقر رسول الله وحق القرآن وبالطلاق والعناق والصدة ونحوها قوله وكذا حق الله قد برأ به ما يجب على
عباده من العبادات التي امر بها وفي الحديث قل يا رسول الله ما حق الله علي عباده قال لا يشركوا به شيئا ويعبدوه ويعتصموا بالصلاة
ويؤتي الزكاة وقد برأ به القرآن قالتم وانه الحق اليقين بين القرآن وقد برأ به الله الحق كثير من الصفات الواجب ان ذاته من غير
اعتبار زيادة فاذا قال الانسان وحواله لافعال لم يعتقد اليقين لا شره كم بين امور كثيرة اكثرها لا يعتقد به اليقين سواء قصد تلك الافراد
اطلق لان البناء ومن حقق غيره وقال الشيخ في جملة ما يعتقده اليقين كذلك لانها بمن عرفا ولا علينا استعمالها في المعنى الاخير ولان حق
صفه عامة فاذا اضيف الى الله تم اختص به فكان مما كنا كابر صفات ذاته من العظمة والغلبة وغيرها ولا اشكال في عدم الاعتقاد لو قصد به
احد العينين الاولين قوله ولا يعتقد اليقين المراد بالنية الفصد اليه فاحتز به عن سبق لانه الى كلمة اليقين كقوله في خالف غضب الحاج او
عجلة او صلة كلام لا والله وبلى والله فان نيته لا يعتقد ولا يتعاين به فكان لقوله لا يؤخذكم الله بالغوي ايمانكم ولكن يؤخذكم بما
عقدتم الايمان فمن الله قال للغوي هو قول الرجل لا والله وبلى والله ولا يعتقد على شيء ولو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره فهو
في معنى لغوي اليقين اي لا فرق في عدم الفصد بين الصحيح كقوله والله والكناية كحلفه ليحمل اليقين وغيره كقوله وحواله قوله والاستثناء
المراد بالاستثناء بالمشية هناك يقول بعد اليقين اسم فاذا اعتقب اليقين جاء المحبت بالفعل المحلوف عليه ولم يلزمه الكفاءة لما روي انه قال
حلف على من فقال انشاء الله لمحبته وعن عبد الله قال قال امير المؤمنين من استثنى في يمين فلاحت عليه ولا كفارة ولا فرق بين
ما يعلم مشيته الله فيه كما لو احب الذب وغيره العم النص خلافا للعلماء حيث خص الحكم بما لا يعلم فيه المشية نظرا الى الغلب ليس نظرنا الى لفظ
بكلمة الاستثناء فلونوى قبله انشاء الله لم تعذر بتقديره ولم يدفع الاحتياط الكفاءة وان يكون الى اللفظ ما كاليقين فلو سبق لسانه اليها من غير
قصد لم يعد لها وان يكون كلمة الاستثناء مقصدا لليقين لا يتخللها كلام ولا مكنت الا ان يكون قليلا كتنفى وعي وذكر رسلك ونحو ذلك
مالا يغفل بالمناسبة عرفا والرواية التي اشار اليها المصنف بعد اشتراط الاتقان رواها عند الله بن محمود المداح في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله
يقول العبد ان يشئ في اليقين ما بينه وبين اربعين يوما اذا دعى هو مرقى ايمه عن عمر بن عباس والرواية مسجودة لم يعمل بها احد من الاصحاب
وان كانت معتبرة الاستثناء وحلت على ما لو استثنى بالنية واستمر بك الى اربعين يوما ثم اظهرها واما التنفى بالاستثناء نية لان اليقين يخص
بالنية كما اذا حلف على عام وخص بالنية او مطلق وفيد بها ونحو ذلك فاذا استثنى من سبق شمل اليقين وفي ان الاستثناء توقف اليقين
فلا يقتضيح بالادعاء للبعض فلما اذا وقف فيها كان القيد بالاولى واما زاد عليها ابلغ ولا فرق مع اتصاله باليمين تاخير عنها وفي
تقديمه وتوقفه مع تأخيرها ان كان عارضا عليه من ابتداء اليقين فلا اشكال في محله وان غرم عليه في ثمانية او بعد غير فصل فوجه

1857

[illegible]

فلا تخبروا
الشئنة
والذين
والذين
الذين
الذين
الذين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحقيقة هي وقيل يقع بدون الاذن باطلا حتى لا يقع اجازة الولى فضلا عن توقف ابطالها على رده ليقع اليقين مع احد الثلثة المجلد على نفي
الصحة لانه اقرب الجازات الى نفي الحقيقة لان فيها غير مرد ولا ان اليقين يقع وهو لا يقع موقوفا وهذا اقوى والجواب عن الايات المذكورة ان الا
بائثا لمقتضى اليقين وحفظها موقوف على وقوعها بحجة اجماعا وهو غير المتنازع ونحن نمنع وقوعها فضلا عن عقدها وتوكيدها فلا يدل
على مطلوبهم واما دعوى كون الاذن للبرهانية في الصحة ولا عدم الاذن مانعا ومصادره محضة فان الحكم بقول اوائده شرط او مبدى وان
عدم اذنه مانعا لا ينافيها فيكون في الولاية بغير اذن الزوج وعقود العبد وموت الاربع قبل الحل في المطلق ومع بقاء الوفا
فقط الاول ينعقد اليقين وعلى الثاني من باطلا بدون الاذن مطر واعلم ان العبارة لا يخرج عن مسامحة لانه حكم او لا بعدم انعقاد اليقين من
احد الثلثة بدون الاذن ومقتضاه انه محقق لا ينعقد التقدم قال لا ينعقد قبل الاذن فلم حكمها وهو يقتضي انعقادها لان الحل لا يكون الا
للعقد وكانه اراد لا ينعقد انعقادا تاما بل موقوفا على الاذن ومن ثم كانت الاذن الداعي بعده صحيحة لانه لو كانت محضة لم يوثق فيها الاذن
بعدها قوله ولو حلف وذلك لان القصد من الامور الباطلة التي لا يطالع عليها غيره فيخرج اليه في وجوب ان العادة كثيرا باجراء الفاظ اليقين
من غير قصد بخلاف الطلاق ونحوه فانه لا يصدق لغيره من الادى وعدم اعياد عدم القصد فيه فدعواه عدم القصد خلاف لظا
فرض ان ان اليقين بما يدل على صحة كان دعوى خلاف لظا فنتج عدم قبول قوله من هذا الوجه لكن مقتضى الجملة الاولى والطلاق
الغرضي القول مطر لا مكانه وحق الله لا مانع فيه فيدين بنينه قوله لا ينعقد اليقين على الماخو غير مضطه عند ما ثم ان كان كاذبا
وتعد في الغرضي يثبت به كتمانها من اجها في الام او في الشا ولا كفارة لها عندنا سوى الاستغفار خلافا للشافعي حيث اجابها لها
حكم بالنعقاد اليقين على الماخو مطر على اربعة الايات والقوله اليقين على من انكر وهو حلف على الماخو ولو تضمنت الغرضي ظاهرا كفارة
مع الاستغفار رده قوله وانما ينعقد هذه القاعدة في من يعلق اليقين على هذه الاحباب وضابط ما كان راجحا او متساويا الطرفين
في كان الجحان في يفضله ديننا او ديننا لم ينعقد ورواياتهم كثيرة ففي حجة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق قال اذا حلف الرجل على
شيء والذي حلف بانه خمر من تركه فليات الذي هو خير ولا كفارة عليه فانما ذلك من خطو الشيطان وروى زرارة عن ابي
جعفر قال كل من حلف عليها ان لا يفعلها ما لم فيه منقعة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لله لا
ازني والله لا اشرب الله الاخر واشباه هذا من فعله الكثرة وغيرها من الاجار ومخالفة ذلك العامة فاجوب الكفارة بالخالف
وان كانت اولى لرواية ردها في ذلك واعلم ان الاولوية في المباح مشروطة ولو طرأ بعد اليقين فلو كان البراوى في الابتداء ثم صار
الخالفه اولى اشبع ولا كفارة ولو جدد ما وجب البر بعد ذلك ان كان قد خالف مقتضى اليقين اختلفت الاشياء الطارئة اليه وهكذا وقوله
مثل ان يحلف ان لا يزوج او لا يتزوج مثل الحلف على ترك الرجم على ما تقدم من كون النكاح واجبا في الجملة سواء منع من التخصر
ام لا فالحلف على تركه لا ينعقد هذا اذا جعلنا النكاح حقيقة في الواقع او جعلناه حقيقة في العقد لم يدخل الشري لا نه وطى الامنع الفخير
او بدونه فاذا حلف على تركه الشري اعتبر في حجة اليقين وجماعة او تساوى طرفيه فلو كان تركه راجح ولو في الدنيا لبعض الجوارح انعقد
اليقين وحسن بالفعل وبذلك صرح الشيخ في وفيها المستفيد من عدم انعقاد اليقين لا منه على تركه الزوج انه لا يكره تزويج الثانية
فصاعدا والا لان عقد اليقين على تركه وهو اصح القولين والثلثة ثلث وثق من نفسه بالعدل وعلى تقدير الكراهية يحل انعقاد اليقين على
كون الخالف من ينعقد اليقين في حقه لعارض الشيخ راجح تزويج كما ذكره اليقين على تركه كثير من الامور الراجحة بخلاف العرض قوله ولا
ينعقد اذا قال لعنه الله ليفعل او اقم عليك بالله او نحو ذلك وكيم اليقين القاسدة وهي غير منعقدة في حقه وفي حوال القابل
فلات اللفظ ليس صريحا في القصة لانه عقد اليقين لغيره لا لنفسه لكن يثبت الخاطب ابرار في قسمه لما رواه البراء بن عازب ان النبي ام
بيع ببيعة الميرض وانشاء الحنافة وسميت العاطرة وروى السلام واجابة الداعي وابرا القم وضرب المظلم واذ لم يفعل فلا كفارة على احد ما وجب
مرسلة بعد الله بن سنان عن علي بن الحسين قال اذا اقم الرجل على اخيه فلم يبرقه فعل القم كذا قال يمين وهو قول لبعض العامة وكما
الشيخ على استحبابه مع ان انا ما يمنع من الاستحباب وقد روى عن عبد الله في الرجل يقيم على اخيه قال البر على شيء انما اراد اكرامه قوله
ولا ينعقد الا في تركه عدم انعقاد اليقين على غير العقد وروى السجدة عادة كعقود التماء وعقد الجمع بين المقتضين وشرا كترك الصلوة
ولو كان الفعل ممكنا في نفسه لكن الخالف عاجز عنه في الحال كما اذا حلف ان يجمع ماشيا هذه السنة وهو عاجز عنه في الوقت اليقين لم
ينعقد وان ينجذرت الفترة بعد السنة ولو انعكس فكان مادرا حال اليقين ثم جدد العجز قبل الفعل انك اليقين لفقد الشرط مع كونه
موسعافا يمكن بالانذار مقصر لكن لو جددت الفترة بعد العجز غير المقيد بالوقت وفيه قبل عجز وجب قوله اذا حلف الخالف على شيء
لين العجز اكل لحمها من قبل الحلف على المباح فيعبر في انعقاده تساوى طرفيه في الدنيا او جازا حيا اليقين فلو كان محتاجا الى الاكل لم ينعقد
وكذا لو جددت الحاشية كامر ومثله ما لو كان الاكل منها واجبا كاهدي الاخيصة وحيث ينعقد اليقين لا ينعقد الشري الى اولادها خلافا للشيخ
وابن ابي عمير في حديثه عن عتبة بن عتبة قال قلت لابي جعفر اني ايتى لم اشرب من لبن غنمي ولا اكل من لحمها فبعضها وعندك من
اولادها فقال لا اشرب لبنها ولا اكل من لحمها فانها من اموالها والرواية ضعيفة السند فان عتبة بن عتبة مجهول الحال مع جماعة آخرين في هذا

الحقيقة هي وقيل يقع بدون الاذن باطلا حتى لا يقع اجازة الولى فضلا عن توقف ابطالها على رده ليقع اليقين مع احد الثلثة المجلد على نفي
الصحة لانه اقرب الجازات الى نفي الحقيقة لان فيها غير مرد ولا ان اليقين يقع وهو لا يقع موقوفا وهذا اقوى والجواب عن الايات المذكورة ان الا
بائثا لمقتضى اليقين وحفظها موقوف على وقوعها بحجة اجماعا وهو غير المتنازع ونحن نمنع وقوعها فضلا عن عقدها وتوكيدها فلا يدل
على مطلوبهم واما دعوى كون الاذن للبرهانية في الصحة ولا عدم الاذن مانعا ومصادره محضة فان الحكم بقول اوائده شرط او مبدى وان
عدم اذنه مانعا لا ينافيها فيكون في الولاية بغير اذن الزوج وعقود العبد وموت الاربع قبل الحل في المطلق ومع بقاء الوفا
فقط الاول ينعقد اليقين وعلى الثاني من باطلا بدون الاذن مطر واعلم ان العبارة لا يخرج عن مسامحة لانه حكم او لا بعدم انعقاد اليقين من
احد الثلثة بدون الاذن ومقتضاه انه محقق لا ينعقد التقدم قال لا ينعقد قبل الاذن فلم حكمها وهو يقتضي انعقادها لان الحل لا يكون الا
للعقد وكانه اراد لا ينعقد انعقادا تاما بل موقوفا على الاذن ومن ثم كانت الاذن الداعي بعده صحيحة لانه لو كانت محضة لم يوثق فيها الاذن
بعدها قوله ولو حلف وذلك لان القصد من الامور الباطلة التي لا يطالع عليها غيره فيخرج اليه في وجوب ان العادة كثيرا باجراء الفاظ اليقين
من غير قصد بخلاف الطلاق ونحوه فانه لا يصدق لغيره من الادى وعدم اعياد عدم القصد فيه فدعواه عدم القصد خلاف لظا
فرض ان ان اليقين بما يدل على صحة كان دعوى خلاف لظا فنتج عدم قبول قوله من هذا الوجه لكن مقتضى الجملة الاولى والطلاق
الغرضي القول مطر لا مكانه وحق الله لا مانع فيه فيه فيدين بنينه قوله لا ينعقد اليقين على الماخو غير مضطه عند ما ثم ان كان كاذبا
وتعد في الغرضي يثبت به كتمانها من اجها في الام او في الشا ولا كفارة لها عندنا سوى الاستغفار خلافا للشافعي حيث اجابها لها
حكم بالنعقاد اليقين على الماخو مطر على اربعة الايات والقوله اليقين على من انكر وهو حلف على الماخو ولو تضمنت الغرضي ظاهرا كفارة
مع الاستغفار رده قوله وانما ينعقد هذه القاعدة في من يعلق اليقين على هذه الاحباب وضابط ما كان راجحا او متساويا الطرفين
في كان الجحان في يفضله ديننا او ديننا لم ينعقد ورواياتهم كثيرة ففي حجة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق قال اذا حلف الرجل على
شيء والذي حلف بانه خمر من تركه فليات الذي هو خير ولا كفارة عليه فانما ذلك من خطو الشيطان وروى زرارة عن ابي
جعفر قال كل من حلف عليها ان لا يفعلها ما لم فيه منقعة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لله لا
ازني والله لا اشرب الله الاخر واشباه هذا من فعله الكثرة وغيرها من الاجار ومخالفة ذلك العامة فاجوب الكفارة بالخالف
وان كانت اولى لرواية ردها في ذلك واعلم ان الاولوية في المباح مشروطة ولو طرأ بعد اليقين فلو كان البراوى في الابتداء ثم صار
الخالفه اولى اشبع ولا كفارة ولو جدد ما وجب البر بعد ذلك ان كان قد خالف مقتضى اليقين اختلفت الاشياء الطارئة اليه وهكذا وقوله
مثل ان يحلف ان لا يزوج او لا يتزوج مثل الحلف على ترك الرجم على ما تقدم من كون النكاح واجبا في الجملة سواء منع من التخصر
ام لا فالحلف على تركه لا ينعقد هذا اذا جعلنا النكاح حقيقة في الواقع او جعلناه حقيقة في العقد لم يدخل الشري لا نه وطى الامنع الفخير
او بدونه فاذا حلف على تركه الشري اعتبر في حجة اليقين وجماعة او تساوى طرفيه فلو كان تركه راجح ولو في الدنيا لبعض الجوارح انعقد
اليقين وحسن بالفعل وبذلك صرح الشيخ في وفيها المستفيد من عدم انعقاد اليقين لا منه على تركه الزوج انه لا يكره تزويج الثانية
فصاعدا والا لان عقد اليقين على تركه وهو اصح القولين والثلثة ثلث وثق من نفسه بالعدل وعلى تقدير الكراهية يحل انعقاد اليقين على
كون الخالف من ينعقد اليقين في حقه لعارض الشيخ راجح تزويج كما ذكره اليقين على تركه كثير من الامور الراجحة بخلاف العرض قوله ولا
ينعقد اذا قال لعنه الله ليفعل او اقم عليك بالله او نحو ذلك وكيم اليقين القاسدة وهي غير منعقدة في حقه وفي حوال القابل
فلات اللفظ ليس صريحا في القصة لانه عقد اليقين لغيره لا لنفسه لكن يثبت الخاطب ابرار في قسمه لما رواه البراء بن عازب ان النبي ام
بيع ببيعة الميرض وانشاء الحنافة وسميت العاطرة وروى السلام واجابة الداعي وابرا القم وضرب المظلم واذ لم يفعل فلا كفارة على احد ما وجب
مرسلة بعد الله بن سنان عن علي بن الحسين قال اذا اقم الرجل على اخيه فلم يبرقه فعل القم كذا قال يمين وهو قول لبعض العامة وكما
الشيخ على استحبابه مع ان انا ما يمنع من الاستحباب وقد روى عن عبد الله في الرجل يقيم على اخيه قال البر على شيء انما اراد اكرامه قوله
ولا ينعقد الا في تركه عدم انعقاد اليقين على غير العقد وروى السجدة عادة كعقود التماء وعقد الجمع بين المقتضين وشرا كترك الصلوة
ولو كان الفعل ممكنا في نفسه لكن الخالف عاجز عنه في الحال كما اذا حلف ان يجمع ماشيا هذه السنة وهو عاجز عنه في الوقت اليقين لم
ينعقد وان ينجذرت الفترة بعد السنة ولو انعكس فكان مادرا حال اليقين ثم جدد العجز قبل الفعل انك اليقين لفقد الشرط مع كونه
موسعافا يمكن بالانذار مقصر لكن لو جددت الفترة بعد العجز غير المقيد بالوقت وفيه قبل عجز وجب قوله اذا حلف الخالف على شيء
لين العجز اكل لحمها من قبل الحلف على المباح فيعبر في انعقاده تساوى طرفيه في الدنيا او جازا حيا اليقين فلو كان محتاجا الى الاكل لم ينعقد
وكذا لو جددت الحاشية كامر ومثله ما لو كان الاكل منها واجبا كاهدي الاخيصة وحيث ينعقد اليقين لا ينعقد الشري الى اولادها خلافا للشيخ
وابن ابي عمير في حديثه عن عتبة بن عتبة قال قلت لابي جعفر اني ايتى لم اشرب من لبن غنمي ولا اكل من لحمها فبعضها وعندك من
اولادها فقال لا اشرب لبنها ولا اكل من لحمها فانها من اموالها والرواية ضعيفة السند فان عتبة بن عتبة مجهول الحال مع جماعة آخرين في هذا

الحقيقة هي وقيل يقع بدون الاذن باطلا حتى لا يقع اجازة الولى فضلا عن توقف ابطالها على رده ليقع اليقين مع احد الثلثة المجلد على نفي
الصحة لانه اقرب الجازات الى نفي الحقيقة لان فيها غير مرد ولا ان اليقين يقع وهو لا يقع موقوفا وهذا اقوى والجواب عن الايات المذكورة ان الا
بائثا لمقتضى اليقين وحفظها موقوف على وقوعها بحجة اجماعا وهو غير المتنازع ونحن نمنع وقوعها فضلا عن عقدها وتوكيدها فلا يدل
على مطلوبهم واما دعوى كون الاذن للبرهانية في الصحة ولا عدم الاذن مانعا ومصادره محضة فان الحكم بقول اوائده شرط او مبدى وان
عدم اذنه مانعا لا ينافيها فيكون في الولاية بغير اذن الزوج وعقود العبد وموت الاربع قبل الحل في المطلق ومع بقاء الوفا
فقط الاول ينعقد اليقين وعلى الثاني من باطلا بدون الاذن مطر واعلم ان العبارة لا يخرج عن مسامحة لانه حكم او لا بعدم انعقاد اليقين من
احد الثلثة بدون الاذن ومقتضاه انه محقق لا ينعقد التقدم قال لا ينعقد قبل الاذن فلم حكمها وهو يقتضي انعقادها لان الحل لا يكون الا
للعقد وكانه اراد لا ينعقد انعقادا تاما بل موقوفا على الاذن ومن ثم كانت الاذن الداعي بعده صحيحة لانه لو كانت محضة لم يوثق فيها الاذن
بعدها قوله ولو حلف وذلك لان القصد من الامور الباطلة التي لا يطالع عليها غيره فيخرج اليه في وجوب ان العادة كثيرا باجراء الفاظ اليقين
من غير قصد بخلاف الطلاق ونحوه فانه لا يصدق لغيره من الادى وعدم اعياد عدم القصد فيه فدعواه عدم القصد خلاف لظا
فرض ان ان اليقين بما يدل على صحة كان دعوى خلاف لظا فنتج عدم قبول قوله من هذا الوجه لكن مقتضى الجملة الاولى والطلاق
الغرضي القول مطر لا مكانه وحق الله لا مانع فيه فيه فيدين بنينه قوله لا ينعقد اليقين على الماخو غير مضطه عند ما ثم ان كان كاذبا
وتعد في الغرضي يثبت به كتمانها من اجها في الام او في الشا ولا كفارة لها عندنا سوى الاستغفار خلافا للشافعي حيث اجابها لها
حكم بالنعقاد اليقين على الماخو مطر على اربعة الايات والقوله اليقين على من انكر وهو حلف على الماخو ولو تضمنت الغرضي ظاهرا كفارة
مع الاستغفار رده قوله وانما ينعقد هذه القاعدة في من يعلق اليقين على هذه الاحباب وضابط ما كان راجحا او متساويا الطرفين
في كان الجحان في يفضله ديننا او ديننا لم ينعقد ورواياتهم كثيرة ففي حجة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق قال اذا حلف الرجل على
شيء والذي حلف بانه خمر من تركه فليات الذي هو خير ولا كفارة عليه فانما ذلك من خطو الشيطان وروى زرارة عن ابي
جعفر قال كل من حلف عليها ان لا يفعلها ما لم فيه منقعة في الدنيا والاخرة فلا كفارة عليه وانما الكفارة في ان يحلف الرجل لله لا
ازني والله لا اشرب الله الاخر واشباه هذا من فعله الكثرة وغيرها من الاجار ومخالفة ذلك العامة فاجوب الكفارة بالخالف
وان كانت اولى لرواية ردها في ذلك واعلم ان الاولوية في المباح مشروطة ولو طرأ بعد اليقين فلو كان البراوى في الابتداء ثم صار
الخالفه اولى اشبع ولا كفارة ولو جدد ما وجب البر بعد ذلك ان كان قد خالف مقتضى اليقين اختلفت الاشياء الطارئة اليه وهكذا وقوله
مثل ان يحلف ان لا يزوج او لا يتزوج مثل الحلف على ترك الرجم على ما تقدم من كون النكاح واجبا في الجملة سواء منع من التخصر
ام لا فالحلف على تركه لا ينعقد هذا اذا جعلنا النكاح حقيقة في الواقع او جعلناه حقيقة في العقد لم يدخل الشري لا نه وطى الامنع الفخير
او بدونه فاذا حلف على تركه الشري اعتبر في حجة اليقين وجماعة او تساوى طرفيه فلو كان تركه راجح ولو في الدنيا لبعض الجوارح انعقد
اليقين وحسن بالفعل وبذلك صرح الشيخ في وفيها المستفيد من عدم انعقاد اليقين لا منه على تركه الزوج انه لا يكره تزويج الثانية
فصاعدا والا لان عقد اليقين على تركه وهو اصح القولين والثلثة ثلث وثق من نفسه بالعدل وعلى تقدير الكراهية يحل انعقاد اليقين على
كون الخالف من ينعقد اليقين في حقه لعارض الشيخ راجح تزويج كما ذكره اليقين على تركه كثير من الامور الراجحة بخلاف العرض قوله ولا
ينعقد اذا قال لعنه الله ليفعل او اقم عليك بالله او نحو ذلك وكيم اليقين القاسدة وهي غير منعقدة في حقه وفي حوال القابل
فلات اللفظ ليس صريحا في القصة لانه عقد اليقين لغيره لا لنفسه لكن يثبت الخاطب ابرار في قسمه لما رواه البراء بن عازب ان النبي ام
بيع ببيعة الميرض وانشاء الحنافة وسميت العاطرة وروى السلام واجابة الداعي وابرا القم وضرب المظلم واذ لم يفعل فلا كفارة على احد ما وجب
مرسلة بعد الله بن سنان عن علي بن الحسين قال اذا اقم الرجل على اخيه فلم يبرقه فعل القم كذا قال يمين وهو قول لبعض العامة وكما
الشيخ على استحبابه مع ان انا ما يمنع من الاستحباب وقد روى عن عبد الله في الرجل يقيم على اخيه قال البر على شيء انما اراد اكرامه قوله
ولا ينعقد الا في تركه عدم انعقاد اليقين على غير العقد وروى السجدة عادة كعقود التماء وعقد الجمع بين المقتضين وشرا كترك الصلوة
ولو كان الفعل ممكنا في نفسه لكن الخالف عاجز عنه في الحال كما اذا حلف ان يجمع ماشيا هذه السنة وهو عاجز عنه في الوقت اليقين لم
ينعقد وان ينجذرت الفترة بعد السنة ولو انعكس فكان مادرا حال اليقين ثم جدد العجز قبل الفعل انك اليقين لفقد الشرط مع كونه
موسعافا يمكن بالانذار مقصر لكن لو جددت الفترة بعد العجز غير المقيد بالوقت وفيه قبل عجز وجب قوله اذا حلف الخالف على شيء
لين العجز اكل لحمها من قبل الحلف على المباح فيعبر في انعقاده تساوى طرفيه في الدنيا او جازا حيا اليقين فلو كان محتاجا الى الاكل لم ينعقد
وكذا لو جددت الحاشية كامر ومثله ما لو كان الاكل منها واجبا كاهدي الاخيصة وحيث ينعقد اليقين لا ينعقد الشري الى اولادها خلافا للشيخ
وابن ابي عمير في حديثه عن عتبة بن عتبة قال قلت لابي جعفر اني ايتى لم اشرب من لبن غنمي ولا اكل من لحمها فبعضها وعندك من
اولادها فقال لا اشرب لبنها ولا اكل من لحمها فانها من اموالها والرواية ضعيفة السند فان عتبة بن عتبة مجهول الحال مع جماعة آخرين في هذا

فيه انه عبد لله بن الحكم وهو ضعيف لا عرض عننا حتى نقول اذا حلف هنا ما يبذل الاولي لو حلف لا ياكل طعاما اشترى زيد فاشترى زيد
وعمر وطعاما صنفه واحد ففي حقه بالاكل منه وجهان احدهما نعم لانها لما اشترى فاكل واحدا منها قد اشترى نصفه ومن ثم كان على كل
واحد نصف منه واذا كان لو زيد نصفه فذلك من طعام اشترى زيد والثاني لا لان الشراء عقد واحد فاذ اشترى فيه ثلثان ولم يفرق
احدهما به اخضع كل واحد منهما في العرف بنصفه فلم يكل النصفه لاحدهما فلم يقع الحث لان الاسماء في الايمان تتبع العرف فكل من
جزءه بقران زيد انفر بقرانه بل كل جزء بقا ان اشترى زيد وعمر فهو كالحلف لا يثبت ثوبه زيد فليس ثوبا لزيد وعمر او قال لا دخلت
دار زيد فدخل دار زيد وعمر وهذا اختيار المصنف والاكثر منهم الشيخ في وفاء قولي القولين معا ولجئ عن حجة الاول بانه لا
يلزم من لزوم كل واحد نصف ثمنه ان يكون مشترا النصفه ولما الواقع ان كل واحد منها نصف مشترى لجمعية لا مشترى لخاصة وهذا القوي
واما تشبيه الطعام المشترك بالثوب الدار فضعيف بان بعض القيس ليس بمتعين وبعض الدار ليس بدار والحال ان زيد لم يشتر جميع القيس
والدار بخلاف الطعام فان اسمه يقع على القليل والكثير ولما التخصيص بما ذكر من ان المشترك ليس له بعضه مال زيد ولا ما اشترى الثانية
حيث قلنا بانه لا يثبت بالاكل منه اذا كان مشاعا فاقسماء ولم يثبت بما ياكل من نصيب عمر وهل يثبت بما ياكل من نصيب زيد وجهان
منها ما من ان القصة تمثيل اشترى زيد عما اشترى عمر فيصدق على ما حصل لكل واحد منها انه الذي اشترى ومن ان الذي اشترى غير
متعين وما حصل له بالقصة معين فذلك ليس هو الذي اشترى بعينه فلا يثبت به ولا ثم ان القصة تتميز بالاشترى من جهة من المشترك بينهما
بالشراء المشترك وهذا القوي وتزدد الشيخ في ايضا بين القولين الثالث لو كان قد حلف على اشترى زيد فاشترى طعاما من غير واشترى
غيره ثم اخطأ فاكل من الحالف فيه وجه واحد هو الذي اخبرنا الشيخ في واقصته الممان ان اكل النصف فادونه لم
يحت وان زاد على النصف حث لانه يترادف على النصف يقطع بانه اكل من طعام زيد لا بد منه ومثله ما ذكره فيما لو حلف لا ياكل
تمر فاخطأ بتمر كثير فانه لا يثبت ما يقع تمر ويثبت لو اكل الجميع لا تخفاج انه اكل الحلوف عليه وعلى المقيد بالنصف عند
استواء الفدين والا فالتعسير الزيادة على مقدار حتى عمر لا يتحقق دخول حن زيد وثابتها انه لا يثبت وان اكل كله لانه لا يمكن الاشارة
الاشارة منه بانه اشترى زيد فصادرا لو اشترى زيد غير غيره بتقريب ما تقدم وثابتها انه ان اكل من الحلو قليلا لم يكن ما اشترى الاخر
كالخبز والخبز من الحظمة لا يثبت وان اكل قد يضا كما كلف الكفين يثبت لانه يتحقق عادة ان فيه ما اشترى زيد وان لم يتعين
لنا ورايتها التفصيل بوجه اخر وهو ان الطعام ان كان مائعا كاللبن والعسل وما يشبهه المخرج كالدقيق حث باكل قليله وكثيره لا يثبت
واختلاف جميع اجزائه بعضها ببعض في شيء كله يعلم ان فيه اجزائه ما اشترى زيد وان كان متيها كالتمر والربط الخ لم يثبت حتى ياكل
ازيدا اشترى عمر ولا دخول الامثال في التميز واشتقائه عن المخرج وهذا اختيارنا في الفح وحاشا ان يثبت بالاكل منه مع اختياره ان
البراج واتبع عليه بانه لا يقطع على انه لم اكل من طعام زيد وهذا الوجه ضعيف بحجة واضحة جدا لان الحث منوط بالقطع ما اكل ما اشترى
زيد الذي هو متعلق اليين لا بعدم القطع بانه لم ياكل منه قوله ولو حلف اذا حلف لا ياكل تمر معينة او عدد مخصوصا فوقع
الحلوف عليه في تمر واشترى له يثبت بالاكل منه الا ان يعلم اكل الحلوف عليه ولا يعلم ذلك الا باكل الجميع لانه يتيقن اكلها وقد يعلم
بدون ذلك كما لو كانت من جنس مخصوص ووقت في اجناس مختلفة فاكل مجموع جنس الحلوف عليه فانه يثبت وان بقي غيره لان المتعين
العلم بكونه اكل الحلوف عليه ومتى ايق من المجموع او من الجنس بقدر العدد المحلوف عليه لم يثبت والفرق بين هذا وبين ما لو اشترى
اجبة من زجاجة ان الاصل في النكاح تحريم ما عدا الحليلة فاما يعلم بقيتها يحرم النكاح عللا بالاصل لان يثبت السبب المسج بخلاف
الشراء المحلوف عليها فان امرها بالعكس ان الاصل جواز اكل الشراء ما علم تحريمه بالحلف فاما يعلم بقي على اصل الحث وكذا القول في
نظام من الاعداد المشبهة بغيرها الخالف في الحكم فانه يعمل بالاصل من حل وجرة وطهارة ونجاسة هذا من حيث الحث وعقد
وهل اكل تناول ملازم لعدم الحث المشهور ذلك هو الذي اطلق المصنف واستقر وجوب اجتناب المحصول الذي لا يشترى تركه
لان احرازه الضرب الظنون ولا حرج فيه فيجوز قوله ما منع الحلال والحرام الا فبالاحرام الحلال ولو فرض تلف تمره لم يثبت
باكل الباقي كما لو بقي تمره لاحمال كون النافذة هي المحلوف عليها فيمتنع في الباقي باصالة الحث واعلم ان المم وكثير مثلوا لعدم
بإبقاء تمره والاولى التمثيل بإبقاء بعض تمره ليدل على ان حلف لا ياكل تمره لا يثبت باكل بعضها وكذا لو حلف باكل زمانه وعقبا
وتخلف ذلك وانما يثبت باكل الجميع لان البعض لا يصدق عليه اسم المحلوف عليه ولو كان الحلف على اكلها فاخطأ لم يثبت الا باكل الجميع
لا محال ان يكون المترك هو المحلوف عليه او بعضه والحكم هنا كما سبق في اقصاته لجمعية فالبر الابدية وفي استثناء ما يقع من فوات
الرغيف التي حث العادة بان يدعى الانسان لا يتكلمون التفاهة وجهان والاجود اتباع العرف ولو قال لا اكلن هذه الرمانة فترك
حبة لم يبر ولو قال اكلها فترك حبة لم يثبت مع احتمال ما سبق قوله اذا حلف اذا حلف لياكلن هذا الطعام غدا فلا يثبت ان
ان اكل غدا والحث ان اكله عن الغد مع الامكان وبقي الكلام في مواضع الاول ان ياكله قبل الغدا اختيارا وفدجزم المم بالحث
وزيد تكملة بعد الحق المحالفة لغيره لمقتضى اليقين اختيارا وقد كان وجب عليه الوفاء باليمين لا يفاع اياه فيدخل تحت العموم

فالمعتبر ما نواه قوله ولو حلف لا يأكل المراد بشئ الظهر الأبيض الملائق للحم بحيث لا يختلط بالأحمر في الظهر ومثل في الحث وفي تحوله في اسم اللحم أو اللحم
وجهاً وقية الأول أنه لم يسمين وهذا يحرم عند الهزال ووجه الثاني إطلاق اسم اللحم عليه ولهذا استثناء الله تعالى منه بقوله وحرمنا شعورهما
الأم الحلت فهو مراداً بالأصل الاستثناء المفضل كما مر في الأفراد والمفضل يجوز لا يحمل عليه المفضل عند الإطلاق بدون القرينة وبشكل بان
القرينة موجودة لأنه عطف مع جواب أو ما اختلط بظم وهو مضاف فيلزم أن يصير الاستثناء متصلاً ومنفصلاً عنه في الجمع على المفضل
أولاً ولجيب بان العطف في قوة تكبر العامل فيصير الاستثناء في قوة المنع فيصير استثناء متعددة لا يصير اختلافاً بالأضال والأضال
وأدعى أن ليس إجماع أهل اللغة على ثبوت شح الحقيق في الافرأى الرجوع في الافرأى وهو الذي يقضي كلام المصنفين ادعى لأنه العرف
على استثنائه شحاً وعلى كل تقدير فهو مختص في أحد الضيفين اللحم والشحم فإذا حلف على كل اللحم ولم يقبل يكون الشحم شحاً داخل في اللحم والألف الشحم قوله
إن قال إذا حلف لا ذقت شيئاً فاكل أو شربحت قطعاً لضمها الذوق وزيادة وإن اقتصر على وضعه وقطعه فيه من غير أن يدخل
وبعضه الحلق فوجب احتجها الحث لحق الذوق بذلك لأنه حقيق في أدراك طعم الشحم في اللحم بالوقوع في ذلك النشوة في العصب
على وجهه وهي كقوة الشرح في قوتها على الماشية لكاتبه فليما يوقط الرطوبة اللغائية ولا يشترط دخوله بعد ذلك الحلق ومن ثم جاز
للصائم أن يذوق الطعام من غير أن يفطره وفيه وجه ضعف بأنه لا يحث بذلك كما لا يفطر الصائم به ولا يخفى عدم الملازمة قوله إذا قال
كل واحد من الثمن الجبن والبن والزبد شيئا مختلفاً عما وصفه وإن كان بعضها في الأصل وإجاءاً إلى بعض فإذا حلف أن لا يأكل سمناً
لم يحث باكل اللبن والجبن قطعاً وفي حثه باكل الزبد وجهاً احتجها أنه لا يحث لثباتها في الأسماء والصفات ووجه الحث أن الزبد
سمن كاستثاله عليه دون العكس لأن الزبد على غير مجموع الثمن وباقي المحض لا فرق في الثمن بين كله جامداً وإذا بامع الجبن ومنفرداً وعلى
الطعام إذا بقي مبرداً لثباته إذا استهلك في الطعام لم يحث وكثير يقولون وكذا الذاب على الطعام عما يشربه ذاباً بغير طعام ونحوه فإنه
لا يحث لعدم دخول الأكل في الشرح احتمالاً هنا نظر الافرأى هو بعيد واقضاط العرف ثم وكذا لا يحث بحلقة على أكل الزبد بالثمن
ولا باللبن والجبن بطريق أولى وبالعكس لا خلاف الاسم والوصف لغة وعرفاً ويدخل في اللبن الحليب والرائب واللبا والمخض من الأنعام و
الصيد إلا أن يخص العرف بعضها قوله ولو قال هذا ما صار فيه الاسم والاشارة فإن هذا يقتضي ثقل اللبن بها مادام موجوداً
تغيرت وتغير لها بالخط والدقيق ونحو ما يقتضي وقال اللبن بزوال القدر وفي بقاء الحث بالنظر المذكور وجه الجودها وهو الذي
قطع به المصنف ولم يذكر غيره وقوله الشيخ في زواله لأن اسم الحظفة قد زال بالطن وصورة قد تغيرت فصا كالورد بها فثبت فاكل فثبت
أقول لا أكل من هذا البيض فصار فرخاً فاكله والثاق بقاء الحث ذهب إليه القاض ابن البرج لأن الاشارة وقعت على العين وهي باقية و
لأن الحظفة إنما توكل غالباً كالفار كقولنا لا أكل هذا الكثر في نجره وأكله وكان الحظيفة النوعية ما يندك وإنما المصنف بعضاً منها
بخلاف ما لو صا الحظفة خبيثاً والبيض فرخاً وكذا الحكم فيما لو قال لا أكل الرطب فصا تمر أو البصر فصا رطباً والعنب فصا زبيباً ولا استثنى
من هذا العنب فصاً اختلافاً وذكر أنه باحث الشيخ في ذلك وأورد عليه أن عين الحظفة لا تميز وإنما تغيرت بالقطع الذي هو الطبخ فاجاب بما
متعلق العين من الحظفة والدقيق لا يميز حظه كان الخبر لا يميز دقفاً فالمراد من حلف أن لا يأكل هذا الحمار وهذا التفاح ثم فشره
قطعه وأكله لا يحث ولا شبهة في أنه يحث فالتمر يمثّل ذلك في الحمار والتفاح وهو الزم ردّي والنحو أن الحمار والتفاح لم يجزعا عن
مسماها بالقطع ولا حدث لها اسم زائد على كونها حياً مقطوعة وتفاحاً كجذائ الحظفة الطخونة فإنها لا يسمي بعد الطبخ حظه لغة
ولا عرفاً إلا وجه الحمار وهذا أصل الفرق بينهما الموجب للحث في أكل الحمار المقطع والتفاح دون الدقيق وفي الخ بعد أن نقل كلام
الشيخين وأعرض عليه حقوق المسئلة بما حصله يرجع إلى اختيار كلام الفاضل في الحظفة والدقيق دون الرطب إذا صا تمر أو العنب زبيباً ونحو
ذلك والفرق أن ما يصلح للأكل حاله اللبن على حالته التي هو عليها ما يعلونه الخبز على تلك الحالة دون غيرها ما يتفعل بهما من
الأول وما لا يؤكل على تلك الحالة يعلون الخبز به على حالته كالحظفة والدقيق فيحث باكلها خبراً وقوله وكذا إذا حلف لا يأكل
لحم الألبان يشترطه لم يحث بالسم إذا كان في البطن قطعاً وفيما حاط اللحم من سم الظهر والبصر وجهاً وقد تقدم الكلام فيها وكذا الأشكال
في الآية فيقتلها من اللحم كسم الظهر لأنها نابتة من اللحم قرينة من اللحم الميتين واجتبه المنع لحالفها اللحم اسماً وصفة لأنها نذوب كالشحم
والأشكال في دخولها في اسم الشحم لو حلف عليه حك فأنها مختصة بها ويحتمل حرمانها عنها معاً لحالفها اسماً وصفة وكذا الحث في
السمام ولا يحث على أحد ما بالآخر وهل يحث في اللحم بالكبد والفلب جهاً من بينهما في معناه وقد يقومان مقامه وبؤبؤه في القلب
قوله في الجبد مضغ الحديث والمضغ القطعة من اللحم ومن عدم انصراف اللفظ إليها عند الإطلاق كما إذا قال السيد لم يمشر لنا
كما فاشتر بها مديناً إذا خلان تحت الطائر الأفرأى فانه يشي اللحم ويمنع من دخولها عرفاً وهو آية الحظيفة ولحم السكينة ما شتر
ما وإنما اشترت كذا وقبلها وكل هذا أظهر عرفاً والوجان آيات في لحم الرأس والحد والك والأكراع وأولى بالدخول لوقيل بالدخول
أما الكرش والمصران والخ فلا قوله لو حلف لما كان معذباً والحث على موجب اللفظ الذي تعلقت به العين ما لم يقترن به بؤبؤه أو قرينته
فأرضه وكان مدلول كل من هذين البصر والجرب مخالفاً للآخر فإن الأول يطلق على ما يربط من ثمرة الخال بعد مقارنتها والثاني لما نضج منه

دست

[illegible]

[illegible]

ولادة هذا المعنى ارادة المجاز وحده او الحقيقة وحدها قوله ولو قال لان الاستفصال حقيقة في طلب الفعل فلا يصح مدون الطبيب فلا
يحتج بما يقع بغيره لعدم تحقق الاستخدام فان قيل قد وقع الاستفصال بمعنى الفعل لانه كافي في علمه استمر مع قروى النزل بل هو
نواصب او قد يكفى حكم بالخصوص الاستفصال طلب الفعل فلما ما خرج عن باب الطلب مع ندوره لا يفيد العلم هنا لان الحلف تعلق
بفعل نفسه لا بفعل غيره وفعل الغير لا يدخل تحت اليمين وانما يدخل تحت ما هو من فعل الحالف هو طلب الخاتمة فاذا اشقي اشقيت اليمين
وان تحقق اصل الخدمه من الغير قوله ولو توكل المراد انه حلف ان لا يبيع او لا يشترى فان باع لنفسه واشترى فلا اشكال في
الحث لان فعله لنفسه اخل في اطلاق البيع والشراء قطعا وانما الكلام في ان ذلك هل يقتضي بيعه لغيره بالوكالة وشراءه له لا
في وجهان احدهما هو الذي اختاره المصنف انه بحث لتحقيق البيع والشراء لان البائع والمشتري مشتقان من البيع والشراء وقد تحقق
المعنى المشتمل عليه لانه اعم من وقوعه لنفسه لغيره ووجه عدم صحته نفيه عنه عرفا فيقول ما بعث لا اشترى بل المشتري البائع زيد
وانا وكيله والاولى ظهر قوله ولو قال قد تقدم ان اطلاق العقد محمول على الصحيح دون الفاسد لانه حقيقة فيه وانما يحمل اللفظ على
على الحقيقة مع عدم قرينة صارفة عنه الى المجاز فاذا حلف بيمين الخمر لم ينعقد لان العقد الصحيح معتد وعبر عما في اطلاق اللفظ
لغزوه لغزوا ولو حلف لا يبيع فلا بحث ببيع فاسد فلم يقتض له اليمين واختار المصنف ذلك لانه اكثر الحث هنا لانه لا يعرف
المراد هنا صورة البيع ولا نه لما اضاف البيع اليها في غير ما قبله لانه كان اللفظ محمولا على صورة البيع صوفا لكلامه عن المذنب
وعلى تقدير انصرف الاطلاق الى الصورة هل بشرط اجتماع شرائط العقد ولا قيل نعم لانه لو اشترى الجازاف الى الحقيقة فحمل عليه عند
وتعديها ويحمل عدمه للأصل وجود الصورة على التقديرين واعلم انه لو باع على تقدير حلفه على عدمه انفعاد وان حث لان
النهي في المعاملات لا يقتضي الفسخ خصوصا اذا كان النهي لوصف خارج كما هنا ولو قلنا لا لانه على الفسخ كالعبادات في الجمع بين
ذلك وبين حمل مطلق على البيع الصحيح اشكال لان اليمين تقتضي عدم الصحة فلا يشترط صحة المبيع بين اليمينين ولا يكره
ببطلان اليمين التي عنه والتقضي لقضائه المقتضى لعدم تعلق اليمين به فيحكم بصحة فيلزم من ثبوت اليمين فيها فلا يتحقق بعد تعلما
الحث لا منقطع وقوعه ضد وهو العقد الصحيح والاولى ان يبق على هذا التقدير ان متعلق اليمين البيع الصحيح لولا اليمين فيتحقق
الحث بكل بيع لولا اليمين لصح قوله انما يمين الحلف على الاثبات عندنا يقيض وجوب الحلف عليه كما ان الحلف على النفي
يقتضي التحريم فاذا حلف على فعل شيء فان عتبه له وقتا تعين فان كان اوسع من الفعل كان كالوقت الموسع بالاصالة يجوز
التأخير الى اخره فان اطلق كان وقته العرجا والناخير اختيارا الى ان يقضى الضيق فينتج فعله بناء على ان الامر الاصل لا يقتضي
القوة فالعرض اولى وصحة طر الضيق كبر او مض فلم يبادرنا به بالناخير ثم ان مات قبل فعله ولو كان مما يقتض عنه و
الافات كما لو حلف ليتكلم في ذات قبله ولو فرض كذب نظريان زال المرض الذي ظن انضال الموت به وانحدر ذلك ففي الحاضر
بالمعين وقته اخره عنه فيلزم الحث وبقية اليمين ولا بحث وان اثم وجهها الجوده الثاني علما بالاصل والضيق انما جاء
بامر عارض لا باصل اليمين بخلاف المعين باصله ومثله ما لوطن العجز عن اداء الصلوة في اول وقتها واخرها ثم تجددت القدرة
تو او استمر وكذب فانه باقيا اداء ولا يقوم ذلك الضيق لغرض الطر مقام الوقت المضيق ولا يخرج من الوقت
في الفعل بتوسعة اليمين المطلق كك هو الا شهر بين الاضباب وقيل قول نادرائه يتعين فعله اول اوقات الامكان نظرا الى لا فضا لا
في المطلق القبول وهو لم يلزم مثله في اليمين قوله اذا حلف هذا اذا كان الضرب مصلحا كاليمن على اقامة الحد والغير
لما موربه اما الشايب على شيء من المصالح الدينية فالاولى العفو ولا كفارة وبغير الضغينة يصيب كل قضيب حصد
يكفى ظن وضوها اليه ويجزى ما يمت به ضار بالاذا حلف على الضرب غلقت اليمين باليمين ضار ولا يكفى فيه وضع اليد والوسط
ورضاها والعرض والقرض والحق ونصف الشعر في الوكر والركن والمطم وجهها الجوده اعلم صدقة عرفا وهل يشترط في الايلام
فيل لا انقسام الضرب الى الموم وغيره والمقسو صادق على اقسامه حقيقة والعام لا يدل على الخاص لصدا سلبه عنه فوق ضير
ولم يوليه وهو يقتضي نفي الزوم وبخالف الحد والمعبر حيث يقتضيها الايلام بان الغرض هناك العجز انما يحصل ذلك لا بدلا
واليمن يتعلق بالاسم وقيل يشترط الايلام لانه العرف عليه ولان اليمين لا ينعقد الا مع رجحان الضرب بسبب حدا
تغيرا وفاديب لا يحصل الغرض بدونه والقول باجزاء الضغينة هو لغة مسلمة لا بد من التمسك ونحوه والمراد هنا ضربة
بقيته يثبت على عدم من القضاء والسياط ونحوها الشيخ لا في اخذ من قوله ثم في تضاعف جبر حلف بغير رجعة و
خديدها ضغنا فاضرب به ولا تحت ولان الضرب حقيقة هو وقوع المضر به على المضر وبفوقه فعل الضارب وقد حصل
بذلك فاستوجب المصالح عدم الاجزاء بذلك وانصرف اليه الى الضرب بالالة المعنادة للضرب كالسوط والخشبة وحصل الاجزاء
بالضغينة بحالة الفم كالحرف على نحر المضر من ضربه بالسوط ونحوه وفيه نظر لان متعلق اليمين فافرض الضرب بالسوط
فيكفى مجرى الضرب بغيره لان حقيقة لغزوه عرفا مغايرة للخشبة المناسبة للاخذ بحقيقة اللفظ انه مع اليمين على الضرب بالسوط

لا يخرج عن هذا البحث مع اطلاق الضرب بحري ما يحصل من الآلات المعادة وحش بحري انضفت بشرط ان يصيب كل واحد من الآلات
 جسده ولو ظنا ليتحقق الضرب بذلك العبد وكذا اطلق هنا المم وغيره مع انه متبني في غالب الحدود عدم اشتراط وصولها اليه جمع و
 كيف انكاس بعضه على بعض بحيث يناله ثقل الكل وهذا هو الحكم لما تقدم من ان المم من الحد الرجوع وهذا الاسم الالهي نال عليه اذن
 التسديد في العبد المجمع اصابته جميعه للبدن خصوصاً اذا جمعت المائة كذكره والوجه الثبوت بين الاربع وجيلولة بعضها ببعض
 اصابته ثقلها كجيلولة الثياب وغيرها مما لا يمنع نثر البثر بالضرب والنظر هنا التخييف من عارها السخ كما نال عليه الالهي والاكتفاء
 بذلك اولى اذا نظر بذلك فشرط انعقاد اليقين كون الضرب سابقا ما مع رجائه بان يكون المصرب تحفا له او تقر او متساو
 الطرفين كما نال ادب على المصالح التي يتوهم مع عدم رجاء احد الجانبين وفي هذه الصورة لا يتعين الضرب بل الاولى مع العفو ولا
 كفارة لان اليقين لا ينعقد على خلاف الاولى لرواية محمد بن الطارقال ما نزلت مع أبي جعفر الى مكة فامر غلامه بشئ ظاهرا الى غيره فقال ابو
 جعفر والله لا ضربت بك قال فلم ادره ضربت فقلت جئت فداك انك جئت لضرب غلامك فلم ادره ضربت فقال اللهم الله يقول ان
 تفواته للفقوى وفي طريق الرواية ضعف ولكن العمل بما مشهور ويمكن الاحتجاج بعموم الالهي وان كانت موقوفة لغرض ذلك فيم طلاق
 المم اشكال من وجها وهو فرض الضرب مائة سوطا وشرط كونه واقفا في حد وتقريره لا يخرج ان مقدار الحد ومنها لا يتجاوز
 المائة بشرط الثمن بانه لا يسلب الحد فلا يتم التمثيل بالتعدي على تقدير فرض الحلف على مائة سوط ولا الحد الاعلى بعض الوجوه ولا النادر سوط
 كالشعر فلا يتم فرض المسئلة الا فيما دون المائة قوله اذا حلف الخالف على اية العبد واداه لا يحث بالدابة والدار المجموعين باسمه لان
 يربطه لان الاضافة للملك ولا ملك العبد مع احتمال الحث حملا للاضافة على الاختصاص لانه العرف عليه ولوم ملك اية او دارا بعد
 العقول بحيث بها لا يركب دابة العبد وانما يركب دابة حر ثم لو حلف لركب دابة هذا حث وان قال لا يركب دابة هذا العبد يعني على
 الخلاف فيما اذا حلف لا يكلم هذا العبد فعقوبت كل من يغلب الموصف الاشارة واطلاق في حد الحكم بالحث لوركاية العبد اذا ركب ملكه
 بعد العقول وليس بجديد ولو كان الحلف على ركوب دابة المكاتبت حث سواء كان مشروطا او لم لا يقطع تصرف المولى عنه ويحقق ملكه
 من تركه وربما الحث عدم الحث هنا ايقظ لعدم تمامية الملك ومن ثم يمنع من الضرب في مالهما بما ينافي في الاكثار وهو بعض ارباب
 زنا ويرجع ماله للمولى لعدم جريان احكام الارحام عليه ومن ثم يرد ذلك ويضاف بين المكاتبت المم والمشرط فكم بالحث بركوب دابة
 الاول دون الثاني ولا ظهر الحث مطلقا لثبوت الملك في الجملة والحج عليه على بعض الوجوه كناية في كالاشارة ملكية الحق المحرور عليه
 باحد اسبابه ويكفي في جهة الاضافة هذا القدر من الملك ان لم يكن بمادونه قوله البشارة الاخبار اقم من البشارة مطلقا لصحة ما
 السار وغيره والبشارة مختصة بما وقع اولا بالامر السار واطلاقه على غيره كقوله فبشرتم بعداب مجازا ومنكم فاذا حلف ليعطين من
 بكذا فليس خبرا ولا به فان كان محذرا مستحقة وان كان متعذرا بان نطقوا بغيره كوافيه وهل يشترط في تحقها صدق الخبر ظاهر
 الغيبة والعرف عليه خصوصاً مع عدم تعذر الكذب بمقتل اشتراط صدقة مطلقا وكذا الكلام في الاخبار بل هو اولى بقوله للصادق والكاتب
 لانه وفقه منقذ اليها الا ان العرف في هذا المقام بخاصة بالخبر الصادق فالجمل عليه ايجاد قوله اذا قال المراد بالاول الذي لم
 يسبق غيره سواء محقق غيره ام لا وبالاخر الذي لم يلحقه غيره والحكم في الاول محمول على الداخل بعد اليقين قبل غيره واما الاخر فانه
 وان كان مطلقا فيتحقق بما بعده موته مادامت الدار باقية الا انه محمول على داخل قبل موته بقرينة العرف وازاد الدار به فانما يقع
 الملك لا يتحقق بعد الموت فالجمع بين الاخر وكون دخوله لدار الخالف يقتضي وجود صفة الدخول حال الحيوة ليحقق دخوله واداه
 واقبه قوله فله كذا يقتضي ثبوته في ذمته على تقدير الدخول ولا يتحقق ذلك الا في الحيوة لان الميت لا يشئ وفي ذمته شئ الا في
 مواضع نادرة لغير هذا منها فله اذا حلف باسم جنس معرف بالالم يتناول القليل منه والكثير لثبوت الجنس له كذا في رسوله جعلنا
 عامام لا واما الناس فانه جمع ومقتضا الفع ان لا يحث بكلام واحد لو حلف لا يكلم ناسا او رجلا لكن ذكر بعضهم ان لفظ الجمع
 اذا دخله لام التعريف كان للجنس فاذا مفاد المفرد فاذا قال ان تزوجت النساء او اشترت العبيد فعلى كذا الرمز ذلك بتزويج امرأة
 واحدة وشراء عبيد واحد والعرف مطابق لذلك وهذا بخلاف ما لو تزوجت عن التعريف بان قال ان تزوجت ذنا او اشترت عبيدا
 فانه لا يحث بدون ثلثة واعلم ان التعريف من الماء ما يطلو عليه اسمه فيدخل فيه ماء البحر ومن ثم جازت الطهارة به لكن وبما
 اشكل بغرض العرف فان اطلاق الشرب لا ينصرف الى الماء المالح فان استقر العرف على ذلك كان مرجحا كاسبق والا فلا اعتبار بالحقيقة
 التعريفية قوله اطلاق المال اطلاق المال يتناول العين منه اجمالا والدين عندنا وعند الاكثر لشموله لغرض وعرفا في مال فلان
 يجوز على الناس واستوفى فلان ماله من فلان وشبهة لك بغير ذلك الدين يشمل الحال منه والموجب يقتضي ذكره وحالف في
 ذلك بعض العامة فخص المال بالركوى واخرون منهم فخصوه بالعينين وثالث منهم خصه بما عدا الدين الموجل وكما يشمل عندنا جميع
 ما ذكره في باب البدن ودار السكنى شعب الحديقة ولا يستثنى منه ما يستثنى في فناء الدين لان التعريف هنا ما يتناول الاسم وكذا
 يدخل فيه العبد الايق والمال الضال والغصن والسوق المنقطع خبره استصحابا بالبقاء والعبد المدبر والموصى به والمعلق

على صفة وام الولد لبقاء جميع ذلك على ملكه وفي المكاتب جهاتنا من قوله المكاتب عبد ما بقي عليه دين ومن ان كان
عن ملكه بدليل انه لا يملك منافع وارث الجنانية عليه ولا ظهر الثاني ويمكن الفرق بين المطلق والمشروط فيدخل الثاني في الاول
دون الاول وهو خيرة من لو كان يملك منفعة بوصية واجارة ففي خوطها في اطلاق المال وبها اظهر هاذ لك لهذا نص
في الدين اما حق الضعة والاستطراق فلا وارث الجنانية عند الوطأ اذا عني على مال من جملة افرادة قوله يقع على هنا مسئلتنا
انما احلف ان لا يتكلم وانفدت يمينه فخره ان ففي حشته به قولنا احلفنا عدم ذهب اليه الشيخ في عدم بطلان الصلوة به مع
بطلانها بالكلام وكان اسم الكلام على الاطلاق ينصرف عن كلام الاديبيين في محاوراتهم ولا يصدر عن كفاية من قرأ القرآن انه يكلم
ولو كان كلاما خارج الصلوة لكان كلاما مباحا فاطعها والاجماع على خلافه ولا صلة براءة الذمة وفيه نظر لعدم الملازمة بين كونه
كلاما وعدم بطلان الصلوة به لان البطلان للصلوة كلام الاديبيين لا يملكه بقوله ان الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الاديبيين
قد قال ثم حتى يسمع كلام الله وكان الكلام هو المظهر من الحرف السموعة المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد وهو مذهب
الاكثر ومنهم المذهب وابن ادرجس في معنى الحج والولادة والتمهيد وفيه وافق الشيخ على عدم الحث به وتوقف في عدم ومثله القول في شيء
والتمهيد المشاركة له في علم ابطال الصلوة وكونه غير الكلام المعهود في المحاورات ومن صدق هذا الكلام عليه وقوله انك لا تكلم
الناس ثلثة ايام الا مرزا واذكرونا كثيرا وسبح بالغة والابكار فامر بالتبعية وذكره مع قطع الكلام عنه فكان الظاهر الاية
ان المأمور به ترك كلام الناس مطلقا لكلامه كذا كرهه وقوله افضل الكلام اربع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
الأكبر ولا اله الا الله كلمة ثبيلة في الميزان خفيفة على اللسان وهذا القوي لا يثبت في الكلام بالكتابة والاشارة لانها لا يثبت
كلاما للغة ولا على ما يقع ان يقرأ ما كتبه او اشار اليه ومثله القول في الرسالة ولعلنا في ان نذكر في كل موضع ما قلنا
الكلم اليوم انما اشارت اليه ولو كانت الاشارة كلاما لا مشغول منها وذهب جماعة من العامة الى الحث بذلك لفعله ما كان
لبشر ان يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا استثنى الرسالة من التكليم فيدخل الاحزان بطريق اولي ولا يثبت
في الآية السابقة الرض من الكلام وهو حقيق في النص ولا فرق على المتقدمين بين اشارة الناطق والآخر من انما اقيمت
الآخر من مقام كلام الناطق لفظه قوله الخ ذكر الخاتم واللو في الخ لا على وجه الحصر فيما كان يظهر من العبارة بل هو الذي
منه وهو عام منها فاعلم افراده التوار والخلخال ونحو ذلك به بضمير من اللؤلؤ على خلاف بعضهم حيث ذهب ان اسم الخ
يتناول به قطع فيس واستدل له بحوله فيه بقوله في كشفه من تحلية ثلثيها وذكر في بيان العقيد والشيخ في حيلة في
التوار وجعل اليه من افراده الدوام والدانية في الرسالة لاشل السيف المنطق بالحليين والوجه الرجوع في اللفظ وهو يختلف
كثيرا ما حكم به المص من الحث بكل واحد من افراده انما لم يكن حلف على الخ لا يقع الخام وسكون اللام ليكون مفردا اما جمعة هو الخ
بضم الخ وكسر اللام وتشديد الياء وفيه لغة اخرى بكسر الخاء ووزنه على الثغين فعول فان قصد الجمع على فعول كقولهم فليس
اصلة حلوى جتمت التوار والياء وسبقنا حديثنا بالترك تعقبت الواو بالياء وادغمنا على القاعدة ثم كرت اللام في الالف
من الضمة الى الياء من العلة واجازا مع ذلك كسر الخاء ابتداء للام فادخل على عليه لا يثبت بل هو فرد من افراده بل ولا يثبت
بل بالجمع كالو حلف على كل جمع كقوله لا بستانا هذا اذا قل لا بستانا بالتيك اما الوعره فقد تقدم ان بعضهم حمل على
الجنس فيكون كالغمر والعرف برشد اليهم وكلامهم خال من تعيد الخ الحلو عليه بكونه مفردا وجمعا ولكن القواعد الشرعية
تدل على ما فضلناه وقد تقدم مثله في الايداء لوقال الزجالة لا وطنيتك فانه لا يثبت بوطي واحدة ولا اثنين بخلاف ما لو
حلف على كل واحدة وكذا القول في حلف على الشيء كما قال لا بستانا هذين الخ في حث فانه يجوز له اكل واحد منها وبعض
الآخر وانما يثبت بها معا قوله الشريك اختلف في معنى الشريك فذهب بعضهم الى انه يحصل بستانا امور من الجارية عن غير الناس
المعبر عنه بالتخذ من الوطى والازال وقيل بكيفية الوطى والشريك يعني الوطى قال ابن القيس لقد عشت بستانا القوم انني
كبرت ولا يحسن السرمان وقيل من السر هو الخفاء لانه يحجبها بالتخذ بر او يخفي عليها عن زوجة وقيل فيه غير ذلك ولما
الشيخ في اعذار الوطى والازال وفي من الاكتفاء بالوطى علم والا قوى الرجوع في اللفظ هو غير الخفاء بخلاف الازالان و
الاصغاع قوله اذا حلف هنا مسئلتنا آ اذا قال لا بستانا فيك الى شهر او ايام الشرفيين الخفاء قبل انقصانه لان
للغاية وبيان الحدومي حاجته عن المعنا اقامه او هنا بالقرينة اول شوب الفصل المحسوس وربما يدل بخوارنا خير الى ان يهلك
كالوقول لا قضيتك عند اللال لا لا كما يكون للتخديد يكون بمعنى كقوله ثم انضاري الى الله اي مع الله فلا يثبت بالشك
وبضعف بان المعين متضاد في الاحكام لان مقتضى الاول كون الشك في الاء وانزاع الوقت المعين باليهن ومقتضى
الثاني كون اللال وقاله دون ما قبله وجوب احضار الخ وتبريد اللال ليدفعه عن عدم من غير تقديم ولا تاخير حتى لو فاه
عليه فقد فوب البر على نفسه كالو حلف على اكل الطعام فدا فاكلة او اقله قبله وجبة كانا متضادين فزاد من الجمل على اجدلها

اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على
اليمين على الفعل او على

والاول اولى لا لاعتبار استعمال الى واو فوق الحرف ب لوقال لا فتيه الى حين او زمان لم يختص ذلك بزمان مفرد بل
يقع على القليل والكثير لغة وعرفا فتي قصاه بربنا بحكم البحث اذ ما ان قيل ان يقضيه مع التكن وقال الشيخ مجمل على نذر الصو
وهو ان الحين ستة اشهر والزمان خمسة اشهر لا نعرف شيئا نافي عن الوضع اللغوي فيجوز الصوابية واستشكل المصنف من حيث انه
في الشرع لا غير ما ذكره قوله ثم سبحان الله حين تموتون وحين تصبحون ولعلنا بناه بعد حين فذكرهم في غيرهم حتى حين فسر بها يوق
القيمة وقال هل ان على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وفسر بقضاء اشهر لا الغالب في هذه الجملة قيل هو ان يكون
سنة لا لاشارة الى ادم وقد صور من حيا مكثون وطير كاذب ثم نفخ في الرق بعد اربعين سنة فهو مشرك ولا يمكن جملة على جميع
عالية اتفاقا فهو مبهم وما ورد في النذر يختص به على خلاف الاصل فالاعتداء وما عداه ان فهم المراد منه بقصد اللفظ او قرينة
في على احد معان المشرك والاكراهان مبهما يصح للمفائل والكثير ولا يحصل البحث الا بالثبوت لاصلها برأيه الذي ما عدا ذلك كذا القول
الزمان والوقت والدم والمدة وغيرها ما يدل على الزمان اليهم قول البحث اذ وجد القول والمخوف عليه على وجه الاكراه او الجمل
بالخوف عليه بان دخل الدار وهو لا يعرف انها الدار التي حلت لا يدخلها او حلف ان لا يسل على زيد ثم سأل عليه في ظلمة وهو لا يدرك
ان زيدا واليمينان اليه لم يثبت فيها الغول ثم رفع عن معنى الخطا والعتب ما استكرهوا عليه وكان العتب في الزجر المفصون من
اليمن اما يكون مع اختيار الفعل ذكر اليمن ضرورة ان كل حالف لما قصد به نفسه او زجر نفسه باليمن وذلك انما يكون عند
وذكر المخاوف عليه فيكون تركه او فعله لاجل اليمن وهذا لا يتصور الامع القصد اليها والمخوف بها فاذا جعل اليمن في صورة
النسيان والمخوف عليه في صورة الجمل لم يوجد المقصود من اليمن لاجلها الا لا يتصور قصد البعث والامتناع حال الجمل والعتب
كذا حاله الاكراه بل هنا اول لان الداعية حال الاكراه ليس للقاعيل بل نشأ من غير فلم تدخل هذه الحالة في اليمن والبعث على
الاقدام والتمنع منها يقع في الاصل الاختيارية لا امتناع تعبد المرء نفسه على ما يعجز عنه كالصعود الى السماء وايضا فانه لو حلف
مكرها لم يتعد يمينه وكذا المغة الذي يتعلق به البحث اذ اوجبه على وجه الاكراه يجب ان يبلغه لا احد سببه وجوب الكفارة ولا
فوقه على تقدير الاكراه بين ان يحلف الحالف المخوف على تركه بنفسه بان يدخل عليه بالعتب ويد ويعجز بان يجل في الدار التي حلف
لا يدخلها مكرها وكذا لا فرق مع الاختيار بين ان يتولى الفعل بنفسه بان يدخل الدار بفعله او بفعل غيره بان يركب ابنه او يتعد
سفيه فيدخل وهو قادر على النزول عنها فام يتركه ولو لم يتركه لكان قادرا على الامتناع فلم يمنع في حق حشد وجنان اجودها
ذلك لان سكوتة بمثابة الاذن في الدخول ووجه العدم انه لم يوجد منه الدخول وانما استند الى غيره وهو لم يوجبه ولا دخل بامه فلا
اشكال في البحث وكما لو ركب ابنه فدخلها ويصدق ان يفتح ويدخلها على ظهره لان كما يستدل ان يتركها او كما وحلف جماعة من العامة
في حكم المشقة وحكموا بالبحث في جميع الفروض استنادا الى وجود صورة المخوف عليه والكفارة لا تسقط بالاعتذار عند عدم قدر
يجب عليه ان يثبت نفسه مع ذلك يلزمه الكفان كما لو كان حلفه على ان لا يفعل الواجب بفعله المحرم فان اليمن يتعد عند عدم عطف
ذلك وان وجب البحث كما لو حلف على تركه المندوب فنفذ واستمر البحث اذ انقضت له وقتا بعد البحث هل ينفي اليمن ام لا
فيوجدان احدهما نعم لوجود الفعل المخوف عليه حقيقة فكان كالو حالف عدا وان افترقا في الكفارة وعدمها فقد حصلت الحاشية
وعلى ما يتكرر فاذا خالف مقضاهما بعد ذلك لم يثبت وقد حكموا في الايمان بانه لو وطئ ساهيا او جاهلا بطل حكم الايمان مع انها
بين صريحة وكذا لو كانت امر فاشترها او كان عبدا فاشترها واعفوه وكبر العدم ان الاكراه والنسيان والجمل لم يدخل تحتها فالواقع
بعد ذلك هو الذي تعلقت به اليمن فاذا التفتنا الى ما يؤول اليه من ما يؤول وجب البحث واستقصى الشاهد في قواعد الاول
ونسبه الى الاحكام قوله الايمان اطلق المصنف جماعة كونه اليمن الصادقة لقوله ثم ولا تجعلوا الله عرضة لايمنكم وقوله الله
في رواية ابى ايوب الحارثي لا تخلصوا ايمانكم صادقين ولا كاذبين فانه يقول الله عز وجل ولا تجعلوا الله عرضة لايمنكم وليس على
اطلاقه لما ثبت ان اليمن حلف كثير اقله كما يحكى عن عيسى بن مريم انه قال لا خوف اليمن على سبيهم امرهم كما قال فانهم يفسرون يقابلان
في سبيل الله الحديث وايمن الله والذي نفي محمد بن زيد لوقال انشاء الله لجاهدوا في سبيل الله فسرنا ما اجمعون وقوله في زيد بن
حارثة وايمن الله وان كان خليفته بالامارة وغير ذلك من الايمان الموقوفة عنه واستثنى بعضهم ما وقع منها في حاجة لموكيد
كلام او تعظيم امرها الاول كقوله في الله كيدا الله حتى تلووا والشان كقوله والله لو تعلمون ما اعلم اخبركم فليدركوا وليكنم كثيرا
وباق ما ورد عده من الايمان راجع الى هذين وقسمها الاكثر الى الاحكام الخمسة فذكر حجب مثل انفاذ مؤمن ظالمه وان كان
كاذبا ويأول وشه الدعوى عن الحاكم اذ انقضى عليه وقد عجز له كانت كاذبة لا ضرورة وقد يستحب دفع ظالم عن ماله
المخبر وقد تكرر كما اذا كثر عليه حمل الاية وفي الموضع تنبيه عليه وكالحلف على الغليل من المال وما عدا ذلك مباح
قوله وينبأ ان المهمين الفقهاء واهل النعمة ان اليمن الغموس على الحلف على الماضي كاذبا مستعدا بان يحلف انه ما فعل وقد كان
فعل او بامرته ما فعله وانهما سئيت غموسا لانها تحسن الحلف في الدنيا والنار ومن الكبار روى انه الكبار بالاشراك

نعم بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليهن الغرور الحديث ولكن الله هنا اطلقها على الحلف على المأخض مط ومن ثم وصفها بالكراهة و
 المراد باليسير المال ثلثون درهما فادون والسند رواية عن الحكم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال اذا ادعى عليك مال و
 لم يكن له عليك واراد ان يحلفك فان بلغ مقدرا ثلثين درهما فاعطه ولا تخلف فان كان اكثر من ذلك فاحلف لا نقطه وحمل وجوبها
 وان كذب الاستلزام تخليص مؤمن من ظالم ويغفر من قوله ليدفع ظالما عن انسان او ماله او عرض ان الحلف للدفع عن الثلثة
 لا يجعله مثلا للواجب بشكل وجوب الدفع عن مال الغير بذلك دون مال نفسه الا ان بقى بوجوبه فيها وقد ذكر المصنف عن الدافع
 عن النفس واجب عن المال غير واجب وفيه من صرح في هذا الباب بان الحلف لدفع الظالم عن مال نفسه المحلف به مستحب يمكن ان
 بين المال المضرة فوائده بالكره وغيره في الامرين والمراد بالتوريتين ان يقصد باللفظ غير ظاهر اما في مفردة بان يقصد بالمشرك بمعنى
 الظلم منه الحلف عليه بان يقصد بها في قوله ما فعل ان عمك وديعة الموصولة لا النافية او ما لا يعتدك فليس يعنى الارض وليس
 يعنى الليل والنساء ونحو ذلك في الاسناد بان يقول ما فعلت كذا ويعنى في غير الزمان والمكان الذي فعل فيه ونحو ذلك ولو لم يكن
 الموقر حلف لا شئ عليه ولا يقبل الله تعاقب او يدل الظالم بيمينه عن الغرور واليمنية المستخلف الحق قوله اليقين الحلف بالبرائة من
 الله ورسوله ولما لله محرمه سواء كان صادقا ام كاذبا ففي مرفوعة ابن ابي عمير قال سمع رسول الله رجلا يقول يا نبي الله
 فقال رسول الله ويلك اذا برئت من دين محمد فليدين من تكون قال فاعلم رسول الله حتى مات وروى برية ان النبي
 قال من قال البرية من الاسلام فان كان كاذبا فهو كافر وان كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما وروى يونس بن طليان قال
 قال يابونس كخلف بالبرائة من حلف بالبرائة من صادقا او كاذبا فقد برى منا والاصح انه كفاية عليه بذلك مطهرا
 البرائة وعدم دليل يخرج عن حكم الاصل والقول بوجوب كفارة الطاهر مع الحث للشحن وسلاز والنفق وذهب جماعة الى وجوب كفارة
 في الندم وحج كبره مخيرة وقيل غير ذلك والكل يرجع الى دليل صالح ثم طريق الوقوع المذكور صحيح وحكم بمضمون جماعة من المناخرين منهم
 في الخ ولا بأس به وقد تقدم في ذلك كله في الكفارات قوله ولو قال قد تقدم ان الحلف لا ينعقد الا بالله تع فلا كفارة لليهن وغيره سواء
 كان حلفا بغير الله او بغيره في الموقر قال قلت لابي ابراهيم رجل قال هو يهودي وضرب ان لم يفعل كذا وكذا فقال ليس
 قال وليس عليه شئ والكلام في حجة هذا اليقين كاستنق في رواية برية ما بينه عليه وروى ثابت بن الضحاك ان رسول الله قال
 من حلف على بين يمينه غير الاسلام كاذبا فهو كافر قال قوله لا يجب انما لم يحجر لانها عبادة فلا يجوز ايقاعها قبل وقت وجوبها ولا نها
 لا يجب قبل اجماع ائمة الواجب لا يحجر عنه وخالف في ذلك بعض العامة فيجوز تقديمها على الحث كتحليل الزكاة قبل تمام الحول لقوله اذا
 حلف على بين يمين غير ما حذر منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ آخر فكفر عن يمينك وان الذي هو خير في بعض
 اخبارنا ما يوافقه وفي الطريق ضعف والمراد بالحث بكسر الجاء مخالفة مقتضى اليهن واصل الام والذين منه بلغ الغلام الحث الى
 المعصية والطاعة قاله الجوهر وفيه من ابن الاثير الحث في اليهن نفضها والنكث فيها قوله لو اعطى لا كلام في عدم الاجراء مع علم
 الدافع بعدم استحقاق المدفوع اليه واما مع عدم علمه فان لم يحلف في الحث عن حاله فكذلك لاستناده الى تقضيته وان اجند بان يحث
 للمطلع على حاله غالبا فلم يظهر منه مانع الدفع اجزا لان المعتبر شرعا ظهور الفرق وغبر من الشرط لا وجودها في نفس الامر ولا فرق في
 ذلك بين انواع الشرط المعتبر ولكن المخصص الحكم ببعضها واستثنى من ماله وظهر المدفوع اليه عبد الدافع فانه لا يحجر مطه
 ولا وكان وجهه ان المال لم يخرج عن حكمه لان عبده لا يملك ويشكل بانه اذا كان الحكم مبيعا على الظاهر فلا عبده بعد ملك المدفوع اليه ولا
 ذلك حاز في عبده بغير بناء على ان العبد لا يملك ايضا فان الغنى وغيره لا يستثنى الكفارة لا يملكها بالدفع اليه في نفس الامر ليعقد الشرط في
 باقية على ملك الدافع على كل حال واما اجزاء عن مع الاجتهاد في الحج وقد تقدم مشد في الزكاة هذا كذا لم يكن العين باقية وامر
 استمرادها ولا استمررت مطه ودفعها الى المستحق وهل يكفي في البحث عن حال السكين سواء كان خالدا بحيث يميل ام لا بل من الحث
 زيادة على ذلك وجهه ان الظمن الاجتهاد بدليل الجهد في البحث وهو يقضي امر ان لا يدرى يقينه ومن قول قوله شرعا فلا يقص
 ترك البحث عنه زيادة على ذلك يشكل بانه بدون ذلك لا يجوز الدفع اليه مطه فلا يقع مجزا وانما المراد الاستباه واما الكلام على تقدير
 جواز الدفع ظاهر بين خلافه وقل ذلك المعويل على قوله ادفعوا الاعتماد على اعتبار شاهدين بفقرة مع عدم دعواه ذلك فظهر
 خلافه وتلك حجة شرعية لا بعد الاعتد عليها مقصودا وقيل سبعة اوعلى النوع الى احوار جماعة مطلعين على حاله ذلك كله غير مناف لظهور
 غناه لان المال ما يخفى ولا يشبهه في تحقق الاجتهاد بهذا المعنى واما الكلام على تقدير الاعتماد على خبره قوله لا يحجر اذا اخذ المالك
 الكسوة اغنيها عنها وقلد ثوبه احد من قبيص وسريلا واما ما وجدنا او قضاة او قضاة وان اردوا لان الامر يقع على جميع تلك
 ويختلف بحال الاخذ في الذكورية والانونية والكبر والصغر فيكم الصغرة فيصدق عليها بالنسبة اليه اسم القريب احد الاعوان ان لم
 كيف تمسخره فعلا ولا يشترط ان يكون محيطا بل يجوز اعطاء الكرامس ويستحب ان يكون جديا حاشا كان او مقصودا فان كان
 نظرا في جرح او ذهب قوته بمقارنة الاحقاق لم يحرك لانه معيب كاطعام السوم وان لم يمتد الى ذلك الحد يحجر كاطعام العيون ولا يحجر

[illegible]

وحيث لو بدلت ونفقت لانه في
ان يجر الكائنات فيجب الاستحباب
فاذا التفتي الى النسخة الواحدة ليقطعها عادة وبقط
لان النسخة التي ليقطعها عادة وبقط
ان يجر الكائنات فيجب الاستحباب
فاذا التفتي الى النسخة الواحدة ليقطعها عادة وبقط
لان النسخة التي ليقطعها عادة وبقط

عنبر

كله غير من يجوز له دخول الحرم غير محرر ولا فلا يشبهه في انعقاد النذر لعدم العيصه به فتح قوله ولو قال اذا نذر شيء
عليه باللفظ فان نوى الشيء المحل معين فقيده واعتبر في انعقاد النذر كونه طاعة كالشئ المحل المحدود قضاء حاجه مسلم
عيادة مريض ونحو ذلك وان اطلق اللفظ ولم يقيده بالشئ لم ينعقد لان المنذوع هو الشئ المحرم وهو في نفسه ليس بطاعة وانما
يصير عبادة اذا كان وسيلة ومقدمة الى طاعة لا مة ومعنى قول المصنف ان النذر انما يتقيد به اعم من ان ينعقد بواسطة
ام لا كما قرناه قوله ولو نذر الاصل في هذه المسئلة رواية سمع بن عبد الملك الحسن قال قلت لابي عبد الله كانت لي حبات
حبل فذرت لله عز وجل في ابن له ان هو ادرك ان يحج عنه فأتى الاب ادرك الغلام بعد فان رسول الله ذلك الغلام
فسأله عز وجل فامر رسول الله ان يحج عنه بما ترك ابوه وان ذلك طاعة مفدونه للناذر فينعقد نذرها ومقتضى هذه
الضغنة ان يكون الناذر غير ابن ان يحج بالولد وبين ان يستيب من يحج عنه فان اخذنا الثاني نوى النائب الحج على الولد عملا
بمقتضى النذر وان حج الولد نوى عن نفسه ان كان مميزا والاجر الاول ايقاع صورة الحج به كالحج بحجته واذا قد نذر
لا كيفية ذلك في بابه ولو اخر الاب الفعل لان بلغ الولد فان اخذنا الحج عنه لم يحج عنه عن حجة الاسلام وان اجمد اجزاء لا في ذلك
الاستطاعة بالبدل المذكور ولو مات الاب قبل ان يفعل احد الامرين فان كان موته قبل التمكن من احد ما سقط النذر وان كان
بعده وجب قضاءه من اصل تركه لانه حوط على تخلف تركه وهو مدلول الرواية وتجب الوصية بحج بالولد والحج عنه كما
كان ذلك للاب ولو اختلفت الاجرة كان كالوفاء وعليه كفارة مخيرة فيحج عنه اقل الامرين ان لم يشترع الوارث بالانذار وط
الرواية بقاء التحريم من غير تقييد بذلك وليس منافيا لما سبق لانه فضلهما فيها لو كان قد ادرك الولد وامر بالحج عنه بما تركه ابوه
فجاز كونه الفرض اياه او انحصار الارث في الابن ورضاه واغفر لك ولو فرض اختيار الولد الحج عن نفسه بالمال صح ايضا واجزه
تقديره استطاعته عن فرضه كان متعلقا بالنذر بحج بالمال عن نفسه وذلك يناقض حجة الاسلام ولو مات قبل ان يفعل احد الامرين
بقية الفرض وهو الحج عنه سواء كان موته قبل تمكنه من الحج بنفسه ام لا لان النذر ليس بمختص في حجه حتى يعجز عنه في وجوبه
نم لو كان موته قبل تمكن الاب من احد الامرين احتمل السقوط لفوات متعلق النذر قبل التمكن لانه احد الامرين والباقي منها غير
احد الكل وهو مخيرة لو قبل بوجوب الحج عنه كان قويا لان الحج عنه متعلق بالنذر ايضاً وهو ممكن ومنع اشتراط الفدية على جميع
الافراد المحرمين بها في وجوب احدها كما لو نذر الصدقة بدرهم فان متعلقه امر كله وهو مخير في الصدقة فاي درهم انفق من ماله و
لو فرض ذهابه الادرها واحداً وجب التصدي به قوله ولو نذر القول بالاجزاء للشيخ اسناداً الى الصحيح دفاعاً قال سئلت ابا عبد
عن رجل حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر ان يحج ما شيا يجرى عنه عن نذر قال نعم وذهب لاكثر لعدم الاجزاء لانها
سبباً مختل فان فلا يجرى احد ما من الآخر والم تروى الحكم من حيث صحة الرواية ومخالفتها للقول الشرعي وحملها في الحج على ما
اذا عجز عن ادائها نذر واستمر عجزه وفيه نظر لانه مع عجزه عن النذر واستمرار العجز يسقط النذر وحك ايضاً على ما لو نذر الحج
عنه او عن غيره بمغفاته قصد ذلك وهذا اولى وان كان في الرواية ما يذهب لانه على تقدير قصد ذلك لا يبعد اجرائه في النذر
عن النذر لعدم قدرته على ما لا يحج به عن النذر الذي هو مفروض الرواية الا ان الفرض بيان الواقع فلا ينافي غيره قوله ولو نذر
اذا نذر صواباً معدودة كشرية ايلم صح ان يصومها متتابعة ومنفرة لصدق صومها على التقديرين خلافاً لبعض العامة حيث جعل
الاطلاق منزلاً على التابع وان قيد نذر بالتابع فلا يشبهه في لزومه لانه وصف الحج في الصوم مع الامع شرط التابع فيدخل في
التحريم ما لو شرط التفرق وهو احد الوجهين في المسئلة وجهه ان التفرق ليس وصفاً مقصوداً للشارع بل غاية ان يكون طائراً
فلا ينعقد نذره بخلاف التابع فاذا صام متتابعاً فذاته بما هو الافضل كما لو نذر الركوب الحج فمشى على احد القولين واجود ما هو
التفرق بعملاً بمقتضى نذره والكلام فيه كما فرناه في الحج ما شيا لمن نذر الركوب لان المنذور حقيقة هو الصوم المتفرق لنفسه التفرق
ولا يشبهه في انه عبادة راجحة فينعقد نذره وان كان غيره من الافراد افضل منه اذ لا يشترط في انعقاد نذره عبادة ان يكون
اعلماً بها وان التفرق راجح شرعاً على بعض الوجوه فليس هو من الامور الملقاة في نظر الشارع اصلاً وعلى هذا فلو صام
العشر متتابعة حسب ما ختمت ايام ولم يبد كل يوم يوم قوله والمباداة لا اشكال في استحباب المباداة لما في من المباداة في
سبب المغفرة المأمور بها والخروج من خلاف من جعل الامر المطلق منزلاً على الفور ولكن يجوز التاخير لان النذر المطلق وقته
المرور عجز واجب على الصحيح ويتيقن عند من العجز عنه لو اخرج بالموت والنصف وذهب بعض الاصحاب الى وجوب المباداة
اليه وهو شاذ قوله ولا ينعقد هذا ما خلافاً فيه عندنا وعند اكثر العامة وذهب بعضهم الى انعقاد النذر وجوب صوم يوم
اخر مكانه وربما قال بعضهم انه لو صامه خرج عن نذره وفاداه واضح ويحرم صوم ايام التفرق لا يخص بالناسك على الاظهر
لعموم النص فحرم على من كان بمنه ملة وعليه يدل اطلاق عبادة الملة والاكثر وخاصة بالناسك لان الروايات الواردة في
ذلك ضعيفة الاستناد والصحيح منها وهو رواية عبد الرحمن بن ابي نجران ليس الا على التحريم فيقتضيه على موضع الوقوف وهو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

والنذر من غير مقتضى قولنا انذار لا اشكال في صحة نذر عن المسلم لانه من الطاعات لما تواتر والعبادة فلهما والواجب عليه عتق كل
عضو من العتق بضمون العتق من النار كما تقدم وانما الكلام في نذر عتق الكافر فقد اختلف الاصحاب في عتق الكافر في قولهم
الشيطان في الحقيقة وكتابه الاخبار والمريض في الابتناء وابن اديس والمفتي الى المنع من عتقه مطلقا بنذر وغيره معناه وغيره معناه لانه ثبت
وعتق انقائه في مستقبل الله وقد نهى الله عن انقائه في الجثث والهي للتحريم فيصدا لانه عبادة فذلك لان الكافر لا يقرب في
عتقه فلا يعتق نذره ولا عتق الا الذي يريده وجه الله والقول بعتقه نذر عتق الكافر المعين للشيخ في يده بمخاطبة عليه برواية الحسن بن
صالح ان عليا بن ابي حمزة عتق عبد له نصرانيا فاسلم حين اعترف بحملها على ما لو نذر عتقه بمعاذك بنينا وبين رواية سيف بن
عمر انه سئل الصادق ع يجوز للمسلم ان يعتق مملوكا مشركا قال لا يعمل الاول على النذر والثانية على عدمه ولما كانت رواية الجواز
واله على كافر معين خصه مضافا الى ان عتق المعين يجرى به اسلامه بخلاف المطلق ولا يخفى عليك ضعف هذا الادلة خصوصا
دليل النذر انه لا اشعار في الروايات بالنذر اصل او واسا والجمع بينهما مع انه لا حاجة اليه لضعف السند يمكن بدور ذلك اذا لا
يلزم من المنع من عتق المشرك المنع من عتق الكافر مطلقا وانما اتفاق الحديث لا يدل على النهي عن عتق الكافر بوجه اما الاختصاص بها
بالصدقة الواجبة كما ذكره المفسرون او لان عتق انقائه لما يشره لم ينعقد له الجثث وح فلا مانع من عتقه فيصير نذره وقد تقدم
في ذلك محرولة كتاب العتق واعلم ان طائفة من علماء الفقه وغيره يقتضون خلافه في عدم صحة نذر عتق المعين وانما الخلاف في المعين و
كان وجهه ان غير المعين لا ينعقد له القربة فيه بل وصف النذر والمطلق لا ينعقد له القربة في الحكم وهو مناف للقرينة لانه
ينزل منه لكونه كافرا ولا يربطه بغيره بخلاف المعين فانه قد يحصل من خصوصيات بعض الأشخاص ما يوجب طرعا حينئذ يار
كما انفق لمن عتقه على ما فيجوز صدقة القربة فيه مضافا الى ان الحامل على صحة نذر عتق الكافر المعين الرواية التي مرها الشيخ على النذر
وكان تخصيصه بالخلاف به لذلك ولما منع من عدم امكان فرض القربة في الكافر المطلق ومن عدم امكان اسلامه ومن
من عموم ادلة جواز النذر وجوب الوفاء به وصحة العتق لقصور ما اسند لوجه على اخراجه من الحكم قوله ولو نذر اسم الرقبة
ينناول جميع ما ذكره وكان يتناول الذكر والانثى ويختص بتمام الشخص فلا يخرج المبعوض لهدم صدق اسم الرقبة على البعض
ولا عرفا ويعتد المعية اذ الميراث موجب للعقب كما استغنى عنه لان العيب موجب للعقب محكم معه بالعقب بل ان يعقب
لا عتق عن النذر والبحث في عتق الرقيق عن الحر وليس من الحكم بكونه معينا وبينه لثمة ان يحكم فيه بعتق لعدم جواز عتق
عن النذر قوله ومن نذر القول بصلح جواز معناه ان اضطر اليه للشيخ في يده وتبعه ثلثه الفاضل استنادا الى رواية الحسن بن
وهو الواسع في الحسن بن قول قل ان جارية ليس لمكان ولا ناجة وهي تحت الشئ الا ان كنت حلفت منها بين فقلت لله على ان لا يبيع
ابدا وبني الى ثمنها حاجة مع تحفيق المؤنة فصار الله يقولك وفي الرواية مع قطع الخبر عن سندها فوضوها عن الدلالة فان الحاجة
الى ثمنها فلا يبلغ حد الاضطرار اليه مع قرينة قوله لا مكان لها مع خفة المؤنة على ضعف الحاجة وكيف كان فالاعتماد على ما انفق عليه من
القاعدة المقررة في الزند واليه لا ينعقدان مع كون خلافهما المرجح في الدين والدينا ولا يختص هذه القاعدة بالمتق عليها الا
هذه الرواية فالقول بجواز الوصلح عليه ما مر بالمناظرين قوله ولو نذر هذا الحكم مشهور بين الاصحاب لا يعلم في مخالف او بها كان
اجماعا وهو مروي عن طريق ضعيف عن الرضا ع وقد تقدم البحث في كتاب العتق والحكم بعتق المملوك ولو نذر الصدقة في المال البقي
وعتق ذلك وجع فيه الى العتق قوله انذار اسم الصدقة فهو يتناول القليل والكثير من المال فيكتفي مع اطلاقها بما يعتد صدقة ولا يخرج
الكلمة الطيبة ونحوها صدقة في الاخبار بخلافه تقدم الكلام فيه والنية على من خالف ولا اشكال في تعيين العتق ولو عتقه في النذر
قوله ولو قال من نذر الحكم رواية الى بكر المحض قال كنت عند ابي عبد الله ع فسلوه عن رجل مرض فنذر لله شكري ان عافاه الله ان
يتصدق من مالي شئ كثيرا لم يمت شيئا فاقول قال يتصدق بما ينزله الله فانه يحرم وذلك في كتاب الله اذ يقول النبي ع لغيره
الله في موطن كثير والكثير في كتاب الله ثمانين وروى عن الهادي ع بطريق مرسلة انه امر به المتوكل في واقعة معاملة بالموطن ايضا
الحكم بخص النذر فلا ينعقد الى غير من الافراد والوصايا ونحوها وقوفنا خالف الاصل على موضع رده وقد تقدم الكلام على
ذلك ايضا في البابين والمراد بالدرهم المحمول عليها الشريعة لان ذلك هو المراد عند اطلاق الشارع لها ويجعل الحمل على المعهود في
المعاملة وقت النذر ورواه ابن اديس الى ما يتعامل به درهم كانت ام دنائره وهو شاذ هذا كله مع الاطلاق اما الوعد بوعا فلا
في تعيينه والحكم مقصور على نذر الشئ الكثير كما هو مورد الرواية وفي معناه او ما منه نذر درهم كثيرة وفي رواية المرسلة جعل مورد
النذر المال كما فرضه الله وجاعله في تقديره الى غير ذلك كما لو نذر ان يتصدق بثلث دينار او نذر ان يبيع ثوبا من ثوبه عن مورد
النذر الخالف للاصل ومن ان الكثرة اذا ثبتت مقدرة ثبتت فيما ناسب خصوصا على ما يفسر به التعليل فانه يدل على اطلاق الكثير
بذلك العدد على كل شئ وبهذا الحكم في المحسوس ولا يخفى من نظرا لان الكثير استعماله عرفا في غير ذلك العدد ودعوى ان ذلك تقدير
شرعي وهو مقدم عليها في موضع المنع والسند من غير الاجماع لا يخفى من قصود وان كانت الرواية الاولى قرينة لاس قوله ولو قال هذا

والنذر من غير مقتضى قولنا انذار لا اشكال في صحة نذر عن المسلم لانه من الطاعات لما تواتر والعبادة فلهما والواجب عليه عتق كل
عضو من العتق بضمون العتق من النار كما تقدم وانما الكلام في نذر عتق الكافر فقد اختلف الاصحاب في عتق الكافر في قولهم
الشيطان في الحقيقة وكتابه الاخبار والمريض في الابتناء وابن اديس والمفتي الى المنع من عتقه مطلقا بنذر وغيره معناه وغيره معناه لانه ثبت
وعتق انقائه في مستقبل الله وقد نهى الله عن انقائه في الجثث والهي للتحريم فيصدا لانه عبادة فذلك لان الكافر لا يقرب في
عتقه فلا يعتق نذره ولا عتق الا الذي يريده وجه الله والقول بعتقه نذر عتق الكافر المعين للشيخ في يده بمخاطبة عليه برواية الحسن بن
صالح ان عليا بن ابي حمزة عتق عبد له نصرانيا فاسلم حين اعترف بحملها على ما لو نذر عتقه بمعاذك بنينا وبين رواية سيف بن
عمر انه سئل الصادق ع يجوز للمسلم ان يعتق مملوكا مشركا قال لا يعمل الاول على النذر والثانية على عدمه ولما كانت رواية الجواز
واله على كافر معين خصه مضافا الى ان عتق المعين يجرى به اسلامه بخلاف المطلق ولا يخفى عليك ضعف هذا الادلة خصوصا
دليل النذر انه لا اشعار في الروايات بالنذر اصل او واسا والجمع بينهما مع انه لا حاجة اليه لضعف السند يمكن بدور ذلك اذا لا
يلزم من المنع من عتق المشرك المنع من عتق الكافر مطلقا وانما اتفاق الحديث لا يدل على النهي عن عتق الكافر بوجه اما الاختصاص بها
بالصدقة الواجبة كما ذكره المفسرون او لان عتق انقائه لما يشره لم ينعقد له الجثث وح فلا مانع من عتقه فيصير نذره وقد تقدم
في ذلك محرولة كتاب العتق واعلم ان طائفة من علماء الفقه وغيره يقتضون خلافه في عدم صحة نذر عتق المعين وانما الخلاف في المعين و
كان وجهه ان غير المعين لا ينعقد له القربة فيه بل وصف النذر والمطلق لا ينعقد له القربة في الحكم وهو مناف للقرينة لانه
ينزل منه لكونه كافرا ولا يربطه بغيره بخلاف المعين فانه قد يحصل من خصوصيات بعض الأشخاص ما يوجب طرعا حينئذ يار
كما انفق لمن عتقه على ما فيجوز صدقة القربة فيه مضافا الى ان الحامل على صحة نذر عتق الكافر المعين الرواية التي مرها الشيخ على النذر
وكان تخصيصه بالخلاف به لذلك ولما منع من عدم امكان فرض القربة في الكافر المطلق ومن عدم امكان اسلامه ومن
من عموم ادلة جواز النذر وجوب الوفاء به وصحة العتق لقصور ما اسند لوجه على اخراجه من الحكم قوله ولو نذر اسم الرقبة
ينناول جميع ما ذكره وكان يتناول الذكر والانثى ويختص بتمام الشخص فلا يخرج المبعوض لهدم صدق اسم الرقبة على البعض
ولا عرفا ويعتد المعية اذ الميراث موجب للعقب كما استغنى عنه لان العيب موجب للعقب محكم معه بالعقب بل ان يعقب
لا عتق عن النذر والبحث في عتق الرقيق عن الحر وليس من الحكم بكونه معينا وبينه لثمة ان يحكم فيه بعتق لعدم جواز عتق
عن النذر قوله ومن نذر القول بصلح جواز معناه ان اضطر اليه للشيخ في يده وتبعه ثلثه الفاضل استنادا الى رواية الحسن بن
وهو الواسع في الحسن بن قول قل ان جارية ليس لمكان ولا ناجة وهي تحت الشئ الا ان كنت حلفت منها بين فقلت لله على ان لا يبيع
ابدا وبني الى ثمنها حاجة مع تحفيق المؤنة فصار الله يقولك وفي الرواية مع قطع الخبر عن سندها فوضوها عن الدلالة فان الحاجة
الى ثمنها فلا يبلغ حد الاضطرار اليه مع قرينة قوله لا مكان لها مع خفة المؤنة على ضعف الحاجة وكيف كان فالاعتماد على ما انفق عليه من
القاعدة المقررة في الزند واليه لا ينعقدان مع كون خلافهما المرجح في الدين والدينا ولا يختص هذه القاعدة بالمتق عليها الا
هذه الرواية فالقول بجواز الوصلح عليه ما مر بالمناظرين قوله ولو نذر هذا الحكم مشهور بين الاصحاب لا يعلم في مخالف او بها كان
اجماعا وهو مروي عن طريق ضعيف عن الرضا ع وقد تقدم البحث في كتاب العتق والحكم بعتق المملوك ولو نذر الصدقة في المال البقي
وعتق ذلك وجع فيه الى العتق قوله انذار اسم الصدقة فهو يتناول القليل والكثير من المال فيكتفي مع اطلاقها بما يعتد صدقة ولا يخرج
الكلمة الطيبة ونحوها صدقة في الاخبار بخلافه تقدم الكلام فيه والنية على من خالف ولا اشكال في تعيين العتق ولو عتقه في النذر
قوله ولو قال من نذر الحكم رواية الى بكر المحض قال كنت عند ابي عبد الله ع فسلوه عن رجل مرض فنذر لله شكري ان عافاه الله ان
يتصدق من مالي شئ كثيرا لم يمت شيئا فاقول قال يتصدق بما ينزله الله فانه يحرم وذلك في كتاب الله اذ يقول النبي ع لغيره
الله في موطن كثير والكثير في كتاب الله ثمانين وروى عن الهادي ع بطريق مرسلة انه امر به المتوكل في واقعة معاملة بالموطن ايضا
الحكم بخص النذر فلا ينعقد الى غير من الافراد والوصايا ونحوها وقوفنا خالف الاصل على موضع رده وقد تقدم الكلام على
ذلك ايضا في البابين والمراد بالدرهم المحمول عليها الشريعة لان ذلك هو المراد عند اطلاق الشارع لها ويجعل الحمل على المعهود في
المعاملة وقت النذر ورواه ابن اديس الى ما يتعامل به درهم كانت ام دنائره وهو شاذ هذا كله مع الاطلاق اما الوعد بوعا فلا
في تعيينه والحكم مقصور على نذر الشئ الكثير كما هو مورد الرواية وفي معناه او ما منه نذر درهم كثيرة وفي رواية المرسلة جعل مورد
النذر المال كما فرضه الله وجاعله في تقديره الى غير ذلك كما لو نذر ان يتصدق بثلث دينار او نذر ان يبيع ثوبا من ثوبه عن مورد
النذر الخالف للاصل ومن ان الكثرة اذا ثبتت مقدرة ثبتت فيما ناسب خصوصا على ما يفسر به التعليل فانه يدل على اطلاق الكثير
بذلك العدد على كل شئ وبهذا الحكم في المحسوس ولا يخفى من نظرا لان الكثير استعماله عرفا في غير ذلك العدد ودعوى ان ذلك تقدير
شرعي وهو مقدم عليها في موضع المنع والسند من غير الاجماع لا يخفى من قصود وان كانت الرواية الاولى قرينة لاس قوله ولو قال هذا

ولو نذر الصدقة في موضع معين وجب لوصفها في غيره اعادة الصدقة بمثلها فيه ومن نذر ان تصدق بجميع ما يملكه لزمه النذر فان خاف الضرر وقوم ماله وصيدا ولا فاولا حتى يعلم انه قام بقدر ما الرزمة

الوصف وان كان والاعراف على زيادة على المتول الا انه قابل للتناوب بل بان المال خبير في نفسه شره الزم بالكلية على سبيل القليل منه وفضل اليد التي قيمتها خمسمائة دينار مبيع ودينار وغير ذلك فيرجع اليه في التصديق كالتقدم بحجة في الاقرار لكن هنالك ان يقسم اراده وان لم يكن قصد شيئا حاله النذر بخلاف الاقرار فان الواجب عليه تغييره بما يوجب برائة ذمته بحيث يكون موافقا للواقع ولو مات قبل تعيينه قام الولي وهو الوارث مقامه في تعيينه انما حدث التعيين والصدقة بما اراد وان لم يعلم ما له المورث لان الواجب في ذمة المورث امر كل فيادى بما اختاره الوارث كما ينادى ما يختاره المورث وكان كالونذر الصدقة بمال واطلق ولو كان النذر قد اقرانه قد قصد شيئا معينا فلا اشكال في لزومه في حقه وحق الوارث قوله ولو نذر اطلاقه يقتضي عدم الفرق بين ما اذا اشتمل المكمل على المرتبة وعدمه والامر فيك والفرق بين الصدقة والصلوة والصيام ان الغرض من الصدقة في المكان الميعن الصدقة على اهله فيكون تعيين المكان في قوة تعيين المصدق عليه فلا يقع العدول عنه وان كان غيره افضل منه كالونذر الصدقة على شخص معين اذ فانه لا يجوز العدول عنه الى غيره بخلاف الصلوة والصيام فان العبادات امر واحد في نفسها وانما يتفاضل بالزمان والمكان فاذا نذر لها في مكان لا يترتب فيه مكانه قد نذر لها بوصف مباح او مرجح فلا ينعقد على ما تقرروا ان كان التخصيص يقتضي كون متعلق النذر في الجميع واجبا وهو الصلوة المحض او الصوم المحض او الصدقة كذلك ولا بد من مراعاة المكان في الصدقة زيادة على اهلها فلا يكتفي الصدقة على اهلها في غيره على الاصح لان المنذور هو الصدقة عليهم في المكان لا مطلقا ويحجى على القول الاخر من عدم تعيين المكان مع عدم الزمة او مع احتمال عدم اعتباره هنا ايضا اذ اصراف المنذور على اهلها بان خرجوا من المكان فدفعة اليهم خارجة نظر الى ان العبادة المقصود هي الصدقة عليهم وقد حصل عدم تعيين المكان مع عدم الزمة كتحسين المكان للصلوة كك وهو ضعيف بما اشرفنا اليه على نقد بصره في غير علمهم او على غير ما يقع مجزأ بحيث اعادة فيه بمثلهم ان كان مقيما كغيره الا فلا محل للصدقة اهل ذلك المكان ومن حضوره اعتبار فقرهم وجهان اجدوا ما العدم ولا اشكال لو قصد التعميم والتخصيص قوله ومن نذر قد عرفنا من شرط المنذور كونه طائفة فلو كان مرجحا لم ينعقد ولا ربه هذا ان من نذر ان تصدق بجميع ماله يلزمه ما لا يضر بحاله في الدين ولا في الدنيا وما اضر بترك الصدقة به اولي لم ينعقد نذره ولكن قد حكم الله والجماعة بان من نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه لزم نذره مطلقا وان لم يحضر راضا بالصدقة او ان تصدق به وان خاف الضرر وقوم ماله وجاز له التصرف فيه والاستغناء به ويضمن قيمته في ذمته ثم تصدق به على النذير الى ان يتم والسند صحيح محمد بن يحيى قال كنا عند ابي عبد الله جاعلة اذ دخل عليه رجل من موالي الجعفر ثم جلس ويكلمهم قال الرجل فذكر انك ان كنت اعطيت الله عهدا ان عافاني الله من شئ كنت اخافه على نفسي ان اصدق بجميع ما املك ان الله قد عافاني منه وقد حوّلته من منزلي الى قبّة في خراب لا تضار وقد جعلت كل ما املك لها فاباع داري وجميع ما املك واتصدق به فقال له ابو عبد الله اطلقه وقوم مترك وجميع مناعتك ما تملكه بغير عداوة ولا عرف ذلك ثم اعد الى صحيفه بيضاء فاكتب فيها جملة ما قومته ثم اطلقه الى اوثق الناس في نفسك وادفع اليه الصحيفة واوصه امران حدث بك حدث الموتان ببيع مترك وجميع ما تملك فيصدق به عنك ثم ارجع الى منزلك ونم في مترك على ما كتب فيه وكل انت وعيالك مثل ما كتب تاكل ثم انظر كل شئ يتصدق به فيما يستقبل صدقة او صلة قرابة وفي وجه البر فاكتب ذلك كله واحصه فاذا كان راس السنة فاطلق الى الرجل الذي وصيت اليه فمره ان يخرج الصحيفة ثم يكتب جملة ما تصدق به واخرج من صلة قرابة او ابن في ذلك السنة ثم اقل ذلك كل سنة حتى يفي الله بجميع ما نذرت فيه يعني لك مترك وما لك انتم فقال الرجل فرجعت عنى ما بين رسول الله جعله الله فداك وهذا الخبر كثر في خصوص الضرر على النذر بالصدقة بجميع ماله ولم يحكم له بطلان النذر في شئ منه وانما دفع الضرر بتقويمه على نفسه والصدقة فيه على النذير وهذا حكم خارج عن قاعدة النذر الا انه لا يسبيل الى رده في موضع الضرر لطريقه وتلقي الصحابة بالقول فلا يجب الصدقة بما لا يضر الصدقة به عاجلا ولا يبطل النذر فيما اضر الصدقة بتعيينه اذ لا يدفع الضرر بتقويمه والصدقة بالقيمة لكن يتبع الكلام فيما خرج عن النص كما لو لم يكن نذر الصدقة بجميع ماله بل بعضه وكان الاصل خلافة الضرر ويندفع بتقويمه بل يعمل به كما في الرواية ان يبطل النذر في مشاركة النصيب في المقصود وكون كل فرد من افراد ماله على تقدير نذر الجميع فنذر الصدقة ولو لم ينظر الى احادها وانما نظر الى المجموع ويرجع منه فبالبقيوم ومن خرج عن الاصل فيقتصر فيه على مورد ولا يلزم من الحكم في الجميع الحكم في الابعاض لانها غير ان وهذا في اجود واما ما قيل من الاشكال على انعقاد هذا النذر من حيث ان الصدقة بجميع المال مكروهة كالحق في بابها والمكروه لا ينعقد نذره وقد قال اخيرا الصدقة ما البعث عني فان قوله انه يتصدق بجميع ما يملكه وقع الفعل فيه بصيغة المستقبل فيمثل المخدود ويلزم منه كون الحق الضرر وهو هنا في انعقاد ويرجع الضرر على اصله لا باطل فجوابه ان المكروه هنا مكروه العادة والرجحان معها متحقق وانما عاينها نقصان ثوابها عن غير المكروه فلا ينافي في انعقاد نذره لانه عبادة راجحة في الجملة وانما يصيغ تملكه في كايصلح للاستقبال يصلح للحال في شئ مشترك بينهما والمشاركة يستعمل في معنيها حقيقة بل في احدها بالقرينة وهي هنا موجودة على ارادة الحال بل صرح في فيه بدل القويم الذي لا يمكن فرضه في المستقبل من المال واما كون الضرر مانعا من انعقاد النذر فحجج لا يمكن دفعه بوجه هنا

لو كان ٢

[illegible]

في غيرهما لان ذلك حكم على خلاف الأصل ولا اولوية في المشايخ ولا علو وانما الاختلاف بحجج الزيادة والنقصان فليقاس لازم و
 اثبات الحقيقة الشرعية بحجج ورواه في هذين القريبتين اعمه الشهر والشهرين وتعديه الى غيرهما من الاعداد المذكورة قط
 الضاد وطرد الكثرة في الافراد في خير المنع والحوادث هذا الاعداد به بحجج العناية الحالة الثانية ان يندرس سنة ويطلق و
 سيما الكلام فيها انه قوله ولو نذر اذا نذر صوم الدهر انعقد نذر لان الصوم عبادة وان قيل بكونه فمكروه العبادة
 لا ينافي النذر كظاير بقاء اصل الرجحان ويستتبع من هذا النذر والعباد ان ايام النذر يتبعها ما تقدم من عدم قوله بالصوم
 سواه استثناءها اطلاق لاخصاص المنع بها فلا مانع من انعقاد غيرها وصوم بعض الدهر موقوف على صحة الباقى وبجمل
 البطان في الجمع مع الاطلاق لان الصيغة انما شاولت المجموع من حيث هو مجموع ولم يجعل وهو موقوف بل انما شاولت كل واحد
 واحد والمجموع تابع فلا يضر تخلفه لعارض ولو صرح باحاطتها في النذر فالوجهان واولى بالبطان هنا لو قيل بمرئ والوجه
 فيما عداها ولو كان عليه قضاء رمضان فلقضاء ايم يقع مستثنى وكذا لو كان عليه كفارة وان لم يندب النذر ان يخص في
 الصوم وكذا الوجه في القضاء عن رمضان ولا يجب التاخير به الى تضييقه بمرضان اخر على الاقوى وفي استثناء رمضان
 مع الاطلاق وجهان مبدان على انعقاد نذر الواجب سيما ولو نوى ادخاله في النذر فاولى بالتحقق لو قيل بجهنم والاقوى
 دخر له مظهر في غير المفسر فظان ويقضيه لانه كما استثنى بقوله ثم فعد من ايام اخر ويجوز له التمسك مع الله اليه قطعاً وبدون
 على الاظهر ولكن يجب التفريق عن كل يوم بمد كما عاجز عن صوم النذر مع احتمال عدم لانه ليس بفاجر بحسب انما ان افطر هذا
 النذر بعد فلا فائدة عليه وان كان متعدد بائنة الكفارة لانه فوط صوم النذر بعد اوانه لو افطر يوماً من الدهر فلا يسيل
 القضاء لا سغراق ايام العمل الاداء وما يفسر هنا انه لو نوى في بعض الايام قضي يوم من رمضان فله افطاره قبل الزوال
 اخياراً لوجهها امتثالها ان هذا اليوم صار بائنة قضاء عن رمضان فيلحقه حكمه الذي من جلته جواز افطاره قبل الزوال و
 من وجوبه بالنذر وانما استثنى القضاء على تقدير حجه فاذا نوى ترك عاد الوجوب السابق اذ لا يخرج الامر عنها وعلى هذا
 يكون صحة صوم عن القضاء كاشفة عن استثنائه بالنذر لا بحجج البينة وهذا اقوى وعليه فلو افطره لزمه كفارة النذر و
 لو كان الافطار بعد الزوال ففي وجوب كفارة افطار القضاء خاصة لثبته له بالزوال او كفارة النذر لما بيناه من ان
 بطلان القضاء بوجوب تعلق النذر او ما مع الصدق الافطار في القضاء بعد الزوال وتغير تعلق النذر به حيث بطل اوجه
 والاخرى هنا الا من قوة قوله في السفر هذا من تمة المسئلة السابقة المتعلقة بنذر السنة المعينة وان كان له مدخل بسيرة نذر صوم الدهر
 الا ان قطع الشارع لا يترتب عليه فائدة والمراد بالسفر الضرورى ما يخاف بتركه على نفسه محرمه او مال يضره فونه والاختيارى يقابل
 قوله ولو نذر هذه هي الحالة الثانية للمسئلة السابقة وهي نذر صوم السنة فاذا نذرها واطلق نظر ان لم يشترط الشارع صام ثلثاً
 وستين يوماً او اثني عشر شهراً بالهلال وكل شهر استوعبه بالصوم فافضة كالكمال وان انكره لم يصح جميعه فعليه ان يامه ثلثين وشال
 ينكره لسبب العيد فيكمله ثلثين فان كان ناقصاً قال الشيخ كفاه يوم بدل العيد لصوم الشهر مع ابدال ما فات منه ولا يظهر
 اختاره المص من وجوب يومين لان الشهر مائة بين هلالين او ثلثون يوماً والاول مشف هذا الكسر يوم العيد في الثاني و
 فوالجزة اكمله ثلثين فان كان يومه نذر اربعة ايام مظهر على الاول ويشترط عدم نقصانه والافضة على الاصح ولا يجب ان يصوم ثلثاً
 وان صام سنة على التوالي نذر له للندر رمضان ان قلنا بعدم دخوله في النذر والعديد واما في التثنية ان لم ينقص شهر العيد
 والا اضاف اليها يومين اخرين او يوماً ان كان النافر اجد ما كان على الله التثنية عليه فترتب عليه من وجوب اليوم للنقص
 المنكسر في المسئلة وجهان اخران احدهما انه اخرج عن النذر بصوم ثلثاً وستين يوماً مالمه لان السنة تنكسر لاجل ذبيح رمضان
 واما في الفطر واذ انكسرت وجب ان يعين العدد كما ان الشهر اذا انكسر غير العدد والثالث انه اذا صام من الحرم الى الحرم او من شهر
 الى مثله خرج عن نذره لانه ينفى انه صام سنة ولا يلزمه قضاء رمضان واما في الفطر الواجب ان شرط الشارع فقال الله على ان صوم
 سنة متتابعاً في الشهر ويصوم رمضان عن فرضه ان لم تغل مدخوله ويضطر العيدين واما في التثنية وهل يلزمه نذر كما للنذر دينه
 وجهان احدهما المنع لان السنة المتتابعة اسم لا ثنى عشر شهراً او ثلثاً وستين يوماً وقضاه من هذه المدة ما يمكن صومه فلا يلزم
 زيادة عليه كالوعين السنة والثالث وهو الاظهر ان يلزمه نذر على الاتصال باجر المحبوب من السنة لانه الزم صوم سنة و
 لم يسمع عما التزم سنة ومخالفتها اذا كانت السنة معينة لان المعين لا يبدل والمطلق يبدل كما في نظائره من العقود كالعوض في البيع
 الاختلاف ولو افطر بغير عذر وجب الاستيفاء هنا فلو لا واحد بخلاف الحالة السابقة وهي السنة المعينة فان فيها ما من الخلاف و
 الفرق ان جميع اجزائها معين فلا يبدل تعينه بالاختلال ببعضه بخلاف المطلقة فان الغنى المكلف به ايتبع بجميع العدم متتابعاً على
 وجه يمكن فاذا اخل بالوصف استندرك جميع النذر ومضاهياً للشرط الممكن ولو افطر من الشهر لغيره والغنى لم يجب
 الاستيفاء وكذا الافطار بعد المرض والمضطر يرى ثم يقضى الايام كالمعين واعلم ان الله لم يقل الخلاف في الكفاءة في تحقيق

وقد صرح به في كتابه...
فصل القول بالاكفاء...
والطهارة...
وجوب توخي ما...
فمنه...
امر...
في...
من...
نذر...
ابن...
ولا...
النذر...
الادلة...
وصوم...
مظاهرة...
بين...
لا...
الشيخ...
وله...
وتنقل...
اسبوع...
النذر...
الرواية...
عن...
الا...
القضاء...
يتوى...
الرواية...
بن...
الاخبار...
ولا...
اشكال...
الاخبار...
حكم...
جعلناه...
الحاق...
في...
قال...
الكفارة...
بوت...

فصل القول بالاكفاء...
والطهارة...
وجوب توخي ما...
فمنه...
امر...
في...
من...
نذر...
ابن...
ولا...
النذر...
الادلة...
وصوم...
مظاهرة...
بين...
لا...
الشيخ...
وله...
وتنقل...
اسبوع...
النذر...
الرواية...
عن...
الا...
القضاء...
يتوى...
الرواية...
بن...
الاخبار...
ولا...
اشكال...
الاخبار...
حكم...
جعلناه...
الحاق...
في...
قال...
الكفارة...
بوت...

قال

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفصل الرابع في الاحكام وهو اثني عشر كتابا الصيد والذباحة اما ترجم الكتاب بالصيد والذباحة لان الحيوان المأكول انما يصير مذكي بطريقين احدهما الذبح او النحر وذلك في الحيوان المقدور عليه والثاني العقر المزق في موضع كان وذلك في غير المقدور عليه والاغلب من هذا القسم عقر الحيوان الوحشي بالاصطياد والنحر في الحيوان المتردى في البر ونحوها وارجع العنوان الى ان الكتاب معقود للندكية وترجم عنها التسمية وانما لم يذكر النحر تغليباً للذبح عليه لان اكثر افراد اوقاف الجواز اطلاق الذبح على النحر كما ادعاه بعضهم واكثر الفقهاء فيهم المصنف في محضره ترجم الكتاب بالصيد والذباح وعليه فيكون الصيد بمعنى الصيد نفسه الحديث الذي هو للندكية المذكورة بقرينة الذباح فانها جمع ذبيحة فيكون الكتاب معقودا لبيان الحيوان القابل للندكية لانفس الندكية وهذا بعد ان نسب المقصود الذي من الكتاب واعلم ان الاصل في اباحة الصيد الكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وقال وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون من نعم التي انا انهم قال لعددي بن حاتم ان ارسلت عليكم الملعون ذكركم اسم الله عليه فكل ودوى ابو عبيدة الخداء في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن رجل يسير كلبه المعلم ويسمي اذا سرحه فقال اكل مما امسك عليه وان ادركه وفدقته واجماع الامة واقنع على اباحته قوله فيما وكل صيده الخ الاصطياد يطلق على معنيين احدهما اثبات اليد على الحيوان الوحشي بالاصالة المحال المزيلة لمناعة بالاصطياد والتغوى ان بقي بعد ذلك على الحيوة وامكن نذكته بالذبح الثاني عقره المزق لروحه بالاصطياد على وجه يحل اكله فالصيد بالمعنى الاول جاز اجماعاً بكل الة يتوصل اليه بهما من كل سبيع اوجارح وغيرها وانما الكلام في الاصطياد بالمعنى الثاني والاجماع واقنع على تحريمه بالكل العلم من جملة الحيوان بمعنى انما اخذته وروحه وادركه صاحبه ميتاً او في حركة المذبوح يحل اكله ويقوم ارسا الضار وجرح الكتاب في موضع كان مقام الذبح في المقدور عليه واختلفوا في غيره من جوارح الطير السباع فاشبهوا بين الاصطياد الذي ادعى عليه الاجماع عدم وقوعه بها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين فان الجوارح وان كانت عالة الا ان الحال في قوله مكلبين الواقع في ضمير الجوارح خاص ناكل الا ان يذكيه اماما فله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه وغير ذلك من الاخبار وذهب الحسن بن ابي عقيل الرجل بصيد ما شبه الكلب من الفهد والنمر وغيرها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين فخصص احمد بن محمد ابن ابي نصر قال سالت ابن ادم ابا الحسن وصفاً حاضرهما فقل الكلب الفهد قال لا ابو جعفر الكلب الفهد سواء كان اخذ فاسكه مات وهو معه فكل فانه امسك عليه واذا امسكه واكل منه فلا ياكل فانه امسك على نفسه ودوى ابو بصير عن ابن عبد الله قال ان اصبت كلباً معلماً او فهداً بعد ان يسمي فكل ما امسك عليك فقل ام لم يقتل اكل او لم ياكل ان ادركت صيده وكان في يديك فذلك وان عمل عليك مات قبل ان يذكيه فكل واختلف تاويل الشيخ هذه الاخبار فانه خصها بموردها وجوز صيد الكلب كالفهد فحججنا بان الفهد يسمي كلباً في اللغة فانه حملها على النقية وثالثه على حال الضرورة ولا يخفى ضعف هذه التبريرات الثلاثة ثم انه قد روى احمد بن محمد بن عيسى في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر ع اسأله عن البازي اذا امسك صيده وقد روى عليه فقتل الصيد هل يحل اكله فكتب بخطه وخاتمة اذا سميت اكلته وقال علي بن مهزيار قرأته وفي الصحيح عن ابي مريم الانصاري قال سالت ابا جعفر ع عن الصقور والبراة من الجوارح هي قال نعم بمنزلة الكلاب في الصحيح عن زكريا بن ادم قال سالت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقور يقتل صيده والزجل ينظر اليه قال كل وان كان قد اكل منه شيئاً قال فرددت عليه ثلث مرات كل ذلك يقول مثل هذا واجاب الشيخ بجملة على النقية او الضرورة ولا يخفى بعد الثاني وانما الاول فيؤيد رواية ابا بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان ابي يفتي في زمن بني امية ان ما قتل البازي والصقور فهو حلال وكان يقيمهم وانا لا اقيمهم وهو حرام ما قتل وصيحه الحلبي قال قال ابو عبد الله كان ابو يفتي في كذا نحن نفتي ونخاف في صيد البراة والصقور فاما الان فانا لا نخاف ولا يحل صيدها الى ان يدرك زكاته فانه كوفي كما ان الله تعالى قال ما علمتم من الجوارح مكلبين فسمى الكلاب علم انه لا فرق في الكلاب السلوقي وغير اجماعاً ولا بين الاسود وغيره على اصح القولين عملاً بالعموم واستثنى ابن الجندب الكلاب الاسود وقال لا يجوز الاصطياد به وهو عند احمد وبعض الشافعية محجج بان الرواية عن امير المؤمنين ع انه لا يؤكل صيده وقال ان رسول الله صام فقتله قوله ونحو الاصطياد الخ الا ان الذي يصطاد ما يحصل الخ لحيوانه وقد تقدم الكلام في القسم الاول والكلام هنا في الثاني وهو اما مشتمل على فصل كالسيف والرمح والسم او اكل الفصل لكنه محجج بالحق او يقتل بقتل كذا والبند والخشبة غير المحجج الاول يحل فقتله سواء ما يجرم كذا او اصنام معترضا اصحابنا لصحح الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن الصيد يضرب الرجل بالسيف ويطعنه برمح او يرميه بسهم فيقتله فقتله في ذلك فقال كذا باسمه وصيحه الحلبي ايضا عنه قال سالت عن ان يصيد برمية الرجل بسهم فقتله معترضا فقتله في ذلك

بمعنى مذبحه
قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل يسير كلبه المعلم ويسمي اذا سرحه فقال اكل مما امسك عليه وان ادركه وفدقته واجماع الامة واقنع على اباحته قوله فيما وكل صيده الخ الاصطياد يطلق على معنيين احدهما اثبات اليد على الحيوان الوحشي بالاصالة المحال المزيلة لمناعة بالاصطياد والتغوى ان بقي بعد ذلك على الحيوة وامكن نذكته بالذبح الثاني عقره المزق لروحه بالاصطياد على وجه يحل اكله فالصيد بالمعنى الاول جاز اجماعاً بكل الة يتوصل اليه بهما من كل سبيع اوجارح وغيرها وانما الكلام في الاصطياد بالمعنى الثاني والاجماع واقنع على تحريمه بالكل العلم من جملة الحيوان بمعنى انما اخذته وروحه وادركه صاحبه ميتاً او في حركة المذبوح يحل اكله ويقوم ارسا الضار وجرح الكتاب في موضع كان مقام الذبح في المقدور عليه واختلفوا في غيره من جوارح الطير السباع فاشبهوا بين الاصطياد الذي ادعى عليه الاجماع عدم وقوعه بها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين فان الجوارح وان كانت عالة الا ان الحال في قوله مكلبين الواقع في ضمير الجوارح خاص ناكل الا ان يذكيه اماما فله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه وغير ذلك من الاخبار وذهب الحسن بن ابي عقيل الرجل بصيد ما شبه الكلب من الفهد والنمر وغيرها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين فخصص احمد بن محمد ابن ابي نصر قال سالت ابن ادم ابا الحسن وصفاً حاضرهما فقل الكلب الفهد قال لا ابو جعفر الكلب الفهد سواء كان اخذ فاسكه مات وهو معه فكل فانه امسك عليه واذا امسكه واكل منه فلا ياكل فانه امسك على نفسه ودوى ابو بصير عن ابن عبد الله قال ان اصبت كلباً معلماً او فهداً بعد ان يسمي فكل ما امسك عليك فقل ام لم يقتل اكل او لم ياكل ان ادركت صيده وكان في يديك فذلك وان عمل عليك مات قبل ان يذكيه فكل واختلف تاويل الشيخ هذه الاخبار فانه خصها بموردها وجوز صيد الكلب كالفهد فحججنا بان الفهد يسمي كلباً في اللغة فانه حملها على النقية وثالثه على حال الضرورة ولا يخفى ضعف هذه التبريرات الثلاثة ثم انه قد روى احمد بن محمد بن عيسى في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر ع اسأله عن البازي اذا امسك صيده وقد روى عليه فقتل الصيد هل يحل اكله فكتب بخطه وخاتمة اذا سميت اكلته وقال علي بن مهزيار قرأته وفي الصحيح عن ابي مريم الانصاري قال سالت ابا جعفر ع عن الصقور والبراة من الجوارح هي قال نعم بمنزلة الكلاب في الصحيح عن زكريا بن ادم قال سالت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقور يقتل صيده والزجل ينظر اليه قال كل وان كان قد اكل منه شيئاً قال فرددت عليه ثلث مرات كل ذلك يقول مثل هذا واجاب الشيخ بجملة على النقية او الضرورة ولا يخفى بعد الثاني وانما الاول فيؤيد رواية ابا بن تغلب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان ابي يفتي في زمن بني امية ان ما قتل البازي والصقور فهو حلال وكان يقيمهم وانا لا اقيمهم وهو حرام ما قتل وصيحه الحلبي قال قال ابو عبد الله كان ابو يفتي في كذا نحن نفتي ونخاف في صيد البراة والصقور فاما الان فانا لا نخاف ولا يحل صيدها الى ان يدرك زكاته فانه كوفي كما ان الله تعالى قال ما علمتم من الجوارح مكلبين فسمى الكلاب علم انه لا فرق في الكلاب السلوقي وغيره اجماعاً ولا بين الاسود وغيره على اصح القولين عملاً بالعموم واستثنى ابن الجندب الكلاب الاسود وقال لا يجوز الاصطياد به وهو عند احمد وبعض الشافعية محجج بان الرواية عن امير المؤمنين ع انه لا يؤكل صيده وقال ان رسول الله صام فقتله قوله ونحو الاصطياد الخ الا ان الذي يصطاد ما يحصل الخ لحيوانه وقد تقدم الكلام في القسم الاول والكلام هنا في الثاني وهو اما مشتمل على فصل كالسيف والرمح والسم او اكل الفصل لكنه محجج بالحق او يقتل بقتل كذا والبند والخشبة غير المحجج الاول يحل فقتله سواء ما يجرم كذا او اصنام معترضا اصحابنا لصحح الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن الصيد يضرب الرجل بالسيف ويطعنه برمح او يرميه بسهم فيقتله فقتله في ذلك فقال كذا باسمه وصيحه الحلبي ايضا عنه قال سالت عن ان يصيد برمية الرجل بسهم فقتله معترضا فقتله في ذلك

الحديث فقال ان كان لهم الذي اصابه هوة فانه اراده فلياكله وغيرهما من الاحبار الكيرة والمائة بجل مقوله بشر ان يخرج من
يدخل فيه ولو يبيع او يموت بذلك فلو لم يخرج لم يجل وقوي عن عدي بن حاتم قال سئلت رسول الله ع غيبه المعراض فقال ان قتل بعد
فكل وان قتل بغيره فلا ياكل وروى ابنه اذا اصبت بجمدة فكل واذا اصبت بعرضه فلا تاكل وتفيد وروى ابو عبيدة في الصحيح عن عبد الله
قال اذا رميت بالمعراض فخرق فكل وان لم يخرج فخرق فلا تاكل والمالك لا يجل مقوله مع قوله خذ شام لم يحد من معواه فقلت البندقة
باسم عضو الزمعة واعضاء الدج لا بمفهوم قوله ان قتل بغيره فلا ياكل وقوله لم يحد من حاتم لا تاكل من البندق الا ما ذكيت وفي حد
المرعنة انها لا يصيد صيدا ولا تشكوا ولا ولكنها بكسر التين وتفتح العين وصححه سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عما قل البندق
والجرب او ياكل قال لا ومثله حسنة خرج من موقف عبد الله بن سنان ومحمد بن مسلم عنه واعلم انه لا يشترط في حل الصيد مؤنه بالذ ولحد بل لو
تعدت وكانت ما يجل بكل واحد منها فاف بالجميع حل ايضا كما لو رماه بسهمين او بهم معارض فخرق المعراض وارسل عليه كلبا وسها ونحو
ذلك وسواء اخذ الرامي مقعدا ولو اشغل القعد على غير واحد غير محلل واستند موته الى الجميع لجل وسيا النبي عليه قوله ويشترط من
شرط الكلب الذي يجل صيده ان يكون معلما لقوله وماعلم من الجوارح والقدير وحل لكم صيد ما علم من الجوارح لا من معطوف على
قوله اليوم احل لكم الطيات فلو حل صيدها على كونها معلمة وعن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله ان ارسل الكلاب العمة فيصكن على و
اذ كواسم الله فقال اذ ارسلت كلبك للمعلم ذكر كاسم الله فكل امسك عليك الحديث واعتبروا في صيد الكلاب معلمة ثلثة امور احدها
ان تشرسل بالرسالة عاجبه واسارته ومغارة اذا اعزى بالصيد هاج والثلثة ان يخرج من جرب هذا اطلق اكثرهم وقيد في من اذا لم يكن
بعد رسالة الصيد لانه لا يكاد يكتفح وهو حسن والثلثة ان يمسك القيده ولا ياكل منه وفي هذا اعتبار وصفيين احدهما ان يحفظ ولا يخلط
والثاني ان لا ياكل منه وفي الخبر السابق فان اكل فلا ياكل فانما امسكه على نفسه وفي حد اخر فاذا ارسلته فقتل ولم ياكل فكل فانما امسكه
صاحبه وروى وقاض بن موسى في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عن الكلب فيقتل فقال كل فقتل اكل منه فقال اذا اكل منه فم يرك عليك
انما امسك على نفسه ذهب جماعة عن الاحتباب منهم لصدوق ان عدم الاكل ليس بشرط لما روى عنه كل ما امسك عليك قال وان
منه قال وان اكل منه وبه رواية كثيرة من طرق الاحباب منها صحيح جميل بن دراج قال حدثني حكيم بن حكيم العيصي قال قلت لابي عبد الله
ما يقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله قال لا بأس بكل قال قلت انهم يقولون اذا اكل منه فانما امسك على نفسه فلا ياكل قال ولا بأس في ذلك
على ان قتله ذكاته قال قلت بلى قال فانقولون في الشاة ذبحها ورجل اذ كاهها قال قلت نعم قال فان السبع جابعد ما ذكي فاكل بعضها
او بكل البقية فانما اجابوك الى هذا فقل لهم كيف يقولون اذا ذكوا اكل الكلب والشاة جميع من الاخبار بان المعتاد للاكل لا يجل صيده وروى
من ياكل نادرا او يجل الاخبار لانه على عدم حل ما ياكل منه على القيمة كما يشترط في هذا الحديث الصحيح وبين الجليل اختلاف في الفوى وهذا الخبر
في الصحيح لا يجل الحمل على الاكل نادرا بقرينة التعليل المذكور والعامة يختلفون ايضا في هذا الشرط بسبب اختلاف الحديث النبوي في حكم اكل منه
فان اذا اراد الصائد اخذ الصيد منه فامنع وصار يقابل منه وذكر ذلك ابن الجبير وغيره لانه في بيع الاكل من حيث انه غرضه ذلك فلم يحرر
على العلم من هذه الجهة ووفق ابن الجبير بين اكل منه قبل موث الصيد بعده وجعل الاول فادح في العلم دون الثلثة فلعله جمع بين الاخبار
انما يفر ذلك فالامور المعيرة في التعليم لا بد ان يكرر مرة بعد اخرى ليغلب على الظن ما بالكل لم يبقوا اكثر الاصناف عدد المرات والكل
لان المعيرة في العلم العرف وهو مضطرب بطباع الجوارح مختلفة والرجوع في الباب الى اهل الخبرة بطباع الجوارح والكنى بعضهم بالذكور من بين
لان العادة تثبت بها واعتبر خرم ثلث مرات والافوى الرجوع الى العرف وحيث تحفظ التعليم لو خالف بعض الصفات مرة لم يفتح فيه
وان عاد ثانيا بنى على ان العلم لم يكتف فيه المرات ام لا فان الكفينا بها زال بها ولم يؤثر في حرم ما سبق كما لا يعطى الحل بالتعليم على تحريم ما
سبق عليه ولنا اعتبارنا الثلث فكذلك هنا وكذا ان اعتبرنا العرف فيجب بفتح الاكل فالعلم على الحل لا يصير شره الدم لانه غير مقص للصيد
في اكل خوته وجها من اهابوكل كاللحم ومن انها يلغ غالبا ولا يقصد كالدوم قوله ويشترط ارسال الكلب والسم نوع من الذكينة فيشرط فيه
شره لها وسيا البحث فيها انشء والمشهور من شرطها الاسلام وكلا لا يصح ذكينة غير المسلم بالذبح والخروج كذا ارسال الكلب الوجه المبرز
بحكم المسلم وتيميله بالجوسى الوثنى تمثيل محل الوفاق من اقسام الكفار واما اليهود والنصارى فانها وان كانا كافرين فخرجنا باشرط الاسلام
وما في حكمه الا ان فيها للاختلاف خلافا والمشهور عدم الحل في سيات البحث فيه وان في الجوسى ايضا قول بالحل الا ان ينحصر بنوع من الذكينة كما يظن
من كلام الصدوق وهذا هو الذي يقتضيه عبارة الكتاب هنا قوله ان يرسله اشتمل هذا الشرط على امرين احدهما اعتبار ارسال الكلب فلا يرسل
بفسنة وقيل بعد اخذ حرم سواء كان معلما ام لا واحتجوا بان البنية في حد يخرج من الاكل بالارسال فقال اذا ارسلته فقتل كلبك المعلم فكل حتى
لو اكل الكلب الحال هذه من الصيد لم يفتح ذلك في كونه معلما لانه لا يبر صيد وانما يعتبر الاسلام اذا ارسل صاحبه ولو ان صاحب الكلب
لما ارسله فان خرج ووقف ثم اغراه فاسرسل وقتل الصيد حل لا يقطع حكم لارسال السابق بوقوفه وكان الارسلان ثانيا كالمسند الواقع بعد
ارسال سابق انقضت ولو لم يجرى ومضى على وجهه لم يجل الصيد سواء اذني عدوه وحده ام لم يزد ولو لم يجرى بل اغراه فان لم يزد عدوه لم
يؤثر اغراهه قطعا وان زاد عدوه فوجها احداهما الحل لانه قد ظهر اثر الاغراء فيقطع الاشربا ويصير كانه خرج باغراء صاحبه واحتمل المغ

[illegible]

[illegible]

ان كان الصيد في موضع واحد لا يملكه احد من الناس
 او كان في موضعين او اكثر لم يملكه احد من الناس
 او كان في موضع واحد يملكه احد من الناس
 او كان في موضعين او اكثر يملكه احد من الناس
 او كان في موضع واحد يملكه احد من الناس
 او كان في موضعين او اكثر يملكه احد من الناس

تضمنت باكل ما فيه الراس مطرواها الحق بن عمار عنه ولا يخفى ضعفها وقول المصنف ولو قطع نصفين اراد به القسطنطيني لا يملكه
 التساوي منها وهو المراد في مثل هذا الموضع غالباً والباء زائده يدل على مثل هذا التركيب عرفاً للثبوت على عدم ارادة التساوي في النصفين
 ان كان دخولها على هذا اللفظ جازياً من قول الاصطيد لا يشبه في محتمل الاصطيد بالآلة المصنوعة لما فيه من التصرف في مال الغير غير اذ
 المنع عقلاً وشراً وانما الكلام في ملك الصيد بها ومذهب الاصحاب انه للغاصب ان الصيد من قبيل المباحات التي يملك بالمباذلة او بها
 بالينة وكلاهما متحقق من الغاصب وان حرم استعمال الآلة ووافقنا العامة على ذلك مع ان الآلة غير حيوان واختلفوا فيها لو كانت حيواناً
 فلا كسر على ان الحكم كذا لا يملك الآلة لا لئلا يفسد بها الملك وذهب بعضهم الى ان صيد الحيوان لما كان كالوصادة العبد المصنوع او الكنية
 الفرق واضح لان العبد اهل للفساد الى الملك في الجملة بخلاف الحيوان ثم على تقدير الحكم يكون الصيد الخاص بغيره الاجرة لما لا لا تصرف فيها
 بغير اذنه واختلف لقائلون بكون الصيد للمالك هل يضمن الاجرة ام لا من حيث انه قد تصرف في ماله بغير اذنه ومن انصرف من انصافها الى المالك
 وقول المصنف سواء كانت كلياً او سلباً راجع الى ملك الصائدين صاحب الآلة تنبها على خلاف الخالف كما بينا لا الى المالك هو ضمان الاجرة
 لانها مستوفى ان منها نقياً وانما فانا قوله اذا عصى اكثر الاصحاب الى ان مضر الكلب يخسر لان الكلب يخسر قد لا في الصيد بطريقه فغدت نجاسة
 اليه كغيره وذهب الشيخ في الخلاف الى انه طاهر على ظاهره قوله ثم وكلوا ما امكن عليكم ولم يأمر بالفصل وهو مذهب بعض العامة ومنهم من
 ذهب الى انه عقولها كالحاجة وعسر الاحتراز والاصح المنع كالوقوف في اثناء او اصاب موضعاً اخر والحاجة والعسر منوعان والآية لا تدل على ذلك
 لان الاذن في الاكل منه من حيث انه صيد هو لا ينافي المنع من اكله لما في آخر كالجائز لانها ثابتة بدليل خارجي ومثله القول في سائر الامور الدالة
 على الاذن في اكل المأكول كقولهم فكلوا مما اغنمتم حلالاً طيباً وكلوا واشربوا وغيروا فانه لا ينافي المنع من الاكل من المأذون بغيره الخاصة وغيرها
 قوله اذا ارسل اذا ارسل سلاحه من سهم وسيف وغيرها او كلبه المعلم الى صيد فاصابه فليهدن يسارع اليه بالمعاذ فان لم يدركه حيال وان
 ادركه ميتاً نظر ان لم يبق فيه حياة مستقرة بان كان قد قطع حلقه وموته او اجاره فخرق معاه وتركه حتى مات حمل كالوفج شاة فاضطربت او
 عرفت وان بقيت فيه حياة مستقرة وجب المباداة الى ذبحه بالمعاذ فان ادركه ذكراً ذكراً وان غدر من غدر تقصير الصائد حتى مات فهو كما لو لم
 يدركه حيوان لم ينعذر وتركه حتى مات فهو حرام كالوتر من شاة لم يذبح حتى مات وكذا الحكم لو كان المفترق يقتصر من جهة من غدر
 الحالة الاولى ان يشترط اخذ الآلة وسئل التكن فان قيل ان يمكن الذبح ومثله ان يمنع من تقبضه وموت قبل الفدية عليه ومثله ان لا
 يجد من الزمان ما يمكنه الذبح فيه ومن قبل الحالة الثانية ان لا يكون معه مدية يذبح بها فان ترك استحقاق الذبح يقتصر منه وكذا لو
 ضاعت فان الصيد في هذه الطلب او ثبت في الفدية فان غدره استحقاق الذبح لا في غدره وانما هو كذا الواسع على تقديره لا في غدره لا في غدره لا في غدره
 وما ذكرناه من ان يقتصر على الجواز في غدره هو المشهور بين الاصحاب فيكون الشيخ وانما هو المانع والعلة والاختيار خالية من هذا الاستغناء
 بل منها ما هو مطلق فانه اذا ادركه ذكراً ذكراً ومنها ما هو معصوم بالاكتفاء في ادراكه ذكراً ذكراً بان يجده تركض رجله او يظفر بعينه او يجر
 ذنبه حتى قال الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد بن عزم المصنف اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب على هذا ينبغي ان يكون العمل في شاة تحققت
 في الذبح اذ لا ينافي على تقدير ادراكه حيواناً مكان تذكيته لا يحل حتى تذكي ولا يعذر بعدم وجود الآلة كما قرأناه لكن هنا قال الشيخ في بيان تذكيته
 في الكلب حتى يقتله لباكل ارضاء واختار جماعة منهم الصدوق وابن الجبلة والعلامة في التحسين والاعتماد الى عموم قوله ثم فكلوا ما امكن عليكم
 في خصوص صحيح جميل يراجع عن المصنف فاسئلته عن الرجل يرسل الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون معه سكين فذكيته بها اذ ذبحه حتى يقتله
 وبما ذكرناه قال لا بأس قال الله ثم فكلوا ما امكن عليكم واوجب من الآلية بانها لا تدل على العفو والجاز مع وجود الآلة الذبح وعن الرواية بانها
 لا تدل على العفو والجاز مع وجود الآلة الذبح وعن الرواية بانها لا تدل على المظن ان الضمير المتكسر في قوله فباخذه راجع الى الكلب لا الى الصائد
 والبارز راجع الى الصيد والقدر فباخذه الكلب الصيد وهذا لا يدل على بطلان امتناع بل جاز ان يبقى امتناعه والكلب متسكك له فاذا قتل
 لم يباح فقتله ما هو مشع فبطل بالقتل وفيه نظر لان تخصيص الآلية بعدم الجواز مع وجود الآلة الذبح بالاجماع والآلية لا يدل على تخصيصها وحل
 النزاع لان الاستدلال بعمومها من جهة كون العام المخصوص جهة في الباقي فلا يبطل تخصيصها بالمتفوعة عليه لانها على غيرها والرواية طاهرة
 في صورة الصيد غير مشع من جهات احديها قوله ولا تكون معه سكين فان مقتضاه ان المانع له من تذكيته عدم السكين لا عدم الفدية
 عليه لكونه متسعاً ولو كان ح مشعاً لما كان لقوله ولا يكون معه سكين فاذلة اصلاً والثانية قوله فيذكيته بها ايضاً في انه لو كان معه سكين
 لذكيته بها فدل على بطلان امتناعه وانما لشره قوله ايضاً حتى يقتله اذ في انه قادر على ان لا يدعه حتى يقتله وانما يترك تذكيته
 يدع الكلب يقتله لعدم وجود السكين ثم عدل بعبارة الكتاب وعلم ان قوله اما اذ لم يتسع الزمان لذبحه فهو حلال عدل بقوله والزمان
 يتسع لذبحه لم يجرها معاً فان لما اذ ادركه وجبانه مستقر ومقتضاه ان استقرار الحياة يحتاج معه في وقت لا يتسع الذكاة وعند
 اعتراض الامام في الذبح على ذلك بان ان اراد بعدم انشاع الزمان لها عدم انشاعه لقصر فعل الذكاة كان منافياً لاستقرار الحياة لان
 الحياة المستقرة هي ما يمكن ان يعيش صاحبها اليوم واليومين فلا بد من حل تحت المصنف فلا يصح التقييد بان اراد عدم انشاعها ولما يوفق عليه من
 تحصيل الآلة الذبح او المعادن ونحو ذلك لم يتم حكمه بحله على تقدير غدر ذلك يجوز ان يحتاج في تحصيل الآلة والمعادن الى اكثر من يوم او يومين

مئة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فلا دخل موتة على هذا الوجه وجوابه ان خيار كل واحد من الفصيلين اما الاول فلان استقرار الحياة هو لما كان ان يعيش اليوم واليومين ومجرد
لا ينافي نقيضه بخلاف ان يموت في الحال فيحقق الامكان فيصير حاصلا كونه متصفا به كان ان يعيش عادة فانفق خلاف ذلك ما ثبات قبل ان
يقع الوقت لم يجد خصما وساطا لما كان محتمل الاحتمال وهو ما يمكن خلافه ظاهره ونفس الامر اما الثاني فلان المراد باننا علمنا بوقوف
عليه من الالة ما يشترط تحصيله عليه كما اشرنا اليه سابقا من صل السكين واخذها من محل قريب اسقطوا المعاون القريب الذي ينافي الالة المبادر
عادة فان الفقد لا يعتبر فيها متابعه كالحال بالندكة ومبادر اليها فاذا فرض مؤنه قبل ذلك حمل مؤنه بان استقرار الحياة عادة كما اشرنا اليه
لا رعيه الاله اليوم واليومين كذا كرنا ان ما اخبره من حله على نفسه كون حياته مستقرة ولم يسع الزمان لتذكيره من هذا الاكثرو
منهم الشيخ في طالع العلانية في غير المحل ووردت في كتاب اورد في العلانية في الكتاب التي به اسناد الى انه مستقر الحياة فعلقنا باخبره من
كلا الواسع الزمان والاول اظهر لانه التصديق على انه النذكية انما يعتبر على تقدير اكمالها وهو هنا مفقود في رواية محمد بن مسلم وغيره
عنهم انها فاله الكلب يسله الرجل ويستقر فان اخذه فادركت ذكانه فذكره وان ذركه وقد قتل فاكله فكل ما يقف فلم يعتبر الذكاه الا
على تقدير ابرار كما هذا على تقدير كونه في مثل هذه الحالة بعد استقرار الحياة وقد سبق اننا على هذا التقدير كان الحكم به ظاهره وقد كشف
تجمل الزمان عن عدم الاستقرار ومع ذلك ينافي الحكم بكونه مستقر الحياة على ما لا يوافق مجوز كونه ولكل حكموا بعد حمل على تقدير ان
يحدد ثمنا فجعل بعد واخلفه فوقفه وقد بقي من حياته زمن لا يتسع لذبحه والا فوي حله هنا ايم لانه قبل الفقد عليه لم يكن تذكيته
معتبرة كونه متصفا وبعد ابرار لم يتسع الزمان طافا كان كالأول فيدخل في عموم حل الصيد المقبول بالالة حيث لا يمكن تذكيته قوله
صيرة قد عرفت في اول الكتاب ان الاصل انه يتحقق بابرر احد هما الزمان بالالة والثانية اثباته وقد تكلم على القسم الاول و اشار الى الثاني
بما ذكره هنا وناوينا به ثبوت ملكه له بذلك هو كحمله باور منها الرضوية الصيد بيد قاصد الملكة ان اعتبرنا في ملك المباحث مع جازتها
بأنه انه لم يشر ان لم يتغيرها وعلى هذا فلو اخذ صيد النظار لم يملكه ولو سعى خلفه بصد فوقفه لا يملكه حتى ياجده ومنها ان يجره
جزاؤه من فته او رمية فيختمه ويخبره فيملكه كذا ان كان طيارا فذكر جناحه حتى يخرج عن الطيران والعدد جميعا ويكفي للتملك ابطال
شدة العدو وصيرته بحيث يسهل الحرقه ولو جرحه فعضر بعد الجرحه وثبت لم يملكه ان كان العضد لعد الماء وان كان الجرح عن
الماء بسبب الجرح ملكه لان سبب الجرحه ومنها وقوعه في الشبكة المنصوبة له ولو طرد طارحوق وقع في الشبكة فهو ملكا لهما لا لهما
ومنها ان يرسل عليه كلبا فيقتله او سباعا اخرى فعضر ويقتله بحيث يكون له على السبع ومنها ان يلجئه الى محبس لا يقدر الا على الافلات منه
بان دخله على بيت فختمه وجميع هذه الوجوه يرجع الى امر واحد ويجعل سببا للملك الصيد وهو ما اشار اليه المصنف من ابطال الفناء خصوصا
الاستيلاء عليه ويثبت ملكه بذلك لا بزلعة باستيلاء غيره عليه بدون اذنه قطعا بل ينزل منزلة الغاصب بحسب عليه رده الى الاول
وذلك واضح قوله اما الدارج اقوال الخواص بل السكون على تحريم ذبحه غير اهل الكتاب ايضا والكفار سواء في ذلك الوثني عابد النار في
الزينة وكافر المسلمين كالغلاة وغيرهم واختلفوا في ذبحه الكلابيين فذهب الاكثر منهم الى انها المرتضى والاسماعيليين وادرس وجعله لثنا
الشرع بها ايضا وذهب جماعة منهم الى عتقها وابو علي بن الحنبل والصدوق وجعفر بن ابوبدي الى الحل بغير شرط الصلوات مع نيتهم عليها و
سواء بينهم وبين الجحوش ذلك وان لم يعقل صحت تحريم ذبحه الجحوش في حصر الحكم باليهود والنصارى ولم يبق عليهم كونه ذممة وكان الاخران في
منها اختلاف الروايات في ذلك حتى كثرة من الطرفين فلذلك كرهنا ما صافا لا الظاهر والروايات والاعتقاد فاما الغايتون بالتحريم فاجابوا
بوجوه الاول قوله نعم ولا ناكلوا من اكلهم الله عليه وانه لفسد والكافر يفسد الله ثم فلا يذكر على محر ولا يبرى التعميم على الذممة خصوصا
ولا سنة التامة الروايات فمنها رواية سماعة عن ابي الكاظم قال استبان عن ذبح اليهود والنصارى اقول لا يقهره رواية محمد بن عثمان عن فضيل
الأكبر قال سئل يا عبد الله عن ذبح اليهود والنصارى فقول الذممة لهم ولا يؤتمر على الاسم الاسلام ورواية محمد بن عثمان عن سمعان
جابر عن ابيهم قال لا تاكل ذبايحهم ولا تاكل في ايتهم يعني اهل الكتاب وعن فضيل قال سئل يا عبد الله ايمنا وانا عندك من اتم بصل
في اليهود والنصارى فيعز من العارضة فيذبح انا تاكل ذبحه فقول ابو عبد الله لا تاكل ذبحه منها ما لا تاكل ذبحها ما لا تاكل ذبحها ما لا تاكل ذبحها
الا مسلم قوله الرجل اليوم احل لكم الطيبات وخطاه الذين اوتوا الكتاب خل لكم وطعامكم حل لهم فقول ان يقول انما هو الجحوش اشباهها وحج
الحل قال سئل يا عبد الله عن ذبايح نصراني العرب هل ياكل فقول ان ذبايحهم عن اكل ذبايحهم فصيدهم وقال لا يذبح لك يهود ولا نصراني
اصحنيك ويصحح الى بصير الى عبد الله قال لا يذبح اصحنيك يهودي ولا نصراني ولا الجحوش وان كانت امرة فلذلك لم يفسد ورواية الى
بصير عنه قال لا تاكل من ذبحه الجحوش ولا تاكل ذبحه نصراني فقول ان ذبحه نصراني فقول ان ذبحه نصراني فقول ان ذبحه نصراني فقول ان ذبحه نصراني
الذي قال لا تاكل ان سمي ولم يسم وفي معناها اخبار كثيرة الثالث ان الاختلاف الى الكفر في الذممة وكوفي الطام في ذبحه من النسي في
قوله نعم ولا تتركوا الى الذين ظلموا فسموكم النار ولا ترفع استيذان والكافر ليس بمحلا للإفانة ولا تاكلها شرطا فلا يستند خصوصا الى
قوله هذا غاية ما استدلوا به وفي جميع نظرنا اما الآية فلان النهي فيها توجه الى كل ما لم يذكر اسم الله عليه سواء كان المذكور كالماء كافر او
مقتضاها مع قوله فكل ما ذكر اسم الله عليه ان ما سعى عليه بباح اكله سواء كان ذابحهم مسلم ام كافرا فالتع من حيث عدم التقيد بالامم بحيث

پہلے

ان الحرام
الاول
والثاني
والثالث

ونذخ المسلمة والخشي وجبت الحايض ولد المسلم وان كان طفلا اذ احسن ولا يشترط الايمان وفيه قول بعيد بشرط ان لا يصح ذبحها

يا اهل الكوفة قال قلت حتى لا يجره على احد ما تقول في مجوسي قال بسم الله ثم ذبح فقال كل فذبح مسلم ذبح ولم يسم قال لا يا كواون الله يقول فكلوا
ما ذكر اسم الله عليه ولا تاكلوا مما يذكر اسم الله عليه وقد ايتى سعد بن اسمعيل قال سئلت الرضا عن ذبايح اليهود والنصارى وطعامهم
فمن ذبوا فيه البزني عن يونس بن مهران قال قلت لابي الحسن اهنا الى قرابة لي بضرائق وجاجا وفرخا قد شولها وعملت في فلو وجرة فاكلت قال لا
باس به وغير ذلك من الاخبار الكثيرة الثالث صالة الاباحة الى ان يثبت الخطر ولم يظهر من ادلة المانع ما يعينه واجيب عن الاية بحمل الطعام
على المحبوب لانه المتعارف لذلك لا يحد شرعية عليه سئلنا عن طعام الذين اتوا الكتاب ليس للعموم ونقول بموجبه فصد في فرد من افرادهم
لانه يصدق عليه مع ذبح المسلم انه طعام الذين اتوا الكتاب لان الحكم معقود على الطعام وليس الذبح جزا من صفة والاحاديث معارضة باطلا
وعمولة على الضرورة بقرينة رواه ذكرها بن آدم قال قال ابو الحسن انه انما كان عذبة كل من كان على خلاف الذي انت عليه اصحابك
في وقت الضرورة او على التقينة والاصل معارض الاحياط ولا يخفى على المصنف ضعف هذا الجواب فاعن الاية وتحضيضها بالمحجوب فلما قلنا
اللغة والعرف ودعوى ان ذلك هو المتعارف فتدبر في تقديم الكلام فيه واما دعوى انه ليس للعموم فبينة ان المحققين من الاصوليين و
منهم الامام الرازي في المحصول ان المقصود بالذبح هو العموم والامر هناك واستدل عليه بصفة الاستثناء الذي هو معنى العموم وذكر
ذلك في الكلام على ان الامر بالمحجوب فقولهم فيلحق الذين يخالفون عن امره فانه يصح ان يوق فيلحق الذين يخالفون عن امره الا لا امر الفلاني
واقعة عليه العلامة في الية الاصولية وان خالف في الخ في هذه الاية وكذا يقول هنا يصح ان يوق طعام الذين اتوا الكتاب لا الطعام القليل
نزل على انه للعموم وان الاستثناء اخراج ما لو دخل قوله يصح عليه مع ذبح المسلم انه طعام الذين اتوا الكتاب قلنا وكان يصح مع ذبح
الكتاب في طعام الذين اتوا الكتاب والشاهد من حيث العموم قوله ان الحكم معلوم على الطعام وليس الذبح جزء من صفة قلنا وان لم يكن جزء
من صفة لكن لو فرض ذبح الكتاب في موضع طعاما متينا وله العموم كما في السابق واما حمل هذه الاخبار الكثيرة المطلقة على حال الضرورة فلا
يخفى ما فيه ثم على تقدير عدم الحكم بحله يكون ميتة فلا يخفى ثنوا ولا ائتمنا ما يلح لنا والميتة وهو عند خوف الهلاك وان هذا امر هذه الاخبار
بالضرورة اوسع دائرة من ذلك بكثير كما لا يخفى ثم على تقدير الضرورة لا يقيد الحل بتميمه عليه ولا بغيره مستميا ولا يشهد به مسم على تيممه
فيكون ذلك كله في الاخبار الصحيحة لغوا واما الاستثناء على هذا الحمل بالجزء المذكور فالامانة ان تحبس تلك الاخبار الصحيحة الكثيرة هذا الخبر
الواحد بعيد ثم ان يفتقر النسخ عن ذبحه كل من لم يكن مؤمنا وانما لا نقول به وهو مع ذلك في الكرام ما في امره ولا في الاخبار الصحيحة
حل ذبحه المسلم وان لم يكن على ما هو عليه واصحابه وان المراد بالضرورة مطلقا لا بغيره التي ترفع معها الكراهة لاحالة ذبايح معها الميتة
بقرينة الحال والجمع بين الاخبار ولو حمل النسخ في جميع تلك الاخبار لما نفع على الكراهة امكن كذا هذا اما كونه طرفا للجمع واما لما يظن من تلك الاخبار
من المفارقات الدالة عليه بل يصير بعضها كرواية الحسين بن عبيد الله قال اصحابي العبد بن خنيس وابي بصير في سقر فاكل احدنا ذبحا من
والنصارى واكلها الآخر فاجتمعنا عند ابي عبد الله فوقع ايكا الذي ابي فوق انا فقال اخنت فمدا في الكراهة والايه عن كل انة خرو
هاه عن العموم ان الاخبار الحمل الصحيح سند او وضع لا على ما عرفت واما حملها على التقينة فلا يفي في جميعها لان احدا من العامة لا يشترط
حل ذبايحهم ان يسميهم بل يذكرون الله عليها والاعباد الصحيحة التي ذلت على حلها على هذا التقدير كما يمكن حملها على التقينة وعلى كل حال فلا
خروج كما عليه معظم الاصحاب بل كما يذهب المذهب في ما ينبغي رعايته من الاحياط وما ذكرناه من الاخبار ظاهرا بل بالافضل
وهو الحل مع سماع شتمتهم والتحريم بدونه وهو جامع اية بين الاخبار يحمل ما اشتمل على النسخ على ما لا يسم عليه الاباحة على ما علم شتمتهم عليه
وقد ايتى راجع الى حل ذبحهم لان الكلام في حلها من حيث ان الذابح كان يسميهم فان المسلم لو لم يسم لم يوقل ذبحته كما عرفت اللهم
الا ان نفرق ان الكتاب يعتبر بسماع شتمتهم والمسلم يعتبر بغير العلم بعدم شتمتهم وفيه سؤال للفرق فقد صرح في صحيح جميل بالجماع بل يعلم عدم
شتمتهم كالمسلم قول ذبح اذا احسن من اوصال الذابح ان يكون فاصدا البهائم والنحو وغيرهم والسكان لا يحل بل يجوز لانه بمنزلة
ما لو كان في يدنا لم يكن فاصدا قطع حلقوم شاه نعم بما اختلف صنف الجحون فانه فنون فربما كان بعضهم تبرز فلا مانع من حل ذبحه
ولا يشترط الذكورة والخلوة والطهارة ولا البصر للاصل فصيح من المنة والنحو والمجنون والمجنون والحايض والاعمى وقد دل على ذلك كل اخبار كثيرة
منها احسنه عمر بن ادين عن غير واحد روى عنها جميعا ان ذبح المنة اذا جاد الذابح وسمي فلا بأس باكلها وكان الجنب وكله الا اذا
سدد وفي صحيحه ابراهيم بن ابي البلاد قال سئلت ابا عبد الله عن ذبح النخس قال لا بأس في صحيحه الحل عن ابي عبد الله قال كانت ابي عبد الله
الحسين جارية يذبح لها اذا اراد الاول الاخر من اركان له اشارة مفهومة حلت ذبحته والافوه كعب القاصد الثالث اذا اكره على الذابح ذبح
فان بلغ اكرهه حذافير الفضل اشكال في عدم حل ذبحه والافوه ما لو اكرهه على رمي السهم ويغني ان يكون الملك للمكره
اذا لم يبق للمكره قصد قوله ولا يشترط اختلف الاحكام في اشراط ايمان الذابح زيادة على الاسلام فذهب الاكثر الى اعداها واما الاكثر
في الحل اجماعا والاشهادين على وجه يتحقق مع الاسلام بشرط ان لا يتصدق ما يخرج جمعة كالتصايب وبالغ الفاضل منع من ذبحه غير اهل الحق
وقصر ابراهيم الحل على المؤمن والمستضعف الذي لا تناوله من مخالفتها واستثنى ابو الصلاح من مخالفتها جاحدا التصرف منع من ذبحه وجها
العلامة ذبايح مخالفة الناجية مطر بشرط اعتقاده وجوب التيمم والامح الاول للعموم قوله نعم وما لكم الا انا كوا ما يذكركم اسم الله عليه

السايل

واما الآلة
 فلابح الذنية الى
 اليد يدو ولم يحددها
 فون الذنية خاين في اعضا
 ولو كانت اليد اعضاء
 او زجاجة وهذا يعنى
 والسرير الفرق في ان كان
 وفي الامكان الذي لو كان
 واما الجنية فالوجع في
 اي وهو عري الطعام
 في النفس والوديان في بعض
 الجائع فلو كان في بعض
 هذا قول مشهور في
 النقص في روح الدم في
 في بعضه في بعضه في
 وهذا في اليد في بعضه
 في بعضه في بعضه في

الشامل يوجب الحالف قطعه ولما كان ذكر اسم الله عليه يثبت له ما لو اعتقد وجوبه وعادة لقول الباقر قال امير المؤمنين ع ينبغي من دام بكلمة
 الاسلام وصام وصلح حلال اذا ذكر اسم الله عليه وللاصل ويدل على استثناء الناصب رواية في بصير قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ينبغي
 الناصب لا يخل وروايته ايضا عن ابي جعفر انه يحرم اكل الحبوب والبر والحبوب ايضا قال سئل ابا عبد الله ع عن الرجل يشرب الخمر فيسوق
 من يذبح ويبيع من اخوانه فيبذل البشري من الناصب فبقى اى شئ يشرب الا ان قال ما ياكل الا مثل الميتة والدم ولم يخبر بقتل الناصب الله مثل
 الميتة والدم ولم يخبر بقتل نعم واعظم عند الله من ذلك ثم قال ان هذا في قلبه على المؤمن مرض وفي طريق الايمان ذرعه وهو واقف وفي طريق
 الثانية الحسين بن الحنفية وهو واقف ايضا وفي طريق الثانية بوس بن يعقوب هو فطحي لكنه ثقة ووثيق الثقة في البصير وهو مشرك في
 ثقة والضعيف كل ثقة سابقا مع انه قد روى الحلي في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل من الجرحى الحرة فبقى كل فروع استقرار
 حتى يكون ما يكون وروى حماد بن الحسن عن ابي جعفر قال سمعت يقول لا تأكل ذبيحة الناصب الا ان تشمت به ليقه وهما فان ارضيا ان اخرج
 سئل ابا عبد الله ع ان كان لا يشتر استثناء الناصب قطعه والحرة من حيلة ناصب العدا فله على كسب من فرق
 الخواص وجه المانع من غير المؤمنين روايتان في كتاب ادم السابقة وفي السند الا ان الذي في اطة الكراهة اما جمعا او بقرينة الضرورة المستثناة منها
 فانها اعم من بلوغ الحد الاكل للميتة قولنا اما الآية العتق عندنا في الآية التي تتركها ان يكون من حديد فلا يجزى غير مع العتق عليه ان كان
 من العادون المنطبعة كالخمار الرصاص والذهب غيرها ويجوز مع نذرها والاعتدال في الذبكية ما روى الاعضاء من الحدوث ومن خشية
 ليطه بفتح اللام وهي الفسار الظاهر من القصة ومروية في الحجاز الذي يفتح النار وغير ذلك عند السنن والظاهر اجماعا وفيها قولان فاعلم
 غير الحديث مع العتق عليه فدل عليه اجازة كثيرة منها احسنه محمد بن مسلم قال سئل ابا جعفر ع عن الذبيحة بالذبيحة والمروية في ذكاة الاجناد
 حسنة الحلي عن ابي عبد الله ع قال سئل عن ذبيحة العود والحجر والفضة فقال قال على كل ما يصح الا يهود وحسنة في بكر الخمرى عنه قال لا يوك
 ما لم يذبح بحديد وكما اجزاء غير الحديد عند الضرورة فيدل عليه رواية عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله فاضيد الحديد فلا يجد سبيكا
 الا الطوار وسنة العصا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذكر اسم الله وحجته زبدا الشمام قال سئل ابا عبد الله ع عن رجل يركب بجمرة
 سكين اقتدح بقصبه فخرج بالحجر والعظم والقصبه والعود الى النصب الحديد فاقطع الحلقوم وخرج الدم فلا يابى من غير من الاجزاء
 اما الظفر والسن فخرجوا بالذبيحة منها عند الضرورة قولان احدهما عدم ذهابه الى الشيخ ع طوف وادعى اجماعا واستدل عليه رواية
 رافع بن حديد قال قلت يا رسول الله فانما العدة وعدا وليس معنا ما نقت ما انزل الله من ذكركم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا وظفر واسن
 ثم عن ذلك ما السن فظم واما الظفر فمضى الخيش والسناء الجوز ذهابه الى ابن ابي عمير قال سئل ابا عبد الله ع عن رجل يذبح ما نافع فان
 خبره على والظفر بجوازها بالعظم في صحة ذب الشمام السابقة والسن عظم والظفر في معناه خصوصا وقد عطل النبي في حديثه بان السن عظم
 فدل على عدم جوازها بالعظم مطفعا عرض الجران ويقدم الصحيح منها او يحل الاخر على الكراهة وقد يفرق بين المتصلين والمنفصلين من
 حيث ان المتصلين كبرها من الاذن بخلاف المتصلين فان القطع بها يخرج عن صفة الذبح بل هو شبه بالاعلال والقطع والقتل للذكاة وهو
 الذبح ويحل النبي في الخبر على المتصلين جمعا والشاة في الشرح استقر النفع من الذبيحة بالسن والظفر قطعه لا يذبح المتقدم وجوزها بالعظم
 غيرها لما فيه من الجمع بين الجزئين لكن يتقيد بمقتضى التعليل لذلك قوله فالواجب لاختلاف اعتبار قطع الحلقوم في كل الذبيحة وعليه
 قصص ابن الجند ودل عليه صحة ذب الشمام السابقة ولا يثبت في الذبيحة ولا يبقى الحياة بعده والمثوب بغير الاحتساب بقطع الاعضاء
 الاربعة الحلقوم وهو عرجي النفس خروا وحزوا والمري وهو عرجي الطعام والشراب يجمع على مر كسر وسر والودجان وهما عرقان
 في صفحتي العرق يحيطان بالحلقوم كما ذكره الصواعق وذكر بعضهم انها يحيطان بالري وبق الحلقوم والمري معها الادواج والمثوب
 هذا القول الى الشهر مؤذنا بعدم دليل صالح فيدل عليه وقد سئل ابا جعفر ع عن رجل يذبح ما نافع قال سئل ابا عبد الله ع عن رجل يذبح ما نافع قال سئل ابا عبد الله ع
 والعود يذبح من اذله لم يركب سبيكا قال اذا لم يذبح فلا بأس بذلك لعل الله ينظر لعدم نص في الرواية بالادواج الاربعة وايضا فلا
 في اثره في الادواج الاربعة تحلل الذبيحة ولكن ذلك لا ينافي الاكفاء بآدابها فاذا ثبت في الرواية الصحيحة الاكفاء بقطع الحلقوم
 يمكن ان يباله الامن حيث انه لو لم يذبح ما نافع فان فري الادواج لا يفتن قطعا او سنا الذي هو المعبر على القول المشهور بان الفري الشقوق
 وان لم ينقطع قال الهروي في حديث ابن عباس ك ما فري الادواج اى شقها واخرج ما منها من الدم فقد ظهر ان اعتبار قطع الاربعة لا دليل
 عليه الا الشقوق ولو عمل بالاربعة والسن واعتبر الحلقوم لا يفتن قطعا الحلقوم وحده او فري الادواج بحيث يخرج منها الدم وان استوعبها
 الا انه لا قابل لهذا الثاني من الصحاح هو مذهب بعض العامة وفي الحلقوم بقدر نفع الخبر هذا الصرح ما وصل اليه في هذا الباب ولا
 ولا لا فيه على قطع ما زاد على الحلقوم والادواج واراد بذلك قطع المري لا دليل عليه ان لو اذبالادواج ما يشتمل لم يفتن في اثبات
 امره لا في ذلك غاية ما قيل وفيه قبل الى قول آخر وهو اعتبار قطع الحلقوم والودجين لكن قد عرفنا الرواية كذلك على اعتبار قطعها
 راسا وان الادواج يصيغ الجمع يطلق على الاربعة كقولنا نفخنا نفخا بالودجين والحلقوم ليس بمجدي وكيف قررنا قوله في قول
 المشهور هو لا يحوط قوله ولا يكتفى بمقتضى ان يدخله السكين ونحوها في الوكعة من غير ان يقطع الحلقوم وغيره وبهذا لا خلاف

الأول ان يستعمل بالانجيل
 الثاني ان يستعمل بالانجيل
 الثالث ان يستعمل بالانجيل
 الرابع ان يستعمل بالانجيل
 الخامس ان يستعمل بالانجيل
 السادس ان يستعمل بالانجيل
 السابع ان يستعمل بالانجيل
 الثامن ان يستعمل بالانجيل
 التاسع ان يستعمل بالانجيل
 العاشر ان يستعمل بالانجيل

بعض العامة حيثما قطع الحلقوم والمري في الذبح والخروج من البطن الحيوان واللبت يرفع اللام وتشهد بالبناء اسفل الغنم فيحصل
 وهذا هو الموضوع المتخلف منها وفي حسنة معونة بن عمار قال قال ابو عبد الله الخرف اللبنة والذبح في الحلقوم قوله ان يستعمل اجمع الاختلاف على
 اشتراط استعمال القبلة في الذبح والخروج من البطن في عامدا حرم لو كان ناسيا لم يحرم بحسنة محمد بن مسلم قال سئل باعده الله عن ذبحه
 ذبح في القبلة فن كل باس من ذلك ما لم يتعد ومثلها حسنة عليه عن الجاهل هنا كالتاس بحسنة محمد بن مسلم قال سئل باعده الله عن ذبحه
 ذبح في القبلة فاحل بوجهه الى القبلة قال كل ما هو قال اذا اردت ان يذبح فاستقبل بذي يمينك القبلة ومن لا يعتقد وجوب الاستقبال في بعض الاحوال
 فلا يحرم ذبحه والمعتبر الاستقبال في الذبح ومعاذهم بدنها كما يظهر من الخبر الآخر ولا يشترط استقبال الذابح وان كان ظاهرا او توهم
 حيث ان الاستقبال بان يستقبل هو معناه اي على حد قوله في حديثه يذبح وانطلق به بمحض ذهابها وانطلقا معا وجب عدم اعتبار
 استقباله ان الغنم بالبايع فبعد من الغنم بالبايع في قوله ثم ذهب الله بنورم اي هب نورم وفي الخبر الاول ما يشهد الى الاكفاء بقول
 الى القبلة خاصة وربما قيل بان الواجب هنا الاستقبال بالذبح والمخاضه وليس بعيدا يستحب استقبال الذابح ايضا هذا كله مع العلم بحسنة القبلة
 اما وجهها سقط اعتبارها الغنم كما كان في اعتبارها في المستعمل لذلك قوله التيممة هذا الشرط ايضا عند احتيانا موضع وفاق والايان
 الاخبار فاطن من وفاء تقدم كثير منها فلو تركها عامدا حرم لله عند احتيانا عن اكله في قوله ثم ولا تاكولوا مما يذكر اسم الله عليه ويعتبر ذلك
 مع الدين الصحيح محمد بن مسلم قال سئل باعده الله عن الرجل يذبح ولا يستقبل قال كان ناسيا فليدع حين يذكر ويقول بسم الله على اوله
 اخره والاخرى الاكفاء بها وان لم يعتقد وجوبها العزم خلاف الذبح ولو كان ذلك لم يمكن القول بحل ذبحه المخالف الذي لا يعتقد وجوب التيممة
 والضمي فاطن عليها من غير قيد بل بشر ما يوجد في اسواق المسلمين من الحوم والحكم فيها كلك والمراد من التيممة ان يذكر الله ثم عند الذبح
 او الخرافة في قوله بسم الله او يحمد الله ويهلل او يكبر او يسبح او يكفر او يذبح ذلك كله وفي صحيح محمد بن مسلم عن رجل ذبح
 فتبع او كبر او هلك او حمد الله قال هذا كله من اسماء الله ولا باس به ولو اقتصر على لفظ الله في الاجزاء به قوله ان من صد ذكر اسم الله عليه
 ومن دعوى ان العرف يقتضي كون المراد ذكر الله بصفة كمال وثناء كاحد النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الخلاف لو قال اللهم ارحمني واعف عني والآخر
 هذا الاجزاء لو قال بسم الله وتحمدا بالجرم بخلافه شرك وكذا لو قال وتحمدا رسول الله ولو وقع فيها لم يضر لصد التيممة بالاول فانه وعطف
 للرسول زيادة خبره منافية بخلاف الموضوع للشرائط لو قال بسم الله واسم محمد قاصدا الذبح باسم الله واشرك باسم محمد فلا باس وان طلق
 او قصد الشريك لم يحل وتوفال اللهم صل على محمد وآله فالقوى الاجزاء وهل يشترط التيممة بالعربية بحسنة لفظ قوله اسم الله وعده يكون
 المراد من الله هنا الذات المقدسة فيجوز ذكر غيره من اسماء وهو محتوي على لغة انفتحت على ذلك يخرج ما لو قال بسم الرحمن وعبر عن اسمها
 المختصة او الغالبة غير لفظ الله قوله انقص اسن القول بحل على تقدير اسن ذلك ما يعتبر من ذبحه او غيره على تقدير فعل الاخرية قبله للشيخ
 في تيمم وجهه وجود المقضي للحل وهو التذكية المتعبر فيحكم به كما اورد في التمرحيع بغير ذلك والمتم في ذلك من حيث ان شرط الحل الذي
 وقوعها حال استقرار جثته وهو مفقود هنا لان كل واحد من الذبح والخبر فرع استقرار الجوف فلا يصدق التذكية حلا كما لو ذبحه او غيره
 وقد اشرف على الموت والتذكية انما توجب الحل حيث تقع بحل فابل لها وهو غير موجود في الغرض والتحقيق ان الحكم يرجع الى تحقيق ما يعتبر في
 الحل في الحياة فان اعتبرنا استقرارها كما هو المشهور لم يحل هنا لفقد الشرط وان اذينا بالحرمة بعد الذبح والخروج الدم اواحدها الزم
 الحكم بالحل اذا وجد الشرط وبما يتحققان المعتبر هو الشاة فيحل هنا قوله وفي بانه هنا مستلذان ابا بانه الرأس بالذبح عند هاتين
 او مكره فيه قوله ان احدهما الحريم ذهب اليه الشيخ في التمايز والبر الحريد وجماعه لصحة محمد بن مسلم عن الباقر انه قال لا يذبح ولا يقطع الرقبه
 بعد الذبح وهو من الاصل في الحريم والشاة الكراهة ذهب اليه الشيخ في وابن اوديس والمعه والعلامة في غير ذلك الا بالاضه و
 حملوا الرقبه على الكراهة ويضعف بان الاصل فيه التحريم وانما يحل حمله على غير ظاهر حيث يمنع من حمله عليه مانع كالجمع بينه وبين اخر
 يدل على الحر وهو مفقود هنا فالقول بالتحريم قوي على تقديره هل يحرم الذبيحة ام لا فيه قوله ان احدهما الحريم ذهب اليه الشيخ في تيمم وان
 زهر اسناد الى ان الذبح المشرع هو قطع الاعضاء الاربعة فقط والزائد عليها يخرج عن كونه ذبا شاة عما فلا يكون ميتا وجرى مجرى
 ما لو قطع عضوا من اعضائه فان وضعف بان قطع الاعضاء الاربعة قد حصل فصل الحل به ولا يلزم من تحريم الفعل الزايد تحريم الذبيحة
 علا بالاصل وعموم قوله ثم فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وخصوصا صحيح محمد بن مسلم عن الصادق انه سئل عن ذبح طير قطع راسه ابو كل منه قال
 نعم ولكن لا يتعد وهذا هو الاقوى ولو ابا ان الرأس غير تمام فلا اشكال في عدم التحريم وقد روى محمد بن مسلم في الحسن قال سئل باعده الله عن ذبحه
 عن مسلم ذبح فمضى فميتة فابان الرأس فقال ان خرج الدم فكل وفي خبر اخر انه سئل عن رجل يذبح فمضى عن السكين فميتة الرأس
 فن الذكاة الواجبة لا باس باكل ما يتعد ذلك ويمكن ان يكون الشيخ اسند في تحريم الذبيحة مع التعديل هذا الخبر لان مفهومه انه
 مع التعديل الى الان لم يمتد في الراوى مكره بن صدقه وهو عامي فلا يصلح دليل على التحريم الشاة مسلح الذبيحة قبل ردها
 قطع شئ منها في قوله ان احدهما الحريم ذهب اليه الشيخ في تيمم بل ذهب اليه التحريم الاكل به وبعد ابن البراء وابن حمزة اسناد الى روايته محمد بن
 يحيى ربه قال قال ابو الحسن الشاة اذا ذبحت وسلخت وسلخ شئ منها قبل ان يموت فليس يحل اكلها والاخرى الكراهة وهو قول الاكثر للائمة

فقد روي في رواية بالارسال فلا يصح ان يدل على التحريم بل الكراهة للنساع في ذلك لما ذهب اليه في تحريم الفعل بعد الذبحة اما الاول فلما فيه من
تغذي الجوان المنع عنه واما الثاني فلم هو قوله قم فكلوا ثم اكرم الله عليه و اجاب عن ارسال الحديث ان المنع في اصطلاح ارباب
صناعة الحديث ان قوله رفعه يعمه اسناده فلا يكون مرسل او فائدة مع تسليمه لا يلزم من اسناده على هذا الوجه خروج عن ارسال الا
لان الواسطة يجوز ان يكون ذلك في ارسال كما اذا رواه عن رجل وعن بعض اصحابنا ونحو ذلك قوله ولو انفلت اذا انفلت الطي صار من
الجوان المنع يعتبر في ذلك كما يعتبر فيه اذ لا يفرق فيه بين الاله وغيره كالوتوحش الاله وفذل على حكمه بمحصول رواية عمران بن اعين
عن ابن عبد الله قال وان فلنك شي من الجبر وان ترد بذكره ونحو ذلك فانه لم يكن فيه من الاله الصيد قوله الحركة
اختلف الاصحاب في بذكره ان كان من الحركة وخروج الدم بعد الذبح او الفخر غاب الميعة والبر الحيد في حلها الامر مع الحركة وخروج
الدم وكيفية اكثر ومهم الشيخ وابو جبر اكثر لما بين باحد الاكثر ومنهم من غير الحركة وحدها ومنشا الاختلاف الاكفاء في بعض
الروايات بالحركة وفي بعضها بخروج الدم فالاولون جمع بينهما بالجمع والذو سطون علواكل واحد منفردا عند المناقاة والمهاقون نظروا
في الروايات لانه على اعتبار الحركة اخضع سنداً فذروه الجلي في الصحيح عن ابن عبد الله في حديثه اخره ان كان الذي ذبح البقرة
ممن ذبح خرج الدم معنك فكلوا وطعموا وان خرج خروجا مشافلا فلا تقربوه وهذا يدل على الاكفاء بخروج الدم وبعضه فاعلم ان
اكفاء به حتى الشبهة في مصرحها بالاسناد اليها مع ان روايتها هو الحسين بن مسلم بمحصول الحال فيشكل العمل بها لانه يمكن الاسناد في الاكفاء
بخروج الدم الى صحيفة عبد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عن مسلم ذبح فمضى فبقت حديدته فان الراس فق ان خرج الدم فكل كما رواه
في امر خاص ويمكن ان يجعل ذلك شاهد على العموم اذ لا خصيصة لبعض الافراد على بعض كفي كان فلا اكفاء بالحركة وحدها فوى قوله ونحوه
مشند الحكم روايات منها حسنة حران بن اعين عن ابن عبد الله قال اذا ذبحت فارسل ولا يكف الا لسنا للبر خاصة وان كان من الغنم
امسك صوفه او شعره ولا يمكن يده ولا رجليه واما البقرة فاعقلها واطول الذنب اما البعير فشد اخفافه الى باطه واطلى رجليه و
المراد بشد اخفافه الى باطن ان يجمع يديه وتربطا فيا بين الخف والركبة وهذا صحيح في رواية ابو الصباح وفي رواية ابن عبد الله يعقل بها
البر خاصة وليس المراد في الاول انه يعقل في يديه معاً الى باطه لانه لا يتطبع القيام ح والتحت الا ان يكون قايمة والمراد في الغنم
بقوله ولا يمكن يده ولا رجليه واما البقرة فاعقلها واطول الذنب اما البعير فشد اخفافه الى باطه واطلى رجليه و
اربع ايام واهل يوم النحر في الامصاة ثلثة ايام والرمضاء اول وقتها ما بين طلوع الشمس يوم العيد الى الغروب يعني غروب خراج ايام
التشريق لا غروب يوم العيد فان لاي ايام التشريق من جملة وقتها وان كان الذبح في الليل لمكرها والاصح ان وقتها لا تدخل الى ان يقضى
بعد طلوع الشمس مقدار صلوة العبد والخطيئين ولو محققه لفعله من ذبح قبل صلوة فانما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم
نسكه واصابته المسلمين في حديث اخر عنه من صل صلواتها وذبح بعدها ففداها نسكه في شاة الى العبيد ففداها نسكه
خطبه واعلم ان الاضحية بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف اليا وتشد يدها وتقيضه بفتح الصاد وكسر هاء وضم الهمزة وكسر هاء
ما يذبح من الغنم تقربا الى الله تعالى من يوم عيد النحر الى آخر ايام التشريق ما خذوه من الصلوة بقيت بول وماذا فعلها وهو الضحى من
الكل من بل قبل بوجها والاصل فيها قبل الاجاع قوله ثم فصل تركب واخرى على ملو العبد اخر انسك وروى في الصحيح
بكتيبن الحسين اقر بين ذبحها بيده وسه وكبر ووضع رجليه على فاحها والاح قبل الابيض الحمار وقيل الذي يذبحه اكثر من مواده وقبل غير
ذلك وقد تقدم جملة من احكامها في كتاب الحج قوله وبكره الذابحة هنا مسائل من احكام الذابحة الاول بكرة اي فاعلم ان المراد بانه
نحو عن الذبح يذبحه وروى بان بن تغلب على ابن عبد الله قال كان علي بن الحسين ع يامر عبد الله ان يذبح الجواحة تطلع الفجر ويقول ان ذبح
الليل يسكن الكل شي قلته فبكت فذلك فانخضا قال ان كنت خائف الموت فاذا ذبح الثاني بكرة اي فاعلم ان المراد بانه يذبحه
عن ابن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يذبح وارقا لانه يذبح في يوم قد قبل الصلوة الا ان يذبح في الثالث ان ذبح الذبحة وهو ان
يلب بالتيك النخاع مثلث الموت فيقطعه او يقطع قبل موته وهو الميتة الابيض سقط الفقا بالفتح ممتد من رقبته الى الذنب بفتح
العين وسكون الجهم وهو اصل وجه الكراهة وروى في الحديث عنه وقد تقدم بعضه بالمراس فانما يذبح من قطع النخاع وقبل مجزلات
الاصل في النهي التحريم فلا وجه للعدول الى الكراهة فقد تقدم ان خبر النهي صحيح فاقول بالتحريم اقوى وعلى تقديره ذبح الذبحة على الاك
للصلواتها بغير الفصل مع تعمله فلو سبق يده فقطع فلا بأس وقد تقدم ما يدل عليه الرابع ان يذبح السكين والمراد بان يذبحها بخنجر
الحمار ويقطع مع باقي الاعضاء الى خارج رواية حران عن ابن عبد الله قال يذبح السكين في ذبحها تحت الفم ويقطع الى فوق وروى
الشيخ في رواية اخرى ان يذبح في طريق الرواية جهالة القول بالكراهة اجود الخاسر بكرة ان يذبح الخنجر اصبر وهو ان يذبح وجوان اخر ينظر
رواية عينه من اربعة عن ابن عبد الله ان امير المؤمنين كان لا يذبح الشاة عند اسائه ولا يذبح عند الجرد وشي في يده وروى
الشيخ في رواية اخرى ان يذبح في طريق الرواية جهالة القول بالكراهة اجود الخاسر بكرة ان يذبح الخنجر اصبر وهو ان يذبح وجوان اخر ينظر
رواية عينه من اربعة عن ابن عبد الله ان امير المؤمنين كان لا يذبح الشاة عند اسائه ولا يذبح عند الجرد وشي في يده وروى
الشيخ في رواية اخرى ان يذبح في طريق الرواية جهالة القول بالكراهة اجود الخاسر بكرة ان يذبح الخنجر اصبر وهو ان يذبح وجوان اخر ينظر

فاما في ما ذكره من ان يستعمل الذاب قبله ولا يحرك ولا يجره من مكان الى اخر بل يتركه ان يفارق الروح وان يساق الى الذاب وفن
ويضع برقون ويضع عليه ماء قبل الذاب ويمر السكين بقوة وقاطب ذهابا وعودا ويجري في الاسراء ليكون اوجي واسهل روي سداد
ما رواه ابن النعمان قال ان الله كتب عليكم الاحسان في كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا الذبحة وليتحد احدكم بشفرة ولينزع ذبحته وفي حديث اخر انه
ان كان هذا لثامه وان يورى عن الهامهم وقال اذا نزع احدكم فليجهر قوله ما يباح لا يفر في ذلك من ما يوجد بيد رجل معلوم الاسلام و
لا يجوز له ولا في السلم من كونه من يستحل ذبحة الكتاب وغيره على اصح القولين علم بقول النصوص والفتاوى مستند الحكم اخبار كثيرة منها ما
نص عليه ابن سيار ورواه محمد بن مسلم انهم سئلوا باجعة عن شيء من الاسواق ولا يدرون ما يصنع القصابون قال كل افاكا ن
في سوق السمين ولا تشغل عنه ومثله ما يوردون من الجلود فيصنعون احمرا في نزع الرضاء قال سئلته في السوق فيشي الخف
لا يدري اذ هوام لا ما تقول في الصلوة فيه وهو لا يدري اصله فيه قال نعم اما في شي الخف من السوق ويصنع في اصله فيه وليس عليكم
المسئلة وفي صحة احمد بن الفضل ان سئلته عن الرجل ياتي السوق فيشي جبة ولا تدري اذ كنه هي ام غير كنه هي اصلها فيها قال
نعم ليس عليكم المسئلة ان باجعة كان يقول ان الخراج صنفوا على الفهم بحالته ان الذين اوسع من ذلك واعنه في كون المسلم من
لا يستحل ذبحة اهل الكتاب هو ضعيف جدا لان جميع المخالفين يستحلون ذبايحهم فيلزم على هذا ان لا يجوز اخذ من المخالف حكم وهذه
الاخبار ناطقة بذلك واعلم انه ليس في كلام الاصحاح ما يعرف به سوق الاسلام من غير مكان الرجوع فيه الى العرف وفي موقفه استحسن عار عن
الكاظم ان قال لا بأس بالصلوة في الفريضة وفيما صنع في ارض الاسلام قلت له وان كان فيها غير اهل الاسلام فالذا كان الغالب عليها
المسلمون فلا بأس وعلم هذا بغير ان يكون العار هو غير ما في العرف فتميز سوق الاسلام باغلبة المسلمين فيه سواء كان حاكمهم مسلما او كافرا
فاذا لم لا يعمد بالعموم وكما يجوز شره في الجلد من سوق الاسلام لا يلزم البحث عنه هل هذا مسلم ام لا وانما هل تمت واستقبل بذبحته القتل
ام لا بل ولا يستحب لو قتل بالكرهه كان وجبا لله في غير ذبحة السابق الذي اقل مراتبه الكراهه في سائر قصص على نفي الاستحباب قوله
كلما قد تقدم البحث في ذلك وكما يقطع اعتبار موضع الذبحة والخبر يقطع الاستقبال به مع تعذره ولو امكن احدا ما وجب سقط السعد
وكما يجوز ذلك الخوف من فوته يجوز الاضطرار الى كل واحد بالتمهنا مطلقا الحاجة اليه قوله اذا قطعت اعتبارا استقر ارجاء المذبح قبل
ذبحه فله شئ ذكره الشيخ وتبع عليه جماعة منهم المم والعلامة ووجه ان ما لا يستقر حياته فصار بمنزلة الميت لان استناد موته الى الذبحة
ليس اولى من استناده الى السبب للوجوب لعدم استقرارها بل السابق الى فضا كان هلاكا بذلك السبب فيكون ميتا ولو جوب في النقص
الصحيح وكلامه انما لا يكتفى بالحركة بعد الذبحة في الحل وان لم يكن فيه حياة مستقرة وفي قوله ثم الا ما ذكيت وجعل استثناء من
النهي والذبح وما اكل السبع ولا ذبحه عليه ففي صحيحه رواه عن ابي جعفر في تفسيرها ان ادركت شيئا منها وغير نظرفا وقام به
او ذبح يصح ففدا دركت ذكاته فكله قال وان ذبح ذبحه فاحد ذبحة السبع فوقع في النار او في الماء او من فوق بدينك او من جيل اركنت جاذب الذبحة فكل
وفي صحيحه عن ابي عبد الله قال اذا تحرك الذبحة او اطرافها او اذن فموت ذكته في ذبحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال في كتاب
علم اذا طرفت العين او دكت الرجل او تحرك فكل منه ففدا دركت ذكاته وفي رواية ابا ان تغلغله ثم قال اذا شككت في حياة شاة ولبثها بطرف
عينها او تحرك ذنبها او مصع بذيها فاذبحها فانما لك في هذا ما لا يتبين في شئ ونقله عن الشيخ يحيى بن سعيد ان اعتبارا استقرار الحياة للبشر من
الذهب قال ونعم ما قالوا على القول باعتبار استقرار الحياة وعدمه فالمرجع فيه الى قرين الاحوال المفيدة للفر الغالب باجدا فان ظهر لها
احدا على علمه فان اشتهر الحال ارجح فيه الى الحركة بعد الذبحة اخرج الدم المعدي على ما تقدم تقريره قوله لا يذبح لما كاث الاخيصة من الطاعة
المنقرب لها كان نذرها منعقد لوجود المقصود ولا رنة الله مع تعينه اياها في جو اخصوس بول ملكه عنه لتعينها للذبح ولغيره على ان
المطعمها شاعرا للمساء لبقاء الملك فلا يفقد تصرفها ببيع ولا هبة ولا ابد لها بمثلها ولا يجر منها وقد روي ان رجلا قال للشيعة يا رسول الله
لا اوجب على نفسي بذر مني يطلب معنى يتوق فخر اخرها ولا شئها او لو طلت بانه يعبر عن علم انه قال من عجز اخيصة فلا يسند لها ذبح
بعض لعدم نواز ملكه عنها اخيصة بدم ويتصدق بالدم وله سبها وايد لها كما لو قال لله على ان اغتو هذا العبد فانه لا يملكه عنه الا باعنا فو
اشترى الى الفرق بين الامر في هذا ونظاير فيما سلف فان ذبحة لا اخيصة يقتضي صحتها حالها بسقوطها باكا او نذر ان يكون ذلك الحيوان قد
بخلاف ما لو نذر ان يعقوب وان تصد فان الشوغل عليه هو ابقاء العتق على ما له والصدقة فاما ما نذر بغيره الما بل الصيغة الواقعة عليه فلا
يجز عن ملكه بدونه او على هذا فلا يجوز له ان يذبحها بغير الذبحة في وقتها فان تلفت بغيره بغير او ضا او عشت لم يضمن وان بقيت بعين
في من اشد الاخيصة بل في هذا الموضع لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه من حكم النخبة بل يجره كذا خلا في بعض الروايات وقد روي عن
ابي عبد الله الخدي ان قال شئيت كذا لا يخبره ففدا ذبحة لا يذبحه الا لئلا فالت رسول الله عز وجل في حق من به وان كان لم يضر كان عليه
قيمتها مع التلف بوجهه واشتباع العيب كذا لو كان التلف اجرة وحيث تجب القيمة او الارش عليه وعلى اجرة نأخذها المصحح ويشترى بها
مثلا فضا على ما لو جده ان يذبحه من واحد وجب ان لا يذبحها شيئا ما وانه ونجالة في ان ما اذا نذر اعدا فبذبحه فضا
انذرت به في ذبحة ما عدا عن حقيقة لان ملكه هناك لم يزل عنه وسقط العتق فيه ان باعته واستحققت الاخيصة بالقول وان لم يجد

فاما في ما ذكره من ان يستعمل الذاب قبله ولا يحرك ولا يجره من مكان الى اخر بل يتركه ان يفارق الروح وان يساق الى الذاب وفن
ويضع برقون ويضع عليه ماء قبل الذاب ويمر السكين بقوة وقاطب ذهابا وعودا ويجري في الاسراء ليكون اوجي واسهل روي سداد
ما رواه ابن النعمان قال ان الله كتب عليكم الاحسان في كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا الذبحة وليتحد احدكم بشفرة ولينزع ذبحته وفي حديث اخر انه
ان كان هذا لثامه وان يورى عن الهامهم وقال اذا نزع احدكم فليجهر قوله ما يباح لا يفر في ذلك من ما يوجد بيد رجل معلوم الاسلام و
لا يجوز له ولا في السلم من كونه من يستحل ذبحة الكتاب وغيره على اصح القولين علم بقول النصوص والفتاوى مستند الحكم اخبار كثيرة منها ما
نص عليه ابن سيار ورواه محمد بن مسلم انهم سئلوا باجعة عن شيء من الاسواق ولا يدرون ما يصنع القصابون قال كل افاكا ن
في سوق السمين ولا تشغل عنه ومثله ما يوردون من الجلود فيصنعون احمرا في نزع الرضاء قال سئلته في السوق فيشي الخف
لا يدري اذ هوام لا ما تقول في الصلوة فيه وهو لا يدري اصله فيه قال نعم اما في شي الخف من السوق ويصنع في اصله فيه وليس عليكم
المسئلة وفي صحة احمد بن الفضل ان سئلته عن الرجل ياتي السوق فيشي جبة ولا تدري اذ كنه هي ام غير كنه هي اصلها فيها قال
نعم ليس عليكم المسئلة ان باجعة كان يقول ان الخراج صنفوا على الفهم بحالته ان الذين اوسع من ذلك واعنه في كون المسلم من
لا يستحل ذبحة اهل الكتاب هو ضعيف جدا لان جميع المخالفين يستحلون ذبايحهم فيلزم على هذا ان لا يجوز اخذ من المخالف حكم وهذه
الاخبار ناطقة بذلك واعلم انه ليس في كلام الاصحاح ما يعرف به سوق الاسلام من غير مكان الرجوع فيه الى العرف وفي موقفه استحسن عار عن
الكاظم ان قال لا بأس بالصلوة في الفريضة وفيما صنع في ارض الاسلام قلت له وان كان فيها غير اهل الاسلام فالذا كان الغالب عليها
المسلمون فلا بأس وعلم هذا بغير ان يكون العار هو غير ما في العرف فتميز سوق الاسلام باغلبة المسلمين فيه سواء كان حاكمهم مسلما او كافرا
فاذا لم لا يعمد بالعموم وكما يجوز شره في الجلد من سوق الاسلام لا يلزم البحث عنه هل هذا مسلم ام لا وانما هل تمت واستقبل بذبحته القتل
ام لا بل ولا يستحب لو قتل بالكرهه كان وجبا لله في غير ذبحة السابق الذي اقل مراتبه الكراهه في سائر قصص على نفي الاستحباب قوله
كلما قد تقدم البحث في ذلك وكما يقطع اعتبار موضع الذبحة والخبر يقطع الاستقبال به مع تعذره ولو امكن احدا ما وجب سقط السعد
وكما يجوز ذلك الخوف من فوته يجوز الاضطرار الى كل واحد بالتمهنا مطلقا الحاجة اليه قوله اذا قطعت اعتبارا استقر ارجاء المذبح قبل
ذبحه فله شئ ذكره الشيخ وتبع عليه جماعة منهم المم والعلامة ووجه ان ما لا يستقر حياته فصار بمنزلة الميت لان استناد موته الى الذبحة
ليس اولى من استناده الى السبب للوجوب لعدم استقرارها بل السابق الى فضا كان هلاكا بذلك السبب فيكون ميتا ولو جوب في النقص
الصحيح وكلامه انما لا يكتفى بالحركة بعد الذبحة في الحل وان لم يكن فيه حياة مستقرة وفي قوله ثم الا ما ذكيت وجعل استثناء من
النهي والذبح وما اكل السبع ولا ذبحه عليه ففي صحيحه رواه عن ابي جعفر في تفسيرها ان ادركت شيئا منها وغير نظرفا وقام به
او ذبح يصح ففدا دركت ذكاته فكله قال وان ذبح ذبحه فاحد ذبحة السبع فوقع في النار او في الماء او من فوق بدينك او من جيل اركنت جاذب الذبحة فكل
وفي صحيحه عن ابي عبد الله قال اذا تحرك الذبحة او اطرافها او اذن فموت ذكته في ذبحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال في كتاب
علم اذا طرفت العين او دكت الرجل او تحرك فكل منه ففدا دركت ذكاته وفي رواية ابا ان تغلغله ثم قال اذا شككت في حياة شاة ولبثها بطرف
عينها او تحرك ذنبها او مصع بذيها فاذبحها فانما لك في هذا ما لا يتبين في شئ ونقله عن الشيخ يحيى بن سعيد ان اعتبارا استقرار الحياة للبشر من
الذهب قال ونعم ما قالوا على القول باعتبار استقرار الحياة وعدمه فالمرجع فيه الى قرين الاحوال المفيدة للفر الغالب باجدا فان ظهر لها
احدا على علمه فان اشتهر الحال ارجح فيه الى الحركة بعد الذبحة اخرج الدم المعدي على ما تقدم تقريره قوله لا يذبح لما كاث الاخيصة من الطاعة
المنقرب لها كان نذرها منعقد لوجود المقصود ولا رنة الله مع تعينه اياها في جو اخصوس بول ملكه عنه لتعينها للذبح ولغيره على ان
المطعمها شاعرا للمساء لبقاء الملك فلا يفقد تصرفها ببيع ولا هبة ولا ابد لها بمثلها ولا يجر منها وقد روي ان رجلا قال للشيعة يا رسول الله
لا اوجب على نفسي بذر مني يطلب معنى يتوق فخر اخرها ولا شئها او لو طلت بانه يعبر عن علم انه قال من عجز اخيصة فلا يسند لها ذبح
بعض لعدم نواز ملكه عنها اخيصة بدم ويتصدق بالدم وله سبها وايد لها كما لو قال لله على ان اغتو هذا العبد فانه لا يملكه عنه الا باعنا فو
اشترى الى الفرق بين الامر في هذا ونظاير فيما سلف فان ذبحة لا اخيصة يقتضي صحتها حالها بسقوطها باكا او نذر ان يكون ذلك الحيوان قد
بخلاف ما لو نذر ان يعقوب وان تصد فان الشوغل عليه هو ابقاء العتق على ما له والصدقة فاما ما نذر بغيره الما بل الصيغة الواقعة عليه فلا
يجز عن ملكه بدونه او على هذا فلا يجوز له ان يذبحها بغير الذبحة في وقتها فان تلفت بغيره بغير او ضا او عشت لم يضمن وان بقيت بعين
في من اشد الاخيصة بل في هذا الموضع لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه من حكم النخبة بل يجره كذا خلا في بعض الروايات وقد روي عن
ابي عبد الله الخدي ان قال شئيت كذا لا يخبره ففدا ذبحة لا يذبحه الا لئلا فالت رسول الله عز وجل في حق من به وان كان لم يضر كان عليه
قيمتها مع التلف بوجهه واشتباع العيب كذا لو كان التلف اجرة وحيث تجب القيمة او الارش عليه وعلى اجرة نأخذها المصحح ويشترى بها
مثلا فضا على ما لو جده ان يذبحه من واحد وجب ان لا يذبحها شيئا ما وانه ونجالة في ان ما اذا نذر اعدا فبذبحه فضا
انذرت به في ذبحة ما عدا عن حقيقة لان ملكه هناك لم يزل عنه وسقط العتق فيه ان باعته واستحققت الاخيصة بالقول وان لم يجد

بالقيمة الارش الذي يصلح للذبيحة فان امكن ان يشترى به شقصا من اخيخته لرفه شرته والذبح مع الشريك ولا يخفى اخراج القيمة كالاخرى
عن الاصل بل عن القيمة فان تعد ذلك اشترى به لحاقه فرة على وجهها لانه اقرب الى القيمة من تفرقة الذابم ولا يخفى اللزم مع امكان الشركة
في الحيلان اوافه الدير من جملته الخ المط لله ثم فيها ولو تعد ربيع ذلك يصيب بالعرض قوله لو نذر اذا نذر الاخيخته القيمة تعينت للذبح و
الشركة على وجهها فاذا ضاقت فوجد غيرها وزجها او ذبحها من غير ضلال فان نوى عرضها اجزأت عنه لما ذكرناه من يقينها فوقع الذبح
موقفة في اخذ صاحبها الحقا او فقرة وان لم ينو عنه فقد اطلق المص وغيره لانه لا يخفى وهو مبني على ان القيمة السابق لا يفرض عن القيمة
من الذبح فلا يقع موقعها وعلى هذا فيلزم الذبح القيمة كسلف وعلى تقدير وقوعها موقفا هل يجب على الذابم ارش وانقص بالذبح الا ان
لعدم لان يفتقر عليه شيئا مقصودا بل حلف عنه موقفة بقبول ميثورة لان اوافه الذم من المال ك مقصودة وقد فقهنا عليه في
بعضهم فلو ان ذبحها في الوقت سفر فعليه الارش لانهم يفتقر ذبحها وان ضاوم يبق لا ما يسع الذبح فذبحها فلا ارش عليه في غير الوقت
وعلى تقدير ثبوت الارش ففيه وجه احداهما انه لا يفتقر من عين الاخيخته حتى تسحقه المساكين وثانها انه المساكين خاصة لانه يكتف
بعض الاخيخته وليس للذبيحة الا الاكل والثالث ان يملك به مصلك الضحايا وعلى هذا فيشرى به شره فان لم يشتره ما سبق
شتره او لم يفرقه نفسه هذا كله اذا ذبحه الاجنبى والذبح باق بحاله فاما اذا اكله او فرقه في مصارفه وغذائه فهو كالاخرى
ان يمين المصدق ان يذبح المصطفى قبله الضما ويشترى المالك بقوى اخيخته اخرى كالمزجج من وقوع النقرة عن المالك كالذبح وعلى تقدير
الضمان ففيه كيفية اوجه احدى ان يضمن قيمة اللحم بناء على عدم ثبوت الارش عليه بالذبح والثاني ان يضمن ارش الذبح وقيمة اللحم والثالث ان
يضمن قيمة الذبح كانه صوتا الاثر في الرابع ان يضمن كس من قيمتها وفيه اللحم لانه فرقه الا ان من بعد ما ذبح من بعد ما ذبح من بعد ما ذبح
في كل من ذبح جوارحه او كل لحمه لان الاحمال الاول لا يفتقر الى الذبح غير مستحق قوله اذا نذر نذر القيمة يصير مكان مندوبا واجبا
فان قلنا باستحباب اكل منها قبل النذر فهو باق لانها بالذبح يخرج عن كونها اخيخته وانما خرجت عن حكم استحبابها الى الوجوب فيجب
احكامها عندنا وان لم يكن على وجه الاستحباب خالف في ذلك بعض العامة فمنع من اكل من المندورة فاسا على اخراج الزكاة الواجبة
والكفارات والهدايا الواجب عندهم ولا يخفى ضعفه وانما ان هذه المسائل الثلاث كان ذكرها في كتاب المندور اذ وفي كتاب الحج مع مسائل
الاخيخته فان اصلها ما ذكره ثم لا يثبت مسائل الباب قوله ذكاة السمك مذهبا لا يحل اكل السمك لا يحل فيه قطعاً وانفقوا على غير
من عائل في الماء واختلفوا في حصوله بذكره فاشتهروا بهم انها اخرجت من الماء حيا ولو كان الحج مسلما او كافرا واسدوا عليه بظ
قوله ثم احل لكم صيدها ما يشاء بالاذن المحي وبجسنة تجلج عن اللحم قال انما صيد الحيوان اذ ذبحه ولو كان من السمك طافا على الماء او يلقه البحر
واخرجها باخذها من الماء حية وموتها خارجة وصيحتها تجلج على عبد الله فان سئل عن اخذ السمك طافا على الماء او يلقه البحر
شاق لا ياكله ويقتل المستخرج من الماء حيا سوا الخرج يخرج ام لا فانه اذ ذبحه في نكت النهاية لرواية مسلمة بن ابراهيم عن عبد الله
ان عليا كان يقول اذا ذكركم ماوى تضرب بضربها وتطرق بعينها فوقع كانه ورواية زرارة قال قلت لسمكة تبت من الماء فبيع
على الشط تضرب حتى تموت فقلها لان صيد الجوس مع مشاهدته المسلم قد اخرج حيوانا خارج الماء موجبه لصد المحرم لا غير
به فيكون العوق ينظر المسلم له كانه وقد قل عليه صحيح الجلي عن ابي بصير قال سئل عن سمك الحيطان وان ذيم فلو كان من سمك الجوس
السمك اكله فوقع ما كنت اكله حتى انظر اليه وجوابه ضعف الروايتين ولا يلزم من حمل صيد الكافر مع مشاهدته المسلم اكله ولا يرد على
المسلم وانما مقتضى ذلك استراطه حتى يتبين ان لا ذبيحة له وان كان مسلما كافر او بدلي عليه ان يبيح عليه صحيح الجلي عن ابي بصير عن ابي بصير قال سئل
عن سمكة وثبت من نهر فوقع على الحد فالتصليح اكلها فوقع ان ذبحها قبل ان تموت ثم ماتت فكلها وان ماتت قبل ان تاكلها
فلا تاكلها فلو لم يخرجها هذا هو المشهور بين الاصول عليه العلم في تقدم من الاجزاء القيمة ما يدل عليه وظالمها تجزئها ما اخرج
الكافر وطه وقال ابن زهرى الا نيطا تجزئ ما اخرج الكافر فذهب علم الشيخ في التحليل اذ اخذ منه المسألة الرواية عيسى بن عبد الله عن
ابن عبد الله في صيد الجوس لا يملك ان اكلها كاهن والسمك لا يملك ولا يذبح ولا يذبحه لان يذبحه والمذبح هو الاول والاولى محمولة على عباد
مشاهدة المسلم قد اخرجها حيا ومات خارجا كابدل عليه اخر الرواية وصير في غير هاتين الاجزاء الكثيرة كصحة محمد بن مسلم قال سئل ان
عكده الله عن محرم صيد السمك ان يذبح منه فقل ما كنت اكله حتى انظر اليه يبيع زاه يبيع من الماء حيا وفي حصة الجلي لا يذبح صيدهم بغير
الجوس انما صيد الحيطان اخذته قوله ولو اخذها هذا التعليل وجرو في الاجزاء وفي رواية عبد الرحمن بن سنانة قال سئل ابا عبد الله
عن السمك يضام يحكمه في شيء ثم يلقى في الماء يموت فيه فلو ناكله لانه مات في الذبيحة جازمه قوله وهل يحل ان يذبحه ثم يبيعهم اكله جازمه
للشيخ في طه استنادا الى ان ذكاة اخرجها من الماء حيا وموتها خارجة فحصل ذكاة وهذا النوع الى الماء وضام في حرم ولو كان
فدقت ذكاة ما حرم بعد ذكاة السمك والاكثار الى الحل ما تقدم من ان صيد اخذ في ذكاة فحصل الذكاة وهذا النوع الى الماء وضام في حرم ولو كان
يجب ان لا يذبح ما لا يذبح بالارث خاصة بشرط عدم عودوه الى الماء وموته فيه وهو حاصل ولو لم يصححه سليمان بن خالد عن ابي بصير ان عليا كان يذبح

[illegible]

22

[illegible]

من الجاني الاول ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثاني ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثالث ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الرابع ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الخامس ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني السادس ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني السابع ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثامن ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني التاسع ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني العاشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الحادي عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثاني عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثالث عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الرابع عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الخامس عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني السادس عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني السابع عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثامن عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني التاسع عشر ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني العشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الحادي والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثاني والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثالث والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الرابع والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الخامس والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني السادس والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني السابع والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثامن والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني التاسع والعشرون ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار
 من الجاني الثلاثين ان يكون
 في نصفه ثلثه من اهل النار

وعلى الثلثة عشر اجزاء من الجاني

وهو على الاول
 والستون اربعة اجزاء
 اربعة عشر جزء من ثلثه
 عشر جزء من ثلثه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في وجوب الانتفاع منه لوجوب اجتناب البلب ولا يتم الا باجتناب الجميع لان العوض كونه محصورا في قولهم ما اجمع الحلال والحرام لا يغلب الحرام
الحلال والقول يتبع على استحلال الميتة للشيخ في يه وتبعه ابن حزم والعلامة في الح والمال اليه المص مع قصد البيع الذي في المسند صحيح الجلبه عن
العلم قال معناه يقول اذا اخطأ الذي بالميتة تابع من يستحيل الميتة وحسنه الجلبه ايضا عنه انه سئل عن رجل كان له غنم وبقر وكان يمد
المذكي منها فيغزله ويعزل الميتة ثم ان الشئ والذي اخطأ كيف يصنع به قال يدعيه من يستحيل الميتة ولا يلبس به ويضع ابن ابراهيم من يبعده و
الاشفاق به مطمحا لغير الرواية لاصول المذهب شيكا بان مع عدم التميز يكون المبيع محبولا ولا يمكن افاضة فلا يصح بيعه مفرا واجاب في الح
بانه ليس بمتاح حقيقة بل هو استيفاء مال الكافر من يديه جهناه فكان سائغا وانما اطلق عليه اسم البيع لمساكنة له في الصورة من حيث انه بدل
مال في مقام عوض ويشكل بان متحل الميتة اعم من يباح له ان لو كان ذميا كان ماله محررا فلا يصح اطلاق القول ببيعته كل على متحل
الميتة والا فلا العمل بمضمون الرواية لصحتها واطرافها الحالفه الاصل ومال الشهيد فيس الى الضرر واخباره بالانبساط والانتفاع
كاستيائه في المصطوح الميتة ويضعف مع تسليم الاصل بطلان القياس مع وجود الفارق وهو ان المصطوح يحمل كونه باجمعه مذكي
كونه غير مذكي فكونه ميتة غير معلوم بخلاف الشاذ فانه مشتمل على الميتة قطعاً فلا يلزم من الحكم في الميتة تحريم كونه في المعلوم التحريم
قوله وكل كما يحرم اكل ثم الميتة محررا لا انتفاع بها واستعمالها بوجوه الانتفاع لموقولة ثم حرمت عليكم الميتة فان التحريم المضاف الى الاعيان
غيره مطلقا لا يشترط افعال المكلفين فيكون المراد تحريم جميع وجوه الانتفاع لانه افرز المجازات الى الحقيقة حيث لا يكون مراد بخلاف
ما لو جعل المراد تحريم اكلها خاصة وبمعناها او غير ذلك من الامور الجزئية وقيل ان منعنا التحريم في ذلك هو الاكل لانه المنادى وولاته
اعظم المفسد منها كما ان المراد بقوله ثم حرمت عليكم اكلها انكم تحرم وجوهها وقيل ان الية بحمله في الدلالة كذلك فلا يكون دليل في العموم
وما يبان من الحى حكم الميتة ومنه الياء الغنم وقد دل عليها بخصوصها ورواية احمد بن الحسن بن المكاكيل قال سئل رجل ابا عبد الله ع وانا
عن قطع الياء الغنم فقال لا بأس بقطعها اذا كنت تصلحها ما لك ثم قال ان في كتاب علي ع انما قطع منها ميتة لا ينفع به وفي معناها غيرها
والاستصلاح به من انواع الاستعمال فيخرج وزج الدهن التحريم نجاسة عصرية عن ذلك بنصر خاص من على حواجز الاستصحاب لا بوجوب
تعدية الى الميتة لوجود الفارق والافاضة في مخالفة الاصل على مورد قوة المحرمات لاحالات تحريم الدم من هذه المذكورات
وفي معناها الطحال لانه يجمع الدم الغامد واما الكلام في غير هذه المعدودات فالشيخ في تحريم جميع ما ذكره الا المشافة
فانه يفرقها لها وافق ابن اوديس وزاد المتأخره وتبع الشيخ على ذلك جماعة ومُسند التحريم ورواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
عبد الله ع قال لا يؤكل من الشاة عشرة اشياء الفتر والدم والطحال والجذع والعليا والعذة والقصيد الانثيان والحياء والمرارة
ورواية اسمعيل بن ابراهيم ع قال لا يؤكل مما يكون في الابل والبقرة والغنم وغير ذلك مما يحرم حلال الفرج بما فيه ظاهره وباطنه و
القصيد البضيان والميتة وهو موضع الولد والطحال لانه دم والغدة مع العروق والطحال الذي يكون في الصلب والمرارة والحدق
والمرارة التي يكون في الدماغ والدم وفي معناها دوايا اخر وكلها ضعيفة السند ومجرحه فاذا كرر جمع من جعلها فذلك لم يحكم المص بمضمونها
لقصوها عن افادة التحريم فجع الى الدلالة العامة وقد علمنا منها تحريم الدم والنجاسات وتحليل الطيبات فاما من هذه حيثما يحرم لذلك
وهو النجاسة التي تصد بها المص حاز ما بها وفي معناها الثلثة التي نقل فيها الخلاف واختار نخبر بها وهي المشاة والمرارة والميتة وعلى
تحريمها بالاستصحاب اشار الى ما ذكرناه من عدم دليل صالح على تحريمها بالخصوص بل مادل على تحريم الجباب والباقي لا يظهر كونها
من الجباب فحرمها ليس بجديد نعم ينبغي الحكم بالكره لما ذكر من الروايات فانها كافية في اثبات الكراهة للانتفاع في دليلها ووافقه
العلامة في الح وبه وزاد في الحر العرج وفي عدواي الشيخ على تحريم الجميع من غير نقل خلافه في الاخرى ما اخاره الله من الاقضية على
تحريم المستحب منها والمراد بها الاشياء التي تصل بعصب ظاهرها الكف والمراد منها في الحيوان ما جاز ان يذبح من الاقضية
ونحوها ويحرره الدماغ الح الكاين في وسط الدماغ يخالفونها لونه وحى بقدر الحصنة في العروق والطحال مثل لون المحيط الا
في وسطه ففاد الظاهر بنظم حره وهو الوترين ومفهوم الباطن قوله ويكره على بعض الاخبار كراهة اكلها ما يجمع البول وفي مرفوعة
ابن محيى الواسط ان عليا ع نهى القضاة عن بيع سبعة اشياء وعندها اذان الفؤاد وقد تقدم الذي عن اكل العروق في جملة ما ذكر
في خبر اسمعيل بن مراد ولا وجه لافتراده من المذكورات سابقا لانها قد كونه معناه الاخبار تحمل النهي فيها على الكراهة دون غيرها
لا وجه له وضعف السند يمنع تحريم الجميع عدما استثنى قوله ولو شوي هذا التفصيل مشهور بين الاصحاب ما ذكره الشيخ وغيره و
مسند رواية عمار بن موسى عن العلاء ع انه سئل عن الطحال بجل اكله قال لا تأكله فهو دم قلت فان كان الطحال في سفوف مع لحم ونحوه
خبر هو الجوزاب يؤكل ما تحته قال نعم بكل اللحم والجوزاب ويرى بالطحال لان الطحال في حجاب لا يسيل منه فان كان الطحال مشقوقا
او مشقوقا فلا تأكل ما يسيل عليه الطحال وهذه الرواية وان كانت ضعيفة السند الا انه لا بأس بالعمل بمضمونها الواقعية الظاهر
ان الطحال يسيل دمه من المرارة ويتشرب منه ما تحته قوله الاعيان لا خلاف في تحريم اكل النجس سواء كانت نجاسة اصلية كالعذة
النجسة ام بالعرض كالطعام المبتزج بنية من النجاسات كالحمر وغيره من المشروبات والفضة في حكمها عندنا وان لم يسكر ولا فرق في تحريمه

ولا يشترط في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب
 ولا يشترط في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب
 ولا يشترط في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب
 ولا يشترط في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب ولا في القتل بالخنزير ولا في القتل بالكلب

الفتن وبالجملة فحجب الى الظن به ولا يغلب ما ذكره الله من الغيرة واليقين لان الجدي قد يحصل على وجه لا يضر منه ما هو ازيد من ذلك
 حتى يشترط بغيره السم لا يحرم عليه تناولها مع قوله الخمر تحريم الخمر موضع وفان بين المسلمين من يقتل من قبله يشترط تحريمه في جزاء الاسلام
 والحق في الخمر كلما اسكر لقوله كل شراب كره حرام وقوله كل مسكر حرام وكل حرام حرام وروى علي بن يقطين في الصحيح عن ابي الحسن الماحض
 فان الله تعالى لم يحرم الخمر لاسيما ولكن حرمها لما فيها من عاقبة عاقبة الخمر فهو حرام وروى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن ابي عبد الله
 قال قال رسول الله الخمر من خمسة العصير من الكرم والبقيع من الرند والبيع من العسل والمز من التمر والتب من النمر فاطلق على هذه الاشياء
 اسم الخمر اما جاز المشاكهة في الفعل او حقيقة من حيث انها سميتم بالخمر لانهما بالكر والبيع موجود في هذه الاشياء والبقيع الخمر اسم
 كثير فيهم فليدركه المادة الفساق حرام بالجملة بالاجابة لا بغيرها اليه قوله والقضاء معطوف على الشر او على كل مسكر والمزاد في حرمه وان
 لم يكن مسكرا وروى الضعيف في غير معتقد وفيما انه حرم محمول وانه الخمر بعضها وان حذر شراب الخمر في حرمه عند الامتناع موضع وفان
 واجاز به مستفيض الحكم معطوف على ما يطابق عليه اسم القضاء عرفا مع الجملة باصله او وجود خاصيته وهي النشيش وهو المعبر عنه
 بعض الاخبار بالغيثا ولو طلق القضاء على شراب يعلم حله قطعا كالغذاء الذي حال كونه لم يبلغ هذا الحد لم يحرم قطعا وفي صحة علي بن
 يقطين عن الكاظم قال سئل عن شرب القضاء الذي يعمل في السوف ببيع ولا يرى كيف عمل ولا في عمل الجبل اذا شربه قال لا اجبه هذه
 الرواية بشرب الخمر وروى ابن ابي عمير في الصحيح عن مازن قال كان يعمل في الحرس القضاء في منزله قال محمد بن يحيى قال لا ينجح
 لم يعمل قضاء والمزاد بغيره ما ذكرناه من النشيش الموجب للانقلاب كما هو المراد من غليظ العيص وسبأ قوله ويجوز لاختلاف بين الاحكام
 في تحريم عصير الغليظ اذا غلبت اسفله اعلاه واجاز به ما طفق عليه اسم القضاء عرفا مع الجملة باصله او وجود خاصيته وهي النشيش وهو المعبر عنه
 حتى يذهب ثلثا وبيعه ثلثه وحسنه حماد بن عثمان عنه قال لا يحرم العصير حتى يبلغه وروى حماد بن عثمان عنه قال سئل عن شرب العصير
 شرب ما لم يغلب اذا غلبت شربه قلت جعلت فداي شي الغليظ قال الغليظ في موضع ذريع قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا شرب العصير
 او غلبت ومن هذا يستفاد عدم الفرق بين الغليظ والنار وغيرهما وان المراد منه ان يصير اسفله اعلاه واكثر المناخر من على جاسه ايضا
 لكن قد وها بالاشد مع الغليظ والمراد به ان يصير له قواما وان قل بان يذهب شي من ما بينه لان النشيش لا ينعكس الى النار على النار
 وعن الفيد واعرب الشيد في كرى جعل الاشياء الذي هو سبب الجاسه سبب عن بحر الغليظ جعل التحريم والجاسه مثلا ومنه وفيه مع عدم
 الدليل عليه حتى باعترافه فيها وفي ان اشياء المفهوم من الاشياء وتعمل ذلك يقرب مع الغليظ بانك لا تستلزمه ان ارتفاع شي من
 عادة الموجب لنفسه ما بينه اما مع انقلابه بتفقه او بالشمس فلا يتحقق ذلك من الاشياء الاول وان حال الزمان وقيل ابن حمزة في حكم
 بجاسه مع غليظا بغيره وبالشعر في تحريمه خاصة ان غليظا بالنار وهو محكم وان كان اقرب الى اصل من الشهور والجملة هذا الحكم وهو جاسه
 المشايير بغير اصل والحال بالسكرات والقضاء من حيث التحريم لا بوجوب الحاله بما طفق ولا فرق في عدم ذهاب ثلثيه في تحريمه بين ان يصير ذهابا
 عدله لا طلاق النضوب بالشرط ذهاب الثلثين وفي صحيح ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال اذا زاد الاطراف على الثلث فهو حرام مع
 هذا فصرح بعد لانه لا يصير بغيره بذهب اربعة اخماسه غالبا ما لو جاز افضل من الثلثين ويجعل الاكثاف بصيرورته دسعا على
 تقديره كما كان كما يظهر بصيرورته خلال ذلك ولا فرق في ذهاب ثلثيه من وقوعه بالغليظان والشمس لهما في موضع المعمول به قبل ذهاب
 ثلثيه كالميلين في الشمس فيحفظها بالهواء وذهب ثلثاه حل وكذا يظهر بذلك لو قبل بجاسه لا يندرج فيه بجاسه الاكثاف الموضوعه
 في قبل ذهاب الثلثين كما يظهر ما بينه من الاجسام بعد انقلابه من الخيرة الى الخلة عندنا والحكم يخص بعصر الغليظ فلا يتعد الى غيره كعصير التمر
 ما لم يسكر للاصل ولا الى عصير الزبيب على الاصح لوجه عرصة وذهب ثلثيه وزيادة بالشمس وحرمة بعض علامات اسناد الى مفتوح
 رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى حيث سئل عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيضغ حتى يذهب ثلثاه و
 يتقى الثلث ثم يوضع فتشرب منه السنة قال لا بأس به وهذه الرواية مع ان طعمها سهل في بادئ الامر على من يتجر به يدونه ولا بالمصوم
 الذي ادعوه وانما يظهر في هذا التفسير بغيره ما بينه فيصلي للملك عند المدة المذكورة كما ينفذ الدبر ولو سلم لانه بالمفهوم فهو
 ضعيف لا يصلح لاثبات مثل هذا الحكم الخالف للاصل وروى ابو بصير في الصحيح قال كان ابو عبد الله يجمع الزبيب وهذا في الحل لان
 طعام الزبيب لا يذهب منه ثلثا ما الزبيب كالاخف قوله واما مرج الضمير مرجع الى جميع ما ذكر من الامور المحكوم بجاسه والحكم فيه
 بعد ثبوت جاسه واضع لان ما يخرج بالجاسه المايعة او يقع فيه من المايعات بجس كغير المذكور من الجاسه والموجب لخصه ما
 المذكور وروى الحكم بذلك بخصوصه في خبر ذكره ابن ادم عن الكاظم ومنها قلت خمر ونبذ افطره عجيب اودم قال فقال ففوق قلت
 اسبغ من البسوة والتماري وابسبب فانهم يستحلون شربه قال نعم قلت والقضاء هو تلك المنة اذا فطره شي من ذلك قال ان
 المنة اذا فطره شي من طعامي وهذه الرواية لا يغير كراهة القضاء دون ان يكون محرما ونجسا كالكباشية على غيرها ما سبق لان الكراهة
 حصر اسم الحرام وشبهه في الدلالة على كراهة صحيح محمد بن سميد قال سئل ابا الحسن عن شرب القضاء فكهه كراهه شديدا والكلام
 في ثلثه كراهة السابقة فان الحرام مما يكره قوله الله السمح وهو الذي يخرج بقوه عند يقطع عرفا الحيوان او يخرج من سفك الماء

ما يشاء الله من عباده
 ما يشاء الله من عباده
 ما يشاء الله من عباده

[illegible]

[illegible]

[illegible]

انه الرجل يكون له وكيل يقوم في ماله ويأكل بغيره منه والرجع في الصدقة العرف في صحته الخ لعلنا سئلنا باعده الله عن هذه الاشياء
 عليكم جناح ان ناكلوا جميعا الاية ما معي قوله او صدقكم قال هو والله الرجل يدخل بث صدقة وكل بغيره واشتر بعضهم يقصد
 الجواز بما تحته فسادا واخر من الدخول الى البيت باذن المذكورين واخرون بعدم الكراهة والاصح عدم اشتراط الاولين اما الثالث
 فمنع من ان يؤذوا او يغلوا على ظنه الكراهة حرم عليه الاكل ولا يشك في غير السوء من امواله وقوافيا خالف المصنف على ما ورد
 الاذن الثاني الاكل مما يميز الانسان من شجر الخل وغيره من الشجر والنبات والزرع وقد اختلف الاخوان بسبب اختلاف الرواية
 وبالجواز قال الاكثر بل ادعى عليه في قس الجماعة وبه روايتان من مسندنا ولا يفاد ما دل عليه الدليل عموم ما تناول مال الغير
 ولا يعلم وبظن الكراهة وقد تقدم البحث في ذلك ويحقق الدليل من الجانبين في كتاب الجازة والمهرج بالجواز من غير فصل خلاف ثم ورد
 هنا وتردده يمكن ان يكون في جواز الجميع وان يكون مختصا بالزرع والشجر والنبات والزرع والاشجار لا يظن الاول قوله من تناول اما حكم بطهره
 لان البواطن لا يتحقق بدون النية على تقدير تغيرها نظرا له فاذ اظهر المشايخ غير متغير كان ظاهر ذلك كذا الدمع ومع الجهل بلونه
 حكم بطهره لان البضا والدمع طاهران بالاصل فيستحب ان يعلم الناقل عنه وبويكروا رواية في الدائم قال قلت لابي عبد الله ع هل
 شرب الخمر فارق فاضا لشيء من زينة قول ليس شيء قوله الذي سئله في دقة الشرب قبل الاسلام فيستحب ولا يقدح كذا اصله مما
 على المسئلة فداستغفر على وجه محله في وقت يقر عليه كما لو كان قد قبضه ثم اسلم قوله لعلنا سئلنا باعده الله عن هذه الاشياء
 بقلها الى الخليفة من الاجسام الطاهرة سواء كان ما عولج به عينا فانه لم لا ويدل عليه رواية في بصير قال سئلنا باعده الله ع عن
 الخمر يصنع منها الشيء حتى تمحض قال اذا كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيه فلا بأس وعموم حسنة زيارته ع لابي عبد الله ع قال
 عن الخمر العتيقة تجعل خلافا قال لا بأس وانما اكره العلاج لقوله ع في رواية في بصير قد سئلنا عن الخمر يجعل خلافا قال لا بأس من قبل نفسه
 قوله في رواية اخرى لا بأس ان يجعل فيها ما يقبلها وبما قيل باشرط ذهاب عين العلاج به قبل ان يصير خلافا لانه يحس بوضعه ولا
 يظهر بافلاذها خلافا لان الطهر للخمر هو الانقلاب وهو غير متحقق في ذلك الجسم الموضوع فيها ولا يبرئ مثله في الابنية لانها لا ينفك عنها
 الخمر فلو لم يظهر معها لما امكن الحكم بطهرها وان انقلبت بنفسها وهو متحقق الا ان الشرح الاول واعلم انه لا بأس في الاخذ بالغير ما يدل على
 جواز علاجها بالاجسام والحكم بطهرها كذا ما هو عموم او مقرر كما اشترط اليه مع قطع النظر عن الاستناد لقوله ولوالقي القول للشيخ
 وابنه الجندل ورواية عبد العزيز المصنف قال كبت الى الرضام العيصير خمر فصب عليه الخل وشي غير حتى يصير خلافا لا بأس به
 وتناول الشيخ رواية ابو بصير السابقة من قوله لا بأس ان يجعل فيها ما يقبلها ما مضاه اذا جعل فيه ما يقبله عليه فيظن انه خلافا
 لا يكون كذا مثل الغليل من الخمر يطرح اليه كبر من الخل فانه يصير بطرح الخل ومع هذا لا يجوز استعماله حتى يغسل من ذلك الخمر وبشرافه
 الى ان يصير خلافا فاذا خلا خلج وانك ذلك انزاد ليس الحذر وجا عن حيث قال لا وجه له للاجماع على ان الخل يصير مخالفا للخمر بحسب
 لادله على طهارته بعد ذلك لانه انما يظهر الخمر انقلابا الى الخل فاما الخل فمواو على حقيقة وليس له حالة تنقلب بها ليطهرها
 قال في الحج ان كلام الشيخ ليس بعد من الصواب لان انقلاب الخمر الى الخل يدل على تمامية استعداد انقلاب ذلك الخمر الى الخل والارجح واحد
 بل استعداد الحلق في الخل بصير وفه خلافا ولكن لا يعلم الا من اخرج بغيره فاذا انقلاب الاصل لما حوز منه علم انقلابه ابيض وبجاسة الخل
 نابعة للخمر وقد زالت قسرة الجحاسة عنه كما في الخمر انقلابا وقد شبه شيخنا ابو علي بن الحسين عليه ق فاما اذا اخذ انسان
 خمر ثم صب عليه خلافا فانه يحرم عليه شربه والاصطباع به في الوقت ما لم يضر عليه وقت ينقل في مثله العين من التحليل الى
 التحريم ومن التحريم الى التحليل واعلم ان الروايات الواردة في الباب كلها ضعيفة والقول بطهر الخل اذا مضى زمان يعلم انقلاب الخمر
 فيه الى الحاشية بغيره اذ يجوزنا العلاج وحكنا بطهارته مع بقاء عين العلاج به لان الخل لا يقصر عن ذلك لا سيما العلاج بها حيث حكم
 بطهرها مع طهرها الا ان اثبات الحكم من النص لا يفي من اشكال واستناده من اطلاق جواز علاجهم مع بقاء عين العلاج قوله او
 الخمر القول بالنوع من استعمال الاول المذكور في طه الشيخ في رواية في الربيع الشامي عن ابي عبد الله ع قال نهى رسول الله ع عن
 كل مسكر وكل مسكر حرام قلت فافروا الذي يصنع بها قال نهى رسول الله ع عن الدبا والمرف والحينة والمقترق فماد ذلك قال الدبا
 الفرج والمرف والذهبان والحينة الجوار الرزق والنفير خشب كان اهل الجاهلية ينقرقونها حتى يصيرها اجواف فينذون بها ويحرقونها بحطب
 مسلم عن احمد قال نهى رسول الله ع عن الدبا والمرف وروى اسمعيل بن يحيى عن ابي عبد الله ع قال وسئلنا عن الجوار الحضر والصابغ لا
 بأس بها ولا في المحرقة ونفوذ في الاجسام الملائمة لها فاذ المكن لا يئنه غصوة دخلت اجزائها بها وامتنعت في باطنها فلا ينقد
 اليها على وجه النظر وجوابه مع قطع النظر عن مسند الاول حمل التهمة على الكراهة والافالما ينفذ فيما ينفذ في الخمر ويحرم في الاية وان
 لم يكن فيها خمر ولا ذلك موضع لمنع في غيره من الجحاسة المائعة فانه يدخل في باطن الاواء المذكور بالوجدان ولا خلاف في طهرها ثم
 قد ينفذ ان الماد لا يدخل الى باطنه الا بالرشح فلا يكفي في اظهاره يندفع بانه يدخل كذا في الاول والثاني والخامس الحكم

[illegible]

गणेशाय नमः

[illegible]

الاية على الاضيق

وان كان اكثر في البعث فيه وان اطعمه المالك لم يصح بالاباحة فيه رجحان احدها انه لا عوض عليه ويجعل المسامحة المعادة في الطعام
في حق المضطر ولو اختلفا في المطم اضعفك بعض في المضطر لا عوض ففي تصديق المظم لا يعرف بكيفية مال المضطر لا مال له
برأه ذمته وجها ولو اختلف في المضطر الوجود الطعام في فخره المالك هو مع عليه بنية العوض في استحقاق العوض الوجها
والاول بالاستحقاق هنا لانه خالص من الهلاك فكان كالعقود من القضا الى الدية وما فيه من التحريم على نذر المضطر ووجوه عدم
ان المضطر يطلب في الاثنا ولو كان المالك تبرا والاخرى الاول وكما يجزى المالك لا بقاء الاذى يجب بدل لا بقاء البهية المحترمة
وان كانت ملكا الغير فلا يجب البذل للرجحان والكلب العقور ولو كان للرجحان كلب غير عقور جابج وشاة فعليه طعام الشاة ولو كان
صاحب الطعام غائبا اكل منه وجوبا وعرقه مما اكل ان كان متغويا وشاة كان مثليا سواء في العوض ام لا لان الذم يقوم مقام
الايمان قوله وان طلب قال الشيخ في ط اذ ائتمن صاحب الطعام من بذله الا ما يزيد من ثمن مثله فان كان المضطر قادرا على قتاله
قائلا وان قتل المضطر كان مطلوبا مضمونا وان قتل المالك كان هدر وان لم يكن قادرا على قتاله او قتله لزمه حذو امر او افاء الدماء
فان قتله على ان يحال عليه فيشترى منه بعد فاسد حتى لا يلزمه الا ثمن مثله فعليه ان لا يقدر الا على القدر الصحيح فاشترى بالكرم
ثمن مثله قال قوم بل يوفى الثمن لانه باختياره بذل وقال آخرون لا يوفى الزيادة على ثمن المثله لانه مضطر الى بذلها وكان كالمكره
عليها وهو الاقوى عندنا والمضرج وجوب الزيادة مع قدرته عليه محققا بالضرورة من التمكن من بذل العوض الزايد عما يجب على المالك
بذله لان عن غير مضطر وبهم من ثمنه الوجوب بارتفاع الضرر فيه انه لو لم يكن قادرا على بذلها لم يجب ذكره الشيخ وان كان
اطلق الحكم ومن الاصحاب من حمل كلام الشيخ على ان امره مع عدم القدره على التمر في العاجل والاجل وح فلا يتحقق خلاف معنوي
هذا الايج من نظر لان الشيخ لم يجعل عدم الوجوب بما يقتضيه الجرح بل في قوله لا يضر المضطر في بذلها او دفعها وما هو اعظم منه فلا يباين شيئا
بالجرح كيف كان فالتفصيل بالهذرة وعدها اولى قوله ولو وجد اذا وجد المضطر مشقة وطعام الغير فانه ايج اما ان يكون ذلك
الغير حاضر او غائبا وعلى تقدير حضوره اما ان يبذل طعامه تبرا او يعرض مثله فادون او ما يزيد او يبيع من ذلك كله وعلى تقديره اما ان
يمكن المضطر مقابلة ثمنه وقهره عليه لانه ان كان غائبا فعليه وجه واحد لها وهو الذي اخذها المم انه باكل الميتة ويدع طعام الغير لان
الميتة تحفر تحت الله ثم يحرق الله ثم يبيد على المشاهدة ولا يباحة الميتة للمضطر منصوص عليها وجواز الاكل من مال الغير من غير اذنه
بوجود من اجتهاد ولا لا الميتة يتعلق بها حق وحد الله ثم وقال الغير يتعلوها الحنا واشتغال منه والثاني انه باكل الطعام لا يضره
على طعام حلالا الغني فاشبه ما اذا كان المالك حاضر وبذله والنصف في مال الغير يتغير بثبوت عوضه الذم والثالث انه يتغير بتغير
الغنيين والمم بعد ان حكم بتقديم الميتة على تقدير غيبته مضاعفا الى التفصيل على تقدير الخصومة قد في الحكم وقد ظهر وجه تفرقه
ان كان صاحب الطعام حاضرا نظر ان بذله لا عوض في المضطر قوله ولو باع به من المثل فادون وجب عليه الشراء ان كان الثمن
او رضى المالك بكونه في ذمته وكذا الوفاق بما يتخا من الناس مثله وان بذله بزيادة كثيرة فقه تقدمه على الميتة او وجه احدها انه لا يلزمه
لكن يستحب ان لا يلزمه الشراء فهو كالمبذل المالك اصلا واذا لم يبذله لم يقابل عليه المضطر ان كان بخلافه في المقابلته على نفسه او
كان بخلاف ان يهلك المالك في المقابلته بل يعذر الى الميتة وان كان بخلاف اضعف المالك سهولة دفعه فهو على الخلاف فيما اذا كان
غائبا والمم رجحان تشييره بالتمسك العالي مع قدرته عليه ولا باكل الميتة لانه غير مضطر اليها ثم جرح في ان الواجب عليه الميتة او ثمن المثل
ما تقدم وان ائتمن من بذله اصلا فان كان قويا لا يمكن قهره عليه فلا يشتر في اباحة الميتة اذ لا قدره على غيرها وان كان ضعيفا
يمكن قهره فائمه واخذ منه قهرا والفرق بينه وبين الغائب ان الغائب غير مخاطب بدفعه الى المضطر وماله باق على اصل حرامه بخلاف الحاضر
فانه ما مور شرعا بدفعه فاذا ائتمن جاز اخذه قهرا موافقا للاسراع ولم يكن يبيع لك مضطر الى الميتة قوله ولا يجد حرجا
الى يضطر الانسان الى تناولها قهرا احدنا ما سوى السكر وبيع جميعه بالضرورة ما لم يكن فيه اهلاك معصو الذم وهما مسئلتان
الاولى لو وجد الاقربا ما جاز له الاكل منه لان الميتة وان كان محرما الا ان حرمة الحى اعظم والمحافظة عليها اولى لهذا لو كان في
الضيق منه وخاف اهلاها الغرق كان له طرحه في البحر ولا يجوز طرح الحى واستشهاده بغيره ان كان الميت غائبا واخرون ائتمن مع الجواز يقتصر
اكلها لان الله يندفع به وفي حرمه وشبهه هناك حرمة فلا يجوز الاقدام عليه مع اندفاع الضرر بدونه بخلاف الميتة فانه يجوز للمضطر
اكلها ميتة ومطبوخة ولو كان المضطر قويا والميتة مسلم فله اكلها من اشترىها في الاخير وعصمه الذم فتقدم الحى كالمسلم ومن
رجحان عصمة المسلم حيث انها اذنية وعصمة الذي عصى فانه احكام الذم ولو وجد المضطر ميتة ولم ادى اكل الميتة دون
الادى اليه شاة المم بقوله ولو لم يجد الا الادى ميساوا في الميتة المحترمة وغيره وكذا الحى ولو وجد الصيد لم ادى قهر الصيد
قبل تقديم الميتة على الصيد حقه الثانية ان يجد المضطر ميتا حيا فان كان معصو الذم لم يجز اكله وان كان كافرا كالذي في العا
وكذا لا يجوز للصيد اكله بعد ولا للوالد اكل ولده وان لم يكن معصو الذم لم يجز اكله ولا لوالده اكله وان كان قاتلا متوقفا على
الامانة لا يذم لك مخصوص بحالة الاختيار وفي معانها الزاين للمحسن والحارب نازلة الصلوة وغيرهم مما يباح قتله ولو كان له على

وان كان اكثر في البعث فيه وان اطعمه المالك لم يصح بالاباحة فيه رجحان احدها انه لا عوض عليه ويجعل المسامحة المعادة في الطعام
في حق المضطر ولو اختلفا في المطم اضعفك بعض في المضطر لا عوض ففي تصديق المظم لا يعرف بكيفية مال المضطر لا مال له
برأه ذمته وجها ولو اختلف في المضطر الوجود الطعام في فخره المالك هو مع عليه بنية العوض في استحقاق العوض الوجها
والاول بالاستحقاق هنا لانه خالص من الهلاك فكان كالعقود من القضا الى الدية وما فيه من التحريم على نذر المضطر ووجوه عدم
ان المضطر يطلب في الاثنا ولو كان المالك تبرا والاخرى الاول وكما يجزى المالك لا بقاء الاذى يجب بدل لا بقاء البهية المحترمة
وان كانت ملكا الغير فلا يجب البذل للرجحان والكلب العقور ولو كان للرجحان كلب غير عقور جابج وشاة فعليه طعام الشاة ولو كان
صاحب الطعام غائبا اكل منه وجوبا وعرقه مما اكل ان كان متغويا وشاة كان مثليا سواء في العوض ام لا لان الذم يقوم مقام
الايمان قوله وان طلب قال الشيخ في ط اذ ائتمن صاحب الطعام من بذله الا ما يزيد من ثمن مثله فان كان المضطر قادرا على قتاله
قائلا وان قتل المضطر كان مطلوبا مضمونا وان قتل المالك كان هدر وان لم يكن قادرا على قتاله او قتله لزمه حذو امر او افاء الدماء
فان قتله على ان يحال عليه فيشترى منه بعد فاسد حتى لا يلزمه الا ثمن مثله فعليه ان لا يقدر الا على القدر الصحيح فاشترى بالكرم
ثمن مثله قال قوم بل يوفى الثمن لانه باختياره بذل وقال آخرون لا يوفى الزيادة على ثمن المثله لانه مضطر الى بذلها وكان كالمكره
عليها وهو الاقوى عندنا والمضرج وجوب الزيادة مع قدرته عليه محققا بالضرورة من التمكن من بذل العوض الزايد عما يجب على المالك
بذله لان عن غير مضطر وبهم من ثمنه الوجوب بارتفاع الضرر فيه انه لو لم يكن قادرا على بذلها لم يجب ذكره الشيخ وان كان
اطلق الحكم ومن الاصحاب من حمل كلام الشيخ على ان امره مع عدم القدره على التمر في العاجل والاجل وح فلا يتحقق خلاف معنوي
هذا الايج من نظر لان الشيخ لم يجعل عدم الوجوب بما يقتضيه الجرح بل في قوله لا يضر المضطر في بذلها او دفعها وما هو اعظم منه فلا يباين شيئا
بالجرح كيف كان فالتفصيل بالهذرة وعدها اولى قوله ولو وجد اذا وجد المضطر مشقة وطعام الغير فانه ايج اما ان يكون ذلك
الغير حاضر او غائبا وعلى تقدير حضوره اما ان يبذل طعامه تبرا او يعرض مثله فادون او ما يزيد او يبيع من ذلك كله وعلى تقديره اما ان
يمكن المضطر مقابلة ثمنه وقهره عليه لانه ان كان غائبا فعليه وجه واحد لها وهو الذي اخذها المم انه باكل الميتة ويدع طعام الغير لان
الميتة تحفر تحت الله ثم يحرق الله ثم يبيد على المشاهدة ولا يباحة الميتة للمضطر منصوص عليها وجواز الاكل من مال الغير من غير اذنه
بوجود من اجتهاد ولا لا الميتة يتعلق بها حق وحد الله ثم وقال الغير يتعلوها الحنا واشتغال منه والثاني انه باكل الطعام لا يضره
على طعام حلالا الغني فاشبه ما اذا كان المالك حاضر وبذله والنصف في مال الغير يتغير بثبوت عوضه الذم والثالث انه يتغير بتغير
الغنيين والمم بعد ان حكم بتقديم الميتة على تقدير غيبته مضاعفا الى التفصيل على تقدير الخصومة قد في الحكم وقد ظهر وجه تفرقه
ان كان صاحب الطعام حاضرا نظر ان بذله لا عوض في المضطر قوله ولو باع به من المثل فادون وجب عليه الشراء ان كان الثمن
او رضى المالك بكونه في ذمته وكذا الوفاق بما يتخا من الناس مثله وان بذله بزيادة كثيرة فقه تقدمه على الميتة او وجه احدها انه لا يلزمه
لكن يستحب ان لا يلزمه الشراء فهو كالمبذل المالك اصلا واذا لم يبذله لم يقابل عليه المضطر ان كان بخلافه في المقابلته على نفسه او
كان بخلاف ان يهلك المالك في المقابلته بل يعذر الى الميتة وان كان بخلاف اضعف المالك سهولة دفعه فهو على الخلاف فيما اذا كان
غائبا والمم رجحان تشييره بالتمسك العالي مع قدرته عليه ولا باكل الميتة لانه غير مضطر اليها ثم جرح في ان الواجب عليه الميتة او ثمن المثل
ما تقدم وان ائتمن من بذله اصلا فان كان قويا لا يمكن قهره عليه فلا يشتر في اباحة الميتة اذ لا قدره على غيرها وان كان ضعيفا
يمكن قهره فائمه واخذ منه قهرا والفرق بينه وبين الغائب ان الغائب غير مخاطب بدفعه الى المضطر وماله باق على اصل حرامه بخلاف الحاضر
فانه ما مور شرعا بدفعه فاذا ائتمن جاز اخذه قهرا موافقا للاسراع ولم يكن يبيع لك مضطر الى الميتة قوله ولا يجد حرجا
الى يضطر الانسان الى تناولها قهرا احدنا ما سوى السكر وبيع جميعه بالضرورة ما لم يكن فيه اهلاك معصو الذم وهما مسئلتان
الاولى لو وجد الاقربا ما جاز له الاكل منه لان الميتة وان كان محرما الا ان حرمة الحى اعظم والمحافظة عليها اولى لهذا لو كان في
الضيق منه وخاف اهلاها الغرق كان له طرحه في البحر ولا يجوز طرح الحى واستشهاده بغيره ان كان الميت غائبا واخرون ائتمن مع الجواز يقتصر
اكلها لان الله يندفع به وفي حرمه وشبهه هناك حرمة فلا يجوز الاقدام عليه مع اندفاع الضرر بدونه بخلاف الميتة فانه يجوز للمضطر
اكلها ميتة ومطبوخة ولو كان المضطر قويا والميتة مسلم فله اكلها من اشترىها في الاخير وعصمه الذم فتقدم الحى كالمسلم ومن
رجحان عصمة المسلم حيث انها اذنية وعصمة الذي عصى فانه احكام الذم ولو وجد المضطر ميتة ولم ادى اكل الميتة دون
الادى اليه شاة المم بقوله ولو لم يجد الا الادى ميساوا في الميتة المحترمة وغيره وكذا الحى ولو وجد الصيد لم ادى قهر الصيد
قبل تقديم الميتة على الصيد حقه الثانية ان يجد المضطر ميتا حيا فان كان معصو الذم لم يجز اكله وان كان كافرا كالذي في العا
وكذا لا يجوز للصيد اكله بعد ولا للوالد اكل ولده وان لم يكن معصو الذم لم يجز اكله ولا لوالده اكله وان كان قاتلا متوقفا على
الامانة لا يذم لك مخصوص بحالة الاختيار وفي معانها الزاين للمحسن والحارب نازلة الصلوة وغيرهم مما يباح قتله ولو كان له على

[illegible]

الشيء

ويكره الأكل متكئا والتملى من المال وكل ما كان الاضطرار يكره الأكل على الشبع

اذ اتوا قبل الطعام لم يمسح باليد بل واذا اتوا بعد الطعام مسح باليد بل ولعل اطلاق المسح غايده الى غسل المصلي في الصلاة وهو الواجب
 بعدة وانما يستحب مسحها باليد بل من شفاء الغسل لمن اثر الطعام فان ذلك مكروه وانما السنة في لعق الاصابع روى زيد الشحام عن ابي عبد الله
 انه كره ان يمسح الرجل يده باليد بل وفيما شئ من الطعام تعظيما للطعام حتى يمسحها او يكون الى جانبها حتى يمسحها ويستحب مسح الوجه باليد
 بعد الغسل قبل مسحها باليد بل قال القم مع الوجه بعد الوضوء يذهب بالكلف ويذهب في الرزق وعن الفضل قال دخلت على ابي عبد الله
 وشكوت الرقبة فوق اذا غسلت يديك بعد الطعام فامسح حاجيك وفل ثلث مرات الحمد لله الحسن المحل المنعم الفضل قال فغسلت فامسحت
 عينيه بعد ذلك الرابع التيميم عند الشروع فعلى ابي عبد الله قال قال رسول الله اذا وضعت المائدة جمعها اربعة اركان ملك فاذن
 العبد بسم الله قال الملتك بارك الله عليكم في طعامكم ثم يقولون للشيطان اخرج يا فاسق لا سلطان لك عليهم فاذنوا فقالوا الحمد
 لله قالت الملتك قوم انعم الله عليهم فاذنوا وشكروهم فاذنوا ثم قالت الملتك لك الشيطان اذن يا فاسق فكل معهم فاذنوا فقالوا الحمد
 ولم يذكر الله قال الملتك قوم انعم الله عليهم فاذنوا وشكروهم فاذنوا ثم قالت الملتك لك الشيطان اذن يا فاسق فكل معهم فاذنوا فقالوا الحمد
 الله بعد تقبيل الشيطان ما اكل واستقبل الرجل الطعام وعزى ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين من ذكر اسم الله عند طعام او شرب في اوله
 وحده الله في اخره لم يستل عن نعمته لك الطعام ابدا وعزى ابي عبد الله قال اذا وضع الغذاء والعشاء فقل بسم الله فان الشيطان يقول عجا
 اخرجوا فان ههنا البرعشا ولا مبيت وانتم انتم قالوا فان لكم ههنا عيشا ومبيت وعنده قال ان الرجل اذا اراد ان يطعم
 طعاما فاهوى بيده فكم بسم الله والحمد لله رب العالمين غفر الله له قبل ان يصير اللغة الفانية ولو نسي التسمية فليقل عند الذكر بسم الله
 اوله واخره ورنص في تسميته واحد من المجتعيين على المائدة عن ابي ابي الحسن الخامس حمد الله ثم عند الفراغ وقد تقدم في الاخبار ان
 ما يدل عليه وعن النبي ما من رجل جمع عياله ويضع ما يدينه فيهمون في اوطاعهم ويجدون في اخره فرفع المائدة حتى يغفر لهم ويستحب تكرار
 الحمد في الاشيا الصالحة لزرارة الكلب مع ابي عبد الله طعاما فاحصمكم مرة قال الحمد لله الذي جعلني اشتهي قال امير المؤمنين اذكروا
 الله على الطعام ولا تفتظوا فانه نعم من نعم الله ورزق من رزقه يحب عليكم فيه شكره وذكره وحده ويستحب ان يقول اذا فرغ الحمد لله الذي
 اطعمنا وسقانا وكفانا وايدنا وانا وانا وانعم علينا وفضل الحمد لله الذي يطعم ولا يطعم الاكل ان بسم الله ثم على كل لون عند الشروع
 في الأكل منه اذا تعدت الألوان على المائدة قال داود بن فرقد في عبد الله كيف السمع على الطعام فوا ان الخلف لا ينفق ثم على
 كل لاء قلت فان شئت ان اسمع قال يقول بسم الله اوله واخره وعن امير المؤمنين قال لا تترك من سمع على طعام ان لا يشك منه
 فوق ابن الكوايا امير المؤمنين لقد اكلت البارحة طعاما فحسنت عليه فاذنوا قال تلك اكلت الوان فحسنت على بعضها ولم نسم على بعض
 قال نعم قال من هنا ايت بالكعب وكذا يستحب اعدادها لقطع الأكل بالكلام ثم عاد اليه ولوقال في الاوان المغددة بسم الله على اوله وحده
 اجزوان كان تكراره اوجبها افضل الشايح ان ياكل بيده اليمنى مع الاختيار لغير الله لا تاكل باليسر وان شئت تطيع ولو كان له مانع من
 الأكل باليمين لوجع ويغفر فلا مباح باليسار الشان ان يبيد صاحب الطعام بالاكل اذا كان مع غيره قال القم كان رسول الله اذا
 اكل مع القوم اول من يضع مع القوم يده واخر من يرفعها ياكل القوم الناسح ان يكون اخر من ترك الأكل لما ذكر في الخبر الخامس ان
 يبدأ صاحب الطعام بغسل يديه ثم يبدأ بعده بمن على يمينه ثم يبدأ بعده الى اخره في الغسل الاول ما في الثاني فيبدأ بمن على يساره
 كله ويكون اخر من يغسل يده وعلى يمينه غسل يده او لا يرفع الاحتسام عن الجماعة وناخير اخر ما به اوله باليسر على الفهم هكذا روى عن
 الصادق وفي خبر اخر عنه اذا فرغ من الطعام بدأ بمن على يساره الباب حرا كان او عبدا الحادية عشر ان يجمع غساله الايدي في اناء واحد
 الصادق اغسلوا ايديكم في اناء واحد تحسن اخلاقكم الثانية عشر ان يستل في الأكل بعد الأكل ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى
 روى ابن فضال عن الرضا قال اذا اكلت فاستنق على ففك وضع رجلك اليمنى على اليسرى قوله ويكره لما ذكر شيئا من ستر الأكل ان يرفع
 يده عن شيء من مكروهه ويحي اربعة الاول الأكل متكئا على احد جانبيه وكذا يكره مستلقيا بل يجلس متوركا على الايسر قال القم ما اكل
 رسول الله متكئا منذ بعثه الله حتى قبض كان ياكل كله العبد ويجلس العبد تواضعا لله ثم وفي خبر اخر عنه لا تاكل متكئا ولا
 منبطحا روى رواية اخرى عنه قال قال امير المؤمنين اذا جلس احدكم على الطعام فليجلس جلسة العبد لا يضع احدكم احد رجله على الأخرى
 ويترفع فانه يجلس فيها الله ويمتص صاحبها وروى الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله انه اكل متكئا على يده وانه قال رسول الله
 لم يندع ذلك وهو محمول على استثناء الانكاء على هذا الوجه او على بيان جوازه وان النبي لم يندع نهى عن تحميم وضوء ذلك الثاني
 التملى من الأكل قال النبي ما ملأ الله بطن رجلا الا بطنه فاذا كان ولا بد فكل طعامك مثل شربة وتلك لفك في قال البا
 ما من شيء ابغض الى الله من بطن مملوء وقال القم ان البطن يظن من كذا واخر ما يكون العبد الله اذا خفت بطنه وانقبض يكون
 العبد الى الله ان العبد بطنه وربما كان الاضطرار في الأكل حراما ما من الضرر الناشئ عن ذلك قال النبي ما ملأ الله بطن رجلا الا بطنه
 كل من الفم فاعدا الحجة فانه ورد في الوجوه على ذلك بعد شاهد الثالث الأكل على الشبع لما تقدم وقال الباقر اذا شبع
 طغى وعن ابي عبد الله قال لا اكل على الشبع بورت ابرص والفرق بين الشبع والتملى الشبع هو البلوغ في الأكل الحد لا يشبهه

رواه عبد الله بن محمد بن ابي القاسم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

أما في الغصب الزائد انفق وبالحيلة فقرر بموجب الجانية على الجاني والزائد على الغاصب قوله اما لو استغفرت هذا قول الشيخ ما وجهه
المقتضى لدفعه الى الجاني اذ الخدث منه قيمة الخبز من الجمع للمالك بين العوض والعوض وهذا الحق موجود في الغاصب فيستويان في هذا الحكم لا سيما
في المقتضى ولو راية الى ميراثه غير ان يجمع في حق امير المؤمنين في انفس العبد وذكروا في حق العبد ان يجمع في حق العبد في حق العبد وياخذ
ومن شاملة مطلقا للغاصب ان الطريق ضعيف في المنة وفي ذلك كذا في دفع عوض العوض فلا يجمع في حق الغاصب على الجاني في حق
وهذا القوي وهو خيرة ابن ابيس قوله ولو زاد في الكلام هنا في الجمع بين العين والقيمة او غير المالك بين احدهما كالسابقة فقد قبل بانه لا يجمع
الا في خلافه لان القيمة عوض الفاني لا عوض الجميع فلا يلزم الجمع وان كان المدفوع يصلح ان يكون قيمة الجميع الا انه هناك يقع مك بل قيمة بعضه
الشيخ وافق على جميع المالك بين الاربع هنا مجتمعا بانه ضمان مفقود في حق الاصلح الزائدة انه لا شيء بهما لعدم نقص القيمة كما هو الفرض و
الاصلح ضمان قيمتها لان لها مقدرا وهو ثلث الدية الاصلية فاحرز بقوله لا يجمع في حق المدفوع ضمان الفرض ولم ينقص القيمة فارتفع للمالك
ولا اشكال في ان لا يجمع في حق الجاني لغيره ولا ينقص في القيمة لغيره في حق المدفوع في حق الجانية على ما لا قيمة له في حق الجاني والحق الذي
لم يود شيئا وكان عليه ان يذكره لولا قوت وجه من حيث انه مخالف للشرط في كثير من الاحكام ولو ادعى شيئا كان في حقه الجزاء الواقع ببنية
الموثر في حكم الجاني لم يرد قوله واذا اذ انقضى العين على الغاصب عند طلب المالك لها والمرد بالغير عاده وجب عليه دفع بدلها الى المالك مثلا
او قيمة كان رضى المالك بالبدل على وجه العاوضة من ملكه ملكا مستقرا لا بغيره بالقدرة على العين بعد ذلك وان اخذه على وجه البدلية لغيره
بين ملكه اية ملكا مستقرا فاما في المنفصل لكن متى عادت العين كان لكل منهما الرجوع في مال فغير الاخر على ما يسهل سؤله وفي ذلك الغا
والمالك على الاقوى واما العين المضمومة في حاقبة على ملك مالكم امم ونماها منفصلا ومنفصلا وانما ملك العوض لغيره بين
ملكه لا لكونه عوضا حتى لو انقضا على ترك الزاد فلا بد من بيع ونحوه لملك الغاصب العين هكذا اطلقوه ولا يخفى من اشكال من حيث اجتماع العو
والعوض على ملك المالك من غير دليل واضح ولو قبل بحصول المالك لكل منهما من تركه او توقف ملك الغاصب على الجاني من العين وان جاز
له الصرف في كان وجهها في المسئلة قوله وعلى الاشكال وجوب الاجرة قبل دفع البدل لان بدل الغاصب عده واخصر وما بعده فقبل الحكم كذا
لان الغاصب يملك العين وانما دفع بدلها لكان الجملولة لا في المعاوضة وهذا كان التام المنفصل للمالك فحكم الغاصب بان ان ترجع العين
الاما الكاهن والميراث سقط الاجرة بعد دفع البدل لان الغاصب قد رضى من العين بدفع بدلها في حق من توابعها الى ان يتمكن منها وهذا لا يتم مع
الحكم ببقائها على ملك المالك عدم وجود سقط الضمان الغاصب فانه لا يكون الاجرة او بالمعاوضة عليها على وجه يتفعل عن ملكه الكاهن
وهو ذلك ولم يحصل قوله ولو غصب اما من قيمته الثالث فمجموعا فلا فرق في ذلك هو قبيح حين الغصب حين التلف اما انفسا قيمة الاجرة لا
فلم يوجب الفرق المستعمل اليه فلو كانت قيمته باجمعتين عشرة فصار في الباقي ثلثة من سبعة ومثل القول في حق الثوب ثم تلف
احد الضفين ونقص احد الضفين وان كان غير متوقف على الاخر من حيث مكان الانتفاع به في غيره بان يكون جعله ثوبا انما يحصل
لصغر التلف غير الاستقلال وعدم وجود ماثل له منه وعرف ذلك واعلم انه على تقدير تلف احد الضفين من الثوب المستوفى لاجرة الا
نقصاها بالثوب بل لو كان النقصا بواسطة تلف احدهما من غير ان ينقصا بالثوب فالحكم كذا بل هو موافق للمسئلة السابقة فان النقصا
لو امتد الى الثوب قبل التلف لكان ضما للنقصا صلا وان ردها ويمكن ان يجعل الباقي الثوب سبعة على معنى نقصا كل واحد بواسطة الفرق
التي سبقتها الثوب ليكون ادخل في تشبيه حكم المسئلة السابقة وان كان لا يخفى من تكلف الاول مع سلامته عنه بعد مع الشبهة قوله اما لو
الفرق بينهما المسئلة والتي فيها الموجب لخللها في الحكم مع اشتراكها في تلف احد الزوجين فنقصا الاخر ان التلف في الاول حصل بعد
اثبات الغاصب عليه ما كان الكاهن في القيمة بالتلف والنقصا مضمونا عليه بخلافه فانه ان يصب احد الضفين في حق قيمته
والاخر حصل نقصا في حق الضمين المستند اليه من غير ان يكون غاصبا له فيكون كغير المالك عن الماشية فلف فمقتضى ضمان المنفصل للبيئته و
عده لعدم غصبه والا قولى الضمان تقدم انه يتحقق بالسببية وان لم يكن هناك غصب بقي الكلام في قيمة الثالث الذي غصبه فانه كانت
على تقدير اجتماع مع الاخرين بدعي في حالة التفرق وتلف في يده لم يحصل الاحالة التفرق فاذا اعتبرنا قيمة يوم التلف احدا وجوب قيمة
منفردا وقيمة مجتمعا لانه يجب في نصاب الزيادة كالاخر والمخرج من قيمته مجتمعا هو الاصح ولا منافاة بين الحكم بوجود القيمة يوم التلف و
ضما الزيادة لانا موجب قيمة يوم التلف بسبب الزيادة بالسببية كما مر مثاله لو كانت قيمته عشرة واحدا مجتمعا خمسة ومنفردا
ثلثة فمقتضى التمسك اجماعا وفي تمام الخمسة وجهها الصواب في تمام السبعة بسبب الباقي وجهها الاصح والاصح في السبعة قوله ولا يملك هذا
الحكم على فاق بين الاصحاب انما خالف فيه اوجيئة فجعل كل غير مغير للامم موجبا لانفصال المالك الى الغاصب بعزم للمالك مثله او بتمنه
ونعطف لاصالة بقاء الملك مع عدم شوق كون التعديل موجبا لانفصال الملك عن ملكه وكما لا يملك الغاصب العين بهذا العمل لا يملك
شيان الاجرة بسببه لغيره ثم ينظر ان كان مما يمكن رده الى الحالة الاولى فرده ضمانا من النقصان فنقصا قيمته ولو رضى المالك
ببقائه على الحالة الثانية لم يجر للغاصب رده وان رده بالرواية لزم مع الارشاد ان نقص ولو كان ما لا يمكن رده كطبخ الخطة فهو للمالك
بجناوا او شرفه ان فرض نقصا في بعض الاحيان قوله ولو غصب اما من قيمته الثالث فمجموعا فلا فرق في ذلك هو قبيح حين الغصب حين التلف اما انفسا قيمة الاجرة لا

المقتضى لدفعه الى الجاني اذ الخدث منه قيمة الخبز من الجمع للمالك بين العوض والعوض وهذا الحق موجود في الغاصب فيستويان في هذا الحكم لا سيما
في المقتضى ولو راية الى ميراثه غير ان يجمع في حق امير المؤمنين في انفس العبد وذكروا في حق العبد ان يجمع في حق العبد في حق العبد وياخذ
ومن شاملة مطلقا للغاصب ان الطريق ضعيف في المنة وفي ذلك كذا في دفع عوض العوض فلا يجمع في حق الغاصب على الجاني في حق
وهذا القوي وهو خيرة ابن ابيس قوله ولو زاد في الكلام هنا في الجمع بين العين والقيمة او غير المالك بين احدهما كالسابقة فقد قبل بانه لا يجمع
الا في خلافه لان القيمة عوض الفاني لا عوض الجميع فلا يلزم الجمع وان كان المدفوع يصلح ان يكون قيمة الجميع الا انه هناك يقع مك بل قيمة بعضه
الشيخ وافق على جميع المالك بين الاربع هنا مجتمعا بانه ضمان مفقود في حق الاصلح الزائدة انه لا شيء بهما لعدم نقص القيمة كما هو الفرض و
الاصلح ضمان قيمتها لان لها مقدرا وهو ثلث الدية الاصلية فاحرز بقوله لا يجمع في حق المدفوع ضمان الفرض ولم ينقص القيمة فارتفع للمالك
ولا اشكال في ان لا يجمع في حق الجاني لغيره ولا ينقص في القيمة لغيره في حق المدفوع في حق الجانية على ما لا قيمة له في حق الجاني والحق الذي
لم يود شيئا وكان عليه ان يذكره لولا قوت وجه من حيث انه مخالف للشرط في كثير من الاحكام ولو ادعى شيئا كان في حقه الجزاء الواقع ببنية
الموثر في حكم الجاني لم يرد قوله واذا اذ انقضى العين على الغاصب عند طلب المالك لها والمرد بالغير عاده وجب عليه دفع بدلها الى المالك مثلا
او قيمة كان رضى المالك بالبدل على وجه العاوضة من ملكه ملكا مستقرا لا بغيره بالقدرة على العين بعد ذلك وان اخذه على وجه البدلية لغيره
بين ملكه اية ملكا مستقرا فاما في المنفصل لكن متى عادت العين كان لكل منهما الرجوع في مال فغير الاخر على ما يسهل سؤله وفي ذلك الغا
والمالك على الاقوى واما العين المضمومة في حاقبة على ملك مالكم امم ونماها منفصلا ومنفصلا وانما ملك العوض لغيره بين
ملكه لا لكونه عوضا حتى لو انقضا على ترك الزاد فلا بد من بيع ونحوه لملك الغاصب العين هكذا اطلقوه ولا يخفى من اشكال من حيث اجتماع العو
والعوض على ملك المالك من غير دليل واضح ولو قبل بحصول المالك لكل منهما من تركه او توقف ملك الغاصب على الجاني من العين وان جاز
له الصرف في كان وجهها في المسئلة قوله وعلى الاشكال وجوب الاجرة قبل دفع البدل لان بدل الغاصب عده واخصر وما بعده فقبل الحكم كذا
لان الغاصب يملك العين وانما دفع بدلها لكان الجملولة لا في المعاوضة وهذا كان التام المنفصل للمالك فحكم الغاصب بان ان ترجع العين
الاما الكاهن والميراث سقط الاجرة بعد دفع البدل لان الغاصب قد رضى من العين بدفع بدلها في حق من توابعها الى ان يتمكن منها وهذا لا يتم مع
الحكم ببقائها على ملك المالك عدم وجود سقط الضمان الغاصب فانه لا يكون الاجرة او بالمعاوضة عليها على وجه يتفعل عن ملكه الكاهن
وهو ذلك ولم يحصل قوله ولو غصب اما من قيمته الثالث فمجموعا فلا فرق في ذلك هو قبيح حين الغصب حين التلف اما انفسا قيمة الاجرة لا
فلم يوجب الفرق المستعمل اليه فلو كانت قيمته باجمعتين عشرة فصار في الباقي ثلثة من سبعة ومثل القول في حق الثوب ثم تلف
احد الضفين ونقص احد الضفين وان كان غير متوقف على الاخر من حيث مكان الانتفاع به في غيره بان يكون جعله ثوبا انما يحصل
لصغر التلف غير الاستقلال وعدم وجود ماثل له منه وعرف ذلك واعلم انه على تقدير تلف احد الضفين من الثوب المستوفى لاجرة الا
نقصاها بالثوب بل لو كان النقصا بواسطة تلف احدهما من غير ان ينقصا بالثوب فالحكم كذا بل هو موافق للمسئلة السابقة فان النقصا
لو امتد الى الثوب قبل التلف لكان ضما للنقصا صلا وان ردها ويمكن ان يجعل الباقي الثوب سبعة على معنى نقصا كل واحد بواسطة الفرق
التي سبقتها الثوب ليكون ادخل في تشبيه حكم المسئلة السابقة وان كان لا يخفى من تكلف الاول مع سلامته عنه بعد مع الشبهة قوله اما لو
الفرق بينهما المسئلة والتي فيها الموجب لخللها في الحكم مع اشتراكها في تلف احد الزوجين فنقصا الاخر ان التلف في الاول حصل بعد
اثبات الغاصب عليه ما كان الكاهن في القيمة بالتلف والنقصا مضمونا عليه بخلافه فانه ان يصب احد الضفين في حق قيمته
والاخر حصل نقصا في حق الضمين المستند اليه من غير ان يكون غاصبا له فيكون كغير المالك عن الماشية فلف فمقتضى ضمان المنفصل للبيئته و
عده لعدم غصبه والا قولى الضمان تقدم انه يتحقق بالسببية وان لم يكن هناك غصب بقي الكلام في قيمة الثالث الذي غصبه فانه كانت
على تقدير اجتماع مع الاخرين بدعي في حالة التفرق وتلف في يده لم يحصل الاحالة التفرق فاذا اعتبرنا قيمة يوم التلف احدا وجوب قيمة
منفردا وقيمة مجتمعا لانه يجب في نصاب الزيادة كالاخر والمخرج من قيمته مجتمعا هو الاصح ولا منافاة بين الحكم بوجود القيمة يوم التلف و
ضما الزيادة لانا موجب قيمة يوم التلف بسبب الزيادة بالسببية كما مر مثاله لو كانت قيمته عشرة واحدا مجتمعا خمسة ومنفردا
ثلثة فمقتضى التمسك اجماعا وفي تمام الخمسة وجهها الصواب في تمام السبعة بسبب الباقي وجهها الاصح والاصح في السبعة قوله ولا يملك هذا
الحكم على فاق بين الاصحاب انما خالف فيه اوجيئة فجعل كل غير مغير للامم موجبا لانفصال المالك الى الغاصب بعزم للمالك مثله او بتمنه
ونعطف لاصالة بقاء الملك مع عدم شوق كون التعديل موجبا لانفصال الملك عن ملكه وكما لا يملك الغاصب العين بهذا العمل لا يملك
شيان الاجرة بسببه لغيره ثم ينظر ان كان مما يمكن رده الى الحالة الاولى فرده ضمانا من النقصان فنقصا قيمته ولو رضى المالك
ببقائه على الحالة الثانية لم يجر للغاصب رده وان رده بالرواية لزم مع الارشاد ان نقص ولو كان ما لا يمكن رده كطبخ الخطة فهو للمالك
بجناوا او شرفه ان فرض نقصا في بعض الاحيان قوله ولو غصب اما من قيمته الثالث فمجموعا فلا فرق في ذلك هو قبيح حين الغصب حين التلف اما انفسا قيمة الاجرة لا

[illegible]

۱۲۵

[illegible]

في كل ما ولو كانت الزيادة بسبب العمل خاصة فهي بينهما لان كل واحد منهما قد زاد بالصيغة والزيادة الحاصلة بفعل الغاصب استندت الى
الارض الحاصل لم المغصوب منه ولو نقصت قيمته عن قيمتها معاً فانقصنا على الغاصب خاصة لانه كان من الصنيع قط وان كان من الثوب
فما نفعه عليه اذ لم يستند النقص الى الثوب وحده باعتبار السوحيح لو نقص الحال هذه عن قيمته الثوب وحده لزم الغاصب ان ينقص
ولا شيء له المكان الصنيع وفي الاول وهو ما اذا امكن فصله عن الثوب فللغاصب في المنفعة مع ضمان ارض الثوب ان ينقص وقبل اراضي
فعله الاستئجار له يجب للغاصب الاستئجاره النصف في مال الغير بغير فائدة مع كونه منفعة في اصل الفعل والاستئجار اجابته كما في
اطلاق المص لا لانه لو كان له منه عدد وان اخرج وهو النصف في مال الغير بغرض اذ لا سبيل الى ملكه بعوض لا بغيره فبما ابقاء الثوب
في يد المالك ممنوعا من النصف في لاجل الصنيع من اخرج كانت اجابة الغاصب صلح وجماع بين الحقيقين فلهذا يجب اليه وان نقص
الثوب مع ضمان ارضه ولو طلب احدها ما صاحبه بالقيمة لم يجب الفسخ لان كل واحد مسلط على ما له ولا يجب مال المرء لم الاخر طيب
نفسه وقال ابن الحبيد اذ لم يجر المالك بالفلح ودفع قيمة الصنيع وجب على الغاصب الفسخ ورجحه في الخ والافتر عدمه وكذا لا يجب على
احد ما قبل هبة ما لا يجره من المنفعة ولو طلب احدها ما بيع فان كان هو مال الثوب اخرج الغاصب على الاجابة دون العكس فموقوف
بان المالك يبيع شجرة الثوب منفرد العلة الرغب بعيب الشجرة والغاصب متعدد فليس له الاضراب المالك بما يبيع من البيع بخلاف الغاصب
تعددية كميلك اذ لا ملك غير الشجرة ويجعل ان لا يخرج احدها على موافقة الآخر لتحقيق الشركة الحقيقية لذلك ان يجبر المالك للغاصب العكس
لثوبه بين الشريكين ليصل كل واحد منهما الى ثمر ملكه الذي لا يمكن تخلصه لاجل الحالة الثانية ان يكون الصنيع مغصوباً من غير مال الثوب
فان لم يحدث بفعله نقصاً فلا غرم على الغاصب ما شريكان في الثوب الصنيع كما يستوفى الغاصب المالك وان حدث نقصاً فان تعذر
الثوب في لصاحب الثوب وبغير الغاصب الصنيع للآخر وان زادت بما لا يبلغ قيمة الصنيع فالزائد مال المالك الصنيع وبغير الغاصب الباقي و
ان زادت عنها فهو بينهما بالنسبة هذا كله اذ ان ينقص القيمة السوقية لاحدها والا اعتبر النسبة كما مر ولو امكن فصلها فكيف الغاصب
ولصاحب الثوب طلب الفصل اذ قد حصل به نقص في احدى اعماما كان قبل الصنيع غرم الغاصب لكانه الثاني ان يكون الصنيع مغصوباً
من مال الثوب اي بان اخذ ثوبه وصنيعه في مصنعته فان لم يحدث بفعله نقصاً فهو لهما مال الك ولا غرم على الغاصب شيء لانه ان زادت
القيمة لان الموجود منه ان يخص وان حدث بفعله نقصاً غرم لا لارض اذ امكن الفصل فلما املك اجابته عليه وللغاصب الفصل اذ ارضى المالك
واعلم ان المذكور في الكتاب هو الحال الاول لا غير فلو اذ اعصب اذ اخط المغصوب بغيره على وجه يتعذر التميز بينهما فلا يجزى اما ان يخط
بجانب بغيره والاول ما ان يكون بمثل في الجودة والرواء او باعلا منه او بادى فاطلته بمثل فقد جرم المص والاكثرا منه شريكاً بنفسه
لان عين مال المالك موجودة في الجملة فاذا اغتنية لها اتمت بغيرها وذلك لا يخرجها عن ملكه ولان في اثبات الشركة ايضا مال المالك
بعض حقه بعينه والى بذلك نفسه من غير زيادة فثبت على الغاصب فكما اولى من ايصاله الى بدل الكل وقال ابن ابراهيم يشق في المثال
بالرج وان كان بالتساوي لاستهلاك العيز اذ لا يفدر الغاصب على ردها لو طلبه ورد بان ذلك لا يوجد في جماعين ملكه كما لو اخط
المالان بغير اختيارهما او جرحا المالكين وبانه لو غصب بطلا من هذا وخطها وجعلنا ما بذلك هالكن بلزم اشغال المالك فيها الى
الغاصب هو تملك اختياره بخلاف العبد وان خطه باجود فهو لان احدها ان ملك لوجود عين المغصوب المقتضى لسلط المالك عليها
وعدم الاشغال الى مثالها او قيمتها ولا يندرج في ذلك الزيادة لانها زيادة صفة بفعل الغاصب فكذلك لو علم العبد ضعفه واصل النقص
عليها وقال الشيخ في طوابين اوديس شجر الغاصب في دفع الفد من العين وغيرها لان العين قد استهلك اذ لا يفدر على الرد لو طال به
الخير في الحقيقة واجع الى الصما المثل لا يدرج لا ينقص العين وهو اوجود ما يلزمه فاذا ابدلها وجب قبولها بطرف اولى وان بعضها عين
حقيقة وبعضها خيمنية وهذا هو القول الذي حكاها المص او لا وان خطه بالاردى فان جعلنا في غيرها الكا هنا اولى في عطية مثله
غيره وليس له ان يعطيه منه لانه صادرة حق الا ان يرضى المالك ان يحكمنا بالشركة نظر اليه ابقاء العين وان كانت ناقصة تجبر المالك
بين ان باخذ حقه من العين وبين ان يطلب المثل من غيره وفي العبارة انه مع اختيار اخذه من العين باخذها جانا والا قوى اخذ الار
لان النقص حصل بفعل الغاصب في ضمن ارضه وان خط المغصوب بغيره كذا اذ اخط الزئب بالشج او خطا دق وخضه بدقيق
فالغصوب هو مال بطلان فائدة وخصايسته باخطا غير الجرمه بخلاف الجرم مع الردى المتفق في الجرمه وقبحه بنبوت الشركة هنا
ايضا كما لو خطا بضائها او امتنحها بنفسها وقواه في كرهه وجهه لا اسقاط حقه من العين مع وجودها بعيد الا انه يشك ما ينعى
تعدب القيمة الاجابة يكون قد ضمننا على المالك اخذ غير المثل ان كان الطالب هو الغاصب كلفنا للغاصب بغير المثل في المثال ان
كان الطالب المالك وكلها خارج عن قواعد الغصب كونه وارد على تقدير امتنحها بغير الغصب كما مر وفي جميع بين الحقيقين قوله فوايد المغصوب
لا اشكال في كون فوايد المغصوب المالك لانها انما ملكه ومنافعة فيه يكون مضمونة في بدل الغاصب كاصل ولا فرق في ثبوت اجرة المتفق ان يستعمل
العين وعدمه على تقدير استعمالها او كون منفعتها مختلفة القيمة بان يكون العبد كائناً خطاها باكر ونحو ذلك ان استعمالها في الاعمال
ضمناها وان استعمالها في الوسطى والدنيا اول استعمالها ففي ضمان اجرة متوسطه او الاعمال وحيث لو كان ذاتها ومملوكا اعتبر اجرة في

الوقت المعاد لعله كالتأريث لا ان يكون له ضعف في النهار واخرى في الليل فيجب على الغاصب اجرة تمامه في اجرة
الصانع الاعلى ثم حكم في مطلق الغصب بضمان اجرة المثل على مطلق ولعل المطلق شامل للاعلى لان المراد باجرة المطلق اجرة
لعمل باقى به عادة من غير تشديد على خصوص كالكفاية مثلا او كالكفاية او ككوب الدابة او تحميد الثياب عليها او البرقبتناول الاعلى
حيث يكون قابلا وزمافس المطلق بالتوسط فختلف الحكم قوله ولو سمعت فندفتم ان زيادة الارش في الغصب يتبع العين ولا يتبع
عليه الغاصب شيئا اذا كان بسبب الزيادة من العين المثل من الله سبحانه وان كان الغاصب سببا وموقعه من ملك الصفة ملكا
للمغصوب منه فهو مع الاصل ضمان الغاصب فافترق تعلقه او ذهب الوصف خاصه بان فهو الصفة وهو المثل السمين كان مضمونا على الغاصب
كالاصل فيضمن ما تلف من الاصل والزيادة وهذا اما الاشكال فيه قوله لو زادت اذا جرد الكال بعد التفتت اسو كان الكال الاول
الذي توسط نقصه موجودا من جن الغصب بمجرد زيادة الغاصب فكان الكال الثاني هو الاول بعبء كالكال لو كان صانعا او عالما
ففي العلم والصفة ثم يذكرها فلا شبهة في جبر البعد للذهاب كانه ذهب ثم عاد فكان له بدل ولا بد ان العلم غير باق فالعايد غير الزايل
لمنع ذلك ولا ولو سلم لم ضمانه وان لم يبق لانه بمجرد زيادة الغاصب زوال ما كان حاله وان لم يكن عينه فلا يجزى اما ان يكون من
الوجه الذي حصل فيه الاول كالموهن المجازية ثم سمعت وعادت القيمة كما كانت قيمة قولان احدنا انه يتجرب في بيعه ويحفظ الغرم كما لو
ابو العبد فعاد او جنى على عين فابيض ثم زال البياض وهذا هو الذي يقضيه الملاقاة في حصر الضمان بصفة غير اوان
كان ظ قوله ثم عادت الصفة قد يقضى خلاف ذلك لان السمين الاول غير الثاني الا ان الصفة وهي نفس السمين واحدة والثاني لعدم
السمين الثاني غير الاول والاول وقع مضمونا والثاني بخلافه من الله ثم كالا لاول لو كان بخلافه فلا يحصل الغاصب بسببه شي وهذا
اظهرهم على القول بالاخبار انما يسقط الضمان لو عادت القيمة بما بها بالعايد فلو لم تبلغ القيمة الاول من ما بقي من الغصا
كان الكال من وجه اخر بار في صفة وتعلم اخرى او بطل صفة الا باق واحد صفة اخرى فلا اخبار بحال وعلى هذا فلو تكررت
التفتت وكان في كل مرة مغايرا بالوقع للناش في المرة الاخرى ضمن الكل حتى لو غصب حبة بعتة اما ما تفتت وبلغت القيمة القاتلة
صفة فتلقت العين ثم هلك وبيعت الصفة فعادت قيمتها الى امانته ردها وغير القاتلة ثم ردها ولو علم العبد المغصوب من الطران
او حرفة فنيها ثم عايد حرفة او سورة اخرى فنيها ايضا ضمنها وان لم يكن مغايرة كما اذا علم سورة واحدة او حرفة واحدة مرارا وهو
يشاه في كل مرة فقيمة الوجها فان قلنا لا يحصل الا بخبار بالعايد من التفتت في كل مرة وان قلنا يحصل ضمن اكثر المرات نقصانا
فوق الاول لو غر العبد المغصوب ثم ربي في المثل المرض في جبر الصفة للفايت منها وجهان لان الصفة الثانية هي الاولى وبه قطع في كره
والثاني لعدم منع كونها الاولى بل يكفى الشك في صحة حكم الضمان وكذا الحكم في الوارد من بضائهم ثم زال الامر الثاني لو غصب
فخاف ورفها ثم اوردت واشاء فخر صوفها ثم نبت بغير الاول لا يجزى بالثاني لانه غير بخلافه ولو سقطت الجارية المغصوبة ثم نبت او
تمفظ شعرها ثم نبت فانه يحصل الاجبار والفرق ان الورق والصوف منقوصا في غيرهما ومن الجارية وشعرها غير منقوصين ولما غرم
ارش النقص الحاصل لغيرها وفقدال هكذا ويقتل في الشغل في السن فلا لان لها مقدار من الحرف يكون حكمها في الرق بمنزلة
من القيمة الثالث لو زادت قيمة الجارية بتعليم صفة محرم كالعام تسميته فيلزم ضمن النقص لان محرم والمضن الزايد ان المحرم
وربما احتمل هنا العرف لان الواجب على الغاصب تسليمها كك ولهذا لو غصب عيدا ميعا غير تمام قيمته قوله لا يفهم لان المعبر من هذه
الصفات القيمة فيما لا اثر له في زيادة القيمة لا اعتبار به ولا فرق في ذلك بين الموجود في حال الغصب المتجدد في بدل الغاصب واخر
بقوله والقيمة على حالها لو كان بعض المثل لا اثر له في القيمة وبعضه لا اثر له في الجميع فانه ضمن قيمة ما لم يضر هذا وزاد عليه
قوله لا يملك الاشكال في عدم ملك المشتري شر فاسد الا نقل الملك من مالك الى اخره موقوف على استبايحها الشارح و
حدود حدها فاما لم يحصل فالمالك باق على اصله وتسميته على تقدير فساد الشراية باجاء بحسب الصورة والا فليس حقيقة
لا يطلو الاعلى الصحيح اما كونه مضمونا عليه فلا نية قضية ليكون مضمونا عليه كك ولعمري اليد اذا اخذت في ثوبى والمفاعة
الشهورة ان ما كان مضمونا بصحة يضمن بفساده والبيع لو صح استلزام ان المبيع الى المشتري بمعنى كون تعلقه من ماله فيكون فاسد
كك واما حكم المثل بضمانه اعلى القيمة فغير بله فله الغاصب حيث ان المالك لم ياذن في فضله الاعلى تقدير صحة البيع قد وانه يكون
موضوعا بغير حق وهذا يتم على تفسير الغصب بانه لا يستلزم على مال الغير بغير حق اما الواعية والعدو واليتم كونه غاصبا الا
بتقدير علمه بالغش او جمل البائع اما مع جهلها او جهل المشتري فليس يد يد عدوا والوجه انه ضمن القيمة يوم التلف ان لم يقل في
التام كك والا كان الحكم فيه كك مطر بغير اول قوله ولو اشترى من المشتري من الغاصب سواء كان عالما بالغصب ام جاهلا من باب
قيمة تعاقب لا يد على الغصب وقد تقدم تفصيل حكمها ولكن يزيد هنا بواسطة المشتري احكاما تخصه وجب كرهه بخصوص وقد تقدم
الكلام فيه في البيع ابيض وحمله امران المشتري ان كان عالما بالمال فانه غاصب بخلاف جاهل بالغاصب فيجب المالك من مطالبة
على الغاصب او على العين او بدلهما وما استوفاه من منافعتها وفات تحت يد منها وبين مطالبة الغاصب الاول وهو البائع فان طالب البائع رجع على
ذلك مضمونا وعلى الغاصب الثاني المشتري وعلى المشتري رجع على الغاصب

الوقت المعاد لعله كالتأريث لا ان يكون له ضعف في النهار واخرى في الليل فيجب على الغاصب اجرة تمامه في اجرة
الصانع الاعلى ثم حكم في مطلق الغصب بضمان اجرة المثل على مطلق ولعل المطلق شامل للاعلى لان المراد باجرة المطلق اجرة
لعمل باقى به عادة من غير تشديد على خصوص كالكفاية مثلا او كالكفاية او ككوب الدابة او تحميد الثياب عليها او البرقبتناول الاعلى
حيث يكون قابلا وزمافس المطلق بالتوسط فختلف الحكم قوله ولو سمعت فندفتم ان زيادة الارش في الغصب يتبع العين ولا يتبع
عليه الغاصب شيئا اذا كان بسبب الزيادة من العين المثل من الله سبحانه وان كان الغاصب سببا وموقعه من ملك الصفة ملكا
للمغصوب منه فهو مع الاصل ضمان الغاصب فافترق تعلقه او ذهب الوصف خاصه بان فهو الصفة وهو المثل السمين كان مضمونا على الغاصب
كالاصل فيضمن ما تلف من الاصل والزيادة وهذا اما الاشكال فيه قوله لو زادت اذا جرد الكال بعد التفتت اسو كان الكال الاول
الذي توسط نقصه موجودا من جن الغصب بمجرد زيادة الغاصب فكان الكال الثاني هو الاول بعبء كالكال لو كان صانعا او عالما
ففي العلم والصفة ثم يذكرها فلا شبهة في جبر البعد للذهاب كانه ذهب ثم عاد فكان له بدل ولا بد ان العلم غير باق فالعايد غير الزايل
لمنع ذلك ولا ولو سلم لم ضمانه وان لم يبق لانه بمجرد زيادة الغاصب زوال ما كان حاله وان لم يكن عينه فلا يجزى اما ان يكون من
الوجه الذي حصل فيه الاول كالموهن المجازية ثم سمعت وعادت القيمة كما كانت قيمة قولان احدنا انه يتجرب في بيعه ويحفظ الغرم كما لو
ابو العبد فعاد او جنى على عين فابيض ثم زال البياض وهذا هو الذي يقضيه الملاقاة في حصر الضمان بصفة غير اوان
كان ظ قوله ثم عادت الصفة قد يقضى خلاف ذلك لان السمين الاول غير الثاني الا ان الصفة وهي نفس السمين واحدة والثاني لعدم
السمين الثاني غير الاول والاول وقع مضمونا والثاني بخلافه من الله ثم كالا لاول لو كان بخلافه فلا يحصل الغاصب بسببه شي وهذا
اظهرهم على القول بالاخبار انما يسقط الضمان لو عادت القيمة بما بها بالعايد فلو لم تبلغ القيمة الاول من ما بقي من الغصا
كان الكال من وجه اخر بار في صفة وتعلم اخرى او بطل صفة الا باق واحد صفة اخرى فلا اخبار بحال وعلى هذا فلو تكررت
التفتت وكان في كل مرة مغايرا بالوقع للناش في المرة الاخرى ضمن الكل حتى لو غصب حبة بعتة اما ما تفتت وبلغت القيمة القاتلة
صفة فتلقت العين ثم هلك وبيعت الصفة فعادت قيمتها الى امانته ردها وغير القاتلة ثم ردها ولو علم العبد المغصوب من الطران
او حرفة فنيها ثم عايد حرفة او سورة اخرى فنيها ايضا ضمنها وان لم يكن مغايرة كما اذا علم سورة واحدة او حرفة واحدة مرارا وهو
يشاه في كل مرة فقيمة الوجها فان قلنا لا يحصل الا بخبار بالعايد من التفتت في كل مرة وان قلنا يحصل ضمن اكثر المرات نقصانا
فوق الاول لو غر العبد المغصوب ثم ربي في المثل المرض في جبر الصفة للفايت منها وجهان لان الصفة الثانية هي الاولى وبه قطع في كره
والثاني لعدم منع كونها الاولى بل يكفى الشك في صحة حكم الضمان وكذا الحكم في الوارد من بضائهم ثم زال الامر الثاني لو غصب
فخاف ورفها ثم اوردت واشاء فخر صوفها ثم نبت بغير الاول لا يجزى بالثاني لانه غير بخلافه ولو سقطت الجارية المغصوبة ثم نبت او
تمفظ شعرها ثم نبت فانه يحصل الاجبار والفرق ان الورق والصوف منقوصا في غيرهما ومن الجارية وشعرها غير منقوصين ولما غرم
ارش النقص الحاصل لغيرها وفقدال هكذا ويقتل في الشغل في السن فلا لان لها مقدار من الحرف يكون حكمها في الرق بمنزلة
من القيمة الثالث لو زادت قيمة الجارية بتعليم صفة محرم كالعام تسميته فيلزم ضمن النقص لان محرم والمضن الزايد ان المحرم
وربما احتمل هنا العرف لان الواجب على الغاصب تسليمها كك ولهذا لو غصب عيدا ميعا غير تمام قيمته قوله لا يفهم لان المعبر من هذه
الصفات القيمة فيما لا اثر له في زيادة القيمة لا اعتبار به ولا فرق في ذلك بين الموجود في حال الغصب المتجدد في بدل الغاصب واخر
بقوله والقيمة على حالها لو كان بعض المثل لا اثر له في القيمة وبعضه لا اثر له في الجميع فانه ضمن قيمة ما لم يضر هذا وزاد عليه
قوله لا يملك الاشكال في عدم ملك المشتري شر فاسد الا نقل الملك من مالك الى اخره موقوف على استبايحها الشارح و
حدود حدها فاما لم يحصل فالمالك باق على اصله وتسميته على تقدير فساد الشراية باجاء بحسب الصورة والا فليس حقيقة
لا يطلو الاعلى الصحيح اما كونه مضمونا عليه فلا نية قضية ليكون مضمونا عليه كك ولعمري اليد اذا اخذت في ثوبى والمفاعة
الشهورة ان ما كان مضمونا بصحة يضمن بفساده والبيع لو صح استلزام ان المبيع الى المشتري بمعنى كون تعلقه من ماله فيكون فاسد
كك واما حكم المثل بضمانه اعلى القيمة فغير بله فله الغاصب حيث ان المالك لم ياذن في فضله الاعلى تقدير صحة البيع قد وانه يكون
موضوعا بغير حق وهذا يتم على تفسير الغصب بانه لا يستلزم على مال الغير بغير حق اما الواعية والعدو واليتم كونه غاصبا الا
بتقدير علمه بالغش او جمل البائع اما مع جهلها او جهل المشتري فليس يد يد عدوا والوجه انه ضمن القيمة يوم التلف ان لم يقل في
التام كك والا كان الحكم فيه كك مطر بغير اول قوله ولو اشترى من المشتري من الغاصب سواء كان عالما بالغصب ام جاهلا من باب
قيمة تعاقب لا يد على الغصب وقد تقدم تفصيل حكمها ولكن يزيد هنا بواسطة المشتري احكاما تخصه وجب كرهه بخصوص وقد تقدم
الكلام فيه في البيع ابيض وحمله امران المشتري ان كان عالما بالمال فانه غاصب بخلاف جاهل بالغاصب فيجب المالك من مطالبة
على الغاصب او على العين او بدلهما وما استوفاه من منافعتها وفات تحت يد منها وبين مطالبة الغاصب الاول وهو البائع فان طالب البائع رجع على
ذلك مضمونا وعلى الغاصب الثاني المشتري وعلى المشتري رجع على الغاصب

المرتب

[illegible]

[illegible]

الناقص فيكون ملكه بوجه وانما من يده غير مضمون وقيل له احد ملكا جديدا الزرع في يده ان نوى بايقانها في يده الخليل ومباها
من سبق الى اخذ ولو كان الغصن خرا من هذه الخليل فخلت في يده الغاصب لا قوى وجوبه كالصير كونه مستحقا لم يرد له هذه السنة
مع احتمال العدول لعدم صلاحية ما للملك وقايد اخرها جواز ايقانها في يده وعدم وجوب اوقانها وقد تقدم البحث في الزرع اذا
تقد ذلك فعلى تقدير تجميع الغصن في يده الغاصب لو اخذ الغاصب في يده قبل ان يخلها فلا بد من ذلك اذا اخذ الغصن فانه يخل في يده
الغاصب في حيدرة واخذ البديل كما لو وضعه حيث لم يمكنه رد الغصن لما منع اخر مع احتمال استقرار ملك الغاصب عليه في حيدرة اهلية
الملك من الخيرة وبرائته منها يدفع البديل وتقبلها او يجرده ملكه من يده ولو طلب الملك اخذها اخر مع اخذ البديل في حيدرة
اليه وجهان من خرجها من ملكه ومن ثم وجب البديل ثانيا ومن بقاء الاول في مكان ازالة التخليل ومن ثم غادر ملكه اليها قبل دفع البديل
وهذا القوى لان يعلم من خاله انه يتخذها للشرب لولا حصره وكون اعادتها اليه تعاونا على الامم والعدا ثم على تقدير اعادتها اليه مع
ضاربت خلا في يد المالك ففي وجوب رد المثل الى الغاصب وجهان من انه اخذ الخيلولة بيده وبين ملكه وقد زالت بغير ملكه البعير
الرد ومن اراد ملكه من جوده لا الغصن اخر صا فاعا فوجبه اليه والا قوى الاول لان الاصل مال وانما احده مانع الخيرة فاذا
زال المانع عاد الملك فم بطل حقه منه واسا وانما زال الملك بالفعل وبقي بالقوة الفرضية ولا بد من مراعاة الارش على تقدير نفضه
حيث لا يجمع بينه وبين البديل قوله ولو غضب اذا زرع الغاصب الارض الغصونة او غرس فيها غرسا فانه لا يبعها الاصل ولا يملكه المالك
على اصح القولين وقال ابن الجندي تجميع الغصن منه بين ان يدفع الى الغاصب نفقة على العيز في يدها وبأخذها بين ان يتكاهل ويستند
في ذلك الى رواية رواها عن النعمان من زرع في ارض قوم بغير اذنهم فله نفقته وليس من الزرع شيء والرواية ثبت صحها ويملك مال
الغير بغير اختياره بتوقف على دليل فاقول عن حكم الاصل وعموم كلامي مال امر مسلم الا عطي بغير منه نعم لما لا زرع الارض الغرس و
الزرع وان لم يبلغ وان لم ينفع به بان تكلف الفلح او يلقاه بنفسه مع امتناع لقوله لم يزرع في ارضه فله الفلح فالبعض العام حيث منع
من قطع الزرع بما لا لا لغاية ينظر وحكم بغير المالك بين ان يبقيه باجرة وبين ان يملكه ويغير مثل البذر باجرة وعمله وهو قريبي
قول ابن الجندي ولو اراد الغاصب القلع لم يكن للمالك منعه لان عينه مال واذا قلع فله الاجرة وسويرة الجف وارش الارض ان نقت ولا
يدخل الارش في الاجرة ولا يجب على احدنا اجابة الاخر الى ملك ما يملكه بعض ولا يغير خلا فله اشرا اليه ولو كان الغاصب قد جمع بين
الفصل البذر والارض ولو من مال واحد فلما لا ان تكلف الفلح ويغير وارش النقصان لكن هذا ليس للغاصب قطعه ارض المالك
وكذا الغرس قوله ولو حضر القول للشيخ معللا ما ذكره الا قوى ما اخذاه الغرس من عدم جوازها مع نهى المالك بل ولا يجوز
بدون اذنه لانه تصرف في مال الغير عدا وانا وادرك الردى ببول نهى المالك له عن طمها السقوط العدا وبذلك فحينئذ
المالك في العلم فان اذن له فعل وزال الدرك وان هاهنا زال المانع ولو تعدد استئذان المالك لغيره ونحوها جاز له طمها اخر زامن
الدرك المذكور قوله اذا الاشكال في ضمان المفقود منها اما صاحب الدار فان غصبت الدابة وادخلها داره او صاحب الدابة
بازادها بغير اذن صاحب الدار فمك بما في الاول ويغير وارش النقص في الثلث واما الكلاب فما اذا لم يكن احدنا مضطرب بان
ادخلها باذنه او دخلت بنفسها من غير ان يكون مالكها فطر في ارساها والمشتوح ان الضمان على صاحب الدابة لانه تحليل مال ويشكل
بان التحمل والمصلحة قد يكون مشتركة بينهما بل هو الاغلب وقد يكون مختصة بصاحب الدار بان لا يكون لصاحب الدابة حاجز في
اخراجها الصغرها او عدم صلاحيتها للاشتغال بوجه من الوجوه وصاحب الدار يحتاج اليها في موضع الدابة عاجلا والضرر اشقاء الفرضية لم
هلاك الدابة بدون الاجراء اجرة وجوبه بحكمه الروح ومع ذلك ففي اقتضاء ذلك ضمان صاحب الدابة نظر قوله ولو ادخلت الحكم هنا
في اعتبار الفرضية وعدم ضمان المفقود كما ساقفة والمراد بصاحب الدابة على تقدير مضطرب ضا القيمة ان لم يكن لمكسوة الفدية
وضان الارش ان كان لمكسوة قيمته ولا اشكال مع عدم الفرضية وضمان صاحب الدابة كما لو كان المصلحة قد يكون مشتركة وقد يكون
مختصة بصاحب الدابة وغالبه خصوص اذا كان يتق من الفقد بعد الكسرة قيمة فان حفظه مصلحة المالكها وقد يكون قيمة الفقد وارش
يزيد عن قيمة الدابة على تقدير ايقانها والزام صاحب الدابة زيادة عن قيمة الدابة بعيد وايضا فقد يكون مأكولة اللحم فلا يوث عليه
بذبحها ما يقابل الفقد او ما يفوت منها وكون المقم خلاص الجوا لا ند وروح لا يتم قط لانه على تقدير صلاحية الذبح لا يشترط
تخليصه ببقائه فيكون حكمه حكم الفقد مع اشتراكه في عدم الفرضية واحتمل في ذبح الدابة مع كون كسر الفقد اكثر ضررا من قيمته
الدابة وارشها نرجح لا خوف الضرر من وبالجملة فحكم المسئلة مع اشتغال الفرضية بشكل وان كان المشهور ما ذكره المصنف اعطى المصنف
قوله ولم يكن للمالك معها على ما اذا لم يكن من احدنا مضطرب في جرحه لان عدم كون المالك معها فاذ يكون من موجب عدم الفرضية
وقد يجمع الفرضية وكذا قوله وكانت الفقد في ملك صاحبها فانه من امثلة عدم الفرضية فمقطعة على المقضى للعارضة وكونه شرطا
اخر مع عدم الفرضية ليس بجديد وكان حقا ان يكونا مثل العدم الفرضية ولو جعل او اوال مال قريب من المقم وان كان لا يجمع من قصور
في الجملة ايتم ان ذكر هذين الفرعين في الغضب لم يطرده ولو فرض وقوع الفعل من الغاصب لكان الضمان عليه قوله فالشيخ هذا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البئر الواحد ما بعد القبول في مقابلة الأرض والأرض صالح للزرع والسكر ويلزم مثله فيا لو كان بئر الحام والرحا وسعيا حيث يمكن فعله
 لما فيه المرافق مع سلامتها أولا وفيه الرحا لو كان موضع الحج والرحا واحد الكرخا بيت يصل لغرض آخر وأمكنه القسمة بان يجعل موضع الحج واحد
 وكان البيت الآخر تحتفو الأشفع بكل منها بعد القسمة على الوجه الذي أعين الله وعلى نفسه بان لا يمكن الأشفع بكل قسم منه على هذا الوجه
 الذي كان ينبغي به قبل القسمة لا يتم الاستبعاد عن احتياج الأرض المحبولة فتم للبئر البير في الزعانة بان يكون ما يشق بالطرا وبما أجز
 غيره ولكن البائة قوله وفي دخول من انهم متشككون في انفسها ومن عدم جريان العادة والاقوى خولها بالبعاليثا والاسم
 الدار والحام والبساتين اما اذا كانا من جملة المرافق لثا ولها للادوية المبنية عادة مع قبولها للنفل في نفسها وأخر بقوله اذا بيع مع الار
 عا الوبيع منفردا فانه لا اشكال في عدم ثبوت الشفعة بناء على عدم ثبوتها فيما ينقل قوله ولا يثبت بناء على ما اخبره من اشتراط كون
 الشفع غير منقول لان الشرف قد صار في حكم المنقول لا لبرود دواها وانما لها امد معين ينتظر ولا يمكنها لا يدخل في مفهوم البستان
 ونحوه ومن ثم لا يدخل في بيع الاصل بعد ظهورها كما فصل في علم وفي معناها الزرع النابت قال الشيخ ثبت الشفعة في الثمار والزرع مباح
 للاصول التي هي فيها والاشبه هو الاول قوله ويثبت مذهب اصحاب الابواب عقيل اشتراط الشفعة بالفعول في ثبوت الشفعة فلا يثبت
 بالجواز ولا فيما قيم لما تقدم من الاخبار وغيرها واستثنوا منه صورة واحدة وهي ما اذا اشرك في الطرقتا والشرب باع الشريك نصيبه
 من الارض ونحوها ذات الطرقتا والشرب فيهما واحدها اليها فالشفعة تثبت في مجموع البيع وان كان بعضه غير مشترك ولو فرد
 الارض والدار ذات الطرقتا والشرب فيهما واحدها اليها فلا شفعة ولو عكس فباع نصيبه من الطرقتا والشرب خاصة ثبتت الشفعة في
 كانا وسعيا يمكن قسمته منفردا لانح مستقل بنفسه فيعتبر فيه ما يعتبر في الشفع الشفع بخلاف اذا كان منضمما الى غيره والاصل في
 هذا الحكم حسنة منصوص حازم عن الصنف وقد سئل عن دار فيها در وطرقتان واحدها عرضة الدار فباع بعضهما من رجل هل الشفعة
 في الطرقتا ان يأخذوه بالشفعة فقال كان باب الدار ومحول بالها الى الطرقتا فذلك فلا شفعة لهما وان باع الطرقتا مع الدار فلم
 الشفعة والمراد بقوله ان كان باب الدار ومحول بالها الى الطرقتا غير ذلك اي غير الطرقتا المشتركة الذي في العرضة بان لم يكن البائع
 قد باع حصص الطرقتا المشتركة مع داره بل باع الدار فقط وفتح لها ما با الى الطرقتا السالك فلا شفعة لان البيع من غير مشترك ولا في
 حكمه كالاشراك في الطرقتا وان كان باع الدار مع الطرقتا المشتركة ثبتت الشفعة وفي نسخة اخرى لمصون حازم عن الصنف دار بين قوم
 اقتسموها واخذ كل واحد من قطع فيها وتركوها بينهم ساحة فيها ممر فباع رجل فاشري نصيب بعضهم المذ لك قال نعم ولكن بسد
 بابها وان اراد صا الطرقتا ببيعها فاقم اخبره بالافصول بقرعي مجلس على ذلك الباب فانه ان باع الدار لم يبيع نصيبه من الساحة
 المشتركة فلذلك امران بسد بابها ويبيع لها بالي الطرقتا وينزل من فوق البيت ولم يذكر الشفعة لعدم مقتضيها ولو فرض بيعها
 في العرضة لغير المرحا للشركة اخذها بالشفعة لتعلق الشركة فيها دون الدار لانها معها ما بها وليس في الروايتين تعرض لكون الطرقتا
 يقبل القسمة لكن القسمة على شرط ذلك على تقدير بيعها منفردة نظر الاما اسلفنا من اشتراط ذلك في كل منشوع واما على تقدير بيع الطرقتا الدار
 فيكون قبول اصل الدار القسمة لانها البائع حقيقة والطرقتا تابعة فلا يعتبر قبولها القسمة منفردة وبما قيل بشرط قبول الطرقتا القسمة
 الموضوعين نظر الاما السبب الموجب للشفعة والدار تابعة لها في ذلك ليس بمجد وطلا والروايات يقتضي عدم الفرق في ثبوت الشفعة
 بين كون الدار وفيها ماها مقسومة بعد ان كانت مشتركة منفردة من اصلها بل في الثانية يضيح بعد الاشتراط حيث قال فاحذر كل واحد
 منهم قطع فيها وهذا صريح في كراهية وهو الفال لان هذا مستثنى من اعتبار الشركة ويكتفي فيه بالشركة في الطرقتا لان زوال القسمة
 بالقسمة قبل البيع يلحقها بالجواز فلا وجه لاعتبارها ويظهر من عبارة المتن وجاعه حيث فرضوا الحكم في الارض المنشوع مع الاشراك في الطرقتا
 اعتبار حصص الشركة في الاصل واجعله بان ضم غير المنشوع الى المنشوع لا يوجب ثبوت الشفعة في غير المنشوع اتفاقا فالبائع الذي لا شركة
 فيه في الحال ولا في الاصل ليس من متعلقا الشفعة اذ لو بيع وحده لم يثبت فيه شفعة بحال وانما هنا لا يكون الا لمحض الجواز فادخله
 الشريك وجب ان يكون الحكم كك ولعمو قوله لا شفعة الا لشريك مقامه ولا شركة هنا في الحال ولا في الاصل ولو روية الى القياس لا شفعة
 لا يكون الا لشريك في غير ذلك مما في معناه ولا يخفى عليك ضعف هذا الاحتجاج لانه هذه الصورة مستثناة من اشتراط الشركة النص
 الاجماع فلا يقدح فيها ما دل بالظاهر على اشتراط الشركة ولا على نفى الشفعة نصية غير المنشوع اليه مع ان المنشوع خرج عن تعلق الشفعة
 عندهم بضميمة كصيته غير لولا الطرقتا المشتركة وكان عدول هذه الروايات اعتبار الشركة بالفعل وهو منقطع مع القسمة ولو اراد بد
 ما يمنع السابقة لزم ثبوتها في المنشوع وان لم يكن له شركة في الطرقتا وما معارضة رواية منصوص العيجه والحسنة بذلك الاخبار الدالة
 اعتبار الشركة في جميع تلك بالكثرة وموافقتها للاصل فحجب لان مدلولها على تقدير قطع النظر عن غيرها اعتبار الشركة بالفعل كما
 ذكرناه ورواية منصوص ذلك على الاكتفاء بالشركة في الطرقتا هي خاصة وتلك عامة فيجمع بينهما بتخصيص العام بما عدا ذلك قوله
 ولو باع وذلك لوجود المقضي للشفعة في الشفص دون الشفص فيعط كل واحد حكمه ولا يقدح في ذلك كونه مباحا واحدا قد على
 كل واحد بانفراده ايضا ولا فرق بين كون غير المنشوع من مصالح المنشوع كقبة الصيغة وعدمه خلا فالبعض العامة ومن ثم مثل النص بما

العبارة في الحديث
موسى والنذرة
في كتابه
العبارة ولا قتال
في كتابه
العبارة

[illegible]

[illegible]

لغيره من غير فان زاد على اثنين فلا شفعة لاحد منهم ولا صلة لعدم الشفعة وبشوت الملك غير موضع الوفاق واجتنب ابن الجيد بصفحة مضمون
حازم عن عبد الله في الدارين قوم اقساموها واخذ كل واحد منها قطعة فبناها الحديث وقد تقدم وحسنة مضمون ايضاً وقد تقدمت و
رواية عقبة بن خالد عن عبد الله قال قضى رسول الله بين الشركاء وافل الجمع ثلثة وعبرها من الاخاء واجتنبان الروايتين دلالة من حيث
المفهوم وان يجوز ان يبرأ الاثنان من لفظ الجمع وان اردوا تقيم الحكم بالنسبة الى المكلفين لا بالنسبة الى قضية واحدة فيشرك فيها جماعة وكذا
الرواية الاخيرة وفيه نظر لظهور حجة دلالة لفظها وارادة الاثنان من لفظ الجمع بخلاف ما عارض على اصح القولين للاصوليين ولكن اصل اللفظ على ارادة
المكلفين في غير القضية المعينة واجاب في نس محلها على القضية لوافقها المذهب العامة ويمكن ان ينفع تعارض الروايات الصحيحة يتساقط ويرجع
الحكم الاصل وفيه نظر لمخالفه هذه الروايات اكثر اوضح دلالة لان روايت ابن سنان التي عمده الباب صراحة فيها حيث انه اثبت
الشفعة للشركيين اللدم المعينة للاستحقاق او ما في معناه والمطالبة لا بد الا اذا اريد بوثقها بين الشركيين لا لهما ولا بناية قوله ولا يثبت ثلثة
اذا لا يميل بالفرق بين الاثنين والثلثة ويجوز ارادة عدم استحقاق كل واحد من الثلثة بخصوصه دون الاخر وهذا وان كان خلاف الظاهر الا
ان فيه طريقا اخر مع ان رواية مضمون صحيح طريقا ومؤيدة لرواية ابن سنان الا بنية واجتنب الصدق على شوطها مع الكثرة في غير الجحوان برواية
عبد الله بن سنان قال سئل عن ملوك بين شركاء اراد احدهم بيع نصيبه قال يبيعه قال قلنا فانها كانا اثنين فاراد احدهما بيع نصيبه فلما
انفذ الى البيع قال الشركاء اعطني قالوا نعم ثم قال لا شفعة في حيوان الا ان يكون الشريك فيه واحدا ومفهوم هذه الرواية بوثقها في غير اذا
كان اكثر ولا يخفى ضعف ذلك المفهوم مع ثبوتها بثبوت الشفعة في الحيوان وقد تقدم ما ينافيه ومع ذلك فهي مقطوعة وبخلاف الجلب على الصفة في
الملوك بين الشركاء يبيع احدهم ويقول احدهم انا اخبر بذلك قال نعم اذا كان واحدا صح ذلك وسند الانه لا يدل على شوطها مع الكثرة
في غير واعلم ان الله نقل القول المذكور وحصة بالبعد والذي صرح به الصدق كون الحكم مخصوصا بالحيوان كما فعلناه عنه ولا بد في
الفقهاء بعد ان روى عن الصم ثبوت الشفعة في الحيوان في كل شيء اذا كان الشيء بين الشركيين لا غيرهما فان زاد على اثنين فلا شفعة لاحد منهم
قال في هذا الكتاب واراد نفسه يعني بذلك الشفعة في الحيوان واحدة فاما في غير الحيوان فالشفعة واجبة للشركاء وان كانوا اكثر من اثنين
قال وقد ثبت ذلك برواية احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الله بن سنان ثم ذكر الرواية وفيها تصحيح بالحيوان ولا فابل غير اختصاص
الحكم به وفي اخر الرواية التي استدل بها تصحيح بثبوت الحكم في الحيوان اذ انفرد ذلك فقد اختلفوا قالون بوثقها مع الكثرة هل
هو على عدد الرؤس او على قدر السهام صرح الصدق بالاول ونقله الشيخ عنه طه وقال ابن الجيد الشفعة على قدر السهام من الشركاء
لو حكم بها على عدد الشعا جاز ذلك يدل على الاول رواية طحمة بن زيدان علماء قال الشفعة ثبت على عدد الرجال ولا من خصته
تليد لو كان منفردا لكانت احدى السهام لا اكثر فثبتا وبان في الاستحقاق اذ المقصود هو مطلق الشرك ويدل على الثلثة ان الفسخ
للشفعة الشرك والمعلول بشر ابد بشر ابد علته وينقص بقصها اذا كانت قابلة للقوة والضعف قوله ولو فقط يتحقق العجز باغتراف
وفي تحفة باعقار وجهها اجودها عدم كما كان يحصل بقرض ونحوه فيظهر ثلثة ايام كدعي غيبته والمرد بالمطل الفادر على الأداء
ولا يودى ولا يشرط فيه مضي الثلثة كما هنا محدودة للعاجز ولا يخبرها ويحتمل الحامية بلفظ روايت ابن من راعى الجواد ما بظاهرة ثلثة
ايام حيثما ينقض الفسخ اما الهارب ان كان قبل الاخذ فلا شفعة له ما فانه الفوتية على القول بها وان كان بعد فليس في الفسخ
لا يوقف على الحاكم لعدم لاضر ولا ضرر قوله ولو ادعى اذا ادعى غيبة الثمن فان ذكر انه سبله اجل ثلثة ايام من وقت حضوره ولا
وان ذكر انه سبله اخر اجل مقدار زهاب اليه واخذه وعوده وثلثة ايام كما يقضي رواية والعبادة قاصرة عن ناديه ذلك كغيرها هذا
اذ ان ينقض الفسخ بالثاخير بان كان البطل الذي نسب الفسخ اليه بعيدا جدا كالعراق من الشام ونحو ذلك والابطال والمرد بطلان
على تقدير عدم احضاره في المدة المضروبة سقوطها اذ لم يكن اخذ وفسخ الفسخ على الفسخ ان كان فداخذ ويغير الثلثة ولو ملقفه
لوقع الامهال في حلال اليوم والليالي تابعة للايام فان وقعها واخبر بكل الثلثة من اليوم الرابع دخلت الليالي فباعا وان وقع قبل
اجل ثلثة ايام فامره وتام الليالي من الواقعة كالتعجيل في ذلك ابلد المال حصوا ما يحتاج اليه عادة من الرفق وغيره ولا يجب
تحصيله باجرة عملا بالعرف ولا يستثنى له في نفس البلد زيادة عن تحصيل المال بالمعاد قوله وبنيث لاشبهه في ثبوتها من ذكر لعموم
الادلة المتشابهة للمولى عليه وغيره واما الغائب فيقول هو الاخذ بعد حضوره وان طال زمان الغيبة ولو تمكن من المطالبة في الغيبة
بنفسه او وكيله فكل حاضر ولا عجز بمتمكن من الاسناد على المطالبة فلا يبطل حقه ولو لم يشهد بها والمريض الذي لا يتمكن من المطالبة كالغائب
وكذا المجنون فلما اوجع بجرحه ولو قدر عليه ولم يطالب بطلت واما الصحة والمجنون والسقيفة فيطالب المولى مع العفة وكان على
المع جميع النصيب لضاف الى المولى ليتناول الشفعة لولا قومه انه يقول الاخذ دون المولى بقرينة تخصيص الطفل للمجنون باخذ المولى ولو
شرك المولى الاخذ مع العفة لم يقطع حقهم منها بل لم الاخذ بعد زوال المانع لان الثاخير يقع بعد والاقوى جواز اخذ المولى ايام
ايضا بعد ذلك لطلان الزك وتفسيره بالثاخير لا يقطع حق المولى عليه وليس له من بعد اعد الكمال بل يتم ما انما اخذ اهله الاخذ
باخذ المولى وذلك الوقت كله صحيح ولو لم يكن في اخذ المولى للمولى عليه غبطة بان باعده اكثر من ثمن المثل او بغيره لم يكن للمولى عليه مال واخراج

تمام حرف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في الكفر منهم التي في الخلاف والحاد في الخلق والحاد في
 له في الخلاف وفي الخلاف وفي الخلاف وفي الخلاف وفي الخلاف
 في الخلاف وفي الخلاف وفي الخلاف وفي الخلاف وفي الخلاف

وعبادة الملائكة
عند العلم على ما ثبت في الكتاب
فمنها ما عاينته في الدنيا
ومنها ما عاينته في الآخرة
ومنها ما عاينته في الجنة
ومنها ما عاينته في النار
ومنها ما عاينته في السموات
ومنها ما عاينته في الأرض
ومنها ما عاينته في البحار
ومنها ما عاينته في الجبال
ومنها ما عاينته في الكهف
ومنها ما عاينته في الغار
ومنها ما عاينته في القبر
ومنها ما عاينته في النيران
ومنها ما عاينته في البرق
ومنها ما عاينته في الرعد
ومنها ما عاينته في الريح
ومنها ما عاينته في المطر
ومنها ما عاينته في الثلج
ومنها ما عاينته في البرد
ومنها ما عاينته في الحر
ومنها ما عاينته في الخوف
ومنها ما عاينته في الرجاء
ومنها ما عاينته في اليأس
ومنها ما عاينته في الفرح
ومنها ما عاينته في الحزن
ومنها ما عاينته في السعادة
ومنها ما عاينته في المصيبة
ومنها ما عاينته في الشدة
ومنها ما عاينته في الرخاء
ومنها ما عاينته في الفقر
ومنها ما عاينته في الغنى
ومنها ما عاينته في العجز
ومنها ما عاينته في القوة
ومنها ما عاينته في الضعف
ومنها ما عاينته في الصحة
ومنها ما عاينته في المرض
ومنها ما عاينته في الحياة
ومنها ما عاينته في الموت
ومنها ما عاينته في النشأة
ومنها ما عاينته في البعث
ومنها ما عاينته في الحساب
ومنها ما عاينته في العقاب
ومنها ما عاينته في الجزاء
ومنها ما عاينته في النكال
ومنها ما عاينته في النجاة
ومنها ما عاينته في الهدى
ومنها ما عاينته في الضلال
ومنها ما عاينته في الهدوء
ومنها ما عاينته في السكون
ومنها ما عاينته في الحركة
ومنها ما عاينته في السكون
ومنها ما عاينته في الحركة
ومنها ما عاينته في السكون
ومنها ما عاينته في الحركة

لوقته كثر الثمن لا مارة اوجبه كذا يخرج من ظهر كذبه ويحذف ذلك لا يجوز الاحتمال فان الشفعة باقية الا حين العلم بحقيقة الحال فيصير فورية
ح على القول به وانما كان ذلك عند لان قلة الثمن مقصودة في المعاوضة فربما كان الثمن مستدا لا كثره ومثله ما لو اعطد ذهبافا
فضة او حيوانا فبان قاسا ونحو ذلك لان الغرض منه يتعلق بنحوه من آخر لم يتوصل اليه عليه او غيرها وكان محبوسا بنحو هو عاجز
عن اداءه بخلاف ما لو كان قادرا لان الناحية من قبله اذ يحجب عليه دفع الحق ليخلص من الحبس المانع من تحصيل المطالبة واحترز بالحق عا
كان محبوسا باطلا فانه عند روان قدر على اداءه قليلا كان لم يكثر الا لا يحجب عليه دفع ما ليس تحتها عليه لكن يستر في هذا بنحو عن الوكالة
ليكون الحبس عند رافان قصر في الوكالة بطلت شفعته كما انه لو وكل مع حسيه من هو قادر عليه فالشفعة جالها لقيام الوكيل مقامه فلا يقصر
فلا يعتبر الحق كونه في الظا او محجب اعترافه بها كما لو قامت عليه البينة بنحو هو منكره من ظهور الحق عليه شرعا ومن دعواه الظلم في الحاضر
بالحق قوة ومن الغدر ما لو سمع ان المشتري شخصان غيره او ان المشتري قد وافان ازيد منه او انقص ونحو ذلك لا خلاف لان الغرض
في ذلك اختلاف بتنا قوله ويجب المراد بالطلب في هذا ونظاير الاخذ بالشفعة قولا او فعلا والطلب كناية عنه فان حقيقة الطلب هي
منافة للغور المعنى في الاخذ ولا مدخل له فيه والمراد بالوجوب معناه اللغوي هو البتوث بمعنى ان الدائرة الى الطلب امر ثابت وفيه لا
على اعتبار الفورية ان يرد من السابق ومع ذلك ليس صريح في الطاء لا يلزم من ثبوت المباداة منافاة عدمها لاحتياج بطل الشفعة
بدونها وانما الحواله هذا الحكم على ما سلك المراد بالمباداة الاشتغال بالاخذ ومقدما حيث يتوقف عليها على الوجه المعاد لا المباداة
بكل وجه ممكن فيكفي مشيئة المشتري بالمعاد وان قدر على الزيادة والاضاير الصلوة اذ احضر وقتها ومقدما ما ناولنا
الواجبة والمندوبه التي بعناها وانظار الجماعة ويجري الوقفة حيث كون الطريق مخوفا يصحهم هو او وكيله ووزال الحر والبرد المضطر
وليس الخوف ونحوه وغلق الباب والخروج من الحمام بعد قضاء وطرفه لو سمع بعد دخوله والسلام على المشتري بعد وصوله ويحتمل بلغة
ونحو ذلك هذا كله ان كان غايها اماع حضور المشتري فلا يعتد شيئا من هذه عند لان قوله اخذت بالشفعة لا ينافي شيئا من ذلك و
بالجملة فالمرجع في ذلك كله الى العرف فاما عديده فقصوره في ثوابه في الطلب في شفعة وما لا يعيد فقصوره في ثوابه في الطلب في شفعة وما لا يعيد
الصبر حتى يتها معناه الاعمال الشامل للوجوب كان قطع الواجبة لذلك غير جائز وقطع النافذة مكرره وجواز الاتمام بالمعنى الاعمال يشمل القيمة
من حيث انه قد مضى ثمنك بينهما لا من حيث استعمال الثمن في معيكة ولو اريد بالمعنى الثاني جاز اية بطر في الجواز والمراد بالثمن الثمن من
غير علة قال ابن الاثير في بقره موافقه اذا تاني ويثبت ولم تجل وما في امر اي ثبت وعلا فيجب كفاية قوله مقيدا بالثمن المتبادر
لشدة ثم العرف ويكتف بالباكونها مكسورة وفي كثير من النسخ مكتوب بلفظ بعد الناء والياء وهو غلط قوله ولو علم العبد الذي لا يقطر
مع سبب عدم الفورية فبان احدها ما ينظر في امره عن قرب كاشتغال بالصلوة والطعام وقضاء الحاجة ونحوها وهذا لا يحجب عليه التزكيل
بل ينظر زوال العبد والثاني ما لا ينظر في امره عن قرب كاشتغال بالصلوة والطعام وقضاء الحاجة ونحوها وهذا لا يحجب عليه التزكيل
عليه خاصة ولا بطلت شفعته لما فيه من طول المدة وعدم المسامحة في مثله ولو عجز عن الامر من معال السقط شفعته بعد التقدير لا يجب
الاستناد على المطالبة عند بان ان تمكفه خلافا لبعض العامة لاصل عدم دليل على اعتناؤه ويجب المباداة الى احدها بعد زوال العبد
في اول اوفان امكانه كما سبق لو قصر الوكيل في الاخذ لم يعد تقصير من الموكل حيث يعلم بحاله قوله ولا يقطر الشفعة اذا تقابل
المتبايعان بعد ثبوت الشفعة فان عجز الشريك عنهما سقطت من جهة الشر ولم تجدد بالاقالة عند ما كما لا يخفى وبالارد بيع عند من
جعلها بيعا مطلقا وفي حق الشفعين تجددت بالاقالة واخذ الشفعين من البايع وان حصل التقابل قبل علم الشفعين بالشفعة لم يسقط بالاقالة
لسبق حق الشفعين على حق البايع من حيث ان الشفعة استحققت بالشر فله فتح الاقالة واخذ على المشتري على قاعدة الشفعة ويعود
الدرك على المشتري ثم فتح الاقالة برفها من حين الفسخ ولا يبطلها من اصلها كما هي قاعده الفسخ كظايرها فناء البيع المنفصل
المخلل بين الاقالة وفيها للبايع فناء الثمن للمشتري وما قيل هنا خلاف ذلك لا يوافق القواعد الشرعية ومن جعلها بيعا خيرا
الشفيع بين الاخذ بالاقالة وجعل الدرك على البايع وبين فسخها حتى يعود القصر الى المشتري فاخذ منه قوله ولو بايع تصرفات
المشتري في الفسخ بالبيع والوقف وغيرها صحيحة لوقوعها في ملكه لكن لا يبطل بذلك حتى الشفعين لشفعة فاذا اخذ الشفعين بطل الشفع
المتا في لم ينظر ان كان الشفعين ما يثبت في الشفعة كبايع يتخير بين اخذه من المشتري الاول والثاني وكذا من عجز على تقدير بقده
زيادة على ذلك ان كل واحد من البوع الواقعة سبب في ثبوت الشفعة فالغيبة في الاختيار والشفيع خلافا لبعض العامة حيث صح الشفع
ببطل الشفعة فطر الى وقوعه من مالت ببطل المباداة صحه لبقاها لم لا يجوز ولا تصرف بطل الشفعة فلا يشبهها وهما صغيران
عند امه سبق الحق ووجود الغرض ثم ان اخذ الشفعين بالشر الاول دفع الثمن الاول وبطل المناقصة وان اخذ بالآخر اخذ بتمنه
صح السابق لان الرضا بيننا لم الرضا ما سبق عليه وان اخذ من المتوسط اخذ بتمنه صح ما تقدم وبطل ما تاخر عنه وان كان الشفع
تلا يثبت في الشفعة كالوقف والهبة والاحارة فلا يفسخ نقصه اخذ الشفعين بالشفعة لسبق حقهم والتمن للمشتري لو كانت لا رقة لم
جائزة لعلها ما لا اخذ بالشفعة لسبق حق الشفعين وبقية الحق بقره وكذا لو دفعه او جعله مبيعا الى آخره على اختلاف بعض العامة يجب

حكم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

卷之四

المقصود الخامس في المنازع وفي مسائل الأولى إذا اختلفا في الثمن ولا يثبت في القول قول المشتري مع بينة لأنه الذي ينزع الشيء من يده وإن أقام أحدهما بينة قضى له ولا يقبل شهادة البائع لأحدهما

بالقول دون البينة على الشفع وحلف ما يدعيه وثبت العين به وإن كان لا يدعي العلم به وإنما يدعي علم المشتري أحتمل عدم سماع الدعوى بعد ذلك لعدم إمكان الحكم بشئ وأحلف الشفع على أن المشتري يعلم وحبس المشتري حتى يبين قدره وإن كان جواب المشتري ابتداء لا علم كونه الثمن لم يكن جواباً صحيحاً وتكلف جواباً غيراً لأنه مفترق بين أن يكون لا يعلم ابتداء من حين الشراء وهو غير مسموع لا قضائه بطلان البيع وإن يكون على أحد الوجهين السابقين فلا بد من تفصيله وح فيلزم بحجابه مسموع فإن صرح بحسب حجب قال الشفع بفتح الباء على الشفع ويقضى على المشتري بما يحلف عليه هذا يتم مع دعوى الشفع العلم بالقدراً ما يدونه فلا عدماً كان حلفه ولو فرض دعوى الشفع هنا علمه على أن ادعى علم المشتري حلفه ذلك والزم المشتري البيان كما مر ثم إن سبب قدره أو طاقته عليه الشفع حكم بمقتضاه والآفاشكال في هذا المخلط لأنه الذي ينزع الشيء من يده وإن أقام أحدهما بينة قضى له ولا يقبل شهادة البائع لأحدهما ولو أقام بكل منهما بينة حكم بالثمن المشتري وفيه احتمال للقضاء ببينة الشفع لأنه الخارج إذا اتفق الشفع والمشتري على وقوع الشراء ولكن اختلفا في مقدار الثمن بأن قال المشتري اشتريت بالفق الشفع بل بجملة فانه يثبت أن القول قول المشتري وعلموه بأنه علم بعدد ما ينزع الشيء من يده فلا بد من دعوى المشتري لا دعوى له على الشفع إذ لا يدعي شيئاً من ثمنه ولا تحت يده وإنما يدعي حقيقاً وملكه بالثمن بالقد الذي يعتز به الشفع والمشتري ينكره ولا يلزم من قوله اشتريت بالأكثر أن يكون ما عدا ذلك إن كان خلاف الأصل لأنه لا يدعي حقيقاً ما يراه عليه ولا يطلب بغيره ما يراه لأنه الذي لو ترك الحق موقراً هو الشفع إذ لا يطلب المشتري لأخذ الشفعة بما يدعيه في الكل نظر أما الأول فلأن النزاع ليس في العقد لا فاقته معاً على وقوعه صحيحاً واستحقاق الشفعة به وإنما نزاعهما في القدر الواجب على الشفع وقصر إلى المشتري من الثمن فالمشتري يدعي زيادة ما يدعيه الشفع وينكره فيكون المشتري هو المدعي والشفع هو المنكر فيدخل في عموم البينة عن أنكر ولا يثبت العقد لم يتحقق بدون الثمن العتيق فيكون الاختلاف فيه في قوة الاختلاف في العقد لأن الشخص منه بالالف غير الشخص من أنه في جميع الأمر إلى الاختلاف في العقد والمشتري أعلم به لأنه من فعله دون الشفع لا فانقول العقد من العقد الواقع على الشخص مع كون الجملة لا رتبة أمر متفق عليه بينهما وإنما النزاع فيما زاد على ذلك وهو يرجع إلى دعوى المشتري ابتكار الشفع على أن هذا التزم تقديم قول من يدعي زيادة العوض في كل معارضة كالباع والأجارة والصلح سواء كانت العين فائتية أو لائتية لا يقولون به إلا بقصد البيع وغيره وإنما يقوم بالبائعين فلا بد من أحدهما أو من الآخر فلا بد من تقديم قول مدعي الزيادة مع جلال الشفع بالثمن إلى المشتري لأن عقد البيع لم يتم بالشفع وإنما هو خارج برهان نزاع العين بما يدعيه فلا أقدم قول المشتري لأنه غير بعدد لا فانقول قد فرض وقوع العقد مع غير البائع والمشتري كوكيلهما وكيل أحدهما ثم يباينهما من دون حضور الوكيل فيلزم تقديم قول من وقع العقد معهما وأنه لا يقولون به وبالحيلة فرج تقديم قول أحد المتنازعين إلى كونه منكراً أو كونه الآخر مدعياً نظراً إلى الجبرام غيره من الاعتبارات فلا التفات إليها من النزاع وإنما هي مناسبات لا يبعد العلية وأما الثاني فجميع كونه المالك لا يزال يده عن ملكه إلا ما يدعيه فقد تقدم قول المنكر في كثير من البيع وغيره خصوصاً مع تلف العين وتخصيص هذا إذا كانت العين باقية ليكون تقديم قول البائع في الثمن مع بقاء العين فيتم كونه تخصيصاً المدعى القابل لغيره من أن تقدم قول البائع لا ليربطه العلة لرواية دون ذلك فلا يفرق فيه وبين أن ثم خالف في جماعة الطرق الرواية إلى موضع النزاع مع تسليمها في مورد ما قياساً لا يقولون به وأما الثالث فجميع مع منافاة الخبر أنه لا ذلك من الاختلاف في تعدد الرواية إلى موضع النزاع مع تسليمها في مورد ما قياساً لا يقولون به وأما الثالث فجميع مع منافاة الخبر أنه لا يتم بعد أخذ الشفع بالشفعة أو جزأ المشتري بتأخير الثمن في ذمته أو موطئ بناء على أخذه المعتبر في الملك بذكره للثمن المتفق على لزومه لذمته لا ما يدعيه المشتري فإذا أخذ الشفع بما يعرف به ملك الشفع بقى النزاع بينه وبين المشتري والقدر الزايد ولو كان ملكه موقوفاً على إعطاء المشتري ما يدعيه لم يمكن أن يصير عن الملك بل هو كدعوى قد كثر لا يسمع به الشفع من غير أن يبينه المشتري عموم الأدلة فيجوز ومن ثم ذهب الجليل إلى تقديم قول الشفع قدر الثمن مطعماً للحجج وهو في غاية الوضوح لكنه خلاف المشهور إذ انفردت بذلك فيقول ما ذكرنا من تقديم قول البائع إنما هو مع عدم البينة أما معها فلا وكانت من الشفع على ما يدعيه قبل بناء على أن خارج وقد قدم قول المشتري فيكون البينة بينة الآخر وإن كانت من المشتري قبل فادعائه دفع الثمن عن المنكر بالبينة في غير هذه الصورة تردد والفرق أنه مدعي دعوى محضة وقد أقام عليها مسموعاً ويشكل بأن جعله مدعي دعوى محضة بوجه عدم قول قوله وإنما توجه قبوله بتكلف كونه منكراً فلا يخرج عن حكم المنكر ولو أقام ما يبينه بوجه تقديم بينة الداخل والخارج عند العارض فله الأول تقديم بينة المشتري على الثاني بينة زعمي على ما يلزم من الحكم بتقديم قول المشتري وقوى الخ من بينة المشتري من حيث أنه داخل بل أن تقديم قوله قوي جائزاً وإن كان مرجحاً في هذا بخلاف الداخل والخارج لأن بينة الداخل يمكن أن يستند إلى اليد فلها تقدم بينة الخارج وفي صورة النزاع على نفس العقد كشهادة بينة زعمي ويشكل بأن تقديم بينة الخارج عند القابل به ليس كذلك بل القول بالبينة على المدعي واليمين على منكر والخارج مدعي فيكون بينة زعمي قوله لا يقبل لأن شهادته لكل منها قد ينفصل عنه لأن شهادته بكثرة الثمن يتضمن استحفاً إياه وكون الزايد لو خرج مستحفاً شخص بذكره وإن كان قد قبضه ونقصناه فيمنع دفع قول الزايد لو خرج مستحفاً وفي المصلحة وجه يقبل شهادة على الشفع مع الفضة لا أنه دونها لأنها

الشفع م

ظاهر

[illegible]

فيكون ذلك من مواعيد الامتناع في بلاد المسلمين لان الله تعالى خلق الارض للامتناع بها وابتاعها من الماعون وغيرها فتركها لاجلها فتركها في غير ما خلقها
 قوله في الارضين هو يقع الراجم فكذلك الارض على غير قياس وبما جعلها بعضهم على ارضي غلط في ذلك قوله في الاشكال كون المعمور
 الارض المسلما كما كان ام كافرا وتقسيم ارض الكفر الى المفوضة عنوة وغيرها والحكم على المفوضة عنوة بانها للمسلمين لان هذا حكم عام على
 كونهما ملكا للكفار بل يترتب عليه لكن قول الله لا يجوز النصف في الابدان لا يتم على اطلاقه مع قوله بعد ذلك ويستوفى في ذلك ما كان
 من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك لان ما كان منها من بلاد الشرك يجوز النصف فيه بغير اذن مالكه في الجمله وكان الاولى
 ترك ذلك والتفكير بكونه ملكا مسلم او مسلم قوله واقام الموات المراد بعد الامتناع بها على الوجه المذكور بغرضه الاجل وموت غالبا
 بحيث يبعد مواعيد فالا يكتفى بطلان اسناد الماء عليها المانع من الامتناع ولا انقطاع عنها لانه لا بد من شق في الارض العامه بفعل
 كثيرا كما لا يخفى كون الارض الموات مطر الامام عندنا موضع وفاق لقوله ليس للمرا الا ما طاب بنفس امامه وقول الباقر في صحيحه
 خالد الكلبي وجدنا في كتاب علم ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين انا واهل بيته الذين ورثنا الارض
 عن المنقوت والارض كلها الحديث وانما يتوقف ايجامه على اذن الامام مع حضوره او حال عينه فيملكه من احياء مطر المعمور من احياء
 ارضانية في قوله وقول الباقر في صحيحه محمد بن مسلم ابا قوما اجوا شيئا من الارض وعمرها فمحق بها وهي لهم ولا يمنع من ذلك كونهما
 للامام على تقدير ظهوره لا ذلك لا يرد عن حقه من عجبها كالحبس للعموم بغير اذنه فانه يحكم بملكه لمن هو سيد من المسلم والكافر في
 حال الغيبة وان كان لم يظهر مع ظهور محكم اخر قيل بنجر جوار احياء بالمسلم حصص قوله موثان الارض لله ورسوله لكم معنى المملوك
 وفي كتاب علي في احياء ارض من المسلمين فليعمرها وليؤد اخرجها الى الامام الحديث لكن هذا ظاهري في حال ظهوره ولا نزاع فيه قوله واذنه
 اذا كان الامام حاضرا فلا شبهة في اشتراط اذنه في احياء الموات فلا يملك بدونه اتفاقا ومن اذن له في احياء ملك لكن هل اذنه مختص بالمسلم
 ام يجوز له اذن المسلم والكافر قولان من ان الحق له اذن في ارضه من شاء كما يجوز له هبته ارضه بغيرها من شاء من المسلم والكافر وفي ذلك
 ظ اخبار السابقة على ان الكافر ليس له اذن في ارضه من احياءه وبالجملة فان اذن له الامام على وجه التملك فلا اشكال عندنا
 في ملكه لخصه والام يمتنع بالخلاف عندنا فاقبل الفائدة بخلافه عند الجمهور فان النزاع عندنا يمتنع وان اذن بجواز الخطا عليه عندنا
 قوله الارض العنوة يقع العين وسكون الفون المضوع والذلة بقى على اذنا خضع وقوله في عتق الوجه الى القيوم والمراد بالارض
 المفوضة عنوة ما ملك بالهبة والقبلة كمنه والشام واكثر بلاد الاسلام والمراد بالعامة منها دون الموات كما ينبغي عليه قوله بعد ذلك
 وما كان منها موا تاهول الامام والمغفر في ذلك العام عرف الفقه ويعلم ذلك بنقل من يوثق به ودلالة القرابين الكثيرة المقتدة للعلم
 او الظن المتأخر له بذلك المراد بكونها للمسلمين ان الامام ياخذها وتفاعلا ويصرف على مصالحهم لان من شاء من المسلمين التسلط عليها
 او على بعضها لذلك في صحيح محمد بن يحيى في ارضه على الرضا قال وما اخذ بالسيف فذلك للامام بقبلة الذي يري كاصنع رسول
 الله بنجر هذا مع حضوره امامه عينه فان امكن اخذ من ثوابه ولو على العموم فما خرج منها على المصالح حتى صح والافاخذ
 حاكم الجو العقيدة لا تخافه في ثبوت الدقة منه لورود الروايات محل الغامضة والخراج واصلا من هذه الارض بغير هذا من الوجوه
 يصح النصف فيه من النصف في الارض ولا من غيره قوله ولا يصح اي لا يصح بيع رقبه الارض المذكورة ولا رهنها ولا غيرها من النصف في الارض
 للملك عين او منفعة لو نفع ملك على ملك النصف وقد قلنا انها لا تملك بالخصم وانما الجميع للمسلم في صحيح الحلبي عن العبد انه سئل عن
 السواد فاستلزمه حق جميع المسلمين فهو البو لو لم يدخل في الاسلام بعد اليوم ولم يخلق بعد قلنا الشراء من الذاهقين قال لا
 يصلح الا ان يشتري منهم على ان يصيرها للمسلمين فان شاء في الامر ان ياخذها اخذها قلنا فان اخذها منه قال يؤد اليه واسدوله ما اكل
 عليها بما عمل نعم لو كان للمسلمين فيها بناء او شجر وزرع جاربيعه لانه ملك وكونه في ارض الغير لا يمنع من النصف في ملكه وقد روى ابو بردة
 بن رباح عن النبي وسئل كيف ترضى في شراء ارض الخراج قال ومن يبيع ذلك في ارض المسلمين قال قلت يبيعها الذي هو في يده قال يصنع
 بخراب المسلمين ما دام قال لا بأس بشرحها منها وتحويلها للمسلمين عليه ولعله يكون اقوى عليها واخر اخرجهم منه رجوعا عن المتأخرين
 معها بناء للامان والمذكور لا منقذه ولا يخرج من قولنا في هذه الرواية اشترطت منها ما يوفى بالاقطار على اخرها منها لانه
 حقها ما اقتضاها فلا دخل فيها محصور بل ولا يصح كافي في قوله ولو ماتت المراد بعد من احيائها ما عدم ترتب اثره عليه وهو ملكه
 وجهه ما اشار اليه من ان مالكها معروف وبم المسلمين وما كان مالكه معروفا من الموات لا يخرج عن ملك مالكه كما سئنا استصحابا بالملك
 السابق وعموم الذي عن النصف في ملك الغير بغير اذن مالكه قوله وما كان يعلم كونها موا تاج بالقتل القرين ووجودها فيه لان
 مع التاك في كونها عامرة وقت الفتح لاجل عدم العارة اصلا على ما علمه كونه قبل الفتح معروما ثم اخرجت في وقت خرابه فانه حكم ببناء
 وقت استحباب الحكم الوجود وعدم تقدم الحادث قوله وكذا كل يقع انما يكون للامام لعموم الخبر الصحيح المتألف لا فرق في هذه الارض
 بين الموات والعامه للامتناع بغير احياء وان كان مثل هذه لا يبعد عوانا اصطلاحا كما علم من تفسيره قوله وكل اذا جري على الارض
 ساله علم معروفي وعرف حكمه فادامه شجرة قوله ولو ورثه بعد اوان شرا الامتناع بها الصلا اجماعا وان خربت كان اشغالها لانه

وان لم يكن لها مالك معروف في الامام ولا يجوز احيائها الا باذنه ولو نادى ربياد فاحياها من دون اذن لم يملك
ان كان الامام غائبا كان المحجج احق بها مادام قائما بجوارها فلو تركها فادت ثارها واخياها غيره ملكها ومع ظهور
الامام يكون له وضع يد عنها

القول في الفوضوعة بالنسبة الى المسلمين وبالشرع والبيعة ونحوها من ملكها اية اجماعا وعلى ما نقل في النذرة عن جميع اهل
وان ملكها بالاحياء تركها حتى عادت موافقا عند الله وقوله الشيخ وجماعة ان الحكم كذا لم يقله من اجماع اوصافه في قوله
لعمري ان الحق قد قيل في تفسير العرق الظالم ان ياتي الرجل الارض المنة لغيره فيقول له لو اني سليمان بن خالد اني سالت الله عن الرجل ياتي
الارض الخربة فيستخرجها ويحرقها ويحرقها فاذ اعليه قال الصدقة قلت ان كان يعرف صاحبها قال فليؤد اليه حصه
لا ساله بقاء الملك على ما كان عليه ولاها ارض تعرف مالها فلا يملك بالاحياء كذا في ملكك بشرام او ببيعة ولا ان سبب الملك مضى
وليس منها الحرج في ملك الملك بحاله ان ثبت الميزان وفي كل واحد من هذه الادلة نظر اما الاول فيقول بوجهه لكنه كذا في ملكه
الاول ما بالاحياء على ملك الملك الثاني انه لا يملك لانه سبب ملكه بمقتضى الحديث واذا طرأ سبب ملكه على سبب سابق
الثاني الثالث مع انه مصرح بما ذكرناه من رجحانه في اخبار صحيحة سيما ذكرها واما الثالث فكون هذا المحجج طالبا عين الشارع فلا يجعل
دليلا وتفسيره بما ذكره من قول عن هشام بن عروة وقوله ابن حجة ومن الواضح ان العرق الظالم اعم مما فسره له سليمان لم يضر بالاثبات
فسره بان ياتي الارض المنة لغيره والختم لا يسلطه البعد الموت تبقى للغير وهذا انه محمول على موافق من يخرج عن الملك بركا لا فاسم الشا
او على موافق ما يبلغ حد ينفق الى الاحياء ولذلك يخرج عن الملك صحتها عليها انها لا تغير ان المصنف فيها ظالم واما الثالث فيضنه
مع ضعف السند عدم الدلالة فان امره باده حق صاحبها اعم من كونه الارض واجرها او غيرها من الحقوق الخارجية عنها ولا دلالة له
في لفظ صاحبها لان صاحبها يستد بمنتهى اليه سابقا وان زال ملكه واما اصله بقاء الملك فمنعطفه باستدركه من الاخبار الصحيحة
الدالة على ان احيائها بعد خرابها من استبنا الملك للثاني وبما يحصل الجواز عن الاخير بوجه الفصل الفرق بين ما ملكك بالشرع وبينه
وبالاحياء لان خروج ذلك بالاجماع على تقدير تسليمه ينبغي ولا انما على موضع النزاع وهذه جملة من احيائها من العلم في بعض فوائده
وقال اليه في كونه الاصح احيائها وكذا الثاني احق بها من الاول لم يقله من اجماع اوصافه في قوله وفيه من سبب ملكه من سبب
الباقية قالوا بما قام احيائها من الارض وعموما فاقم احق بها من اوصافها من حسن زراعتها ومحمد بن مسلم وابي بصير وجماعة من انفسها
عن الباقر والعمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من احيانا فاقم احق بها من اوصافها من حسن زراعتها ومحمد بن مسلم وابي بصير وجماعة من انفسها
قال وجدنا في كتاب علي بن ابي طالب في بورتها من شيئا من عباده والعاقبة للفقير انا واهل بيته الذين ورثنا الارض ونحو المؤمنين
والارض كلها لنا فمن احيانا رضامن المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام من اهل بيته وله ما اكل منها فان تركها او اخرها فاحذها
غيره رجل من المسلمين بعد فعمرها واحيائها فهو احق بها والذي تركها فليؤد خراجها الى الامام من اهل بيته وله ما اكل حتى يظهر القائم من
اهل بيته بالسيف فيحرقها ويميتها ويحرقها منها كما حرقها رسول الله ومنعها الا ما كان في ايدي شيعة ابيها طوعا او عنقا
ويترك الارض في ايديهم وصحة معاوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول يا رجل اني خربت بامر فاستخرجها واكرى ثمارها وعمرها فان
عليه بها الصدقة فان كانت ارض رجل قبل فغاب عنها وتركها فاحرقها ثم جاء بعد بطلها فان الارض لله ولن عمها ولا هذه الارض
اصلا لم يباح فاذا تركها حتى عادت الى ما كانت عليه صار ما كان من احوالها من جملتها ثم رده اليها ولا العلة في تملك هذه الارض
الاحياء والعامة فان كانت العلة زال العلول وهو الملك فاذا احيائها الثاني فقد وجد سبب الملك فثبت الملك له كما لو انقطعت شيئا
ثم سقط من يده وضاع عنه فالتقطه غيره فان الثاني يكون احق به وهذا القول قوي لدلالة الزيادة عليه وتفصيل المعنى الذي قيل
منه واعلم ان القائلين بعدم رجحان عن ملك الاول اختلفوا فيه بعضهم الى عدم جواز احيائها ولا النص فيها من الاذان
الاول كنهها من الاملاك وهذا الشيخ في طه والنص في كتاب الجهاد الاكثر الاحوال احيائها وصير هذه الثانية احق بها لكن لا يملكها بذلك
بل يؤول طسها الى الاول او وارتد ولم يعرف في ذلك بين المنقلة بالاحياء وغيره من الاستسما المملكة حيث يعرض لها الخراب تصير مواثنا
وهذه الشبهة في حق وجوب استبنا المحجج للمالك ولا فان امتنع فالحكم له الاذ فيه فان تعذر الامر جاز الاحياء وعلى المحجج
طسها للمالك وحاولوا في هذا القولين بالجمع بين الاخبار بحال الحقيقة الثانية في الاخبار الصحيحة على الحقيقة لا شقاعها بسبب الاحياء
وان لم يكن مالها وجوب الطس من خير سليمان بن خالد في قوله اذا كان يعرف صاحبها فليؤد اليه حصه فان الحق وان كان اعم من اجرة الن
الا ان الجمع بين الاخبار يقتضي حمله على الاجرة خاصة وفي قوله الشاهد من اعاد الحق للمالك وحق الاخبار واما القول الاول فيمنع طرح
الاخبار الصحيحة حمله فكان سابقا ولو كان خير سليمان بن خالد في قوة تلك الاخبار للعبث لكان الجمع حسنا لكن قد عرفت ما فيه قوله
وان لم يكن مالها من الارض الحكم لها مالك معروف سواء كانت حية او ميتة وهذا الحكم ما اذا لم يكن لها مالك معروف بان جعل مالها
لغيره لكن الحكم هنا مقيد بما لو كانت ميتة او لو كانت حية ففي مال مجهول المالك وحكمه خارج عن ملكيته للامام له بالخصوص فاما
اذا كانت ميتة والحال انها كانت في الاصل مملوكة ثم جعل مالها في الامام ثم ان كان حاضرا لم يصح احيائها الا باذنه كغيرها من الموات
المنقذ فان اذن له في احيائها فاحياها ملكها وصار حكمها بعد موتها كالسابقة لان مالها كان معروف فان كان غائبا لم يملكها المحجج
ملكها فاما لان الامام بعد ظهوره وضع يده عنها ولو لم يكن ملكا فاما لم يكن له ذلك ملكا لانه يكون في حال الغيبة احق بها من غير مادام قائما

وقيل ان الارض ملكة لغير ملكها غير ملكها ملكا غير نام كما تقدم فان ظهر كان له رفع يده عنها سواء وجد هذا يد المهي الاول ام الثاني
 وقيل ان الارض ملكة لغير ملكها غير ملكها ملكا غير نام كما تقدم فان ظهر كان له رفع يده عنها سواء وجد هذا يد المهي الاول ام الثاني
 وقيل ان الارض ملكة لغير ملكها غير ملكها ملكا غير نام كما تقدم فان ظهر كان له رفع يده عنها سواء وجد هذا يد المهي الاول ام الثاني

بعد ما فان تركها فانت فاجباها غير ملكها ملكا غير نام كما تقدم فان ظهر كان له رفع يده عنها سواء وجد هذا يد المهي الاول ام الثاني
 اطلق المصنف في هذا التفصيل الاخبار السابقة مع انها قاصرة عن افاضته لان الرواية الصحيحة التي هي عن كتاب علي بن ابي طالب
 ان الملك الحق كذا ذكر لهما ظاهر في حال وجود الامام لانه لو ان يورث خراجها الى الامام وكان ما وقع من علم اذا المهي في ذلك
 والا فليس فيها توقف على اذن خاصة في الاخبار ويظهر منها ان الفاعل في يد المهي التي يورثها فامواله بالمقاطعة والم لا يشترط
 ذلك ولكن في بشرطه فلو ان الامام رفع يده عنها وان لم يتقبلها بالام يتقبلها بغيره ويمكن ان يورث على الاول ان الحكم بملك الثاني
 لها حال حضور الامام يستلزم ملكها حال الغيبة بطريق اولي وطا النص والقول في حكم الامام مع المهي في خراجها وفقر بده وليس
 فيها تعرض لغيره ممن يترتب بدله على يد المهي كالمشترى منه ونحوه بل الوارث فيمكن الحاقه به في الحكم لاشترائه في المقضي وهو النص في ملك
 الغيبة هو الامام فالمشقة اليه ويمكن الفرق واخصا في الحكم بالمهي والرجوع في غيره الى ما دل على ملكه من الاخبار ولا ينافيه كونه ملك
 الامام وكذا يقع الاشكال فيما لو باعها المهي ثم اخبرها المهي في ظاهره فاعلم خراجها عن ملك المهي ويشكل الفرق بين الامر
 الا ان يجعل رقية الارض في مقابله بدل الثمن فينقص مما لو وهبها او خرجت عنه بالارث فيالحل فكل هذه المسائل كلها لا يخرج من
 اشكال وصححة معونة بزوبيد يدل على خروج الامام بالموت عن ملك من هو في يده مطر وكونها ملكا للمهي الثاني فينبغي العمل به في
 كل ما لا يجمع على خلافه قوله وما هو قد استفيد من الأدلة السابقة عدم الفرق في اجزاء الموت بين القريب من العامر والبعيد عنه
 اذا كان ضالكا لاجيا وخالف في ذلك بعض العامة ففرق بين القريب من العامر والبعيد عنه في اجزاء الموت بين القريب من العامر والبعيد عنه
 تعلق مصلحة العامر به وضعف قوله وبشرط احدها اشفاء اليد ولم يذكر المهي مع انه قد عد من الشرايط قطعاً كانه اشار الى
 اشترائه اخيرا وان لم يذكر في العدة وقته من جعلها ميتة باضافته الى المهي وهو واضح وقته من لم يذكر اشفاء اليد منها لان اليد ان لم ترجع
 الى احدها الامور فلا معنى لها وهذا وجه لكن يظن فايده مع اشتباه الحال وفي سبيل الشرايط تنفع فاضا الى الشبهة المشهورة
 اذن الامام قصد التملك وجود ما يخرجها عن الموت فانه قد اشار الى الملك ايمه فالاول ذكر في اول الكتاب الثاني في شفا
 من اشترط الامور المذكورة في التملك فانه يستلزم القصد لان التملك ارادة الملك لم يجعلها شرطاً في الملك لعدم استلزام القصد
 واما الثالث فيستفاد من كيفية الاحياء الملك سميها قولان لا يكون وفي حكم يد المسلم بالاسلم والاضايط اليد المحترمة ولا
 يشترط في الحكم لليد العلم بالسبب الموجب لها بل يكفي عدم العلم بكونها اليد عن سبب يمكن ولو اشترط العلم بالسبب لاستغنى عن هذا الشرط
 لان استصحاب الاخصا من ترجع الى باية الشرايط ولو علم ان اليد بغير سبب مملك لا موجب لوتية فلا عجرة بها كما لو استندت
 الى مجرد يغلب على الارض او يبدى بطلان اهل القرية على قسمة بعض المباحات الاصلية كما ينفق ذلك كثيرا ولو كانت محبة لها في
 الاصل وقد زالت آثاره اقلنا بانه ملكه ونحو ذلك قولان لا يكون فان حريم المملوك كنفه من حيث انه استحق باستحقاقه
 المواضع الذي هي من مرافقة كالطريق فلا يجوز له اخذ طريق يملك في المالك الى غارته لما فيه من الضر المنع بالاجماع و
 كذا الشرع يحرم العيز وما شابه ذلك من سيل ماء العامر وطرح فقامته وملق ترابها والامر وكلما يتعلق بها هذا لما لا خلاف فيه
 واما الخلاف في ان مالك العامر يملك الحريم المذكور تبعا للعامر فيكون اولى واحق به من غيره وليس بملك حقيقة فالاشهر انه
 يملك بما يملك العامر لانه مكان اتحن بالاجيا فملك كالمحج ولان ماله الملك موجود فيه لانه يدخل مع المملوك في بيعه وليس بغير
 اجباة ولا النص فيه بغير اذن المهي ولا في الشفعة ثبت بالشركة في طريق المملوك وهو يدل على الملك في قال بعضهم انه غير مملوك
 ولما هو حق من حقوقه لان الملك يحصل بالاجيا ولو وجد فيها اجيا واجب منع المقدمين بانه لا يشترط في حق الاجيا مباشرة
 كاجرة من المملوك باجباة الا ترى ان عرصة الدار يملك ببناء الدار وان لم يوجد في نفس العرصة اجيا واما الاجيا فانه يكون
 بجعله مملوكا وانه بجعله مملوكا فانه في قولين في بيع الحريم منفردا في الاول يجوز دون الملك في قوله وحده يظن من قوله
 هذا الطريق ان لا يتكر ما يحتاج اليه من هذه الطريق خاص في طريق الاملاك وتعد العرصة ان هذا الطريق الثاني من ابتكر شيئا
 في الطريق في ارض مباحة مقدار خمس اذرع او سبع بمخه انه على المهي بعده ان يتباع هذا المقدار وبعضهم جعله حد الطريق مطلقا وهو
 اولى وفي الارشاد حد الطريق المتكر خمس اذرع فجعل الابتكار صفة للطريق لا فيحتاج الى الطريق وليس له الحد ايمه اذ لا يشترط في
 الطريق ان يكون متكر ابل لو كان هناك طريق في ارض مشقة فعلم من يريد اجباة فاحوله من الاول والثاني استثناء ذلك المقدار
 ومسنده الحسن رواية ابى القاسم الباق عن عبد الله قال اذا تشاح قوم في طريق فبق بعضهم سبع اذرع وبق بعضهم اربع اذرع
 فق اوبع عبد الله بل خمس اذرع وكما قاله البراءة من الزايد والقول بالسبع للشيخ فيه واشاعه لرواية مجمع عن عبد الملك عن ابي
 عبد الله قال الطريق اذا تشاح عليه اهل محدة سبع اذرع وشاعه رواية السكوني ورواه العامة عن النبي انه قال اذا اختلفت
 في الطريق فاجعلوا سبع اذرع واشاره العلامة في الخ والتفسير في ارض مشقة الا في هذا الاول يمكن جعل اختلاف الروايات على اختلاف
 الطريق فان منها ما يكتفي فيه الخمس كطريق الاملاك والى لا ترفعها العقول ونحوها عابا منها ما يحتاج الى السبع وقد نضر اجماع

عجم

الارض

بعضها الى

[illegible]

وانك من المؤمنين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

القيمة في نفسها
حاله

فيما عليه بالاسلام والا فلا مانع من تبعه في الكفر الحكم بكفره وان لم يدع الكافر في المسئلة وبما آخر ان احد ما تبعه للكفر شيئا
النسب لثلاثها والثاني وهو اخيار الشيخ في خلافه بين حقبة بالافراد بالبنية فبعض الكفر في الثاني دون الاول لان البنية اقوى
من تبعه الدار ومجرد الدعوى مكافئة للدار فبعض كل مناعا حاله ولا يكون دعوى الكافر غير حكم الشرع باسلامه ولو ادعى المسلم نبوة
من حكم بكفره شيئا للدار بنسبة الاسلام والحريه بخلاف الكافر هذا كله اذا كان المدعي الاب اما الام فقبل انما كالا لا ينها احد الا بوجوب
فصارت كالا بل اول لان جهة الحق بالاب النكاح والوطى بالبنية والمرأة تشارك الرجل في وجوبه بحجة اخرى وهي اوقافه قول بعضهم
والاظهر الفرق وان لا يلحقها بالابية او النسب في لانه يمكنها اقامة البنية على الولادة بخلاف الاب فلا يقبل قولها فيه وهذا الوعلق
حكما كالظهار والطلاق عند من اوقعه معتقلا ولا ينها ففالتكليف لا يقع حتى يتم البنية ولا ينها اذا اقرب بالنسب فكما انها تقر بحملها
وعلى غيرها لانها فاشترى الزوج ولا ينفذ اقربها حق الزوج فيطرد الجميع لانه اقرار واحد لا ينعض والفرق بينها وبين الاب لمخوفه في
في هذا الزمان وفي هذا الاجز منع لان الافراد الواحد يقبل بعض الاحكام كثيرا انما فاك اقر على نفسه وغيره بل فانه يلزمه في حق نفسه ولا
يقبل في حق غيره ومن اقر بقره مال مرة واحدة ثبت عليه المال دون القطع ولو كان سعيها واقرب من انكح الحكم ونظائر ذلك كثيرا
الاغناء من الفرق على الاول قوله وان خلتا اما فادام قول الملقط مع ميمه في قدر العرف في شهادة الطول لانه امين بما موافقا بالانفاق
لرفع ضرره الطفل فلو لم يقبل قوله في قدر ذلك ادعى الاضراء ان انفق وبالمقوت ان تقاعد عنها احد من ذلك وهذا لم يلقط
الاضل وان كان موافقا لدعوى المقط ولو كان دعوا زيادة على العرف فان لم يدع مع ذلك حاجته المقط اليها فهو مقصر بالشرط
باليد في الزيادة فبعضه ولا وجه للظن ان ادعى حاجته الى الزيادة وانكرها المقط فاقول قوله علما بالاصل مع عدم معارضة الظاهر ان لو
وقع النزاع في عين حال فرفع المقط انه انفقها صدمع اليه لينقطع المطالبة بالعين ثم يضمن كالفاضي ادعى تلف العين وان كان
الاضل بقاءها قوله ولو كان المراد انه لا فرق في قول قول الملقط في الانفاق بل العرف بين ان يكون انفاة من مال المقط ومن مال
نفسه ليرجع به على المقط اذا ايسر ذلك الامر في المعنى المقضي للقول وهو كونه امينا عن هذا اذا كان الحاكم فدان للملقط
في الانفاق كاذكرناه سابقا والافعال المقط مضمون عليه وان انفق عليه بالمعروف قوله لو شاح اذا اجتمع ملقظان متساوي
في الشرايط المعيرة في الالفاظ فلكل منها حق وفي حق الطفل عليها الا ان حق الطفل يحصل باجدها فلهذا جاز ترك احدها الاخر حقها
تشاحا في القرعة والشريك بينهما في الحضانة ونحوها من ثبوت الحق لها المقضي للتشريك ومن اجتمعها على الحضانة بوجوب الاضراء
وبالطفل يتوزع امور وبرقه في الماله ومصارحه فيقرب بينهما وهذا القوي قد تقدم مشقة الحضانة المطلقة حيث يحتم عليها ولما
دعوى على الكفاضا عدا قوله اذا التفتت هذه المسئلة في الحكم كالمسابقة انه مع الشاح يصر على الاظهر ويشترك الجميع في جبر وانما اعادها البنية
على انه لا يرجع لليسا ولا للخص ولا الاسلام اذا كان اللقطة محكوما بكفره لا يشترك الجميع في صلاحية الحضانة والهيمنة الانفاط وان كان
بعضهم مريز زائدة لانها لا يوجب الرجوع لما ثبت شرعا من الحق وربما قيل بترجح المومر على المعسر الحاضر على المسافر والمسلم على الكافر
وان كان اللقطة كافر لما في ذلك من الغلبة للغير والاطم الاول واعلم انه لا غير في الرجوع بوصف احد ما علام في اللقطة كالحال
ولا يخفى ذلك لانه لا اثر له في اثبات الولاية وفيها كالا اثره في اثبات النسب فينبغي كوتنازع اثنان في ثبوت وصف احدهما
العلام خلافا لا يخفى في النسب قوله اذا ادعى اذا ادعى نبوته اثنان وامتنوا في الدعوى فان قام احد ما ببنية حكم بها سوا
كان هو الملقط ام غيره لساوينا في الدعوى ونحوها البنية وان قاما معا ببنية فيارضوا يرجع الى القرعة كما لو لم يكن لها معا سوا ببنية
فد مانع المعارضة في المال ببنية الداخل المخرج لان اليد لا تثبت على الانسان المخرج والمال ولهذا يحصل
ملك باليد كالاعنات والاصطياد والغنم لا يحصل باليد انما يساوي الملقط وغيره في الدعوى اذ لم يكن قد حكم بنسبه له قبل دعوى
الآخر والا لم يلقط الا الاثر لثبوت نسبه قبل معارضة المدعي قوله اذا اختلف قد اختلف كلام الشيخ في جميع دعوى المسلم على الكافر
والمر على الجدة في نبوة اللقطة فقط رجح الاول لبقاء يدها ما سبق من الحكم بالاسلام والحريه وهذا هو القول الذي اقتضاه على
نفسه عن الشيخ في قال لا ترجح لغير الاحبار ومن ادعى نبوة الكافر لا يحكم بكفره ورقه وان الحقاه بالكافر العبد كاسبق والمتم نزود
في الحكم لثبوتها في الدعوى ولو كان اللقطة محكوما بكفره ورقه اشكل الرجوع مطا الا ان يحكم بكفره ورقه على تقدير الحجة بالناقض فيكون
ترجح الاول اقوى لظهور المرجح قوله فلوكل يدخل في الكمية التعبير الصحيح الذي في كلامه وما هو غير مما لا يجوز اخذه وكأنه عرف لثبوت الملقط
ان من جواز لفظه وعدا وليس بجيد ولو قل لا ما يستحقه كان اجود والمراد بالاضاع الصال عن حاجه سواء كان بيده ملقظ ام لا ومن لم
مع بنية وبين قوله ولا يدع لغير الحيوان الاضاع عن مالكه بيد الملقط وبه الحيوان المقط صا في كثير من الاجزاء واحدا حيث يحتم
مكروه لثبوتها في الدعوى لا يادى الصال الاصال وقول الباقر الصا لا ياكها الا الصا لون ومثله عن الشيخ وزاد في الامر فوها وان
استغنى من ذلك ما اذا حقق بلغها فانه يزول كراهه وبقي طلقا لاشتهاء العائده للمالك على تقدير تركها قوله والاشهاد يستحق لواجد

فيما عليه بالاسلام والا فلا مانع من تبعه في الكفر الحكم بكفره وان لم يدع الكافر في المسئلة وبما آخر ان احد ما تبعه للكفر شيئا
النسب لثلاثها والثاني وهو اخيار الشيخ في خلافه بين حقبة بالافراد بالبنية فبعض الكفر في الثاني دون الاول لان البنية اقوى
من تبعه الدار ومجرد الدعوى مكافئة للدار فبعض كل مناعا حاله ولا يكون دعوى الكافر غير حكم الشرع باسلامه ولو ادعى المسلم نبوة
من حكم بكفره شيئا للدار بنسبة الاسلام والحريه بخلاف الكافر هذا كله اذا كان المدعي الاب اما الام فقبل انما كالا لا ينها احد الا بوجوب
فصارت كالا بل اول لان جهة الحق بالاب النكاح والوطى بالبنية والمرأة تشارك الرجل في وجوبه بحجة اخرى وهي اوقافه قول بعضهم
والاظهر الفرق وان لا يلحقها بالابية او النسب في لانه يمكنها اقامة البنية على الولادة بخلاف الاب فلا يقبل قولها فيه وهذا الوعلق
حكما كالظهار والطلاق عند من اوقعه معتقلا ولا ينها ففالتكليف لا يقع حتى يتم البنية ولا ينها اذا اقرب بالنسب فكما انها تقر بحملها
وعلى غيرها لانها فاشترى الزوج ولا ينفذ اقربها حق الزوج فيطرد الجميع لانه اقرار واحد لا ينعض والفرق بينها وبين الاب لمخوفه في
في هذا الزمان وفي هذا الاجز منع لان الافراد الواحد يقبل بعض الاحكام كثيرا انما فاك اقر على نفسه وغيره بل فانه يلزمه في حق نفسه ولا
يقبل في حق غيره ومن اقر بقره مال مرة واحدة ثبت عليه المال دون القطع ولو كان سعيها واقرب من انكح الحكم ونظائر ذلك كثيرا
الاغناء من الفرق على الاول قوله وان خلتا اما فادام قول الملقط مع ميمه في قدر العرف في شهادة الطول لانه امين بما موافقا بالانفاق
لرفع ضرره الطفل فلو لم يقبل قوله في قدر ذلك ادعى الاضراء ان انفق وبالمقوت ان تقاعد عنها احد من ذلك وهذا لم يلقط
الاضل وان كان موافقا لدعوى المقط ولو كان دعوا زيادة على العرف فان لم يدع مع ذلك حاجته المقط اليها فهو مقصر بالشرط
باليد في الزيادة فبعضه ولا وجه للظن ان ادعى حاجته الى الزيادة وانكرها المقط فاقول قوله علما بالاصل مع عدم معارضة الظاهر ان لو
وقع النزاع في عين حال فرفع المقط انه انفقها صدمع اليه لينقطع المطالبة بالعين ثم يضمن كالفاضي ادعى تلف العين وان كان
الاضل بقاءها قوله ولو كان المراد انه لا فرق في قول قول الملقط في الانفاق بل العرف بين ان يكون انفاة من مال المقط ومن مال
نفسه ليرجع به على المقط اذا ايسر ذلك الامر في المعنى المقضي للقول وهو كونه امينا عن هذا اذا كان الحاكم فدان للملقط
في الانفاق كاذكرناه سابقا والافعال المقط مضمون عليه وان انفق عليه بالمعروف قوله لو شاح اذا اجتمع ملقظان متساوي
في الشرايط المعيرة في الالفاظ فلكل منها حق وفي حق الطفل عليها الا ان حق الطفل يحصل باجدها فلهذا جاز ترك احدها الاخر حقها
تشاحا في القرعة والشريك بينهما في الحضانة ونحوها من ثبوت الحق لها المقضي للتشريك ومن اجتمعها على الحضانة بوجوب الاضراء
وبالطفل يتوزع امور وبرقه في الماله ومصارحه فيقرب بينهما وهذا القوي قد تقدم مشقة الحضانة المطلقة حيث يحتم عليها ولما
دعوى على الكفاضا عدا قوله اذا التفتت هذه المسئلة في الحكم كالمسابقة انه مع الشاح يصر على الاظهر ويشترك الجميع في جبر وانما اعادها البنية
على انه لا يرجع لليسا ولا للخص ولا الاسلام اذا كان اللقطة محكوما بكفره لا يشترك الجميع في صلاحية الحضانة والهيمنة الانفاط وان كان
بعضهم مريز زائدة لانها لا يوجب الرجوع لما ثبت شرعا من الحق وربما قيل بترجح المومر على المعسر الحاضر على المسافر والمسلم على الكافر
وان كان اللقطة كافر لما في ذلك من الغلبة للغير والاطم الاول واعلم انه لا غير في الرجوع بوصف احد ما علام في اللقطة كالحال
ولا يخفى ذلك لانه لا اثر له في اثبات الولاية وفيها كالا اثره في اثبات النسب فينبغي كوتنازع اثنان في ثبوت وصف احدهما
العلام خلافا لا يخفى في النسب قوله اذا ادعى اذا ادعى نبوته اثنان وامتنوا في الدعوى فان قام احد ما ببنية حكم بها سوا
كان هو الملقط ام غيره لساوينا في الدعوى ونحوها البنية وان قاما معا ببنية فيارضوا يرجع الى القرعة كما لو لم يكن لها معا سوا ببنية
فد مانع المعارضة في المال ببنية الداخل المخرج لان اليد لا تثبت على الانسان المخرج والمال ولهذا يحصل
ملك باليد كالاعنات والاصطياد والغنم لا يحصل باليد انما يساوي الملقط وغيره في الدعوى اذ لم يكن قد حكم بنسبه له قبل دعوى
الآخر والا لم يلقط الا الاثر لثبوت نسبه قبل معارضة المدعي قوله اذا اختلف قد اختلف كلام الشيخ في جميع دعوى المسلم على الكافر
والمر على الجدة في نبوة اللقطة فقط رجح الاول لبقاء يدها ما سبق من الحكم بالاسلام والحريه وهذا هو القول الذي اقتضاه على
نفسه عن الشيخ في قال لا ترجح لغير الاحبار ومن ادعى نبوة الكافر لا يحكم بكفره ورقه وان الحقاه بالكافر العبد كاسبق والمتم نزود
في الحكم لثبوتها في الدعوى ولو كان اللقطة محكوما بكفره ورقه اشكل الرجوع مطا الا ان يحكم بكفره ورقه على تقدير الحجة بالناقض فيكون
ترجح الاول اقوى لظهور المرجح قوله فلوكل يدخل في الكمية التعبير الصحيح الذي في كلامه وما هو غير مما لا يجوز اخذه وكأنه عرف لثبوت الملقط
ان من جواز لفظه وعدا وليس بجيد ولو قل لا ما يستحقه كان اجود والمراد بالاضاع الصال عن حاجه سواء كان بيده ملقظ ام لا ومن لم
مع بنية وبين قوله ولا يدع لغير الحيوان الاضاع عن مالكه بيد الملقط وبه الحيوان المقط صا في كثير من الاجزاء واحدا حيث يحتم
مكروه لثبوتها في الدعوى لا يادى الصال الاصال وقول الباقر الصا لا ياكها الا الصا لون ومثله عن الشيخ وزاد في الامر فوها وان
استغنى من ذلك ما اذا حقق بلغها فانه يزول كراهه وبقي طلقا لاشتهاء العائده للمالك على تقدير تركها قوله والاشهاد يستحق لواجد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فان له واحداً وحيداً في الدنيا قال هو خلقه من غير خلق ثم كثره قال فله خلق فخلق فرجلاً وحيداً في الدنيا قال

[illegible]

ويعيد مدبرنا
في الممالك والنجار
في الكمال الثالث

فمنه انما هو
يقبل الاكل من
الافاندة ومن
الامانة اعني
من فائدة الاكل

اليوم

على الخلاف السابق ولودفعها الى الحاكم لزمه القبول كما مر وكذا من اخذ المثلث ثم بدل ودفعها الى الحاكم وجب عليه الميراث بغير ضمان بغير ضمان ولا بدعوى
وان نوى الحفظ ويترضاها فان ابتدا بالعرفي فملك في سنة لتحقق العقد فلا يزول الا بفساد المالك او ما يقوم مقامه كالوديعة فانها
يؤخذها على قصد الخيانة والمثلث في الحال فيكون ضامنا عاصيا و بانه بالرفع الى الحاكم وجبنا استصحاب ذلك ولو عاد الى قصد العرفي لم
يزل الضمان كما سبق فلان جازله التملك بعد الحول وثانها ان باخذها ليعرفها سنة ويملكها بعد السنة في المائة في السنة واما بعدا ففي
كونها مضمونة مطاوع محدد بدنية التملك وجبنا اظهرها الاول اذا كان عرف التملك مطاوعا وان لم يخرج حقيقة لانه صار ممتلكا لنفسه فاشبه
السنان وان لم يملك بالفعل هذا اذا قلنا ان اللفظ لا يملك السنة بغير تملك ولو قلنا بملكها بعد هذا فلا اشكال في الضمان ورابعها
ان ياخذها بنية الامانة والعرفي يقصد الخيانة فيضمن من حين تجدد العقد لا يسيب امانته مجرد بنية وفذلك والا فاحتمال العير
بغير ضمان يقضي الضمان ولا نفوذ الامانة بمجرد يدها كما سبق اذا تقرر ذلك فلا يخرج العين عن ملكها قبل مضي الحول سواء كانت مائة
ام مضمونة فزادها المالك مضافة كالمسؤول منفصلة كاولد ومع ذلك يتبع العين مطاوع الاقوى لا الملتقط اذا استحق ملك العين
بمقتضى النية لا يتحقق تملك النما لان الفرع لا يتردد عن اصله واستحقاق التملك يحصل بمجرد الالتقاط وان كان التعريف شرطاً فجد النما
بعد الاستحقاق فيتبع العين ولا يشترط تملكه حول بانفاده اذا كمل حول للاصل وجب عدم انفراد العين بالالتقاط وبملك العين على خلاف
الاصل فيفرضه على موضع اليقين ولو ظهر المالك قبل تمام الحول وبعد قبل التملك فلا اشكال في استحفاظه التامط كما لعين قوله
لوني اذا اظهر المالك بعد تملك اللفظ فلها حالان احدهما ان يكون فائمة بعينها وفي وجوب دفعها على الملتقط او تحريمه من دفعها ودفع
عوضها قولنا اشهرها وهو الذي قطع به المنة الثانية لان الملتقط ملكها بالتملك وجب دفعه عوضها مثلاً او قيمة فلم يعين عليه دفع العير
لانه ملكه لم لو اثار دفعها وجب على المالك القبول ما اذا كانت مثلية فواضع لا يباع عين حقه واما اذا كانت قيمية فلان القيمة انما وجب
لغدر المائلة وكانت اقرب الى حقيقة الواجب اعدل ولا شك ان العين اقرب الى الحق من القيمة فيكون اولي وجوه الاول دلالته النص
عليه بل بعضها ضعيف مع بقوله في حديث الجمهور عرف وكالها وعقاصها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافسانك بها وفي رواية اخرى
عرفها سنة فان لم يعرف فاستنفع بها وليكرهه بغيره عندك فان جاء طالبها يوم من الدهر فادفعها اليه وفي صحيحه الجحجحة عن الصادق ع يعرفها
سنة فان جاء طالبها والا فتم كسيل ماله وقرب منها حتى تجد من قبله حيث قل فان جاء طالبها والا فاجعلها في عرض ماله في هذه الاخبار
مظهر للمالك فدفع اليه مع احتماها غير الخبر الثاني انه ان جاء قبل التملك ولا ينافي وجوب العين الحكم بالملك بخلاف كونه ملكا من قبله
يزول بظهور المالك في تفرع بعد وهذا لا يخفى من قرب ان كان المشوخله الحالة الثلثة ان يجد هامة وفي بعض دفعها على الملتقط مع
الارشاد الوجها فان قلنا بعدم وجوع المالك بالعين لم يرجع هنا بطريقا اولي ان قلنا بالرجوع ثم في وجوب قبول المالك لها وجب ان يكون
العين فائمة وما فات منها بالعين بغير الارشاد فيكون اقرب اليه من القيمة ويصدق وجوده المطالب مع بقائها ومن وجودها من غير فليست
عين مال محض او في غير بطل البذل واخذها مع الارشاد الاقوى قوله اذا التقط المفروض كون الالتقاط بغير اذن المولى سواء جوزنا
لفضام لانه اذا عرفها حول لم يخرج التملك وان جوزنا لفظه بناء على انه لا يملك شيئا فاذا التقطها على هذا التقيد ومك حيث منعها
من لفظه تعلق الضمان منه يتبع به اذن العنوا وبسر كما لو تلف مال غيره وبغير اذنه وافرض فرضا فاسدا وفي تعلق الضمان بغيره ثم رتب
الحكم بانه يتبع به اذن العنوا ثانيا لان العنوا بالبرقية شأنه ان يؤخذ منها بمجرد كالحجامة وبغيرها ما سبقت نظاير وكثيرا وانما لزوم
الاتباع اذا العنوا العنوا بغيره قوله ولودعلم المفروض ان يكون الالتقاط بغير اذن المولى فح فان كان العبد مينا جاز للمولى بقاءها في
يده الى ان يعرفها ثم يفعل بها احد الامور الثلاثة كالتقدم وان يترضاها ويؤثر هو العرفي ان لم يكن امينا ففي وجوب انزعاعها منه وجبنا ثم
لان بدعيه فيتركا مع عدم امانته يكون تقريرا في مال الغير الذي صاب من له ما هو به بده ولا لان للعبد منه والحال انه ياد في
الالتقاط فلا اثر لعله كما لو اراد عده بثلث ما لا فم منه فانه لا يضمنه فان لم يوجب عليه انزعاعه فلا شبهة في عدم ضمانه وان ارجا
احتمال الضمان وعدمه لما ذكرنا الاظهر عدم الضمان الا ان ياد في الالتقاط فيكون امينا فانه يضمن بحال التقدير لا مناع قال في نعم لو
كان غير من اجترأ ان يبيد وكان يزل غير من له من له حيث يجب منها من فلا فمال الغير ولا لكان الدليل المذكور وادعاه فانه
لا يجب على المولى انزعاع مال الغير من يديعه قوله ولودعها اذا التقط العبد باذن المولى وبغير اذنه ان جوزناه تجر المولى بين ان يتركها
يده ليعرفها ان لم يكن خبايا ثم يملكها ان شاؤين ان يترضاها ويغيرها فان اخذنا الاول يملكها المولى بعد الحول وقبل قول العبد العرفي
ان كان نفعه والا اعتبر اطلاق المولى على تعريفه واطلاع من بعنده على خبر لانه لا ينافي مع احتمال قبول قوله في بطلانه يملك حقيقة اذا
هو الغرض ان انزعاعها منه وجب عليه تعريفها واطلاع من بعنده على خبر لانه لا ينافي مع احتمال قبول قوله في بطلانه يملك حقيقة اذا
من احكام اللفظ ودفعها او بذلها عند ظهور مالها فاذا جاء من يديعها نظر ان لم يتم البينة على انها له ولا وصفها لم يدفع اليه الا ان
يعلم الملتقط انها له فلهذا الدافع اليدوان اقام البينة دفعت اليه وادعاهما نظر ان لم يغلب على ظن الملتقط صدق يدفع اليه وادعاهما
في الوصف بما اطلع عليه غير المالك غالبا كوصف وكما هو هو المحيط الذي يربط به عقاصها وهو غالبا فلا مشر جوز دفعها اليه وان لم

الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر
 والحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر
 والثامن عشر والتاسع عشر والعاشر عشر والحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر
 والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعاشر عشر

والآية التي يليها وآية الخلافة ولم يشتمل الآيات على جميع الفرائض لكن وردت السنة بالصحة ووقع الاختلاف بين الصحابة في حكم ما لم يجد
 منصوصا وكثير اختلافهم في ذلك من حيث أن مسائل الفرائض غير مبنية على الأصول معقولة ولاهل البيت في الفرائض أصول خاصة ولاه أصول
 أمها مثلها العول والنقص فيها ما يثبت الفرق المشهورة الآن وإن كان لهم فيها موافق من غيرهم وأهل البيت أدى بما في بيت النجاشي
 قوله في موجبات المراء بالوجبات هنا الاستبساخ وعبر عنها بالوجبات يعرف من النسب غيره حيث أطلق النسب على سبب خاص هو ما عدا
 النسب من سبب الارث والا فالنسب اجسادا يكون اختلافه في النسب بين الامم دخول الخاص العام والمراد بالنسب اتصال احد الشخصين
 بالآخر بالولادة اما بانتهاء احدهما الى الآخر وانتهاءها الى ثالث على الوجه الشرعي والنسب اتصال بالرفقة او الولاء قوله فالنسب لا
 يخرج ارفع كل مرتبة من هذه يقدم فيها الاقرب على البعد وانه كان الاباء والاولاد تقدمون على الاخوة والاجداد فيكونون مرتبة فكان
 الاولاد مع ابائهم فانهم لا يبرثون مع وجودهم فيكونون مرتبة وشبه القول في الاخوة مع اولادهم والجد القريب مع البعيد فيعده على
 هذا المراتب ولما اعتبر المراتب ثلثا مع ذلك لان الاقرب في المرتبة وان منع البعد لكن نظره في المرتبة لا يمنع البعيد من غير صنف فكان
 البعد واما مع مساوي الاقرب في تلك المرتبة فاذ لك جعلت واحدة بخلاف حال واحد من اهل المرتبة مع من هو في غيرهما فانه لا يشاركه
 بوجه فاذ لك تعدت بهذه الوساطة مثل اولاد الاولاد وان كانوا لا يبرثون مع الاولاد فيكونون بالنسبة اليهم مرتبة كسنة الاخوة الى
 الاولاد لان الاولاد الاولاد يشاكون الاباء المسايين للاولاد في المرتبة فكانوا لذلك المرتبة الاولي ان نأخر واعلى بعض الوجوه
 كذا القول في اولاد الاخوة مع الاخوة فانهم ان كانوا مع الاخوة مرتبة مساخرة لانهم مع الاجداد مرتبة واحدة فيرت الاقرب اولاد
 الاخوة مع الاقرب من الاجداد ومساوي المساوي في قوة المساوي وهذه التمسك تختلف في الاعمال والاخوال لان اولاد كل طبق منهم
 مقدّمون على الطبقة التي بعدهم طم كاولاد اعلم اليه فانهم اولى من اعلم ابائهم هكذا وكان عليه ان يذكر اولاد الاعمال والاخوال في
 المرتبة فانهم لا يدخلون في اسم الاعمال والاخوال كاخوة مع اولادهم نعم اولاد الاولاد قد يدخلون في اسم الاولاد فكان الاستغناء عن
 قوله وان نزلوا اولى منه في الاعمال والاخوال عن اولادهم فلو عكس كان اولى واكمل منه الجمع بين الامر في المراد بالاخوة والاعمال والاخوال
 ما يشمل المذكور منهم والامات على وجه الجواز والاستبعاد وان كان اللفظ مخصوصا بالذكور منهم واعلم ان بعض الفقهاء ضبط هذه المراتب
 الثلث بان القريبان يقر على اليك بغير واسطة فهو المرتبة الاولى وبواسطة واحدة فهو المرتبة الثانية او يارب من مرتبة فهو الثالثة
 وهذا يتم في حق الاباء والاولاد وفي حق الاخوة والاجداد والبنات وفي حق الاعمال والاخوال ويختلف في حق اولاد الاولاد وفي حق اولاد
 الاخوة وفي حق الاجداد والبنات وفي حق اولاد العمومة والعمولة فيحتاج ادراجهم في المرتبة الى ضمير التكليف كما لا يخفى قوله والاولاد
 الولاء بفتح الواو واصله المرتبة التي تلي المراد به هنا تقرب احد الشخصين بالآخر على وجه بوجوب الارث بغير نسب لا رفقة قوله في قسم
 المراد بالوالت بالفرض من غير الله ثم له سهم معين في كتابه العزيز من يرث بالقرابة من له سهم له سهم مخصوصا واما حكم بارتها بما لا يورث
 بوصيةكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فلم يجعل للاولاد عند الاجتماع سهما معينا وان كان قد فضل بينهم في جملة التركة كما
 ذكر وكارت الاعمال والاخوال الداخلين فيه بغير اية اولى الارحام والقسم الاول وهو الذي يرث بالفرض في الجملة خمسة اصناف احدها
 الابوان فالتم ولا يورث لكل واحد منهما التمسك بتركه ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة
 فلامه السدس والثاني الزوجان فالله تم ولكم نصف مترك ارجاعكم وقالتم ولهن الربع مما تركن الا بة والثالث الميراث والبنات قال
 تم فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف والربع الاخوات للابوين وللارباق لهن
 ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخوات فلها نصف مترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والخامس كلالة الام ومم الاخوة و
 الاخوات من قبلها قالتم وان كان رجل يورث كلالة او امرئة وله اخ او اخوات فكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر في ذلك فهم
 شركاء في الثلث وضابط من يرث بالقرابة كل من عدا من ذكر من الانساب ممن ذكر على بعض الوجوه ومن ثم يرث بالفرض اما ان يرث
 به دأب الويرث به في حالة الزوجية في اخرى او يرث بها معا فالاول الام ان لم يكن هناك وديان كانت مع ولد ذكر او مع اخوة او مع
 بنين فصاعدا ومعا الاب كزوجين الاعلى وجر ناد واداء المم بالوجه النادر ان لا يختلف احد الزوجين من الوارث الا الاخرى
 قبل ان يلقا عن فرض الوارث منها بغير عليه وهو اما قول ناد وشاذ من حيث الجملة لان القائل بالرد على الزوجة في غاية التدور كما في
 التفسير على راما القول بالرد على الزوج فهو قول مشهور لا يثبت التدور وكان التدور واجبا لجملة الامر وهو الرد على الزوج
 وذلك لانها في شهر الرد على اعداءها خاصة فلما تدور بحسب الفرض هو كوز الميراث لا يختلف من الوارث الا الزوج والزوج فان هذا
 فرض ناد وان كان القول بالرد في الجملة ليس نادا والثاني بقية اصناف الوارثين بالفرض لا يرث بالفرض خاصة مع جماعة الولد
 الذكر مع غيره ومنفردا يرث بالقرابة اما الاول فلقوله تم ولا يورث لكل واحد منها السدس ان كان له ولد واما الثاني فلقوله تم
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث ففرض الام على تقدير وجود الولد وعدمه لا يجعل للاب على تقدير عدم الولد فضلا وان كان
 ارث على هذا التقدير بالقرابة ومع الابوين بالفرض اما الاول فلقوله تم بوصيةكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين لم يجعل لهن

[illegible]

واختلفوا

برکت

ميراث قبل ان يتم فله ميراث وان اسلم بعد ما تم فلا ميراث له وغيرهما من الاخبار ولا فرق في اخذ الوارث بين كون عين التركة باقية وما لفت
 لان الحديث حكم بالشاركة مع بقاء عين التركة وهو نادر ولو قم البعض ورث تمام القيمة ولو كان بعض التركة لا يقبل القسمة ولا يحصل التركة
 على قسمة ورث نصيبه من على الاقوى قوله امام المولى يكن وجه ما اختاراه من اولوية السلم رواية في بصير السابقة ويؤيد ذلك ان من سلم
 من اقاويه هو اول من الامام التام للفعل تركته الى بيت مال الامام قبل الاسلام وعدمه والقول بالتفصيل في الشيخ وهو وجه غير واضح وج
 الاجتزاف لان الامام وارث احد قسمة في حق كغيره من الوارث المخد والاجود ما اختاره الله عملا باطلاق الرواية المغيرة الاستاذ قوله
 ولو كان الحكم هاهنا على ان الزوجين اذ لم يكن وارث غيرهما لم يدعها ما فضل عن فرضها لم لا يرد على الزوج دون الزوجة في الاول
 ههنا كالاوثر الواحد فلا يشاركها المسلم وعلى الاجرة كما تعد لان الامام شركها في غير اسلامه قبل مقاسمة الامام لها او وكبله وعلى
 التفصيل يشارك الزوجة دونها والشيخ في بة وتليده الفاضل قوله بالرد على الزوج ومع ذلك يشاركها المسلم ونصروا الله في النكاح بخجرات
 الزوج لا يستحق سوى النصف الرادنا يستحقه اذ لم يوجد اليث وارث محقق ولا مفترق وهذا الوارث المفترق موجود فانه اذا عرض على
 الكافر الاسلام واسلم صار وارثا ومنع الرد والارد وبان استحقاق الزوج الفاضل ليس استحقاقا اصليا بل بعدم الوارث وكونه اقوى
 من الامام والزوج فيجزي في الزوجي الامام فانه اذا سلم على الميراث منع الامام وفيه نظر لان المغيرة الحكم بالرد على الزوج وعدمه
 هو بعد الموت بلا فضل لانه وقت الحكم بالارث وانما لارث الاستحقاق لا يفتقر الى التمسك بالفضل لا دليل عليه و
 الاقواء على تقدير القول بالرد حاصل والفرق بين الاستحقاق الاصلي وغيره لا دخل له في الحكم بعد القول بدوثة في الجملة عند عدم الوارث
 وقت الحكم بالارث فالشيخ الشرح والتحقيق ان الوارث الواحد لا ينعى له الوارث للجميع بالفرض والرد فالحق ما فوه من المشاركة وان
 به الوارث ثم فاعنى المنع لا ينافي الدليل في البتة الواحدة وفيه اية نظر لان الحكم كايظم من النصوص السابقة وغيرهما منوط بالقسمة وعد
 والفرق بين اتحاد الوارث وتفرده مترتب على ذلك من حيث ان الواحد لا يتحقق في حق قسمة فلا فرق بين الوارث للجميع بالفرض والرد و
 الوارث له بالقسمة لا شفاء القسمة على التقديرين الذي على المشاركة فلا فرق بين الزوج على القول بالرد عليه وبين البتة الواحدة كغيرها
 في استحقاق جميع التركة بالفرض والرد وشاروا به بقوله كبت مسلم وابوكافر واخ كافر لان الحكم بالرد هنا لو منع لمع في البتة
 الواحدة والاختلاف ههنا اما يستحقان بالفرض النصف كالزوج والباقي اما يستحقانه بالرد لعدم الوارث المشارك فلا فرق بينهما وبين
 الزوج وما قيل من تكلف الفرق بينهما بانها من اول الارحام المقطوع بارثهم بخلاف الزوج لعدم الامرين فيه فينه ان التقدير بالفضل بالرد
 عليه سواء كان من اول الارحام ام لا فان كان الارث بالرد مؤثرا ثبت في الموضعين والاشقة فيها قوله اذا كان لما كان الارثا مقتضى
 بالخرج عن الاسلام وكان الاسلام شرعا ناره متحقق بالاستقلال واخرى بالتعيين وكان حكم الاسلام بالاستقلال واخرى بالتعيين على القسم
 الثانية منه وللتعيين في الاسلام تلك جهات احديها اسلام الابوين واحدها وذلك بغير من وجه احدها ان يكون الابوان او
 احدهما مسلما يوم العلوق فيحكم باسلام الولد جزء من مسلم والمشاركة ان يكونا كافرين يوم العلوق ثم اسما الواحد فيحكم باسلام الولد
 في الحال اية والحكم في ذلك موضع وفاف وفي الحاشية اسلام احدا لايجاد والجدات بالابوين وجهها ظاهر ههنا ذلك سواء كان الواسطة بينهما اجبا
 او مينا فاذا حكم بتعيينه فليغ واعرب عن نفسه الكفر فهو مرد والثانية من جهات التعيين تبعية الدار وقد تقدمت في اللفظة والثالثة
 بتعيينه السابق السلم وقد تقدم البحث فيها في الجواهر وغيره حيث يحكم باسلامه ولو تبعا لمحق احكام السلم من القوارث وهي المقصود بالبحث ههنا
 وغيره قوله لو خلف فترفع فيها سلفان الولد يتبع ابويه في الكفر كما يتبعهما في الاسلام لا شرا كما في الحرمة وان من اسلم من الاقارب
 الكفار بعد اقسام الوارثة المسلم لا يرث ومن اسلم قبله يشاركه ويجوز من لو ازم عدم المشاركة لخصا الوارث المسلم بتعيينه من الارث
 ولا يجز عليه بذله ولا شئ منه للقرية الكافر صغيرا كان ام كبيرا لكن ذهب اكثر الاحباب خصوصا المتقدمين منهم كالشيخين والصدوقين و
 الابناء الاستثناء صورة واحدة من هذه القواعد ما اذا خلف الكافر اولاد صغار غير تابعين في الاسلام لاحد ابان اخ وابن اخ
 مسلمين فاوجبوا على الوارثين المذكورين مع حكمهم بارثها ان ينسحقا على الاولاد يغيبوا استحقاقها من التركة لانه يبلغ الاولاد فان
 اسلموا دفعت اليهم التركة والاستقرار ملك المسلمين عليها واستندوا في ذلك الصحيح مالك بن اعين عن جعفر قال سئل عن نصر
 مات وله ابن اخ مسلم وابن اخ مسلم وللنصر اولاد وزوجة نصارى قال في اري ان يعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ماله وبعطى ابن اخيه
 المسلم ثلث ماله ان لم يكن له ولد صغار فان على الوارثين ان ينسحقا على الصغار ما اوردنا من ابيهم حتى يدركوا قلت كيف ينسحقان قال لا يخرج
 وارث الثانية ثلث النصف ويخرج وارث الثالث ثلث النصف فاذا ردوا كواقطا النصف عنهم فان اسلموا مع صغار دفع ماله يوم ا
 الامام حتى يدركوا فان بقوا على الاسلام دفع الامام عليهم ميراثهم وان لم يسبقوا على الاسلام اذ ادر كوا دفع الامام الميراث الى ابن اخيه و
 ابن اخيه المسلمين يدفع الى ابن اخيه ثلث ماله ويدفع الى اخيه ثلث ماله وقد اختلفوا في ثلث ماله هذه الرواية لكونها مغيرة الا
 على طرق اربع ثلث منها الملة في النكاح ولها ان المانع من الارث هنا الكفر وهو مفقود في الاولاد لا يصح عليه الكفر حقيقة وبضعف
 منع اخضا المانع في الكفر بل عدم الاسلام وهو هنا متحقق سلبا لان يمنع من عدم كفر الاولاد فانه حاصل لهم بالتبعية كما يحصل الاسلام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واما حجب الاخوة فانهم بمنعون الام عازاد عن الصدر بشرط اربعة الاول ان يكون رجلا فصاعدا او رجلا وامرئيين
او اربع هناء م

الحث هنا يقع في موضعين الاول في الرد على الزوج والمشهور بين المتأخرين شرط بل ادعى جماعة منهم الشيخان والمترقب في الاجماع ومن ثم لم
يفعل المترقب خلافا للسند مع الاجماع الاخبار الكثيرة كصحته في بصير قال كتب عند الله فادع بالجماعة فظفر بها فاذا امرت
وتركت زوجها لا وارث لها غير المال كله وصححه في قوله على ابو عبد الله فادع بها الزوج يجوز المال اذ لم يكن غير وصححه
محمد بن قيس عن علي بن جعفر في امرته فوفت وفيه يعلم لها احد ولها زوج فحق الميراث لزوجها وغنيها من الاخبار الكثيرة ونظم كلام سلاوة
الرد عليه وكذا في رسالة وفي احكامنا من قال اذا ماتت امرته ولم خلف غير زوجها فاما المال كله له بالعقبة والرد ويلزم من القول بعد
الرد على الزوج كوز الباقى للامام اذ لا وارث سوا هذا يدل على امتنعنا في الرد يمكن الاجتناب له بان الاصل عدم استحواذ زوجي القربى
زيادة عليها الا بحجة يقتضيه والاصل في الرواية الاولى الارحام والرحمة منفية عن الزوج من حيث انه زوج وبوئيه رواية جميل بن جراح
المؤثر عن القم قال لا يكون رد على زوج ولا زوجة ولدان يطعن في صحة الاخبار السابقة وان كثرت لابن محمد بن قيس وابا بصير في
بين القبة والضعف كما بيناه مرارا وصحها بالاضافة لا غيرها والشيخ جمع بين الاخبار بالقول بموجب حجب الاخوة فاما لا يعطى الزوج المال
كله بالرد بل يعطى النصف بالعقبة والباقي باجماع الطائفة والرد المنفرد هو رد زوجي الارحام وكيف كان فالرد هو الاول الثاني الرد على
الزوجية حيث لا وارث غيرها وفيه اتفاق احدها وهو المشهور عدمه في الاصل الدال على عدم الزيادة عن المفروض ولو انه لم يصير قال ابن
ابا جعفر عن امرته ماتت وتركت زوجها لا وارث لها غير قال لا يمكن غير ذلك المال والمرته لها الربع وطابقه فللامام وهو لم يرد من حال العقبة
وعدها رواية محمد بن مروان عن الباقر ايضا في رجل مات وتركت امرته قال لها الربع ويدفع الباقي الى الامام والمراد بالمرته هنا الزوجية
فقط وهي في عموم الدلالة كالسابقة ورواية محمد بن نعيم الصحافي في مات محمد بن علي في امرته ولم ير لها وارثا غيرهما فكذلك
المرته صالحة فثبت الى اعطى المرته الربع واحمل الباقي اليها وغيرها كونه جميل السابقة وهذه الاخبار مع كونها مشتركة في ضعف السند
الا انها معتدلة مع المنع بالاصل واما يحتاج اليها شاهد او يحتاج الى الدليل لثبت الرد واستدلال الشيخ والعلامة على هذا القول
لانما تقدم بصحة علي بن محمد بن باقر قال كتب محمد بن حمزة العلوي الى ابي جعفر الثاني في قولك لا وصي الى ثمانية درهم وكنت سمعته تقول كل شئ
طاهر مولا في مات وتركتها وامر منها بشئ ولم ير لها وارثا فادع لها موصيا ما الساعة واما الاخرى نعم يتم ما الذي يامر
في هذه المائدة درهم فكذلك انظر ان يدفع هذه الدار لم الزوج والرجل وحدها من ذلك الثمن ان كان له ولد فان لم يكن له ولد فالربع
بالباقي على من يرثها ان لم حاجة انتم واعرض الشهيد في الشرح بانها مع كونها مكاتبة بدل على ان المائدة لم يثبت في قرار الصادق
الشيخ ولعله علم بالحال وامر باعطائها الزوجين لا يدل على انه ارث لها وفيه نظر لان كون السهم المذكور حقا لها على التفصيل الذي
يقتضيه الارث يدل دلالة ظاهرة على انه بطريق الارث وثابتها الرد عليها مطلقا كالفروج وهو المقتضى فانه قال في المقتضى اذ لا وارث
مع الفروج قريب لا سبب للثمن رد في الشركة على الاذواج ويمكن استناده الى صحيحه في بصير الباقر انه قال رجل ماتت له امرته
قال المال لها في امرته ماتت وتركت زوجها قال المال له وظاهرها كون الحكم في حال حضور الامام لفرضه موت الرجل والمرته حينئذ
الباقر فيكون الحكم كله في حال العقبة بطريق اولي اويسند بها من حيث العموم المستفاد من ترك الاستنفاد وهذا القول مع صحة روايته
شاذ مخالف للاصول لا شغل الاعن المقتضى عبادة محتملة لكون ذلك حكم الزوج خاصة وبوئيه انه قال في كتاب اعلام واقفت الامامية
على ان المرته اذا توفيت وخلفت زوجا ولم يخلف رثا غيره من عصبة ولا ذى رحم ان المال كله للفروج النصف بالعقبة والنصف الآخر
مردود عليه قال ابن ادريس المقتضى يرجع عن قول المذكور في كتاب اعلام وثابتها التفصيل هو انه رد عليها مع عقبة الامام لا مع حق
ذهب ذلك الصديق ابن بابويه في الفقيه ونبه الشيخ في كتابه الاخبار وفيه انه قريب من الصواب واخبره ابي نجيب القمي بن سعيد
الجامع والعلامة في رد التخصيص والارشاد والشهيد المقتضى وجعله جامعا بين الاخبار بما دل على الرد على حال العقبة والسابقة على
حالة الحضور هذا من اهل الحديث الصحيح قال ابن ادريس ما فرقه الشيخ في كتابه ما بين تشرق والغربة لان الجمع انما يكون مع الغارة
وامكان الجمع هو منفرد هنا لان قوى الاحكام لا يعارضها خبر الواحد ما لا غير لا يجل بعينه وتما في رواية سابقا قال ابن ادريس في
ما ادعاه ابن ادريس من العدد والزيادة عنه فان الخبر الصحيح في السؤال للباقر وهو خرج عن رجل مات وتركت امرته فكيف يجل الجوازة
على حال العقبة الامام المتأخرة عن الجوازة بعد من مائة وخمسين سنة هذا هو الذي يقتضيه البعد المذكور واما ما ذكره من عدم الغارة
فليس حجة لان قوى الاحكام مختلفة والاحكام متعارضة فلا بد من مراعاة الجمع بينهما من غير خبر الواحد خصوصا مع صحة والشيخ في الخبر
ايضا على ان الزوج قريب للفروج في ثلث الباقي بالعقبة واستشهد عليه برواية محمد بن القاسم بن الفضل بن سيار قال سئل الرضا عن رجل
مات وترك امرته فريضة ليس له غيرها قال يدفع المال كله اليها قوله واما ما حجب حجب ادم عن الثلث الى السدس بالاخوة المذكورة اذا
كانوا ثلثة فصاعدا هو المعلوم من مدلول قوله ثم فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس واما الاكثفاء باثنين ذكر بن جراح
واثنين واربعة اخوات بالنصف والاجماع مع ان الاثنين يمكن دخول في صيغة الجمع حقيقة على قول بعض الأصوليين واهل العربية ويجاز
على قول الاكثرين ومثله واقع في القرآن وقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يشترط كونه ثلثة فصاعدا وانه قال العثمان بن حكيم بن جراح

[illegible]

[illegible]

في توريث بعض النساء وحرمان بعضهن قلنا بل الآية عامة وليس مقتضاها توريث البعده القريب بل التوريث من الوالد من والاقرنين
لفظ الاقرب يمنع البعده بل يمنع القريب مع وجود الاقرب لا احدا قربا الى الابوين من الاولاد واذ كان الاصل منها العموم فكيف الحكم
بتوريث بعض النساء والاجاز مثله في الرجال ويؤيد عمومها في توريث النساء انها نزلت في اهل البيت حيث كانوا لا يورثون من غير شيئا
كارواه جابر عن زيد بن ثابت ويبدون عمومها لانهن الرد الشاة قوله ثم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين
المهاجرين والاسند لا لهما من وجهين احدهما انه تم حكم باولوية بعض الارحام ببعض وادبه الاقرب لا اقرب قطعا بموافقة الخلف لانهم
يقولون ان العصبه الاقرب تمنع الابعد يقولون في الموارث بانه اولى الارحام ان الاقرب منهم يمنع الابعد ولا شبهة في ان البنت اقرب الى
الاب من الاخ واولاده والاخت اقرب الى العم واولاده لان البنت بقرب الميت بنفسها والاخ انما يقرب اليه بالاب والاخت بقرب اليه بوال
الاب العم بقرب اليه بواسطة الجد فهي بواسطة وهو بواسطتين واولاده بواسطتين واما ما تم حكم بان اولى الارحام بعضهم اولى
ببعض والماء بالاولوية في الميراث وغيره اما اولاد فللعمو الذي يدخل فيه الميراث واما ثانيا فلما نقل من ان الآية ناسخة للموارث
بغاfrage الايمان والموارث بالمهاجرة الذين كانوا ثابتيين فصدر الاسلام والناسخ للشيء ان يكون رافعا له فلو كان المراد بها توريث
ذوي الرحم لما كانت رافعة لما نفي عنه ومن هذا يظن ان قول من ادعى ان المراد بالاولوية في احوال الميت من الصلوة ونحوها ان المراد
بالارحام المذكورين في سورة النساء بقربته قوله ثم في كتاب الله مع انه لو سلم عدم نفيها للاردين فالارث دخل في عمومها والاصل عدم
التخصيص واما قوله ثم في كتاب الله فالمراد به في حكم كتاب الله ولا يخصص في سورة النساء لعدم المقضية الثالث الاجاز البق ردها
عن النبي قوله من تركها فلا هله وقوله في شخص خلف بنتا واخا ان المال كله للبنت وذلك الثاني على ثناء الغصيدة ووجه
الاسند لا بالاولان الاثا من الاله قطعاً فافقضى الخبر توريثهم جميع وهو خلاف مذهب الثايلين بالغصيد الرابع ان القول
بالغصيد يقتضي كون توريث الوارث مشروطا بوجود وارث اخر والمقتضى قط والملازمة يظن فيها لو خلف الميت بنين ابنة ابن وعم
فلم يعدم ما فضل عن البنين ولا لشيء لبنت الابن وبغضه بان يكون معها اخ يكون الثلث بينهما اثلا ثانيا واما بيان بطلان البنت
وهو المقتضى فلانه مخالف للكتاب السنة اما الكتاب فظ واما السنة فلا احد لم ينقل ان توريث الوارث مشروط بوجود اخر بل
العلوم من بين النبي انه مع وجود الوارث الاخر اما اربعين او اربعين احدها الاخران قيل انما كان كذلك لان العم اولى عصبة ومع وجود
ابن البنت فهو اولى منه فذلك ومن شاة وشاركه اخيه للجماع على المشاركة فلما اصاب احد من اولى عصبة فبقيت عصبة وعلم تقديم بناته
كان ينبغي ان يحوز الاربعة او الاربعة دون اخيه اذ هو اولى من العم الذي هو اولى من الميت والاولى من الاولى اولى اذا كان
العم يحوز الجمع ويمنع البنت الاخرى ان يكون البنت كذلك ولا يخلص من هذا الا بالثمة توريث الابن بغية الغصيدة فيشاركه اخيه ان قبل
توريث البنت مع ايجها من قوله ثم في حكم الاولاد المذكورين في الاية من خبر الحصة فلما اجتمع بينهما فلما الحيز خاص
والاخر عامة والعل يقتضي تقديم ارب الابن لانه اولى عصبة ولا يشاركه البنت لاختصاصه بالذكر وهذه المعارضة واردة في كل موضع
حكوا بمشاركة الابن في الذكر في الخامسة وهو العدة كما اشترنا اليه او الروايات السقيمة بطلان الغصيدة عن اهل البيت ومجكثرة
جد فليذكر هنا بعضها فمنها ما رواه عبد الله بن بكير عن حسن البراء قال امرت ان يسئل ابا عبد الله المال المزبور لا اقرب اليه للعصبة فوق
المال الاقرب للعصبة في فيه الزراب منها عن حماد بن عمن قال سئل ابا الحسن عن رجل ترك امه واخاه فوق باشيخ تريد على الكتاب
قلت نعم قال كان على عمي بطن المال الاقرب لا اقرب قال قلت لاح لا يرث شيئا قال قد اخبرتك ان عليا كان يبطي المال الاقرب لا اقرب
ومنها عن محمد بن مسلم قال قرأ ابو جعفر كتاب الفرائض التي هي امارة رسول الله وخطا على يده فوجد فيها رجل مات وترك ابنة و
ان للبنت النصف ثلث اسهم وللام السدس سهم بقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلثه اسهم فلا ينفه وما اصاب ثلثه اسهم فما اصاب ثلثه اسهم فما اصاب ثلثه اسهم
رجل ترك ابنة واباه للبنت النصف للاب السدس سهم بقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلثه اسهم فلا ينفه وما اصاب ثلثه اسهم فما اصاب ثلثه اسهم
عن عبد الله بن محرز عن ابي عبد الله في رجل ترك ابنة واخيه وامه فوق المال كله لابنة وليس للاخت من الاب والام شيء وغير ذلك
من الاخبار ولا فائدة في الاكثر منها فانه المعروف من فقهاء اهل البيت لا يعرفون خلافا واما الجمهور فاجتوا على اثبات الغصيدة بوجه الاول
انهم لو اراد توريث البنات ونحوهن اكثر ما فرض لهم ان يفعل ذلك الثاني يظن فانه تم نفي توريثهم من مفضل ولا يذكر زيادة على الغصيد
وبان الملازمة انتم لما ورث الابن الجميع لم يفرض في فرضا وكذا الاخ للاخ والعلم واشباههم فاولا فرض ذوى الفرض على فرضهم لم يكن في
التفصيل على المقدار فائدة الثانية قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد ولا اخت فلها نصف ما ترك وهو برهان لم يكن لها ولد ووجه الامة
انتم حكم بتوريث الاخت نصف ميراث جناح عدم الولد وحكم بتوريث الاخ ميراثها اجمع بدليل قوله ثم وهو برهان فلورثت الاخت
الجميع كما هو مذهبكم لم يبق الفرق بين الاخ والاخت ثم اصلا الثالث قوله ثم والى خلفه الامم وولت وكانت امرأت عاقر فميت من
لذلك فيما يروى وجه الاسند لان ذكر ما لم يضاف ان يرث عصبة مثل الله تعالى في ميراثه لادراك بدليل قوله ثم ولها فلوك كانت البنت
يمنع العصبه لما كان في اختيار الذكر كبرية الرابع وهو عدمهم كما اشترنا اليه سابقا ما رواه وهيب بن ابرط وسع ابنه عن ابن عباس عن النبي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الثانية اولاد البنت يقتسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين كما يقتسم اولاد الابن وقيل يقتسمون بالسوية وهو من ترك
الثالثة يحج الولد الاكبر من تركه ابيه بشباب بدنه وخاتمه وسيفه وصحفه وعليه قضاء ما عليه
من صلوة وصيام

من كان البنت والظن من قيام مقامهم بغير نصيبهم لو كانوا موجوبين من قول اولاد البنت القول بانهم يقتسمون بالسوية حكاه الشيخ في بعض
الاصطلاحات وتجوز ان البراج نظر الله بغيرهم بانى ومن شأن المنقرض بها مساواة ذكره لانه كما سيجاء وهو لا ينافي ما ذكره في المسئلة السابقة من ان
لا يدخلون في الاولاد حقيقة ولما لم يجمع بين انفسهم بالفتاوى مع عدم دخولهم في قوله ثم بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
فلا يخرج من انكالا لاولاد لظاهر اقسامهم بالفتاوى لان عموم الآية وهو من وقف على دخولهم فيها طبق الحقيقة وقد ثبتوا خلافه في
كان فالعمل على المشهور وان البراج وافق على اقسام اولاد الاخ لا يابون والاب الفات مع مشاركتهم لاولاد البنت اذ ثبت ان نصيب الام قوله
يحج المرء بحجوة الولد بذلك اختصاصا به من بين الوارث وهذا الحكم مختص بهذه الاصحاب مستند عليه روايات كثيرة ولست عليه
رعي بن عبد الله عن الصم قال اذا مات الرجل فلاك ولده سيفه وصحفه وخاتمه ودرعه وحسنه خمره قال اذا هلك الرجل وترك سيرة
فلاك سيفه والدرع والخاتمة والمحف وان حدث به حدث فلاك كبرهم ورواية شعيب بن عبد الله عن عطاء قال اذا مات كان له السيف و
الرجل والسياب جلده وغيرهما من الاجناس الكلام في المحجوز يقع في مواضع اهل هذا التخصيص على سبيل الوجوه والاشياء الاكثر على الاولاد لانه
ظا لا جوار عليه فان الام طاهرة في الملك فلو جعلت للاختصاص اياه اذ لا يحصل الاختصاص بدونه لان الاختصاص لا يتعين له
اليه وظاهرها انه مختص بنفس المذكورات فلا يعيد الاختصاص باستحباب تخصيصها لان الاختصاص يحكمها الاما وذهب الرضا في
الجند وابو الصلاح والعلامة في المحجوز لانه حكم مخالف للاصل وهو قوله ثم بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين و
غيرها من ايات الارث فانها تقتضي اشراك الورثة في جميع ما يخلف الميت فيقتصر فيها خالفه على موضع اليقين وهو ما اذا وقع باقي الورث
ذلك اليه على وجه التراضي لعدم صلاحه الاخبار في الوجوه فلا يختص عموم ايات الارث بالاشمال ويؤيد الاستحباب اختلاف الروايات
مقدار ما يحج به وسياؤه لانه اخبار صحيحة على اعطاء زيادة على الاربعة ما يوجب العمل فظاهر الاجماع بالورثة وخالفه الاجماع وتركه
اطراح الاخبار الصحيحة فكان الاستحباب ان هذا الاختلاف بهل هذا التخصيص كما انام بالقيمة الاكثر على الاولاد لاطلاق النصيب
بالذكر كورث والاصل بانه من امره وذهب الرضا في الجند الى ان الساتر في السابق ان قوله ثم بوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين يقتضي مشاركة الانثى للذكر في جميع ما يخلف الميت من ماله وغيره وكذا ايات ميراث الابوين والزوجين
ان لم يتم المالك المذكور من جميع تركه الميت فلو خصنا الاكبر هذه الاشياء بدون القيمة كنا قد تركنا هذه الطول فاحتملها على القيمة
او فوجها ويؤيد ايضا ما ذكرناه في السابق من الروايات المضممة للتخصيص بسلامة وجهه واحلته فلو لم يثبتها عليه بالقيمة لزم الاجماع
بالورثة وفي المحجوز لباس من هذا القول ج ما يقع فيه التخصيص بالمشهور هذه الاربعة التي ذكرها المتصوي شباب بدنه وخاتمه وسيفه وصحفه
مع ان هذه لم يوجد بخصوصها في رواية واما الروايات المختلفة في اعدادها اختلاف فأكبر وقد سمعت منها جملة في صحبة رعي بن عبد الله
سيفه وصحفه وخاتمه ودرعه ولم يذكر الشباب لم يذكر والدرع في صحبة اخرى لرعي بن عبد الله قال اذا مات الرجل فليسف وصحفه وخاتمه
وكبره ورجله وكسونه لا كبر ولد له ولم يقل يدخل جملة هذه الاصحاب الا ما يظهر من الصدوق في ذكر الروايات في الفقيه مع التزام
ان لا يروى فيه الا ما يعمل به ولم يذكر فيها الدرع وذكره في الرواية السابقة وفي غيرها وبالحكمة الاقتصار على هذه الاربعة مع كونه ائت
مذكور في رواية بخصوصها في حد الاشكال ويؤيد جانب الاستحباب كما اشار اليه في نسخة ابن اذينة ورواية الفضل لازاره ومحمد
ملم وبكبره وضيق الاقتصار على ذكر السلاح والسيف في رواية شعيب بن عبد الله الاقتصار على السيف والرجل وشباب الجلد وقد ذكر ان مدلول كل واحد
من الروايات العمل بالاصحاب الاقتصار على الاربعة لا يخرج عن حكمه وبما خلاص بعضهم من ذلك بان مستند التخصيص بالاربعة الاجماع لا
الاختلاف ولا يخفى ما فيه فان الاجماع خصوصاً من الاصحاب بخصوصه لا بد له من مستند والمستند هنا هو الخبر وهو الولد الاكبر المذكور
ان تعددوا اما اعتبار الاكبر فالكثرة والروايات ناطقة به وهو يتحقق مع التعدد ويشكل مع الاتحاد لان افضل الفضيل يقتضي مشاركة
الحصل الفضل ولكن في رواية شعيب رواية الفضل انها لابنه فيمثل المخذوم على الاكبر مع التعدد حمل المطلق على المقيّد وبما قيل ان
المراد بالاكبر من ليس هناك ذكر اكبر منه سواء وجد غيره ام لا فان تم بشمال الواحد ولو تعدد الاكبر انشركوا في الحجة فيقيم بينهم صرح الشيخ
في طائفة وشطر ابن حمزة فقد اخرج نسخة فاسط الحجة هنا وهو ضعيف في اشتراط بلوغه قوله من عموم الاخبار وكونها في مقابلة
القضاء لا يكلف به الا البالغ والاصح عدم الاشتراط وعدم الملازمة بينهما وكذا القول في اشتراط عقله واذ لا يشترط بلوغه فيل بشرط
انقضاء حال موت ابيه وجمهان من عدم صدق الولد المذكور بدونه ومن تحققة في نفس الامر ان الغرض ظاهره بعدد الوارثين لم يكن له
ولدا ظاهرهم ثبت بعد ذلك ومن ثم غلب نصيبه من الميراث الخامس يحج هذا الولدان تقضي عن والده ما فاته من صلوة وصيام
الذات على ذلك هل هو شرط في استحقاق الحجة بحيث يجعل عوضا عنه قبل نفي الاظهر لعدم اطلاق النص من الجانبين ويطا الفائدة
فيما لو كان الولد غير مكلف بالقضاء او كان مكلفا ولم يترك حجة فعلى ما اخرناه لا تلازم بينها فقد ثبت ان كان الولد مكلفا وخلف
الميت حجة وقد ينفك كل منها عن الآخر واطلاق النص القوي يقتضي عدم الفرق بين ان يكون الفات من الصلوة والصيام بعد
غيره وبما قيل باختصاص الحكم بما فات منها العذر ولا بأس به بالنص لانيافيه اذ انفرد ذلك فلنعد المحجوز الاربعة المحجوزة فالمراد بها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بمن ثم وان ولد له ولد واحد وهو الولد الثاني
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثالث
او ولد له ولد واحد وهو الولد الرابع
او ولد له ولد واحد وهو الولد الخامس
او ولد له ولد واحد وهو الولد السادس
او ولد له ولد واحد وهو الولد السابع
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثامن
او ولد له ولد واحد وهو الولد التاسع
او ولد له ولد واحد وهو الولد العاشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الحادي عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثاني عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثالث عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الرابع عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الخامس عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد السادس عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد السابع عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثامن عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد التاسع عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد العشرون

الفرضية ثلثة وسهام اقرباء الام اربعة وسهام اقرباء الاب ثمانية عشر لانه يحتاج فيه الى ثلث وثلث نصف وثلثين ثلث فكلوها نصف
ثالث بضم صاد مخرجها في الاصل للثاني ثم بضم الجيم وهو سنة في ثلثة ببلغ ثمانية عشر ثلث احد العدين وهو الاربعة والثمانية عشر
للمة بقوله بضم اربعة وثلثة ثم بجمع وهو سنة وثلثون في ثلثة اصل الفرضية ببلغ مائة وثمانية ثلثا سنة وثلثون لاقرباء الام بالسوية
لكل ثلثة وثلثاها اثنان وسبعون لاقرباء الاب ثلثة اربعة وعشرون لخاله وخالته بالسوية لكل اثناعشر ثلثاها لعمه وعمته بالتفاوت
للمئة ثلثة عشر لعم اثنان وثلثون وثلثة المص هذا القول الى الشيخ يؤذن بفرده فيه وجهان في الفرقين اربعة خولة واربعة عمومة
فيحتمل ان يجعل لهم ثلث بالسوية وللاعمام الثلثين على قاعدة العموم والخولة ثم فرضية الاعمام يكون بالتفاوت بان يجعل ثلثا لعم الام
وعنها بالسوية لغيرها بالام وثلثاها لعم الاب عنها ثلاثا وبجتها من مائة وثمانية اربعة كالاول وقيل بل يجعل لخال الام وخالتها
ثلثا لثالث بالسوية وثلثاها لعمها وعنها بالسوية بضم الاعمام كما ذكره الشيخ فبها اقرباء الام ستة يدخل الثمانية عشر سهام
اقرباء الاب فخرى بالاكثر فيض في اصل الفرضية وهو ثلثة ببلغ اربعة وخمسين ثلثة ثمانية عشر لاقرباء الام منها ستة لخال الام
وخالته بالسوية واثناعشر لعم الام وعنها بالسوية وثلثاها سنة وثلثون لاقرباء الاب ثلثة اثناعشر لخاله وخالته بالسوية وثلثاها
اربعة وعشرون لعمه وعمته بالتفاوت وهو واضح والاشهر هو الاول قوله عمومة الكلام في ترتيب الاعمام والاحوال كما تقدم في الاجزاء
فان اقل ما يفيض للافئدة عم وعمه وخال وخالته فاذا تعدت العمومة بدرجة صارت ثمانية اربعة لامية واربعة لامة فاذا تعدت درجة
ثانية صارت ستة عشر لكل واحد من ابه وامه وابنه وامه وامها اربعة وهكذا وكان ينبغي تاخير المسئلة السابقة التي فرض فيها العموم
والخولة الثمانية عشر لانهما فرضا وما ذكر من تقديم عمومة الميت وخولته على من فوقه واضح لانهم اقرب من اقرب الاقربة مراعاة في الاولوية
خصوصا مرتبة اولي الارحام وهكذا القول في كل مرتبة من مراتب العموم والخولة بالنسبة الى ما فرضنا وهكذا الحكم موضع وفان قوله اولاد
ارث اولاد العمومة والخولة كما بانهم في دخولهم باين اولي الارحام فلا يوقف بوثاقهم على ارثها بانهم وانما الفرض بانهم باخذون نصيب
ابائهم بيان كيفية ارثهم فانهم لما كانوا يتقربون الى الميت بابائهم وامهاتهم كان ارثهم نصيب الاباء والامهات كما ان في الائمة في الاختار
السابقة من ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يحرم وعلى هذا فلولد العم وان كان انثى الثلثان ولولد العم وان كان ذكر ثلثان ولولد
الخال والخاله الثلثان اذا جامع احدا من ولد العمومة ولو كان انثى وبينا في ابن الخال وابن الخالته وباخذ اولاد العم لامة السيد نصيب
العمومة ان كان واحدا والثلثان كانوا اكثر اولاد العم لاقرب الباء وكذا القول في اولاد الخولة المنفرقة على ما تفرق في ميراث ابائهم
قوله اذا اجتمع اذا اجتمع للوارث سببا ضاعدا للارث بالخلف الاعم الشامل للميت والسبب الخاص وراث بالجمع مالم يكن هناك من هو اقرب
فيها او في احدها او يكون احدها مانعا للآخر كما يمنع ذل السبب المتعدد من ذل السبب الواحد من حيث توفيق السبب بغيره كما كان في
في المنقر بالابوين على المنقر بالابن ذلك على خلاف الاصل ومن ثم شاركه المنقر بالام والاصل فيه اشراك الجميع في السبب المقتضى للوارث
وتخرج من ذلك امثلة انسابان يرث بهما كم هو خال وذلك بان يرث اخ الشخص اباه باخذه من امه اذ لا حرمه منها بل ولا نسب
الشخص بالنسبة الى لهذين الزوجين عم لانه اخ ابه للاب خال لانه اخواته للام يرث نصيب خولة الام وعمومة الارواح لا مانع
عنها ولا عن احدها فلو كان معه عم لا كان له الثلثان نصيب الخولة ونصف نصيب العموم ولو كان معه خال من الاقربة الثلثان نصيب
العمومة وسدس لثالث نصيب الخولة ولو كان مع عم للابوين منعه من نصيب العمومة دون نصيب الخولة فله الثلث كما لو كان هناك عم
وخال وهكذا اب انساب منعده يرث بها مثل ابن ابن عم لاب هو ابن ابن خال لام وهو ابن بنت عم وهو ابن بنت خالته ونحوه
رجلا تفرق امرأتين فولدتا احدهما بنتا اسمها صيفة والاخرى بنتين مريم وفاطمة ثم فارقتا فزوجهما رجلا فولدتا ولدين فمن ام
صيفة حسين ومن ام فاطمة ومريم حيدر وهذا الرجل الثاني ابن وبنت من امرته اخرى محمد وسارة فزوجه الحسن المذكور من صيفة اخ
حسين لامة فولدتا ولدا اسمها علي وهذا هو الموقوف في حسين عم من جهة الاب خاصة وخال من جهة الام ومريم وفاطمة عمناه من جهة الام
وخالناه من جهة الاب ثم ولد الحسين ولدا اسمها جعفر ولد فاطمة بنت اسمها سكيبة فزوجه جعفر من سكيبة فولدتا ولدا اسمها موسى
وهو ذو القرابات الاربع بالنسبة الى علي الموقوف لانه ابن ابن ابن حسين عم من الاب خال من الام وابن بنت فاطمة عمته من الام وخالته
من الاب فلو اجتمع مع هذا احدا من بني العمومة او الخولة اوها وراث معه بالجملة الاربع على حسب ما يقتضيه الفرض يخرج نسبنا
بجها احدها الاخر كما هو ابن عم وذلك بان تزوج الرجل امرته اخيه بعد ان ولد له منه ولدا ثم ولد لها اخا الثاني اخر فلو اخ الولد
الاول لامة وابن عم الارب سببا واحدا ولا يجب احدها الاخر كزوج هو معنوا وضامن جريرة الخامس سببا بجها احدها الاخر كما لا
اذا مات عتيقة فانه يرث بالعق لا بالامانة ولا بمنع هو ضامن جريرة ويمكن فرضه مع ان ضمان الجريرة مشروط بعدم الوارث بان يباخي
الاعناق عن الضمان كما لو كان قد ضمن جريرة كافر ثم استرق فاعتقه وقلنا ببقاء ضمان الجريرة السادس سببا وهناك من بجها احدها
كزوجة معنفة ولها ولد واخ السابع نسب بجها احدها الاخر كان عم هو زوج وبنت عمه زوجة الثالث من نسب سبب بجها

بمن ثم وان ولد له ولد واحد وهو الولد الثاني
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثالث
او ولد له ولد واحد وهو الولد الرابع
او ولد له ولد واحد وهو الولد الخامس
او ولد له ولد واحد وهو الولد السادس
او ولد له ولد واحد وهو الولد السابع
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثامن
او ولد له ولد واحد وهو الولد التاسع
او ولد له ولد واحد وهو الولد العاشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الحادي عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثاني عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثالث عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الرابع عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الخامس عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد السادس عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد السابع عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد الثامن عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد التاسع عشر
او ولد له ولد واحد وهو الولد العشرون

الالبث

[illegible]

ابن ادریس فی المصوب وان لم نقل جائه لانه غير مصوب فراجع الى عموم الامر بما في كلامه مشبه وهذا اقوى بل في المصوب ان لم يكن هناك اجازة لا يجوز تخلفه والصلح في الكل لا يخفى كيفية الفسخ على الوجهين فانه على الاول يقيم صيب المشبه هو ربع الصيب ان شئت واحدة ونصف ان شئت باثنين بين الاثنين والثلاث بالتسوية ويكون للعنتين نصف الصيب للثلاث ثلاث ارباع وهذا وعلى الثاني اذا استخرجنا المطلق فثبت الصيب بين الاربعة او ما انحرف بها بالسوية قوله اذا الاشكال في صحة عقد الصغير ان اوقعه ابو اجد له وترتب احكامه التي من حملها الاثر اهـ العقد من اهله وعمله ويؤيده رواية عبيد بن زاذرة عن عبد الله في الصبي زوج الصبية قال يوارثان اذا كان ابواهما زوجهما هذا اذا كان من كفومهما لما لا يخلف احدهما او هما معا فقد تقدم ان له الخيار بعد البلوغ في العقد الاول وفي المهر الثاني وهل يجوز هذا الخيار دحا في الارث لو مات قبله وجها من صحة العقد في نفسه وان كان منكره لا كما لتزوج بذلك العيب الكامل ازامان قبل ان يسمع ومن كونه بمنزلة عقد الفسخ بالبدل المبرم فاما قبل الاجازة والفرق فاما فان عقد الفسخ لا يضيغ الا مع الاجازة وهذا لا يضيغ الا بالفسخ فكان في نفسه وافعان من كل يمنع الارث كما ذكرناه في ذات العيب بل هو من جملة افراد المسئلة في نكاح الولى قوله ولو زوجها اذا زوجهما غير الولى فالعقد فضولى بنوقف صحته على اجازة الولى واجازتها بعد الكمال فان اجاز الولى فذلك ولا يترتب اليه الاجين الكمال فان مات احدهما قبل ذلك بطل ايضا كالموات الكبير المعقولة فصولا قبل الاجازة وان بلغ احدهما ورشد والآخر حي عرضت عليه الاجازة فان اجاز له من من صحته وبقي موقوف على اجازة الآخر بعد كماله فان قلنا بطل ايضا وان مات المجرى ولا ثم كل الاخر فان رد العقد بطل من صحته ايضا وهذا كله لا اشكال فيه وان اجازة فقد روى ابو عبيدة الخداع الباقى انه خلفنا لم يدره على الاجازة الرغبة في المهرت ويعطى نصيبه منه وعيدنا على الاحجاب مودها الصغيران كما ذكر ولو زوج احدهما الولى او كان احدهما بالغا وشيئا وزوج الاخر الفصول فان الاول غل للثلاث نصيبه ايضا وحلف بعد بلوغه كذا هذا وان لم يكن منصو الا انه لا حق فيه بطريق الولى في العقد لازم من احده الطرفين فهو اقل الى البت ما هو خارج من الطرفين نعم لو كانا كبيرين وزوجهما الفضوليان ففي عقد الحكم اليها نظر من مساواة النص في كونها فضوليه ولا مدخل للصغر والكبر في ذلك ومن ثبوت الحكم في الصغيرين على خلاف الاصل من حيث توقف الارث على اليقين وظهور المهمة في الاجازة فيحكم بما خرج عن المصوب بطلان العقد متى مات احدهما قبل اجازة الآخر وقد تقدم البحث في هذه المسئلة مستوفى في كتاب النكاح فلهذا جرحتم قوله اذا كان هذه المسئلة من متفرقات مدنها كسئلة الجوه وقد وقع الاتفاق بين علمائنا الا ان الجيد على حرمان الزوجة في الجملة من شئ من اعيان المركة وتليخص البحث بيقع في مواضع اربعة بيان ما يجوز منه الزوجة وقد اختلف فيه الاصحاب على الابداع بخلاف الروايات ظاهر احدها وهو المشهور بينهم حرمانها من نفس الارض سواء كانت باضا ام مشغولة بزرع او شجر وبناء او غيرها عينا وقية ومن عين الانها وابنيها ويعطى قية ذلك ذهب الى ذلك الشيخ في نه واسباعه كالفاحي وابن حمزة وقبله ابو الصلاح وهو مذهبنا في هذا الكتاب العلامة في الخ والشبهة المذمومة وثابها حرمانها من جميع ذلك مع اضافة الشجر الى الارث في الحرمان من عبته دون قيمته وبهذا صح من المتأخرين العلامة في عقد الشهيد في شئ من المتأخرين وادعوا انه هو المشهور بل ادعوا انه عين الاول وهو مما كايظ ذلك من يتبع عباداتهم وتالها حرمانها من الرقاب وحى الدود والمسكن دون البسايتن والضياع ويعطى قية الارث والابنية من الدود والمسكن وهو قول المفيد وابن ادریس في المصوب في النافع وتليده مص كفى الرموز وما الى اليه في بعض المبل واربعا حرمانها من عين الرابع خاصة لا من قيمته وهو قول المرتضى استحسنة في الخ وان استقر اياه اجيز على الاول وابن الجيد منع من ذلك كله وحكم بامتناعها من كل شئ كغيرها من الوارث حجة الاول حسنة الفضلاء النعمة زادة وبكبره وفضيله وبره وعقد بنسب علم الباقى والصداق م ان المركة لا ترث من تركه زوجها من تبره وادوارض الا ان يعقود الطوبى الخشب فيز قطع ربعها او ثمنها ان كان من قية الطوبى والمذروع والخشب وحجة زادة عن الباقى ان المركة لا ترث من تركه زوجها من الفري الدود والصلاح والدواب شيئا وترث من المال والفرش والياب مناع البيت مما ترك ويقوم الفرض والادوار والمذروع والغصب فبطل حقيقتها وعبرها من الاخبار الكثيرة والكلام في دلاله هذه الاخبار على المدعى كقد في اخبار الجوه من حيث اشمال بعضها على زيادة على المطا كالسلاح والدواب الخ خبر الجمع عدم الفرض لا عطاء قية الارث الا ان الاول يدعى على تمام المطا وان لم يكن صحيحا فهو قية في المحنة ومطلق الثلث مقيد به وما اشتمل عليه من الزيادة من غير الاجماع وحمل بعضهم على ما يحتمل الولدان السلاح كالتيف فاما لا ترث منه شيئا وعلى ما اوصوه من الدواب وقية او قل على ما يمنع من الارث ولا يخفى كونه خلاف اطلاق الا ان فيه جمعا بين الاخبار وهو خير من اطرحه لسا وهذه الاخبار حجة القول الثاني ايضا وبطل على اضافة الشجر عموم صحيح محمد بن مسلم عن الباقى قال النساء لا يرثن من الارض ولا من العفاريث ورواية عبد الملك بن اعين عن ابيها قال لا يرثن النساء في الدود والعفاريث والشجر من حمله العفاريث وهو ان تضمن نفي الارث منه مما من غير تعرض للقبية يقع ولا اثبات الا ان في اثبات القية مناسبة لابنائها في الارث والابنية بل ربما ادعى دخول الشجر في الارث وان كان بعيدا مع ما فيه من تعليل تخصيص الابنية الدالة على ارث الزوجة من كل شئ وفي بعض الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث النساء من العفاريث ويعطى قية البناء والشجر والتخل ويصرف الباب لكن بنوقف على تحقيق السند وحجة الثالث عموم الابن بارها من كل شئ خرجت منه ما اتفق عليه الاخبار وهو ارض الرقاب والمسكن عينا وقية والامتناع

عينا لا قيمة فيمنع البناء وقد قصر على استثنائها في رواية العلامة محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله ثم المنة الطوبى لا يثبت من الزمان
شيئا ورواية بهذا الصانع قال سمعت ابا جعفر يقول ان النساء لا يثبتن من ربايع الارض شيئا ولكن هن منهن الطوبى الخشب فقلت لانه
الناس لا يأخذون هذا قال اذا ولبناض بناس بالسوط فان انهنوا الارض بناس بالسيف فهذا هو القدر المشترك بين الروايات مع
مخصوصا هذه الاخبار فيوخذ فيها الخلاف الاصل باليقين كاشرك القول بحماها من السلاح والدواب في صححة زارة وفيه ان هذين
الخيرين مع عدم محض سندهما بل ضعف لآخر في الغاية لا يضر لها الى الزايد من الارض فيجوز ولا اثبات فاذ ذلك عليه تلك الاخبار فيغير
القول بما لعدم المعارض اشتمالها على زيادة لا يقولون بها الا بضم لا في المنع بالاجماع ليقط والمختلف فيه بثبت لعدم المقصود لغيره
وجه المضي على اعطائها فيمنع الارض على كل يعطى قيمة الا ان مراعاة الجمع بين عموم ايات الارض فيما اجمع عليه الاصحاب من الحرمان
بتخصيص الحرمان بالعين واجاب القيمة على نحو ما اختار في الجوز ولم يثبت الى الاخبار المصحة بحماها من الارض مط بدليل استثنائها
القيمة من الامتلاك لا باعتبار جز الواحد وانما راعى الاجماع على الحرمان وادعى انه لم يجمعوا على الحرمان من القيمة ايم بل عليه في الجملة فيجوز
بالعين مراعاة لعموم الاية ومن الفتا الى حجية الاخبار سقطت عنه كلف هذا الاخبار وسبق في مدعاها ان الاصحاب اجمعوا على حرمان
من القيمة منع اخر لصرحهم بحماها من الارض عينا وقيمة وان اختلفوا في مقدار ما يحرم منها يفي ذلك من يتبع كلامهم وفنا وياهم فانهم
لا يختلفون في ذلك ولا ينفلون الخلاف فيه الا عنه فاذا راعى اجماعهم اصل الحرمان فلا يغيره في واقع تخصيصه مع ان ابن الحنفية سابق
عليه ولم يقل بحماها من شئ وكلامه يوافق عموم الفران فكان موافق المقتضى اصلا فضلا عن ما نقل ابن الحنفية عن ابن ابي عمير في المتقدمين
بالتحقيق والناظر في عرف ذلك من اطاع على كلامه وجعله على القول الخامس يوم الاية وخصوصا صحة ابن ابي عمير عن الصادق قال سئل عن
الرجل هل يثبت من دار امرته واوصها من الثمن شيئا او يكون ذلك بمنزلة المنة في بئها وتره من كل شئ ترك وترك وما ورد بخلاف ذلك
لا يصح عنده لخصيص الفران اما لا خلافا وعدم محض كثرته او لكونه خبرا واحدا يخص الفران كما هو قول جماعة من الاصويين او لرد
الرجل الواحد مط كما هو المشهور عن عدائنا المتقدمين او مع وجود المعارض القوي كالفران ومثله القول في اخبار الجوز خذ ذهب السجاء
وون استحفاها وقد ظهر من ضاعف الكلام ان قوة الاقوال عند من يعتبر الاخبار مخصصة في القولين الاولين ولعل اوجهها الثاني اذا
جعلت العقار شاملا للشجر في بيان من يحرم الارض مما ذكر من الزوجات قد اختلف الاصحاب فيه ايم فالشهور خصوصا بين المناظرين وفي
صح المنة في الكتاب اخصاص الحرمان بغير ذوات الولد من الرزق وذهب جماعة منهم المعيند والمقتضى الشيخ في الاستبصار وابو الصلاح
ابن ادريس في المنة في النافع ونليده الشارح بل ادعى ابن ادريس عليه الاجماع الى ان هذا المنع عام في كل زوجة سواء كان لها ولد من الميت
ام لا عملا باطلاق الاخبار وعمومها المناول للجميع وقد تقدم منها جملة وجميع ما كان ورد في هذا الباب على كثرة دال على ذلك
فلا وجه لتعداده الرواية واحدة وهي رواية ابن ابي عمير عن عمر بن ابي ذر في النساء اذا كان لهن ولدا عططن من الربايع فالفصل
خصوصا جميع تلك الاخبار بغير ذوات الولد جمعا بينهما وبين هذه مع ما فيها من القطع حيث يستند الى امام ولا يخفى ما فيه ورواها
التفصيل من حيث ان فيه تعليل تخصيص الاية وظهور الشبهة في عموم هذه الاخبار بواسطة هذه الرواية وروايتها يعفور الدالة
على انهما من كل شئ كالزوج يحملها على ذوات الولد جمعا فلا اقل من انفذ الشبهة في العموم للزوجات المانع من حمل الاية على عمومها
مضا فالاذهاب جماعة من علماء المتقدمين كالصديق والشيخ في بئ جملة المناظرين اليه وذهب جماعة اخرى الى ان مثل هذه الاخبار
لا يخصص الفران مط فلا اقل من وقوع الشبهة في تخصيص كل باس هذا القول وان كان القول بالشبهة بين الزوجات ايم فويا
في بيان الحكم في هذا الحرمان ويترتب ايم عدم الفرق بين الزوجات وان كان بعضهن اقوى في ذلك من بعض ومحصل ما دل عليه
الصور منها ان الزوجية لا تنسب بينهما وبين الوتره وانما هي خيل عليهم في بئها ورجحت بعد الميت بغيره ممن كان ينافيه بمجده
فيكونه وفلا كنهه ونسأله على عقاره فيحصل على الوتره بذلك عضاضة عظيمة فافضت الحكمة الالهية منها من ذلك واعطائها
القيمة جبر لها وسوق في قوة العين والضربها منقذ او قليل محتمل وقريب من القول في اخصاص الولد الاكبر ببيان ابن ابيه وسيفه
مصحف وخاتمة وهذا بخلاف ارضها من اعيان المنقولات من اموالها واثامها اذا اشغلت من منزلة لا يثبت في مثل ذلك ولا
عضاضة بسببه غالبها وقد وردت هذه العلة في عدة اخبار منها رواية محمد بن مسلم قال قال ابو عبد الله ثم المنة الطوبى لا
يثبت من الربايع شيئا قال قلت كيف يثبت من الفرع ولا يثبت من الربايع شيئا فقول لغيرها منهم نسب يثبت به وانما هي وجعل عليه يثبت
من الفرع ولا يثبت من الاصل ولا يدخل عليهم داخل في رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله قال انما جعل المنة قيمة الخشب والطين
لئلا يفرحوا بغيره فيدخل عليهم من نقيده وروايتها استتاع الرضاء فيا كتب من جوابها بل عن المنة انها لا تثبت من العقار
شيئا الا فيمنع الطوبى والنقص لان العقار لا يمكن تغييره وقلبه والمنة قد يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العضة ويجوز تغييرها و
يبدلها وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن النقص منها والمنة يمكن الاستبدال بها فاجوز ان يحج وبذلك كان ميراثها اجوز و
تغيره ويبدلها اذا اشبهها وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان في مثله في الثبات والقيام وفي هذه الاخبار ايم دالة على عدم

اعدا لا يقدح في الاجماع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

يخبر الوارث ويقع مراعى بقصد عند الموت وحيثما منكم بعضه فيصحح لا ينافيه تقدم غيره عليه ومن ان شرط صحة عدم الوارث قد
وجد فتعذر اسناد منه كما يمنع صحة ابتداء وبطهر الغاية فيما لو مات الولد ونحوه قبل موت المصروع يتصور تجديد العلق على العقد بان يكون
اسلاما طاريا ثم يكفر بعد العلق ويبلغ بدار الحرب ويسقط فيعتقه مولاه فانه تقدم بولاء العلق على الصانع المتقدم قوله فاذا قدم اذا
عدم الوارث حتى ضامن الحرب فبعد ان الوارث هو الامام وهو مصحح بهذه روايات منها صحيح بر بن معاوية الجعفي عن ابي جعفر في
حديث طويل تقدم الكرم وفيه فان لم يكونوا الا احد من المسلمين حين مات فان ميراثه لامام المسلمين وصححه ابي زيار عن عمار قال السائبة
الى ولاه لاحد عليها الا الله نعم فما كان ولائه لله فهو رسول الله وما كان ولائه لرسول الله فان ولائه للامام وجنايته على الامام
وميراثه وعند العامة ان ميراثه بيت المال وهو في رواية ابي بصير وسليم بن خالد عن ابي عبد الله وهو خير الشيخ في رواية
هو الاول ثم ان كان خاضرا دفع اليه يصنع ماشاء وفي رواية من سئل عن الله قال مات رجل على عهد امير المؤمنين ولم يكن له وارث
فدفع امير المؤمنين الى امير المؤمنين مع ضعفها وارسلها لا يدل على ان ذلك على وجه اللزوم بل جاز ان يكون ذلك تبرعا منه واما
مع غيبته فقد اختلف فيه كلام الاصحاب فذهب جماعة منهم الى وجوب حفظه بالوصيا او الدفن لاجل ظهوره كغيره من الحقوق و
ذهب جماعة منهم الى اقامته في الفقار والمساكين سواء في ذلك اهل بلده وغيره وهذا هو الاصح وفي صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر
والجلي عن ابي عبد الله انه من الانفال وهو مال على جوار صفة الفقراء والمساكين ان لم يدل على ما هو عام من ذلك على كل حال الا
يصح دفعه الى الجوار مع الامكان لوجه من الاحتياج على كل تقدير ومع عدم الامكان لا صانع من اخذه منه فمرا قوله ما يؤخذ
اما كون الغنمة المأخوذة حال الحرب للمقاتلة بعد الحرب وما استنجد في محله فهو موضع وفاق والروايات ناطقة بما اخذه السيرة
ونحوها بغير ان الامام فكونه للامام هو المشهور بين الاصحاب حتى لم يذكر المنة وكثير في خلافه مع ائمة السند واهل جده وهو رواية
مرسلة يشتمل اسنادها على جميل عن ابي عبد الله قال اذا غزا قوم يعجزون الامام فغنموا كانت الغنمة كلها للامام والمنفعة في النافع
جعل الرواية مقطوعة وليس يصحح وانما في مرسلة ابي العباس الوروق رواها عن رجل عن ابي عبد الله واما ما ذكره المشركون من
غير جرب فقد رواه الجلي عن ابي عبد الله ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سمعته يقول الف والانفال اما كان في ارض لم يكن فيها
هرق دم الا ان قال فمدا الله ورسوله فان الله فلوله في موضع حيث يشاء وهو للامام بعد الرسول واما الجزيرة في عند الاصحاب
للجاهدين خاصة مع وجودهم ومع عدمهم يصير في الفقراء والمساكين وباقي مصالح المسلمين وعند العامة هي لبيت المال نص
في مصالح المسلمين مطورة في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله واما الجزيرة عطا المهاجرين والصدقة لاهلها الذين سقام الله في
كنايه وليس لهم من الجزيرة شيء قوله ما يؤخذ مال الحرب في المسلمين في الاصل فمرا اخذ منه شيئا من غير قتال فهو له وعليه الجحش لانه
غنيمة وقد بطل في القيم بالهذه والادمان ولومن بعض المسلمين على ما سبق ففضيلة في الجاهدين اخذ منه حراما عليه بل يرد عليه
كالحرم اموال اهل الذمة بالزامها باحكامها ويجل بدونه قوله من مات لان الامام وارث من لا وارث له كما سبق سواء كان من
اهل الحرب او غيرهم قوله يورث قد تقرر ان اللسان سب في زوال الفرائض واليتم المويذ واشقاء الولد عن الملائع ومن لوازمه ان يكون
الولد ولا يرثه ولا احد من اقراب الاب لا يشاء النسب فيهم شرعا فيقضي ميراثه لامة ومن يقترب بها من احواله واجدادها من قبلها و
لاولاده لا نسب له ينفع عن الام ولا يلزم من نفي الاب له كونه ولدنا فاذا كان له ولد ذكر وامه باقية فلها السد والباق للولد
ولو تعدد ولده اقتصروا نصيبهم على حسب ما قرره ميراث الاولاد ولو لم يكن له ولد ولا زوج فالاميراث لامة بالنسبة والرد هذا هو المشهور
وقضيه الا وهو مدلول كبر من الروايات كرواية زائدة عن ابي جعفر ان ميراث ولد الملائع لامة ورواية محمد بن مسلم عن
ابي عبد الله وقد سئل من يورث ولد الملائع قال امه ورواية زائدة الشحام عنه وخبرها والرواية التي اشار اليها ان امه
انما يرث الثلث والباقي للامام رواها زائدة وابو عبيدة في الصحيح عن ابي جعفر في ام الملائع يرث ثلثه والباقي للامام
لان جنايته على الامام وعمل بمضوفا الصدق مع حضور الامام دون غيبته جميعا بين الاختصاص ان هذه اصح سند من ذلك الا
ان العمل بالاول اشهر قوله وفي كل لاهم يتقربون اليه بالام وميراث من يقترب بالام على السواء كما مر قوله وهل يورث القول
يكون يورث قراية امه كما يورثه هو الاشهر بين الاصحاب لثبوت نسبه بالنسبة اليهم ومن ثم وثقوا بما جاء به روايات كثيرة رواها
ابو بصير ومحمد بن مسلم وابو الصبا الكندي وزيد الشحام عن ابي عبد الله وفيها انه يرث احواله ويرث ثلثه والقول بانهم لا يرثهم الا ان
يعترفوا بالاب للشيخ في الاستصحاب اسناد الى حنيفة الجلي عن ابي عبد الله في حديث طويل من جملة وقد سئل عما لو اكد الملائع
اما المنة فلا يرجع اليه ابدا واما الولد فانه اوده اليه اذا ادعاه ولا ادع ولله ميراثه ميراث الابن الابن لا يرث الابن الابن
ميراثه لاهل احواله فان لم يدع ابوه فان احواله يرثونه ولا يرثهم ومثله روى ابو بصير عن ابي عبد الله وبصريح ان ثبوت النسبة
اليهم في ثلث ثبوت من الجانب الاخر فالفصل بينهم باقيد مع ان الروايات الاولى اشهر اكثر فالعمل بما ارجح قوله فان اعترف
عرفت ان اللسان سب في اشفاء الولد عن الملائع ولا رمة انما عن اقرابهم وهذه السببية باقية بالنسبة الى الملائع والولد

الابن

والأقارب فإذا عاد الأب كذب نفسه في اللعان الحق بالولد وورثه ولا يرث هو الولد لورود النص بذلك فقد تقدم بعضها ولأن أقارب
العقلاء ما خرجوا أنفسهم لها وقد تضمن إقراره شيئاً على نفسه شيئاً لها فيصح القول دون الثاني وهذا الخلاف فيه والخلاف في إرث
الولد كإقرار أبيه لا إقرار الأب وإرثهم لأمهم ولا يرثونه لم يتم إقرارهم على النفي السابق فالشيخ والأكثر منهم المذهب في إقرار الأب لا إقرار
وقصر الدأقرار على المقر على تقدير كونه شهادة فهو لا يجمع من الواحد ذهب الصالح والعلامة في بعض كتبهم إلى الأول نظر إلى أن الأقارب
كأقارب البينة الموجبة لثبوت النفي فصل العلامة في بعض كتبهم أيضاً فمنهم من صدقوا الأب على اللعان ليرثهم ولا يرثونه وإن كذبوه
وورثوه والاشهر ما أخذنا المذهب قوله لا يقر في قولنا أن أحد الأخوين كإبيه وأمه يجوز أن لا يلب ظاهراً فينبغي له وجه يجوز النظر في كونه
أبوه ابتداء قبل نفيه باللعان ووجه التسوية بين الأخوة والأخوات ح كإبنهم أخوة كأمهم لا غير وحكم أخوة الأم الاستواء في الميراث كالأب
في الجوز في قوله أخا وأختاً لا يوجب مع جدان المرجع إلى كونه قد خلفا وأختاً وبعداً أوجبته كأم فيكون المال بين الثاني السوية
على مقتضى إرث أخوة الأم مع الأجداد لها قوله إذا ماتت هذه الحكم واضح بقاء النسب بين من لم يكون الحكم في موت أمه بالنسبة
إلى باقية ورثتها من الأبوين وغيرهما كولد غير الملائعة قوله لو أنكر لا شفاء فيها معاً بالنسبة إلى الأب كما اشترط في الواحد مثلاً ولو
أنكر متعاقبين ونفاهما باللعان في سنف الحكم بنوارث النوايين بالاموتة القوي الأصل مؤذناً بدفعه وجهه كونه لأمه واحد
في نفس الأمر وإن كان مجهولاً مع عدم الحكم بكونها من زنا وانشاء الأمومة ظاهر لا يقتضي انقضاء النسب في نفس الأمر بخلاف الولدين غير القويين
لجواز تعدد الأب في نفس الأمر إن لم يرض علم العلم بحاله ويشكل بإرثه عند إقراره في تعدد الأب في النوايين أيضاً ولا يلزم من تعدد
النولدين عن الزنا اتحاد الأب لجواز تعدده عن وطئ محل كالثبته والفرض شيئاً الحال أيضاً فكان العمل بالمشهور وأظهر قوله لو تعدد
تقدم في الوصايا حكم ما لو وصى بأجره بعض ولد من الأثر وهذه مثلهما وفيها زيادة بأجره من الاستحقاق حال الحيوة واستحقاق
الجريرة ومشتد هذا الحكم رواية صفوان بن يحيى عن أبي بصير عن بر بن بريد عن حليل قال سألت أبا عبد الله عن رجل نزل عند السلطان
من جريرة ابنه وميراثه ثم مات الابن وترك ما لا من يرثه قال ميراثه لأقرب الناس إليه ورأيت ابن مسكان عن أبي بصير قال سألت عن
المخلوع ميراثه عند السلطان من ميراثه وجريرته لمن ميراثه قال فق علم لأقرب الناس إليه قال في من الخلع هو الذي خلع عليه
فإن جنى لم يطلبوا ميراثه والرواية مع شذوذها ومخالفتها حكمها بالأصل بل للكتاب السنة ضعيفتان للجمهور في الأول أيضاً
طريقها أيضاً محمد بن عيسى وهو ضعيف في مشرك وقطع الثانية فإنه لم يسند الحكم إلى إمام مع اشتراك أبي بصير أيضاً كما اشترط في الرواية
في شرح الإرشاد ضعفاً بالأصل ولعل جرحه كان بما ليس من أصله بل مقطوعاً فكانه أطلق الأول على القطع وهو غير مصلح والأظهر بطلان
النسب لأصله بقاء النسب الاستحقاق وهو مذهب أكثرهم في الشيخ في الجرح بآب ونسب الرواية في الشذوذ قوله وأما ولد الزنا
لا يرثه الزنا إجماعاً وأما ولد الزنا فالشبهة بين الأخوة لها لا يرثه أيضاً لا شفاء النسب الشعر الذي هو سبب النوارث فليس ولد شرعاً فلا
يدخل في العمول ويصحح عبد الله بن سنان عن المذهب قال قلت فإنه ما يشترط ولد الزنا وله مال من يرثه قال الأم وأقربها الولد للفرق
وللعامة الجرح وغيرهما من الأختا وقال ابن الجيند وأبو الصلاح يرث أمه ولو أنكرت عن عمار عن المذهب أن عبد الله كان يقول ولد الزنا و
ابن الملائعة ميراث أمه وأخوته كأمه وأعتبها ورواية يونس قال ميراث ولد الزنا لقرابته من قبل أمه على ميراث الأم عشرة وأربعة
الأولى مع ضعف سندها شاذة وثاؤها الشيخ يوم الرواية بأن يكون الحكم في ابن الملائعة فقط إن حكم ولد الزنا حكمه وهو محل بعيد
والثانية مقطوعاً ولعلها من كلام يونس ومذهبها قوله ميراث الخنثى من فرج الذكر وفرج الأنثى واحدهما أصله والآخر زائد
وهو ما ذكره إمامي وبسبب الخنثى اجتماعاً ولا خارج عنها القول في ميراثها أنا قاطبة لم ينشأ الذكر وقوله تع خلق الزوجين
الذكر والأنثى إلى غير ذلك من الآيات الدالة على حصر الجوان في الذكر والأنثى فيورث الخنثى على الأصل منها ويكون حكم الزنا بدليله من
الرواية في الخلقة كالأصبع فإن أشبه الأصل منها وقيل أنه لا يقر خنثى وعلمه فاطمنا في الخنثى على المشكل والواضح بطريق الجواز لا
الحقيقة ومن علامات الأصل البول فإن بال من أحدهما دون الآخر حكم بأنه أصل وهذا موضع وفاق فإن توافقاً بال من أحدهما
اعتبر أسبقها وهو الذي يخرج منه البول قبل الآخر وهذا أيضاً منقول عليه بين الأصحاب وهو مذهبهم واختلفوا من هنا فأكثروا
على اعتبار الانقطاع أي فيهما انقطع منه البول أخيراً فهو الأصل وشذوذ قول ابن البرج هنا حيث جعل الأصل ما سبق منه الانقطاع
كالابتداء ونسب إلى الوهم وذهب جماعة منهم إلى الصدق وإن كان الجيند والمرضى لعدم اعتبار الانقطاع أخيراً اختلفوا بعد ذلك فذهب
الشيخ في بعدان اعتبار الانقطاع أخيراً إلا القدر وأجمع عليها بإجماع الفقهاء وأخبارهم وعنى بالاختصاص ما ورد عنهم أنها لكل من
مشتبه وهذا منه وذهب في رواية والإيجاز وشبه أكثر المشايخ إلى أنه يعطى نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأنثى لرواية هشام
بن سالم في الوثوق عن المذهب قال يقتضى على من في الخنثى له ما للرجال وله ما للنساء قال يورث من حيث يبول فإن خرج منها جميعاً
فمن حيث سبق فإن خرج سواء فمن حيث ينقطع فإن كان سواء ورث ميراث الرجال والنساء والمراد به نصف الأم من لا يمنع أن
يريد مجموعها ولشأنى الأمر في فعل بالمنعوق فيه ويقسم الخنثى فيه وهو المشتبه بنصفين كما وقع شرعاً عند اختلاف الدعوى بين

ولدين

[illegible]

فیب

[illegible]

تغییر در روش

العقد

اعتبار

٢٤

الحاق الولد بما انفق عليه
لا يمتثلون له

الزَّوْجَيْنِ

[illegible]

[illegible]

فاما ان يكون بين سهام كل فريق وعده وفق واما ان لا يكون للجميع وفق او يكون لبعض دون بعض ففي الاول يرد كل فريق الى جزءه الوافي في الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث يرد الطائفة التي لها الوافي الى جزء الوافي ويبقى الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما ان يبقى الاعدا متماثلة او متخالفة او متوافقة او متباينة فان كان الاول اقصر من على احدها وضرب في اصل الفريضة مثل اخوين لآب أم ومثلها الام فريضة هم من ثلثة لا ينقسم على خمسة ضربا لحد العدين وهو اثنان في الفريضة وهي ثلثة فصارت ستة للاخوين للام سهمان بينهما والاخوين للآب اربعة

الاوصاف ان يكون بعضها متباينة البعض بعضها متوافقا وبعضها متخالفة جملتها اقسام المسئلة وقد اشار الى اربعة مثله منها الصواب لاربع الاخوة لكن ثلثة منها مع مبانة العدد للتصنيف واحدة مع موافقة بعض مبانة بعض ونحن نذكر ما يحتاج اليه من هذه الصور بمثل في قسمين الاول ان يكون الكسر على الجميع هو ثلثة انواع احدها ان لا يكون هناك وفق بين نصيب كل فريق وعده وفيه اربع صور ان يكون الاعدا متماثلة كثلثة اخوة من آب ثلثة من ام اصل فريضة هم ثلثة لان مبانة ثلثة وهو فريضة كلالة الام فليها واحد ينقسم على كلالة الام وثلثاها اثنان ينقسم ايضا على اخوة الآب اربعة الاخوة متماثلة فيكون احدها ويضرب بها في اصل الفريضة يبلغ ثلثة منها الاخوة الام كعدد هم وستة لآخوة الآب بان يكون الاعدا متخالفة كما لو كانا اخوة الآب فيقصر على السنة ويضرب بها في اصل الفريضة يبلغ ثمانية عشر وفيها صحح ايضا فزوجين واربعة بنين فريضة هم ثمانية للزوجين منهم لا ينقسم عليهم والبنين سبعة لا ينقسم ايضا ولا وفق بين الجميع بالمعنى الاقصر عددا الزوجان لاصل الاول فيقصر على الاربعة ويضرب في اصل الفريضة يبلغ اثنين وثلثين اربعة منها للزوجين وثمانية وعشرون للاول وينقسم على الجميع ان يكون الاعدا متوافقة كما لو كان الاخوة من الام اربعة والاخوة من الآب ستة فيضرب وفق احدهما في مجموع الاخر وهو ثلثة في اربعة واثنان في ستة يبلغ اثناعشر ثم يضربها المرتفع في ثلثة اصل الفريضة يبلغ ست وثلثين للاخوة من الام اثني عشر وللأخوة من الآب اربعة وعشرون وكلها ينقسم على فريضة صحيحة وكا ربع زوجها مع ستة اولاد فريضة هم ثمانية واحد للزوجان وسبعة للاولاد فلا وفق بين النصبين في العدد هما وعددهما متوافق بالنصف ايضا فيضرب اثنين في ستة ثم المرتفع في ثمانية يبلغ ستة وسبعين للزوجان اثناعشر لكل واحد ثلثة وللأولاد اربعة وثمانون لكل واحد اربعة عشر ان يكون الاعدا متباينة لمباين العدد والنصب ثلثة اخوة لام واربعة الآب فيضرب احدهما في الاخر ثم المرتفع في ثلثة يبلغ ستة وثلثين لكلالة الام اثناعشر وللأخوة الآب اربعة وعشرون النوع الثاني ان يكون الكسر على الجميع ولكن عدد البعض لا يوافق وفيه الصواب لاربع ان يبقى الاعدا بعد رد المواق الى جزءه متماثلان كزوجين وستة اخوة لآب فريضة هم اربعة لا ينقسم على الفريقين وللأخوة منها ثلثة ووافق عددهم بالثلث بالمعنى الاعظم فريضة السنة الى اثنين بماتل عدد الزوجان فيقصر على احدهما ويضرب في اصل الفريضة يبلغ ثمانية للزوجين ثلثان وللأخوة ستة بان يبقى الاعدا بعد الرد متخالفة كما كانت الزوجان اربعاف داخلها الاثنان للذان رد عددهم الاخوة اليهما فيضرب بالاكثريضرب في اصل الفريضة يبلغ ستة عشر للزوجان اربعة وللأخوة السنة اثناعشر ان يبقى الاعدا بعد رد المواق كزوجين وستة اخوة من الآب وستة عشر من الام فريضة هما اثناعشر وهي الحاصل من ضرب اربعة في اربعة في ثلثة يخرج الثلث للزوجين منها ثلثة لا ينقسم هي مبانة لعددهما وللأخوة من الآب خمسة وهي مبانة لعددهم ايضا وللأخوة من الام اربعة وهي بوافق عددهم بالربع فيردهم اربعة جزء الوافي بوافق عددهم الاخوة الآب بالنصف فيضرب نصف احدهما في الاخر ثم المجموع في اصل الفريضة اثناعشر يبلغ مائة واربعة واربعين ولا يحتاج الى النظر في عدد الزوجان لانه اما موافق بالنصف ايضا للاربعة الموجب طرح نصفه وهو الواحد مداخلها للزوجين ستة وثلثون وكلالة الام ثمانية واربعون لكل واحد ثلثة وللأخوة الآب ستون وان يبقى بعد الرد متباينة كما لو كانت الزوجان اربعاف والاخوة من الآب خمسة والاخوة من الام ستة فيضربهم من الفريضة اربعة بوافق عددهم بالنصف فيردهم الى ثلثة تقع المبانة بينهما ما بين الاربعة والخمسة فيضرب بالثلثة في اربعة ثم المرتفع في خمسة ثم المجموع وهو ستون في اصل الفريضة وهو اثناعشر يبلغ سبعة وعشرون للزوجان مائة وثمانون لكل واحد خمسة واربعون وللأخوة الام مائة واربعون لكل واحد اربعة وللأخوة الآب ثمانية لكل واحد ستون النوع الثالث ان يكون بين نصيب كل فريق وعده وفق وفيه كل فريق الى جزء الوافي ثم يعتبر الاعدا فيا في اربعة الصواب الاول ان يبقى الاعدا بعد رد متمانة كست زوجا وبنين في الموضع يطلق ثم يزوج ويدخل ثم يموت قبل الحول وثمانية من كلالة الام وعشرة من كلالة الآب الفريضة اثناعشر يخرج اربعة والثلث للزوجان ثلثة بوافق عددهم بالثلث وكلالة الام اربعة بوافق عددهم بالربع وكلالة الآب خمسة بوافق عددهم بالخمسة فيرد كل من الزوجان والاخوة من الطرفين الى اثنين لانهما ثلثة الاولاد وربع الثاني وخمس الثالث فتماتل الاعداد فيخرج باثنين ويضربهما في اصل الفريضة يبلغ اربعة وعشرون للزوجان وستة وللأخوة الام ثمانية وللأخوة الآب عشرة لكن من المجموع سهمان الثاني ان يبقى الاعدا بعد رد متمانة كالمثال الاول الا ان الاخوة من الام ستة عشر فيضربهم بوافق عددهم بالربع ايضا فيردهم الى اربعة والاثنان للذان يرجع اليهما عدد الزوجان والاخوة للآب ثلثة داخلها فيخرج بالاربعة ويضربهما في اصل الفريضة يبلغ ثمانية واربعين للزوجان اثناعشر وللأخوة للام ستة عشر عددهم والباقي وهو عشرون للاخوة للآب الثالث ان يبقى الاعدا بعد رد متمانة الى جزء الوافي موافقة كما لو كان للاخوة من الام في المثال اربعة وعشرين بوافق الاربعة بالربع فيخرج عددهم الستة وللأخوة الآب عشرون بوافق نصيبهم بالخمسة فيخرج عددهم الى اربعة وقد جمع عددا الزوجان الى اثنين فيبين كل عدد موافقة موافقة بالنصف فيسقط الاثنان ويضرب اثنين في ستة ثم المرتفع في اثناعشر

تمثيلا

النصب

[illegible]

[illegible]

الاول ان يكون من حسب
 الثاني من فرضه الاول
 في الفرضه الثانيه وافق مضى
 مثل ان يخرج من ام مثل ما من فرضه الاول
 ستة ينقسم على اربعة ولكن وافق مضى الاول
 بالصفه فيكون وافق مضى الاول
 وهو اثنان لا من الصفه الثانيه
 اثناعشر فالج مضى من الفرضه الثانيه
 له من الفرضه الثانيه وهو
 في اثنين الفرضه الاول
 فمضى الاول في احد مضى
 صحته من الفرضه الثانيه
 صحته من الفرضه الثانيه
 الفرضه الاول في كل من كان له من
 مثل زوج واثنين من كل الامم مثل ما
 الزوج وذلك باين وفي الفرضه الاول
 مضى من الفرضه الثانيه
 وافق فاض الخمسة في الفرضه الاول
 فمضى من الفرضه الثانيه

ولو اختلف الاستحقاق او الوارثان الصورة الاولى متحد فيها الوارث والاستحقاق وليس كذلك فان عدد الوارث في الاول
عنه في الثانية فلم يتحد والاول في تقسيم المسئلة الى الحالتين ان يقال كما اشترنا اليه في الاول انه اما ان يخص منه الميت
في الباقي ويكون الارث من الثاني على حسب ثمة من الاول وهي الحالة الاولى ولا يكون كذلك بان لا يخص منه الثاني في الباقي
او يخصه ولكن اختلف مقدار الاستحقاق وهي الحالة الثانية ثم عدم اختصاص ورثة الثاني من الباقي اما لان الوارث غيرهم
بشركتهم والمعاد باخلاف الاستحقاق ما اشترنا اليه سابقا من ارث الاخوة الذين احدثهم من الام فان الوارث في الثانية هو
الباقيون من وراث الاول كاختلاف الاستحقاق فاجتمع الى صحيح المسئلة الثانية ايضا بخلاف ما لو كان الوارث هو الباقيون
مع بقاء الاستحقاق على حاله كما اذا كان الاخوة من جهة واحدة ولا فرق بين الحالتين بين اتحاد جهة الاستحقاق كالارث بالنسبة
والاخوة واخلافه كالارث في الاولى بالنسبة وفي الثانية بالاخوة كما في الفرض الذي ذكرناه ومثال اختلاف الوارث في المسئلة
اقام الى الجمع كما لو خلف الاول اولا دأثم مات احداهم وخلف اولاد ايضا وفي الجمع كما لو خلف الاول زوجة واولاد من الزوجة
ثم مات احد الاولاد عن اولاد وعن امه وهي الزوجة المذكورة ومع اختلاف الوارث قد يختلف الاستحقاق على الوجه الذي
ذكرناه كالمثال الثاني بواسطة دخول الام وقد لا يختلف كالاول فان ارث الثاني بالنسبة على حسب ثمة في الاول للامثلة
خط الاشياء وبعضهم يفسر الاستحقاق بمجتمعة من بنوة واخوة ونحوها فجعل الوارث في الامر من متى كان بالاخوة والبنوة
فلا استحقاق واحد وان اختلف الوارث ومع كان احدهما بالبنوة والثاني بالاخوة مثلا فلا يستحقان في اختلاف جهة
الثاني فخص في الباقيين من الاول وهذا الميراث لا يطابق قيمة النسخات في الحالتين معا على اطلاقه لانه لا يستلزم ان
يكون مع جهة اختلاف الارث مطيحناج عن البحث عن الفرضية الثانية ولا يكفي بالاول وهو ينقص ما لو مات الاول
عن اولاد ثم مات بعضهم عن الباقيين فان جهة الاستحقاق في الاول بالنسبة وفي الثانية بالاخوة مع ان هذه لا يقتصر الى صحيح
الفرضيتين كما قررنا بل يجعل الميت الثاني كان لم يكن كما لو كان الاول قد ترك اخوته ثم مات اخوة الاخوة لا يشترط اختلاف جهة
الارث بالنسبة والاخوة في ذلك اصلا وفي هذه الصورة وهي كون الارث بالاخوة في الصورتين الوارث مختلف لانه في الاولى
زايد عن الثانية بالميت والوارث الثاني بعض الاول والخبر مغاير لكل فليزم على هذا ان يحتاج الى البحث عن حال الفرضيتين في كل
الثانية وليس كذلك ولو فرض الحالتين كما قررناه سابقا سلم من المحذرين لكن على هذا جرى اكثر قوله ان يكون بين نصيب الميت الثاني
الخ ولو ارث معوف نصيب كل واحد من الورثة مما حصل من النصيب فاعلم ان من له شيء من المسئلة الاولى باخذ مضر وباقيها
في المسئلة الاولى وهو تمام المسئلة الثانية او فها من له شيء من المسئلة الثانية باخذ مضر وباقي نصيب الميت الثاني من المسئلة
الاولى وفي وفق نصيبه ومسئلته توافق امثله ذلك فنهما ما ذكره المصنف وهو اخوان لام ومثلها الاب والابن
ما ان الزوج وخلف ابنا وبنين فالفرضية الاولى سنة لانهم باصف وثلث مضر وباحد خرجها في الآخر للزوج ثلث وللآخرين
من الام اثنان فلا كسر وللآخرين من الاب واحد ولها سهمان في اصل الفرضية تبلغ اثناعشر للزوج منها ستة لا ينقسم
ورثته بصحة وفرضهم اربعة يوافق نصيبه بال نصف فمضرب وفق الفرضية الثانية وهو اثنان في الفرضية الاولى يبلغ اربعة
وعشرين فللاخوين من الام اربعة من الفرضية الاولى باخذ باقها مضر وبقيها مضر وبقيها نصيب الميت الثاني من المسئلة
هو ثلث الفرضية وللآخرين من الاب من الاول اثنان باحداهما مضر وبقي في اثنين وللزوج ستة باخذ مضر وبقي اثنان ثم
ابن الزوج نصف فرضية وهو ثلث من نصيب ابنة في الاولى باخذها مضر وبقي وفق نصيبه ومسئلته وهو اثنان وللبنين
النصف باخذ اثنان للثلاثة مضر وبقي اثنين كذلك ومنها ان يخلف الاخ من الام في المثال ابنا وبنين نصيبهم اثنان وفرضهم
من اربعة يوافق نصيبه بال نصف فمضرب نصف الفرضية وهو اثنان في الفرضية الاولى يبلغ اربعة وعشرين والقسمة واضحة
ومنها ان يخلف الاول ابوين وابنا ثم يموت الابن عن ابنتين وبنين فرضية الاولى من ستة لابنتين منها اربعة وفرضية الثانية
من ستة ايضا وهو يوافق نصيبه بال نصف فمضرب نصف فرضية وهو ثلث في اصل الفرضية تبلغ ثمانية عشر له منها اثنا عشر
ينقسم بين ورثته على صحيح وللأبوين ستة ومنها ان يخلف الابن في المثال زوجة واولاد فرضية ثمانية يوافق نصيبه بال ربع فمضرب
ربع الفرضية وهو اثنان في الفرضية الاولى يبلغ اثناعشر له منها ثمانية بعدد فرضية المطلوبة وعلى هذا الفياس قوله ان
يتبين الخ انما كانت الاولى من ستة لان فيها ثلثا ونصف الباقي انهما سدسا ونصف اقل في كل الاك
مع التعدد فرضهم الثلث وان اتفقوا لكل واحد منهم سدس على تقدير كونهم اثنين فان ذلك اتفقا وبقي المثال واضح
ولو ترك الزوج اثنين فكل لكن هنا فرضية اثنان يضر بها في الاول فله ستة في الثانية مضر في الثلاثة نصيبه من الاولى اثنان
وللاخوين من الام اربعة مضر وبنين في اثنين وللأخ من الاب اثنان ومثل ابوين وابن ثم ترك الابن ابنتين وبنيا وابنا و
بنات في فرضية الاولى ستة كالسابعة لابن اربعة فرضية في الاول خمسة لبنتين نصيبه فمضرب وفرضه في الفرضية الاولى

ولو كانت المناصب أكثر من فرضين نظرت في الثانية فان انقسم نصيب الثالث على رتبة على حدة والاعلى في فرضه مع الفرضين ما علت في فرضه الثاني مع الأول ولولا الوتر من موت رابع او عا زاد على ذلك المقصد الثالث في معرفة سهام الوارث من التركة وللناس في ذلك طرق اربع ان نصيب سهم كل وارث من الفريضة وباخذ من التركة بنسبة مما كان هو نصيبه منها وان شئت قسمت التركة على الفريضة فما خرج بالفرضه فرضه في سهم كل واحد فمالغ فهو نصيبه والطريق آخر وهو انه اذا كانت التركة صحاحا لا كسرها فيها فخر بالعدل الذي يصح منه الفريضة ثم اخذ ما حصل لكل وارث ارض به في التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي صح عنه الفريضة فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث ثم

بلغ ثلثين في اخذ ورثة الاربعه مضر وبني خمسة وهو عشرون وفي الثاني فرضه ثلثة بنين الاربعه ايضا فرض مائة في سنة تبلغ ثمانية عشر منها اثنا عشر بين الابن والبنت ثلاثا وهكذا اقسر ما ورد عليك من الامثلة قوله ولو كانت المناصب اثنان لم يمكن في ذلك باقتطاف المثال السابق بان يموت احد ولدي الزوج فان نصيب الولد المذكور من نصيبه سنة من خمسة عشر فهذا ما ذكرناه وان خلف ابين وبنتين او ستة اولا بنساوين ذكورية وانثوية ونحو ذلك انقسمت الفريضة من سهمه بغير كسر وان خلف ابنا وبنتين كانت الفريضة اربعة وهي توافق نصيبه بالنصف فيضرب نصف فرضه وهو اثنان في اجمع من المسلمين وهو ثلثون يبلغ ستة ويكمل العدد وان كان له شيء من الفريضة الثانية اخذه مضر وكافي اثنين وان خلف بنين وبنا با بنت فرضه في خمسة نصيبه هو ستة فاضرب فرضه في ثلثين يبلغ مائة وخمسين ومن كان له شيء من الفريضة الثانية اخذه مضر وبني خمسة لو فرض موت اخر من هذه الاربعة ففرضه فرضه ونصيبه ويعمل كما عرفت سابقا وهكذا قوله في معرفة الخ هذه المقصد هو ثمرة حساب الفريضة فان المسئلة فلا يصح من مائة مثلا والتركه ثلثة دراهم او درهمين فلا يقسم ما نصيب كل وارث الا بالعدل الا في هذه الطريق ونحوها واعلم ان التركة ان كانت عقارا فهو مقسوم على ما صح في المسئلة ولا يحتاج الى عمل اخر ويمكن مع ذلك فيجب التسوية على ما صح منه وان كان مما يعد او بال او يوزن او يوزن اربع اجزى الى عملتين به نسبة حتى كل واحد من الاصل قوله وثلث الخ هذا الطريق شامل لجميع صفات التركة عقارا كان ام غيره وهو انما يكون اقربا اذا كانت النسبة واضحة كزوج وابين الفريضة مائة للزوج ثلثة هي نصف الفريضة فيعطى نصف التركة كانه ما كانت ولزم مع عدم الحاجات ان هما ثلثة الفريضة ثلثة التركة والاب واحد وهو سدس الفريضة فيعطى سدس التركة وان كانت درهما وروضة وابوين الفريضة من اثنا عشر للزوج ثلثة هي ربع الفريضة فيعطى ربع التركة وهكذا القول في البواقي فلا يتصور النسبة كما لو كانت التركة خمسة دراهم ففرض معرف سدسها فيخرج العمل انما سياتي قوله وان شئت الخ هذا الوجه يحتاج الى حيث تفسر معرفة نسبة عدد التركة الى سهمها الفريضة كما لو كانت التركة عشرة دراهم والسهم المذكور في المثالين السابقين فيفسر معرفة سدسها ونحوه من الكسور فطريقه ان يقسم التركة على الفريضة فيخرج في المثال الاول واحد وثلثان واذا اردت ان يعرف نصيب الزوج من التركة فاضرب الخارج في سهامه وهي ثلثة فيخرج خمسة فيضرب من العشرة ونصف الخارج في اثنين سهام لا يخرج ثلثة وثلث فيضربها من العشرة ونصف يخرج سدس الفريضة وهو ثلثة فيخرج ثلثة فيضربها من التركة ويصير بها في اربعة نصيب كل واحد يخرج ثلثة وثلث فيضربها في خمسة سهامها الا بخرج اربعة وسدس فيضربها في ثلثة وثلث في المثال الاول بنت فالفريضة من اثنا عشر للبنت منها خمسة فلوارث معرفة نسبها الى العشرة التي هي التركة فاضرب بالخمسة الاسداس الخارجة بالنسبة في ثلثة يخرج اربعة وسدس كصاحب البنت في الثانية وللزوج مضر وبني خمسة اسداس في ثلثة وهو اثنان كصاحب الزوج في المثالين فقاما في المثالين فلك ان اخذ وقمما ويضرب سهام كل وارث في ذوق التركة فمالغ فافهم على وفق الفريضة فما خرج فهو نصيبه من التركة ففي المثال باخذ وفق التركة خمسة ويضرب في سهامها البنت وهي خمسة اضعاف خمسة وعشرين اقصمها على وفق الفريضة وهو ستة يخرج اربعة وسدس ويضربها في سهام الابوين وهي اربعة في وفق المذكور يبلغ عشرين فيقسمها على وفق الفريضة يخرج ثلثة وثلث ويضرب سهام الزوج وهو ثلثة في الخمسة يبلغ خمسة عشر فيقسمها على ستة يخرج اثنان ونصف وان شئت فاقسم وفق التركة على وفق الفريضة فما خرج فاضرب به في سهام كل وارث فمالغ فهو نصيبه فيقسم في المثال خمسة على ستة يخرج خمسة اسداس وهو المبرر عنه بالنسبة فاذا ضربت في سهام كل وارث خرج نصيبه من التركة وهو طرأ على هذا القياس في هذا الطريق اسهل الخراجا لانه من الاول عند خفاء النسبة والاول اسهل عند ظهورها قوله وذلك طريق آخر في هذا الطريق ايضا عام المنفع في النسبة الطاعة والخفية ومثاله في الزوج والابوين والبنت وكون التركة عشرة دراهم ان باخذ سهام البنت وهي خمسة ويضرب في التركة يبلغ خمسين اقصمها على اربعة وسدس ويضرب ب سهام الابوين وهي اربع في عشرة يبلغ اربعين فيقسمها على اثنا عشر يخرج ثلثة وثلث ويضرب ب سهام الزوج وهي ثلثة في عشرة يبلغ ثلثين فيقسمها على اثني عشر يخرج اثنان ونصف كالاول ولو كانت التركة خمسة ضربت بها البنت في ابلغ خمسة وعشرين والخارج من قسمتها على اثنا عشر اثنان ونصف وضرب سهام الابوين فيها يبلغ عشرين والخارج من قسمتها على الفريضة واحد وثلثان وضرب سهام الزوج فيها يبلغ خمسة عشر والخارج من قسمتها على الفريضة واحد وربع وهو مجموع ذلك خمسة ولو كانت التركة عشرين دراهم افاض ب فيها سهامها البنت يبلغ مائة اقصمها على اثنا عشر يكون الخارج بالقسم ثمانية وثلث واضرب في سهامها الابوين وهي اربعة يبلغ ثمانين بالخارج من قسمتها على اثنا عشر ثلثة وثلثان واضرب في سهامها الزوج وهي ثلثة يبلغ ستين بالخارج من قسمتها على اثنا عشر خمسة

العمل

ونصفه

وهذا

وان كان فيها كسر فالبسط التركة من جنس ذلك الكسر بان يضرب مخرج ذلك الكسر في التركة فيا ارتفاع اصف اليها الكسر فيكون في مائة في
فما اجتمع للورث قسمته على ذلك المخرج فان كان الكسر نصفاً قسمته على اثنين وان كان ثلثاً قسمته على ثلاثة وعلى هذا الى العشر بقسمته على عشرة
فما اجتمع فهو نصيبه ولو كانت المسئلة عدداً اصبحت التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فالبسط قراريط واقسمه فان بقي ما لا يبلغ قراريطاً
فالبسط جبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة فالبسط اذات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ اذنة فالبسط بالاجزاء اليها وقد يغلط الحاسب
فاجتمع ما يحصل للورث فان ساءل التركة فاقسمه صواب الا في خطاه كتاب القضاء والنظر في صفات الفاضل وادابه وكيفيته المحكم
وعلى هذا قياس باقي الامثلة قوله وان كان فيها كسر الخ كما كانت التركة في المثال المذكور عشرة دنانير ونصف فاذا بسطها من جنس
الكسر بان واحد وعشرين واعل فيها مائة اعلت سابقاً بان يضرب سهمها البنت وهي خمسة من اثنا عشر في احد وعشرين يبلغ ما
وخمسة قسمها على اثنا عشر يخرج بالقسمة ثمانية وثلاثة ارباع يقسمها على اثنين يخرج اربعة وربع وثمان وربع سهم الامون
وهي اربعة في احد وعشرين يبلغ اربعة وثمانين يقسمها على اثنا عشر يخرج سبعة يقسمها على اثنين يخرج ثلثة ونصف فهو
نصيبها التركة ويضرب سهم الزوج وهي ثلثة في احد وعشرين يبلغ ثلثة وستين يقسمها على اثنا عشر يخرج خمسة وربع يقسمها
على اثنين يخرج اثنان ونصف عن اجمع الجميع اضافة الكسور بعضها الى بعض يبلغ عشرة ونصف وعلى هذا القياس والمراد بقوله
بان يضرب مخرج الكسر في التركة انك تضرب في صحاح التركة دون كسرها بليل قوله فيا ارتفاع اصف اليها الكسر فبضرب في المثال
اثنين في عشرة ثم يضيف الواحد وهو الكسر الى المخرج وهو عشرة فلو ضربت المخرج الصحاح والكسر ابتداء حصل للمطابق لكن
يستغنى عن اضافة الكسر اخرى قوله ولو كانت المسئلة الخ العدد الاصل هو الخالي من الكسور السبعة المنطقه من التصفيف والثلث
الى العشر واحد عشر وثلثة عشر فاذا كانت الفريضة كذلك كما لو خلف الميت اربعاً وعشرين وثلث بنات ففريضة هم احد عشر فان كانت
التركة اثنا عشر ديناراً جعل كل سهم منها ديناراً وجزءاً من احد عشر جزءاً من دينار فيقال للاميين ديناران وجزءان من
احد عشر جزءاً من دينار للبنت دينار وجزءان لا يخرج الى البسط وان بقي بعد القسمة ما لا يبلغ ديناراً كما لو كانت التركة احد عشر
ديناراً وثلثة ارباع دينار فالبسط كسر الدينار قراريط يبلغ خمسة عشر قراريط الا ان الدينار عشرة قراريط اقسمة على احد عشر
اربعة قراريط البسطها جبات يبلغ اثنا عشر حبة لان القراريط ثلث جبات يفضل عن القسمة حبة البسطها اذاً يكن اربعاً لا تقسم
واعبرها بالجزء يكون الخارج بالقسمة اربعة اجزاء من اذنة فكل سهم يحصل ديناراً وقراريط حبة واربعة اجزاء من اذنة اجمعها الثقل
الحساب يخرج احد عشر ديناراً واحد عشر قراريط واحد عشر حبة واربعة واربعون جزءاً من اذنة كل احد عشر منها اذنة يكون
الجميع اربع اذات وذلك حبة ضمتها الى الجبات يكن اثني عشر حبة وجملة اربعة قراريط ضمت اليها القراريط الزايد عن نصف الدينار
وهو عشرة قراريط يكون المجموع خمسة قراريط وهو ربع ديناراً مجموع ذلك احد عشر ديناراً وثلثة ارباع ديناراً ولو اعتبر
الكسر المنطق بذلك وكذلك الدينار الكامل كالثاني عشر في المثال بذلك صحاحه لكن المصاهرة اعتبر به ما يعتبر من الكسر ولو كانت البنون
اربعا وابنائهم خمسة والتركة عشرة دنانير فالفريضة ثلثة عشر عدداً يقسم عليها العشر يفضل سبعة بسطها قراريط
يخرج بالقسمة عشرة قراريط لكل سهم ويفضل عشرة قراريط بسطها جبات يكن ثلثين حبة يقسمها على ثلثة عشر يخرج جبات و
يفضل اربع بسطها اذات يكن ستة عشر يقسمها على ثلثة عشر يفضل ثلث اذات يقسمها على اربعة اجزاء يخرج ثلثة اجزاء
من ثلثة عشر جزءاً من اذنة ففصل كل ابن ثلثة دنانير واربعة جبات واربعة اذات وستة اجزاء من ثلثة عشر جزءاً من اذنة وكل
نصف لك وهو دينار وعشرة قراريط وجبات واربعة وثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزءاً من اذنة وعلى هذا القياس قوله
وقد يغلط الحاسب الخ هذا صابط مفيد في هذه المسئلة وغيرهما من مسائل الفرائض ناقصها واحمل الخطا في احتساب او
القسمة فاجمع ما يحصل لكل وارث وضرب بعضه البعض فان بلغ مجموع السهام او مجموع التركة بالنسبة الى قيمتها احتساباً او القسمة
والا فلا ففي مثالنا السابق مجموع حاصل التركة لا ولا ويضم الدينار واربعة اجزاء بعضها الى بعض ويعبر هل يبلغ العشر في التركة
التركة اذ قد عرفنا ان كل سهم من الثلثة عشرة فخصه ديناراً وعشرة قراريط وجبات واربعة وثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزءاً
من اذنة فضم بعضها الى بعض يكن الدينار ثلثة عشر واقصافها ثلثة عشر اربعة اذات ثلثة عشر دنانير نصف ذلك تسعة عشر ديناراً
نصف ديناراً ثم يجمع الجبات بعضها الى بعض يكن ستاً وعشرين حبة والارزات ثلث عشرة اذات واربعة اذات واربعة اذات وثلثين
جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من اذنة وذلك ثلث اذات مجموع الارزات ستة عشر هي اربع جبات فاذا اجتمعها مع ما سبق
بلغت ثلثين حبة هي عشرة قراريط وذلك مجموع عشرين ديناراً فبين ان القسمة صحيحة كتاب القضاء والقضاء لغة بطور
على احكام الشيء وامضائه ومنه وفضينا الى شيء اشترئنا على الامتار ومنه فاذا قضيت مناسككم وعلى الفراغ من الامر
منه فوكره موافقة عليه اي قبله ورفعه منه ومنه قولهم قضى حاجته اي اتمها وخرج منها وعلى نفس الحكم ومنه قوله تعالى والله يقضي
بالحق ويسمي القضاء قضاء لان القاضي يتم الامر بالفصل ويضرب عنه ويسمي حكماً لما فيه من منع الظالم عن ظلمه وعرفه
شرعاً بانه ولاية الحكم شرعاً لمن له اهلية الفتوى بمرئيات القوانين الشرعية على اشياء معينة من البرية باثبات الحقوق وه
استيفائها للسحق ومبدؤه الرئاسة العامة في امور الدين والدنيا وغايته قطع المنازعة وخواصه ان الحكم فيه لا ينفصل بالجماع
وبصرفه اصلاً لا ينفذ غيره من القضاء وان خالف اجتهاده ما لم يخالف في الاصل قطعاً وله ولاية على كل مولى عليه مع فقد
وليته ومع وجوده في مواضع باتى بعضها انشاء الله تعالى ولم ينه به حكم البيعة من شهد له عليه والشهود فاقام من شهد له
فبالله الحق واقام الشهود ففهم آياه لورجوعه عن الشهادة بعده وهو من مقامات نظام نوع الانساني والاصولية قبل

واحكام
الدعوى
م

التاثير

اجمعها به

وینقص

ومع غيبة الإمام ينقد قضاء الفقيه من فضله أهل البيت علم الستم الجامع للصقات الشرعية في الفتوى لقول أبي عبد الله عليه السلام
فاضيا فتحاكموا اليه فاني قد جعلته قاضيا ولو عدل والحال هذه الى قضاء الجور كان مخطئا الثانية تولى القضاء صحتي لمن يشق
نفسه بالقيام بشرائطه ووجوبه على الكفاية واذا علم الامام ان بلد اخل من فاضل زمان بعث له وياثم اهل البلد
بالاتفاق على منعه ويحل فالحل طلبا للاجابة

فيما اذا كان
رضا اهل البلد

ويخص حكمه من رضى به فلا يضرب به القتل خطأ على العاقل اذا لم يرضوا بحكم ولا يكفي رضى القائل ويحل اعتبار رضى الخصمين
قبل تمام الحكم فحق جمع قبله رد حتى لو اقام المدعي شاهدين فقال المدعي عليه عزك لم يكن له ان يحكم ولو لم يحكم قبل الرجوع
لزم ما حكمه واعتبر بعض العامة رضاهم كما هو معتبر في اصل الحكم فكذلك في زومه ومثله قيمة من تراضى الشرط كان بضمه على
سباني وبسنتي من ذلك ما كان احد المتحامين فاضيا فلا يشترط رضاه بعد وقوع التراضي به قبل الحكم ولا بعده لان رضاه
فالم مقام نصبه في تلك الحكومة فلا يبطل حكمه الا بالتصريح بالرجوع عنه واعلم ان الاتفاق واقع على ان فاضلي الحكم بشرط فيه ما
يشترط في القاضي المنصوص من الشرائط التي من جملتها كونه مجتهدا وعلى هذا فاضلي الحكم محقق بحال حضور الامام ليقرب بينه وبين
من القضاء يكون القاضي منصوبا وهذا غير منصوب من غير الخصمين اتفاقا حال الغيبة فبباني ان المجتهد بقضاءه ولو لم
الادب وغيره لا يصح حكمه ولا يصور حالها فاضلي الحكم قوله ومع غيبة الامام الخ ما تقدم من اشراط نصيب القاضي وان كان
فقيه المجتهد او عدم نفوذ حكمه الا مع التراضي به من شخص بحال حضور الامام وعنده من نصيب القضاء فاما مع عدم ذلك اما الغيبة او
لعدم بسط يده فيسقط هذا الشرط من جملة الشرائط وهو نصيب الامام له ويقعد عند قضاء الفقيه العدل الامام الجامع لباقي
الشرائط وان لم يرضى الخصم بحكم لقول أبي عبد الله عليه السلام في حديثه ان يحكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن انظر الى حل
يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فاني قد جعلته قاضيا فتحاكموا اليه وهذا هو الرواية التي نقلها المصنف واستشهد بها وفريق
منها رواية عن ابن حنبل قال سالت ابا عبد الله عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما عداوة في دين او مبرث فحاكما الى السلطان او
الى الفضاة ايجل ذلك فقال من حاكم الى الطاغوت فحكم به فاما ياخذ سخطا وان كان حقه ثابتا لا يخذلكم الطاغوت قد
امر الله تعالى بغيره قلت كيف يصنع قال انظر الى من كان منك قد ركد شيئا وتطرق في حلالنا وحرمانا وعرفنا حكمنا فان
به حاكما فاني قد جعلته عليك حاكما فاذا حكم بحكمك فلم يقبل منه فاعلم ان الله استخفى علينا رذائلنا والارادة على الله وهو
حد الشك بالله وفي طريق الخبر من ضعف لكم تمام مشهر ان بين الاصحاب متفق على العمل بمضمون لما بينهم فكان ذلك جارا للضعف
ولا يظهر منها الحكم بتجسية المتحاكم الى اهل الجور وليست في منة الوتوقف حصول حقه عليه فيجوز كاجوز الاستعانة على تحصيل
الحق بغير القاضي والفضي هذه الاخبار وغيرها على التراجع اليها الخيارات مع امكان تحصيل العرض باهل الحق وقد صرح به
خبرنا بصريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يمار رجل كان بينه وبين اخ له عداوة في حق فداعه الى رجل من اخوانه ليحكم بينه وبينه فاني لا
ان يرافعه الى هؤلاء الذين كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل الم تر الى الذين يوعظونهم ان اتوا الله فاعلموا ان الله اليك وما اتوا من قبلك يبدل
ان يحاكموا الى الطاغوت وفداهم وان يكفروا به الاية قوله تولى القضاء الخ وتبعية القضاء من قروض الكفاية لتوقف نظام
التوع الاساني عليه ولا ان الظلم من شتم القوم فلا بد من حاكم يتصف بالظلم من الظالم او لما يترتب عليه من الامر بالمعروف
النهي عن المنكر وقد روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله لا يقدر من امة ليس فيها من يخلص الضعيف حقه ولعظم فائدة توكلاه التي هي من
قبله من الانبياء انفسهم لا منهم ومن بعدهم من خلفائهم ولما كان متوقفا على نصيب امام من امر به بما يجب عليه عابنه اليه ومن لم
يلزم به لم يجز له تعاطيه الا على وجه التراضي كما مر في حكم المصنف باسني ان يتوقف نفسه محول على طلبه من الامام ممن لم يامر به اذا كان
من اهل او على فعله اهل في حال الغيبة حيث لا يتوقف على اذن خاص وقوله وربما وجب يتحقق الوجوب فيما ذكرناه من طلب الامام
له وفيما اذا انحصر الامر فيه ولم يعلم الامام به او لم يحضر بالنظر الى الوجوب الكفاي وعلى تقدير توقف حصول الحق عليه والامر بالمعروف
في حال الغيبة وقوله وجوبه على الكفاية يعني به على تقدير وجوبه عنده وانما يكون على الكفاية اذا امكن قيام غيره مقامه و
لم يبين عليه الامام والا كان وجوبه عينيا كغيره من فروض الكفايات اذ لم يحصل فيها الا فردا واحدا فانها نصير عينية ويمكن على
هذا الطرائق الوجوب الكفاي على ما نظر الى اصلها وانحصار الوجوب في الفرد الواحد بالمرحلة بوجوب الوجوب العيني المحض وان
شارك في بعض خواصه خالف في اشياء او وجوبه بعض العامة في حكم بكونه نظرا الى الاحاديث المحذرة عنه كما روي عنه
انه قال من جعل فاضيا فقد ذبح بغير شرك وروى الله سبحانه بالفاضل يوم القيمة فيلقى من شدة الحساب ما يمتني ان لم
يقض بين اثنين في تمرة قط ومن ثم اضع منه جماعة من كبار التابعين وغيرهم واجيب ان المقصود من التحذير بتأعظم خطرة فاضل
من استغنى فقد اخل امر عظيم ان حار فيه هلك وان عدل به انجى كثير وهكذا شان الامور الخطيرة وامتناع من اضع
منه مع كونه ليس محبة على غيره ممكن غالبا من اقامة الشرع على وجهه في تلك الدول ولا بد من كراهية عظم
او يحل على من يكن في حقه القضاء او يحرم قوله واذا علم الامام الخ ان نصيب القاضي واجبا على الكفاية بالنسبة الى الامام كما
قرناه وان كان المصنف قد اطلق الاسني في فساد الذي لا يرضى كل قطر فاضيا بحيث لا يسر على من حوله الرجوع اليه
وفي البلد الكبير تجب ان ينصب لكل بلد فاضيا فاذا علم ان بلد اخل من فاضل زمان بعث له فاضيا اقام من عنده او بان
وعلم من اهل البلد جماعة الشرائط به فالبعث احد افراد الولاة لا يتعين وحيث يتعين واحد الله قضاء بحكم اهل بلد

فيما اذا كان
رضا اهل البلد

فيما اذا كان
رضا اهل البلد

فيما اذا كان
رضا اهل البلد

فيما اذا كان
رضا اهل البلد

ولو بعد من هو بالشرائط فامنع لم يجز مع وجود شبهة ولو الزمة الامام فالتى لم يكن له الامتناع لان ما يلزم به الامام واجب في جميع
الامام اذا الامام لا يلزم بما ليس له زما اما لو لم يوجد غيره تعين هو لزما لاجابة ولو لم يعلم به الامام وجب ان يعرف نفسه لان القضاء من
الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبذل ما لا يلى القضاء قيل لا لانه كالرؤية الثالثة اذا وجد اثنان متفانان في القضية مع استكمال
الشرائط المعينة فيهما فان قلنا لا افضل جاز وهل يجوز العذر للمفصول فيه تردد الوجه الجواز لان حمله يحس بنظر الامام

الذين عليه التراجع اليه عند الحاجة ومساعدته فان امتنعوا من التراجع اليه او من تمكنه قولوا الى ان يجيبوا الى ذلك قوله ولو
وجد من هو له اذا اجتمع الى نصب فاض لا يجز اما ان يكون هناك اشخاص معدودون صالحون له او واحد خاص ظاهر او لا يكون
هناك صالح ظاهرا لكنه موجود في الواقع ولا يعلم به الامام وعلى تقدير ظهور الادلل للامام اما ان يعين للقضاء واحدا مخصوصا ويطلق
صور الاول ان يكون هناك واحد خاص وبعبارة الامام فلا اشكال في تعيينه لان الواجب الكفاي انما يسقط عن بعض المكلفين بقيا
البعض ولا يوجب الجمع اثنوا بتركه فيجب لا يوجد الا واحد اذ لا يخلو المحاط به على التعيين كقوله في المعين فاذا انضم اليه امر الامام بالكل
الوجود لم يجز له الامتناع فان امتنع وجعلناه كبره او اصر عليه فسقط فخرج عن اهلية القضاء لقوات الشرط ومع ذلك لا يسقط
عنه الوجوب لانه قادر على تحصيل الشرط بالنوبة كما لا يسقط الصلوة عن المحدث باقتناعه من الطهارة فاذا ثبت ثبوت الثاني ان يكون
هناك متعدد صالح له فطلب الامام منهم واحدا لا على التعيين فيجب عليهم الاجابة كفاية فيجب لكل واحد منهم الامتناع منه على وجه
لا يؤدي الى تعطيل المصلحة العامة بل طلب الاجابة غير في وقت لا يكون الحاجة فان اجاب واحد منهم سقط عن الباقي وان
امتنع الجميع اثنوا ان حكمهم بالفسق وجوبيا الرجوع عنه بالنوبة كما سبق في المعين الثالث الصورة فيجاءها وطلب الامام منهم واحدا
مخصوصا فيسقط الوجوب عن الباقي مع اجابته وهل يجوز للعين الامتناع وجهها من ان امر الامام بوجوب الاجابة وان لم يكن
واجبا معينا بولاية وهو الذي اختاره الشيخ في ومن ان الوجوب نفسه كفاي وطلب الامام من واحد معين لكونه احد
الافراد الذي ينادى به الواجب بوجوب التعيين ولا تغلب الواحد الكفاي عن اصله والمصنع من اصل المعنى الامام في هذه
الحالة لانه ان كان في الزم قرينة ترجح فهو معتين وليس هو محل النزاع والافوض الامام اصر الواجب على وجه مقتضا
ان يامر واحدا منهم لا بعينه فالنزع لفظي لا بسلطان الامام اذا الزم واحدا بعينه يتعين وانما يدعى في صورة النزاع عدم
الزام لان الامام لا يلزم واحدا بعينه بما ليس له زما له وانما هو واجب عليه وعلى غيره كفاية الرابع ان يكون هناك واحد صالح
خاصة ولا يعينه الامام فيجب عليه القيام به عسا لما تقرر من ان الواجب الكفاي اذا لم يقم به احد وجب عينيا على القادر عليه
الواحد ولا فرق بين تعيين الامام له وعدمه ولا ان الامر بالمعروف واجب عليه وهو متوقف على شرط فادرك عليه فيجب عليه
تحصيله وهذا هو الدليل الذي اشار اليه الصوري اخل فيما ذكرناه الخ امس لان لا يعلم الامام بواحد صالح للقضاء مع كونه موجودا
في نفس الامر فيجب عليه المصنف اعلام الامام بنفسه لتوقف الواجب على الاعلام فيكون واجبا من باب التقدم السادس والصور
فيها وهناك جماعة صالحون له فيجب عليهم الاعلام بحالهم كفاية ومتى قام به واحد منهم على وجه اعين عليهم الامام
الامام سقط عن الباقي وجوب الاعلام وهل يستحق للباقي الاعلام بحالهم او يستحق ان يندب حيث لا ضرورة الى نصب فاض
تعرضا للولاية وقت الحاجة اليها وجهها من تعرضا للحظر والوجه على تقدير الاستلزام ويؤيد عدم ما في ابتداء التعرض من خطر
زايد على اصل وهو عدم المعونة عليها من الله تعالى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسال الامارة فانك ان اعطيتها عن مسئلة
وكنت اليها وان اعطيتها عن غير مسئلة اغتلبها قوله وهل يجوز الخ ما تقدم من التفصيل حكم الطلب عن غير مال
اما اذا بذل ما لا يلى القضاء ففي جوازه وجهها احدها عدم لانه كالرؤية على ذلك وهي محرمة والثاني الجواز ما تقرر من جوازه
فاذا توقف تحصيل فضيلة على المال جاز له ذلك كما انه اذا عذر الامر بالمعروف لا يبذل المال جاز له وجوبه فيكون
هناك الخ ان هذا البحث لا يجري عندنا بالنسبة الى العام العادل وربما احتج جوازه اذا بذل المال ليشي المال وفيه
نظر اما اذا توقف توليه من الجار على رفع المال وكان القضاء في حقته واجبا فلا اشكال في جوازه بل وجوبه لو كان توليه
القضاء واجبا متوقفا عليه ولكن الاخذ ظاهرا بالاحذ وكذا يجوز له بذل المال بعد ما ولي التلا بعزل والاخذ ظاهرا بالاحذ
وكذا يجوز له بذل المال بعد ما ولي التلا بعزل والاخذ ظاهرا بالاحذ ايضا اما بذل المال بعزل من هو ملائس للقضاء فان
لم يكن بصفات الفاض فهو مستحب للناس منه لكن اخذ محرام على الاخذ وان كان اهله فهو حرام قوله اذا وجد اثنان
الخ اذا وجد الامام اثنين صالحين للقضاء لكن احدهما اعلم من الاخر فلا اشكال في رجحان تقديم الاعلم لكن هل تعين
ذلك ام يجوز تولية المفصول فيه قولان مرتبان على ان المقلد هل يجب عليه تقليد اعلم المجتهد ام يتخير في تقليد من شاء
منهم فيه قولان للاصوليين والفقهاء احدهما الجواز لا بشرط الجمع في الاهلية ولما اشتهر من ان الصحابة كانوا يفتون
مع استنهاهم بالاختلاف في الافضلية ومع تكرار الفتاوى لم يتكسر علم احد من الصحابة فيكون اجماعهم على
جواز تقليد المفصول مع وجود افضل ولان تعيين الارجح للتقليد يتوقف على ترجيح العامي والعامي لا يمكنه الترجيح
لقصوره وهذا هو الذي اشار به المصنف هذه المسئلة تخمجا بان تقصير بنظر الامام المولى له وهذا معنى زائد على اصل
التقليد في غير هذه المسئلة والثاني وهو الاشهر بين الاصحاب المنع لان النظر بقول الاعلى اقوى منه بقول المفصول و
اتباع الاقوى اول لان اقوال المعين بالنسبة الى المقلد كالدلة فكما يجب العمل بالادليل الرجح يجب تقليد افضل رواية

منه
يكون ان يكون التراجع في وقت
يكون ان يكون التراجع في وقت
يكون ان يكون التراجع في وقت
يكون ان يكون التراجع في وقت
يكون ان يكون التراجع في وقت
يكون ان يكون التراجع في وقت

الاجاز

الظن

الرابعة اذا اذن له في الاستحالة ولو وضع لم يخرج مع اطلاق التولية ان كان هناك امانة تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي لا يضبطها
اليه الواحدة جاز الاستحالة والا فلا استناد الى ان الفضل موقوف على الاذن الخامسة اذا ولى من لا يتعين عليه الفضل فان كان
له كفاية من ماله فالفضل لا يطلب الرزق من بيت المال ولو طلب جاز لانه من المصالح وان تعين الفضل ولم يكن له كفاية جاز له اخذ
الرزق وان كان له كفاية قيل لا يجوز له اخذ الرزق لانه يؤدي فرضا اما لو اخذ الجعل للمالكين فيه خلاف والوجه القصل
فع عدم التعيين وحصول الضرورة قيل يجوز الاول المنع ولو اخذ احد الشرطين لم يخرج

عن حنظلة عن الصادق ع السابقة صريحة في هذا فانه قال بعد ما نقلناه منها وامره بالرجوع الى العالم بالاحكام قلت فان
كل واحد منهما اخار رجلا وكلاهما اختلف في حديثنا فالحكم ما حكم به اعدلهما وانتم هما واصدقهما في الحديث وادعيا
ولا يلتزم الى ما حكم به الاخر وهذه الرواية هي مسند الفاييل بذلك من الاصحاح الشهير مضمونها انهم يلقون بها بالقبول وفي كل
من الادلة من الجانبين نظرا اما الاول فلنعم كون اشتركت في اصل الاهلية بالنظر الى انفسهم يقتضي تساويهم بالنظر الى الغير
هل ذلك الاعين المنازع واستثناء الصحابة مع تفاوتهم في الفضيلة لا يجري على اصول الاصحاح كما لا يخفى والعامي يمكن معرفة
الافضل بالتسامع كما يمكن معرفة المناهل الاصول القوي من غيره وما ذكره المفسر انما يقتضي الفضل بنظر الامام انما يتبع مع
منه واطلاعه على احكامه في البعد عنه على وجه ربما لا يعلم شيئا من وفائعه في جميع الاوقات وفي وفات منطاوله والمصلحة
اي من كونه قريبا وباعد او اما الثاني فلنعم كون الفضل على كثير من المسائل الاجتهادية وقرئ بين اقوال المفتين وادلة المسند
فكثيرا ما يظهر رجحان ظن المفضل على ظن الفاضل في كثير من المسائل الاجتهادية ونص في المطبوع قد عرفت ما في طريقها فان
لان المسند يمكن ترجيح بعض الادلة بخلاف العامي بالنسبة الى الاقوال والرواية نص في المطبوع قد عرفت ما في طريقها فان
تم الاستدلال بها لا يجازيها بالشهرة فهي العدة والافلاو على القول بنزوح العلم لا يفرق فيه بين كون الآخر اعدل
مع اشتركت في اصل العدالة لان ما عند الفاضل منها يكفي في منع عن التمسك على الحارم ويبقى عليه خاليا عن المعارض ومع
تساويهما في العلم يقدم اعدل نظر الى ثبوت الرجحان المقضي لفتح تقديم المروج عليه ويحصل من ذلك انه يترجح اعلم الورد
واورد العالمين ومثل هذا يجري في الفقيهين حال الغيبة بالنسبة الى الاستثناء والمنازعة واولى بتوجها لاعلم هذا الزوال
نظر الامام الجابر لفضله المفضل قوله اذا اذن له الخ اذا ولى الامام رجلا الفضل فاما ان ياذن له في الاستحالة فمطرو
على بعض الوجوه او بنهاه عنه وبطلان التولية فان اذن له فيه فلا اشكال في جواز مطاوعه على الوجه المأذون فيه سواء احتج
اليه لا تساع الولاية ام لا كما لو اذن الموكل للوكيل في التوكيل وان نهاه عن الاستحالة لم يخرج له وان كان ما فوضه اليه اكثر مما يمكن
القيام لان الفضل موقوف على اذن الامام وقد قصره على نظر النائب فلا يعدها وان اطلق التولية نظر ان كان ما فوضه اليه
تماما يمكنه القيام به كفضالة صغيرة فوجهان اصحهما عند الاصحاح انه ليس الاختلاف لان الامام لم يرض بنظر غيره وان لم
يمكنه القيام بما فوضه اليه كفضالة كبيرة فوجهان اصحهما عند الاصحاح انه ليس الاختلاف لان الامام لم يرض بنظر غيره وان لم
منعنا الى ان لا يبيعه وهو مما لا يعاد مباشرة البيع فانه يكون اذنا في نفسه الى من يقوم بذلك بدلالة القرينة وكما لو وكله
في عمل يخرج عن مباشرة نفسه ثم قيم يتخلف في القدر الذي لا يمكنه القيام به ام في الكل وجهان اصحهما اول لان ذلك
القدر هو المعلوم من القرينة ويحتمل مع الاطلاق وجواز الاستحالة فمطرو نظر الى انه ناظر في المصالح العامة فيمكن من الاستحالة
كالامام ولا يفتقر في نظره الذي من جملته ان يتخلف ويضعف الاول بانه قياس مع وجود الفارق واما رضى منظره في
الفضل بنفسه لا مطرو حيث يجوز الاستحالة بشرط الحليفة ما يشترط في القاضي لما تقدم من عدم جواز مطاوعه لا
بشيء الشرايط فيعتبر في النائب كونه مجتهدا الا ان يفوض اليه امر خاصا لا يفتقر على الاجتهاد كسما البيعة ونقلها اليه او
في التحليف بعد ان يسمع الحاكم البيعة دون الحكم فيكفيه العلم بشرائط ذلك ومن هنا يظهر ان المجتهد حال الغيبة لا يمكنه
تولية احد الحكمين بالنسبة لان النائب ان كان مجتهدا كان احدا كالمستنيب وان كان المستنيب اعلم وقتا بمرحمة حيث تشر
الافضلية او تقدير الوعول الى الفضل وان كان مقلدا لم يفتقر حكمه مطرو وانما يتصور ذلك في القاضي المصوب من قبل
الامام اذا استناب مجتهدا غير مضمون وقرئ في النائب بين ان يوافق اجتهاده الاجتهاد المستنيب وعدم بل لو شرط عليه ان لا
يحكم الا بمذهب القاضي لم يصح الاستحالة ولو استخلف فحكم الحليفة باطل نعم لو رافع اليه خصما ورضي بحكمه كان كالحكم قوله
اذا ولى بيت المال محل مصالح المسلمين التي من جملتها الفاسق لقيام بنظام النوع واخذ الحق من الظالم المظلوم والامر بالمعروف
فيجوز لها اخذ الرزق منه عليه مطرو اذا لم يكن متعينا عليه وكان له كفاية ام لا لكن يكره له اخذ مع الكفاية توفيره له على غيره من
المصالح التي لا كافي لها وان تعين عليه بتعين الامام وعدم وجود غيره ففي جواز اخذه منه قولان اشهرهما المنع لانه لا يجوز
واجبا لا يجوز له اخذ الموضع عنه كغيره من الاجتهاد والثاني الجواز لعدم خرجه بالوجوه عن كونه من المصالح بل اهمها
منع كون محل الواجب منع من اخذ الرزق عليه ولهذا ياحذه المجاهدون وهم قائمون باهم الواجبات وعلى كل حال منع وجود
الكفاية من بيت المال لا يجوز له اخذه من الخاصمين مطرو ومع عدم ما في وجود الحاجة اليه ففي جواز اخذه منها اوجه احدها
قوله ان اشهرها المنع لانه بمنزلة الرشوة الممنوعة عنها ولا يوجب نفسه وان لم يكن متعينا او واجبا لا يجوز اخذ الاجرة عليه
مطرو والمصالح الجواز مع عدم التعيين وحصول الضرورة وان كان قد جعل الرزق اولى لما في تركه مع وجودها من قبط
هذه الوظيفة الدينية فانه ان جاز له ترك الفضل والاستغفار بالكسب قطعت الوظيفة وان امر به وترك التسعي لم

في نظر الامام الجابر لفضله المفضل قوله اذا اذن له الخ اذا ولى الامام رجلا الفضل فاما ان ياذن له في الاستحالة فمطرو
على بعض الوجوه او بنهاه عنه وبطلان التولية فان اذن له فيه فلا اشكال في جواز مطاوعه على الوجه المأذون فيه سواء احتج
اليه لا تساع الولاية ام لا كما لو اذن الموكل للوكيل في التوكيل وان نهاه عن الاستحالة لم يخرج له وان كان ما فوضه اليه اكثر مما يمكن
القيام لان الفضل موقوف على اذن الامام وقد قصره على نظر النائب فلا يعدها وان اطلق التولية نظر ان كان ما فوضه اليه
تماما يمكنه القيام به كفضالة صغيرة فوجهان اصحهما عند الاصحاح انه ليس الاختلاف لان الامام لم يرض بنظر غيره وان لم
يمكنه القيام بما فوضه اليه كفضالة كبيرة فوجهان اصحهما عند الاصحاح انه ليس الاختلاف لان الامام لم يرض بنظر غيره وان لم
منعنا الى ان لا يبيعه وهو مما لا يعاد مباشرة البيع فانه يكون اذنا في نفسه الى من يقوم بذلك بدلالة القرينة وكما لو وكله
في عمل يخرج عن مباشرة نفسه ثم قيم يتخلف في القدر الذي لا يمكنه القيام به ام في الكل وجهان اصحهما اول لان ذلك
القدر هو المعلوم من القرينة ويحتمل مع الاطلاق وجواز الاستحالة فمطرو نظر الى انه ناظر في المصالح العامة فيمكن من الاستحالة
كالامام ولا يفتقر في نظره الذي من جملته ان يتخلف ويضعف الاول بانه قياس مع وجود الفارق واما رضى منظره في
الفضل بنفسه لا مطرو حيث يجوز الاستحالة بشرط الحليفة ما يشترط في القاضي لما تقدم من عدم جواز مطاوعه لا
بشيء الشرايط فيعتبر في النائب كونه مجتهدا الا ان يفوض اليه امر خاصا لا يفتقر على الاجتهاد كسما البيعة ونقلها اليه او
في التحليف بعد ان يسمع الحاكم البيعة دون الحكم فيكفيه العلم بشرائط ذلك ومن هنا يظهر ان المجتهد حال الغيبة لا يمكنه
تولية احد الحكمين بالنسبة لان النائب ان كان مجتهدا كان احدا كالمستنيب وان كان المستنيب اعلم وقتا بمرحمة حيث تشر
الافضلية او تقدير الوعول الى الفضل وان كان مقلدا لم يفتقر حكمه مطرو وانما يتصور ذلك في القاضي المصوب من قبل
الامام اذا استناب مجتهدا غير مضمون وقرئ في النائب بين ان يوافق اجتهاده الاجتهاد المستنيب وعدم بل لو شرط عليه ان لا
يحكم الا بمذهب القاضي لم يصح الاستحالة ولو استخلف فحكم الحليفة باطل نعم لو رافع اليه خصما ورضي بحكمه كان كالحكم قوله
اذا ولى بيت المال محل مصالح المسلمين التي من جملتها الفاسق لقيام بنظام النوع واخذ الحق من الظالم المظلوم والامر بالمعروف
فيجوز لها اخذ الرزق منه عليه مطرو اذا لم يكن متعينا عليه وكان له كفاية ام لا لكن يكره له اخذ مع الكفاية توفيره له على غيره من
المصالح التي لا كافي لها وان تعين عليه بتعين الامام وعدم وجود غيره ففي جواز اخذه منه قولان اشهرهما المنع لانه لا يجوز
واجبا لا يجوز له اخذ الموضع عنه كغيره من الاجتهاد والثاني الجواز لعدم خرجه بالوجوه عن كونه من المصالح بل اهمها
منع كون محل الواجب منع من اخذ الرزق عليه ولهذا ياحذه المجاهدون وهم قائمون باهم الواجبات وعلى كل حال منع وجود
الكفاية من بيت المال لا يجوز له اخذه من الخاصمين مطرو ومع عدم ما في وجود الحاجة اليه ففي جواز اخذه منها اوجه احدها
قوله ان اشهرها المنع لانه بمنزلة الرشوة الممنوعة عنها ولا يوجب نفسه وان لم يكن متعينا او واجبا لا يجوز اخذ الاجرة عليه
مطرو والمصالح الجواز مع عدم التعيين وحصول الضرورة وان كان قد جعل الرزق اولى لما في تركه مع وجودها من قبط
هذه الوظيفة الدينية فانه ان جاز له ترك الفضل والاستغفار بالكسب قطعت الوظيفة وان امر به وترك التسعي لم

في نظر الامام الجابر لفضله المفضل قوله اذا اذن له الخ اذا ولى الامام رجلا الفضل فاما ان ياذن له في الاستحالة فمطرو
على بعض الوجوه او بنهاه عنه وبطلان التولية فان اذن له فيه فلا اشكال في جواز مطاوعه على الوجه المأذون فيه سواء احتج
اليه لا تساع الولاية ام لا كما لو اذن الموكل للوكيل في التوكيل وان نهاه عن الاستحالة لم يخرج له وان كان ما فوضه اليه اكثر مما يمكن
القيام لان الفضل موقوف على اذن الامام وقد قصره على نظر النائب فلا يعدها وان اطلق التولية نظر ان كان ما فوضه اليه
تماما يمكنه القيام به كفضالة صغيرة فوجهان اصحهما عند الاصحاح انه ليس الاختلاف لان الامام لم يرض بنظر غيره وان لم
يمكنه القيام بما فوضه اليه كفضالة كبيرة فوجهان اصحهما عند الاصحاح انه ليس الاختلاف لان الامام لم يرض بنظر غيره وان لم
منعنا الى ان لا يبيعه وهو مما لا يعاد مباشرة البيع فانه يكون اذنا في نفسه الى من يقوم بذلك بدلالة القرينة وكما لو وكله
في عمل يخرج عن مباشرة نفسه ثم قيم يتخلف في القدر الذي لا يمكنه القيام به ام في الكل وجهان اصحهما اول لان ذلك
القدر هو المعلوم من القرينة ويحتمل مع الاطلاق وجواز الاستحالة فمطرو نظر الى انه ناظر في المصالح العامة فيمكن من الاستحالة
كالامام ولا يفتقر في نظره الذي من جملته ان يتخلف ويضعف الاول بانه قياس مع وجود الفارق واما رضى منظره في
الفضل بنفسه لا مطرو حيث يجوز الاستحالة بشرط الحليفة ما يشترط في القاضي لما تقدم من عدم جواز مطاوعه لا
بشيء الشرايط فيعتبر في النائب كونه مجتهدا الا ان يفوض اليه امر خاصا لا يفتقر على الاجتهاد كسما البيعة ونقلها اليه او
في التحليف بعد ان يسمع الحاكم البيعة دون الحكم فيكفيه العلم بشرائط ذلك ومن هنا يظهر ان المجتهد حال الغيبة لا يمكنه
تولية احد الحكمين بالنسبة لان النائب ان كان مجتهدا كان احدا كالمستنيب وان كان المستنيب اعلم وقتا بمرحمة حيث تشر
الافضلية او تقدير الوعول الى الفضل وان كان مقلدا لم يفتقر حكمه مطرو وانما يتصور ذلك في القاضي المصوب من قبل
الامام اذا استناب مجتهدا غير مضمون وقرئ في النائب بين ان يوافق اجتهاده الاجتهاد المستنيب وعدم بل لو شرط عليه ان لا
يحكم الا بمذهب القاضي لم يصح الاستحالة ولو استخلف فحكم الحليفة باطل نعم لو رافع اليه خصما ورضي بحكمه كان كالحكم قوله
اذا ولى بيت المال محل مصالح المسلمين التي من جملتها الفاسق لقيام بنظام النوع واخذ الحق من الظالم المظلوم والامر بالمعروف
فيجوز لها اخذ الرزق منه عليه مطرو اذا لم يكن متعينا عليه وكان له كفاية ام لا لكن يكره له اخذ مع الكفاية توفيره له على غيره من
المصالح التي لا كافي لها وان تعين عليه بتعين الامام وعدم وجود غيره ففي جواز اخذه منه قولان اشهرهما المنع لانه لا يجوز
واجبا لا يجوز له اخذ الموضع عنه كغيره من الاجتهاد والثاني الجواز لعدم خرجه بالوجوه عن كونه من المصالح بل اهمها
منع كون محل الواجب منع من اخذ الرزق عليه ولهذا ياحذه المجاهدون وهم قائمون باهم الواجبات وعلى كل حال منع وجود
الكفاية من بيت المال لا يجوز له اخذه من الخاصمين مطرو ومع عدم ما في وجود الحاجة اليه ففي جواز اخذه منها اوجه احدها
قوله ان اشهرها المنع لانه بمنزلة الرشوة الممنوعة عنها ولا يوجب نفسه وان لم يكن متعينا او واجبا لا يجوز اخذ الاجرة عليه
مطرو والمصالح الجواز مع عدم التعيين وحصول الضرورة وان كان قد جعل الرزق اولى لما في تركه مع وجودها من قبط
هذه الوظيفة الدينية فانه ان جاز له ترك الفضل والاستغفار بالكسب قطعت الوظيفة وان امر به وترك التسعي لم

ولما شاهدنا الجوزة اخذ الاجرة لتعين الاقامة عليه مع التمكن ويجوز للمؤذن والقاسم كتاب القاضي والمنزج وصاحب الدبوان ووال بيت المال ان ياخذ الرزق من بيت المال لانه من المصالح وكذا من يكمل للناس دين ومن يعلم القرآن والاداب السامعة ببيت ولاية القاضي بالاستفاضة النسب لتلك المطلق والموت والنكاح والوقف والعق ولولم يستفرض اما بعد موضع ولا يشع عن موضع عقدا القضاء او لغيره من الاستبا شهد الامام او من نصبه على ولا يشع شاهد بن بصورة ما عهد اليه وسيرهما معا ليشهد له بالولاية ولا يجز على اهل الولاية قبول دعواه مع البينة وان شهدت له الامارات ما يحصل اليقين م

في بعض افراده الضرر والرجح المنفيان شرعا وعقلا بل تكليف ما لا يطاق وهذا الدليل ان تم بدع تعيينه اطلاق وجوبه لا بدفع الضرر الناشئ من ترك السعي على ضرر رزق والصبر على الجوع والمجهد ثم على تقدير جواز جوعه في جواز تخصيص احداهما به او جعله على المدي والتشريك بينهما اوجه من الشك في انها تابع العمل والمنفعة الحاصلة فعلى الاول هو عليها والثاني يجب على المحكوم له وعلى المدعي وينبغي ان يكون حقا بعا بشرطه قبل الشروع في سماع الدعوى كانه عوض عن عمله لما فتع شرطه قوله فاما الشاهد الح اتما يقين الاقامة على الشاهد بنقد برخصا الشهادة فيه وكونه مقبولا الشهادة او وجودها به بالعدد المعبر في ثبوت الحق لان بدلو زاد الشهود المقبولون على التصاب المعبر كان الوجوب على العدد منهم كفاثا لا عينيا فقط الاصحاب عدم جواز اخذ الاجرة عليها مطر لوجوبها في العمل خصوصا مع التعيين هذا بالنسبة الى نفس اداء الشهادة اما الواجح السعي على اقامتها الى مؤنة في سفرها اخذها لان الواجب الاقامة كذلك عليه الية لا السعي لها وهذا بشكل ان السعي مقدمه للواجب المطلق فيكون واجبا اتم كاصلة قوله ويجوز للمؤذن الخ هذه الحدود والكلها من جملة مصالح الاسلام التي هي محل الرزق من بيت المال وهو غير منصوص في ذكره ضابطه كل مصلحة ومنه تدبر العلوم الشرعية وائمة الصلوات والعدل المرصد للشهادة وغير ذلك والمراد بصاحب الدبوان من بيده الكتاب الذي يجمع فيه اسماء الجند والقضاة والمدربين وغيرهم من المرتزقة ومن يكتبه ونحوها ولو الى بيت المال خازنه وحافظ الماشية ورعاها ونحوها وتعليم اداب الامور الحكيمة والعلوم الادبية من النحو واللغة وشبهها ولا فرق في القرآن بين ما يجب تعليمه منه وبينها كالفائدة وكفاية كالايات الاحكام وحفظ عدد النواتق وغيرها لان ذلك كله من اهم المصلح والنحو لا ينافي الارتفاق منه وان ما في اخذ الاجرة عليه على الخلاف الذي سبق قوله ببيت ولاية القاضي الخ ولا ية القاضي كغيرها من الحقوق ببيت مما ثبت به من شهادة عدلين بها وان لم يحكم بها احكامه ولبساع التولية من الامام وبالاستفاضة وهي اجتماع لا يجتمع داعية النواطي عادة يحصل بقولهم العلم بمضمون خبرهم على ما يقتضيه كلام المصنف هنا والظن الغالب القار له على قول والاكتفاء بالاستفاضة على تقدير اشرط العلم واوضح فهاهنا اقوى من البينة التي نصها الشارع لاثبات الحق فيكون ثبوت بها بطريقا وعلى تقدير والاكتفاء بالظن الغالب يخص الاستفاضة بامور خاصة منها بالولاية القاضي لاسرا فامة البينة عليها غالبا واستقرار الامر على قولها بذلك ونحوه من من النجاسة الى يومنا هذا بل بما دون ذلك كالكتاب مع امن التزوير لا فادانه الظن الغالب قبل لان الحجة لان اتمام عند الحاكم والادارة الحاكم المعزول قد سبق ارتفاع حكمه على وصول الحاكم الجند بان قلنا انه يغفل بيجد التولية وان قلنا يبلغ الخبر فكذلك ويغفل قبل ان يحكم للثاني ولما الثاني فلان ثبوت ولا يشع يتوقف على حكمه يتوقف على ثبوت ولا يشع وهو دور طر وهذا تم على القول بعدم جواز تعليق العزل على شرط وقد جوزة العلامة في عدم تعليق بقراءة الكتاب المنقش العزل وعلى هذا يجوز توقف عزله على اثباته لولاية القاضي فلا يغفل ان ان ثبت ويرفع التدبر لكن جواز تعليقها لا يوافق قواعد الاحتياط وقد حكموا بابطال ان الوكالة العلقية وهي اضعف حالا من ولاية القضاء ثم قال في في جواز تعليق العزل وجهه ضعيف يمكن اثباتها بغير عند حاكم اخر غير المعزول قريب من محل الولاية بحيث يثبت باثباته اهل ولاية القاضي الجند بدو طر انه شهد له القرآن لان ذلك ليس من الادلة المنصوبة شرعا اذا فر ذلك فقد انقضى المص سنة اشياء بالولاية وجعلها ثابت بالاستفاضة وجهه تخصيصها من بين الحقوق انها امور ممتدة ولا مدخل للبينة فيها غالبا بالنسبة المكن فيه رؤيته لولادة على فراش الانسان كثر النسب الاجل المتوفين والقبائل القديمة مما لا يتحقق فيه الرؤية ومعنى الفراش يدعى الحاجة الى اعتماد السامع وفي النسب من الام وجمعا احدهما انه كان كافي جانب الرجل لشرائها في المقضى والثاني انه لا يكفي في السماع لا مكان رؤيته لولادة وقد تقدم البحث فيه والظاهر الاول واما الملك فان استا فاعلمة وتعددها بوجع عسر الوقوف عليها فيكتفي فيه بالسامع ايضا واما الموت فلنقد ر مشاهدة الميت في اكثر الاوقات الشهوة والوقف والعق ولولم يجمع فيها الاستفاضة لبطا على طاول الاوقات لتعدد بقاء الشهوة في مثل الوقف والشهادة الثالثة غير مسموعة فست الحاجة الى اثباتها بالسامع ومنها النكاح فاننا علم ان حديثه زوجة النبي صلى الله عليه وسلم في النواتق لان شرط استئوا الطرفين والوساطة في العلم الحسني هو منفي لا يندك لان الظن ان الخبر لم يخبر واعن المشاهدة بل عن السماع ولو سلم امكانه فهو غير كاف بل لابد من العلم بذلك في تحقق النواتق واد بعضهم في هذه الاستبا ونقص الخرون وقد ظهر من تعليلها انها لا يستند الى نص اخر بل الى اعتبار وجهه وان اعتبرنا اليقين في المسند كما اعتبره المص بقولنا يحصل اليقين فلا وجه للحس في هذه وان كانت تلمس حاجة من غيرها الى الاكتفاء بالسامع من دون المشاهدة لما اشترنا اليه من ان العلم القطعي اقوى من البينة بل لا يقبل الخلاف في حصول ذلك في الملك المسبب وغيره من الحقوق بالسامع كغيره ان اكتفينا في الاستفاضا بالظن الغالب المناخ العلم احمل اختصاص هذه والفدح في بعضها حيث لا نص ويمكن القول بالنهي لان اني من اجاب البينة الشرعية لا يحصل بها الظن الغالب المناخ العلم فيكون ما افاده اقوى مما وقع النص والاجماع على ثبوته في كتاب

التواضع

في بعض افراده
الضرر والرجح المنفيان
شرعا وعقلا بل تكليف
ما لا يطاق وهذا الدليل
ان تم بدع تعيينه اطلاق
وجوبه لا بدفع الضرر
الناشئ من ترك السعي
على ضرر رزق والصبر
على الجوع والمجهد ثم
على تقدير جواز جوعه
في جواز تخصيص احداهما
به او جعله على المدي
والتشريك بينهما اوجه
من الشك في انها تابع
العمل والمنفعة الحاصلة
فعلى الاول هو عليها
والثاني يجب على المحكوم
له وعلى المدعي وينبغي
ان يكون حقا بعا بشرطه
قبل الشروع في سماع
الدعوى كانه عوض عن
عمله لما فتع شرطه
قوله فاما الشاهد الح
اتما يقين الاقامة على
الشاهد بنقد برخصا
الشهادة فيه وكونه
مقبولا الشهادة او
وجودها به بالعدد
المعبر في ثبوت الحق
لان بدلو زاد الشهود
المقبولون على التصاب
المعبر كان الوجوب على
العدد منهم كفاثا لا
عينيا فقط الاصحاب
عدم جواز اخذ الاجرة
عليها مطر لوجوبها
في العمل خصوصا مع
التعيين هذا بالنسبة
الى نفس اداء الشهادة
اما الواجح السعي على
اقامتها الى مؤنة في
سفرها اخذها لان
الواجب الاقامة كذلك
عليه الية لا السعي لها
وهذا بشكل ان السعي
مقدمه للواجب
المطلق فيكون واجبا
اتم كاصلة قوله
ويجوز للمؤذن الخ
هذه الحدود والكلها
من جملة مصالح
الاسلام التي هي محل
الرزق من بيت المال
وهو غير منصوص في
ذكره ضابطه كل
مصلحة ومنه تدبر
العلوم الشرعية وائمة
الصلوات والعدل
المرصد للشهادة
وغير ذلك والمراد
بصاحب الدبوان من
بيده الكتاب الذي
يجمع فيه اسماء
الجند والقضاة
والمدربين وغيرهم
من المرتزقة ومن
يكتبه ونحوها ولو
الى بيت المال
خازنه وحافظ
الماشية ورعاها
ونحوها وتعليم
اداب الامور
الحكيمة والعلوم
الادبية من النحو
واللغة وشبهها
ولا فرق في القرآن
بين ما يجب
تعليمه منه وبينها
كالفائدة وكفاية
كالايات الاحكام
وحفظ عدد
النواتق وغيرها
لان ذلك كله من
اهم المصلح والنحو
لا ينافي الارتفاق
منه وان ما في اخذ
الاجرة عليه على
الخلاف الذي سبق
قوله ببيت ولاية
القاضي الخ ولا ية
القاضي كغيرها
من الحقوق ببيت
مما ثبت به من
شهادة عدلين
بها وان لم يحكم
بها احكامه ولبساع
التولية من الامام
وبالاستفاضة وهي
اجتماع لا يجتمع
داعية النواطي
عادة يحصل بقولهم
العلم بمضمون خبرهم
على ما يقتضيه
كلام المصنف هنا
والظن الغالب القار
له على قول والاكتفاء
بالاستفاضة على
تقدير اشرط العلم
واوضح فهاهنا اقوى
من البينة التي نصها
الشارع لاثبات الحق
فيكون ثبوت بها
بطريقا وعلى تقدير
والاكتفاء بالظن
الغالب يخص
الاستفاضة بامور
خاصة منها بالولاية
القاضي لاسرا فامة
البينة عليها غالبا
واستقرار الامر
على قولها بذلك
ونحوه من من
النجاسة الى يومنا
هذا بل بما دون
ذلك كالكتاب مع
امن التزوير لا
فادانه الظن
الغالب قبل لان
الحجة لان اتمام
عند الحاكم
والادارة الحاكم
المعزول قد سبق
ارتفاع حكمه على
وصول الحاكم
الجند بان قلنا
انه يغفل بيجد
التولية وان قلنا
يبلغ الخبر
فكذلك ويغفل
قبل ان يحكم
لثاني ولما الثاني
فلان ثبوت ولا
يشع يتوقف على
حكمه يتوقف على
ثبوت ولا يشع
وهو دور طر
وهذا تم على
القول بعدم جواز
تعليق العزل على
شرط وقد جوزة
العلامة في عدم
تعليق بقراءة
الكتاب المنقش
العزل وعلى هذا
يجوز توقف عزله
على اثباته لولاية
القاضي فلا يغفل
ان ان ثبت ويرفع
التدبر لكن جواز
تعليقها لا يوافق
قواعد الاحتياط
وقد حكموا بابطال
ان الوكالة العلقية
وهي اضعف حالا
من ولاية القضاء
ثم قال في في
جواز تعليق العزل
وجهه ضعيف
يمكن اثباتها
بغير عند حاكم
اخر غير المعزول
قريب من محل
الولاية بحيث
يثبت باثباته
اهل ولاية
القاضي الجند
بدو طر انه شهد
له القرآن لان
ذلك ليس من
الادلة المنصوبة
شرعا اذا فر
ذلك فقد انقضى
المص سنة
اشياء بالولاية
وجعلها ثابت
بالاستفاضة
وجهه تخصيصها
من بين الحقوق
انها امور ممتدة
ولا مدخل للبينة
فيها غالبا
بالنسبة المكن
فيه رؤيته لولادة
على فراش
الانسان كثر
النسب الاجل
المتوفين والقبائل
القديمة مما لا
يتحقق فيه
الرؤية ومعنى
الفراش يدعى
الحاجة الى
اعتماد السامع
وفي النسب من
الام وجمعا
احدهما انه كان
كافي جانب
الرجل لشرائها
في المقضى
والثاني انه لا
يكفي في السماع
لا مكان رؤيته
لولادة وقد
تقدم البحث
فيه والظاهر
الاول واما
الملك فان
استا فاعلمة
وتعددها بوجع
عسر الوقوف
عليها فيكتفي
فيه بالسامع
ايضا واما
الموت فلنقد
ر مشاهدة
الميت في اكثر
الاوقات
الشهوة والوقف
والوقف والعق
ولولم يجمع
فيها الاستفاضة
لبطا على طاول
الاوقات
لتعدد بقاء
الشهوة في مثل
الوقف
والشهادة
الثالثة غير
مسموعة فست
الحاجة الى
اثباتها
بالسامع ومنها
النكاح فاننا
علم ان حديثه
زوجة النبي
صلى الله عليه
وسلم في
النواتق لان
شرط استئوا
الطرفين
والوساطة في
العلم الحسني
هو منفي لا
يندك لان
الظن ان الخبر
لم يخبر واعن
المشاهدة بل
عن السماع
ولو سلم
امكانه فهو
غير كاف بل
لابد من العلم
بذلك في
تحقق النواتق
واد بعضهم
في هذه
الاستبا ونقص
الخرون وقد
ظهر من
تعليلها انها
لا يستند الى
نص اخر بل الى
اعتبار وجهه
وان اعتبرنا
اليقين في
المسند كما
اعتبره المص
بقولنا يحصل
اليقين فلا
وجه للحس في
هذه وان كانت
تلمس حاجة
من غيرها الى
الاكتفاء
بالسامع من
دون المشاهدة
لما اشترنا اليه
من ان العلم
القطعي اقوى
من البينة بل
لا يقبل الخلاف
في حصول ذلك
في الملك
المسبب وغيره
من الحقوق
بالسامع كغيره
ان اكتفينا في
الاستفاضا
بالظن الغالب
المناخ العلم
احمل اختصاص
هذه والفدح في
بعضها حيث
لا نص ويمكن
القول بالنهي
لان اني من
اجاب البينة
الشرعية لا
يحصل بها
الظن الغالب
المناخ العلم
فيكون ما
افاده اقوى
مما وقع النص
والاجماع على
ثبوته في كتاب

تعد من رتبة داره و
داره و الفتح نصح و
ساحتها
بها الله

[illegible]

الفيلة خصوصاً في وقت استحلافهم فيكون رعاة جانب الاستقبال فيهم ثم رعاة جانب النظر اليهم المصلحة وهذا اختيار الأكثر
ومنهما الشيخ في رواية قال في يكون منوحيهما إلى الفيلة لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خير مما سمعوا به الفيلة والقاضي الحق بهذه
الفيلة وتبعه ابن البراج واذا راعها الأول وهو الاظهر قوله ثم يسأل الخ اذا فرغ القاضي من مهماته واراد القضاء استحب ان
يشد يده بالانظر في حال الميوسين لان الحبس عذاب فليست له يستحقه ثم لا يامر قبل ان يحل النظر في امورهم فنادى يا ادي على حسب
الحاجة الا ان القاضي ينظر في امور المجوس يوم كذا في المجوس فيلخص ويبعث الى الحبس من امنائه ليكتب اسم كل مجوس وما حبس
به ومن حبس له رقة منفردة والا حوط بعث اثنين فاذا جلس اليوم الموعد وحضر الناس حبس تلك الرقاع بين يديه واخذ له
واحدة ونظر في الاسم المبتدئ بها وسال عن خصمه فمن قال فانه خصمه نظر في امره ولو كثر المجوس ونقص ما هم وشق اجتماعهم في المجلس
انما هم في الحبس وكما اخرج رقة وتظهر فيها اسم واحد وتظهر خصمه بعث معه ثقة الى الحبس ليأخذ بيده ويخرج للمحكمة بينه وبين خصمه
وهكذا يخرج من المجوس بعد ما يعرف ان المجلس يحل النظر في امرهم واذا اجمع المجوس وخصمه عنده سال المجوس عن سبب حبسه فالتفت
عنه على وجهه منها ان يعرف الحبس الحق فان كان صاحبين به الا امر بلائنه فان قال فانه خصم فعلى ما ذكر في الفصل ثم اذا لم يؤد ولم يش
الاعتسار الى الحبس وان ادى وبشت الاعسار تؤدى عليه فلعنه خصماً اخرى مال او غيره فان لم يحضر في ذلك وان كان صاحبين به حدا
قيم عليه وحل فيهما ان يقول شهدت على البيعة فحبسني القاضي ليبحث عن حال الشهود والراعي في جواز الحبس بهذا السبب اذا
فان كان هذا القاضي لا يحسن بطلانه وان كان عنده الحبس به وبحث عن حال الشهود وفيها ان يقول حبست ظمما فان كان
الحكم معه فعلى الخصم الحجة والقول قول المجوس مع بيعة وان ذكر خصماً غائباً في اقامة وجه احدهما في الحبس لان الحبس عذاب انتظار
الغايط ولا ظاهرهما انه لا يطلق ويكتب في الخصم في المحض فان لم يفعل فتح يطلق والثالث انه لا يحبس ولا يطلق ولكن يراقب في الحبس
خصمه ويكتب اليه ليحضر فان اخرج ترك المراقبة لما فيه من الجمع بين المحققين وهذا اختيار العلامة في عدة رواه الشهيد في من حجب
من المراقبة والكفيل وان قال لا خصم له اصلاً او قال ادرى لم حبست تؤدى عليه في طلب الحكم فان لم يحضر احد قال الشيخ اختلف
والقول واحد في من واما اختلف ههنا ولم يخلف في الاثومة السابعة لان هناك ظهر الحكم وفعل الادلة تدعو الى ان ليس له خصم
ولا يخالف الظاهر بخلاف الحبس غير خصم فانه خلاف الظرفية فراح في القاضي السابق والمصنف على جعل التحليف قولاً مشعراً بعد
رجمه وجهه عدم ثبوت حق عليه ظاهر انما اوجه لاحلاره والاول جوده قوله ثم يسأل الخ الاوصيا الخ اذا فرغ القاضي من
المجوس بنظر في حال الاوصياء لان الوصي ينصرف في حق من لا يمكن المرافعة والمطالبة كالاطفال والاصح بالجميع ان العامة

[illegible]

فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء
 فان كان الحكم في الشيء

لان الجسوس وحاجات الاطفال والغايير فكانت اولى القديم والمراد بقوله على الوجه المحرر اولا ما سبق ذكره في اللفظة من
 احكام ذلك وشرايط من التعريف حوله وغيره قوله ومختر من اهل العلم الخ المراد باهل العلم المجتهدون في الاحكام الشرعية لا مطلق
 العلم وليس الى ان يقلد في المسئلة سوا اثنين خطأ ام لا لا يقر من ان غير المجتهد لا يفتد قضاء ومطلوب لان القضاء مظنة
 الحاكم ويقسم الفكر وجزيات الاحكام الواردة عليها بعضها يشتمل على دفع وصوتية مدرك فيما يغفل بواسطة ذلك عن بعض
 مدالك المسئلة فينبهه عليه ليعلم ما هو الراجح منه وليست له ايضا ابتداء في البحث في الحكم الخاص لا يمكن مدركه جليا بان كان اجماعا او
 نقضا واضحا اناسيا بالنبي فقد كان يشاور الصحابة ام لا الله تعالى قوله وشاورهم في الامر قد كان صغيتا عن مشاورهم في كل علم
 لكن اورد ان ليس به الحكم بعده وقوله لان المصيب في واحدة به على خلاف بعض العامة حيث ذهب الى ان كل مجتهد مصيب فلا وجه في الجمع
 الى قول من يذهب الى كلامهم ما هو موافق للصواب ان كان بعض الاراء ارجح من بعضه فبه نظر لان هذا الحكم يجري على المنهين وقد ذكره القرطبي
 في ادب القضاء لان الاضطرار لا يجبر على القابل يكون كل مجتهد مصيبا تمام مع موافقه الاجماع الدليل المناسب للحكم والمفروض هنا
 الغفلة عنه ولله اذنبه عليه فينبهه على ان الدليل الذي اعتمد به او لا غير صحيح مما يؤيد ان كان في المسئلة رواية فيها صرح عن غفلة مثلا
 اوروا بيان متعارضان فيجمع بينهما باصر غير سيد با ورجح احدهما بمرجع من غفلة عن امور اخرى فيرتج ذلك الحاشي وتجاوز ذلك وهذا
 الامر يشترك فيه لان واصابة الواحد بما نفس الامر في الظاهر من الجاز ان لا يكون الحكم الذي ينبه عليه ووجب عليه
 اتباعه هو الصواب في نفس الامر لان الواجب في الظاهر اتباع الراجح بعد استفرغ الوسع في تحصيل دليله سواء طابق الواقع في نفس الامر
 لا ان ذلك امر لا يعلم الا من قبل الله تعالى وقد وقع في كلام ابن الجهم في هذه المسئلة ما يؤيد جواز تقليده لهم في الحكم لانه قال لا بد
 ان يشاور الحاكم غيره فيما اشبهه عليه من الاحكام فان اضره بغيره وسنة لاجماع خفي عليه عمل به فالفي الخ لكن لما اجمعا
 على انه لا يجوز ان يلبس القضاء المقلد ووجب حمل كلامه على ما وافق كلام الشيخ وغيره من ان المراد به ان يشهروا على ما خفي عنه من الاول
 وهو فيه ليعتمد على الدليل الصالح لا يعمى ان يقلد من يحصل كلام الخلف ان الاجماع واقع على عدم جواز التقليد فتعين لذلك
 حمل المشاورة على ما اشرنا اليه من المعنى قوله ولو اخطا الخ بان حكم لاحد بما لا على احد بقصاص ونحو ذلك ثم ظهر له خطأ الحكم
 كونه قد اجتهد فيه فظهر له الخطاء الى ان حصل الاتلاف فيلزم ان التلف من بين المال لا من ماله للمضر على ذلك وموافقته
 للحكمة قوله وانما تعدى احد الطرفين الخ تعدى احد الخصمين في مجلس القاضى قد يكون على وجه محرم بان يكذب الشاهد وينسب
 القاضى الى الجور او الميل ونحو ذلك وقد يكون باسائة الادب مع الخصم او القاضى او غيرها والى ذلك في الخصم بان يطلب من
 الخصم ثم يقطعها عليه ويقول له بينة صاحبها ثم يعود الى الاول وهكذا ايداء وتعتان فان كان الاو لا يجري معه القاضى على
 مراتب التي عن المنكر فجزءه عن فعله وينهاه برفق فان اخرج بذلك والانه قد وصاح عليه فان لم ينزع عذره على ما ينضيه
 نظره ولو كان الحق للقاضى بان كانت الحجة عليه بخير بين ان يعززه وان يعفوه عنه والعفو اولى ان لم يحمل على ضعفه او يؤخر
 الى اخره بمشاكل ذلك والا كان لا مضيئا اولى فان كان الثاني عرفه طريق الادب الا لا يبق بذلك المقام برفق ويقتله فساما اربكه
 فان جمع والا اعظمه فان افاذ والا بما لديه بما به ضيعة اجتهاده من التوجيه واغلاط القول ونحو ذلك والسبب فيقع السبب
 الطريق وكذا النمط والمراد بهما الزوم قوانين الشرع قوله والادب المحرومة الخ الحاجب الذي لا يدخل عليه احد الا برضاه
 فانه منه عنه قال النبي من ولي شيئا من امور الناس حاجته دون حاجته وافاقهم اجمع الله عنه دون حاجته وفافاته
 وثمة ونما يكره ذلك في حال القضاء ونحوه لا يات اتمافي غير فلا باس للاصل وظهور الغرض الصريح ونقل الشيخ في الدين عن
 بعض الغفلة انه امر على ابط الحرف وقر به مع اتحاد على الدوام بحيث يمنع ان يابحوا في بعضهم وهو حسن لما فيه من تعطل
 الحق الواجب وتجاوز على الفور والحديث يصح هذا عليه وان كان مفيدا للكرامة للتسارع في لثنته قوله وان يحمل المسجل الخ اختلف
 الاصحاب في كراهية المسجل في المسجد واستحبوا واحدا سطلقا او على بعض الوجوه قد ذهب اكثر منهم الى كراهية المسجل في المسجد
 جنبوا المسجل صيانته ومجاشيته وخصوا مكانه ورضوا صواته والحكمة يستلزم الحيوة ورفع الصوت غالبا ولا يحتاج الى احصاء الصبيان
 والمجانين ايضا ولا يفتلحهم الحاجب من لا يتوقى الخاصة ولما ذكره من سمة يستند الى المسجل في المسجد وجدتها انما ينسب المساجد
 لذكرهم والصلوة وانما للحضن جملة منهم ليشجان في قعوده وابتاعها وان دريس الى الاستحباب ام لا لان المسجد اشرف
 القضاء من افضل الاعمال فلا ينافيه وضع المسجل لذكر الله لان القضاء من جملة لان ذكر الله اعم من الذكر القول وقال الشيخ في ط
 الاول جوابه في لا يكرهه ويذكر الاستحباب وهو قول من سطر ذهبا ههنا والعلامة في احد قوله والشهيد في احد قوله
 الى كراهية الدائم عند دون الفرق واما كراهية الدائم فلما امر واما استثناء الفرق فلان علماء كان يقضي سمي يكونه ودكة
 فضائه لان معرفته وهو محمول على ابقاعه مرات لا دائما ولا لا اذا جلس للعبادة وحضر الخصم صا القضاء بينهما واجبا على القوي
 ناجية الى ان يخرج من افاة لقول الحق من ان يمكن من اما حيث لا يضر بلخصه من فلا اقل من الكراهية او رخصها عن اذاعة المسجد واما

الله المحمود
 تعنى
 كسبي
 يقال في هذه المسئلة
 بينا اذا اختلفوا
 في القضاة

ادارة المصالح لاسدلة لشي الرافعة بطبقتا على عبالجامع فوضع نظرا لا تعلم من حاله انه ما كان مجلس القضاء دائما لا في
السجل ولا في غيره وانما كان يقضى بالمسجد في زمنه واما وحال شرح في حضائه بدى جميع خلافه عوفي زمن خلفين السابقين و
لم يوافقهم في عدم قضاؤه معلوم وانما الواقع من اجمل المؤمنين على تقدير تسليم قضاؤه فاما في امورهم كان يرجع شرح اليه فيها
او غير ذلك من الاغراض وذلك القضاء على قدر يحتمل لا نكلا على ان ذلك في حقه واما كانت مجلسا الغير لانها من محتاجات
القضا كما مضى وجلسه عليها في حال الفناء ذلك القضاء الخاصة لا غير قوله ان يقضى وهو غرضنا الى اما كراهة حال الغضب ظا
روى عنه انه قال لا يقضى القاضي وهو غضبان وفي حديث اخر عنه لا يقضى الا وهو شعبان ريان وفي اخر لا يقضى وهو غضبان
وهو لا مضى اخر وفي وصية على الشرع ولا يقضى في مجلس القضاء حتى يعلم وهو في كون القضاة يمكنه من استيفاء الفكر والنظر
فيستعد الحكم الى كل موضع وجوب غير خلقه وتشو يش فكره من الجوع الشبع والطبخ المرض والغم والهم والحزن والفرح والسرور
والفر الشد بدين وغلبة التعاسي الملل ومداومة الاغصان وخصوص طعام شؤه نفسه اليه ونحو ذلك من المشغلات تخص
بعضهم الغضب بما اذا لم يكن الله تعالى اذ غضب الله تعالى في حكمه وهو ممن بملك نفسه فلا يباين بعضا الغضب الحديث
الزبير الانصاري حين اختصا الى النبي صلى الله عليه وآله في شرح الحرة فقال النبي صلى الله عليه وآله يا زبير ارسلك الماء الى الجارك فقال الانصاري ان
كان ابن عمك فاجر وجد رسول الله صلى الله عليه وآله اسق زرعك يا زبير ثم احبس الماء الى الجارك حتى يبلغ اصول الجذر ففرض رسول الله صلى الله عليه وآله
بعد غيبته الزبير باستيفاء غرام حقه بعد ان كان قد استتر له عن بعضه وحيث يحالف القاضي يقضى في احد الاموال المشغلة
يفقد قضاؤه وان فعل مكرها اذ وقع على وجه الحق على الاصل وفي الخبر لا الله عليه قوله وان يتولى البيع الى قوله ماعدا وان
اخر في رعية ابد الولاية في الجاني بسبب القضاء فيقبل قلبه الى من جابه اذا وقعت بينه وبين غيره حكومة ودر بما خاف خصم من علمه
من ميل القاضي عليه فيمنع من رفعه وسبيله فيا يحتاج اليه من بيع وشراء او يוכל من لا يعرفه ويكيل لئلا يجاني ويكيل ايضا لاجله
فادع في شخص يوكاله ابد له باخر فان اجد من يوكاله عقد بنفسه للضرورة ثم اذ لو قف خصم من عامله قاتل من يحكم بينه وبين
خصم خوفا من ان يميل اليه او يتحيز بذلك ولا يخص هذا الحكم بالبيع والشراء بل الاجارة والاستئجار وسوا المعاملات في قضاها ان
يكره له النظر في نفقة عياله وامر يصنع بل يكرهه لغيره ليفزع قلبه للحكم والمراء بنولية الحكومة بنفسه ينفق مع خصمه لو حصل منافع
في الحكومة عند فاضل اخر غير بل يكره من يخلصه عنه وفردوان عليا وكل عقيل في خصوصه وقال ان الخصومة قح والى كره
ان احضرها والقبح بالاضام الشاق والمراد بها تقهيه الى ما لا يلو فيقع بسببه في مشقة قوله وان يستعمل الانقباض الى اللامحبة
هو القضا بها والنظر بها قال الهروي في الحديث لعل بعضكم يكون الحسن محبة من بعض اى اخطن بها والمراد ان انقباض القاضي في
وجه الخصم يمنع من الاتيان بحجة وتحرير دعواه على وجه الكمال بل يشغل نفسه وتشو يش فكره فيفرض بلوغ مطلوبه ولا يكره له
التيان المظان لا يوبى من معدن جواز الحمى وسقوط محله من فلوهم فيقبل بذلك الامر المطلوب منه قوله ويكره ان يربط الشهادة
الحزب كراهة ما يربط عليه من التصديق على الناس الفضاضة من العدل غير المرتبة لان ذلك يوشع السلف ومن ذهب الى
شره نظر الى ان ذلك موجب بطلان شهادة من يقبل شهادة فانه قد تجل الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضلع الحق وقد قال في
اشهد واذنى عدل منك فاطلق في ذلك من على الناس من خرج بالافضا وهما منقيا والاشهر الكراهية قوله الامام يقضى
بظاهر الاصح الاتفاق على ان الامام يحكم بعلمه لا بصحة المانع من تطرق الهمه وعلمه المانع من الخلاف والخلاف في غير من يحكم
فلا يظهر منهم انه يحكم ايضا بعلمه وقيل لا يجوز مطر قال ابن ادريس يجوز في حقوق الناس من دون حقوق الله وعكس ابن الجني في
كتاب الاحكام فقال لا يحكم الحاكم فيما كان من حدود الله عز وجل بعلمه ولا يحكم فيما كان من حقوق الناس الا بالافضل او البينة فيكون بماعلمه
من حق الناس شاهد عند من قوة وشهادة كشهادة الرجل الواحد وسوا كان ماعلمه من ذلك كله في حال ولا يثبت او قبلها ويظهر
من المتن ان ابن الجني يرى قضاء الحاكم بعلمه سوا في ذلك الامام وغيره لانه حاجة بالروايات الدالة على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه
بعلمه ما اذا علمه قتل الاخر الذي ادعى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم النافق من غير ان يطلب البينة ودفع الى ابن الجني ذكر ذلك في كتابه اخر وهذا
الذي نقلناه عنه من كتابه يندكره الاصحاحه وانما نقلوا عنه القول بان الحاكم لا يحكم بعلمه في شيء من الحقوق ولا الحمد وهذا
نقلنا عنه وفخر الدين في شرحه صرح بدعوى اتفاق الامامية على ان الامام يحكم بعلمه وهو بخلاف ما نقله والدمي الخ عن ابن ابي
رداعلى ان الجني الدال على عوفه بالمتع في الاما وغيره هذا في الخلاف في السئلة والطحاوي في الجواز قضاء الحاكم بعلمه لا ان
لانا علم اقر من الشاهد الذي لا ينفذ قولها عند الحاكم الا بغير الظن ان كما فيكون القضاء به تابعا بطريق اولي ولعمري الادلة
الدالة على الحكم مع جوب الوصف للعقل بكونه والسابق والسابقة فاقطعوا ايديهم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
والحكم الحاكم فاذا علم الحاكم بالوصف على وهو قويم من الحكم واذا ثبت ذلك في الحدود ففي غيرها الواجب المانع من مطا
روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قضية الملازمة له كنت واجما من غير بينة لوجهها وان فيه تمهده وهي مع القضاء وتزكته لنفسه وهي ممنوعة ايضا

خلاصہ

ما علمه من الرواية فانها عامية والنهية والتركية ايمان في القضاء بالشهود مع انه غير مانع اتفاقا واجبا مانع في حقوقه
 مبنية على الرخصة والمساحة فلا يناسبها القضاء بالعلم وفيه نظر لان المساحة قبل الشوث لا بعد والقول الذي نقلناه عن ابن الجوزي
 عليه السلام لا نقول عنه وبذلك يظهر اختصاص المشهور بالقوة واعلم ان من منع من قضاء جعل استثنى صورها اذ كثر الشهود وجرحهم
 لثلاثين الدور او التسلسل فانه اذا علم باحد الامرين وتوقف في ايمانه على الشهود فان اتفق على تركه تركه المترك والجارح فقد حكم
 بعلمه ولا افتقر الى آخرين وهكذا فيلزم التسلسل ان لم يعتبر شهادة الاولين والآخرين اعني ما في حق غيرهما ومنها الاقرار في
 مجلس القضاء وان لم يسمع غيره وقيل يستثنى اقرار الخصم ومنها العلم بخطأ الشهود يقينا او كذبهم ومنها تعريض من اساء
 في مجلسه وان لم يعلم غيره لانه من ضرر اقامة جهة القضاء ومنها ان تشهد معه اخر فانه لا يقصر عن شاهد قوله اذا اقام المدعي
 الوجه ما اخذاه الشيخ من جرحه ما اشار اليه مطر من الدليل وهو ان المدعي قد اقام البيعة والذي نفى ما على الحاكم من معرف
 العدل والاصل العدالة الى ان يظهر غيرها والاشهر عدم الجواز وهو الذي فيه عليه الصواب لا شك لانه لا يثبت الحق المجوز لعقوبة
 الغريم بالحس حسمه بغير عقوبة لم يثبت وجوبها بناء على ان شرط قبول البيعة العدالة فالحكم بالشرط يقضي بحمل المشرك
 الحال قبل ثبوتها بمنزلة عدم البيعة بل بمنزلة ما لو ادعى عليه حقا ولم يحضر بقية فان الدعوى جرحه على الحكم مع البيعة العامة
 ايضا ولا يجوز للحاكم ان يدعى اجماعا واختلاف الامر من بقوة جرح العلة وضعفه غير وجوب خلاف الحكم والاصل في هذا
 الخلاف البناء على ان العدا اهل هي شرط او النفس مانع فالشيخ وعلم على الثاني لقوله تعان جاء كره فاسق ببناء فيستوي اوجب
 التبيين وهو التوقف عن الحكم عند خبر معلوم الفسق وذكر وصفه لم يكن علة لم يكن لذكره فائدة يدل على علمه خبر الجرح
 ان وجب رده كان اسو حالا من معلوم الفسق وهو باطل قطعاً وان ساواه لم يبق للتشديد فائدة وقيل الاول وهو المش
 بين الاصحى والاصل يتوقف حكم المال على ثبوت التركة بالبيعة ولقوله تعان شاهد وان دعي عدل منه فالجرح لو قيل كان
 مستانيا للعدل فمعين الوقف فالشيخ في جواز الحس على اصله من ثبوت عدالة المسلم الى ان يظهر خلافها فيجوز الحس لوجوده المقضي له وهو
 قيام البيعة الشرعية بالحق ولا ينافي التوقف على طلب التركة لان الظاهر بهذا القول يجوزون البحث عن التركة عند الرتبة ومع
 الغريم ذلك وربما اوجبها بعضهم الحدود والقصاص دون الاموال واخرون مطر استظهر هذا الاصل اي في طلب التركة
 عند الفائل من لا يجوز الحس بناء على اصله من عدم صحة الكفاءة في العدالة بذلك فلم يحصل جرح البيعة موجب للحس فلو قضى الحاكم
 الخ اذا حكم الاول بحكم لا يوجب على الثاني البحث فيه وبجاء له امضاه لكن لو نظر فيه فظهر خطؤه وجب عليه نقضه وكذا يجب عليه النظر
 في حكم الاول وكان الغريم محسوماً ولم يفصل الامر بعد وهذا هو مقرر فرض المسئلة وسيا الفرق بين الامرين وحيث يظهر له الخطا
 في التصديق لا يفرق فيه بين كون مسند الحكم قطعياً كالجرح المتواتر والاجماع او ظاهرياً كخبر الواحد وان كان صحيحاً والقيام ولو علم
 بعض الوجوه كصحة العلة وظهور الخطا في المسند لقطع بين الاستناد الى غيره مع وجوده وفي الظن بغير القصص في استنباط
 على وجه لا يكون دليلاً معتمداً عند الحاكم كبر لو علم بان اسند الخبر واحد مع وجوده ما وارجح وكان استناده الى الاول التقصير في النظر
 ونحو ذلك لا يجر خطؤه بحال خلافاً عند الحاكم الثاني مع كون الاول متجاوزاً للاعتماد عليه فان ذلك لا ينقص لانه لا يعلم كونه خطا
 فان كل واحد من الامرين المختلفين في الفرض ظني فلا ترجيح ويجوز على كل منهما ان لا يكون هو الصواب في نفس الامر بل يجوز علمه اجماعاً
 في المسئلة قول اخر على هذا فيجوز قوله وان الثاني فيه الخطا على العلم بالخطا الاعلى في قوة الجائز الخالف وكذا القول لو حكم هو
 بحكم ثم تبين له خلافه فانه ينقص مع العلم بخطأه لكونه قد خالف فيه دليلاً قطعياً او ظاهرياً وقصر استقراغ الواسع في تحصيله
 الى ما طرأ دليله لا ينقص ما يغير جهاده فيه مع احتمال اكمل منهما موافقة الصواب في نفس الامر كما لو كان قد حكم بالشفعة مع الكثرة
 ثم ظهر له ضعف ذلك القول فان مثل هذا لا يسيء خطا ولا يصح في مثل هذا الباطل عبارات مختلفة وآراء متباينة والحاصل ما حرمناه
 واقومنا في اشكال منها عباد الشهود من فانه قال بنقص الحكم اذا علم بطلانه سواء كان هو الحاكم او غيره وسواء افاده الجاهل به
 ام لا وحصل ذلك مخالفة لنص الكتاب والمتواتر من السنة والاجماع لو جرح واحد صحيح غير شاذ ومفهوم الموافقة او منصوص العلة
 عند بعض الاصحاب بخلاف ما يعارض فيه لا يخبر وان كان بعضها اقوى بنوع من المرجحات او ما تعارض فيه عموماً الكتاب والمتواتر
 او دلالة الاصل اذا تمسك الاول بدليل يخرج عن الاصل فانه لا ينقص انتهى وهذا يتم في الامثلة الثلاثة الاول وهو نص الكتاب والمتواتر
 والاجماع اما خبر الواحد ان كان صحيحاً فهو من مواضع الخلاف ودليلاً ظني فدان كجماعة من اصحابنا وغيرهم فخالفة لا ينقص اذا كان
 فانه من الاول دليل اقتضاه ومثله القول في منصوص العلة وفلان عرفت في قوله عند بعض الاصحاب فان العمل به من غير نظر الحاكم
 وهو ليل ظني وهو مثل العمل ببعض الاخبار المعارضة اذ ارجح بعضها المرجح بل من المرجح للبحر المعارض ما يظهر ضعفه بزيادة علم
 مخالفة منصوص العلة فان الاخبار يعارض مع كون بعضها صحيحاً وبعضها ضعيفاً او مجمع بعضها بينهما وتخصيص الصحيح بالضعيف
 كما اتفق في اكثره وفي غيره في مواضع كثيرة وتما كان معتمداً لجامع عدم العلم بالخبر الضعيف في غير ذلك للوضع بظهر

بني

مستند

بعض

لا ريب في ان
 ارمح صوفى فانه
 الخاكر عن ذلك فانه صا
 الضمان لانه فانه صا
 ماله الى الف انهم
 قال ما قضيت الا
 اقام للمع عليه
 بالاتي فقد

المؤمنين

الشاهد في الحديث
 ان من شهد على نفسه
 ان لا يشهد على غيره
 الا ما كان عليه
 من عيب او علة
 او عيب من نفسه
 او عيب من غيره
 او عيب من الله
 او عيب من خلقه
 او عيب من زمانه
 او عيب من مكانه
 او عيب من حاله
 او عيب من قباله
 او عيب من خلفه
 او عيب من يمينه
 او عيب من شماله
 او عيب من فوقه
 او عيب من تحته
 او عيب من يمينه
 او عيب من شماله
 او عيب من فوقه
 او عيب من تحته

بعض ما كنه حتى يقف عليه قوله كما كان عرف عدالة الشاهدين الخ اذا شهد عند الحاكم شهوة نظر ان عرف فسقم فلا خلاف
 في شهادتهم من غير احتياج الى بحث وان عرف عدالتهم قبل شهادتهم ولا حاجة الى التعديل وان طلبه الخصم وان لم يعرف حاله
 الفسق والعدالة فان يعرف مع ذلك اسلامهم وجب البحث ايضا وهذا كله مما اخلاف فيه وان عرف اسلامهم ولم يعرف امرهم غير من جرح تعديله
 وهذا مما اخلاف فيه الاصح فالشهور بينهم خصوصا المتأخرين منهم انه يجب البحث عن عدالتهم ولا يكفي الاعتماد على ط اسلامهم لقوله
 واشهدوا دوى عدل منكم مع قوله واستشهدوا شهودا من رجالكم فيحمل هذا المطلق على التقيد ولا بد من اشتراط الوصف بالعدالة
 على امر زائد على الاسلام لان الاسلام داخل في قوله من رجالكم فانه خطاب للمسلمين ولان العدالة شرط قبول الشهادة كما يقتضيه الآية و
 الجمل بالشرط يستلزم الجهل بالشرط ولو راية عبد الله بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله ع ما تعرف عدالة الرجل من المسلمين حتى تقبل
 شهادته ولم يعلم قال قال ان تعرفوه بالسر والعفاف والكف عن البطن والفرج واليد اللسان ويعرف باجتماع الجاير التي اوعده الله عليها
 النار من شر الجحيم وان تروا رايه واعقوا الوالدين والفر من الزحف وغير ذلك والدال على ذلك كله والساير لجمع عيوبه حتى يحرم على المسلمين
 نقيش ما ورواه ذلك من عثراته وغيبته ويجب عليهم توليته واطاعا عدله في الناس المتعاهد للصلوات الحسن او اوطا عليه من وجاهظوا في
 باختصاص المسلمين وان لا يختلف عن جماعتهم في مصلاتهم الا من علة وذلك لان الصلوة سر وكفارة للذنوب ولو لا ذلك لم يكن لا عدل
 يشهد على احد بالصلاح لان من لم يصل فلا صلاح له بين المسلمين لان الحكم جري فيه من الله ورسوله ص بالحق في جوفية الحديث وفي
 هذه الادلة نظر اما الآية الدالة على العدالة فليس فيها ان المراد منها ما هو في ادع لا كفاه بظ الاسلام اذ لم يظهر الفسق بقوله لان
 هو لعدالة وانها الاصل في المسلم بمعنى ان علية يحل على القيام بالواجبات وترك المحرمات ومن ثم جرى عليه هذا الحكم حتى لا يجوز
 بفعل محرم ولا ترك واجب اخذ بظاهره وانفق الكل على بناء عقده على الصحيح سيما ان العدالة امر اخر غير الاسلام وهي الملكة الالهية التي لا
 لشرط العلم بوجودها بل يكفي عدم العلم بانتفاءها من المسلم والعدالة في الآية حاجات شرطا حتى يتيقن انه باين من الجهل بالشرط
 الجمل بالشرط واما حاجات وصفه وموصفه ليس محجة بحيث يلزم من عدم العلم بخلاف الشرط نعم جاء الفسق شرطا وجوب
 التيقن عند الفاسق في قوله نعم انما انكم فاقوا ببناء فقيتوا فشرط في الامر باليقين عند الجهل بالفسق ومقتضا عدم الامر به مع
 عدم العلم به لان الجهل بما لا يصلح الحكم عليه الفسق بل ووصفه به واصف بفت عليه الغنى بقوله ان العدالة يقتضي امر زائد على الاسلام
 مسلم لكن لا يدل على وجوب العلم بوجودها لان الالة المطلقة افضت قبول المسلم من رجالنا الشامل باطلاقة للفاسق وغيره فانه الوصف
 بالعدالة ذلك على امر زائد وهو اعتبار ان لا يكون فاسقا اما اثبات وصفه فزائد على عدم العلم بالفسق فلا وانه المتنازع وبالحاجة
 فالحكم بيقين العدالة يحصل ظاهر مع الجهل بحال المسلم فتدالة الآية واما الرواية فتعقد صورها على ما علم في طريقها جماعة
 منهم الحسن بن علي بن ابيه والظاهر ان المراد منها ما يفاضل الحسن وابوه على غايتها ان يكون محمدا لها وهو كاف في ضعف السند
 محمد بن موسى وهو مشترك بين جماعتهم الضعيف جدا والثقة ثم هو معارض برواية ابن ابي يعفور هذا بما يدل على خلاف ذلك وسيأتي
 والية هذا الشيخ في مدعي اجماع الفرق وابن الجندى في المقيد كتاب الاشراف ظاهره ان المتقدمين يصحروا في عباراتهم احد
 الامر بل كلهم يحملها حجة هذا الفريق من الالة فلا شرا بها لهم من الرواية صحيحة عن ابن عبد الله ع في اربعة اشهر على
 محسن الزنا قعد منهم اثنان ولم يعد الاخران قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور اجبر شهادتهم
 جميعا واقم الحد على الذي شهدوا عليه بما علمهم ان يشهدوا بما ابصر وابو وعلموا وعلى الولي ان يجرح شهادتهم الا ان يكونوا
 بالفسق ندوا به ليس عن بعض رجاله عن ابن عبد الله ع قال سالت عن البيعة اذا اقيمت على الحق الجمل للقاضي ان يقضي بقول البيعة
 من غير مسئلة اذ لم يعرفهم قال خمسة اشياء يحل على الناس الاخذ بها بظاهر الحكم والولايات والتنازع والموارث والذبايح والشهادات
 فان كان ظاهر ظاهرهما موافقا لشهادته ولا يستل عن باطنه ورواية العلاء بن سنيان قال سالت ابا عبد الله ع عن شهادة رجل
 بالجمام فقال لا بأس ان كان لا يعرف بفسق ورواية عبد الله بن المغيرة عن الرضا ع قال كل من ولد على الفطرة وعرف بصلاح في نفسه
 حان شهادته ويجوز ان يصبر قال سالت ابا عبد الله ع عما يروى من الشهوة في الظنين والمهم والحكم قال قلت للفاسق والظان
 كما هذا يدخل في الظنين وفي معناها رواية عبد الله بن سينا وسليمان بن خالد عنه ع في رجل الكسبي باسناده الى سلمة بن كهيل قال
 سمعت عليا ع يقول اشيع في مدح طويل واعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض الا مجاوز في علم يثبت منه او عرفوا بشهادة زور
 او ظنهم وفي معنى هذه الاخبار غير ما وطئوا قريعتهم وان وضعوا لكتفهم شهادتهم مع اعتراف اسناده وعقيدته والشهادة في الآراء
 لما يجزى من يعقود السابق ثم ذكر خبر يونس المرسل المتألفه قال لا ينافي الخبر الاول من وجه واحد انه لا يجب على الحاكم التفتيش
 عن بواطن الناس ولما يجوز ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يصدق فيهم ويوجب شهادتهم
 فيما يكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى ان يعلم ان جميع السنن المذكورة في الخبر الاول متفقة عنهم لان جميعها يوجب القدر
 في قبول الشهادة الثاني ان يكون المقصود بالصفا المذكورة في الخبر الاول الاختصاص كونهما فادعى في الشهادة وان لم يبارك التفتيش

ومثل

في قوله
 ان من شهد
 على نفسه
 ان لا يشهد
 على غيره
 الا ما كان
 عليه من
 عيب او علة
 او عيب من
 نفسه او
 عيب من
 غيره او
 عيب من
 الله او
 عيب من
 خلقه او
 عيب من
 زمانه او
 عيب من
 مكانه او
 عيب من
 حاله او
 عيب من
 قباله او
 عيب من
 خلفه او
 عيب من
 يمينه او
 عيب من
 شماله او
 عيب من
 فوقه او
 عيب من
 تحته

يخالف

فيم

اولا في الشهادة على الجرح والتعديل قد علم الجرح لا يشهد بما يخفى عن الاخرين ولو تعارضت البيتان في الجرح التعديل قال في الخلا
وقال بما ذكره في وقت الجرح كان حسنا التاسعة لا بأس بتفريق الشهود ويستحب فيمن لا قوة عنده العاشرة لا يشهد الشاهد
باجرة الا مع المشاهدة لفعل ما يقدح في العدالة وان يشيع ذلك في الناس شيئا عموما للعلم ولا يقول على سماع ذلك من الواحد
العشرة لعدم اليقين بخبرهم م

المفصلة

لما هي استبان الجرح التعديل بان يكون المني مقلدا للحاكم في اجتهاده او موافقا له في العلامة قول بوجوده كسبب التعديل دون
الجرح عكس المشهور وقول آخر وهو ان المني والجرح ان كانا عالمين باسبابهما كفي اطلاقهما والاوجه كرا السبب فيهما وقد تقدم
ما يقتضي ضعف القولين وعلى المشهور من الاكتفاء بالاطلاق في التعديل في القدر المعبر عن العبارة عنه احدهما ان يقول عدل
لقوله نعم واشهد ذوى عدل منكم فاقصر على العدالة فقط وهذا اخيا الشيخ في طوئانه ان يضيف على ذلك على ولا يشهد عدل
لا يفيد العدالة في كل شيء بل اثبات الوصف في الجملة كقوله صا فانه لا يفيد الصدق في كل شيء فيقتضي اضافة زيل الاحتمال ويجعل مطلق
العدالة مقبولا للشهادة في كل شيء وهو قول ابن الجني فانه قال في كتاب الاجماد ولا يقع من الجرح التعديل حتى يقول عدل على ولا يثبتهما
اعني ضميمة احد الاخرين الى قوله عدل وهو اما الى على او مقبولا للشهادة فرب عدل لا يقبل شهادته وان وجبت شفاعته كالنفي الغفل وهذا
اختيار اكثر المناظرين واعتبر على الاخرين بان العدالة قضية علمية لا يوصف بها الا من واطل على المفروضات واجتنب المحرمات فلا
يختص ويقتضي ان يكون الرجل عدلا في شيء دون شيء وقوله ولا على لا يفيد العدالة المطلقة كقول الغايل فلان صا على ولا فانه
لا يقتضي صدقه في كل شيء وان الوصف بكونه مقبولا للشهادة يعني عن الوصف بالعدالة لانه انحصر فوجوده لسنن وجود الام في ضمنه
كان عدمه من عدمه والاقوى الاجزاء بقوله انه مقبولا للشهادة واصافة العدالة الى ذلك كدور ما على بعضه اضافته الى وعلى
العدل بان العرض منه ان بين ان ليس بولد بناء على ان شهادة الولد على والده غير مقبولة وهو تعليل ضعيف لانه قد اعتبره من علم ان ليس
ولده ومع تسليم عدم قبول شهادة الولد على والده لا يدل قوله عدل على ولا على ان ليس بولد لان العدل عدل على ابيه الا انه لا يقبل شهادته
عليه باخر خارج ويقتضي ان يراد به نفي السوء فالمعبر ان لا يكون هناك ذلك الوصف اما ان تعرض القضية لفظا فلا كما ان الشاهد على
غيره يعني ان لا يكون كذا ولا يجب ان يقول استبان ويقتضي ان يكون العرض بيان ان ليس بان فهذا العرض يحصل بقوله على قوله ولو
اختلف الشهود في اذ شهد شاهد بتعديل شخص معين واخر يجوز ان لا يتكاد بان شاهد المني كان بعد التذمة او مفصلا من غيره
ضبط وقت معين بان قال انه محافظ على الواجبات وترك المحرمات ومخالف المروءات وشهد الجارح بان فعل كيرة في الوقت الفلاني بالامر
تقدم الجرح لان التعديل وان اشتمل على الاثبات لكنه في المعنى راجع الى النفي بخلاف الجرح فانه يتضمن الاثبات للمخ والاثبات مقدم
على النفي ولا مستند علم الجرح الى الاحسان والمعدل يبنى على اصل العدل بالنسبة الى ترك المحرمات في جميع الاوقات وان علم الانتفاء بعضها
ومستند العدل عند المعينة والاصل ما ظن ان كان الاول اولى لانه اقوى لان جرح يمكن صدقه ما بان ولعله الجرح في ذلك الوقت بفعل
للمعصية المخيرة عن العدالة ولا يراه المعدل فيمكن الجمع بين صدقهما مع الحكم بالجرح وليس فيه تقديم لبينة الجرح على بينة العدالة بل على
بمقتضى الجرح وقال الشيخ في توقف حكم المعارض مع عدم المرجح وهو متبرع مع عدم امكان الجرح بان شهد المعدل بانه كان في ذلك
الوقت الذي شهد الجرح بفعل المعصية فيه في غير ذلك المكان الذي عينه للمعصية او مستعلا بفعل صادما اعداه الجرح اما
طاعة او مباحا او باعا ونحو ذلك اذ اجمع الاطلاق كما تقدم فلا وجه للتوقف لعدم المعارض قد ينعكس القضية بان يمكن الجمع
بينهما مع تقديم المعدل بان قال المعدل بان قال المعدل قد عرفت السبب الذي ذكره الجرح لكنه قد تاب عنه وحسن حاله فيقد
بينة التعديل لان مع المعدل والحال هذه زيادة علم لذلك كعد الجرح صورة العمل بقوله الكفي في طي هذه الصورة بان يقال
الشاهد الى بلاد فشهدا ثمان من بلد بالجرح واثنان من البلد الذي انتقل اليه بالعدالة فخرج بينة العدالة لانه قد ترك الجرح
واستغنى بالطاعات فيفترق هذان بما خفي عن الاولين وكذا لو كان في بلد واحد فسا فر كاه اهل سفره وجر حده اهل بلده كما
النكية او قال واصلة النظر الى الزيادة فيعمل على ما قوله لا بأس بالرجح اذا رتب القاضي بالشهود او قوم عظمهم تحفة عقل وجد
بهم فبني على ان يعرفهم ويسال كل واحد منهم عن شخص القضية من وقت يحمل الشهادة عاما وشهرا او يوما وعدة او عتية
وعن مكانه وكل وسكة ودار وصفة وصحبا ويسال ان يتحمل واحد او كان هناك غيره وانه كتب شهادة ام لا وانه كتب ما كتب
فلان ام بعده وما اشبه ذلك ليستدل على صدقهم فافترق شخصهم فعرف كذبهم وكذلك فعله داود وعروى انه سبعة في عهد
ام المؤمنين علي السلام فوافي سفره فقد واحد منهم جاثا ام انه الى على وكذا في ذلك فاستدعاهم وسالمهم فانكر واقر فمرو
انام كل واحد منهم الى مبارية وكل به من محفظة ثم استدعاه واحد او اوصاله فانكر فقال على عم الله اكبر فسمعوا الباكون فظنوا انه قد
اعترف فاستدعاه واحد بعد واحد فاقر فوايقنوا فقتلهم على عمه وينبغي مع التفرق اذ اسال احدا منهم ان لا يدع رجوع الى
الباقين حتى يسالم كل واحد منهم بحوايه ومما اتفقوا في الجواب به بعضهم باق من ربه لانه منهي الامكان ويكره تفرقة اهل الفضل
او العقل الوافر والدين لان فيه عصابة منهم ونقيصة فيقتصر على البحث عنهم ان جعل حالهم وحال التفرق قبل الاستدعاء
ان اخرج اليه قوله لا يشهد الشاهد في ذلك تقدم ان المعصية التعديل المحيرة الباطنة الموجبة لغلبة الظن بالعدالة واقام الجرح فلا
يكفي فيه مطلق الظن اجماعا بل لا بد فيه من العلم بالسبب اذ لا يشهد بان يوازي او يشرب الجرح او يشهد بان يوازي او يشرب الجرح
بأننا او شرب الجرح مثلا ولما اذا سمع من غيره فان بلغ الخبر من هذا النواتج جاز الجرح لمحمو لان من يمتنعوا عدل العلم لكنه

[illegible]

۱۶

عند

تاريخ

[illegible]

المؤمن الذي على من صاحبه حتى ان هذا القول شهرة قال المرتضى مما اقررت به الامامية القول بان المحمدين اذا ابتدوا الدعوى
بين يد الحاكم وتشاموا في الابداء بها وجب الحاكم ان يسمع عن الذي عن يمين خصمه ثم ينظر في دعوى الاخر والاصافية رواية محمد بن
مسلم عن ابن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان يقدم صاحب اليمين في المجلس بالكلام وهذه الرواية ليست صحيحة في الدعوى الا ان الحاكم
انفقوا على ان يسمعها وقال ابن الحنفية جمل ان يكون ارباب ذلك للمدعي صاحب اليمين هو واليمين المردودة اليه والشيخ
بعد ان ذكر اجماع الطائفة على كمال مال الى القرعة كما يقوله العامة وله وجه قوله ولو اتفق مسافر وحاضر على المال كان المقضي للمحضر
السابق للقرعة بين المجتمعين دفعه مراعاة التسوية بين الخصوم يفرق فيه بين شخص لا يدين المسافر الحاضر ولا بين الرجل والمرأة
الا ان يختص احدهم بنصر على تقدير النكاح كالمسافر الذي قد شد الرحال ويؤدي تحفة الى ثوب المظلة في ثوب الرقعة فيقدم وكذا الرجل
التي تضمن بالانظار وبعضهم فلم المسافر على التهم نظر الى الغلبة الضرورة ولا دليل عليه يقضي التخصيص فلهذا شرع المصير بين
الحاضر في تقديم المسافر في ما قوله بذكر الحاكم الى ان في اسقاط حق بعد ثبوته وابطال دعوى قبله وعلى هذا طريق الجمع بين ذلك و
بين الترجيح اصل المقضي بالاسقاط بعض الحق اما ان يجعله متوسطا بين الاسقاط وعدمه او جعله مستثنى كبقية كلام
الاصحاب لان الصلح خير لو بحث غيره على ترجيح ما في ذلك والوطن بينهما في الصلح كما صرح به ابو الصلاح وهذا هو قوله فالشيخ
لا يسمع الدعوى الا في الاشكال في صحة سماع دعوى الوصية بالمال في مجهول الاقرار بالمجهول كايصح الوصية والاقرار بها والخلاف
في غير هاتين الصورتين فقال الشيخ في لا يسمع الدعوى المجهول في منسوب مطلقين لا نفاء فابدها وهو حكم الحاكم بها في
اجاب المدعي عليه بنعم ثم اعرض على نفسه بصفة الاقرار بالمجهول واجاب الفري فيهما ما قاله ولو كلفناه بالتفصيل والمصير استشكل
وجه الاشكال مما ذكره الشيخ ومن ان المدعي يعلم حقه بوجه ما كما يعلم ان له عنده فربا او ثوبا ولا يعاين صفة ما فلو لم يجعل له
الى الدعوى ذريعة لطالب حقه وهذا هو الاقرار بالحكم ببيع الدعوى وبقية تعيين الحق امر اخر فيلزم الخصم شيئا الحق وبقية تعيين
المدعي ويجلف على نفي الايدان ادعى عليه ويجلس له بدفعه الى غير ذلك من القواعد المبررة عايشون الدعوى المجهول وما فوق الشيخ
في الاقرار بالدعوى بالرجوع وعند ففرق ظاهره كما يصلح لتأسيس الحكم قوله لا بد من اقرار المدعي الحق بقبوله ايراد الدعوى بصيغة
الحكم على ان البعض من الحكم عنده ما كان في اللفظ بان يجعل الصيغة حازمة وذلك يقول اذن او اؤتم كذا اسم انضم الى خبره
بالصيغة حرة بالقلب باعتقاده لا سيما الحق والامر بك فان المدعي لا يشترط حرة نفس الامر لا نداء كان المدعي يشهد
بحق وهو لا يعلم بطلان يدعي عند الحاكم لشهادة البينة وكذا الواقر لم يقر بحق وهو لا يعلم بطلان يدعي عليه وان لم يعلم
في نفس الامر ما هو وجه ما اختاره المص من اشرط الحكم الصيغة ان الدعوى لها ان تتبعها بين المدعي والخصم بالانكول
وهما غير ممكن مع عدم العلم باصل الحق وان العزم من الدعوى هو القول بالحكم فلا يطابقها الظن ونحوه ونقل المص عن بعض
عاصره وهو الشيخ محمد بن محمد بن ماسماع الدعوى في التهمة وان امين جازم ويجلف المنكر من غير ان يترتب علمه باكره اليقين
على المدعي لعدم امكانه وضعفه المص بعد عن شبه الدعوى في المعهود فيها القول بالحكم وفيه نظر لعدم ثبوت ذلك مع دخول في
عزم قوله وان احكم بينهم بما انزل الله فالزور بك لا وضمن حتى يحكموا فيها شجرهم ومن ثم قيل لسماعها بدون الحكم مطر
لا صلا عنه الاشرط وعلى القول بسماعها بما ينبغي كالتهمة ان حلف المنكر فلا كلام والا فان قضينا بالانكول قضينا هنا ايضا
له بحر الاقرار والبيعة فيسبغ المدعي لاحد وان قلنا لا يقتضي الاقرار باليمين او يرد هنا لعدم امكانه ولو عاد بعد ذلك وادعى العلم
فالاغوى السماع لا مكان تحدده قوله لا كان المدعي الحق قول الشيخ هنا منفرج على ما اسلفه من عدم سماع الدعوى المجهول فيقول
قوله يشترط سماعها ارتفاع الجها على المدعي بصفة جنسا وصفا على وجه برفع الجها عنه كما يصف المسلم حتى يتصور
يمكن حكم الحاكم والزام الخصم وجبته الى ان يؤديه ويبيع ماله لاجله وايضا عنه فقها حيث يمنع من الاداء فان كل ذلك يلزم
العلم ولا حاجة الى ذكر القيمة مع ذلك لا مكان صفة بدنها وان كان النقص لها الحوط لا نهاضط خصوصا اذا كانت العين منقولة
ولو ظنت تعيين اشرط التعرض للقيمة لانها الواجبة عند التلف وسقط اعتبار العين والمصرة استشكل بناء على ما اصله بقا
من الشك في اشرط ذلك كما لا يشترط في الاقرار ولا بينة الى ذكره من ذلك ويرجع اليه فيه بعد ذلك ان فقر في مراجعته كان
علماء والا فلا وليست من اعتبار ضبط وعلم مضاف الى اوعية والاقرار ما اذا كان الضبط والتعيين مترتبة على الدعوى
كمدعية النفوذ طالبة لمفرج وكا واجب بطل العوض اذ قلنا ان التهمة تقتضيه ومع شرطه ولم يفكر ولا يتصور هنا من المدعي
اعلامه والتعيين فنادى بعضهم ما اذا ادعى ان له طريقا ملك الغير ادعى حواجره الماوضف لا يشترطها اعلام مقدار الطريق
والجري وان ادعى على شجره ما ايام مقدارها لان الشهادة اعلى شأنه لاستقلالها بايجاب الحكم بخلاف الدعوى والاظهر ان هذه
دعوى في حواجره انما كانت الدعوى في القول للشيخ في وجهها اشار اليه من ان الجواب في المدعي فقف على طريق وجهه الوجه

الرافعة التي
لو ادعى أحد التبعة
المال الفاضل وان كان
غيره كان في رافعة
لبيحته للتبعة من
لو فاما بين مدعيه
في جواز المدعي
المدعي على المال
دلالة شاهد الحال على الظاهر العام العادي بان الانسان لا يحضر خصمه الى المجلس الحكم ليدعي عليه ويضع من غير جواز القول بالاشهاد
لا من قوة قوله لو ادعى المدعي عليه ولو لم يسمع على الفاضل علما بالمدعي عليه وليس ذلك لانه لا اهل الصيانة
والمراتب وقد تقدم ان على المدعي عليه ان يثبت المدعي عليه ان كان عند زيد بن ثابت ليحكم بينه وبين غيره
المصور فخصر مع حالين مجلس الحكم كالحلف كان بينهما ثم ان كان هناك اعمام رافعة اليه ولا الى خليفة كما لا يجب جازية المدعي عليه وانما
التي كما على غيره مع وجود لان المدعي عليه ان يثبت المدعي عليه ان كان عند زيد بن ثابت ليحكم بينه وبين غيره
في جواز المدعي عليه المدعي عليه اما ان يكون بحسب الاقرار والافتكار او بسبب واثما جعل الشكوت جوابا لانه اذا اصر على الشكوت
جعل المنكر الناكل وردنا اليه من المدعي فهو في الحكم كالا فتكارا وكان في معنى الجواب بالافتكار والكلام في الاقرار وصيغته
كما ترى باب الاقرار فلذا لم يتعرضوا له هناك لكن متى تحقق وكان المقر جامعاً لشرائط المقررة في باب رافعة القربة سواء حكم الحاكم
بما يجازي ما اذا اقام المدعي عليه فانه لا يثبت بغير اقامتها بل لا بد من حكم الحاكم والفرق ان البينة منوطه باجتهاد الحاكم
في قبولها وردها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار وهل الحاكم ان يحكم على المقر بغير اقراره من دون مسئلة المدعي له الحكم قال الاعضا
الشيخ ط لا لان الحكم عليه به حق له فلا يسوفه الا بامره كقسط الحق ونسبه المهر الى القيل ايدانا بضعه عند وجهه محوماً في وقت استيفائه على الحاكم
مستحق في وقت مطالبة الجواب على التماسه بشهادة الحال يكون مطالب الحاكم حيث حضره الحاكم ولا تدين في وقت تعيين الحاكم
فوجب عليه اظهاره سواء طلبه مستحقة ام لا ولا شهرا الاول قوله وصورة الحكم الخ تبة على صورة الحكم في اول الباب ليكون مفيداً
له حيث يحتاج اليه وان كان الحاجة اليه في غير صورة الاقرار اقوى كما بينها عليه من ثبوت الحق في الاقرار بانه يوقف عليه
انما يدينه انما حكم اخراجه ونحو ذلك بخلاف الحكم المترتب على البينة فانه عام السبب في ثبوت الحق وحيث يتحقق الحكم فان رضى
الحكوم له بالاقتضا على نطق الحاكم به فذلك وان التمس ان يكتله بحجة يكون في يده بحقه فعل ذلك على افضل سابقا ثم ان كان
الحاكم يشهد بالاقرار على غير المقر ولا يبرئ نسبة تخير بين ان يكتب بحلته من غير ان يذكر نسبة بين ان يثبت عن اثبات نسبة
بشاهد عدل وهذا ظاهر قوله لو ادعى الاعضا الخ اذا ثبت عليه الحق كلف ادائه ان كان يدينه مال فان ادعى الاعضا فان
كان له اصل مال قبل ذلك او كان اصل الدعوى لا كلف البينة على نفسه فان لم يقمها حبس حتى تبين الاعضا وهذا هو الفصل
الذي سبق في باب الفلسف لو ادعى المدعي عليه ما لا يثبت عليه الحق كلف ادائه ان كان يدينه مال فان ادعى الاعضا فان
قوله فيه يمينه فاذا ثبت اعضا فصل على سبيله او سلم الى الفرق المشهور بين الافتخا هو الاول لقوله وان كان ذو عسرة
الى عسرة والزم الدالة على ذلك لم يحضر في حال الكتابة وذكر بعض الفقهاء البتة هو وجوده اصلا وجعلها افتخا كسفت الرواية
زادة عن الباقر كان على ما لا يحضر في حال الكتابة وذكر بعض الفقهاء البتة هو وجوده اصلا وجعلها افتخا كسفت الرواية
باعتبارها كان او شاهدا ولا دلالة في هذه الرواية على المدعي فضلا عن كونها اشهد والقول بتسليمه الى الفرق الشريفة في استئذان
الى رواية السكوني عن الصادق ان عليا كان محبسا الدين ثم نظر ان كان له مال اعطى الغرماء وان لم يكن مال دفعه الى
الفرق اقول لهم اصنعوا بما شئتم ان شئتم اجروا وان شئتم استعجلوه وضعف الرواية منع من العمل بها وبقية ما على المدعي
المعسر التمس دفع الدين وهو ان يكون بيد الفرق او يخلصه من الاصل على تسليط صاحب الدين على عينة لا تسقاء ولا يثبه
عليه وفصل ابن حمزة قال اذا ثبت اعضا على سبيله ان لم يكن ذا حرفة يسكنها والادعية اليه ليس معناه فيها وما فضل عن
وقوت عينا اخذ بمقتضى احتجاجه بشكوكه وهو ان من مدعى مال في الحج وما قاله ابن حمزة ليس بعيدا من الصواب لا يمكن من ادعاء
وجب عليه وايضا صاحب الدين حتى يفي عليه كاي عليه السعي المؤنة ومع تمكنه من التمس ان يكون معسر الا ان ليس كما يحق
على المال يتحقق بالقدرة على تحصيل هذا منع القادر على التمس من اخذ الزكوة الحاقا له بالغنى القادر على المال وهذا كله لا يصلح
دليلا على ما ذكره ابن حمزة بل غاية وجوبه كسبته كيف شاء لا تسليط الغريم على مناصبه بالاستيفاء الاجارة ومع ذلك فذهب
جماعة منهم الى عدم وجوب التمس فضا الدين بل اذا اكتسب من المؤنة شي وجب عونه في قضاء الدين على ابطامه الامة
قوله ولا يحلف المدعي عليه المدعي عليه هذا الحق على وجه التحقيق السابقين في طلب الجواب الحكم ومن ثم وقع فيها الخلاف فونه والفرق
ان الحق فيهما لا يحضر الحكم بالنسبة الى المدعي بل يؤكده بخلاف المنكر فانه يسقط الدعوى وقد يعلق غرض المدعي بها فالحال
وقد احررنا البينة او يخبر وقفاصا لا يخبر المنكر على الحلف فيه ونحو ذلك فليس الحاكم ان يسوفه بغير ادائه قوله فان
حلف الامن فوايد اليه انقطاع الخصم في الحال لا يراه الدقة من الحق في نفس الامر بل يجب على الحاكم ان يبينه وبين الله تعالى
يتخلص من حق المدعي كان عليه ذلك قبل الحلف واما المدعي فان لم يكن له بينة تبقى حقه في دقته الى يوم القيمة وان لم يكن له
يطالبه به ان ياخذ مفاضة كان له ذلك قبل الخلف لا معارضة الحاكم ولا تسعير دعواه لو فعل هذا هو المشهور بين الاصحاب
لا يظهر فيه مخالف حلف حسنة ولا خباثة منه فلو لم يحنل من حلفه لم يفسد دعواه وقوله من حلف له فليرض وقوة ابن ابي عمير
في حلفه من حلف حسنة ولا خباثة منه فلو لم يحنل من حلفه لم يفسد دعواه وقوله من حلف له فليرض وقوة ابن ابي عمير

وكن الوفاء بعد الاحلاف شاهدا وبذلك يمينه وهذا اول ما لو كان الحالف نفسه جاز مطالبة وحل مفاصله مما حلف له
مع امتناعه عن التسليم وان رد اليمين على المدعي اربعة الحلف ولو نكل سقطت دعواه وان نكل المنكر فمضى ان لم يحلف ولم يرد
قال الحاكم ان حلفك لا يجعلك ناكلا ويكر ذلك ثلثا استنظمها الاخرضا فان اصر قيل يقضي عليه بالنكول وقيل بل رد اليمين
على المدعي فان حلف بثبوت حقه وان امتنع سقطت ادعاءه وهو المردى

بماله

عن ابي عبد الله قال اذا رضى صاحب الحق بيمين المنكر فحلفه واستخلفه فحلف لا حقه عليه وهذه اليمين بحق المدعي فلا حلف له
وان كانت له عليه بينة عادلة قال نعم وان اقام بعد ما استخلفه بالله عشرين قسامة ما كان له وكان اليمين فلا يطل كمال ادعاه قبله مما قد
استخلفه عليه وفي رواية اخرى عنه في الرجل يكون له على الرجل المال في حقه قال ان استخلفه فليس له ان يأخذ منه شيئا وان تركه ولم
يستخلفه فهو على حقه وروى الشيخ عن عبد الله بن وصاح قال قد كان بيني وبين رجل من اليهود معاملة فخانني بالف درهم فقلت
الى الوالى فاحلفني فحلف وقد علمت انه حلف يميناً فامره فوقع له بعد ذلك ارباع ودرهم كثيرة فارتث ان يقض الالف درهم التي
كانت له عنده واحلف عليها فكيفت الى ابي الحسن فاجابته بالقضية فكيفت الى لا يأخذ منه شيئا ان كان قد ظلمك فلا تظلمه ولو لا
انك رضيت بيمينه فحلفته لانك ان تأخذ من حق يديك وانك رضيت بيمينه فقد رضيت اليمين بما فيها ولو اقام بعد احلافه بينة
بالحق في سماعي اقول الجدل وهو لا شهرة له سماعي ما لم يسمع من يمينه في رواية ابن ابي يعفور الساقفة ودخولها في عمو الايمان واطلاقها
وادعى عليها الشيخ في الاجماع لان اليمين حجة المدعي عليه كما ان البينة حجة المدعي كما لا يسمع بين المدعي عليه بعد حجة المدعي
لا يسمع حجة المدعي بعد حجة المدعي عليه وللشيخ في طوول اخر لسماع ما لم يذكره في فصل فيما على القاضي والشهود وفصل في موضع من
بسماع عد عليه بها او شيئا وهو خير ابن ادريس قال لا يسمع لسمع الامع اشترط سقوطها باليمين ان كل حال لا يسمع حجة المدعي باقراره
عليه بالبينة كما قبل اليمين واجبت الفرق بين البينة والاقرار لان الثاني اقوى فلا يلزم التسوية في الحكم والحج ان الزاوية ان حجت كانت
هي الحجة والفارق والافلا قوله وكذا الوفاء الى هذا فنخرج على سماع بينة الكاملة وعدمه فان قلنا بعد سماعها فيها او لان الحكم
بالشاهد الواحد اليمين اضعف من الحكم بالشاهد ولشاولا النص الساقفة له وان قلنا لسمع البينة فالاقوى سماع الشاهد
الواحد مع اليمين لا شراهما في اصل الحجة الموجهة للقبول وان اخلفنا في القوة والضعف قوله ما لو كان الحالف الى كمال حلفه
من التسليم لنصاتهما على بقاء الحق في ذمة الخصم فلا وجه لسقوط قوله وان رد اليمين الى اذارة المنكر اليمين على المدعي فذلك
الاقوى موضع منها دعوى التهمة وقد تقدمت ومما دعوى وصى التهمة ما لا على اخرا فانكر سو انكل عن اليمين او اراد رد هافاته
يكن منه لان الوصي لا يوجب عليه يمين ومنها الوادعي الوصي على الوارث ان الميت وصى للفقراء بخمس او زكاة او حج ونحو ذلك
تما لا يمسح له بخمسة فانكر الوارث كك فانه يلزم باليمين والاقرار ولو كان يميناً اخر حتى تبلغ ويحب بنوجه المنكر رد هافاته المد
فاما ان يحلف او يمتنع فان حلف استخفى المدعي فان حلف استخفى المدعي فحلف بيمينه بيمينه البينة نفسها او بمنزلة اقرار المدعي عليه
فيه قولان احدهما انه كالبينة لان الحجة اليمين واليمين وحدهم والثاني انه كقرار المنكر لان الوصي الى الحق كما من قبل رد انكوله
ويخرج على القولين فروع كثيرة مذكورة في مواضعها ومنها ان المدعي عليه لو اقام البينة على اداء المال وعلى الاثر اعنة بعد ما حلف المدعي
فان جعلنا بيمينه كبتة سمعت بينة المدعي عليه وان جعلناها كقرار المدعي عليه فلا حاجة اليها كما وان امتنع المدعي من الحلف ساه
القاضي عن سبب امتناعه فان لم يعمل شيئا او قال لا اريد ان احلف فهذا نكول يسقط حقه عن اليمين وليس له مطالبة الخصم
بعد ذلك ولا استئناف الدعوى في مجلس اخر كما لو حلف المدعي عليه لصحى محمد بن مسلم عن احمدها علمها السام في الرجل
يدعي ولا بينة له قال يستخلف فان رد اليمين على صاحب الحق فلم يحلف فلا حقه له ومثله رواية عبد بن زرارة عن ابي عبد الله
ولانه لو اذ لك لوضع خصمه كل يوم الى القاضي والخصم يرد عليه اليمين وهو لا يحلف فيقطع الخط ولا ينفذ القاضي من خصومه
الى شغل اخر وقبل انما يسقط حقه في ذلك المجلس وله بعد ما في مجلس اخر والاصح الاول لان باقي بينة وان ذكر المدعي امتناعه
سببا قال اريد ان ابي بالبينة واسأله الفقهاء وانظر في الحسنا ونحو ذلك ترك ولم يطل حقه من اليمين وهل يفدر لا مهاله
فدفعه وجهها اوجهها انه لا ينفذ بوله لان اليمين حقه وله ناخبره الى ان يشأه ما كبتة يمينه فانها متى شاء وهذا الخلاف الذي
عليه فانه لا يمهل اذا استعمل لان الحق فيه لغيره بخلاف ناخبر المدعي فانه يؤخر حقه فيقبل اذا كان له عدد مسجوع قوله وان نكل المنكر الى
اذ انكل المدعي عليه على اليمين بمعنى انه امتنع منها ومن رد هافاته المدعي قال له الحاكم ثلث مرات استنظمها راجو ان حلفته
الا جعلت ناكلا فان حلف ذلك وان اصر على النكول ففي حكمه فولا ان احدها وهو الذي اخاره المصنف قبل الصدوقان والشيخان و
الانواع ومنها القاضي في الكامل انه يقضي عليه بمجر نكول لقوله البينة على من ادعى واليمين على من ادعى عليه وجبة لا استدلال به
انما جعل حبس اليمين جانب المدعي عليه كما جعل البينة في جانب المدعي التفصيل قطع الاشراك ولا يقضي ذلك بين اليمين على المدعي
في حيث حكم عليه باليمين لان ثبوت اليمين عليه هنا جام من قبل الرد لا باصل الشرع المتعلق من الحديث وحمله الامران مخالفة فقطع التفصيل
فما يحتاج الى دليل خاص يخرج عن حكمه وهو موجود مع الرد لا مع النكول وصحى محمد بن مسلم انه سأل الصادق عن اخبر كيف يحلف
قال ان امر المؤمنين عكبه اليمين وغسلها او غسها فامنع فان لم يرد اليمين على خصمه ولا النقل ولم ناخبره الى
عن وقت الخصال عن وقت الحاجة وايضا فقولنا فامنع فان لم يرد اليمين على خصمه ولا النقل ولم ناخبره الى
محال اليمين بينهما او فعلة حجة كقولنا والفرق بين الاخيرين وغيره ملغى بالاجماع وبذلك عليه رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله

فقال الشيخ خبر عن الرجل يدعي قبل الرجل ولا يكون له بيعة بما له قال فيمن المدعي عليه فان حلف فلا حق له وان لم يحلف فله يثبت
 بوث الحق عليه على عدم حلفه فلا يقتصر مع امر آخر وهذه الرواية لم يذكرها في الاستدلال مع انها واضحة الدلالة وهي من الروايات المتلقاة
 بالقبول للاصحة لانها مستند الحكم بوث اليمين على المدعي على الميت اذا كان له بيعة وسبق الكلام في ثبوتها والثاني انه يرد اليمين على
 المدعي ذهب الشيخ في طرف والفاضي في ثبوتها وابن الجيند وابن ادريس والعزق في اكثر كتبهم وثبت المتأخرين لما روي عن النبي انه رد اليمين
 على طالب الحق ولو راية غيبه زاده عن الصادق وقال يرد اليمين على المدعي هو عاودان الشيخ في ادعي عليه الاجماع والمفتول منه
 الواحد حتى وان المدعي مع رد اليمين عليه يجب عليه الحلف فان حلف بطل حقه واذا جاز ان يبطل حقه على تقدير النكول
 وجب على الحاكم التماس اليمين منه لاثبات السقط للحق ولقوله تعالى ذلك ادنى ان يتوابع الشهادة على وجهها او يحلفوا ان يرد
 ايمان بعد ايمانهم فثبت تعالى فيما مر رودة بعد يمين اي بعد وجوب يمين ولقوله ص المطلوب اولى باليمين من الطالب لفظ
 اولى افضل التفضيل وحقيقة الاشتراك في الحقيقة وتفضل احدهما على الآخر فاشتركا في اليمين ولكن المطلوب اولى ولا ت
 الاصل براءة الذمة وعدم شغلها بالمال الى ان يثبت الزيل عن حكم الاصل ولم يثبت ذلك بالنكول وفي كل واحد من هذه الال
 نظرا الاول فخرج قطع النظر عن سنده من حيث انه عام لا يدل على المطلوب في ظاهره في حكاية الحال ومحمل بل ظاهر في رده اليمين
 عليه في تلك الواقعة وجاز كونه بالتماس المنكر منه كما هو مقتضى القاعدة السابقة ولا دلالة لغيره على رده عليه مطلقا بل
 لا يصح ارادة هذه المعنى لان المنكر اذا بذل اليمين لا يصح رده على طالب الحق ووافع الاحوال اذا نظر قبالها الاحوال كساها ثوب
 الاجمال وسقطها الاستدلال ورواية عبيد ابن زرار في طريقها القسمين سليمان ولم ينص الاصحاب عليه توثيق ولا غيره ومع
 ذلك فهي ظاهرة في كون الراد هو المنكر فلا يدل على المدعي فيكون الحكم فيها كالسابقة في حملها على ابتداء الامر بدون النكول و
 وجه ظهور كون الراد هو المنكر ان ضمير يستخلف المستر يعود الى المنكر وهو المدعي عليه الحق المذكور سابقا والضمير المستر في
 الفعل وهو قوله او يرد مرجع الى اقرب مذكور قبله وهو المضمهر في استخلف فيكون دالا على كون المنكر هو الراد وهو المدعي المرد
 عليه اليمين في رواية هشام مبنى على كون المرد الحق بالالام الجنسية للعموم وهو غير مخرج عند الاصوليين ولو سلم فهو ظاهر في رده
 اليمين من المنكر كما في غيره ودعوى الشيخ الاجماع من غريب الاجماع مع مخالفة الحكم في يده وسبقه الصدوقان وشيخ المفيد
 الصالح وسلا رقاو عكس الدعوى كان اولى لان هؤلاء المذكورين هم عند فقهاء الطائفة في تلك الاوقات واما امر الحاكم له بال
 لجواز نكول فموضع عدم القضاء بالنكول والا يجر له تحليفه فضلا عن وجوبه وذا اليمين عن المتنازع فلا يحمل دليل الا
 بالادلة الدالة على الخوف من رد اليمين بعد جذا لانها مسبوقه بحكم الوصية التي شهد عليها اهل الذمة وحلفوا لشاهدان
 استظهر اراؤا وخوفان ان ترد شهادتهم وایمانهم وليس فيها ما يشعر بموضع النزاع اصلا وقوله ص من المطلوب اولى بالتفضيل
 وهو في حكمة لان اليمين عن المنكر وهو اولى به من رده على المدعي ولا يقرض له الى يمينه مع النكول لان التفضيل يحمل بدونه
 واصالة براءة الذمة مقطوعة بالادلة الدالة على ثبوت الحق وعلى كل حال فلا ريب ان رد اليمين على المدعي اولى قوله ولو بذله
 المنكر لان الحق قد ثبت عليه بالنكول بناء على القضاء به فلا يقطع ببذله اليمين في غير وقت كما لو بذله بعد يمين المدعي
 لو قلنا بوثق الشوث عليه وكان قد رده عليه ولو لم يقض بالنكول فبذله بعد مجمع منه وحلف قوله ولو كان المدعي الحق
 بان الحاكم لا يقول للمدعي اخضر بينك الشيخ في طفال لا يقول له اخضر بينك بل يقول له ان شئت انتمها ولا تقول له اقنها لان امر
 والحق فلا يؤمن باستيفائه بل اليه المشية ونبهه الفاضل في المذهب وابن ادريس وقال في يه يجوز ان يقول له اخضرها واخذا
 الاكثر واستحسنه المصنف لان الامر ليس للوجوب والالام بل محترراذن واعلام خصوص اذا لم يعرف ان المدعي يعلم ذلك فيكون
 ارشاده اليه مندوبا اليه قوله ومع حضورها الحق لان الحق المدعي في جميع ذلك كله فلا يسبق فيه الا باذنه قوله ولا يستخلف
 المدعي مع البيعة الى الاصل في المدعي ان لا يكلف اليمين خصوصا اذا اقام البيعة للتفصيل الفاطم للاشرط في الحديث المشهور ولكن
 يخلف عنه الحكم بدليل من خارج في صورة رده عليه اجاعا ورواية محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن الرجل يقيم البيعة على شيء
 عليه ان يستخلف قال لا ورواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال اذا اقام الرجل البيعة على حصة فليس عليه يمين ولكن ورد في الرواية
 المنضمة لوصية على عشرين قوله ورد اليمين على المدعي مع بيعة فان ذلك اجلي للمعنى ثابت للقضاء وقد تقدم ان الرواية
 ضعيفة السند فان الراوى لها سائلة ابن كهيل وهو ضعيف وربما حملت على ما اذا ادعى المشهود عليه الوفاء او الإبراء وه
 التمس منه احلافه على قضاء الاستحقاق فانه يجب عليه لافضلاب المنكر به عدعا وهذا الحكم لا اشكال فيه الا ان اطلاق الوصية
 عنه فان ظاهرها كون ذلك على الوجه الاستظهار وكيف كان فالانفاق على ترك العمل بها على الاطلاق وان كانت الدعوى على
 ميت فاشتهور وبين الاصحاب لا يظهر فيه بخلاف ان المدعي يستخلف مع بيعة على قضاء الحق في ذمة الميت والاصل فيه ردوا عند
 الرحمن ابن ابي عبد الله قال فلت الشيخ خبر عن الرجل يدعي قبل الرجل الحر فلا يكون له البيعة بما له قال فيمن المدعي عليه فان حلف

في الأصل يرد على المدعي
 يمين المدعي قال الشيخ
 اليمين على صاحب الحق فان لم
 يفيض فلا حق له وحلفه عينا
 على الصادق ع

10

[illegible]

وَقَدْ كَانَ فِي ذَلِكَ بَيِّنَاتٌ لِّمَن يَتَذَكَّرُ

[illegible]

يقول المدعي على الميت مع يمينه كثر وعلى الصبي والمجنون والغاي على احد القولين وسيا مواضع لغوية بقوله ولا يمين للمكره
 الخ الحالف ناره يحلف على الميت لغزى على نفي العلم والضابط انما كان يحلف على فعل نفسه فيحلف على الميت سواء كان يمينه او يمينه كثر
 حال نفسه ويطلع عليها وان كان يحلف على فعل الغير فان كان في اثبات فيحلف على الميت لا يسهل الوقوف عليه كما انه يشهد به وان كان على
 النفي حلفا لا يسهل لان النفي المطلق يحصر الوقوف على سببه لهذا لا يجوز الشهادة على النفي وقد يعبر عن الغرض بعبارة اخرى فيقال ان الحالف
 على اثبات وجب اليقين سواء كان التثبت لفعل نفسه او غيره وان كان على النفي فان فعل نفسه حلف على التثايق وان حلف على نفي فعل
 غيره حلف على نفي العلم وقد يخص بقول اليمين على التثايق الا اذا حلف على نفي فعل اليمين اذا نكر ذلك فمن ادعى عليه بما لا نكر حلف
 على التثايق ولو ادعى ابراء او قصاه ونكر المدعي حلف على التثايق لا يسهل حلف على نفي فعل نفسه ولو ادعى وارث على انسان ان المورث عليه كذا
 فقال المدعي عليه فلا يراد اوقضه حلف المدعي على نفي العلم ببراء المورث وقضه ولو ادعى عليه ان الدار التي بيده غصبها اليه او براءة
 حلف على نفي العلم بالبراءة بشرط توجه اليمين على نفي العلم بقض المدعي عليه لكونه عالما وظاهر الضابط ان حلف المدعي على
 التثايق وحلف المكر ينقسم كذا ذكره في فروع عليه فروع بشكل حكمها والحاكم باحد القسمين فاما لو ادعى عليه ان عبده جنى على المدعي ما
 كذا ذكره في فروع الحالف ان حلف على نفي العلم لا يسهل حلف على نفي العلم لا يسهل حلف على التثايق لان عبده ماله وقضه كمال نفسه
 ولذلك سمعت المدعي عليه درماني الوجهان على ان اثار الحناية يتعلق بمحض الرقبة او يتعلق بالرقبة والذمة جميعا حتى يسمع بما
 بعد الدعوى فان قلنا بالاول حلف على التثايق لا يسهل حلف على نفي العلم لان المدعي على هذا قد يقع بهما
 المحقوق والرقبة كالمعهنة بيمينه واما اذا ادعى عليه ان يمينه التثايق زعم او غيره حيث يحل الضمان بالذلة البهيمه فانكر قبل
 على التثايق لان البهيمه لا يسهل حلف على التثايق لا يسهل حلف على نفي العلم لا يسهل حلف على التثايق لان عبده ماله وقضه كمال نفسه
 جزم بان مالك العبد يحلف على نفي العلم وما لك البهيمه يحلف على التثايق وفي هذا استشكل حكم العبد وقضه بالبيع وكذا البقيض
 الثمن ويسلم البيع فالا للمشتري ان موكل اذن في تسليم البيع ابطال حق الجورث تعلم فوجها احدها انه يحلف على نفي العلم ويذكر الجورث
 المستيفاء الثمن لا يحلف على نفي فعل الغير الثاني انه يحلف على التثايق لا يسهل حلف على نفي العلم لا يسهل حلف على التثايق لان عبده ماله وقضه كمال نفسه
 البيع فادعى حذوث عجز عنه وقال المشتري ان عالم به قبل يحلف على التثايق لا يسهل حلف على نفي العلم لا يسهل حلف على التثايق لان عبده ماله وقضه كمال نفسه
 نفي العلم لان متعلقه فعل الغير ومنها لو مات عم ابن في الظرفاء اخر فقال انا اخوك فالميراث يسنأ فانكر قبل يحلف على التثايق لا يسهل حلف على نفي العلم لا يسهل حلف على التثايق لان عبده ماله وقضه كمال نفسه
 الاخرة اربعة جامعة بينهما ويحتمل قول الحالف على نفي العلم كالتأبذ بقوله ولو رد المكره قد تقدم ان الاصل في اليمين كونه في
 جانب المكره فاذا ردته الى المدعي صارت في جانبه بالعوض فاذا رد المكره اليه بعد ان حلف المدعي فلا حوله لاجتماع السقوط
 الحق الذي يرتب عليه اليمين يحلف فان بذلها بعد ان رد وقيل ان يحلف المدعي سواء قبل الحاكم عليه بوجه ولم يبره بالحلف ام ابره
 ولم يفعل ام انتفى الامر فهل لذلك قال الشيخ في ظلالها لا يتقاضي المدعي بغير الرد فضا لاحق للمكره بالاستحالة ان يكون كل
 منهما مطاعا لهما ورد المصداق في ذلك من حيث المنع من ان ذلك يقتضي اسقاط حلفه وانما فرضها الى المدعي فاذ لم يمتنع
 قضاه بالنفوذ كان له الرجوع لاصالة بقاء حقه كما كان ففساؤه التردد يرجع الى ان بدل للمكره اليمين للمدعي هل هو اسقاط او يقتضي
 فانه يحتمل الاول لا يمتنع لو وحده فادعى يحلف المدعي لم يسقط له استمالة المكره كنهما ويحتمل الثاني لان اليمين يلزم شرعا اوها
 على المدعي يكون باحتله ان يحلف لا يلزم من اباخته اليمين خروجها كمن اباح للغير طعامه فله الرجوع فيه قبل ان ياكل وهذا القوي لان
 الردع من الاسقاط لاصالة بقاء حقه الثاني قبل الردع مع الشك في السقوط قوله وكفى مع الانكار الى اذا ادعى عليه شيئا فاما
 ان يطلق الدعوى كقول له عليك مائة او خمسة اسبوعين كقول من ممن مبيع او جرة او غصبا فانكار المدعي عليه اما ان يكون
 ايضا قوله لا يمتنع عند شيئا او مقيما كقول المدعي انما استراجم اسنجر مع اطلاق الانكار بكيفية الحلف على نفي الاستحالة مطاعا اتفاقا
 لان الغرض يحصل به ونفي النعام يستلزم نفي الخاص وانما باب نفي الخاص فان حلف عليه فكذلك لانه هو المطابق للانكار وبقي على الدعوى
 وان ارد الحالف على نفي الاستحالة في جوابه اليه فانه لا يظهر انما تقدم من دخول الخاص في ضمن نفيه وجاز تعلق غرض صحيح بالعدول
 على اجماع بان كان قد غصب او اشترى او اسنجر ولكن بر من الحق يدفع او ابره حلفه على نفي الخاص كذا في العدول الى العام مع كونه صدقا
 يضمن الغرض من برئته من حقه وقال الشيخ يلزمه هذه الصيغة الحلف على نفي الحق لانه المطابق للدعوى وجوابه بنفي الاخر يقتضي عد
 تلك الاحتمالات الموجبة للعدول الى العام ولو وقت لاجبا ابتدا بنفي الاستحالة ويضعف بانه مع تسليم قدرته على الحلف على نفي الحق
 لا يلزم منه وجوب اباخته اليه واما اللزوم للحلف على البراءة من حقه باق لفظ اتفاق فلا عدول الى نفي الاستحالة اخر لهما مع انهما مع
 استلزام جوابه بنفي الاخر امكن حلفه عليه استنفر على العاد من التناهل في جواب الجاودان بما لا يسهل به في وقت الايمان
 قوله ولو ادعى المكر الابراء الى لا فرق في توجه اليمين بهذه الدعوى على المدعي بين ان يكون قد اقام يمينه بالحق وعدده وليس هذه الدعوى

الميت

ابدا

يتعلق به

بما يمينه اذا كان
 البقيض دون المبيع
 البهيمه موصولة بالبيع
 فاما ما ذكره

الصحيح

وكل ما يتوجه الجواب عن الدعوى فيه يتوجه معه اليقين ويقضي على المنكر به مع النكول كالعنق والتمكاح والنسب وغير ذلك هذا على القول بالقضا بالنكول وعلى القول الاخر برأ اليقين على المدعى ويقضي له مع اليقين وعليه مع النكول مسائل ثمان الاولى لا يتوجه اليقين على الوراث ما لم يتبع عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وان ترك في دين ما لا يلو ساعد المدعى على عدم احدها هذه الامور لم يتوجه ولو ادعى عليه العلم بموته او بالحق كفاه الحلف انه لا يعلم نعم لو اثبت الحق والوفاء وادعى فيه ما لا حلف الورث على القطع الثانية اذا ادعى على المملوك فالغريم مولاة ويستوى في ذلك دعوى الممال والجنائيم

رواه الشافعي
وابوداود والدارقطني
وقال ابوداود حديث
صحيح مستطو
عشر نوادر كذا الشيخ
في المستطو وغيره
غنية

بِالْفَرْقَةِ

السابعة لومات ولا وارث لم يظهر له شاهد من قبل بحسب حتى يخلف ويقر لعقد الميراث في طرف الشهود له وكذا الوصي ان الميراث الوصي
وشهد واحد وانكر الوارث وفي الموضعين اشكال لان الشئ عقوبة لم يثبت موجهها الثانية لومات وعليه دين محبط بالتركة لم ينقل الى الوارث و
كانت في حكم مال الميت وان لم يحط انقل اليه ما فضل عن الدين وفي الحالين الوارث الحاكم على ما يدعي لورثة لانه قائم مقامه اليه الثالث في الميراث مع
الشاهد يقضي بالشاهد في الميراث في الجملة استنادا الى قضاء رسول الله صلى الله عليه واله وقضاء امير المؤمنين عليه السلام بعد م

لان اعتباره موقوف على البلوغ الموقوف على اعيانه وثانها مدعي انه من اهل الكتاب ليؤخذ منه الخبر وثالثها تقديم مدعي تقدم الاسلام
على الزنا بالمسلم اخذ من القتل وذا بهامدعي فعل الصلوة والصياحوخا من الغزير وخامسها مدعي اتياع العمل المسافر عليه اذا كان من
الاعمال المشروطة بالنية كالاستنجار على الحج والصلوة وشاهد عموالي اخراج ما كلف به من نفقة او غيرها والوكيل فعل ما وكل به
وفي هذين نظير سابعها دعوى الميراث والدار لوانه على المسافر المسافر في ملكه الكثرة على قول مشهور وثانها دعوى العود في الطعام
ان لم يقفه الاقرب وان زاد عليه نفق الاحتكار واسمها قول المدعي مع نكول خصمه بناء على القضاء بالنكول وعاشرها على الغلط
في اعطاء الزايد على الحق الا الشروع وحاشي عشرها دعوى الحمل للاضاف في عشرها دعوى المرأة فيما يتعلق بالحض والطمه والعدو ثالث
عشرها دعوى الظرف انه الولد وارب عشرها منكر التسمية بعد اقراره مرة في المال وخامس عشرها مدعي هبة المالك للمسلم من القطع
وان ضمن المال وسائر عشرها منكر وجوب العزم الثابت باقراره وسابع عشرها مدعي الاكراه في الاقوال المذكور وثمان عشرها
الحج مع امكانها في عقد وناسع عشرها مدعي الاضرار في الكون مع الاجتناب بين العشر من منكر الفدق بناء على عدم سماعه وكو
مدعية والحادى والعشرون مدعي ذل الوديعة على القول المشهور والثاني والعشرون مدعي تقديم الغيب شهادته الحال وضبطها
بعضهم بان كل ما كان بين العبد بين الله ولا يعلم الا منه ولا ضرر فيه على الغير وما يتعلق بالحد والنزير قوله لومات ولا وارث ثم الحج القول
المذكور للشيخ في طاقاته قال فيه ثلث مسائل لا يمكن رد اليه فيها احدها ان يموت رجل ولا يخلف وارثا نسبيا فوجدت روضة المجتهدين
على جعل شاهد واحد بذلك فانكر من عليه الدين قال قولهم مع منبه فاذا حلف سقط الحق وان لم يحلف لم يكن رد اليه من
لاستحالة تخلف المسلمين والامام فيجب الدين حتى يعترف فيؤدي ويخلف فينصف والثانية اذا ادعى الوصي على الورثة ان اباهم او اخي للفقير
وللساكن وانكر واذل قال قولهم فان حلفوا سقط الدعوى ولو نكول لم يمكن رد اليه من لان الوصي لا يجوز ان يخلف عن غيره و
الفقراء والمساكين لا يتعينون ولا ينافي منهم الحلف فقال قوم بحكم بالنيكول ويلزم الحق لا يوضع ضرره وقال اخرون بحسب الورثة
حتى يحلفوا ولا يعثر قوله والثالثة اذا مات رجل وحلف طفلا او وصي الى رجل بالنظر الى امره وادعى الوصي دينا على رجل فانكره حلف
سقط الدعوى وان لم يحلف لا يمكن رد اليه من على الوصي لا يجوز ان يخلف عن غيره فيوقف الى ان يبلغ الطفل ويحلف ويحكم له
وهو الذي يقتضيه مذهبه والمصحة ذكر الاولين واستشكل الحكم فيها نظر الى ان الشئ عقوبة ولم يثبت موجهها لان الحق لا يثبت
بالشاهد الواحد فينزل هذه الدعوى من رتبة ما لا يثبت فيه فاحلفا المنكر وجبنا بالنكول والاقول الحق لعدم تبطل القسم الاحقر وهو
حلف المدعي لو قبل هنا بالقضاء بالنكول وان لم يقبل بغيره كان وجهها قوله لومات وعليه دين الخ قد يقدم الحق في ان التركة مع
الدين هل ينقل الى ملك الوارث وان منع من النصف فيها مع استنفاق الدين وفي مقابل الدين ان لم يستغرق ويبقى على حكم مال
الدين لان الاقوى انقلها الى ملكه وعلى القولين يمنع من النصف فيها الى ان يوفي الدين اجماعا وانما يظهر الفائدة في مثل التمام المتجدد
الموت فعلى الاول هو من جملة التركة ويتعلق بها الدين وعلى الثاني يخص بالوارث وفي صحة النصف فيها بالبيع وان كانت النصف
مراجعة والمتم قوي هنا وفيما تقدم عدم انتقالها بل يبقى على حكم مال الميت الى ان يوفي الدين لقوله نعم في اية الارث من بعد وصي يوصي
بها اودين والايجود ارادة الارث المستقر الملك جمعا بين الادلة وعلى القولين لو كان للميت دين على اخر فالحاكم فيه الوارث لا الترتيب
لان انتقالها الى اوقافهم مقامه ومن ثم لو ابراه الغريم من الدين صلت التركة ملك الوارث فهو مال له بالقوة والفعل وعلى هذا القول
توجه اليه من مع الشاهد ويرى الغريم فالحال هو الوارث وان كان المستفيع المالك هو المدين وسيانته الكلام فيه قوله في الميراث
مع الشاهد الخ اجمع اصحابنا على القضاء في الجملة بالشاهد واليمين والبرهان العامة وخالف فيه بعضهم لما روي عن ابن
عبيد بن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد مع اليمين وروى في قضى بالشاهد الواحد مع يمين الطالب وروى عن جعفر بن محمد عن ابيه
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد واحد ويمين صاحب الحق وقضى به على عاقر راسه والدار فطني والزمك وعن ربيعة عن سهل بن
صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رواه الترمذي وابوداود ورواه قال عبد العزيز الدارود
فذكر ذلك سهل فقال اخبر ربيعة وهو عندك ثقة اني حدثته اياه ولا احفظه قال عبد العزيز فذكر ان صاحبنا سهل بن ابي
بعض عقله وفي بعض حديثه فكان سهل بعد ذلك يحدثه عن ربيعة عن ابيه عن طريق الخاصة روى منصور بن حازم في الصحيح
عن ابي عبد الله ع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق وروى حماد بن عيسى في الحسن مع ابي عبد الله ع
يقول حدثني ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين وعن عبد الرحمن بن الحجاج في الحسن قال دخل الحكم بن عتيبة وسليمان بن كهيل
ابن جعفر ع فقالا عن شاهد ويمين فقال قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ع عندكم بالكوفة فقالا هذا خلاف لقران فقالوا اين
وجدتموه خلاف لقران فقالا لا انا الله نبارك ونعم يقول واشهد واذ روى عنك فقال هؤلاء يقولون شهادته واحد يمين
ثم قال ان عليا كان فاعاد في مسجد الكوفة ففر به عبد الله بن ثعلبة التيمي ومعه درع طلحة فقال له على هذه درع طلحة اخذت
غلولي البصرة فقال له عبد الله بن ثعلبة بن قفل فاجعل بيني وبينك فاضيك الذي فضبه للمسلمين فجعل بينه وبينه شرا فقال له

الممنوع

[illegible]

ولا يحلف من لا يعرف ما يحلف عليه بقيناه

ولا يشك ما لا يعرف فلو ادعى غير الميت ما لا له على اخر مع شاهد فان حلف الوارث بشئ وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى رهنا او اقام
انه للرهن لم يحلف لان يمينه لا تثبت ما لا يعرف ولو ادعى الجماعة ما لا يورثهم وحلفوا مع شاهدهم بشئ لم يورثوا في قسمتهم على الفريضة ولو كان
وصية قسموه بالسوية الا ان يشك التفضيل وان امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذوا لم يكن للمنع معه شركة ولو كان في الجملة مولى عليه فوف
نصيبه فان كمل فزسد وحلف استحق وان امتنع لم يحكم له وان مات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه مسائل خمس

وجاءه وعلى الثاني لا يشك قط وهو مختار الشيخ وفي لانه ليس بمال للموقوف عليه بل له الانتفاع به فقط دون رقبته وكذا على الرابع
وعلى القول بالتفصيل يشك في المخرجين وغيره وهو صحيح الا القول بوجوده لان الملك وهو عليه العارية فهو جلد المذموم والمنع من نقله
ملك لا ينافي الملك كام الولد وقد يجوز بيعه على وجهه فلم يشك لان الملك راسا مع تسليم كونه زما وبقا قبل شيئونه وان قلنا ان ملكه
الى الموقوف عليه لان المقصود من الوقف المنفعة وهي مال وفيه ان المنفعة تابعة لثبوت اصل الوقف الذي يتعد رقبته لانه ليس ملكا
لحالف على هذا التقدير قوله ولا يشك ما لا يعرف الى الفرق بين اليمين والشاهد ان اليمين متعلقة بما لا يحلف عليه ليس لانسان يحلف
لانبات مال غيره بخلاف الشاهد فان الاصل فيه ان يشك بشئانه مال غيره ولا يترتب على شهادته لنفسه او لغيره بالنسبة الى الشاهد
في المعتد والمحدث شهادته بالمال الواحد للجميع كشهادة لكل واحد على انفراد بجزء منه على الاشاعة فيقبل في حق الجميع بنصف كل واحد
على اليمين بكلمة الشك قوله ولا يحلف من لا يعرف الى ان الحلف على الشيء الجزئي وهو بنصف على العلم بما يحلف عليه بمعنى العلم بكونه ملكا
له على وجهه بغير غيره وان لم يعلم تفصيلا فلا يجوز الحلف على ما يجده مكنو باحطه او بغيره وان من التزير قوله ولا يشك ما لا
لغيره الى ان اذا كان على الميت دين وله على غيره دين وله شاهد واحد فوطيفة الحلف معه على الوارث لانه المالك وان كان المستع بميمنه
الغريم كما لو كان مفلسا وله شاهد دين فان حلف الوارث اخذ المال الغريم من دينه ان شاء الوارث دفع العين وان امتنع من الحلف
لم يكن للغريم الحلف عند الالف لا يشك بيمينه ما لا يعرف مما تقدم من التركة تنقل الى ملك الوارث ويكون على حكم مال الميت وعلى التقدير
هو خارجة عن ملك الغريم قبل استيفاء الحلف قبله على اثبات الحلف لا يثبت مال الغير وذهب بعض العامة الى انه يحلف ايضا ما يثبت
على انها اثبتت صالحة فكان كالوارث والفرق واضح لان الوارث اذا حلف صالحة بالفعل والغريم يتقبل بحلفه الى الوارث ومنذ اليه
فكان حلفه لا يثبت مال غيره ولا يجوز الوارث على الحلف لانه لا يجوز عليه اثبات مال به لنفسه فضلا عن مورثه والغريم ح محال له المدعي
عليه فان احلفه مع الانكار يرى من الغريم كامن الوارث فان حلف الوارث بعد ذلك شئت المال وكان الغريم اخذ له كشف اليمين عن
كونه تركه فيقولها الدين كغيرها وهل بشرطه استحقاق فبشرط الوارث لم يجوز اخذ ولو من المدعي بجهان اصحهما الجواز بسبب
كونه تركه يحلف الوارث على التقديرين وجه العدم في الاول سقوط حق الغريم عن المدعي عليه بحلفه وفقد اصابه من حلفه فيرض
وجوابه القول بالموجب لكن هذا حق تجدد للميت يحلف الوارث والرضا من حيث الحلف له لا ينافي استحقاق المطالبة من حيثية اخرى وهي كونه
مستأثره للميت فيقولها الدين كغيره من امواله والقول في حلفه للرهن لو اقام شاهدا للرهن كالتزاع لان الملك لا يكون
لرهن ومنه يتقبل المهرق بشرطه فلا يجوز حلفه لاثباته وان امتنع الرهن من الحلف لا يثبت بيمينه ولا لغيره وان امتنع به وكذا
القول في غير المفلس لو كان له شاهد بمال قوله ولو ادعى الجماعة الى الاكلام في استحقاقهم مع الحلف على حسب الفريضة والوق
لاشع مال يشك بالشاهد واليمين وقد تنقل اليمين عن غيرهم من مؤخرهم لا يمين وانما اليمين وقص الحلف الثابت بينهم وبينه شرعا
فيستحقون على حصة الارث وفي الوصية بالسوية لان اطلاق العطية بنصبها اذا لم ينص على خلافها هذا اذا حلف لكل اما اذا
بعضهم بان كانا اخوين فحلف احدهما فانه يستحق ما حلف عليه وبغيره ومن لم يحلف سقط حقه فلا يشارك الحالف في ما حلف عليه
لانه تركه اليمين فلا يطل تحتها واسقط حقه فصا بمنزلة غير الوارث وقد يشك في الفرق بين هذا وبين ما لو ادعى على اخيه مال او ذكرا
موجباً للشركة كالارث فانه اذا اقر لاحدهما شارة الاخر فيما وصل اليه شخص هذا بعضهم بالدين وذلك بالعين والعيان التركة مشتركة
بين الورث والمصدق معترف بانهم من التركة بخلاف الدين فانه انما يتعين بالعين والقصور الذي اخذته الى الحالف تعين لنصيبه القصور
فلم يشارك الاخر فيه وهذا الحكم مبني على ما اذا استوفى بعض الشركاء نصيبه من الدين هل يشارك الاخر ولا وهذه التخصيصات
بوافق مذهبه المص من مشاركة الشريك في الدين فما افضله الاخر منه ومع ذلك فلو انعكس الفرض انعكس الحكم وفرضنا ان كان المدعي
هناك بلفي الملك من اقر ارضي اليد ثم تربع على ما اقره المصدق بان ارث فلذلك يشارك فيه بخلاف ما هنا فان الشاهد ان الشاهد
واليمين فلو اثبتا الشركة للملكا الناكل يمين غيره وبعد ان يمنع الانسان الحلف ثم يملكه يحلف غيره مع ان اليمين لا يجوز فيها
النيابة وعلى هذا فلا يفرق بين العين والدين وقد يشك بان سبب الملك ليس هو اليمين بل الامر السابق من ارث ووصية او غيرها و
اليمين انما اكتشف عن استحقاق السابق ورفع الحجر عنه ولو فرض حلف الاخر بعد ذلك فان كان قبل الدفع الى الاول فلا كلام وان
كان بعده ففي مشاركة الثاني له وجهان من وجه السبب المقتضى الشركة وسبق الحكم باختصاص الاول بما حلف عليه وقصد نظمه القابلة
في المشاركة في النماء الحاصل قبل يمين الثاني قوله ولو كان في الجملة الى ان اذا كان في الجملة المدعيين بالشاهد مولى عليه كالصبي يجوز
فلا يسبيل الى اثبات حقه قبل كماله لان اليمين لا يقبل التنازل توقف نصيبه ان يكمل ويحلف مع شاهده ولا يجوز انزاع المدعي
لانتم بشئ خرج به عن ملكه وفي مطالبته يقبل وجه تقدم مثله في ان اقام المدعي يمينه وتوقف على التعديل والاقوال العدم لان
سبب الملك يتم قبل اليمين فلا وجه لتجمل تكليف المدعي عليه ما يثبت موجبه فاذا اكل وحلف اخذ النصيب هل يشارك الحالف فيما
قبضه لانه قد ثبتت بينهما ما كون المدعي به ملكا لها فاذا كان السبب مشتركاً كالارث فهو مشترك بينهما على سبيل الاشاعة ومن

الحلف

الملك

يعبر

الاولى لو قال هذه الجارية مملوكة لي وام ولدتي حلف مع شاهده وبشيت رغبها دون الولد لانه ليس بالاولى بشيت لها حكم ام الولد باقرار
الثانية او ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم دارا وعلى نسلمهم فان حلف المدعى مع شاهدهم قضى به وان امتنعوا حكم بها ميراثا
وكان نصيب المدعى وقفها وان حلف بعض بيت نصيب الحالف وقفا وكان الباقي طلقا يقضى منه الديون ويخرج منه الوصايا
وما فضل ميراثا وما يحصل من الفاضل للمدعى ويكون وقفا ولو انقضض المنع كان للبطن الذي باخذ بعده الحلف مع الشاهد
ولا يبطل حلفه

بامتناع الاول
م

حكم المشرع ان ما حصل لها وقاوى منها ووجه العدم ان غير الحالف لم يشبه له قبله شيء والا لاستحقق يمين غيره وهو باطل
ثم نكح عن اليمين فلا ينفق له وان كان السبب شركا على ما نفى والاول لا يخرج من قوة لان اليمين كاشفة عن ملكه من حين موت المورث
انما اخبر بثبوت ظاهر اقول لو قال هذه الجارية الخ اذا كان في يد انسان جارية وولدها فادعى عليه خيراها ام ولد له وان هذا الولد
استولاه في ملكه وانتهى حلفه فقد ادعى على الجارية ام من احدهما انهما مملوكة والثاني انها ام ولد يعنى بموته من نصيب لهما
وادعى في ولدها ام من احدهما النسب الخ الحرة فاما الجارية فاذا اقام شاهدا وحلف معه قضى له بملكها لان ام الولد مملوكة
وهذا كان له استخراجه من اصله فادعى على الجارية ام من احدهما انهما مملوكة والثاني انها ام ولد يعنى بموته من نصيب لهما
كالامة العنق واذا حكم له بها حكم بانها ام ولد باعترافه لا بالشاهد اليمين وح فان ملك الولد او تحرر الحق به وعنف من نصيبه
ولما الولد لا يقضى به بالشاهد واليمين بناء على ان النسب لا يثبت به وهو في النسب موضع وفاق ولما العنق فان
قلنا بثبوت به لكنه هنا تابع للنسب واقع بالذات وانقضاء المبيع بسنن النافع ويحتمل ثبوت كماله او اشتمل الدعوى على ان
بشيت احدهما بذلك دون الاخر فثبت بحقيقة الشاهد واليمين بناء على ثبوت العنق لا يقدر فيه النسخة لانه مدعى
به في الجارية فاحتماله بالجارية والولد فرعها فكان كالموتى غصب جارية فانه يحكم له بالولد الحاصل منها في يد الحالف
ولان ثبوت الاستيلاء يقضى في ذلك وعلى هذا فيمنع الولد ويصير حرا نسبيا باقرار المدعى والاول اظهر لانه لا يدعى ملكا له
ولا عتقه وانما يدعى نسبة حرة وهما الايشان بهذه الجارية وعلى هذا فينفق الولد في يد صاحب اليد وهل يشبهه بنسبه باقراره
للدعوى على مال الواسعة غير قد تقدم اليك فيه في باب الوحد ثبوت حرة على تقدير انتقاله الى ملكه في وقت ما لا
فيقال اقول لو ادعى بعض الورثة الخ اذا كان الوارث جماعة فادعى بعضهم ان المورث وقف عليهم بعض اعياى الزكاة كذا ومثلا
وانكر باقي الورثة واقاموا شاهدا واحدا يصفى واليه اليمين وقلنا بثبوت الوقف لشاهد يمين فالوقف المدعى يقع على
وجهاين احدهما ان يدعوا وقفه ثبوت بقوله او وقف علينا وبعدنا على اولادنا او على الفقراء والثاني ان يدعوا وقفه للشر
والثاني في هذه المسئلة عن الوجه الاول بغيره فوله ولو انقضض المنع كان للبطن الذي باخذ بعده الحلف الخ فاما ان يحلف
جميع من ادعى الوقف مع الشاهد او ينكحوا او يحلف بعضهم وبشكل بعض فان حلفوا جميعا يشبه لهم الوقف لا حق لباقي الورثة في
الدارم اذا انقضض المدعى على النعاقب فعل باخذ البطن الثاني للدار بغير يمين ام بنوقف حرمهم على اليمين فيه وجهان
على ان البطن يتلقون الوقف من البطن الاول ومن الوقف فان قلنا بالاول وهو الاشهر فلا حاجة الى اليمين كما اذا ثبت الوارث
ملكها بالشاهد واليمين ثم مات فان واث به باخذ بغير يمين ولا ثمة قد ثبت كونه وقفا محجج بثبت بها الوقف فعدم كالموتى
بالشاهد يمين ولا ثمة حتى يشترط في الوقف المستحق بعد اليمين كما لو كان المدعى ملكا ولا البطن الثاني وان كانوا باخذوا
عن الواقف فم حلفا عن المستحقين او فلا يحججوا عن اليمين كما اذا ائتمن الوارث ملكا للثبوت بشاهدين واليمين عن يمينه فان له
ان يلحظه بغير يمين فاذا انتهى الاستحقاق الى البطن الثالث والرابع عاين هذا الخ وان قلنا بالثاني لم باخذ الا باليمين كالبطن
الاول وعلمه موقوف كان الاستحقاق بعد الورثة كالأول ومثلا للفقراء وكانوا محصورين كغيرهم فم حلفه فالحكم كالأول وان
لم يكونوا محصورين بطل الوقف لعدم امكان اثباته باليمين وعادة الدار واهل بيوتهم بغير يمين وجهان ويجعل عودها الى
اقرب الناس الى الواقف بناء على انه وقف تعذر مصرفه كوقف المنقطع ويجري فيه الخلاف الذي تقدم في الوقف لومات احد
الواقفين من نصيبه الاخرين فان لم يبق الا واحد صرفا لكل البطلان استحقاق البطن الثاني مشروطه باقرار الاولين وهل
الاخرين يكون يمينين او بغير يمين يميني على ان البطن الثاني هل باخذ يمين ام لا فان قلنا بعدم اتفاقه الى اليمين فهذا اجل وان قلنا
باليمين فبغيره هنا وجهان من انتقال الحق الى الباقي عن غيره فيقتصر على الحلف ومن كونه قد حلف مرة ومما من اهل الوقف فيستحق
شرط الوقف مرة اقل ونارة اكثر هذا حكم ما اذا حلفوا جميعا فلو نكحوا جميعا عن اليمين فالدار تركه يقضى منها الديون والوصايا
ويقسم الباقي على الورثة ويكون حصص المدعى وقفا باقرارهم وحصص باقي الورثة طلقا فاما اذا لم تكون ففي صرف حصصهم
الى اولادهم على سبيل الوقف بغير يمين وجهان مبني على بلقي الوقف كالتقدم وهل لا ولا وان يحلفوا على ان جميع الدار وقف وجهان
من كون الاولاد تبعيا لآبائهم فاذا لم يحلفوا او من اهلهم يتلقون الوقف من الواقف فلا تبعية وتتمايز الخلاف على ان الوقف
المنقطع الا ببناء هل يصح ام لا فان منعنا لم يحلف الاولاد على الجميع لا يقطع قبل طبقهم وان جوزناه جاء الوجهان والحق
بغيرهما وان منعنا من الوقف المنقطع الاول لان حلف الاولاد لا يقتضي عدم انقطاعه في الواقع وان انقطع بالعارض حيث لم
يحلف الا وهم لان البطن الثاني كالأول لان الوقف صلا اليهم بالصيغة الاولى عن الواقف لان منع الثالث من الحلف يورى الى
جواز ائتمن البطن الاول الوقف على الثاني وهذا لا سبيل اليه فالقول يجوز احلفهم اقوى وهو خبر الشيخ في ط والمصنف غيرهما ولو
حلف بعضهم دون بعض بان كانوا ثلاثة حلف واحد ونكح اثنان باخذ الحالف الثالث وقفا والباقي تركه يقضى منه الديون

الثاني

اليمين في الوقف
اليمين في الوقف

الحالفين

[illegible]

[illegible]

والثاني هو الذي
انما هو على ما
فان حصل الشاهد
واقامة الشاهد
والشاهد على نفسه
الآخر فلا بد ان
حاله وان لم يعلم
قوله وانما الثاني
على غايته هو لا
لقولنا انما الذي
اذا كان بين الحاكم
ليس من محل الضرورة
في الاماكن المتباعدة
الحاكم واخبره وهذه
ثبت عندى كذا وحكى
ولم يحصل قوله بصورة
على الوجه الذي ذكره
نفسه ان كان ذلك
الثاني لعدم ضبط
وبنى ان يكون ذلك
الحاكم لا يجوز له
يكفى الحاكم الاول
وعلى تقدير التعيين
ومن اعتبر التعيين
يقوم مقامه بناء
خرس ما لو كتب القاضي
ولو اردت القاضي
وقيام الفسق برفع
الحكم وانما المكتوب
اليه قوله اذا امر
وخلقه بها وصفتها
وحمل الكتاب المكتوب
حكمه عليه طوبى بالحي
هو المشهور عليه قبل
مع عينة لاصالة البراءة
احلف على انه لا يلزم
عليه وان اقامت البيعة
المذكورة لزمه الحكم لان
اعرف بالحي طوبى به
فان مات بعد الحكم
كونه ممكن فيازم الاول
على محمد بن احمد مثلاً
انه المعنى في الكتاب
الاشراك واقف اشباهه
كالابن لوانكر وهو
لا يكون بالحي شاهد
والثاني هو الذي
انما هو على ما
فان حصل الشاهد
واقامة الشاهد
والشاهد على نفسه
الآخر فلا بد ان
حاله وان لم يعلم
قوله وانما الثاني
على غايته هو لا
لقولنا انما الذي
اذا كان بين الحاكم
ليس من محل الضرورة
في الاماكن المتباعدة
الحاكم واخبره وهذه
ثبت عندى كذا وحكى
ولم يحصل قوله بصورة
على الوجه الذي ذكره
نفسه ان كان ذلك
الثاني لعدم ضبط
وبنى ان يكون ذلك
الحاكم لا يجوز له
يكفى الحاكم الاول
وعلى تقدير التعيين
ومن اعتبر التعيين
يقوم مقامه بناء
خرس ما لو كتب القاضي
ولو اردت القاضي
وقيام الفسق برفع
الحكم وانما المكتوب
اليه قوله اذا امر
وخلقه بها وصفتها
وحمل الكتاب المكتوب
حكمه عليه طوبى بالحي
هو المشهور عليه قبل
مع عينة لاصالة البراءة
احلف على انه لا يلزم
عليه وان اقامت البيعة
المذكورة لزمه الحكم لان
اعرف بالحي طوبى به
فان مات بعد الحكم
كونه ممكن فيازم الاول
على محمد بن احمد مثلاً
انه المعنى في الكتاب
الاشراك واقف اشباهه
كالابن لوانكر وهو
لا يكون بالحي شاهد

نقد

نصيبه الاخرين تردون فصاروا سبيل المياه الاضاحهم ثم يحوزان بفرد واحد منهم رضى الباقين فيكون اصله وكيلا ولا حاجة
عقد الباقين وح ان فضل ما على كل واحد منهم بالراضى فلا يكون اطلاق عاد الكلام في كيفية التوزيع قوله في المقسم الى اعدان العشر
اما ان يعظم الضرر في قسمها او لا يعظم والثاني اما ان يكون مثلية وفي المتساوية الاجزاء في القيمة والصفات كالحق والادها او قيمة الكيا
متساوية الاخر اما كالأثر المنفعة الابنية والارض المتساوية الاجزاء وما فيها مما بحيث يمكن تقديرها بعد الانصاف من غير رد كاضر
او يتوقف التعديل على الرد من غير ان يحصل ضرر على احد الشركاء او يحضر ارضا اعلى الى اعلى البعض فله انفسا المقسوم فالقسم
الاوان يجبر المنع من القسم اذا طلبها الاخر وسيتحكم الباقي بنية بقوله ويقسم كيلا ووزن الى قوله لان القسم تميز حق لا يبيع على
خلاف بعض العامة حيث ذم انها يبيع مط ومنهم من جعل قسم الرد بعدا ومن غيرها ومنهم من جعل قسم التراضي بعدا ومن غيرها
واقضا جماعة على انها تميز حق لا يبيع مط واستدل على انها ليست بيعا مط بانها لا يفتقر الى صيغة ويدخلها الاجار ويعتد ان
ويستدل باصل النصيبين بفرد الاخر والبيع ليس فيه شيء من ذلك واخذوا في اللوانم والحجاص بدل على اختلاف المذاهب والاضا
ومعنى انها تميز افرادها تبيين ان ما خرج لكل واحد منها ما هو الذي ملكه واستدل من جعلها بيعا بانها ما من جزء من المال الذي كان قسمه
بينهما واذا اقتسما فكانه قد باع كل منهما ما كان له في حصة صاحبه بما له في حصة واخذوا عن الصيغة بان البيع لا ينصرف في
صيغة معينة وعن الاجار بالحاجة الداعية اليه وذلك لانهم جميعا عن كونها بيعا فند محل الاجار البيع لمصلحة كايبيع الحاكم
للدون قهر وغير ذلك من مواضع منعد في باب وجب انما القول بكونها بيعا لا يميز صيغة مط لان النصف الايمن مثلا عن الذي
ياخذ زيد كما انه يمكن كل زيد حتى يقال ان القسم افراد بالنصف لا يميز لهم كماله حتى يقال انه باع من عمر بل النصف الذي اخذ
نصفه له ونصف لصاحبه والقسم افراد ما كان له منه ومعاوضة على ما كان لصاحبه وهي لا ينصرف في البيع لان التسليم يفيد ذلك
ان التسليم يبيع وهو موعودا وقسم الرد في معاضة في مقابلة المردود ومن ثم اشترط فيها التراضي لكن لا ينصرف في البيع كما
ذكرناه ويمكن كونه هنا قسم ابراسها لا يفرج على الخلاف ان من جعلها بيعا فاقسمها شيئا ربوا ووجب التقاض في المجلس ولو لم يكن
الكيل بالوزن والموزون بالكيل وان جعلها افرادا فالحكم بخلافه واليه اشار بقوله ويقسم كيلا ووزن ربوا كانا وغيره وما قوله
فليس الا ومفاضلا الاصل في القسم ان يكون بنسبة الاستحقاق فاذا كان المشترك بينهما نصفين فخرانه قسمين وان كان بينهما
ثلثا فثلثا والنفاصل في الثاني بنسبة الصورة والافهم متساوية لان مستحق الثلث له فيماني يد صاحب الثلثين ثلثه ولصاحب
الثلثين في يد صاحب الثلث ثلثه فالثاني على هذا الوجه موجبة للثمن بينهما بالنظر الى اصل الحق وان اراد بالنفاصل في جميع احدهما
على الاخر زيادة على حصة طلب ذلك داخل في حقيقة القسم بل هو هبة محض الزيد فلو ترك قوله فمساو ومفاضلا كان أولى قوله
والثاني اما ان يستلزم الم مشترك غير المتشاي اما ان يحصل الضرر بقسمه على جميع الشركاء كالحواجر النفيسة تكسر والثوب الوريع
او ينصرف بعضهم دون بعض كدرا بين اثنين لاحدهما عشرة والآخر باقها ولو قسمت يصلح العشر للسكن ويصلح تسعة للاعشا
او لا ينصرف احد منهم مع الضرر لا يجزى المضر اذا اشغ عن القسم لظهور عذره وعمو قوله صلى الله عليه واله كاضر ولا ضرر ان
طلب احد منهم حيث لا ضرر لا يطلب المضر حيث يخص الضرر باحد الجبا الاول فلا تنقضاء الضرر راسا فله طلب تخليص ملكه من الاخر
كافي الثاني اما الثاني لان الطالب هو الذي دخل الضرر على نفسه فيجاء اليه وليس الاخر الامتناع لا متفاته عنه وكذا الوضو للجمع
واقفوا على القسم لكن يحجب القسم الحكم في الموضوعين بما اذا لم يبطل منفعه المفسو بالكلية فيذهب ما ليسه فان لم لا يجابون اليها لما
فيه من اذها ولما لم من غير عرض صحيحا انفراد ذلك فقد اختلف في ضبط الضرر المانع من القسم على اقول احدها ان عدم الاع
بالنصف بعد القسم وجه الضرر على هذا الوجه لان بطلان منفعه الملك ضررين وهو منفي بالولاية والثاني وهو ان الاضرار
المصرفضا القيمة وان بقيت المنفعة وحجتها انظر الى فوائد الما في العقد وهذا القولان للشيخ في ط والاول له في
ايضا ولا يضر ولم في باب الشفعة والاخرها وهي العلامة ايضا الثالث انه عدم الانتفاع به منفردا فيما كان ينفع به مع الشركة
كالدار الصغيرة اذا اقيمت لصاحب كل واحد موضع ضيق لا ينفع به في السكنى على ذلك الوجه وان نفعه من غيرهما والاربع
انه ينقص القيمة نفسها فاحشا بحيث يحصل بالضرر عرقا من هذا القوي وهو شبهة الشهيد س ويمكن ان يرد به مطلق القول
بنقص القيمة ورجع لاقوال الكيا الاخر الضرر اقول القسم هو قسم القسم الى امرين قيمة تراض وقسمه اجار وجعل الضابط ان
المفسو معنى امكن تقديره لا ضرر فقيمة قسمه احوال امتياز على احد هاتين قسمه تراض والاولى اشتمل قسمه المتشاي والقيمة والحج
قسمه التعديل في الاعيان للعدد القيمة بقسمه الاجار ومنهم من قسمها ثلثة اقسام قسمه الافراز وهي ان يكون الشيء قابلا للقسم
الى اجزاء متساوية الصفا كذلك الامثال كالتوب الواحد والعروة الواحدة المتساوية ولا اشكال في كون هذا الساج
مع بقاء الحفظ لقسمه متفعا بها او حافظه القيمة كما في الثاني قسم التعديل وهي ما يباع بها بها بالقيمة وهي تقسم الى
يعد شيئا واحدا وان اريد شيئين فصاعدا فالاول ما يباع شيئا واحدا والآخر الذي يختلف فيه اجزاء الاعيان التي قوة الامتياز

[illegible]

واذا سالا الحاكم القسمة ولها بينة بالملك قسم وان كان يدعيها عليه ولا منافع قال الشيخ في ط لا يقسم وقال في ف يقسم وهو الاشبه لان النص
دلالة الملك الثالث في كيفية القسمة المحصر ان تساوت قدر او قيمة فالقسمة بنصفها على السهام لانه يقسم القيمة كالدار يكون بين اثنين
وقيمة مقتضية وعند التعديل يكون القاسم بخير بين الاخراج على الاسماء والاخراج على السهام اما الاول فهو ان يكسب كل نصفين رقعة ونصف
كل واحد بما يميزه عن الآخر ويجعل ذلك مضمونا في سائر او الطرفين واما من لم يطلع على الصوة باخراج احداهما على اسم المتقاسمين فاجزأه فله واما
الثاني فان يكسب كل اسم في رقعة ونصفها ويخرج على سهم من السهمين فمن خرج اسمه فله ذلك السهم

او في القرب من الماء او البعد عنه او في ان بعضها يسقى من النهر وبعضها بالنضح فيكون ثلثها جردية بالقيمة مثل ثلثها مائلا فيجعل
سهما وهذا سهما ان كانت بينهما السوية وان اختلفت الاضياء اغنيت بالقيمة دون المساحة ومقتضى عبارة المصنف هذه
اجبا الحما للنسبة القيمة بالشاى في الاجزاء ويجعل عدم الاجبا هنا لاختلاف الاغراض والمنافع والوجهان جاربان فيما اذا
كان الاختلاف لاختلاف الجنس كلسان الواحد يختلف اشجار الدار الواحد المختلفة البناء والاشجار الاجبا في الرتبة والقيمة
لا يمنع الاجبا في البنية الاشماله على الاشجار المختلفة غالبا وفي الدار المشتملة على الحيطان والجذوع والابواب وهذا شأن الدار
والبساتين ويخرج ذلك الى ان لا يثبت فيها الشفعة كالطاحنة والحمام وهو بعيد والثاني ما يعيد شيئين فصاعدا وهو تقسيم
عقار وغيره فالاول كما اذا اشتركا في دارين او حانوتين متساوي القيمة وطلب احدهما القسمة بان يجعل لهما دارا ودارا
يجزأ المنع هنا سواء اتجاوا الداران والحانوتان ام بناء على الشدة لاختلاف الاغراض باختلاف الحال والابنية فليحفظان بالجنس
المختلفين وعند بعض العامة انهما يجزأ عند التجاور وعند آخرين مطر ولو كانت بينهما دارا كبن مثلا نصفه لا يجزأ احدهما
القسمة وتسمى العضايد فطلب احدهما ان يقسم اعيانها ففي اجبا المنع وكجها اظهرها العدم وسيا واما غير العقار فاذا
اشتركا في عبيد ودواب واشجار او شيئا فقاما ان يكون من نوع واحد ومن منفعة داران كانت من نوع واحد وامكن
التسوية بين الشريكين عددا وقيمة فكذلك في متساوي القيمة بين اثنين وثلاث دواب متساوية القيمة بين ثلثة والدار
المعرة والاكثر انه يجزأ على قيمتها اعيانها ويكتفى بالنسبة في القيمة بخلاف الدار والاشجار لاختلاف الاغراض فيها وان النبي ص
جزي العبيد الستة الذين اغتصم الانصاف في حصة ثلثة اجر اوله لانه ليس لاختلاف الجنس الواحد في القيمة باكثر من اختلاف
قيمة الدار الكبيرة والقرية العظيمة فان ارض القرية تختلف سيما اذا كانت ذات اشجار مختلفة وارضين مقبوعة والدار ذات
البني المختلفة المستأفكا لا يمنع اختلاف الدار والقرية من الاجبا لا يمنع اختلاف الجنس الواحد من الاجبار وفي عند استشكل
الحكم في العبيد ووجه الاشكال ما ذكرناه ومن تفاوتت الاغراض وتفاوتت الاشخاص كاختلاف الجنس ونقل في طعن بعضهم عند
الاجبار هنا والمذهب الاول ولو لم يكن التسوية في العدد كثلثة لعبد بين اثنين على السواء احدهما تساوى الاخرين
في القيمة فان قلنا بالاجبار عند مكان التسوية فبهما ينظر احدهما الى تعادل القيمة والثاني الى اختلاف العدد وتفاوت الاجزاء
ومثله القول في الاراضي المختلفة الاجزاء ولو كانت الشريكة لا يرتفع الاعراض بعض الاعيان فكذلك بين اثنين قيمة احدهما لثمنه وقيمة
الاخرها ثلثان فطلب احدهما القيمة ليخص من اجزائه القرية الخمسين ويرتفع القيس في اجزاء الاخر وجهان مبنيان على المسئلة الثانية
فان قلنا الاجبا هنا فهذا الاول وان قلنا بالاجبار هنا فهذا وجهان اصحهما المنع لان الشريكة لا يرتفع بالقيمة ولو كانت الاعيان
من انواع مختلفة كالعبد التركي مع الهندك والثوب الابريسم مع الكتان مع تساويها في القيمة ففي اجبا المنع فبهما تان واوكل
بلنع هنا وقيل في السابق وكذا القول لو اختلفت قيمتهما وامكن التعديل ويظهر من المصنف جماعه عدم اعجاب اختلاف النوع
اتفاق القيمة فاما الاجناس المختلفة كالعبد الثوب والحطة والشعير والذبيحة والدار فلا اجبا في قسمة اعيانها بعضها في بعض وان
تساوت قيمتها واثالث قسمة الرزبان يكون بينهما عبد قيمة احدهما الف قيمة الاخر ستمائة فاداروا القيس مائتين سنوا
ولا خلاف في كون هذا القسمة مشروطا بالراضى وسيما الكلام فيه قوله واذا سالا الخ اذا كان في يد اثنين ملكا يقبل القسمة ولا
منافع لهما في ملكه ظاهر او طلبا من الحاكم قسمة بينهما فان اقام بينة انه ملكهما اجابها الى القسمة وان لم يقيم بينة ففي
اجابهما قولان احدهما العدم لانه قد يكون في يدهما باجارة او اعادة فاذا قسمة بينهما لم يؤمن ان يدعي ملكه محجج بقسمة
القاضي والثاني نعم كقضاء بدلة اليد على الملك لكن يكسب الحاكم ويشهد اهما بما قسما بقولهما لانه لا يقسم بقسمة واعرض
على نقد اقامة البينة بانها انما يقام وتسمع على خصم ولا خصم ههنا واجبات القسمة ينصن الحكم لهما بالملك وقد يكون
لها خصم غايبة فيسمع البينة عليه ولا فرق في ذلك كله بين كون المفسوم منقولا وغيره وفرق بعض العامة وخص الخلاف في
العقار وقطع في المنقول بالقسمة وهو حكم قوله في كيفية القسمة الى العين المنسوبة بالتعديل لما ان يكون متساوية القيمة
بالنسبة الى اجزائها بحيث تساوى قيمة نصفها قيمة النصف الاخر وقيمة ثلثها قيمة الثلث حيث يحتاج الى قسمتها كل واحد
يختلف القيمة وعلى التقديرين اما ان يكون المحصص متساوية كالمشارك بين اثنين لكل واحد نصفها او بين ثلثة وكل
واحد ثلثها او مختلفة بان كان لواحد من الاثنين ثلثان وللآخر ثلث ولواحد من الثلثة نصف والاخر ثلث وللثالث سدس
فالصواب قد اشار المصنف الى حكمها والمعتبر فيها صوران لان التعديل بالقيمة هو المعبر سواء اتفقت اجزائها ام اختلفت
الصورة الا ان يكون المحصص متساوية كصفتين وثلاثة اثلث بين ثلثة ونحو ذلك فيعد السهام بالقيمة كك بان يقسم
الاول نصفين بالقيمة وان كان مقدار احد النصفين ازيد من الاخر ويعدل اثلثا في الثاني ثم يخرج بالقرعة كما ذكره
المصنف وطريقه واضح وما ذكره من كسبه الاسماء والسهام ووضع في بندة من طين ونحوه هو المشهور في استعمال الفقهاء

ليسمع

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولا يفي إطلاق الدعوى بها كما يكفي في دعوى استحقاق المال وكان لا يجب في دعوى النكاح التعرض لعدم الموانع كالرد والعقد
 والزواج وخالفه بعض العامة فوجب التفصيل في الجمع للخلاف في الاستنكاح كالدوم وبعضهم خص إيجاب التفصيل بالنكاح
 أمر الفروج مبني على الاحتياط كالدعاء والوطى المستوفى لا يندرك كالدوم المهران وعليه فيعبر في النكاح أن يقول أنه وقع بالزواج
 المعبر عنه عند موجب التفصيل فيقول أنه تزوجها وتولى وشاهد من وتصنفها بالعدالة ونحو ذلك وعلى مذهب أصحاب كفو
 قولها هذا زوجي وأن لم يضم إليها شيئا من حقوق الزوجية كالمهر والنفقة واعتبر بعض العامة أن تقرر بها حق من حقوق
 الزوجية كالمهر والنفقة واعتبر بعض العامة أن تقرر بها حق من حقوق النكاح كصدق ونفقة وضمت ميراث بعد موته ونحو
 لم تسع مخي بأن بقاء النكاح حتى الزوج عليها فأنه بدعي كونهما رقيقة وهذه دعوى غير ملزمة ومن لم يعتبر التفصيل قال
 النكاح وإن كان حلاله فهو مقصود لها من تعلق حقوق متبينة وينسب له إلى النكاح حتى وجب فيه الدعوى وترتب
 عليها أحكامها من المهر والنكاح وغيرها وكذا القول في دعوى الزوجية قوله ولو ادعى أن هذه المرأة سماع الدعوى
 لبنت الأمه بقوله أنها بنت أمه واضح لأن ذلك أعم من كونها ملكا له لا يجوز كونها بنتا لأمه ولا يكون ملكا كان لها
 قبل أن يملك الأم في ملك غيره أو يكون قد تزوجها من غيرها أو بعد وشرط لمولاه رقية الولد أو غيره ذلك ومنه يعلم أنه لا يكون
 بين أصناف ولدتها في ملكي وعدمه لبقاء الاحتمال على التقديرين وأما قول المقر هذه ثمرة شجرة فلان أو بنتا أمه فان أصابا
 لأحد لك ما ينال في الشبهة كقوله وهو ملك فلا إشكال في عدم ثبوت الأقرار لما ذكرناه من الاشتراك مضافا إلى أنه يجب بما ينال في
 الأقرار وأما مع الإطلاق فظاهر كلام المصنف أنه يكون أقرارا بالولد والثرمة عملا بالظاهر من كونها تابعين للأصل حيث لا معارض ولو
 كان هناك شيء لذكره فاطالة كونها من الأصل الذي هو مملوك للمقر له ظني بغيره ماله بخلاف الدعوى فإن شرطها النصريح
 بالملك ولو بالاستلزام ولم يحصل وتبع المصنف على هذا الحكم العارضة في عدو الفرق أن الدعوى والأقرار لا يخرج من إشكال لأن
 الاحتمال قائم على تقدير الأقرار والدعوى العمل بالظن في الأقرار دون الدعوى لا دليل عليه والفرق بامتناع النصريح فيها
 ووجه رجوع إلى نفس الدعوى في الأقرار إطلاق عدم سماع الدعوى والأقرار معا ولم يعتبر التقييد في الأقرار بتفسير بما
 ينال في الملك وهذا هو الظاهر وأما الفرق بين قوله أنها ثمرة شجرة وبنتا أمه وبين قوله أن الغزل من قطنة والدقيق من حنطة
 فواضح لأن الغزل والدقيق من نفس حقيقة القطن والحنطة وإنما تغيرت الأوصاف لذلك الأصل يقتضي ملك الفرع بخلاف الثمرة
 والولد فالأصل منفصل عن أصلهما حسنا وشرعا فالأقرار بالفرعية لا يقتضي الأقرار بالملك قوله في التوصل إلى الفرض من الملك
 أن المستثنى فيه يحتاج إلى المرافعة والدعوى وتفصيله أن الحق إما عقوبة أو مال فان كان عقوبة كالقصاص وحدها فلا
 بد من الرفع إلى الحاكم لعظم خطره والاحتياط في ثباته ولأن استنباطه وطبيعة الحاكم على ما يقتضيه السياسة ونحو الناس وإن
 كان مالا فهو لما عيّن أو دين فان كان عينا فان قدر على استردادها من غير تحريك فنته استقل لا لأنه عين ماله فلا حاجة
 إلى الرجوع في تحصيله إلى غيره ولو أدى إلى الفسنة فلا بد من الرفع إلى الحاكم في فعلها وأما الدين فان كان من عليه مقر أعين
 بمنع من الأداء طال به ليؤدى وليس الاستقلال بالأخذ لأن حقه امر كل في ذمة المدينون وله التخيير في تعيينه من ماله فلا
 يتعين في شيء منه بدون تعيين ولا مدخل الحاكم في ذلك أيضا لأن الفرض كونه بانه والحاكم إنما يلبس على المنع ومنه
 وقول المصنف في هذا القسم أو تعيين الحاكم مع امتناعه لا وجه له لأنه خلاف الفرض ولو كان جاحدا أو معاطلا فان لم يكن لصاحب
 بنية يثبت بها الحق عند الحاكم أو كان ولم يمكن الوصول إليه وامكن ولم يكن يده ميسورة بحيث يمكنه تولى القضاء عنه جالسه
 الأقصاص عنه لقوله نعم فمن اعتدك عليك فاعند وأعليه مثل ما اعتدك عليك وقوله نعم فاقبوا مثل ما عوقبتم به ولما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له هندا رسول الله أن اباسفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرّا وهو
 لا يعلم فهل علي في ذلك شيء فقال صلى الله عليه وسلم خذ ما يكفينك وولدك بالكفر وروى جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 يكون له على الرجل دين فحجره فظفر من ماله بقدر الذي يجد به أباحه وإن لم يعلم الجاهل بذلك قال نعم وعن داود بن زرارة قال
 قلت لأبي الحسن موسى ع إنني خالط السلطان فيكون عندك جارية فيأخذونها والذابة الفارة فيأخذونها ثم يقع لهم عندك
 المال فليأخذوا فقلت لا ذلك ولا ترد عليه وغير ذلك ولو كان هناك بنته يثبت بها الحق عند الحاكم لو أقامها والوصول
 إليه يمكن ففي جواز أخذ مقصدا من دون أن الحاكم قوله لا أحدهما وهو الذي اختار المصنف والآخر يجوز له ماله لاقتضا
 وقوله تعالى الواجد يحلّ عقوبته وعرضه والثاني لأن التساطع على مال الغير على الأصل فيقتضيه من على موضع الضرورة
 وفيها منفعة ولأن المنع من وفاء الدين يؤول القضاء عند الحاكم ويعين من ماله ما يشاء ولا كراهية لغيره وهو خير المصنف
 في دفعه والآخر في الأول وكون التساطع على مال الغير غير أنه خلاف الأصل فمسألة لكن العدول عن الأصل الدليل جازم وهو ما
 موجود قوله نعم لو كان المال في ذمة غيره لم يملكه إلا في جوار الأقصاص من الورثة بعد ذلك وقبله الشيخ في الاستنباط

على اخصه
 في صفة الحاتم
 رة اقتناعه
 بل لقمة
 للبر الماربعين
 قاله في كل ان
 في هذه الصورة
 في ان ليس
 الوحي في ذكره
 في ذكره

روى المال من غير جواز اخذه بالقيمة العدل وبسقط اعتبار رضى المالك بالطاعة كما يشهد اعداء رضى في الجحش ويجوز ان يتولى بيعها وقصده
من تمها وهما المشقة التي يرضها ولو تلفت قبل البيع قال الشيخ الا ليق بمذهبنا انه لا يضمنها والوجه الصمان لانه قبض لم ياذن فيه المالك و
يتم احسان بقيتها مع التلف مسئلتان الاولى من ادعى ما لا يد له احد عليه قضى له ومن يابى ان يكون بكس بين جماعة فيستولون هل هو كمن يقبض
لا ويترى واحد منهم هو فانه يقضى به لمن ادعاه الثانية لو انكرت سفينة في البحر فمولا هله وما اخرج بالغوص فهو لغيره وبه رواية في سند هاضف
للقصد الاول في الاختلاف في دعوى الملاك وفيه مسائل الاولى لو تنازع عينا في يد هاهنا وبينه نصفين وقيل بحلف كل منهما

واكثر المناظرين الى الجواز على كراهة وذهب الشيخ في جملة الخلفاء الى التزم وعنده اختلاف الروايات ظاهرة في الاول لعدم الادلة
السابقة وخصوصا في القياس البقيا ان شهابا ما روى في رجل ذله الف درهم واستودع بعد ذلك الف درهم قال ابو القاسم
فقلت له خذها مكان الالف الذي اخذ منك فاني شهابي في ذلك فقلت له ذلك فقال اما ان انا فاحل ان
ناخذ وحلف وهذا الجواز على الجواز من غير كراهة لانه لا يحب المكونه وقوله وحلف لانه اذا طلب منه المودع الوديعه
بجمله الانكار فاحلف حلفه على عدم الاستحقاق او على عدم الاستبداع مع التوبة ثم الكراهة تستفاد من ظلال الادلة الالهية جميعا
جاء الفاعل بالتحريم قوله نعم ان الله بما هم كرم تود الامانة الى اهلها ولا ياتها اليهم باني جواز الاخذ وخصي واية ابن ابي عمير عن
ابن ابي الفضل بن يساف قال كنت عند ابي عبد الله ع ودخلت البدر امة وكنت اقرب القوم اليها فقال لي اسئله فقلت نعم اذا فقال ان
ابني مات وترك ما لا كان في يدي فقلت نعم فادعها لافاد عنه في ان اخذ منه بقدر ما تلف من شيء فاجبرته بذلك فقال قال رسول
الله ص اذا الامانة الى من اتقنت ولا تخش من خانت وفي هذا الحديث دلالة من ثلثة مواضع احدها من قوله في جواب قولها في
ان اخذ منه وثانيها من قوله ع اذا الامانة الى من اتقنت فان الامر بادائها اليه باني جواز الاخذ ولا تذكرو في جواب سؤال الاخذ
عن رجل ع قالها من قوله ع ولا تخش من خانت وهو طرد واية سليمان بن خالد قال سالت ابا عبد الله ع وقع لي عنده مال فكارني عليه ثم حلف
ثم وقع له عنك ما لا اخذ مكان مالي الذي اخذه وجمعه واحلف عليه كما صنع قال ان خانت فلا تخش ولا تدخل فيما عنته عليه والجواز
يحمل ذلك على الكراهة جمعاً ويمكن ان يكون وجهاً لا يرد بهما البتة اقر الامام بالحق وادعى له عند صاحبه ما لا يلزم من ذلك قبول
اقراره دون دعواه فامر بردها لاجل ذلك وهو لا ينافي جواز اخذها فيما بينه وبين الله نعم او على تقدير ثبوت الحق عند الامام ولا تارة ان
كان الامر الذي ادعاه حقا فاحذه للوديعه فخاصة قوة اذا الامانة الى من اتقنت لانه وفيه اربعة اوجه من ادعاء السارق العالم كما سبق فكان
بتملة ادائها الى رجله واذا الامانة الى الوكيل فامر مقام ادائها الى المالك ولا تخش الجحش بانه لا يضمنه الحلف لانه ليس بجحش وانما
مقتضى الجحش اكل الوديعه بغير حق وكذا الكلام في قوله ان خانت فلا تخش ولا تدخل فيما عنته عليه فان الاول خانه بانكار حقه بالباطل
وعنت عليه بذلك وهو لا يقتضي جحشاً فاحذها مكان دينه وعنته عليه في الحلف وقوله ولو كان المال الخ حيث جازله الاخذ مفادته
يقصر على الاخذ من الجحش الموافق لحقه الامكان اقتضاها في تصرف مال الغير الخلف الاصل على اقل ما يندفع به الضرر فان تعذر وصول
الجحش حقه جازله الاخذ من غيره له في الادلة السابقة وقوله صحت في ما يكتفيك وذلك بالمعروف حيث لم يفرق بين الجحش وغيره
بل ظ الحال انه لا يفرق بين الجحش البهيم الفقير والكسوف ولما ايجد ما كسبه في ذلك وذهب جماعة من العامة الى وجوب الاقتصار على الجحش
على ما اخرناه في غير موضعين اخذه بالقيمة وبين بغيره وصرف في جحش الحق ويستقل بالمعاوضة كما يستقل بالبيعين ولو امكن اثبات الحق
عند الحاكم فالاولى الرجوع عليه هنا يستأنذ في هذا النص قوله ولو تلفت قبل البيع الخ اذا اخذ المستحق من غير جحش حقه فان نوى
اخذ لنفسه بالقيمة ملكه وكان تلفه بعد ذلك منه وان قصد بغيره وصرف في حقه فهل يكون مضموناً عليه ام يكون امانة فيه قوله ان
احدهما هو الذي ذهب اليه المصنف لانه قبضه بغير اذن المالك لصلته نفسه فكان قبض الرهن الرهن بغير اذن الراهن هكذا فعله
المصنف واية اذن الشارع اعظم من اذن المالك وبغيره بين وبين الرهن والثاني عدم الصمان وهو محذور الشيخ في ط لانه يقتضي
بحق فجزى الرهن وهذا هو الاقوى هذا اذا كان المقبوض بقدر حقه اما لو كان زائدا عنه حيث لم يمكن الاقتصار على بيع ما يابل
حقه وحيث يجوز البيع بالبدل المجدد الامكان فان قصر فقصد قيمته فكافا صحت حيث يضمن مع التلف فان كان يتقصص
فكفما العاصب وبغيره فقيمة يوم التلف وطرد كذا الجلب البادرة الى رد الزائدا الى المالك على تقدير اشتاءه عليه ولو لم يكن ونحوها اذا
خاف من الاعتراف بالواقع قوله من ادعى ما لا يد له احد عليه الخ الاصل في مسئلة الكس رواية يونس بن عبد الرحمن عن منصور بن حازم
عن ابي عبد الله ع قال قلت عشرة كانوا لولوساً ووسطهم بكس في الف درهم فقلت بعضهم الكس هذا الكلام لا فضل ولا حذر
هو قال هو الذي ادعاه لانه مع عدم المنازع لا وجه لبيع المدعي منه ولا طلب البينة فيه ولا احلاف ولا حصر له حتى يترتب عليه ذلك
قوله لو انكرت سفينة الخ الروايات المذكورة رواها الحسن بن علي بن يقطين عن ابي بصير عن عمرو بن شعيب عن ابي عبد الله ع عن
انكرت في البحر فخرج بعضه بالغوص واخرج البحر بعض ما عرق فيها فقال الامام ع في البحر فمولا هله الله اخبرهم وامام اخرج بالغوص
فمولا هله الله اخبرهم وعلى بعضهما الشك في تبه والمم ذكرتها ضعيفة السند ولم يذكر ما ياتي حكمها ووجه ضعف سند هاهنا ان امانة
المذكور واقفي والظن ان المراد بالشعب في اسمعيل زباد السكوني المشهور وهو عا ولكن لا يترتب من حكم المصنف سند هاهنا حكمها
لانه كثير ما يجرى الضعف بالشهر وغيره والامر في هذه مكان وابن ادريس روى الرواية خاصة على اصله وحكم بان ما اخرج البحر فهو
لاصحابه وانما انما يسهل منه فمولا هله الله اخبرهم وعلى بعضهما الشك في تبه والمم ذكرتها ضعيفة السند ولم يذكر ما ياتي حكمها ووجه ضعف سند هاهنا ان امانة
المذكور واقفي والظن ان المراد بالشعب في اسمعيل زباد السكوني المشهور وهو عا ولكن لا يترتب من حكم المصنف سند هاهنا حكمها
لانه كثير ما يجرى الضعف بالشهر وغيره والامر في هذه مكان وابن ادريس روى الرواية خاصة على اصله وحكم بان ما اخرج البحر فهو
لاصحابه وانما انما يسهل منه فمولا هله الله اخبرهم وعلى بعضهما الشك في تبه والمم ذكرتها ضعيفة السند ولم يذكر ما ياتي حكمها ووجه ضعف سند هاهنا ان امانة

هذا هو الاقوى
انما هو الذي ادعاه
قوله لو انكرت سفينة
في البحر فخرج بعضه
بالغوص واخرج البحر
بعض ما عرق فيها
فقال الامام ع في البحر
فمولا هله الله اخبرهم
وامام اخرج بالغوص
فمولا هله الله اخبرهم
وعلى بعضهما الشك في
تبه والمم ذكرتها
ضعيفة السند ولم يذكر
ما ياتي حكمها ووجه
ضعف سند هاهنا ان
امانة المذكور واقفي
والظن ان المراد
بالشعب في اسمعيل
زباد السكوني المشهور
وهو عا ولكن لا يترتب
من حكم المصنف سند
هاهنا حكمها لانه
كثير ما يجرى الضعف
بالشهر وغيره والامر
في هذه مكان وابن
ادريس روى الرواية
خاصة على اصله وحكم
بان ما اخرج البحر فهو
لاصحابه وانما انما
يسهل منه فمولا هله
الله اخبرهم وعلى
بعضهما الشك في تبه
والمم ذكرتها ضعيفة
السند ولم يذكر ما
ياتي حكمها ووجه
ضعف سند هاهنا ان
امانة المذكور واقفي
والظن ان المراد
بالشعب في اسمعيل
زباد السكوني المشهور
وهو عا ولكن لا يترتب
من حكم المصنف سند
هاهنا حكمها

وكل موضع قضينا فيه بالقسمة وانما هو في موضع يمكن فرضها كالاموال دون ما يمنع كما اذا ادعى رجلان زوجة والشهادة تقدم للملك او من
 الشهادة بالحادث مثل ان يشهد احدهما بالملك في الحال والاخرى بتقديم واحد منهما بالقديم والاخرى بالقديم قالن حجج الجانب الاقدم وكذا
 الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك اولى بالشهادة من التصرف

واليمين في الاموال بمنزلة الشاهدين وقال ارون لا يشاهد لان الشاهد واليمين اضعف من شاهدين لان الشاهد وحده لا يقو
 بنفسه حتى يضم اليه غيره والشاهدان قائمان بانفسهما فلا يعارضهما من قال لا يعارضهما حكم بالثالث لزيد وحده ومن قال يعارضهما
 حلفه مع شاهده وكان الثالث بينهما اضعف من علي مذهبهما فيقرع بينهما والذي يظهر ان هذا ليس حكما بالعارض لان القول
 الذين حكموا عن مخالفين كما هي عادته ومنهم من ان الوصية المعينة كالثلث مثلا لا يشين معارضين بوجوب قيمته بينهما على
 سبيل المعول ومذهبهما ان الثاني يكون رجوعا عن الاول ان علم الترتيب ان اشبهه اقرع وهذا المذكور على اطلاقه من مواضع
 الاستنباط فلما ذكر حكم الوصية على القولين على مذهب المخالف وكان مذهبهما يوافق القول الاول على تقدير تقديم الشاهد
 ذكر ما وافق مذهبهما على تقدير المعارض لزيد يوهان مذهبهما على تقدير المعارض لزيد يوهان مذهبهما على تقديره بوجوب
 اشتراطهما في الوصية وهو هذا ليس حكما بترجيح القول بالمعارض بل هو يوافق على تودده حيث اقصر على مجرد نقلها وانما تفرع فائنا
 القول من مذهبهما فضل الشيخ في الدين عنه الزيد بعد وقول المصنفين قال الشيخ لا يدل على اجماله للامرين ولكن فعل
 العلامة في القواعد فقلا عن الشيخ قوله وكل موضع قضينا فيه ان اذا ادعى رجلان زوجة ولم يترج بينهما احدهما لكونهما
 خارجين وبكر عن اليمين فانه لا يصور القسمة بينهما كما يقسم بينهما المال لو كانت الدعوى مما لا بل الطريق هنا الحكم
 لمن اخرجه المرأة اذ سبيل على غيره وتوثيقه من سلة داود بن ابي زيد الطار عن ابي عبد الله عن رجل كان له امرأة
 فجاء رجل يشهو شاهد وان هذه المرأة امرأة فلان وجاء اخر يشهد وانها امرأة فلان فاعتمد الشهود وعدلوا فقال
 يقرع بين الشهود فمن خرج اسمه فهو المحق وهو اولى بها وعلى هذا فلا فائدة في الاحلاف بعد القرعة لان فائدة القضاء
 لا تخرج نكوله وهو سفي هنا وفي الرواية دلالة على نفي اليمين هنا ولا فرق في ثبوت الشرية في المال على تقديره بين كونه
 قابلا للقسمة وعدمه كالجوهرة وان كانت العبارة قوله اختصاص الحكم بما يقبل القسمة لكنه يجوز بها في امكان الشرية ولو
 عبر بها كان اولى قوله والشهادة بتقديم الملك اولى بالحكم هنا مسائل الاولى اذا عارضت البيتان في الملك ولكن لم تقتض
 احدهما زيادة التاريخ فالمشهور انه مرجح كالوشهدت بيته احداهما انه ملك في الحال والاخرى انه ملك منذ سنة او شهد
 بيته الاول انه ملك منذ سنة وبيته الاخر انه ملك منذ سنتين ووجه تقديم مقدمته التاريخ انها اقيمت للملك في وقت
 لا يتاضها البيته الاخرى فيه وفي وقت تعارضها الاخرى متساقتان في محل التعارض فيثبت مرجحهما اما قبل عمل التاريخ
 والاصل في الثاني وانه وفي المسئلة وجه اخر لعدم الترجيح بذلك لان مناط الشهادة للملك في الحال وقد استوفى فيه
 ما اذا كانا عطفين او متوخرين بتاريخ واحد والمسئلة مفرضة فيا اذا كان المدعى في يدك فاما اذا كان في يد
 احدهما او فاضت بيتمان مختلفا التاريخ فان كان بيته الداخل مسبقا بتاريخه المتقدم لاحالة وان كانت بيته الاخرى متوخر
 تاريخا فان لم يجز عمل سبق التاريخ مرجح فكل فقد الداخل وان جعلناه مرجحا في تاريخها وعدل او وجه احداهما ترجيح اليدان
 متساويان في اثبات الملك في الحال فيمتساقتان فيه ويقع من احد الطرفين اليد ومن الاخر اثبات الملك السابق واليد
 اقوى من الشهادة على الملك السابق ولهذا لا يزال بها والثاني ترجيح السابق لان مع احديهما ترجيحان جهة البيته ومع الاخرى
 ترجيحان جهة اليد والبيته متقدم على اليد فكل الترجيح من جهةها متقدم على الترجيح من جهة اليد والثالث انها يتساويان
 لتعارض البيتين واعلم ان اطلاق عبارة المصنف على شرط اضافة البيته بالملك القديم والعرض لذلك في الحال و
 هو احد الوجهين المسئلة لان الملك اذا ثبت سابقا فالاصل فيه الدعوى والاستمرار فلا يفتقر الى التصريح باستمراره والثاني
 وهو المشهور ان الشهادة بالملك القديم لا يسمع حتى يقول وهو في ملكه في الحال ولا اعلم له من يلاحظ لولا ان لا يسمع
 لان ثبوت الملك سابقا ان افضى بهاء المدعى عليه فينصرف به بدل على الانتقال اليه فلا يحصل ظن الملك في الحال ولا يثبت
 دعوى الملك السابق لا يسمع فكل البيته عليه وعلى اعدائه قبول الشهادة مع قوله لا ادري قال الامام مع ان مؤداه قريب قوله
 لا اعلم له من يلاحظ ان الاول يقتضي تردد اوصية فهي بعيدة عن ادعاء الشهادة وفيه نظر لان الحجة الواقعة في الشهادة بالصغيرين الاول
 انما استند الى استصحاب الملك وظن الاستمرار مع عدم ظهور المنافي والافال لغير بالاستمرار لا يتفق لان الاستنباط الموجه
 الملك عن المشهود لا يمكن القطع بعدوها وان صح الشاهد ليدلوا بها فان منها ما يمكن وقوعه من انفسه مع نفسه
 الاستنباط الى الاستصحاب وظن الاستمرار بناء بقوله لا ادري قال الامام لا يثبت في الحال لانه اذا لم يدل به هل زال
 ام لا لانه استصحاب البقاء والحكمة في الحال وكون الصيغة بعيدة عن ادعاء الشهادة في غير المنع ومن ذهب بعضهم الى عدم اشتراط
 الصيغة بالملك السابق لا ينافي العلم بتجدد انتقاله عن قسمة ما ينافي العلم بالانتقال اولى والمحق ان اطلاق الشهادة بالملك
 القديم لا يسمع لعدم الثاني بين كونه ملكا له بالامس مع تجدد الدعوى اليوم وان كان الشاهد يعلم بذلك بل قد مضى
 ما يفيد عدم علمه بتجدد الانتقال وذلك يتحقق بهذه الصيغة وان كان الاقتصار على ما يشمل الزيد داوود الثانية وتعارضت

الثاني

اليمين

مع ان الشهادة

7

مقبوض

[illegible]

فان العبد الضال المذنب
عبد العبد المذنب
ابن ابي من عشرة من جلة
في فقال بل من خمسة

[illegible]

استدل على ذلك...
الاولى ملكة من ملكة...
ان الدالة ملكة من ملكة...
سما على ان ملكة من ملكة...
مقتضى البينة...
دالة في يد...
وجه الاحراق...
هناك بينة...
او كانا مطلقين...
على اصله...
انتفاءه...
امتناع...
الى القيل...
عليه...
مدى الشر...
استمر ملكه...
كان لانه...
وهذا...
امتنع...
الشر...
الا انه...
له...
البينة...
اعتبار...
الى...
لحق...
واقتضى...
القطعة...
واضح...
بالسليم...
ذلك...
فلا...
الصغير...
الحجة...
لسبق...
الاكثر...
في...
على...
بكونه...
كل...
حكم...
لا...
البينة...
الملك...
فلن...
الحاج...

بعضه

فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح

وهو الذي على المصالح حكم الشيخ بتقديم عمر ولو قد صرح الخارج على هذا التقدير لم يدفع يد زبدها لانه خارج ح وهو الذي
 اخاره المصالح الثانية ان يدعى كما لا يخفى بعد ذلك ان يعقب عليه البيه سواء ذكر نفيه من زيد ام لا والوجه القوي هنا
 لعدم التعارض مع تصريحه بتلقي المالك عن زيد واطلاقه توقيفا بين البيهين ومع تصريحه بتلقيه من غيره يبي على ترجيح
 الداخل والخارج فعلى الاشهر من تقديم الخارج تقدم هنا ايضا على ما لا يخفى من الثالث يترك الدعوى فيقيم البيه وهو الموافق
 لبقاء الكاين ان كان تعليله بنسب الاول فان قد صرح في الصور بين السابقين فيها اولها لخاصة امره فيها وان
 قد صرح في احدهما اقبل تقدم عمر وهو الماتقدم من انه منهما الممكن التوفيق بين البيهين وفي وهو هنا ممكن
 مع الاطلاق يجعل ملك عمر مستلحق من زيد بعد انتقاله عنه حيث يمكن وهذا القوي فيحمل العدل لاسكان استناده الى المالك
 السابق على وجه لا يفد فيه بيته اما يجعل على هذه الحالة داخل اوله وترجح الخارج والوجه تقدم عمر في جميع الصور قوله
 لو ادعى دار الى هذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب وهو منى على قاعدة تعارض البيهين مع خروج يد المدعيين فيقع القسم مع
 امتناعهما من الخلف على النصف الذي فيه التنازع لا النصف الاخر لان نزاع بينهما في قسمهما الى النصف واحدة ونسبهما امتناعا
 فكل منهما ممتنع لكل فيقسم بينهما نصفين فيجاء للمدعي الثلثة اربع وهذه اربع الجيد الى قسمها ما يتنازع عايفه على طريق
 القول فيجعل هذا للمدعي الثلثان ولدى النصف الثلث لان المنازعة وقعت في اربع غير مصيزة ولا مشار الى اكل واحد
 ابن انها لا تخرج من دعوى كل منهما باعنا الاشاعة فلا يتم ما ذكره من خلوص النصف للمدعي الكل من غير منافع بل كل جزء يدعى
 مدعى النصف نصفه ومدعى الكل ونسبه احد الدعوى الى الاخر بثلث فيقسم الثلث اربعة اجزاء واحد للمدعي النصف وثلثان
 للمدعي الكل فيكون كضر الديان في مال الفليس المثلث وفي الموافق ابن جندب على ذلك مع زيادة المدعيين على اثنين الا ان
 ابن الجندب فرض الحكم على تقدير كون العين بيدهما والعلة تقتضي التقوية من الداخلين والخارجين حيث تقسم اربعة اجزاء
 قول ابن الجندب الا على تقدير ثبوتها كما هو محتمل على تقدير الدخول والاصح المشهور والرجح عن حجة القول ان مدعى الكل يسلم له
 نصف شائع بغير نزاع وهو كان في المطالب تعارض البيهين في النصف الذي في يد مدعى النصف فعلى المشهور من تقدم بيته
 الخارج فهو مدعى الكل ايضا ولا شيء للمدعى النصف على القول بتقدم ذي اليد فهو مدعى النصف ولو لم يكن لها ابيته فهي
 بينهما بالتساوي لان مدعى النصف عليه تقدم قوله في بيته ولا يمين على الاخر وقال ابن الجندب يقسم بينهما اقساما سواء اقاما بيته ام
 لم يقيما فانظر الى القول قوله ولو ادعى احد النصف الاخر الثلث هذه الصلوات لا يقع فيها نزاع في الحقيقة لان سهم المدعيين لا يزيد
 عن اربعة العير فلا يفرق بينهما بين اربعة اربعة وعد ولا يمين لاحدهم على الاخر لعدم المنازعة وثبت حكمهم بذلك على خلاف بعض
 العامة حيث جعل المدعى النصف ثلثا ونصف سدس بناء على ان السدس الزائد على ما في يد لا يدعيه على مدعى السدس خاصة بما
 يدعيه شائعا في قيمة الدار وهي في الاخرين جميعا ان كان السدس مدعى على الشيوع فقصه على مدعى الثلث وعارضه فيه بيته
 بيته وتحت باليد على تقدير اقامتها البيه تقدم قول ذي اليد على تقدير علمها نصفه على مدعى السدس فيحكم به مدعى النصف بيته
 لان بيته مدعى السدس لا يعارضها فاجعل المدعى النصف ثلث ونصف سدس والآخرين مدعىها ويبقى بعد مدعى السدس نصف
 سدس لا يدعيه احد ولا يخفى عليك ضعف هذا القول على تقدير الاشاعة كما هو المفروض وايضا بما ذكره منى على تقديم الداخل
 مع تعارض البيهين وعلى تقديم الخارج تقدم مدعى النصف في نصف السدس الذي يدعيه على مدعى الثلث ويبقى نصف السدس
 الذي يدعيه مدعى السدس يدعي الثلث لثمة له سهمه اذا التقدير الاشاعة في اخاره الاصحاب اوضح قوله ولو ادعى احد الحكم
 الخ اذا ادعى احدى جميع الدار والاخر نصفها والثلث ثلثها فالأصح ان يكون ايديهم عليها او يكونوا خارجين عنها ثم ان يكون
 لكل واحد بيته اولا يكون لاحدهم او يكون لبعضهم دون بعض فان كانت ايديهم عليها ولا بيته لاحدهم ففيه بكل واحد ثلث
 فدعى الثلث لا يدعى زيدا على ما في يد مدعى النصف يدعى سدسها فاجعل المدعى الثلث اربعة اجزاء واحد للمدعي النصف وثلثان
 فيما يدعى مدعى النصف يدعى سدسها فاجعل المدعى الثلث اربعة اجزاء واحد للمدعي النصف وثلثان فيما يدعى مدعى النصف يدعى سدسها فاجعل المدعى الثلث اربعة اجزاء واحد للمدعي النصف وثلثان
 الثلث لكل واحد منهما لانهما معا يدعيان عليه فيجلف مدعى النصف مدعى الثلث وثلثا على الثلث وبالعكس وان اقام المستوعب خاصة بيته
 اخذ الجميع قوله مقتضى الثلث الذي يدعيه بغير بيته وياخذ الباقي بها وان اقامها مدعى النصف خاصة اخذ ثلثان ثمانية
 يد والسدس بينهما البيه والنصف الباقي من الاخرين نصف الاستوعب السدس بغير منازعة ولدى الثلث ربع ما في يده و
 هو الباقي بعد نصف السدس الذي اخذه ذوالبيته ويجلف عليه المستوعب ويبقى للمستوعب من النصف نصف سدس اخذه بالميز
 للمدعى الثلث وان اقامها مدعى الثلث اخذه والباقي من الاخرين للمستوعب السدس الزائد عن مدعى النصف بغير يمين ويجلف على
 باقى ما في يده وهو السدس ويجلف مدعى النصف على جميع ما اخذه للمستوعب وان اقام كل بيته من رجائية الداخل فسميت اقساما

فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح
 فيكون المصالح في كل واحد من هذه المصالح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعد حضوره
 فظننتك كذا من غير
 قال يا بني اسمع والي
 فليكون المقضي الظاهر
 وقال لعلنا في محض
 طبعي فظننتك كذا
 وكذا العقل الذي في قلبه
 البهجة استغظت
 فظننتك كذا الامور
 الا ان غرض من شاور
 الذي يتصور
 الامر في
 استنباط الشاهد وان
 في مثله الثالث لان
 قبل شهادة غير المؤمن
 انصف على الاسلام
 ولا غرض الا ان يثبت
 والظالم المانع من قبول
 فاسق فيقبل شهادة
 نعم في الوضعية
 التي تخاف من
 لم يوجد من عدل المسلمين
 لشهد بها ولا يثبت كون
 المؤذي في غيبه وباشي
 رواه مطهر

أشبهه

عبدالله

دین

کتابخانه

[illegible]

فصل في الامرين في مذهب الاعراف والخطاء وفي بيان ثبات الفرق بين الحق والباطل فيهم من قوله بانه محض ومن كاذب ان ما اذ فيه واقع فهو
قد لا يخرج عن بعض وهو غير جائز في اختيار المصنف ان يبالج في المظنوع للمشاريع من السر وجبر القرية بالحد مؤيد بطلان الامرين في بعض
الرواية قوله وفي اشتراط الحق نهى عن الاصحاب الى اشتراط اصلاح العرف بانه على التوبة في قبول شهادة القاذف لقوله تعالى في حق
القاذف ولا تقبلوا منهم ما هم واولئك عند الله هم الكاذبون الا الذين تابوا من بعد ذلك اصلحوا فان الله غفور رحيم فاستثنى من
لا يقبل لهم شهادة منهم الذين تابوا واصلحوا فلا يكره التوبة وحملها لان السني فاعل الامرين معا والاطهر وهو الذي اخاره المصنف
كفاه بالاستمرار على التوبة ليصح الاصلح في ذلك الامر الطاهر في حق امثاله المستحق والاصل عدم اشتراط امر اخر في الزمان السابقة ما
بدل عليه قوله وكوفاً بنبطه لان الله تعالى في دشمته عدم الانسان بالشهادة بقوله والذين هم من المحسنين ثم لم يأتوا باربعة
شهادة فاحلوا ثمانية جلدة ولا يقبلوا منهم شهادة ابداً واقر المصدق القاذف في من البينة فيسقط انه يرضى الى قوله لا
بالاث القاذف المذهب الاصحابي يحرم التعيين الا في القمار كلها من الشرع والرد ولا اربعة عشر غيرها ووافقه على ذلك جماعة
من العامة منهم ابو حنيفة ومالك وبعض الشافعية وروى عن النبي صلى الله عليه انه قال من لم يات بالرد فقد عص الله ورسوله وفي رواية
اخرى انه لم يات بالرد شتم فكذا عصى الله في الحق والرد وروى الاثر عن المصنف في قوله قالوا الله الله من الله الا ان الله

فصل في الامور التي فيها شبهة في الحق والباطل
فقد اخرجنا من غيرنا في هذا الموضع من المصنف
الرواية قوله وفي اشتراط الحق نصيب من الاصل
الغافل ولا يقبلوا انما هم واولئك عند الله هم الكاذبون
لا يقبل منهم الا الذين تابوا واصبحوا فلو انك
شبهة فاجلدوا ثمانين جلدة ولا يقبلوا منهم الا
بالاث القمارية من هذا الاصل في حرم اللعب
من الغارة منهم ابو حنيفة وقال بعض الشافعية
اخرى من لعب بالرد شيئين فكما عسى ان يكون
الميسر على الصادق قال الله عز وجل في كل ليلة
صاحبها من قال الشطرنج ودوي من خال في
قوم عليه فهو ميسر وفي معناه اخبار كثيرة
انما الاربع عشرة فقسرها بانما قطعة من خيش
فرق في حرم المسكر بين اتخاذ من العنب غيره
حرم الخمر فعلا وفسادها ودوي على من يقطن في
لنا قبيلها فما كان غامضا طارعا في حرم ولا فرق
وكذا العنب العجوة اذا غلا وان لم يشد قد تقدم
فالاصل في الحرام منه عنب الرندي والتمر وغيرهما
في الفيلان وانما لما شتمه عند من قال بها من
الوصفين وهو موم وقد تقدم في السابق قوله
فيها خلافا لالاس ولا فرق بين اتخاذها بشي
البحث فيه قوله مد الصلوات المشقة الخ الغنا
قوله نعم ومن الناس من يشترط في كل صلاة ان
لما البخل ومن لم يتركها من اذواه عذرا عن
من الناس من يشترط في كل حديث ان يصلي عليه
عن قول الله عز وجل فاجتنبوا الحسن من الاذان
الترجيع المطرب كذا في قوله وبما عدا ذلك
من جملة العرف لا فرق فيه بين وقوله شعره وقرآن
الذي يحرمه الا بل على الاسراع في السير وسما عدا
قال عبد الله بن واخره كذا في قوله وبما عدا ذلك
الحجبة تبعه فوالله صلى الله عليه وسلم لا يحشمه
النه جازي وكفلا وتوكان النبي صلى الله عليه
الشرب شعره من العسل والصلوات وسمع النبي وفي
وقد اختلف العلماء في حرمه في حرمه في حرمه في
ولا فرق فيه بين العرف والصلوات وكذا في حرمه
صادق واخره في حرمه في حرمه في حرمه في حرمه
محرم لما فيه من سقوط الربة وهو حرمه في حرمه
حمله على ضربين من المبالغة فهو حرمه في حرمه



أما أبوهم فلا يضع عضو عن غافله ومعلوم انه كان يضعها كثير اوان لم يكن جملة على البالغ وكان كذا بمحضها فهو كساها
 الكذب فيما قبل بعد التحاقه بالكذب مطا لان الكاذب يبي الكذب صدقا وبوجه وليس من الشئ ان يصدق في شئ وانما هو
 ضاعة كما ان الشيب يغير العين من الشاعر وغرضه اظهار الصنعة في هذا الفن لا يتحقق المذكور فلا يحل بالعدالة وعلى تقدير حله فلا
 كراهة مكره على ما وردت بها الروايات قوله الزموا العود الى الاثر المأمور لا وازا كان العود وغيره كالبراع والزموا الثنا بغير
 لوباء الصبي وهو الذي لم يمتثل على جراحه حرام بغير خلاف فلا بد من التمسك به انه قال ان الله تعظم على امتي الحرج والحر
 والزموا الكوبة والكوبة من الطين وقيل من محض قصر بعض العامة التحريم عليه لذالك دوى محمد بن الحنفية عن ابيه عن النبي
 قال اذا كان في امية خمسة عشر خصلة منها البلاد اخذ الغيبة ذرا لامة معتدا والركوة مغررا واطاع الرجل زوجته وحقق اليه
 عتقوا له وليس الجبر وشرب الخمر واشترى العتبات والمعارف فكان يجمع القوم ازديهم واكره الرجل التسوخ وفانما كان
 الاضواء في المساجد سببا اخر هذه الامنة واما عند ذلك يرفقون فلا تأخير او حشفا ومستحوا واستثنى من ذلك الذهب
 غير المشتمل على الصبي عند النكاح والحان لقوله ما اعلنوا النكاح واعزوا عليه بالقرابة الذم دوى انه قال فضلها
 بين الحال والحرام القربى بالذم عند النكاح ومنع منه ان يدرى طود حرج في كرهه تحججا بان الله تعظم حرم القربى والعيب وهذا منه
 قوله المحضية في الاخلاق في تحريم هذه الامن والتمسك به في الاخبار مستفيض مما من الكبراء فيقده حافة العدالة
 وانما جعل النظام مما قادح حالها من الاعمال القلبية فلا يتحقق ثابتهما في الشهادة الامع اظهارهما وان كانا محتملين
 بل قد اظهر والمعاد بالحدس كراهية التمسك على المحسوس وتجزؤا لها عنه سواء وصلت الى الحاسم لا وبغضه كراهية التمسك
 لا بسببه كالفسق بغضه لاجله سواء كما طمع ذلك ام لا فان حجه فهذا مقتضا وقد يحصل لكل منهما بدل من الاخرى
 قوله ليس الحرج للرجال تحريم لبس الحر والذهب على الرجال موضع وفاق وقد دوى ان النبي ص قال احل الذهب والحرير للرجال
 من امة وحرر على كونهما وقال صلى الله ع لا يلبس الحر فانه من لبسه الدنيا لم يلبس في الاخرة واستثنى من الحر اقرها
 حالة الحرب في هي ساعده عن عبد الله ع قال سألته عن لبس الحر والذهب فقال اما في الحرب فلا بأس به وان كان فيه
 تامل ودوى سمعيل بن الفضل عنه قال لا يصلح للرجل ان لبس الحر الا في الحرب ثابتهما الضرورة الى لبس من سواه
 وقد دوى ان النبي ص خصص لبس الحر من عوف والزي في لبس الحر بحدثة كانت بهما وفي رواية اخرى انها شيكا البكر
 فخص بها قصص الحر ودعوا وقالها السيرة كالعلم والرقعة طرف الثوب في ثوابه عنه انه نهى عن لبس الحر والامام
 اصعبان وثلاثة اربعة وفي تعدى التحريم الى غير اللبس من النكاح عليه الوسايد والافراش له قولان منشأ عنها الخلل
 الاخبار في رواية العامة عن حماد بن عمار قال ما قال رسول الله ص ان شرب اية الذهب الفضة وان ناكل منها وعن لبس الحر
 والدياباج وان جمل عليه وبؤده اطلاق النهي عنه في الخبر السابق والاصح الجواز للصبي على بن جعفر عن ابيه مؤيد ع قال ما لانه
 عن افراس حرمه ومثله من الدياباج ومصلحة من حرره ومثله من الدياباج يصلح للرجل النوم عليه والنكاح والصلوة قال بهر شه
 ويقوم عليه ولا يسجد وان النهي عنه في النصوص المعتبرة معني على اللبس فيبقى غيره على الاصل واما الذهب فيحرم لبسه
 للرجال ط سواد في ذلك التحريم والتحليل وغيرهما قوله اتخذا الحجام الى اتخذا الحجام للبيض والفرخ والاسن بياض تحمل الكنبجايز
 ذكر اية بل في الاخبار ما يدل على الترخيص فيه روى ان رجلا سأل النبي ص الوحده فقال اتخذوها من حجام وعن علي
 عبد الله قال ليس من بيت فيه حمل الا امر بصيب ذلك البيت اقم من الحي ان سقطوا الجن يعيشون في البيت فيعيشون بالحجام وبه عود
 الانسان وروى عبد الكريم بن صالح قال دخلت على عبد الله ع فارت على فراشه ثلث حمامات خضوف فقلت فقال
 هذا الحجام تعد الفرائش فقال لا انه يستحب ان يسكن في البيت واما افتادها للعبا وهو ان يطيرها بقلبي السماء ونحو
 ذلك فانه مكره وما فيه من العيب وتضع العنق فيها لا يجدي ولكن لا يرد به الشهادة الا ان يكثر بحيث يؤدي بقلة المروءة
 خلا قال ابن ادريس حيث جعل اللعيب وسوم ورواية العلان يسيده عن الصادق ع قال سألته عن شهادة من يلعب بالحمام فقال لا
 بأس اذا كان لا يعرف بفسق يذبح فيه وبذل على ان اللعيب ليس فسقا والا لستاحل التقييم وفي خبر اخر بالاسناد قال سمعته
 يقول لا بأس اذا كان بشهادة الذي يلعب بالحمام واما التمسك عليها فمما تقدم في كتابنا سبق من اخفيها من جواز التحريم
 الحاف من الجوان وقيل ان تحض من غياث وضع للمهدي لعلنا من حديثه لا سبق الا في فضل او خفا وخاف قوله لا يرد
 ليدخل في الحجام تارة بحيث ياه بحج الحجام فلما خرج من عنده قال اشهد ان فناء ففا كذا باطا قال رسول الله ص او يشركه ولكنه
 اذا التقى لينا بذلك ثم امر بلبس الحجام قوله لا يرد به الشهادة اهل الحرف الدينه والمكرهه لان شهادتهم عندنا
 لاننا خرف مباحه والناس يتجاوزون لها ولو روى شهادتهم لو يؤمن ان يتركها في الضرر وخالف ذلك بعض العامة محتملان
 استعمالهم بهذا الحرف مضاهم بما يشعروا بحسنة وفلة المروءة خصوصا الحياكة لازراء النالك لم وعدم النسبة الى الحياكة سببا وازا

القلب الخليفة

[illegible]

ہکونہ

153

أما الثاني المستند إلى إقامه فرضه ثم تأييد عادها في هذه الناحية المحمديّة على رفع الشبهة عنه بقسامه بأصالح الظن للكرّ الآ
القبول الثاني قبل الإيفاء للملوك أصلاً وقيل يقبل مطر وقيل يقبل الإعلى مولا ومنهم من عكس الأشهر قبولاً لا على
المولا

[illegible]

التقريب في علم الحساب
منه راجع من العام
مئة

فلا يصوتون في
الامانة والمعبود
الذي هم في العبد
البحر في ارجاء

شهادة الملك
السلطان عبد الوهاب

فوق قیامت

۱۱۱

ولو اتفق قبلت شهادة على مؤله وكذا حكم المديبر والكتاب المشروط اما المطلق اذا ادى من مكانه شتمنا قال في بيه يقبل على مؤله بقدر ما حذر منه وفيه
 افرى المنع الثاني ان سمع الاخر اقرارا شاهدا وان لم يشهد على نفسه عليه وكذا الوسمع شين بوقعا عقدا كالبيع الاجازة والنكاح وغيره وكذا لو شاهد
 الغيب الجناية وكذا لو قال له الغريم انك تشهد علينا فسمع منهم او من احدهما ما يوجب كذا وكذا الوحي فطلق المشهود عليه مسير سارا الراعي المبرع بالشهادة
 وحكم الحاكم بمانع شهادة تمام الحكم كسقاء عن كون الشهادة في نفس الامر لم يولي ولا يلزم منه قبولها مع ظهور الامر واما الثاني
 فان لفظ العنق لو يقيد بالاقدام لم يكون له على اعتباره في القبول بل هو من لفظ الراوي بيا في الواقع سلمنا ان كان معفو الصفة للشيخ
 عنده والشيخ في حالها على انها شهادة في الوصية فيقبل فيها لا غير كما يقبل شهادة عدل الله عند عدم المسلم من الرابع عكسه هو
 عدم قبولها مطلقا على مؤله وهذا القول نقله هنا ايضا وكذا العارضة في عدل لم يعلم قابله وجب الجمع بين الاخبار ايضا بحمل الخبر والقبول
 على مؤله والمانع على غيره ولا يخفى عدم الترجيح لهذا الخصم من انا لما ذكرناه سابقا من مجموع غير الخالص قولها على مثله وعلى
 الكافر واما على الحر المسلم وهو مذنب على الجنب مجتمعة مع الجمع بين تلك الاخبار قول الباقر في رواية محمد بن مسلم لا يجوز شهادة العبد المسلم
 على الحر المسلم والفقيد بالصفة بذلك على الحكم عايدا الموصوف على نفسه عدم تجبيرة فهو الوصف فيستدل على قبول شهادته على الذي
 يصح محمد بن مسلم عن احمد بن عيسى انما قال يجوز شهادة المملوك من اهل القبلة على اهل الكتاب على العبد ادى عن علي بن ابي بصير
 شهادة بعضهم على بعض ولا يقبل شهادتهم على الاحرار ذلك الشيخ وفيه نظر لان رواية محمد بن مسلم المذكورة معارضة لرواية ابي بصير
 عن ابي جعفر قال لا يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم والرواية الثانية لا يدل على نفي قولها على اهل الكتاب لا بالمعنى الضعيف
 الرواية الثالثة ليس لها استناد يعتمد عارضة رواية عبد الرحمن بن الحجاج ان امير المؤمنين كان يقول لا يأس شهادة المملوك من غير يقين
 يكون شهادته على مثله الساس قولها الغير مؤله وعليه رواها وعليه ذلك بوالصلاح وحاول به ايضا الجمع بين الاخبار وان شهادته
 مؤله ثم يجزى النفع اليه عليه عقوق ومعه صيرة وقد تقدم مانع السماع قال ابن ابي بوير لا يأس شهادة العبد اذا كان عدلا لغيبه وهو
 يعطى النفع ما عدا ذلك مرجح المفهوم لا المتطوق واطلاق شهادة لغيبه يستدل به على سبيل ترجيح مع فهو ما شهادته ليستدل
 على غيره وفي رواية ابن ابي يعقوب عن علي بن عبد الله قال قال الصادق عن الرجل المملوك المسلم يجوس شهادته لغيبه فيقول الجوزي في الدين والشيء
 اليسير قوله ولو اعطى له لوجود المقتضى للقبول وهو الجزية مع باقي الشرايط وان شاء المانع ان ليس الا الرقبة وفذ الشك لو كان فذها
 حال الرقبة فذت انفق في اعدادها بعد لا لا يباقره ضرورة فلا يسيء عليها وكذا لو شهد الولد على والده ثم مثا لا يباقرها بعد قوله
 وكذا حكم المديبر المديبر قبل موته مؤله بحكم القن وكذا الكتاب المشروط وسواء ادى شيئا من اهل الكتابة ام لا لبقائه على الرقبة ما بقى عليه
 شيء وان قل وعوده اليها لغيره عنه كذا المطلق فان لم يثبت شيئا فذلك لان المقتضى للقبول هو الجزية ولم يحصل ان ادى شيئا قال الشيخ في
 وازد الحجة والقاضي جملة غير يقبل شهادته بنسبه ما ادى الى جملة المال ويرد حيث رد شهادة القن بنسبه المتخلف لا تنقل المانع
 عن ذلك البعض لرواية ابي بصير قال سألته عن شهادة المكاتب قوله فان كان ادى الصنف الثالث فشهد ذلك با لعل على اجل اعطيت
 حقا محسنا اعنق والرواية موقوفة من قرن الممنوع والحقا لعل ان يكمل حريته ووجه لقرب المانع من قبول شهادته هو
 الرقبة والمانع لم يزل بالكتابة فيستصحى الحكم الى ان يزل وهذا هو الاقوى قولنا ان سمع الاقرار المعتبر في قبول شهادة الشاهد
 مع استباحة الصفات المعترة فيه علم بما يشهد به سواء كان سبيل العلم استدعا المشهود له وعليه اتفاق علمه بالواقعة لا شر ان
 الجميع المقتضى وهو العلم حتى لو فرض ما عدا العقد ونحوه منها او تحاسبا فاضا دقما معا فلا لا تشهد علينا هذا القول لا على ولا يلزم
 عليه ان يشهد بما علم يشهد الا لادلة لذلك وكذا يقبل شهادة من جنى وجلس رواية مستحقا لغير الشهادة ولا يعمل ذلك على الحرص انما
 قد عوالبه بان يقرض عليه الحق اذ لا يخلو المستحق فيجوز اذ احضر غيره ولا الحرص على العمل لا على الاداء ويظهر من كلام ابن الجنيب عدم
 قبول شهادته وهو مذنب بعض العارضة وفي اخره بين كون المشهود عليه من يتجدد وغير يقبل الشهادة على الثاني دون الاول وعموم الادلة و
 من قوله تعالى ان من شهد بالحق وهم يعلمون بشهادة قوله النسخ بالشهادة الح م راسب النسخ الحرص على الشهادة بالمبادى البها قبل استنطاق
 الحاكم سواء كان بعد دعوى له قبل او علم ان الحق على غيره من صر بمنع المبادى الى الشهادة فها من قبولها وهو حقوق لا يمين المحض
 صر بخلاف فيه هو حقوق الله نعم المحض كذا نارسن الحر والوقف على المصالح العامة كالسنة الاولى فيه حوان كان مشركا كذا الفتد والوقف
 على منسب من العنق والوقف على معين ان قلنا بانقال الملك الله نعم وثيق الشهادة على هذا القسم على وجه المبادى شهادة الحسبة بالمبادى
 في القسم الاول يقبل شهادته في اخره ٢ قال في معرض الذم ثم يقيم يقطون الشهادة قبل ان يشهدوها ولفظ اخر لم يعشوا ثم يعشوا لكن
 يشهد الرجل قبل ان يشهد عدوى له ٢ قال في غير الشهاد الكى ياتي بشهادة قبل ان يسألها جمع بين الحديثين محل الاول والثاني على الثاني والمص
 نه فعدم المنع في القسم الثاني وقصده من عموم الادلة الدالة على الرقبة وقوله من ثبوت القرن الموجب لاختصاص الحكم بالاول لان
 هذه الحقوق لا مدعى لها فاولم يشترع فيها التبع ليعطى هو غير لانه نوع من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو واجب اداء الولي لا بعد
 ثبوتها وهذا هو الاقوى فان ذلك فالبيع بالشهادة في موضع المنع ليس حرجا عندنا حتى لا يقبل شهادته في غير تلك الواقعة لان الحرص المذكور
 ليس بصيغة فتع مع شهادته في غير ما وان لم يثبت عارضة ولا استمر من ذلك مدعى واما الرقبة فها في نفس الواقعة لا يلزم منه حصول غيرها
 ولو اعد ذلك الشبهة في علم اخر على وجهها حتى قبولها وجهها من بقاء النسخ الواقعة واجتماع الشرايط في الشهادة الثانية وهذا الجود وذهب بعض
 العامة الى انه يصح بذلك معاول المبادى غير جارية ولا تخلفوا في كونها من الصغار والكبار وفرضوا عدم قبولها اذا اعداها كالشهادة

فيل السؤال بطريق الله فممنع
 القول اما في حق والاشارة
 الشهادة للمصالح العامة فلا
 يمنع اذا لم مدعى لها وفيه شدة

قريب

[illegible]

[illegible]

مسائل الأولى الشهادة ليست شرطاً في شيء من المحقق في الطلاق والرجعة وكذا في البيع الثاني حكم الحاكم في الشهادة وإن كانت محقة تحت
ناطناً وظاهراً ولا ينفذ ظاهره وبالحكمة فينفذ عندنا ظاهره لا باطنه ولا يتبع له ما ذكره الأئمة من صحة الشهادة أو الجمل بها الثالثة
إذا دعي من أهل البلد الخلع وجب قبل الإيجاب الأول وهو في القبول على الكفاية ولا يتعين الأجمع من بينهم بل العمل بما لا خلاف في وجوبه على

الكفاية فإن قام غيره
سقط عنه ولو لم ينعوا
لحق الذم والاعتبار
ولو عدم الشهود إلا
اشتان بعين عليهما
ولا يجوز لهما التحلف
إلا أن يكون الشاهدان
بما مضى من متحقق
المشقة

أنه لا يقبل فيه شهادة النساء إلا في الأضالة ولا يخفى ضعف الأضالة مع معاصرة الشهادة قوله ويقبل شهادة المرأة الواحدة في حيث يقبل
شهادة النساء من غير كوفض أو بعالمات من عادة الشارع في إبطال شهادته من عند المرائين من رجل واحد أو رجلين أو رجل
واثنين واستثنى من ذلك امرأتان بغير خاص هو الوصية بالمال وميراث المستحل فثبت جميع الشهود به شهادة أربع وثلاثين أو بأكثر شهادة
ثلاث مصفوفة بالثبوتين ووجه واحد والمستند صحيح روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهادة امرأة حرة بغير زوج أو وصي صحيح شهادة واحدة
غير نيكيد قال سئل أبا عبد الله عن رجل ماؤز لا امرأة وهي حامل فوضعت بعد موتها ما من الغلام بعد ما وقع الأرض فشهدت المرأة
التي قبلتها السهل صاحب حين وقع إلى الأرض ثم ما قال على الإجماع أن ينقض شهادتها في بيع ميراث الغلام وفي رواية أخرى أنها لا تنقض شهادتها في كفايتها
امرأتين قال يجوز شهادة المرأة في النصف من الميراث وغيرها من الأحكام وفي ثبوت النصف بشهادة الرجل كونه بمنزلة امرأتين والربع بعد النصف
كونه المستيقن أنه لا يقصر عن امرأة واحدة بغير شيء أصلاً وقولاً مخالفاً لأصله على مورد واحد وجودها الوسيط وليس للمرأة تصغير الحق
بغير ما ثبتت بشهادتها مقداً الحق فلو فعلت ذلك لم يضر لشهرته أخذ من علم بأصل الحق والأفلا والخبرة هنا كالمراة وقال المفيد يقبل في غيب
النساء إلا في الميراث والنفقة والحيض والولادة والوصية شهادة امرأتين مسلمتين إذا لم يوجد لأشهاد امرأة واحدة مؤمنة فثبتت شهادتها فيه
وتبعه سائر المستند صحيح الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سأل عن شهادة المرأة في الولادة فقال يجوز شهادة الواحدة أو اثنتين أو ثلاث
بالموجب فثبتت شهادة الواحدة أو اثنتين مع أنه لا يدل على حكم غير الولادة وإنما في عقيل فضل القول بالواحدة بالاسمه لا بل بالحق قوله
الشهادة ليست شرطاً في شيء من المحقق في الطلاق والرجعة وكذا في البيع الثاني حكم الحاكم في الشهادة وإن كانت محقة تحت
ناطناً وظاهراً ولا ينفذ ظاهره وبالحكمة فينفذ عندنا ظاهره لا باطنه ولا يتبع له ما ذكره الأئمة من صحة الشهادة أو الجمل بها الثالثة
إذا دعي من أهل البلد الخلع وجب قبل الإيجاب الأول وهو في القبول على الكفاية ولا يتعين الأجمع من بينهم بل العمل بما لا خلاف في وجوبه على
الحكم لا ينفذ الظاهر وأما باطنه فيقع الحق فلا يتبع المحكوم له أخذ المحكوم به مع علمه بعد الاستفهام لأضالة بقاء الحق على أصله والحق في كل
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي لعل بعضكم أن كان ألحق ببعضكم فاضل فاحضروني فأنظرون فثبتت شهادتها فيه
يأخذ فائداً قطع له قطعة من النار أخرجه أصح التين السبعة وقال في ذلك خبر أبو حنيفة في حكمه بأسبحة المحكوم له وإن علم بطلانه سواء ذلك
المال والبضع وقول المصنف الجمل بما لا يندرج فيه ما إذا شهد شخص شاهد بحق ما كونه من كماله من مورد واحد مع احتمال اشتراكه في شهادته
أخذ مع الحكم بشهادتها ما لم يعلم فسادها وذلك بان يحد به المرأة المشهورة عليه من غير أن يعلم به المشهور ونحو ذلك فلا يستبعد لأخذ العلم
بقضا الحكم ولو توقف الحكم على غيره لكون الشهادة على ميثاق الحق به أو كون شاهد أحد المجزئة الحلف الأجمع العلم بالحال لأن استنباطه
الأخذ من رتبة على حكم الحاكم وحكمه من رتبة على غيره وليس له الحلف بدون العلم بالحال قوله إذا دعي إلى الكلام هنا في أدلة الشهادة وأخرجهما
أولاً أما الأول فلا خلاف في وجوبه وتجبره الاستماع منه قال نعم ولا فذلك هو الشهادة ومن يكفها فائداً ثم عليه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الله من كتم شهادة أو شهد بها لغيره ما دام المسلم أو يتقرب إلى المسلم في يوم القيمة ولو جهر بظلمة ولا بصحة وجهه كدح تعرفه الخ لا يوق
باسمه نسبة من شهد شهادة أو جرحيها حق امرأتين في يوم القيمة ولو جهر بظلمة ولا بصحة وجهه كدح تعرفه الخ لا يوق
تعايق قولاً في صحة الشهادة لله وجوبه على الكفاية إن زاد الشهود عن العدد المعتبر ثبوت الحق والأمر وعينه وإن كان الجميع الأصل كحاشا لأمر
الوأن إذا انحصرت فرد كان كالعينة والمشهد عند الفرقة الوجوب بين من ستر عي غير لهوا أو دلالة لها أمانة حصلت عند فوجبه عليه
الفرق منها كان أنه ما نال المأبقة فارة يحصل عنده بقبولها كالود بغيره وتأن بغيره كظير الرجوع وقد حاشا عنهم الشيخ وأبو حنيفة وأبو الصلاح إلى
عدا القول الأجمع الاستماع من رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين
يخبر حاشا الرجلين بطلان منه الشهادة على ما يسمع منها قال ذلك البه شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان شاهدان
لم يشهدوا وحسنه هشام بن سالم عن أبي عبد الله قال إذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها ولم يبالها أن شاء شهد أو أنشأ شهد أو أنشأ شهد أو أنشأ شهد
وغيرها من الأحكام ولا يجوز أن يحد الزام بخلاف ما إذا اتفقوا فانه يكون منهم كتمان الأموال في الخجل النزاع لفظياً لا معنوياً ينظر إلى الأمر
كفاية فيجوز تركه إذا قام غير كفاية وخالفه بطلان الحق وجب عليه قامة الشهادة ولا يبق فرق بين أن يشهد من غير استدعاء وبين أن يشهد
منه في نظر لأن الاحتياط المذكور مفصلة مضمرة بالفرق بين من يشهد وأنه ينعين على المستدعي الشهادة مع أن الوجوب كفاية اتفاقاً
في وإن عرض له التعيين على ما ذكره في الحق من العدة لا يبق فرق بين الحالين ولا يبق للتفصيل الاحتياط فائدة أصلاً ولا وجه لهذا التكليف الذي لا يثبت
عليه لكلام والحق أن النزاع معنوي ولو لم يعلم صحتها الحق بشهادة الشهود أو ما لكونه قد نفي الاستدعاء أو لكونه المستدعي أو لكونه المستدعي
عليه من غير فرق مع خوفه من بطلان الحق ويجب كفاية مع زيادة من العداد العد الذي يثبت الحق ولو لم يكونوا عدلاً لا فائداً فثبت الحق في
ولو عند خاتم الحق وجب اليقين والافتقار الوجوب بها من عدمها فائدة وتوقع العدة والفرق بين الوجوب لو كان أحد المجزئة وجب عليه قطعاً رجاء
أن ينفذ عدان أمكن أن يكون عالماً بالحق والافتقار الوجوب نظر العدة فائدة ويمكن الوجوب طرماً أن يكون له شاهد آخر يعلم به فثبت الحق بها
وأما الثاني فهو بطلان الشهادة ابتداءً في المشهور والمرى جوبه أيضاً على الكفاية كالأدلة لقوله تع ولا ياب الشهادة إذا ما دعوا الشامل بغير
الاستماع من رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين عن رجلين مسلمين
فانه ثم عليه قامة الشهادة وهو من البلية شجر بحال الإجابة على حالة الخلع والصلح الكفاية في الصادق في قوله تع ولا ياب الشهادة

في

بين من يشهد

اذ اذاعوا قول لا ينبغي لاحد ادعى على شهادته ان لا يشهد عليه ان يقول لا اشهدكم بجهلها ولا ينبغي وان كان ظاهرا الكراهية الا انه من غير التبر
 في الاية والاصل فيه التبر فعمل المفسر عليه وتبره بانه جرح المذنب عنه قال اذا دعيت الى الشهادة فاجب بحججك من الفصل على الحسن قول
 الله نعم ولا ياب الشهادة اذا دعوا فقال اذا دعاك الرجل للشهادة على دين او حق لم يسع لك ان تقا عرسه وغيرهما من الاثبات الكثيرة الدالة على
 وحاطة الامر على الطهارة من الامور الضرورية التي لا يفتك الا نساؤها لوقوع الحاجة في المعاملات والمساكنات فوجب حكم ايجاب ذلك القسم
 مادة النزاع المبرر على تركه غالبا واذ قبله من عدم الوجوب على الاصل وطعن في الاختيار ولا لانه لا يبرر لان اطلاق الشهادة حقيقة توجب
 تحمل الشهادة فيكون مخصوصا لاداءه ولا لزوم الجواز والاشهاد واجب بانها وردت في مخرج لا رشاد بالاشهاد لانه تعالى بالكتابة حال المدانة وفي
 المكاتب عن الولاة ثم امر بالشهادة على الشاهد ان لا يفتك الا بالاشهاد لا سيما الاية بقضية اداة هذا المعنى مضافا الى تفسيره في الرواية المعبرة ولا يبرر
 يشترط ثبوت المعنى المستوفى صحة الاشهاد في غير نظر واعلم ان اطلاق الاختيار يفرض عند الفرق في التعلل والادعاء بين كون الشاهد غير
 قالا لا يحتاج المسفر ولا بين السفر الطويل والقصر الامكان فمن حيث السعي اما الوثنية المحتاج اليها في السفر من الزكوة وغيره فلا يوجب
 الشاهد قتلها بل ان قام بها المشيئة والاسقط الوجوب ان الوجوب في الاثر من مشيئة بعد وقوعه على الشاهد غير مستحق والاسقط الوجوب
 واخره بالمسحوق كما كان للشاهد عليه حق على الشاهد بانفسه عليه على تقدير الشهادة ويحمل به او يباح به بدونها فلا يعدل عنه لانه مستحق
 مع فائدة على الوفاء لا بد منه قوله في الشهادة مقبولة شرعا واحدة في الجملة اجماعا العوام وشهدوا بشهادته بين رجالكم وخصوصا في جعفر
 في رواية محمد بن مسلم حيث سأل عن الشهادة على الشهادة الرجل وهو باجهر في البلد قال نعم ولو كان خلف سادية اذا كان لا يمكن ان يقمها
 هو لعله يمنع من ان يحضر ويقمها او لا كما الحاجة اليها فان شئوا الواحدة في بعضا او يحسبون وان كان الشهادة حق لازم الادلة فيجوز الشهادة عليه كسائر
 الحقوق وتحملها على الحد اجماعا سواء في ذلك الاموال والاعيان والعقود والبقايا والقسوس وغيرها سواء كان حق الادعاء بين ام حق الله
 كان كونه اذ اذاعوا قول المساجد في الجملة العامة والاهل كماله صاغر غير انما الحد فان كانت مخضرة بالله كذا انما يقع اجماعا وان كانت
 مشرك كحد الشربة والغدق فالشركاء بين الاصل ان الحكم فيها الكبر من الحد ولا تطلق النص بعدم قبولها في الحد كرواية طلبة في حد من
 عبد الله بن ابي عمير عن علي انه كان لا يجيز الشهادة في حد من حد روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الحد من حد الشربة وقام البذل مقام البذل لا يخفى من شهادته وقال الشيخ في موضع من طرايز جيزة بحواشيها من جوازها في الحد كرواية ابي بصير عن ابي بصير
 لوجود عدم دليل خارج للتخصيص بها وهو اختيار الشاهد الشريك وبه الموقوف عليه كالفصل في على خلاف بعض العامة حيث يفتوا بالعقوبات
 كالفصل وان كانت حقا لا دية بين واكثرهم على التخصيص المنع بحديث الله تعالى ومنهم من يشهد في الحد ويأخذوا على ان اطلاق المصالحها حقوق
 الادمين قد توهم خروج ما كان حقه الله تعالى وليس حقا لا دية وان لم يكن حقا لا دية ليس له ان يضابط ما ذكرناه من ان علم اجماعا الحد وادله
 على حد الله تعالى كما تقتضيه الادلة والقوانين قوله ولا بد ان يشهد ان في المقصود الشهادة على الشهادة اياتها شهادة الاصل على الحكم كما
 الشهادة كغيرها من الحقوق غير المالية فيقتضي بانها لا يشهد ان في المقصود الشهادة على الشهادة اياتها شهادة الاصل على الحكم كما
 وان شهد كل منها على كل منها او احدها مع شاهد الاصل على الاصل الاخر فيعد ان الحكم كل لغفول اياتها شهادة الاصل على الحكم كما
 وخالف ذلك بعض العامة منع من جميع هذا القول ذكرها المصنف اعلم المأثرة في شيوخه وكل فرع في شهادته اربعة على الشاهد على رجل ولا يبرر
 سنة ولو شهد اربعة من الشافعي في الولاية افتقر الى ثمانية شهداء على كل واحد اثنان وهكذا ولا اكثر على ما اخترناه من الاجتهاد بانفسه
 لانهما شهدا على الجميع كما لو شهدا على اربعة رجلين او اربعة منهن في الولاية افتقر الى ثمانية شهداء على كل واحد اثنان وهكذا ولا اكثر على ما اخترناه من الاجتهاد بانفسه
 او يحكم النيابة عنها في الاول وهو مذهب اصحابنا ان يكون الاصل في حاله على الشافعي لانه لا يصح كونه نائبين بنفسه غير لان قيامه بنفسه يستد
 استغناء عن الغير بانفسه بنفسه افتقد فلا يجزئ ما قوله وللعمل بانفسه انما يجوز العمل انما عرفنا عند الاصل شهادة جازمة بخواتم ولا يعرفه
 استنادا كونه المصنف ثالثا احدها الاسراء وهو المصنف شاهد الاصل في غائبة عن الشهادة معه جائزة اجماعا ولكن اختلافه في كيفية قدر
 المصنف الاكثر ان يقول شاهد الاصل للفرع اشهد على شهادتي اشهد على فلان او في معناه ان يجمع بين شهادتي شاهد اخر وكذا لو قال اشهد على
 شهادتي او يقول اذا استشهدت على شهادة فقد اذنت لك وان تشهد لا يقول لشهادتي عن شهادتي في الفرق بين علي وعن قوله اشهدك
 على شهادتي فيقول عن شهادتي في الاداء فانه يقول اذعاه ان لا يبرر في الطريق الا انه لو قال له بعد التعليل لا تؤذني عن ذلك الشهادة
 اضنع عليه ولا يبرر في بعضهم عن فلان فاش في علم من حيث انما يقتضيه كون الشهادة مشهودا عليها وانما هي مشهودا عليها المشيئة عليه هو الشاهد
 ولا بد من القيمين بين المشيئة وله وعليه لكن غاية التعلل في علم من حيث انما يقتضيه كون الشهادة مشهودا عليها وانما هي مشهودا عليها المشيئة عليه هو الشاهد
 في الاستعمال الثمانية ان يجمع بين شهادته عند الحكم ان فلان على فلان كذا فله ان يشهد على شهادته وان لم يشهد عليه لانه لا يتصل بامانة الشهادة
 عند الحكم الا بعد تحقق الوجوب في الحكم ايضا ان يشهد على شهادته عند الحكم اخروا الشهادة عند الحكم كالشهادة عند الحكم المقصود انما هو لا
 يشهد عند الحكم ايضا الا وهو جام بثبوت المشيئة وانما هو في حد المرتبة قوله عندك شهادة بخبره او بثبوت ثبوت فلان على فلان كذا وكذا لو قال فلان
 لا تؤذني او لا اشك فيك من كلامه انما يحد من هذه المرتبة لانه قال ليس له ان يشهد او لا يخبرهم المشيئة على شهادته دون ان يشترطه اياه او
 يقول له بعد صحة حال شهادته فاشهدوا على شهادتي فلان فلان بكذا وقال فلان بين بينا الوجوب فيقول لشهادتي فلان فلان كذا من

[illegible]

الملك
لأنه

في القديسين

فلا يحكم به اخص الحكم بالجملة

092

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۵

100

وان رجع الرجل وحده ففي غزوه وجهاً يائساً من حيث بقاء الجرح وكذا لو رجعت امرأتان والثالث وهو ما لا يثبت ثبوتها النساء المتحصنات كالأول
فشهد رجل أربع نسوة فرجعوا فوجدوا أحدهما على الرجل ثلاث غرم وعليه من الثلثان كالأول الثاني ان نصف الغرم عليه ونصفه
عليه من المال لا يثبت بشهادة النساء وان كثرت فنصف الجرح يقوم بالرجل مع من كرهن وهذا الوجه هو الذي يطرد به رد في الأول
فإذا قلنا بالثالث ان رجوع النساء عليهم بنصف الغرم وان رجعت امرأتان فلا يثبت عليهما على أحد الوجهين لبقاء الجرح ولو رجع الرجل ومن
على الرجل الثلث على الأول النصف على الثاني ولو رجع النساء دونه فليعلم ثلثاً ونصفه وهكذا فلو كان الشهود ثلاثة أو أربعة أو خمسة
الثاني وهو ما إذا زاد الشهود على الحد المعتبر كما لو شهد بالمال والفعل أو الغنم ثلثة أو بالزنا خمسة فان رجع الكل الغرم موزع عليهم
بالسوية وان رجع البعض فما ان يثبت لعدد العشرة على الثلث لا يثبت لالبعض فان ثبت لعدد العشرة الرجوع من الثلث في الغنم ومن
الجسم في الزنا واحد فوجدوا أحدهما هو الذي أخاره الشيخ على الرجوع حصه من الغرم إذا وزع عليهم جميعاً لأن الحكم وقع لثبوتها بالجمع كل في
منهم قد فوّت فسطا فيغرم ما فوّت الثاني وهو الذي أشار المصنف بكونه لا غرم على الرجوع كمن يتبع من يقوم الجرح ولو لم يثبت لأحد من
سواء من بقي كقنينة بشهادة الرجوع كان الرجوع كانه ليشهد وعلى هذا لو شهد رجل وعشرة نسوة فرجع ثمان منهم على الأول يجب على كل واحد
نصف السدس لا شئ لهم جميعاً في نقل المال فيقابل ثبوتها الرجل السدس ثماناً من خمسة سداساً فراجع ثمان فليعلم أن ربع السدس على كل
واحدة نصف سدس وعلى الثاني لا يثبت عليهم لبقاء من يقوم به الجرح فليعلم أن ربع السدس لا يثبت على كل واحد من ثمان فليعلم أن ربع السدس على كل
ثبوتهم من ثبوتات فالوجهان وان كان مما لا يثبت لغيرهم من الشهود ما يثبت به الحكم فيكون عليه النصف والسدس على الخلاف ولو لم يثبت
العدد المعتبر على الشهادة كما إذا رجع من الثلثة أو الخمسة اثنتان بنى على الوجهين في الحالة السابقة فان قلنا لا غرم على الرجعين هناك إلى
الزائد بنى على العدد المعتبر حصه من نقص عن العدد وزع على من رجع بالسوية ففي صورة الثلثة يكون نصف الغرم على الرجعين لبقاء
نصف الجرح وفي صورة الخمسة عليهم ما رجع الغرم لبقاء ثلثة أو أربع الجرح وان وجبنا الغرم على من رجع هناك فعلى الرجعين من الثلثة
ثلثا الغرم ومن الخمسة حصة والأظهر هنا الثاني لأن البيئته إذا نقص عدد هازل حكمنا وصا الضمان متعلفاً بالأدلة وقد استدلوا
بغير قولهم لو حكم فقامت الحج إذا حكم الحاكم بشهادة عدلين ثم ثبت جرحهما بعد الحكم فان كانت الشهادة الجرح مطلقاً أو غير معينة بوقت الجرح
لم ينقص الحكم لأشغال ان يكون الجرح متجداً عليه فيستصحى حكم العدة إلى ان يثبت الزيل طين عين الجراح وفتر كان مقدماً على
الشهادة فينقض الظهور ووضع الحكم بشهادة فاسقين ولو كان وقت الجرح بين الشهادة والحكم لم ينقض كراه الشهادة حالة العدة وهذا بنا
ما ذكره سابقاً من أن العشق المتجدد بعد أداء الشهادة وقبل الحكم لا يمنع من الحكم وعلى ما أخاره لنا من عدم جرح الحكم بغيره بنصفه هنا
لوقوعه في حالة لم يكن الشاهد عدلين ويحتمل عدم نقضه هنا ما لو وقع في حالة الحكم بعد الظاهر فوقع جامعاً لشرائطه فلا ينقض بهذا
قطع العلامة في عدم اختياره بعد جواز الحكم بغيره القس بعد الأداء وقبل الحكم ويضعفان الأكفاء في صحة الحكم لظهور العدة الزيادة
ليست لهم محتمة وان ثبت الجرح فقد ما على الشهادة لا لشرطها في المقضى والوجه فينقض الحكم على هذا القول لشبهة ما حال الحكم المانع
منه كما يمنع منه مع سبقه على الشهادة وقوله وإذا انقض الحكم الحج إذا انقض الحكم بغيره ما منع في الشهادة سابقاً على الأداء أو على الحكم على
الخلاف فان كان الشهود ثلاثة أو عشرين أو عشرين من العقوتين ان لا يلائق ولا عناق ولا عقدة ان كانت المرأة قد ماتت فقد ماتت وي
زوجها وان ماتت العبد ماتت فموقع ويحتمل عدم ما يدكر في ضمان المال ان كان الشهود قتلوا أو قطعوا أو جرحوا واستشهدوا لثبوت
فضمانه في ثبوت المال لا من خطأ الحكم وحكم خطاهم كل ولا فرق بين ان يكون المباشرة للفعل هو الولي وغيره ممن يراه الحاكم لاستناد الفعل
إلى الحاكم على التقديرين وفيه وجه خفي في ثبوتها إذا كان الشهود هو الولي وغيره لان استيفاء الولي سنداً إلى اخذ حلفه الذي يثبت
عدمه فيكون كقوله خطأ والأظهر الأول لاستناد الحكم الحاكم على التقديرين نعم لو بادر الفعل بعد الحكم وقبل الأداء كان أصل
الحق في ذلك لا ويحتمل عدم الضمان هنا أيضاً وان أم لا لان حكم الحاكم بثبوت الحق فنقض كونه الشهود انهم بالمباشرة قد بان الحاكم ولو
كان المحكوم به ما لا فان كان باقياً عند المحكوم له لشرع منه ودلى الماخر منه وان كان نالاً أخذ منه ضمانه سواء ألقنه نفسه أو نفق
بغيره ما يوزع فوايديه ويحكم بالمال السابقة حيث قلنا لا غرم عليه بان الألفان إنما تضمنها وقتها في وجه العدة وحكم الحاكم في
عين ان يكون متعدداً أو ما لا إذا حصل في بدا لأشنان بغير حق كان مضموناً وان لم يوجد منه بعد فوته ولو كان مصر الجرح حيث قلنا
بأن المال مضمون على المحكوم له مطلقاً فان كان مؤسراً غرم الحق وان كان مصر قال الشيخ في ضمن كلامه حتى يؤسر العسر فرجع عليه وعلى هذا
في حق المضمون بين رجوعه على الحاكم أو على المحكوم له العسر بان ينظر إلى سائر ممتلكاته ما لو كان المحكوم له غايلاً أو مالاً خالصة لغيره
عليه الحاكم والمصنف استشكل ذلك من حيث حكمه بضمان المحكوم له والحال انه لا يقضي من الحاكم فلو وجه العدة ولا فوهم استظهر انهما
على الشهادة لا وينظر إلى خياره أم التمس من الاستيفاء فلو أنه شهد اثنتان من العسر أو العسر المهدد أو العسر من العسر أو العسر من العسر
كأولاً منهما ثلثة أو العلة على الترتيب ليجزى الوثرة بغير الحق في الأول وإذا اعنفها معاً يقر بينهما ما كلف التمس بالعبد الذي اعنفها
الأصناف ولا يملك سواهم ولو علم سبواً واحداً لم يعلم عين السابق فوجدوا أحدهما ان يقر كما اعنفها معاً لأن معقره السابق من غير

أولهم طينة فقير
الحسن وسال الفخر فقه كلك
ثبت التسمية فانك اذ في شاهره والحمد
قال العاقبة على المال سال جليل القدر
والتحسين ان له اخي سالك في الحق
والله اعلم

المثاليين
عديين

كتاب الحرد والنزاع في الحدود الشرعية ومنه أخذ الشرع كون ذبعة المنع النافع فعل موجب خشية وقوعه
وشرع عقوبة خاصة بعلق بالبدن بواسطة وليس المكلف بمصيبة خاصة عين الشارع كمنها في جميع أفرادها والتعريف لغة
النابذ شرع عقوبة وإهانة لا يقدر لها باصل الشرع غالباً ولا الأصل فيها الكتاب والسنة والجماع وتفصيله في الأيات والآثار الكثيرة
لكنه فأنراد وأعلم أن الزنا من المحرمات الكبار قال الله تع ولا تفرقوا الزنا من كان فاحشة وقال تع والذين لا يدعون مع الله الهاة ولا يفتلون
النفوس الخرم الله لا باحقوق ولا يهزبون ومن يفعل ذلك يؤاخذوا بما يصنعون والعذاب يوم القيمة ويحذر فيه ما نأوا جمع أهل الملل على تحريمه حفظاً
للنسب وكان الواجب على الإسلام الجس لا يذاع على ما قال تع والآي ثابتن الفاحشة من بينكم إلى أن يقرروا وللذان يبايها منكم فادوها
وطاً لا يأتى الحبس حق النساء والأيمان في حق الرجال ثم استغفر لمر على الحد والمفصلة فيما سبق قوله كماله عقوبة الحد شرعاً واقع
في جميع أفرادها الشريعة السابقة والأصل فيه حد النقاب في الإحصاء أفراداً لكن قد وردت الروايات بتقدير بعض أفراد ذلك ختمه لشرع لا بد
تقدير الجماع زوجتهما وروصاً مقابلة خمسة وعشرين سوطاً الثاني من خروج منه على حرة ودخل بها قبل الأذن من سبعة عشر سوطاً ونصفاً من حد الزنا
الثالث الحد معانث إذا واحد يحرم من مقلد بثلثين إلى السبعة وسعين على قول الرابع من أفصر كبراً بصيغة قال الشيخ جلد ثلثين إلى سبعة وسعين وقال
المفيد ثالث في ثمانين قال ابن ادريس ثلثين إلى تسعة وتسعين أو خمس أو رجل المرأة بوطء أربع خفاف أحد الزنا من غير أن من عشرة إلى عشرة عشر
قاله المفيد أطلق الشيخ النعير في قوله في حد النكاح لغيره ليس من هذا مفكراً ولا أولاً للباقي يرجع فيما بين الطرفين إلى إتيان الحرام
كما يرجع إليه بتقدير غيره وإن لم يحد في طرفيه بما ذكر قوله والثاني أربعاً جعل عقوبة البائع هو الحد أربعاً منعه والحد في غير أربعاً منعه
العرف بين الفقهاء التمسكه حداً ولا يمتنع كون الحد مقدر بالانفصال أيضاً مفكراً بالزوج أما وطء على جبهه عضو وجعل نكاح الحرام نسباً للثلاث
نظر إلى أن الثلاثة الأول منصوب بخصوصها من الشارع وأصل من ثبت لعدم والأول جعل سبيل النعير بأسرها وما هو نكاح الحرام الذي لا يثبت
الشارع له حداً مخصوصاً أما الوجه في هذا فمعرفة بطلان الزنا الموجب الحد وبذلك في النساء الكبائر الصغيرات العاقل والمجنون ولو زاد المكلف
كان جود ويمكن تكلف أحدهما بقوله في فرج سراً محرمه فانه لا يجرى فيه حقيقة وأكراد يدخل فيه النكاح والمكر ويجوز إخراج المكر إلا أن يخرج بما يجرى به إلا
ولا نذكر ما يدخل الذكر والنكاحي لكن يمكن إخراج النكاح بقوله ذكره أن ذكر النكاح ليس بمحقق لحدوث النكاح عند الطهر في الجوارض وغيره ومجعله
ذكره حقيقة زاد بقوله ذكره الأصل بيقين إخراج ما للنكاحي الشكل وكذا القول في إخراج النكاح من قوله في فرج سراً فان تحقق خرجت بقوله امرأة
ومنهم من يخرجها زاد بقوله أصله يقين وكما يحقون ذلك بتعيينه تحسفاً يحقو بتعيينه فادها من مقطوعها ولو قال يعينونه فدل التحسفة بشمل أكثر
والمراد بالحرمة تحريمها أصلياً يخرج الحرمة بالعرض كمنه الحايض والحرة والصائمة فلا يحد بوطئها وإن استحق النعير لفعل المحرم قوله ولا يهتض العقد
الح صابط الشهمة المستطعة المحرمات والمفعول أن ذلك الفعل صائب له ليعود زناه الحد وبالشبهة لا يحد وقوع الخلاف فيه مع اعتقاده
تحريمه فاد عقد على المرأة لا تحل بالعقد ووطئاً بذلك العقد كيف ذلك سقوط الحد لأنه عقد فاسد فلا يورث شهمة كما لو اشترى حرة فوطئها أو
خبرها فوطئها ولا نذكر لو كان شهمة ثبتت النكاح لا يثبت باقاً من الخصم كذا لو استاجرها للوطئ خلافاً لا يثبت في الموضوع حيث أسقط الحد عنه غير
العقد وإن كان عالماً بغيره وإن كان العقد على أنه نعم لو قوم الحول ذلك كاشهته من حيث لو لم يسقط الحد كما يسقط بغيره من أنواع الشهمة
وان لم يكن هناك عقد قوله ولو نشبه له فعلها الحد أما وجوب الحد عليها ما دونها فلا خصاصها بالزنا فيخص بالحد الزنا التي أشار إليها
رويت وردت بطريق ضعيف بشمل على مجاهيل أن سراً شهمة بامر رجل فواضها على أنها آمنه فخرج إلى عمر فارسل إلى علي عليه السلام فقال
حدها جرحاً وحدها سراً على بعضوها الفاضل أقصر الشجر على ذكرها بطريق الرواية والأصح عدم الحد عليها بطل الشهمة وإصالة المرأة وضعف
مسند الشوق له وبسقط الحد مع الإكراه في الإكراه يقتضيه النكاح من المكر إجماعاً عند من تكليفه لا ليطاق وعموم قوله صلى الله عليه
رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه المراد دفع حكمها أو المواخاة عليها أو الإكراه على الزنا في موضوع من طرف المرأة إجماعاً وأما فطر الرجل
فقل لا يتفقون إلا الإكراه يمنع من انتشار العضو وينتفع بالقوى ثوبتها على البيل النفس النافع انصرف النفس عن الفعل والأظهر ما كان
الانتشار يحدث عن الشهوة وهو واجب لا ينافيها خبره الشرع وعلى كل حال لا نه شهمة والحد بد الشبهة قوله وبثبت المكره في هذا فهو
الشهوة بين الأصحاب لم يذكر كثير منهم فيه خلافاً لأنهم الشل عوض البضع إذا كان محمداً عا دباع المهر كفته المثل المال والبضع وإن أبيض بالثمن
لكن بعض النفوس والاشقياء ولا لها ليست غيباً والنهي عن المهر البغي بدل على ثوبتها أو القبول بعد ثوبتها المهر الشيخ في موضع من منجى إليه
بنه النبي عن المهر البغي قال ذابغ الزانية وهو كما قال ابن ابراهيم ليس بسدة لعيباً جنة موضع آخر من كتاب في طهارة ذلك بعد هاكثير من سبيل
قوله ولا يثبت الإحصاء الإحصاء الخصين في اللغة المنع فالتم يحصنكم من أسكم وقال تع في قرى حصنة وورد في الشرع بمعنى الإسلام وعنه
البلوغ والعقد وكل منهما قد قيل في نفسه قوله تع فإناز الحصن فإن ابن رباحته وبعثته الحرة ومنه قوله تع بعد نصفه على الحصنة
العذار بعد الحرام وعنه الترمذي من قولهم من الحصن من النساء ألا ما كتمانكم بعين المنكحات بمعنى العفة عن الزنا ومنه قوله تع والذين
الحصن ويعني الإحصاء النكاح ومنه قوله تع محصنين غير مسافحين يقال حصنت المرأة عفت إحصانها زوجها ومحصة واحصن الرجل زوجه
يعني الإحصاء العنبر ليعني الرجم بالزنا وما وجد هذا البلوغ والعفة ليس محصنين لا حد عليه من فعله المنع بجلبه حتى يبايها به عقوبة ولا ظهر المجنون بل

الحمد لله رب العالمين

ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ
 ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ
 ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ
 ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ

لا شرأ كما في العلة في شرط البلوغ والعقل يجمعها التكليف فلو لم ينفذ على المحنة فلا حد عليه جلا ولا جلا العدا التكليف الذي هو من الحد
 على المعاصي وهذا الشرح يجمع على الجواب على المحنة وتحقق الاصل منه فيثبت عليه الرجم معه والحد بدونه استنادا الى رواية
 ابا بن نعلب عن الصادق قال اذا نفي المحنة او المحنة جلا الحد فان كان محصرا جرم قلت وما الفرق بين المحنة والمحنة والمعنولة
 المعنونة فقال المرأة انما يوثق والرجل انما ياتي في انما اذا علق كيف ياتي في الذلة فان المرأة انما تستكره ويقبل بها وهي لا تقبل بما يفعل بها
 وهذا الزيادة ظاهرة في كون الفاعل غير محنون وان كان صلا فانه في حكم المحنون فيقبل على محنون يعنون المحنة اذا نفي من تصيينه
 لتاسب العلة التي ذكرها في الرواية وثانها الحرمة فالزوج ليس محصرا لا يجرم بالزنا وان اصابته نكاح صحيح ويستوي في ذلك الفتن والمكنا
 ومن بعضه يفتي بقل والوجه اعتبار الحرمة ان العقوبة تنفذ بغليظ الجناية من جهين احدهما انها تمنع من الفواحش لانها صفة كمال
 وشرف والشريف يصون نفسه عما يدس عرضه والزوج بمثل هذا لا يتماشى عنه الحر والثاني انها توسع طريق الحلال الا ترى ان الزنا
 يخرج النكاح الى اذن السيد لا ينعكس الامر بين خلاف الحر ومن ارتكب الحرام مع اذعان طريق الحلال عليه كانت جنائنه اغلظ وثالثها
 الاصابة في نكاح صحيح قيل والمعنى اعتبارها ان الشهوة كبرية في النفوس اذا اصابته النكاح فذلك الالذة وقوى الشهوة فغدا ان يمنع
 الحرام وايضا فان الاصابة بكل طريق الحلال من حيث ان النكاح قبل الدخول بين بالطلقة الواحدة ويحرم خلاف الدين وبعد
 الدخول بخلافه فان الاصابة بالمرأة فذلك استغرابها فلو طلع غيرة فزاشت عظم حشنة ولذته فغدا ان يمنع عن تلج فزاشت العفرا
 لم يمنع غلظ الجناية ويكفي في الاصابة بغير الحشنة ولا يشترط الاثر الا لا يقدح وقوعها في حاله حرمة بالعرض كالحض والاحرام
 ولا فرق في الموطوءة التي يحصل بها الاصابة بين الحر والامة عندنا لا شرأ كما في المقتضى المذكور لئلا يفسد بالعتد الدائم عن
 المنقطع فانه لا يحسن وقد نزل على الامر من معاوية استحق من عمار قال سالت ابا ابراهيم عن الرجل اذا هو زنا وعنده الشبهة والامة
 يطأها تحسن الامة ويكون عندنا فقال نعم انما ذلك لان عندنا ما يغيث عن الزنا قلت فان كان عندنا امة زعم انه لا يطأها فقال لا يصح ذلك
 فان كان عندنا امرأة متعة اتحصن قال نعم على الشئ الدائم عندنا وغيره من الاخبار الكثيرة وذهب جماعة من اصحابنا منهم ابن الجعد
 وابن الجعفي الى ان ملك اليمين لا يحسن لصحته عن مسلم عن ابي ارقاب قال وكما لا تحصن الامة والنصارى واليهودية اذا نفي بحر
 فكان لا يكون عليه حد الحصن ان نفي يهودية او نصرانية او امانه وتحرره ورواية الجعفي عن الصادق قال لا يحسن الحر المملوك ولا المملوك
 الحر ولا ن ملك اليمين لا يقصده ككشاف الحل ولذلك يجمع شرا من لا تحل له فلا يكون الاصابة فيه كالاصابة في النكاح واجاب الشيخ عن
 الرواية الاولى بحملها على ما اذا كانا فعنده على سبيل المتعة فلهما حكم ما بينهما لا دلالة فيها لان مقتضاها ان الحر لا يحسن الامة حتى اذا
 زنت وجب عليها الرجم كما لو كانت تحرة لان حد المملوك والمملوك تحسون جلا ولا يجرم عليها وادبها ان يكون مقكما للمهرج
 يغدر عليه بزوج بمعنى القدر عليه أي قاراده مما يصلح لذلك القدر والروح كاتبة عنه واليه هذا المعنى اشار الشيخ في
 فقال ان يكون له فرج يفتن من طيبة يحمل اعتبار حقيقته بمعنى المتكبر منه اول النهار وآخره فلو كان بعيدا عنه لا يتمكن من الفتن عليه
 والروح او مجوسا لا يتمكن من الوصول اليه خرج عن الاحصاء ويدل على اعتبار ذلك صحة ابن جعفر عن ابي جعفر
 عليه السلام قال قلت ما الحصن وما الله قال من كان له فرج يغدر عليه بزوج فهو محسن وفي حسنة ابي عبد الله عن ابي جعفر قال
 قضى امير المؤمنين في رجل مجوس في السجن له امرأة حرة في بيت المحصر وهو لا يصل اليها فزنا في السجن قال عليه السلام لا يحد ولا يبدل عليه الرجم
 والرواية المجهولة التي اشار اليها المصنف الدالة على اعتبار قصور المسافة عن مسافة القصر واهلها عن ابن جعفر قال قلت لا يجب الله عليه السلام
 اخبرني عن الغائب عن اهلك بزوج هل يجرم اذا كان له زوجة وهو غائب عنها قال لا يجرم الغائب الا المملوك الذي لم يملكه بالملك ولا صاحب
 المتعة قلت فأي حد سفر لا يكون محصنا قال اذا قصر واظفر فليس محسن وفي رواية اخرى عن محمد بن الحسين قال المملوك في القصر
 الذي اذا نال به جرم اذا كان محصنا اذا قصر واظفر في طريق الرواية الاولى محال والثانية موقوفة فلذلك كانت محجونة في العمل
 بمضمونها قوله ويسقط الحد الح انما يسقط الحد عنه بمجرد الدعوى وان لم يثبت الزوجية لان دعواه شبهة في الحل والحد بدنه بالشبهة
 ومثله ما لو ادعى شراء الامة من مالكها وان لم يثبت ذلك لا يسقطه من احكام الوطى سوى الحد فلو كانت امة فعليه لولاها العفر
 او حرة مكرهة فله المثل ان لم يثبت استحقا الوطى قوله والاخص في المرأة المجمع استراطكونها مكلفه حولا موطوءة بالعتد
 الدائم مقبنة من الزوج بحيث يغدر عليه بزوج ويشكل الحكم في القيد الاخر من حيث ان المرأة لا يتمكن من الوطى من شاءت
 لان الامر يد غيرهما والحق له ذلك غالبا بخلاف العكس قوله ولا يخرج المطلقة بجمعة الخ لان المطلقة رجعية حكم الزوجية
 والمطلق يتمكن منها في كل وقت بالرجعة ونزويها في العدة بالنسبة الى الحد كزوج الزوجية فيحدان مع العلم بالحرية وبسقط
 الحد مع الشبهة وقيل قولها انها ان كانت ممكنة فحقها بان كانا مقبنين في بادية بعيدة من معالم الشرع او قرب العهد
 بالاسلام ونحو ذلك كذا لو تزوجت المطلقة بائنا وان فادعوا في الخرج عن الاخصا فجلد كغير العدة لمن لم يحسن ولو تزوجت
 بغير الزوج نكحها المطلقة رجعية او فاحكم ويدك على حكم المطلقة صحيحه بهذا الكافي قال سالت ابا جعفر عن امرأة تزوجت

ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ
 ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ
 ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ
 ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ

ولو كان حيا لم ينفذ
 ولو كان ميتا لم ينفذ

تلطخ

الامضاء

ان لا يجرم
 ان لا يجرم
 ان لا يجرم
 ان لا يجرم
 ان لا يجرم
 ان لا يجرم
 ان لا يجرم
 ان لا يجرم

ان لا يجرم

فاشترط كله خروج عن مورد الرواية مطهره لضعف ما يشاركه من غير التمسك به من غير التمسك به لا يشك
هذا الحكم المخالف للاصل مع انه قد دوى بطريق يشاركه الضعفان لم يكن اقرب من ان ينزاع الك قال كنه عند النبي عليه السلام
يا رسول الله اني اصبت حدا فاقه علي ولم يشته قال وحضر الصلوة فصل مع النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله اني
اصبت حدا فاقه علي فاقه علي قال نعم قال ان الله قد غفر لك بذلك ولو كان الحد يثبت بالاقراء لم يثبت الا ان النبي
ولا حكم بان الصلوة لا تقطع الحد عما اجابه بذلك من حيث عدم ثبوت مع اطلاق ذلك ان تكرر الاقرار وايضا فان الحد كما قد علم يطلق على الرجم
على القتل بالسيف الاحراق بالنار ورمي الجدار عليه فمخول ذلك مما شق عليه على الجلد ثم الجلد بخلاف كونه وكيفية فعله على الجلد غير متسا
للاواقع بل يتم مع اطلاق ان الاقرار بربع مراتب يجوز الحد المائة قالوا بعد عدم ثبوت شيء من الاقرار بالجلد قويا وعلا هذا فيمكن القول بعد وجوب
استقناع بل لا استنجا ناسيا بالنبي وهذا الخبر غير لازم من يدعيه من القرية كيف يسلك وقوله صرح في هذا القادر ان شيئا عليه
بشر الله فان من ابد صغره افتنا عليه الحد وافر لثابت الامر الاستنجا وفي حديث الثوري المذكور عندنا من الثوريين ان اربعة مراتب وكل ما يراه
بالانصر ثم قال في الرابعة ما اقر به الرجل منك ان ياتي ببعض هذه الفواخير فيضع راسه على ومن الملاء ثلثا ثانيا بدينه فوالله لو ثبت فيها
بينه وبين الله فصل من اقامتي عليه الحد قوله في التفسير الاختلاف لا خفا والروايات حكم المحققين ان اذ واحد ما اشبهه والاستقناع
بما دون الفرج فقال الشيخ في بحر النعمان واخلاق وقال في روى الخطابي في الرجل اذا وجد مع امرأه اجنبية بقبلها وبغنائها في فراش واحد
ان عليها اقل من الحد قريب منه قوله في طوقا لم ينفذ فان شهدوا عليه بما عاينوه من اجتماع في اذ واحد النضاق جسم يحتم ما اشبهه بذلك
فلم يشهدوا عليه بالزنا فثبت شهادتهم ووجب على المرأة والرجل النعمان حسب ما رآه الامام من عشرة جلدات في التسعة وتسعين ولا يبلغ النعمان
في هذا الباب اذ الزنا المحض شرعية الاسلام وهذا القول وان كان محصلا النعمان لا انا احد في جانب القلة بعشر فهو مخالف لقول من
اطلق الحكم بالنعمان فانه يجوز نقصانه عن العشرة اذ اراه الحاكم صلاحا والمقتضى ثبوت النعمان مطو هو اختيار المصنف والمناخون لانه فعل محرم يبلغ
حد الزنا فيكون عقوبته منوطه برأى الحاكم ومقدار النعمان ويدل على انه لا يبلغ به حد الزنا مضافا الى ذلك صحة خبر عن الصادق عليه السلام وجد جلا
وامرأة في لحاف فجلد كل واحد منهما مائة سوطا واسوفا وعن زيد الشحام عن الصادق في الرجل والمرأة يوجد في لحاف واحد فقال يجلدان
فلا مائة غير سوطا واستند القائلين بوجوب الحد لكل الى صحة عن الصادق قال حد الجلدان بوجد في لحاف واحد وانه عبد الرحمن الحد لهما الضاق ١٤
قال بعضه يقول اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلد امانه وغيره فامن الاختيار وحلها الشيخ على وقوع الزنا مع علم الامام بذلك وعلى تكرار
الفعل منها وقد عزم هاشميين وثلاثا جميعا بين الاختيار مع ان الرواية الصحيحة ليست صريحة في المطلاق اطلاق الحد لا يتعين جلد على المائة و
يسهل الخطأ في التمسك بضعف التمسك مع ذلك فليس في حكم الاستقناع بعد الجماع وغيره الاجتماع في التوبى والحد قوله ولو اقر بها موجب الرجم
المستند سقوط الرجم بالانكار دون غير ذلك وانما حسنتم محمد بن مسلم عن علي بن عبد الله قال من اقر على نفسه بحد اقيم عليه الحد الا
الرجم فانه اذا اقر على نفسه ثم جلد به رجم وتجب له اقام بعد قوبة المقرين حد والعقوبة مطو هو المشهور بين الاختيار وقتد ابن اذ ثبت يكون
الحد بجماع والمعتدل المشهور لا شراك الجميع المقضى لان التوبة اذا سقطت تخم اشد العقوبتين فاسقاطها تخم الاضعف اولي واما
سقوط الرجم بالانكار فيدل عليه قضية ما عرفت بعض النبي له بالانكار بعد الاقرار ولو لا قوله منه لم يكن لثبوت ما قد وقوله لا خفا
لما فر من المحبرة فانكوهه وفشاؤه هلاكه وهو وجب تقوية في نسبته في بعض القاضاهلادد دمته الى العلة بتوب قوله ولو حلت لا بعد
الان الحلال لا يلزم الزنا والاصل في نضر السلم حله على الصفة لصاله لبراة الدم من وجوب الحد لا خفا ان يكون من شبهة او من اكرامه
يدراء له بالشبهة ولا يجب البحث عنه ولا الاستعصا وقال الشيخ طائها شعل عن ذلك فان قال من نافعليها الحد فان قال من غيرنا فالحد
ونقل عن بعضهم ان عليها الحد ثم قويا لاول قوله واما البينة في ذلك فمما تقدم البحث ذلك كما بانها اذا رفته ليس على ثبوت الحد بشا ولا عليه
واربع نشا دليل صالح فان جماعة من الاضداد ذهبوا الى عدم وجوب ثبوت البينة لذلك هو الوجه قوله ولو شهد مادون اربعة اثم
عليه ما افرته مع امكان صلحهم لان الله تعالى وصف من لم يات عليه بربعة شهدا كما في قوله تعالى ولا جلاوا عليه بربعة شهداء فاذ لم ياتوا
بالشهداء فالولاء عند الله هم الكاذبون ونحو حكم بكنهه وجوب الحد لا يثبت في قوله ولا يثبت شهداءهم انما كان الزنا فليطلق على مادون الجماع
فيقوته العين وذلك لاذن وذا الفرق والجماع يطلق على غير الوطى لانه وكان لا شر في الحد وسبما الرجم مبنيا على الاحتياط لئلا يثبت
بالشبهة فلا بد من قول الشهادة من التصريح بالشاهد لوقوع الفعل على وجه لا يشهد بان يشهدوا بما بينه الا لا يثبت عليه جصه الحليم عن
ابن عبد الله قال حد الرجم ان تشهد اربعة اثم وانه ان يدخل ويخرج وفي رواية في جصه عنه قال لا يرمي الرجل والمرأة حتى تشهد عليهما اربعة شهداء على
الجماع والا يرمي ولا يدخل كلين في الكلن وقد تقدم في قضية ما عرفت ان النبي لما قبل منه الاقرار حتى صرح بكونه قد اخل مثل الليل في المكمل والدوق البئر
فكان البينة عا اولا فاما عند الشهود اذ لم يشهدوا الا لا يرمي على ذلك الوجه فيثبت ان يكون شهداءهم بالزنا اما لو شهدوا بالفعل ولم يرضوا الزنا
بشهادة اربعة وشهدوا عليه النعمان قوله ولا بد من تواردهم لا يثبت عدم قول شهداءهم على تقدير الاختلاف في الفعل بالزنا والمكان
لأنه لا بد من الفعل الواقع على احد الوجوه غير الفعل الاخر ولم يثبت على الفعل الواحد اربعة شهداء في الشك في انشراط نضره من الفاش

١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١

[illegible][illegible]

[illegible]

ما يشمل الحر والمراية غير المحسن سواء كان ملكا ام لا وشذوذ الشيخ في تخصيصه بالملك اخبر بقوله قد اقيم عليه الحد وما ابق عليه الحد
مرتبه فانه لا يقتل اجاء او قد اختلف حكم الحر على احوال اظهرها وهو الذي اخان المصنف في الثالثة وهو قول الصدوقين وابن زياد
لصحة بولي عن الكاظم ان احب اليك الجار بقبضته في الثالثة واشهرها انه يقتل في الرابعة واشهرها انه يقتل في الرابعة اخان الشيخ في
وطو المصنف والمرضى الاتباع والعلامة وجعله المصنف من حبس الاخطا في الدماء لا من حبس الفتوى فان اخان في الكتابين الاول
مسند هذا القول رواية ابن بصير عن عبد الله قال الرازي اذا جلد ثلثا ويقتل في الرابعة وفي طريقها من عيسى عن بونين واسحق بن
عمار وهو ضيق فان كان ثمة وابوصير قد عرف حاله مرارا فلا تغادر الصريح القائلون بمقتضاها جعلوها مخصصة للرواية السابقة في قولها
على احوال الزمان الكاظم لان الحاضر مقدم ولما في من الاخطا في الدماء واعلم ان يقتل في الخامسة ذكره الشيخ في هذا حكم الحر اما
الملك فغيره قولان احدهما وهو ان اخان المصنف المعتبر ابنا بابويه وابن دريوس جماعة انه يقتل في الثامنة لحسنه يزيد عن الصادق قال
اذا ان العبد صر سبي الى ثلثي امرأة فان زنا ما في ماله قتل والثاني يقتل في الثامنة ذهب له الشيخ في الفاضل وجماعة وجعله
المصنف اخان العلامة لقول الصادق في رواية عبد بن زياد ان يربها على شاة حتى يمشي اذا نزل لا يمشي ثماني مائة رجعت في الثامنة
به مع حمل الحمل في نزع الثامنة بخلاف الاول فانها بحمل الحمل ان يكون المراد بها فتل في الثامنة بل يعين جماعتها وادبانه بحمل
جزاء الشر وهو زيادة ثمانية فلا تغلق غير مجمع الرازي بين الروايتين بحمل الثامنة على اذا قامت المبينة ثم والاعطى على حاله الاخر
فجعل القول بذلك ثالثا وهو محتمل هذا مع اخ في طريق الرواية ضعفها وجهها بخلاف الاول فالعلاج اربع ولمناسبتها لكون المملوك على النصف
من احكام الحر وغاية احسانه ان يكون النصف هنا باعتبار فضل الحر في الرابعة واعلم ان هاتين الروايتين تضمنتا ان الامام يدفع عن المملوك
بعد قتله الى واليه من بيت المال واخان بعض الصحابة في غيبة الشهيدة الشرح البعد قوله في الزنا المتكرر في الشهود بين الاصلين الزنا
المتكرر قبل فاته الحد بوجوبه واحد لاصالة المرأة صدق كالمشاة لاجتماع الحد وعلى الخفيف الثلث وجوبه لا ينفذ ولا يشترط
فالحد الصدق في المنع ان زنا باسرة واحدة كغيره وحدان زنا بجماعة شاة في ساعة واحد لكل امرأه حد الشداد الى دابة في بعض
عن الباقر قال قال الله عز وجل في اليوم الواحد ما تشاء قال ان كان زنا باسرة واحدة واذا ذكرنا ذكرنا فاما عليه حد واحد ان هو في نسوة
شاة في يوم واحد ساعة واحدة فان عليه كل امرأة فجرها حد وفي طريق الرواية ضعفها مع انها غير حاضرة لاشام المسئلة والعهد المشهور قوله
ولو في نفي ما اما افامته بموجبي شرع الاسلام فواضح لا نه الحرف قد قال نعم لنبينة ولزنا اليك لكا بصدقا لما بين يديه من الكتاب بهمتا
عليه فاحكم بينهم بما انزل الله وقد روي ان اليهود اوقوا النبي بجرل وامرأة منهم قد زنا فزناهم فاضطربوا وانما خبره بين ذلك بين زنا المأفول
مخلة فلقوله تعان فاحكم بينهم واعرض عنهم قال ابن عباس عن النبي تعان فاحكم بينهم فاحكم بينهم فاحكم بينهم فاحكم بينهم فاحكم بينهم
الثاني في عنوان ابنه الخيرة منسوخة لم يثبت قوله ولا يقام العمل على الحمل في الفروج في المنع من فاته الحد على الحال بين ان يكون جلد او جرحا عا
مخ الولد فانه لا سبيل عليه اما اعتبار فوجها من بغاها فمخصوص عن بجلد لا فاح مرضه امن من رحم فلا يصبر فوجها من المرض كاستا ومنه
الفتاوى ثم ان كان للولد من رضعه يكفله اقم عليها الحد لو رجا بعد شهره اللبائث على المشهور من انه لا يعيش غالبا ومنه ولا انظر لها
استيفاء الولد عنها وهو مكر من فعل النبي صلى الله عليه واله في المرة التي اقرت عندهما بالزنا فلم يرها حتى ولدت ارضعه حولين فاما عليها الحد
والمراد بالجواز في قوله جازا فاته الحد مع وجود الكمال معناه الاعمال المربعة الوجودية لا يجوز تأخير الحد مع عدم العذر والمرض فيغاوه هنا
واطلاق المصنف من فاته الحد عليها بعد الوضع الى نزع الولد بشل الرح والجلد وهو بية في الاول دون الثلثة لا يفتقر الى خوف عليها من
الجلد المورث يحصل معه كذا في الولد وفي رحم بعد الفرق بين الجلد والرح في نظرها الى ان تضع الولد ثم يحصل له من بجلد ولا في
في الولد بين كونه من نافع غير قوله في رحم المرض والمشاة المشهور ان الرحم لا يؤخر بالمرض ط لا نفسه مسوقا فلا فرق بين المرض والصح
ومحتمل جواز تأخير الى ان يثبت فاته بالاذن الى ان لا يسبل من الرجوع وتراجع بعد ما في ضعفها وجبة الرى على قتله ومثله يات في رده
شدة الحر والبر وان كان الواجب الجلد فان كان المرض ما جازوا له اخر الى ان يبرك اكله ليل انما جاع جلد المرض مثله الحد والمقطوع حد ونحوه
راي الحاكم في نفي جلد المرض من سبب محتمل من الضر بالضعف غير كما يورد المرض الصلوة الواجبة عليه قائما في حاله العقود ولا
ينظر التكر من القيام وان كان المرض لا يبرح في قتله كاشل والزنا من ضعفه خلقه نجس بحمل السيل او يؤخره لا غاية في نظر بعض
بالسبب الا فضل بل يفسر بالضعف وهو قضية مرضية او عكسها من الغل المشمل على الشارح ونحوه ولوجع له شاة وضرة ما جلد فهو اولى مع احكام
وقد روي ان جلد مفعدا في بابة فامر النبي في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره واخذ ما في شاة في راحة في بيشكال
واحدة وروي حنبل بن سادة عن يحيى بن عمار المكي قال قال النبي في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره واخذ ما في شاة في راحة في بيشكال
عليه الحد كما يقول في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره واخذ ما في شاة في راحة في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره
ما في شاة في راحة في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره واخذ ما في شاة في راحة في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره
عن عبد الله بن ابي النضر عن ابي جابر عن ابي عبد الله في قوله في بيشكال الخ والاشكال لاجل زنا في امره واخذ ما في شاة في راحة في بيشكال

ما من ضرب به دفعة واحدة وان كان عليه من ضرب به مرة واحدة على هذا القول في بعض ما يسمع من ما لا يكفى وضعا عليه ويقتضى التمايز
 او ينكسر بعضها على بعض ليقول النفس ان له الالم فان انتفى الامران او شك به لم يقط الحد ولا يجب تقرب السياط على الايام وان حمل التفرق
 بل يقام عليه المكنون ويجل سبيله ولو قبل ان يضرب بالشارح اقيم عليه حدا لا يحل له ولو لم يعد عليه المستحاضة في معنى المرض لا نها
 على بؤيه ورواية السكون في الجسد الله قال لا يقام الحد على المستحاضة حتى يتقطع الدم عنها اما الحايض في صحته من حيث المرض لا لانه
 على عند الالم المزاج قوله ولا يقطع الحد الا في وقت الحد فان قيل انما يقطع على المرتبة لئلا يسيب ان كان قتلها لم ينظر بالمجنون
 الا فانه وان كان جلد نفق نظرا فانه ان كان له حالة فاقامة وجه من انما في الروع ومن اطلاق الامر باقائه عليه صحته في عبيدة
 عن الباقر في رجل وجب عليه جلد فصر حتى خوط فقال ان كان وجب على نفسه الحد وهو صحيح لعله لم يضره بعبقلة اقيم عليه الحد كما ساء
 ما كان وهذا الجود قوله ولا يقام الحد في الروع فاما سائل الاول في كمال ايقام الحد في المرض خشية الهلاك فيعاون الجلد والمريض كذا لا
 يقام في الحد المرضي خشية الهلاك فيعاون الجلد والمريض كذا لا يقام في الحد المرضي خشية الهلاك فيعاون الجلد والمريض كذا لا
 فيه التسلية والكلام في الحد الوجه الرابع كما في اقامته على المرض في حق النفس والنفوس ان الحكم على وجه الوجوب لا يستعمل فلو اقامه لا كان
 ضمن لغيره الثانية يكره اقامته في ارض العدو وهم الكفار فانه ان حمل الحد في الحجة فليخبرهم بذلك فيكون عار عن الصادق اعلم
 كان يقول لا يقام الحد في ارض العدو فانه ان حمل الحد في الحجة فليخبرهم بذلك فيكون عار عن الصادق اعلم
 يوجب عدم التحاليل الحرام لم يبق عليه من اقامة الحد في ارض العدو فانه ان حمل الحد في الحجة فليخبرهم بذلك فيكون عار عن الصادق اعلم
 عاذا عما يملك مقدور يمكنه الا يصبر عليه معاشرة عادة الى ان يخرج فيقام عليه فيه ولو فعل ابو جيب الحد عليه فيه لانه لا تترك حرمة الحرم فنهك
 حرمه والمراد منه الحرم الممهور بمكة المشرفة والحق به بعض حرم النبي والائمة عليهم السلام وهو شاهد من المشرك لم يقوله على اخذ صالح
 قوله اذا اجتمع على الكلف عدان ضاعدا فان امكن الجمع بينهما من غير ضافة كما لو زنا غير محض وفقد في غير المستوفى في البداية فكذلك في غيرها
 وان شاف بان كان فيها قبل او في وجب البداية بالاف في وجبها بين الحقوق الواجب عليها في الجلد قبل الرجم والقتل بالقطع قبل
 القتل فكذلك او قتل على جوبه تلك الامور في رواية كثيرة منها رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في الرجل يوجد عليه حدودا احدها
 القتل فقال كان عليا بقتل الحد ودمه يقتل ولا يخالف عليا ومثلهما حسنة جاد بن عثمان وعبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله ع اذا فر ذلك
 ا قال لو جيب من ذلك ما يحصل معه الجمع ولا يجب التأخير زيادة عليه للاصل ولا تتركه لا تأخير الحد ولما روى ان عليا جلد المرأة يوم الخميس و
 رجمها يوم الجمعة ولا تقصد الا ثلاث فلا وجه للتأخير ذهبا شيئا والا يباع الى وجوب تأخير الحد الى ان يبرأ جلد في الزجر ومنعوا من
 كون الواجب الا ثلاث فلا وجه للتأخير ذهبا شيئا والا يباع الى وجوب تأخير الحد الى ان يبرأ جلد في الزجر ومنعوا من
 مستند صالح ومجرب ما ذكره غيره في قوله ويدفن المرحوم في ظاهره ان ذلك على وجه الوجوب في وجه الناس في النبي وامير المؤمنين ع
 فقد فعل ذلك لكن في كثير من الروايات ان المرأة تدفن في وسطها من غير تقييد بالصك ويحمل الاستحباب بل انكالا لالامام لا روى
 ان النبي جفر للعامة ولم يحفر لهم بئيرة وعن ابي سعيد الخدري في قصة ما عرفنا من رسول الله جرحه فاطمة فلبثت الى قبور العرق في ارضها
 ولا حفر له ودفنناه بالعظام والمد والخرقة في ثمة الشدة واشد ما له حق في الحرمة فانضبت لنا فبينما يحل ميد الحرمة حتى تكسروا وروى الحسن بن
 خالد عن الحسن بن ابي اعراب عن ابي جعفر وطرق الروايات الدالة على الحفر في غير بئيرة ولكن الا في قصة قتله فان قدر
 اعيدت بئيرته بالبنية الى اواخر المرحوم وكان الواجب بئيرة بالبنية وجب اعادة تربة لانه محكوم بوجوب ثلاثة ايام ولا يتم الا بالاعاد في
 من باب المقدنة وان ثبت لا فارقا في قوله بعد مط لا نه بعض الوجع عن الامم لا سقط لرحم لان قاتلا النفس لا يسد له سواء اطابته
 الحجة ام لا فكذلك اطلق المقييد ابو الصلاح سلا في جماعة وقال الشيخ في بيان فرق بين اصابة الحجة لعبد الا فلا رواية الحسين بن خالد عن
 ابي عبد الله ع قال اذا كان هو المقر على نفسه ثم هرب من الحفرة بعد ما يصبه شيء من الحجارة لم يرد وجهه بل يحمل بمفهومها على رده اذ لم يصبه
 ولا نه قد وجب عليه الرجم باقراره فلا بد من حصوله ولا يخفى ضعف الدليلين اما الرواية في وجه التمسك لانه المفهوم واما الاعتداد
 فليست اشترط حصوله من ثم لو رجع او جدد قبله قبل ولا يصح الاول في بؤيه ما تقدم من قصة ما عرفنا وقول النبي فلا تتركه وان
 كان مفرضا مع قصة اصابة الحجة الا انه لم يقع ذلك شرط وجاز في هذه الرواية يخرج الاعلية لانه مظنة قوله وجب
 التمسك في مستند التمسك رواية صفوان بن ابي عبد الله ع قال اذا امر الزاني بالخصن كان اول من يجره الامام ثم الناس فاذا اقامت
 عليه البئيرة كان اول من يجره البئيرة ثم الامام ثم الناس في كثير من الاخبار اطلاق بدء الامام ويحمل على ذلك على الاستحباب الضعيف المستند
 عن ابيان الوجوب للاختصاص المستفيض بقصة ما عرفنا النبي لم يحضر وجهه فضلا عن بئيرته لم يظهر عن كلام الشيخ عدم وجوب بدء
 الشهادة لانه لم يوجب عليه حضوره وموضع الرجم وشيئا قوله ويدفن في التماسك لعله لم يشرع عدلها في حقا من المؤمنين ولما
 روى من فعل امير المؤمنين في ارض المرقرة ومما دانه الناس حتى اجتمعوا وعزم عليه لما خرجوا معه الى اخر القصة ولما فيه من الاختصاص
 وانه تم جوار فعل القبر كان فيه حكم الحد وقوله في بعض الروايات ان يحضر الحد في قوله لا تتركه لعله لم يشرع عدلها في حقا من المؤمنين

ما من ضرب به دفعة واحدة وان كان عليه من ضرب به مرة واحدة على هذا القول في بعض ما يسمع من ما لا يكفى وضعا عليه ويقتضى التمايز
 او ينكسر بعضها على بعض ليقول النفس ان له الالم فان انتفى الامران او شك به لم يقط الحد ولا يجب تقرب السياط على الايام وان حمل التفرق
 بل يقام عليه المكنون ويجل سبيله ولو قبل ان يضرب بالشارح اقيم عليه حدا لا يحل له ولو لم يعد عليه المستحاضة في معنى المرض لا نها
 على بؤيه ورواية السكون في الجسد الله قال لا يقام الحد على المستحاضة حتى يتقطع الدم عنها اما الحايض في صحته من حيث المرض لا لانه
 على عند الالم المزاج قوله ولا يقطع الحد الا في وقت الحد فان قيل انما يقطع على المرتبة لئلا يسيب ان كان قتلها لم ينظر بالمجنون
 الا فانه وان كان جلد نفق نظرا فانه ان كان له حالة فاقامة وجه من انما في الروع ومن اطلاق الامر باقائه عليه صحته في عبيدة
 عن الباقر في رجل وجب عليه جلد فصر حتى خوط فقال ان كان وجب على نفسه الحد وهو صحيح لعله لم يضره بعبقلة اقيم عليه الحد كما ساء
 ما كان وهذا الجود قوله ولا يقام الحد في الروع فاما سائل الاول في كمال ايقام الحد في المرض خشية الهلاك فيعاون الجلد والمريض كذا لا
 يقام في الحد المرضي خشية الهلاك فيعاون الجلد والمريض كذا لا يقام في الحد المرضي خشية الهلاك فيعاون الجلد والمريض كذا لا

النكال
 العقر الذي ينكح النكاح
 من فعل جلد
 له جزاء
 بجمع العرق في موضع
 المذبذبة في موضع
 بها كان
 في موضع
 فذهب في موضع
 رواه
 في موضع
 في موضع
 في موضع
 في موضع

ما تضمنه من المؤمنين واختلف في موضعين احدهما هل الامر بالوجوب ام الاستحباب فيل بالاول ولحق ابن ابي عمير في وجها
 على ان لا يفرق بين الاصل فيه الوجوب فيل بالثاني هو الذي خالفنا فيه وقبله الشيخ في كتاب الفروع لاصله عدم الوجوب
 على الامر على الاستحباب لانه بعض ما ورد في معناه ولا يخفى قوله الاول وثانيهما في اقل عدد يتحقق بالطائفة فيل فلها واحد وهو الذي
 خالفنا فيه وقبله الشيخ لانه لا ينفك عن بعض اعمال اللغة ولا ان الطائفة قطعت من الشيء وهي يصدق بالواحد والاصل برأيه
 الذين من الزايد ويؤيد رواية عياض بن ابراهيم عن الصادق عمن ابيه عن ابيه المؤمنين في قوله نعم وليشهد عديهما طائفة من المؤمنين
 قال الطائفة واحد قال الشيخ في اقلها عشرة تخالفا للاصطفا وقال ابن ابي عمير فلها ثلثة تخالفا لالة العرف ويشاهد حال مع اصالة
 برأيه الذين من الزايد قوله وقيل من لا يرجع الى وجه الاول ما روى عن علي ع المارجه المرأة انه نادى باعلى صوته ايها الناس ان الله يبارك و
 تعال على نبيه عهدا وعهدا محمد الي ثمانية لا يقسم المحرم من الله عليه حتى كان الله عليه حديثا له عليه فلا يقسم عليه الحد والاصل
 في الذي التزمه والاولى حمله على الكراهة لفصون سند من افادة العجز مضافا الى ان الاية قوله ويدين الع وكذا يجب الصلوة
 عليه غسله قبلها ان لم يكن قد اغتسل قبل ان يرجع فان السنة امره بالاغتسال قبله ولما وجب فعل ذلك لانه مسلم ودينه السابق غير
 مانع وقدره وان النبي لما امر بجمع المحبينه فرجعت صلى عليها فقال له عمر فليعلم عليها يا رسول الله فقد رثت فقال لقد ثابت توبته لو
 قمت به بربيع بن اهل المدينة لو سقتهم وهل وجدنا فضلا من ان جادت بنفسها لله وفي حديث العاصم بن لما رجوها فاقبلها الذي
 فروج اسمها فبضع الدم على وجهه خالفه في موضع النبي سبها ياها فقال له لا يا خالف الذي يقسمه بك لقد ثابت توبته لو ناطها صاحبك
 له ثم امرها ففعل عليها ودفنت قوله ويجعل الزاني في القول بجمله على الحالة التي وجد عليها عاريا كان ام كاسيا هو الشيخ والاكثر هذا اذا كان
 رجلا وان كان امرأة وبطت عليها شاة على النذر بن وقال الصدوق في المتعجل جلد او فعلى الحالة التي وجد عليها فان وجد الجرح
 والظهار الاول لان بدن المرأة عورة فلا يجوز تجرئها وكذا يجب ستر العورة للرجل وضربها الشدة الضربة هو المشهور رواية وفوق الرواية
 يكونه متوسطا اذا خرج من سرائرنا فرفع قال يضرب بين الضربين وعلى بعض الاصناف قوله اذا شهد على امرأة ان طهرت بعد رجلا
 على المرأة بالزنا فشهدا ربيع نسوة على انها عذراء فان لم يعبين الشهود الزنا محله فلا مضافة لامكان كونه دبر ان لم يوجب الفصل فيثبت الزنا
 فلا يقدح فيه البكارة واولى بالحكم اذا صححوا بكونه دبر او يجمع مع الاطلاق سقوط الحد عنها لقيام الشهادة الداربية لم يثبت بحمل كونه الشهود
 به فبذلك وان صححوا بكون الزنا قبل هذا موضع الخلاف فيقبل لاحد على المشهور ذهب في ذلك الشيخ في طوابع دارين العلامة وجماعة
 لغرض التيقن فلا يكون تصديق النساء اول من تصديق الرجال وذلك شبهة داربية للحد وقد قال احمد في الحد ما وجدته لهذا ردفا
 وفي حديث اخر ردوا الحد عن المسلمين ما استطعتم فان كان له عجز خرج قولا سبيله فان الامام ان يخطي في العفو خير من ان يخطي في
 العقوبة ومن الوجوه الدافعة عن المرأة بقله العدة ومنها احتمال عودها لترك المبالغة في الاقتصار وهذا ليس بعيدا على وجه لا
 يقبل فيه المص والشيخ في غير وان الجحد الى الحد الشهود للحكم به شهادة مع تحقق الغذف بالزنا اما ردها عنهم فلرواية زاذ عن ابي
 عليهما ان اربعة شهداء على امرأة بالزنا فادعت النكاح فظنوا بها النساء فوجدوا بها كرا فقالوا بقل شهادة النساء وهو ليس بربعة شهادة
 الرجال وقوله رواية السكوني عن الصادق واما تحقق الغذف فظن فيه نظر لانه كون قول شهادة النساء فيسلم ردها شهادة الرجال مجاز فيقول
 الجائز والحكم بالغلط خصوص مع احتمال ما ذكرناه من الزنا دبر ايمكن الحكم بقوله ما مع ثبوت الزنا هذا مع قطع النظر عن سبيل الرواية
 والوجه الاول لان بصرع الشهود يكون الزنا دبر فالحق المرأة هذا كذا اذ لم يعبين الزاني ومع تعينه فالحكم فيه كالمرأة لا الشهادة في المنفعة
 قوله لا يشترط حصول الشهود الى المراد بالحد هذا ما عدا الرجل المستقيم الخلف فيه ويمكن ان يربطه اية حيث يغير خصوم وجوه عدم المحذور
 حظ لان فاضل الحد ليس من حقيقة الشاهد الاصل عدم اشتراط امره بقل شهادة بقيام وان اتوا او غابوا خافا لا يخيغه حيث نفي الجحد
 هذا اذا لم يكن القبة فزادوا اخر من الحد الى حصول الشهود لانه لا يفسد رجوع قوله قال الشيخ لا يجب الخ وجوه حصول الشهود
 موضع الزم من قبله وجوبه بل انهم يرفعون ضعفه عند الوجوب والاستحباب اقوى فيكون الحكم في حصوله كذا لانه مقدمه للفعل التوا
 والسبب في قوله اذا كان الزوج الخ قد عرفنا فيما سلف ان شهادة الزوج لزوجته وعليها مقبول ومقتضيه ذلك انه وشهد عليها بالزنا هذا هو الزوج
 قبل ويثبت عليها الحد لوجود الفضل وانفك المانع ويؤيد رواية ابراهيم بن نعيم عن الصادق انه ساء عن اربعة شهداء على امرأة بالزنا هذا
 الزوج قال يجوز شهادتهم فالمراد بجوازها الصفة وهذا مذهب اكثر ولكن قد ردها رواية بالجمع من قول شهادة ثم والحكم بجواز الشهود
 عدا الزوج فلزاده بالتعا وهو رواية وزان عن احمد ما علمنا ان اربعة شهداء على امرأة بالزنا احداهم نفي جلد الاخر ونعمل
 بمقتضى اجماعهم الصادق والقاضي قد مر فان الرواية مخالفة لاصول المذهب هي مع ذلك ضعيفة السند لا يفي بمتطلبات الجرح بن عباس
 القبطي في حاله مشهور واستعمل الناس هو مجبول ولو اضطررنا على الجمع بينه فالأكثر كما ذكره المصباح الثاني على ما اخبرنا بعض مشايخنا
 ومنه سبق الزوج بالفضل في ثبوت الحد عليها مع اضعاف الشرط وقد تقدم البحث في هذا المسئلة مستوفى في كتاب النكاح فليترك على الحاكم
 في تقدم البحث لاحتفاء ان الحكم يحكم به على سبيل لا اقوى من ان يثبت من قبله الحد وثمان كان الله نعم في هذا الباب المستوفى وان كانت حقوق

[illegible]

[illegible][illegible]

الاشعة وتسعين
سوطا

الاشيا وانما الخ الجمل الحمد على فعله تعالى الغفر وهو مائة سوط غير سوط جميعا بين الادلة فيه نظرا لان هذا كذا في جود سند اوله
التشديد بعد التحميه سبها وعدا اعتداجه لان الحرمة لا يجوز الا بجماع المذكور وان لم يؤكد التحريم والمرد بانهم حيث يطلقون طلاق الفرية
يعني اعم من الحرمة التي هي عيان عن تحريره النكاح مؤبد وهي مؤبد عدم فائدة هذا القيد لان الفرية لا دخل لها في تحق هذا الحكم قوله وكذا
يعز من قبل غلامه لان فعله حرم فيسحق فاعله النكاح كغيره من الحرمان بل لا فرق بينه وبين غيره من قبل غلامه بشئ وعنه ملكة السماء
وطا ملكة الارضين وملكه الرحمة وملكه الغضب عدهم جميعا وشان مصير اولادهم من قبل غلامه بشئ وعنه ملكة السماء
وجوه التشديد بعدم الحرمة مع كون القيد يشترط في تحريره مع مطوذا لاطلاقه في الاجتناب وذا استغنى عن قول لا يبيح الله لعبد الله محرم قبل
غلامه بشئ قال لا يصح ما نه سوط قوله واذنا بالاطلاق الكلام هنا كالكل في الزاني قد تقدم قوله والحديث الصحيح انما الخان
الضم من جوب الخ مط هو المشهور بين الاخذاء قبله القيد والمريض وابو الصلاح ابا عبد الله في المشاخرة ولو راية وزان عن الباقر انه
قال المناقحة جلد والمرد بالجلد الحمد المعاري للرجم وهو مائة لان ذلك المظنة لاصالة البقرة من الزايد على ذلك فيه نظرا لان المفرد المعز
لا يعم الحكم بالجلد على المناقحة الجملة الا لشكك في انما يتم المطمع عموم مع ان في سند الرواية كذا وقال الشيخ في بعض النسخ فاضا ولب
جزء بجم المحضه ويجوز غير الحسنه في الحرمة وهذا وحسنه عن الصادق انه دخل عليه تسعة فانه امره منهم عن السخى فقال الحمد
هذا زاني فقال المرأة ما ذكر الله لك القتل فقال لي فقالنا واني قال من اخذ الرجل من احد الزاني شرا بين الجلد والرجم فيكون ذلك الحمد
مشركا واجيب بان المشرك لا يجل على معصية لا بما زاد الاصل عمل على احدهما بقية وهو هذا الجلد جميعا بين الاجتناب وفيه نظر يجوز ان زاد القيد
المشرك وهو العقوبة الشاملة للابن فلا يكون على هذا الاصل مع انه يشترط جميعا على جميع المحضه واخره على عليه بض فخرج رواية
رواية مع انها على جميع هذا الاجتناب مشكوكا على ان المراد بقوله الخبر السابق ما ذكر الله لك القتل اشارة الى السخى نفسه لانه حلال وان كان
السؤال عقيب لانه اجابها بان من اخذ الرجل من احد الزاني شرا بين الجلد والرجم فيكون ذلك الحمد
الفعل كذا في اصحاب الروس كما كان اللواط في اصحابه او طوقه او انكره في المناقحة بناء على انها لا توجب القتل ابتداء فقبل في الثالثة والرابعة
مع تحلل الحمد تقدم ونظرا لان الكبار لم يذكروا هنا الخلاف في الثالثة مع ان روايته في بعض شاملة لها لان ما اوجب الحد من المناقحة هو
كثيره والحد في ذلك فاعل الكبير انه يقبل في الثالثة اذا اقر عليه الحد من بين ولكن المصالح على انكر ومنه الكلام فيه واعمل هنا على ما بين
اليه قوله والاعجب من هذا الكلام في تحريره يوم المراتب محرمه نبي تحت ازاره اكد الكلام في الرجلين قد تقدم ذكرهما معا هذا الفعل الحمد
كما لا فلا اشكال في قبلها مع تحلل الحد من بين او ثلثا في الثالثة او الواحدة واما الكلام مع الحكم فيه بالنكاح مع من مضى عدم
الحكم بالقتل مطا والبشره فبما كثر المناخرين وذهب الشيخ في نه وابن البراج والعلاء في الحرهم من جملة القايدين بالنكاح فلهذا
الرابعة مع تحلل الحد روايته ابو خبيزة عن الصادق قال لا ينبغي لامرئ شيئا في لحاف واحد الا وسبها خارج فان صلحنا حينئذ
فان وجدنا بعد النكاح في لحاف واحد جلدنا كل واحد منا حدا واحد وان وجدنا الثالثة حدا فان وجدنا في الواحدة فقلنا ولا نكح
يقولها في الرابعة وفيه ان الرواية مع ضعف سندها معقولة الظاهر لا يقولون بوجوب الحد في هذا الفعل وقوله ثانيا ان كل
كبرة يقتل بها في الرابعة فاراد به مع اجابها الحد سلم لكن لا يقولون به هنا وان لم يعط فظمنه من اخذتم المصالح افضاء على
التعزير وهو الا وجب ان لم يغفل بالحد كما احسن الصادق والا كان القول يقتلها في الثالثة والرابعة وجه قوله لا كفالة الحمد
وجوب الحد حيث ثبت موجبه تور من ثم لم يجز فيه الكفالة لادائها في نكاحه وهو غير جائز مع امكان تجبيله اخرا بالامساك والامساك من عجل
المريض الجلي عموما فانه يؤخذ ان به احسن لا يقتضيه العمل في تجبيله معقفا كما سبق واستيفاء وحق واجبة الامام ومن ثم لم يجز فيه شفا
لانه لا يشفع الا فيما هو حق وقد بدلك فابان كثيرة منها ما ذكره الشيخ انه قال لا كفالة في حد وقال لاسامة وقد كان يشفع عند كثير
يا اسامة لا يشفع من حد فان من حله شفاعته بعد من حد والله ثم وفصالة امره وعن ابي بصير عن قال لا يشفع من حد في حد وقال البير
في الحد نظره ساعة قوله ولو طعن في جملته الاصل هذه المسئلة ما رواه عن مسلم الصحيح قال سمعت ابا جعفر وابا عبد الله يقولان لا كفالة
ابن علي عليه السلام في مجلس ابي المؤمنين اذ قيل قوم فقالوا يا ابا عبد الله ما هذا الموضع من قال وما حاجكم قالوا وان تسأل عن مسئلة قالوا
هي خير نأبها فقالوا المرأة جامعنا زوجها فاما من حرمها فوفيقه فاجابة بكوضاحة قالوا لعل النكاح فيها فاجابة فيقول في هذا فقال الحسن
مغضه وابو الحسن لها اقول ان اصبت من الله ثم لم يثبت من الله وان اخطأ من نفسه فارجوا ان لا اخطأ الله نعم بعد الى المرأة فيؤخذ منها
هم الجارية البكر في اوله لانه لا يخرج منه شئ ونذهب عنه دناءة ثم يرم المرأة لانها محضه بنظر الجارية حتى يضع ما في بطنها وبشر
الابن في النكاح ثم تحلل الجارية قال فاضا الفومر عند الحسن فلقوا ابي المؤمنين فقالوا ما فلهم لا يبيح الله ما قال لكم فاجبه فقال
لو ان المشرك ما اعتكفها اكثر مما قال ابي رضى الله عنه عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في ما من ذلك عمل يعضونها الشيخ ابتاعه المص واقف على
لا كما كانت في غير الرجم بناء على اصله السابق في المناقحة واني ادرى من ذلك الحكم كل احد انك الحمد على البكر نظرا الى وجوب مقضاه
الاشيا وانه من على الرجم بما ابدته سابقا من كون الحد على من كان اولاد الرجل ابنة غير مؤبد وعلى ابيه في ذلك قال الولد الفري

والذكر ليست فاشا ولا ان لفرش عيان عن المعقود عليها مع امكان الوطى لا هو من شبهة وعلى الزام المرأة بالمر فان الذكر مخير مكرهه
والزنا الحارة لا يوجب المهر فيها اولها بقى في قدس رسول الله عن امر البغى المصداق فاشا هذا الجواب عن جميع ذلك ما عن الحاق الولد
فانه مخلوق من مائه وهو غير فان بل عن وطى صحيح غايته ان الفرجين من المرأة وذلك لا يقطع حق الرجل وانما يوجب علم الحامه بها من حيث
يقاوم ويغفل بقول به واما المهر فلان المساحقة تسبب في اذهابها فانه من معاوضها وهو مهر زناها وفرق بينهما وبين الزانية لان الزانية اذنت
في الاقصا واذها القذبة فلا عوج لها وهذا كما اذا في ذلك انما تدين بل لا حقيقة لحرمة وبالحجة في غير الشيخ واباعه من الموحين للرجيم على
المساحقة بغير هذا الحديث ان علموا ببعض موجه هو ما وافق القواعد الشرعية لذلك لو رددنا فيه والا لا يوجب الرجوع على المحصنة ولقد كان
القول بولي صحة الزانية واعتبا حكمها فكان اخرج مما استدلوا به على عدمه وبقى من احكام المسئلة حقوق الولد بالمر اما الكبيرة فلا يلحق بها
فعل لانهم يولد منها وانما كانت سبيبا في قولها واما الصبيته ففي حافة بها وبها من حيث لا تدرك من غيرنا فيلحق بها ومن انتفاء سبب
الاحاق وهو العقد الصحيح والاشهر ولا يحكم الزنا ولهذا يجز عليه هذا الفوق قوله واما القيادة الى انفق الجميع على ان هذا الفيداد
مطعم سبوعون جلد ولا يخلعوا في ثوب اخر معها فانبت الشيخ في موعها على الرجل حلون سنة شهر تدر في البلد والنفي من بلد الكف فعل
فيه الفعل غير وقال المفيد يخلع المرأة الاولى في حق له ويشتر فان عاد ثانية جلد ونفي في شهر او الصلاح شلاد وولد او الصلاح فان
عادت جلد فان عاد اربعة اشهر فان تاب قبلت قوله وجلد فان لم يات بغيره فثلث فان تاب ثم احدث بعد التوبة فمستة فثلث على كل حال ليس بالآ
من الاية سورة البقرة في الصادق وقد سأل عن القواعد فقال بصر ثلث اربع اعدا زنا خمسة وسبعين سوطا وبنفي من البصر
الكم مائة وهي بدل على نفيها ولا كما ذكره الشيخ لكن ليس فيه الحلو والشرع لا مع اثنى عشر بقية محمدين سليمان وهو مشرك بين جماعة منهم النفر
غيرهم من جعل المصالحون سنة شهرته قوله هو ما يصفه لعقد فوفى على شئ قد احسن من الجسد حيث افترض حكم القيادة على ذكر الزانية
البسطة الثالثة هذا القذف قوله وهو الذي بالزنى والواطى الح الفل من الذنوب الكبار وروى انه قال الجنود السبع الموقبل قيل وما من با
رسول الله قال لا تشربوا سكر فيلحق النفس الفم من اسه واكل الروبوا كمالا ليسهم والبول يوم التوجع فذنا المحصنة وبنفوا بالقذف الحد
بالاجماع قال نعم والذين يرون المحصنة الى قوله فجلدوا هم ثمانين جلدة وروى عن علي بن ابي طالب في المسوق قال قال ابو عبد الله فضع امير المؤمنين
ان الزانية يثلث بعين ثلث ويوجه على الرجل بالزنا فاذا قال ان امر زانية واذا ادعى غير ابيه فلا حد لها ون واصل القذف الذي يوقف بها في الحاشية
اي ما قال وكان السطية يرمى بالسبب بالكلية المودبة قوله ولو قال لولد الكافر من هذا الصبيته عندنا من لفاظ القذف الصرك لغة و
عرفا ثبت بها الحد لا موبته بالسبب بين الصبيته على خلاف بعض العامة حيث فرق بينهما وجعل الثانية فادوا الاولى سببا لان لا
يحتاج ناديب اولاد الى مثل ذلك بل العا لا يلبس بنفسه قوله فيلحق ذلك من على الناديب لا يجزى جلا فلهذا اذا لم يقصد به القذف لا كان فذنا
اجماعا قوله وكو قال فستبلى لعلنا في حادثة نغيب لمفدوف من الابوين والمواجر بظهرها لو اختلف حكمهم ايجاب الحد كما لو كان المحكوم
بفقه مسلما والمنفى عنه كافر وبالعكس في توقف ثبوته على رافقة المستحق ثم على نفيها كون القذف للابوين ولا حد لها ولا المواجر بعين
للمواجر باءة على الحد لا بداءة المحرم بمولجته والقذف ان كان متعلقه غير قوله ولو قال لولد من الزنا فقي وجوب الحد لا موبته في هذا
الاولى اذ قال العبرة ولدت من الزنا فقي وجوب الحد لا بداءة المحرم بمولجته والقذف ان كان متعلقه غير قوله ولو قال لولد من الزنا فقي وجوب الحد لا موبته في هذا
بر الحد لكن يقع الاشبا في متعلقه وهو مستحق الحد فذهب الشيخ والقاضي المصنف في التكت وجماعة انه تلام لاخصاصها بالولادة وظالم
وقد عدا الولادة الى الزنا عرف الجرم فغضنا نسبة الام الى الزنا لانه على هذا القذف يكون ولا دعا عن تاوالة الظاهر والقافية
اولى من القولية وقبل متعلقه الابوان معا لان نسبة النيا واحدة فلا اختصاص لاحد منها ولا من الولادة انما يتم بهما فالولد لغة
وعرفا قد نسب الولادة الى الزنا وهي قائمة بما يكون القذف منها وهو احد قول العامة والشيخ في الشرع والثاني انه لا يثبت لحد ولا
للمواجر اما المواجر فظلاله لم ينسب الفعل اليه اما الابوان فلان هذا اللفظ يحتمل كون الزنا عخصا بالام لان الولادة مخضه بها كما ذكر
ويكون الاشبا عليها ففكرها فلا يحقق نسبة اليه بمجرد ذلك كونه من الاب لان النسب يقوم بكل واحد منهما فيحمل كون الام مكرهه وشبهه
عليها ومع ذلك يصدق كونه مولودا من الزنا حيث يكون الاب نيا وكونه منها وانما هذا الاحتمال في اللفظ بالنسبة الكل منها لم يعلم كونه
فذا فالحد بما يحصوه ولا المستحق فحصل شبهة الدائرة لهذا وهذا هو الضمن كلام المصنف في الاقوال لا خيال ان هذا الاب لا يثبت
الاب احل في القذف على التغيرين بل بغيره كما يحتمل كون النسبة الام يحتمل كون الاب نيا يكون منفردا الزنا ومع الاحتمال
يسقط الحد لشبهه واجبة اللفظية القذف مع اشبا المذنب في بوجع الحد توقفه على طائفة المستحق وهو غير معلوم كما لو سئل عن حد
يقذف احد اباطه صريح ولم يعلم ما قاله الا بعد ذلك يمكن الفرق بالخصا الحق في المشايخ في الابوين فانما انما على المطالبين نعم الحد
لمطالب المستحق فطعا وان لم يعلم غيبته ولعل هذا الجود نعم وانفرد احدهما بالمطالبة تحقيق الاشباة وانما عدمه ثم يثبت السج احل العلم
عطائيه المستحق من الشائبة لوصف كذا الام فوالا فلهذا سأل من الزنا فان قلنا بآية والساجدة الام حاشية ولو انما اشبا في ثوبه
هذا فما وجد احسن ان ادرى مع من الفقه الاول ان قلنا بعد ثبوته بها في السابقة احل ثوبه في الاشباة فلهذا لا يثبت له الحد ولا في الابا

والذكر ليست فاشا ولا ان لفرش عيان عن المعقود عليها مع امكان الوطى لا هو من شبهة وعلى الزام المرأة بالمر فان الذكر مخير مكرهه
والزنا الحارة لا يوجب المهر فيها اولها بقى في قدس رسول الله عن امر البغى المصداق فاشا هذا الجواب عن جميع ذلك ما عن الحاق الولد
فانه مخلوق من مائه وهو غير فان بل عن وطى صحيح غايته ان الفرجين من المرأة وذلك لا يقطع حق الرجل وانما يوجب علم الحامه بها من حيث
يقاوم ويغفل بقول به واما المهر فلان المساحقة تسبب في اذهابها فانه من معاوضها وهو مهر زناها وفرق بينهما وبين الزانية لان الزانية اذنت
في الاقصا واذها القذبة فلا عوج لها وهذا كما اذا في ذلك انما تدين بل لا حقيقة لحرمة وبالحجة في غير الشيخ واباعه من الموحين للرجيم على
المساحقة بغير هذا الحديث ان علموا ببعض موجه هو ما وافق القواعد الشرعية لذلك لو رددنا فيه والا لا يوجب الرجوع على المحصنة ولقد كان
القول بولي صحة الزانية واعتبا حكمها فكان اخرج مما استدلوا به على عدمه وبقى من احكام المسئلة حقوق الولد بالمر اما الكبيرة فلا يلحق بها
فعل لانهم يولد منها وانما كانت سبيبا في قولها واما الصبيته ففي حافة بها وبها من حيث لا تدرك من غيرنا فيلحق بها ومن انتفاء سبب
الاحاق وهو العقد الصحيح والاشهر ولا يحكم الزنا ولهذا يجز عليه هذا الفوق قوله واما القيادة الى انفق الجميع على ان هذا الفيداد
مطعم سبوعون جلد ولا يخلعوا في ثوب اخر معها فانبت الشيخ في موعها على الرجل حلون سنة شهر تدر في البلد والنفي من بلد الكف فعل
فيه الفعل غير وقال المفيد يخلع المرأة الاولى في حق له ويشتر فان عاد ثانية جلد ونفي في شهر او الصلاح شلاد وولد او الصلاح فان
عادت جلد فان عاد اربعة اشهر فان تاب قبلت قوله وجلد فان لم يات بغيره فثلث فان تاب ثم احدث بعد التوبة فمستة فثلث على كل حال ليس بالآ
من الاية سورة البقرة في الصادق وقد سأل عن القواعد فقال بصر ثلث اربع اعدا زنا خمسة وسبعين سوطا وبنفي من البصر
الكم مائة وهي بدل على نفيها ولا كما ذكره الشيخ لكن ليس فيه الحلو والشرع لا مع اثنى عشر بقية محمدين سليمان وهو مشرك بين جماعة منهم النفر
غيرهم من جعل المصالحون سنة شهرته قوله هو ما يصفه لعقد فوفى على شئ قد احسن من الجسد حيث افترض حكم القيادة على ذكر الزانية
البسطة الثالثة هذا القذف قوله وهو الذي بالزنى والواطى الح الفل من الذنوب الكبار وروى انه قال الجنود السبع الموقبل قيل وما من با
رسول الله قال لا تشربوا سكر فيلحق النفس الفم من اسه واكل الروبوا كمالا ليسهم والبول يوم التوجع فذنا المحصنة وبنفوا بالقذف الحد
بالاجماع قال نعم والذين يرون المحصنة الى قوله فجلدوا هم ثمانين جلدة وروى عن علي بن ابي طالب في المسوق قال قال ابو عبد الله فضع امير المؤمنين
ان الزانية يثلث بعين ثلث ويوجه على الرجل بالزنا فاذا قال ان امر زانية واذا ادعى غير ابيه فلا حد لها ون واصل القذف الذي يوقف بها في الحاشية
اي ما قال وكان السطية يرمى بالسبب بالكلية المودبة قوله ولو قال لولد الكافر من هذا الصبيته عندنا من لفاظ القذف الصرك لغة و
عرفا ثبت بها الحد لا موبته بالسبب بين الصبيته على خلاف بعض العامة حيث فرق بينهما وجعل الثانية فادوا الاولى سببا لان لا
يحتاج ناديب اولاد الى مثل ذلك بل العا لا يلبس بنفسه قوله فيلحق ذلك من على الناديب لا يجزى جلا فلهذا اذا لم يقصد به القذف لا كان فذنا
اجماعا قوله وكو قال فستبلى لعلنا في حادثة نغيب لمفدوف من الابوين والمواجر بظهرها لو اختلف حكمهم ايجاب الحد كما لو كان المحكوم
بفقه مسلما والمنفى عنه كافر وبالعكس في توقف ثبوته على رافقة المستحق ثم على نفيها كون القذف للابوين ولا حد لها ولا المواجر بعين
للمواجر باءة على الحد لا بداءة المحرم بمولجته والقذف ان كان متعلقه غير قوله ولو قال لولد من الزنا فقي وجوب الحد لا موبته في هذا
الاولى اذ قال العبرة ولدت من الزنا فقي وجوب الحد لا بداءة المحرم بمولجته والقذف ان كان متعلقه غير قوله ولو قال لولد من الزنا فقي وجوب الحد لا موبته في هذا
بر الحد لكن يقع الاشبا في متعلقه وهو مستحق الحد فذهب الشيخ والقاضي المصنف في التكت وجماعة انه تلام لاخصاصها بالولادة وظالم
وقد عدا الولادة الى الزنا عرف الجرم فغضنا نسبة الام الى الزنا لانه على هذا القذف يكون ولا دعا عن تاوالة الظاهر والقافية
اولى من القولية وقبل متعلقه الابوان معا لان نسبة النيا واحدة فلا اختصاص لاحد منها ولا من الولادة انما يتم بهما فالولد لغة
وعرفا قد نسب الولادة الى الزنا وهي قائمة بما يكون القذف منها وهو احد قول العامة والشيخ في الشرع والثاني انه لا يثبت لحد ولا
للمواجر اما المواجر فظلاله لم ينسب الفعل اليه اما الابوان فلان هذا اللفظ يحتمل كون الزنا عخصا بالام لان الولادة مخضه بها كما ذكر
ويكون الاشبا عليها ففكرها فلا يحقق نسبة اليه بمجرد ذلك كونه من الاب لان النسب يقوم بكل واحد منهما فيحمل كون الام مكرهه وشبهه
عليها ومع ذلك يصدق كونه مولودا من الزنا حيث يكون الاب نيا وكونه منها وانما هذا الاحتمال في اللفظ بالنسبة الكل منها لم يعلم كونه
فذا فالحد بما يحصوه ولا المستحق فحصل شبهة الدائرة لهذا وهذا هو الضمن كلام المصنف في الاقوال لا خيال ان هذا الاب لا يثبت
الاب احل في القذف على التغيرين بل بغيره كما يحتمل كون النسبة الام يحتمل كون الاب نيا يكون منفردا الزنا ومع الاحتمال
يسقط الحد لشبهه واجبة اللفظية القذف مع اشبا المذنب في بوجع الحد توقفه على طائفة المستحق وهو غير معلوم كما لو سئل عن حد
يقذف احد اباطه صريح ولم يعلم ما قاله الا بعد ذلك يمكن الفرق بالخصا الحق في المشايخ في الابوين فانما انما على المطالبين نعم الحد
لمطالب المستحق فطعا وان لم يعلم غيبته ولعل هذا الجود نعم وانفرد احدهما بالمطالبة تحقيق الاشباة وانما عدمه ثم يثبت السج احل العلم
عطائيه المستحق من الشائبة لوصف كذا الام فوالا فلهذا سأل من الزنا فان قلنا بآية والساجدة الام حاشية ولو انما اشبا في ثوبه
هذا فما وجد احسن ان ادرى مع من الفقه الاول ان قلنا بعد ثبوته بها في السابقة احل ثوبه في الاشباة فلهذا لا يثبت له الحد ولا في الابا

مشبهها

[illegible]

[illegible]

الحار وهو غافق حار
وجار كالجوارح
او عبادوني

حلفان استمر بعد وفاته من الثابت
 عيانا على علمه وقوة فتشوا
 وهو لا يقبل على الحجة
 يغيب وادخل من قبل
 في الثالث هو المروءة
 يقبل في العزلة من
 من الرأى على واحد
 الثالث كما في
 الأول من قبل واحد
 في الأول من قبل واحد
 وبين على الجور
 لو شيد في النظر
 القيل والدر في النظر
 لا حال إلا على
 ولو لم يكن إلا على
 بالمرءة في
 نفقة في
 الثانية من
 استنبط في
 الحلف في
 في الجور
 وهو في
 المسكون في
 مستحق في
 من السبل في
 الحلف في
 وهو

استعملها في كل الاصل بالثواب هذا حكم الخمر اما غير من المشركين لا شربة كالقناع فلا يقبل استعمالها وطوان جديدا لوقوع الحلال
فيها بين المسلمين وتحليل بعضهم اياها فيكون ذلك كافيا في انتفاعها كغير استعمالها ولا فرق بين كون الشارب من ينفذ اياها كالحنفية
غير ينفذ عليها ولا يكره لان الكفر يختص بما وقع عليه الاجماع ويشترط كونه من دين الاسلام وهو مشكك في غير حقه من باع الخمر
مستحلالا بيع الخمر ليس حكمه كشره فان الشر هو المعاوم تحريمه من دين الاسلام كما ذكرنا وما عجز البيع فليس تجريمه معلوما ضرورة وقد يقع
فيه شبهة من حيث انه يوقع ثوابه على بعض الجوارح كالفم فيعذر دفعه عليه ويشترط ان يقبله مستحلالا فان تاب قبله وانما على
استعماله قبل عدل او كان موضع فراق وما وقع على نص يقضي انما يبيع غير من لا يشترط فلا اشكال في عدم اشتقاق الفقه من قيام الشبهة
يعز بقول المحرر كغير الخمر ما قوله اذا تاب قبل قيام البينة في التوبة قبل ثبوت موجب العقوبة عند الحاكم سقط الحد وما بعد
فان كان الثبوت بالبينة لم يسقط اذا كان حلالا فلا في الصلاح حيث جوز الامام العقوبة وما بعد في احوال المشركين بسقط الخمر كالحنفية
الأكابر والعقوبة الاستيفاء لا يسقط التوبة ثم اتوا بالعقوبة من هو الرجم فلان يسقط بجم اصغرها او في غير ذلك في ذلك الشيخ في
الاشياء العامة في الخمر وقال الشيخ في طي وان ادبر من المص لا يسقط بجم الحد بثبوت بالافق فيسقط في كل التوبة ووضع التوبة
هذا اتوا واجبت حجة الاولين بوجود الفارق بين الرجم وغيره حيثما تضمنه نطق النسخ المأمور بحفظها شرعا بخلاف صوفى الفرض في
الرجم الحكم الى الاصل وهو اثبات الحد بان يثبت دليل صالح لا يسقط ولو حصل قوله من استحل شيئا من المحرمات استحل المحرمات كما
ثبوت معلوما من الشرع ضرورة فلا شبهة كقوله لا راد للشرع الذي لا ينفق الاسلام بدو بقوله ولو بالاعتقاد وان كان مجمعا عليه
المسلمين لكن لم يكن ثبوته ضروريا فيقتضيه عبارة التكميل من الاصل الحكم بكفره ايضا لان اجماع جميع فرق المسلمين عليه فوجب ظهور حكمه
فيكون امره كالمعلوم يشكل بان حجة الاجماع ظنية لا قطعية ومن ثم اختلف فيها في حجة او لا يكره من اصل الاجماع فيكفي بغير من عدمه
لعله فالاجماع عينا فيد الاخر وما عايننا اجماعا عليه لا سيما خاصة فلا يكره قطعا كان ذلك عدم حجة فكل مخالفة حجة بغير حجة
الحجة الاية ما دية الحنفية جديدا في هذا غير ما الشيخ حيث حكم في بعض السبل بغير مستحلال اجماع عليه لا سيما وقد تقدم بعضه بالاطمة
والاشربة ولا شبهة في هذا اذ لا بدع شبهة عملة في حقه لا في قوله لو ارتكب ذلك غير مستحلال وان لم يكن الفعل موجبا للحد
ولا دخل في غير حقه قوله من قبل الحد او التوبة لم يرد ثبوت الدية على النكاح من هو الاظهر لانه فعل سابق او واجب فلا ينعقد النكاح
لان الامام حسن اشكال وامر الله تعالى وما على الحسين من سبيل وحسنه الجدل عن الصادق انه قال ايمان رجل قبل الحد
او الفصال لا دية له ولا من يبيع العور وكذا الحد عند جعل المقر للمقر من الاصولين والقول ايضا انه في بيت المال المفيد كونه
بشرط كون الحد للناس فلو كان لله لم يضمن لاروي ان عليا كان يقول من ضربته من حد من حد والله فان لا دية له علينا ومن ضرب احدنا
في شيء من حقوق الناس فاق تان دية علينا ومقتضى هذا القول تخصيص الحد ان المراد ببيت المال بيت مال المسلمين
في الاستئصال الدية ببيت المال بجماع الرواية عن علي بن عبيدة السند ويظهر من وفان الخلاف في النكاح في الحد لانه مقتضى
فلا خطا في خلاف النكاح فان نفي بغيره على الاجماع الذي يجوز فيه الخطا قد اتم مع كون الحاكم الذي يقيم عليه الحد غير معصوم والا يبرر
الحال بين الحد والنكاح في المسئلة هي مقضية فيما هو من ذلك قد ظهر من الخلاف في حد الذي في النكاح والحد والحد والحد والحد
ان النكاح حد ولا قوع على القصاص قوله لو اقام الحاكم قوله ولا غافله لان ذلك من خطا الحاكم نظام ببيت المال لا ينفذ الصالح
وكذا القول في الكهان من ان المسئلة السابقة وقبل بغيره فانه لا ينفذ خطا في حد الذي في النكاح في حد الذي في النكاح في حد الذي في النكاح
الحق القول بكون بيت الحسين ببيت المال هو الواجب لقواعد الاحكام الاكثر لان خطا الحاكم عليه ببيت المال والقول بكونه على غافله
الامام لان ادب من حجة بانه خطا محض لا غير عمد فله ولا قصد لانه لم يقصد الجنب قط وانما قصد ان يكون الدية على غافله والكفارة
فيما هو عموما هو وافق للرواية المشهورة من فضايها امير المؤمنين حيث سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل
فلم يوجب عليه شيئا من افعال ما عدا هذا اياها الحسرة فيفضل من الجواز في غير عليه فقال ان كان القوم قد تداركوا بولك فقد غشوا وان كانوا ارضا
قد قصروا الدية على غافله لان قتل الصبي خطا عاقل بك فقال ان الله يصفى من بينهم فقال والله لا يخرج من جرحي الدية على من
عدت فمعلن انك من واجب عن الرواية بانه لم يرسل اليها بعد ثبوت ذلك عنها ولا لم يرسل اليها بعد ثبوت ذلك عنها ولا لم يرسل اليها بعد ثبوت ذلك عنها
خلف النكاح لا يوقف على ثبوت الحق عليه فان مجرد الدعوى عليه حلالا ان كان هذا لم يكن عليه ما دعي حسبه ولا شاهد وهو لاجد
واقا الجواب الثاني فلا يليق بذلك المقام ولا كان امير المؤمنين يمتنع بجمه ولا كان يسمع منه ولا في تلك الرواية لو يرد
بطريق معتد عليه فالرجوع الى الاصول المقررة متعين قوله ولو امر الحاكم ببصر الحدود الى امر الحاكم والمراد بغير المعصوم
الحد في زيادة غير القصاص الواجب في ان الحد ليس بالنكاح كصف الدية لانه ما يبين احدهما سابق والاخر مضمون على
الحاكم فانه لا شبهة من حيث تصد الفعل دور القتل ولو كان امره بالزيادة فهو الغلط في الحسرة اقصاف الدية على بيت المال لانه
من خطا الحاكم هذا اذا لم يعلم الحد بالمال الا لكان مقتضى ان يكون عليه القصاص لانه باشره الا في كذا المطلق في برونه في بغيره

[illegible]

21

في ربيع الاول سنة ١٢٠٥

وَأَعْلَامُهُمْ
وَأَعْلَامُهُمْ
وَأَعْلَامُهُمْ

23.

ومن سرق صغيرا فان كان سرقا فاقطع ولو كان جيرا فابعده لم يقطع حدا وفيل يقطع دفعا لفسادها ولو اصابنا المصير
وسرق ما لا يملكه سيقطع وكذا الواجب كذا في سرقته ما لا يملكه لا يقطع من سرق ما لا موقوفه مع مطالبة الموقوف عليه لانه
مملوك له ولا يصير له محرمه من اعيان صاحبها العشر اربع اعيان ما وفيل يخرج من

المزاد بالاكل الصالح للاكل او قوة كالحجر واللب والجو ومقتضى اطلاقه كغيره عدم الفرق بين المصطد وغيره فلا يقطع السارق
في تلك العام مطعما بالطلاق النصوص وهي رواية السكوني عن ابي عبد الله قال لا يقطع السارق في عام السنة يعني في عام محرم
وفي رواية ثالثة عن الصادق لم يقطع السارق في سنة الحول يشق ذلك مثل الحول واللب والاشياء ذلك مما لو اطلق في روايتين الساقطين
من السرق على المقتد في هذه وهو المملوك وفي الروايتين لا يقطع من اربع اشياء في الجميع في الضعيف لكن العمل بضعفها مشهور
بين الاصحاب لا دلالة قوله من سرق صغيرا في بقية القطع بسيرة المملوك لا يصير له مال فيلحقه حكمه ويشترط فيه شروط التي
من جعلها كونه محررا او كون قيمته بقدر الضاب وانما المبدأ كذا لان الشيخ عن سرقته من حيث انه مملوك اما من جهة ما في الشرط فيعلم
من بابها لو كان المملوك كبيرا لم يقطع لانه مقتضى نفسه لان يكون نائما او في حكمه او لا يعرف سيده من غير فانه كصغير
ولا فرق بين الفتن والمذبذب واما الولد فمن المكاتب لان ملكه غير تام لان يكون مشروطا في الحق واما الحرفا فمقتضى حكمه سرقته
لا يقطع لانه ليس بمال وهو شرط في هذا الحد لا يتحقق بلوغ الضاب بدونه وهذا هو وجه ما لا يقطع لانه سرقته لانه مال
بل من جهة كونه مفسدا في الارض وقوله في رواية السكوني عن ابي عبد الله ان امير المؤمنين ع قد اتي رجل فباع حرا فقطع يده
ورواه عبد الله بن طلق قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يبيع الرجل مملوكا من يده هذا وهذا هذا وهذا هذا هذا هذا
بلد فيبيعها انفسها ويقران باموال الناس فل يقطع ايدها بالافها سارقا انفسها واموال الناس وظا الوائين بل يبيع الثانية علم
صغر المبيع وكذا اطلاق الشيخ في رواية جعفر وفي رواية الصغرى منه الاكثر نظر الى ان الكبير مخفط بضعف ولا يتحقق سرقته وجعلنا
القطع المقسم البعثة تحقق السرق فيشكل الحكم بان حد الفساد لا يتحقق بالقطع بل يجر الامام فيه كسائر اشياء من قطعها وقوله وفي رواية
الشيخ عمل الحكم بالقطع بان حرا من الفساد او من جازم المال الذي جاء لقطع في سرقته بحسب سنده ويشكل بان الحكم معلق على مال مخصوص ومطلق
صيانته غير معلوم الا انه من اطلاق المخصوص ومن ثم كان له شرط خاص بزيادة على المقتضى صيانته فلا يجر لحد الفساد على بطريق الاول
خصوصا على الوجه المخصوص من بيعه دون غيره من سبب تقويته ويقوت اجزاء الباقية ومنها بيع الضاب لو كان عليه ثيابا معه
يباع الضاب فان كان كبيرا لم يتحقق سرقته اياها لان يدها عليها ولو كان خيرا على وجه لا يثبت به بالقطع بالمال ومثله سرقه الكبيرة فاما
ومما يحكم من السكر والاعما وقوله ولو اصاب بيتا اياه اذا كان الحر فملاك السارق نظر ان كان في يد المشرق منه باجاءه فسرقة منه للحر فعليه
القطع بغير اشكال لان المنافع بعد الاجارة مستحق للشارع والآخر من المنافع وعندنا حقيقته انه لا يجب القطع على المورث ووافق على انه لو
اجر عبد لقطع متاع ثم سرق المورث من المنافع الذي كان يحفظه العبد يجب لقطع وان كان الحر في يده باعارة فملاك احداهما ان لا يجب لقطع
لان الاعارة لا يلزم ماله الرجوع متوقفا فلا يحصل الاخر فعنه واحدهما وهو انه لا يقطع به المورث من غير الشئ في العبدان نقل الاول
عن قوم انه يجب لقطع من سرق الضاب من الحر وانما يجوز له الدخول اذ يرجع عليه ان يمسك العبد ويأمنه في الامتناع لا مطلقا ولو لم
عبد لم يقطع لانه لو سرق مما كان يحفظه فالحكم كما لو كان الحر ومنه عا او لكن هذا بضعف احتمال عدم القطع لان الاخر ذهبا مثلا
العبد لا ينقص العبد المملوك السارق فيمنع الحر ليس بمملوك ولو اعادة فيضا فليد السبيح واليحيى وواحد منه ان الضاب عليه القطع ايضا
ويضعف هذا الاحتمال ايضا ولو كان الحر في يده بفضي سرق ما لا يملكه منه فمقتضى لانه الدخول المحرم عليه فلا يكون محررا
وان سرق منه لجنبه فوجه احداهما انه لا يملكه لقطع لانه لا يملكه فيه وليس له الدخول احدهما المنع لان الاخر من المنافع الخاصة
يستقيم ما قلناه فيقطع من سرقه هذا التعليل في قولنا بان نقل الملك الموقوف على الموقوف عليه اما على القول الاخر من اختصاصا
لو كان الموقوف عليه محصرا فمقتضى سرقه دون سارق الوقف على مصالح العامة غير المحصن لان الملك فيه لله ولا يملكه المصروف
ولو طالت الحال كما احتمل جواز قطعه وان كان غير مالك فلا يظهر لعدم ولو كانت السرق من غلة الوقف فلا اشكال في القطع لانها مملوكة
للموقوف عليه ولو كان السارق بعض الموقوف عليهم في سرقه سارق للمال المشترك وقد تقدم هذا اذا كان محصرا اما لو كان السارق
في الوقف على الفقراء فلا يقطع ما قلناه في لاصح الاحوال محررة الخ قد تقدم الكلام على امر المرافعة بالعين هل هي حرام الا وان الوجه عدم كونها
حراما واليه ذهب اصحابنا من كان قد نذر وفيما سبق وهو بخلاف ابن ادريس ومعه واجبه عليه في الخ رواية السكوني عن ابي عبد الله قال ان
عليه ان قال لا يقطع الا من نذر او كسر قفلا وهو اسند لا عيب من مثله مع ضعف السند لا اتفاق على عدم الاصل فانه ذكر
في الرواية والقول الاخر للشيخ الذي اشار اليه المصنف في وف فقال في السوط الاصل ان كانت بغير نذر ان ينظر الراعي اليها من اجل
وان كان ينظر اليها مثل ان كان على نذر او من سرق لاص في حرز لان الناس هكذا يجرعون ما هو المملوك عند الراعي وان كان لا ينظر اليها
في حرز ولا ينظر اليها في غير حرز وان كانت باركة ينظر اليها في غير حرز وان كان لا ينظر اليها في غير حرز بل ان يكون موقفا وان
يكون موقفا فاما في غير ذلك لان الاصل الباركة هكذا حرزها وان كانت موقفا فان كان سافرا ينظر اليها في غير حرز وان كان فاما ان يكون
في حرز بل ان يكون بحيث اذا تلفت اليها فانه كما لو ان يكثر الالتفات لغيرها او كذا البغال الخيل والحمير والنعمة والبقرة فانه
او في الخيل كالمراح والاصطبل فان كان في البر دون البلد فلا يمكن صاحبها معها في المكاظير بحر وان كان معها فانه في حرز وان كان المالك

في رواية السكوني عن ابي عبد الله ع قال لا يقطع السارق في عام السنة يعني في عام محرم
في رواية ثالثة عن الصادق لم يقطع السارق في سنة الحول يشق ذلك مثل الحول واللب والاشياء ذلك مما لو اطلق في روايتين الساقطين
من السرق على المقتد في هذه وهو المملوك وفي الروايتين لا يقطع من اربع اشياء في الجميع في الضعيف لكن العمل بضعفها مشهور
بين الاصحاب لا دلالة قوله من سرق صغيرا في بقية القطع بسيرة المملوك لا يصير له مال فيلحقه حكمه ويشترط فيه شروط التي
من جعلها كونه محررا او كون قيمته بقدر الضاب وانما المبدأ كذا لان الشيخ عن سرقته من حيث انه مملوك اما من جهة ما في الشرط فيعلم
من بابها لو كان المملوك كبيرا لم يقطع لانه مقتضى نفسه لان يكون نائما او في حكمه او لا يعرف سيده من غير فانه كصغير
ولا فرق بين الفتن والمذبذب واما الولد فمن المكاتب لان ملكه غير تام لان يكون مشروطا في الحق واما الحرفا فمقتضى حكمه سرقته
لا يقطع لانه ليس بمال وهو شرط في هذا الحد لا يتحقق بلوغ الضاب بدونه وهذا هو وجه ما لا يقطع لانه سرقته لانه مال
بل من جهة كونه مفسدا في الارض وقوله في رواية السكوني عن ابي عبد الله ان امير المؤمنين ع قد اتي رجل فباع حرا فقطع يده
ورواه عبد الله بن طلق قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يبيع الرجل مملوكا من يده هذا وهذا هذا وهذا هذا هذا هذا
بلد فيبيعها انفسها ويقران باموال الناس فل يقطع ايدها بالافها سارقا انفسها واموال الناس وظا الوائين بل يبيع الثانية علم
صغر المبيع وكذا اطلاق الشيخ في رواية جعفر وفي رواية الصغرى منه الاكثر نظر الى ان الكبير مخفط بضعف ولا يتحقق سرقته وجعلنا
القطع المقسم البعثة تحقق السرق فيشكل الحكم بان حد الفساد لا يتحقق بالقطع بل يجر الامام فيه كسائر اشياء من قطعها وقوله وفي رواية
الشيخ عمل الحكم بالقطع بان حرا من الفساد او من جازم المال الذي جاء لقطع في سرقته بحسب سنده ويشكل بان الحكم معلق على مال مخصوص ومطلق
صيانته غير معلوم الا انه من اطلاق المخصوص ومن ثم كان له شرط خاص بزيادة على المقتضى صيانته فلا يجر لحد الفساد على بطريق الاول
خصوصا على الوجه المخصوص من بيعه دون غيره من سبب تقويته ويقوت اجزاء الباقية ومنها بيع الضاب لو كان عليه ثيابا معه
يباع الضاب فان كان كبيرا لم يتحقق سرقته اياها لان يدها عليها ولو كان خيرا على وجه لا يثبت به بالقطع بالمال ومثله سرقه الكبيرة فاما
ومما يحكم من السكر والاعما وقوله ولو اصاب بيتا اياه اذا كان الحر فملاك السارق نظر ان كان في يد المشرق منه باجاءه فسرقة منه للحر فعليه
القطع بغير اشكال لان المنافع بعد الاجارة مستحق للشارع والآخر من المنافع وعندنا حقيقته انه لا يجب القطع على المورث ووافق على انه لو
اجر عبد لقطع متاع ثم سرق المورث من المنافع الذي كان يحفظه العبد يجب لقطع وان كان الحر في يده باعارة فملاك احداهما ان لا يجب لقطع
لان الاعارة لا يلزم ماله الرجوع متوقفا فلا يحصل الاخر فعنه واحدهما وهو انه لا يقطع به المورث من غير الشئ في العبدان نقل الاول
عن قوم انه يجب لقطع من سرق الضاب من الحر وانما يجوز له الدخول اذ يرجع عليه ان يمسك العبد ويأمنه في الامتناع لا مطلقا ولو لم
عبد لم يقطع لانه لو سرق مما كان يحفظه فالحكم كما لو كان الحر ومنه عا او لكن هذا بضعف احتمال عدم القطع لان الاخر ذهبا مثلا
العبد لا ينقص العبد المملوك السارق فيمنع الحر ليس بمملوك ولو اعادة فيضا فليد السبيح واليحيى وواحد منه ان الضاب عليه القطع ايضا
ويضعف هذا الاحتمال ايضا ولو كان الحر في يده بفضي سرق ما لا يملكه منه فمقتضى لانه الدخول المحرم عليه فلا يكون محررا
وان سرق منه لجنبه فوجه احداهما انه لا يملكه لقطع لانه لا يملكه فيه وليس له الدخول احدهما المنع لان الاخر من المنافع الخاصة
يستقيم ما قلناه فيقطع من سرقه هذا التعليل في قولنا بان نقل الملك الموقوف على الموقوف عليه اما على القول الاخر من اختصاصا
لو كان الموقوف عليه محصرا فمقتضى سرقه دون سارق الوقف على مصالح العامة غير المحصن لان الملك فيه لله ولا يملكه المصروف
ولو طالت الحال كما احتمل جواز قطعه وان كان غير مالك فلا يظهر لعدم ولو كانت السرق من غلة الوقف فلا اشكال في القطع لانها مملوكة
للموقوف عليه ولو كان السارق بعض الموقوف عليهم في سرقه سارق للمال المشترك وقد تقدم هذا اذا كان محصرا اما لو كان السارق
في الوقف على الفقراء فلا يقطع ما قلناه في لاصح الاحوال محررة الخ قد تقدم الكلام على امر المرافعة بالعين هل هي حرام الا وان الوجه عدم كونها
حراما واليه ذهب اصحابنا من كان قد نذر وفيما سبق وهو بخلاف ابن ادريس ومعه واجبه عليه في الخ رواية السكوني عن ابي عبد الله قال ان
عليه ان قال لا يقطع الا من نذر او كسر قفلا وهو اسند لا عيب من مثله مع ضعف السند لا اتفاق على عدم الاصل فانه ذكر
في الرواية والقول الاخر للشيخ الذي اشار اليه المصنف في وف فقال في السوط الاصل ان كانت بغير نذر ان ينظر الراعي اليها من اجل
وان كان ينظر اليها مثل ان كان على نذر او من سرق لاص في حرز لان الناس هكذا يجرعون ما هو المملوك عند الراعي وان كان لا ينظر اليها
في حرز ولا ينظر اليها في غير حرز وان كانت باركة ينظر اليها في غير حرز وان كان لا ينظر اليها في غير حرز بل ان يكون موقفا وان
يكون موقفا فاما في غير ذلك لان الاصل الباركة هكذا حرزها وان كانت موقفا فان كان سافرا ينظر اليها في غير حرز وان كان فاما ان يكون
في حرز بل ان يكون بحيث اذا تلفت اليها فانه كما لو ان يكثر الالتفات لغيرها او كذا البغال الخيل والحمير والنعمة والبقرة فانه
او في الخيل كالمراح والاصطبل فان كان في البر دون البلد فلا يمكن صاحبها معها في المكاظير بحر وان كان معها فانه في حرز وان كان المالك

[illegible]

4

وادخلوا في الجنة
 والذين آمنوا و
 عملوا الصالحات
 لهم أجر عظيم
 ولا يلقون فيها
 عذابا شديدا
 والذين آمنوا
 و عملوا الصالحات
 لهم أجر عظيم
 ولا يلقون فيها
 عذابا شديدا
 والذين آمنوا
 و عملوا الصالحات
 لهم أجر عظيم
 ولا يلقون فيها
 عذابا شديدا

القطع

۲۸
تکلیف

مَحْصِل

ولعل الشبهة الاولى والاخيرة قبل ان يقطع بالشبهة الاولى لو ان الشهود شهدوا عليه لسبقه الاولى ثم استكوا حتى يقطع به ثم شهد
عليه بالشبهة الاخيرة قطعت بحله ليسر الرواية نص لان في طريقه باضعاف وثوق بن ديس في ذلك كذلك المصولة فغير ما
لاختصاصه في حقوق الله تعالى وبدا بالثبوت المعاصرة من الاختلاف قوله قطع السارق في الشهادة على الشبهة ان ثبتت على
دعوى المسروق منه او وكيله وان شهد الشهود على دعوى الحسنة فعند الاحكام لا يقطع بغيرها الحق الا دعى ان كان الله تعالى
فيه حق فلو كان المسروق منه غائبا اخرج ان يحضر ويرافع وهذا بخلاف اذا شهد له اربعة على الزنا بما وجبة الغائب ثم يقيم
الحمد على الشهود عليه لا ينظر حضور الغائب الفرق بينه ما مع اشراكه في تعلقه حق الادعى فيها ان حد الزنا لا يسقط بالثبوت
الوطي ولا بعفوه بخلاف القطع فانه يسقط باثباته لاخذ قبل المرافعة وبما اباح الغائب اخذ اذا حضر ولا تسقوط الى القطع
اسرع منه الحد الزنا الا ترى انه اذا سرق مال ابنه لا يقطع ولو زنى بجارية غيره لا يقطع متعلق حق الادعى من حيث انه سبب
لصحة ماله واشترط لذلك طلبة حاكمه لاخر الزنا وقال في ذلك بعض العامة فجوزوا القطع ببيئة الحسنة واخرون اوفوا واحد
الزنا المذكور على حضور المالك نظر في الاولى الى ان القطع حقيق نعم والعزم حق الادعى في الثاني الى اشراك الحسنة
مع مرجع حق الادعى كظاهر واعلم انه قد سبق في رواية سارق وذا صفوان ما يدل على ان العقوبة هي المال قبل المرافعة
يسقط الحد ولا يؤثر بعد ما لقوله صلى الله عليه واله وفدا سرق بده افلا كان قبل كذا ان يثبت في قوله لو اخرج المال و
اعاد الى الحر القول بثبوت القطع ان رده الى الحر للشيخ في طوف وجهه اشار الى المص من حصول السبب للنام للقطع وهو
لخرج النصارى الى الحر على وجه الشبهة فثبت به القطع وبسبب حكم الوجوب المصرد كذا في الساجد ان القطع مؤثف على
مرافعة المالك مع رده الى عمله ليس له المرافعة لو وصل حقه اليه وهذا يرجع الى منع كون الشبهة على الوجه المذكور وسيبانها
في ثبوت القطع لتوقفه على المرافعة ولم يحصل وفيه نظر لان مجرد رده الى الحر لا يكفي في براءة السابق من الفتن من دون
ما يتصل به المالك ومن ثم لو تلف قبل وصوله اليه ضمنه فله المرافعة وترب عليه بثبوت القطع نعم لو وصل الى المالك
ضعف القول بالقطع حدا وهذا بصير الزنا في قوة اللفظي لانه مع وصوله الى المالك لا يجرى القطع اصلا وبدونه لا يجرى عذبه
التعليق لا مبنيان على هذا التفصيل قوله ولو فعل الحر خارج فندفع ان هذا الحر شرط في وجوب القطع ولنه يحصل باشراكها
فيه كما يحصل بالانفراد ولما اخرج في تحققة الاشراك اذا كان نصا با واحد اخرج خلاف تقدم البحث فيه فان يفتناه
وكان المخرج الى وسط النقص با واحد فلا قطع على احدهما لان النصا الواحد لا يستلزم اخرجه الى واحد ان كان نصيب كل منهما
بقدر النصا اذ بشرط في قطعها ان يكون نصيب كل واحد منهما نصيبا با فخرجها الى وسط النقص اخرجها لخر في ثبوت القطع
عليها او على احدهما او على حدتها وهو الذي نقله المصنف وتبعه القاضى بنفاؤه عما لان كل واحد منهما لا يخرج عن كمال الحر فان
الاول اخرج الى نصفه مثله الثاني اكل اخرج فهو كالموضع الاول في تلك الموضع فلا يخرج عن كماله بشرط في ثبوت القطع
فان من يشرك في النقص لا يحصل فيه شرط القطع الذي من جملته مثل الحر بخلاف الماشرك والثاني وجوب القطع عليها مع الالة
تم الاخراج بشعائنها فهو كالموضع الاول دفعه لانه بصير شريفة الى اسقاط الحد وفيه نظر للفرق ايضا بين الاميرين فانه مع اخرجها
اياه دفعة تحقق الاخراج للنصان من كل منهما في مجموع المسافة بخلاف المشاع والذبة الى اسقاط الحد لا يندرج في ثبوت
الحكم كما يحتمل لا اسقاط لغير من الحيل والثالث وجوب القطع على المخرج اخرج لانه لا يتحقق الاخراج الا بقوله ولذا لو بقي
في النقص لم يجب لقطع قطعا وهو غنا رابن دريس فيه نظر لان الاخراج انما يتحقق بقوله لكونه عام السيد لا السيد ثم وقروا بين
الاميرين في الخ من الحكم على ان وقوع المقدر من قاصدين هل هو ممكن او منقطع فعلى الاول يثبت القطع على الاخير الثاني عليها
لعدم الفرق بين قطع كمال المسافة دفعة او على النعاف للمعاصرة الصادر من كل منهما الاخر والمجوعة ولا ينفى ضعف هذا السبق
الامر من معافان العترة الاخراج المتعاقب الواقع في اصطلاح بعض المتكلمين الذي يرجع مذكره الى مجرد الظن قوله لو اخرج النصا
دفعة الى اختلاف الفقهاء في اشراط اعداد اخرج النصا وعدمه فذهبوا الى الصلاح الى اشراطه مط لا يملكه المخرج فخرج
النصا لا يجب عليه القطع لفقد الشرط فلما عا ثانيا لم يخرج من حر فلا قطع وان بلغ الثاني نصا با فصلا عن كونه مكملا له ذهب
القاضى الى عدم اشراط الاخراج مط وبوجه المصنف اخرج الصلواة لانه عدم اشراط الاخراج مط فثبتنا له عموم الاملة الدالة على
قطع سارق النصا شامل باطلا لفرق الاميرين ورد الشيخ في القولين با رابن ديس كذا في خلاف كلامه في عذابين قاصدين العود
عدمه فعلى الاول بمنزلة المخرج الثاني في الفصل بامر اخرج حكم بالقطع مع التعدد ان لم يشترط بين الناس مثل الحر وعمل علم
مسلكه بخبره عن كونه حرزا وقواه ولذا الفرق فصل في ثبوت النافج الحد ان لم يخل اطلع المالك ليطال الزنا بحيث لا يستقر
والحد من هذا الاقوى لانه لا فرق بين اخرج على اعدا الشبهة مع فقد الامير وان فعل الاخراج وثبتها با حدما قوله لو ثبت اخرج النصا
اما الاول فلا يصدق عليه اخرج النصا من الحر وان كان مضمونا عليه اما الثاني فحق الاخراج الذي هو سبب القطع فلا يبرأ منه

والى هذا القول في المالك حد من المالك
خاصة لا ينظر في المالك
قوله كذا في الوصية
على الحد اخرجها الى
في وسط النقص على الحد
فان في كل واحد منهما
كل واحد منهما اخرجها
الحكم السادس في اخرجها
النصا دفعة وبسبب ذلك
اخرجها من اخرجها
اخرجها وجوب الحد اخرجها
نصا با وشرط الامير في الاخرج
غير معلوم الساجد لو نقتب
واخذ النصا في حدث فيه
حد ثانيا نقص من ثبوتها عن
النصا اخرجها مثل ان
حق الثوب او في الساجد فلا
قطع ولو اخرج نصا با فقتضت
قبل المرافعة سبط القطع

والى هذا القول في المالك حد من المالك
خاصة لا ينظر في المالك
قوله كذا في الوصية
على الحد اخرجها الى
في وسط النقص على الحد
فان في كل واحد منهما
كل واحد منهما اخرجها
الحكم السادس في اخرجها
النصا دفعة وبسبب ذلك
اخرجها من اخرجها
اخرجها وجوب الحد اخرجها
نصا با وشرط الامير في الاخرج
غير معلوم الساجد لو نقتب
واخذ النصا في حدث فيه
حد ثانيا نقص من ثبوتها عن
النصا اخرجها مثل ان
حق الثوب او في الساجد فلا
قطع ولو اخرج نصا با فقتضت
قبل المرافعة سبط القطع

[illegible]

ان اتفقوا على دفع ضعف ثلثي التوراة وثلثي الانجيل
 هذا الحظ الذي هو هذا الحكم الا انهم
 خافوا من ذلك والى الله
 ان اتفقوا على دفع ضعف ثلثي التوراة وثلثي الانجيل
 هذا الحظ الذي هو هذا الحكم الا انهم
 خافوا من ذلك والى الله

ضعفنا الامتنان عبد الله وادى الرواية الاولى عبيدة روى الاخره مجهولان وفي طريق الاولى محمد بن سليمان الدبلي
وهو ضعيف جدا وفيها غير ذلك من ضعف الرواية مع ذلك مضطربة المتن بمعنى ان الاحكام المترتبة على تفاصيل حاله مختلفة
لنضمن الاولى ان حكم من قتل واخذ المال ان يقتل ويصلب يفرض الاخره انه يقطع عن الفاء ويصلب تضمن الثانية وهي رواية
محمد بن مسلم انه يقطع بالماله ثم يدفع الى اولياء المغنول يقتلونه فخاصا من غير صلح غير ذلك من الاختلاف وليس الرواية
حكم ما لو خرج وانما هو المذكور في رواية محمد بن مسلم وفيها مع ذلك مخالفة لما تضمنته الرواية فاذكره الشيخ من الفضيل لا يستفاد
من كل واحدة من الروايات انما يجمع منها على اختلافها فمن ثم وصفها بالضعف الاضطراب فتصوّر ذلك لا ثم هي غير حاضرة
للافتكا التمكن فانه قد يجمع بين هذه الجنايات كلها وقد يجمع ويأخذ المال وقد يقتل ويخرج لا يأخذ المال الى غير ذلك من الفروض
الخارجة عما ذكر في الروايات مع ان رواية محمد بن مسلم صحيحة وهي انه على حكم ماله وهو التخيير بين الامور الاربعه مع عدم الضل وتخت
الفضل عنه يظهر من الاستقصاء صراحة لا جعله جامع بين الاخبار وهو اول من القول بالترتيب المذكور في غير وان كان القول الاول
اظهر منها قوله اذا قتل المحارب الى الحكم هنا شفرع على الخلاف السابق فان قلنا بخبر الامام فيه مطعون في الجارية حكمه الضل من
فصله ودينه فاذا استوفى خبر الامام في جهة واحدة وان قلنا بالفضل يقتل طلبا للمال فان كان المغنول مكافيا له وكان الضل عدلا
ليجمع عليه سببا للقتل احدهما الفاضل الاخر الحرفان عني الولي نعم فله حد وان كان المغنول غير مكافئ كما هو قول الابلاب و
المسلم الذي قال العبد بغير قتله مظلوم واخذ من تركته الدية والفدية فلو كان المغنول جماعة فله واحد الباقي الدية وكان حكمه في
العفو كما سبق ولو عفي عن المغنول على ما بقى القتل حدا ولو تاب قبل الظفر سقط الحد بقى القصاص ولو قتل قاتل غير ان الامام فلا يقتل
لان قتله يقتل وتؤخذ الدية من تركته ولو خرج وقطع عضوا طلبا الى الاستوفى القصاص ان طابق الطعنه الحد كما لو قطع اليد اليمنى
لرجل قطع قصاصا واكمل الحد فقطع حله السرطان كان مخالفا للحد كقطع اليسار اقص منه واستوفى الحد على وجه لو كان جرحا قاتلا
القصاص الولي لا يدخل الامام فيه لانه ليس من جنس الحد يعقبه الاية ويحمل مع العفو استيفاء وقد ذكر في تفصيل الحد لا يخفى ضعفه
لعد الدليل عليه ان ذكره القائل بالفضل بقوله اذا تاب قبل القتل عليه اما عدم سقوط حقوق الدية من بالنوبة مطعون واضح لان حق
الادى لا يقطع الا بالاسقاط المستحق ولا يدخل بالنوبة في اما التفصيل سقوط الحد بالنوبة قبل اخذ بقدر ذلك هو متفق عليه
كما سبق فظاهر لا يرد عليه هنا خصوص قوله نعم وان تابوا من قبل ان يقدر عليهم فاعلم ان الله غفور رحيم واما نوبة بعد القدر
فوجب الحد ثابت بحكم الاستصحاب مضاف الى مفهوم الشرط في الاية وقرينها في الحالين من جهة المعنى بانه بعد القدر عليه منع
للمدنية بقصد الدفع في النوبة واما قبل القدر عليه فهو مشعر عن جماعة الامام وتوضيحه بعد ان التمهيد من الحقيقة فذلك
استقطب الحد قوله اللص عاريا في اللص ان شربا حاد واما منعنا فهو خارج حقيقة لما تقدم من ان المحارب يتحقق في العتار
غيره وان لم يكن له سلاح بل يربطه بالمال والحر في معنى المحارب يجوز دفعه لو بالقتل اذا توقف الدفع عليه واطلق
المص اسم المحارب عليه مطبعا للصوص في رواية منصور عن عبد الله قال اللص عاريا للرسول فاقولوه فادخل عليك فعلى
وفي رواية عبيد بن ابراهيم عنه عن ابي قال اذا دخل عليك اللص يدها هلك فمالك فان استطعت ان تبذره فابذره واصله وقال
المصالح ان رسول الله فاقوله فامتنك منه فهو على انما عدنا عن الروايات انما ذكرناه من الفضيل قصوها سند اعرفا في الحكم
مطفر في قواعد المقررة ثم ان كان غرضه اخذ المال لم يجز نفعه ان جاز وبقيت نفس ذلك لا يضر قوته ولا اجماع الوجوب مع عكس
الشيء بالنفس ان طلب العرض يجب دفعه مع عكس العطف ان طلب النفس يجب دفعه مطعون بوجوب حفظ النفس غاية العطف هو قاتل
العطف هو غاية على المفسد فيكون الدفاع ارجح نعم لو امكن السلامة بالهرب كان حاد استباحة النفس في عينا ان توقف عليه وتخيير ان
امكنه وبغيره قوله يصلب المحارب جناية اما صلبيه على القول بالخبر لانه احد افراد الحقتيم للقتل وهو يقتضيه كونه حيا واما على القول
بالفضل فاما صلبيه على تقدير قتله واخذ المال فقد تقدم انه يقتل ولا ثم يصلب على تقدير صلبيه حيا ان مكافاة الصلبي قبل ثلثة
ايام والا اجبر عليه بعد اقل من ثلثة ايام على الحشبة في الاصل ان النوى عن تركه ان يدين ثلثة ايام على وجه التحريم ومقتضا كون الثلثة
من يوم صلبيه لا من موته والمعتبر من الايام التهادون لليل نعم ندخل اليكنا النوسطان بتعارق المسند رواية السكوني عن علي بن عبد
ان رسول الله قال لا تدعو المصوب ثلثة ايام حتى يترك ويدفن وروايته ايضا عنه ان امير المؤمنين صلبي حيا بالحر ثلثة ايام ثم انزله
يوم الرابع صلي عليه دفنه ولا فرق في ذلك بين الايام الطويلة والقصيرة ولا الحيات والباردة وان حصل في الثلثة مثلا عملا بالعموم
وقد ان السلب يحمي ليا سببا لصلب المصوب وهو الولد حق غيره بعض العامة لذلك يظهر من قوله ومن لا يصلب الا بعد القتل لا يقتصر
الى تفصيل ان يقتل الغنل واجب معن ولا يفرغ خلا له وجب بصلبه ايضا ولو اريد بصلبه قتله امر الغنل قبله كما قبل بغيره
لعموم الاثر بالغنل قبله كما لو قبل من اريد قتله ولا فرق بين القسمين وكان المقصود ما لم يثبت ان الصلبي لا يشترط القتل فلا يدخل
في الموت في الحيات من بلد الح اذا كان محاربا بخلاف الامام ذلك او بقله ما بوجوبه على القول الاخر فالمراد منه ما هو لفظ

[illegible]

[illegible]

وقيل نفس ماله لا تنفذ لامر ماله في نفسه لان الكفاية لا يكون بغير العلم بالامر وهو اختيارنا ولا اختيارنا في التفسير لا سقط ضمن ما انقله
 في حال الحرب مع اسلامه نفسا كان المثلث مالا اذ لم يكن العيى موجودة وصحة غير محرم بقصوده كما في حال السلم واما الاسلام و
 الاوسط لا يخرج عن قوة كمال التفسير من غير ان يكون بعد ذلك في هذا التعليل يخص بالمرء عن ماله فلو كان كذلك لكان لا يمنع
 جونه من القتال لان الماله لا ينفذ على كل حال قوله اذا خرج المرء لم يصح هذا التعليل انما يتم في كالح الكافرة واصناف الكفار المباح
 التي لا يباح للمسلم كالتوبة اما الكتابية على القول بجوازها للمسلم ما وقع فانه لا يقتضيه منعها لان الاسلام لا يمنع من التسلل بعد ما علم
 هذا الوجه فلو كان لا يمنع ما دونه وفي من علل النع من كتابه لا يفر على دينه وهو شامل للدين وعمله ايضا بانه دون المسلمة وفوق الكافرة
 وهو متساو لما ذكره المصنف من التعليل بغير علمه بمرء عليه قوله لو زوج بنية المسلم لم يصح اما الشفاء ولا يسهل على ابنته فلا يحرم عليه نفسه
 فلا يكون وليا لغيره ولو كونه بكفره لا يصح لئلا على المسلم لا تسب له عليها وهو متفق على لا يسهل ولا يسهل على امه ففي ذلك قوله لا يتم لما ذكره
 ولا يسهل على الفتى لا لقوة الولاية لما ذكره ومن يملك الكافر المسلم وان اجبر على بيعه ويتوقف صحة البيع على اخيانه بغيره انه لو اخبره بغيره
 واتخاذ الحاكم غير ذلك من غير هذا النوع ولا يسهل ولا يسهل في موضع الشك هذا هو الذي اخبر المصنف اخلاف كلام العلامة ففيه اشترط
 بقاء ولا يسهل عليها وفي عدم جوازها وكان الشك في هذا هو الا في شي من المانع منها عطفاً قوله كلمة الاسلام في الما بين من اقسام المرءات قبل
 فيه لثبوتها اشارة الى ما يحصل في الشهادة ان كان كافر لم يجز له خاصة بان كان قماراً بالوحدانية غير ان يتكلم الرسول الكافي قوله ان محمد رسول
 الله ان كان من الذين يقولون ان محمد مبعوث العرب جازاً او يقولون ان النبي محمد لم يبعث بعد لم يجز له خاصة بالوحدانية حتى يقول محمد رسول الله
 كامة الخلق ولانه هو المبعوث وقت كذا بمكة في الكافة وتكون ذلك لا يشترط البراءة من كل بدع مخالفة الاسلام لان الاقرار بما يقتضيه الاسلام
 يوجب ذلك ولو اصابه كان كذا قد تقدم في التحسين في باب الكهانة ان كان كافر لم يجز له خاصة بالوحدانية بغيره او تخيل محرمه بكفاية اسلامه الشهادة ان
 محمد رسول الله واعتقد جوبه لغيره بغيره وتجزم المحرم ونحوه ويصح بوقوفه اسلامه على الشهادة ان لا يصح في اللفظ المعتبر لوقال لا اله الا الله او
 لا اله الا الله وما عداه فهو كونه لا اله الا الله وكذا قوله احمد رسول الله كونه محمد رسول الله ولو افاض المصنف على قوله ان محمد رسول الله اخبر
 قوله الاكفاء به لا يثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قوله الذي اذا انقضت هذه هذه الحكم ذكره المصنف في الاصل وكان موضع قاق
 وانما كان ماله باق مع انه تابع له في الحال المحرم حيث عقدها كان لكل منها على حدة ولو حصل في المال ما يوجب فضل العهد بغيره
 ثم مع موته وقوله بغيره في حاله فان كان ماله عنهما كالمسلم الذي تبعه فان كان حياً زال الايمان عنه بحكم المسلم من لا حرمه ثم انما
 المناصر للمسلم ما يقتضيه في حاله الشك في حاله لا يسهل ولا يسهل عليه بغيره انما يكون من جملة الفقه المختص به فان قيل في
 الحرب كمال عند الشيخ والاكثرون قال بن الجنيدي يكون ماله لقائه لا من جملة مقتونه وهو م والقول في ولد الاصل الذي
 دار الاسلام كمال في بقاء الذمام فاذ بلغوا جردتهم الحكم الكافر المكلف فان التزوا بالذمة والادب والعهود منهم كاستقرارهم
 في دار الاسلام بالامان لو اضرع من موته قوله اذا قل المترسل اعمد الى اطلاق المردة الحكم المذكور في الماله والقطري الحكم
 على من عدا بغيره فيها لان قوله على بغيره في طهره متعين الشرع وهو حق الله نعم فاذا استحق القتل قتله بغيره حق الادب كما على بغيره بغيره
 ملكه فانه منع من التوبة ولما ثبت الدية في ماله فيم في الماله لا ينفصل عنه ان يقتل بغيره الدية على الوارث كغيره من الديون
 اللذنية واما في القطر فيشكل من حيث انشأ ماله عنه تجرد الردة وعدم قبوله لقتل بغيره في عدا صرح بكون الحكم في
 القطر وهو اقوى اشكالاً وادعى بعضه له المال المحدث بكونه قد نصبت قبل الردة فاستكت بغيره وبعثه على القول بملكه كمال
 يكسبه خالفنا فيه خلافاً ومعنى كون التوبة في الماله محقق في السن الاستيفاء كما ياتي بيانه في باب التوبة المذكور في ثبوت الدية في
 ماله دون عاقلة من حيث انه كافر لا يعقل المسلم ومن تحرمه الاسلام وعدم زوال اثره بالكلية وان ميراثه لم يكن العقاب عليه
 وعلى القول بثبوتها عليه في جملة فلا اشكال في ما لو ايمونه كغيره من الديون المؤجلة كقوله تعزب عليك القضاء النفس بالنفس
 وقوله من قبل موته ما بعد اقبه فهو متفق في وقت النزاع ولا ان الظاهر حاله انه لا يطلق اذ قبضه السلطان لا بعد اسلامه
 الا لقتله وكان القصد القتل الكافي في مقتله وجه لعدم عدم القصد الا على حاله المحرم وان قصد طلق القتل وان القضاء
 حدثت مع ثبوتها في نظر شبهة في بقاء هذا القوي في الدية ماله معاذة من شبهة قوله في على ايمانهم والاموات قوله في
 المشهور الاول في بقاء الحكم بوطي المبالغ العاقل يدل على ان وطى الصبي المحرم لا يوجب ذلك فوالله في ثبوت الجوع لان من جملة الثبوت
 اطلاقه فما استبان عنهما وان ثبت عليه ما نادى به قد يطلق عليه لغيره ايضا وانما خص الحكم بالكلفة لانه في الشخص متعلق على الوطى
 وهو يقتضيه البائع وبقى الحكم اغنيا العقل مستفاد من جوبه الحد والتعزير كما ذكرنا وادفع العلم فلا يثبت على فعله اثر لكن قد يفتد في
 ان التيمر متعلق بوطي الانسا شامل للصغير والكبير العاقل والمجنون والمستند ايضا عام وهو قول الصادق من ان البهية شريك قال
 حرم بها واثبتها بغيره على تحريمها وجوباً لانها لا يشبهها كاهن الحكم فيها انما يفر ذلك لواجب عليه من التعزير التي لا ينفذها شرعاً عند
 هو المشهور بان لا يوجب بغيره لثبوت الفصل بغيره عند الله عز وجل يقع على البهية قال لا يسهل عليه حد لكن بغيره بغيره
 من ان لا يوجب بغيره لثبوت الفصل بغيره عند الله عز وجل يقع على البهية قال لا يسهل عليه حد لكن بغيره بغيره

[illegible]

على اشارة من رسول الله صلى الله عليه واله فان من قتل دون عقاب فهو شهيد والمراد بذلك جميعا بل لا يشترط قتله وفضل قوله بعد
 نصف الدنيا اذ ضرب به مقبلا وفعاله فاعلمنا كما علم من الاخبار السابقة واما اذا قتل عنه مدبر الميكن له ضربه لان الضرب ما يكون على وجه الدفع
 فاذا قتل فقد زال ذلك فان فعله كان ضامنا لما يجنيه ثمن سبب الضربة الاولى على نفسه فافضلت الالهاسر ان يرحم مباح وان سبب الثانية
 خاصة حينه وان سببها معا الى النفس قال الشيخ في الاضافة الى النفس لكن يجب التمسك باليد عن جرح لو كانت الثانية بعد الاولى ووضعت في نصف الدنيا
 اشارة الى قوله فالتكليفية المذهب ثبوت النفس بعد نصف الدنيا وانما كان ذلك مقتضى المذهب لما اشياء انشاء الله ثم من ان القتل
 بسبب احد من العاقل والاخر غير مضمون عليه يجوز ان يقتله بعد ان يرد عليه معا قبل الجناية الاخرى وهو نصف الدنيا فليكن هناك هذا
 هو الحق وقطع المناظر من غير النكاح الى خلاف الشيخ قوله ولو قطع يد مقبلا وجعله مدبرا الخ اذ حصلت الشراية في ذلك فخر من احد ما مضى
 فان قتل الضربان الجائران فلا اشكال في ان القاتل نصف الدنيا والروءى على تقدير اذ لا يولى القتل لان ما بسبب احد ما مضى والاخر
 غير مضمون ولا نظر الى نادره احد السببين على الاخر وقد وافق الشيخ على ذلك ما اذا انفردت الجناية كما لو قطع يد مقبلا ثم جله مدبرا ثم سبب
 الاخرى مقبلا فقلنا ان الشيخ في طاعة موته بذلك يكون على ثلث الدية فافين الصورين بان القطعين المتأخرين لما تولى اليدين ضامرا كالفعل
 فلهذا يرضى بخلاف ما اذا قتل قاتل الاول لما كان موصوفا بالايضا والى الثاني في الجرح والى الثالث الاول فقد حصل القطعين من النفس من جنس فلم يمت احدا
 على الاخر وجعل الجميع بمنزلة ثلث ما سبب فوضع عليه الدية والضرب اسضعف هذا الفرق وانما ان عليه نصف ثبته المناظر من مجاهدان جنتا
 الطرف يسقطا عنها ما سببها مع التمسك بالنفس كالمخلط بين جرحي عادي جرحا اخر فانه مع التمسك به يقتل وان دية وضامنا والشيخ وافق على هذا
 وما يرضى بين هذا وبين المتشاع بان الجائز هنا خاصة اذا جرحا في الثلثة ولول غير مضمون بخلاف المتشاع فان تابهنا خاصة مضمون ولا يمكن
 البناء ومن بان الجرح الثاني بالدية الجرح الاول غير مضمون وقد تخلط بين الجرحين المضمون عليه غير مضمون عليه فليكن مجازا ذلك الذي اجمع
 من البناء فكذا الاخر ومختار المص هو الاخرى قوله لو وجد جرح وجرح اخر لان ذلك من جرح الدفاع الجائر والواجب عن العرض في حكمه الدفاع
 عن الولد ويحتمل الحاق جميع الحاروم واخر يقول من ينال من الجماع عا لويلج حله فان لم يمت قتل الزاني بالزوجة كما مر في الحال الملوكة والاعلان
 وجرح الحكم يكون المدفوع فمابينه وبين الله تعالى واما في القاتل فانه البتة على ذلك فلا يفرق عليه ولا قال قول قول ولا قال قول لانه لا يمكن
 ذلك منه وله الفداء والدية وقد تقدم مثله قوله من طلع على قوم الخ كما بداه من الجرح عن الفعل الجرح فكذا مع النظر الجرح لاشترطها في نهاك
 العرض بالحرم وفي حجة الجلي على عبد الله قال بما جرح طاع على قوم في سائرهم لينظر على عورهم فموتوا ووفوا واحدا جرحا وفدا بغيره قال
 من بدى فاعتقد ما اعتدى عليه فلا قوله وروى العلان الفضيل على عبد الله قال اذا طلع الرجل على قوم مشيرين عليهم وينظر من خلقتهم
 فموتوا فاصابوه فقتلوه او ففوا عيونه فليس عليهم عزم وقال جرحا طلع من خلعت رسول الله صلى الله عليه واله الجاهم رسول الله صلى الله
 عليه واله يشقعه ليعتد عيونه فوجدوا فاطموا فقال رسول الله صلى الله عليه واله لا يخيبت ما والله لو ثبت الفقات عيونه لافترق ذلك بين اثم
 وغيره حيث يجوز نظر شرع لو جرحا لوقوف على الضرب فمجي به لم يضر لان من ضرب الدية لا يثبت عليه ضمة قوله لو قتله في ذلك
 الخ لان علم الشاهد بفساد الداخل القتل بما يغتفر فيكفي الفرقان الحائلا الدية عليه تعقيل الشهادة عليه بذلك مع اشقاء البيعة والقول
 الواجب الاصلية عصمة المسلم قوله لا لا تشاد دفع الدية الصاب له الخ كما يجوز دفع الادنى الداخل عليه جرحا بغيره او ماله يجوز دفع الدية كل
 نحو لا شتر الا يمين في الدفاع المادون فيه ولا ضم مع توقف الدفاع على فعلها وانزال عيب بما قوله كوعض على ان لا تشترع المعصو
 بد الخ نهز بالنون اى سقطت انما كان هذا لانه متعديا بالفعل والفعل معه دفاع فلا يكون مضمونا مع مراعاة التخصيص لانه لا يملك
 وكذا لو افضى التخصيص الى جرحه وغيره من انواع الاذى حيث يمكن بدونه كالتخصيص من انواع الدفاع وهو اخص قوله الزحف العاقلان الخ
 بالغاين عما لو كان احدهما محقا كخلف الامام فان مقامه عارضا فيكون الثمان مختصا به ويحقق عدو لها بفساد كل منهما الاخر الفضيل
 او اخذ المال وملك الملاذ وتوكلت من الاموال لا يسوغ عار ذلك الفاسد فممن كل منهما ما يجنيه على الاخر في النفس والمال وينصون وكون احدهما
 عاد يادون الاخر حيث لا يكون ذلك باذن الامام اذ فسد احداهما دفاعا جرحا فلا ضمما على الفاسد لانه لا يجازي كما مر اذ فسد على ما يحصل به
 الدفع والاخر ضمين قوله ولا يخرج اثنان الخ انما قدم قول التكرار لاصل في نفس المسلمين يكون محترفا فمدح السقط للثمان يحتاج الى التنبه
 والاخر منكر وجع فيخلف كل منهما الاخر على نفس ما ثبت الجرحان بالدية لا بالقتل وان كانت الدية على العمد انما في فقد الدية تهازلان من غير
 مع الاختلاف بدفع قاتل الزاني بالدية قوله لا مرة الامام المصطفى في ذلك لعل الامام احدا بفعل كعود بخلة والفرق الى سبب فاقول في قول
 كان الامام ضامنا له ان اكره عليه الا فلا يمتثل هذا الفعل مما لا يجي على القاتل يكون اكره عليه مجبورا بالضمان والمصل اسضعف هذا القول
 من حيث ان عصمته تمنع من الاكراه على فعل لا يجي على الماتو وعلى جواز تقدير اكرهه لا بما جرحا كحرمه ما والحق انه في كانه في الفعل مصلح عام فموت
 عليه لا يشترط الا عمن عليه لان طاحنه واجبه وان لم يكن كانه يحقق امره بغيره فذا عن اكرهه بغيره في ذلك في ناسي لم يعلم اقتضا عصفه فان
 كان اكرهه عليه لمصلحة عامة فثبت في بطلان الخطا الاحكام ولا يقع ماله ولو لم يكن فلا يكون جعل بينه مع امر الامام لمصلحة المسلمين
 بيت المال وهو حسن قوله ان الدين وحسنه ناديا ظاهره الاتفاق على ان ادب الولد بشرط الاسلام وانما يرضى ما يجي عليه بسببه ولما الخلاف في
 دفعه الى الامام او الى غيره من الناس او الى بيت المال او الى غيره من الناس او الى بيت المال او الى غيره من الناس او الى بيت المال او الى غيره من الناس
 او الى بيت المال او الى غيره من الناس او الى بيت المال او الى غيره من الناس او الى بيت المال او الى غيره من الناس او الى بيت المال او الى غيره من الناس

[illegible]

[illegible]

دبر العضو المذموم كان الحائز كامل والمستور وهو قد أخذ في العضو الباطن الذي لم يدرجه او ما هو في معنى الدبر وتوضف الدبر وفيه قد استشكل
الحكم بالرقبة تذكروا ان الدبر لنفسه وحدها ومن ثم يقتل الكامل اذا قتل عطفوع اليدين والرجلين والاذنين ويحذر ذلك من غير نظر الى
مكافاة النفس للنفس من غير التفات الى الاضمار لوجه اثنان الى اذ جرحه اثنان مضاعفا لاندل بعض الجراحات وفي بعض مقامات فان
انفق الغراء والولي على ان المندمل والباقي جرح معين انم كل جرحه من دبره واضرار وان خالفوا كان المقتول جرح من فادى احدهما ان
جرحه هو المندمل فان صدق الولي فيقتل في حق الآخر لا يروم بذلك اثبات العضو الذي كان ماله عليه ولكن بتعريف في حق المقتول فيستقط
القصاص والدية في النفس وبثب في الجرح خاص وله قتل الآخر بعد ان يرد عليه نصف الدبر وان طلب الدبر لم يكن له الزام بل يزد من التصفية
وان كتب الولي مدعى الاندمل حلف لما القصاص مع الرد والمطالبة بنصف الدبر فلو قطع دبره من الكوع واخذ ذاك الجرح هذا المستعمل من
اثنين فادى في مباشرة الجناحة وقد تقدم اكثرهما كما هو فيها انه لو ما ابراهنا معافا لعضو اعلمها او قد وقع الشك في بعض فرضا ومنه ان اولئك
الجنازة الاولى الثانية كما لو قطع واحد من الرزاد من الرزاد قطع الثاني فيقتل به اما من فادى في الاول ومن الكف في الثاني وفي جرحه
اظهر ما ان القتل منسوب اليه ما لان القطع الاول قد نشئت سرية والآخر فاشرت به لعضو الرعية وانضم اليها الاثم الثاني فاشتهر اذا احاط
احدهما بالثاني جرحا آخر وسعها فان القصاص اعلمها والثاني ان القصاص يخص الثاني لدخول الجنازة الاولى في جنازة واحدة ولتقطع سرها بالثانية
لدخول في جنازة واحدة الا ان السابق لم يبلغ حد القتل عليه فليكن له وحكم الجنازة الاولى خاصة وكان كما لو قطع واحد من فادى في الاول
ما لم يرب بين الصورتين فان سرية اليد في الثانية لقطعت بتجمل الثاني لانها خلاف فاعلم البعثان من الرزاد فان الروح معروفة والام الحادثة
على النفس لعضو الرعية فان من الجائزين قوله ولو كان الحائز واحدا دخل دبره الطرف الى اخره لعضو الجنازة ودخل فعضو الطرف والشرع
النفس والاجتماع على احوال ثلثت وكل الشيخ اعدم الدخول طذهب اليه في طوفان اذ هو من ادمر من ثقله من الشيخ في الكتابين لم يرد
قوله فقال في مقتله عليه فاعلمها على مقتله عليه قوله نعم والجرح فاضل في ثبوت القصاص والقطع والشيخ عند فاعلمها
والثاني عند وهو دخول الضحية الاقوى مطفلة المص من الشيخ في الكتابين انما الجرح كرواية الى عبيدة الخراء الصريح عن جعفر
قال لشرع رجل ضرب رجلا فموت فسطا على سره من واحد فاجازته حتى وصلت اخره الى الدماغ وذهب عقله فقال ان كان المص
لا تقصص منها اوقات الصلوة لا يقتل ما قال لا ما قيل فانه ينظر سنة فان مات فيمات به وبشر الشيخ فادى ان لم يمت فمات به
وبين سنة ولم يرجع اليه فاعلمها من ضارب الدبر في ماله لذهاب عقله فله فان روى عليه في التخييل فقال لا لانه لما ضرب واحد فمات
الضربة الجنازة فان رقت اغلظ الجنازة وفي الدبر ولو كان ضربة ضربتين فمات الضربان جنازتين فالضربة جناية واحدة كما ان كان لا في
ان يكون فيها الموت فيفادى بضراب واحد وبطرح الاخرى قال وان ضرب ثلث ضربات كما كانت ما لم يكن فيها الموت فيفادى بضراب واحد
قال وقال ابن جرير ضرب رجل فمات من ضربة واحدة الرعدة تلك الجناية التي جرحها العشر ضربات كما كانت ما لم يكن فيها الموت فاجزى
برواية اصحابنا ان اذ قتل الشايفه فمات له بغير القتل وليس له القتل جناية واحدة والاشكال في القصاص وهو لانه اذا ضارب عدو
لعدوه ذهب كليل الشيخ وفيه واستقره المصل لما ذكرناه في حجة الاول من ثبوت القصاص الاول عند فاعلمها ولا اصل عدم ذواله بخلاف اذا ضارب
الضربة ولو ابراهنا بغير عن احد ما على رجل فاعلمها رجل فقطع لفرقه وادى به ثم قتله فقال ان كان فرق ذلك القصاص منه ثم يقتل وان كان
ضربه ضربة واحدة قتل ولم يقتصص منه وحسنه جرحي قال سالنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب على راسه فذهب بصره ويصير لعقله
لسانه ثم مات فقال ان كان ضربه بعد ضربة اقتصص منه ثم قتل ان كان ضربه واحد قتل ولم يقتصص منه ويصير لعقله
عليه بصره ولعله اقوى ونوقض الخ مع فقهاء ليس له ذهب اليه ان ادمر من ثقله من الجنازة اذا قتل الجنازة واحدا فمات له بغير
قتله بجرح دام عقيل ام القوه من شافق ام جرح جرحه جرحا جرحه فمات من ثقله من الجنازة اذا قتل الجنازة واحدا فمات له بغير
شرع كغير الدماء فلم يجز عنه لاشترائه لا لاختلافه في بعض المصنفين او مذهبنا لا لاختلافه في بعض المصنفين او مذهبنا لا لاختلافه في بعض المصنفين
الى الجمع فان اتفقوا على الدبر او اختاروا الولي انم كل واحد منهما بثلث الشبهة فلو كان ثلثه فعلى كل واحد ثلث الدبر وان اخذ الفصل فله قتل
الجميع والبعض فان اقتصر على واحد فمات مستوفى بعد رجعة لكن يرد على المقتول ما زاد عما يخصه من دبره او يخذل عن الباقي وان قتل اكثر من واحد
دبره لا يرد قتل اثنين ادى الى اولى كل واحد نصف منه واخذ من الباقي ثلث دبره فيجمع لكل واحد من اولياء المقتولين ثلثا دبره ويسقط
ما قابل جنايته وهو الثلث هكذا ومستندهم على ذلك الاحكام الكبيرة منها صحيح الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في عشرة اشترى كوا قتل رجل
قال خبر اهل القنول فابهم شافق قتلوه ويرجع اولياءه على الباقيين بسبعة اشعار الدبر ورواه الفضيل بن يسار قال انك يا جعفر ع عشرة
قتلوا رجلا فقال ان شافق اولياءه قتلوه جميعا وخرموا سبع دنانير واشترى خيول رجلا فقتلوه وادوا لستة الباقيين الى اهل القنول لا
عشر الدبر لكل رجل منهم قال ثم اولى القنول ادمرهم وحسنهم ورواه عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل رجلا قال
اذا اذ اولياءه المقتول فقتلوه اذ اذ دبره كامله وفتلوه او يكون الدبر بين اولياء المقتولين فان اذ اذ قتل احد ما فقتلوا كادى المقتول نصف
الدبر الى اهل المقتول غيرهما من الاجابة واختلف الجمهور في ذلك فالتزم ما ذهب اليه الاصحاب من جميع قتل الجميع كذا لم يوجبوا دابل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاولى على مورد وموضع الوفاق والعامة الحق الام مطبا لاب لا شرا كذا في العلة المناسبة للحكم وهو الولد قوله لو ادعى اثنا عشر
اشيا على اثنان مولودا بمجره ولا ثم قتله او واحد مما لا فضا في الحال لان احدهما ابوه والاحتمال في كل منهما وذلك شبيه
من المجر على الدم ولا يفتح في ذلك فوف الحكم به لاحد ما يخصه على الفرقة لانها لم تقع بعد فالاحتمال قائم ويحمل الفرقة بعد القتل
فان ظهر من قتل فلا فضا وان ظهر من الفواض من القاتل لظهور انتفاء عنه شرعا والاصح الاول للشبهة الدائنة للقتل
وفلان حمل الفرقة بالنظر المثل ذلك وان بقيت في غير ولو كان ثلثه بعد الفرقة وحققا بحد ما قبله الجراح عنه وورده عليه مع
نصف الدين وعلى الاب الدية او نصفها ولو رجع احدهما واصر الآخر على الدعوى فهو ولد فيقتض عن الجميع ان كان هو القاتل او شريكه
فقد بعد وقد ما يفضل من دينه عن جنايته وعلى كل منهما كتمان الجمع لثبوتها في قتل الولد اذ غيره قوله ولو ولد مولودا في المولد على فاش
المدينين لان قتله او احدهما ما قبل بوجع احدهما عن الدعوى ولا اشكال في عدم قتله لقيام الاحتمال الدافع للقتل للشبهة وان كان بعد
الفرقة فالحكم كما سبق من قبل الجراح عنهما دون الجراح بهما وانما الكلام فيما لو رجع احدهما عن الدعوى لثبوتها لا يقتل به احدهما ايضا
بخلاف السابق والفرقة ما اشار اليه المص من ان البوة هنا ثبت بالفرار الشريك بينهما كما ثبتت بغير الفرار المقتضى على ما قلنا في غير هذا
امر لا بد منه الرجوع بخلاف المدعى البتة بغيره فاشترى ثبوت المولادة فيه نابع للدعوى بشرط انما اذا انتفى انتفى وهذا الحكم بغير
للفرقة من الشيخ في طومر في كسبه والمص يرد في الفرقة ووجه الرد مما ذكره الموجب لغيره جانب الاحاق في هذه الصورة ومن اشترى كذا
في اعرف الرابع بما يستلزم ثبوت القود عليه فلزم بموجب قوله ولو قتل الرجل وجنحه كما لا يثبت القود للولد على ولده بالاصالة
وكذا بالبعثة والادب على المشهور وطع بذلك الشيخ في طومر في كسبه لعدم الادلة وصلاحيته لعلته المقتضية لذلك والمص مال الى الضرر الحكم على
موضع اليقين وظا القود هو المقتضى لادب الاب لان لادلة الظاهر عليه في قوله عليه السلام لا يهاد بالولد والدان الياء هنا حامية
فتا في السببية ولا يكون الولد سببا للقود لامع كونه هو المقتول موروثه فذلك المقتول هو السبب من الولد ويضعف بان سببا القضا
موقوف على طلبة السحق واذا كان هو الولد وطالب به كان هو السبب القود فينا ولعموم النص انما لا يفر القود بالشبهة ويجوز وشك القود
في هذا القذف الموروث للولد على الوالد اما اذا كان له شريك في القضا او القذف فليس به الاستيفاء بعد وفاضل الدين على من اشترى كذا
واما الحد يثبت للشريك كذا في نظائره من الحد الموروث بجماعة اذ طلبه بعضهم وعلى المان من مضمون بقوله البعض وقد تقدم قوله
ولو قتل احد الولدين فانه انما قتل احد الولدين فانه عمدا فاقضى الاخر لان النص انما لا يفر القود بالشبهة ويجوز وشك القود
امنه فافضاه عليه للاول لما ذكر من العلة فثبت الحكم على الاخر القود فاذ اخاف من سبب في الاستيفاء او لا افرع بينهما لعدم الاول في مقتضى
وقدم من اخبره الفرقة ثم يقتض من القود من الاخر وانما فائدة في يقتل قتل احدهما ولو فرض ان احدهما يدور وقصر صاحبه من الفرقة
اشم وليتوفي حقه وبقي الحق عليه كما لو قدم بالفرقة من ثبوت منه وثبوت الاخر وهو واضح قوله في القتل لا يقتل الجناح من شريك القضاكون
القائمان كلفا فافضاهما على الجناح من كان القضا مرفوع عنها كما لا فضا على التام ان القضا على اناس فقتله ولا يملكها بالاصالة
المدنية فاولا ان لا يوافقا عند العقوبات المدنية ولا يقطع جونه كالعاقلة في وقت فاقته وكالمطبق جونه في وقت جونه ومن وجب
عليه الفضا ثم من استوفى منه الفضا سواء ثبت موجب لفضا او لا بالبينه خلا فالبعض الغاؤه حيث منع من الاخذ
منه في الجون من بعض فاضل فقال ان حق جين فقدم القضا من فاضل من فاضل له يقتض ويضعف بان حق جين على حال
تكليفه فلا يسطر باعراض الجون كغيره من الحقوق والاصالة بقاء الحق والرواية الواردة بالاصالة من الصبي اذ بلغ عشره نفقه عليها بالحق
ولكن الشيخ لما روى عن ابن بصرى عن الباقر انه سئل عن غلام له بذر وامر او قتل رجلا فقال ان خطا المرأة والغلام عمد فان احبب والباقي
ان يقتلوه فاشكوا الى الحد على هذه الرواية على ما يوجب الغلام عشرين او خمسة اشبار نعم وروى الحسن بن راشد عن العسكري عليه السلام
قال اذ بلغ الغلام ثمان سنين فاجز امره في ماله وقد وجب عليه العرايض الحد وما رواه الرواية الدالة على ان البالغ عشرة اشبار فيقام عليه الحد
فرواها السكوني عن ابن عميد الله عليه السلام ان امر البنين في سئل عن رجل و غلام اشترى في قتل رجل فقال اذ بلغ الغلام عشرة اشبار فقتل
وعمه من افعى الصدوق والمفيد الاول في الشيخ في نية والحق ان هذه الرواية مع ضعف سندها شاذ لا يحل القتل الاصول المجهدة بالما
اجمع عليه المسلمون الا من شذذ فلا يثبت له بها وعين ثبوت القضا بالبلوغ اجد الامور الثلثة وفيه الضم الصبي خطا ما لا يصح عليه
عن ابن عميد الله عليه السلام قال عمدا الصبي خطا واحد غيرهما من الاختيار قوله او اختلف الوالد الجاني وجب تقديم قول الجاني فيها مضاف الى ذكره
من الاحتمال الصالة بقاء الصغر الى من القتل وعدم ثبوت القضا ولا ينجح له مشروط بما كان ذلك ولا لا يقتل اخبر بقوله بعد بلوغه
عما لو قال القاتل ان اصغر فلا فضا مع امكان صيد فانه ينفق عنه القضا بغيره من عدم امكان تحليفه لان التحليف للثبوت على غيره ولو كان
صبا لم يملك حبيبه ونبيه بقوله بعد فاقته على انه كان غلاما له حاله جونه فلو لم يمهله فذلك ان المصدي هو المدعي لاصالة المصدي
تقديم الجاني في الحالتين لقيام الاحتمال الدافع من التمسك على المقوس قوله ولو قتل البالغ الصبي الخ القول بقتل البالغ بالصبي من هذا كثر
الاصحاب بل هو المذهب لقوم لادلة المناولة في القضا ذلك بالاصلاح فالحق الجون في ثبوت الدية بقتله عمدا لا شرا كذا في نص القضا
في بيت المال

وعوم الاية على مورد وموضع الوفاق والعامة الحق الام مطبا لاب لا شرا كذا في العلة المناسبة للحكم وهو الولد قوله لو ادعى اثنا عشر
اشيا على اثنان مولودا بمجره ولا ثم قتله او واحد مما لا فضا في الحال لان احدهما ابوه والاحتمال في كل منهما وذلك شبيه
من المجر على الدم ولا يفتح في ذلك فوف الحكم به لاحد ما يخصه على الفرقة لانها لم تقع بعد فالاحتمال قائم ويحمل الفرقة بعد القتل
فان ظهر من قتل فلا فضا وان ظهر من الفواض من القاتل لظهور انتفاء عنه شرعا والاصح الاول للشبهة الدائنة للقتل
وفلان حمل الفرقة بالنظر المثل ذلك وان بقيت في غير ولو كان ثلثه بعد الفرقة وحققا بحد ما قبله الجراح عنه وورده عليه مع
نصف الدين وعلى الاب الدية او نصفها ولو رجع احدهما واصر الآخر على الدعوى فهو ولد فيقتض عن الجميع ان كان هو القاتل او شريكه
فقد بعد وقد ما يفضل من دينه عن جنايته وعلى كل منهما كتمان الجمع لثبوتها في قتل الولد اذ غيره قوله ولو ولد مولودا في المولد على فاش
المدينين لان قتله او احدهما ما قبل بوجع احدهما عن الدعوى ولا اشكال في عدم قتله لقيام الاحتمال الدافع للقتل للشبهة وان كان بعد
الفرقة فالحكم كما سبق من قبل الجراح عنهما دون الجراح بهما وانما الكلام فيما لو رجع احدهما عن الدعوى لثبوتها لا يقتل به احدهما ايضا
بخلاف السابق والفرقة ما اشار اليه المص من ان البوة هنا ثبت بالفرار الشريك بينهما كما ثبتت بغير الفرار المقتضى على ما قلنا في غير هذا
امر لا بد منه الرجوع بخلاف المدعى البتة بغيره فاشترى ثبوت المولادة فيه نابع للدعوى بشرط انما اذا انتفى انتفى وهذا الحكم بغير
للفرقة من الشيخ في طومر في كسبه والمص يرد في الفرقة ووجه الرد مما ذكره الموجب لغيره جانب الاحاق في هذه الصورة ومن اشترى كذا
في اعرف الرابع بما يستلزم ثبوت القود عليه فلزم بموجب قوله ولو قتل الرجل وجنحه كما لا يثبت القود للولد على ولده بالاصالة
وكذا بالبعثة والادب على المشهور وطع بذلك الشيخ في طومر في كسبه لعدم الادلة وصلاحيته لعلته المقتضية لذلك والمص مال الى الضرر الحكم على
موضع اليقين وظا القود هو المقتضى لادب الاب لان لادلة الظاهر عليه في قوله عليه السلام لا يهاد بالولد والدان الياء هنا حامية
فتا في السببية ولا يكون الولد سببا للقود لامع كونه هو المقتول موروثه فذلك المقتول هو السبب من الولد ويضعف بان سببا القضا
موقوف على طلبة السحق واذا كان هو الولد وطالب به كان هو السبب القود فينا ولعموم النص انما لا يفر القود بالشبهة ويجوز وشك القود
في هذا القذف الموروث للولد على الوالد اما اذا كان له شريك في القضا او القذف فليس به الاستيفاء بعد وفاضل الدين على من اشترى كذا
واما الحد يثبت للشريك كذا في نظائره من الحد الموروث بجماعة اذ طلبه بعضهم وعلى المان من مضمون بقوله البعض وقد تقدم قوله
ولو قتل احد الولدين فانه انما قتل احد الولدين فانه عمدا فاقضى الاخر لان النص انما لا يفر القود بالشبهة ويجوز وشك القود
امنه فافضاه عليه للاول لما ذكر من العلة فثبت الحكم على الاخر القود فاذ اخاف من سبب في الاستيفاء او لا افرع بينهما لعدم الاول في مقتضى
وقدم من اخبره الفرقة ثم يقتض من القود من الاخر وانما فائدة في يقتل قتل احدهما ولو فرض ان احدهما يدور وقصر صاحبه من الفرقة
اشم وليتوفي حقه وبقي الحق عليه كما لو قدم بالفرقة من ثبوت منه وثبوت الاخر وهو واضح قوله في القتل لا يقتل الجناح من شريك القضاكون
القائمان كلفا فافضاهما على الجناح من كان القضا مرفوع عنها كما لا فضا على التام ان القضا على اناس فقتله ولا يملكها بالاصالة
المدنية فاولا ان لا يوافقا عند العقوبات المدنية ولا يقطع جونه كالعاقلة في وقت فاقته وكالمطبق جونه في وقت جونه ومن وجب
عليه الفضا ثم من استوفى منه الفضا سواء ثبت موجب لفضا او لا بالبينه خلا فالبعض الغاؤه حيث منع من الاخذ
منه في الجون من بعض فاضل فقال ان حق جين فقدم القضا من فاضل من فاضل له يقتض ويضعف بان حق جين على حال
تكليفه فلا يسطر باعراض الجون كغيره من الحقوق والاصالة بقاء الحق والرواية الواردة بالاصالة من الصبي اذ بلغ عشره نفقه عليها بالحق
ولكن الشيخ لما روى عن ابن بصرى عن الباقر انه سئل عن غلام له بذر وامر او قتل رجلا فقال ان خطا المرأة والغلام عمد فان احبب والباقي
ان يقتلوه فاشكوا الى الحد على هذه الرواية على ما يوجب الغلام عشرين او خمسة اشبار نعم وروى الحسن بن راشد عن العسكري عليه السلام
قال اذ بلغ الغلام ثمان سنين فاجز امره في ماله وقد وجب عليه العرايض الحد وما رواه الرواية الدالة على ان البالغ عشرة اشبار فيقام عليه الحد
فرواها السكوني عن ابن عميد الله عليه السلام ان امر البنين في سئل عن رجل و غلام اشترى في قتل رجل فقال اذ بلغ الغلام عشرة اشبار فقتل
وعمه من افعى الصدوق والمفيد الاول في الشيخ في نية والحق ان هذه الرواية مع ضعف سندها شاذ لا يحل القتل الاصول المجهدة بالما
اجمع عليه المسلمون الا من شذذ فلا يثبت له بها وعين ثبوت القضا بالبلوغ اجد الامور الثلثة وفيه الضم الصبي خطا ما لا يصح عليه
عن ابن عميد الله عليه السلام قال عمدا الصبي خطا واحد غيرهما من الاختيار قوله او اختلف الوالد الجاني وجب تقديم قول الجاني فيها مضاف الى ذكره
من الاحتمال الصالة بقاء الصغر الى من القتل وعدم ثبوت القضا ولا ينجح له مشروط بما كان ذلك ولا لا يقتل اخبر بقوله بعد بلوغه
عما لو قال القاتل ان اصغر فلا فضا مع امكان صيد فانه ينفق عنه القضا بغيره من عدم امكان تحليفه لان التحليف للثبوت على غيره ولو كان
صبا لم يملك حبيبه ونبيه بقوله بعد فاقته على انه كان غلاما له حاله جونه فلو لم يمهله فذلك ان المصدي هو المدعي لاصالة المصدي
تقديم الجاني في الحالتين لقيام الاحتمال الدافع من التمسك على المقوس قوله ولو قتل البالغ الصبي الخ القول بقتل البالغ بالصبي من هذا كثر
الاصحاب بل هو المذهب لقوم لادلة المناولة في القضا ذلك بالاصلاح فالحق الجون في ثبوت الدية بقتله عمدا لا شرا كذا في نص القضا
في بيت المال

ضعفها
ثبت
القتل
في بيت المال

[illegible][illegible]

الطعن من أن الحكم كالشيخ في عصره وفي السنين بعده بعد القبول لك لا محالة إنما يستلزم جرحاً له أو لغيره
على الأصل كما لو أوردوا العبارة الصريحة بقوله مات من جرحه أو سبج راحته أو نيل الجرح ونحو ذلك هذا هو الظاهر عبارة الشيخ بهذا
الباب وجوده كذا قصر على أمثلة صريحة مما ذكرناه فلو كان كذلك لكانت عدم الالتفات إلى قوله مع انكاره ما شهد به اليقين واضح
كما في كل مشهور عليه فلو انتفى ذلك أدى إلى تعطيل الحقوق وهذا شأن ما لمع تصديقها بالحق الجائز في دعواه الموت بغير شاهد فكانت
الجناية مما لا يلزم عنها الموت الشهادة بمجلة كالمثاله لتأليفه لقبول قوله حسن أيضاً لعدم ثبوت ما في قول من الشهادة وما لمع تصريح
الشهادة بكون القتل ناشئاً عن الجناية فيشكل عليه قوله لا يفي معنى التكنية بل يقتضي استناد القتل للجناية إن صح أنها في أصل الجناية
والأصل المنفي لزوم من انكاره تكذيب الشهادة ولو في بعض أوصافها بالمسمع مما هو ظاهر في الحكم والرجوع إلى قولهما الوفاة جرى معه
لاشتمال في اشتراط المخلوص الشهادة بالجرح كما يشترط في القتل فن اشتماله الخاص بالوسيلة ترك الموضع وسبل الدم في الجناية لقوله شر
فادعاء أو سال منه ولو قال فسأل منه لو ثبت لأحتمال أن الشبهة لا تحصل بسبب آخر ولو قال ضربه فأوضح أمره بأن
ولو قال ضربه فوجدناه مخبراً وأما دفعه ونحو ذلك لم يثبت لأحتمال ينبغي الغرض للوضوح العظم لأن هذه الأقوال المستعملة عند
العقلاء وتحقق كثير على غيرهم كأن يكون شاهداً من يعرف ذلك يعلم الحاكم أنه لا ينافيها الأعلى أبو الفتح العظيم عادة ولو قال الشاهد أنه
أسأل منه ثبتت الدماء ولو قال أنا في ذلك قوله مات فقال المصنف قلبك في الدماء دون ما زاد وهو يوم عرفه كراه من عدم ضرر قوله
مات لاستثنا الموت للجناية إما على ما أخاره النص فلا يخفى من إشكال هكذا صنع الشيخ في موضع عدوى وفي رواية أخرى على قوله أسأل منه
من قوله مات هو واجب لكنه قال ثبت في الدماء دون الزيادة على هذا لا يكون هناك أمر زائد بل علة في طعدم قبول الزيادة من الدماء بأنها
متحققه ومما زاد احتمال هذا لأنه لا يعلل بالسلفاء من أن ذكر الموت بعد الجناية لا يسئل من كون منها الجرح وإن عصف بالقوام والسند
إليه وأنه قد سلموا خلاف ذلك قوله ولو قال في موضع فوجدناه المخبر من جهة شرط قبول الشهادة بغير محل الجرح كما أوضحه بيان صاحبنا حيث
القصاص لو كان على رأسه مؤخران فصاعداً وجرحا لشروع بعين مؤخرته ثم جرحاً عليه فلا يصح ما نحن عليه من أن لا يفتى فيه ولا يفتى فيه لا يفتى
بأنه أوضح رأسه فلا يفضل الجواز أن يكون عليه وضمة صغيرة فوسعها وإنما يجب القضاء إذا قالوا أنه أوضح هذا الموضع ولكن يجب فيه وضمة لأنها
لا تختلف وقد فات عمل القضاة بالاشياء فينبغي الذي ويحصل عدم الوجوب لأن هذا الجرح أخره أثبت على صفته الواجب القصاص وقد غلب
أخبار القضاة فلا يثبت الجناية فضلاً عما لو شهد من لا يقبل شهادته في القضايا مع قبولها في الإلزام مثله فالوشد شاهد أن فلان قطع يد فلان
ولم يعنوا بالشروط مطلقاً وليكن واما القول بثبوت القصاص بأقل الموضعين نظر إلى أنه الميقن والزائد مشكوك فيه فلا يخفى من ضعف
الميقن لأن من شرط القصاص كونه في محل الجناية واشتباه المحقق يقتضي اشتباهاً كافياً فغير شئ من ذلك قوله لا يشترط فيها الفداء والتجريم قبول
شهادتهما مع اختلاف المذكور واضح لأن كل واحد منهما غير الآخر ومنع وقوع القتل عليه ما وجد ما لا يثبت به القتل وهل يثبت بذلك لو
يجب محال أولى مع أحدهما اثبت في صدق شهادة الواحد على الثاني وعوى المدعى شيئاً أن ذلك يفتيد الموت والمص استشكل ذلك حيث
تكاذبهما المؤجل طرح شهادة كلاهما فإن شهادة الشاهد على وفي الدعوى موجبة للموت بل مع عدم وجود ما ينافيه وهو هنا موجود ولا
تكاذبهما يضعف ظن الحاكم الذي وصفنا الموت وهذا هو الأظهر قوله لو شهد أحدهما بالافراج إذا شهد أحدهما بالقتل وطوا الآخر
به عمد ثبت بهما أصل القتل بقيام الشاهد به بدون الوضحة لم يحصل به شاهد واحد فلا يقبل انكار المشهور عليه أصل القتل
بالبيئة فيكون انكاره تكذيباً لما نعم بقبول انكاره الوصف في الخط اليرقم به بینه والعمل لا يفي به سوى شاهد فتكون القول قوله في
مع بيانه فان وافق على الحد فلولي بدعيه لم يغفر اليمين وإن ادعى الخطا توقف على ايمين ولو لم يوجب قوله ولو شهد أحدهما
ما القتل بعد الخاتم كانت شهادة الواحد منها كافية لا يكذب بين الشهادتين فإنه ان الشهادة الآخر لا تضمن الصفقة فيكون الأمر كالو
شهد واحد العمل بندها من غير أن يشهد معه غيره فانه يكون لو كانا سيئات مختلف ما اذا صنعت شهادة الآخر المتناقضة للآخر كما
من اختلافهما في الوصف والزمان والمكان وانما حكم الموت على تقدير شهادة أحدهما على أصل القتل دون الآخر لأن الموت إنما يثبت
في العدد دون الأفراد وهذا هو الأصل على الفصل بين المسلمين قوله لو شهد بالقتل على اثنين الخ إذا شهد اثنان على حين هما
فإذا فلا تاقصد المشهور بما أن الأولين قتلا وسئل الوفاة صدق الأولى دون الآخرين ثبت القتل على الآخرين بشهادة الأولى
ولا يقبل شهادة الآخرين لأن الولي يمكن أن لا يصدق ما شهد به قاتلاً فثبت القتل الذي شهد به الأولان والدفع صدق
شهادته ولا سيما إذا علم من الأولين بشهادة إحداهما على ما لا يوافق صدق الآخرين وذلك لأن أولي بطلت الشهادة قال لها شهدا بالمرء
فلا تصديق الآخرين بتقدير تكذيبهما ولو لم تشهدا إلا الآخرين فعلى الدعوى والعذر وإن شهدا بينهما وبين بطلت الشهادة من الأولين
لان في قصد من كل طرف تكذيب الآخر ولأن بينهما جميعاً فظاهر ما عرض على تصوير المسئلة بان الشهادة على القتل لا تمنع إلا بعد تقديم
الدعوى لا بد في الدعوى من قبيل القاتل فكيف يثبت المدعى بشهادة الغيرين ويجوز وجود ما دهمان فقد يدعى على الشهادة أنما
يشترط أن تكون المدعى عن غيره فرفضه فاما من غير الصبي المحجوب فيسأل المدعى قبل الدعوى والشهود عليهم ألا يعبر عنهم نفسه هو القتل الذي نه
الآخرين وأن عينه في

انما يشهد بالدين من غير ان يشهد بالدين...
اذ ثبت الدين من غير ان يشهد بالدين...
لا يقبل حقولا لا يدين المحض...
لا يمكن اعلام الشاهد المستحق...
ويشهد بذلك شامدا...
يساله احيا طارح...
وبطلت الشهادتان...
كل الشين على الاخرين...
بشرارة قد تقدم...
من صور الجرح...
ثم عاودها بعد...
ومن جهة فوض...
بالشهادة...
عن ذلك على...
ومن امكان...
كالتاثير...
ولذلك...
من صور...
الغريب...
المانع...
دون...
في الاعفاء...
وفي...
العائذ...
بما...
لا...
الثاني...
ابن...
وبان...
على...
مع...
به...
مر...
الاول...
ولا...
يد...
الذكر...
من...
فلا...
لوش...
اف...
اف...
اف...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المدعي عليه قوله ولو كان احد الوالدين غائبا الخ اذا قلنا الولي وكان له يوم كلف جميع حسين بمباوزة عليهم ولا يثبت الحق بدونهما
 فاذا امتنع الحلف من الشريك لما منع العينة والصغر وغيره اعتبر ثبوت الحلف للباقيين تمام العدة المعنوية كل الولي ولو كان واحدا ما يثبت
 غير الحاضر من ان يصير الى ان يحضر الغائب فيحلف كل واحد بقدر حصته وبين ان يحلف في الحال حسين بمباوزة واخذ قل حصة فلو كان الورثة
 اثنين فاذا قدم الثاني حلف نصف الايمان ولو كانوا ثلثة حلف ثلث الايمان وهو سبع عشرة وتحجره انكر ولو كانوا
 اربعة احدهم حاضر حلف حسين واخذ ربع الدين وان كانت في وجبه الجناية فاذا قدم الثاني حلف حشاشين فاذا قدم الثالث حلف سبع
 فاذا قدم الرابع حلف ثلث عشره وان فرض خامس فاذا قدم حلف عشر ايمان ولو كان ثلثان من الاربعة حاضرين وثلثان غائبين حلف كل واحد
 من الحاضرين حشاشين واذا قدم الثالث الرابع حلف كل واحد على ذكره وان قدم الغائبان مع الحلف كل واحد منهما ثلث عشره ونظر السبيل
 ما اذا حضر احد الشريكين فاذا حلف جميع السبع بالشفعة فاذا قدم الاخر شراكه وجعل بينهما ماضعين فاذا حضر ثالثا وجعل بينهما اثنا
 ولو قال الحاضر احلف الا بقدر حصتي لم يبطل حقه من الشفاعة اذا قدم الغائب حليفه معه حلف ما اذا قال الشفيع الحاضر اخذ الا قد
 حصى حيث يبطل حقه من الشفعة والحوان الشفعة اذا غرضت للاخذ فانما يصير مفوضا على الفوترة واليمين القضا لا يبطل
 ولو كان في الورثة صغير ومعتق فالباقي العاقل كالحاضر واليمين المعتبرة الغائب جميع ما ذكرناه وحلف الحاضر والباقي حشاشين تمام القيمة
 والذاتية ولو لم يأت احد نصيبه لا بعد ان يحلف ولا يحلف على غيره مستحق الخ قوله ولو كان احد الوالدين الخ اذا كان للدين
 واثان فقال احدهما قتل مورثا فلان وقد ظهر عليه اللوث قال الاخر انه يقتله بل كان غايما يوم القتل فلما قتل فلان وانضم على
 قتل القتل عنه او قال انه يرى من الجرحه شامخة فقهه هل يبطل تكذيب اللوث ويمنع الاول من القسامة فيه ويحسم هو الذي قطع العن
 كما ان سائر الدعاوى لا يفيط بتكذيب احد الوالدين خول الاخر ولا للوث لا لا فينقل اليمين الى جنبه المدعي فيكذب بل حد الوالدين لا يمنع
 الاخر من اليمين كما لو ادعى حد الوالدين دين اللوث وقام عليه شاهد واحد وكذب الثاني فان التكذيب لا يمنع من ان يحلف مع شاهد
 وايضا فلو كان احد الوالدين صغيرا او غائبا كان الباقي الحاضر يقيم مع اخيه التكذيب من الثاني اذا بلغ او قدم والثاني ان يبطل اللوث
 لان انكار الثاني يدل على انه ليس بفاعل فان النفوس مبنية على الاستقام من ثلث الوالدين واذا انكر من ثلث القتل بطلت القسامة وفروا بين
 الشاهد واليمين وبين ما يحسم بان شفه الشاهد محققه وان كذب الاخر في حجة في نفسه او اللوث في حجة واما هو فمطهر من حرج
 بتكذيبه بطل ذلك الظن وفيما اذا كان احدهما صغيرا او غائبا لم يوجد التكذيب لجازم للظن كما ان الوالدين احدهما ولو دينا على الاخر
 لم يكذب فان المدعي ان يقيم اثنا فاقطع الحاضر من عدم بطلان اللوث بالتكذيب المدعي ان يقيم حشاشين بمباوزة واخذ حقه من الدين وهو
 النصف لو قال احدا لاشين قتل ابانا زيد وقال الاخر بل عرو فقلنا لا يبطل اللوث بالتكذيب اعلم كل واحد على من عينه واخذ نصف
 الدين او قتله ودفعها حيث يكون موجبا للقتل ولو قال احدهما قتل ابانا زيد وجعل اخره فلا لاخر قتله عرو وجعل اخره فلا
 تكافيه بينهما لاحتمال ان يكون الذي هم هناك هو الذي عينه الاخر وبالعكس فكل منهما ان يقيم على من عينه واخذ من ربع الدين
 او جنبه الدين لا عرفه بان الواجب على من عينه نصف الدين وحشاشين نصفه ثم ان قال عرو فقلنا لا يبطل اللوث بالتكذيب
 عينه الاخر وكان العكس فكل واحد يقيم على الاخر واخذ من ربع الدين لو قال كل منهما الذي يثبت كونه الذي عينه الاخر حصل التكافؤ فقلنا
 يبطل القسامة رد الى كل واحد منهما ما اخذناه او الا قسم كل واحد منهما على من عينه ثانيا واخذ من ربع الدين حيث يكون هو الواجب قال
 الذي عينه بندي لاشين بخلاف الذي يثبت كونه عرو والذي عينه بندي عرو اخي قال الذي عينه عرو يمين ان الذي يثبت كونه عرو لا يثبت
 عين عرو لم يكن له الحق فله ان يقيم على عرو واخذ من ربع الدين الذي عينه بندي كذبه عرو فيبقى على الوجهين فلو قال احدا لاشين قتل
 ابانا زيد وحده وقال الاخر قتله زيد وعرو بالشركة فقلنا ان التكذيب يبطل القسم الاول على بندي واخذ من نصف الدين فقيم
 الثاني عليه ما واخذ من كل واحد ربع الدين وان قلنا انه يظلم فالتكاذب بينهما في النصف هل يؤثر في بطلان اللوث والقسامة في
 الكساحية كما اذا شهد شخصين عرو في شاهدة واحد منهما وان يرضى الشفاعة كان يفتقر القسامة ويحسم الاول على بندي واخذ
 الربع لان ما جوفيه اللوث من حصة النصف الثاني يقيم عليه واخذ الربع ولا يقيم على عرو ولا اخاه كذبه في الشركة قوله فاذا مات الوالد
 الخ اذا مات الولي في اثنا والقسامة فقد اطلق الشيخ الحكم بان الوارث ليس نافذ لا ينفذ لان الامانة كالحجة الواحدة ولا يجوز ان يستحق احدا
 شيئا يمين غيره وليس كذلك فان الخالف واحد لا كما اذا قام شرط البيئة ثم مات حيث انضم ولو ثلثه الشتر الثاني فلا يثبت
 لان شهادته كل شاهد مسندة مستقر وهي شهادته الاخر لا ترى انه اذا انقضت اليمين اليها فادعوا اليها القسامة لا استقلال
 لبعضها وهذا الواضع اليها شهادته لا يحكم بها وتثبت الحق القول الى الشيخ يوزن برده او توقعه فيه وجهه ان ايمان القسام
 يبنى بعضها من واحد على بعضا من الاخر اذا كان الحق يثبت للقول والورثة يحلفون بها كالحالة وضعت يمين حشاشين الورثة الى حشاشين
 الحق للورثة فان لم يكن حشاشين للورثة في اثنا يثبت بهمين الوارث قوله لو حلف مع اللوث ان الله امرني ان اثبت باليمين فليست
 قدمت البيئة ومثله ما لو قامت البيئة لان ثلثا من غير الوارث المدعي عليه وقال الشهود لم يقتله هذا واقضه عليه لو قبل ان شهادته

القسامة واستصحابها باليمين

فليثبت ان

[illegible]

أو بالحق أو بالباطل أو
 أو من غير حق أو من
 المال أو كراهة على الخبيث
 أو كراهة على الخبيث

[illegible]

[illegible]

五

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

في قوله الحق عليه فان كان في طرف الجاني كما لو كانت يد ناقصة باصبع وقد قطع يدا كاملة فان اخذ الجاني عليه يده اليد اخذها كاملة وان
 اخذ الفضا من فلا اشكال في جواز قطع اليد الناقصة لانها حققة فمادون وقيل اخذ يد الاصبع الناقصة فولا للشك في موضع من ج
 في اول فصل الشراخ وفيه لا تجري اليد الناقصة بل باخذ يد الاصبع تحتها في الا لاجماع وبقوله نعم من اعتك على كفا عتد واعلم عتد القيد
 عليكم والمثل اما من يطوق الصورة الحلية وهو من اصبعه من طرف القيمة فيجوز ان يتحقق المماثلة في موضع من ج في فصل المذاكر
 بعد ذلك بخوارزم ووقت اخذ الاجزاء ان كان ذلك طرفة وبانه من الله تعالى اما لو اخذ يدها واستحقها لم يتجر نظر اليه انما لم يكن سببا في ج
 التقصا ولم يخذ عوض الناقص لم يكن مقبولا لانه كالقائل بدين او يد مقبولة فانه قد قبل فيها هذا التفصيل الا في الا لالمعاذ
 الشهوة من ان كل عضو نقاد تؤخذ الدية مع فقد حتى لو قطع مقطوع اليد يدين اخذت يدها وليس ذلك بالنقص فان اخذ الدية عند
 فقد اخلا فاسبق والجاني فماد قطع منه اصبعه لم يستوفى فلهما فيكون له دية الفولة في كل اصبع عشر من الا بل وذلك لاصبع لو كان
 لكان له استيفاء فماد لم يوجد استوفى بهما كما لو قطع اصبعين ليس له الا واحدة ويلزم على التفصيل انه لو قطع يدا ولا يده خلقه
 لم يكن عليه شيء وهو بعد او د على الاول ما اذا كانت يد الجاني مثلا واذا لم يكن عليه قطع فانه لا يخذ منها شيئا في الفارق واجب
 بان التقصا هناك نقصا صغره وجزم الاصابع باق والنقصان فماد نقصا صغره خاصة وكيفية خاصة فهو كقتل العبد بالحق والكافر
 والمرض بالجمع نظير ما اذا تلف جلي صاعى حنطة ووجد التلف صاعا فان له اخذ وطلب بدله الفاني لو تلف عليه صاعا جدي فوجد له
 وفيما وان را د يخذ ويطلب استا لم يكن له ذلك كذا لو قطع اصبعين من واحد فطلبه عليه ان يقضى الموقودة ويطلب اليه
 بيد العبد منه ولو قطع اصبعين من الا لاصبع شلا فاد الجاني عليه قطع الشلا لم يكن له سواءا وقد ناقش في هذا الصون واشتراط
 التفصيل في الشلل فان المماثلة انما يتحقق مع التساوي في الا لا يوجد مختلفان ولو كان التقصا في يد الجاني عليه كما اذا قطع السليم يدا بالناقص
 باصبع فليس للجاني عليه قطع اليد الكاملة من الكوع لما فيه من استيفاء الزيادة لكنه يقطع الاصابع الاربعة ان شاء وبأخذ دية الكف وبأخذ دية
 الدية وديما قيل بالمنع من التقصا على هذا الوجه لعدم المماثلة فلا يجزى ان يلحق جديرة الفضا حتى غير الموضع الذي لفه حديد الجاني قوله
 ولو قطع اصبع رجل ولا ان الواجب العمل القود والدية لا يشك الاصل او يبيت عرض وهو مفقود من حيث يمكن القود ناما ووجه الجواز في
 تغاير العمل فيكونه جانيين متغايرين بنسب احدهما بالباشرة والاخرى بالسراية التي هو قوة السبب لاصح الاول قوله ولو قطع يدا
 من مفصل الكوع الى الفرق ان القطع في الاول لم يقع على مفصل ينضب به الفضا فيستوفى من المفصل ويؤخذ حكمة لتزايد بخلافه
 الثانية فان القطع من المرفق مضبوط على المماثلة فينضف فلا يقصر على استيفاء بعض المقطوع واخذ دية الباتة لان الواجب العمل التقصا
 ولا ينقل الى الدية الامع الاتفاق والجمع استيفاء الحق كلاهما منقطع فماد قوله اذا كان للقاطع الحق من شرائط الفضا من المماثلة في
 الاستيفاء كما من فرضهما ان الزايد يقطع بالزايد ان عمل العمل كالاصل في فرض شخص كل منها اصبع زايدة فقطع احدهما زايدة
 الاخر اجمع اليد ناقصة ولو قطع شخص من خلفه يدا عليها اصبع زايدة قطع يدا واخذ دية زايدة ولو انعكس قطع حذاء
 الاصابع السبعة فبطل الحلقه لم يقطع يدا من الكوع الا ان يكون الاصبع الزايدة ثابتة من الذراع فيمكن القطع من الكوع ولو تعدد
 الاقصا من الكوع فليجئ عليه لفظ الاصابع الخمس الاصابع اخذ حكمة الباتة من الكف وهذا اذا كانت الزيادة بحسب اصلية بحيث
 لو قطع الاصابع بقيت يدها اما لو كانت منقصتها لم يقطع الاصابع حذ من الزيادة في الاستيفاء بل يقصر على قطع اربع وبأخذ
 دية الاصبع لو كانت ثابتة على اصبع امكن قطع بعضها من الاصابع فماد قوله اذا كانت ثابتة على الاعلة الوسطى اصبع قطع الاعلة العليا
 مع الاربع وتؤخذ ثلثا دية اصبع وهذا كله مع كون الزايدة معلومة فلو كانت المسكها اصلية بان قسها الطبيعة فماد الاصابع بقدر
 العجز العليم بنسب اجزاء متساوية القوة والعلة بان لا عن القسمة الخمسة فماد الجاني استيفاء من الكوع للزيادة ولا الى خمسة انقصا
 بل يقطع اليها ما يطالب بدية الاصابع حكمة الكف لو ياد الجاني عليه فماد الجاني من الكوع استوفى دية الزايدة ولو اقصى على
 قطع خمس اصابع ايض واستوفى حقه بالجواز ان يكون فيها زايدة ويطلب بحكمة الكف هذا اذا لم يقترن الا بها ولا شرط في تحقق الاستيفاء
 فادون قطع الاربع مع اليها م قوله ولو قطع من احد الاعلة العليا الى اشكاله استوفى مقطوع الوسطى الفضا اذا لم يكن منه استيفاء
 حقه بجزي باده فان استوفى مقطوع العليا قبله او قسها العليا بانه وانما الكلام في التوفيق استيفاءه على قطع العليا فانه يستوفى
 استيفاء ازديده حقه فان كان حق مقطوع العليا باقيا لم يجز له الوسطى قبل الاستيفاء لان حق الاخر استوفى فان باد واستوفى اساء
 وزيد دية العليا المقطوعها وان كان استيفاءه بعد عقود العليا فقد اطلق المص جواز الاقصا مع دية العليا التوفيق محصل الواجب
 في عمل الزايد فيجوز من باب المدة ويجب طلبه كما لو قطع من الاصابع الثمانية مقطوع الاصابع على قول بعضهم وكما لو عفى احد
 الولي او كان المشاكلة الفصل من لا يقضى كالاذا كان جانيه في النفس في الطرف الذي وفيه نظر لمنع جواز استيفاء الزايدة مسألة
 في الاصابع وغيرها او قد تقدم وجوز استيفاء احد الولي مع عفو الاخر وشبهه بدليل حاج الاكان مقتضى الدليل منع لان الاقصا
 ولو ابدى صاحب العليا استوفى حقه فان كان حق مقطوع العليا باقيا لم يجز له الوسطى قبل الاستيفاء لان حق الاخر استوفى فان باد واستوفى اساء
 وزيد دية العليا المقطوعها وان كان استيفاءه بعد عقود العليا فقد اطلق المص جواز الاقصا مع دية العليا التوفيق محصل الواجب
 في عمل الزايد فيجوز من باب المدة ويجب طلبه كما لو قطع من الاصابع الثمانية مقطوع الاصابع على قول بعضهم وكما لو عفى احد
 الولي او كان المشاكلة الفصل من لا يقضى كالاذا كان جانيه في النفس في الطرف الذي وفيه نظر لمنع جواز استيفاء الزايدة مسألة
 في الاصابع وغيرها او قد تقدم وجوز استيفاء احد الولي مع عفو الاخر وشبهه بدليل حاج الاكان مقتضى الدليل منع لان الاقصا

في المصنف

[illegible]

التم لان عدم تناول الاصل من مؤنه بالجناية بل بحمل الامر فكأن ضعف من اصل البراءة المقصود الى المظن من ربح الجاني والثاني
تقديم قول الولي في جمل الاصل من حيث ان اصل البراءة قد انقطع بوجود سبب الضمان فلا يلزم ان يعلم الادعاء ان في طافضه على نقل
اليمين بما يرجح شيئا له وجه الثانية وقد ملفوف في ثوب بضعين قال انه كما مشا وادعى الولي انه كان يخاص المصنف في المصنف فيه
وبما اظهره هو والد اخوان المصنف ثم قول الجاني لان الاصل برائة فتمنع عن القضا والثاني في تقديم قول الولي لان الاصل تملك الجاني
ولا نه كان مقصودا والاصل اسماء تلك الحالة فاشبهه اذا قل من عهد سلم وادعى دته وفيه وجه اخر فيقرب فيه بان يكون ملفوفاً في
شيطا لا يثبت قدم قول الجاني في الاول والثاني في هذا احتمال ضعيف لان اللبس لا يدخل في الاحكام والاحتمال الضعيف المذكور اشار اليه
بحتمل كونه هذا وكونه الثاني لعله اظهر لان الشيخ افترض في ط على نقل الاولين ولم يرجح شيئا ولم يذكر هذا الاخير نعم هو وجه ليعطى الثاني
ضعيف عندهم ايضاً والوجه الثاني في ايهما اوهدم عليه بينا وادعى انه كان مينا وانكر الولي وشوا فلما ان لقول قول الجاني والولي لو افا
الولي بينه على جوده على ما يجوز ان يصدر الشخص اذ بالبينه واخرى بالبينه كالمودع في دعوى الرد وقولنا قول الجاني مع عدم
البينة فلا اشكال في تقديم بينة الولي قوله لو قطع اصبع جمل هذا اذا كانت الاصبع من اليد المقطوعة كاليمنى مثلاً ليكون مستحقه
القطع في الضمان الاول قبل ان يستحق سائر اليد لقطع فيقدم اليها في بصرها في ثوب ما اذا قطع يد الكامله وبديها فاصبعها
فيخرج عليه بدنه اصبع اما مطا ومع كون الاصبع قطعاً باستحقاقاً كما مر على تقديمه سبق قطعه اليد بصيرة به مستحقه للقطع قبل ان يقطع
الاصبع فصير عنه له من قطع اصبعه والا اصبع له ما لها فوجدته بدنها قوله لو قطع اصبعه فعلى الجني عليه اذا قطع عضو اكد اصبع
فعلى الجني عليه من موجب الجناية قودا وارشا فليجابه احوال احديهما ان يقف ولا يتعدى علمه وان شذ فلا قصاص ولا دية لان المستحق
اسقط الحق بعد ثبوته فيسقط وهو اتفاق ووافق عليه كثر العامة وغال فيه بعضهم فوجب الدية بناء على ان اسقط الجناية بانها
لها فلا يغير العفو قبل الاستفراء ولا فرق في هذا الخ لا يبين ان يقتصر على قوله عفو عن موجبها وبين ان يربط بقوله عفا عما يحدث منها
لم يحدث منها شيء ولو قال عفو عن هذه الجناية ولم يربط فهو عفو عن لقوله لا نه موجب الجناية عفا وما يربط عليه سقوط الدية ايضاً لانها
لا يثبت الاصل ايضاً على انه الواجب الاصل من قال ان موجب العمل احدا لا يربط في بقاء الدية ويجهل وعلى خلافه فيه المص بقوله والذ
لانها لا يثبت الاصل الثاني ان يسقط القطع العضو او كما اذا قطع الاصبع فياكل في اليد ثم اندل فلما قصاص في الاصبع ولا دية
ويجب به الكفارة جامعة الا اصبع لا نه عفا عن موجب الجناية الحاصلة في الحال فيقتصر على عليه لبعض العامة وجه بعد وجوب الدية ايضاً
لان اذا اسقط الضمان بالعفو عن الجناية غير مضمون كما اذا قطع يده ثم فاسلم ثم سكر الثالثة ان يسقط القطع في النفس قبل الفصل فيها
عندنا بعد دية ما عفا عنه كما لو عفا عن احد الاولياء وقد تقدم وكان العفو عنه لو اسنوفى قصا الطرف دون النفس سقوط القصاص
في الطرف لا يوجب سقوطه في النفس الا في ان لو اسنوفى قصا الطرف ثم مك في الجني عليه بالسرية وجب قصاص النفس فيكون السقوط بالعفو
كالسقوط بالاشتياء وبعض العامة وجه بالمنع من القصاص كما منع عن عفو بعض الاولياء لا نه عفا عن الطرف لا يمكن اسنوفى النفس
الا باستفاء الطرف وكان الترتيب قد قلنا من معفو عنه فصارت شبهة دافعة هذا اذا اقتصر على العفو عن الجناية اما لو اضاف اليه
يحدث في اعتناء فيما يحدث قولاً ان احببنا هذا الالفاظ لا غيرة فيما ما يحدث فان اسقاط الشئ قبل ثبوته غير منظم والثاني ان اعتبر
ولا يلزم فيما يحدث لان الجناية على الطرف لا تقو النفس فان النفس بناشراً بالجناية ومثله خلاف البراءة لا يجبر كبر الطبيب
والمنبسط بل هنا اولى بمنع من كونه غير ثابت لان الاستفراء اخص من الشؤن فعدم مراعاة من عدمه وفيه نظر لا نه لا يلزم من عفو موثوق
الخاص من المعلوم ان موجب النفس قبل الموت ليس ثابتاً اما الثالث موجب الطرف خاصة والقولان للشيخ والما في ط وثانها في ف ثم
على القول باعتناء قل يكون ابراء مما لا يجام وصية قبل بالاول بعد وجود لفظ الوصية فلا يصح اليه ما عفا عن لفظه عليها وقبل
بالثاني لان الاستفراء انما يقع بالموت فلا ينافي سببه الوصية وهي لا يختص بلفظ وصح فينبغي على صحة الوصية للقائل وعدمها اجازتها
كالاشترط الذي فرضه الشيخ في ان يصرح الوصية بنفوذ عن الثلث من دها كابر الجنب بطل العفو عنها نعم اجاز الوصية للقائل
خطا فيلزم صحة العفو عنه خاصة قوله لو جنى عبد على حر الى اذ جنى عبد جانياً او جانياً ما كونه خطأ او بسبب اخر وعفى الجني عليه من انش
الجناية فاما ان يطلق العفو او يصيغه السيد او العبد فان اطلق العفو صح على عدم اشترط القول فيه بل هو اسقاطاً واجباً في الدية
او سقوطاً ابر السيد صح لان الجناية وان تعلقت بقرينة العبد الا انه ملك السيد فكان عفو عنه في عمله وابرء العبد صحيح لان العفو عن
غيره عليه الحق وازاد في متعلقة وهو العبد لان ابراء اسقاطاً في الدية والعبد له متعلق بدته شيء فكذلك افضل الشيخ في ط والمص
استشكل القول بصحة تقديم قول الولي وجه الاشكال ما ذكره من ان ابراء اسقاطاً في الدية كما ذكره الشيخ لزم ان لا يصح ابراء
الولي لا نه يتعلق بدته من الجناية شيء وهو وظو لوفعل ذلك بلفظ العفو ان رفع الاشكال اذ لا اختصاص له بما في الدية بخلاف الا برء ولو
كانت الجناية موجبة للقصاص فاعفو عن كل واحد العبد والولي صح في ابراء اشكال من حيث ان القصاص لا يتعلق بدته قوله
ولو ابرأ القائل الخطا لما كان الا برء اسقاطاً في الدية اشترط في صحة تعلقه عن يكون الحق في دته ولما كان انش الجناية في الخطا المحض

متعلقاً

منه ما لا يثبت قدم قول الجاني في الاول والثاني في هذا احتمال ضعيف لان اللبس لا يدخل في الاحكام والاحتمال الضعيف المذكور اشار اليه
بحتمل كونه هذا وكونه الثاني لعله اظهر لان الشيخ افترض في ط على نقل الاولين ولم يرجح شيئا ولم يذكر هذا الاخير نعم هو وجه ليعطى الثاني
ضعيف عندهم ايضاً والوجه الثاني في ايهما اوهدم عليه بينا وادعى انه كان مينا وانكر الولي وشوا فلما ان لقول قول الجاني والولي لو افا
الولي بينه على جوده على ما يجوز ان يصدر الشخص اذ بالبينه واخرى بالبينه كالمودع في دعوى الرد وقولنا قول الجاني مع عدم
البينة فلا اشكال في تقديم بينة الولي قوله لو قطع اصبع جمل هذا اذا كانت الاصبع من اليد المقطوعة كاليمنى مثلاً ليكون مستحقه
القطع في الضمان الاول قبل ان يستحق سائر اليد لقطع فيقدم اليها في بصرها في ثوب ما اذا قطع يد الكامله وبديها فاصبعها
فيخرج عليه بدنه اصبع اما مطا ومع كون الاصبع قطعاً باستحقاقاً كما مر على تقديمه سبق قطعه اليد بصيرة به مستحقه للقطع قبل ان يقطع
الاصبع فصير عنه له من قطع اصبعه والا اصبع له ما لها فوجدته بدنها قوله لو قطع اصبعه فعلى الجني عليه اذا قطع عضو اكد اصبع
فعلى الجني عليه من موجب الجناية قودا وارشا فليجابه احوال احديهما ان يقف ولا يتعدى علمه وان شذ فلا قصاص ولا دية لان المستحق
اسقط الحق بعد ثبوته فيسقط وهو اتفاق ووافق عليه كثر العامة وغال فيه بعضهم فوجب الدية بناء على ان اسقط الجناية بانها
لها فلا يغير العفو قبل الاستفراء ولا فرق في هذا الخ لا يبين ان يقتصر على قوله عفو عن موجبها وبين ان يربط بقوله عفا عما يحدث منها
لم يحدث منها شيء ولو قال عفو عن هذه الجناية ولم يربط فهو عفو عن لقوله لا نه موجب الجناية عفا وما يربط عليه سقوط الدية ايضاً لانها
لا يثبت الاصل ايضاً على انه الواجب الاصل من قال ان موجب العمل احدا لا يربط في بقاء الدية ويجهل وعلى خلافه فيه المص بقوله والذ
لانها لا يثبت الاصل الثاني ان يسقط القطع العضو او كما اذا قطع الاصبع فياكل في اليد ثم اندل فلما قصاص في الاصبع ولا دية
ويجب به الكفارة جامعة الا اصبع لا نه عفا عن موجب الجناية الحاصلة في الحال فيقتصر على عليه لبعض العامة وجه بعد وجوب الدية ايضاً
لان اذا اسقط الضمان بالعفو عن الجناية غير مضمون كما اذا قطع يده ثم فاسلم ثم سكر الثالثة ان يسقط القطع في النفس قبل الفصل فيها
عندنا بعد دية ما عفا عنه كما لو عفا عن احد الاولياء وقد تقدم وكان العفو عنه لو اسنوفى قصا الطرف دون النفس سقوط القصاص
في الطرف لا يوجب سقوطه في النفس الا في ان لو اسنوفى قصا الطرف ثم مك في الجني عليه بالسرية وجب قصاص النفس فيكون السقوط بالعفو
كالسقوط بالاشتياء وبعض العامة وجه بالمنع من القصاص كما منع عن عفو بعض الاولياء لا نه عفا عن الطرف لا يمكن اسنوفى النفس
الا باستفاء الطرف وكان الترتيب قد قلنا من معفو عنه فصارت شبهة دافعة هذا اذا اقتصر على العفو عن الجناية اما لو اضاف اليه
يحدث في اعتناء فيما يحدث قولاً ان احببنا هذا الالفاظ لا غيرة فيما ما يحدث فان اسقاط الشئ قبل ثبوته غير منظم والثاني ان اعتبر
ولا يلزم فيما يحدث لان الجناية على الطرف لا تقو النفس فان النفس بناشراً بالجناية ومثله خلاف البراءة لا يجبر كبر الطبيب
والمنبسط بل هنا اولى بمنع من كونه غير ثابت لان الاستفراء اخص من الشؤن فعدم مراعاة من عدمه وفيه نظر لا نه لا يلزم من عفو موثوق
الخاص من المعلوم ان موجب النفس قبل الموت ليس ثابتاً اما الثالث موجب الطرف خاصة والقولان للشيخ والما في ط وثانها في ف ثم
على القول باعتناء قل يكون ابراء مما لا يجام وصية قبل بالاول بعد وجود لفظ الوصية فلا يصح اليه ما عفا عن لفظه عليها وقبل
بالثاني لان الاستفراء انما يقع بالموت فلا ينافي سببه الوصية وهي لا تختص بلفظ وصح فينبغي على صحة الوصية للقائل وعدمها اجازتها
كالاشترط الذي فرضه الشيخ في ان يصرح الوصية بنفوذ عن الثلث من دها كابر الجنب بطل العفو عنها نعم اجاز الوصية للقائل
خطا فيلزم صحة العفو عنه خاصة قوله لو جنى عبد على حر الى اذ جنى عبد جانياً او جانياً ما كونه خطأ او بسبب اخر وعفى الجني عليه من انش
الجناية فاما ان يطلق العفو او يصيغه السيد او العبد فان اطلق العفو صح على عدم اشترط القول فيه بل هو اسقاطاً واجباً في الدية
او سقوطاً ابر السيد صح لان الجناية وان تعلقت بقرينة العبد الا انه ملك السيد فكان عفو عنه في عمله وابرء العبد صحيح لان العفو عن
غيره عليه الحق وازاد في متعلقة وهو العبد لان ابراء اسقاطاً في الدية والعبد له متعلق بدته شيء فكذلك افضل الشيخ في ط والمص
استشكل القول بصحة تقديم قول الولي وجه الاشكال ما ذكره من ان ابراء اسقاطاً في الدية كما ذكره الشيخ لزم ان لا يصح ابراء
الولي لا نه يتعلق بدته من الجناية شيء وهو وظو لوفعل ذلك بلفظ العفو ان رفع الاشكال اذ لا اختصاص له بما في الدية بخلاف الا برء ولو
كانت الجناية موجبة للقصاص فاعفو عن كل واحد العبد والولي صح في ابراء اشكال من حيث ان القصاص لا يتعلق بدته قوله
ولو ابرأ القائل الخطا لما كان الا برء اسقاطاً في الدية اشترط في صحة تعلقه عن يكون الحق في دته ولما كان انش الجناية في الخطا المحض

[illegible]

وَجِبْ

بل كان الركن واحد فليس فيه الدائبة في محالها ما علم من النصيب وان ركنها واحد نصف قيمة كل واحد من الدائبتين
لان الدائبة ركنية معتد بها انما النصيب نصفه على كل واحد نصف قيمة الركن في محالها ما ذكر وان امكنها واحدة
لأنها فلا ضمان عليه فلا تقصير كان كما لو كانا بنفسهما ومع عدم المصلحة لكون الدائبة جموحة فلا اشكال في حمل اول
كلاهما في قوله ولو كانا بعدين في ما تقدم حكم تضادم الجزئين فاما اذا ما كانا أحدهما ونصف قيمته فمعلنة ركنية المحي وان ما
معانها بعد ذلك لأجانية العباد بغير ركنية فاذ كانت الركنية فالتعلق ولا فرق بين ان يختلف القيمة ولا يتفق ولو كان
المصلحة بان حار بعد الزم كل واحد حكمه فانما العدة نصفه من ويجوز نصف قيمته ويكون على الركنية الفرس وان ما في الحز
وبعضه بينه يتعلق بركنية العدة وان ما معا وجب نصف دية الركن ما يتعلق بركنية العدة فان يتعلق بهما كما ان العدة
الذي يتعلق لا يشترطه اقل انقل القيمة ثم ان شأوا بانها صاها على ان تعد البلاء الذي تجب فيه القيمة اكثر واوجها
فلتسبب اخذ الزيادة من ركنه الحز ولا فلا وان كان نصف الدية اكثر فالزيادة مهددة لانه لا محل يتعلق به قوله ولو اصطدم حرك
الحز السئلة بعض اقوام السابعة وحكمها يعلم منها وانما اعادها ليدبر على الرواية التي وردت في حكمها فانما انقضى القواعد
حكم المسئلة والرواية مع شدة مخالفيها جهالة فهي مطرحة مع انها لا تلي على تضادم الجزئين بل ظاهره ان ضمان الدية ضد
البس فلا يخالف الاصول قوله ولو تضادم ما لان الركنين اصطدام المراتب وهو كما اصطدام الرجلين ولو اصطدم
حاملان فاشتاو القنا الجنين وثبتت في ركنه كل واحد اربع كفارات فكانت لنفسها وكفارة الجنين واثانة لصاحبها واثانة لجنينها
لأنها اشتركا في اهلالة الاربعة وشان الكفان يجب مع الاشارة على كل واحد من الشريكين كما كما تجب على المنفرد وكل
يجب على قاتل نفسه تجب على كل واحد نصف جنينها ونصف دية نفسها والجنين الاخرى ونصف دية الجنين مع الفصل الاصطدام
والافضل العاقلة واما الدية فيجب نصفها كما ستر قوله اذا مرت بين الوفاة الى انما ينفي الصما عن الراي مع التذبر حيث يجمع المرى بينه
الحذ فلوم يجمع اوله يمكنه فالدية على عاقلة الراي لانه خطأ محض المراد بالما والمالك للصبي البالغ بنوعه الحز عليه
بالضمان ولو كان صبي امثله فاضمار على عاقلة حيث يكون البالغ ضامنا والمراد بالضمان على الراي حيث فرض الضمان بسبب
الراي الا فهو على عاقلة لانه غير قاصد للشخص الا لاقتصر منه والحكم ضمن المقرب الشيخ والقاضي نظرا الى عدم قصد الراي بكان كان
لصبي والمقرب كالدراج والمصتر في ذلك ملشاه ما ذكر ومن حيث ان المقرب عرضة لتلفه فوسيت الباشة ضعيف لغرضه ومن
ان الراي هو الباشة حقيقة والسبب لا يعلم الاضطراري مجرى الدافع غير في غير لا يعلد او معنى قوله قد اعذر من انذري صاروا اعذاره
الجوهري نهاية ابن الاثير في اعذار الرجل اذ بلغ اقصى الغاية من العذر وقد يكون اعذر بعضه عن قوله دوى السكوة في تقدير ان الضبيب
ونحوه في قوله وان كان حاذفا لان فعله شبهه عند هذه الرواية يدل على ذلك وان ضعف طرقتها فيكون شاهدا وان لم يكن ليلا
قوله لو وقع من علو على غير قتله فاما ان يقصد الوقوع عليه ولا يقصد اويضطر اليه هو او غيره وعلى التقديرين ان يكون
الوقوع ما يقتل غالبا وعلى تقدير القصد اما ان يقصد قتله او لا فان قصد الوقوع عليه باختيار وكان ما يقتل غالبا او قصد القتل
فهو عام في قتل المقتولان سلم وثبت الدية من ركنه ان ما ايضا بناء على اخذها من مال العام اذا مات وان قصد الوقوع دون
القتل لم يكن مما يقتل غالبا فانفق به فهو شبهه عد بيش فيه الدية فماله وان لم يقصد بان قصد الوقوع لا عليه فهو خطأ
محض بحال ضمانه على عاقلة وان اضطر الى الوقوع لم يكن القتل من فعله اصل احكامه على عاقلة ولا على عاقلة وهذا كله مقتضى القواعد السابقة
ويدل على القسم الاخير رواية عبيد بن رافع قال سالت ابا عبد الله عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فقال ليس على الاعلى شيء
ولا على الاسفل شيء وعلى جميع هذا التقدير اقل الواقع مدد لان قتله لم يستدل احد بحال عليه الضمان ولو كان وقوعه بدفع غيره
من بحال عليه فالقول في ضمان المدفوع كما في قتل الدافع ان قصد او كان مما يقتل غالبا او قصد القتل ويلزم دية في ماله ان
لم يكن كل مع قصد الفعل والا كان خطأ محضا هذا حكم المدفوع اما الاسفل ففي من يقصده منها قولنا احدهما وهو الذي اختاره المص
والعلامة وجماعه انه الدافع ايضا لانه السبب القوي للبشارة ضعيف لا الجاء او ضعف الثاني قول الشيخ في ان دية الاسفل على الدافع
وقع عليه ترجع لما على الدافع مشددة حتى عبد الله بن رافع عن ابي عبد الله عن الرجل وقع على رجل فقتله فقال الدية على الدافع وعلى
الرجل فقتله لا وليا للقول فالمدفوع على المدفوع على الذي دفعه قال ان اضطر المدفوع شيء فهو على الدافع قوله روى بوجهه
هذه الرواية مشهورة في هذا الباب وعلى بعض هؤلاء الشيخ اتباعا مع انها ضعيفة الاستدلال فان ابا جهم هو المفضل في ما كان يقع
الحديث حتى انه في رواية اخرى في الطريق ايضا ضعف من جهة اخرى مع ذلك يخالف القواعد المتفق عليها من ان القتل اذا
استند الى جماعة يكون اثره مع ما علم من الركنية من الجملة فانسية للمص الى المفيدة ذكره في الاشارة رواية اخرى في بعض هذه المسئلة
المسئلة الخ وهو ان الاصول من الرواية الشهيرة والنسخة المشاهير لا يرد ويرى حجة عليه بان مع الاية بصير قول المكره مستند مكره
مع عدم الاشارة المكره وانما مال اليه ليدبره وهو اوجه لا قولنا واغترص عليه الشهيد في الشرح بان الاكره على القتل لا يسطر
من وجع من انظر على الناحية الثانية فانما هو على الناحية الاولى وانما هو على الناحية الثانية وانما هو على الناحية الثالثة وانما هو على الناحية الرابعة

الفضل

[illegible]

[illegible]

حضر في ان لم يدخل جمل فوقع فيها لو كان غير شي ولا فاعلم ان يفعل ذلك في مبلغ ما لو حضر في اني واثان
وضع حجر افلا تخلف ايضا لانه جازي في ذلك على الملك على ذلك الجمل قوله البريحي والثالث ان يحضر في ملك غيره او يوضع الحجر وشبهه فان
كان باذن المالك فهو كما لو فعل ذلك في ملك نفسه ان فعل بغير اذنه فعلق به الضمان لكونه عدوانا ولو وضع المالك بالعدل بعد وقوعه
فكان لا فدية قبله لو قال العدوان برضا ولو كان الفعل في ملك مشترك بينه وبين غيره اذن الشرط يتعلق به الضمان ايضا لانه لا يجوز ان
في الملك مشترك لواج ان يحضر في شارع فينتظر ان كان ضيقا فيضره الثلث بالشرط ان الضمان مالم يكن باذن او ان كان لا يضرها السعة الشارع
وانقطاع موضع البر فيخر ايضا ان كان الحضر للصلح العامة كالحضر في استسقاء والحضر في الماء المطر في الضمان فولا اظهرها انه لا ضمان لما
فيه من الصلح العامة وانما الضمان في الجواز مشروط بالسلامة لتسوية استحقاق الاستطراد في مافرق بين اذن الامام فيه وقدره فضمن
مع عدم اذنه اذن لانه الناشئ عن عامة المسلمين والتظلم وان حضر بغير اذنه وبيد الضمان لانه لا يخص الاخذ بشي من
طرق المسلمين واما احتمال التفضيل بوقوعه باذن الامام وقدره قوله لو بقي مسجد الحكم البنا الطريق حكم الحضر الضمان لكن لو كان البني
مسجد لم يثبت لا يضره المان تكون الطريق واسعا زيادة عما يحتاج اليه المارة وعن المقدس شرعا فيعثره انشا او هبته او سقط جداره
عليه وعلى مال فاعلمه ففرضه انهم اذ كان ذلك عدوانا وكون الفعل على تقديره جواز شرط بالضمان وقبل ان كان
بان الامام ولم يضمن ما يثبت بسببه الا ضمن والمص استبعد الفرض هو كون الامام ياذن في بناء مسجد الطريق وهذا الاستسقاء في محله
ان فرض موضع يضر المان اما في المتع كذا ذكرناه فلا يبعد فيه وقد جردت جماعة منهم الشهيد من احياء الزايد عن المقدس شرعا فجعله مستورا
الصلح المسلمين عامة او فان تفقد اذن الامام لم يذنب لم يضمن كما قيل ولا فاعلمه افوى ان لم يجوز ليحيا الزايد قوله لو سلم ولد له او جرح
الضمان مع الضرر بطاوع كوشيا في نفسه ولا يحفظه ولا يجر عليه فاذا فرضه ضمنه لانه لا يستقل بحفظ نفسه من الماء الذي وقع فيه
واما كونه في ماله فلا يضمنه عدل قصد الى الفعل دون الفعل واليقيد بالضرر بطاوع بان لا يضمن بدونه واطلاق جماعة مناه مطلقا
من جهة الصانع وان جهدهم كان خافوا في توقف الضمان على تقديره قدم الضرر بطاوع في تحصيل التسليم الولد غير ممن له الولاية عليه ولو
كان المسلم غير ولي وتسلم اليك بنفسه ضمن مطلقا في حكم الصبي المحجور وبالبالغ العاقل لا يضمن بدونه قوله لوري عشرة بالجنون الى اذ اعيا
حجر الجنون على الراي فقتل واحدهم فقد ما ذلك الواحد بفعله فقتل ثمانية كما في صور الاصطدام فان كانوا عشرة اشد عشره وعلى كل
واحد من الباقين عشرة بنته ولو قتل اثنين ضاعدا فكل لو قتل عشرة اشد العشر من بنته كل واحد وجب مال كل واحد من الباقين عشرة
الدية ولو اوصا الحجر غيرهم نظرا لم يقصد واحد بعينه واصلا غير قصد لكا اذا عاد الحجر وقيل بعض النظار هو خطأ الوجه الدية على
العاقلة وان قصدوا شخصا او جماعة بعينها فقد جرم المصوفة بوجوب القصاص فقتلهم الفعل ما يقتل غالبا وهو بمن مع تصور تحقق
هذا القصد المحقق بان كان المقصود موضع مقابل بحيث يعلم الراي انه اذا سأل الحجر عليه ولو لم يبق ذلك فهو شبهه عدل لا يحق ارا القتل
لا يثبت في المسلم الحجر صاحب الجنون وواضع الحجر ونحوهم ما يثبت بغير المدعي في معنى الاشارة الى الجنون اشارة الى الجماعة في هذا ما يوقع على احد
ومستندنا ذكره الشيخ في ثبوتية المقتول على الباقين خاصة رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال قتل امرأته او من في غايطة اشرك
فانكسرت فوقع على واحد منهم فقتل الباقين شبهه لان كل واحد منهم صاحب جنون في ربي الواية ضعيف عن من العمل بها مع القتل
للقول الشرعية قوله لو اطلقت سفيقتان عن سبيل الاصطدام اذا اصطدمت سفيقتان وغرقتا باقيا وكان ينبغي ذكرهما مع
ذلك الصور النابتة في الاصطدام ومحصل حكم هذا ان الاصطدام اما ان يكون بفعله او لا فان كان بفعله نظر ان كان سفيقتا
شاهدا مملكا للمالعين المحررين لهما نصف قيمة كل سفيقة ما بينهما ما نصف قيمتهما وقيمة ما بينهما على حصة السفيقة الاخرى لانها
انما لها وانيها بالاشركة فان ذلك المالك ايضا فيها كالفاسين عيونا بالاصطدام وان كانتا سفيقتا لهما ارجل الاموال والاعمال
امانة او باجر في نظر ان تعد الاصطدام بما يقدر اهل الحجر لا مقتضيا الى الحدك فعلق بفعله القصاص وعلى كل واحد نصف قيمته في
السفيقتين من الاموال لا يحد منها شي وموصف قيمة السفيقة الاخرى في حد نصفها كما تقدم ويجري القصاص القدر الذي يشترط
فيه ان تعد الاصطدام وكان ما تقدم به مما لا يفيض الى الحدك غالبا وقد يفرض اليه فهذا شبهه لعدوان الحكم كما بينا الا انه لا يعلو
بالقصاص وان كانت السفيقتان لغير المالعين كانا جبرين لما يكن ولما يبين لهما ما يقطع شي من قيمتا السفيقتين بل على كل واحد
منهما نصف قيمة سفيقته وكل واحد من المالعين بالجنون ان يخذل جميع قيمة سفيقته من ارضيته ثم هو يرجع بنصفه اعلى ايمين الاخر
وبين ان يخذل نصفه مائة النصف من ايمين الاخر ولو كان الحجران غيبا فعلق الضمان بينهما وان حصل الاصطدام بغير فعلهما فان
وجدت منا نصير طر ان اصاب في الضبط ولم يعد لهما من حوا الاصطدام مع امكانه وسيرهما في ربح شديدة لا تسير مثلها السفن ولم
يكمل عدلهما من الرجال والا لا في جبالهما على ما ذكرنا وان لم يوجد منا نصير يحصل الاصطدام بغلبة الرياح وهيجان الامواج
لنضمن لهما ما معلومان فاشبهه اذا حصل الحدك لاجتماع من السماء كما كان الحدك من امداد من الاخر او مفرط دون الاخر
خص كل واحد منهما بالحكم الذي يقتضيه له على ايمين ولو كانت احد السفيقتين مربوط على الشط فصد منها السيرة فكسرها فالضمان على

حضر في ان لم يدخل جمل فوقع فيها لو كان غير شي ولا فاعلم ان يفعل ذلك في مبلغ ما لو حضر في اني واثان
وضع حجر افلا تخلف ايضا لانه جازي في ذلك على الملك على ذلك الجمل قوله البريحي والثالث ان يحضر في ملك غيره او يوضع الحجر وشبهه فان
كان باذن المالك فهو كما لو فعل ذلك في ملك نفسه ان فعل بغير اذنه فعلق به الضمان لكونه عدوانا ولو وضع المالك بالعدل بعد وقوعه
فكان لا فدية قبله لو قال العدوان برضا ولو كان الفعل في ملك مشترك بينه وبين غيره اذن الشرط يتعلق به الضمان ايضا لانه لا يجوز ان
في الملك مشترك لواج ان يحضر في شارع فينتظر ان كان ضيقا فيضره الثلث بالشرط ان الضمان مالم يكن باذن او ان كان لا يضرها السعة الشارع
وانقطاع موضع البر فيخر ايضا ان كان الحضر للصلح العامة كالحضر في استسقاء والحضر في الماء المطر في الضمان فولا اظهرها انه لا ضمان لما
فيه من الصلح العامة وانما الضمان في الجواز مشروط بالسلامة لتسوية استحقاق الاستطراد في مافرق بين اذن الامام فيه وقدره فضمن
مع عدم اذنه اذن لانه الناشئ عن عامة المسلمين والتظلم وان حضر بغير اذنه وبيد الضمان لانه لا يخص الاخذ بشي من
طرق المسلمين واما احتمال التفضيل بوقوعه باذن الامام وقدره قوله لو بقي مسجد الحكم البنا الطريق حكم الحضر الضمان لكن لو كان البني
مسجد لم يثبت لا يضره المان تكون الطريق واسعا زيادة عما يحتاج اليه المارة وعن المقدس شرعا فيعثره انشا او هبته او سقط جداره
عليه وعلى مال فاعلمه ففرضه انهم اذ كان ذلك عدوانا وكون الفعل على تقديره جواز شرط بالضمان وقبل ان كان
بان الامام ولم يضمن ما يثبت بسببه الا ضمن والمص استبعد الفرض هو كون الامام ياذن في بناء مسجد الطريق وهذا الاستسقاء في محله
ان فرض موضع يضر المان اما في المتع كذا ذكرناه فلا يبعد فيه وقد جردت جماعة منهم الشهيد من احياء الزايد عن المقدس شرعا فجعله مستورا
الصلح المسلمين عامة او فان تفقد اذن الامام لم يذنب لم يضمن كما قيل ولا فاعلمه افوى ان لم يجوز ليحيا الزايد قوله لو سلم ولد له او جرح
الضمان مع الضرر بطاوع كوشيا في نفسه ولا يحفظه ولا يجر عليه فاذا فرضه ضمنه لانه لا يستقل بحفظ نفسه من الماء الذي وقع فيه
واما كونه في ماله فلا يضمنه عدل قصد الى الفعل دون الفعل واليقيد بالضرر بطاوع بان لا يضمن بدونه واطلاق جماعة مناه مطلقا
من جهة الصانع وان جهدهم كان خافوا في توقف الضمان على تقديره قدم الضرر بطاوع في تحصيل التسليم الولد غير ممن له الولاية عليه ولو
كان المسلم غير ولي وتسلم اليك بنفسه ضمن مطلقا في حكم الصبي المحجور وبالبالغ العاقل لا يضمن بدونه قوله لوري عشرة بالجنون الى اذ اعيا
حجر الجنون على الراي فقتل واحدهم فقد ما ذلك الواحد بفعله فقتل ثمانية كما في صور الاصطدام فان كانوا عشرة اشد عشره وعلى كل
واحد من الباقين عشرة بنته ولو قتل اثنين ضاعدا فكل لو قتل عشرة اشد العشر من بنته كل واحد وجب مال كل واحد من الباقين عشرة
الدية ولو اوصا الحجر غيرهم نظرا لم يقصد واحد بعينه واصلا غير قصد لكا اذا عاد الحجر وقيل بعض النظار هو خطأ الوجه الدية على
العاقلة وان قصدوا شخصا او جماعة بعينها فقد جرم المصوفة بوجوب القصاص فقتلهم الفعل ما يقتل غالبا وهو بمن مع تصور تحقق
هذا القصد المحقق بان كان المقصود موضع مقابل بحيث يعلم الراي انه اذا سأل الحجر عليه ولو لم يبق ذلك فهو شبهه عدل لا يحق ارا القتل
لا يثبت في المسلم الحجر صاحب الجنون وواضع الحجر ونحوهم ما يثبت بغير المدعي في معنى الاشارة الى الجنون اشارة الى الجماعة في هذا ما يوقع على احد
ومستندنا ذكره الشيخ في ثبوتية المقتول على الباقين خاصة رواية ابي بصير عن ابي عبد الله قال قتل امرأته او من في غايطة اشرك
فانكسرت فوقع على واحد منهم فقتل الباقين شبهه لان كل واحد منهم صاحب جنون في ربي الواية ضعيف عن من العمل بها مع القتل
للقول الشرعية قوله لو اطلقت سفيقتان عن سبيل الاصطدام اذا اصطدمت سفيقتان وغرقتا باقيا وكان ينبغي ذكرهما مع
ذلك الصور النابتة في الاصطدام ومحصل حكم هذا ان الاصطدام اما ان يكون بفعله او لا فان كان بفعله نظر ان كان سفيقتا
شاهدا مملكا للمالعين المحررين لهما نصف قيمة كل سفيقة ما بينهما ما نصف قيمتهما وقيمة ما بينهما على حصة السفيقة الاخرى لانها
انما لها وانيها بالاشركة فان ذلك المالك ايضا فيها كالفاسين عيونا بالاصطدام وان كانتا سفيقتا لهما ارجل الاموال والاعمال
امانة او باجر في نظر ان تعد الاصطدام بما يقدر اهل الحجر لا مقتضيا الى الحدك فعلق بفعله القصاص وعلى كل واحد نصف قيمته في
السفيقتين من الاموال لا يحد منها شي وموصف قيمة السفيقة الاخرى في حد نصفها كما تقدم ويجري القصاص القدر الذي يشترط
فيه ان تعد الاصطدام وكان ما تقدم به مما لا يفيض الى الحدك غالبا وقد يفرض اليه فهذا شبهه لعدوان الحكم كما بينا الا انه لا يعلو
بالقصاص وان كانت السفيقتان لغير المالعين كانا جبرين لما يكن ولما يبين لهما ما يقطع شي من قيمتا السفيقتين بل على كل واحد
منهما نصف قيمة سفيقته وكل واحد من المالعين بالجنون ان يخذل جميع قيمة سفيقته من ارضيته ثم هو يرجع بنصفه اعلى ايمين الاخر
وبين ان يخذل نصفه مائة النصف من ايمين الاخر ولو كان الحجران غيبا فعلق الضمان بينهما وان حصل الاصطدام بغير فعلهما فان
وجدت منا نصير طر ان اصاب في الضبط ولم يعد لهما من حوا الاصطدام مع امكانه وسيرهما في ربح شديدة لا تسير مثلها السفن ولم
يكمل عدلهما من الرجال والا لا في جبالهما على ما ذكرنا وان لم يوجد منا نصير يحصل الاصطدام بغلبة الرياح وهيجان الامواج
لنضمن لهما ما معلومان فاشبهه اذا حصل الحدك لاجتماع من السماء كما كان الحدك من امداد من الاخر او مفرط دون الاخر
خص كل واحد منهما بالحكم الذي يقتضيه له على ايمين ولو كانت احد السفيقتين مربوط على الشط فصد منها السيرة فكسرها فالضمان على

حكمه

الوايين

مهددة

فهو

[illegible]

[illegible]

کذا

[illegible]

وبفضل الشاهد الرابع فهد نصفه ويوجب نصفه على الثاني والثالث وجوباً لا محالة وبما يروى في نسخة الزبير لا ظهر هو الأول
 قوله وفي شعر الرأس للديرة المشهورين لا يجب ان شعر الرأس ان لم ينبت للديرة كما في شعر الخيعة اذا كانت الرجل ديرة وفيها روايات
 منها حسنة سليمة قال خالد قلنا في علم الحجام نصبت ما عدا راسه فاشط شعر راسه بحسنة فلا ينبت بدا قال عليه الديرة وروى
 مسجع عنه مثله الا انه قال فقطع شعر راسه بحسنة فلا ينبت قال له عليه الديرة كاملة ولم يذكر شعر الخيعة في رواية اخرى له عنه ان لم ينبت
 فصحح الخيعة اذا حلف لم ينبت الديرة كاملة فاذنبت قلت الديرة في الاستدلال الاول على وجوب الديرة لها مع الاصل
 لكل واحد ذلك هو الذي والثانية نفسها ضعيفة السند جدا فلا تصح سندها لغيرها لا سيما في الديرة فانها اذا لم ينبت لها مع الاصل
 ولم ينبت في الحام ايها البون في الحكم وانما محل الاشكال انه قال عقيب طاعة سليمان في ذلك وهذا الرواية عندك حسنة يعني العمل بها
 ولا نه واحد الانساق في ذلك تحت حكم ما في الانساق في احد يمكن منع الواحد وانما قد عرف ان الرواية وان كانت حسنة الا انها لا
 تدل على المطوع الواحد واوضح لان الواحد هو حجة الشعر على الانساق لا على بعض اعضائه واما اذا نبت كل منها فانه قول احداهما ولا
 ان كان المصالح لا يوجب حيث لا ينبت له فانه شرعاً والثاني ان في الخيعة ثلث الديرة وفي شعر الرأس مائة دينار وهو قول الشيخ
 في نسخة السند رواية مسجع السابقة وفيها ضعف في السند والله لا نعلم ذلك كان الاصح الاورش ولو كان المقطوع شعر رأس المرأة فان لم
 يعدنكا الرجل بل والى ان عاده فنه من راسها على المشهور وانما عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله جعلت ذلك ما على رجل وثب
 على المرأة فحلق راسها قال بضره ووجعاً ويحس في بعض المسلمين حتى ينبت شعرها فان ينبت اخذ منه مهرها وان لم ينبت اخذ منه
 الديرة كاملة فقلت فكيف صار من راسها ان نبت شعرها فقال ابن سنان ان شعر المرأة وعندها شره كان في الحمال فاذا ذهب احد اوجب
 لها المهر كما في طريق الرواية بها انه ولكن المشهور في عمل عفوها وانما الجسد سويين شعر راسها وبين الخيعة في وجوب ثلث الديرة مع
 عود الشعر قوله وفي الحام ان هذا هو المشهورين لا يجب ان دعي عليه ابرار ديس عليه الاجماع ومشد غير معلوم والاجماع ثم وظاهر
 عدم الفرق بين ان ينبت عده وقبله فيما مع البناء الحكومة وهو الاصح وقبله مع الديرة وفيه من طان حكمها حكم شعر الرأس الخيعة في
 وجوب الديرة فيها كاملة لانه قالها الخيعة وشعر الرأس والحاجب فانه يحجبها عن الديرة ويؤيد حديث العام اعني كل ما في البدن
 منه اثان وقال مسجع في رواية في الديرة مائة دينار قوله وفي الاصل ان رد الحام الاصل بالمال للمطوعة والخيعة شعرها لا يقطع وفيها قول
 احد الديرة كاملة اذا قلعت منفردة مع عدم نباتها وهو مذهب الشيخ ابن عمر والعلامة في حديث العام والثاني نصف الديرة وهو
 مذهب القاضيه والثالث الاورش حاله الاقرار عن الاجفأ والسقوط حاله الاجماع كسفر الساجد وغيره قال ابن ادين وخار الصنف
 والعلامة في ذلك هو الاصح لعدم دليله على يد على العيين فيرجع الى العموم والحديث العام على تقدير نبتهم الدالة لان الشعر
 المذكور ليس في البدن اثان كما قلنا في الاشارة اليه قوله وما عدا ذلك من الشعر اوجب عجزاً بهذا الدليل في جميع الشواهد في جميع
 لتعقل الدليل المخرج عن حكم الاصل في الجميع كما عرفت وهو مذهب اكثر العامة ومنهم من وافق على وجوب الديرة فيما سبق قوله في الاجفأ
 في اختلاف الاجفأ في رواية الاجفأ على قول ثلثه وكلها للشيخ احمد ان فيها الديرة في كل واحد منها ربيع ذهب الديرة للشيخ في طوابق عقيب
 وفي رواية المصنف اقصى حكمه بوجوب الديرة للربيع ابرج الحكم البعض سند هذا القول بحسنة هشام بن سالم قال كلما كانت الانساق اثنتي
 الديرة في احد فما نصف الديرة والظاهرة روى عن الامام انه قال في حصة عبد الله بن سنان الصادق عليه السلام في الديرة لان الاجفأ ليس
 مما في الانساق منه شان لا يتكلف ان يجرى كل عين كواحد هو مجزئاً مع ان الاولى مقطوعة والظن بكونها موصولة الى الامام غير كاف
 في الاعتماد عليها وانما ان في الاعلى ثلث ديرة العين الاسفل نصفها وبسقط سدا الديرة ذهب في ذلك انما الجسد المقعد والشيخ في رواية
 واشتاع الشيخ في سند رواية طريف بن تاج عن الصادق عليه السلام في المشهور في الدنيا قال ان في امر المؤمنين بان شعر الجفن الاعلى ثلث
 ديرة العين الاسفل نصفها اذا شئت في الحرف في الكتاب ضعف بها انه كان مشهوراً بين الاحباب قالها في الاعلى ثلث ديرة في
 الاسفل الثلث هي الديرة في صحيح الاجماع والاصح وبغيره ان روي في نسخة الاجماع مع انه قد قال في الكتاب المذكور بالقول لثالث
 ايضاً كما اشار اليه المصنف في رواية الكتابين الاخيرين وهذا الدعوى مما لا يخفى عليها الاجماع وكيف كان فالظاهر الاول قوله في
 العين النصفية في رواية اجمع الملو في العينين مع الديرة لانها ما في النصفية ثمان وروى عن النعمان انه قال في العينين مع الديرة في
 خبر اخر عنه صلى الله عليه وآله في العينين خسون الاول بهذا العمل عن الاور وغيره لكن روى احاديثاً وروايات متعددة عن الامم عليه السلام
 ان في العين الاور والديرة الكاملة اذ لم يكن اسحق ديرة اخرى المعنى فيه ان يكون قد ذهب جميع شعره فله الديرة لذلك على تقدير استحقاقه
 ديرة اخرى يكون الاخرى بمنزلة الموجودة لانه اخذ عوضها واستحقه فيكون ديرة العينين على اصلها نصفية كاملة وانما بعض العامة على
 وجوب ديرة كاملة لعين الاور وتبقى اخرى على الاصيل هذا حكم النصفية واما العوراء التي لا تبصر فحمايتها عليها بحسنة وروايات احاديثها
 يزيد بن معاوية عن الباقر انه قال في ان الاخرى عين الاور وذكر الحق في الحر لا ينبت ثلث الديرة ومثلاً صحيحاً في بعض الروايات قال سألته
 الفدان عن رجل قطع لسان رجل اخر فقال ان كان له ديرة وهو اخس فعليه ثلث الديرة وان كان ذهب ربيع او مائة كان يتكفي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وكان في ذلك من الغرابة والاختلاف ما لا يحصى من جهة اختلاف الروايات في بعض المسائل...
وكان في ذلك من الغرابة والاختلاف ما لا يحصى من جهة اختلاف الروايات في بعض المسائل...

كان قال الصدوق وابن حزم في حله على الرجل من الدية استنادا الى رواية طريق المصنف لذلك عرف ضعف طريقه او الشيخ
مع علمه بما في مواضع كثيرة تعرض عنها وهذا يرجع الى الاحاديث العامة التي اشتهر بها في ديرة الشافعي والمصنف استبعد القول
باجاب الدية فيها من حيث انها اذا بددت ان لا منفعة فيها عند ابي كثير فاما من الاعضاء خصوصا مع القول بعدم وجوبها كالحمل المرأة
مع كثرة نفعها شدة الحاجة اليها في ارضاع الولد وكان طريق المصنف لا يعتمد عليه كايه مذهب وهذا يقتضي الميل الى اجاب الحكومة فيها
وهو الوجه في غير المحققين قوله في حجبها في الحجبين الى خلاف ذلك في الحجبين مع الدية وانما الخلاف في ما يخص كل واحد فلا اكثر منهم
المصنف والشيخ في طويرة وابا صوابين اذ في المصنف المأخوذ عن الشافعي في التوبة سبها وان في كل واحد ضعف الدية للحمل العام ونحو
الشيخ في حجبها بالاجماع والاحاديث والافاق في المذهب هو الكامل مع الفرق الاولى من المذهب الى في البنية الثالث وفي
الدية الثلثين لمحسنه عبد الله بن عبيد عن الصادقة قال ما كان في الجسد انسان فنية الدية فانك جلد فقت عينه قال منصف الدية فلك
قطعت يده قال منصفها فلك فخرجه من احد يديه فلك قالنا اليس فنية الدية فلك اليس قلت ما كان في الجسد انسان فنية
منصف الدية قال لان الولد من البنية اليس وهذا الخبر خاص فيكون مقدما على ذلك العام مع اشتهر اكمافي الحجبين في ذلك
مقطوع كما تقدم ولا نهما متوافقان في المنفعة فينا سبها الثقات في الدية وجمع الروايتين بحل الاولى على من لا يصلح
للولد كما اشتهر الاثر من الجماع والثانية على غيره وذهب ابي حنيفة الى ان في البنية نصف الدية وفي اليس تمام الدية بحجبان الولد
منها ففي فوائدها فوائد منفعة ثمة فيبني الدية لذلك كغيرها من المنافع وقد يرجح الاول بكثرة روايته وشهرته ومضبوطا ومناسبتها كغيرها
تماما في البدن منه اشكل فكذا ان بعض الاربعة التولية الحصة اليس ونسبة الحيا في حيوة الحيوان الى العامة وقوة المنفعة
لا توشح في زيادة الدية كما لا يرد باليد الباشطة عن الضعفة وكذا العين ولو صح نسبة التولية الى الامة علمنا ان لا يفتن الى انكاره
لكن قد عرف حاله قوله في دية الحجبين الى الادوة بضم الهمة وسكون الدال انقلح الحجبين في رجل اذا كان كذلك الفخ هو
تباعد عقاب الرجلين مع تقارب صدورهما حال المشقة قال الجوهري الفخ بالفتح في موضع المشقة في رجل اذا كان كذلك الفخ هو
كما في طريقه قد عرف ضعف سندك لكن العمل بما ذكره مشهور في مؤيد كذا ذكره المصنف قوله في اعضاء المرأة الى وجوب الدية بافصاح لم
يبلغ التسع هو المشهور بين الاصحاب وهو مناسب لا في ضعفه الوطى وهي من اهم المنافع التي يجب بقائها الدية وقد رواها ابن ابي عمير الى
بعضها في رجل افترج جارية بغير امرها فافضاها قال عليه الدية ان كان دخلها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان مسكها فلم يطلها
فلا شيء عليه ان كان دخلها وطاعت سنين فلا شيء عليه نشاء امساك شاة طلق وفي طريقه باجماع الالهة مناسبتها كما اشتهرنا
ايضا لا فرق في وجوبها لانفاق عليها ما دامت حية ان يكون يطلها ما وبقيها على حاله لعموم حجة الجلبه عن ابي عبد الله قال
سأله عن رجل فرج جارية فوق جها فافضاها قال عليه لا يراد عليها ما دامت حية تقدم الحكم بغيره ناعا عليه بذلك ليداني بابه
وجوه سقوط المهر من الدية في المطاوعة ان البضع لا يضمن للمطاوعة لانها بقى بخلاف الدية فانها لا يسهط بالا باحة كما سبق
والا فوجوبها لجمع الكثرة بين ارض البكارة والمهر لان الارش عوض جزائي والمهر عوض عيني وعوضان على ان يكون فلا يندخلان
وقد تقدم البحث في ذلك ايضا مرارا كما تقدم البحث في تحقيق اعضاء قوله في طاعة الى اشارة بنسبة القول الى طاعة والتعليل بالرواية
المذكورة الى انه لا يضر على حكمها بخصوص لكن عموم الخبر والعمل بمضمونها فافضاها ذلك مضاف الى ما فيها من الجاهل والمنفعة الظاهرة
والركوب غيرهما ولا فرق بينهما بين الرجل والمرأة بمعنى وجوبه في كل واحد منهما الهما ولا نظر الى اختلاف الفقد الثاني بل اختلاف
الناس في ذلك كما خلا فيهم كتاب الاعضاء قوله الرجلان وفي كل اصبع من اصابعهما كالحناش ثم قوله في الاضلاع في مستند هذا
التفصيل كما في طريقه والمراد بمخاطبة القلب عدم كونه في الجانب الذي في القلب كما ان عدم المخاطبة خلاف ذلك فافضل القول بالحد
ان كسر من جهة القلب ففقهه على الدينين وان كسر من جهة الاخرى ففقهه اذناه فيسوي في ذلك جميع الاضلاع قوله اذا كسر بعض
الى العضو هو العضو بضم عينه وهو عيب الدين بفتح عينه اعني عظيمة وقال الراوند البصير عظم رقبته في حبل الدية لم يذكر
ذلك لاهل اللغة والبيان ان كسر العين ما بين الحجبين والفتحة ومستند الحكم فيها الروايات وانما نسب الحكم اليها لان سليمان
ابن خالد يضل الاصل على توثيقه على تقدير سلامة حقيقته وان كان الطريق اليه صحيحا او اما الصحيح فهو فوطى وان كان ثقة لكن
العمل بما مشهور وكثير من الاصحاب لم يذكر في ذلك خلافا قوله في كسر عظم الحندين هذا التفصيل كتاب طريقه ولم يوافقنا في هذا
ولا الاكثر في مختصر الكتاب نسبة الشجبين مشقة عليه وجه ضعف المستند قوله قال في طواف الترقوة بفتح التاء فسكو الرواء
فهم الفا في العظم الدين بفتح الفاء والرواء في كتاب طريقه فافضاها كذا ذكره المصنف ليس فينا حكم ما لو لم يجرى لاماد الجبروت على
عيب مشقة الاصل ان فيها الحكومة مع احتمال الدية رجوعا الى الخبر العام ويشكل الحكومة او فتن عن الاربعين لوجوبها في الواء

عيب مشقة الاصل ان فيها الحكومة مع احتمال الدية رجوعا الى الخبر العام ويشكل الحكومة او فتن عن الاربعين لوجوبها في الواء
عيب مشقة الاصل ان فيها الحكومة مع احتمال الدية رجوعا الى الخبر العام ويشكل الحكومة او فتن عن الاربعين لوجوبها في الواء
عيب مشقة الاصل ان فيها الحكومة مع احتمال الدية رجوعا الى الخبر العام ويشكل الحكومة او فتن عن الاربعين لوجوبها في الواء

ما ذكره في طمع كونه حجة لا يرجع الى دليل صالح لا يثبت في جميع افراد النفس بل الغالب منها كما لو اشق نفسه في جميع الافان ولم
يذهب غايته فلا طريق له الا نظر الحاكم كما ذكره الاختصاص الزايل قد يضبط الحاكم بالزوايا كما ذكره الشيخ وقد يضبط بغيره بان
يقابل صوابه قوله ومنظوم فعله بالخطا وبغير النظر النسبة بينهما وقد لا يمكنه الضبط بان كان يفرغ لحياته انما لا يفرغ منه او يستخرج
اذا خلا فجمع في ثبوتها الى الجهاد الحاكم قوله ولو شق فذهب عقله الى المشهور بين الاختصاص ان الجناية على الطرف والمنفعة
لا يبدل اعلان كالضرورة فقطع به او شق فذهب عقله سواء كان ذلك بضرورة واحدة ام ازيد لان كل واحد من الطرفين المنفعة
سبب ايجاب الدية وله عوض فقد لا يبدل الا لانه على خلاف الاصل ولكن دوى التفصيل يكون بضرورة واحدة فيد اخل في صحة
ابو عبيدة الخد قال سالت ابا جعفر عن رجل ضرب رجلا بعود فسطا على اسنخه واحدة فاجاب حتى وصلت الضريرة الى الدماغ
وذهب عقله فقال ان كان المضرع لا يعقل منها اوقات الصلوة ولا يعقل ما قاله لا ما قيل له فانه ينتظر سنة فاما ما بينه وبين
سنة ازيد بضره فان ايمت بما بينه وبين سنة ولم يرجع اليه عقله اعزم صاير الدية في ما له ذهاب عقله قلت فانه عليه النسخة
شيئا فاما ما بينه وبين سنة ازيد بضره فان ايمت بما بينه وبين سنة ولم يرجع اليه عقله اعزم صاير الدية في ما له ذهاب عقله قلت فانه عليه النسخة
لا لوضعية ما بينه وبين سنة فاما ما بينه وبين سنة ازيد بضره فان ايمت بما بينه وبين سنة ولم يرجع اليه عقله اعزم صاير الدية في ما له ذهاب عقله قلت فانه عليه النسخة
الجناية التي فيها العشرة بانه ما كان في الموت فيقال في رواية ان ضرب عشرة ضربة بغير جناية واحدة الوضعية تلك
مع انها حجة تعلقه اراد بالحق في الضبط عليه ذرية الحديث على عوجها الشيخ وان الرجاء وان ادبر في النسبة الا انظار الجناية
عليه سنة بل قال الشهيد الشرح فاعلمت انما خالف حكاية المصطفا بلفظ الرواية يشعر بعدم العمل بضمها وكذا فعله في وجهه ان
اطلاق القود بعدم مضى السنة لا يثبت ان يكون الضريرة ما يقبله اليها اوقده وحصل الموت او الوضعية اعم من ذلك لكن هذا
مفيد للنص الصحيح فلذا لم يوقف فيه غيرهما ويمكن تقييده بما يوافق الاصول جمعا وقربا بضرورة الضريرة بعود الفسطا على الراس فاما كان ذلك
ما يقبله غالبا فلو وجب فانه العقل المستند الحكم على الاطلاق ذرية الى حرة التام عن ابي جعفر قال قلت له جعلت ذلك
ما تقول في رجل ضرب رجلا بعود فسطا فامره بغير ذهاب عقله قال عليه الدية قلت فان عاش عشرة ايام او اقل واكثر فخرج اليه
عقله الله ان يخلو الدية قال لا فوضعية الدية بما فيها الحديث في الطريق جاله ولو قبل الرجوع اهل الحيرة في ذلك فان وضوئها
بالكيفية لترجع والا فالحكومة كان حقا فلو نقص مع احديهما الى هذه الرواية رواها ابو بصير عليه السلام في طريقه اضعف
والا قولى لا نفي ما يتيقن مع صدور ما حصل بغيره الى الامتحان الى الجمهورين قوله واذا ادعى ذهاب بصره الى ذرية الاصبغ بن نباتة عن
امير المؤمنين وقد تقدمت وان في طريقه باضعفا ولا شهر تصديقه في القامة قوله ولو فاع عيناك موضع الخلاف اذا ادعى الجاني
كونه عاذا من البصر اضعف البصر تقدم قوله نظرا في تعارض اصلا الصحة والبراهة ولعل معنى قيام العيب في ذل ما لو اعترف الجاني بانها كانت
صحيحة ولكن ادعى ذهاب بصره ما قبل الجناية عليها وادعى الجاني عليه صحتها فلا اشكال في تقدم قول الجاني عليه العلم بسبق الصحة وبسبب
وهذا يقطع اصالة البراهة وهذا التفصيل صرح به في الاقوى تقدم قول الجاني في انه لا نفي من الاصلين فيناطان وبقي اشكال
التمسك والدية ومقتضى السبب بوجه هو غير معلوم قوله وفي طرية محرقا الى ذرية الاصبغ السابقة وقد تقدم ضعف سندها
وان لا شهر القول في القامة بعد ذمامة البينة عليه قوله ولو ادعى نقص الشئ من هذا القول لا في الصلاح وقطع به العلامة الكركنية
وقوعه في الخ لئلا يمس اذا استفاد الحكم منه طنا وجهه انه لا طريق الى البينة ولا الى الامتحان وانما نسبة القول لعدم دليل بغيره عليه
مع اصالة البراهة وكون حلف المدعى على خلاف الاصل وانما مقتضاه حلف المدعى عليه على البراهة قوله الذوق يمكن ان يوافق وانما
تسمية الامكان لعدم دليل عليه بخصوصه وقد قال به جماعة من الاصحاب لانه منفعة مخوفة في الاكساق مقصودة فيدخل في عموم الخير
العام وهو حسن قوله فيل في ساس البول وهو من قوله وشما اضعف القوة الماسكة والمستند رواية عياض بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه قال
فرض على رجل ضرب حتى سلس بوله بالدية الكاملة وعياض ضعيفا لان الرواية مناسبتا لما ثبت عليه من فوائد المنفعة المخد
هذا اذا دام والا فالحكومة والقول بالتفصيل الى دليل غير الشيخ في رواية ابن ادريس اسناد الى ذرية صالح بن عيسى السقي
ابن عمار عن ابي عبد الله في رجل ضرب رجلا فقطع بوله فقال له ان كان البول لم يمسك فليدفع الدية لانه قد منع العيشة وان كان
الى اخرها فاضلية الدية وان كان الحلف فليدفع ثلثا الدية وان كان الى ارتفاع النهار فليدفع ثلثا الدية وفي طريق الرواية
ضعف لان صاحب الكذب اسحق فطحي في الرواية ان المراد وقوع ذلك كل يوم ليقع ثوب متفعة لا مسك ويقطع المعيشة قوله
في الشجاج والجراح الى الشجاج بكسر الشين جمع شجة بمعنى وهي الجرح الخصر والراس والوجه ويصير في غيرهما يقول مطلق قوله
الطائفة التي سبق الجلد قليلا نحو الخدوش وشدة الخصر ايضا بوقصر الفصا التوب اذا حشر وشق بالذوق وعوا لارمى اذا
قصر ونحوه الدون كانه فشر عنه والذامية وهي التي يدعى موضعها من الشق والحشر وقد خالف الفقهاء في ان الحارضة والذام
هل هما من اوقان ام مختلفا فذهب الشيخ وجماعة الى الاول والرواية متصعة عن عبد الملك بن عبد الله قال قال امير المؤمنين ع في رجل
ضرب رجلا فقطع بوله فقال له ان كان البول لم يمسك فليدفع الدية لانه قد منع العيشة وان كان الى ارتفاع النهار فليدفع ثلثا الدية وفي طريق الرواية
ضعف لان صاحب الكذب اسحق فطحي في الرواية ان المراد وقوع ذلك كل يوم ليقع ثوب متفعة لا مسك ويقطع المعيشة قوله
في الشجاج والجراح الى الشجاج بكسر الشين جمع شجة بمعنى وهي الجرح الخصر والراس والوجه ويصير في غيرهما يقول مطلق قوله
الطائفة التي سبق الجلد قليلا نحو الخدوش وشدة الخصر ايضا بوقصر الفصا التوب اذا حشر وشق بالذوق وعوا لارمى اذا
قصر ونحوه الدون كانه فشر عنه والذامية وهي التي يدعى موضعها من الشق والحشر وقد خالف الفقهاء في ان الحارضة والذام
هل هما من اوقان ام مختلفا فذهب الشيخ وجماعة الى الاول والرواية متصعة عن عبد الملك بن عبد الله قال قال امير المؤمنين ع في رجل
ضرب رجلا فقطع بوله فقال له ان كان البول لم يمسك فليدفع الدية لانه قد منع العيشة وان كان الى ارتفاع النهار فليدفع ثلثا الدية وفي طريق الرواية

الملك الناصر الملك الناصر

[illegible]

فكذلك اذا لا فارق الا اتحاد الضمة وتعد لها وهو غير صالح للفرق وفيه نظر بل في العقد هناك ما لو اوضح موضعين موضع طوبى له ينقسم اشهر
ومن ثم ذهب طائفة من الفقهاء الى الجائفة فانفذ الى الجوف من طول اسالة الزهراء والسك السبل الموجب فلا يسقط على المال المحرم بالاحتمال
قوله قبل ان تفقدنا هذا القول المشيع وابناعه اسناد الى كذا طريق فانه قال فيه في النافذة ان تفقدنا من دفع او غير دفع شعير الرجل
من طرفه فبها عشرة دية الرجل مائة دينار وهو مع ضعف المستند يشكل على كذا دية الطرقة عن المائة كالاغلة اذا لا يلزم ان زيادة
دية النافذة فيها على دية قطعها بل على ثمة اعمك بحيث يشمل الاضيق على ثلث انا مل ودباخصا بعضهم بعض فيه كمال الدية وهو
اول من الاطلاق يخص الحكم بالنافذة في طرف الرجل بعالم الرواية وفي نافذة المرأة اوجها الحكومة مطعلا بالاصل وكونها
على النصف من الرجل فثبت فيها خمسة دنانير ومطعنا وانما الرجل في ذلك لانها انما ينصف جناية بثلث الثلث هذا ليس كان
قوله المرأة تساوي الرجل في ذات الاعضاء الاخرى فقدم ما يدل على هذا التفصيل من النصوص كما بالانصاف وتب بالقسوة
بين الرجل والمرأة في ذلك على خلاف بعضهم حيث فرق بينهما في ذلك حكم فيما اذا جنى المرأة على ثلثها فبالا يبلغ دية الثلث الاضيق
فان دية مجموع اصابع اليد من المرأة لا يبلغ ثلث دية الرجل فان دية مائة مائة وخمسون دينارا وذلك بقضه النوع على الجنس فيكون
في كل واحدة خمسة دنانير فما اذا كان الجاني حلالا للنصف بقيت المرأة على الاصل مع اصل الزهراء دية من الزهراء في عبد الله شك
الحكم فاما ما ذكره من اطلاق النص بساوية الرجل والمرأة فيما لا يبلغ دية الثلث الشامل لموضع التراجع قوله كل موضع قلنا الاثر
المقصود ان الحكومة خرجت من الدية نسبتها اليه نسبة ما يقتضيه الجناية من قيمة الجنى عليه بفقدان النقصوم وذلك بان يفقد الجنى عليه بصفاء
الفرق هو عليه ما لو كان جنى على دية ينظر كم يقتضيه الجناية من قيمة بان قوته ثمانية دنانير الجناية ويتبعين بعد الجناية فالنفاذ عشرة فيعشر
الدية ووجه ذلك بان الجمل مضمونة بالدية فيضمن الاجر ويجزى من الدية فانفذ الشرع جزا من الدية ابتغاه وادام يقدر اجدها
في معرفة ونظرنا في النقص لان الاصل ان يحجب الجناية فذا النقصان ثم يعود الى الدية فيكون الجمل مضمونة
بها وهذا كما اذا انظر في نقصا القيمة اذا اردنا ان يعرف ورث العيش تعود الى الشئ لان البيع مضمون بالثمن لوقوع الحاجة معرفة
الحكومة الى تقدير الورق قالوا ان العبد اصل الحرف الجنايات التي لا يقدر اشها كما ان الرجل للعبد الجنايات التي يفقد ورثها بحيث
يجعل جراح العبد من قيمة كجراح الحر من سبب والمراد بالدية التي ترجع اليها في النسبة دية النفس ولا يقتضيه النقصان من دية ما ذهب
بعض الشافعية الى ان معتبرة دية العضو التي حدثت الجناية عليه فلو نقصت عشر القيمة الجناية على اليد فالواجب عشرة دية اليد ثم
الجناية اما ان ترد على عضوله دية مقدرة او على ما ليس له ذلك ففي الاول ان نفس الارش عن دية ذلك العضو فالحكم كما ذكرنا وان
سواءه او ادعته ففرضه اطلاق المص غير ثبوت مطعنا لو قيل بان ينفق منه شيئا لثلاثا يساوي الجناية على العضو مع بقاء زواله رها
كان وجهه لان العضو مضمون بالدية المقدرة لوفاته فلا يجوز ان يكون الجناية عليه مضمونة مع بقاءه في الثاني بعينه نقصانه عن
دية النفس كما ذكر قوله من الاول في الامام ذلك من عدم جواز عقو الامام من القصاص الدية حيث يكون هو الولي هو المشهور بين
الاختصاص كما يكون اجماعا والمستند صحيح ولا دع الصادق في الرجل يقتل وليس له ولي الا امام انه ليس للامام ان يعفو عنه وان
يقبل وباخذ الدية وهي يتناول العمد والخطا وذهب ابن ادریس الجواز عقوه عن القصاص والدية كغيره من الاول ما يدل هو الولي العفو
لكن الرواية الصحيحة مع عدم المعارض النقلة تعين المصير في ما عليه معظم اصحابنا قوله دية جنين الحرام المستوفين الاختصاص دية
جنين الحرام بعد تمام خلقه وقيل لوجج الروح فيه مائة دينار ذهب في ذلك الشئ ان والاشباع وابن ادریس جملته المناخر من اصحابنا عبد الله بن
سنان الصادق الى ان قال فاذا تم الجنين كان له مائة دينار وغيره فاما الجنايات وذهب ابن ادریس الى ان دية الجنين مطعنة بعد اوامة
قيمتها نصف الدية وهو مذهب الجمهور وروى في رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من هذب جنينا احبها الاخرى فطر جنين
جنينا فقتله تسول الله بغيره فليلد فقل بعضهم كيف يمكن لا شرب لا اكل ولا صلاح ولا اسمهل مثل ذلك فيل فقالوا
الله ان هذا من اخوان الكهان ودوى سمجما كسج احبها ودواه الاصحاب عن الصادق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بذلك حملها الشيخ على ان
لم يتم خلقه جمعها بين الاختصاص مع ان بعضها ما ينافي هذا الحمل والمراد بالعترة عترة اوامة بق عترة عبد اوامة على الاضافة وبر
على البدل والفرق الجنايات لا فرق في الجنين بين الذكر والانثى لعموم الاختصاص وبصرح الشيخ في وفرة طافا وجب الذكر عشرة
دية وفي الانثى عشرة دية واعتمادا في العترة نصف عشرة الدية كما ذكره ابن الجندب وهو موجود في حديثي عبيد بن ران عن الصادق عليه
فلان العترة يكون مائة دينار ويكون بعشرة دنانير فقال بنسبين ونقل في الغرر عن الفقيه ان الفقة من العترة يكون ثمانية عشر
الدية وهو مذهب الجمهور من جوار مائة دينار وهي عشرة دية الاب الرواية وان خالفه في غير الواجب لو كان فنيا عشرة دية ابية
الحوض الاول ان الواجب في الجنين الحرام مائة دينار وهي عشرة دية الاب الرواية المذكورة ضعيفة التسند السكوني في عملها الخلا
على اذا ما كانت امه مسلمة جمعا وهو بعد قولها اما المملوك فمئة امه في هذا المشهور بين الاختصاص ودواه السكوني عن علي
عبد الله قال الجنين الامه عشرة دية فمئة دينار في الاصل المذكور عشرة دية الام لا في وهو في ما نقله بنجر

[illegible]

المؤلف

[illegible]

الخلقين قال المصنف وهذا الاخبار وان توفقت فيها الاضطراب النفل وضعف الروايات فكذلك التوفيق النفساني لا يمكن جبال هذا الفاضل مع ما اضطروا
 النفل ان بعض هذه الروايات دل على ان دية الجحيم اذا صار كما مادية الكامل فان لم يلج الروح بعضا على ان دية ما نذرت وان الكرامة
 موقوفة على لوج الروح ثم في بعضها دية العظم ثمانية وفي بعضها لم يذكر هذا المزية وما ضعف النافل في حال سعيك المسبب ولا هل الميت
 عليهم في الاحكام الشرعية واقواله المشهورة فيها واضح واما روايت محمد بن مسلم فعند ذكرنا انها صحيحة السند ورواية ابن حزم من الحسن
 فالوقوف فيها امر في الوجود ليس بحسن الا انها لا تدل على المحال المذكورة ومع ذلك فالملك عشرين يوما ثم يقف فيه على رواية وعلى
 نقد بسلامة بلون توفيق الدية على الايام كما ادعاها قال في محمل ان يكون مراد الشيخ بذلك الاشارة الى ما رواه بوش الشيباني في
 عليه السلام وقال في النكاح ان يغلب له لورد الايام بل لم يرد ما رواه بوش الشيباني قال قلت لابي عبد الله ع اذا فرجت النطفة قطر دم قال
 القطر عشر النطفة فيها اثنان وعشرون دينارا فقلت فان قطر فطرين قال اربعة وعشرين دينارا فقلت فان قطرت ثلث قال تسري
 عشرين دينارا فقلت فاربعة قال ثمانية وعشرون دينارا وفي خمس ثلثون وما زاد على النصف فعلى حد ذلك حتى يهرع علقه فاذا صارت
 علقه فيها اربعة الحديث وهذا الحديث ايضا في مسندنا لجهالة الاستدلال به في مشكل قوله ولو فلتنا المرات في الحكم بوجوب نصف
 الدية من هو المشهور بين اصحابنا في الشبان والانباع بل ادعى عليه في الاجماع والمسنود ما رووه عن ابن الموتين انه قضى
 بذلك في رواية طويلة في سندها ضعف روايت عبد الله بن مسكان عن الصادق ع قال فان قلت لمرأة وهي حبلى فلم يلد ذكر اكان
 ولها ما انتي قد بته لولد نصفين نصف بته الذكر ونصف بته الانثى ديةها كاملة وفي جرح الرواية محمد بن عيسى عن بوش او
 غيره عن عبد الله بن مسكان وقد عرفت من اضعف هذا الطريق وايضا ضعيف الله في مشكل ما يثبت رواية عن الصادق ع في واسطه
 وقال الجاشي انه قبل ذلك لم يثبت وذهبنا في الرواية الى القرعة للاجماع على انها لكل امرئ مشكل واجاب المصنف انه لا اشكال في وجوب
 ما يضاف اليه من النفل المشهور وبالغ في الخ وعلى ابن ابي رزينة في ذلك يقال ان لو اباين رد على الصحيح اذا كانت الروايات
 متطابقة على ذلك اكثر الاحباب قد صاروا اليها فاي مشكل بعد ذلك في هذا الحكم حتى يرجع عنها ويعيد عن النفل وعلى
 الاصحاب ولو استعمل القرعة في ذلك لاستعملت جميع الاحكام لا اذ انكرها الضم يثبت مشكله هل القيمة ثابتة ام لا وكذا ابا
 الاحكام قال وهذا في غاية التقطع وانت لا تحق عليك ما في هذا المبالغة لظهور ضعف الروايتين وارسال الثانية على الوجه الذي
 اشترنا حتى لو حصل الشك لقاء ابن مشكل الله الكفر ذلك عدم الحكم بالاضال وفي المذهب ما يشهد بعدم الاضال ايضا كما قال
 محمد بن عبد الله بن مسكان ذكره عن ابي عبد الله ع فاشاد بقوله ذكره الاما اشترنا اليه على اصطلاح اهل الحديث واذا كانت الروايات ضعيفة
 لا يحصل نقل بعينه علمية ذلك فيقع الاشكال الموجب للقرعة وهذا يفرق بين هذه المسئلة وغيرها من الاحكام التي قبلها بالقرعة
 فانه لا يلزم من اطراح ما هذا شأنه اطراح جميع النفل او اورد بالاحكام والرجوع الى القرعة نعم لو ثبت الاجماع الذي ادعاه الشيخ كان
 هو المسند وامنع القول بالقرعة بعد ذلك دون شرط الفناء وقد عرفت ما في هذه الدعوى من الجاذفة خصوصاً دعوى الشيخ في
 فقد فشاك كل باب من ابواب الفقه على دعواه ذلك مع مخالفة له في غيره من كتب هذا كله على تقدير العمل بالنقل وان كان بطريق
 الاخبار وما على قاعدة ابن ابي رزينة المرضي فلا اثر عندهما الصحة النفا حيث لا يكون متواترا فعند في العدل الى القرعة واضح واما الغامل
 بخبر الواحد فان توفقت الصحة وحسنه وثقت لم يمكنه النقل هذين الخبرين لان جعل الشهرة جاذبة للضعف ويقول ثقة محمد بن عيسى ان
 روى عن بوش في المقامين خلاف مشهور بين العلماء الرجال في عهد الفقه على ما يقتضيه نظره في ذلك الله اعلم قوله ولو غرل الجاهل
 الى القول بوجوب الدية على الجاهل للشيخين وجماعة استنادا الى ما روى محمد بن عيسى عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله ع فاشاد
 موضع النزاع والاصح عدم الوجوب للنفل وجواز العدل على اصح القول ايضا فلا يتعقبه خمان وقد تقدم اليه في ذلك في النكاح ان بعض
 الاصحاب اوجب على العازلة دية النطفة وان جاز الفل فهو ضعيف جدا قوله ولو ضرب النضرانية حامل الى اذ اجنى على نفيه حيلة تحت في فاست
 او اسلم الذي يبيعه الولد ثم اجهضت وجب على الجاني بترجين المسلم لان الاعتبار في هذا الصواب بالاعلى حيث وقعت الجناية منه فهو كما
 لوضرب دية فاسلم ثم ستر الجناية على نفسه فانه يجب لدية المسلم كما تقدم وهذا بخلاف ما اذا اجنى على غيره فاسلمت ثم اجهضت فانه
 لا ضمان اصلا لانه لم يكن متصفوا في الاشد كما لو جرح حربا فاسلم ثم ستر الجناية ذهب بعض العامة الى وجوب بته كاملة هذا اعتبارا
 بمخالفة الاجماع فان الجناية ترجح بقوله ولو كان المضر بانه فاعثقت ثم اجهضت فمن بته الحرة كالا لاولي لما ذكر من التعليل ثم ما الذي يستحقه
 المولى من ذلك بته لو كان احدهما هو الذي ذهب اليه الشيخ في ان المستحق الاقل من عشرة فته الامه وبته الجحيم لانه كانت الدية
 اقل فالواجب غيرها وان كان العشر اقل فهو المستحق للسبب وما اذا زاد بالحربة وهذا القول لا يثبت الا باحد امرين اما القول بوجوب لدية
 الجحيم في بته فانه يكون في هذه القرعة اكثر من الدية والشيخ وان كان يقول به على بعض الوجوه لكن في طحال بته جحيم الحرة دية وان لم يثبت
 البناء واما القول بجواز ان يكون بته جحيم لانه ان يثبت بته جحيم الحرة او ان لو ثبت قيمة الامه عن بته الحرة وانه لا يلزم من بته قيمة الامه
 الى بته الحرة وقد بته جحيم الى بته جحيم الحرة وكلاهما عند المصنف هذا الخبر القول الثاني في المسئلة وهو وجوب عشرة اهر يوم

[illegible]

مقصوداً

الجناية مطوارة ايد بالحرية لورثة الجنين وبعض الشافعية فيه ثالث هو انه لا يستحق المولى بحكم الملك شيئا لان الاجزاء في حال
الحرية ما يجب انما يجب الاجزاء فاشبه ما اذا حفر نير افترق فيهما حر كان فبقا عند الحفر فانه لا يستحق السيد من الضمان شيئا والفرق
بين الاثنين واضح فان الحفر لا ينفصل في البتة قبل الوقوع بخلاف الضرب فكله ولو ضرب حامل خطأ لم وجه عدم ضمان العاقله دية
الحج مضافا الى ما ذكره المصنف انها لا تضمن اقرارا الاصل عدم جوق الجنين لان جوقته حادثة ولا اصل في الحادث عدم وجوده في
وقت يحصل الشك فيه فاليقين عليه ثم يجرى ان لا بد من بيان ما على الاصل فيكون الميثم مقدما على الثاني قوله ولو
قوله ولو انكر واقام له وهي الجوقه التي تخرج على دية الضارب لجوانبها على الاصل فيكون الميثم مقدما على الثاني قوله ولو
ضربها فلقطه الى قوله من لا يعش مثل ضابط الحكم بالقتل والدية في الجمع يثق جوقته بعد الانفصال سواء كانت مستقرة ام لا
وموت من الجناية لصدادها في الروح الحرة خلافا لبعض العامة حيث حكم بانها اذا لم يتوقع ان يعش في الدية قوله ولو الفقه حيا
فقتله اخر الى لا فرق في ضمان النفس بالقتل والدية بين ان يكون جوقه على مستقرة وعنده حيث لا يكون ذلك بجناية وانما يعثر ذلك
لو كان عدم استقرارها مستند بجناية فانه تقدم السابق لانه الفاعل حقيقته والثاني ثم فعله المجرم فيكون عليه كما في فاعل كل جرم
ولا اشكال في صحتها الثاني لو كانت جوقته مستقرة بعد ضربه بجناحه الاول لان الاول لان الثاني هو الفاعل ويعبر الاول بجناية الفاعل ثم
عليها المال قوله ولو جهل حاله الى وجه سقوط القود اصله عدم الجوقه والمراد بالدية دية جنين ميثم لان ذلك هو الميثم ونسبة
هذا القول الى الشيخ بوزن بركة او التردد فيه لا وجه له الا ان يريد الشيخ بالدية الكاملة التي يشكك في ذلك باصالة عدم الجوقه الدافعة
للقود على تقدير التعذر وكذا الدية في محرم عدم جرم بالحكم كمن غير ان ينسب الى الشيخ واطلق وجوب الدية بدين في ان يرد بها ما ذكرناه
قوله ولو ضربها فلقطه عضوا كاليد الى اذا الف المرات بالجناية عليها لا اوجلا وما شئت لم ينقل الجنين تمام وجهه دية الجنين مضافا
الى ما يجب بالجناية عليه من قود ودية لان العلم قد حصل بوجود الجنين في شهادة الطبا بان عضو يارب الجناية ولو الف بيد او جليل فلا
اشكال في وجوب تمام دية ولو الف من اليد والارجل اربعة اوتلث الايجب لادية واحدة لاصالة عدم الزايد عن واحد يمكن كون
الجمع لواحد بعضا زائدا وان كان بعيدا الا انه يؤيد الاصل ولو الف اسين فكل مكان كونه الواحد قد تقدم في الميراث ما يدل
عليه وقد دوى زامرا ولدق بد الهراث وكان اذ ابيكي منها واداسكن سكن منها ولو الف بددين فان كانا فاما من فاما الشان وان
امكن كونهما على حق واحد كالر اسين لاصالة عدم الزايد ولو الف الجناية عضوا من يد او رجل ثم الف جنبنا فله خالسا حديهما ان يكون
الجنين بعيدا عن العضو فان كان ميتا لم يجب لادية واحدة ويقدر العضو بما نامة بالجناية فتدخل دية في دية النفس كذا وانفصل حيا
ثم مات بالجناية وان عاش قدية العضو حسب لو فخر سقوط الجنين عن العضو وشك كما في جوقته حالة انفصال العضو عنه عدم الحمل
الا فضا على نصف الماسة لاصالة عدم الجوقه ولا يثني في ذلك الواوينا الفرة كماله وجب هنا نصفها واخنا الص جماعه من جهة القول
واهل الخبرة فان خبرنا بالفايد من تخلف فيه الجوقه فالواجب نصف دية الجنين وان قالوا انها يد من تخلف فيه الجوقه فنصف الدية وهذا
حسن مع امكان الحكم بذلك الا فالصل البراءة من الزايد على تقدير الحكم بجناية فلا شك في اوقع في كوديه وان وثبته والميثم نصف
دية الا في فان انفصل ذكر اقل انفصل ذكر الكل ولو استمر الا شيا فان ما شئت فالحكم كما سبق من الفرقة ونصف الدية بن قوله في قطع
واصل الميت الحر هذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب في شدة اخا ومنه احسنه سليمان خالدا قال سالك ابا الحسن فقلت انا وبنو اعز الى
عبد حدينا احسن اسمع منك قال واهو فقلت بلغني انه قال في رجل قطع راس رجل ميت قال قال رسول الله ان الله عزم من المسلم ميتا ما
حرم منه حيا من فعل ميت ما يكون في ذلك اخيل نفس الحي فعليه الدية فقال ابيدنا بوعبد الله هكذا قال رسول الله فقلت من قطع راس
رجل ميتك شوبطه او فعل به ما يكون في ذلك الفعل اخيل نفس الحي فعليه دية كاملة فقال لا ثم اشاورني يا صبيعه الحضر فقال ليس في
دية فقلت قال فراه دية نفس فقلت ما دية هذا اذا قطع راسه وهو ميت قال دية دية الجنين في بطن امه قبل ان يشافيه الروح
ذلك انه ميتا قال فقلت في سر ما الجاني به فقال لا يسوف تستلكت فقلت ما عتقها اكثرها اجتنه الا ان يكون شوب لا
اعرفه فقال دية الجنين اذا ضرب امه سقط من بطنها قبل ان يشافيه الروح فانه ميتا دية دية لو رثه وان دية هذا اذا قطع راسه او
شق بطنه فليس هي او رثه انما هي لدون الودنه فقلت ما الفرق بينهما فقال ان الجنين مستقبل من جوقته وان هذا انقض
عليه ذهبت منفعته فلا مثل به بعد موته ضا في مثل المشكك له لا تعبر بحجها عنه وبفعلها من اوابا لير والجنه مضدفة او
غيرها فقلت فان اراد رجل ان يحفر لير الغسل في الحفرة ضد الرجل فيما يحفر بين يديه فالت منة واصاب بطنه فشق فاعلى فقال
ان كان شكك انه خطا وانما عليه لكهان عنور قية او صيام شهر من مشايعين او صدقة على سبب مسكيا لكل مسكين عبد النبي
ولما وهذا الرواية وغيره ما يدل على عدم الفرق في ذلك بين الصغير والكبير والذكر والانثى ومقتضى اخرها فان الخاطي لا شى عليه
من الدية وان كان اطلاقها الاول يقتض عدم الفرق ايضا بين العمد وغيره ويؤيد الاخير ان هذا الحكم على خلاف الاصل فيبغى ان
يفتصر على موضع اليقين خصوصا فيما يوجب الدية على العاقله والحكم بمقتضى ما لو كان منها احمل عدم وجوب شى وجوب عيش

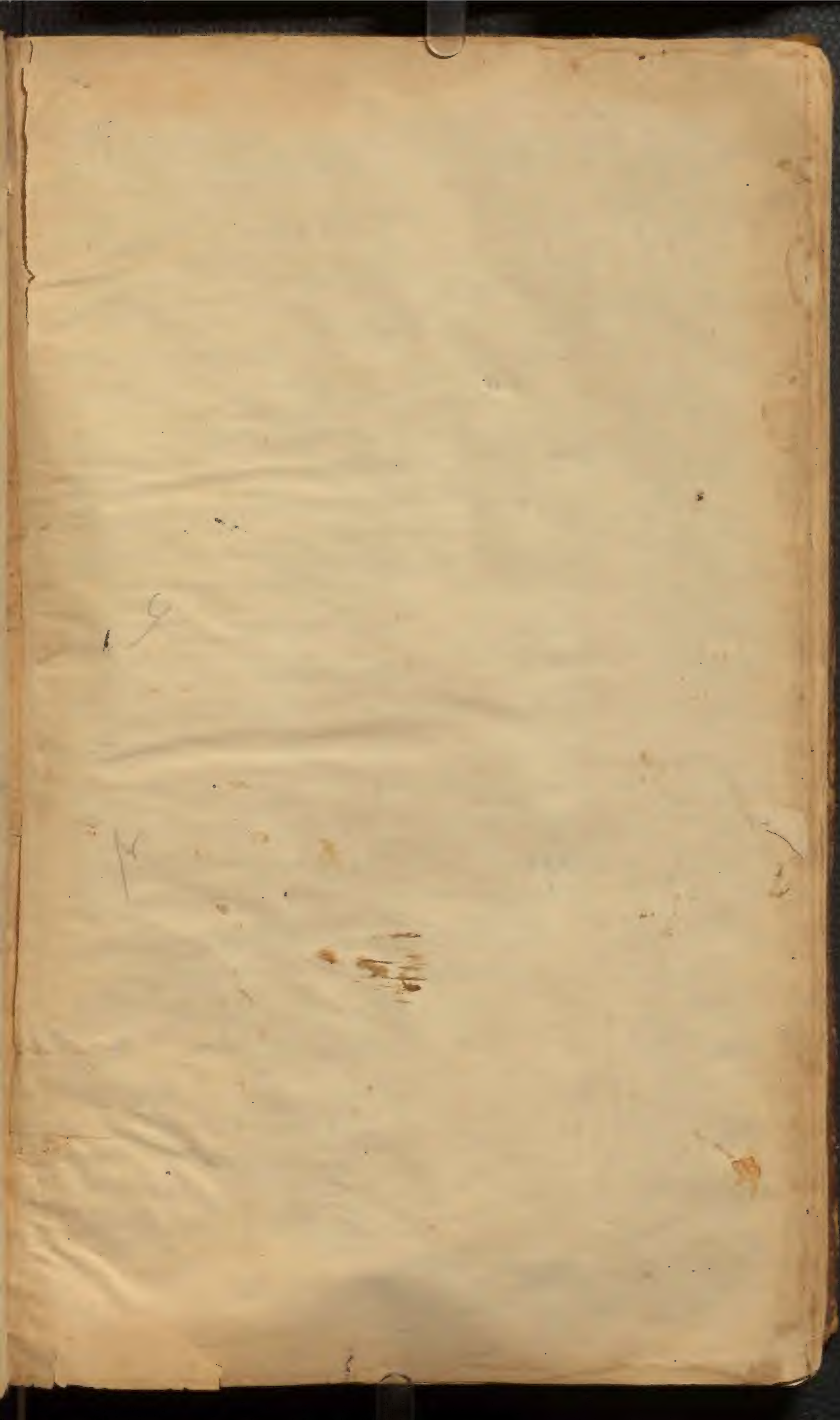
وهذا هو الوجه في القول بان الجنين لا يستحق المولى بحكم الملك شيئا لان الاجزاء في حال الحرية ما يجب انما يجب الاجزاء فاشبه ما اذا حفر نير افترق فيهما حر كان فبقا عند الحفر فانه لا يستحق السيد من الضمان شيئا والفرق بين الاثنين واضح فان الحفر لا ينفصل في البتة قبل الوقوع بخلاف الضرب فكله ولو ضرب حامل خطأ لم وجه عدم ضمان العاقله دية الحج مضافا الى ما ذكره المصنف انها لا تضمن اقرارا الاصل عدم جوق الجنين لان جوقته حادثة ولا اصل في الحادث عدم وجوده في وقت يحصل الشك فيه فاليقين عليه ثم يجرى ان لا بد من بيان ما على الاصل فيكون الميثم مقدما على الثاني قوله ولو قوله ولو انكر واقام له وهي الجوقه التي تخرج على دية الضارب لجوانبها على الاصل فيكون الميثم مقدما على الثاني قوله ولو ضربها فلقطه الى قوله من لا يعش مثل ضابط الحكم بالقتل والدية في الجمع يثق جوقته بعد الانفصال سواء كانت مستقرة ام لا وموت من الجناية لصدادها في الروح الحرة خلافا لبعض العامة حيث حكم بانها اذا لم يتوقع ان يعش في الدية قوله ولو الفقه حيا فقتله اخر الى لا فرق في ضمان النفس بالقتل والدية بين ان يكون جوقه على مستقرة وعنده حيث لا يكون ذلك بجناية وانما يعثر ذلك لو كان عدم استقرارها مستند بجناية فانه تقدم السابق لانه الفاعل حقيقته والثاني ثم فعله المجرم فيكون عليه كما في فاعل كل جرم ولا اشكال في صحتها الثاني لو كانت جوقته مستقرة بعد ضربه بجناحه الاول لان الاول لان الثاني هو الفاعل ويعبر الاول بجناية الفاعل ثم عليها المال قوله ولو جهل حاله الى وجه سقوط القود اصله عدم الجوقه والمراد بالدية دية جنين ميثم لان ذلك هو الميثم ونسبة هذا القول الى الشيخ بوزن بركة او التردد فيه لا وجه له الا ان يريد الشيخ بالدية الكاملة التي يشكك في ذلك باصالة عدم الجوقه الدافعة للقود على تقدير التعذر وكذا الدية في محرم عدم جرم بالحكم كمن غير ان ينسب الى الشيخ واطلق وجوب الدية بدين في ان يرد بها ما ذكرناه قوله ولو ضربها فلقطه عضوا كاليد الى اذا الف المرات بالجناية عليها لا اوجلا وما شئت لم ينقل الجنين تمام وجهه دية الجنين مضافا الى ما يجب بالجناية عليه من قود ودية لان العلم قد حصل بوجود الجنين في شهادة الطبا بان عضو يارب الجناية ولو الف بيد او جليل فلا اشكال في وجوب تمام دية ولو الف من اليد والارجل اربعة اوتلث الايجب لادية واحدة لاصالة عدم الزايد عن واحد يمكن كون الجمع لواحد بعضا زائدا وان كان بعيدا الا انه يؤيد الاصل ولو الف اسين فكل مكان كونه الواحد قد تقدم في الميراث ما يدل عليه وقد دوى زامرا ولدق بد الهراث وكان اذ ابيكي منها واداسكن سكن منها ولو الف بددين فان كانا فاما من فاما الشان وان امكن كونهما على حق واحد كالر اسين لاصالة عدم الزايد ولو الف الجناية عضوا من يد او رجل ثم الف جنبنا فله خالسا حديهما ان يكون الجنين بعيدا عن العضو فان كان ميتا لم يجب لادية واحدة ويقدر العضو بما نامة بالجناية فتدخل دية في دية النفس كذا وانفصل حيا ثم مات بالجناية وان عاش قدية العضو حسب لو فخر سقوط الجنين عن العضو وشك كما في جوقته حالة انفصال العضو عنه عدم الحمل الا فضا على نصف الماسة لاصالة عدم الجوقه ولا يثني في ذلك الواوينا الفرة كماله وجب هنا نصفها واخنا الص جماعه من جهة القول واهل الخبرة فان خبرنا بالفايد من تخلف فيه الجوقه فالواجب نصف دية الجنين وان قالوا انها يد من تخلف فيه الجوقه فنصف الدية وهذا حسن مع امكان الحكم بذلك الا فالصل البراءة من الزايد على تقدير الحكم بجناية فلا شك في اوقع في كوديه وان وثبته والميثم نصف دية الا في فان انفصل ذكر اقل انفصل ذكر الكل ولو استمر الا شيا فان ما شئت فالحكم كما سبق من الفرقة ونصف الدية بن قوله في قطع واصل الميت الحر هذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب في شدة اخا ومنه احسنه سليمان خالدا قال سالك ابا الحسن فقلت انا وبنو اعز الى عبد حدينا احسن اسمع منك قال واهو فقلت بلغني انه قال في رجل قطع راس رجل ميت قال قال رسول الله ان الله عزم من المسلم ميتا ما حرم منه حيا من فعل ميت ما يكون في ذلك اخيل نفس الحي فعليه الدية فقال ابيدنا بوعبد الله هكذا قال رسول الله فقلت من قطع راس رجل ميتك شوبطه او فعل به ما يكون في ذلك الفعل اخيل نفس الحي فعليه دية كاملة فقال لا ثم اشاورني يا صبيعه الحضر فقال ليس في دية فقلت قال فراه دية نفس فقلت ما دية هذا اذا قطع راسه وهو ميت قال دية دية الجنين في بطن امه قبل ان يشافيه الروح ذلك انه ميتا قال فقلت في سر ما الجاني به فقال لا يسوف تستلكت فقلت ما عتقها اكثرها اجتنه الا ان يكون شوب لا اعرفه فقال دية الجنين اذا ضرب امه سقط من بطنها قبل ان يشافيه الروح فانه ميتا دية دية لو رثه وان دية هذا اذا قطع راسه او شق بطنه فليس هي او رثه انما هي لدون الودنه فقلت ما الفرق بينهما فقال ان الجنين مستقبل من جوقته وان هذا انقض عليه ذهبت منفعته فلا مثل به بعد موته ضا في مثل المشكك له لا تعبر بحجها عنه وبفعلها من اوابا لير والجنه مضدفة او غيرها فقلت فان اراد رجل ان يحفر لير الغسل في الحفرة ضد الرجل فيما يحفر بين يديه فالت منة واصاب بطنه فشق فاعلى فقال ان كان شكك انه خطا وانما عليه لكهان عنور قية او صيام شهر من مشايعين او صدقة على سبب مسكيا لكل مسكين عبد النبي ولما وهذا الرواية وغيره ما يدل على عدم الفرق في ذلك بين الصغير والكبير والذكر والانثى ومقتضى اخرها فان الخاطي لا شى عليه من الدية وان كان اطلاقها الاول يقتض عدم الفرق ايضا بين العمد وغيره ويؤيد الاخير ان هذا الحكم على خلاف الاصل فيبغى ان يفتصر على موضع اليقين خصوصا فيما يوجب الدية على العاقله والحكم بمقتضى ما لو كان منها احمل عدم وجوب شى وجوب عيش

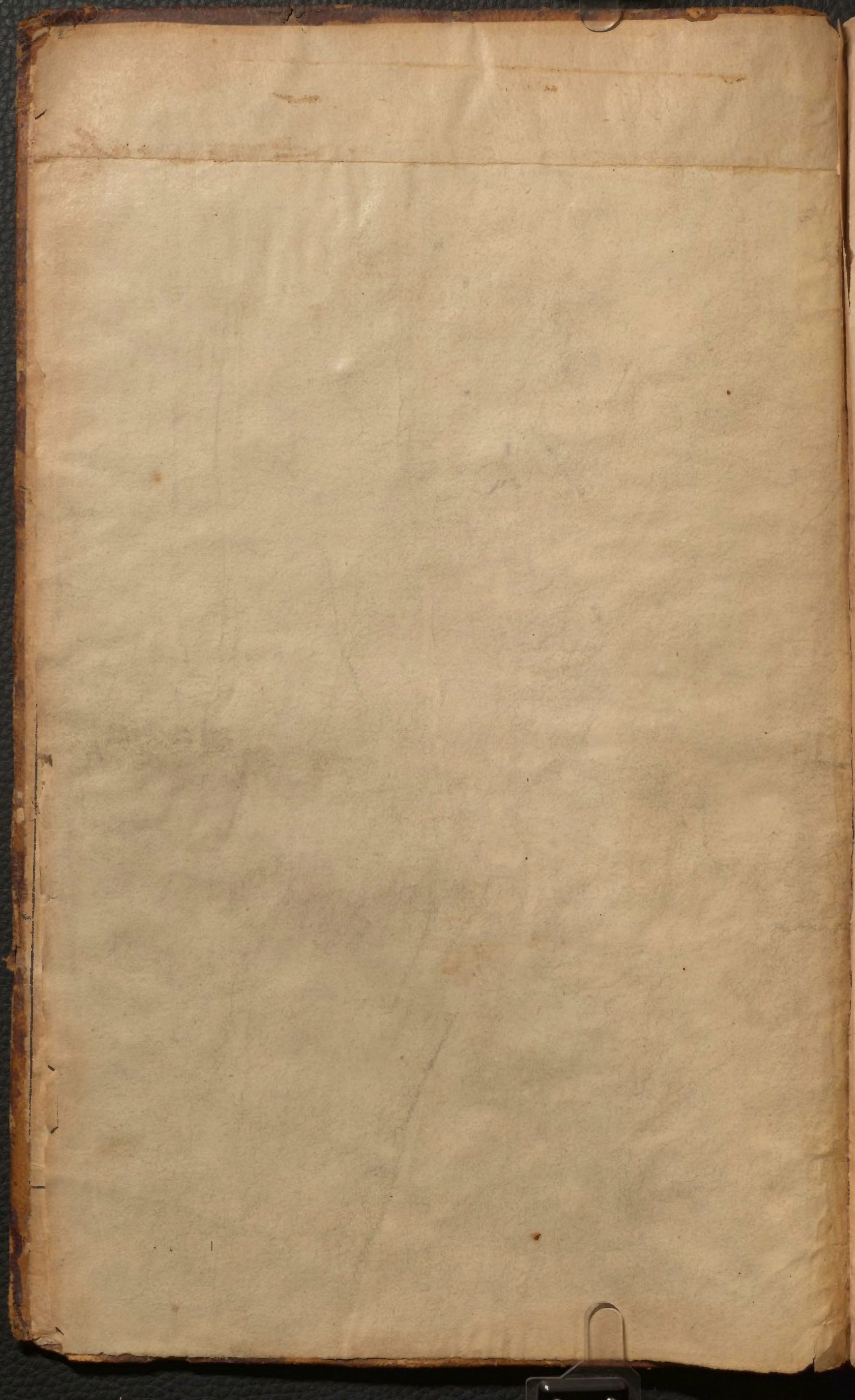
في كتابنا على الحجة باليمين النام ولو كان بعد عشرة قديمه ولنا الرواية ايضا على من الدية في جوهه البر عن الميت المرفوع واجعلها
ويعتبر المال والفعل بالمرى اظهر لو كان عليه دين فقتل بعد ثمانية ايام وجوه البر عنه خصوصا مع قوله في الرواية انها لم تدون الوتر وفي
مقاطعة القول المشهور بوجوده ثم دناار لقطع راس الميت قول ابن بابويه بوجوده بتم كماله لمن فعله فعلا بوجوب قتله لو كان في الرواية
على من مسكان عن الصادق عليه السلام لقطع راس الميت قال عليه السلام لان حرمته ميتا كحرمته حيا فاما الصدوق على اذا اراد قتله في
حيوة فانه ياتيه الله واما لم يرد قتله في الحيوة كان عليه ثم دناار وحملنا الشيخ على ازالة دية الجنب وهو ما يرد في هذا المورد مع ان
الرواية محذرة من ثبوتها في ضعفه قوله في الجنازة على الحيوان الى القول بتمتة ثم دناار في دفعه الى المالك لان ادوين الحق ما ياتيه بعد
الجنازة واصلها براءة الذمة مما زاد عن الادب من هذا القوي ضعف قول الشيخين لان فوائد المنافع لا يقتضي دفع ما ليسه واسلمه بلزم
بنام الفقه قوله في كتاب الصيد الخلف في الكلب في موضعين أحدهما هل هو الكلب الصيد بطر المار به المعلم سواء كان سلوقيا
ام لا م هو مخصوص بالسلوق قالوا لا كثر على الاول في الشار على الثاني لو رده في الروايات كرواية الوليد بن جميع عن الصادق انا دية
الكلب السلوقا ربعون كلها الرسول الله بذلك او يداني حرمته ورواية ابن بصير عن حماد بن عمار قال دية الكلب السلوقا ربعون ورواية السكوني
منصوب في سلوقا حرمته باليمن اكثر من كمالها معلومة ولا يكون حمله على المعلم قط للمشاهدة في طريق الروايتين ضعف الاول بانه مرفوع عن حماد بن
الحمد والثاني مرفوع عن حماد بن عمار والثاني في ثبوت وجوب قتله فالشهور انه ربعون ورواية ابو بصير عن حماد بن عمار في الروايتين وقال
ابن الجنيبة في ضعفه لا ينفذ ورواية ابن بصير عن حماد بن عمار في ثبوت النذر المذکور لصنفه مع كون الكلب
المذكور مملوكا فيكون قيمة الفقه كره في هذا التعليل لا يطابق النفاذ بعد زيادة القيمة على اربعين رهما مقتضا وجوب القيمة كيف كانت
والثاني في رواية السكوني عن عبد الله قال لم يجر الجنب من ثمن فكل كلب الصيد له بقوم وكل ياتى كذلك كلب الغنم وكل كلب الحياطة
والثمن ضعفه لا انه موافق للاصل وغيره مقيد بالاربعين فلو قبل بوجوب القيمة وظن ان كان جودا لان المشهور خلافه ولو كان
هذا النصوص كما مضت قاعدة كثر من الاحتكاك كان لا بد منها وجوب اربعين رهما للسلوق خاصة والقيمة لغرض من كذا في الصيدية ما يجر
الاختلاف يمكن على هذا ان يقر مع تجاوز قيمة غير السلوق الاربعين لا يرد عن الاربعين كما ذكره ابن الجنيبة فظهر ان السلوق اعلى منه واهم
في نظر الشارع فتقدير قيمته شرعا بالاربعين لا ان يذهب في عدم زيادة غير بطريق اول الظاهر على هذا ان ابن الجنيبة جاز له الاحتكاك
بالحق فيكون ما جاز قيمته علام ورواية السكوني في هذا ما يرد من تجاوز الاربعين انما قال الروايات اخرى قوله في كتاب الغنم الى القول
بوجوب الكلب اكثر من دية رواية ابن بصير السابقة ورواية ابن بصير عن حماد بن عمار في ثبوت النذر المذکور لصنفه مع كون الكلب
يخص حماد بن عمار عن عبد الله في الضعف لا دناار منه فظهر ان قول المصنف الاول اصح طوقا لان من يجوز ان يكثر انما في الضعف غايبان يكون
الاول اصح لعدم اشترائها في اصل الصحاح في فضل الاول عليها وانما يضاف على حجة البطاني فكيف توصف واية من جسد الضعف
عن الجحان وفي المسئلة قول ثالث بوجوب القيمة مطلقا في جميع النذر فيها وهو اقل من المشهور وقوله في كتاب الحياطة
الى القول المذكور للشيخين والاكثري ابن ادریس لم يستند ط من قبل بوجوب القيمة عمدا لا الاصل مع تأييد رواية السكوني
السابقة قوله في كتاب الزرع المستند ورواية ابن بصير السابقة وقد عرفت حالها والمرجع الطعام الى ما يطلق عليه اسم عرفا ونصرة جماعة
بالخطه وقوله في عدم وجوب شيء لفعله لعدم دليل يقتضيه قال الصدوق في خبره في من راى على الفائل ان يعطى على خطه
الكلب يقتله قوله ولا يثبت له ما عد ذلك في تدخل في ذلك كلب الدار والجر والفيل للتعليم وجوه عدم وجوب شيء على مقتضى قوله
قيمة الكلب لا يرد فيها مقدور ويشكل على القول بانها مملوكة فان طاح فتمت في الجمل وقال ابن الجنيبة كلب الدار في من راى على خطه
السابقة ورواية الكلب الاصل والاربعين ما يثبت حماد بن عمار في البوارى فقد نجت اهل الحضرة كذا في قوله لو ائلف الذي لا يذبح فمعه على
مع استئان ومقتضى الوقالة ضمما ما يثبت عليه في ثبوت الحكم بالمثل للمعتبر القيمة عند مقتضى ما يثبت عليه من دية عدلين قد سئلوا عرفا
الحال ومطالع على مقتضى عدم قوله اذ اجتمعت الماشية في القول بضمها جنبها لئلا ياتوا الاكثر ومنهم الشيخان والاشاعرة ورواه ابن
الجنيبة عن النبي ان على اهل الاموال حفظها وادعى اهل الماشية ما امتدوا بهم بالليل حكيم في قصة تامة لير ابن غائب لما دخل
حايطة فاستد وهو رواية السكوني في خبره في ثبوتها قال كان على لا يثبت في الماشية فاما ابو بصير عن حماد بن عمار في حفظه وكان يجر
ما استدل لئلا يثبت قبل المتأخرين كابن ادریس المصنفين ناخر عن الماشية في غنم النمر وطوعوا وكان لا يذبح لئلا يذبح فاما الصدوق مستند
الضعف قال الشيخ في الشرح والحقوق ان العلم في هذه الرواية بل اجماع الاحتكاك واما كان الغالب حفظ الدابة لئلا يذبح
الزرع فاما اخرج الحكم عليه وليس في حكم المتأخرين رد لقول القدماء فاما القدماء استوعابوا الاحاديث في الماشية في النمر في فلا
يفترق ان الحكم خلاف غنم الا في محرم العناية عا الفاطم واما المعنى فلا خلاف فيه انما في هذا البحث ليس بواضح وظان الخلاف معنوي
لان مقتضى التفصيل ان ما جسد الزمانها واغبر معه وعلى اربابها سواهم في حفظها ام لا لا على صاحب الزرع حفظه فادان
ما جسد لئلا يضمنون فاما ان الحفظ متعلق بالاربابهم ولو فرض عدم ثبوتها في حفظها فان جانيها لئلا يضمنون في ثبوت الحكم على

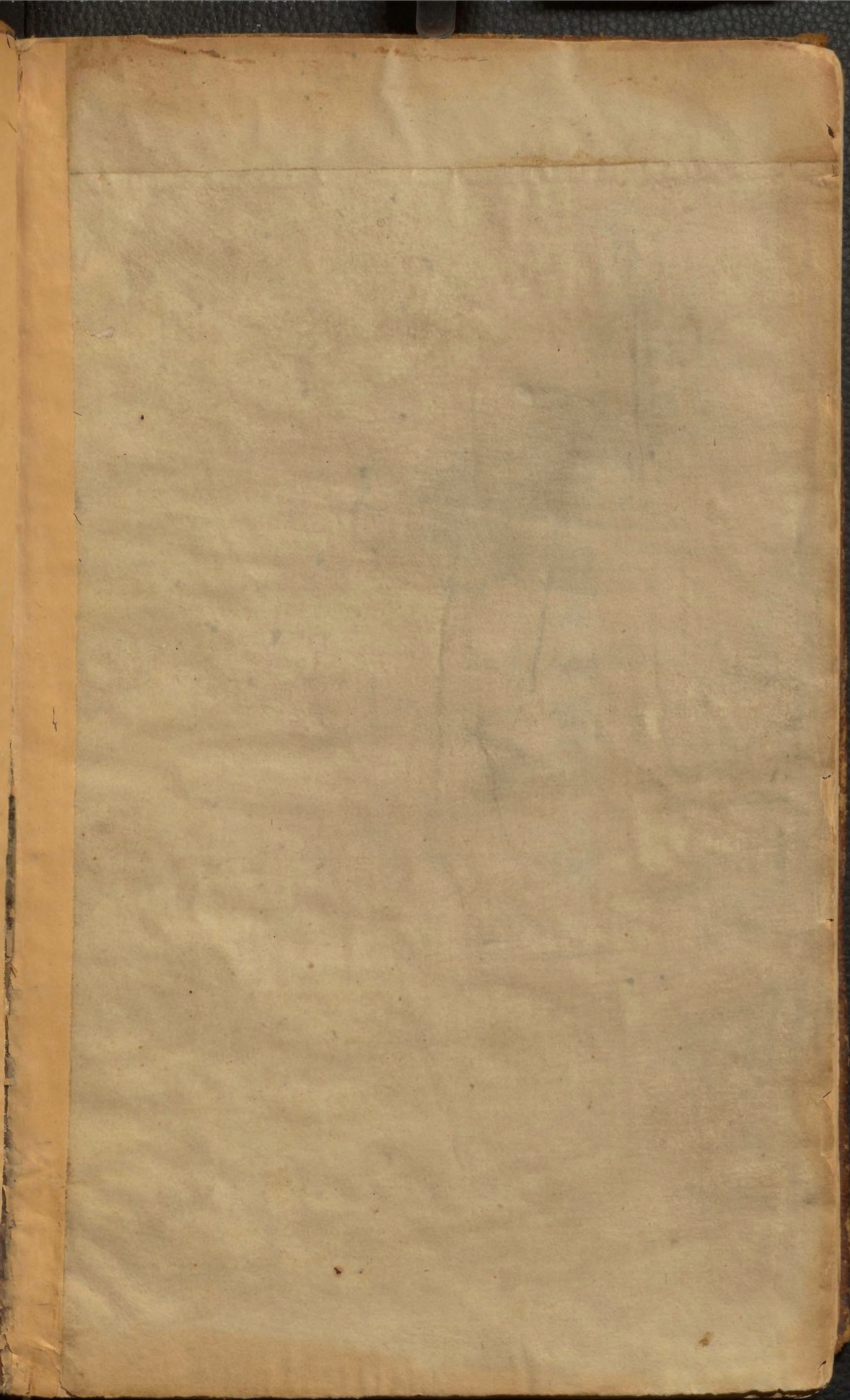
[illegible]

[illegible]

[illegible]







عوان بحري لم يحب الله من عباده في فتح البحار فاحذر واعلم الله ان بعدكم بداءه وان يسفركم بحبله ورجله فان الله الله قد فرغ على
 سلم ووقع في حبه وودع في نسبه واجلي بحبله عليكم وفصله بحبله سبلكم بمضونكم بكل مكان وضربون منكم كل شان لا تمسوا بحبله ولا تلمعون
 بعينه في حونه وان حلفه صنوه وعرضه مؤبده ووجهه بلاءه وقبكم الذي يرحم والذى يهوى لكم الفلك في البحر ليكنوا من فضله
 الموج والوعاء الامعة التي لا يكون عندهم انهم كان يركم رحيما حيث هبلكم ما تخافون اليه سبلكم ما تفرحون سببا واذا امتكم الصخر في البحر
 نحو الغر ضل من قد عاون ذهب عن حواطم كل من دعونه وفواظكم الا اياه وحده فلا تفرحون هناك النجاة الامن عند قد سبق
 هذا المعنى حديث في سنن الفاححة قلنا انتم من الغر الى البحر اعرضتم عن التوجه انتم في كثران اللغة وكان الان ان كفوراً
 كالنعليل للعرض فامنتم انتم من الغر فامنتم ان تخفف بكم جانب البر ان يقبله الله وانتم عليه ان من يدان بهلكم في البحر الغر
 فادان بهلكم في البر بالخفف عنه وفي ذكر الجانب نبيه على نهم كما وصلوا الى الساحل كفوا واعرضوا او بر سبل عليكم خاصية رجب
 اي من الجحشتم
 ان رجوعوا فلكوا الله
 بسبب شر اكهم ورك
 والصو الحسنه وا
 في البر والبحر
 في هذه الابنه
 كلها وضلنا
 من الفضل
 ارواح المؤمنين
 اناس بايام
 الابنه والبحر
 القبا من الباف
 بعد الله على
 الارض تظلم
 ضلاله فاج
 الشمس والشمس
 امامنا ورسول
 وزعمنا الى رسول الله فزعنا البنا في ابن نرون ابن ندهب بكم الى الجنة ورب الكعبة فالحا ثلث اقن اولي كتابه يمينه فاولئك هم
 كتابهم من يمينهم يارون منه ولا يظلمون فبئس لا ينفصون من اجورهم اذ في شئ والفيل القول الذي في شوا التوه ومن كان فيه
 اعنى اعنى الفلك بصر رسله ولا يهتد الى طريق النجاة فهو في الاخرة اعنى اضل سبيلا لا يهتدى الى طريق الجنة في التوجه البنا
 في هذه الابنه من المخلوق السما والارض اختلاف البطل البنا ووزان الفلك الشم والفر والابان العجا على ان ذلك امر اعظم منه
 فهو في الاخرة اعنى اضل سبيلا وفي البعوض الرضا اباك وقول الجمال اهل العمى والضلال الذين يرومون ان الله جل ثناؤه موجود في الاخرة
 للحساب والثواب العقاب ليس موجود الدنيا للطاعة والرجا لو كان في الوجود الله عز وجل ففصن اهضام لوجود الاخرة ابداء لكن القول ناهاوا
 وروحموا على الجح من حيث يعلمون ذلك قوله عز وجل من كان من هذه اعمى فهو في الاخرة اعنى اضل سبيلا يعنى عن الحقا في الوجود
 الحاصل عن امر المؤمنين ان الله اعنى فضله وناصتنا العداوة بلا ذنب سبق اليه ما الا ان دعوا الى الحق ودعاه من سوانا الى الفتنه
 والذنبافا فاهما ونضله الله من الهدى والكفا في العجا والعمى عن الصافي انه يستل عن هذا الابنه فقال لك الذي يكون نفسه في بعض

